

A.0713

المجزؤ الاول من كتاب الميزان للعارف
الحميداني * والقطب الرباني * سيدى
عبد الوهاب الشعراني نفعا الله
بعلومه والمسلمين آمين
بجاء النبي الامين
آمين

- ١١ فصل ان قال قائل ان جملك جميع أقوال الإمامة المجتهدين على حالتين برفع الخلاف الخ
- ١١ فصل اياك يا أخى ان تبادر أول سماعك لمرتبة الميزان الى فهم كون المرتبتين على التخيير مطلقا
- ١٢ فصل فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد العمل بالارجح من القولين الخ
- ١٣ فصل فان قال قائل ان أحد الأبحاث الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هدى الخ
- ١٣ فصل فان طعن طاعن في هذه الميزان الخ
- ١٤ فصل واياك أن تسمع بهذه الميزان فتبادر الى الإنكار على صاحبها الخ
- ١٥ فصل اعلم يا أخى اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرر سؤالهم لي الخ
- ١٥ فصل اعلم يا أخى ان مرادنا بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق التشديد والتخفيف
- ١٦ فصل ثم لا يخفى عليك ان كل من فعل الرخصة بشرطها أو المفضول بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك
- ١٦ فصل ان قال قائل فعلى ما قررت الخ
- ١٨ فصل ومما يوضح لك صحة مرتبة الميزان الخ
- ٢٠ فصل فان قلت فمن يقول ان القياس من جملة الأدلة الشرعية فهل تأتى فيه كذلك مرتبة الميزان
- ٢١ فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها الخ
- ٢١ فصل ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث ورد الخ
- ٢٢ فصل ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع على عين الشريعة الخ
- ٢٥ فصل فان قلت فاذا انفك قلب الولي عن التقليد ورأى المذاهب كلها متساوية في الصحة الخ
- ٢٥ فصل فان قلت هذا في حق العلماء بأحكام الشريعة والمحقة
- ٢٦ فصل فان قلت أن الإمامة المجتهدين قد كانوا من الكمل الخ
- ٢٧ فصل فان قلت فهاذا اجيب من نازعني في صحة هذه الميزان الخ
- ٢٢ فصل فان ادعى أحد من العلماء ذوق هذه الميزان الخ
- ٢٣ فصل ان أردت يا أخى الوصول الى معرفة هذه الميزان الخ

- ٣٥ فصل في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد مصيب الخ
- ٣٦ فصل لا يلزم من تقييد كامل من الاولياء أو المجتهدين بالعمل بقول دون آخر الخ
- ٣٨ فصل ويا أيها النحوي لن تطالب أحدا من طلبة العلم الآن بصدق اعتقاده في أن كل مجتهد مصيب الخ
- ٤٠ فصل ومما يدل على صحة ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة بعين الشريعة الخ
- ٤٧ فصل في بيان استحالة خروج شيء من أقوال المجتهدين عن الشريعة
- ٥١ فصل ان قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان الخ
- ٥٢ فصل في بيان جهة موالاتمة المحسوسة التي يعلم منها اتصال أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى
- ٥٣ صورة الامتثال المحسوسة الموعود بذكرها
- ٥٤ مثال الشجرة المطهرة الممتلئة بعين الشريعة المطهرة
- ٥٥ مثال آخر لاتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة
- ٥٨ مثال طرق مذاهب الاثمة المجتهدين الى أبواب الجنة وان كل من عمل بمذهب منها خالصا أوصله الى باب الجنة
- ٥٩ مثال قباب الاثمة المجتهدين على نهر الحياة في الجنة الذي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا
- ٦٠ فصل شريف في بيان الذم من الاثمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالرأي لاسيما الامام أبو حنيفة
- ٦١ فصول في بيان ما ورد في ذم الرأي عن الشارع وعن أصحابه والتابعين وتابع التابعين
- ٦٢ فصل فيما نقل عن الامام مالك في ذم الرأي وما جاء عنه في الوقوف على ما حدثه الشريعة المطهرة
- ٦٥ فصل فيما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه من ذم الرأي والتبري منه
- ٦٧ فصل فيما نقل عن الامام أحمد من ذم الرأي وتقييده بالكتاب والسنة
- ٦٩ فصول في بعض الاجوبة عن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه
- ٦٩ الفصل الاول في شهادة الاثمة بغزارة العلم وبيان ان جميع أقواله وأفعاله وعقائده مشيدة بالكتاب والسنة
- ٧١ فصل في بيان ضعف قول من نسب الامام أبو حنيفة الى أنه يقدم القياس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٧٤ فصل في تضعيف قول من قال ان أدلة مذهب الامام أبي حنيفة ضعيفة غالبا
- ٧٨ فصل في بيان ذكر بعض من أطنب في الثناء على الامام أبي حنيفة من بين الاثمة على الخصوص وبيان توسعته على الامة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك

فصل قال المحققون ان العلماء وضع الاحكام حيث شلوا بالا اجتهاد الخ	٨
فصل في بيان بعض ما اطاعت عليه من كتب الشريعة	٨
فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الاخبار والاثار من كتاب الصلاة الى الزكاة	٩
فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الزكات الى الصوم	١٠
فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام الى الحج	١٠١
فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب البيع	١٠١
فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع الى الجراح	١٠١
فصل في بيان أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى آخر ابواب الفقه	١١١
كتاب الطهارة	١١٠
باب النجاسة	١٢١
باب أسباب المحدث	١٢١
باب الوضوء	١٣٤
باب الغسل	١٤١
باب التيمم	١٤١
باب مسح الخفين	١٤١
باب المحيض	١٥١
كتاب الصلاة	١٥٤
باب صفة الصلاة	١٦٠
باب شروط الصلاة	١٨٥
باب سجود السهو	١٩٠
باب سجود التلاوة	١٩٤
باب سجود الشكر	١٩٧
باب صلاة النفل	١٩٨
باب صلاة الجماعة	٢٠٣
باب صلاة المسافر	٢١٣
باب صلاة الخوف	٢١٨
باب صلاة الجمعة	٢١٩
باب صلاة العيد	٢٢٩
باب صلاة الكسوفين	٢٣٥
باب صلاة الاستسقا	٢٣٧
كتاب الجنائز	٢٣٨

المجزؤ الاول من كتاب الميزان للعارق
السعداني * والقطب الرباني * سيدى
عبد الوهاب الشعراني نفعا الله
بعلومه والمسلمين آمين
بجاه النبي الامين
آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

المحمد لله الذي جعل الشريعة المطهرة بحرا يتفرع منه جميع بحار العلوم النافعة والخيلان *
وأجرى جداوله على أرض القلوب حتى روى منها قلب القاصي من حيث التقليد لعلمائها والدان *
ومن على من شاء من عباده المختصين بالاشراف على ينبوع الشريعة المطهرة وجميع أحاديثها
وأثارها المنتشرة في البلدان * وأطلع الله من طريق كشفه على عين الشريعة الأولى التي
يتفرع منها كل قول في سائر الأدوار والأزمان * فأقر جميع أقوال المجتهدين ومقلديهم بحق
حين رأى اتصالها بعين الشريعة من طريق الكشف واليمان * وشارك جميع المجتهدين في
اغترافهم من عين الشريعة الكبرى وأن تقاصر عنهم في النظر وتأخر عنهم في الأزمان * فان
الشريعة كشجرة العظيمة المنتشرة وأقوال علمائها كالفرع والاعصان * فلا يوجد لنا
فرع من غير أصل ولا ثمرة من غير غصن كما لا يوجد أبنية من غير جدران * وقد أجمع أهل
الكشف على أن كل من أخرج قولاً من أقوال علماء الشريعة عنها فأنما ذلك لقصوره عن درجة
العرفان * فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد آمن علماء أمته على شريعته بقوله لعلماء أمته
الرسول ما لم يخالطوا السلطان * ومحال من المعصوم أن يؤمن على شريعته خوان * واجمعوا
أيضاً على أنه لا يسمى أحد عالم إلا أن يبحث عن منازع أقوال العلماء وعرف من ابن أخذوها
من الكتاب والسنة لا من ردها بطريق الجهل والعدوان * وان كل من رد قولاً من أقوال
علمائها وأخرجه عنها فكأنه ينادي على نفسه بالجهل ويقول ألا تشهدوا أني جاهل بدليل

هذا القول من السنة والقرآن * عكس من قبل أقوالهم ومقلديهم وأقام لهم الدليل والبرهان *
 وصاحب هذا المشهد الثاني لا يرد قولاً من أقوال علماء الشريعة بما خالف نصاً واجليلاً
 ولعله لا يجده في كلام أحد منهم في سائر الزمان * وغايته أنه لم يطلع على دليل لا أنه يجده مخالفاً
 لصريح السنة والقرآن * ومن نازعنا في ذلك فليأت لنا بقول من أقوالهم خارج عنها ونحن
 نرد على صاحبه كما نرد على من خالف قواعد الشريعة بأوضح دليل وبرهان * ثم إن وقع ذلك
 ممن يدعى صحة التقليد للأئمة فليس هو بمقلد لهم في ذلك وإنما هو مقلد لهواه والشيطان * فإنه
 اعتقاده في جميع الأئمة أن أحدهم لا يقول قولاً لا بعد نظره في الدليل والبرهان * وحيث
 أطلقنا المقادير في كلامنا فانما مرادنا به من كان كلامه مندرجاً تحت أصل من أصول امامه
 والافدعواه التقليد له زور وبهتان * وما ثم قول من أقوال علماء الشريعة خارج عن قواعد الشريعة
 فيما علمناه وإنما أقوالهم كلها بين قريب وأقرب وبعيد وأبعد بالنظر لتمام كل انسان * وشعاع
 نور الشريعة يشملهم كلهم ويهمهم وان تفاوتوا بالنظر لتمام الاسلام والايمان والاحسان * أحده
 جاز من كرم عين الشريعة المطهرة حتى شبع وروى منها الجسم والجنان * وعلم أن شريعة
 محمد صلى الله عليه وسلم جاءت شريعة واسعة جامعة لتمام الاسلام والايمان والاحسان * وأنها
 لا حرج ولا ضيق فيها على أحد من المسلمين ومن شهد ذلك فيها فشهد بوجهه ودهتنه وبهتان * فان
 الله تعالى قال وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن ادعى الحرج في الدين فقد خالف صريح
 القرآن * وأشكره شكر من علم كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فوقف عند ما حدث له
 من الامر والنهي والترغيب والترهيب ولم يزد فيها شيئاً الا ان شهد له شعاع الدليل والبرهان *
 فان الشارع ما سكنت عن أشياء الارجاء بالامة لالذبول ولا نسيان * واسلم اليه تسليم من رزقه
 الله تعالى حسن الظن بالأئمة ومقلديهم وأقام لجميع أقوالهم الدليل والبرهان * اتماماً من طريق
 النظر والاستدلال * وتماماً من طريق التسليم والايمان * وتماماً من طريق الكشف والعيان *
 ولا بد لكل مسلم من أحده هذه الطرق لي مطابق اعتقاده بالجنان قوله باللسان * أن سائر أئمة
 المسلمين على هدى من ربهم في كل حين وأوان * وكل من لم يصل الى هذا الاعتقاد من طريق
 الكشف والعيان * وجب عليه اعتقاد ذلك من طريق التسليم والايمان * وكما لا يجوز لنا
 الطعن فيما جاءت به الانبياء مع اختلاف شرائعهم فكذلك لا يجوز لنا الطعن فيما استنبطه
 الأئمة المجتهدون بطريق الاجتهاد والاستحسان * ويوضح لك ذلك أن تعلم يا أخي أن الشريعة
 جاءت من حيث الامر والنهي على مرتبتين تخفيف وتشديد لا على مرتبة واحدة كما سيأتي ايضاحه
 في الميزان * فان جميع المكلفين لا يخرجون عن قسمين قوى وضعيف من حيث ايمانه أو جسمه
 في كل عصر وزمان * فمن قوى منهم خوطب بالتشديد والاختذار العزائم ومن ضعف منهم
 خوطب بالتخفيف والاختذار الرخص وكل منهما محمى على شريعة من ربه وتيسان فلا يؤمر
 بالقوى بالنزول الى الرخصة ولا يكلف الضعيف بالصعود للترجمة وقد رفع الخلاف في جميع
 أئمة الشريعة وأقوال علمائها عند كل من عمل بهذه الميزان * وقول بعضهم ان الخلاف الحقيقي

بين طائفتين مثلاً لا يرتفع بالمثل محمول على من لم يعرف قواعد هذا الكتاب لان الخلاف الذي لا يرتفع من بين أقوال أئمة الشريعة مستحيل عند صاحب هذه الميزان فامتحن يا أخي ما قلته لك في كل حديث ومقابله أو كل قول ومقابله تجد كل واحد منهما لا بد أن يكون مخففاً والآخر مشدداً ولكل منهما رجال في حال مباشرتهم الاعمال ومن الحال أن لا يوجد لنا قولان معاني حكم واحد مخففان أو مشددان وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة أقوال أو أكثر أو قول مفصل فالخاذق يرد كل قول الى ما يناسبه ويقاربه في التخفيف والتشديد حسب الإمكان * وقد قال الامام الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين أو القولين أولى من الفاء أحدهما وان ذلك من كمال مقام الايمان * وقد أمرنا الله تعالى بأن نقيم الدين ولا نتفرق فيه حفظه عن تهدم الاركان * فالحمد لله الذي من علينا باقامة الدين وعدم اضماعه حيث اهتمنا العمل بما تضمنته هذه الميزان * وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تبوء قائلها غرر الجنان * وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله الذي فضله على كافة خلقه وبعثه بالشرعة السماوية وجعل اجماع امته ملحقاً في وجوب العمل بالسنة والقرآن * اللهم فصل وسلم عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين * وعلى آلهم وصحبهم أجمعين وجميع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين * صلاة وسلاماً دائماً بدوام سكان النيران والجنان * آمين اللهم آمين وبعد فهذه ميزان نفيسة عالية المقدار حاولت فيها ما ينحوه يمكن الجمع بين الادلة المتغايرة في الظاهر وبين أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم من الاولين والآخرين الى يوم القيامة كذلك ولم أعرف أحداً سبقني الى ذلك في سائر الادوار * وصنفتها باشارة أكابر أهل العصر من مشايخ الاسلام وأئمة العصر بعد أن عرضتها عليهم قبل اثباتها وذكرت لهم اني لا أحب ان اثبتها الا بعد ان يتقروا فيها فان قبلوها أبقيتها وان لم يرتضوها محوتها فاني بحمد الله أحب الوقاق وأكره الخلاف لاسيما في قواعد الدين * وان كان الاختلاف رجة بقوم آخرين * فرحم الله من رأى فيها خللاً وأصلحه نصرة للدين * وكان من أعظم البواعث لي على تأليفها للاخوان فتح باب العمل بما تضمنه قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه وليطابقوا في تقليدهم بين قوهم باللسان * ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقادهم ذلك بالجنان * ليقوموا بواجب حقوق أئمتهم في الادب معهم ويحوزوا الثواب المرتب على ذلك في الدار الآخرة ويخرج من قال ذلك منهم بلبانه ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم ولم يعتقد ذلك بقلبه عما هو متلبس به من صفة التفاق الاصغر الذي ذمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما وقد ذم الله سبحانه وتعالى منافق الكفار بنفاقهم زيادة على حصول ذمهم بصفة كفرهم في نحو قوله تعالى يا أيها الرسول لا يحزك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومنهم معلوم أن كلاماً به الله تعالى على الكفار فالمسلمون أولى بالتنزه عنه وعما يقرب من شبه صورته ويسد المقلدون باب المبادرة الى الانكار على من خالف قواعد مذهبهم ممن هو من أهل الاجتهاد في الشريعة قائم

على هدى من ربه وربما اظهر مستنده في مذهبه لمن أنكر عليه فاذعن له ونجل من مبادرته
 الى الانكار عليه وهذا من جملة مقاصدي بتأليف هذا الكتاب والاعمال بالنيات وانما الكل
 امرى ما نوى فاعملوا أيها الاخوان على الوصول الى ذوق هذه الميزان واياكم والمبادرة الى
 انكارها قبل ان تطالعوا جميع هذه الفصول التي سنقدمها بين يدي الكلام عليها أي قبل
 كتاب الطهارة بل ولو أنكرها أحدكم بعصم مطالعة فصولها فربما كان معذورا لغرابتها وقلة
 وجود ذائق لها من أقرانكم كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى اذ اعلمت ذلك وارتدت ان تعلم
 ملاؤمنا اليه من دخول جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين في شعاع نور الشريعة
 المطهرة بحيث لا ترى قولاً واحداً منها خارجاً عن الشريعة المطهرة فتأمل وتدبر فيما أرشدك
 يا أخى اليه وذلك ان تعلم وتحقق يقيناً جازماً ان الشريعة المطهرة جاءت من حيث شهود الامر
 والنهي في كل مسألة ذات خلاف على مرتبتين تخفيف وتشديد لا على مرتبة واحدة كما يظنه
 بعض المقلدين ولذلك وقع بينهم الخلاف بشهود التناقض ولا خلاف ولا تناقض في نفس الامر
 كما سيأتي ايضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى فان مجموع الشريعة يرجع الى أمر ونهي
 وكل منهما ينقسم عند العلماء على مرتبتين تخفيف وتشديد وأما الحكم الخامس الذي هو المباح
 فهو مستوى الطرفين وقد يرجع بالنية الصالحة الى قسم المندوب وبالنية الفاسدة الى قسم
 المكروه هذا مجموع أحكام الشريعة وايضاح ذلك ان من الأئمة من جعل مطلق الامر على
 الوجوب المجازم ومنهم من جعله على الندب ومنهم من جعل مطلق النهي على التحريم ومنهم من
 جعله على الكراهة ثم ان لكل من المرتبتين رجالاً في حال مباشرتهم للتكاليف فمن قوى منهم
 من حيث ايمانه وجسمه خوطب بالعزيمة والتشديد الوارد في الشريعة صريحاً أو المستنبط منها
 في مذهب ذلك المكلف أو غيره ومن ضعف منهم من حيث مرتبة ايمانه أو ضعف جسمه خوطب
 بالرخصة والتخفيف الوارد كذلك في الشريعة صريحاً أو المستنبط منها في مذهب ذلك المكلف
 أو مذهب غيره كما أشار اليه قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم خطباء عاماً وقوله صلى الله عليه
 وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أي كذلك فلا يؤثر القوي المذكور بالنزول الى مرتبة
 الرخصة والتخفيف وهو يقدر على العمل بالعزيمة والتشديد لان ذلك كالتلاعب بالدين كما
 سيأتي ايضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى وكذلك لا يكلف الضعيف المذكور بالصعود
 الى مرتبة العزيمة والتشديد والعمل بذلك مع عجزه عنه لكن لو تكلف وفعل ذلك لا نفعه
 الا بوجه شرعي فالمرتبتان المذكورتان على الترتيب الوجوبي لا على التخييري كما قد يتوهمه بعضهم
 فايالك والغلط فليس لمن قدر على استعمال الماء حساً أو شرعاً ان يتيمم بالتراب وليس لمن قدر على
 القيام في القريضة ان يصلي جالساً وليس لمن قدر على الصلاة جالساً ان يصلي على الجنب وهكذا
 في سائر الواجبات وكذلك القول في الافضل من السنن مع المفضول فليس من الادب
 ان يفعل المفضول مع قدرته على فعل الافضل فعلم أن المستنونات ترجع الى مرتبتين كذلك
 فيقدم الافضل على المفضول ندباً مع القدرة ويقدم الاولى شرعاً على خلاف الاولى وان

جاء ترك الأفضل والمفضول أصالة فمن أراد عدم اللوم فلا ينزل إلى المفضول إلا أن هجر عن
الأفضل فامتحن يا أخي بهذه الميزان جميع الأمر والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما أنبني
وتفرع على ذلك من جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم الدين تجدها كلها لا تخرج
عن مرتبتني تخفيف وتشديد وكل منها رجال كما سبق ومن تحقيق بما ذكرنا فوقاً وكشفاً كما
ذكرناه وكشف لنا وجد جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم داخله في قواعد الشريعة
المطهرة ومقتبسة من شعاع نورها لا يخرج منها قول واحد عن الشريعة وصحت مطابقة قوله
باللسان إن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم لا اعتقاده ذلك بالجحان وعلم جزمًا ويقينًا أن كل
مجتهد مصيب ورجع عن قوله المصيب واحد لا بعينه كما سيأتي إيضاحه في النصول إن شاء الله
تعالى وارتفع التناقض والخلاف عنده في أحكام الشريعة وأقوال علمائها لأن كلام الله تعالى
ورسوله صلى الله عليه وسلم يحل عن التناقض وكذلك كلام الأئمة عندهم عرف مقدارهم واطلع
على منازع أقوالهم ومواضع استنباطاتهم من حكم استنبطه المجتهد ألا وهو متفرع من الكتاب
أو السنة أو منهما معاً ولا يقدح في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد جهل بعض المقلدين
بمواضع استنباطاته وكل من شهد في أحاديث الشريعة أو أقوال علمائها تناقضاً لا يمكن رده فهو
ضعيف النظر ولو أنه كان عالماً بالدلالة التي استند إليها المجتهد ومنازع أقواله لحمل كل حديث
أو قول ومقابلته على حال من إحدى مرتبتي الشريعة فإن من المعلوم أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يخاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة الإسلام أو الإيمان
أو الاحسان وتأمل يا أخي في قوله تعالى قالت الأعراب آمنوا ولكن قولوا أسلمنا
الآية تحط علماء قلناه والافين خطابه لا كابر المحابة من خطابه لا خلاف العرب وابن مقام
من بايعه صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكره والمعسر والميسر من طلب أن
يبايعه صلى الله عليه وسلم على صلاة الصبح والعصر فقط دون غيرهما من الصلوات ودون الزكاة
والحج والصيام والجهاد وغيرها وقد تبع الأئمة المجتهدون ومقلدوهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم على ذلك فما وجدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شدد فيه عادة شددوا فيه أمراً كان أو نهياً
وما وجدوه خفف فيه خففوا فيه فأتينا يا أخي على اعتقاد ما قررته وبينته لك في هذه الميزان
ولا يضر لك غرابتها فإنها من علوم أهل الله تعالى وهي أقرب إلى طريق الأدب مع الأئمة مما تعتقده
أنت من ترجيح مذهب على مذهب بغير طريق شرعي وابن قول من يقول إن سائر أئمة المسلمين
أو الأئمة الأربعة إلا أن على هدى من ربهم ظاهراً وباطناً من يقول ثلاثة أرباعهم أو أكثر على غير
الحق في نفس الأمر * وإن أردت يا أخي أن تعلم نفاضة هذه الميزان وكما علم ذاتها بالشريعة من
آيات وأخبار وآثار وأقوال فاجمع لك أربعة من علماء المذاهب الأربعة وأقرأ عليهم أدلة مذاهبهم
وأقوال علمائهم وتعاليلهم التي سطروها في كتبهم وانظر كيف يتجادلون * ويضعف بعضهم
أدلة بعض وأقوال بعض وتعلواصواتهم على بعضهم بعضاً حتى كان المخالف لقول كل واحد قد
خرج عن الشريعة ولا يكاد أحدهم يعتقد ذلك الوقت إن سائر أئمة المسلمين على هدى من

ربهما أبدا بخلاف صاحب هذه الميزان فإنه جالس على منصة في سرور وطمأنينة كالسلطان
 حاكم عبرتني ميزانه على كل قول من أقوالهم لا يرى قولاً واحداً من أقوالهم خارجاً عن مرتبة
 الميزان من تخفيف أو تشديد بل يرى الشريعة قابلة لكل ما قالوه لوسعها فاعمل يا أخي بهذه
 الميزان وعلمها لاخوانك من طلبه المذاهب الأربعة ليحيطوا بها علماً أن لم يصلوا إلى مقام الذوق
 لها بطريق الكشف كما أشار إليه قوله تعالى فإن لم يصباها وابل فطل وليفوزوا أيضاً بحجة اعتقادهم
 في كلام أئمتهم ومقلديهم ويطابقوا بقلوبهم قولهم باللسان أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم
 أن لم يكن ذلك كشفاً وبقينا فاليمكن إيماناً وتسليماً فليحكم أيها الإخوان باحتمال الأذى ممن يجادلكم
 في صحة هذه الميزان قبل ذوقها وقبل أن تحضروه معكم حال قراءتها على علماء المذاهب الأربعة
 فإنه معذور لا يكاد يسلم لكم صحتها لغرابتها وربما وافق مذاهب الحاضرين هيئة لهم ورد المذهب
 الذي لم يكن أحداً من مقلديه حاضراً لعدم من ينتصر لذلك المذهب وفي ذلك دلالة على مراعاته
 وجوه المخلوقين نسأل الله العافية وبما قرناه لك يا أخي انتهت الميزان الشعرانية المدخلة لمجمع
 أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية نفع الله بها المسلمين وقد جبت لي أن أذكر
 لك يا أخي قاعدة هي كالمقدمة لفهم هذه الميزان بل هي من أقرب الطرق إلى التسليم لها وذلك أن
 تبني أساس نظرك أولاً على الإيمان بأن الله تعالى هو العالم بكل شيء والمحكم في كل شيء ألا وابتدا
 لما بدع هذا العالم وأحكم أحواله وميزشؤنه واتقن كماله أظهره على ما هو مشاهد من الاختلاف
 الذي لا يمكن حصره ولا ينضبط أمره متغيراً في الأمزجة والتراكيب مختلفاً في الأحوال
 والأساليب على حكم ما سبق به علم الله القديم وعلى وفق ما نفذت به إرادة العليم الحكيم * فبناءً
 على هذه الأوضاع والتأليف واستقر أمره على ما لا تنتهي إليه غاياته من الشؤون والتصاريف *
 وكان من جملة بديع حكمته وعظيم آلائه وعجيم رجليه أن قسم عباده إلى قسمين شقي وسعيد *
 واستعمل كلا منهما فيما خلق له من متعلق الوعد والوعيد * وأوجد لكل منهما في هذه الدار
 بحكم عدله وسعة فضاله ما يصلح لشأنه في حاله وما آله من محسوسات صورها * ومعنويات
 قدرها ومصنوعات أبدعها وأحكام شرعها * وحدود وضعها وشؤون أبدعها * فتمت بذلك أمور
 المحدثات * وانعقد بذلك نظام الكائنات * وكل بذلك شافي الزمان والمكان حتى قيل أنه
 ليس في المكان * أبدع مما كان * قال تعالى في كتابه القديم لقد خلقنا الإنسان في أحسن
 تقويم على أنه سبحانه وتعالى لم يجعل كل نافع نافعا مطلقاً ولا كل ضار ضاراً مطلقاً بل ربما نفع هذا
 مضر هذا ومضر هذا نافع هذا وربما مضر هذا في وقت ما نفعه في وقت آخر ونفع هذا في وقت ما ضره
 في وقت آخر كما هو مشاهد في الموجودات الحسية والمدركات المعنوية لمعان جلت عن الإدراك
 بالافكار واسرار خفيت إلى على من أراد عالم الأسرار ومن هنا يتحقق أن كلاماً يسيراً خلق له
 وأن ذلك انما هو لا تمام شؤون الأولين والآخرين * وأن الله هو الغني عن العالمين * وحيث
 تقررت لك يا أخي هذه القاعدة العظيمة علمت أن الله تعالى لم يترك سعيداً من حيثما كلفه أبداً وأن
 اختلاف أئمة هذه الأمة في فروع الدين أجدنا قسمة وأقوم رشداً وأن الله تعالى لم يخلقنا عبثاً ولم

ينوع لنا التكليف فسدى بل لم يلهم أحد من المكلفين العمل بأمر من أمور الدين تعبد به
على لسان أحد من المرسلين أو على لسان إمام من أئمة الهدى المجتهدين الأوفى العمل به على
وجهه في ذلك الوقت أعلى مراتب سعادة ذلك المكلف المقسومة له حيث ذواللائقة بحاله
ولا يصرفه عن العمل بقول إمام من أئمة الهدى إلى العمل بقول إمام آخر منهم إلا وفيما
صرفه عنه انحطاط في ذلك الوقت عن الأكل في درجته اللائقة به رجة منه سبحانه وتعالى
بأهل قبضة السعادة ورعاية للحظ الأوفى لهم في دينهم وديارهم كإيلاف الطيب المحبب *
ولله المثل الأعلى وهو القريب المحبب * لاسيما وهو الفاعل المختار في الأموات والأحياء
والمدير المريد لكل شيء من سائر الأشياء * فانظروا أني إلى حسن هذه القاعدة ووضوحها
وكم أزال من إشكالات معجزة وافادت من أحكام محكمة فأنك إذا نظرت فيها بعين الانصاف
تحقق بصحة الاعتقاد أن سائر أئمة الأربعة ومقلديهم رضى الله عنهم أجمعين على هدى من ربهم
في ظاهر الأمر وباطنه ولم تعترض قط على من تمسك بمذهب من مذاهبهم ولا على من انتقل من
مذهب منها إلى مذهب ولا على من قلده غير إمامهم منهم في أوقات الضرورات لاعتقاد يقينان
مذاهبهم كلها داخل في سياج الشريعة المطهرة كما سيأتى إيضاحه وإن الشريعة المطهرة جاءت
شريعة سمى واسعة شاملة قابلة لسائر أقوال أئمة الهدى من هذه الأمة المحمدية وإن كلامهم
فيما هو عليه في نفسه على بصيرة من أمره وعلى صراط مستقيم * وإن اختلافهم إنما هو رجة
بالأمة نشأ عن تدبير العليم الحكيم * فعلم سبحانه وتعالى أن مصلحة البدن والدين والدنيا
عنده تعالى لهذا العبد المؤمن في كذا فأوجده له لطفه منه بعباده المؤمنين أذ هو العالم بالاحوال
قبل تكونها فالمؤمن المكامل يؤمن ظاهراً وباطناً أن الله تعالى لو لم يعلم أزالنا الأصلح عنده
تعالى لعباده المؤمنين انقسامهم على نحو هذه المذاهب لما أوجدها لهم وأقرهم عليها بل كان يحملهم
على أمر واحد لا يجوز لهم العدول عنه إلى غيره كما حرم الاختلاف في أصل الدين بنحو قوله تعالى
شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصىنا به إبراهيم وموسى وعيسى
أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه فافهم ذلك فانه نفيس واحذر أن يشبه عليك الحال فتجعل
الاختلاف في الفروع كالاختلاف في الأصول فتزل بك القدم في مهواة من التلف فإن السنة
التي هي قاضية عندنا على ما تفهمه من الكتاب مصرحة بأن اختلاف هذه الأمة رجة بقوله
صلى الله عليه وسلم وهو يعد خصاً نصه في أمته ما من معناه وجعل اختلاف امتي رجة وكان
قبح قبلاً عذاباً اهـ وربما يقال إن الله تعالى لما علم أزالنا الأصلح عنده تعالى لهذا العبد
المؤمن في إتمام دينه التطهر بالماء الجاري مثلاً لاستحقاق حال مثله التطهر بما هو أشد في أحياء
الأعضاء لا امر يقتضى ذلك أوجده إماماً ما فهمه عنه لطلاق القول بعدم صحة للطهارة بسوى ذلك
الماء في حق كل أحد فكان انعش لهمة والهمة تعليله ليلتزم ما هو الأحوط في حقه رجة به ولما
علم الله سبحانه وتعالى أن الاحتياط والأصلح عنده تعالى أيضاً لهذا العبد المؤمن تجديده وضوئه إذا
كان متوضئاً وصم العزم على فعل ينقض به الوضوء لا نقاض وضوئه الأول بنفس ذلك الهزم

لا مريقتضى ذلك أوجده امام هدى أفهمه عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد
والهممة التقليد له ليلتزم ما هو الاولى في حقه ولما علم سبحانه وتعالى ان الاحتياط والاصح عنده
تعالى ايضا لهذا العبد المؤمن التنزه الكلي عن مباشرة ما خاومه الكلب مثلا ولو بغيره من
المائعات الشاملة للماء القليل والفصل من ذلك سبعا احدا بتراب لا مريقتضى ذلك أوجده امام
هدى أفهمه عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد والهممة التقليد له ليلتزم ما هو
الاولى في حقه ايضا ولما علم سبحانه وتعالى ان الاحتياط والاصح عنده تعالى لهذا العبد المؤمن أن
يتمضمض ويستنشق مثلا في كل وضوء لا مريقتضى ذلك أوجده امام هدى أفهمه عنه
اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد والهممة التقليد له ليلتزم ما هو الاولى في حقه وهكذا
القول في سائر الاحكام فاما من سبيل الهدى والاهل في علمه سبحانه وتعالى أرشدهم
اليها بطريق من طرق الارشاد الصريحة والالهامية كما انه سبحانه وتعالى يسطر ظهور هذه الميزان
لما علم أن الاحتياط والاصح عنده تعالى لمؤلفها ومن وافقه في مقامه واخلاقه واحواله ان
يكشف له عن عين الشريعة الكبرى التي يتفرع منها سائر منازع مذهب المجتهدين ومواد أقوالهم
ليرى ويطلع على جميع محال ما تخدم لهم من طريق الكتاب والسنة أطلع الله سبحانه وتعالى
عليها كذلك ليلتزم ما هو الاولى في حقه من كونه يقرر سائر مذاهب الاثمة بحق وصدق وليكون
فاتحا لاتباعه باب صحة الاعتقاد في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كما سيأتى ايضا
فضلا من الله ونعمة والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ولا يقال لم لا سوى الحق تعالى بينهم
بقدرته وجعلهم على حالة واحدة ولم لا أفهمهم **كل** مقلد عن امامه عدم اطلاق ذلك الحكم
في حق كل أحد مثلا لان ذلك كالاغتراف على ما سبق به العلم الالهي ثم اعلم أن اختصاص
كل طائفة من هذه الامة بحكم من احكام الشريعة في علم الله تعالى ربما يكون طريقا لترقيهم الى
أعلى ما هم عليه وربما يكون حفظا لمقامهم عن النقص ويصح أن يقال ان التكليف كلها انما هي
لترقى دائما في حق من أتى بها على وجهها اذا اعتقادنا ان القاعين بما كفوا به آخذون في الترقى مع
الانفاس لان الله تعالى لا تنتهي مواهبه أبدا لا بدن ودهر الداهرين والله واسع عليم فقد بان
لك يا أخى بهذه القاعدة العظيمة التي ربما يكون عليها مدار هذه الميزان الكريمة التي ربما لم تسمح
قريحة بمثلها ان هذه الميزان الشعرانية مدخلة لجميع مذاهب المجتهدين من أئمة الهدى ومقلديهم في
الشريعة المجدية نفع الله بها المسلمين * واعلم يا أخى اننى لما شرعت في تعليم هذه الميزان
للاخوان لم يتعقلوها حتى جعت لهم على قراءتها جملة من علماء المذاهب الاربعة فهناك اعترفوا
بفضلها كما اعترف به علماء المذاهب المذكورون حين رأوها توجه جميع أقوال مذاهبهم
وقد وصلوا في قراءتها وتحريرها الى باب ما يحرم من النكاح ونرجوا من فضل الله اتمام
قراءتها عليهم الى آخر ابواب الفقه وذلك بعد ان سألتوني في ايضاها بعبارة أوسع من هذه
العبارة المتقدمة وايصال معرفتها الى قلوبهم ذوقا من غير سلوك في طريق الرياضة على قواعد
أهل الطريق فكأنهم جلوني بذلك جميع جبال الدنيا على ظهري مع ضعف جسدى

فصرت كلها وضع لهم الجمع بين حديثين أو قولين في باب يأتي بحدوث أو قول في باب آخر يناقض عندهم مقابله فحصل لي منهم تعب شديد وكانهم جعلوا لي سائر العلماء الذين يقولون بقولهم في سائر الأدوار من المتقدمين والمتأخرين إلى يوم الدين وقالوا لي جادل هؤلاء كلهم واجعلهم يرون جميع المذاهب المدرسة والمستعملة كلها صحيحة لا ترجع فيها المذهب على مذهب لا عتارفها كلها من عين الشريعة المطهرة وذلك من أصعب ما يتحملة العارفون بأسرار أحكام الله تعالى ثم اتى استختر الله تعالى وأجبتهم إلى سؤالهم في إيضاح الميزان بهذا المؤلف الذي لا اعتقد أن أحدا سبقني إليه من أئمة الإسلام وسلكت فيه نهاية ما أعلم مسيس الحاجة إليه من البسط والإيضاح لمعانيها ونزلت أحاديث الشريعة التي قيل بتناقضها وما انبنى على ذلك من جميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر أبواب الفقه من باب الطهارة إلى آخر أبواب الفقه على مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد حتى لم يبق عندهم في الشريعة تناقض ثانيسألهم فإنها ميزان لا يكاد الإنسان يرى لها ذاتا قوام أهل عصره وقدمت على ذلك عدة فصول نافعة هي كالشرح لما أشكل من ألقاظها عليهم أو كالدليل الذي يتوصل منه إلى صدر الدار وبعضها مشتمل على ذكر أمثلة محسوسة تقرب على العقل كيفية تقرير جميع المذاهب من عين الشريعة الكبرى وكيفية اتصال أقوال آخر أدوار المقلدين بأول أدوارهم الذي هو مأخوذ من حضرة الوحي الإلهي من عرش إلى كرسي إلى قلم إلى لوح إلى حضرة جبريل عليه السلام إلى حضرة محمد صلى الله عليه وسلم إلى الصحابة إلى التابعين إلى تابع التابعين إلى الأئمة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم الدين وعلى بيان شجرة وشبكة ودائرة وبحر يعلم الناظر فيها إذا تأمل أن جميع أقوال الأئمة لا يخرج شيء منها عن الشريعة وعلى بيان أن جميع الأئمة المجتهدين يشعرون في اتباعهم ويلاحظونهم في جميع شدائدهم في الدنيا والبرزخ ويوم القيامة حتى يجاوزوا الصراط وعلى بيان أن كل مذهب سلكه المقلد وعمل به على وجه الإخلاص أو وصله إلى باب الجنة وعلى بيان قرب منازل الأئمة على نهر الحياة من منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أعطاه الكشف وعلى بيان ذم الرأي وبيان نهري جميع الأئمة من القول به في دين الله عز وجل لاسيما الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه خلاف ما يظنه بعضهم به وختمت أبواب الفقه بخاتمة نفيسة مشتملة على بيان سبب مشروعية جميع التكاليف وهو أن أحكام الدين الخمسة نزلت من الأملاك السماوية فأكرم بها من ميزان لأعلم أحد سبقني إلى وضع مثلها وكل من تحقق بذوقها دخل في نعم الأبد وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين وأقوال مقلديهم ويقوم في تقرير ذلك مقامهم حتى كأنه صاحب ذلك المذهب أو القول العارف بدليله وموضع استنباطه وصار لا يجد شيئا من أقوال الأئمة ومقلديهم الا وهو مستند إلى آية أو حديث أو أثر أو إجماع أو قياس صحيح على أصل صحيح كما سيأتى إيضاحه في الفصول الآتية إن شاء الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وأسأل الله تعالى من فضله أن يجمعني هذا الكتاب من كل عذر ووحاسد يدس فيه ما ليس من كلامي مما يخالف ظاهر الشريعة لينفر الناس عن مطالعته

كما وقع لي ذلك مع بعض الاعداء فاتهم دسوا في كتابي المسمى بالبحر الزرود في المواثيق والعهود
أمور تتخالف ظاهر الشريعة وداروا بها في المجمع الأزهر وغيره وحصل بذلك فتنة عظيمة وما جدت
الفتنة حتى أرسلت لهم نسخة التي عليها خطوط العلماء ففكشتها العلماء فلم يجدوا فيها شيئا مما
يخالف ظاهر الشريعة مما دسوا الاعداء فأنه تعالى ينفر لهم ويسامحهم والمجد لله رب العالمين
ولنشرع في ذكر القبول الموضحة للميزان فأقول وبالله التوفيق

* (فصل) * ان قال قائل ان حملك جميع أقوال الأئمة المجتهدين على حالتين برفع الخلاف
ومعلوم ان الخلاف اذا تحقق بين عالين مثلا لا يرتفع بالحمل * فالجواب والامر كذلك لكن
عند كل من لم يتحقق بذوق هذه الميزان أما من تحققها وحل المحدثين أو القولين على حالتين فان
الخلاف يرتفع عنده كما سيأتي ايضا في الفصول الآتية فاجل يا أخي قول من قال ان الخلاف
المحقق بين طائفتين لا يرتفع بالحمل على حالين على حال من لم يتقبل هذه الميزان واجل قول من
قال ان الخلاف يرتفع بالحمل المذكور على من تعقلها لانه لا يرى بين أقوال أهل الله تعالى
خلافًا محققًا أبدًا والمجد لله رب العالمين

* (فصل) * اياك يا أخي أن تبادلوا رول سماعتك المرتبتي الميزان الى فهم كون المرتبتين على التخيير
مطلقا حتى ان المكلف يكون مخيرا بين فعل الرخصة والعزيمة في أي حكم شاء فقد قدمنا لك أن
المرتبتين على الترتيب الوجوبي لا على التخيير بشرطه الآتي في أوائل الفصل السابع عند
الاستثناء وانه ليس الاولي لمن قدر على فعل العزيمة أن ينزل الى فعل الرخصة المجاورة وقد دخل
على بعض طلبة العلم وأنا أقروا في أدلة المذاهب وأقوال علماءها فتوهم اني اقرر ذلك لاطلبة على
وجه التخيير بين فصل العزيمة والرخصة من حيث ان جميع الأئمة على هدى من ربهم فصار يحيط
على ويقول ان فلانا لا يتقيد بمذهب أي على طريق الذم والنقص لي لا على طريق وسع اطلاعي
على أدلة الأئمة فأنه تعالى ينفر له لعدوه بعدم تعقل هذه الميزان الغربية ويكون على علم جميع
الاخوان اني ما قررت مذهباً من مذاهب الأئمة الا بعد اطلاعي على أدلة صاحبه لا على وجه
حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعل به بعضهم ومن شك في قولي هذا فليستظر في كتابي المسمى
بالمهجع المبين في بيان أدلة الأئمة من غير اطلاعي على

من كتاب أو سنة مثلاً فانه لا يصح مني رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من اطلاع على
توجيهي لكلام الأئمة الآتي من باب الطهارة الى آخر أبواب الفقه فاني وجهت في هذه الميزان
ما يقاس عليه جميع الأقوال المستعملة والمندرسية وعلمت ان الذين عملوا بتلك المذاهب ودانوا الله
بها وأفتوا بها الناس الى أن ماتوا كانوا على هدى من ربهم فيها عكس من يقول انهم كانوا في ذلك
على خطأ فقد علمت يا أخي اني لا أقول بتخيير المكلف بين العمل بالرخصة والعزيمة مع القدرة
على فعل العزيمة المتعينة عليه معاذ الله أن أقول بذلك فانه كالتلاعب بالدين كما مر في الميزان
انما تكون الرخصة للعاجز عن فعل العزيمة المنه كورة قطعاً لانه حينئذ تصير الرخصة للذكورة

في حقه عزيمة بل أقول ان من الواجب على كل مقلد من طريق الانصاف أن لا يعمل برخصة قال بها امام مذهبه الا ان كان من أهلها وأنه يجب عليه العمل بالعزيزية التي قال بها غير امامه حيث قدر عليها لان الحكم راجع الى كلام الشارع بالاصالة لا الى كلام غيره لاسيما ان كان دليل الغير أقوى خلاف ما عليه بعض المقلدين حتى انه قال لي لو وجدت حدثا في البخاري ومسلم لم يأخذ به امامي لا عمل به وذلك جهل منه بالشرعية وأول من يثبرأ منه امامه وكان من الواجب عليه جل امامه على انه لم يظفر بذلك الحديث أولم يصح عنده كما سيأتي ايضاحه في الفصول ان شاء الله تعالى اذ لم يظفر بحديث مما اتفق عليه الشيخان قال بضغفه أحد من يعتد بتضعيفه أبد وفي كلام القوم لا ينبغي لاحد العمل بانقول المرجوح الا ان كان أحوط في الدين من القول الارجح كالقول بتقضى الطهارة عند الشافعية بلبس الصغيرة والشعر والظفر فان هذا القول وان كان عندهم ضعيفا فهو أحوط في الدين فكان الموضوع منه أولى انتهى * وصاحب الذوق لهذه الميزان يرى جميع مذاهب الاثمة المجتهدين وأقوال مقلديهم كأنها شريعة واحدة لشخص واحد لكن هذا ذات مرتبتين كل من عمل بمرتبة منهما بشرطها أصاب كما سيأتي ايضاحه في الفصول ان شاء الله تعالى وقد أطلعني الله تعالى من طريق الالهام على دليل لقول الامام داود الطاهري رضي الله عنه بنقض الطهارة بلبس الصغيرة التي لا تشتهى وهو ان الله تعالى اطلق اسم النساء على الاطفال في قوله تعالى في قصة فرعون يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم ومعلوم ان فرعون انما كان يستحي الانثى عقب ولا دنها فكما اطلق الحق تعالى اسم النساء على الانثى في قصة الذبح فكذلك يكون التحكيم في قوله تعالى أولا مستم النساء بالقياس على حد سواء وهو استنباط حسن لم أجده لغيري فانه يجعل علة النقص الانوثة من حيث هي بقطع النظر عن كونها تشتهى او لا تشتهى فمس عليه يا أخى كلامك تطلع له من كلام الاثمة على دليل صريح في الكتاب أو السنة ويايك أن ترد كلام أحد من الاثمة أو تضعفه بفهمك فان فهمك اذا قرن بفهم أحد من الاثمة المجتهدين كان كالهباء والله أعلم

* (فصل) * فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد العمل بالارجح من القولين أو الوجهين في مذهبه مادام لم يصل الى معرفة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف * فالجواب نعم يجب عليه ذلك مادام لم يصل الى مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر بخلاف ما اذا وصل الى مقام الذوق لهذه الميزان المذكورة ورأى جميع أقوال العلماء وبحور علومهم تتغير من عين الشريعة الاولى بتبدئ منها وتنتهي اليها كما سيأتي بيانه في فصل الامثلة المحسوسة لاتصال أقوال العلماء كلهم بعين الشريعة الكبرى في مشهد صاحب هذا المقام فان من اطلع على ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب وأقوال علمائها متصلة بعين الشريعة وشارعة اليها كاتصال الكف بالأصابع والظل بالشخص ومثل هذا لا يؤمر بالتباعد مذهب معين لشهوده تساوى المذاهب في الاخذ من عين الشريعة وأنه ليس مذهب أولى بالشرعية من مذهب لان كل مذهب عنده متفرع من عين الشريعة كما تتفرع عيون شبكة الصياد في سائر الادوار

من العين الاولى منها ولأن أحداً كرهه على التقيد لا يتقيد كما سيأتي إيضاحه في الفصول
الآتية أن شاء الله تعالى وصاحب هذا الكشف قد ساءى المجتهدين في مقام اليقين ورجعاً زاد
على بعضهم لا بغير اعتراف علمه من عين الشريعة ولا يحتاج الى تحصيل آلات الاجتهاد التي شرطوها
في حق المجتهد فتحكمه حكم الجاهل بطريق البحر اذا ورد مع عالم بهالجملاً سقاه منه فلا فرق بين
الماء الذي يأخذه العلم ولا بين الماء الذي يأخذه الجاهل هذا حكم جميع أهل هذه الميزان
فما صرح به الشريعة من الاحكام بخلاف ما لم تصرح به اذا اراد الانسان استخراجها من
آية أو حديث فانه يحتاج الى معرفة الآلات من نحو أصول ومعان وغير ذلك كما بيناه في كتابنا
المسمى بفهم الاكباد في بيان موارد الاجتهاد وهو مجلد ضخيم فراجع ان شئت والمحمد لله
رب العالمين

* (نصل) فان قال قائل ان أحداً لا يحتاج الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده
ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم بل يكفيهم اعتقاده تسليمنا بما نأكل عليه عمل غالب طلبة
العلم في سائر الاغصان فاجواب قد قدمنا ذلك في الميزان ان التسليم للأئمة هو أدنى درجات العبد
في اعتقاده صحة أقوال الأئمة وانما امر ادنا به هذه الميزان ما هو أرقى من ذلك فيطلع المقلد على ما طلع
عليه الأئمة ويأخذ علمه من حيث أخذوا امام طريق النظر والاستدلال وامام طريق
الكشف والعيان وقد كان الامام أجدر رضى الله عنه يقول خذوا علمكم من حيث أخذوه
الأئمة ولا تقنوا بال تقليد فان ذلك عي في البصيرة انتهى وسيأتي بسط ذلك في فصل ذم الأئمة
للقول بالرأى في دين الله ان شاء الله تعالى فراجع فان قلت فلا شيء لم يوجب العلماء بالله
تعالى العمل بما أخذوه العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقا بالنصوص في الصحة عند
بعضهم فالجواب ليس عدم ايجاب العلماء العمل بعلوم الكشف من حيث ضعفها ونقصها عما
أخذوه العالم من طريق النقل الظاهر وانما ذلك للاستغناء عن عدة في الموجبات بصرائح أدلة
الكتاب والسنة عند القطع بصحة أى ذلك الكشف فانه حينئذ لا يكون الاموافاقها أماعند
عدم القطع بصحة فمن حيث عدم عصمة الاخذ لذلك العلم فقد يكون دخل كشفه التليس من
ابليس فان الله تعالى قد أقدر ابليس كما قال النزالي وغيره على أن يقيم للكاشف صورة المحل
الذي يأخذ علمه منه من سماء أو عرش أو كرسي أو قلم أو لوح فربما ظن المكاشف ان ذلك العلم
عن الله فأخذه بفضل وأضل فمن هنا أوجبوا على المكاشف انه يعرض ما أخذوه من العلم من
طريق كشفه على الكتاب والسنة قبل العمل به فان وافق فذاك والا حرم عليه العمل به فلم
ان من أخذ علمه من غير الشريعة من غير تليس في طريق كشفه فلا يصح منه الرجوع عند أبداً
ما عاش لموافقته الشريعة التي بين أظهرنا من طريق النقل ضرورة أن الكشف الصحيح لا يأتي
دائماً الاموافاقاً للشرية كما هو مقرر بين العلماء والله أعلم

* (فصل) فان طعن طاعن في هذه الميزان وقال انها لا تنكح أحد في ارشاده الى طريق صحة
اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كما مر قلنا له هذا أكثر ما قدرنا عليه في طريق

الجمع بين قول العبد بلسانه ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقاده ذلك بقلبه فان قدرت يا أخي على طريق أخرى تجمع بين القلب واللسان فاذا كرهنا لنا لثقتها في هذه الميزان ونجعلها طريقة أخرى وادل الطاعن في صحة هذه الميزان التي ذكرناها انما كان الحامل له على ذلك الحسد والتعصب فانه لا يقدر يجعل الشريعة على أكثر من مرتبتين تخفيف وتشددا أبدا ومن شك في قولي هذا فليأت بما يناقضه وأنا أرجع الى قوله فاني والله فاصح للامة ما أنا متعنت ولا مظهر علما لحظ نفس فيما أعلم بقطع النظر عن ارشادي للاخوان الى صحة الاعتقاد في كلام أئمتهم ولولا محبتي لارشاد الاخوان الى ما ذكرنا لا خفيت عنهم علم هذه الميزان الشريفة كما أخفيت عنهم من العلوم اللدنية ما لم تؤمر بافشائه كما أشرنا اليه في كتابنا المسمى بالجواهر المصون والسر المرقوم فيما نتجته المخلوة من الاسرار والعلوم فاننا ذكرنا فيه من علوم القرآن العظيم نحو ثلاثة آلاف علم لا مرقى لاحد من طلبة العلم الا ان فيما نعلم الى التسلق الى معرفة علم واحد منها بفكر ولا امان نظري كتب وانما طريقها الكشف الصحيح فتحلج هذه العلوم على العارف حال تلاوته للقرآن لا يتخلف عن النطق به حتى كأن عين ذلك العلم عين النطق بتلك الكلمة ومتى تخلف العلم عن النطق فليس هو من علوم أهل الله وانما هو ينتج فكر وعلوم الافكار مدخولة عند أهل الله لا يعتمدون عليها لا مكان رجوع أهلها عنها بخلاف علوم أهل الكشف كما مر آنفا فاعلم ذلك

* (فصل) * واياك أن تسمع بهذه الميزان فتبادر الى الانكار على صاحبها وتقول كيف يصح لفلان الجمع بين جميع المذاهب وجعلها كأنها مذهب واحد من غير أن تتطرق فيها أو تجتمع بصاحبها فان ذلك جهل منك وتهور في الدين بل اجتمع بصاحبها وناظره فان قطعك بالحجة وجب عليك الرجوع الى قوله ولولم يسبقه أحد الى مثله واياك أن تقول ان واضع هذه الميزان جاهل بالشريعة فتقع في الكذب فانه اذا كان مثله يسمى جاهلا مع قدرته على توجيه أحكام جميع أقوال المذاهب فابقي على وجه الارض الا ان عالم وقد قال الامام محمد بن مالك واذا كانت العلوم منحة الهية واختصاصات لدنية فلا بدع أن يدخر الله تعالى لبعض المتأخرين ما لم يطلع عليه أحد من المتقدمين انتهى فبالله عليك يا أخي أرجع الى الحق وطابق في الاعتقاد بين اللسان والقلب ولا يصدنك عن ذلك كون أحد من العلماء السابقين لم يدون مثل هذه الميزان فان جود الحق تعالى لم يزل فياضا على قلوب العلماء في كل عصر واخرج عن علومك الطبيعية الفهمية الى العلوم الحقيقية الكشفية ولولم يألها طبعك فان من علامة العلوم اللدنية ان تمجها العقول من حيث انكارها ولا تقبلها الا بالتسليم فقط لغرابة طريقها فان طريق الكشف مباينة لطريق الفكر وسبغ في الفصول الالمانية ان شاء الله تعالى ان من علامة عدم صحة اعتقاد الطالب في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كونه يحصل له في باطنه ضيق وخرج اذا قلد غير امامه في واقعة ويقال له أين قولك ان غير امامك على هدى من ربه وكيف يحصل في قلبك ضيق وخرج من الهدى فهناك تندحض دعواه وتظهر له عدم صحة عقيدته ان

كان عاقلا والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * اعلم يا أخى انى ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبه العلم الابد تكرر رسوا لهم لى فى ذلك مرارا كما مر أول الفصول وقولهم لى مرادنا الوصول الى مقام مطابقة القلب للسان فى صحة اعتقادان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم فى سائر أقوالهم فلذلك أعمت النظر لهم فى سائر أدلة الشريعة وأقوال علمائنا فأرأيتهما لا تخرج عن مرتبتين تخفيف وتشديد فالتشديد للاقوياء والتخفيف للضعفاء كما مر لكن ينبغى استثناء ما ورد من الأحكام بحكم التخفيف فان للقوى أن ينزل الى مرتبة الرخصة والتخفيف مع القدرة على فعل الأشد ولا تكون المرتبتان المذكورتان فى الميزان فيه على الترتيب الوجوبى وذلك كتخيير المتوضى إذا كان لا بس الخف بين نزعه وغسل الرجلين وبين مسحه بلانزع مع ان احدى المرتبتين أفضل من الأخرى كما ترى فان غسل الرجلين أفضل الا لمن نفرت نفسه من المسح مع علمه بحجة الاحاديث فيه فان المسح له أفضل على انه لقائل أن يقول ان المرتبتين فى حق هذا الشخص أيضا على الترتيب الوجوبى بمعنى انه لو أراد أن يعبد الله تعالى بالأفضل كان الواجب عليه فى الاتيان بالأفضل ارتكاب العزيمة وهو اما الغسل بالنظر الى حال غالب الناس واما المسح بالنظر الى ذلك الفرد النادر الذى نفرت نفسه من فعل السنة لاسيما وقولنا أفضل غير مناف للوجوب كما تقول لمن تهججه عليك يا أخى برضى الله تعالى فانه أولى لك من سخطه وكذلك ينبغى أن يستثنى من وجوب الترتيب فى مرتبتى الميزان اما اذا ثبت عن الشارع فعل أمرين معافى وقتين من غير ثبوت نسخ لاحدهما كمسح جميع الرأس فى وقت ومسح بعضه فى وقت آخر وكوالاة الوضوء نارة وعدم الموالاة فيه نارة أخرى ونحو ذلك ففى هذا لا يجب فيه تقديم مسح جميع الرأس والموالاة على مسح بعضه وعدم الموالاة الا اذا أراد المكلف التقرب الى الله تعالى بالأولى فقط وقس على ذلك نظائره وأما قول سيدنا ومولانا عبد الله ابن عباس رضى الله عنهما ان آخر الأمرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو التامسح المحكم فهو أكثرى لا كللى اذ لو كان ذلك كما الحكمنا بنسخ المتقدم من الأمرين بيقين فى نفس الأمر من امسح كل الرأس أو بعضه مثلا لانه لا بد أن يكون انتهى الأمر منه صلى الله عليه وسلم الى مسح الكل أو البعض فيكون ما قبل الأخير منسوخا ولا يخفى ما فى ذلك من القدح فى مذهب من يقول بوجوب تعميم مسح الرأس أو عدم تعميمه وكان الامام محمد بن المنذر رحمه الله يقول اذا ثبت عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعل أمرين فى وقتين فهما على التخيير ما لم يثبت النسخ فيعمل المكلف بهذا الامر نارة وبهذا الامر نارة أخرى انتهى وعلى ما قررناه من مرتبتى الميزان ينبغى حمل القول بمسح الرأس كله وجوبا على زمن الصيف مثلا ومسحه على مسحه فى زمن البرد مثلا لاسيما فى حق من كان أقرع أو كان قريب العهد بمخلق رأسه أو يخاف من نزول الحوادير من رأسه فاعلم ذلك يا أخى وقس عليه نظائره والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * اعلم يا أخى ان مرادنا بالعزيمة والرخصة المذكورتين فى هذه الميزان هما مطلق التشديد والتخفيف وليس مرادنا بالعزيمة والرخصة اللتين حدتهما الأصوليون فى كتبهم فاسمينا

مرتبة التخفيف رخصة الا بالانظر لهما من التشديد أو الافضل لا غير والا فالعاجز لا يكلف بفعل ما هو فوق طاقته شرعا واذ لم يكلف بما فوق طاقته بقي الا أن يكون فعل الرخصة في حقه واجبا كالعزيمة في حق القوى فلا يجوز للعاجز النزول في رخصة الى مرتبة ترك النعل بالكلية كما اذا قدر فاقد الماء المطلق على التراب لا يجوز له ترك التيمم وكما اذا قدر له جزع النيام في الفريضة على المجلس لا يجوز له الاضطجاع أو قدر على الاضطجاع على اليمين أو اليسار لا يجوز له الاستلقاء أو قدر على الاستلقاء لا يجوز له الا اكتفاء بنحو الاعماء باليمين أو قدر على الاعماء باليمين لا يجوز له الا اكتفاء باجراء أفعال الصلاة على قلبه كما هو مقرر في كتب الفقه فكل مرتبة من هذه المراتب بالنظر لما قبلها كالعزيمة مع الرخصة لا يجوز له النزول اليها الا بعد عجزه عما قبلها والله أعلم والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * ثم لا يخفى عليك يا أخي ان كل من فعل الرخصة بشرطها والمفضل بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك ولولم يقل به امامه على ما يأتي في الفصول الآتية من التفصيل كان من فعل العزيمة أو الافضل بكلفة ومشقة فهو وعلى هدى من ربه في ذلك ولولم يكلفه الشارع بذلك من حيث عظم المشقة فيه اللهم الا أن يأتي عن الشارع ما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فان الافضل للمسافر في مثل ذلك الفطر للضرر المحاصل به ومن المعلوم ان من شأن الامور التي يتقرب بها الى حضرة الله تعالى أن تكون النفس منسحقة بها بحجة لها غير كارهة وكل من يأتي بالعبادة كاره لها أي من حيث مشقتها فقد خرج عن موضوع القرب الشرعية المتقرب بها الى حضرة الله عز وجل لا سيما في مثل المسئلة التي نحن فيها فانه صلى الله عليه وسلم نفي البر والتقرب الى الله تعالى بالصوم الذي يضرب بالمسافر ونحن تابعون للشارع ما نحن مشرعون فلا ينبغي لاحد التقرب الى الله تعالى الا بما أذن له الشارع فيه وانسحرت نفسه به من سائر المنسذوبات وما لم يأذن فيه فهو الى الابتداع أقرب وما كل بدعة يشهد لها ظاهرا كتاب والسنة حتى يتقرب بها وتأمل يا أخي نهى الشارع عن الصلاة حال النعاس تعرف ذلك لان النعاس اذا غلب على العبد وكلف الصلاة صارت نفسه كالمكره عليها ولا يخفى ما في ذلك من نقص الثواب المرتب على محبة الطاعة فاعلم ذلك يا أخي واعمل بالرخص بشرطها فان الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه كما صرح به الحديث الذي رواه الطبراني وغيره والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * ان قال قائل فعلى ما قررتم فهل رأيتم في كلام أحد من العلماء ما يؤيد هذه الميزان من حل كلام الأئمة على حالين ورده الى الشريعة قلنا نعم ذكر الشيخ محي الدين في الفتوحات المكية وغيره من أهل الكشف ان العبد اذا سلك مقبالات القوم متبعيا بمذهب واحد لا يرى غيره فلا بد أن ينتهي بذلك المذهب الى العين التي أخذ امامه منها اقواله وهناك يرى أقوال جميع الأئمة تتعرف من بحر واحد فينفك عنه التقيد بمذهبه ضرورة ويحكم بتساوي المذاهب كلها في الصحة خلاف ما كان يعتقد قبل ذلك قال الشيخ محي الدين ونضير ما قلناه القول بتفضيل

الرسول بعضهم على بعض بالاجتهاد ثم اذا وصل الى شهود حضرة الوحي التي أخذوا منها أحكام شرائعهم انقلك عنه التفصيل بالاجتهاد وصار لا يفرق بين أحد من رسله الا من حيثما كشف الله تعالى له عنه بحكم اليقين لا التحقن فهذا نظير المقلد اذا اطلع على العين التي أخذ الائمة المجتهدون مذاهم منها انتهى وكذلك مما يؤيد هذه الميزان قول الشيخ بدر الدين الزركشي في آخر كتاب القواعد له في الفقه اهل العلم وفقك الله لطاعته ان الاخذ بالرخص والعزائم في محل كل منهما مطلوب فاذا قصد المكلف بفعل الرخصة قبول فضل الله عليه كان أفضل كما أشار اليه حديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه فاذا ثبت هذا الاصل عندك يا أخي فاعلم أن مطلوب الشرع الوفاق ورد المخلاف اليه ما أمكن كما عليه عمل الائمة من أهل الورع والتقوى كما في محمد الجويني واضرابه فانه صنف كتابه المحيط ولم يلتزم فيه المشي على مذهب معين قال وذلك في حق أهل الورع والتقوى من باب العزائم كما ان العمل بالمختلف فيه عندهم من باب الرخص فاذا وقع العبد في أمر ضروري وأمكنه الاخذ فيه بالعزيمة فله فعله وله تركه وكان ذلك الفعل الشديد عليه من باب القوة والاخذ بالعزائم ان كان راجحاً وان لم يمكنه الاخذ فيه بالعزيمة أخذ بالرخصة كما أن له الاخذ بالقول الضعيف في بعض المواطن فلا يكون ذلك منه من باب المخالفة المحضة قال الزركشي وبعد اذ علمت هذا فيمضت تعرف ان أحدا من الائمة الاربعة أو غيرهم لم يتقلد أمر المسلمين في القول برخصة أو عزيمة الا على حد ما ذكرناه من هذه القاعدة فينبغي لكل مقلد للائمة أن يعرف مقاصدهم انتهى كلام الزركشي رحمه الله في آخر قواعده وهو من أعظم شاهد لصحة هذه الميزان فلم يقل لنا عن أحد من الائمة الاربعة ولا غيرهم فيما بلغنا انه كان يطرد الامر في كل عزيمة قال بها أو رخصة قال بها في حق جميع الامة أبداً وانما ذلك في حق قوم دون قوم وقد بلغنا أنه كان يفتي الناس بالمذاهب الاربعة الشيخ الامام الفقيه المحدث المفسر الاصولي الشيخ عبد العزيز الديري وشيخ الاسلام عز الدين ابن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين البرلسي الشهير بابن الاقطيع رحمهم الله والشيخ علي النبتتي الصيرفي ونقل الشيخ الجلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من العلماء انهم كانوا يقتنون الناس بالمذاهب الاربعة لاسيما العوام الذين لا يتقيدون بمذهب ولا يعرفون قواعده ولا نصوصه ويقولون حيث وافق فعل هؤلاء العوام قول عالم فلا بأس به انتهى فان قال قائل كيف صح من هؤلاء العلماء أن يقتوا الناس بكل مذهب مع كونهم كانوا مقلدين ومن شأن المقلد أن لا يخرج عن قول امامه فالجواب يحتمل أن يكون أحدهم بلغ مقام الاجتهاد المطلق المنتسب الذي لم يخرج صاحبه عن قواعداً ما به كافي يوسف ومحمد بن الحسن وابن القاسم وأشهب والزني وابن المنذر وابن سريج فهؤلاء كلهم وان اقتوا الناس بما لم يصرح به امامهم فلم يخرجوا عن قواعده وقد نقل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ان الاجتهاد المطلق على قسمين مطلق غير منتسب كما عليه الائمة الاربعة ومطلق منتسب كما عليه كبار أصحابهم الذين ذكرناهم قال ولم يدع الاجتهاد المطلق غير المنتسب بعد الائمة الاربعة الا الامام محمد بن جرير الطبري ولم

يسلم له ذلك انتهى ويحتمل ان هؤلاء العلماء الذين كانوا يفتون الناس على المذاهب الاربعة
أطلعهم الله تعالى على عين الشريعة الاولى وشهدوا اتصال جميع أقوال الأئمة المجتهدين بها
وكأنوا يفتون الناس بحكم مرتبتي الميزان لا بحكم المفهوم فلا يأمرون قويا برخصة ولا ضعيفا بعزيمة
وكأنهم نابوا من أهل المذاهب الاربعة في تقرير مذاهبهم واطلعوا على جميع أدلتهم وقد بلغنا
حصول هذا المقام أيضا لجماعة من علماء السلف كالشيخ أبي محمد الجويني والامام ابن عبد
البر المالكي ومن الدليل على ذلك ان أبا محمد صنف كتابه المسمى بالحيط ولم يتقيد فيه بمذهب كما
مر عن الزركشي وكذلك ابن عبد البر كان يقول لكل مجتهد مصيب فاما أن يكونا فعلا أو قالأما ذكر
لاطلاعهما على عين الشريعة الكبرى وتقرير أقوال جميع العلماء منها كما اطلعنا بحمد الله
تعالى واما أن يكونا فالأدلة من حيث ان الشاوع قرر حكم المجتهد الذي استنبطه من كتاب الله
عز وجل أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقد بلغنا عن الشيخ عز الدين بن جماعة انه كان اذا فتي
عاميا بحكم على مذهب امام يأمره بفعل جميع شروط ذلك الامام الذي أفتاه بقوله ويقول له
ان تركت شرطا من شروطه لم تصح عبادتك على مذهبه ولا غيره اذا العادة الملققة من عدة
مذاهب لا تصح الا اذا جعت شروط تلك المذاهب كلها انتهى وذلك منه احتياط للدين وخوفا
ان يتسبب في نقص عبادة أحد من المسلمين فان قلت فهل ينبغي لمن يفتي على الاربعة مذاهب
ان لا يفتي المقلدين الا بالارجح من حيث النقل أو يفتيهم بما شاء من الاقوال فالجواب الذي ينبغي
له ان لا يفتي الناس الا بالارجح لان المقلد ما سأل له الا لفتيه بالارجح من مذهب امامه لا بما
عنده هو اللهم الا أن يكون المرجوح أحوط في دين السائل فله ان يفتيه بالمرجوح ولا حرج *
ولما ادعى الجلال السيوطي رحمه الله مقام الاجتهاد المطلق المنتسب كان يفتي الناس بالارجح
من مذهب الامام الشافعي فقالوا له لم لا تفتيهم بالارجح عندك فقال لم يسألوني ذلك وانما سألوني
عما عليه الامام وأصحابه فيحتاج من يفتي الناس على الاربعة مذاهب ان يعرف الارجح عند أهل
كل مذهب ليفتي به المقلدين الا أن يعرف من السائل انه يعتمد عليه ودينه وينشر ضنده لما
يفتيه به ولو كان مرجوحا عنده فقل هذا لا يحتاج الى الاطلاع على ما هو الارجح عند أهل كل
مذهب انتهى فاعلم ذلك

* (فصل) * ومما يوضح لك صحة مرتبتي الميزان ان تنظر الى كل حديث ورد أو قول استنبط والى
مقابله فاذا نظرت فلا بد ان تجد أحدهما مخفقا والآخر مشددا غير ذلك لا يكون ثم ان الحديث
أو القول المخفف قد يكون هو الصحيح الراجح في مذهبك وقد يكون هو الضعيف المرجوح ولا يخلو
حالك يا أخي عند العمل به من أن تكون من أهل مرتبة من مرتبتي الميزان دون المرتبة الاخرى
بالشروط التي تقدمت في فعل الرخصة أي التخفيف ففتي كل أحد بما يناسب حاله ولوم تفصيل
أنت به كذلك لانه هو الذي خوطبت به فاعلم ذلك واعمل عليه وأفت غيرك بما هو أهله فليس
لن قدر على سهولة الطهارة ان يمسه فرجه اذا كان شافعيًا ويصلي بلبثجد يطهارة تقليدا لا بي
حقيقة كما أنه ليس له أن يصلي فرضا أو نقلا بغير الفاتحة مع قدرته عليها أو ان يصلي بالنذر

مع قدرته على القرآن كما سيأتي أيضاً في توجيه أقوال العلماء أن شله الله تعالى على أن لك
أيضاً أن تصعد إلى فعل العزيمة مع المشقة أن اخترت ذلك على وجه المجاهدة لنفسك كما أن لك
أيضاً أن تنزل إلى الرخصة بشرطها في هذه الميزان وهو الجزع عن غيرها حساً وشرعاً فقط وتكون
على هدى من ربك في كل من المرتبتين ثم أنه قد يكون في الحكم الواحد أكثر من قولين
فالحاذق يرد ما قارب التشديد إلى التشديد وما قارب التخفيف إلى التخفيف كالقول المفصل على
حد سواء كما قدمناه في خطبة الميزان * ومحال أن يوجد دليلان أو قولان مشددان أو مخففان
لا يلحق أحدهما بالآخر ولا يدخل فيه فإن شئت فامتحن ذلك في أقوال مذهبك مع بعضها
بعضاً وإن شئت فامتحن ذلك في مذهبك ومقابله من جميع المذاهب المخالفة له تجد هماً لا يخرجان
عن تخفيف وتشديد ولكل منهما رجال في حال مباشرة التكليف كما مر في الميزان وكذلك
ما أوجب المجتهد أو حرمه باجتهاده فكله يرجع إلى المرتبتين فإن مقابل التحريم عدم التحريم
الشامل للتدب وقال بعضهم ما أوجب المجتهد أو حرمه يكون في مرتبة الأولى ومقابله في مرتبة
خلاف الأولى لأنه ليس لغير الشارع أن يحرم أو يوجب شيئاً انتهى والمحق أن للمجتهد المطلق أن
يحرم ويوجب وأنه قد اجتمع العلماء على ذلك بل ولو قلنا بقول هذا البعض فهو يرجع إلى المرتبتين
أيضاً إذا الأولى في مرتبة التشديد غالباً بالتحجير المطلوبة في الجملة سواء كان ذلك الأولى فعلاً أو تركاً
وخلاف الأولى في مرتبة التخفيف غالباً فإن قال قائل فمن أين جعلتم كلام المجتهدين من جملة
الشريعة مع أن الشارع لم يصرح بما استنبطوه فالجواب أنه يجب جملهم على أنهم علماء ذلك الوجوب
أو التحريم من قرائن الأدلة أو علموا أنه مراد الشارع من طريق كشفهم لا بد لهم من أحد هذين
الطريقين وقد يجتمعان عند بعض المجتهدين فإن قال قائل فما تقولون فيما ورد فرداً من الأحاديث
والأقوال فالجواب مثل ذلك لا مقابل له بل هو شرع مجمع عليه فلا يأتي فيه مرتبة الميزان وذلك
كالحديث الذي نسخ مقابله أو كالقول الذي رجح عنه المجتهد واجمع العلماء على خلافه فليس
فيما ذكره من الامتية واحدة لجميع المكلفين لعدم وجود مشقة على أحد في فعله ترجع على مشقة
تركه خلاف ما فيه المشقة المذكورة فإنه يجب فيه التخفيف والتشديد ~~ك~~ الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر مثلاً فإنه ورد في كل منهما التخفيف والتشديد فالتشديد كونه عند بعضهم
لا يسقط عن المكلف بخوفه على نفسه أو ماله والتخفيف سقوطه عنه بخوفه المذكور عند
آخرين فالأول في حق الأقوياء في الدين كالعلماء والصالحين والثاني في حق الضعفاء من العوام
في الإيمان واليقين * فإن قال قائل فهل تأتي المرتبتان في حق من يغير المنكر بتوجهه
بقلبه إلى الله تعالى من الأولياء فيكسر أناة الخمر ويمنع الزاني من الزنا بحيل لو تسه بحائل بينه
وبين فرج الزانية مثلاً فالجواب نعم تأتي فيه المرتبتان فمن الأولياء من يرى وجوب التوجه
إلى الله تعالى في ذلك ويكون بذلك كالقادر على إزالة المنكر ومنهم من لا يرى وجوب ذلك
بل يكره الإطلاع بكشفه على المنكرات الواقعة في الوجود من غير المتجاهرين بمعاصيهم وذلك
لما فيه من الإطلاع على عورات الناس ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض القوم وأنه

يجب على صاحبه سؤال الله تعالى أن يحول بينه وبينه فإن قال قائل فما تقولون فيمن له حال يحميه من أهل المنكر إذا أنكر عليهم وكسر أناة جرهم هل يجب عليه تغييره باليد أو اللسان اعتمادا على أن الله تعالى لا يخذله أو لا يجب من حيث أن الحق تعالى لا يقيد عليه فالحجوب مثل هذا تأتي فيه المرتبان فمن الأولياء من أزمه بذلك إذا علم أن له حالا يحميه ومنهم من لم يلزمه بذلك نظير ما قالوا فيمن قدر على أن يصل إلى مكة في خطوة والمجد لله رب العالمين

* (فصل) * فان قلت فمن يقول ان القياس من جملة الأدلة الشرعية فهل تأتي فيه كذلك مرتبنا الميزان فالحجوب نعم تأتيان فيه فان من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من أجازة من غير كراهة ومنهم من منعه فانه طردعلة وما يدري العبد بأن الشارع قد لا يكون أراد طرد تلك العلة وانما ترك ذلك الامر خارجا عن ذلك المحكم توسعة على أمته وذلك كقياس الارز على البر في باب الر بابجامع الاقييات فان الشارع لم يبين لنا حكم الارز فكان الاولي بالادب عند بعض أهل الله تعالى ابقاءه على عدم دخول الربا فيه كما أشار إليه حديث وسكت عن أشياء رجة بكم فمن يقول بقياس الارز على البر مشدد ومن يقول بعدم قياسه مخفف وقد كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين يقدرون على القياس ولكنهم تركوا ذلك أديامع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هنا قال سفيان الثوري من الادب اجراء الاحاديث التي خرجت مخرج الزجر والتغيير على ظاهرها من غير تأويل فانها اذا أولت خرجت عن مراد الشارع كحديث من غشنا فليس منا وحديث من تطير أو تطير له وحديث ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية فان العالم اذا أولها بأن المراد ليس منا في تلك الخصلة فقط أي وهو منافي غيرها هان على الفاسق الوقوع فيها وقال مثل المخالفة في خصلة واحدة أمر سهل فكان أدب السلف الصالح بعدم التأويل أولى بالاتباع للشارع وان كانت قواعد الشريعة قد تشهد أيضا لذلك التأويل * وقد دخل جعفر الصادق ومقاتل بن حبان وغيرهما على الامام أبي حنيفة وقالوا قد بلغنا أنك تكثر من القياس في دين الله تعالى وأول من قاس ابليلس فلا تقس فقال الامام ما أقوله ليس هو بقياس وانما ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس في نفس الامر وانما هو قياس عند من لم يعطه الله تعالى الفهم في القرآن انتهى ومن هنا يعلم ان أهل الكشف غير محتاجين الى القياس لاستغنائهم عنه بالكشف فان أورد عليهم شخص نحو تحريم ضرب الوالدين فانه ليس في القرآن التصريح بتحريم ضربهما وانما أخذ العلماء ذلك من قوله تعالى فلا تقل لهما أف فكان النهي عن ضربهما من باب أولى فالحجوب ان هذا لا يرد على أهل الكشف لان الله تعالى قال وبالوالدين احسانا ومعلوم ان ضربهما ليس باحسان فلا حاجة الى القياس * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول يصح دخول القياس عند من احتاج اليه وعند من لم يمتحج اليه في مرتبة الميزان فمن كلف الانسان بالفحص عن الأدلة واستخراج النظائر من القرآن شدد ومن لم يكلفه بذلك فقد خفف ولم يزل في الناس من يقدر على الاستنباط ومن يعجز عن ذلك في كل عصر وكان ابن حزم يقول جميع ما استنبطه

المجتهدون معدود من الشريعة وان خفي دليله على العوام ومن أنكر ذلك فقد نسب الاثمة الى الخطأ وانهم يشترعون ما لم يأذن به الله وذلك ضلال من قائله عن الطريق والحق انه يجب اعتقاد أنهم لولا روافي ذلك دليلا ما شرعوه فرجع الأمر كذلك في قضية الاستنباط الى مرتبة الشريعة كالقياس فمن أمر الناس باتباع كل ما شرع به المجتهدون فقد شدد ومن لم يأمرهم إلا بما صرح به الشريعة أو أجمع عليه العلماء فقد خفف في الجملة لانه من باب من تطوع خيرا فهو خير له والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * من لازم كل من لم يعمل به هذه الميزان التي ذكرناها وترك العمل بجميع الاقوال المرجوحة نقصان الثواب غالبه وسواء الادب مع جميع أصحاب تلك الاقوال والوجوه من العلماء عكس ما يحصل لمن عمل بالميزان فان ذلك المرجوح الذي ترك هذا العمل به لا يخلو اما أن يكون أحوط للدين فهذا لا ينبغي ترك العمل به واما أن يكون غير أحوط فقد يكون رخصة والله يجب أن تؤتي رخصه كما صرح به الحديث أي بشرطه ويكون على علم الاخوان أن لكل سنة سنها المجتهدون أو بدعة حرهها المجتهدون درجة في الجنة أو درك في النار وان تفاوت مقامهم ونزل عما سنه الشارع أو كرهه كما صرح به أهل الكشف فاعلم ذلك واعمل بكل ما سنه لك المجتهدون واترك كل ما كرهوه ولا تطالبهم بدليل في ذلك فانك محبوس في دائرتهم مادمت لم تصل الى مقامهم لا يمكنك ان تتعداهم الى الكتاب والسنة وتأخذ الاحكام من حيث أخذوا أبدا * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول اعلموا بكل اقوال الاثمة التي ظاهرها المخالفة لبعضهم بعضا عند اجتماع شروط العمل بها فيكم التحوز والثواب الكامل فأين مقام من يعمل بالشريعة كلها من يرد غالبها ولا يعمل به اذ المذهب الواحد لا يحتوى أبدا على جميع الأدلة ولو قال صاحبه في الجملة اذ ادع الحديث فهو مذهبي بل ربما ترك أتباعه العمل بأحاديث كثيرة صحت بعد امامهم وذلك خلاف مراد امامهم فافهم انتهى فان توقف انسان في حصول الثواب بملصته المجتهدون وطالبنا بالدليل على ذلك قلنا له اما أن تؤمن بأن سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم فلا يسهه ان كان صحيح الاعتقاد الا أن يقول نعم فنقول له فيحشما آمنت بأنهم على هدى من الله تعالى وان مذاهبهم صحيحة لزمك الايمان بالثواب لكل من عمل بها على وجه الاخلاص وحصول المراتب لمن عمل بها في الجنة وان تفاوت المقام فان ما سنه الشارع أعلى مما سنه المجتهد لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها الى آخر ما قال عليه الصلاة والسلام فافهم والله أعلم

* (فصل) * ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث ورد وبكل قول استنبط أي بشرطه لانه لا يخرج عن مرتبة الميزان أبدا * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول كل ما تروونه في كلام الشارع وكلام أحد من الاثمة مخالفا للآخر في الظاهر فهو محمول على حقلين لان كلام الشارع يحمل عن التناقض وكذلك كلام الاثمة لمن نظرفيه بعين العلم والانصاف لا بعين الجهل والتعصب كما مر قال وتأملوا قوله صلى الله عليه وسلم لمن سأله من آحاد

الصعابة كيف رأيته برك فقال نورانيا اراه وقال لا كابر العجاجة رأيته بركي قولوا واحدا لها قال
 لغير الا كابر ما قال الا خوفا عليهم أن يتخيلوا في جناب الحق تعالى ما لا يليق به ونظير ذلك تقريره
 صلى الله عليه وسلم أبابكر على خروجه عن ماله كله وقوله لكعب بن مالك حين أراد أن يتخلع من
 ماله لما تاب الله عليه أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك ونظير ذلك أيضا حديث ابدأ بنفسك
 ثم بمن تعول مع مدح الله تعالى المؤثرين على أنفسهم فقوله ابدأ بنفسك خطاب للكمل عملا
 بحديث الاقربون أولى بالمعروف ولا أقرب اليك من نفسك وأما قوله تعالى ويؤثرون على
 أنفسهم فهو خطاب لغير كابر الصعابة وانما مدحهم على ذلك ليخرجوا من ورطة الشيخ الذي
 فتحوأعينهم عليه في الدنيا فذاخرجوا عن ذلك أمروا بالبداية بأنفسهم لانها ودعة الله تعالى
 عندهم بخلاف غير هاليس هو ودعة عندهم وانما هو جار لهم * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه
 الله تعالى يقول اذا ظلم الكامل ذاته بتقديم غيرها عليها آخذه الله بذلك بخروجه عن العدل
 المأمور به بخلاف المريد كأنه مسامح بظلم نفسه في مرضاة الله تعالى وتحميلها فوق طاقتها
 من العبادات بل يثاب على ذلك فاذا وصل الى نهاية السلوك النسبية التي بمثابة بلوغ مرام من
 وصل دار الملك وعرفه عن له عنده حاجة أمر حينئذ بالاحسان الى نفسه لانها كانت مطبقة في
 الوصول الى حضرة ربه وأما ما ورد من شد النبي صلى الله عليه وسلم الحجر على بطنه من الجوع ونحوه
 من المجاهدات فانما ذلك تنزلا وتشرعيا لا حاد لامة فلو انه صلى الله عليه وسلم وقف مع مقامه
 الشريف الذي يعامل به ربه ولم يتنزل لعرس على غاب أمته الصدق والاخلاص في اتباعه انتهى
 * (فصل) * ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع على عين الشريعة المطهرة التي تشهد
 الانسان اغتراف جميع المجتهدين مذاهم منها يشهد تساويها كلها في الصحة كشفا وبقينا
 لا ايماننا وتسليما فقط ولا ظنا ونحمينها فالحجواب طريق الوصول الى ذلك هو السلوك على يد شيخ
 عارف يميزان كل حركة وسكون بشرط أن يسلمه نفسه يتصرف فيها وفي أمورها وعمالها كيف
 شاء مع انشراح قلب المريد لذلك كل الانشراح وأما من يقول له شيخه طلق امرأتك أو اسقط
 حقك من مالك أو وظيقتك مثلافيتوقف فلا يشم من طريق الوصول الى عين الشريعة
 المذكورة رائحة ولو عبد الله تعالى ألف عام بحسب العادة غالباً فان قلت فهل ثم شروط
 أخرى حال السلوك فالحجواب نعم من الشروط ان لا يمكث لحظة على حدث في ليل أو نهار
 ولا يفطر مدة سلوكه الا لضرورة ولا يأكل شيئا فيه روح من أصله ولا يأكل كل الا عند حصول
 مقدمات الاضطرار ولا يأكل كل من طعام أحد لا يتورع في مكسبه كمن يطعمه الناس لاجل
 صلاحه وزهده وكن يبيع على من لا يتورع من الفلاحين وأعوان الولاة وأن لا يسامح نفسه
 بالغفلة عن الله لحظة بل يديم مراقبته ليلا ونهارا فتارة يشهد نفسه في مقام الاحسان كأنه يرى
 ربه وتارة يشهد نفسه في مقام الايقان بعد الاحسان فيرى ربه ينظر اليه على الدوام ايمانا بذلك
 لا شهودا وذلك لان هذا أكل في مقام التنزيه لله عز وجل من شهود العبد كأنه يرى ربه لانه
 لا يشهد الا ما قام في مخيلته وتعالى الله عن كل شيء يخطر بالبال فافهم فان قال قائل فما كان

كيفية سلوك صاحب هذه الميزان فأجوب أني أخذتها أولاً عن المخضر عليه السلام علماً وإيماناً
 وتسليماً ثم أني أخذت في السلوك على يد سيدي على الخواص حتى اطلعت على عين الشريعة
 ذوقاً وكشفاً وبقيناً لا أشك فيه فجاهدت في نفسي كذا كذا سنة وجعلت لي حبلًا في سقف
 خلوتي أضعه في عنقي حتى لا أضع جنبي على الأرض وبالفعل في التورع حتى كنت أسف التراب
 اذ لم أجد طمأناً يليق بمقامي الذي أنا عليه في الورع وكنت أجد للتراب دسماً كدسم اللحم
 أو السم أو اللبن وسبقني إلى نحو ذلك إبراهيم بن أدهم رضي الله عنه فكث عشرين يوماً يسف
 التراب حين فقد الحلال المشاكلي لمقامه انتهى وكذلك كنت لا أرفي ظل عمارة أحد من
 الولاة ولم أعمل السلطان الغوري السابط الذي بين مدرسته وقبته الزرقاء كنت أدخل من
 سوق الوراقين وأخرج من سوق الشرب ولا أمر تحت ظله وكذلك المحكم في جميع عمارات
 الظلمة والمباشرين والأمرء وأعوانهم وكنت لا آكل من شيء إلا بعد تقشيش فيه غاية التقشيش
 ولا أكتفي فيه برخصة الشرع وأنا على ذلك بحمد الله تعالى إلى الآن ولكن مع اختلاف
 المشهداني كنت فيما مضى انظر إلى اليد المالكة له والآن انظر إلى لونه وأرائحته وأطعمه
 فأدرك الحلال رائحة طيبة وللحرام رائحة خبيثة وللشبهات رائحة دون الحرام في الحب فترك ذلك
 عنده هذه العلامات فأغتنى ذلك عن النظر إلى صاحب اليد ولم أعول عليه فبأنه الحمد على ذلك
 فلما انتهى سيري إلى هذه الحدود وقفت بعين قلبي على عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها
 قول كل عالم ورأيت لكل عالم جدولاً منها ورأيتها كلها شرعاً محضاً وعلمت وتحققت أن كل مجتهد
 مصيب كشفاً وبقيناً لا ظناً وتخميناً وأنه ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب ولو قام لي ألف
 مجادل يجادلني على ترجيح مذهب على مذهب بغير دليل واضح لأرجع إليه في قلبي وإنما رجعت
 إليه أن رجعت مداراة له لحجابه وأقول له نعم مذهبك أرجح أعني عنده هو لا عندي أنا ومن جملة
 ما رأيت في العين جداول جميع المجتهدين الذين اندرست مذاهبهم لكنها ليست وصارت
 حجارة ثم أرمها جدولاً لا يجري سوى جداول الأئمة الأربعة فأولت ذلك ببقاء مذاهبهم
 إلى مقدمات الساعة ورأيت أقوال الأئمة الأربعة خارجة من داخل الجداول كما سيأتي
 صورته في فصل الأئمة لا اتصال مذاهب العلماء بالشريعة وإيصالها للعامل بها إلى باب
 الجنة إن شاء الله تعالى فجميع المذاهب الآن عندي متصلة ببحر الشريعة اتصال الأصابع
 بالكف والطل بالشاخص ورجعت عن اعتقادي الذي كنت اعتقده قبل ذلك من ترجيح
 مذهبي على غيره وأن المصيب من الأئمة واحد لا بعينه وسررت بذلك غاية السرور فلما
 حججت سنة سبع وأربعين وتسعمائة سألت الله تعالى في الحجر تحت ميزاب البكة الزيادة
 من العلم فسمعت قائلاً يقول لي من الجواميك فيك أنا أعطيناك ميزاناً تقرب بها سائر أقوال
 المجتهدين واتباعهم إلى يوم القيامة لا ترى لها ذاتاً أقام أهل عصرك فقلت حسبي واستر بدربي
 انتهى فان قلت فاذن سبب حجاب بعض ضعفاء المقلدين عن شهود عين الشريعة الأولى أنما هو
 غلط حجابهم بأكل الحرام والشبهات وارتكاب المخالفات فأجوب نعم وهو كذلك فإن قلت

فما حكم من أكل المحلل وترك المعاصي وسلك بنفسه من غير شيخ فهل يصل الى هذا المقام من
الوقوف على العين الاولى للشرعية فالجواب لا يصلح له بدو الوصول الى المقامات العالية الا باحد
أمرين اما بالمجذب الالهى واما بالسلك على يد الاشياخ الصادقين لما فى أعمال العباد من
العلل بل لو قدر زوال العلة من عبادته فلا يصلح له الوصول الى الوقوف على عين الشرعية بحسبه
فى دائرة التقليد لاما له فلا يزال امامه حاجب له عن شهود عين الشرعية الاولى التى يشهد بها
امامه لا يمكنه ان يتعداه ويشهد بها الا بالسلك على يد شخص آخر فوقع فى المقام من اكابر ائمة
العارفين كما مر ومحال عليه ان يعتقد ان كل مجتهد مصيب الا بالسلك المذكور حتى يساويه
فى مقام الشهود فان قلت فاذن من أشرف على عين الشرعية الاولى يشارك المجتهدين
فى الاعتراف من عين الشرعية وينفك عنه التقليد فالجواب نعم وهو كذلك فانه ما ثم أحد حق
له قدم الولاية المحمدية الا وبصير يأخذ احكام شرعه من حيث أخذها المجتهدون وينفك عنه
التقليد لجميع العلماء الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان نقل عن أحد من الاولياء انه كان
شافعيًا وحنفيًا مثلاً فذلك قبل أن يصل الى مقام الكمال * وسمعت سيدى عليا الخواص
رحمه الله تعالى يقول لا يلعب الولى مقام الكمال الا ان صار يعرف جميع منازع جميع الاحاديث
الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من أين أخذها الشارع من القرآن العظيم فان
الله تعالى قال ما فرطنا فى الكتاب من شئ فجميع ما بينته الشرعية من الاحكام هو ظاهر
المأخذ للولى الكمال من القرآن كما كان عليه الائمة المجتهدون ولولا معرفتهم بذلك ما قدروا
على استنباط الاحكام التى لم تصرح بها السنة قال وهى منقبة عظيمة للكمال حيث صار يشارك
الشارع فى معرفة منازع اقواله صورة من القرآن العظيم بحكم الارث له صلى الله عليه وسلم انتهى
فان قلت فهل يجب على المحجوب عن الاطلاع على العين الاولى للشرعية التقيد بمذهب معين
فالجواب نعم يجب عليه ذلك لئلا يضل فى نفسه ويضل غيره فاعذر يا أخى المقلدين المحجوبين اذا
انكشف حجابك فى قولهم المصيب واحد ولعله امامى والباقي مخطئ يحتمل الصواب فى نفس
الامر فى كل مسألة فيها خلاف ونزل قول كل من قال كل مجتهد مصيب على من انتهى سيره ونزع
عن التقليد وشهدا عتراف العلماء كلهم عليهم من عين الشرعية ونزل قول كل من قال المصيب
واحد لا يعينه والباقي مخطئ يحتمل الصواب على من لم ينته سيره ولا ترجح قولاً منهما على الآخر
واشكر ربك على ذلك والمحمد لله رب العالمين * فعلم من جميع ما قرناه وجوب اتخاذ الشيخ
لكل عالم طالب الوصول الى شهود عين الشرعية الكبرى ولواجب جميع اقاربه على علمه وعمله
ورده ورعه ولقبوه بالقضية الكبرى فان لطريق القوم شروطا لا يعرفها الا المحققون منهم
دون الدخيل فيهم بالدعاوى والاهام وربما كان من لقبوه بالقضية لا يصلح أن يكون مریدا
للقطب بل قال بعض المحققين ان القطب لا يحيط بمقامات نفسه فضلا عن غيره وذلك لان
صفات القضية فى العبودية تقابل صفات الربوبية فكما لا تنحصر صفات الربوبية كذلك
لا تنحصر صفات العبودية انتهى والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * فان قلت فاذا انفك قلب الولي عن التقليد ورأى المذاهب كلها متساوية في النجاسة
 لا غترافها كلها من بحر الشريعة فكيف يأمري بالمريد بالتزام مذهب معين لا يرى
 خلافه فاجواب انما يفيل ذلك مع الطالب رجعة به وتقريباً للطريق عليه ليجمع شتات قلبه ويدوم
 عليه السير في مذهب واحد فيصل الى عين الشريعة التي وقف عليها امامه وأخذ منها مذهباً في
 أقرب زمان لان من شأن المجتهد ان لا يبنى قوله على قول مجتهد آخر ولو سلم له صحة مذهب حفظاً
 لقلوب أتباعه عن التشتت وقد قالوا حكم من يتقيد بمذهب مدة ثم يذهب آخر مدة وهكذا حكم
 من سافر بقصد موضع معين بعيد ثم صار كالمبلغ ثلث الطريق اذا اجتهد انه لو سلك الى
 مقصده من طريق كذا لكان أقرب من هذا الطريق فيرجع عن سيره ويعود قاصداً ابتداء السير من
 اول تلك الاخرى فاذا بلغ ثلثها مثلاً اذا اجتهد انه الى أن سلك غيرها أيضاً أقرب لمقصده ففعل
 كما تقدم له وهكذا خيل هذا راجعاً فني عمره كله في السير ولم يصل الى مقصده المعين الذي هو مثال
 عين الشريعة التي وصل اليها امامه أو غيره من أصحاب تلك المذاهب على ان انتقال الطالب
 من مذهب الى مذهب فيه قدح في حق ذلك الامام الذي انتقل عن مذهب على تفصيل سيأتي
 ان شاء الله تعالى في فصل حكم المتنقل من مذهب الى مذهب ولو صدق هذا الطالب في صحة هذا
 الاعتقاد في ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم لما طلب الانتقال من مذهب الى غيره بل
 كان يشهد أن كل مذهب عمل به وتقيده عليه أو وصله الى باب الجنة كما سيأتي بيانه آخر هذا الباب
 في فصل الامثلة المحسوسة للميزان ان شاء الله تعالى * وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى
 يقول انما أمر علماء الشريعة الطالب بالتزام مذهب معين وعلماء الحقيقة المريد بالتزام شيخ واحد
 تقريباً للطريق فان مثال عين الشريعة أو حضرة معرفة الله عز وجل مثال الكف ومثال
 مذاهب المجتهدين وطرق الاشياخ مثال الاصابع ومثال أزمدة الاشتغال بمذهب متأوطر طريق
 شيخ فامثال عقد الاصابع لمن أراد الوصول الى مس الكف لكن من طريق الابتداء بمس عقد
 الاصابع فكل عقدة من عقد الاصابع الثلاث بمثابة وصول الطالب الى ثلث الطريق الى
 سلوك عين الشريعة أو عين المعرفة التي مثلناها بالكف فاذا كان مدة سلوك المريد أو الطالب في
 العبادة ثلاث سنين ويصل الى عين الشريعة أو حضرة المعرفة بالله تعالى فتقيد بمذهب أو شيخ
 سنة ثم ذهب لا تحسنة ثم لا تحسنة فقد فوت على نفسه الوصول ولو أنه حل الثلاث سنين
 على يد شيخ واحد لا وصله الى عين الشريعة أو حضرة المعرفة بالله تعالى فساوى صاحب مذهب
 في العلم أو شيخه في المعرفة لكن فوت على نفسه بذهابه من مذهب أو شيخ الى آخر لما تقطع
 من انه لا يصح أن يبنى مجتهداً أو شيخاً له على مذهب غيره أو طريق غيره فكأنه مقيم مدة سيره
 الثلاث سنين في أول عقدة من عقد الاصابع التي هي كناية عن ثلث الطريق ولو أنه دام على
 شيخ واحد لوصل الى مقصوده ووقف على العين الكبرى للشريعة وأقر سائر المذاهب المتصلة بها
 بحق وفهم والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * فان قلت هذا في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة فما تقولون في أقوال

أئمة الاصول والنحو والمعاني والبيان ونحو ذلك من توابع الشريعة هل هي كذلك على مرتبة
المبران من تخفيف وتشديد كالأحكام الشرعية أم لا فالجواب نعم هي كذلك لان آلات الشريعة
كلها من لغة ونحو واصل وغير ذلك ترجع الى تخفيف وتشديد فان من اللغات وكلام العرب
ما هو فصيح وأفصح ومنها ما هو ضعيف وأضعف فغن كلف الدوام مثلا اللغة الفصحى في غير القرآن
أو الحديث فقد شد دعائهم ومن سألهم فقد خفف وأما القرآن والحديث فلا يجوز قراءته بالحن
اجاء الا اذا لم يمكن الا لحن التعليم لعجز لسانه كما هو مقرر في كتب الفقه ومن أمر الطالب أيضا
بالتبحر في نحو علم النحو فقد شد دونه من اكتفى منه بمعرفة الاعراب الذي يحتاج اليه عادة
فقد خفف وقد ينقسم تعلم هذه العلوم الى فرض كفاية والى فرض عين فمثل فرض الكفاية ظاهر
ومثال فرض العين في ذلك ان يخرج للشريعة مبتدع يجادل علماءها في معاني القرآن والحديث
فان تعلم هذه العلوم حينئذ يكون في حق العلماء الذين انحصر الاحتياج اليهم في مجلس المناظرة
فرض عين فان لم يخرج للشريعة مبتدع أخرج ولم يعين على جماعة كان تعلم هذه العلوم في حق
غيره من تعيين عليه من العلماء فرض كفاية فان الشريعة كالمدينة العظيمة وهذه العلوم كالمخنيقات
التي على سورها تمنع العدو من الدخول اليها ليفسد فيها فافهم فان قلت فما الحكم فيما اذا وجد
الطالب حديثين أو قولين أو أقوالا لا يعرف الناس من الحديثين ولا المتأخر من القولين
أو الأقوال فاذا يفعل فالجواب سبيله أن يعمل بهذا الحديث أو القول نارة بالقول الاخر نارة
ويقدم الاحوط منهما على غيره في الامروا انتهى بشرطه بمعنى انه يترك العمل بغيره جملة وان كان
أحدهما منسوخا وأرجح عنه المجتهد في نفس الامر فذلك لا يقدح في العمل به فان قلت قد تقدم
أن الولي الكامل لا يكون مقلدا وانما يأخذ علمه من العين التي أخذ منها المجتهدون مذاهم ونرى
بعض الاولياء مقلدا لبعض الأئمة فالجواب قد يكون ذلك الولي لم يبلغ الى مقام الكمال أو بلغه
ولكن اظهر تقيده في تلك المسئلة بمذهب بعض الأئمة أدبامعه حيث سبقه الى القول بها وجعله
الله تعالى اماما يقتدى به واشتهر في الارض دونه وقد يكون عمل ذلك الولي بما قال به ذلك
المجتهد لا طلاقه على دليله لا عملا بقول ذلك المجتهد على وجه التقليد بل لموافقته لما أدى اليه
كشفه فرجع تقليد هذا الولي للشارع لا لغيره وما ثم ولي يأخذ علما الا عن الشارع ويحرم عليه أن
يخطو خطوة في شيء لا يرى قدم نبيه امامه فيه وقد قلت مرة لسيدى على الخواص رضي الله عنه
كيف صح تقليد سيدى الشيخ عبدالقادر الجيلاني للامام أحمد بن حنبل وسيدى محمد الحنفى
الشاذلى للامام أبي حنيفة مع اشتباههما بالقضية الكبرى وصاحب هذا المقام لا يكون مقلدا
الا للشارع وحده فقال رضي الله عنه قد يكون ذلك منهما قبل بلوغهما الى مقام الكمال ثم لما
بلغا اليه استعجب الناس ذلك اللقب في حقهما مع خروجهما عن التقليد انتهى واعلم ذلك

* (فصل) * فان قلت ان الأئمة المجتهدين قد كانوا من الكمل يثقون لاطلاعهم على عين
الشريعة كما تقدم فكيف كانوا يقدون بمجالس المناظرة مع بعضهم بعضا مع أن ذلك يسافى
مقام من اشرف على عين الشريعة الاولى ورأى اتصال مذاهب المجتهدين كلها بعين الشريعة

فالجواب قد يكون مجلس المناظرة بين الأئمة انما وقع منهم قبل بلوغ المقلم الكشفي واطلاعه
على اتصال جميع مذاهب المجتهدين بعين الشريعة الكبرى فان من لازم المناظرة ادحاض حجة
المخصم والا كانت المناظرة عبثا ويحتمل ان مجلس المناظرة كان بين مجتهد وغير مجتهد فقط
المجتهد بالمناظرة ترقية ذلك الناقص الى مقام الكمال لا ادحاض حجة من كل وجه ويحتمل ايضا
ان يكون مجلس المناظرة انما كان لبيان الاكمل والافضل لعمل أحدهم به وبرشد أصحابه
الى العمل به من حيث انه ارقى في مقام الاسلام أو الايمان أو الاحسان أو الايقان وبالجملة
فلاتقع المناظرة بين الكاملين على المحم المتبادر الى الاذهان أبدل لا بد لها من موجب وأقرب
ما يكون قصدهما تشييد فذهن العبا عهما وافادتهم كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل بعض اشياء
ليسان المجاوز وافادة الامة نحو حديث ما الاسلام وما الايمان وما الاحسان وايضا ذلك أن كل
مجتهد يشهد صحة قول صاحبه ولذلك قالوا المجتهد لا ينكر على مجتهد لانه يرى قول خصمه
لا يخرج عن احدي مرتبتى الشريعة وان خصمه على هدى من ربه في قوله وثم مقام رفيع ومقام
ارفع فان قلت فهل يصح في حق من اطاع على عين الشريعة المطهرة الجهل بشئ من اصول
أحكام الشريعة المطهرة فالجواب انه لا يصح في حقه الجهل بمنزعه قول من أقوال العلماء بل
يصير يقرر جميع مذاهب المجتهدين وأتباعهم من قلبه ولا يحتاج الى نظري كتاب لان صاحب
هذا المقام يعرف كشافا ويقيننا وجه اسناد كل قول في العلم الى الشريعة ويعرف من ابن أخذه
صاحبه من الكتاب والسنة بل يعرف اسناد كل قول الى حضرة الاسم الذي برز من
حضرتة من سائر الاسماء الالهية وهذا هو مقام العلماء بالله تعالى وبأحكامه على التحقيق فان
قلت فعلى ما قررت من أن سائر الأئمة على هدى من ربهم فكل شخص يزعم انه يعتقد أن سائر
أئمة المسلمين على هدى من ربهم نفرت نفسه من العمل بقول غير امامه وحصل له به المخرج
والضيق فهو غير صادق في اعتقاده المذكور فالجواب نعم والامر كذلك ولا يكمل اعتقاده
الا ان تساوى عنده العمل بقول كل مجتهد على حد سواء بشرطه السابق في الميزان فان قلت فهل
يجب على مثل هذا السلوك على يد شيخ حتى يصل الى شهود عين الشريعة الاولى في مقام الايمان
والاحسان والايقان من حيث أن لكل مقام من هذه المقامات عبثا تخصه كما أن لكل عبادة
شروطا في كل مقام منها كما يعرف ذلك أهل الكشف وبه يصير أحدهم يعتقد ان كل مجتهد
مصيب فالجواب كما تقدمت الإشارة اليه نعم يجب السلوك حتى يصل الى ذلك لان كل مالم يتوصل
الى الواجب الابه فهو واجب ومعلوم انه يجب على كل مسلم اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على
هدى من ربهم ولا يصح الاعتقاد الا أن يكون جازما ولا يصح الجزم الحقيقي إلا بشهود العين التي
يتفرع منها كل قول والله تعالى أعلم والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * فان قلق فبماذا أجيب من نازعني في صحة هذه الميزان من المجادلين وقال هذا
أمر ما سمعنا به عن أحد من علمائنا وقد كانوا بالمحل الاسنى من العلم ها الدليل عليهم من
الكتاب والسنة وقواعد الأئمة فالجواب من أدلة هذه الميزان طلب الشارع من الوفاق وعدم

الخلف في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به
 ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه أى بالاراء التي لا يشهدوا بغيرها كتاب
 ولا سنة واما ما شهد به الكتاب والسنة فهو من جوع الدين لا من تفرقه ومن الدليل على ذلك
 أيضا قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين
 من حرج وقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها
 وقوله تعالى ان الله بالناس لرؤوف رحيم واما الاحاديث في ذلك فكثيرة منها قوله صلى الله
 عليه وسلم الدين يسر ولن يشاد هذا الدين أحد الا غلبه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لمن بابه
 على السمع والطاعة في المنشط والمكروه فيما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم
 اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وبشروا
 ولا تنفروا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم اختلاف أمتي رحمة أى توسعة عليهم وعلى
 أتباعهم في وقائع الاحوال المتعلقة بفروع الشريعة وليس المراد اختلافهم في الاصول
 كالتوحيد وتوابعه وقال بعضهم المراد به اختلافهم في أمر معاشهم وسيأتي أن السلف كانوا
 يكرهون لفظ الاختلاف ويقولون انما ذلك توسعة خوفا أن يفهم أحد من العوام من الاختلاف
 خلاف المراد وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا تقولوا اختلاف العلماء في كذا
 وقولوا قد وسع العلماء على الامة بكذا ومن الدليل على صحة مرتبتي الميزان أيضا من قول الأئمة
 قول امامنا الشافعي وغيره رضى الله عنهم ان أعمال المحدثين أو القولين بحملها على حالين
 أولى من الفاء أحدهما فعمل أن من طعن في صحة هذه الميزان لا يخلو اما ان يطعن فيما شددت فيه
 أو خففت فيه ليكون امامه قال بضده فقل له ان كلاما من هذين الأمرين جاءت به الشريعة
 وامامك لا يجهل مثل ذلك فاذا أخذ امامك بتخفيف أو تشديد فهو مسلم لمن أخذ بالمرتبة
 الاخرى ضرورة فيجب على كل مقلدا اعتقاد أن امامه لو عرض عليه حال من عجز عن فعل العزيمة
 التي قال هو بها لا فتاه بالارخصة التي قال بها غيره اجتهادا منه لهذا العاجز لا تقليدا لذلك الامام
 الذي قال بها أو كان يقر ذلك المجتهد على الفتوى بها وكل من أمن النظر في كلام الأئمة
 المجتهدين رضى الله عنهم وجد كل مجتهد يخفف تارة ويشدد أخرى بحسب ما ظفر به من أدلة
 الشريعة فان كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في استنباطه عنه أبدا وغاية
 كلام المجتهد أنه أوضح كلام الشارع للعامة لسان يفهمونه لما عندهم من الحجاب الذي هو كناية
 هنا عن عدم التوفيق لما يحتاج اليه من طرق الفهم الذي يفتقر معه الى توفيق كلام أحد
 من المخلق سوى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه ولو أن حجاجهم رفع لفهموا
 كلام الشارع كما فهمه المجتهدون ولم يحتاجوا الى من يشرحه لهم وقد قدمنا آنفا أن أحدنا من
 المجتهدين لم يشدد في أمر أو يخفف فيه الاتباع للشارع بخلاف الشارح شدد فيه شدد وما رآه
 يخفف فيه خفف فيما بواجب شعائر الدين سواء أوقع التشديد في فعل الأمر أم اجتنب
 النهي وجميع المجتهدين على ذلك كما يعرفه من سبب مذاهبتهم وايضا ذلك أن كلما

رآه الأئمة يخل بشعار الدين فعلاً أو تركاً بقوه على التشديد وكما رأوا أن به كمال شعار الدين
 لا غير ولا يظهر به نقص فيه أبقوه على التخفيف اذ هم أمناء الشارع على شريعته من بعده وهم
 المحكماء العلماء فافهم فإن قلت إن بعض المقلدين يزعم أن امامه اذا قال بعزيمة لا يقول بالرخصة
 أبداً واذا قال برخصة لا يقول بمقابلها من العزيمة أبداً بل كان امامه ملازماً قولاً واحداً يطرده
 في حق كل قوى وضعيف حتى مات وانقلوعرض عليه حال من عجز عن فعل العزيمة لم يقته
 بالرخصة أبداً فالجواب أن هذا اعتقاد فاسد في الإمامة ومن اعتقد مثل ذلك في امامه فكأنه
 يشهد على امامه بأنه كان مخالفاً لجميع قواعد الشريعة المطهرة من آيات وأخبار وآثار كبار
 بيانه آنفاً وكيفي بذلك قد اوجر حلفي امامه لانه قد شهد عليه بالجهل بجميع ما انطوت عليه
 الشريعة من التخفيف والتشديد فالحق الذي يجب اعتقاده في سائر الأئمة رضي الله عنهم أنهم
 انما كانوا يفتنون كل أحد بما يناسب حاله من تخفيف وتشديد في سائر أبواب العبادات والمعاملات
 ومن نازعنا في ذلك من المقلدين فليأتنا بتأويل صحيح السند عنهم بأنهم كانوا يعممون في الحكم الذي
 كانوا يفتنون به الناس في حق كل قوى وضعيف ونحن نوافقهم على ما زعمه ولعل له لا يجد في ذلك
 نقلاً عنهم متصل السند منهم اليه نأتمه حجة له أبداً على هذا الوجه أي بل لا بد لنا من القدرة بمشيئة
 الله تعالى على التقدح في فهم ذلك المقلد لعبارة ذلك الامام رضي الله تعالى عنه فان من المعلوم أن
 جميع أقوال المجتهدين تابعة لادلة الشريعة من تخفيف أو تشديد كما مر أنما يحكم المطابقة فما
 صرح الشريعة بحكمه لا يمكن أحد منهم الخروج عنه أبداً وما أجلته أي ذكرته ولم تبين مرتبته
 فان المجتهدين يرجعون فيه الى قسمين قسم يخفف وقسم يشدد بحسب ما يظرون من المدارك وأولها
 العرب كما يعرف ذلك من سبب مذهب الأئمة وذلك نحو حديث انما الاعمال بالنيات أو حديث
 لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه أو لا صلاة الا بغاتحة الكتاب أو لا صلاة لحجار المسجد الا في المسجد
 فان من المجتهدين من قال لا صلاة أو لا وضوء لمن ذكر تصح أصلاً ومنهم من قال لا صلاة كاملة
 ولا وضوء كامل ولفظ الأحاديث المذكورة يشهد لكل امام لا سبيل لاحدهما أن يهدم قول
 الآخر جلة من غير تطرق احتمال أي معنى يعارض في ذلك أبداً وأقرب معنى في ذلك أن حكم
 الله تعالى في حق كل مجتهد ما ظهر له في المسائل الشرعية ولا يطالب بسوى ما يظهر له أبداً فان
 قلت فاذن كان من كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم التي اختص بها انها جاءت على ما ذكر
 من التخفيف والتشديد الذي لا يشق على الأمة كل تلك المشقة وبذلك ونحوه كلن صلى الله
 عليه وسلم رجة للعالمين في تكميل أديانهم ودفع ما فيه مشقة عليهم فالجواب نعم وهو كذلك فرحم
 صلى الله عليه وسلم أقوياء امته بأمرهم باكتسابهم الفضائل والراتب العلية وذلك بفعل العزائم
 التي يترقون بها في درجات الجنة ورحم الضعفاء بعدم تكليفهم ما لا يطيقونه مع توفر أجورهم كما
 ردف في حق من مرض أو سافر من أن الحق تعالى يأمر الملائكة أن يكتبوا له ما كان يعمل صحيحاً
 قيمياً فلم أن الشريعة لو كانت جاءت على إحدى مرتبتي الميزان فقط لكان فيه أخرج شديد على
 أمته في قسم التشديد ولم يظهر للدين شعار في قسم التخفيف وكان كل من قلدا ما في مسئلة قال

فيم بالتشديد لا يجوز له العمل بقول غيره في مضايق الاحوال والضرورات فكانت المشقة
تغظم على الامة بذلك فالحمد لله الذي جاءت شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على أكمل حال
بحكم الاعتدال فلا يوجد فيها شيء فيه مشقة على شخص الا يوجد فيها شيء آخر فيه التخفيف عليه
اما حديث أو أثر أو قول امام آخر أو قول في مذهب ذلك المشدد مرجوح يخفف عنه فان قلت فما
الجواب ان نازعنا أحد فيما قلناه من المقلدين الذين يعتقدون أن الشريعة جاءت على مرتبة
واحدة وهي ما عليه امامه فقط ويرى غير قول امامه خطأ يحتمل الصواب قلنا له الجواب اننا نقيم
عليه الحجة من فعل نفسه وذلك اننا نراه يقلد غير امامه في بعض الوقائع فنقول له هل صار مذهب
امامك فاسدا حال علمك بقول غيره ومذهب الغير صحيحا أم مذهبك باق على صحته حال علمك
بقول غيره ولعله لا يجده جوابا سديا يحيل به أبدا على وجه الحق * وسمعت سيدي عليا
الخواري رحمه الله تعالى يقول لا يكمل المؤمن العمل بالشريعة كلها وهو متقلد بمذهب واحد
أبدا ولو قال صاحبه اذا صح الحديث فهو مذهبي لترك ذلك المقلدا لاخذ بأحاديث كثيرة صحت عند
غير امامه وهذا من ذلك المقلد العمى في البصيرة عن طريق هذه الميزان وعدم فهمه لكلام امامه
رضي الله تعالى عنه اذ لو كان امامه رضى الله تعالى عنه يقول من نفسه الشريعة أنه أدري بشأن
نصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل أحدها كان يقول رضى الله عنه اذا صح الحديث
أي بعدى فهو مذهبي والله أعلم انتهى وهو كلام نفيس فان الشريعة انما تكمل أحكامها بضم
جميع الاحاديث والمذاهب بعضها الى بعض حتى تصير كأنها مذهب واحد ومرتبين وكل من
اتسع نظره وتبحر في الشريعة وأطلع على أقوال علمائها في سائر الادوار وجد الشريعة منسوجة
من الآيات والاعمال والآثار سداها ومحتملها وكل من أخرج حديثا أو أثرا أو قولاً من أقوال
علمائها عنها فهو قاصر جاهل ونقص علمه بذلك وكان علمه كالتوب الذي نقص من قيامه أو محتمه
سلك أو أكثر بحسب ما يقتضيه الحال فالشريعة الكاملة حقيقة هي جميع المذاهب الصحيحة
بأقوالها لمن عقل واستبصر فضع يا أخي جميع أحاديث الشريعة وآثارها وأقوال علمائها الى بعضها
بعضا وحينئذ يظهر لك كمال عظمة الشريعة وعظمة هذه الميزان ثم انظر اليها بعد الضم تجدها
كلها لا تخرج عن مرتبتي تخفيف وتشديد أبدا وقد تحققنا بهذا المشهد والله الحمد من سنة ثلاث
وثلاثين وتسعمائة فان قلت فما أصنع بالاحاديث التي صحت بعد موت امامي ولم يأخذ بها
فالجواب الذي ينبغي لك انك تعمل بها فان امامك لو ظفر بها وصحت عنده لربما كان أمرك بها
فان الائمة كلهم أسرى في يد الشريعة كما سيأتي بيانه في فصل تبريمهم من الرأي ومن فعل مثل
ذلك فقد حاز الخبير بكتابه ومن قال لا عمل بحديث الا ان أخذ به امامي فانه خير كثير كما عليه
كثير من المقلدين لائمة المذاهب وكان الاولى لهم العمل بكل حديث صح بعد امامهم تنفيذ
لوصية الائمة فان اعتقادنا فيهم انهم لو عاشوا وظفروا بتلك الاحاديث التي صحت بعدهم
لا أخذوا بها وعملوا بها وتركوا كل قياس كانوا قاسوه وكل قول كانوا قالوه وقد بلغنا
من طرق صحيحة أن الامام الشافعي أرسل يقول للامام أحمد بن حنبل اذا صح عندكم

حديث فأعلنوا به لنا خذ به وترك كل قول قلناه قبل ذلك أو قاله غيرنا فانكم أحفظ للحديث ونحن أعلم به انتهى فان قلت فاذا قلتم ان جميع مذاهب المجتهدين لا يخرج شئ منها عن الشريعة فأن الخطأ الوارد في حديث اذا اجتهد الحاكم واخطأ فله أجر وان أصاب فله أجران مع ان استمداد العلماء كلهم من بحر الشريعة فالجواب أن المراد بالخطأ هنا هو خطأ المجتهد في عدم مصادفة الدليل في تلك المسئلة لا الخطأ للذي يخرج به عن الشريعة لانه اذا خرج عن الشريعة فلا أجر له لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردا انتهى وقد أثبت الشارع له الاجر فباقى الا أن معنى الحديث أن الحاكم اذا اجتهد وصادف نفس الدليل الوارد في ذلك عن الشارع فله أجران أجزا تتبع وأجزا مصادفة الدليل وان لم يصادف عين الدليل وانما صادف حكمه فله أجزا واحد وهو أجزا تتبع فالمراد بالخطأ هنا الخطأ الاضافي لا الخطأ المطلق فافهم فان اعتقادنا أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في جميع أقوالهم ومآثرهم الاقرب من عين الشريعة وأقرب وبعيد عنها وأبعد بحسب طول السند وقصره وكما يجب علينا الايمان بصفة جميع شرائع الانبياء قبل نسخها مع اختلافها ومخالفة أشياء منها لظاهر شريعتنا فكذلك يجب على المقلد اعتقاد صحة مذاهب جميع المجتهدين الصحيحة وان خالف كلامهم ظاهر كلام امامه فان الانسان كلما بعد عن شعاع نور الشريعة خفي مدركه ونوره وظن غيره ان كلامه خارج عن الشريعة وليس كذلك ولعل ذلك سبب تضعيف العلماء كلام بعضهم بعضا في سائر الادوار الى عصرنا هذا فنجدا أهل كل دور يطعن في صحة قول بعض الادوار التي مضت قبله وأين من يخرق بصره في هذا الزمان جميع الادوار التي مضت قبله حتى يصل الى شهود اتصاها بعين الشريعة الاولى التي هي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن هو محبوب عن ذلك فان بين المقلدين الآن وبين الدور الاول من الصحابة نحو خمسة عشر دورا من العلماء فاعلم ذلك فان قلت فهل لهذه الميزان دليل في جعلها على مرتبتين من حضرة الوحي الالهي قبل أن ينزل بها جبريل فالجواب نعم أجمع أهل الكشف الصحيح على أن احكام الدين الخمسة نزلت من اماكن مختلفة لا من محل واحد كما يظنه بعضهم فنزل الواجب من القلم الاعلى والمنسوب من اللوح والحرام من العرش والمكروه من الكرسي والمباح من السدرة فالواجب يشهد لمرتبة التشديد والمنسوب يشهد لمرتبة التخفيف وكذلك القول في الحرام والمكروه وأما المباح فهو أمر برزخي جعله الله تعالى من جملة الرجة على عباده ليستريحوا بفعله من جملة مشقة التكليف والتعبير ولا يكونوا فيه تحت أمر ولا نهى اذ تعقيد البشر بأن يكون تحت التعبير على الدوام مما لا طاق له به ولا يمكن بعض العارفين قد قسم المباح أيضا الى تخفيف وتشديد بالنظر للاولى وخلاف الاولى فيكون ذلك عنده على قسمين كالعزيمة والرخصة كما تقدم فان قلت فما المحكمة في تخصيص نزول الاحكام الخمسة من هذه الاماكن المتقدمة فالجواب المحكمة في ذلك ان كل محل يمد صاحبه بما فيه فيكون من القلم الاعلى نظرا الى التكليف الواجبة فيمد أصحابها بحسب ما يرى فيها ويكون من العرش نظرا الى المحظورات فيمد أصحابها بالرجة لان العرش مستوى الاسم الرحمن فلا يقطر الى

أهل حضرته الابعين الرحمة كل أحد بما يناسبه من مسلم وغيره رحمة أجماع أو رحمة امداد
 أو رحمة امهال بالعقوبة ويكون من الكرسي نظرا الى الاعمال والاقوال المكروهة فيسرع
 الى أهلها بالعفو والتجاوز ولهذا كان يؤجر تارك المكروه ولا يؤخذ فاعله وأما السدرة فهي المرتبة
 الخامسة وإنما سميت منتهى لأنها لا يجاوزها شيء من أعمال بني آدم بمقتضى ان الامر والنهي
 ينزل من قلم الى لوح الى عرش الى كرسي الى سدرة ثم يتعلق بعد ذلك بمظاهر المكلفين فليس
 للاحكام محل يجاوز السدرة للاستقرار فيه بينها وبين مظاهر المكلفين أبدا فهي منتهى
 مستقرات الاحكام في العالم العلوي فليتنامل * وسمعت سميدي عليا الخواص رحمه الله
 تعالى يقول المباح قسم النفس وهو خاص بالسدرة واليه تنتهي نفوس عالم السعادة والى اصولها
 وهو از قوم تنتهي نفوس عالم الشقاء الابدى فاعلم ذلك فانه نفيس والمجد لله رب العالمين

* (فصل) فان ادعى أحد من العلماء ذوق هذه الميزان والدين بها هل نصدقه أو نتوقف
 في تصديقه فالجواب اننا نسأله عن منازع أقوال مذاهب العلماء المستعملة والمندرسه فان
 قررها كلها ووردها الى مرتبتين وعرف مستنداتها من الكتاب والسنة كأصحابها صدقناه وان
 توقف في توجيه شيء من ذلك تبين انه لا ذوق له فيها وإنما هو عالم بها مسلم لاهلها لا غير واعلم
 أن مرادنا بمنزعه كل قول منشاؤه مثال ذلك قول بعض العلماء بتحريم رؤية وجهه الامر دال على
 فهذا القول منشاؤه الاحتياط ودليل هذا المختط نحو قوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك
 الى ما لا يريبك * قال بعضهم ومن تأمل نحو قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن
 وعلم ان النهي عن القرب بغير الوجه المطلوب انما هو تنفير مما عليه يؤدي اليه من الاضرار باليتيم
 وماله لا تحت له أسرار منازع أقوال العلماء العاملين والائمة المجتهدين فليتنامل والله أعلم وقد تقدم
 ان الله تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب كلها متصلة بها ورأيت مذاهب
 الائمة الاربعة تجري جداؤها كلها ورأيت جميع المذاهب التي اندرست قد استحال حجارة ورأيت
 أطول الائمة جدولا الامام أبي حنيفة ويلييه الامام مالك ويلييه الامام الشافعي ويلييه الامام أحمد
 ابن حنبل وأقصرهم جدولا مذهب الامام داود وقد انقرض في القرن الخامس فأولت ذلك
 بطول زمن العمل بمذاهبهم وقصره فكما كان مذهب الامام أبي حنيفة اول المذاهب المدونة
 تدوينها فكذلك يكون آخرها انقرضا وبذلك قال أهل الكشاف ثم لما نظرت الى مذاهب
 المجتهدين وما تفرع منها في سائر الادوار الى عصرنا هذا لم أقدر ان اخرج قولوا واحدا من أقوالهم عن
 الشريعة لشهودي ارتباطها كلها بعين الشريعة الاولى ومن أقرب مثال لذلك شبكة صياد
 السمك في أرض مصر فان العين الاولى منها مثال عين الشريعة المطهرة فانظر الى العيون المنتشرة
 منها الى آخر الادوار التي هي مثال أقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة تحيط علما
 بصورة ارتباط أقوالهم بعين الشريعة وتجد كل عين مرتبطة بما فوقها حتى تنتهي الى العين الاولى
 فيا سعادة من أطلع الله تعالى على عين الشريعة الاولى كما أطلعنا ورأى أن كل مجتهد مصيب
 ويا فوزه ويا كثرة سروره اذا رآه جميع العلماء يوم القيامة وأخذوا بيده وتبسموا في وجهه وصار

كل واحد يبادر الى الشفاعة فيه ويراجع غيره على ذلك ويقول ما ينفع فيه الا انا وباندامه من
 قصر في السؤوك ولم يصل الى شهود العين الاولى من الشريعة وباندامه من قال المصيب واحد
 والباقي مخطئ فان جميع من خطأهم يعسسون في وجهه لتخصته لهم وتجريحهم بالجهل وسوء
 الادب وفهمه السقيم فاسع يا اخي الى الاشتغال بالعلم على وجه الاخلاص والورع والعمل بكل
 ما علمت حتى تطوى لك الطريق بسرعة وتشرف على مقام المجتهدين وتقف على العين الاولى التي
 اشرف عليها امامك وتشاركه في الاعتراف منها فكما كنت متبعاله حال سلوكك مع حجابك
 عن العين التي يستمد منها كذلك تكون متبعاله في الاعتراف من العين التي اغترف منها ثم اذا
 حصلت ذلك المقام فاستهضب شهود العين الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار تصير توجه جميع
 اقوال العلماء ولا ترد منها قول واحد اما لجهة دليل كل واحد منهم عندك من تخفيف أو تشديد
 واما الشهود صحة استنباطاتهم واتصالها بعين الشريعة وان نزلت في آخر الادوار فرجع الامر
 في ذلك كله الى مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد لكل منها رجال وقد كان الامام احمد
 يقول كثرة التقليد عي في البصيرة كانه يحث العلماء على ان يأخذوا احكام دينهم من عين
 الشريعة ولا يقنعوا بالتقليد من خلف حجاب احد من المجتهدين فالحمد لله الذي جعلنا من يوجه
 كلام جميع علماء الشريعة ولا يرد من اقوالهم شيئا لشهودنا اتصال اقوالهم كلها بعين الشريعة
 ويؤيدنا حديث ابي حنيفة كالتجسس عليهم اقتديتم اهتديتم انتهى وهذا الحديث وان كان فيه مقال
 عند المحدثين فهو صحيح عند اهل الكشف ومعلوم ان المجتهدين على مدرجة الصحابة سلكوا
 فلا تجد مجتهدا الا وسلسلته متصلة بصحابي قال بقوله اوبجه اعة منهم فان قلت فلا شيء قدم
 العلماء كلام المجتهدين من غير الصحابة على كلام آحاد الصحابة مع ان المجتهدين من فروعهم
 فالجواب انما قدم العلماء كلام المجتهد غير الصحابي على كلام الصحابي في بعض المسائل لان المجتهد
 لتأخره في الزمان احاط علما بجميع اقوال الصحابة واغالبهم فرجع الامر في ذلك الى مرتبة
 الميزان من تخفيف وتشديد لان ما عليه جمهور الصحابة اوبعضهم لا يخرج عن ذلك * وسمعت
 شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول مرارعا عين الشريعة كالبحر فمن أي الجوانب
 اغترفت منه فهو واحد وسمعت ايضا يقول اياكم ان تبادروا الى الانكار على قول مجتهد
 او تخطئته الا بعد احاطتكم بادلة الشريعة كلها ومعرفةكم بجميع لغات العرب التي احتوت
 عليها الشريعة ومعرفةكم بمعانيها وطرقها فاذا احطتم بها كما ذكرنا ولم تجدوا ذلك الامر الذي
 نكروتموه فيها فحينئذ لكم الانكار والتحيز لكم وانى لكم بذلك فقد روى الطبراني مرفوعا
 ان شريعتي جاءت على ثمانية وستين طريقة ماسلك احد طريقته منها الانجاء انتهى والحمد لله
 ب العالمين

(فصل) * ان اردت يا اخي الوصول الى معرفة هذه الميزان وذوقا وتصير تقرر مذاهب المجتهدين
 بمقلديهم كما يقررها اصحابها فاسلك كما مر طريق القوم والرياسة على يد شيخ صادق له ذوق
 الطريق ليعلمك الاخلاص والصدق في العلم والعمل ويزيل عنك جميع الزغورات النفسية

التي تعولك عن السير وامتل اشارة الى ان تصل الى مقامات الكمال النسبي وتصبر ترى الناس
كلهم ناجين الا انت فتري نفسك كأنك هالك فان سلكت كذلك ضمنت لك ان شاء الله تعالى
وصولك في اسرع زمان عادة الى شه ودعين الشريعة الاولى التي يتفرع منها قول كل عالم واما
سلوكك بغير شيخ فلا يسلم غالباً من الرياء والمجدال والمزاجعة على الدنيا ولو بالقلب من غير لفظ
فلا يوصلك الى ذلك ولو شهدك جميع اقرانك بالقضية فلا عبرة بهذه الشهادة وقد اشار الى ذلك
الشيخ محي الدين في الباب الثالث والسبعين من الفتوحات فقال من سلك الطريق بغير شيخ
ولا ورع ثم احرم الله تعالى فلا وصول له الى معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ولو عبد
الله تعالى عرف نوح عليه الصلاة والسلام ثم اذا وصل العبد الى معرفة الله تعالى فليس وراء الله
مرعى ولا مرقى بعد ذلك فهناك يطلع كشفاً يقينا على حضرات الاسماء الالهية ويرى جميع
اتصال اقوال العلماء بحضرة الاسماء ويرفع الخلاف عنده في جميع مذاهب المجتهدين لشهوده
اتصال جميع اقوالهم بحضرة الاسماء والصفات لا يخرج عن حضرتها قول واحد من اقوالهم
انتهى وهذا نظير ما قدمناه في عين الشريعة الكبرى * وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه
الله تعالى يقول اذا انتهى سلوك المرید انحلت عنه عقدة التفضيل بالفهم وتمسك بعرفة معنى
قوله تعالى لا نفرق بين أحد من رسله وعرف هناك ان كل من فضل بعقله بعض الرسل على بعض
من غير كشف صحيح فقد فرق بخلاف من فضل بالكشف فانه يشهد وحدة الامر ويرى عين
الجمع هي عين الفرق كما ان السالك من طلبة العلم يسلك حقيقياً وخبلياً مثلاً مقتصراً على مذهب
واحد بعينه يدين الله تعالى به لا يرى مخالفة فينتهي به هذا المشهد الى مقام يصير تبعاً بنفسه
فيه بجميع المذاهب من غير فرقان أي لشهود ما عترف جميع المذاهب من عين واحدة انتهى
كلام الشيخ وهو شاهد عظيم لليزان مقرر للقولين في مسألة هل كل مجتهد مصيب أم لا فعلم أن كل
من كان في حال السلوك فهو لم يقف على العين الاولى فلا يقدر على ان يتعلل ان كل مجتهد مصيب
بخلاف من انتهى سلوكه فانه يشهد يقيناً ان كل مجتهد مصيب وحينئذ يكثر الانكسار عليه من
عامة المقلدين متى صرح لهم بما يعتقدون تجاههم عن شهود المقام الذي وصل اليه فهم معذورون
من وجه غير معذورين من وجه آخر حيث لم يردوا صحة علم ذلك الى الله تعالى فانه ما ثم لناديل
واضح يرد كلام أهل الكشف ابداً لا عقلاً ولا نقلاً ولا شرعاً لان الكشف لا يأتي الا مؤيداً
بالشريعة دائماً اذ هو اخبار بالامر على ما هو عليه في نفسه وهذا هو عين الشريعة * وسمعت سيدي
علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول العلوم الدينية كلها من انواع علوم الخضر عليه السلام
ولا ينقي عليكم ما وقع من انكار السيد موسى عليه الصلاة والسلام ولكن لما سكنت موسى عن
انكاره عليه آتراً الامر علينا ان موسى عليه الصلاة والسلام اطلع الله على ما اطلع عليه الخضر
عليه السلام والاذا كان يسوغ له السكوت على ما يراه منكراً عنده فان حرق سغيته قوم بغير اذنه
خوفاً ان يسخرها ظالم او قتل غلام خوفاً ان يرهق ابويه طغياناً وكفراً لا يجوز مثله الشريعة انتهى
وقد اشار الى نحو ذلك الشيخ محي الدين اوائل الفتوحات فقال من علامة العلوم الدينية ان

تجها العقول من حيث أفكارها ولا يكاد أحد من غير أهلها يقبلها إلا بالتسليم لأهلها من غير ذوق وذلك لأنها تأتي أهلها من طريق الكشف لا الفكر وما تعود العلماء أخذ العلوم الا من طريق أفكارهم فإذا اتاهم علم من غير طريق أفكارهم أنكروه لأنه اتاهم من طريق غير ما لوفة عندهم انتهى ومن هنا تعلم يا أخى ان من انكسر هذه الميزان من المحجوبين فهو معذور لأنها من العلوم الدنية التي أوتيتها المحضر عليه السلام بيقين فأعلم ذلك والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد لا بعينه وحمل كل قول على حالة وبيان ما يؤيد هذه الميزان * اعلم أن ما يؤيد هذه الميزان ما أجمع عليه أهل الكشف وصرح به الشيخ محي الدين في الكلام على مسح الخف من الفتوحات فقال لا ينبغي لاحد قط ان يخطئ بمجتهدا أو يطعن في كلامه لان الشرع الذي هو حكم الله تعالى قد قرر حكم المجتهد فصار شرع الله تعالى بتقرير الله تعالى اياه قال وهذه مسألة يقع في محظورها كثير من أصحاب المذاهب لعدم استحضارهم ما نبهناهم عليه مع كونهم طائفة به فكل من خطأ بمجتهدا بعينه فكأنه خطأ الشارع فيما قرره حكما انتهى وفي هذا الكلام ما يشعر بالحقاق أقوال المجتهدين كلها بنصوص الشارع وحمل أقوال المجتهدين كأنها نصوص للشارع في جواز العمل بها بشرطه السابق في الميزان ويؤيد ذلك أيضا قول علمائنا لوصلى انسان أربع ركعات لا أربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء مع ان ثلاث جهات منها غير القبلية يمين ولكن لما كانت كل ركعة مستندة الى الاجتهاد قلنا بالاجتهاد ولم تكن جهة أولى بالقبلة من جهة ومما يؤيد ذلك أيضا ما أجمع عليه أهل الكشف من ان المجتهدين هم الذين ورثوا الانبياء حقيقة في علوم الوحي فكما ان النبي معصوم كذلك وارثه محفوظ من الخطأ في نفس الامور ان خطأه أحد فذلك الخطأ أضافي فقط لعدم اطلاعه على دليل فان جميع الانبياء والرسل في منازل رفيعة لم يرتكب فيها الا العلماء المجتهدون فقام اجتهادهم مقام نصوص الشارع في وجوب العمل به فانه صلى الله عليه وسلم أباح لهم الاجتهاد في الاحكام تبعاً لقوله تعالى ولوردوه الى الرسول والى اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ومعلوم ان الاستنباط من مقامات المجتهدين رضى الله عنهم فهو تشرية عن أمر الشارع كما مر فكل مجتهد مصيب من حيث تشريعه بالاجتهاد الذي اقره الشارع عليه كما ان نبي معصوم انتهى * وصحت بعض أهل الكشف يقول انما تبع الله تعالى المجتهدين بالاجتهاد ليحصل لهم نصيب من التشرية ويثبت لهم فيه القدم از اسخة فلا يتقدم عليهم في الآخرة سوى نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم فيحشر علماء هذه الامة حفاظ ادلة الشريعة المطهرة العارفون بمعانيها في صفوف الانبياء والرسل لاني صفوف الامم خلفا من نبي أو رسول الا وبجانبه عالم من علماء هذه الامة أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر وكل عالم منهم له درجة الاستاذية في علم الاحكام والاحوال والمقامات والمنازلات الى ختام الدنيا بخروج المهدي عليه السلام ومن هنا تعلم ان جميع المجتهدين تابعون للشارع في التخفيف والتشديد فإياك ان يشدد امامك مذهبك في أمر فتأمر به جميع الناس أو يخفف في أمر فتأمر به جميع الناس فان الشريعة قد

جاءت على مرتبتين لا على مرتبة واحدة كما مر في الميزان ولذلك صح لك القول بأن الله تعالى لم يكلف عباده بما يشق أبدا بل دعا صلى الله عليه وسلم على من شق على أمته بقوله اللهم من ولي من لعور أمتي شيئا فرفق بهم فارفق اللهم به ومن شق على أمتي فاشقق اللهم عليه ولم يبلغنا أنه صلى الله عليه وسلم دعا على من سهل عليهم أبدا بل كان يقول لأصحابه اتركوا ما تترككم خوفا عليهم من كثرة تنزل الأحكام التي يسألونه عنها فيعجزون عن العمل بها فالعالم الدائر مع رفع المحرج دائر مع الأصل الذي ينتهي إليه أمر الناس في الجنة بخلاف الدائر مع المحرج فإنه دائر مع امر عارض يزول بزوال التكليف فإن قلت فاذن من ألزم الناس بالتقيد بذهب واحد فقد ضيق عليهم وشق عليهم فالجواب أنه ليس في ذلك مشقة في الحقيقة لأن صاحب ذلك المذهب لم يقل بالزام الضعيف بالعزيمة بل جوز له الخروج من مذهبه إلى الرخصة التي قال بها غيره. فراجع مذهب هذا الإمام إلى مرتبتي الشريعة فلا تضيق ولا مشقة على من التزم مذهبا معينا فإن لم تفهم الشريعة هكذا فافهممت وإن لم تقر مذهب المجتهدين هكذا فما قررت ولا كان صح للمقلد اعتقاد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم بل كان يخالف قوله جنانه وذلك معدود من صفات النفاق وقد تقدم أني ما وضعت هذه الميزان في هذه الطروس إلا انتصار المذهب الأئمة ومقاديهم خلاف ما شاعره عن بعض الحسدة من قوله أن من تأمل في هذه الميزان وجدها تحكم بتخضة جميع المجتهدين قال لأن كل مجتهد لا يقول بقول الآخر بل يخضه فيلزم من ذلك تخضة كل مجتهد في تخطئه الآخر انتهى كلام هذا الحاسد فالجواب قد أجمع الناس على قولهم أن مجتهدا لا ينكر على مجتهد وأن كل واحد يلزمه العمل بما طهر له أنه الحق وقد أرسل الليث بن سعد رضي الله عنه سؤالا كما مر إلى الإمام مالك يسأله عن مسألة فكتب إليه الإمام مالك أما بعد فإني يا أخي إمام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسألة هو ما قام عندك انتهى وما ذلك إلا لإطلاع كل مجتهد على عين الشريعة الأولى التي يتفرع منها كل مذهب ولولا إطلاعه لكان من الواجب عليه الإنكار ويحتمل أن من خطأ غيره من الأئمة إنما وقع ذلك منه قبل بلوغه مقام الكشف كما يقع فيه كثير ممن يتقل كلام الأئمة من غير ذوق فلا يفرق بين ما قاله العالم أيام بداهته وتوسطه ولابن ما قاله أيام نهايته فتأمل في هذا الفصل فإنه ناطق بحجة هذه الميزان ومذهب المجتهدين كلها التقرير بالشارع حكمهم باستناده إلى الاجتهاد والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * لا يلزم من تقيد كامل من الأولياء والمجتهدين بالعمل بقول دون آخر أن يكون يرى بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به فيحتمل أنه إنما ترك العمل به لكونه ليس من أهله سواء أكان ذلك في العزيمة أم الرخصة فإن كل كامل ومجتهد يرى استمداد سائر المذاهب من عين الشريعة سواء المذاهب المستعملة والمندرسه فكل قول لا يعمل به لعدم أهليته له فهو في حقه كالمحدث المنسوخ وفي حق غيره كالمحدث المحكم وأما غير الكامل من المقلدين فتحكمهم حكم من كان متعبدا بشريعة عيسى التي لم تبدل مثلاً ثم نتجت بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم فإنه

يلزمه العمل بشريعة محمد وترك ما نسخ من شريعة عيسى فنرى العلماء يتعبدون بقول مدة من الزمان ثم يظهر لهم قول آخر هو أصح دليلاً عندهم من الاول فيتركون الاول ويعملون بالثاني ويصير الاول عندهم كأنه حديث منسوخ مع أن علماءهم الذين تقدموا تبدوا بذلك القول زماناً وأفتوا به الناس حتي ماتوا فلو قلت لاحد الآن تعبد بذلك القول القديم لا يجب الي ذلك وايضاح ذلك أن الله تعالى اذا أراد أن يتعبد عباده بأحكام أخر على وجه آخر مخصوص غير الاحكام التي كانوا عليها أظهر لعلمائهم وجه ترجيح أقوال غير الاقوال التي كانوا يرجحونها فبادروا الي العمل بما ترجع عندهم وتبعهم المقلدون لهم في الترجيح على ذلك بانشرح صدورهم هكذا الامر الي انقراض المذاهب ويؤيد ذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان الله عز وجل يحدث للناس افضية بحسب زمانهم وأحوالهم وتبعه على ذلك عطاء ومجاهد والامام مالك فكانوا لا يفتون فيما يسألون عنه من الوقائع الا ان وقع ويقولون فيما لم يقع اذا وقع ذلك فعلماء ذلك الزمان يفتونهم فيه انتهى وربما يكون في باطن ذلك ايضاً رجة بالامة لان الحق تعالى رجا علم من أهل ذلك الزمان الملل من الملل بذلك الحكم فقيض لهم من أبطله ممن يمكنهم الاخذ عنه من جنسهم لانقطاع الوحي رجة منه تعالى بهم حيث كان يحدث لهم في كل زمان من الشرع أحكاماً يتلقونها بالقبول وميل النفس فلا يجدون في الملل بها مشقة في الجملة وقد يقال والله تعالى أعلم ان ذلك انما كان من الله تعالى ليقيم العلماء هذه الامة مثل ما وقع للانبياء الذين هم ورثتهم من ظهورهم بشرع كالمجدد ~~كل~~ برهة من الزمان يشبه النسخ شريعة من قبلهم من غير نسخ حقيقة * وقد سمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول ما من قول من أقوال المذاهب المستعملة والمندرسه الا وقد كان شرعاً لي تقدم فأراد الحق تعالى بفضله ورجته أن يجعل لهذه الامة نصيباً من الملل ببعض شريع الانبياء ليحصل لهم بعض الاجر الذي كان يحصل للعاملين بنحو ما عملوا به من شرائع الانبياء خصوصية لهذه الامة من حيث ان شريعة نبيهم حاوية لمجموع أحكام الشرائع المتقدمة انتهى فعلم انه لا يلزم من ترك الكامل العمل بقول أن يكون ذلك لكونه براه خارجاً عن الشريعة لان ذلك القول المتروك لا يخرج عن كونه رخصة أو عزيمة أو مرجع الامر الي مرتبة التخفيف والتشديد وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضاً اعتقادنا في جميع الاكابر من العلماء انهم ما سلوا بعضهم بعضاً الا لعلمهم بحجة أقوالهم ومستنداتهم واتصالها بعين الشريعة لا احساناً للظن بهم من غير اطلاع على صحتها واتصالها بعين الشريعة وقد تقدم أن بعض أتباع المجتهدين وصل الي شريعتهم ودهن الشريعة الاولى وقال كل مجتهد مصيب كابن عبد البر المالكي والشيخ أبي محمد الجويني والشيخ عبد العزيز الديلمي وواضراهم بدليل ان الشيخ أبا محمد صنف كتابه المسمى بالحيط الذي تقدم انه لم يتقبل فيه بذهب وكذلك الشيخ عبد العزيز الديلمي صنف كتاب الدرر الملقطة في المسائل المختلطة أفتى فيها على المذاهب الاربعة فلو لا اطلاعه على مستندات الائمة الاربعة ما كان يسوغ له أن يفتي على مذاهبهم كلهم وجل أمثال هؤلاء على أنهم كانوا يفتون على المذاهب من باب

الايمان والتسليم من غير أن يعرف أحدهم مستندات أصحائها فيها ومدارك أقوالهم بعيد جدا على
 مقامهم وكذلك القول فيمن اختار غير مانص عليه امامه يحتمل أنه انما اختاره لاطلاعه
 على اتصال ذلك القول بعين الشريعة المطهرة كما اتصل بها قول امامه على حد سواء كالامام
 زفر وأبي يوسف وأشهب وابن القاسم والنووي والرافعي والطحاوي وغيرهم من اتباع المجتهدين
 ويحتمل أن كل من أفتى واختار غير قول امامه لم يطلع على أدلة امامه وانما أفتى لاعتقاده صحة
 قول ذلك الامام الآخر في نفس الامر فلم أن ك كل متلدا طاع على عين الشريعة المطهرة
 لا يؤثر بالتقيد بمذهب واحد لانه يرى اتصال أقوال الأئمة كلها بصحتها وضعيفها بعين الشريعة
 الكبرى وان أظهر التقيد بمذهب واحد فانما ذلك لكونه من أهل تلك المرتبة التي تقيد بها
 من تخفيف أو تشديد دور بما لزم المذهب الاحوط في الدين مبالغة منه في طاعة الله تعالى من
 باب التطوع في قوله تعالى فمن تطوع خيرا فهو خير له والى نحو ما ذكرناه أشار الامام الاعظم
 أبو حنيفة رضي الله عنه بقوله ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي فعملى الرأس
 والعين وما جاء عن أصحابه تخيرا وما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال انتهى ففي ذلك
 إشارة الى أن للبعد أن يختار من المذاهب ما شاء من غير وجوب ذلك عليه اذا كان من أهل ذلك
 المقام وكان سيدي على الخواص رحمه الله تعالى اذا سأله انسان عن التقيد بمذهب معين الآن
 هل هو واجب أم لا يقول له يجب عليك التقيد بمذهب مادمت لم تصل الى شهود عين الشريعة
 الاولى خوفا من الوقوع في الضلال وعليه عمل الناس اليوم فان وصلت الى شهود عين الشريعة
 الاولى فهناك لا يجب عليك التقيد بمذهب لانك ترى اتصال جميع مذاهب المجتهدين بها
 وليس مذهب أولى بها من مذهب فيرجع الامر عندك حينئذ الى مرتبتى التخفيف والتشديد
 بشرطهما وكان سيدي على الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضا ما ثم قول من أقوال العلماء
 الا وهو مستند الى أصل من أصول الشريعة لمن تأمل لأن ذلك القول اما أن يكون راجعا الى آية
 أو حديث أو أثر أو قياس صحيح على أصل صحيح لكن من أقوالهم ما هو مأخوذ من صريح الآيات
 أو الاخبار أو الآثار ومنه ما هو مأخوذ من المأخوذ أو من المفهوم فن أقوالهم ما هو قريب
 ومنها ما هو أقرب ومنها ما هو بعيد ومنها ما هو أبعد ورجعها كلها الى الشريعة لانها مقتبسة من
 شعاع نورها وما ثم لتافرع يتفرع من غير أصل أبدا كما مر بيانه في الخطبة وانما العالم كلما بعد عن
 عين الشريعة ضعف نور أقواله بالنظر الى نور أول مقتبس من عين الشريعة الاولى فمن قرب منها
 وسمعت سيدي عليها الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضا كل من اتسع نظره من العلماء وراى
 عين الشريعة الاولى وما تفرع منها فى سائر الادوار واستمع شهود ما تفرع منها فى سائر الادوار
 وهو نازل الى آخر الادوار أقرب بحقيقة جميع مذاهب الأئمة ومقلديهم من عصر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الى عصره هو انتهى وسيأتى مثاله فى فصل الامثلة المحسوسة ان شاء الله تعالى من تمثيل
 ذلك بالشجرة أو شبكة الصيد وغير ذلك والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * وياك يا أخى أن تطالب أحدا من طلبه العلم الآن بصدق اعتقاده فى أن كل مجتهد

مصيب مادام مرتبكا خطيئة واحدة لا سيما بحبته للدنيا وشهواتها كما انه لا ينبغي لك أن
 تطالبه بمثل ذلك مادام في حجاب التقليد لامامه فانه محبوب بامامه عن شهود العين الاولى التي
 اغترق منها امامه لا يراها أبدا بل مره بالسلوك على يد شيخ عارف بطريق القيم وبالعوائق
 التي تعوق الطالب عن الوصول الى منتهى السير فاذا بلغ النهاية وشهد مذهب العلماء كلها
 شريعة الى كبد العين وجداولها كما سيأتي بيانه في الامثلة المحسوسة فهناك يقرر مذهب
 الاثمة المجتهدين كما مر في الفصل قبله ويقول كل مجتهد مصيب وأما قبل بلوغه الى هذا المقام
 فلا يجوز لك منعه من التقيد بمذهب واحد بل أنك لو نهيته عن ذلك لا يحبك لان من لازمه أن
 يقول المصيب واحد في نفس الامر ولعله مذهبي أنا وحدي والباقي مخفي لا يتقل في قلبه غير
 ذلك ويقول الحق واحد غير متعدد ويجعل الشريعة جاءت على مرتبة واحدة لا على مرتبتين وان
 الصحيح من الشريعة هو ما أخذ به امامه سواء أكان تخفيفا أم تشديدا والحق ان الشريعة جاءت
 على مرتبتين بقرينة صحة أدلة كل من المرتبتين غالباً في أحاديث لا تخصي كما سيأتي بيانه
 في فصل الجمع بين الاحاديث ان شاء الله تعالى وكثيرا ما يقول البيهقي وغيره كالحافظ الزيلعي
 ممن جمع أدلة المذاهب في كتابه وانتصر لمذهبه ورجح أدلته بكثرة الرواة وصحة السند وهذا الدليل
 وان كان صحيحا فأحاديث مذهبنا أصح سنداً وأكثر رواية وما قال ذلك الا عند العجز عن تضعيف
 دليل المخالف وادحاضه بالكلمة ولو أن صاحب هذا القول من البيهقي أو غيره اطلع على
 ما طلعنا عليه من ان الشريعة المطهرة جاءت على مرتبتين تخفيف وتشديد لم يحتج الى قوله
 أحاديثنا أصح وأكثر بل كان يرد كل حديث أو قول خالف الآخر الى احدي مرتبتي الشريعة
 وكذلك القول في مرجح المذاهب من مقلدي الاثمة ما قالوا قلت الاصح كذا وكذا الا لعدم
 اطلاعهم على مرتبتي الميزان ولو أنهم اطلعوا عليها ما جعلوا في أقوال مذهبهم أصح وصحاحاً وأظهر
 وظاهراً بل كانوا يقولون بحجة الاقوال كلها ويردونها الى مرتبتي التخفيف والتشديد وإفتاء
 كل سائل بما يناسب حاله من قوة أو ضعف برخصة أو عزيمة وكان يفتي أحدهم على الاربعة
 مذاهب فان قال لنا شافعي فعلى هذه الميزان في ان أصلي اذا مسست ذكرى بلا تجديد وضوء قلنا
 له نعم لك ذلك ولكن بشرط أن تكون من أهل هذه الرخصة لا مطلقاً وذلك كما اذا ابتلى الشخص
 بكثرة الوسواس في الوضوء لصلاة الصبح مثلاً حتى كاد الوقت يخرج فلما فرغ هذا من الوضوء مس
 فرجه بغير قصد في مثل هذه الصورة له تقليد الامام أبي حنيفة في الصلاة بهذه الطهارة التي وقع
 فيها مس الفرج بشرطها تحصيل الفعل الفريضة في وقتها فان المقاصد أكد من الوسائل عند
 جمهور العلماء لا سيما وقد ورد في الحديث هل هو الا بضعة منك ولم يثبت عند من قال بذلك نسجه
 على اصطلاحنا فرجع الامر في هذه المسئلة الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد فليس لتعوم لم
 يدل بالوسواس أن يصلي اذا مس فرجه أو لمس أجنبية مثلاً الا بعد تجديد الطهارة فان قال لنا
 أحد من قلد الامام أبا حنيفة رضي الله عنه ان امامنا لا يقول بمطلوبية الطهارة ممن مس فرجه
 أبداً سواء كان ممن يعسر عليه تجديد الطهارة أم لا قلنا له هات لنا عنه ذلك بسند متصل منك

اليه في هذه المسئلة انه صرح بذلك ولعله لا يجد ذلك أبداً الا سيما وقد انعقد الاجماع على أن
الاولى للشخص مراعاة الخروج من الخلاف في كل عبادة أداها وهذه القاعدة هي مدار اصطلاح
صاحب هذه الميزان وهناك نقول له ان ذلك شهادة منك على امامك بالجهل بمرتبة الشريعة
وعدم اطلاعه على المعين الاولى من الشريعة كما اطلع عليها بقية المجتهدين ونقول له أيضاً
أن اعتقادك في ورع امامك الذي كان لا يدون مسئلة واحدة مما استنبطه من الكتاب والسنة
حتى يقدمها لمجلسا من العلماء ويقول أترضون هذا فإذا قالوا نعم قال لابي يوسف أو محمد بن الحسن
اكتب ذلك وان لم يرضوه تركه واعتادنا في جميع الأئمة المجتهدين انهم كانوا لا يشبهون لهم قولاً
في الشريعة الا عند فقدهم النص في ذلك عن الشارع فلو أن الامام أبا حنيفة ظفر بمحدث
من مس فرجه فليتموضأ لقال به أيضاً وجهه على أهل العافية من الوسواس مثلاً أو على الاكابر
من العلماء والصالحين ونزل المحدثين على مرتبة الميزان وقس على ذلك يا أخي كل ما كان واجب
الفعل أو الترك في مذهبك فلك فعله ان كنت من أهله ولك تركه ان عجزت عن فعله حساً وشرعاً
فالعجز الحسي معروف والعجز الشرعي هو كما اذ رأيت الماء مثلاً وحال دونه مانع من سبع
أو قاطع طريق مثلاً وقد تقدم أول الميزان ان مرتبتها على الترتيب الوجوبي لا على التخيري فإياك
أن تذهل عن ذلك وكذلك تقدم ان كل من نازعنا من المقلدين في حمله الدليلين أو القولين
على حالين وادعى ان امامه كان يطرد القول بالتشديد أو التخفيف في حق كل قوى وضعيف
طالبناء بالنقل الصحيح عن امامه أو خطأناه فيما ادعى وكل من نور الله تعالى قلبه وعرف مقام
الأئمة في الورع وعدم القول بالرأي في دين الله تعالى شهد لهم كلهم بأن احدا منهم كان لا يفتي
أحدا برخصة الا ان رآه عاجزاً ولا بعزيمة الا ان رآه قادراً وان لم يكن صاحب الواقعة حاضراً عند
امامه حين أفتى الناس بذلك حتى ان صاحب هذا النور يعرف جميع المسائل التي أفتى بها امامه
الاقوياء والضعفاء على التفصيل وقد تحققنا بعرفة ذلك والمحمد لله * اذا علمت ذلك فيقال لكل
مقلد امتنع من العمل بقول غير امامه في مضايق الاحوال امتناعك هذا تعنت لا ورع لانك تقول
لنالك تعة قد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وان كل امام عملت بقوله منهم فأنت على
هدى من ربك فيه وذلك لا عتراف الأئمة كلهم مذهبهم من عين الشريعة ثم ان جميع ما عتروه
منها لا يخرج عن مرتبة الميزان أبداً كما لا يخرج أنت عن أن تكون من أهل واحدة منها فعمل
بما أنت أهله من رخصة أو عزيمة كما سيأتي بسطه في الجمع بين أقوال أئمة المذاهب ان شاء الله
تعالى فان قال الشافعي أيضاً فعل ما قررتوه في هذه الميزان فلي ان اصلي بلا قراءة فاتحة الكتاب
مع القدرة عليها قلنا له هي عزيمة فان قدرت على قراءتها لم يجزئك غيرها وان كنت عاجزاً عن
قراءتها فقرأ غيرها وعلى ذلك مع الاصطلاح المتقدم قريباً يحمل قول الامام أبي حنيفة بعدم
تعينها وان عجم مقلدوه المحكم في ذلك للقادر والعاجز فافهم والمحمد لله رب العالمين

*** (فصل) *** ومما يدل على صحة ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة بعين الشريعة
كارتباط الظل بالشاخص ما يفصلونه من الجهل في الشريعة فافصل عالم ما اجل

في كلام من قبله من الادوار الالانور المتصل به من الشارع صلى الله عليه وسلم فالمنتهى في ذلك حقيقة لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو صاحب الشرع لانه هو الذي اعطى العلماء تلك المادة التي فصلوا بها ما اجل في كلامه كما ان المنتهى بعده لكل دور على من تحتها فلو قدر ان اهل دور تعدوا من فوقهم الى الدور الذي قبله لا تقطعت وصلاتهم بالشارع ولم يهتدوا لايضاح مشكل ولا تفصيل مجمل وتأمل يا اخي لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل بشريعته ما اجل في القرآن لبقى القرآن على اجمال له كما ان الائمة المجتهدين لولم يفصلوا ما اجل في السنة لبقيت السنة على اجمالها وهكذا الى عصرنا هذا فلو لان حقيقة الاجمال سارية في العالم كله من العلماء ما شرحت الكتب ولا ترجمت من لسان الى لسان ولا وضع العلماء على الشروح حواشي كالشروح للشروح فان قلت فما الدلائل على ما قلت من وجود الاجمال في الكتاب والتفصيل له في السنة قلنا قوله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم لتبين للناس ما نزل اليهم فان البيان وقع بعبارة أخرى غير عبارة الوحي الذي نزل عليه فلوان علماء الامة كانوا يستقلون بالبيان وتفصيل المجمل واستخراج الاحكام من القرآن لكان الحق تعالى اكفى من رسوله صلى الله عليه وسلم بالتبليغ للوحي من غير ان يأمره ببيان * وسمعت شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول لولا بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجتهدين لنا ما اجل في الكتاب والسنة لما قدر احد منا على ذلك كما ان الشارع لولا بين لنا بسنة أحكام الطهارة ما هتدينا لكيفيتها من القرآن ولا قدرنا على استخراجها منه وكذلك القول في بيان عدد ركعات الصلوات من فرض ونفل وكذلك القول في أحكام الصوم والحج والزكاة وكيفيتها وبيان انصبتها وشروطها وبيان فرضها من سننها وكذلك القول في سائر الاحكام التي وردت مجملة في القرآن لولا ان السنة بينت لنا ذلك ما عرفناه والله تعالى في ذلك حكم واسرار يعرفها العارفون انتهى * قال سيدي على الخواص رحمه الله تعالى ومن هنا تعلم يا ولدي ان السنة قاضية على ما نفهمه من أحكام الكتاب ولا عكس فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي ابان لنا أحكام الكتاب بالفاظ شريعته وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى وفي القرآن العظيم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول يعني الى الكتاب والسنة واعملوا بما وافقهما او وافق أحدهما عندكم انتهى وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى ايضا يقول لا يكمل مقام العالم عندنا في العلم حتى يرد سائر اقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر الادوار الى الكتاب والسنة ولا يصير عنده جهل بمنزعه قول واحد منها لوعرض عليه قال وهناك يخرج عن مقام العوام ويستحق التلقب بالعالم وهو اول مرتبة تكون للعلماء بالله تعالى ثم يترقى أحدهم عن ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يستخرج جميع أحكام القرآن وآدابه من سورة الفاتحة فاذا قرأها في صلاته ربما يكون ثوابه ككتاب من قرأ القرآن كله من حيث احاطته بمعانيه ثم يترقى من ذلك حتى يصير يخرج أحكام القرآن كله وأحكام الشريعة وجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة من أى حرف شاء من حروف الهجاء ثم يترقى الى ما هو ابلغ من ذلك قال وهذا هو العالم الكامل عندنا انتهى وسمعت مرارا يقول

المجدال في الشريعة من بقايا النفاق لانه مراد به ادحاض حجة الغير من العلماء وقد قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلو تسليما فتفي تعالى الايمان عن يجد في المحكم عليه بالشريعة حرجا وضيقا وقال صلى الله عليه وسلم عند نبي لا ينبغي التنازع ومعلوم ان نزاع الانسان العلماء شريعته وجداهم وطلب ادحاض حججهم التي هي الحق كالمجدال معه صلى الله عليه وسلم وان تفاوت المقام في العلم فان العلماء على مدرجة الرسل درجوا وكل يجب علينا الايمان والتصديق بكل ما جاءت به الرسل وان لم نفهم حكمته فكذلك يجب علينا الايمان والتصديق بكلام الائمة وان لم نفهم غلته حتى ياتينا عن الشارع ما يخالفه وقد تقدم نقل الاجماع على وجوب الايمان والتصديق بشرائع الرسل كلهم وان اختلفوا في التشريع وانها كلها حق مع اختلافها وتباينها وكذلك القول في مذاهب الائمة المجتهدين يجب الايمان بصحتها على سائر المقلدين الذين يشهدون بتباينها وتناقضها حتى يمن الله تعالى عليهم بالاشراف على عين الشريعة المطهرة الكبرى واتصال جميع اقوال العلماء بها فهناك مجدأحدهم جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم ترجع الى الشريعة المطهرة لا يخرج عنها من اقوالهم قول واحد لرجوعها جميعها الى مرتبة الشريعة المطهرة من تخفيف وتشديد فانما عند صاحب هذا المشهد تحطئة لاحد من العلماء في قول له اصل فيها أبدا وان وقع أن أحدا من المقلدين خطأ أحدا في شيء من ذلك فليس هو خطأ في نفس الامر وانما هو خطأ عنده فقط لخفاء مدركه عليه لا غيره * وروينا عن الامام الشافعي رضي الله عنه انه كان يقول التسليم نصف الايمان قال له اربع المجيزي بل هو الايمان كله يا أبا عبد الله فقال وهو كذلك وكان الامام الشافعي يقول من كمال ايمان العبد أن لا يبحث في الاصول ولا يقول فيها ما ولا كيف فقيس له وما هي الاصول فقال هي الكتاب والسنة واجماع الامة انتهى أي فنقول في كل ما جاءنا عن ربنا أو نبينا أو ما بذلك على علم ربنا فيه ويقاس بذلك ما جاءنا عن علماء الشريعة فنقول آمنا بكلام أئمتنا من غير بحث فيه ولا جدال فان قلت فهل يصح لاحد الآن الوصول الى مقام أحد من الائمة المجتهدين فالجواب نعم لان الله تعالى على كل شيء قدير ولم يرد له دليل على منعه ولا في نفس الادلة الضعيفة هذا ما نعتقد وندين الله تعالى به وقد قال بعضهم ان الناس الآن يصلون الى ذلك من طريق الكشف فقط لا من طريق النظر والاستدلال فان ذلك مقام لم يدعه أحد بعد الائمة الاربعة الا الامام محمد بن جرير ولم يسلموا له ذلك كما مروا جميع من ادعى الاجتهاد المطلق انما مراده المطلق المنتسب الذي لا يخرج عن قواعد امامه كائن القاسم واصبغ مع مالك وكحمد وأبي يوسف مع أبي حنيفة وكلمني والريح مع الشافعي اذ ليس في قوة أحد بعد الائمة الاربعة أن يتكبر الاحكام ويستخرجها من الكتاب والسنة فيما لم يعلم أبدا ومن ادعى ذلك قلنا له فاستخرج لنا شيئا لم يسبق لاحد من الائمة استخراجه فانه يعجز فليعلم ذلك مع ما قدمناه انما من سعة قدرة الله تعالى لا سيما والقرآن لا تنقض عجائبه ولا احكامه في نفس الامر فاعلم ذلك والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * وما يؤيد هذه الجزئية عدم انكار اكابر العلماء في كل عصر على من انتقل من
 مذهب الى مذهب الا من حيثما يتبادر الى الالذهان من توهم الطعن في ذلك الامام الذي خرج
 من مذهبه لا غير بدليل تقريرهم لذلك المنتقل على المذهب الذي انتقل اليه اذ المذاهب كلها
 عندهم طريق الى الجنة كما سيأتي بيانه او انزال الامثلة المحسوسة ان شاء الله تعالى فكل
 من سلك طريقا منها او وصلته الى السعادة والجنة وكان الامام ابن عبد البر رحمه الله تعالى يقول
 ولم يلقنا عن احدهم الا ثمة انه امر اصحابه بالتزام مذهب معين لا يرى صحة خلافه بل المنقول
 عنهم تقريرهم الناس على العمل بقبول بعضهم بعضا لانهم كلهم على هدى من ربهم وكان يقول
 ايضا لم يلقنا في حديث صحيح ولا ضعيف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من الامة
 بالتزام مذهب معين لا يرى خلافه وما ذلك الا لان كل مجتهد مصيب انتهى ونقل القرافي الاجماع
 من الصحابة رضي الله عنهم على ان من استفتى ابا بكر وعمر رضي الله عنهما وقلدهما فله بعد ذلك
 ان يستفتي غيرهما من الصحابة ويعمل به من غير تكبير واجمع العلماء على ان من اسلم فله
 ان يقلد من شاء من العلماء بغير حجة ومن ادعى دفع هذين الاجماعين فعليه الدليل انتهى
 وكان الامام الزناني من ائمة المالكية يقول يجوز تقليد كل من اهل المذاهب في النوازل وكذلك
 يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب لكن بثلاثة شروط الاول ان لا يجمع بينهما على وجه
 يخالف الاجماع كمن تزوج بغير صداق ولا ولي ولا شهود فان هذه الصورة لم يقل بها أحد الثاني
 ان يعتقد في من يقلده الفضل ببلوغ اخباره اليه الثالث ان لا يقلده وهو في عمالية من دينه كان
 يقلد في الرخصة من غير شرطها انتهى وقال القرافي يجوز الانتقال من جميع المذاهب الى
 بعضها بعضا في كل ما لا ينتقض فيه حكم حاكم وذلك في اربعة مواضع ان يخالف الاجماع
 او النص او القياس المجلي او التواعد انتهى قال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله
 تعالى ومن بلغنا انه انتقل من مذهب الى آخر من غير تكبير عليه من علماء عصره الشيخ عبد العزيز
 ابن عمران الخزاعي كان من اكابر المالكية فلما قدم الامام الشافعي بغداد تبعه وقرأ عليه كتبه
 ونشر علمه ومنهم محمد بن عبد الله بن عبد المحكم كان على مذهب الامام مالك فلما قدم الامام
 الشافعي الى مصر انتقل الى مذهبه وصار يبحث الناس على اتباعه ويقول يا اخواني هذا ليس
 بمذهب انما هو شريعة كله وكان الامام الشافعي يقول له سترجع الى مذهب ابيك فلما مات الامام
 الشافعي رجح كما قال الشافعي وكان يظن ان الامام يستخلفه على حلقة درسه بعده فلما استخلف
 البويطي رجح ابن عبد المحكم وصحت فراسة الشافعي رضي الله تعالى عنه ومنهم ابراهيم بن خالد
 البغدادي كان حنفيا فلما قدم الشافعي بغداد ترك مذهبه واتبعه ومنهم ابو ثور كان له مذهب
 فتركه واتبع الشافعي ومنهم ابو جعفر بن نصر الترمذي رأس الشافعية بالعراق كان أولا
 حنفيا فلما حج رأى ما يقتضي انتقاله لمذهب الشافعي ففققه على الربيع وغيره من اصحاب
 الشافعي ومنهم ابو جعفر الطحاوي كان شافعيًا وثققه على خاله المزني ثم تحول حنفيا بعد ذلك
 ومنهم الخطيب البغدادي المحافظ كان حنبليًا ثم عمل شافعيًا ومنهم ابن فارس صاحب كتاب

ابن حبان
عن

لجل في اللغة كان شافعيًا تبارك والده ثم انتقل الى مذهب مالك ومنهم السيف الامدي الاصولي
لمشهور كان حنبليًا ثم انتقل الى مذهب الشافعي ومنهم الشيخ نجم الدين بن خلف المقدسي كان
حنبليًا ثم تفقه على الشيخ موفق الدين ودرس في مدرسة أبي عمرو ثم تحول شافعيًا وارتفع شأنه
ومنهم الشيخ محمد بن الدهان النحوي كان حنبليًا انتقل الى مذهب الشافعي ثم تحول حنفيًا حين
طلب الخليفة نحو يا يعلم ولده النحو ثم انه تحول شافعيًا حين شغرت وظيفة تدريس النحو
بالنظامية لما شرط صاحبها أن لا ينزل فيها الا شافعي المذهب ولم يكن هناك أحد أعلم منه بالفقهاء
والنحو ومنهم الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كان أولًا مالكيًا تبارك والده ثم تحول الى مذهب
الشافعي ومنهم شيخ الاسلام كمال الدين بن يوسف الدمشقي كان حنبليًا ثم انتقل الى مذهب
الامام الشافعي ومنهم الامام أبو حيان كان أولًا على مذهب أهل الظاهر ثم عمل شافعيًا انتهى
كلام المجال السيوطي رحمه الله تعالى وقال صاحب جامع الفتاوى من الحنفية يجوز للحنفي
أن ينتقل الى مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكلية أما في مسألة واحدة فلا يمكن كما لو خرج
دم من بدن حنفي وسأل فلا يجوز له أن يصلي قبل أن يغسله اقلًا بمذهب الشافعي في هذه المسألة
فإن صلى بطائفة صلاته وقال بعضهم ليس لعامي أن يتحول من مذهب الى مذهب حنفيًا كان
أوشافعيًا والمشهور وغيره كما سيأتي وقال بعضهم يجوز للشافعي أن يتحول حنفيًا ولا عكس قال
السيوطي وهذه دعوى لا برهان عليها وقد أدرك علماءنا وهم لا يبالغون في التكثير على من كان
مالكيًا ثم عمل حنفيًا أو شافعيًا ثم تحول بعد ذلك حنبليًا ثم رجع بعد ذلك الى مذهب مالك وإنما
يظهرون التكثير على المنتقل لا يهائمهم التلاعب بالمذاهب وجرم الرافعي بجوار ذلك وتبعه النووي
وعبارة الروضة اذا دونت المذاهب فهل يجوز للقلد أن ينتقل من مذهب الى مذهب آخر
ان قلنا يلزمه الاجتهاد في طلب العلم وغلب على ظنه ان الثاني أعلم فينبغي أن يجوز بل يجب
وان خيرناه فينبغي ان يجوز أيضًا كما لو قلد في القبلة هذا يا ما وهذا يا ما انتهى كلام الروضة
فالولا أن علماء السلف رأوا أنه ليس بذلك بأس ما أقروا من انتقال من مذهب الى غيره ولو لا
علمهم بأن الشريعة تشمل المذاهب كلها وتعمها لا تنكروا عليه أشد النكير ثم لا يخلو
أمر السلف من أمرين اما أن يكونوا قد اطلعوا على عين الشريعة ورأوا اتصال جميع المذاهب
بها وسكتوا على ذلك ايمانًا بصحة كلام الأئمة وتسليمًا لهم وان قال أحد من المالكية اليوم بئس
ما صنع من ينتقل من مذهبه الى غيره قلنا له بل بئس ما قلت انت لان امام مذهبك الشيخ
جمال الدين بن المحاجر رحمه الله تعالى والامام القراني رحمه الله تعالى جوزا ذلك فقولاك
هذا تعصب محض فان الأئمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب أولي بالشريعة من مذهب
وقد سئل المجال السيوطي رحمه الله تعالى عن حنفي يقول يجوز للانسان أن يتحول حنفيًا
ولا يجوز للحنفي أن يتحول شافعيًا أو مالكيًا أو حنبليًا فقال قد تقدم اننا قلنا ان هذا تحكم من
قائله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد لنا في حديث صحيح ولا ضعيف تمييز أحد من أئمة
المذاهب على غيره على التعيين والاستدلال بتقديم زمن أبي حنيفة رضي الله عنه لا ينتهز

حجة ولو منع لتقليده على كل حال ولم يجز تقييده بغيره البتة وهو خلاف الاجماع وخلاف
 ما رواه البيهقي في كتاب المدخل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال مهما أوتيت من كتاب الله فاعمل به واجب لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب
 الله فسنة لي ماضية فان لم يكن في سنة لي فما قال اصحابي لان اصحابي كالنجوم في السماء
 فأبما اخذتم به فقد اهتدتم واختلاف اصحابي لكم رجة انتهى قال المجلال السيوطي ثم انه يازم
 من تخصيص تحريم الانتقال بمذهب الامام أبي حنيفة طرد ذلك في بقية المذاهب فيقال بتحريم
 الانتقال من مذهب المتقدم بالزم الى مذهب المتأخر كالشافعي يتحول مالكا والحنبلي يتحول
 شافعيادون العكس وكل قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه قال صلى الله عليه وسلم كل
 عمل ليس عليه أمرنا فهو رد انتهى * ورأيت فتوى اخرى له مطولة قد حدث فيها على اعتقاد
 ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وان تفاوتوا في العلم والفضل ولا يجوز لاحد التفضيل
 الذي يؤدي الى نقص في غير امامه قياسا على ما ورد في تفضيل الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 فقد حرم العلماء التفضيل المؤدى الى نقص نبي او احتقاره لاسيما ان ادى ذلك الى خصام ووقعة
 في الاعراض وقد وقع الاختلاف بين الصحابة في الفروع وهم خير الامة وما بلغنا ان احدا منهم
 خاصم من قال بخلاف قوله ولا عاده ولا نسبه الى خطأ ولا قصور نظروا في الحديث اختلاف
 امتي رجة وكان الاختلاف على من قبلنا عذبا او قال هلاكا انتهى ومعنى رجة أى توسعة
 على الامة ولو كان احدهم من الأئمة مخطئا في نفس الامر لما كان اختلافهم رجة قال وقد
 استنبطت من حديث اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اقتديتم اننا اذا اقتدينا باي امام كان اهتدينا
 لانه صلى الله عليه وسلم خيرنا في الاخذ بقول من شئنا منهم من غير تعيين وما ذلك الا لكونهم
 كلهم على هدى من ربهم ولو كان المصيب من المجتهدين واحدا والباقي مخطئا لكانت الهداية
 لا تحصل لمن قلد الباقي وكان محمد بن حزم يقول في حديث اذا اجتهدت المحاكم وأخطأ فلها أجر وان
 أصاب فلها أجر ان المراد بالخطأ هنا عدم مصادفة الدليل كما تقدم لا الخطأ الذي يخرج صاحبه
 عن الشريعة اذ لو خرج به عن الشريعة لم يحصل له به اجر انتهى * وقد دخل هارون الرشيد
 على الامام مالك رضي الله عنه فقال له دعني أبا عبد الله أفرق هذه الكتب التي ألفتها وانشرها
 في بلاد الاسلام واجل عليها الامة فقال له يا أمير المؤمنين ان اختلاف العلماء رجة من الله على
 هذه الامة فكل يتبع ما صح دليله عنده وكل على هدى وكل يريد الله وكان الامام مالك يقول
 كبيرا ما شاؤوا في هارون الرشيد أن يعلق كتاب الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه
 فقلت له لا تفعل لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا
 في البلاد وكل مصيب فقال زادك الله توفيقا يا أبا عبد الله انتهى فانظروا يا أخى ان كنت
 مالكا الى قول امامك وكل مصيب وجمعت شيخنا شيخ الاسلام زكريا رجة الله تعالى يقول
 لما حج المنصور قال لا امام مالكا انى عزمت على ان آمر بكتبك هذه التي وضعتها فتتسخ ثم أبعت بها
 الى كل مصر من أمصار المسلمين وأمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتعدوه الى غيره فقال لا امام مالكا

قوله شغرت الدين المهمة في نكاح
ومنه نكاح الشجر رأى الخالي عن
المهر

المجل في اللغة كان شافعيًا تبع والده ثم انتقل إلى مذهب مالك ومنهم السيف الأمدى الأصولي
المشهور كان حنبليًا ثم انتقل إلى مذهب الشافعي ومنهم الشيخ نجم الدين بن خلف المقدسي كان
حنبليًا ثم تفقه على الشيخ موفق الدين ودرس في مدرسة أبي عمرو ثم تحول شافعيًا وارتفع شأنه
ومنهم الشيخ محمد بن الدهان النحوي كان حنبليًا انتقل إلى مذهب الشافعي ثم تحول حنفيا حين
طلب الخليفة نحو يا يعلم ولده النحو ثم أنه تحول شافعيًا حين شغرت وظيفته بتدريس النحو
بالنظامية لما شمر طاصحها أن لا ينزل فيها إلا شافعي المذهب ولا يمكن هناك أحد أعلم منه بالفقهاء
والنحو ومنهم الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كان أولًا مالكيًا تبع والده ثم تحول إلى مذهب
الشافعي ومنهم شيخ الإسلام كمال الدين بن يوسف الدمشقي كان حنبليًا ثم انتقل إلى مذهب
الامام الشافعي ومنهم الامام أبو حيان كان أولًا على مذهب أهل الظاهر ثم عمل شافعيًا انتهى
كلامه الجلال السيوطي رحمه الله تعالى وقال صاحب جامع الفتاوى من الحنفية يجوز للحنفي
أن ينتقل إلى مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكلية أما في مسألة واحدة فلا يمكن كما لو خرج
دم من بدن حنفي وسأل فلا يجوز له أن يصلي قبل أن يغسله لأنه بمذهب الشافعي في هذه المسألة
فإن صلى بصلاته وقال بعضهم ليس لعامي أن يتحول من مذهب إلى مذهب حنفيا كان
أوشافعيًا ومشهور غيره كما سيأتي وقال بعضهم يجوز للشافعي أن يتحول حنفيا ولا عكس قال
السيوطي وهذه دعوى لا برهان عليها وقد أدركنا علماءنا وهم لا يبالغون في التكثير على من كان
مالكيًا ثم عمل حنفيا أو شافعيًا ثم تحول بعد ذلك حنبليًا ثم رجع بعد ذلك إلى مذهب مالك وإنما
يظهرون التكثير على المنتقل لإيهامه التلاعب بالمذاهب وحزم الرافعي يجوز ذلك وتبعه النووي
وعبارة الروضة إذا دونت المذاهب فهل يجوز للقلد أن ينتقل من مذهب إلى مذهب آخر
إن قلنا يلزمه الاجتهاد في طلب الأئمة وغلط على ظنه أن الثاني أعلم فينبغي أن يجوز بل يجب
وإن خيرناه فينبغي أن يجوز أيضا كما لو قلنا في القبلية هذا أيا ما وهذا أيا ما انتهى كلام الروضة
فلولا أن علماء السلف رأوا أنه ليس بذلك بأس ما أقروا من انتقل من مذهب إلى غيره ولولا
علمهم بأن الشريعة تشمل المذاهب كلها وتعمها لا تنكروا عليه أشد التكثير ثم لا يتحول
أمر السلف من أمرين إما أن يكونوا قد اطلعوا على عين الشريعة ورأوا اتصال جميع المذاهب
بها وسكتوا على ذلك إيمانًا ببحر كلام الأئمة وتسليمًا لهم وإن قال أحد من المالكية اليوم بئس
ما صنع من ينتقل من مذهبه إلى غيره قلنا له بل بئس ما قاتلت لأن إمام مذهبك الشيخ
جمال الدين بن المحاجر رحمه الله تعالى والامام القرافي رحمه الله تعالى جواز ذلك فقولا
هذا تعصب محض فإن الأئمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب أولى بالثريعة من مذهب
وقد سئل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى عن حنفي يقول يجوز للإنسان أن يتحول حنفيا
ولا يجوز للحنفي أن يتحول شافعيًا أو مالكيًا أو حنبليًا فقال قد تقدم أننا قلنا إن هذا التحكم من
قائله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد لنا في حديث صحيح ولا ضعيف تمييز أحد من أئمة
المذاهب على غيره على التعيين والاستدلال بتقديم زمن أبي حنيفة رضي الله عنه لا ينتهز

حجة ولو صح لوجب تقليده على كل حال ولم يجوز تعامد غيره البتة وهو خلاف الاجماع وخلاف ما رواه البيهقي في كتاب المدخل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مهما أوتيت من كتاب الله فاعمل به واجب لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب الله فسنة في ماضية فان لم يكن في سنة في فاضل في كتاب الله لان اصحابي كالنجوم في السماء فاما اخذتم به فقد اهديتكم واختلاف اصحابي لكم رحمة انتهى قال المجلال السيوطي ثم انه يازم من تخصيص تحريم الانتقال بمذهب الامام أبي حنيفة طرد ذلك في بقية المذاهب فيقال بتحريم الانتقال من مذهب المتقدم بالزمان الى مذهب المتأخر كالشافعي يتحول مالكيًا والمحنبي يتحول شافعيًا دون العكس وكل قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه قال صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد انتهى * ورأيت فتوى اخرى له مطولة قد حدث فيها على اعتقاد ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وان تفاوتوا في العلم والفضل ولا يجوز لاحد التفضيل الذي يؤدي الى نقص في غير امامه قياسا على ما ورد في تفضيل الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقد حرم العلماء التفضيل المؤدى الى نقص نبي او احتقاره لاسيما ان ادعى ذلك الى خصام ووقية في الاعراض وقد وقع الاختلاف بين الصحابة في الفروع وهم خير الامة وما بلغنا ان احدا منهم خاص من قال بخلاف قوله ولا عاده ولا نسبه الى خطأ ولا قصور نظرو في الحديث اختلاف امي رحمة وكان الاختلاف على من قبلنا عذبا او قال هلاكا انتهى ومعنى رحمة أى توسعة على الامة ولو كان احدا من الأئمة مخطفاني نفس الامر لما كان اختلافهم رحمة قال وقد استنبطت من حديث اصحابي كالنجوم بايهم اقدمتم انا اذا اقتدينا باي امام كان اهتدينا لانه صلى الله عليه وسلم خيرنا في الاخذ بقول من شئنا منهم من غير تعيين وما ذلك الا لكونهم كلهم على هدى من ربهم ولو كان المصيب من المجتهدين واحدا والباقي مخطفًا لكانت الهداية لا تحصل لمن قلد الباقي وكان محمد بن حزم يقول في حديث اذا اجتهد المحاكم وأخطأ فله اجر وان أصاب فله اجر ان المراد بالخطأ هنا عدم مصادفة الدليل كما تقدم لا الخطأ الذي يخرج صاحبه عن الشريعة اذ لو خرج به عن الشريعة لم يحصل له به اجر انتهى * وقد دخل هارون الرشيد على الامام مالك رضي الله عنه فقال له دعني ابا عبد الله افرق هذه الكتب التي ألقتها وانشرها في بلاد الاسلام واجل عليها الامة فقال له يا امير المؤمنين ان اختلاف العلماء رحمة من الله على هذه الامة فكل يتبع ما صح دليله عنده وكل على هدى وكل يريد الله وكان الامام مالك يقول كثيرا ما شاؤ في هارون الرشيد ان يعلق كتاب الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت له لا تفعل لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلاد وكل مصيب فقال زادك الله توفيقا يا ابا عبد الله انتهى فانظروا يا اخي ان كنت مالكيًا الى قولي امامك وكل مصيب وسمعت شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول لما حج المنصور قال للامام مالك اني عزمت على ان امر بكتبك هذه التي وضعتها فتسبخ ثم ابعث بها الى كل مصر من امصار المسلمين وامرهم ان يعملوا بما فيها ولا يتعدوه الى غيره فقال الامام مالك

رحمه الله تعالى لا تفعل ذلك يا أمير المؤمنين فإن الناس قد سبقت اليهم قاييل وسهموا حاديت
 ورووا روايات وأخذ كل قوم بما سيق اليهم ودانوا الى الله تعالى به فذبح الناس وما اختاروا
 لانفسهم في كل بلد انتهى ورأيت بخط الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى مانصه حين
 سئل عن الانتقال من مذهب الى آخر الذي اقول به ان للنتقل أحوالاً أحدها ان يكون المحامل له
 على الانتقال امراديوياً فقتضته الحاجة الى الرفاهية الثلاثة به كحصول وظيفة او مرتب او قرب
 من الملوك وأكابر الدنيا فهذا حكمه حكم مهاجر أم قيس لانه لا عز من مقاصده الثاني ان يكون
 المحامل له على الانتقال امراديوياً كذلك لكنه عامي لا يعرف الفقه واپس له من مذهب سوى
 الاسم كغالب المبشرين وarkan الدولة وخدامهم وخدام المدارس فقل هذا امره خفيف اذا انتقل
 عن مذهبه الذي كان يزعم انه متعبد به ولا يبلغ الى حد التصريم لانه الى الآن عامي لا مذهب
 له فهو يكن اسلم جديده القذهب باي مذهب شاء من مذاهب الأئمة الثالث ان يكون المحامل
 له امراديوياً كذلك ولكنه من القدر الزائد عادة على ما يليق بحاله وهو فقيه في مذهبه وأراد
 الانتقال لغرض الدنيا الذي هو من شهوات نفسه المذمومة فهذا امره اشد وربما وصل الى حد
 التصريم لتلاعبه بالاحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب الاول
 انه على كمال هدى من ربه اذ لو اعتقده انه على كمال هدى ما انتقل عن مذهبه الرابع ان يكون
 انتقاله لغرض ديني ولكنه كان فقيهاً في مذهبه وانما انتقل ليرجع المذهب الآخر عنده لما رآه
 من وضوح ادلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال ويحوزله كما قاله الزايفي وقد اقر
 العلماء من انتقل الى مذهب الشافعي حين قدم مصر وكانوا خائفين كثيراً مقلدين للامام مالك
 الخامس ان يكون انتقاله لغرض ديني لكنه كان عارياً من الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل
 منه على شيء ووجد مذهب غيره اسهل عليه بحيث يرجو سرعة ادراكه والتفقه فيه فهذا يجب
 عليه الانتقال قطعاً ويحرم عليه التحنف لان تفقه مثله على مذهب امام من الأئمة الاربعة
 خير من الاستمرار على الجهل لانه ليس له التذهب سوى الاسم والاقامة على الجهل الى نقص
 عظيم في المؤمن وقل ان تصح معه عبادة قال الجلال السيوطي واطن ان هذا هو السبب في تحول
 الطحاوي حنفيًا بعد ان كان شافعيًا فانه كان يقرأ على خاله الامام المزني فتعسر يوماً عليه الفهم
 فحلف المزني انه لا يجي منه شيء فانتقل الى مذهب الامام أبي حنيفة ففتح الله تعالى عليه
 وصنف كتاباً عظيماً شرح فيه المعاني والآثار وكان يقول لو عاش خالي ورآني اليه لم لكفر عن يمينه
 انتهى السادس ان يكون انتقاله لغرض ديني ولا دنيوي بان كان مجرد داعي القصد في جميعها
 فهذا يجوز مثله للعامة اما الفقيه فيكره له أو يمنع منه لانه قد حصل فقه ذلك المذهب الاول
 ويحتاج الى زمن آخر ليحصل فيه فقه المذهب الآخر فيثقل ذلك عن الامر الذي هو العمل به تعلمه
 قبل ذلك وقد يموت قبل تحصيل مقصوده من المذهب الآخر فالاولى لمثل هذا ترك ذلك انتهى
 كلام السيوطي رحمه الله تعالى فقد بان لك يا أخي من جميع ما قررناه في هذا الفصل من عدم
 انكار أهل الأعصار على من انتقل من مذهب الى آخر أنهم كانوا يرون الشريعة واسعة وان جميع

الائمة على هدى من ربهم وقد اجمع اهل الكشف على ذلك ولا يصح ان يجتمع مثلهم على ضلالة
وقالوا كل قول من اقوال علماء هذه الامة موافق للشرعية في نفس الامر وان لم يهتدوا
المقدمة ذلك كما ان كل قول من اقوال علماء هذه الشريعة موافق لشرعية نبي من تقدم وأن من
عمل بما اتفق عليه اهل كلهم فكانه عمل بغالب شرائع الانبياء وربما كان له من الاجراك جميع
اتباع الانبياء كلهم كما لا اله الا الله محمد صلى الله عليه وسلم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله
تعالى يقول كل من نور الله تعالى قلبه علم ان سكوت العلماء على من انتقل من مذهب الى آخر
انما هو لعلهم بان الشريعة منهم كلهم وتشملهم فيحمل قول من رجح قول امامه على غيره على
ان لم يبلغ الى مقام الكمال حال قوله ذلك وقد قدمنا في ايضاح الميزان وجوب اعتقاد الترجيح على
كل من لم يصل الى الاشراف على الامين الاولى من الشريعة وبه صرح امام المحرمين وابن
السماقي والغزالي والكيما الهراسي وغيرهم وقالوا التلامذتهم يجب ان يكم القيد بذهب امامهم
الشافعي ولا عذر لكم عند الله تعالى في العدول عنه انتهى ولا خصوصية للامام الشافعي في ذلك
عند كل من سلم من التعصب بل كل مقدم من مقلدي الائمة يجب عليه اعتقاد ذلك في امامه مادام
لم يصل الى شهود عين الشريعة الاولى واما قوله صلى الله عليه وسلم الائمة من قريش فيحتمل
ان يكون مراده المخلافة ويحتمل ان يكون مراده امامة الدين واذا تفرد الاحتمال سقط
الاستدلال وقد قدس العلماء فوجدوا غالب الائمة المجتهدين من الموالى كالامام ابي حنيفة والامام
مالك من بني اصبغ والنخعي من النخع وهم قوم من اليمن لا من قريش ومحمد بن الحسن والامام
احمد شيبانين وهما من ربيعة لا من قريش ولا من مضر والثوري من بني ثور بن عمرو بن
ادوك ذلك كبحول والا فزاعى من الموالى واضرابهم والمحمد لله رب العالمين

(فصل) في بيان استحالة خروج شيء من اقوال المجتهدين عن الشريعة وذلك لانهم ينو اقواعد
مذاهبهم على الحقيقة التي هي اعلى مرتبة الشريعة كما ينو اهل ظاهر الشريعة على حد سواء
وانهم كانوا عالين بالحقيقة ايضا خلافا لما يظنه بعض المقلدين منهم فكيف يصح خروج شيء من
اقوالهم عن الشريعة ومن فازعاني في ذلك فهو جاهل بمقام الائمة فوالله لقد كانوا علماء بالحقيقة
والشريعة معا وان في قدرة كل واحد منهم ان ينشر الادلة الشرعية على مذهبه ومذهب غيره بحكم
مرتبة هذه الميزان فلا يحتاج احدهم الى النظر في اقوال مذهب آخر لكنهم رضوا عنهم كانوا اهل
انصاف واهل كشف فكانوا يعرفون ان الامر يستقر في علم الله تعالى على عدة مذاهب مخصوصة
لا على مذهب واحد فابقي كل واحد من بعده عدة مسائل عرف من طريق كشفه انما تكون
من جملة مذهب غيره فتركوا الانحياز من باب الانصاف واتباع علماء طائفة الله تعالى عليه من
طريق كشفهم انه مراد الله تعالى لا من باب الاشارة بالقرب الشرعية والرغبة عن السنة كما اطاع
الاولياء على قسمة الارزاق المحسوسة لكل انسان فانظريا ان في اقوال ائمة المذاهب تجد احدهم
ان خفف في مسألة شدد في مسألة اخرى وبالعكس كما سيأتي بسطه في توجيه اقوالهم في ابواب
المعتقدات شاع الله تعالى وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما ايد ائمة المذاهب

مذاهبهم بالمشي على قواعد الحقيقة مع الشريعة اعلاما لا تباعهم بانهم كانوا علماء بالطريقين
وكان يقول لا يصح خروج قول من أقوال الأئمة المجتهدين عن الشريعة أبدا عند أهل الكشف
قاطبة وكيف يصح خروجهم عن الشريعة مع اطلاعهم على مواد أقوالهم من الكتاب والسنة
وأقوال الصحابة ومع الكشف الصحيح ومع اجتماع روح أحدهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسؤالهم عن كل شيء توقفوا فيه من الأدلة هل هذا من قولك يا رسول الله أم لا يقطعه ومشافهة
بالشروط المعروفة بين أهل الكشف وكذلك كانوا يسألونه صلى الله عليه وسلم عن كل شيء فهموه
من الكتاب والسنة قبل أن يدوتوه في كتبهم ويدنووا الله تعالى به ويقولون يا رسول الله
قد فهمنا كذا من آية كذا وفهمنا كذا من قولك في الحديث الغلاني كذا فهل ترخصه أم لا
ويعملون بمقتضى قوله وإشارته ومن توقف فيما ذكرناه من كشف الأئمة المجتهدين ومن
اجتماعهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الأرواح قلنا له هذا من جملة كرامات الأولياء
بيقين وإن لم تكن الأئمة المجتهدون أولياء فما على وجه الأرض ولي أبدا وقد اشتهر عن كثير من
الأولياء الذين هم دون الأئمة المجتهدين في المقام يقيين أنهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى الله عليه
وسلم كثيرا ويصدقهم أهل عصرهم على ذلك كسيدى الشيخ عبد الرحيم القناوى وسيدى الشيخ
أبى مدين المغربى وسيدى أبى السعود بن أبى العشار وسيدى الشيخ إبراهيم الدسوقي وسيدى
الشيخ أبى الحسن الشاذلى وسيدى الشيخ أبى العباس المرسى وسيدى الشيخ إبراهيم المتبولى
وسيدى الشيخ جلال الدين السيوطى وسيدى الشيخ أحمد انزاوى البصرى وجماعة ذكرناهم
في كتاب طبقات الأولياء ورأيت ورقة بخط الشيخ جلال الدين السيوطى عند أحد أصحابه وهو
الشيخ عبدالقادر الشاذلى مراسلة لشخص سأله في شفاعته عند السلطان قايتباى رحمه الله تعالى
اعلم يا أخى اننى قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتى هذا خسا وسبعين مره يقطة
ومشافهة ولولا خوفى من احتجابه صلى الله عليه وسلم عنى بسبب دخولى للولاية لطلعت القلعة
وشغعت فيك عند السلطان وانى رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم وأحتاج اليه
في تصحيح الأحاديث التى ضعفها المحدثون من طريقهم ولا شك ان نفع ذلك ارجح من نفعك انت
يا أخى انتهى ويؤيد الشيخ جلال الدين فى ذلك ما اشتهر عن سيدى محمد بن زين المادح لرسول الله
صلى الله عليه وسلم انه كان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطة ومشافهة لما حج كله من
داخل القبر ولم يزل هذا مقامه حتى طلب منه شخص من التجارارية ان يشفع له عند حاكم البلد
فلما دخل عليه أجلسه على بساطه فانتقلت عنه الرؤية فلم يزل يتطلب من رسول الله صلى الله
عليه وسلم الرؤية حتى قرأ له شعرا فترأى له من بعيد فقال تطلب رؤيتى مع جلوسك على بساط
الظلمة لا سبيل لك الى ذلك فلم يبلغنا انه رآه بعد ذلك حتى مات انتهى وقد بلغنا عن الشيخ أبى
الحسن الشاذلى وتلميذه الشيخ أبى العباس المرسى وغيرهما أنهم كانوا يرون لواحيت عتارؤية
رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفه عين ما اعدنا انفسنا من جملة المسلمين فاذا كان هذا قول
آحاد الأولياء فالأئمة المجتهدون أولى بهذا المقام وكان سيدى على الخواص رحمه الله تعالى يقول

لا ينبغي تقليد ان يتوقف في العمل بقول من أقوال أئمة المذاهب ومطالعتهم بالدليل على ذلك لانه سوء أدب في حقهم وكيف ينبغي التوقف على العمل بأقوال قد ثبتت على أصل صحيح الأحاديث وعلى الكشف الصحيح الذي لا يخالف الشريعة أبداً فان علم الكشف اخبار بالأمور على ما هي عليه في نفسها وهذا اذا حققته وجدته لا يخالف الشريعة في شيء بل هو الشريعة بعينها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبر الا بالواقع لعصمة من الباطل والظن انتهى وسأني بيان ذلك قريبا ان شاء الله تعالى وسمعت سيدي عليا المرصفي رحمه الله يقول مرارا كان أئمة المذاهب رضى الله عنهم وارثين لرسول الله صلى الله عليه وسلم في علم الاحوال وعلم الاقوال مع اختلاف ما يتوهمه بعض المتصوفة حيث قال ان المجتهدين لم يرثوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا علم الحال فقط حتى ان بعضهم قال جميع ما علمه المجتهدون كلهم ربيع علم رجل كامل عندنا في الطريق اذا الرجل لا يكمل عندنا حتى يتحقق في مقام ولايته بعلوم الحضرة الاربع في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهؤلاء المجتهدون لم يتحققوا بسوى علم حضرة اسمه الظاهر فقط لا علم لهم بعلوم حضرة الازل ولا الابد ولا بعلم الحقيقة انتهى فأت هذا كلام جاهل بأحوال الأئمة الذين هم أوتاد الارض وقواعد الدين والله أعلم وسمعت سيدي عليا المخوص أيضا يقول كل من نور الله تعالى قلبه وجد مذاهب المجتهدين وأتباعهم كلها تتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق السند الظاهر بالنعنة ومن طريق امداد قلبه صلى الله عليه وسلم بجميع قلوب علماء أئمة فأتقدم مصباح عالم الا من مشكاة نور قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم وصحته يقول مرة اخرى ما من قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الا وينتهي سنده برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يجبريل ثم بحضرة الله عز وجل التي تجل عن التكليف من طريق السند الظاهر والسند الباطن الذي هو علم الحقيقة المؤيدة بالعصمة فمن نقل علمها على الحقيقة لم يصح منه خطأ في قول من أقواله وانما يقع الخطأ في طريق الاخذ عنها فقط فكما يقال ان جميع ما رواه المحدثون بالسند الصحيح المتصل ينتهي سنده الى حضرة الحق جل وعلا فكذلك يقال فيما نقله أهل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع مصابيح علماء الظاهر والباطن قد اتقنت من نور الشريعة فامان قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الا وهو مؤيد بأقوال أهل الحقيقة لاشك عندنا في ذلك انتهى وهذا سبب تأييدي لكلام أئمة الشريعة بتوجيهي لكلامهم بكلام أهل الحقيقة في كل مسألة من باب الطهارة الى آخر ابواب الفقه كما سيأتي بيانه فيها ان شاء الله تعالى ولا أعلم أحدا سبقني الى التزام ذلك في كتاب كل ذلك تعوية لقلوب الطلبة من مقلدي المذاهب ليعملوا بكلام أئمتهم على يقين وبيان اذ اراء الحقيقة تؤيد الشريعة المستنبطة وعكسه انتهى وسمعت أخى الشيخ أفضل الدين وقد جادله ففقه في مسألة يقول والله ما بنى أحد من أئمة المذاهب مذهبه الا على قواعد الحقيقة المؤيدة بالكشف الصحيح ومعلوم ان الشريعة لا تتخالف الحقيقة أبداً وانما تختلف الحقيقة عن الشريعة في مثل حكم الحاكم بشهادة شهود الزور الذين اعتقد المحاكم عدالتهم فقط فلو كان شهود عدالة ماختلفت

الحقيقة عن الشريعة فكل حقيقة شريعة وعكسه وايضاح ذلك ان الشارع امرنا
 باجراء احوال الناس على الظاهر ونهانا عن أن ننقب وننظر ما في قلوبهم من رجة بهذه الامة كما
 قال تعالى سبقت رجتي غضبي ولا تسبق الرجة الغضب الا بكثرة وقوع الناس في المعاصي والزور
 وزيادة ذلك على الطاعات والصدق فافهم وعلى هذا الذي قررناه يكون اجراء احكام الناس على
 الظاهر من الشرح المقرر بتقرير الشارع ونظير ذلك ايضا كتفاؤنا من المتكلف بفعل التكليف
 ظاهرا وقد يكون في باطنه زنديقا على خلاف ما أظهره لنا وان كان مراد الشارع بشريعته حقيقة
 انما هو ما وافق فيه الظاهر الباطن فمن شهد زورا أو صلى غير مؤمن فليس هو على شرع مطلقا في
 نفس الامر حتى يقابل بالحقيقة انما ذلك باطل من غير الدين فان فهمت يا أخي ما قررت لك
 اتقدح لك الجمع بين قول من يقول ان حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا وبين من يقول انه ينفذ
 ظاهرا فقط أي في الدنيا دون الآخرة وقد نصرت الحق تعالى لمنصب الشرع فينفذ حكم الحاكم
 بشهادة الزور ظاهرا وباطنا به قال بعض الائمة فيسأح شهد الزور في الآخرة ويعفو عنهم ويمشي
 حكم الحاكم في مسائلهم كما يمشی شهادة العدول ويرضى المحصوم كل ذلك فضلا منه ورجة بعباده
 وسترا على فضائهم عند بعضهم بعضا وفي الحديث ان شخصامات في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فشهد الصحابة كلهم فيه بالشر لا بأبكر الصديق رضي الله عنه فأوحى الله تعالى الى
 رسوله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا في فلان بالسوء صادقون ولكن الله تعالى أجاز شهادة
 أبي بكر تكملة له انتهى وذلك ان مقام الصديقية يقتضي أن لا يرى صاحبه من الناس الا محاسنهم
 قياسا على باطنه هو فافهم وسمعت سيدي عليا الخواص رجة الله يقول لا يكمل ايمان العبد بأن
 سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم الا ان سلك طريق القوم وأما أصحاب الحب الكيفية من
 غالب المقلدين فمن لازمهم سوء الاعتقاد في غير امامهم أو يسمون له قوله وفي قلوبهم منه خازنة
 فإياكم أن تكلفوا أحدا من هؤلاء المحجوبين بهذا الاعتقاد الشريف الا بعد السلوك وان شككت
 يا أخي في قولي هذا فأعرض عليه أقوال المذاهب وقل لكل واحد اعمل بقول غير املك فانه
 لا يطبعك في ذلك وكيف يطبعك في ذلك وأنت تريد تهم قواعده عنده بل ولو سلم لك
 ظاهرا لا يقدر على انشراح قلبه بذلك باطنا قال وقد بلغنا ان من وراء النهر جماعة من الشافعية
 والخنفية يفتطرون في نهار رمضان ليمتقوا على الجدال وادحاض بعضهم حجج بعض انتهى
 وقد قررنا في فصل انتقال المقلدين من مذهب الى مذهب تحقيق المناط في ذلك واعلم يا أخي
 أن الائمة المجتهدين ما سمعوا بذلك الا لبذل أحدهم وسعه في استنباط الاحكام الكامنة في
 الكتاب والسنة فان الاجتهاد مشتق من المجهود والمبالغة في اتعاب الفكر وكثرة النظر في الأدلة
 قاله تعالى يجزي جميع المجتهدين عن هذه الامة خيرا فانهم لولا استنبطوا للامة الاحكام
 من الكتاب والسنة ما قدر أحدهم غيرهم على ذلك كما مر فان قلت فما دليل المجتهدين
 في زيادتهم الاحكام التي استنبطوها على صريح الكتاب والسنة وهلا كانوا موقوفوا
 على حدهم وذرصيرحافقط ولم يزيدوا على ذلك شيئا الحديث ما تركت شيئا يقربكم الى الله

الا وقد أمرتكم به ولا شيئاً بعدكم عن الله الا وقد نهيتكم عنه فالجواب دليلهم في ذلك
 الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم في تعيينه ما أجل في القرآن مع قوله تعالى ما فرطنا في
 الكتاب من شيء فانه لولا بين لنا كيفية الطهارة والصلاة والحج وغير ذلك ما هتدى أحد
 من الامة المعرفة استخراج ذلك من القرآن ولا كنا نعرف عدد ركعات الفرائض ولا النوافل
 ولا غير ذلك مما سياتي في الفصل الآتي عقبه ان شاء الله تعالى فكما ان الشارع بين لنا بسننه
 ما أجل في القرآن فكذلك الائمة المجتهدون بينوا لنا ما أجل في أحاديث الشريعة ولولا
 بيانهم لنا ذلك لبقيت الشريعة على اجمالها وهكذا القول في أهل كل دور بالنسبة للدور
 الذي قبلهم الى يوم القيامة فان الاجال لم ينزل سارياً في كلام علماء الامة الى يوم القيامة ولولا
 ذلك ما شرحت الكتب ولا عمل على الشروح حواش كما مر فافهم فان قلت فهل ما وقع من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء من المراجعة في شأن الصلاة كان اجتهاداً منه أم لا فالجواب
 كما قاله الشيخ محيي الدين كان ذلك منه اجتهاداً فان الله تعالى لما فرض على أئمة الحسين صلاة
 نزل بها الى موسى ولم يقل شيئاً ولا اعتراض ولا قال هذا كثير على أمتي فلما قال له موسى ان
 أمتك لا تطيق ذلك وأمره بالمراجعة فبقي صلى الله عليه وسلم متحيراً من حيث وفور شفقتة على
 أئمة ولا سبيل له الى رد أمر ربه فأخذ في الترجيح في أي المحالين أولى وهذا هو حقيقة الاجتهاد
 فلما ترجع عنده أنه يرجع ربه رجوع بالاجتهاد الى ما وافق قول موسى وأمضى ذلك في أئمة
 باذن من ربه عز وجل فان فهمت ما ذكرناه علمت أن في تشریع الله تعالى اجتهاد المجتهدین
 تأييداً له صلى الله عليه وسلم كي لا يستوحش وفيه أيضاً التأييد به كما أن في اجتهاده صلى الله
 عليه وسلم أيضاً تأييداً وجبر القلب موسى عليه الصلاة والسلام لانه ربما ندم اذا رجع الى نفسه
 وتأمل فوجد الله أرحم بعباده منه ولو أنه كان أبى عليهم الحسين صلاة لكان يقوهم على فعلها
 فانه تعالى لا يكلف نفساً الا وسعها كما أن الله تعالى جبر قلب موسى حين استشعر الندم على قوله
 بقوله تعالى ما يبذل القول لدى فأنهم موسى ان مراجعة موسى كانت في محالها لكون القول
 كان من الحق تعالى على سبيل ارادة اظهار نعمه على رسوله صلى الله عليه وسلم تشریفاله
 فسر بذلك وعلم ان في الحضرة الالهية ما يقبل التبديل والنسخ ومنه ما لا يقبل ذلك فقد بان لك
 يا أخي بما قررناه منشأ اجتهاد المجتهدین وهو كلام نفیس ولعلك لا تجد في كتاب والمحمد لله
 رب العالمین .

* (فصل) * ان قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان ومن المعلوم ان أهل جميع
 المذاهب يعلمون ان كل من يحجز عن العزيمة يجوز له العمل بالرخصة فالجواب ان ما قاله هذا
 القائل صحيح لكن أهل المذاهب اذا علموا بالرخصة يعملون بها وعندهم منها حصر وضيق
 في نفوسهم لعدم معرفتهم بتوجيهها وموافقتها للكتاب والسنة بخلاف صاحب هذه الميزان
 فانه يعمل بها مع انشراح القلب لمعرفة بتوجيهها وموافقتها للكتاب والسنة وأين من هو على
 يقين من صحة عبادته ممن هو على شك فيها فاعلم ذلك والله تعالى أعلم والمحمد لله رب العالمین

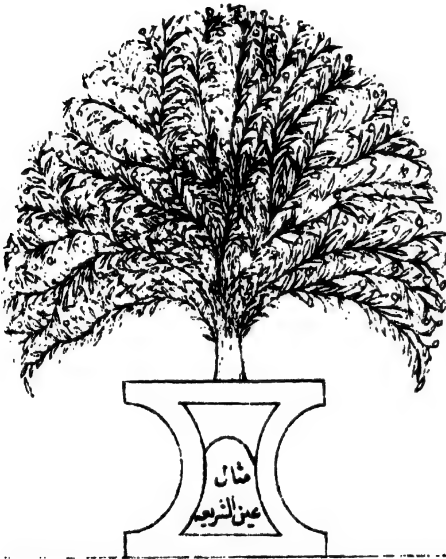
(فصل) في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي يعلم منها اتصال اقوال جميع المجتهدين
ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى فتأملها ترشدان شلعا لله تعالى

وهذه صورة الامثلة المحسوسة الموعود بذكرها قتال حضرة الوحي وتفرع جميع الاحكام عنها
او منها هكذا .

- ﴿ حضرة الوحي التي لا تكيف ﴾
- ﴿ حضرة العرش ﴾
- ﴿ حضرة الكرسي ﴾
- ﴿ حضرة القلم الاعلى ﴾
- ﴿ حضرة اللوح المحفوظ ﴾
- ﴿ حضرة الواح المحور والاثبات ﴾
- ﴿ حضرة جبريل عليه الصلاة والسلام ﴾
- ﴿ حضرة محمد عليه الصلاة والسلام ﴾
- ﴿ حضرة الصحابة رضي الله عنهم ﴾
- ﴿ حضرة الائمة المجتهدين ﴾
- ﴿ حضرة مقلديهم الى يوم القيامة ﴾

فانظروا يا اخوتي في هذه المحضرات واتصالها ببعضها بعضا اعدا حضرة الوحي فانه لا يعقل كيفية
اتصالها بأحد فذلك أفردناها ولم نجعل منها جود ولا متصلا بما تحتها كما فعلنا في جميع الدوائر وانما
لم نجعل للقرآن حضرة وللشريعة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرة إشارة الى اننا
لا نتعلل من معاني القرآن الا بما أخبرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم بقريئة قوله تعالى من
يطع الرسول فقد أطاع الله وان كان الحق تعالى جعل له صلى الله عليه وسلم أن يشرع من قبل
نفسه ما شاء كما في حديث تحريم شجر مكة فان عمه العباس رضي الله عنه لما قال له يا رسول
الله الا الاذخر فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر ولو أن الله تعالى لم يجعل له أن يشرع من قبل
نفسه لم يتجرأ صلى الله عليه وسلم أن يستثنى شيئا مما حرمه الله تعالى فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

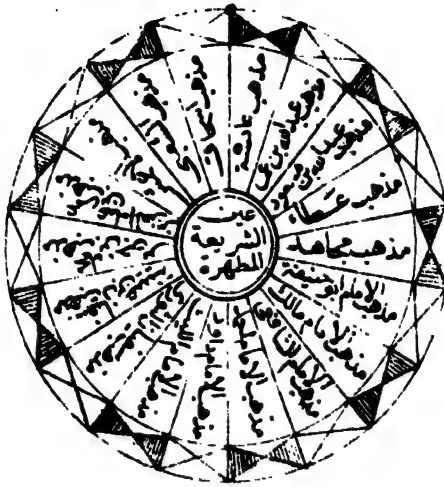
هذا مثال الشجرة المطهرة المثلثة بعين الشريعة المطهرة



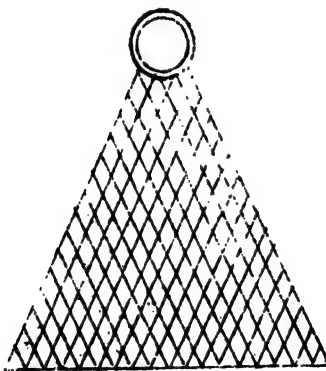
فانظروا يا أخى الى العين التي في أسفل الشجرة والى الفروع والاعصان والفار تجدوها كلها متفرعة
من عين الشريعة فالفروع الكبار مثال أقوال أئمة المذاهب والفروع الصغار مثال أقوال الكبار
المقلدين والاعصان المتفرعة من جوانب الفروع مثال أقوال طلبة هؤلاء المقلدين والنقط
الحمر التي في أعالي الاعصان الصغار مثال المسائل المستخرجة من أقوال العلماء في كل دور من أدوار
الزمان الى أن يخرج المهدي عليه السلام فيسقط في عصره التقيد بالهل يقول من قبله من المذاهب
كما صرح به أهل الكشف ويلهم الحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم بحكم المطابقة بحيث
لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجودا لا قرم على جميع أحكامه كما أشار اليه في حديث
ذكر المهدي بقوله يقفوا نرى لا يخفى ثم اذا نزل عيسى عليه السلام استقل الحكم الى أمر آخر وهو
انه يوحى الى السيد عيسى بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل عليه الصلاة
والسلام فلم يخرج أحد عن حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم لاهن الانبياء ولا من العلماء
السابقين واللاحقين فكل الانبياء والاولياء تحت دائرة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وعلمهم
متفرع من عين شريعته وشجرة علمه وما من قول من أقوال أئمة شريعته، الا وهو متفرع
من هذه الشجرة وفروعها واعصانها كما يعرف ذلك من تأمل في هذه الشجرة وكل من تأمل في
هذه الشجرة وأمعن النظر فيها لم يجد قولا منها غير متصل بما قبله أبدا والله أعلم والمحمد لله وحده

قوله والنقط الحمر هذا على ما
في خط القلم واما خط المطبعة
فلا يمكن فيه ذلك فهو النقط
السود التي في أعالي الاعصان
الصغار

وهذا مثال آخر لاتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة فتأمل



فانظر يا أخي الى العين الوسطى التي هي مثال عين الشريعة المطهرة التي يتفرع عنها كل قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة ومثال مذاهب جميع المجتهدين المندرجة والمستعملة مثال المخطوط الشارعة الى العين الوسطى في سائر الجوانب هن تأمل في ذلك عرف ما أردناه بقولنا انه ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب لرجوعها كلها الى عين واحدة اه ونظير ذلك أيضا شبكة الصيادين فان كل عين منها تتصل بالعين الاولى في سائر الادوار وهذا مثالها



فانظر يا أخي الى العين الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار الذي هو مثال عين الشريعة ومثال اتصال أقوال علماء الشريعة كلها بعين الشريعة فانهم قول من أقوالهم يخرج عن عين الشريعة أبدا كما ترى فكل عين تمسك بها أو وصلت الى العين الاولى ومن شهد هذا المشهد تساوى عنده جميع الاقوال في الصحة والله سبحانه وتعالى أعلم انتهى

هذا مثال صورة اتصال مذاهب المجتهدين وأقوال مقلدهم بنحو الكتاب والسنة من طريق التسند الظاهر فتمله

الامام أبي حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

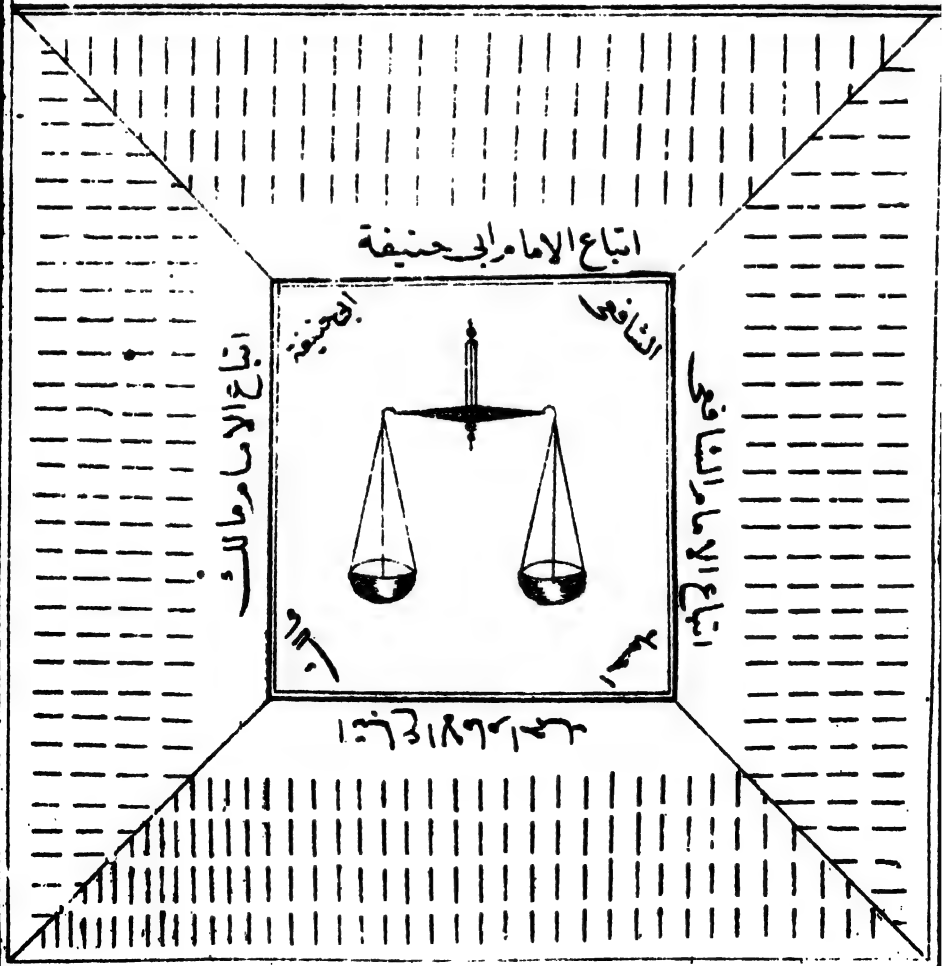
الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

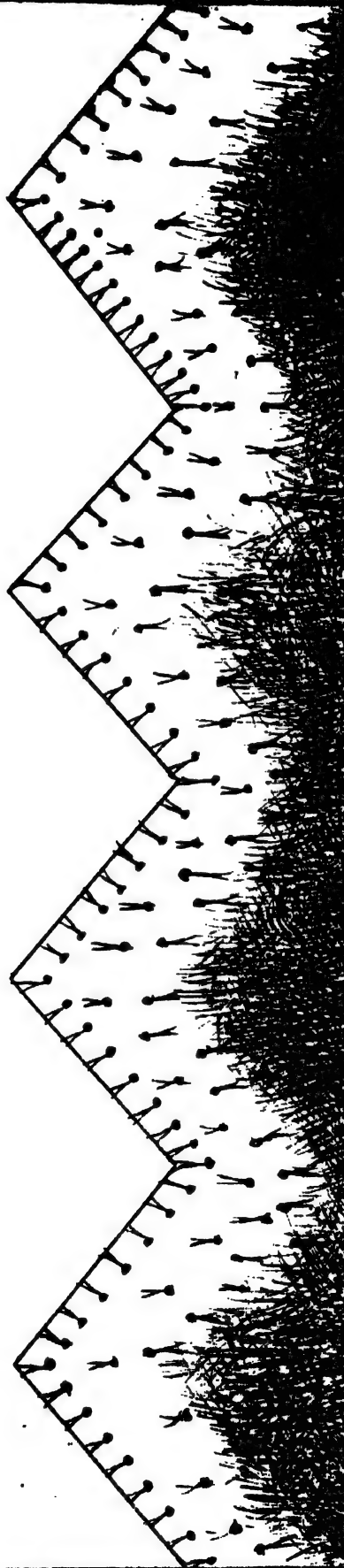
انظروا اخي احاطة البحر بمذاهب الائمة لبنة وانتهاء

مثال موقف الائمة الاربعة وغيرهم عند الحساب واليزان ولتباعهم خلفهم ليسفعوا

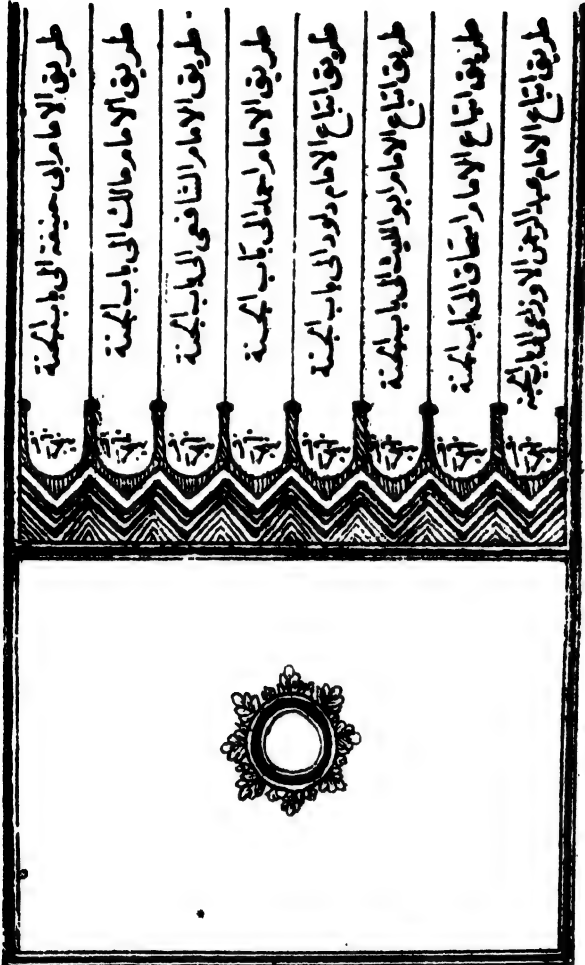


مثال صراط من استقام على الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه
وهذا مثال موقف الأئمة المجتهدين بالخطون اتباعهم على الصراط حتى يخلصوا إلى الجنة من غير وقوع في النار

مثال صراط من انغوى عن الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه ومعلوم ان الصراط في نفس الامر واحد وفي نفسه لكنه يتشكل لكل من مصدق فوقه بشاكلة علمه وعمله
ومن هنا قال اهل الكشف ان المشي على الصراط حقيقة انما هو ضالاهناك فيجني كل انسان ثمرة عمله فمن زال عن الشريعة هنا زالت قدومه هناك وقد ابدى ما يراه

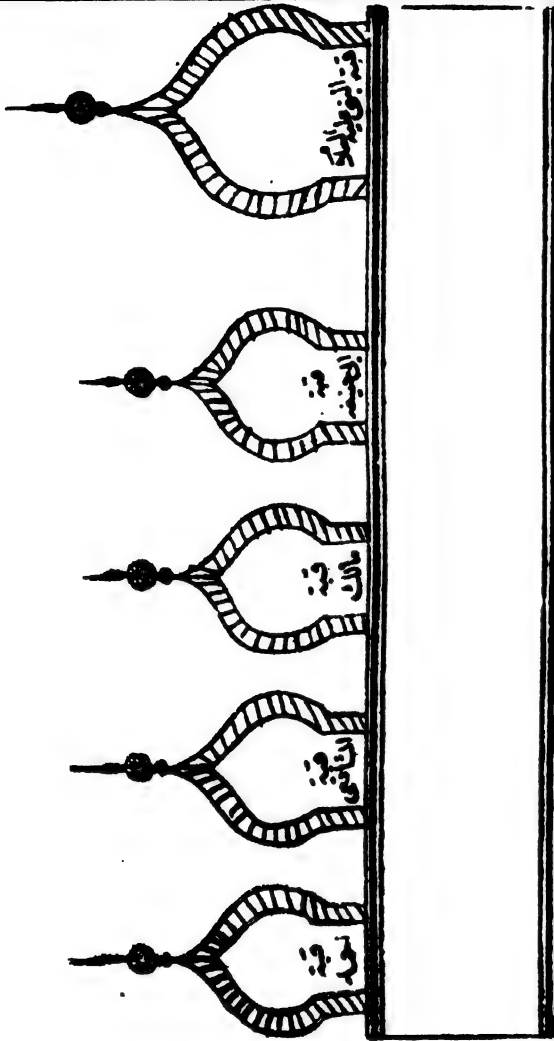


وهذا مثال طرق مذاهب الأئمة المجتهدين إلى أبواب الجنة وإن كل من عمل بمذهب منها خالصا
أوصله إلى باب الجنة



وقد ذكرنا في كتاب الاجوبة عن أئمة الفقهاء والصوفية أن أئمة الفقهاء والصوفية كلهم يشفعون
في مقلديهم ويلاحظون أحدهم عند طلوع روحه وعند سؤال منكروه وكبير له وعند النشر
والحشر والحساب والميزان والصراط ولا يغفلون عنهم في موقف من المواقف ولما مات شيخنا
شيخ الاسلام الشيخ ناصر الدين اللقاني رأه بعض الصالحين في المنام فقال له ما فعل الله بك
فقال لما أجلسني للمكان في القبر ليسألاني أناهم الامام مالك فقال مثل هذا يحتاج إلى سؤال
في إيمانه بالله ورسوله تخليعته فتخيلتني اه واذا كان مشايخ الصوفية يلاحظون اتباعهم
ومريديهم في جميع الاحوال والشدائد في الدنيا والآخرة فكيف بأئمة المذاهب الذين هم أوتاد
الارض وأركان الدين وامناء الشارع على أمته رضى الله عنهم أجمعين فطب نفسا يا أخي وقر
عينا بتقليد كل امام شئت منهم والمجد لله رب العالمين

وهذا مثال قباب الأئمة المجتهدين على نهر الحياة في الجنة الذي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا وانما ذكرنا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قباب الأئمة الأربعة لانهم مانا لواله هذا المقام الا بتابع شريعته فكان من كل نعيمهم في الجنة شهود ذاته صلى الله عليه وسلم فتأملته تهتدى ان شاء الله تعالى



من المجتهدين لانهم هم الذين دام تدوين هذا بهم عليه وسلم في هداية امته الى شريعته فكانته صلى الله عليه وسلم بجاوب قبه صلى الله عليه وسلم فلا يفارقونه صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا في الآخرة وما رسمت هذه القباب بعقلي وانما رسمتها على صورة ما رأيتها في الجنة في بعض الوقائع فالحمد لله رب العالمين وليكن ذلك آخر فصل الأمثلة

ولنشرع في ذم الرأى فنفقه قول وبالله التوفيق

* (فصل) * شريف في بيان الذم من الأئمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالرأى لا سيما
 الامام أبو حنيفة اعلم اننى انما قدمت هذا الفصل على ما بعده من الجمع بين الاحاديث والاقوال
 لانه طالب العلم على شدة تبرى جميع المجتهدين من القول في دين الله بالرأى ليقبل على العمل
 بجميع أقوال الأئمة المجتهدين بطيب نفس وانسراح صدر على حكم مرتبتي الميزان فان أقوالهم
 كلها لا يخرج عن مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد وقد كان الأئمة المجتهدين كلهم يحشون
 أصحابهم على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون اذا رأيت كلاما يخالف ظاهر الكتاب والسنة
 فاعملوا بالكتاب والسنة واضربوا بكل ما لحاظ اه وانما قالوا ذلك احتياطا للامة وأدبامع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزيد أحدهم في شريعته صلى الله عليه وسلم شيئا لم يرد
 ولم يرضه وخوفا ان يكتب أحدهم من جملة الأئمة المضلين اذا زاد في الشريعة شيئا مما ذكر فان
 قلت فما حد القول الذى لا يرضاه الله ورسوله فالجواب حده ان يخرج عن قواعد الشريعة
 الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ما شهدت له الشريعة بالهجة وموافقة القواعد
 فهو معدود من الشريعة وان لم يصرح به الشارع وعبرة البيهقي في باب القضاء من سننه الكبرى
 اعلم ان الرأى المذموم هو كل ما لا يكون مشبها بأصل قال وعلى ذلك يحمل كل ما جاء في ذم
 الرأى اه اذا علمت ذلك فاعلم ان الشريعة منقمة على ثلاثة أقسام الاول ما أتى به الوحي
 من الاحاديث مثل حديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومثل حديث لا تنكح المرأة على
 عمتها ولا خالتها ومثل حديث لا يحرم في الرضاة المصاة ولا المصتان ومثل حديث الدية على
 العاقلة وما جرى مجرى ذلك من الاصول الثابتة في الشريعة فانه كالقرآن من حيث انعقاد
 الاجماع على عدم مخالفته القسم الثانى ما أباح الحق تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ان يسنه
 على رأيه هو على وجه الارشاد لأمته كتحريم لبس الحرير على الرجال وقوله في حديث تحريم
 مكة الا الاذخر حين قال له عمه العباس الا الاذخر يا رسول الله ولولا ان الله تعالى كان يحرم
 جميع نبات الحرم لم يستثن صلى الله عليه وسلم الاذخر لما سأله عمه العباس في ذلك ونحو حديث
 لولا ان اشق على امتى لآثرت العشاء الى ثلث الليل ونحو حديث لو قلت نعم لوجبت ولم تستطيعوا
 في جواب من قال له في فريضة الحج أكل عام يا رسول الله قال لا ولو قلت نعم لوجبت الحديث
 وقد كان صلى الله عليه وسلم يخفف على امته حسب طاقته وينهاهم عن كثرة السؤال ويقول
 اتركوا ما تركتكم خوفا من كثرة تنزل الاحكام عن سؤالهم فيجوزون عن القيام بها القسم
 الثالث ما جعله الشارع فضيلة لأمته وتاديبا لهم فان فعلوه حازوا الفضيلة وان تركوه فلاحرج
 عليهم وذلك كنهيه صلى الله عليه وسلم عن كسب المحام وكأمره بالاسح على الخفين بدلا عن غسل
 الرجلين وكنهيه النساء عن زيارة القبور وعن لبس الحرير ومعلوم ان الهنة قاضية على الكتاب
 ولا عكس من حيث انها بيان لما اجل في القرآن كما ان الأئمة المجتهدين هم الذين ينو النسا بما في
 السنة من الاجال كما ان اتباع المجتهدين هم الميئون لنا ما اجل في كلام المجتهدين وهكذا الى يوم

القيامه وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا ان السنة بينت لنا ما أجل في القرآن ما قدر أحد من العلماء على استخراج أحكام المياه والغضارة ولا عرف كون الصبح ركعتين والظهر والعصر والعشاء أربعة ولا كون المغرب ثلاثا ولا كان يعرف أحدا ما يقال في دعاء التوجه والافتتاح ولا عرف صفة التكبير ولا اذ كان الركون والسجود والاعتدالين ولا ما يقال في جلوس التشهدين ولا كان يعرف كيفية صلاة العيدين والكسوفين ولا غيرهما من الصلوات كصلاة الجنازة والاستسقاء ولا كان يعرف أنصبة الزكاة ولا أركان الصيام والحج والبيع والنكاح والميراث والافضية وسائر أبواب الفقه وقد قال رجل لعمران بن حصين لا تتحدث معنا الا بالقرآن فقال له عمران انك لا جق هل في القرآن بيان عند درك كومات الفرائض أو أجهروا في كذا دون كذا فقال الرجل لا فافهمه عمران اه وروى البيهقي أيضا في باب صلاة المسافر من سننه عن عمر رضي الله عنه انه سئل عن قصر الصلاة في السفر وقيل له انما تجد في الكتاب العزيز صلاة الخوف ولا تجد صلاة السفر فقال للسائل يا ابن أخي ان الله تعالى أرسل النبي محمدا صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئا وانما نفعل ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قصر الصلاة في السفر سنة شهر رسول الله صلى الله عليه وسلم اه فتأمل ذلك فانه نفيس

* (فصول) * في بيان ما ورد في ذم الرأي عن الشارع وعن أصحابه والتابعين وتابع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين * روي في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وكان صلى الله عليه وسلم يقول كل عمل ليس عليه أمرنا فهو مردود وروى البخاري عن ابن مسعود أوائل كتاب الفرائض من صحيحه أنه قال تعلموا العلم قبل الطائين أي الذين يتكلمون في دين الله بالظن والرأي فانظر كيف نفي عبد الله بن مسعود العلم عن المتكلمين في دين الله بالرأي وروى الترمذي بإسناد حسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا بي هريرة ان أردت أن لا توقف على الصراط طرفه عين فلا تتحدث في دين الله شيئا برأيك اه وكان عبد الله بن عباس ومجاهد وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الرأي في أفواههم أشد الخوف حتى ان عبد الله بن عباس ومجاهد بن سيرين كانا اذا وقع أحد في عرضهما وسألهما أن يحاللاه قال له ان الله تعالى قد حرم أعراض المؤمنين فلا تخطها ولكن غفرا لله لك يا أخي قال بعض العارفين وهو من دقيق الورع ذو عجب في التصريف واينساح ذلك أن الغيبة وكل ذنب يقع فيه العبد له وجهان وجه يتعلق بالله تعالى من حيث تعلق حدوده ولا مدخل للعبد فيه ووجه يتعلق بالعبد بواحد الله تعالى به الخصم اذا وقعت المشاحة في الآخرة من العبد اه وروى البيهقي عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقول لا يقلدن رجل رجلا في دينه فان آمن وآمن وان كفر كفر يعني في نفس الامر وانظروا في دينكم وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا فقي الناس يقول هذا رأي عمر فان كان صوابا فحق الله وان كان خطأ فن عمر وروى البيهقي عن مجاهد وعطاء أنهما كانا يقولان ما من أحد الا وما خوذ من كلامه ومردود عليه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم

قلت وكذلك كان مالك بن أنس رحمه الله تعالى يقول كما سيأتي في الفصل الذي بعده ان شاء الله تعالى وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سيأتي قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فيخذوهم بالسنن فان اصحاب السنن اعلم بكباب الله عز وجل قال الخطابي واصحاب السنن هم حفاظ الحديث والمطلعون عليه كالائمة المجتهدين وكل اتباعهم فانهم هم الذين يفهمون ما تضمنته السنن من الاحكام وسمع الامام احمد بن ابي اسحاق السبيعي قائلا يقول الى متى حديث اشتغلوا بالعلم فقال له الامام احمد قم يا كافر لا تدخل علينا انت بعد اليوم ثم انه اتمفت الى اصحابه وقال ما قلت ابدا لاحد من الناس لا تدخل داري غير هذا الفاسق اه فانظريا يا اخي كيف وقع من الامام هذا الزجر العظيم لمن قال الى متى حديث اشتغلوا بالعلم فكأنوا رضى الله عنهم لا يتجرأ احد منهم ان يخرج عن السنة قيد شبر بل بلغنا ان هفتيا كان يغني للامانة فقبل له ان مالك بن أنس يقول بتحريم الغناء فقال المغني وهل لمالك وأمثاله ان يحرم في دين ابن عبد المطلب والله يا أمير المؤمنين ما كان التحريم لرسول الله صلى الله عليه وآله الا بوحى من ربه عز وجل وقد قال تعالى لتحكمم بين الناس بما أراك الله لم يقل بما رأيته يا محمد فلو كان الدين بالرأي لكان رأى رسول الله عليه وسلم لا يحتاج الى وحى وكان الحق تعالى أمره ان يعمل به بل عاتبه الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قصة مارية وقال يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية اه فاذا كان هذا الكلام المغني في ذلك الزمان في الامام مالك فكيف كلام غيره من العلماء العاملين في ذلك الزمان وتقييدهم بالكتاب والسنة وما ذكرت لك يا اخي هذه الحكاية عن المغني الا لا بين لك عدم تعبري احد من السلف على الكلام في دين الله بالرأي لتأخذ كلام المجتهدين بالايمان والتصديق ولولم تعرف من أين أخذه واستنبطوه من الكتاب والسنة ونعتقد ان الامام مالكا لو لا رأي في السنة ما يشهد لتحريم الغناء وسماعه ما فتى به وكان الامام احمد بن سهل رضي الله عنه يقول لو كنت قاضيا لمجست كلام من هذين الرجلين من يطلب الحديث ولا يطلب الفقه أو يطلب الفقه ولا يطلب الحديث ويقول انظر والى الائمة المجتهدين كيف طالوا الحديث مع الفقه ولم يكتبوا باحدهما وكان الامام جعفر الصادق رحمه الله تعالى يقول من اعظم فتنة تكون على الامة قوم يقيسون في الامور برأيهم فيحرمون ما أحل الله ويجعلون ما حرم الله اه وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول والذي نفس عمر بيده ما قبض الله تعالى روح نبيه صلى الله عليه وسلم ولا رفيع الوحي عنه حتى اغشي أمته كلهم عن الرأي وكان الشعبي يقول سميت قوم يقيسون الامور برأيهم فيمنهم الاسلام بذلك وينتمل وكان وكيع رحمه الله تعالى يقول عليكم اتباع الائمة المجتهدين والمحدثين فانهم يكتبون ما لهم وما عليهم بخلاف أهل الأهواء والرأي فانهم لا يكتبون قط ما عليهم وكان الشعبي وعبد الرحمن بن مهدي يزجران كل من رآياه يتدين بالرأي وينشدان

دين النبي محمد مختار * نعم المطية للفقى الآثار

لا ترغب عن الحديث وأهل * فالرأي ليل والحديث نهار

وكان احمد بن سريج يقول أهل الحديث اعظم درجة من الفقهاء لاعتنائهم بضبط الاصول

وكان عامر بن قيس يقول لا تذهب الدنيا حتى يصير العلم جهلا والجهل علما وكان عبد الله بن
 مسعود يقول من سئل عن علم لا يعلم فليقل الله أعلم فان الله تعالى قال الحمد لله على ما
 قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين يعني في المجواب عما سألتوني عنه وكان يقول
 من أفتى الناس في كل ما سأرنه فيه فهو مجنون وكان مسروق اذا سئل عن مسألة يقول
 للأسائل هل وقعت فلان قال لا قال اعفني منها حتى تكون وكان مجاهدي يقول لأصحابه لا تكتبوا
 عني بكل ما أفتيت به وإنما يكتب الحديث ولعل كل شيء أفتيتكم به اليوم أرجع عنه غدا وكان
 الأعمش رضي الله عنه يقول عليكم بملزمة السنة وعلموا للائصال فانهم يحفظون على الناس
 دينهم اذا جاء وقتهم وكان ابو عامر رحمه الله تعالى يقول اذا تبجر الرجل في الحديث كان الناس
 عنده كالبحر وكان ابو بكر بن عياش يقول أهل الحديث في كل زمان كاهل الاسلام مع أهل
 الأديان والمراد بأهل الحديث في كلامه ما يشبه أهل السنة من الفقهاء إن لم يكونوا حقاظا
 وكان أبو سليمان الخضابي يقول عليكم ترك المجادل في الحديث وأقوال الأئمة فان الله تعالى
 يقول لا يجادل في آيات الله الذين كفروا وما كانت قط زينة أوبدعة أو كفر أو جراءة على الله
 تعالى الا من قبل المجادل وعلم الكلام وكان عمر بن عبد العزيز يقول اذا رأيتم جماعة يتناجون
 سرا فيما بينهم بأمر دينهم فانه دوا إن ذلك ضلال وبدعة وكان يقول أكابر الناس هم أهل
 السنة وأصاغرهم هم أهل البدعة وكان سفيان الثوري يقول المراد بالسواد الأعظم هم من كان
 من أهل السنة والجماعة ولو واحدنا علم ذلك * وأما ما نقل عن الأئمة الاربعة رضي الله
 عنهم أجمعين في ذم الرأي فاولهم تبرا من كل رأي يخالف ظاهر الشريعة الامام الأعظم أبو حنيفة
 النعمان بن ثابت رضي الله عنه خلا في ما يضيفه اليه بعض المتعصبين ويا فضيحتة يوم القيامة
 من الامام اذا وقع الوجه في الوجه فان من كان في قلبه نور لا يتجرأ ان يذكر أحدا من الأئمة بسوء
 وابن المقام من المقام اذا الأئمة كالنجوم في السماء وغيرهم كاهل الأرض الذين لا يعرفون من
 النجوم الا خيالها على وجه الماء وقد روى الشيخ محي الدين في الفتوحات المكية بسنده
 الى الامام أبي حنيفة رضي الله عنه انه كان يقول ياكم والقول في دين الله تعالى بال رأي وعليكم
 بالرأي وعليكم باتباع السنة فمن خرج عنها ضل فان قيل ان المجتهدين قد صرحوا بأحكام
 في أشياء لم تصرح الشريعة بتحريمها ولا بوجوبها فعمروا وأوجبوا فانما الجواب انهم لو لا علمهم
 قرائن الأدلة تحريمها أو وجوبها ما قالوا به والقرائن اصدق الأدلة وقد يعلمون ذلك بالكشف
 أيضا فتأيد به القرائن اه وكان الامام أبو حنيفة يقول القدرية تجوس هذه الامة وشيعة
 الدجال وكان يقول حرام على من لم يعرف دليلا ان يفتي بكلامي وكان اذا أفتى يقول هذا
 رأي أبي حنيفة وهو أحسن ما قدرنا عليه فمن جاء أحسن منه فهو أولى بالصواب وكان يقول
 ياكم وآراء الرجال ودخل عليه مرة رجل من أهل الكوفة والحديث يقرأ عنده فقال الرجل
 دعونا من هذه الأحاديث فزجره الامام أشد الزجر وقال له لولا السنة ما فهم أحد منا القرآن ثم
 قال للرجل ما تقول في محم القرد وابن دليسه من القرآن فأفهم الرجل فقال للامام فما تقول

أنت فيه فقال ليس هو من بهيمة الأنعام فانظروا أني إلى مناضله الامام عن السنة وزجره من عرض له بترك النظر في أحاديثها فكيف ينبغي لأحد من ينسب الامام إلى القول في دين الله بال رأي الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة وكان رضى الله عنه يقول عليكم بأثر من سلف وياكم ورأى الرجال وان زخرفوه بالقول فان الامر يغلب حين يغلب وأنتم على صراط مستقيم وكان يقول ياكم والبدع والتبذع وعليكم بالاموال والاول العتيق ودخل شخص الكوفة بكتاب دانيال فكاد أبو حنيفة ان يقتله وقال له اكتب ثم غير القرآن والحديث وقيل له مرة ما تقول فيما أحدثه الناس من الكلام في العرض والجوهر والجسم فقال هذه مقالات الفلاسفة فهاكم بالاثار وطريقة السلف وياكم وكل محدث فانه بدعة وقيل له مرة قد ترك الناس العمل بالحديث واقبلوا على سماعه فقال رضى الله عنه نفس سماعهم للحديث عمل به وكان يقول لم تنزل الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث فاذا طلبوا العلم بلا حديث فسدوا وكان رضى الله عنه يقول قاتل الله عمرو بن عبيد فانه فتح للناس باب الخوض في الكلام فيما لا يعنيههم وكان يقول لا ينبغي لأحد ان يقول قولاً حتى يعلم ان شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبله وكان يجمع العلماء في كل مسألة لم يجدها صريحة في الكتاب والسنة ويعمل بما يتفقون عليه فيها وكذلك كان يفعل اذا استنبط حكماً فلا يكتبه حتى يجمع عليه علماء عصره فان رضوه قال لا ييوسف اكتبه رضى الله عنه فمن كان على هذا القدم من اتباع السنة كيف يجوز نسبته إلى الرأي معاذ الله ان يقع في مثل ذلك عاقل كما سيأتي بسطه في الاجوبة عنه ان شاء الله تعالى وقال صاحب الفتاوى السراجية قد اتفق لابي حنيفة من اصحاب ما لم يتفق لغيره وقد وضع مذهبه شورى ولم يستبد بوضع المسائل وانما كان يلقيها على اصحابه مسألة مسألة فيعرف ما كان عندهم ويقول ما عنده ويناطرهم حتى يستقر أحد التولين فيثبت أبو يوسف حتى اثبت الاصول كلها وقد ادرك بفهمه ما عجزت عنه اصحاب القرائح اهـ ونقل الشيخ كمال الدين بن الهمام عن اصحاب أبي حنيفة كابي يوسف ومحمد وزفر والمحسن انهم كانوا يقولون ما قلنا في مسألة قولنا الا وهو روايتنا عن أبي حنيفة وأقسموا على ذلك ايما فانا مغلفة فلم يتحقق اذن في الثقة بمحمد الله تعالى جواب ولا مذهب الا لله رضى الله عنه كيفما كان وما نسب إلى غيره فهو من مذهب أبي حنيفة وان نسب إلى غيره فهو بطريق المجاز للواقعة فهو كقول القائل قولى كقولهم ومذهبي كذهبه فعلم ان من أخذ بقول واحد من اصحاب أبي حنيفة فهو أخذ بقول أبي حنيفة رضى الله عنه والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * فيما نقل عن الامام مالك من ذم الرأي وما جاء عنه في الوقوف على ما أحدثه الشريعة المطهرة **ص** كان رضى الله عنه يقول ياكم ورأى الرجال الا ان اجعوا عليه واتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم وما جاء عن نبيكم وان لم تفهموا المعنى فسلوا لعلمائكم ولا تجادلوهم فان الجدال في الدين من بقايا النفاق قال ابن القاسم بل هو النفاق كله لان الجدال بالباطل في الحق مع العلماء كالمجدال مع رسول الله صلى الله عليه

وسلم من حيث ان الحق شرعه صلى الله عليه وسلم وان تفاوت مقام الجادل في الدين اه وكان يقول سلوا للائمة ولا تجادلوهم ولو كنا كلبا جافا نرجل أجدل من رجل اتبعناه لحقنا أن تقع في رد ما جاء به جبريل عليه السلام وكان رضى الله عنه اذا استنبط حكما يقول لاصحابه انظروا فيه فانه دين وما من أحد الا وانحود من كلامه ومردود عليه الا صاحب هذه الروضة يعني به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقل ابن خزم عنه انه لما حضرته الوفاة قال لقد وددت الآن اني اضرب على كل مسألة قلته بأبي سؤملا ولا ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ زدته في شريعتي أو خالفت فيه ظاهرها قال ومن هنا منع رضى الله عنه رواية الحديث بالمعنى للعارف خوفا أن يزيد الراوى في الحديث أو يتقص اه قلت وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مرة في جملة مبشرة في وقال لي عليك بالاطلاع على أقوال امام دارجهرقي والوقوف عندها فانه شهد آثارى اه فامتثلت أمره صلى الله عليه وسلم وطالعت الموطأ والمدينة الكبرى ثم اختصرتها ومنت فيها المسائل التي تميز بها عن بقية الأئمة عملا بإشارته صلى الله عليه وسلم ورأيت رضى الله عنه يتف عند حد الشريعة لا يكاد يتعداها وعلت بذلك أن الوقوف على حد ما ورد أولى من الابتداع ولو استحسن فان الشارع قد لا يرضى بتلك الزيادة في التحريم أو في الوجوب والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) فيما نقل عن الامام الشافعي رضى الله عنه من ذم الراى والتبرى منه روى الهروى بسنده الى الامام الشافعي انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغن بنفسه ان اصح اه يعنى انه لا يحتاج الى قول بعضه اذا صح دليله لان السنة قاضية على اقرآن ولا عكس وهى مبنية لما أجمل منه * وسئل الشافعي مرة عن محرم قتل زنبورا فقال وما أنا كم الرسول فمخزوه وما هنا حكم عنه فانتبهوا وقال الامام محمد الكوفي رضى الله عنه رأيت الامام الشافعي بمكة وهو يفتي الناس ورأيت الامام أحمد واسحاق بن راهويه حاضرين فقال الشافعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فقال اسحق رويانا عن الحسن وابراهيم انهم عالم يكونا بريانه وكذلك عطاء ومجاهد فقال الشافعي لا اسحاق لو كان خيرك موضعك لغرقت اذنه أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال عطاء ومجاهد والحسن وهل لاحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة بأبي هو وأمي وكان الامام أحمد يقول سألت الامام الشافعي عن القياس فقال عند الضرورات وكان الشافعي رضى الله عنه يقول لولا أهل الحجاز لم تحطبت الزنادقة على المنابر وكان رضى الله عنه يقول الاخذ بالاصول من أفعال ذوى العقول ولا ينبغي أن يقال في شئ من الاصول لم ولا كيف فقول له مرة وما الاصول فقال الكتاب والسنة والله اس عليهما وكان يقول اذا اتصل بينكم الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم فهو السنة ولكن الاجماع أكبر منه الا ان تواتر يعنى الحديث وكان يقول الحديث على ظاهره لكنه اذا حمل عدة معان فأولاهما ما وافق الظاهر وكان يقول هل الحديث في كل زمان كالصواب في زمانهم وكان يقول اذا رأيت صاحب حديث فكأن في رأيت أحدا من أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول يا كم والاخذ بالمحدث الذي أنا كم من بلاد أهل
 الزاوى لا بعد التفتيش فيه وكان رضى الله عنه يقول من حاض في علم الكلام فكانه دخل البحر
 في حال هيجانه فقبل له يا أبا عبد الله انه في علم التوحيد فقال قد سألت ما لك عن التوحيد فقال
 هو ما دخل به الرجل الاسلام وعصم به دمه وماله وهو قول الرجل أشهد أن لا اله الا الله وأشهد
 أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول اذا رأيتم الرجل يقول الاسم غير المسمى أو عينه
 فاشهدوا عليه بالزندقة وروى المحاكم البيهقي عن الامام الشافعي انه كان يقول اذا سمع
 الحديث فهو مذهبي قال ابن خزم أي صح عنده أو عند غيره من الائمة وفي رواية أخرى اذا رأيتم
 كلامي بخلاف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعملوا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واضرؤا بكلامي المحمدي وقال مرة للربيع يا أبا اسحاق لا تغلدي في كل ما أقول وانظر في ذلك
 لنفسك فانه دين وكان رضى الله عنه اذا توقف في حديث يقول لوصح ذلك التنابه وروى البيهقي
 عنه ذلك في باب حديث المستحاضة تغسل عنها أثر الدم وتصلى ثم تتوضأ لكل صلاة وقال لوصح
 هذا الحديث لقلنا به وكان أحب النباه من التماس على سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء
 مما خرج من قبل أو دبراه وكان يقول اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو أو أمي شيء
 لم يحل لنا تركه وقال في باب من البراذين لو كانت ثبت مثل هذا الحديث ما خالفناه وفي رواية
 أخرى لو كانت ثبت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لا أخذنا به فانه أولى الامور بنا ولا حاجة
 في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كثروا ولا في قياس ولا شيء الا طاعة الله
 ورسوله صلى الله عليه وسلم بالتسليم له ذكر البيهقي في سننه في باب أحد الزوجين يموت
 ولم يفرض صدقاً وروى عنه أيضاً في باب السير انه كان يقول ان كان هذا الحديث ثبت
 فلا حاجة لاحد معه وكان رضى الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أحل في أعينه من
 أن يحب غير ما قضى به وقال الشافعي في باب الصيد من الام كل شيء خالف أمر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم سطة ولا يقوم معه رأى ولا قياس فان الله تعالى قطع العذر بقول رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فلايس لاحد معه أمر ولا نهى غير ما أمره به وقال في باب المعلم يأكل من الصيد
 واذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل تركه لشيء أبداً وقال في باب العتق
 من الام وليس في قول أحد وان كانوا عدداً مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة هذا ما طلعت
 عليه من المواضع التي نقلت عن الامام الشافعي في تبريه من أراى وأدبه مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بل رويناه عنه انه كان يتأدب مع أقوال الصحابة والتابعين فضلاً عن كلام
 سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فنقل ابن الصلاح في علوم الحديث ان الشافعي قال
 في رسالته القديمة بعد أن أثنى على الصحابة بما هم أهلها والصحابة رضى الله عنهم فوقنا في كل علم
 واجتهاد وورع وعقل وفي كل أمر استدرك به علم وآراؤهم لنا أجود وأولى من رأينا عندنا لانفسنا
 اه وروى البيهقي ان الشافعي استفتى فيمن نذر ليشين الى المكعبة وحنث فأتى بكفار يمينين
 فكان ان سائل توقف في ذلك فقال الشافعي قد قال بهذا القول من هو خير مني عطامن أبي رباح

رضي الله عنه وسأني في فصول الإجابة عن الامام أبي حنيفة وبيان مقامه في العلم ان الشافعي ترك القنوت لما زار قبره وأدركته صلاة الصبح عنده وقال كيف أقنت بحضرة الامام وهو لا يقول به وان الامام الشافعي انما فعل ذلك فتحا لباب الادب مع الائمة المجتهدين وجاهلهم في جميع أقوالهم على المحامل المحزنة وعلى انهم ما قالوا قولا الا لكونهم اطلعوا على دليله من كلام الشارع صلى الله عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول الشافعي فيما تقدم عنه انه لا حجة لقول أحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم على أن بعضهم قال ان الشافعي ما فعل ذلك الا باجتهاد منه فادى اجتهاده الى أن الادب مع الائمة المجتهدين واجب فقدمه على فعل بعض السنن لما يترتب عليه من توهم القدح فيه والذي نقول به ان الامام الشافعي رضي الله عنه لم يترك القنوت لمحض الادب مع الامام أبي حنيفة رضي الله عنه مع قول الامام الشافعي بسنيته حينئذ لما فيه من اساءة الادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بترك شيء قال به لشيء قال به غيره وحاشا للامام الشافعي رضي الله عنه من ذلك وانما نقول ان ترك الامام الشافعي رضي الله عنه القنوت عند زيارة قبر الامام أبي حنيفة رضي الله عنه انما كان لما رافقه في اجتهادهما حصلت ذلك الوقت ويكون ذلك من إحدى الكرامات الجليلة المعدودة للامام أبي حنيفة رضي الله عنه ولا يقدح ذلك في مقام الامام الشافعي رضي الله عنه مع الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وانما ذلك فيه رعاية لكمال انقامين على انه قد نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه في تعظيم الامام أبي حنيفة والادب معه ما فيه مقنع وكفاية لكل ذي اب كاستري بعنه ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب مرارا وقال بعضهم لا بدع في جملتنا ترك القنوت على الادب المحض لان الادب مما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان المتأدب مع أخيه انما هو متأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابع شرعه فليتأمل وسأني في فصل الإجابة عن الامام أبي حنيفة قول الامام مالك لما سئل عن الامام أبي حنيفة ما تقولون في رجل لو ناطرني في أن نصف هذه الاسطوانة حجرا ونصفها فضة لقام بحجته وكذلك قول الامام الشافعي الناس كلهم في الفقه عيال على الامام أبي حنيفة فتأمل يا أخي أدب الائمة مع بعضهم بعضا واقتدبهم في ذلك واياك والتعصب لامام حجة جاهلية من غير دليل فتخطئ طريق الصواب وأول من يبرأ منك امامك يوم القيامة وتقدم قول الامام الليث للامام مالك في مسألة أرسلها له من مصر ما حكم الله تعالى في هذه المسئلة عندكم وان الامام مالك كتب الى الليث بعد الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اما بعد فانك يا أخي امام هادي وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام عندك اه فاعلم ذلك والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * فيما نقل عن الامام احمد من ذمه الرأي وتقيده بالكتاب والسنة روى البيهقي عنه انه كان اذا سئل عن مسألة يقول أولا حد كلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا انه لم يدهن له كلاما كبقية المجتهدين خوفا أن يقع في رأي يخالف الشريعة وأن جميع مذهبه انما هو ملحق من صدور الرجال وبلغنا انه وضع في الصلاة نحو عشرين مسألة هكذا أخبرني به شيخ الاسلام شهاب الدين المحنبي القنوجي رضي الله عنه وبلغنا انه لم يأكل البطيخ حتى مات وكان اذا سئل عن

فلا يقول لم يلقني كيف كان رسول صلى الله عليه وسلم يأكله وكذلك بائعنا عنه أنه اختفى
 أيام المجنة في ماله خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم الثالث فقيل له انهم الآن في طلبك فقال
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمتكث في الفارحين اختفى من الكفار أكثر من ثلاثة أيام
 وحاله في المحل بالسنة مشهور وكان يتبرأ كثير من ربي الرجال ويقول لا ترى أحداً ينفق في
 كتب الرأي غالباً الا وفي قلبه دخل وكان ولده عبد الله يقول سألت الامام أحمد عن الرجل يكون
 في بلد لا يجد فيه إلا صاحب حديث لا يعرف صحبه من سقيه وصاحب رأي فمن يسأل منهما
 عن دينه فقال يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي وكان كثير ما يقول ضيف
 الحديث أحب الي من رأي الرجال وكذلك نقل عن الامام داود وكان رضي الله عنه يقول انظروا
 في أمر دينكم فان التقليد غير المعصوم مذموم وفيه عي للبعيرة وكان يقول قبيح على من أعطى
 شعبة يستضيئ بها أن يفقهها ويمشي معتمداً على غيره بشير والله أعلم أني أنه لا ينبغي لمن قد على
 الاجتهاد أن يقار غيره مع قدرته على النظر في الأدلة واستخراج ذلك الحكم منها والله أعلم
 وبلغنا أن شخصاً استشاره في تقليد أحد من علماء عصره فقال لا تقلدني ولا تقلد ماله كاولا
 الاوزاعي ولا الثوري ولا غيرهم وخذ الاحكام من حيث أخذوا اه قلت وهو محمول على من له
 قدرة على استنباط الاحكام من الكتاب والسنة ولا فقد صرح العلماء بأن التقليد راجب على
 العامي لا يضل في دينه والله أعلم فقد بان لك يا اخي عمانية شاة عن الأئمة لاربعة وغيرهم
 ان جميع الأئمة لمجتهدين دائرون مع أدلة الشريعة حيث دارت وانهم كلهم منزّهون عن القول
 بالرأي في دين الله وان مذهبهم كلها محررة على الكتاب والسنة كتحريم الذهب والمجوهرات
 اقوالهم كلها ومذاهبهم كالشوب المنسوج من الكتاب والسنة سداً ومحتمة منهما وما ينبغي لان عذر
 في التقليد لا يذهب شئت من مذاهبهم فانها كلها طريق الى المجنة كما سبق بيانه وانما الفصل
 قبله وانهم كلهم على هدى من ربهم وانه ما طعن أحد في قول من أوامهم الا لجهله به امامين حيث
 دليله وامامان حيث دقة مداركه عليه لاسيما الامام الاعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت رضي
 الله عنه الذي أجمع السلف والخلف على كثرة علمه وورعه وعبادته ودقة مداركه واستنباطاته
 كما سيأتي بسطه في هذه الفصول ان شاء الله تعالى وحاشاه رضي الله عنه من القول في دين الله
 بالرأي الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة ومن نسبته الى ذلك فينبهه وبينه الموقف الذي
 يشب فيه المولود وسمعت سيدي علياً الخواص رضي الله عنه مرة يقول يجب على كل مقلد الادب
 مع أئمة المذاهب كلهم وسبع مرة بعض الشافعية يقول وفي هذا الحديث رد على أبي حنيفة فقال
 قطع الله لسانك مثلك يقول هذا اللفظ انما الادب أن تقول ولم يطلع الامام على هذا الحديث اه
 وسمعت مرة أخرى يقول مدارك الامام أبي حنيفة دقيقة لا يكاد يطلع عليها الا أهل الكشف من
 اكابر الاولياء قال وكان الامام أبو حنيفة اذا رأى ماء لم يضاة يعرف سائر الذنوب التي خربت فيه
 من كثر وصغائر ومكروهات فلماذا جعل ماء الطهارة اذا تطهر به المكلف له ثلاثة أحوال أحدها
 انه كالنجاسة المطلقة احتياطاً لاحتمال ان يكون المكلف ارتكب كبيرة الشافعي انه كالنجاسة

المتوسطة لاحتمال ان يكون المكلف ارتكب صغيرة الثالث انه طاهر في نفسه غير مطهر لغيره
لاحتمال ان يكون المكلف ارتكب مكرها أو خلافاً الاولى فان ذلك ليس ذنباً حقيقة لجواز
ارتكابه في الجملة وفهم جماعة من مقلديه ان هذه الثلاثة أقوال في حال واحد والاحمال
انها في أحوال كما ذكرنا بحسب حصر الذنوب الشرعية في ثلاثة أقسام كما ذكرنا ولا يخلو غالب
المكلفين أن يرتكب واحداً منها الا نادراً انتهى وسيأتي بسطه في الجمع بين أقوال العلماء
في باب الطهارة ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق

* (فصول في بعض الاجوبة عن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه) *

* (الفصل الاول في شهادة الأئمة له بغزارة العلم وبيان أن جميع أقواله وأفعاله وعقائده مشيدة
بالكتاب والسنة) * اعلم يا اخي اني لم أجب عن الامام في هذه الفصول بالصدروا احسان الظن فقط
كما يفعل بعضهم وانما أجبته عنه بعد التبع والفحص في كتب الادلة كما أوضحت ذلك في خطبة
كتاب المنهج المبين في بيان ادلة مذهب المجتهدين ومذهبه اول المذاهب تدويناً وآخرها انقراضاً
كما قاله بعض اهل الكشف قد اختاره الله تعالى اماماً لدينه وعباده ولم تزل تباعه في زيادة
في كل عصر الى يوم القيامة لو جلس احدهم وضرب على ان يخرج عن طريقه ما أجاب فرضي الله
عنه وعن أتباعه وعن كل من لزم الادب معه ومع سائر الأئمة وكان سيدي على الخواص رحمه
الله تعالى يقول لو أنصف المقلدون للامام مالك والامام الشافعي رضي الله عنهما لم يضعف أحد
منهم قولاً من أقوال الامام أبي حنيفة رضي الله عنه بعد أن سمعوا مدح أئمتهم له أو بلغهم ذلك فقد
تقدم عن الامام مالك انه كان يقول لو ناظرني أبو حنيفة في أن نصف هذه الاسطوانة ذهب
أو فضة لقام بحجته أو كما قال وتقدم عن الامام الشافعي انه كان يقول الناس كلهم في الفقه عيال
على أبي حنيفة رضي الله عنه انتهى ولو لم يكن من التنويه برفعة مقامه الاكون الامام
الشافعي ترك القنوت في الصبح لماصلى عند قبره مع ان الامام الشافعي قائل باستحبابه لكان
فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه كما مر انتهى وأما ما قاله الوليد بن مسلم من قوله قال لي مالك
ابن انس رحمه الله تعالى ائذ كر أبو حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال ما ينبغي لبلادكم ان تسكن
فقال المحافظ المزني رحمه الله تعالى ان الوليد هذا ضعيف انتهى قلت وبمقدير ربوت ذلك
عن الامام مالك فهو مؤول أي ان كان الامام أبو حنيفة في بلادكم يذكركم أي على وجه الانقياد
والاتباع له فلا ينبغي لعالم أن يسكنها الا كنفاء بلادكم يعلم ابي حنيفة واستغناء الناس بسؤاله
في جميع أمور دينهم عن سؤال غيره فاذا سكن أحد من العلماء في بلادهم صار علمه معطلا عن
التعليم فينبغي له الخروج الى بلاد أخرى تحتاج اليه ليبث علمه في أهلها هذا هو اللائق بفهم كلام
الامام مالك رحمه الله تعالى ان ثبت ذلك عنه لبراءة الأئمة عن الشحناء والبغضاء لبعضهم بعضاً
ومن جملة على ظاهره فعلية الخروج من ذلك بين يدي الله عز وجل يوم القيامة فان مثل الامام
مالك لا يقع في تنقيص امام من الأئمة بقريضة ما تقدم عنه من شهادته له بقوة المناظرة وقوة
الحجة والله أعلم وأما ما نقله ابو بكر الاجري عن بعضهم انه سئل عن مذهب الامام أبي حنيفة

رضى الله عنه فقال لا رأى ولا حديث وسئل عن الامام مالك فقال رأى ضعيف وحديث صحيح
 وسئل عن اسحق بن راهويه فقال حديث ضعيف ورأى ضعيف وسئل عن الامام الشافعي
 فقال رأى صحيح وحديث صحيح انتهى فهو كلام ظاهره التعصب على الاثمة باجماع كل
 منصف ان صح النقل عنه فان المحس لا يصدق هذا القائل فيما قاله في حق الامام ابى حنيفة
 وقد تبعت بحمد الله أقواله وأقوال أصحابه لما ألفت كتاب أدلة المذاهب فلم أجِد قولاً من
 أقواله أو أقوال أتباعه الا وهو مستند الى آية أو حديث أو أثر أو الى مفهوم ذلك أو حديث
 ضعيف كثر طرقه أو الى قياس صحيح على أصل صحيح فن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتابي
 المذكور وبالجملة فقد رُبَّت تعظيم الاثمة المجتهدين له كما تقدم عن الامام مالك والامام
 الشافعي فلا تنفك الى قول غيرهم في حقهم وحق أتباعهم وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه
 الله تعالى يقول مراراً يتعين على أتباع الاثمة أن يعظموا كل من مدحه امامهم لان امام
 المذهب اذا مدح عالماً وجب على جميع أتباعه أن يدحوه تقليداً لامامهم وان ينزهوه عن القول
 في دين الله بالرأى وأن يبالحوائى تعظيمه وتبجيله لان كل مقلد قد أوجب على نفسه أن يقلد امامه
 في كل ما قاله سواء أفهم دليله أم لم يفهمه من غير ان يطالبه بدليل وهذا من جملة ذلك وقد تقدم
 في فصل الانتقال من مذهب الى مذهب انه يحرم على المقاد أن يفاضل بين الاثمة تفضيلاً يؤدي
 الى التنقيص لاحد منهم مع ان جميع المعترضين على بعض أقوال الامام رضى الله عنه دونه
 في العلم يبين ولا ينبغي لمن هو مقلد لامام ان يعترض على امام آخر لان كل واحد تابع اسلوباً الى
 أن يصل ذلك الى عين الشريعة المطهرة التي تنفرع منها قول كل عالم كما مر ايضاً - وكل من
 ترك التعصب ونظر في أقوال المجتهدين وجدها كالنجوم في السماء ووجد المعترض عليهم كالذي
 ينظر خيال تلك النجوم على وجه الماء فلا يعرف حقيقتها ولا مدركتها فانه تعالى برزق جميع
 اخواننا من المقلدين للمذاهب الادب مع جميع ائمة المذاهب * ومما وقع لي ان شخصاً دخل على
 من ينسب الى العلم وانا كُتِب في مناقب الامام ابى حنيفة رضى الله عنه فنظر فيها وانخرج لي
 من كبراريس وقال لي انظر في هذه فنظرت فيها فقرأت فيها الرد على الامام ابى حنيفة رضى
 الله عنه فقلت له ومثلك يفهم كلام الامام حتى يرد عليه فقال انما اخذت ذلك من مؤلف للفخر
 الرازي فقلت له ان الفخر الرازي بالنسبة الى الامام ابى حنيفة كطالب العلم وكأحد الرعية مع
 السلطان الاعظم وكأحد النجوم مع الشمس وكأحد العلماء على الرعية الطعن على امامهم
 الاعظم الابدليل واضح كالشمس فكذلك يحرم على المقلدين الاعتراض والطعن على ائمتهم
 في الدين الابنص واضح لا يحتمل التأويل ثم بتدبير وجود قول من أقوال الامام ابى حنيفة لم
 يعرف المعترض دليله فذلك القول من الاجتهاديين فيجب العمل به على مقلده حتى يظهر
 خلافه وكان بعض العلماء من مشايخ الجامع الأزهر ينكر على ابن أبي زيد القيرواني
 فقال يوماً ان بعض الاطفال يقدر على تأليف مثل رسالته فخرج من الجامع الأزهر فلقبه
 جندى فقال اقرأ الى هذا الكتاب فلم يعرف أن يقرأه للجندى هذه وضربه الى ان ألح قلبه

وقال له تكبر عما تمك وتوهم الناس انك فقيه انتهى فكان الناس يرون ان ذلك ببركة ابن
 أبي زيد رجه الله تعالى وكان بعضي طلبة العلم من الشافعية المترددين الى ينكر على اصحاب
 الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ويقول لا اقدر اسمع لاصحابه كلاما فنيته يوما فلم ينته
 ففارقني فوق من سلم ربيع عال فانكسر عظم وركه فلم يزل على مقور حتى مات على أسوأ حال
 وأرسل الى اتى أعوده فأيت أديامع اصحاب الامام رضي الله عنه من حيث كونه
 يكرههم فاعلم ذلك واحفظ له انك مع الائمة واتباعهم فانهم على هدى مستقيم والمحمد لله
 رب العالمين

* (فصل) * في بيان ضعف قول من نسب الامام ابا حنيفة الى أنه يقدم القياس على حديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم أن هذا الكلام صدر من متعصب على الامام متهور في دينه
 غير متورع في مقاله غافلا عن قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه
 مشبولا وعن قوله تعالى ما يلغظ من قول الالديه رقيب عتيد وعن قوله صلى الله عليه وسلم لما ذ
 وهل يكب الناس في النار على وجوههم الا حصائد السنتهم وقدرى الامام أبو جعفر الشيرازي
 نسبة الى قرية من قرى بلخ بسنده المتصل الى الامام أبي حنيفة رضي الله عنه أنه كان يقول
 كذب والله واقتري علينا من يقول عنا أننا نقدم القياس على النص وهل يحتاج بعد النص الى
 قياس وكان رضي الله عنه يقول نحن لا نقبس الا عند الضرورة الشديدة وذلك أننا ننظر أولا
 في دليل تلك المسئلة من الكتاب والسنة أو اقضية العجابه فان لم نجد دليلا قسنا حينئذ مسكونا
 عنه على منطوق به بجماع اتحاد العلة بينهما وفي رواية أخرى عن الامام انا نأخذ أولا بالكتاب
 ثم بالسنة ثم باقضية العجابه ونعمل بما يتفقون عليه فان اختلفوا قسنا حكما على حكم بجماع العلة
 بين المسئلتين حتى يتضح المعنى وفي رواية أخرى انا نعمل اولاً بالكتاب الله ثم بسنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ثم بأحاديث أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وفي رواية أخرى انه كان يقول
 ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين بأبي هو وأمي وليس لنا مخالفته وما
 جاءنا عن اصحابه تخييرا وما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال وكان أبو مطيع البخني يقول
 قلت للامام أبي حنيفة رضي الله عنه أرايت لورأيت رأيا ورأى أبو بكر رأيا ا كنت تدع رأيك لأيه
 قال نعم فقلت له أرايت لورأيت رأيا ورأى عمر رأيا ا كنت تدع رأيك لأيه فقال نعم وكذلك كنت
 ادع رأيي لأى عثمان وعلى وسائر العجابه ما عدا أبا هريرة وأنس بن مالك وسمرة بن جندب انتهى
 قال بعضهم ولعل ذلك لتقص معرفتهم وعدم اطلاعهم على المدارك والاجتهاد وذلك لا يقدح
 في عدالتهم وكان أبو مطيع يقول كنت يوما عند الامام أبي حنيفة في جامع الكوفة فدخل
 عليه سفيان الثوري ومقاتل بن حيان وخماد بن سلمة وجعفر الصادق وغيرهم من الفقهاء فكلما
 الامام ابا حنيفة وقالوا قد بلغنا انك تكثر من القياس في الدين وانا نخاف عليك منه فان اول
 من قاس ابليس فناظرهم الامام من بكرة نهار الجمعة الى الزوال وعرض عليهم مذهبه
 وقال اتى اقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم باقضية العجابه مقدما ما اتفقوا عليه على ما

اختلفوا فيه وحينئذ أقيس ققاموا كلهم وقبلوا يده وركبته وقالوا له انت سيد العلماء
 فاعف عنا فيما مضى منا من وقية تنافيك بغير علم فهذا لغفر الله لنا ولكم أجمعين قال
 أبو مطيع ومما وقع فيه سفيان انه قال قد حل أبو حنيفة عرى الاسلام عروة عروفا يا أبا أخي
 ان أخذت الكلام على ظاهره ان تنقل مثل ذلك عن سفيان بعد ان سمعت رجوعه عن ذلك
 واعتراه بان الامام ابا حنيفة سيد العلماء وطلبه العفو عنه وان أول هذا الكلام فلا يحتاج
 الامر الى رجوع ويكون المراد بأنه حل عرى الاسلام اى مشكله مسألة بعد مسألة حتى لم يبق
 في الاسلام شيئا مشكلا للفرارة فهمه وعلمه ومما كان كتبه الخليفة أبو جعفر المنصور الى الامام
 أبي حنيفة بلغني انك تقدم القياس على الحديث فقال ليس الامر كذلك يا أمير المؤمنين انما
 أنعم أول الكتاب الله ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بأقضية أبي بكر وعمر وعثمان وعلى
 رضى الله عنهم ثم بأقضية بقية الصحابة ثم أقيس بعد ذلك اذا اختلفوا وليس بين الله وبين خلقه
 قرابة انتهى ولعل مراد الامام بهذه القول انه لامرعاة لاحد في دين الله عز وجل دون أحد
 بل الحق واجب فعله على جميع الخلق والله أعلم بمراده وقد أطال الامام أبو جعفر الشيرازي
 الكلام في تبرئة الامام أبي حنيفة من القياس بغير ضرورة ورد على من نسب الامام الى
 تقديم القياس على النص وقال انما الرواية الصحيحة عن الامام تقديم الحديث ثم الآخر ثم يقيس
 بعد ذلك فلا يقيس الا بعد ان لم يجد ذلك المحكم في الكتاب والسنة واقضية الصحابة فهذا هو
 النقل الصحيح عن الامام فاعتمده واحم سمعك وبصرك قال ولا خصوصية للامام أبي حنيفة
 في القياس بشرطه المذكور بل جميع العلماء يقيسون في مضائق الاحوال اذ لم يجدوا في المسئلة
 نصا من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا أقضية الصحابة وكذلك لم ير مقلدهم يقيسون الى وقتنا هذا
 في كل مسئلة لا يجدون فيها نصا من غير تكثير فيما بينهم بل جعلوا القياس أحد الأدلة الاربعة
 فقالوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد كان الامام الشافعي رضى الله عنه يقول اذ لم
 نجد في المسئلة دليلا لا قبلنا على غير ذلك انتهى فمن اعترض على الامام أبي حنيفة في عمله بالقياس
 لزمه الاعتراض على الائمة كلهم لانهم كلهم يشاركونه في العمل بالقياس عند فقد النص
 والاجماع فعلم من جميع ما قرناه ان الامام لا يقيس أبدا مع وجود النص كما يزعمه بعض
 المتعصبين عليه وانما يقيس عند فقد النص وان وقع اننا وجدنا للمسئلة التي قاس فيها نصا من
 كتاب أو سنة فلا يقدح ذلك فيه لعدم استحضاره ذلك حال القياس ولو انه استحضر ذلك احتج
 الى قياس ثم تقدير وقوعه رضى الله عنه في القياس مع وجود حديث فرد لا يقدح ذلك فيه
 اننا قد قال جماعة من العلماء ان القياس الصحيح على الاصول الصحيحة أقوى من خبر
 الآحاد الصحيح فكيف بخبر الآحاد الضعيف وقد كان الامام أبو حنيفة يشترط في الحديث
 المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به أن يرويه عن ذلك الصحابي جمع اتقاء
 عن مثلهم وهكذا * واعتقادنا واعتقاد كل منصف في الامام أبي حنيفة رضى الله عنه بقرينة
 ما روينا أن نفعه من ذم الرأي والتبري منه ومن تقديمه النص على القياس انه لو عاش

حتى دوت أحاديث الشريعة وبعد رحيل الحفاظ في جهه من البلاد والتغور وظفرها
لا خذبهما وترك كل قياس كان قاسه وكان القياس قل في مذهبه كما قل في مذهب غيره
بالنسبة اليه ~~ال~~ كان لما كانت أدلة الشريعة مفارقة في عصره مع التابعين وتابع التابعين
في المدائن والقري والتغور كثرة القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من الأئمة ضرورة لعدم
وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها بخلاف غيره من الأئمة فان الحفاظ كانوا قد رحلوا
في طاب الاحاديث وجمعها في عصرهم من المدائن والقري ودونها فجاوبت أحاديث الشريعة
بعضها بعضا فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقامته في مذاهب غيره ويحتمل ان الذي
أضاف الى الامام أبي حنيفة انه يقدم القياس على النص ظفر بذلك في كلام مقلديه الذين
يلزمون العمل بما وجدوه عن امامهم من القياس ويتركون الحديث الذي صبح بعد موت الامام
قالا امام معذور وأتباعه غير معذورين وقولهم ان امامنا لم يأخذ بهذا الحديث لا ينهض حجة
لاحتمال انه لم يظفر به أو ظفر به لكن لم يصح عنده وقد تقدم قول الأئمة كلهم اذا صح
الحديث فهو مذهبنا وليس لاحد معه قياس ولا حجة الا طاعة الله ورسوله بالتسليم له انتهى
وهذا الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن أصحاب امام مسألة جعلوها
مذهبا لذلك الامام وهو تهوور فان مذهب الامام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات
لا ما فهمه أصحابه من كلامه فقد لا يرضى الامام ذلك الامر الذي نهى عنه من كلامه ولا يقول
به لو عرضوه عليه فعلم أن من عزى الى الامام كل ما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذاهب
على ان غالب أقيسة الامام أبي حنيفة رضي الله عنه من القياس المجلي الذي يعرف به موافقة
الفرع للأصل بحيث يتنفي افتراقهما أو تنقضه كقياس غير الفارة من الميتة اذا وقعت في اليمن
على الفارة في غير اليمن من سائر الماشات والجمادات عليه وكقياس الغائط على البول في الماء
الراكد ونحو ذلك فعلم مما قررناه أن كل من اعترض على شيء من أقوال الامام أبي حنيفة
رضي الله عنه كالتفخر ان رازي فانما هو مخفاء مدارك الامام عليه وقد تبعت ابا محمد الله تعالى
المسائل التي قدم فيها أصحابه القياس على النص فوجدتها قليلة جدا وبقية المذهب كله فيه تقديم
النص على القياس ونقل الشيخ محي الدين عن بعض المالكية انه كان يقول القياس عندي
مقدم على خبر الآحاد لانما أخذنا بذلك الحديث لا بحسن الظن برواته وقد أمرنا الشارع بضبط
جوارحنا وان لا نركى على الله أحدا وان وقع اننا زكينا أحدا فلا نقطع بتركه وانما نقول
نظنه كذا أو نخسبه كذا بخلاف القياس على الأصول الصحيحة انتهى قال الامام ابو جعفر
الشيخ اماري رحمه الله تعالى وقد تبعت المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الامام أبي حنيفة
والامام مالك رضي الله عنهما فوجدتها يسيرة جدا نحو عشرين مسألة انتهى ولعل ذلك بحسب
أصول المسائل التي نص عليها الامامان وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب لبعضها بعضا في
الأقيسة هي يسيرة جدا والباقي كله مستند الى الكتاب والسنة أو الآثار الصحيحة وقد أخذ بها
الأئمة كلهم وما انفرد أحدهم عن صاحبه الا ببعض أحاديث فكلامهم في فلك الشريعة يسبحون

كما ربيانه في النصول قال عاقل من أقبل على العمل بأقوال جميع الأئمة بانسراح صدر لانها كلها لا تخرج عن مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد اللهم اني ابرأ اليك من كل من اعترض على أقوال الأئمة وأنكر عليهم في الدنيا والآخرة والتجده لله رب العالمين

(فصل) في تضعيف قول من قال ان أدلة مذهب الامام أبي حنيفة ضعيفة غالباً على ما أخى انني طالعت بحمد الله تعالى أدلة المذاهب الاربعة وغيرها لاسيما أدلة مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه فاني خصصته بمزيد اعتناء وطالعت عليه كتاب تنزيح أحاديث كتاب الهداية للحافظ الزيلعي وغيره من كتب الشروح فبرأت أدلته رضي الله عنه وأدلة أصحابه ما بين صحيح أو حسن أو ضعيف كثرت طرقه حتى لحق بالحسن أو الصحيح في صحة الاحتجاج به من ثلاثة طرق وأكثر الى عشرة وقد احتج جمهور المحدثين بالمحدث الضعيف اذا كثرت طرقه وأحقوه بالصحيح تارة وبالحسن أخرى وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيراً في كتاب السنن الكبرى للبيهقي التي ألفها بقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة وأقوال أصحابهم فإنه اذا لم يجد حديثاً صحيحاً أو حسناً استدل به لقول ذلك الامام أو قول أحد من مقلديه بصير يروي الحديث الضعيف من كذا كذا طريقاً ويكتفي بذلك ويقول وهذه الطرق يقوى بعضها بعضاً فتقدير وجود ضعف في بعض أدلة أقوال الامام أبي حنيفة وأقوال أصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الأئمة كلهم يشاركونه في ذلك ولا لوم الا على من يستدل بحديث واحد بمرّة جاء من طريق واحدة وهذا لا يكاد أحد يجده في أدلة أحد من المجتهدين فإما منهم أحد استدل بضعيف لا بشرط محبته من عدة طرق وقد قدمنا اني لم اجب عن الامام أبي حنيفة وغيره بالصدر وحسن الظن كما يفعل ذلك غيري وإنما اجيب عنه بعد التبع والفحص عن أدلة أقواله وأقوال أصحابه وكذا المسمى بالمنهج المبين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين كما قل بذلك فاني جمعت فيه أدلة جميع المذاهب المستعملة والمدرسة قبل دخولي في محبة طريق القوم ووقوفي على عين الشريعة التي يتفرع منها أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم وقدمت الله تعالى على بمطالبة مسانيد الامام أبي حنيفة الثلاثة من نسخة صحيحة عليهم أخطوط الحفاظ آخرهم الحافظ الديلماني فبرأيت له لا يروي حديثاً الا عن خيار التابعين العدول الثقات الذين هم من خير القرون بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأسود وعائقة وعطاء وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسن البصري وأضرابهم رضي الله عنهم اجمعين فكل ازواة الذين بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقات اعلام أخبار ليس فيهم كذاب ولا متهم بكذب وناهيك يا أخى بعدالة من ارتضاها الامام أبو حنيفة رضي الله عنه لان يأخذ عنهم احكام دينه مع شدة تورّعه وتحرّزه وشقيقته على الأمة المحمدية وقد بلغنا انه سئل يوماً عن الأسود وعطاء وعائقة ايهم افضل فقال والله ما نحن بأهل ان نذكرهم فكيف نفاضل بينهم على انه ما من راوٍ من رواة المحدثين والمجتهدين كلهم الا وهو يقل المخرج كما يقبل التعديل لو اضعيف اليه ما عدا الصحابة وكذا التابعون عند بعضهم لعدم العصمة او المحقق في بعضهم ولكن لما كان العلماء رضي الله عنهم أمناً على الشريعة وقدموا المخرج أو التعديل عمل

به مع قبول كل الرواة لما وصف به الاثر احتمالاً وانما قدم جمهورهم التعديل على المخرج وقالوا
 الاصل العدالة والمخرج طارئ لذلك لذهب غالب احاديث الشريعة كما قالوا ايضا ان احسان
 الظن بجميع الرواة المستورين اولى وكما قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا يسقط مرويه فلا بد
 من الفحص عن حاله وقد خرج الشيخان لمخلاق كثير من تكلم الناس فيهم ايات الالباب الادلة
 الشرعية على نفيها ليجوز للناس فضل العمل بها فكان في ذلك فضل كثير للامة افضل من
 تجريحهم كما ان في تضعيفهم للاحاديث ايضار حجة للامة بتخفيف الامر بالعمل بها وان لم يقصد
 الحفاظ ذلك فانهم لو لم يضعفوا شيئا من الاحاديث وصححوها كلها لكان العمل بها واجبا وعجز
 عن ذلك غالب الناس فاعلم ذلك قال الحافظ المزني والحافظ الزيلعي رحمهما الله تعالى ومن
 خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الضعيف والمحدث بن عبيد وايمان بن
 ثابيل المجشي وخالد بن مخلد القسواطي بن وسيد بن سعيد المحدثاني ويونس بن ابي اسحق
 السيعي وابي اويس لكن للشيخين شروط في ارواية عن تكلم الناس فيه منها انهم لا يروون
 عنه الا ما توبع عليه وظهرت شواهد وعلموا ان له اصلا فلا يروون عنه ما انفرد به او خالفه فيه
 الثقات وذلك كحديث ابي اويس الذي رواه مسلم في صحيحه مرفوعا يقول الله عز وجل قسمت
 الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين الحديث مع انه لم يتفرد به بل رواه غيره من الثقات كذلك منهم
 الامام مالك وشعبة وابن عيينة رضي الله عنهم وصار حديثه متابعة قال الحافظ الزيلعي
 والدمياطي وهذه العلة قد راجت على كثير من الحفاظ لاسيما من استدرك على الصحيحين كابي
 عبد الله المحاكم فكم كثيرا ما يقول وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين او احدهما مع ان فيه
 هذه العلة اذ ليس كل حديث احتج براويه في الصحيح يكون صحيحا اذ لا يلزم من كون راويه محتجبا به
 في الصحيح ان يكون كل حديث وجدناه له يكون صحيحا على شرط صاحب ذلك الصحيح لاحتمال
 فقد شرط من شروط ذلك الحافظ كما قدمناه فان احدا غير ابي حنيفة ذلك الصحيح لم يلزم هذه
 الشروط في الصحيح عنده انتهى فقد بان لك انه ليس لنا ترك حديث كل من تكلم الناس فيه
 بمجرد الكلام فربما يكون قد توبع عليه وظهرت شواهد وكان له اصل وانما لنا ترك ما انفرد به
 وخالف فيه الثقات ولم يظهر له شواهد ولو تناقنا فتحنا باب التردد لحديث كل راو تكلم بعض الناس
 فيه بمجرد الكلام لذهب معظم احكام الشريعة كما مر واذا ادى الامر الى مثل ذلك فالواجب على
 جميع اتباع المجتهدين احسان الظن برواة جميع ادلة المذاهب المخالفة لذهابهم فان جميع ما رووه
 لم يخرج عن مرتبة الشريعة التي هي التخييف والتشديد وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي
 في الطبقات الكبرى ما نصه ينبغي لك ايها المسترشد ان تسلك سبيل الادب مع جميع الائمة
 الماضين وان لا تنظر الى كلام بعض الناس فيهم الا ببرهان واضح ثم ان قدرت على التأويل
 وتحسين الظن بحسب قدرتك فافعل والا فاضرب صفعا عما ترى بينهم فانك يا اخي لم تخلق بمثل
 هذا وانما خلقت للاشتغال بما يعينك من امر دينك قال ولا يزال الطالب عندئذ نبلا حتى يخوض
 فيما جرى بين الائمة فتحقه الكتاب وطلبه الوجه فاياك ثم اياك ان تصغي لما وقع بين ابي حنيفة

وسفيان الثوري وأبو بن مالك وابن أبي ذئب وأبو بن أحمد بن صالح والشعبي وأبو بن أحمد بن حنبل
والمحارث المحاسبي وهم جروا إلى زمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تقي الدين بن الصلاح
فأنك إن فعلت ذلك خفت عليك الهلاك فإن القوم أئمة أعلام ولا فوائدهم محامل ربهم يفهمها
غيرهم فليس لنا إلا الترضي عنهم والسكوت عما جرى بينهم كما نسكت عما جرى بين الصحابة رضي
الله عنهم أجمعين قال وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول إذا بلغك أن أحدا من الأئمة
شدد النكير على أحد من أقرانه فأنما ذلك خوف على أحد أن يفهم من كلامه خلاف مراده
لا سيما علم العقائد فإن الكلام في ذلك أشد وقد اختفى أحمد بن حنبل في دار إسماعيل بن إسحاق
السراج وكان المحارث المناسبي ينام عنده هو وأصحابه فلما صلوا العشاء نذاكروا في الطريق
وبكوا فبكى أحمد معهم فلما أصبح قال ما رأيت مثل هؤلاء القوم ولا سمعت في علوم الحقائق شيئا
يشبه كلام هذا الرجل ومع هذا فلا أرى لك يا إسماعيل محبتهم خوفا عليك أن تفهم عنهم غير
مرادهم انتهى كلام ابن السبكي فعلم أن كل دليل ورد مناقضا للدليل آخر فليس هو بمناقض
حقيقة وإنما هو مجمول على حالين من وجوب ونزب أو تحريم وكراهة أو أحد الحمد بشين منسوخ
لا بد من ذلك إذا تناقض في كلام النصارى ممنوع كما مر ومن قال أن حديث من مس ذكره
فليتوضأ يناقض حديث هل هو الألبسة منك فما حقق النظر لأن حديث النقض بمس الفرج
خاص بأكثر المؤمنين وحديث هل هو الألبسة منك خاص بالعوام كما سيأتي بسطه في توجيه كلام
الأئمة إن شاء الله تعالى فإن قيل إذا قلتم بأن أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس
فيها شيء ضعيف لسلامة الرواية بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين
من الجرح فما جوابكم عن قول بعض الحفاظ عن شيء من أدلة الإمام أبي حنيفة بأنه ضعيف
فالجواب يجب علينا جل ذلك جزما على الرواية النازلة عن الإمام في السند بعده وتعرضي الله عنه
إذا روي ذلك الحديث من طريق غير طريق الإمام إذ كل حديث وجدناه في مسانيد الإمام
الثلاثة فهو صحيح لأنه لو لا صح سنده ما استدله ولا يقدح فيه وجود كذاب أو منهم يكذب مثلا
في سنده النازل عن الإمام وكفانا بحجة الحديث استدلال مجتهد به ثم يجب علينا العمل به ولو لم يروه
غيره فقلنا هذه الدققة التي نبهتكم عليها فلعلك لا تجدنا في كلام أحد من المحدثين وأياك أن
تبادر إلى تضعيف شيء من أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة إلا بعد أن تطالع مسانيد الثلاثة ولم تجد
ذلك الحديث فيها ويحتمل أن يكون مراد القائل في شيء من أدلة مذهب الإمام أنه ضعيف أدلة
مذهب أصحابه الذي دلوه بعده وفهموه من كلامه لجهل هذا بحقيقة المذهب إذ مذهب الإمام
حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات لا ما فهم من كلامه كما مر أوائل الفصل وهذا الجهل
يقع فيه كثير من طلبة العلم فضلا عن غيرهم فيقولون عن مذهب أصحاب الإمام أنه مذهب له مع
أن ذلك الإمام ليس له في تلك المسئلة كلام وقد عدوا مثل ذلك من قول الورع في المنطق وسوء
التصريف وقالوا من بركة العلم وقوة المعرفة به عز وكل قول إلى قائله على التبيين لينظر العلماء
فيه ويكفونوا على ثقة في عزوه إليه بخلاف نحو قولهم قال بعض العلماء كذا فإنه عز وناقض وشم من

العلماء من جعل الله تعالى على كلامه القبول ومنهم من لم يجعل عليه قبولا فبطعن فيه الناس
وهانا قد أثبت لك عن صحة أدلة مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة رضي الله عنه وان جميع
ما استدلل به لمذهبه اخذه عن خيار التابعين وانه لا يتصور في سنده شخص منهم متهم بالكذب أبدا
وان قيل بضعف شيء من أدلة مذهبه فذلك الضعف انما هو بالنظر للرواة النازلين عن سنده
بعد موته وذلك لا يقدر فيما اخذه الامام عن ذلك من استحباب النظر في الرواة وهو صاعد الى
النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك تقول في أدلة مذهب أصحابه فلم يستدل أحد منهم بحديث
ضعيف فرد لم يأت الامن طريق واحدة أبدا كما تتبعنا ذلك انما يستدل أحدهم بحديث
صحيح او حسن او ضعيف قد كثرت طرقه حتى ارتفع لدرجة الحسن وذلك أمر لا يختص بأصحاب
الامام ابي حنيفة بل يشاركهم فيه جميع المذاهب كلها كما مر ايضا فترك يا أخي التعصب
على الامام ابي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين واياك وتقليد الجاهلين بأحواله وما
كان عليه من الورع والزهد والاحتياط في الدين فتقول ان أدلته ضعيفة بالتقليد فتخسر مع
الخاسرين وتتبع أدلته كما تتبعناها نعرف أن مذهبه رضي الله عنه من أضع المذاهب كبقية
مذاهب المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين وان شئت أن يظهر لك صحة مذهبه كالشمس في الظهيرة
ليس دونها أصحاب فاسلك طريق أهل الله تعالى على الاخلاص في العلم والعمل حتى تقف
على عين الشريعة التي قدمنا ذكرها في أوائل الكتاب فهناك ترى جميع مذاهب العلماء
وأتباعهم تتفرع منها وليس مذهب أولي بها من مذهب ولا ترى من أقوال المذاهب قولاً واحداً
خارجاً عن الشريعة فرحم الله تعالى من لزم الادب مع الأئمة كلهم وأتباعهم فان الله تعالى جعلهم
قدوة للعباد في سائر أقطار الارض فانها كلها هدى من الله تعالى ونور وطريق الى دخول الجنة
وعن قريب يقدم عليهم في الآخرة من لزم الادب معهم ويتطهر ما يحصل له من الفرح والسرور
حين يأخذون بيده ويشفعون فيه ضد ما يحصل لمن أساء معهم الادب والمحمد لله رب العالمين

*** (فصل) *** في بيان ضعف قول من قال ان مذهب الامام ابي حنيفة أقل المذاهب احتياطاً في
الدين اعلم يا أخي ان هذا قول متعصب على الامام رضي الله عنه وليس عند صاحبه ذوق في العلم
فاني بحمد الله تتبعته مذهبه فوجدته في غاية الاحتياط والورع لان الكلام صفة المتكلم وقد
أجمع السلف والخلف على كثرة ورع الامام وكثرة احتياطاته في الدين وخوفه من الله تعالى فلا
ينشأ عنه من الاقوال الا ما كان على شاكلته حاله على انه ما من امام الا وقد شد في شيء وترك
التشديد في شيء آخر توسعة للامة كما يعرف ذلك من سيرة مذهبهم كلها مثل ما سبرناها فبتقدير
وجود قلة الاحتياط في شيء من مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فلا خصوصية له في ذلك
فامتحن يا أخي ما قلته لك في جميع أبواب الفقه من باب الطهارة الى آخر الابواب تعرف صدق
قولي لا سيما في الاموال والابضاع فانه ان احتاط امام للمشتري قبل احتياطه للبائع وان
احتاط امام لوقوع الطلاق من الزوج قل احتاط له لمن يتزوجها بعده وبالعكس فقد لا يكون
الطلاق وقع بذلك اللفظ الذي قاله المخالف وقس على ذلك سائر مسائل الخلاف ثم ان ما سماه

هذا المعترض قلة احتياط من الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس هو بقلة احتياط وانما هو
تيسير وتسهيل على الامة تبعا لما بلغه عن الشارع صلى الله عليه وسلم فانه كان يقول يسرو
ولا تعسروا يعني في كل شيء لم تصرح به شريعتي والا فكل شيء صرح به الشريعة ليس فيه
تضييق ولا مشقة على أحد أبدا فرجع الامر في مثل ذلك الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد تبعا
لما ورد عن الشارع سواء وقد كان طلحة بن مصرف والدة وسفيان الثوري وغيرهم يكرهون لفظ
الاختلاف بين العلماء ويقولون لا تقولوا اختلاف العلماء وقولوا توسعة العلماء وقد قال تعالى ان
أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه انتهى فيجب على كل مقلد أن لا يعترض على قول مجتهد خفف
أو شدد فانه ما خرج عن قواعد الدين ولا عن مرتبتي الميزان السابقة الجامة لجميع أقوال
المجتهدين وأتباعهم وكذلك يجب عليه الاعتقاد الجازم بأن ذلك الامام الذي خفف أو شدد
على هدى من ربه في ذلك حتى يبين الله تعالى عليه بالوقوف على عين الشريعة المطهرة التي يتفرع
منها كل قول من أقوال علماء الشريعة وقد أجمع أهل الكشف على ان الدائر مع رفع المخرج
عن الامة أولى من الدائر مع المخرج عليهم لان رفع المخرج والمحال الذي ينتهي أمر الخلائق
اليه في الجنة فينبهون منها حيث شاءوا لا يتجبر فيها على أحد عكس المحال في الدنيا والمحمد لله
رب العالمين

* (فصل) في بيان ذكر بعض من اطنب في الثناء على الامام أبي حنيفة من بين الائمة على
الخصوص وبيان توسعته على الامة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك روى الامام
أبو جعفر الشيرازي عن شقيق البلخي انه كان يقول كان الامام أبو حنيفة من أروع الناس
وأعلم الناس وأعبد الناس وأكرم الناس وأكثرهم احتياطا في الدين وأبعدهم عن القول بالارأى
في دين الله عز وجل وكان لا يضع مسألة في العلم حتى يجمع أصحابه عليها ويعدها عليها مجلسا
فاذا اتفق أصحابه كلهم على موافقتها اشريفة قال لابي يوسف أو غيره وضعها في الباب الفلاني
انتهى وقد مر ذلك في الفصول السابقة فانظريا أختي شدة ورع هذا الامام وخوفه من الله أن يزيد
في شرعه ما لم يقبله شريعة نبيه صلى الله عليه وسلم وروى أيضا بسنده الى ابراهيم بن عكرمة
المخزومي رحمه الله تعالى انه كان يقول ما رأيت في عصرى كاه عالما أروع ولا ازهد ولا أعبد
ولا أعلم من الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وروى الشيرازي أيضا عن عبد الله بن المبارك
قال دخلت الكوفة فسألت علماءها وقلت من أعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الامام
أبو حنيفة فقلت لهم من أروع الناس فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة فقلت لهم من ازهد الناس فقالوا
كلهم الامام أبو حنيفة فقلت لهم من أعبد الناس وأكثرهم اشتغالا للعلم فقالوا كلهم الامام
أبو حنيفة فها سألتهم عن خلق من الاخلاق المحسنة الا وقالوا كلهم لانعلم احدا تتخلق بذلك غير
الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وكان شقيق البلخي يمدح ابا حنيفة ويشي عليه كثيرا ويقول على
رؤس الاشهاد في الملا العظيم من مثل الامام أبي حنيفة في الورع كان اذا اشترى احد منه ثوبا
وخلط ثمنه على الغلة ثم رده عليه يعطى صاحب الثوب جميع الغلة التي عنده ويقول قد اختلطت

دراهمك بدراهمي فخذها كلها وساحتك يا اخي ذبا واخرى وهذا ورع لم يلفنا وقوعه
 من غيره رضى الله عنه وروى ابو جعفر الشيرازي ايضا ان الامام ابا حنيفة وكل وكيل في بيع
 ثياب من خز وكان فيها ثوب معيب فقال لا وكيل لاتبع هذا الثوب حتى تبين عيبه فباعه ونسي
 ان تبين عيبه وخطئ ثمنه على ثمن بقية الثياب فلما اخبره الوكيل بذلك تصدق بثمان الثياب
 كلها على الفقراء والمساكين ومحاولي اهل الذمة قال وروينا عن شقيق البلخي ان الامام ابا
 حنيفة رضى الله عنه كان لا يجلس في ظل جدار غريمه ويقول ان لي عنده قرضا وكل قرض
 جرت نفعاه فورا وجلوسي في ظل جداره انتفاع لي بظل جداره ومن دقيق ورعه رضى الله
 عنه ان ابا جعفر المنصور الخليفة لما منع الامام ان يفتي سألته ابنته في الليل عن الدم الخارج من
 لحم الاسنان هل يتقض الوضوء فقال لها سلى عمتك حماد عن ذلك بكرة النهار فان امامي منعني
 الفتياء ولم اكن ممن يخون امامه بالغيب انتهى فانظريا اخي الى شدة مراقبته لله عز وجل وكان
 هذا المنع للامام رضى الله عنه قبل اجتماعه به ومعرفة بمقام الامام في العلم وروى ابو نعيم وغيره
 عن الامام ابي حنيفة رضى الله عنه انه صلى الصبح بوضوء العشاء اكثر من خمسين سنة ولم يكن
 يضع جنبه الى الارض في الليل ابدا وانما كان ينام تحنطة بعد صلاة الظهر وهو جالس ويقول
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استعينوا على قيام الليل بالقيولة يعني النوم بعد الظهر
 وروى الثقات عنه انه رضى الله عنه ضرب وجلس ليلي القضاء فصبر على ذلك ولم يبل وكان سبب
 اكرامه على القضاء انه لما مات القاضي الذي كان في عصره نقض الخليفة في بلاده عن احديكون
 مكان القاضي الذي مات فلم يجدوا احدا يصلح لذلك غير الامام لكثرة علمه وورعه وعفته
 وخوفه من الله تعالى وقيل انه مات في السجن وبلغ الامام ابا حنيفة انهم قالوا للخليفة قد قتلنا
 العلماء فاجدنا احدا افقه ولا ورع من الامام ابي حنيفة ولبه سفيان الثوري وصلة بن اشيم
 وشريك فقال الامام ابو حنيفة انا اخن لكم تخميننا انا فاضرب واحبس ولا الى واما سفيان
 فيهرب واما صلة بن اشيم فيتعمق ويتخلص واما شريك فيقع فمكان الامر كما قال الامام فان
 سفيان لبس ثياب الغيتان واخذ بيده عسا وخرج الى بلاد اليمن فلم يعرفه احد حين خرج واما
 شريك فتولى واما صلة فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من الحبر والبراذن رايش طبحت
 اليوم فقال الخليفة اخرجوه عنى هذ مجنون قال الشيرازي وبلغنا عن الامام ابي حنيفة وسفیان
 وصلة انهم هجروا شريكا حتى ماتوا وقالوا كان يمكنه عمل الحياة ويتخلص من هذه الورطة فلم
 يفعل رضى الله عنهم اجمعين واما توسعة الامام رضى الله عنه على الامة فكثيرة لمن يتبع
 اقواله وسياق غالبا في توجيه اقوال الائمة ان شاء الله تعالى فمن ذلك قوله رضى الله عنه بجملة
 الطهارة من ماء الحمامات المسخنة بالمرجسين وعندنا الميعة فانه في غاية التوسعة على الامة
 عكس من قال بمنع الطهارة من ذلك الماء ومنع اكل الخبز المخموز بالبجاسة وان كان كل من المذهبين
 يرجع الى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد ومن ذلك قوله رضى الله عنه بطهارة الغنار الذي
 خط بالتجاسة وقوله ان النار تطهر ذلك فان ذلك في غاية التوسعة على الامة فلو لا هذا القول

ما كان يجوز لنا استعمال شيء من الأزيار أو الأباريق والشقف والزبادى والقلل والكيزان والطواجر
والخواري ورماد النجاسة الذي يبنى به وقد بلغنا أن جميع ما ذكرنا لا بد من خلطه بالسرجين ليتم
تماسكه بل رأينا ذلك وشاهدناه من صانع الفخار والشف ولولا تقليد الناس للإمام أبي حنيفة
رضي الله عنه في قوله يحل استعمال الفخار المذكور لتكد رعيش الناس وضاعت مصالحهم
وقد استنبطت لقوله رضي الله عنه في ذلك دليلا وهو ما ورد من تطهير عصاة المسلمين بالنار ثم بعد
ذلك يدخلون الجنة لأن من شأن الجنة أن لا يدخلها إلا المطهرون من الدنس الظاهر والباطن
فكما كانت النار مطهرة من الذنوب المعنوية فكذلك تكون مطهرة من الأمور المحسوسة
كالسرجين الذي يحج به الفخار فإن قلت فإني لو لم يكن نجسا من أصل خلقته كغضام
الخنزير وبقية أجزائه إذا حرق عند من يقول بنجاسته من أصل الخلقة ذاتا وصفة فالجواب
مثل ذلك لا ينبغي إضافته إلى الإمام أبي حنيفة لأنه نظير أجسام الكفار فلا يطهره أحراقه بالنار
كما سيأتي بسطه في توجيه أقوال العلماء إن شاء الله تعالى فاعلم أنه يجب على كل مكلف أن
يشكر الله تعالى على إيجاده مثل الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا ليوسع على الناس
تعاليت سير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وجميع ما سكت الشرع عنه ولم يتعرض فيه
لأمر ولا نهي فهو عافية وتوسعة على الأمة فليس لأحد أن يحجره عليهم ثم إن وقع من عالم تحجير
في مثل ذلك كان على سبيل التنزه والتورع كما نهي النبي صلى الله عليه وسلم أهل بيته عن لبس
الحرير مع قوله صلى الله عليه وسلم يحله للأنثى دون الرجال والعلماء امناء الشارع على شريعته
من بعده فلا اعتراض عليهم فيما بينوه للخلق واستنبطوه من الشريعة لاسيما الإمام أبو حنيفة
رضي الله عنه فلا ينبغي لأحد الاعتراض عليه لكونه من أجل الأئمة وأقدمهم تدوينا
للمذهب وأقربهم سندا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهدا لفعل أكابر التابعين من
الأئمة رضي الله عنهم أجمعين وكيف يليق بأمثالنا الاعتراض على إمام عظيم أجمع الناس على
جلالته وعلمه وورعه وزهده وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه منه طول عمره
ما هذا والله الأعمى في البصيرة لأن جميع ما وسع به علينا انما هو من توسعة الشارع ثم بتقدير عدم
تصريح الشريعة بذلك فهو من باب اجتهاده ونور قلبه وإمام عظيم يوسع علينا باجتهاده مع شدة
ورعه واحتياطة في دينه وشدة احتياجه إلى ما وسع به علينا كيف يسوغ لمسلم عاقل أن يتعرض
عليه مع شدة احتياجه هو إلى ما وسع به الإمام عليه ليل لا ينهار فاعلم ذلك وتأمله فإنه نفيس
وأيالك أن تخوض مع الخائضين في اعتراض الأئمة بغير علم فتخسر في الدنيا والآخرة فإن الإمام
رضي الله عنه كان متقيدا بالكتاب والسنة متبرئا من الرأي كما قدمناه لك في عدة مواضع من هذا
الكتاب ومن فتش مذهبه رضي الله عنه وجده من أكثر المذاهب احتياطا في الدين ومن قال
غير ذلك فهو من جملة المجاهلين المتعصبين المنكرين على أئمة الهدى بفهمه السقيم وحاشي ذلك
الإمام الأعظم من مثل ذلك جاشاه بل هو إمام عظيم متبع إلى انقراض المذاهب كلها كما أخبرني
به بعض أهل الكشف الصحيح وأتباعه لن يزالوا في ازدياد كلما تقارب الزمان وفي مزيد

اعتقاد في أقواله وأقوال أتباعه. وقد قد منا قول امامنا الشافعي رضي الله عنه الناس كلهم عيال في الفقه على أبي حنيفة رضي الله عنه وقد ضرب بعض أتباعه وجلس ليقلد غيره من الأئمة فلم يفعل وما ذلك والله سدى ولا عبرة بكلام بعض المتعصبين في حق الامام ولا بقولهم انه من جملة أهل الرأي بل كلام من يطعن في هذا الامام عند المحققين يشبه الهذيان ولأن هذا الذي طعن في الامام كان له قدم في معرفة منازع المجتهدين ودقة استنباطاتهم لقدم الامام أبا حنيفة في ذلك على غالب المجتهدين لخفاء مدركه رضي الله عنه واعلم يا أخي انني مابسط لك الكلام على مناقب الامام أبي حنيفة أكثر من غيره الارجة بالمتهورين في دينهم من بعض طلبة المذاهب المخالفة له فانهم ربما وقعوا في تضعيف شيء من أقواله لخفاء مدركه عليهم بخلاف غيره من الأئمة فان وجوه استنباطاتهم من الكتاب والسنة ظاهرة لغالب طلبة العلم الذين لهم قدم في الفهم ومعرفة المدارك واذ بان لك تبري الأئمة كلهم من الرأي فاعمل بكل ما تجده من كلام الأئمة بانشرح صدر ولولم تعرف مدركه فانه لا يخرج عن احدى مرتبتي الميزان ولا يخلو ان تكون انت من أهل مرتبة منهما وإياك والتوقف عن العمل بكلام أحد من الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم فانهم ما وضعوا قولاً من أقوالهم الا بعد المسالفة في الاحتياط لانفسهم وللأمة ولا تفرق بين أئمة المذاهب بالجهل والتعصب فان من فرق بين الأئمة فكأنه فرق بين الرسل كما مريانه في الفصول قبله وان تفاوت المقام فان العلماء ورثة الرسل وعلى مدرجتهم سلكوا في مذاهبهم وكل من اتسع نظره وأشرف على عين الشريعة الاولى وعرف منازع أقوال الأئمة ورآهم كلهم يفترون أقوالهم من عين الشريعة لم يبق عنده توقف في العمل بقول امام منهم كانوا من كان بشرطه السابق في الميزان وقد تحققنا بذلك والله الحمد فليس عندى توقف في العمل برخصة قال بها امام اذا حصل شرطها أبداً ومن لم يصل الى هذا المقام من طريق الكشف وجب عليه اعتقاد ذلك في الأئمة من طريق الايمان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه من هذا البيان العظيم لم يبق له عذر في التخلف عن اعتقاده ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم أبداً ويقال لكل من توقف عن ذلك الاعتقاد ان هؤلاء الأئمة الذين توقفت عن العمل بكلامهم كانوا أعلم منك وأورع بيقين في جميع ما دونوه في كتبهم لا تابعهم وان ادعيت انك أعلم منهم نسبك الناس الى الجنون أو الكذب سجداً وعناداً وقد أفتى علماء سلفك بتلك الأقوال التي تراها أنت ضعيفة ودانوا الله تعالى بها حتى ماتوا فلا يقدح في علمهم وورعهم جهل مثلك بمنارعتهم وخفاء مداركهم ومعلوم بل مشاهد أن كل عالم لا يضع في مؤلفه عادة الا ما تعب في تحريره ووزنه بميزان الادلة وقواعد الشريعة وحرره تحريراً الذهب والجوهر فاياك أن تقبض نفسك من العمل بقول من أقوالهم اذا لم تعرف منزعه فانك عامي بالنسبة اليهم والعامي ليس من مرتبته الانكار على العلماء لانه جاهل بل اعلم يا أخي بجميع أقوال العلماء ولو مرجوحة أو رخصة بشرطها المعروف بين العلماء وشا كل بعضك بعضاً وقدش نفسك فرعاً رأيتها تقع في الكبر من غل وحسد وكبر ومكروا استهزأوا بالناس وغيبة فيهم واكل حرام فضلاً عن الشبهات وغير ذلك من الكبر فضلاً

عن الصغار والمكروهات ومن يقع في مثل ذلك فابن دعواه الورع وصدقه فيه حتى يتورع عن العمل بقول مجتهد لا يعرف دليله ما هذا والله الاجل اوجه جاهلية كيف يقع فيما عرف دليل تحريمه من الكتاب والسنة واجاع الامة ويتورع هماراه من كلام ائمة الهدى فليتنا يا اخي نراك تتكدر من وقوعك في هذه الكثر كبرائك تتكدر من تقليد غير امامك او ممن امرك بالانتقال من مذهبك الى غيره وباليك ذنوبك كلها مثل ذنوب انتفاك من مذهب الى مذهب او مثل عملك بقول امام لم تعرف دليله او عمل بقول ضعيف فاعتسافك يا اخي الصحة في كلام ائمة الهدى واجب عليك مادمت لم تنكشف لك الحجاب ولم تقف على عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها قول كل عالم كما تقدم بيانه في فصل الامثلة المحسوسة وكل من نظر بعين الانصاف وصحة الاعتقاد وجد جميع مذاهب الاثمة كأنها نسجت من الكتاب والسنة سداها ولجتها فما نسجا والمحمد لله رب العالمين

(فصل) قال المحققون ان العلماء وضع الاحكام حيث شاؤوا بالاجتهاد بحكم الارشاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكم ان للشارع صلى الله عليه وسلم ان يبيح ما شاء لقوم ويحرمه على قوم آخرين فكذلك العلماء ان يفعلوا مثل ذلك فيمنعوا صحة الصلاة والبيع او غيرهما في باب ويحرموا ذلك في باب آخر مع اتحاد التعليل في البابين نظير ذلك قولهم بوجوب الغسل على النفاء لكون الولد منيا منعقدا وعدم قولهم بوجوبه اذا القت المرأة يدا او رجلا فقط مع ان اليد او الرجل مني منعقد بلا شك فمن اعترض عليهم في ذلك قلنا انه ان العلماء تابعون للشارع في ذلك بدليل ما نقله المصنف في الخصائص النبوية من انه صلى الله عليه وسلم اوجب على نفسه ما اباحه لأمته وحرم عليهم ما اباحه لنفسه باذن من ربه عز وجل اذ العلماء ائمة ائمة صلى الله عليه وسلم على شريعته من بعده فلا ينبغي لاحد ان يعترض عليهم اذ تناقض كلامهم في أبواب الفقه مع اتحاد العلل والمحمد لله رب العالمين

(فصل) في بيان بعض ما طلعت عليه من كتب الشريعة قبل وضعي هذه الميزان الشريفة لعمري يا اخي في ذلك ان طلبت الاحاطة بها ذوقا اذ العلم قد يتخلف عن صاحبه ويجب عنه بخلاف الذوق ولعل قائل يقول من اين اطالع صاحب هذه الميزان على جميع ما دونه المحدثون من الاحاديث والفقهاء من المذاهب في سائر اقطار الارض حتى قدرا ان يردها كلها الى مرتبتي تخفيف وتشديد فاذا اطالع على الكتب التي طالعها وحفظتها وشرحتها على مشايخ الاسلام من الشريعة فربما سلم لي واقتدى بي في مطالعة هذه الكتب التي اذكرها ان شاء الله تعالى وكلها ترجع الى ثلاثة اقسام حفظ متون وشرح لها ومطالعة لنفسه مع مراجعة العلماء في المشكلات منها *(القسم الاول)* في ذكر الكتب التي حفظتها عن ظهر قلب وعرضتها على العلماء فمن ذلك كتاب المنهاج للنووي وكتاب الروض لابن القري وعصر الروضة الى باب النفاء على القلب وكتاب جمع الجوامع في اصول الفقه والدين وكتاب الفية ابن مالك في النحو وكتاب تلخيص المفتاح في المعاني والبيان وكتاب الفية العراقي في علم الحديث وكتاب التوضيح في النحو لابن هشام وكتاب

وجد في بعض النسخ زيادة بعد قوله والمحمد لله رب العالمين وقبل قوله فصل قال المحققون وهي هذه انتهت الفصول الموضحة للميزان ولتشرع في مقصود الكتاب من الجمع بين احاديث الشريعة واقوال الاثمة المجتهدين ومقلديهم مبتدئين بالجمع بين الاحاديث فاقول وبالله التوفيق اعلم يا اخي ان جملة المجتهدين او اقوالهم على حالين اولى من الفناء احدهما كما قال الامام الشافعي وغيره لان كلام الشارع والاثمة يجمل عن التناقض كما تقدم او ائبل الميزان وربما جعلت مقابل احدا المجتهدين اثر حيث لم اجد له مقابلا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم احسانا للظن لصاحب ذلك الاثر وجلا على انه رأى في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما ان كان مثل ذلك لا يقال من قيل الراي اه والمناسب ما في اكثر النسخ من حذفها لانها غير مناسبة لما بعدها من الفعولين وسأني بذكرها محبة بعد مما تأمل اه

الشاطبية في علم القراءات وغير ذلك من المختصرات * (القسم الثاني) * ما شرحته على العلماء
 فقرأت بحمد الله شروح جميع هذه الكتب على العلماء رضي الله عنهم مرارا قراءة بحث وتحقيق
 حسب طاقتي ومرتبتي فقرأت شرح المنهاج للشيخ جلال الدين المحلى على الاشياخ مع تجميع ابن
 قاضي يحملون مع مطالعة شروحه الموجودة في مصر عشرات وقرأت شرح الروض على مؤلفه
 سيدنا ومولانا شيخ الاسلام زكريا كاملا وقرأت عليه شرح المنهج له أيضا وشرح البهجة الكبير
 وشرح التحرير وشرح التنقيح وشرح رسالة القشيري وشرح آداب البحث وآداب القضاء وشرح
 البخاري للمؤلف وشرحه للشيخ شمس الدين المجبوري وكتاب القوت للاذنعي والقطعة والتكملة
 للزركشي وقطعة السبكي على المنهاج وكتاب التوشيح لولده وشرح ابن الملقن على المنهاج والتنبيه
 وشرح ابن قاضي شبهة الكبير والصغير وقرأت شرح الروض على الشيخ شهاب الدين الرملي وكنت
 أكتب على كل درس منها زوائد شرح الزوائد المحامد وزوائد المهمات وزوائد شرح
 المذهب وغير ذلك حتى كان الشيخ يتعجب من سرعة مطالعتي لهذه الكتب ويقول لي لولا كتابتك
 زوائد هذه الكتب لما كنت أظن انك طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب ولما قرأت شرح
 الروض على مؤلفه شيخ الاسلام زكريا كنت أطالع عليه جميع المواد التي تبسرت لي زمن
 القراءة وتحرير جميع عباراته من أصولها كلها حتى احطت علما باصول الكتاب التي استمدتها
 في الشرح كالمهمات والمحامد وشرح المذهب والقطعة والتكملة وشرح ابن قاضي شبهة والرافعي
 الكبير والبسيط والوسيط والوجيز وفتاوى القفال وفتاوى القاضي حسين وفتاوى ابن
 الصلاح وفتاوى الغزالي وغير ذلك وكنت أنبه الشيخ على كل عبارة قلها مع اسقاط شيء منها
 واطلقه على اثنتي عشرة مسألة ذكرتها من زيادة الروض على الروضة والحال أنها مذكورة
 في الروضة في غير أبوابها والمحققا الشيخ بشرحه واطلقته على مواضع كثيرة ذكرتها من ابجاث
 الزركشي وغيره في المحامد والحال انها من اقوال الاصحاب فأصلحها في الشرح وقرأت شروح
 الفقيه ابن مالك كابن المصنف والاعمى والبصير وابن أم قاسم والمكودي وابن عقيل
 والاشموني مرارا على الشيخ شهاب الدين الحسامي وغيره وقرأت عليه شرح التوضيح للشيخ خالد
 وكتاب الغني وحواشيه وغير ذلك وقرأت شرح الفقيه العراقي مرارا فقرأت شرحها للمؤلف
 على الشيخ شهاب الدين الرملي وشرحها للسخاوي على الشيخ أمين الدين الامام بجامع الفخري
 ثم اختصرته وقرأت شرحها للجلال السيوطي وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة وكذلك
 علوم الحديث لابن الصلاح ومختصر النووي وقرأت شرح جمع الجوامع للشيخ جلال الدين
 المحلى وحاشيته لابن أبي شريف على الشيخ نور الدين المحلى وكنت أقرأ الحاشية والشرح
 عليه على ظهر قلبي اذ انسيت الكراس في البيت والشيخ نور الدين ماسك الحاشية وكان يتعجب
 من سرعة حفظي لذلك وحسن مطالعتي وقرأت العبد وحواشيه على الشيخ عبد الحق السباطي
 وقرأت المطول ومختصره على الشيخ العلامة ملا علي الجعفي بباب المقرافة وحواشيه وقرأت شرح
 الشاطبية للسخاوي والابن القاصح وغيرهما على الشيخ نور الدين الجماري وغيره وقرأت من

كتب التفسير وموادها تفسير الامام البغوي على شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين الشيشيني
المجنبي وقرأت الكشاف وحواشيه وتفسير البيضاوي وحاشيته للشيخ جلال الدين السيوطي
على شيخ الاسلام زكريا مرة واحدة وكنت أطلع على ذلك تفسير ابن زهرة وتفسير ابن عادل
وتفسير الكواشي وتفسير الواحدى الثلاثة وتفسير الشيخ عبد العزيز الديري الثلاثة وتفسير
التعلي وتفسير الجلال السيوطي المسمى بالدر المنثور وغير ذلك ونشأ من قراءتي الحاشية
التي وضعها شيخ الاسلام المذكور على تفسير البيضاوي وقرأت شرح البخاري للشيخ شهاب
الدين القسطلاني على مؤلفه المذكور وكنت أطلع عليه تفسير القرآن العظيم لأجل ما في
البخاري من الآيات لا عرف مقالات المفسرين فيها وأطلع عليه أيضا شرح البخاري
للمحافظ ابن حجر وشرحه للكرمانى وشرحه للعيني وشرحه للبرماوى وغير ذلك وقرأت عليه
شرح مسلم للإمام النووي وشرحه للقاضي عياض والقطعة التي شرحها الشيخ شهاب الدين
المذكور على مسلم وقرأت كتاب الاحوذى على شرح الترمذى لابي بكر بن العربي المالكي
وكذلك قرأت عليه كتاب الشفاعة للقاضي عياض وكتاب المواهب اللدنية في المنح المحمدية وغير ذلك
* (انقسم الثالث) * فيما طالعته لنفسى وكنت أراجع الاشياخ في مشكلاته بعد قراءتي على
الاشياخ جميع الكتب المتقدمة كلها طالعته شرح الروض نحو خمس عشرة مرة وطالعته
كتاب الام للإمام الشافعى رضى الله عنه ثلاث مرات وكنت أطلع عليه استدراكات الاصحاب
وتقييداتهم عليه في شروحه وتعليقهم وطالعته مختصر المنزى وشرحه الذى وضعه عليه شيخ
الاسلام زكريا كذا كذا مرة وطالعته مسند الامام الشافعى رضى الله عنه مرات والمحاوى
مرة واحدة وطالعته كتاب المجلى لابن خزم في الخلاف العالى وهو ثلاثون مجلدا وكتاب الملل
والتحلل له وكتاب المعلى مختصر المجلى للشيخ محي الدين بن العربي وطالعته المحاوى لما وردى وهو عشر
مجلدات وكذلك الاحكام السلطانية له مرة واحدة وطالعته فروع ابن المحداد وكتاب الشامل
لابن الصباغ وكتاب البدة لابي محمد الجوينى وكتاب المحيط والفروق له مرة واحدة وطالعته
الرافعى الكبير والصغير مرة واحدة وطالعته شرح المذهب للنووى والقطعة للسبكي عليه
نحو خمسين مرة وطالعته شرح مسلم للنووى خمس مرات وطالعته المهمات والتعقبات
عليها مرتين وطالعته الخادم مرتين ونصفا وطالعته القوت للأذرى والتوسط والفتح له مرة
واحدة وطالعته كتاب البدة لابن الملقس والجمالة وشرح التنبيه له مرة واحدة وطالعته تفسير
الجلال بن نحو ثلاثين مرة وشرح المنهاج للجلال المحلى نحو عشر مرات وطالعته فتح البارى على
البخارى مرة وشرح العيني مرة وشرح الكرمانى ثلاث مرات وشرح البرماوى مرتين والتنقيح
للزركشى ثلاث مرات وطالعته شرح القسطلاني ثلاث مرات وشرح مسلم للقاضي عياض مرة
وللغراسى مرة وطالعته تفسير البغوي ثلاث مرات والخازن خمس مرات وابن عادى مرة والكواشى
ثلاث مرات وتفسير ابن زهرة ومكى مرة واحدة وتفسير الجلال السيوطى المأثور نحو
ثلاث مرات وطالعته الكشاف بحواشيه نحو حاشية الطيبي وحاشية التفستانى

وحاشية ابن المنير عليه ثلاث مرات وعرفت جميع المواضع التي وافق عليها أهل الاعتزال
وجمعتها في جزء وطالعت على الكشف أيضا البحر لابي حيان واعراب السمين واعراب
السفاقي وطالعت تفسير البيضاوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه ثلاث مرات وطالعت تفسير
ابن النقيب المقدسي وهو مائة مجلد وطالعت تفاسير الواحدى الثلاثة وتفسير عبد العزيز الدبريني
الثلاثة كلامها مرات وطالعت من كتب الحديث ما لا أحصى له عددا في هذا الوقت من
المسانيد والجزاء كموطأ الامام مالك ومسند الامام احمد ومسند الامام ابي حنيفة الثلاثة وكتاب
البخارى وكتاب مسلم وكتاب ابي داود وكتاب الترمذى وكتاب النسائى وصحيح ابن خزيمة
وصحيح ابن حبان ومسند الامام سعيد بن عبد الله الازدى ومسند عبد الله بن جهميد
والفيلانيات ومسند الفردوس الكبير وطالعت معاجم الطبراني الثلاثة وطالعت من المجموع
للأصول كتاب ابن الاثير وجوامع الشيخ جلال الدين السيوطى الثلاثة وكتاب السنن الكبرى
للبيهقي ثم اختصرتها وقد قال ابن الصلاح ما ثم كتاب في السنة أجمع للدلالة من كتاب السنن الكبرى
للبيهقي وكأنه لم يترك في سائر أقطار الارض حذسا الا وقد وضعه في كتابه انتهى وهو من أعظم
أصولي التي استمدت منها في الجمع بين الاحاديث في هذه الميزان كما سبق في الفصول وطالعت
من كتب اللغة صحاح المجوهري وكتاب النهاية لابن الاثير وكتاب القاموس وكتاب تهذيب
الاسماء والغات للنووي ثلاث مرات وطالعت من كتب اصول الفقه والدين نحو سبعين مؤلفا
وأحطت علما بما عليه أهل السنة والجماعة وبما عليه المعتزلة والقدرية وأهل الشطح من
غلات المتصوفة المتفعلين في الطريق وطالعت من فتاوى المتقدمين والمتأخرين ما لا أحصى
له عددا كفتاوى القفال وفتاوى القاضي حسين وفتاوى الماوردى وفتاوى الغزالي
وفتاوى ابن المحداد وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى ابن عبد السلام وفتاوى السبكي
وفتاوى البلقيني وكل من هاتين الاخيرتين مجلدات وطالعت فتاوى شيخنا الشيخ زكريا
وشيخنا الشيخ شهاب الدين وغير ذلك كفتاوى النووي الكبرى والصغرى وفتاوى ابن
القركاخ وفتاوى ابن ابي شريف وغير ذلك ثم جمعتها كلها في مجلد باسقاط المتداخل منها
وطالعت من كتب القواعد قواعد ابن عبد السلام الكبرى والصغرى وقواعد العلائي وقواعد
ابن السبكي وقواعد الزركشي ثم اختصرتها أعني الأخيرة وطالعت من كتب السير كثيرا
كسيرة ابن هشام وسيرة الكلاعي وسيرة ابن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد الشامي وهي أجمع
كتاب في السير وطالعت كتاب المعجزات والخصائص للجلال السيوطي ثم اختصرته وطالعت
من كتب التصوف ما لا أحصى له عددا الا أن كالتقوت لابي طالب الديكي والرعاية للحارث المحاسبي
ورسالة القشيري والاحياء للغزالي وعوارف المعارف لله روردي ورسالة النور لسيدى أحمد
الزاهد وهي مجلدان وكتاب منج المنة لسيدى محمد الغزالي وهو ست مجلدات وكتاب القنوقات
لمكيه وهي عشر مجلدات ثم اختصرتها وطالعت كتاب الملل والنحل لابن خزم كذا كذا
يعرفت جميع العقائد الصحيحة والفاسدة ثم ترقى المهمة الى مطالعة بقية كتب المذاهب الاربعة

فطالعت من كتب المالكية التي عليها العمل كتاب المدونة الكبرى ثم اختصرتها ثم طالعت
 المغنري وكتاب ابن عرفة وابن رشد وكتاب شرح رسالة ابن أبي زيد اللساني وللشيخ جلال
 الدين بن قاسم وطالعت شرح المختصر لبهرام واللتامى وغيره وابن المحاجب وكنت أراجع في
 مشكلاتها ابن قاسم والشيخ شمس الدين اللقاني وأخاه الشيخ ناصر الدين وأحطت علماً بما
 عليه الفتوى في مذهبهم وما انفرد به الامام مالك عن بقية الأئمة من مسائل الاستنباط وطالعت
 من كتب الحنفية شرح القدروى وشرح مجمع البحرين وشرح الكنز وفتاوى قاضى خان
 ومنظومة النسفى وشرح الهداية وتخريج أحاديثها للمافظ الزيلعى وكنت أراجع في مشكلاتها
 الشيخ نور الدين الطرابلسى والشيخ شهاب الدين بن السلبى والشيخ شمس الدين الغزى وغيرهم
 وطالعت من كتب الحنابلة شرح المحرقى وابن بطه وغيرهما من الكتب وكنت أراجع في
 مشكلاتها شيخ الاسلام الشيشينى الحنبلى وشيخ الاسلام شهاب الدين الفتوحى وغيرهما كل هذه
 المطالعة كانت بينى وبين الله تعالى وبارك الله تعالى فى وقته فهذا ما استحضرت فى هذا الوقت
 من الكتب التي طالعها ومن شك فى مطالعتي لها من القرآن فليأتني بأى كتاب شاء من هذه الكتب
 وقرؤه على وأنا أحله له بغير مطالعة فان الله تعالى على كل شئ قدير وقد أخبرني سيدي على
 المصطفى رحمه الله تعالى انه قرأ فى يوم وليلة ثلثمائة ألف ختم وستين ألف ختم هذا كلامه على
 رضى الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى ان محمداً بن جرير الطبرى حاسبه
 الحبار قبل موته على ألف رطل حبراً وثمانية أرطال انتهى وقد كنت اطالع المجزء الكامل من
 شرح المذهب أو المهمات وكتب زوائده على درسى فى الروضة فى ليلة واحدة وكان غالب أقرانى
 يظن اننى تركت الاشتغال بالعلم لكونى كنت لا أحضر دروس أشياخهم ويقولون لوان فلان ادام
 على الاشتغال بالعلم لكان من أعظم المفتين فى مصر الآن وكنت أحضر دروسهم فى بعض
 الاوقات فلا أبحث ولا أتكلم ولا استشكل مسألة من المسائل لكونى أعرف المنقول فيها
 فطالع يا أختي مثل ما طالعت من هذه الكتب ان أردت الا حاطة بأقوال العلماء كلها والمحمد لله
 رب العالمين * ولنشرع فى الجمع بين الاحاديث الشريفة وتزيلها على مرتبتي الشريعة المطهرة
 من تخفيف وتشديد عملاً بقول الامام الشافعى وغيره ان اعمال المحديثين بحملهم على حالين
 أولى من الغناء أحدهما نأقول وبالله التوفيق من الاحاديث التي اختلف العلماء رضى الله عنهم
 فى معناها حديث البيهقى مرفوعاً خلق الله تعالى الماء طهوراً لا ينجسه شئ وحديث البيهقى أيضاً
 عن ابن مسعود رضى الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى النبيذ ثمرة طيبة
 وماء طهور ثم توضأ صلى الله عليه وسلم به وصلى مع حديث ابن حبان وغيره الماء طهور لا ينجسه شئ
 الا ما غلب على طعمه ولونه وريحه ومع حديث البيهقى مرفوعاً الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى
 هذا سنين حتى يجد الماء فاذا وجدته فليمسح به فانه خير فالحديثان الاول مخففان والمحدثان
 الاتزان مشددان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فليس لمن قدر على الماء الخالص أو المتغير
 يسيراً ولو بطرح تمر أو زبيب فيه ان يتيمم بالتراب فالمراد بالنبيذ الذى قال الامام أبو حنيفة بوضوء

الوضوء به تبع للشارع ما لم يخرج الى حد الفقاع كما ان المراد به ما لم يسكب باجماع لقوله في حديث
عبد الله بن مسعود ثمرة طيبة وماه طهور فافهم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
في حديث مسلم وغيره في الشاة الميتة هلا أخذتم اهابها فدنقوه فانتقم به مع قوله صلى الله
عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن حكيم انه قال كتب اليك رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبل موته بشهر أو بأربعين يوماً لا تنفقوا من الميتة باهاب ولا عصب فالحديث الاول
فيه التخفيف على من احتاج الى مثل ذلك المجلد بقريضة ان الشاة كانت لميمونه وهي من الفقراء
كافي بعض طرق الحديث وكافوا تصدقوا بها عليها والحديث الثاني مجبول على من لم يحتاج الى مثل
ذلك من الاغنياء واصحاب الرفاهية فرجع الحديثان الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد
ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي اذنفوا الاظفار والدم والشعر فانه ميتة مع
حديث البيهقي ايضا مرفوعا لا بأس بمسك الميتة اذ ادبغ ولا بأس بشعرها وصوفها وقرونها اذا
غسل بالماء ففي الحديث الاول نجاسة الشعر الذي على المجلد المدبوغ وفي الحديث الثاني انه
متنجس يطهر بغسله بالماء وبه قال الحسن واحتج له بحديث مسلم في ذبايح البربر والمجوس من
قوله صلى الله عليه وسلم في جلد ذبايحهم دباغه طهوره فشم الشعر الذي على المجلد فيحمل
الحديث الاول على اهل الرفاهية الذين لا يحتاجون الى مثل ذلك ويحمل الثاني على المحتاجين
الى مثله من ذوى الحاجة نظير ما تقدم في شعر الميتة فرجع الحديثان في شعر الميتة الى مرتبتي
الميزان في التخفيف والتشديد ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في منع الادهان بما في عظم
العاج كما رواه مسلم وغيره عن ابن عباس قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب
من السباع مع حديث البيهقي عن ثوبان قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشتري
لفاطمة قلادة من عصب وسوارين من عاج ومع حديث البيهقي ايضا عن انس كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يمشط بالعاج ففي الحديث الاول منع استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني
ومامعه جواز استعماله فيحمل الاول على الذين يحدون غيره أو على استعماله فيما فيه رطوبة
ويحمل الثاني على اهل الحاجة اليه أو استعماله في الشئ الخاف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
من تخفيف وتشديد ومن ذلك حديث المسور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بمزادة من
مزادة المشركين فاستقى أصحابه منها وحديث البيهقي عن جابر **ك**نا نغزو مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فنصيب من كل آنية المشركين واسقيتهم ونستمتع بها فلا يعاب علينا مع حديث
البيهقي عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن الشرب من
أواني النصارى وفي رواية للشيخين أن أبا ثعلبة قال يا رسول الله أنا بأرض أهل كتاب أفناكل
في آنيتهم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير آنيتهم فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا غيرها
فاغسلوها وكوفوها ففي الشق الاول التخفيف وفي حديث عائشة التشديد فقط وفي حديث أبي
ملبة التلذذ من وجهه والتخفيف من وجهه فالتشديد في حق من وجد غير آنيتهم والتخفيف في
حق من لم يجد غيرها كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان لكن في حديث أبي داود ما يدل على

ان الامرو وقع حيث علم بنجاسة آنيتهم فليتنامل * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا وضوء
 لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه لا تتم
 صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله تعالى انتهى والمراد بقوله كما أمر الله تعالى يعني
 في القرآن وليس فيما أمر الله تعالى التسمية على الوضوء ففي الحديث الاول التشديد بنفي
 الصلوة أو الكمال وفي الثاني التخفيف فرجع الحديثان الى مرتبتي الميزان كما سيأتي بسطه
 في الجمع بين أقوال المجتهدين * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي
 من توضأ فليتمضمض وليستنشق مع حديث مسلم مرفوعا عشر من الفطرة وعدمها المضمضة
 والاستنشاق فالحديث الاول مشدد لما فيه من صيغة الامر والحديث الثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي أن ابن عباس كان
 اذا توضأ قبض قبضة من ماء ثم نقض يده فمسح بها رأسه واذنيه ثم يقول هكذا كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديثه أيضا باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لا ذنيه ماء خلافا للماء الذي أخذته رأسه وكان ابن عمر اذا
 توضأ يبعد أصبعيه في الماء ليمسح بهما اذنيه فالحديث الاول فيه تخفيف والحديث الثاني وفعل
 ابن عمر فيهما تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن المنذر انه مر
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه وهو يتوضأ فلم ير عليه صلى الله عليه وسلم السلام
 فأخذه ما قرب وما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه قال انه لم يغني أن أرد عليك
 الا اني كرهت أن أذكر اسم الله تعالى الاعلى طهارة مع حديث مسلم عن عائشة قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله تعالى على كل أحيانه فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف
 فيحمل الاول على أهل الكمال في الادب والثاني على من دونهم فرجع الامر فيهما الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بال قائما مع حديث
 البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول وهو جالس وقال لعمر بن الخطاب رضي الله
 عنه لا تبلى قائما فإنا بال عمر قائما بعد حتى مات فالاول فيه تخفيف فعلمه صلى الله عليه وسلم لبيان
 المجاوز والحديثان الاخران فيهما تشديد بالنظر لمحال أهل كمال الادب والحياة وحال غيرهم
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا من استجمر فليوتر وحديث
 البيهقي اذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثا مع حديثه أيضا من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن
 ومن لا فلا خرج فالحديثان الاولان فيهما تشديد والحديث الثالث فيه تخفيف فرجعت
 الاحاديث الى مرتبتي الميزان ومن حمل الوترية في الحديث الثالث على ما يكون من الوتر بعد الثلاث
 فهو راجع الى مرتبة التشديد وكذلك رواية أنه صلى الله عليه وسلم رد الروثة وقال اثنتي بجحر هو
 تشديد بالنسبة لمن لم يثبت هذه الزيادة ومن ذلك الاستنجاء بالتراب لم يثبت فيه شيء عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وانما جاء عن الصحابة والتابعين فبعضهم منعه فشدوا بعضهم جوزه فخفف *
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا العينان وكذا السه فم نام فليتوضأ مع حديث البيهقي عن

حذيفة بن اليمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتضنه من خلفه وهو جالس يحقق رأسه فقال يا رسول الله وجب علي وضوء قال لا حتى تضع جنبك فالاول هام في نقض وضوء النائم ولو جالسا متمكنا والثاني فيه عدم نقض وضوء من نام جالسا وعليه فيحمل الاول على حال الاكابر من أهل الدين والورع ويحمل الثاني على حال غيرهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد * ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى أولا مست النساء بغير الجماع بقوله لما عز لعلك قلت أو لست مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج للصلاة ولم يتوضأ فأما الحديث الاول يشير الى نقض الوضوء باللمس والتقبيل والثاني صريح في عدم النقض فيحمل النقض على حال من لم يملك اربه وعدم النقض على من ملك اربه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان على قياس ما قاله العلماء في نظيره من قبلة الصائم وكذلك المحكم في المومس * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره مرفوعا اذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وفي رواية فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية له من مس فرجه فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية للبيهقي أيضا امرأة مست فرجها فلتوضأ مع حديث طلق بن عدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سأله عن مس ذكره هل هو الابضعة منك فأما الحديث الاول بطرقه مشدد محمول على حال الاكابر وحديث طلق مخفف محمول على حال غيرهم بدليل كون طلق كان زاعيا لابل قوم وقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول لا بأبي مست ذكرى أم أذنى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم فصلى ولم يتوضأ مع حديث البيهقي مرفوعا اذا قام أحدكم في صلاته أو قلس أو رعف فليتوضأ ثم ليبن على ماضى من صلاته ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث التقيفة في الصلاة الذي رواه البيهقي من ان أعمى وقع في حفرة والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ففحل طواف من الصحابة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من فحل أن يعيد الوضوء والصلاة مع قول فقهاء المدينة وغيرهم من الصحابة أنه يعيد الصلاة دون الوضوء هو راجع الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم فتح مكة بوضوء واحد وفي رواية للبيهقي انه صلى خمس ملوات بوضوء واحد مع حديث البخاري وغيره عن أنس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة وكان أحدنا يكفيه الوضوء ما لم يحدث فأما الحديثان الاولان بهما التخفيف والحديث الثالث فيه التشديد لمن تبعه صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما من ترك المضمضة والاستنشاق غسل الجنابة أعاد الصلاة مع قول الحسن لا يعيد الا ترا الاول مشدد والثاني مخفف * ومن حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من اناء واحد الجنابة قالت فكان يسد اقبلي وفي رواية تختلف أيدينا فيه مع حديث البيهقي وقال رجاله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تغتسل المرأة بفضل طهور الرجل أو يغتسل الرجل

بفضل طهور المرأة فالحديث الاول يعطى التخفيف والحديث الثاني يعطى التشديد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان وكذلك قول عبد الله بن سرجس رضى الله عنه تدوض المرأة وتغتسل
 من فضل غسل الرجل وطهوره ولا عكس فهو يرجع الى التشديد والتخفيف * ومن ذلك
 حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل للجنازة قبل ان ينام وتارة يتوضأ ثم
 ينام مع حديث البيهقي عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب
 ولا يمسه ماء فيتحمل أنه لا يمسه ماء أصلا ويحتمل أنه لا يمسه ماء للفصل فالحديث الاول مشدد
 والثاني مخفف * ومن ذلك حديث البيهقي عن عمار بن ياسر قال أمرني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في التيمم بمسح الوجه والكفين وفي رواية أخرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لعمار حين سأله عن التيمم بعد ان كان تمعل في التراب انما كان يكفيك هكذا ثم ضرب
 بيده الارض ثم فتح فيهما ثم مسح وجهه وكفيه ثم لم يجاوز الكوع مع حديث البيهقي أيضا انه
 مسح يديه الى المرفقين فالحديث الاول مخفف والثاني مشدد وهو أولى اذا القياس أن يكون
 البذل من الشيء على صورته فرجع الامر الى التشديد والتخفيف * ومن ذلك حديث الشيخين
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل جماعة من الصحابة في طلب قلادة لعائشة كانت
 فقدتها فادركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه وسلم وشكوا ذلك اليه
 لم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم مع حديث البيهقي وغيره لا يقبل الله تعالى صلاة بغير طهور
 فكما أنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم حين صلوا المحرمة الوقت فكذا ذلك غيرهم اذا عدم الماء
 والتراب فالحديث الاول مخفف في أمر الطهارة مشدد في أمر الصلاة والحديث الثاني مشدد
 في أمر الطهارة ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤم التيمم المتوضئين وكره ذلك علي وابن عمر أيضا مع
 صلاة ابن عباس بجماعة من الصحابة وهو تيمم به قال سعيد بن جبيرة الحسن وعطاء الزهري
 فالاول وما معه فيه تشديد والآخر بعده فيها التخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك حديث أبي داود في المراسيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل فرأى لمعة على منكبه
 لم يصبها الماء فأخذ خصلة من شعر رأسه فعضرها على منكبه ثم مسح يده على ذلك المكان وحديث
 البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بفضل ماء كان في يده مع حديث عطاء عن
 ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لكل عضو ماء جديدا
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويحتمل أن الماء الذي عصره صلى الله عليه وسلم من شعره
 كان من ماء الغسلة الثانية أو الثالثة فرجعت المرتبتان بهذا الاحتمال الى واحدة * ومن
 ذلك حديث مسلم مرفوعا اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليرقه ثم يغسله سبع مرات احداهن
 بالتراب وبه كانت عائشة وابن عباس وأبو هريرة يقتنون الناس مع حديث البيهقي فانغسلوه ثلاثا
 أو خمساً أو سبعا فالاول مشدد والثاني مخفف فيحمل الاول على القادر على السبع ويحتمل
 الثاني على العاجز عنها * ومن ذلك حديث مالك وغيره مرفوعا ان المرأة ليست بغس وقول

عائشة رضي الله عنها رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلهما مع قول أبي هريرة رضي الله عنه يغسل الأناة من المهر كما يغسل من الكلب وفي رواية عنه إذا ولغ المهر في الأناة غسل مرة أو مرتين بعد أن يهراق فالحديث الأول فيه التخفيف ومقابله من قول أبي هريرة رضي الله عنه فيه التشديد أن كان أبو هريرة رأى في ذلك شيئاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً ما كل لحمه فلا بأس بسؤره وفي رواية له أيضاً لا بأس ببول ما كل لحمه مع الأحاديث التي تعطى النجاسة في سائر أبواب الحيوانات فالأول مخفف والأحاديث مقابله مشددة فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الماء طهور لا ينجسه شيء وفي رواية الماء طهور كله لا ينجسه شيء رواه البيهقي وغيره ثم قال وهو مخصوص بالاجتماع أن ما تغير بالنجاسة فهو نجس قليلاً كان أو كثيراً فرجع الحديث قبل الاجتماع والاجتماع إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل لما سمع الخف ثلاثة أيام رلياً لين للمساقر ويوماً وليلاً للقيم الحديث بجميع طرقه مع حديث البيهقي رضي الله عنه عن خزيمة قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ولو استزدته زادني - في المسح على الخفين وفي رواية له وإيم الله لومضي السائل في مسئلته فجعلها خساً وفي رواية للبيهقي عن أبي عمارة رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أمسح على الخفين قال نعم فقلت يوماً قال ويومين فقلت ويومين قال وثلاثة قلت يا رسول الله وثلاثة قال نعم وما بذاك وفي رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم حتى عد سبعاً ثم قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بذاك فحديث مسلم وغيره فيه تشديد وحديث البيهقي بجميع طرقه فيه تخفيف ويصح جعل الأول على حال الأكبر والثاني على حال غيرهم وبالعكس من حيث قوة حياة الأبدان وضعفها بفعل الطاعات أو المعاصي فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن معمر رضي الله عنه إذا تحرق الخف ونرج منه الماء من مواضع الوضوء فلا تمسح عليه مع قول الثوري أمسح على الخفين ما تعلق بالقدم وأن تحرقا وقال كذلك كانت خفاف المهاجرين والأنصار مخزفة مشقة فقول معمر فيه تشديد وقول الثوري فيه تخفيف ولم أجد في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما ورد في خبر المحرم الذي لم يجد الثعلين ووجد الخفين من أمره صلى الله عليه وسلم المحرم أنه يقطعهما أسفل من الكعبين فإن في ذلك دلالة على أن الخف إذا لم يقط جميع القدم فليس هو بخف يجوز المسح عليه فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحديث البخاري إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل مع حديث البيهقي مرفوعاً عن ترضاً يوم الجمعة فيها ونعمت وتجزي عن الفريضة ومن اغتسل فالتسل أفضل فالأول فيه التشديد والثاني فيه التخفيف وحل بعضهم الأول على من كانت رائحته تؤذي الناس والثاني على من ليس له رائحة كريهة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان قال بعضهم وإنما خص صلى الله عليه وسلم وجوب الغسل بالاحتلم لأنه هو الذي يظهر منه الصنآن الذي يؤذي الناس أو يضعف جسده بارتكاب المعاصي ومن شأن الغسل أن يزيل القذر وينعش البدن فلذلك أمر به

المحتمل * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره في المحائض اصنعوا كل شيء الا الجماع مع حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر المحائض الا من وراء الثوب أو الا زارواه البيهقي فالاول فيه التحفيف والثاني فيه التشديد وجعل بعض العلماء الاول على من يملك أربه والثاني على من لم يملك أربه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابن عمر وغيره في المستحاضة انها تقتسل من الظهر الى الظهر وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها تقتسل عن كل يوم غسلا واحدا مع قول علي وابن عباس رضي الله عنهما تتوضأ المستحاضة عند كل صلاة وكانت أم حبيبة بنت جحش تقتسل عند كل صلاة من قبل نفسها لا بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم بين مخفف ومشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الاخبار والآثار من كتاب الصلاة الى الزكاة) *

من ذلك حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل صلى برسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق وأنه صلى به في المرة الثانية حين مضى ثلث الليل الاول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق الى ثلث الليل الاول مع حديث ابن عباس أيضا وقت العشاء الى الفجر فالحديث الاول فيه التشديد لايهامه خروج الوقت بمضي الثلث الاول من الليل وفي الثاني التحفيف لتأخره الى طلوع الفجر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك القول في أحاديث امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر والصبح وقوله فيها الوقت ما بين هذين مع قوله عليه السلام في العصر وقت العصر ما لم تقرب الشمس ومع قوله في الصبح ما لم تطلع الشمس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا متوضئ وقيل انه من قول أبي هريرة مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل احيائه ومع قول ابراهيم النخعي كانوا لا يرون بأسا أن يؤذن الرجل على غير طهر وفي رواية وضوء فالحديث الاول مشدد والثاني وما معه مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أذن فهو يقيم وفي رواية انما يقيم من أذن مع حديثه أيضا في قصة سبب مشروعية الاذان أن عبد الله بن زيد قال يا رسول الله أرى الرؤيا يعني في كيفية الاذان ويؤذن بلال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقم أنت ففي الحديث الاول تشديد وفي الثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الاذان والاقامة لكل صلاة ليلة المزدلفة مع حديث مسلم أيضا أنه صلاهما بأذان واحد واقامتين ومع حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء باقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الاولى وفي رواية ولم يناد في واحدة منهما قل البيهقي وهي اصح الروايات عن ابن عمر فالحديث الاول وما وافقه فيه التشديد ومقابله فيه التحفيف فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها

انها كانت تؤذن للنساء وتقيم مع رواية أنها كانت تصلى بغیر اقامة والرواية الاولى مشددة
والاخرى مخففة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقيل انه
من قول ابن عمر أنه يؤذن للصبح في السفر دون غيرها من الصلوات فانه يقيم لها فقط مع ما صح
من الاحاديث في الاذان في السفر للجماعة والمنفرد فالحديث الاول والاخر مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر فيه الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين أمر بلال أن يشفع الاذان
ويوتر الاقامة مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمحذورة حين عليه
الاذان والاقامة الاذان والاقامة مثني مثني وبعضهم حمل قوله مثني على قوله قد قامت الصلاة
فقط فالاول فيه تخفيف في صفة الاقامة والثاني فيه تشديد وأما قول البعض المذكور ففيه
تشديد في لفظ قد قامت الصلاة فقط فرجع الامر فيه أيضا الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة رفع يديه بالتكبير ثم
وضع يده اليمنى على يساره على صدره مع قول على رضى الله عنه ان السنة وضع الكف على
الكف تحت السرة فالاول مشدد من حيث كون مراعاتهما وهما تحت الصدر اشق من
مراعاتهما تحت السرة بدليل ان اليد ثقيل وتنزل ويحتمل أن يكون على رضى الله عنه رأى أيدي
العصابة تحت السرة حين ثقلت فظن انهم وضعوها تحت السرة ابتداء والمحال انهم وضعوها
تحت الصدر ولا * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين للمسيء صلواته وهو
خلاد بن رافع الزرقى اذا هت الى الصلاة فكبر ثم أقرأ بما تيسر معك من القرآن مع حديث البيهقي
 وغيره عن أبي هريرة قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادي لأصلاة الأبقاة
الكتاب فاذا زاد فالاول مخفف والثاني مشدد واثم نسخ متفق عليه لاحد الحديثين فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا لأصلاة لمن لم يقرأ بأتم القرآن فصاعدا
مع رواية أقرأ بأتم القرآن أي فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك حديث الشيخين عن أنس رضى الله عنه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم
وأبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فكانوا يستفتحون الحمد لله رب العالمين لا يذكرون
بسم الله الرحمن الرحيم لاني اول قراءة ولا في آخرها وفي رواية للشيخين عن أنس أيضا فلم أسمع
أحدا منهم يقرأ بيسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لابن حبان والنسائي فلم أسمع أحدا منهم يجهر
بيسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك من الاحاديث مع حديث البخاري وغيره عن أنس أنه
قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مدا ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم يمد بسم الله ويمد
بالرحمن ويمد بالرحيم وبه قال ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عمر وروى ذلك أيضا عن عمر
يعن على وابن الزبير رضى الله عنهم فالحديث الاول بجميع طرقه مخفف والحديث الثاني
بجميع طرقه مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم والبيهقي ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر وكان يفعل
لك حين يكبر الركوع وفي رواية للبخاري كان يرفع يديه عند الاحرام وعند الرفع من الركوع

وفي رواية لما لك واذا كبر للركوع مع حديث البيهقي عن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة يرفعه يديه ثم لا يعود ومع قول ابن مسعود لما صلى بالناس لا صلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع مرة واحدة ومعلوم ان ذلك في حكم المرفوع فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا لك الحمد وقوله كان عبارة عن دوام ذلك وبه قال علي وابن سيرين وعطاء بن ابى رباح مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد وفي رواية للبيهقي اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فليقل من خلفه ربنا لك الحمد مع ما اخذ به الشافعي حيث استحب للمؤمنين الجمع بين الذكرين فالاول مشدد والثاني مخفف بالنظر لما هدا المصلين فمن رأى الامام واسطة بينه وبين الله تعالى في الاخبار عن كونه تعالى قبل حمد المؤمنين قال ربنا ولك الحمد على ذلك ومن حجب عن هذا المشهد قال سمع الله لمن حمده فتأولا بقبول حمده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد بقع ركبته قبل يديه واذا رفع رفع يديه قبل ركبته وفي رواية لابي داود فانهم نهضوا على ركبته واعتمدوا على فخذه مع حديث ابي داود والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد احذكم كما يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه ثم ركبته فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف باعتماده على يديه اذا قام من السجود فرجع الحديثان الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بوضع الكفين في السجود يعني مكشوفتين وحديثه ايضا شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرائر مضاء في جباهنا وكفنا فلم يشكنا مع حديث البيهقي عن بعض الصحابة انه كان يسجد على الفرو الطويل الكمين لمشقة في اخراج يديه وكان النخعي يقول كان الصحابة يصلون في بساطهم وبرانسهم طياتهم ما يخرجون ايديهم وروى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه كساء ملتف به يصنع يديه عليه يقيه بردا محصا وفي رواية له يتي بالكساء بردا لارض بيده ورجله فالحديثان الاولان مشددان ومقابلهما مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره في صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم عن المجلوس عن مالك بن الحويرث انه كان يصلي للناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس ثم اعتمد على الارض مع حديث البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان اذا رفع رأسه يرجع من سجدة الى سجدة على صدره قدميه ويقول انما كان صلى الله عليه وسلم يقوم معتمدا على يديه من أجل ضعف كان به فالحديث الاول مخفف والثاني مشدد فرجع الحديثان الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قعد في الصلاة وضع ذراعه اليمنى على ركبته ورفع أصبعه السابعة قد أحناها شيئا وهو يدعول لا يحركها مع حديثه ايضا عن وائل بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه يحركها يدعولها ومع

حديثه أيضا مرفوعا تحريك الاصبع في الصلاة مذكرة للشيطان فالاول مخفف والثاني
مشدد وسيأتي توجيههما في الجمع بين اقوال الائمة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي
بين كفيه كما يعني السورة من القرآن التحيات لله الى آخره مع حديث عمرو بن العاصي ان صبح ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قعد الامام آخر ركعة من صلاته ثم احدث قبل ان يتشهد
فقد تمت صلاته وفي رواية فحدث قبل ان يسلم فقد جازت صلاته فالاول مشدد والثاني
مخفف فيحمل الثاني على حال اصحاب الضرورات والاول على غيرهم كما هو الغالب على الناس
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن أبي موسى الاشعري قال كان
اول ما يتكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس للتشهد التحيات لله الى آخره مع حديث
البيهقي عن جابر وعن عمر في احدي الروايتين عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا
التشهد بسم الله وبالله التحيات لله الى آخره فالاول مخفف بترك التسمية والثاني مشدد
بذكرها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقال البخاري حديث جابر خطأ فعلى ذلك يرجع الامر
الى مرتبة واحدة كالحديث الذي ورد فردا * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره السابق
مرفوعا لصلاة الابطاحية الكتاب مع حديث الامام أبي حنيفة رضى الله عنه والبيهقي مرفوعا
من صلى خلف امام فان قراءة الامام له قراءة قلت وهذا محمول على حال الاكابر الذين يجتمعون
بقلوبهم على حضرة الله تعالى اذا سمعوا قراءة امامهم كما ان من يقرأ القرآن بعد قراءة امامه كما
سيأتي محمول على حال من لم يجتمع قلبه على حضرة ربه بقراءة امامه وبالاول قال ابن عباس
وابن مسعود وابن عمر وجاعة من الصحابة والتابعين وفي حديث البيهقي مرفوعا في اراكم
تقرؤن وراء امامكم قالوا اجل يا رسول الله قال لا تفعلوا الا بأمر القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأها
وفي رواية لا تقرأوا بشيء اذا جهرتم الا بأمر القرآن انتهى * وقال عطاء كانوا يرون أن على المأموم
القراءة فيما يسرفه الامام دون ما يجهر فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * وسيأتي في توجيه
الاقوال ان انا حنيفة رحمه الله تعالى كان يكفي عن القراءة بذكر اسم الله تعالى في الصلاة ويقرأ
قوله تعالى وذكرا اسم ربه فصلى وان ذلك محمول على من يحصل له جمعية القلب اذا ذكر اسم ربه *
ومن ذلك حديث البيهقي وغيره عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على
قوم ثم تركه الا في الصبح فلم يزل يقاتل فيه حتى فارق الدنيا وفي رواية للبخاري ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قنت في الركعة الاخيرة من الصبح بعد ما قال سمع الله لمن حمده مع حديث
البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلاته
وعن أبي مخنف قال صليت خلف عبد الله بن عمر صلاة الصبح فلم يقاتل في الركعة الاولى فقال
ما حفظه عن أحد من اصحابنا فالاول مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالنسخ فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا الفخذ عورة مع حديث الشيخين أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم حسر الازار عن فخذه فالاول مشدد والثاني مخفف ويتبع أن يكون

الاول تشريه الاهل المروءات والثاني لآحاد امته فرجع الامر فيه الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في التوب الواحد فقال
 اول كلكم توبان مع حديث مسلم مرفوعا لا يصليان أحدكم في التوب الواحد فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجدي في الصلاة شيئا فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا
 مع حديث البيهقي مرفوعا اذا قام أحدكم في صلاته أو قلص فليتنصرف فليتوضأ ثم لين على
 ما مضى ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والقلص
 هو غلبة التي ففعل الحديث اذا استقاه أحدكم أو غلبه فهو تنفير حديث من ذكره التي فلا بأس
 وان اختلف حكم الصيام مع الصلاة * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن جابرا أدرك رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلم عليه فأشار صلى الله عليه وسلم بيده الى الارض يرد عليه
 مع حديث البيهقي وغيره ان المصلي يرد به السلام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ويصح جل الاول على كابر الدنيا من الملوك والامراء والثاني على
 غيرهم من الاصاغر من لا يتأثر بعدم رد السلام عليه * ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا
 يقطع صلاة الرجل اذا لم يكن بين يديه مثل مؤنثة الزحل المرأة والحمار والكلب الاسود مع
 حديث مسلم وغيره أيضا عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من
 الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنابة ومع حديث البخاري ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يصلي والحجارة ترتع بين يديه والكلب يمر بين يديه لم يرجزه ومع قول
 عثمان وعلي رضي الله عنهما لا يقطع صلاة المسلم شيء فالاول مشدد والثاني مخفف عند
 من لا يقول بالنسخ فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الامام الشافعي رحمه الله
 تعالى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى في بيته ثم جاء الى المسجد اذا جئت فصل
 مع الناس وان كنت قد صليت في بيتك ونظائرهم من الاحاديث الا مرة باعادة الصلاة في جماعة
 مع حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم مرتين وفي
 رواية لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين حتى كان ابن عمر اذا جاء والناس في صلاة مكتوبة يجلس ولا
 يصلي معهم ويحتمل أن يكون المراد لا تصلوا صلاة مكتوبة فرادى مرتين أولا تصلوها مرتين خوفا
 ان يأتي من بعدكم فيعتقد أنها فرض عليكم أولا تصلوها مرتين على اعتقاد أنها فرض عليكم ثانيا
 فالحديث الذي يأمر بالاعادة في الجماعة مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك ما رواه البيهقي عن الحسن انه كان يقول من نسي القنوت في الصبح أو في الوتر سجد للسهو
 قياسا على من قام من ركعتين فلم يجلس مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى
 الصبح بالناس فلم يقن قال البيهقي ولم يقل عن أحد من الصحابة انه ترك القنوت فسجد للسهو
 لاجله أبدا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم تشهد بعد سجد في السهو ثم سلم مع حديث

البيهقي أيضا انه صلى الله عليه وسلم لم يتشهد ومع روايته ايضا انه صلى الله عليه وسلم تشهد
 قبل السجدةتين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وسيأتي توجيه
 القولين في الجمع بين أقوال الأئمة ان شاء الله تعالى * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا
 لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة لمن لم يصل على نبي الله صلى
 الله عليه وسلم وقول الشعبي من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد فليعد صلاته
 أو قال لا تجزئه صلاته مع قول أبي مسعود البدرى لو صليت صلاة لا أصلي فيها على محمد وآل
 محمد رأيت أن صلاتي لا تتم فان الحديث الاول ومأمرة بشير الى الوجوب والشرطية وقول أبي
 مسعود يشير الى الصحة مع القصد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا مفتاح الصلاة الطهور واحرامها التكبير واحلالها التسليم أي
 قول المصلي السلام عليكم مع قول الامام أي حنيفة رضي الله عنه المراد بالتسليم التشهد وهو قول
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حتى انه لو أحدث قبل التسليم صحت صلاته فالحديث الاول
 على التفسير الاول مشدد والاثران به دة مخففان فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 حديث الامام مالك والشافعي رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صلى
 بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئا حتى سلم منها فلما سلم قيل له انك لم تقرأ شيئا فقال اني كنت
 أجهز بالالى الشام فبعلت أنزلها منقلة متقلة حتى قدمت الشام فبعثتها واقتباسها واحلاسها
 واجمالها قال التميمي فاعاد عمر واعادوا مع رواية البيهقي عن عمر رضي الله عنه انه قال حين
 أعلموه بأنه لم يقرأ في المغرب شيئا فكيف كان الركوع والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس اذا
 ومع رواية البيهقي عن علي رضي الله عنه أن رجلا قال له اني صليت فلم أقرأ قال اتمت الركوع
 والسجود قال نعم قال تمت صلاتك فالانزال الاول مشدد والاثران الآخران مخففان فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان وسيأتي توجيه ذلك في الجمع بين أقوال الأئمة ان شاء الله تعالى وانه يحتمل أن
 يكون المراد بالقراءة قراءة السورة بعد الفاتحة جمابين الاحاديث والاعادة كانت باجتهاد منه
 * ومن ذلك حديث الشيخين في باب امامة النبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم
 بالصلاة ثم ذكر أنه جنب فانصرف فطهر ثم جاء ورأسه تقطر ماء فصلى بهم أي ولم يأمرهم بالاعادة
 الاحرام مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وهو جنب فأعادوا
 به قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه وروى البيهقي ان عمر رضي الله عنه صلى بالقوم الصبح
 وهو جنب فأعاد ولم يأمرهم بالاعادة وروى مثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في
 الحديث الاصغر فالحديث الاول مخفف ان صح انهم كانوا دخلوا في الاحرام والثاني مشدد مع
 رعي * ومع اعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر دون القوم فرجع الامر الى مرتبة
 ميزان * ومن ذلك قول السورين مخزومة كما رواه البيهقي ان من وجد في نوبه أو نعله خبثا
 وفي الصلاة القاء عنه واستأنف الصلاة مع قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه
 على ما مضى فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

* ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا اذا جاء احدكم المسجد فليقلب نعليه فليستظر افيهما خبث فان
 وجد فيهما خبثا فليمسحهما بالارض ثم ليصل فيهما حديث البيهقي عن أم سلمة رضي الله عنها
 انها سئلت عن المرأة تطيل ذيلها وتمشي في المكان القذر فقالت أم سلمة رضي الله عنها قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يطهره ما بعده وفي رواية له عن أبي هريرة رضي الله عنه قلنا يا رسول الله
 اننا نريد المسجد فنعط الطريق العجسة فقال النبي صلى الله عليه وسلم الطريق يطهر بعضها بعضا
 وفي حديث البيهقي مرفوعا اذا وطئ احدكم نعليه في الاذى فان التراب له طهور انتهى مع ما أخذ
 به الامام الشافعي وغيره مما يعطى وجوب غسل الثوب أو النعل اذا اتجس من القذر في الارض
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن
 عائشة رضي الله عنها قالت لقد رأيتني افرك المتى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا وفي
 رواية له فاحته عنه وفي رواية اخرى للبيهقي لقد رأيتني وأنا اصمحه يعني المتى من ثوب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واذا جف حته مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان اذا اصاب ثوبه المتى غسل ما اصاب منه ثوبه ثم خرج الى الصلاة وأنا
 انظر الى أثر البقع في ثوبه ذلك في موضع النسل فالاول مخفف والثاني مشدد سواء كان النسل
 للنجاسة المتى أو لتظافة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان
 اعراسا بال في المسجد فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يصب عليه ذنوب من ماء مع قول أبي
 قلابه من كبار التابعين ومع قول الامام أبي حنيفة زكاة الارض يمسحها فالحديث الاول مشدد
 والآخر مخفف ولولا أن أبا حنيفة وأبا قلابه رأيا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما قالاه وصرح بعضهم برفعه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الحاكم وقال
 انه على شرط الشيخين مرفوعا عن سمع النداء من جيران المسجد وهو صيحج من غير عذر فلم يجب
 فلا صلاة له وكان على رضي الله عنه يقول لا صلاة لجيران المسجد الا في المسجد فقليل له من جوار
 المسجد فقال من أسمعته المنادي قال البيهقي وقد روي ذلك مرفوعا مع ما ورد من تقريره صلى الله
 عليه وسلم بعض الصحابة على صلاته وحده في بيته ولم يأمره بالاعادة فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك أثر عمر بن عبد العزيز في نهيه من لا يعرف
 ابوه أن يؤم بالناس مع قول الشعبي والنخعي والزهرى انه يؤم فالأثر الاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول بن عباس فيما رواه البيهقي لا يؤم الغلام حتى يحتمل
 مع حديثه عن عمرو بن سلمة انه كان يؤم قومه في الفرائض والمجناز في المساجد وكان بن سبع
 أو ست سنين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعبد
 الصلاة مع حديث البخاري ان أبا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون
 الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث حذيفة بن أسيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

أن يقوم الامام فوق ويبقى الناس خلفه وفي رواية له مرفوعا لا يصلي الامام على شيء أعلى مما
 عليه أصحابه مع ما رواه البيهقي عن صالح مولى التؤمة قال كنت أصلي أنا وأبو هريرة فوق ظهر
 المسجد نصلي بصلاة الامام وذلك في المكتوبة فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح حمل
 الاول على من فعل ذلك تكبرا والثاني على غير ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك حديث البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع
 باربعين رجلا وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مرفوعا ليس على مادون
 الخمسين جمعة مع حديث البيهقي عن أم عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجمعة واجبة على كل قرية وإن لم يكن فيها الا اربعة وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه
 لا جمعة ولا شريق الا في مصر جامع ونحو ذلك من الآثار فالاول ومأمعه مخفف من حيث عدم
 الوجوب والثاني ومأمعه مشدد من حيث الوجوب فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 حديث الترمذي والبيهقي وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الصلاة في عيد
 الفطر والاخفى سبعا في الاولى وخسافي الثانية سوى تكبيرة الصلاة مع حديث البيهقي وغيره
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الاخفى والفطر اربع تكبيره على الجنائز وكان
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول التكبير في العيدين خمس في الاولى واربع في الثانية
 فان حديث الاول مشدد والثاني مخفف في العدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة أربع
 ركوعات وفي رواية خمس ركوعات وفي رواية ثلاث ركوعات مع حديث البخاري أنه صلى الله
 عليه وسلم صلى لكسوف الشمس يوم مات ابنه ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن
 عباس رضي الله عنهما المراد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى للكسوف ركعتين في
 كل ركعة ركوعان فالاول بجميع طرقه مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان لا يصلي للزلازل اذا وقعت ولا
 غيرها من الآيات كالظلمة أو موت أحد مع ما رواه الامام الشافعي وغيره أن عليا رضي الله عنه
 صلى لزلزلة ست ركعات في أربع سجعات وخمس ركعات وسجدة في ركعة وركعة وسجدة في
 في ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه أيضا كما ثبت عنه أنه سجد لما طلع
 أن امرأة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ماتت فقيل له في ذلك فقال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا رأيتم آية فاسجدوا وای آية أعظم من ذهاب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكان
 ذلك قبل طلوع الشمس فأنشأ عمر رضي الله عنه مخفف وأنشأ علي ومأمعه مشدد ويصح حمل الثاني
 على من تؤثر فيه الآيات ويعظم عنده الخوف من الله فيكون السجود كالما الذي يصب على
 النار يخفف حرها والاول على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 * ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة فزيد
 في رواية البيهقي من تركها فقد كفر مع ما ورد في الاحاديث بعدم كفره الكفر الذي يخرج به

عن الاسلام فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر فيه الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن شهداً أحدهما منهم ولم يصل عليهم ولم يفسلوا مع حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على شهيد أحدهما فان كان الحديث الاول هو الثابت كان مخففاً وان كان الحديث الثاني هو الثابت كان مشدداً وان كان الحديثان ثابتين جلت الصلاة على أنها على جماعة ما توابعه قضاء الحرب أو على الدعا فقط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالتشديد هو صلاة الجنائز المماتة والتخفيف هو الدعا فقط * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً إذا رأيتم الجنائز فقوموا حتى تخلقكم أو توضع زدي رواية البيهقي وان لم يكن أحدكم ما شيا معها وروى الشيخان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرت به جنازة فقام لها فقيل إنها جنازة يهودي فقال أليست نفسا وفي رواية للبيهقي انما قت للملك وغير ذلك من الاحاديث الاثرة بالقيام مع حديث الشافعي ومالك ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم للجنازة ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لها إذا رأها فان لم يثبت أن هذا ناسخ للاول فهو مخفف والاول مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي وكبر أربعاً وروى البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر فكبر أربعاً وغير ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر خمساً في صلاته على بعض أصحابه وصلى على رضى الله عنه على سهل بن حنيف فكبر عليه ستاً ثم اتفت الى الناس وقال انه من أهل بدر وفي رواية للبيهقي أن علياً صلى على أبي قتادة فكبر عليه سبعاً وكان بدرياً قال العلماء وكثر الحجاب على أن التكبير أربع فان لم يثبت نسخ ما زاد على الأربع فالاول مخفف والباقي مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عتبة بن عامر قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن أو نقبر فيهن موتانا فذكر منها حين تضيق الشمس للغروب حتى تقرب مع حديث مسلم وغيره أيضاً من دفنه صلى الله عليه وسلم كثيراً من أصحابه ليلا وتقريره لهم على ذلك ومع ما نقل عن عتبة أنه قيل له أنه دفن بالليل فقال قد دفن أبو بكر بالليل فالاول مخفف والثاني مشدد لمن يخشى المشقة في الليل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم تسليمه واحدة مع حديثه أيضاً عن عبد الله بن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم عن يمينه ويساره كالصلاة ذات الركوع والسجود فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث البيهقي عن أبي امامة بن سهل أنه كان اذا صلى على جنازة سلم تسليمًا خفيفاً مع حديثه أيضاً أن ابن عمر كان اذا صلى على جنازة يسمع من يليه فرجع الامر الى تخفيف وتشديد كما في الميزان ويصح حمل المجهر على الاقوياء من الناس وعدم المجهر على من أثر فيه المحزن على ذلك الميت وعمته الخشية والخوف فلم يستطع المجهر كما كان عليه السلف الصالح حتى ربما كان أحدهم اذا صلى على جنازة لا يقدر على المشي فيرجعون به في النعش * ومن ذلك حديث

مسلم وغيره مرفوعا عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن بيضاء
في المسجد فلما أنكر بعض الناس ذلك قالت ما أسرع ما نسي الناس - وروى البيهقي ان أبا بكر
وعمر صلى عليهما في المسجد مع حديث الترمذي عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له قال صالح فكانت الجنازة توضع في المسجد فرأيت أبا
هريرة اذا لم يجد موضعا الا في المسجد انصرف ولم يصل عليها فالحديث الاول ومات معه مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ان لم يثبت نسخ لاحد الحكمين وسبأ في توجيه
ذلك في الجمع بين أقوال المذاهب * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا فاذا وجبت فلا تليكن باكية
قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال اذا مات مع حديث البخاري عن أنس ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم نعى جعفرا وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة وعيناة نذر فان ومع خبر مسلم وغيره
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قبراه فبكى وابكى من حوله ومع حديث البيهقي ان عمر
اتهر نساء يبيكين مع الجنازة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن يا عمر فان العين
باكية دامعة والنفس مصابة والعهد قريب ومع الحديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم ان
الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه أو برحمه فالحديث
الاول مشدد باباحة البكاء الى الموت فقط والثاني مخفف باباحة البكاء قبل الموت وبعده
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن أم عطية قالت نهينا عن اتباع
الجنازة ولم نعزم علينا مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نسوة جلوسا
ينتظرن الجنازة فقال اتحملن فيمن يحمل قلن لا قال فتدلين فيمن يدل قلن لا قال فتفعلن
فيمن يفعلن قلن لا قال فاربعن مأرورات غير مأجورات ومع حديثه أيضا ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم رأى فاطمة راجعة من نعيه لاهل ميت فقال لها والذي نفسي بيده لو بلغت
مهم الكداء يعني القبور ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك فقول أم عطية ولم نعزم
علينا فيه تخفيف وقوله مأرورات غير مأجورات وما بعده فيه التشديد في النهي فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان

« (فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الزكاة الى الصوم) * فمن ذلك ما رواه البيهقي عن ابن
عمر قال ليس في مال العبد ولا المكاتب زكاة حتى يعتق مع قوله أيضا حين سئل هل في مال
لمملوك زكاة فقال في مال كل مسلم زكاة في مائتين خمسة فما زاد فبالحساب أي في مائتي درهم
ضمة فالاول مخفف والثاني مشدد وصح حمل الاول على من كان عبد الا لاهل الشيخ
المجلد والثاني من حيث عمومته للعبد على من كان عبدا لاهل الكرم والسخاء من حيث
الزكاة متعلقة بمن ذلك المال لا بالمكلف مع أن الرقيق عبد الله كما ان سيده عبده
لان سيد المومن متعلق في مال الله فكذلك العبد مستحق في مال سيده الا صغر فرجع
امر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي وغيرهما في الصدقات عن
ناذين جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بيته الى اليمن قال خذ الحب من

الحب والشاة من النعم والبعر من الابل والبقرة من النقرم حديث البيهقي عن طلوس قال قال
معاذ بن جبل اثبتوني بخميس اوليس آخذ منكم مكان الصدقة وفي رواية مكان الجزية فانه
أهون عليكم وخير لهما جرين بالمدينة فالاول مشدد لتخصيصه على أخذ الواجب من حين كل
جنس ونقله في بعض الاحاديث الى بدل معين في الحيوانات والثاني مخفف لا آخذه من
الجنس غير الجنس من المقومات فرجع الامر الى مرتبة الميزان ان لم يثبت نسخ لاحدى
الروايتين أو تفهم لرواية الجزية مكان الصدقة وروى البيهقي أيضا ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم مر على ناقه مسنة في ابل الصدقة فضرب وقال قاتل الله صاحب هذه الناقة فقال
يا رسول الله اني ارتجمتها بعشرين من حواشي الصدقة قال نعم اذا وفي رواية انه رأى في ابل
الصدقة ناقه كوما فسأل عنها فقال المصدق اني أخذتها بل فسكت ففیه جواز أخذ القيمة
في الزكوات * ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على
المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وفي رواية للبيهقي وغيره مرفوعا ليس في الخيل والريق زكاة
الا زكاة الفطر في الرقيق مع حديث مسلم وغيره مرفوعا من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى
منها حقها الى ان قيل يا رسول الله فالخيل قال الخيل ثلاثة هي رجل وزرور رجل أجور رجل ستر
قأما الذي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقبها وفي رواية
لا ينس حق الله في ظهورها وبطنها في عمرها وبسرهما مع حديث البيهقي مرفوعا في الخيل
السائمة في كل فرس دينار ومع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب انه ضرب على كل فرس دينارا
دينارا فالاول ومأمه مخفف بالمعروف عنها والثاني ومأمه مشدد فرجع الامر الى مرتبة الشريعة
* ومن ذلك حديث البيهقي عن أبي موسى ومعاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما لما
بعثهما الى اليمن لا تأخذوا في الصدقة الا من هذه الاصناف الاربعة الشعير والمخنة والزيب
والتمر مع حديث الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزيتون العشر يؤخذ من عصر زيتونه
يوم يصيره فيما سقت السماء والانهار او كان بعلا العشر وفيما سقى برشاء الناضج نصف العشر
وبه قال عمر بن الخطاب اذا بلغ حبه خمسة أوسق فيعصر ويؤخذ عشر زيته فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن ابن عمر ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال العسل في كل عشرة ارقاق زق وفي رواية له ان رجلا قال يا رسول الله ان لي
فحلا قال اذا العشر قال يا رسول الله احم لي جبهه فجماعه مع ما رواه الشافعي ومالك ان رجلا جاء
الى عمر بن عبد العزيز فقال هل علي في العسل صدقة قال لا ليس في الخيل ولا في العسل صدقة
وبه قال علي ومعاذ والحسن فالاول مشدد والثاني ومأمه مخفف ان لم يثبت نسخه * ومن ذلك
رواية البيهقي عن عمر رضي الله عنه ليس في الخضر اوت صدقة وروايته عن علي ليس في الخضر
والبقول صدقة وبه قال عطاء وقال ليس في شيء من الخضر اوت صدقة والقوا كه كلها صدقة
أي فيها صدقة مع حديث مسلم وغيره فيما سقت السماء والعيون او كان عثريا أي يبتلى من
السحاب العشر فم كل نبات فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان *

ومن ذلك رواية مالك والثافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب ليس في الحمل زكاة مع رواية البيهقي
عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن مر من قبلك من نساء المسلمين أن
يصدقن حلين قال عبد الله بن مسعود إذا بلغ ذلك مائة درهم فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وصح حمل الأول على حلى المرأة الفقيرة عرفا والثاني
على أهل الثروة والغنى * ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عمر وغيره أنهم كانوا
يقولون من أسلف مالا فعليه زكاته في كل عام إذا كان في يدته وفي رواية عن ابن عمر وعثمان
ما كان من دين في يدته فهو بمنزلة ما في أيديكم وما كان من دين مظنون فلا زكاة فيه حتى
يقضيه مع قول عطاء وغيره ليس عليك في دين لك زكاة وإن كان في يدي يدي وبه قال عمر
وعائشة وعكرمة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
حديث البخاري وغيره عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان
صاعا من تمر أو صاعا من شعير وفي رواية صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا
من أقط أو صاعا من زبيب مع حديث البيهقي وأبي داود أن صح أو صاعا من دقيق فالأول
مشدد من حيث تعيين إخراج الحب والثاني مخفف كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أطعمت
المرأة من بيت زوجها غير مفسدة فلها أجرها وله مثله وفي رواية وللأذن مثل ذلك بما اكتسب
ولها بما أنقذ لا يقص بعضهم أجر بعض شيئا مع رواية البيهقي عن أبي هريرة أنه سئل
عن المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا إلا من قوتها والأجر بينهما ولا يحمل لها أن تصدق
من مال زوجها إلا بأذنه وغير ذلك من الآثار فالأول مخفف على المرأة والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وصح حمل الأول على زوجة الرجل الكريم الراضى
بذلك وحمل الثاني على زوجة الجعيل * ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا تسألوا الناس
شيئا فمن سأل الناس أموالهم تكثر وأغنيا يستل جبرا فليستقل منه أولئك ثم مع حديث
البيهقي وغيره عن القرائي رضي الله عنه أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم أسأل يا رسول
الله قال لا وإن كنت سائلا ولا بد فاستل الصالحين وفي رواية للمسائل كدوح وفي رواية
نجوش في وجه صاحب يوم القيامة فمن شاء أتني على وجهه ومن شامرك إلا أن يسأل
الرجل في أمر لا يحسد منه بدا أو ذا سلطان ومع حديث البيهقي أيضا ما المعطى بأفضل
من الاتخاذ إذا كان محتاجا فالأول فيه تشديد ومقابله فيه تخفيف كما ترى فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان

(فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام إلى الحج) * فمن ذلك ما روى مسلم عن عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتينا فيقول هل عندكم من غداء فأقول لا فيقول لي صائم
وفي رواية فيقول إذا أصوم مع رواية الثافعي والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه أنه كان إذا
بدا له الصوم بعد ما زالت الشمس صام ومع قول ابن مسعود وأحدكم بالخيار ما لم يأكل أو يشرب

فالاول مشددا بشرط اليقظة قبل الزوال والثاني مخفف بمصل اليقظة قبل الزوال وبطلان في قرينة
 الغروب ودليل من اوجبت تبييت اليقظة في صوم النفل قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت
 بالصيام قبل الفجر فلا صيام له فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي
 عن عائشة أنها سألت عن صوم اليوم الذي يشك فيه فقالت لا ان اصوم يوما من شعبان اجماع
 الى من ان افطر يوما من رمضان مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا اذا مضى النصف من
 شعبان فامسكوا عن الصيام حتى يدخل رمضان وفي رواية اذا انتصف شعبان فلا تصوموا
 وفي رواية للبيهقي عن أبي هريرة قال نهى رسول الله أن يعمل شهر رمضان بصوم يوم أو يومين
 الا رجلا كان يصوم صياما فيأتني على صيامه ومع قول أبي هريرة من صام اليوم الذي يشك فيه
 فقد غصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم فالاول مخفف في الصيام من شعبان والثاني مشد في من
 صيامه وسيأتي توجيهه من اذهاب الائمة الاربعة في الجمع بين أقوالهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنب
 في رمضان من جاع غير احتلام فيدركه الفجر فيقتل ويصوم مع قول أبي هريرة رضي الله عنه
 في رواية البيهقي من صام جنبا ففطر ذلك اليوم فان لم يثبت نسخ قول أبي هريرة رجح الامر الى
 مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي مرفوعا من ذرعه التي هو هو صائم فليس
 عليه قضاء وان استقاء فليقض مع رواية للبيهقي عن أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قافا ففطر ومع روايته ايضا مرفوعا لا يفطر من قاه ولا من احتلم فاروايات ما بين مخفف
 ومشدود مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان كما ترى * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا
 ليس من البر الصيام في السفر مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر
 والمحرم الشديد ومع رواية مسلم عن أبي سعيد الخدري قال كان نزع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في رمضان هذا الصائم ومنا المفطر فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون ان من
 وجد قوة فصام فان ذلك حسن ومروا أن من وجد ضعفا فافطر فان ذلك حسن وكان أنس
 ابن مالك يقول للسائل ان افطرت فرخصة الله وان صمت فهو افضل فالاول مخفف والثاني
 مشدود وفي احديثي حديث التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي عن حسين بن الحارث الجدي قال سمعت خطيب مكة يقول عهد النبي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان ننسك للرؤية فان لم نره وشهد شاهد عدل نسكنا بشهادتهما قال ان فيكم
 من هو اعلم بالله ورسوله فليشهد هذا يعني الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما يرد
 الى رجل قال البيهقي هو ابن عمر مع حديث البيهقي أن عمر بن الخطاب والبراء بن عازب قضا
 شهر اذ قرع رجل واحد في هلال رمضان وأمر الناس بصيامه فالاول مشدود من حيث اشتراط العدة
 في الشهود ومخفف من حيث الصوم والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك حديث الشيخين عن عائشة مرفوعا من مات وعليه صيام صام عنه وليه مع رواية البيهقي
 عن عائشة وابن عباس لا يصم أحد عن أحد وفي رواية عن عائشة لا تصوموا عن موتى

واطعموا عنهم فالاول مخفف بالصوم والثاني مشدد بالاطعام ويصح أن يكون الامر بالعكس في حق أهل الرفاهة والغنى فان الاطعام عندهم أهون من الصوم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وأبي عبيدة بن الجراح انهما كانا يقولان من كان عليه قضاء رمضان فان شاء قضاءه مفرقا وان شاء امتتا بجمع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يفطر وبذلك قال علي وابن عمر فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر بن عبيد الله بن أبي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالاثمد وهو صائم وكان يقول عليكم بالاثمد فانه يحل البصر وينبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن أبي النعمان الانصاري قال حدثني ابي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تكتحل بالنهار وانت صائم ا كتحل ليلا الاثمد يحل البصر وينبت الشعر فالاول مخفف من حيث الاحتمال في الصوم والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم مع حديثه أيضا مرفوعا فطر المحاجم والمحجوم فالاول مخفف والثاني مشدد ان لم يثبت نسخه وسيأتي توجيه ذلك في الجمع بين اقوال أئمة المذاهب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة انها قربت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حبسافا كل منه وقال قد كنت أصبحت صائما مع حديث عائشة انها قالت اهدى البناحيس وقد أصبحت صائمة فقال صلى الله عليه وسلم قريبه واقضي يوما مكانه فان ثبت أمره لها بالقضاء كان الاول مخففا والثاني مشددا فيحتمل النذب لا الوجوب وعكسه وعليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وغيرهما لا اعتكاف الا بصوم مع حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعا ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب البيع) * فمن ذلك حديث مسلم وغيره في حديث الاسلام ان جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا محمد ما الاسلام قال ان تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحب البيت وتعمروا وتعزل من الجناية وتم الوضوء وتصوم رمضان الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله ان أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمره ولا الطعن قال اجمع عن أبيك واعمر وكان عبد الله بن عون يقرأ وأتموا الحج والعمره لله فهي واجبة كالحج انتهى مع حديث البيهقي مرفوعا الحج جهاد والعمره تطوع وحديثه عن جابر قال قلت يا رسول الله العمره واجبة وفريضةا كفرية الحجة قال لا وأن تعمرخير لك وكان الشعبي يقرأ وأتموا الحج والعمره لله أي برفع العمره ويقول هي تطوع فالاول مشدد في العمره والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن اسماء بنت أبي بكر انها كانت تلبس المعصفرات المشبعات وهي محرمة ليس فيها زعفران ورواية البيهقي أن عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالمعصر الخفيف وهي محرمة مع رواية أبي

داود وغيره أن امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثوب يشبع بعصفور فقات يارسول الله اني اريد الحج فأحرم في هذا فقال لك غيره قالت لا قال فأحرى فيه فالاول مخفف والثاني مشدد في احديثي التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا أيما صبي حج فقد قضت عنه حجة مادام صغيرا فاذا بلغ فعليه حجة أخرى مع قول بعض الصحابة ان كان قاله عن توقيف انه لا يلزمه حجة أخرى بعد البلوغ فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع الى الجراح) * فمن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر وعن بيع الحصاد مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان شاء تركه وكان ابن سيرين يقول ان كان على ما وصفه له فقد لزمه فالاول مشدد من حيث شموله لما لم يره والثاني ان صح الحديث فيه مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار وفي رواية لمسلم ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما على خيار مع قول عمر رضي الله عنه البيع صفقة أو خيار فالاول مخفف لان فيه التخيير بعد العقد وقبل التفرق وأثر عمر رضي الله عنه مشدد ان صح لانه لم يجعل لهما بعد الصفقة خيارا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز بيع القمح في سبيله اذا ابيض فالاول مشدد في عدم صحة كل ما فيه غرر والثاني مخفف ان صح ويكون خاصا استخرج من عام فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعد ابن أبي وقاص انه باع حائطاله فأصابته مشتره جائحة فأخذ الثمن منه مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أرايت اذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه ومع حديث البيهقي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بعت من أخيك تمرا فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا بم تأخذ مال أخيك بغير حق ومع حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح فالاول مشدد ان كان سعد بلغه فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع جلا فاستثنى عليه صاحبه جللانه الى أهله فلما قدم الرجل الى أهله أتى النبي صلى الله عليه وسلم فنقد ثمنه ثم انصرف فبعض طرق حديث البخاري يدل على ان ذلك كان شرطا في البيع وبعضها يدل على ان ذلك كان تفضلا وتكرما ومعرفة فابعد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان جملنا الحديث الاول على أن الشرط كان في صلب العقد كان مخففا والآخر مشددا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان السكاهن مع حديث البيهقي نهى رسول الله صلى
 عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد وفي رواية الا كلب صار با فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن ثمن السنور وفي رواية عن ثمن الهر مع قول عطاة ان كان بلغه في ذلك شيء عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بثن السنور فالاول مشدد والثاني مخفف سواء حملنا الاول
 على التحريم او كراهة التنزيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن بن
 عباس وغيره انه كره بيع المخفف وأن يجعل للتجارة مع روايته عن الحسن والشعبى انها كانا
 لا يران بذلك بأسا فالاول مشدد تعظيما للكلام الله تعالى والثاني مخفف طلبا للوصول الى
 الانتفاع به بتلاوة او غيرهما من القربات فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
 أبي داود والبيهقي أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سعر لنا فقال
 ان الله تعالى يخفض ويرفع وانى لا رجوان التى الله تعالى وليس لاحد عندى مظلمة وفي رواية
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى هو المسعر القابض الباسط الرازق مع رواية مالك
 والشافعي عن عمر رضى الله عنه انه سعر فالاول مخفف والثاني مشدد ان لم يكن عمر فعل ذلك
 من قبل نفسه فقد جاء من طريق انه رجع عن التسعير وقال انما قصدت بذلك الخير للمسلمين
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا يعلق الزهن بالزهن من
 صاحبه الذى رهنه له غنمه وعليه غرمه ومعنى لا يعلق أى لا يبيع صاحب الزهن من مباحه
 المرتهن أى ان لم اوفك الى كذا وكذا فهو لك والمراد بغمه زيادته وبقرمه هلاكه أو نقصه مع
 حديثه أيضا مرفوعا الزهن بما فيه أى فلما زهن شخص فربما مثلا فنفق في يده ذهب حق المرتهن
 فالاول مشدد في الضمان والثاني مخفف لعدم الضمان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حرا افلس في دين كان عليه مع حديث مسلم
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل أصيب في ثمار ايتاها فكثر دينه تصدقوا عليه
 فتصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس
 لكم الا ذلك فالاول مشدد لولا معارضة الاجماع له والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال
 وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني فلما كان يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة أجازني مع
 حديث رواه محمد بن القاسم مرفوعا رفع القلم عن ثلاث عن القلم حتى يحتلم فان لم يحتلم فمحق
 يكون ابن ثمان عشرة سنة فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح الحديث فقد قيل انه موضوع
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا يجوز للمرأة عطية في ما لها
 اذا ملك زوجها عصمتها وفي رواية اذا ملك الرجل المرأة لم تجز عطيتها الا باذنه وفي رواية لابي داود
 والمحاكم مرفوعا لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها مع الاجماع على جواز تصرف المرأة في ما لها
 بغير اذن زوجها فالاول مشدد ان صح والاجماع مخفف فرجع الامر بتقدير صحة الحديث الاول

مرتبة التشديد والاجماع الى مرتبة التخفيف * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا مطلق الغنى ظلم واذا اتبع أحدكم على ملئ فليتنع مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان أنه قال ليس على مال امرئ مسلم تواه يعني حوالة بتقدير صحة ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال قد احتج محمد بن المحسن بان عثمان قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها الاتواه على مال امرئ مسلم فتقدير ثبوت هذا عن عثمان فلا حجة فيه لانه لا يدري أقال ذلك في الحوالة أو الكفالة فان صح ما ذكره رجح الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد فحديث الشيخين لا يرى الرجوع على المحيل ومقابله يرى الرجوع على المحيل * ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي مرفوعا على اليد ما أخذت حتى تؤديه وروى البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان بن أمية ادراعا فقال اغصبا يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة حتى تؤذيها اليك فلما اراد ردها اليه فقد منها درع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصفوان ان شئت غرمتنا هالك فقال يا رسول الله ان في قلبي اليوم من الايمان ما لم يكن يوم اعترتك انتهى * وكان ابن عباس يضمن العارية وكذلك ابو هريرة كان يغرر من استعار بعيرا فغلب عنده وغير ذلك من الآثار مع اثر البيهقي عن شريح القاضي انه كان يقول ليس على المستعير غير المثل ضمان فالاول مشدد في الضمان والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مال يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة لاحد مع حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المجارأ حق بسقبة قال الاصمعي والسقب الزريق ومع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جار الدار أحق بالدار من غيره فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل الشفعة للمجارأ وسأقي توجيهه في الجمع بين أقوال العلماء فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر لا شفعة لليهودي ولا نصراني مع ما رواه البيهقي عن اياس بن معاوية انه قضى بالشفعة لذمي فالاول مشددان صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابله مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقال انه منكر لا شفعة لغائب ولا صغير ولا شريك على شريك اذا سبقه بالشراء مع روايته أيضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكر الصبي على شفعة حتى يدرك فاذا أدرك فان شاء أخذ وان شاء ترك فالاول مشدد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي ان صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا الشفعة في كل شرك أربعة أو حائط لا يصلح أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع فهو أحق به حتى يؤذنه مع ما رواه البيهقي موصولا الشريك شفع وشفعة في كل شيء ومع روايته مرفوعا أيضا الشفعة في العبد وفي كل شيء فالاول مشدد في انه لا شفعة في الحيوان والثاني مخفف ان صح الخبر بان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن شريح انه قال الشفعة على قدر الانصاء مع ما رواه عن الفقهاء الذين يذهبون الى قولهم في المدينة انهم كانوا يقولون في الرجل له شركاء في دار فيسلم اليه الشركاء الشفعة الاربعاء

واحد أراد أن يأخذ بقدر حقه من الشفعة فقالوا ليس له ذلك أما أن يأخذها جميعا وأما أن يتركها جميعا فالأول مخفف والثاني مشدد بإلزامه أن يأخذ الكل أو يترك الكل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله عن شريح القاضي أنه كان يضمن الإجراء وضمن قصارا احترق بيته فقال تضمني وقد احترق بيتي فقال شريح أرايت لو احترق بيته هل كنت تترك له أجر كل أى المال الذى عليه لك من جهة معاملة أو غيرها وما رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه أنه كان يضمن القصاروا الصباغ ويقول لا يصلح للناس الا ذلك مع رواية البيهقي عن علي من وجه آخر وعن عطاء أنه ما كانا لا يضمنان صانعا ولا أجيرا فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه بعث إلى امرأة من اليمن في تهمة بدعوها إلى محله فغزعت فألقت ما في بطنها فأفتى بعض الصحابة أنه لا ضمان على عمر وقالوا له أتأنت تؤدب مع ما أفتاه به علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الضمان فالأول مخفف والثاني مشدد يتضمنين الإمام في المحدود والمعلم في التأديب فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين أن يكون التأديب بقدر ما حدث له الشريعة أو مع زيادة على ذلك فعليه في الزائد الضمان دون الأصلي لأن ذلك حدثات في الشريعة لا ضمان فيه * ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله تعالى مع حديث البيهقي عن عبادة بن الصامت علت رجلا القرآن فأهدى إلى قوسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن كنت تحب أن تطوق بطوق من نار فأقبلها وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم قال له جرة تقلدتها بين كتفيك أو قال تعلقتها فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الأول على من به خصاصة والثاني على أصحاب الثروة وعدم الحاجة إلى مثل ذلك تعليلا للعبادة على الأجر الذي يوى ولما فيه من حرم المروءة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الحجام ولقصاب والصائغ مع روايته أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجام أجرته ولو علمه خبيثا لم يعطه فالأول مشدد والثاني مخفف يجعل النهي للتنزيه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قطع الصدر وقال من قطع سدره صوب الله رأسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيرهم أنهم كانوا يقطعون الصدر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث البيهقي وغيره في الميت اغسلوه بماء وسدر ولو كان قطع الصدر من مباحاته لذاته لم يأمرنا صلى الله عليه وسلم بفصل الميت به فالأول مشددان صح والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا ضرر ولا ضرار مع حديث البيهقي أيضا من سأله جاره أن يغرز خشبة في جداره فلا يمتعه فالأول مخفف والثاني مشدد يدل على إجبار الجار على تمكين جاره من وضع خشبه في جداره مع أنه مشترك الدلالة على أن قواعد الشريعة تشهد بأن كل مسلم أحق بماله * فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان قال الإمام الشافعي وأحسب أن قضاء عمر رضي الله عنه

في امرأة المفقود من بعض هذه الوجوه التي يمنع فيها الضرر بالمرأة إذا كان الضرر عليها أبين من صبرها إلى بيان موته كما قضى به الإمام علي بن أبي طالب وقال إنها امرأة ابتليت فلصبر لا تنكح حتى يأتيها يقين موت زوجها فرجع الأمر في هذه المسئلة كذلك إلى تخفيف بالتزويج وتشديد بالصبر إلى تبين موته كما في مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث العقلة الذي رواه البيهقي من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بأنها تعرف سنة مع حدسه أيضا أنها تعرف وقتا واحدا ثمياً كلها أو ينفع بها فالأول شدد والثاني مخفف أن لا يصح وجود الاضطرار للواجب واستدلوا الثاني بأن علياً رضي الله عنه وجد ديناراً فأتي به فاطمة فعرضت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو رزق ساقه الله اليكم فاشترى به علي لحماً ودقيقاً وطبخوا وأكلوا فان هذا يدل على أن علياً أنفق الدينار قبل التعريف في الوقت أراه عرفه في ذلك الوقت فقط ورأى ذلك كافياً في التعريف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي مرفوعاً من توريث ذوى الأرحام مع حدسه كالحاكم من عدم تورثهم فالأول مخفف على ذوى الأرحام مشدد على بقية الورثة والثاني عكسه ولكل من المحدثين قصة طويلة تركها اختصاراً فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يذري ذري أحب لك ما أحب لنفسى لا تليين مال يتيم مع حدسه كالحاكم أنا وكفيل يتيم في الجنة كهاتين وأشار بالسبابة والتي تليها فالأول مشدد يشير إلى أن الأولى بالضعيف ترك الولاية على مال اليتيم والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الإمام أبي بكر رضي الله عنه من أنه لا ضمان على وديع مع ما رواه عن عمر رضي الله عنه أنه ضمن الوديعة فالأول مخفف والثاني مشدد أن ثبت أنه ضمنه من غير تقريب فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم مع حديث البيهقي مرفوعاً أن صحبة صدقة على أهل الأديان فالأول مشدد بصرفها إلى المسلمين فقط والثاني مخفف أن لا يحمل على صدقة التطوع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره مرفوعاً ووقوفاً لا نكاح إلا بولي مع ما رواه البيهقي أيضاً ووقوفاً مرفوعاً لا يم أحق بنفسه من وليه والبال كرتساء أن في نقد الحديث وفي رواية الثيب بدل الأيم فالأول مشدد والثاني مخفف لأنه صلى الله عليه وسلم شارك بين الأيم والولي ثم قدمها بقوله أحق وقد صح المقدمة فوجب أن يصح منها ترجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً لعن الله المحلل والمحلل له وسئل ابن عمر عن تحليل المرأة زوجها فقال ذلك السفاح مع ما عليه الجمهور من العهة ذالم بشرط ذلك في صلب المقد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سمعوا محللاد على صحة النكاح لان المحلل والمحلل للع لفلو كان فاسد الماسما محللاد فرجع الأمر فيه إلى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد و يصح حمل الأول على ذوى المروءة من العلماء الأكابروا ثلثي غيرهم كأحاديث العام * ومن ذلك حديث مسلم وغيره لإعدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر مع حديث البيهقي وغيره من المجدوم فوارك

من الاسد فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح حل الثاني على ضعفه المحال في الايمان واليقين
والاول على من كان كاملا في ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين عن
جابر قال كنا ننزل والقرآن ينزل زاد البيهقي حفيظ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلم ينهنا عنه مع ما رواه البيهقي عن عمرو بن علي وغيرهما من النهي عنه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
تخفيف وتشديد وكذلك القول في رواية البيهقي المفصلة بين المحرمة والامة وهوانه صلى الله عليه
وسلم نهى عن النزل من المحرمة الا بذنها بخلاف الامة وهو يرجع الى تخفيف وتشديد * ومن
ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج امرأة فمات
ولم يدخل بها ولم يفرض لها بان لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث مع حديثه ايضا عن
ابن عمر انه قضى ان لا صداق لها فالاول مشدد يجعل الصداق على الزوج والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع
عليا ان يدخل على فاطمة حين تزوجها الا بعد ان يعطيها شيئا من صداقها وانه اعطاها
درعه المحطمية قبل دخوله بها وكان ابن عباس يقول اذا نكح الرجل امرأة فسمى لها صداقا
فأراد ان يدخل عليها فليلق اليها درعا وخاتمان كان معه مع حديث البيهقي ان رجلا تزوج امرأة
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجهزها صلى الله عليه وسلم اليه من قبل ان يتقدها شيئا
وفي رواية انه كان معسرا فلما يسر ساق اليها شيئا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه الامام مالك والامام الشافعي ان الامام عمر بن الخطاب
قضى في المرأة يتزوجه الرجل انه اذا ارخيت الستور فقد وجب الصداق مع قول ابن عباس
ان عليه نصف الصداق وليس لها أكثر من ذلك أي لانه لم يثبت انه مسها وقضى بذلك
شرح لكنه حلف الزوج بالله انه لم يقربها وقال له لك نصف الصداق فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن النهي وفي رواية البيهقي نهى عن نهى الغلمان مع حديث البيهقي انه صلى
الله عليه وسلم تزوج بعض نساءه فترد عليه الترم قال بحفض صوت من شاء فلينتهب فالاول
مشدد والثاني مخفف ان صح الخبر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي
عن علي بن كل الهلاق جازر الاطلاق المعتوه وكان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار يقولان اذا
طلق المكران جاز طلاقه وان قتل مسلما قتل به مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال
ليس للمجنون ولا للمسكران ملاق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك ما رواه البخاري وغيره ان عثمان بن عفان رضي الله عنه ورث من طلق في مرض
الموت طلاقا مبتريا مع ما رواه البيهقي عن ابن الزبير انه افق بعدم ارثها فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه الهافعي والبيهقي
عن علي رضي الله عنه انه قال امرأة المفقود لا تتزوج فاذا قدم وقد تزوجت فهي امرأتان
شاء طلق وان شاء أمسك مع ما رواه مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب انه قال ايما امرأة

فقدت زوجها لم تدرك موت فانها تنتظر أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر وعشر ثم تحل وبه
قضى عثمان بن عفان بعد عمر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات
يحرم من ثم نسختن بخمس معلومات يحرم من مع ما رواه البيهقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود
وابن عمر أنهم كانوا يقولون يحرم من الرضاع قليله وكثيره فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان

* (فصل في بيان أمثلة مرتبة الميزان من كتاب المجراح الى آخر أبواب الفقه) * فمن ذلك حديث
البيهقي وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم بكافروني رواية بمشرك مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قتل مسلما بعهده وقال أنا أكرم من وفي بذمته أن صح الحديث والآثار عن الصحابة
في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث
البيهقي مرفوعا من قتل عبده قتلناه ومن جدعه جدعناه ومن خصاه خصيناه مع حديثه أيضا
مرفوعا لا يقاتل مملوك من مالكة ولا ولد من والده وكان أبو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم
بعده ولكن يضرب ويطال حبسه ويحرم سهمه أن صح الحديث والآثار فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت فطرح جنينها بفرقة عبد أو أمة مع حديث البيهقي وغيره أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بفرقة عبد أو أمة أو فرس أو بغل ومع حديثه أيضا
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين المرأة بمائة شاة وفي رواية بمائة وعشرين شاة فالاول
والثالث بروايته مشددان من حيث المحصر وقد تكون الشياه أعلى قيمة من العبد أو الأمة والثاني
أن صح مخفف من حيث التخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي
والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال اقتلوا كل ساحر وساحرة مع ما نقله ابن عمر
عن عثمان رضي الله عنه أنه عاب علي من قتل الساحر فالاول مشدد والثاني مخفف ويؤيده
قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصمو
منى دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من بدل دينه فاقتلوه يعني في الحال
مع حديثه عن علي رضي الله عنه أنه يستتاب ثلاث مرات فإن لم يتب قتل ومع حديث
مالك والشافعي والبيهقي عن عمر أنه قال يحبس ثلاثة أيام ثم يستتاب فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري والبيهقي
في حديث طويل يؤخذ منه أنه لا حد الا في قذف صريح بين مع ما رواه البيهقي وغيره عن
عمر أنه كان يضرب المحدث في التعريض فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رجلا قال يا رسول الله ما ترى في حريسة التحنيل
قال هي ومثلها والنكاح قال يا رسول الله فكيف ترى في الثمر المعلق قال هو ومثله معه

والنكاح مع حديث الشافعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ناقة الابرار من عازب
 ان على اهل الاموال حفظها بالنهار وما افسدت المواشي بالاي فهو ضامن على اهلها قال الشافعي
 وانما يضمنون ذلك بالقيمة لا بقيمتين ولا يتجمل قول المدعي في مقدار القيمة لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم القيمة على المدعي واليمين على المدعي عليه فالاول يقتضي تضعيف الغرامة والثاني
 يقتضي عدم تضعيفها وان عقوبة السارق انما هي في الابدان لا في الاموال فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المحتلس
 ولا على المنتهب ولا على الخائن قطع مع روايته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع المخزومية التي
 كانت تستعير الحلي والمتاع على السنة للناس ثم تجدها لاول مخفف والثاني مشدد ان ثبت ان
 المخزومية قطعت بسبب الحيانة اذ قد يكون انها انما قطعت بسبب السرقة في وقت آخر فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا انها كم عن قليل ما اسكر كثيره
 وفي رواية ما اسكر كثيره فقليله حرام مع حديث البيهقي مرفوعا اشربوا ولا تسكروا فالاول مشدد
 والثاني مخفف ان صح لان علة التحريم عندهن قال بذلك انما هي الاسكار فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن أبي بكر الصديق لما ارسل يزيد بن ابي سفيان أميراً على
 الغزاة انه قال له ستجد اقواما زعموا انهم جلسوا نفوسهم في الصوامع لله تعالى فذرهم وما زعموا
 انهم جلسوا نفوسهم له وفي رواية فاتركهم وما جلسوا له انفسهم مع ما رواه البيهقي ايضا عنه ان
 الحجابة قتلهوا شيخا قد طعن في السن لا يستطيع قتالاً ثم اخبروا بذلك رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلم ينكره فالاول مخفف على الزهري والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان يقول أيام التخيمة يوم العيد ويومان بعده مع
 ما قاله ابن عباس التخيمة ثلاثة أيام بعد يوم العيد ومع ما رواه البيهقي مرفوعا الخبايا الى آخر الشهر
 لمن أراد ان يأتي ذلك فالأثر الاول مشدد ومقابله مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك حديث البيهقي مرفوعا يذبح عن الغلام شاتان مكافئتان وعن المجارية شاة لا يضركم ذكر
 انا كن ام انا نافع حدثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علق عن الحسن كبشا وعن الحسين
 كبشا فالاول مشدد في عقيقة الغلام والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم الاربع مع حديث
 البيهقي انه صلى الله عليه وسلم قال في الاربع لا كلها ولا احرمها فالاول مخفف والثاني فيه
 نوع تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وكذلك المحكم فيما ورد في الضبع والتعلب
 والقنفذ والتخيل والمجالة كله يرجع الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان
 الضب اكل على ما دة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليهم وهم
 يأكلون مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الضب فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ايضا ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن كسب الجحام وفي رواية نهى عن ثمن الدم مع حديث الشيخين ايضا ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم احتجهم وامر للعجم بصاعين من طعام فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ان كان في شيء من ادويتكم خير في شريطة الجحام أو شربة عسل أو لدعة بنار توافق الداء
 وما أحب ان اكتبوى مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى اسعد بن زرارة
 من الشوكة واكتبوى ابن عمر من اللوثة وكوى ابنه فالاول كالمشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث المحاكم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن
 فأرة وقعت في سمن فقال ألقوها وما حولها وكلوا باقيةا فقبل يا رسول الله أفرأيت ان كان السمن
 مائعا فقال انتفعوا به ولا تأكلوه مع حديث البخاري والمحاكم مرفوعا ان الله ورسوله حرم
 بيع الخمر والميتة والتحزير فقبل يا رسول الله أفرأيت شحوم الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن
 بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح جل
 الاول على اهل التخصصه والثاني على اهل الرفاهية والثروة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحلف بغير الله وقال
 لا تحلفوا بآبائكم مع حديث المحاكم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل يابعه
 على الصلاة وغيرها الفلح وأبيه ان صدق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب انه كان يقبل شهادة الغاذف
 اذا تاب مع ما رواه ايضا عن القاضي شريح وغيره انه كان يقولون لا تجوز شهادة الغاذف أبدا
 وتوبته فيما بينه وبين ربه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك ما رواه البيهقي عن مجاهد انه لا تجوز شهادة البعيد لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من
 رجالكم مع ما رواه عن أنس وابن سيرين وشريح وغيرهم ان شهادة العبد جائزة وقالوا كلحكم
 عبيد واماء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * وكذلك المحكم
 في شهادة الصبيان فقد منعها ابن عباس وجوزها ابن الزبير فيما بينهم من الجراح ومن ذلك
 حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يحلف مع البينة ويقول للخصم شاهدك
 أو يمينه مع ما رواه الشافعي والبيهقي أن عليا رضي الله تعالى عنه كان يرى الحلف مع البينة وبه
 قال شريح وغيره فالاول مخفف والثاني مشدد لاسيما ان قامت البينة على ميت أو غائب أو طفل
 أو مجنون فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما مرفوعا انما الولاء
 لمن أعتق قال الحسن بن وجد لقيطاً منبوزاً فالتقطه لم يثبت له عليه ولا مومرته للسلمين وعليهم
 خبرته وايسر للتقط شيء الا الا جرم مع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب انه قضى لسعيد بن
 المسيب في التقاطه منبوزا بانه حر وسعيد ولاؤه وعلى عمر ارضاعه فالاول مشدد والثاني مخفف
 ان صح فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ان رجلا من الانصار اعتق
 مملوكا عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه كان محتاجا مع
 ما رواه المحاكم مرفوعا المدبر لا يباع ولا يوهب فالاول مخفف بأن مالكة يبيعه متى شاء والثاني

مشددان صرح رفعه فانه لا يباع ولا يوهب فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال: بعنا أمهات الاولاد في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأبي بكر فلما كان زمن عمر نهانا عن ذلك فانهينا فالاول مخفف والثاني شدد ووافقه
 على ذلك جهور الصحابة فكان كالا جاع منهم على تحريم بيع أمهات الاولاد وقالوا انهن يعتن
 بموت السيد والله تعالى اعلم وليكن ذلك آخر ما أراد الله تعالى من الجمع بين الاحاديث التي
 ظاهرها التناقض عن بعض العلماء مما يشهد بترتبي الميزان من التخفيف والتشديد وبقيّة
 الاحاديث مجمع على اخذها بين الائمة فلا يس فيها الا مرتبة واحدة لعدم حصول مشقة فيها على
 أحد من المكلفين فافهم والمحمد لله رب العالمين واعلم يا أخى اننى ما تركت الجمع بين آيات القرآن
 التي اخذها الائمة واختلافوا في معانيها جهلا بها وانما ذلك مخافة مدارك المجتهدين بها بخلاف
 أحاديث الشريعة فانها جاءت مدينة لما أجل في القرآن وأيضافان قسم التشديد في القرآن الذي
 يؤاخذ به العارفون نفوسهم لا يكاد يعرفه أحد من علماء الزمان فضلا عن غيرهم وقد وضعت في
 ذلك كتابا سميت به بالمجهر المصون في علوم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو ثلاثة آلاف علم وكتبت
 عليه مشايخ الاسلام على وجه الايمان والتسليم لاهل الله عز وجل ومن جملة من كتب عليه
 الشيخ ناصر الدين اللقاني "المالكى" وبعد فقد اطلعت على هذا الكتاب العزيز المثل الغريب
 المثل فرأيت به مشحونا بالمجواهر والمعارف الربانية وعلمت انه مفيد للايكاد يضيق نطاق النطق
 عن وصفه ويكل الفكر عن ادراك كنهه وكشفه انتهى وأخفيت في طيه مواضع استنباطه من
 الآيات غيرة على علوم اهل الله تعالى أن تذايع بين المحبوبين وقد أخذته الشيخ شهاب الدين بن
 الشيخ عبد الحق عالم العصر فيكت عنده شهر راو هو ينظر في علومه فيجز عن معرفة موضع استخراج
 علم واحد منها فقال لى وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لاي شئ فقلت وضعت نصرته لاهل
 الله عز وجل ليكون غالب الناس ينسبهم الى الجهل بالكتاب والسنة فقال لى انا أقول في نفسى
 اننى عالم مصر والشام والمجاز والروم والجمع وقد عجزت عن معرفة استخراج نظير علم واحد منه من
 القرآن ولا فهمت مما فيه شيئا مع ذلك فلا أقدر على رده من كل وجه لان صولة الكلام الذي
 فيه ليست بصولة مبطل ولا عامى انتهى وقد استخرج أخى أفضل الدين من سورة الفاتحة
 مائتى ألف علم وسبعة واربعين ألف علم وتسعمائة وتسعة وتسعين علما وقال هذه علوم أمهات
 علوم القرآن العظيم ثم ردها كلها الى البسمة ثم الى الباء ثم الى النقطة التي تحت الباء وكان رضى
 الله عنه يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام المعرفة بالقرآن حتى يصير يستخرج جميع أحكامه
 وجميع مذاهب المجتهدين فيها من أى حرف شاء من حروف ההجاء انتهى ويؤيده في ذلك قول
 الامام على رضى الله عنه لو شئت لا وقرت لكم ثمانين بعيرا من علو النقطة التي تحت الباء فهذا
 كان سبب عدم جمعي بين آيات القرآن التي اختلف المجتهدون في معانيها بين مخفف ومشدد
 فنخفتهم ذكر مرتبة التشديد التي في القرآن فتح باب الانكار على العلماء بالله تعالى وأحكامه
 واناما وضعت هذه الميزان بحمد الله تعالى الاسد الباب الانكار على الائمة فاعلم ذلك وانما ذكرت

الاحاديث الضعيفة عند بعض المقلدين احتياطاً لهم ليعملوا بها فقد تكون صحيحة في نفس الامر فأقابل الحديث الصحيح في بعض المواضع بالضعيف الذي أخذ به مجتهد آخر كل ذلك أدباً مع أئمة المذهب رضي الله عنهم على أن مؤيدنيهم عن الانصاف علم بالقرائن أن ذلك الحديث الضعيف الذي أخذ به المجتهد لولا لضعفه عنده ما استدلل به وكفانا صحة الحديث استدلال مجتهد به لمذهبه ومن أمعن النظر في هذه الميزان لم يجد دليلاً ولا قولاً من أدلة المجتهدين وأقوالهم يخرج عن إحدى مرتبتي الشريعة أبداً ولكل من المرتبتين رجال في حال مباشرتهم الاعمال فمن قوى منهم طوبى بالعلم بالتشديد ومن ضعف منهم خوطب بالعمل بالرخصة لا غير كما مر ايضاً في الفصول الاولى والمحمد لله رب العالمين انتهى الجمع بين الاحاديث * وانشرع في الجمع بين أقوال الأئمة المجتهدين وبيان كيفية ردها الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد مصدرين بمسائل الاجماع والاتفاق في كل باب من كتاب الطهارة الى آخر أبواب الفقه وبيان تأييد الشريعة بتوجيه أهل الحقيقة وعكسه غالباً وبيان أن الأئمة المجتهدين كانوا علماء بالحقيقة كما هم علماء بالشريعة فانهم كلهم ما بنوا قواعد مذهبهم الا على الحقيقة والشريعة معا بل أخبرني بعض أهل الكشف أنهم أئمة للدين أيضاً وأن لكل مذهب طلبة من الجن يتقيدون به لا يرحون عنه كالانس ثم اعلم أن هذا الامر الذي التزمته في هذا الكتاب لا أعلم أحداً بحمد الله سبقني الى التزامه من أول أبواب الفقه الى آخرها أبداً كما مر بيانه وأواخر الفصول السابقة وتقدم هناك أن الحقيقة لا تخالف الشريعة أبداً عند أهل الكشف لان الشريعة الحقيقية هي الحكم بالامور على ما هي عليه في نفسها وهذا هو علم الحقيقة بعينه فلا تخالف شريعة حقيقة ولا عكسه وانما هما متلازمان كملزمة الظل للشاخص حال وجود نور الشمس وانما يظهر تخالفهما فيما اذا حكم الحاكم ببيئته زور في نفس الامر وظن الحاكم صدق البيئته لا غير فلو أن البيئته كانت صادقة في باطن الامر كظاهاه لنفذ الحكم باطناً وظاهراً أي في الدنيا والآخرة فعلم أن قول الامام أبي حنيفة أن حكم الحاكم ينفذ ظاهراً وباطناً محمول عند المحققين على ما اذا حكم ببيئته عادلة اذ ذلك من باب حسن الظن بالله عز وجل وانه قد ينتصر لنواب شرعة الشريفة يوم القيامة فيعقوا عن شهود الزور وعن الحاكم بذلك ويمشي حكمه في الآخرة كما مشاء في الدنيا اذ بذل وسعه في النظر في البيئته وأما قول بعضهم ان حكم الحاكم ينفذ في الدنيا والآخرة ولو علم أن البيئته زور فقد تأباه قواعد الشريعة وان كان الله تعالى فعالاً لما يريد اذ علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق

* (كتاب الطهارة) *

أجمع الأئمة الاربعة على وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التمكن من استعماله فيها حساً وشرعاً كما أجمعوا على وجوب التيمم عند حصول فقد كذا وعلى أن ماء الورد والمخلاف لا يطهر عن المحدث وعلى أن المتغير بطول المكث طهور وعلى أن السؤال مأثور به هذه مسائل الاجماع في هذا الباب * وأما ما اختلفت الأئمة الاربعة وغيرهم فيه فكثير ومن ذلك قول فقهاء المصاهير كلهم ان ماء البحار كلها عذبها وأجأها بمنزلة واحدة في الطهارة والتطهير مع ما حكى ان قوماً منعوا

الوضوء بما البحر قوما أجازوه للضرورة وقوما أجازوا التيمم مع وجوده فالاول مخفف وما بعده
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الماء في قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي
ومعلوم ان الطهارة ما شرعت بالاصال الا لانعاس بدن العبد من الضعف المحاصل بالمعاصي
أو كل الشهوات والوقوع في الغفلات فيقوم العبد بعد الطهارة الى مناجاة ربه يبدن حي فيناجيه
يبدنه كله أو يفعل ما شرط الشارع له الطهارة ووجه الثاني ان صاحبه لم يبلغه حديث هو الطهور
ماؤه المحل مية مة مع كون ماء البحر المالح عقيما لا ينبت شيئا من الزرع وما لا ينبت الزرع لا روحانية
فيه ظاهرة حتى يغش البدن ومع حديث تحت البحر نار والناظر مظهر غضبي فلا ينبغي للعبد
أن يتضح بما قارب محل الغضب ثم يقوم بناجي ربه فهو قريب في المعنى من مياه قوم لوط التي نهى
الشارع عن الوضوء منها ومن هنا قدم بعضهم التيمم عليه كما مروى في التراب من الروحانية
اذ هو عكارة الماء كإسباتي بسطه في باب التيمم ان شاء الله تعالى ومن ذلك اتفاق العلماء على
انه لا تصح الطهارة الا بالماء مع قول ابن أبي ليلى والاصم بجواز الطهارة بماء اثار انواع المياه حتى
المعتصرة من الاشجار ونحوها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
ووجه الاول انصراف الذهن الى أن المراد بالماء في نحو قوله تعالى وينزل عليكم من السماء
ماء ليطهركم به هو الماء المطلق ووجه الثاني كون تلك المياه أصلها من الماء سواء في ذلك ماء الاشجار
والبقول والازهار فان أصله من الماء الذي تشر به العروق من الارض لكنه ضعيف الروحانية
جد اقل يكاد يغش الاعضاء ولا يحجبها بخلاف الماء المطلق ولذلك منع جمهور العلماء من التطهر به
* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة لا تزال النجاسة الا بالماء مع قول الامام أبي حنيفة ان النجاسة تزال
بكل مانع غير الادهان فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الطهارة انما شرعت لاجزاء
البدن أو الثوب فالبدن أصل والثوب بحكم التبعية ومعلوم ان المانع ضعيف الروحانية
لا يكاد يحجب البدن ولا يركب الثوب فان القوة التي سكنت فيه قد تشر بها العروق وخرج
بها الاغصان والاوراق والازهار والثمار ووجه الثاني كون المانع المعتصر من الاشجار مثلا فيه
روحانية تما على كل حال وأيضا فان حكم النجاسة أخف من الحديث بدليل ما ورد عن عائشة
رضي الله عنها انها كانت اذا أصاب ثوبها دم حمض بصقت عليه ثم فركته بعدو حتى تزول عينه
وبدليل صحة صلاة المستعصر بالمحجر ولو بقي هناك أثر النجاسة بخلاف الطهارة عن الحديث لو بقي
على البدن لعة كالذر لم يصبها الماء لم تصح طهارته لا بغسلها فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
بعدم كراهية استعمال الماء المشمس في الطهارة مع الاصح من مذهب الشافعي من كراهية استعماله
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم صحة دليل فيه فلو
انه كان يضر الامة لبيته لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو في حديث واحد والاثر في ذلك عن
عمر رضي الله عنه ضعيف جدا فبقى الامر فيه على الاباحة ووجه الثاني الاخذ بالاحوط في الجملة
ومن ذلك الماء المسخن بالنار هو غير مكروه بالاتفاق مع قول مجاهد بكراهته ومع قول أحمد بكراهته
المسخن بالنجاسة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان *

ووجه الاول عدم وجود نص من الشارع فيه ووجه الثاني ان النار مظهر غضبي لا يعذب الله بها
 الا العصاة فلا ينبغي لعبدان به منج بما تأثر بها لاسيما ان سخن بالنجاسة فافهم ومن ذلك الماء
 المستعمل في فرض الطهارة هو طاهر غير مطهر حتى المشهور من مذهب الامام أبي حنيفة وعلى
 الاصح من مذهب الامام الشافعي وأحمد بشرطه وفي الرواية الاخرى عن أبي حنيفة انه نجس
 وهو قول أبي يوسف مع قول الامام مالك هو مطهر فالاول مشدد وقول مالك مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان * ووجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون الخطايا خوت
 فيه كما ورد في الصحيح فهو مستقدر شرعا عند كل من كل مقام ايمانه أو كان صاحب كشف فلا يناسب
 كل من كل في مقام الايمان ان يتطهر به كما لا يناسب أحد أن يتضح بالبصاق أو المخاط أو الصنان
 ويقوم بناجي ربه والعفو تابع للشقة فالامسقة فيه لا ينبغي العفو عنه كما قالوا في دم البراغيث اذا
 عم الثوب كله أو عم البدن غبار الدرجين أو دخان النجاسة وكثرانه لا يعفى عنه ووجه من قال
 تصح الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون القذر الذي حصل في الماء من خروا الخطايا
 أمرا غير محسوس لغالب الناس ولا يطالب كل عبد الا بما شهد من منع الطهارة به للثوم فهو
 تشديد ومن جوزها به له فهو تخفيف فالاول خاص بأهل الكشف من العلماء والصالحين والثاني
 خاص بعامة المسلمين ووجه من قال ان المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسة مغلظة أو مخففة
 الاخذ بالاحتياط للتوضي به مثلافاته لو كشف له رأى ماء الميضأة التي تتكرر الطهارة منها للعوام
 كالماء الذي التقي فيه ميتة كلاب أو غيرها من الحيوانات حتى صارت رائحته منتنة فرضى الله
 عن الامام أبي حنيفة ورحم أصحابه حيث قسموا النجاسة الى مغلظة ومخففة لان المعاصي لا تخرج
 من كونها كباثر أو صفات فقال غسالة الكباثر مثال ميتة الكلاب أو بولها ومثال غسالة الصغائر
 مثال ميتة غير الكلاب من سائر الحيوانات الماء كولة أو غير الماء كولة فوجه كون الغسالة
 المذكورة كالنجاسة المغلظة الاخذ بالاحتياط الكامل للتوضي به مثلا لاحتمال أن يكون ذلك
 غسالة كبيرة من الكباثر ووجه كون الغسالة المذكورة كالنجاسة المتوسطة احسان الظن به
 بعض الاحسان وانه لم يرتكب كبيرة وانما ارتكب صغيرة ووجه من قال انه تجوز الطهارة به مع
 الكراهة احسان الظن بذلك المتوضي أكثر من ذلك الاحسان وانه لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة
 وانما وقع في مكروه أو خلاف الاولى فقال الاول ميتة البعوض ومثال خلاف الاولى ميتة
 البراغيث أو الصبيان ومثال ذلك لا يؤثر في الماء تغيرا يظهر لنا في المادة وسمعت سيدي عليا
 الخواص رحمه الله تعالى يقول اعلم يا أخي ان الطهارة ما شرعت بالاصالة الا ليزيد أعضاء
 العبد نظافة وحسنا وتقديسا ظاهرا وباطنا والماء الذي خوت فيه الخطايا حسا وكشفا وتقديرا
 وإيمانا لا يزيد الأعضاء التقديرا وقها تبعا لقيح تلك الخطايا التي خوت في الماء فلو كشف
 للعبد رأى الماء الذي يتطهر منه الناس في المظاهر في غاية القذارة والنتن فكانت نفسه لا تطيب
 باستعماله كما لا تطيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب أو هرة أو فأرة أو نحو ذلك
 كالبعوض والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي خوت من كباثر وصغائر ومكروهات

وخلاف الاولى فقلت له فاذن كان الامام ابو حنيفة وابو يوسف من اهل الكشف حيث قالوا
 بنجاسة الماء المستعمل فقال نعم كان ابو حنيفة وصاحبه من اعظم اهل الكشف فكان اذا
 رأى الماء الذي يتوضأ منه الناس يعرف اعيان تلك الخطايا التي خربت في الماء ويميز غسالة
 الكاثر عن الصغائر والصغائر عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الاولى كالا مورا المجسدة
 حسا على حد سواء قال وقد باعنا انه دخل مطهرة جامع الكوفة فرأى شابا يتوضأ فنظر في الماء
 المتقاطر منه فقال يا ولدي تب عن عقوق الوالدين فقال تبث الى الله عن ذلك ورأى غسالة
 شخص آخر فقال له يا اخي تب من الزنا فقال تبث من ذلك ورأى غسالة شخص آخر فقال له يا اخي
 تب من شرب الخمر وسمع آيات الله وقال تبث منها فكانت هذه الامور كالمحسوسة عنده
 على حد سواء من حيث العلم بها ثم بلغنا انه سأل الله تعالى أن يحجبه عن هذا الكشف لما فيه
 من الاطلاع على سوات الناس فأجابه الله الى ذلك فعلم ان الامام حال كشفه كان قوله في الماء
 المستعمل تابع لما يراه قد خرب من الخطايا من كباثر وصغائر ومكروهات وخلاف الاولى لانه كان
 يعلم بالقول بالنجاسة كل ما خرب من المتطهرين على حد سواء كما قد يتوهمه بعض مقلديه فأن
 غسالة الزنا واللواط وشرب الخمر وعقوق الوالدين وأكل الرشا والديانة والسعاية ونحو ذلك
 من غسالة النظر الى الاجنبية أو القبلة لها أو مواعدها على الفاحشة أو الوقوع في الفسقة وأبن
 غسالة هذه المذكورات الاخيرة من غسالة استعمال المكروه كالا استنجاء باليمين من غير عذر
 وتقديم غسل اليد اليسرى على اليمنى مثلا وكذلك المحكم في غسالة خلاف الاولى كتوسيع
 الاكمام بغير حاجة وتكبير العمامة والتبسط بالآكل والشارب وبناء الدور ونحو ذلك لمحصل
 الغفلة في حين من الاحيان عن شيء من امور الآخرة انتهى فقلت له هذا حكم اهل الكشف
 وأهل الايمان الكامل فما حكم الضعفاء في ذلك فقال هم مع ما يقوم عندهم من شر ودنالك
 الذنوب التي خربت في الماء ولا أرى الاحتياط الاولى لهم فيجب أن أحدهم الغسالة لتلك الاعضاء
 كما أنها غسالة كباثر أو صغائر من غير اساءة ظن بمن هي غساته وذلك بأن يعامل ذلك الماء معاملة
 ماء من أي الكاثر أو الصغائر من غير أن يعتقد وقوعه في ذلك وسمعت مرة أخرى يقول الاولى
 لكل مقلد أن يحتب غسالة الماء المستعمل كأنه نجاسة مغلظة اخذ بالاحتياط وان نزل عن هذه
 الرتبة جعلها كالنجاسة المتوسطة كبول البهائم لاحتمال ارتكاب صاحبها شيئا من الصغائر
 كما هو الغالب وان نزل عن هذا المقام جعلها كالنجاسة المخففة جملا على ان ذلك المتطهر انما
 ارتكب مكروها من المكروهات دون الكاثر والصغائر وان نزل عن ذلك اجتنبه في الاستعمال
 كما يجب استعمال ماء البطيخ وماء البقل ونحوهما مما هو ظاهر في نفسه غيره طهر لغيره لاحتمال
 أن يكون المتطهر ارتكب خلاف الاولى فقط ومثل ذلك لا يلحق بالنجاسة المخففة فضلا عما فوقها
 انتهى وسمعت مرة أخرى يقول كان الامام ابو حنيفة من اهل الكشف فكان تارة يرى غسالة
 الكبيرة في الماء فيحكم باجتهاده أو كشفه بانها كالنجاسة المغلظة وتارة يرى غسالة الصغيرة
 في الماء فيقول انها كالنجاسة المتوسطة لان الصغائر متوسطة بين الكاثر والمكروهات فهي

مرتبة بين النجاسة المتلذذة والمخففة بما لا يصلها فليست أقواله الثلاثة ان صحت عنه في غسالة واحدة كقولهم بعض مقلديه وانما ذلك في غسالاته من مدة انتهى فعلم ان النجاسة الاربعية ما بين مخفف ومشدد في الماء المستعمل احتياطاً وتورعاً وما بين متوسط فيه وما بين مخفف كذلك ويؤيد ما ذكرناه من التقسيم حديث عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله حسبك من صفة هكذا اتني قصيرة فقال يا عائشة لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمرجته أو كما قال صلى الله عليه وسلم أي لو قدرت جسمي وطرحته في البحر المحيط لغبرت طمعه أو لونه أو ريحه أو كلهم ما وانتنته فإذا كان مثل هذه الكلمة يغير البحر المحيط كل هذا للتفسير العظيم فكيف بالذنوب العظام اذا خرت من جميع المتوضئين في مطهرة المسجد مثلاً فرحم الله تعالى مقلدي الامام أبي حنيفة رضي الله عنه حيث منعوا الطهارة من ماء المطاهر التي لم تستجر لما يخبر فيها من خطايا المتوضئين وأمرُوا أتباعهم بالوضوء من الانهار أو الابرار والبرك الكبيرة أو من الحياض المغطاة التي لا يعود فيها ماء المتطهرين فان هذا الماء انعش لأعضاء الطهارة لنقاؤه وكثرة حياته لا سيما أعضاء أمثالنا التي كادت أن تموت من كثرة المخالقات فهيات أن ينغسها الماء الذي لم يستعمل فضلاً عن المستعمل ولو كثيراً عرفنا نعم الله ما فعل أصحاب هذا الامام رضي الله عنه وعنهم فإنه أولى بكل حال لانه ان كان هناك ضعف للجسد أو فتور جي وقوى وانعش وان لم يكن هناك ضعف ازداد الجسد حسناً ووضاءة * وكان سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى مع كونه كان شافعي لا يتوضأ من مطاهر ما سجد في أكثر أوقاته ويقول ان ماء هذه المطاهر لا ينغس جسدنا لثقلها بالخطايا التي خرت فيها وتارة كان يتوضأ منها ويقول الذي أعطاه الكشف أن هؤلاء المتوضئين لم يفعلوا في ذنب فتترك آثار ماء طهارتهم كما كان الصحابة يفعلون مع بعضهم بعضاً في المطاهر وبذلك قال مالك وتارة كان يكشف له عما خرت في ذلك الماء من الذنوب فيجتنبه على علم وبيان وكان يميز بين غسالات الذنوب ويعرف غسالة المحرم من المكروه من خلاف الأولى ودخلت معه مرة مiazza المدرسة الازهرية فأراد أن يستنجي من الغطس فنظرفيه ورجع فقلت له لم لا تطهر فقال رأيت فيه غسالة ذنب كبريغريته في هذا الوقت وكنت أنا قد رأيت الشخص الذي دخل قبل الشيخ ونرج فتبعته وأخبرته الخبر فقال صدق الشيخ قد وقعت في زنا ثم جاء الى الشيخ وتاب هذا أمر شاهدته من الشيخ فان قيل هذا حكم من تطهر من أهل الذنوب فما حكم من لم يقع منه ذنب قبل ذلك الوضوء فالجواب الأولى أن ينزل مثل هذا منزلة ما هو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لضعف روحانيته إزالته المانع الذي كان يمنع من الصلاة مثلاً وكما قالوا في ماء طهارة الصبي فان قيل فلا شيء شدد الامام أبو حنيفة في ماء الطهارة من المحدث وخفف في ماء إزالة النجاسة وقال انها تنزل بكل مانع مزيل فالجواب أن باب المحدث أضيق وباب النجاسة أوسع بدليل ما ورد في النعل الذي يهين نجاسة من انه يطهره انسحاقه بالتراب اذا حكه فيه أو مشي به عليه وفي رواية يطهره ما بعده يعني من الأرض اذا زالت العين بذلك فان قلت فما وجه من قال

ان النار تطهر النجاسة اذا احرق بها فالجواب وجهه القياس على تطهير العصاة من الموحدين
 بالنار ثم يدخلون الجنة بعد ذلك فكذلك انما تطهر العصاة من الذنوب المعنوية كذلك تطهر
 النجاسة المحسوسة فافهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول من شك في أن
 مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه أولى بالاتباع من مذهب غيره في الامتناع من التطهر
 من مياضة المساجد فليتوضأ من ماء الآبار والأنهار والمياه التي لم تستعمل ويتطهر انتعاش أعضائه
 فانه يجد ما قد انتعشت بذلك أكثر من الماء الذي يختلف فيه أيدي الناس ومن هنا يتضح لك
 يا أخي سر الامر بالطهارة بالماء ثم بالتراب عند فقد الماء أو الجزع استعماله وذلك أنه انما شرع
 لنا الطهارة به لأحيائه أعضائه التي ماتت من المعاصي أو الغفلات كما مر قال تعالى وجعلنا من الماء
 كل شيء حي أفلا يؤمنون ولم يطلع بعضهم على هذه العلة فقال ان تخصيص استعمال الماء في
 الطهارة تعبدى لا يعقل معناه اهـ والمحق أن علته معقولة مشهودة وهي انعاش البدن والاعضاء
 وأحيائها بعد فطورها أو موتها فافهم فان قلت فهل الخلاف الذي في الماء المستعمل يجري في
 التراب المستعمل وهل يخرج خطأ يا التميم بالتراب في التراب كما ورد في الماء فالجواب لم نر شيئا
 نعتمد عليه في ذلك ولعله لضعف روحانية التراب فن وجد في كلامهم أنهم أجروا ذلك في التراب
 المستعمل فليحقق هذا الموضوع من كتابي هذا فكذلك فلتعرف منازع المجتهدين والمحدثين رب
 العالمين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بامتناع الطهارة بالماء المتغير كثير ابطاهر كزعفران
 ونحوه مع قول الامام أبي حنيفة وأصحابه بجواز الطهارة به ان لم يطبخ أو يقلب على أجزائه فالاول
 مشدد في شأن الماء والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ضعف روحانية
 الماء المذكور عن احياء الاعضاء وانعاشها فن تطهر به فكأنه لم يتطهر ووجه الثاني النظر
 الى قوة روحانية الماء من حيث هو الا أن يخرج عن طبع الماء بطبخ شيء من الطاهرات فيه أو كثرة
 التغير جدا بحيث يقلب على أجزائه ويؤيد الاول حديث الماء مطهور لا يتنجسه شيء الا ما غلب على
 طعمه أو لونه أو ريحه وقد أخذ أهل الكشف باطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى حمل المطلق
 على المقيد لان الماء في ذاته لا يدخله شيء غيره فاذا صب على الماء غيره فبينهما برزخ مانع من
 دخول أحدهما في الآخر ولولا ذلك ما كنا شاكين ولكن لما كان يلزم من اغترافنا الماء الطاهر
 أن نعترف معه شيئا من ذلك المخلوط به امتنعنا من استعماله وأطلقنا عليه اسم النجس مثلا بشرطه
 توسعا كما أن أهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر كذلك توسعوا في الحقيقة لاختلاف بين
 أهل الكشف وغيرهم الامن حيث العلة فأهل الكشف يقولون علة منع استعماله اغترافنا
 ذلك النجس معه لا تنجسه في ذاته وغير أهل الكشف يقول العلة في ذلك تنجسه فافهم * ومن
 ذلك اتفاق الأئمة على أن تغير الماء بطول المكث لا يضر في الطهارة مع قول محمد بن سيرين
 يمنع الطهارة به فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول عدم حدوث شيء في الماء يحال عليه الضعف لروحانيته ووجه الثاني وجود
 التغير من حيث هو كالطعام المتين بطول المكث فانه قد شرعا وعرفا فلا ينبغي التطهر به كما

لا ينبغي أكل الطعام المنتن وكل شيء لا تحبه أهل الطباع السليمة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن الشمس والنار لا يؤثران في نجاسة تطهيرهما مع قول الإمام أبي حنيفة إن النار والشمس يطهران بعض أشياء في بعض الأحوال فإذا جف جلد الميتة عنده طهر بلا دبع وإذا تعبست الأرض فحفت في الشمس طهر موضعها وجازت الصلاة عليها إلا التيمم منها إذا لا يلزم من كون الشيء طاهر في نفسه أن يكون مطهر للغيره فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الأصل في الطهارة أن تكون بالماء في المحدث والمحدث ووجه الثاني أن المراد زوال ذلك القدر في رأي العين فلا فرق عنده بين إزالة الماء وبين إزالته بطول الزمان وغير ذلك وبديل قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل التوب الطويل للمرأة إذا أصابته نجاسة يطهره ما بعده يعني من التراب الذي يمر به وبجسه فافهم ومن ذلك نجاسة الماء إذا كان القليل أي دون القلتين إذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الإمام أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحدى روايته مع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أنه طاهر ما لم يتغير فإن تغير فنجس وإن بلغ قلتين فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وكذلك الخلاف في الجارية فإنه كالأركاء عند الإمام أبي حنيفة وأحمد وهو المجدد من مذهب الشافعي وقال مالك لا ينجس الجارية إلا بالتغير قليلا كان أو كثيرا واختاره جماعة من أصحاب الشافعي كالبعقوي وإمام الحرمين والغزالي فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه المشدد في هذه المسئلة والتي قبلها وجود نجاسة في الجملة فتتزه عنها ولو لم تطهر لنا أدبنا مع الله تعالى أن تقوم بين يديه متطهرين بماه دنس إذا باطن عندنا ظاهر عنده تعالى فنشدد راعى ما عنده تعالى ومن خفف راعى ما عند العباد فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة إن استعمال أواني الذهب والفضة حتى في غير الأكل والشرب حرام على الرجال والنساء إلا في قول للشافعي مع قول داود أنما يحرم الأكل والشرب خاصة فالأول مشدد والثاني مخفف واقف على حد ما ورد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول كمال الشقة على دين الأمة والاختلاف بالاحوط فيه إذا انحسار في الوضوء منها مثلا كالتنجيس في الأكل والشرب ولا ينبغي لمن يتطهر أن يكون متكبرا معجبا بنفسه إذا الظهور مفتاح الصلاة التي هي حضرة الله عز وجل الخاصة وقد أجمع أهل الكشف على أنه لا يصح دخول حضرة الله لمن كان فيه شيء من الكبر بل يطرد من القرب منها كما طرد إبليس فافهم وأما استعمالها في غير الوضوء فبالأولى لأنه إذا ترك استعمالها في مواطن الطاعات من الاحتياط ففي غيرها من باب أولى فافهم * ومن ذلك المضيب بالفضة ضبة كبيرة حرام عند الأئمة الثلاثة بتفصيل عند الشافعي مع قول أبي حنيفة لا يحرم المضيب بالفضة مطلقا فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول كمال الشقة على دين الأمة كما مر وذلك أن من استعمل الأناة المضيب بالفضة أو الذهب يصدق عليه أنه استعمل إناة كان بعض أجزائه من الفضة والورع التباعده عن الأناة المضيب كالتباعده عن الأناة الكاملة من الفضة ووجه الثاني العفو عن مثل ذلك * ومن ذلك السواك قد اتفق الأئمة الأربعة على استحبابه

وقال داود هو واجب وزاد اسحق بن راهويه أن من تركه عامدا بطلت صلاته لاسيما أن تأذي
 بتركه المجلس فالأول مخفف والثاني مشدد ويدل لهما معاقوله صلى الله عليه وسلم
 لولا أن أشق على أمتي لامرتهن بالسواك أي أمر إيجاب فإن فيه راحة كون الأمر للوجوب ولكنه
 ترك ذلك رحمة بالامة فكأنه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله لولا أن أشق إلى أنه واجب على
 من لا مشقة عليه فيه وعلى ذلك فمن لم يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة لا يجب
 عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني مراعاة كمال التعظيم والادب في مناجاة
 الله عز وجل وهو خاص بالأكابر من العلماء والصالحين الذين لا يشق عليهم ذلك في جنب
 ما يشهدونه من عظمة الله تعالى وما يستحقه مقام خدمته بل ربما شق عليهم تركه ووجه
 الأول مراعاة حال مقام المحبوبين عن مثل ذلك المشهد من العوام الجاهلين بما يستحقه مقام
 خدمته تعالى ومناجاته فإن إيجاب السواك عليهم ربما يشق عليهم لمجهلهم المذكور فإن أحدهم
 لا يكاد يتجلى لقلبه تلك العظمة التي تجلي للعلماء والصالحين وهذا من باب قولهم حسنات الأبرار
 سيئات المقربين فافهم * ومن ذلك عدم كراهة السواك للصائم بعد الزوال عند أبي حنيفة ومالك
 وأحمد في إحدى روايته لا يكره وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى يكره فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مع ملاحظة ما تقدم مراعاة المسلم
 لدفع الضرر عن جلسه حتى لا يتأذى أحد براحة فيه ومعلوم أن كل ما يؤذى المجلس ينبغي
 تقديم إزالته على حصول الفضائل وأيضا فإن الصائم بعد الزوال ينبغي له التأهب للقاء ربه إلى
 حين يجلس للأكل على مائذنه مشاهدا وهذا هو اللقاء الأصغر بالنظافة وحسن الراحة كما
 ورد في حديث الصائم فرحان وإن كان المحق تعالى لا يوصف بالتأذى بذلك حقيقة اذ هو الخالق
 لذلك ولكن قد يتبع الشرع العرف في كثير من المسائل وقد ورد في عدة أحاديث الإشارة إلى
 التجوز في إطلاق صفة التأذى عليه سبحانه وتعالى كما أشار إليه حديث البخاري لأحد اصبر على
 أذى من الله ونحو حديث من أذى لي وليا فقد آذاني واعتقادنا أن المراد من نسبة نحوه هذه
 الصفات إلى الله سبحانه وتعالى إنما هو غاياتها كما هو مقرر في محاله من أبواب الفقه فافهم ووجه
 الثاني الترغيب في الصوم وكون مثل تلك الراحة محمودة لا ترفي طريق العبادة كما كان صلى الله
 عليه وسلم يترك الصلاة على بعض الشهداء ترغيبا للجهان في الجهاد فيقول إذا كانت الشهادة
 توصل صاحبها إلى مقام لا يحتاج إلى أحد يدعو له بالمغفرة والرحمة فلا ينبغي لي تركه فتعزك
 داعيته للجهاد ويزول عنه الحزن فاعلم ذلك والله تعالى أعلم

* (باب التجاسة) *

أجمع الأئمة على نجاسة الخمر إلا ما حكى عن داود أنه قال بطهارتها مع تحريمها وكذلك اتفقوا
 على أن الخمر إذا تحللت بنفسها طهرت وأجودوا على أن ميتة الجراد والبع | طاهرة وعلى
 أن الحنظل أو الحنثاء أو الميتة إذا غس يد في ماء قليل فالماضي على طهارته واتفقوا على

أن الرطوبة التي تخرج من المدة نجسة إلا ما حكى عن أبي حنيفة هذا ما تذكرته من مسائل
الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الأربعة أن النجاسة مع قول
داود بطهارتها مع تحريمها كما مر فالأول مشدد وأبلغ في الزجر والثاني مخفف من
جهة عدم وجوب التطهر منها لأنه لا يلزم من تحريمها نجاسة عينها كاليسر والانصاب والازلام
وإنما هي نجسة من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى إنما المشركون نجس فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان وإن كان الثاني ضعيفا جدا فافهم * ومن ذلك قول الإمام الشافعي
وأحمد وأبي حنيفة بنجاسة الكلب مع قول الإمام مالك بطهارته فالأول مشدد في نجاسته
وفي الطهارة من ولوغه سبعا لنجاسته إلا عند أبي حنيفة فإنه يقول الغسل منه مرة إن زالت
العين بها والأول أبعد من غسله حتى يغلب على الظن إزالته ولو بعشرين مرة وأكثر كسائر
النجاسات لا سبعا وقال مالك هو طاهر ويغسل من ولوغه سبعا لنجاسته بل ذلك تعبدى لا يعقل
وكذلك القول فيما إذا أدخل الكلب عضوا من أعضائه في الأنافة فإنه كالولوغ خلافا لما لك
فإنه خص الغسل سبعا بالولوغ فقط فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه من قال بنجاسة عينه
وصفته مع عدم صحة انفكاك الصفة عن الذات ووجه من قال بطهارة ذاته أن الأصل في الأشياء
الطهارة وإنما النجاسة عارضة فانها صادرة عن تكوين الله تعالى القدوس الطاهر ومن الأدب
قولنا بطهارة عينها ثم إن رأينا آثارها يضر استئصالها في بدن أو دين اجتنبناها وقد أجمع أهل
الكشف على أن الأكل والشرب من سؤر الكلب يورث القساوة في القلب حتى لا يصير العبد
يحق إلى موعظة ولا فعل شيء من الخيرات وقد جرب ذلك شخص من أصحابنا المالكية فشرب من
لبن شرب منه كلب فكثت تسعة أشهر وهو مقبوض القلب عن كل خير حتى كاد أن يهلك والشيء
الذي يحصل منه ما ذكر يجب اجتنابه ويجوز إطلاق النجاسة عليه سواء أردنا الذات مع الصفة
أو الصفة فقط كما أطلق الله تعالى اسم الرجس على المشركين من حيث صفتهم التي هي الكفر فإذا
أسلم أحدهم طهر فلو كانت النجاسة لعينه لكان لا يطهر بالاسلام وسمعت سيدي عليا الخواص
رحمه الله تعالى يقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب إلا ما نهى عنه الشارع من بيعه أو أكل
ثمته وأما من جهة صفة فهو نجس من حيث أن سورة يميت القلب فيجب اجتنابه كما يجنب سم
الافاعي من حيث ضررها في البدن مع القول بطهارة ذاتها بل هو أولى بالاجتناب لأنه يضر في
الدين قال ولا بدع في تسمية الكلب نجسا من حيث أثره وطاهر من حيث عينه كما سمي الله تعالى
المشركين نجسا واليسر والانصاب والازلام رجسا مع اجماع العلماء الأربعة على طهارة جسم المشرك
وكذلك آله القمار والانصاب والازلام قال ولما كان سؤر الكلب يورث في القلب الذي عليه مدار
المجسد موتا أو ضعفا يمنعه من قبول المواعظ التي تدخله الجنة بالغ الشارع صلى الله عليه وسلم في
الغسل من أثره سبعا أحداها بتراب دفعا لذلك الاثر بالكلية فإنه جمع فيه بين الماء والتراب اللذين
إذا اجتماعا أنبأ الزرع فعلم أن أمر الشارع بالغسل من أثر ولوغه سبعا لا ينافي القول بطهارة جسمه
كالتعبان مع سبه كما مر فذلك بالغ الشارع في الأمر بالغسل منه سبعا أحداها بتراب مبالغة

في الشقة على ديننا والرجة بنا وكذلك لا ينافي القول بنجاسة صفته القول بطهارة جسمه لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات انتهى فكما أطلق الامام الشافعي ومن وفقه نجاسة الكلب ذاتا وصفة توسعا كذلك كانت ومن وافقه اطلاق الطهارة على الكلب ذاتا وصفة توسعا وتغليبا لعدم انفكاك الصفة عن موصوفها وعكسه كما مر. وكان أخى أفضل الدين رحمه الله يقول التحقيق أن الكلب طاهر العين بنجس الصفة وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى أيضا يقول لا اعتراض على من قال ان وجوب الغسل من الكلب أو استحبابه عليه لا تعقل لحفظها على غالب الناس لانه ما اطلع عليها فيما علمنا الا بعض أهل الكشف فقط وقد ألزم بعضهم من قال ان الغسل من الكلب تعبدى لا يعقل بأن ذلك يؤدي الى أن الشارع خاطب الامة بما لا يفهمون له معنى وذلك يكاد أن يقرب من صفة العبث الذي ينزه عنه منصب الشارع وقد أمره الله أن يبين للناس ما نزل اليهم أى ما أمره به بأن يبلغه اليهم وذلك لا يكون الا بأن يبالغ اليهم اللفظ والمعنى تبليغا شافيا بحيث يفهم لهم أمره فلا يتبس عليهم منه شيء وقال له فان لم تفعل فما بلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطلقا اه قلت وقد ردهذا الالزام بأن مثل ذلك قد يكون جاء امتحانا لايمان بعض الناس بالمعنى المتصور في التفسير هل يبادرون الى امثال الامر بفعل ذلك الشيء ولو لم يتفعلوا علة أم يتخلفون عن المبادرة حتى يعلموا حكمة ذلك وقد قال أهل الكشف ان العمل اذا لم يعل بشيء كان أقوى في مقام الايمان وأعظم اجرامه اذا علل لانه ربما يكون معظم الباعث للمكلف حينئذ على العمل حكمة تلك العلة من ثواب وغيره لا محض امثال أمر الله تعالى ورسوله وذلك نقص عن مقام الكمال والله أعلم * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يقدر القائل بطهارة الكلب على رد النص الوارد في الغسل من ولوغه بل يرى العمل به وانما وقع الاختلاف بين العلماء فاما ذلك اختلاف في العلة أو في التسبيح وعدمه فاما الاختلاف في العلة والعدد فذلك لا يقدح في الدين فان القائل بطهارة الكلب قائل بالغسل منه كما وردوا ما التسبيح ففحن ولو جعلنا الامر فيه للاستحباب ففحنهض به الاجتهاد الى الوجوب كما عليه القائلون بنجاسته فاعلم ذلك فانه نفيس * وقد ألفنا في ذلك مؤلفا وذكرنا ما يرد على ذلك من لطيف الاسئلة والجواب عنها وحاصل ذلك أن أهل الكشف متفقون مع أهل النقل على المحكم بنجاسة الكلب والغسل منه وانما اختلفوا في العلة فقط ومعلوم أن الاختلاف في العلة لا يقدح في الاحكام فعلمته الاصلية عند أهل الكشف بنجاسة صفته من حيث انها تمت القلب كالحجر والميسر والانصاب والازلام وتصدق عن ذكر الله وعن الصلاة وعلة عند غير أهل الكشف اما بنجاسة عينه وصفته معا وعلة لا تعقل عند من قال بطهارتهما معا والغسل منه تعبدى ولا يخفى ما في هذا اذا الامر بالغسل منه سبعا يقتضى نجاسته ولا بدوا الا كان كلام الشارع كالعيب فلا بد من القول بنجاسته اما ذاتا واما صفة انتهى * ومن فلك قول الا امام الشافعي وأبي حنيفة بنجاسة الخنزير وانه يغسل منه سبعا عند الشافعي ومرة عند الامام أبي حنيفة نظير ما تقدم في الكلب مع قول الامام مالك رحمه الله تعالى

بطهارته حيا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد اختار
الامام النووي طهارته من حيث الدليل فقال في شرح المذهب الرابع من حيث الدليل انه
يكفي في بول الخنزير غسلة واحدة بلاتراب وبهذا قال اكثر العلماء وهو المختار لان الاصل عدم
وجوب الغسل منه كالكلب حتى يرد في الشرع المحاقاة بالكلب انتهى ووجه من الحقه
بالكلب في وجوب الغسل منه كونه اخبث جسما ونجسا من الكلب فقياسه على الكلب واضح
ووجه من قال بطهارته عدم ورود نص في الغسل منه سبع مرات كالكلب واما تحريم لحمه
فلا يلحقه بالكلب في النجاسة فقد حرم الله الميتة والخمور ولم يأمرنا الشارع بالغسل منها سبعا
احدا من بتراب فافهم * ومن ذلك عدم وجوب العدد في غسل سائر النجاسات عند أبي حنيفة
ومالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته مع الرواية الاخرى عنه انه يجب العدد في سائر
النجاسات غير الارض وفي رواية عنه انه يجب غسل الاناء سبع مرات وفي رواية أخرى ثلاثا
وفي رواية أخرى اسقاط العدد فيما عدا الكلب والخنزير فالاول مخفف ومقابله مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * فالاول خاص بعوام الناس الذين لا يراعون الورع ولا
الاحتياط والثاني خاص بكابر الناس كالعلماء والصالحين نظير ما ورد في النقض بمس
الفرج وعدم النقض به كما سيأتي بسطه في باب ان شاء الله تعالى * ومن ذلك قول الامام
الشافعي ان جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من
احدهما وهو إحدى الروايتين عن أحمد وأظهر الراي تسين عن مالك مع قول الامام أبي حنيفة
ان الجلود كلها تطهر بالدباغ الاجلد الخنزير ومع قول الزهري انه ينتفع بجلود الميتة كلها من
غير دباغ فالاول مشدد من حيث اشتراط الدباغ وكثرة المستثنيات والثاني فيه تخفيف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول زيادة التنزه عن استعمال ما سماه الشرع نجسا أدب مع الله
تعالى أن يجالس العبد وهو ملاصق لشيء نجس شرعا ووجه الثاني القائل بأن جلد الخنزير لا يطهر
بالدباغ المبالغة في التنزه عنه وكونه يستحب قتله مطلقا بخلاف الكلب فان فيه تفصيلا فكان
أخف حكما من الخنزير من هذا الوجه ووجه الثالث القائل بجواز الانتفاع بجلود الميتة من غير
دباغ جل أحاديث الدباغ على الاستحباب دون الوجوب فالاول خاص بالكبر من العلماء
والثاني خاص بمن هو دونهم في التنزه والثالث خاص بأهل الضرورات كما يدل له بعض الآثار
فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الذكاة لا تعمل شيئا فيما لا يؤكل مع قول أبي حنيفة
ومالك انها تعمل الا في الخنزير واذا ذكي عندهما سبع أو كلب طهر جاده ولحمه لكن أكله حرام
عند أبي حنيفة ومكرره عنده الك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان ما لا يؤكل لحمه بحيث فلا تؤثر فيه الذكاة طهارة ولا طيبا بل حكم ذبحه حكم
موته حتف أنفه قال تعالى في مدح نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم الخبائث ووجه
الثاني أنه لا يلزم من طهارته حله فقد يحرم الشيء الطاهر ضرورة في بدن أو ثقل ولحم ما لا يؤكل
وان قيل بطهارته يضر في البدن كما جرب ومن شك فليجرب لولم يكن الا أنه يورث أكله

البلادة حتى لا يكاد يفهم ظواهر الامور فضلا عن بواطنها * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة
 بالغفوع مقدار الدرهم من الدم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في المجديد انه لا يعفى
 عنه ومع قوله في القديم انه يعفى عما دون الكف فالاول والثالث مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام الشافعي بنجاسة شعر الميتة
 غير الآدمي وصوفها وبرها مع قول أبي حنيفة وأحمد بطهارة الشعر والصوف والوبر زاد
 أبو حنيفة فقال بطهارة القرن والسنن والعظم والريش اذ لا روح فيه ومع قول مالك بطهارة
 الشعر والصوف والوبر مطلقا سواء كان يؤكل كل لحمه كالنعم أو لا يؤكل كالكلب والحمار ومع قول
 الاوزاعي ان الشعر ونحوه نجس يطهر بالغسل فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ووجه الثاني
 ان سياق الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على الاكل من وجوه الاستعمال وهذه الاشياء لا تؤكل
 عادة فتستعمل في غير الاكل كاللبس والاقتراش ولو لا غسل عند غير الاوزاعي على أن
 التحقيق في الشعر والريش ونحوهما أن لها في حال حياة الحيوان وجهها الى الحياة من حيث انها
 تنمو ووجهها الى الموت من حيث ان الانسان أو غيره لا ينأثر اذا قطعت فافهم * ومن ذلك قول
 الامام أبي حنيفة ومالك بجواز الخبز بشعر الخنزير مع قول الشافعي بمنع ذلك وقول أحمد بكراهته
 ومع قول الخزرجي بالليف أحب الي فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث والرابع فيهما
 راحة تشديدان لم يرد أحمد بالكراهة المنع فيؤاخذ به الا كبار من أهل الورع ويسامح به الاصاغر
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول البناء على القول بطهارته ووجه الثاني البناء
 على القول بنجاسته ووجه الثالث والرابع الأخذ بالاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول الامام مالك وأحمد والشافعي في أرجح قوليه بطهارة الآدمي اذا مات مع قول
 الامام أبي حنيفة والمروءة من قول الشافعي أنه ينجس لكنه يطهر بالغسل فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول شرف ذات الآدمي وروحا وجسما
 ووجه الثاني شرف روحه فقط فاذا خرجت من الجسد تنجس لانه ما كان طاهرا الا بريان
 الروح فيه لكونه مركبا لها وهي من أمر الله وأمر الله طاهر مقدس بالاجماع فكذا ما جاوره
 فافهم وأكثر من ذلك لا يقال فان قال قائل كيف قال الامام أبو حنيفة رضي الله عنه بنجاسة
 الآدمي مع حديث ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا فالجواب يحتمل أن هذا الحديث لم يبلغه
 أو بلغه ولم يصح عنده * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة بطهارة سؤر البغل والحمار وأنه مطهر
 على توقف لابي حنيفة في كونه مطهرا ومع قول الثوري والاوزاعي ان ما لا يؤكل لحمه سؤره
 نجس فالاول مخفف ومقابله مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كون علة منع
 الطهارة بسؤر البغل والحمار لا يطاع عليها الا كبار العلماء بالله فمخفف الا مرفيه على العوام بخلاف
 الاكابر وبذلك حصل توجيه الثاني فافهم * ومن ذلك قول الشافعي بنجاسة البول والروث
 مطلقا مع قول الامام مالك وأحمد بطايرتهما من مأكل اللحم ومع قول النخعي جميع أبوال

الكشف من ان الناقض حقيقة انما هو ما كان متولدا من الطعام والشراب ونخرج من الفرج
لا مس ذات الفرج وكان طلق بن عدى هذا راعى ابل تقوم فمخفف الشارع عليه رجة به بخلاف
الاكابر من العلماء والصالحين يؤمر أحدهم بالوضوء من مس الذ كرمشا كثة لمقامهم في التورع
والتنزه عن مس المجاور للخارج بخلاف الفلاحين والتراسين ونحوهم فان مقامهم لا يقتضى هذا
التنزه العظيم فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان فان قال الشافعي ان حديث هل هو
الابضعة منك منسوخ قلنا السادة المحنفة لا يقولون بنسخه بل هو محكم عندهم فلا بد له
من وجه يحمل عليه وقد صرح جله على أحاد العوام دون العلماء والصالحين فينبغي لكل متدين
من المحنفة أن يتوضأ من مس الفرج خروجاً من خلاف الأئمة ولا ينبغي له أن يمس فرجه
ويصلي بلا تجديد طهارة فان قال قائل انكم قلتم ان علّة النقص بمس الفرج انما هو لكونه
مجاور للخارج لا لذاته فلم توجبوا الوضوء بمس نفس الخارج فالجواب انما يلزمنا الشارع
بالوضوء من مس الخارج لانه لا لذّة في مسه بخلاف خروج وجهه فان العبد يجد لذّة وراحة بخروجه
تكاثره البدن فلذلك كان فيه الوضوء كاملاً بخلاف مس الخارج الملوّث فافهم وأما وجه من
نقض الطهارة بلمس الذكر بظهر الكف أو باليد الى المرفق فهو الاحتياط ليكون اليد تطلق على
ذلك كما في حديث اذا أفضى أحدكم بيده الى فرجه وليس بينه ما استروا ولا حجاب فليتوضأ وسعته
مرة أخرى يقول ليس لنا باقضى للطهارة الا وهو متولد من الاكل حتى انتهية عند من يقول
بانها تنقض الطهارة اذا رقت في الصلاة لانه لا يشبع ما فقهه فان الجميعان لا يكاد يتيسر فضلاً
عن القهقهة انتهى وأما مس حلة الدبر فقال ابو حنيفة ومالك لا ينقض الوضوء وقال الشافعي
في أرج قوله وأحمدية عن أخذ براية من مس فرجه فشم التبل والدبر فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذاك قول الشافعي وأحمد بن قيس طهارة من مس فرج غيره صغيراً كان
الممسوس أو كبيراً حياً كان أو ميتاً مع قول مالك انه لا ينقض مس فرج الصغير مع قول أبي
حنيفة انه لا ينقض مطاقاً فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اطلاق نقض الطهارة بمس
الانسان فرج نفسه فقيس عليه مس فرج غيره بجماع علّة التبع في ذلك فخانقض طهارة العبد
من نفسه كذلك ينقض من غيره أخذاً بالاحتياط ويؤخذ من ذلك توجيه قول الامام أبي حنيفة
والشافعي وأحمد بن قيس طهارة المسوس مع قول مالك بن قيس فان الاول مخفف والثاني
مشدد وان الاول خاص بالاصابع والثاني خاص بالاكابر من المتورعين وقد أجمع أهل الكشف
على انه ليس لنا باقضى الا وفعله سوء ادب أو فيه رائحة من سوء الادب مع الله تعالى ومن هنا ورد
الاستغفار عند الخروج من الخلاء فلا يتبع العبد في ناقض الا وهو غائب عن مشاهدة ربه عز وجل
ولا يكاد يحضر مع الله عز وجل في حال خروج المحدث أو وقوعه أبداً وذلك أي عدم الحضور
حدث عند الاكابر يتطهرون منه احياء لبدنهم الذي مات بادبارهم عن شهوة كونه في حضرة ربه
فافهم وهذا من باب قولهم حسنات الابرار سيئات المقربين * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة بعدم نقض الطهارة بلمس امرئ الجميل مع قول الامام مالك بإيجاب الوضوء بلمسه

وحكى ذلك أيضا عن الامام أحمد وغيره فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول عدم ورود شيء من الشارع في ذلك فلو كان ذلك ناقضا لورد لنا حكمه ولو في حديث واحد ووجه الثاني كون الاحكام دائمة مع العلل غالباً فكما كانت العلة في النقض بلمس المرأة الشهوة للامس أو الممسوس أو لهما عادة احتياط الامام مالك للامة وقال به نقض الامر الذي يشتهى تقييله مثلاً لانه رضى الله عنه ممن أمنهم الشارع على شريعته من بعده فكل امر حدث بعدموت الشارع من مستحسن أو مستقيم عرفاً للمجتهد أن يلحقه بما يشاء كله في الشريعة فالنقض بالامر خاص بأراذل الناس وعدم النقض خاص بأشراف الناس الذين لا يشتهون الا ما أباحه الله تعالى لهم فان تنزه الاكابر عن لمس الامر فهو كمال في التنزيه وقد يقال ان عدم النقض بلمس الامر خاص برعاة الناس والقول بالنقض خاص بأكابر العلماء والصالحين مشاكلة لمقامهم في التباعد عن كل مالم يأذن به الله تعالى * ومن ذلك قول الامام الشافعي بأن لمس البالغ المرأة من غير حائل ينقض بكل حال الا ان كانت المرأة محرماً للامس مع قول مالك وأحمد انه ان كان ذلك بشهوة نقض والا فلا ومع قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ذلك ينقض بشرط انتشار الذكرك بذلك فيمنقض باللمس والانتشار معاً ومع قول محمد بن الحسن انه لا ينقض وان انتشر ذكره ومع قول عطاء ان لمس أجنبية لا تحل له انتقض وان لمس زوجته وامته لم ينقض فالازل مشدد ومقابلته مخفف على التفصيل المذكور فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * فالاول مخفف خاص بالاكابر الذين يقيمون محل الشهوة اذا فقدت مقام وجردها ومقابلته دائر مع وجود الشهوة بشرطها المذكور فمن العلماء المشدد والمتوسط والمخفف وأما الممسوس فذهب مالك والراجح من قولي الشافعي واحدى الروايتين عن أحمد انه كاللامس في النقض فرجع الامر الى مرتبتي الميزان في هذه المسئلة والتي قبلها ووجه من قال ينقض لمس الأجنبية النظر للنقض بالانوثة من حيث هي فكانها حدث ووجه من قال انها لا تنقض الاخذ بقوله عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يقوم الى الصلاة ولا يحدث وضوءاً وهذا خاص بمن ملك اربه وكان الشيخ نجعي الدين بن العربي رضي الله عنه يقول وجه من منع النقض بلمس المرأة بالنظر الى كمالها من حيث المعنى القائم بها المشار اليه بقوله تعالى وان تطامر عليه فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهيرة وهو سر لا يطلع عليه الا من أطلعه الله تعالى على محل صدور العالم وعرف تلك القوة التي في حفصة وعائشة حتى جعل الله تعالى نفسه وأولى الازم من الملائكة والبشر في مقابلتهما وهو سر لا يجوز كشفه للمحبوبين * وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول نقض الطهارة بلمس النساء خاص بأحد الناس ممن لم يطلع الله تعالى على كمال النساء من حيث انهن محل انتاج العالم والانتاج يكفل نظيرة ولهم ان الخير المسمى أفضل من القاصر وأما عدم النقض بلمسهن فخاص بأهل الكمال الذين يعرفون مراتب الوجود ككشافا وبقينا لا الذين يشهدون النقض في النساء ويرون الذكورة اكمل من الانوثة انتهى * وسمعت أيضاً يقول

لو لم يكن من كمال المرأة وقوتها الا كونها تستدعي بالجمال اكابر ملوك الدنيا الى صورة السجود
 عليها حالة الوقاع لكان في ذلك كفاية في بيان قوتها انتهى وسعته ايضا يقول الاولى القول
 بنقض الجواهر والمهارج والصغيرة لان الهلة في النقض بها قد لا تكون هي الشهوة وانما ذلك
 المخصوص وصف في الانثى فيقف المتورع على القول بانهن يتقضن حتى يأتي له نص يخرجهن
 عن النقض وقد اطلق الله تعالى اسم النساء في قصة فرعون بقوله تعالى يذبح ابناهم ويستحي
 نساءهم على الاطفال فانه كان لا يذبح الانثى القريبة المهد بالولادة فكما اطلق الله اسم النساء
 على المرأة الكبيرة في قوله تعالى اولاستم النساء من غير تعييد بالبالغة فكذلك اطلقه على
 البنت ساعة ولادتها على حد سواء وهو مذهب داود رحمه الله فمن الائمة من دار مع حصول الشهوة
 ومنهم من راعى محل الشهوة وان لم تحصل شهوة واما وجه من قال المراد بلس النساء في الآية
 هو الجماع لا اللبس بالبدن، ولكون اللبس امر اخفيا لا يغيب الانسان ببلوته عن ربه غالبا بخلاف
 الجماع فان صاحبه لا يكاد يحضر له قلب مع ربه بل يغيب عن مراقبته وشهوده بالكلية
 وذلك حدث عند الاكابر من الاولياء باتفاق ولما كانت اللذة تسرى في بدن الجماع كله لا تحيز
 بمحل دون آخر المراد المكلف بتعيم البدن في الغسل لينعش بالاماءامات من بدنه بريان تلك اللذة
 فيه فانها عمت جسده كله اذ انى وان كان فرعا من الدم فهو فرع اقوى من اصله وان كان البول
 والناظ والدم اقدر منه في ظاهر الامر اذ العلة فيه بريان شهوته المغيبة له عن شهود الحق تعالى
 لا قذارة اللون والرائحة مثلا وما يؤيد من قال ان المراد باللس في آية ولا مستم النساء الجماع
 قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فان المراد باللس هنا الجماع وقد يكون من قال
 بذلك انما قال به لكونه نظري لغة العرب فرأى ان اللبس والممس واحد لكون ذلك ينبغي ان
 يكون خاصا برأى الناس خلافا لأكابر فان مقامهم ان يتزوهوا عن لمس النساء ولو بلا
 شهوة حتى عن لمس الشعر والظفر والسن كما يتزوهون عن الصلاة اذا كانوا في الحرم المجزور لا بعد
 طهارة تباعد عنها لكونها محال كوب الشياطين على ظهرها كما ورد لا يكونها محال للهم
 كله من سائر الحيوان في ذلك واحدا فافهم ذلك فانه نفيس * ومن ذلك قول الامام أبي
 حنيفة رضي الله عنه ان من نام في صلاته على حالة من احوال المصلين لا ينتقض وضوءه وان
 طال نومه وانه ان وقع انتقض مع قول مالك ينتقض في حال الركوع والسجود وان طال
 دون القيام والقعود ومع قول الشافعي انه ان نام ممكنا مقعده لم ينتقض ولو طال النوم
 والانتقض ومع قول أحمد في أصح الروايات عنه انه ان طال نوم القائم والقاعد والراكع
 والساجد فعليه الوضوء والا فلا فالاول مخفف ومقابلته مفصل فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ووجه الاول ان النائم في الصلاة قريب من المستيقظ لملق قلبه بحضرة الله
 تعالى وقلة استغراق قلبه في امور الدنيا وكذلك القول في نوم الممكن مقعده لقدم استغراق
 قلبه في النوم بخلاف نوم غير الممكن مقعده من الارض ولذلك قال اشياح الطريق
 من أراد خفة نومه فليضع تحت رأسه محدة عالية وينم على شقه الايمن فان نومه يكون

تخفينا جدا وأما وجهه من قال من العلماء ان النوم يتقضى ولو من ممكن مقعده ان مع عنه ذلك فهو
 لكونه أى النوم أمر برزخياله وجهه الى اليقظة ووجهه الى الموت بدليل ما ورد في الحديث النوم
 أخو الموت فكان القول بتقضى الطهارة من باب الاخذ بالاحتياط * وسمعت سيدي عليا
 الخواص رحمه الله يقول وجهه من تقضى الطهارة بخروج الدم المجارى أو بالقهقهة أو بنوم الممكن
 مقعده أو بمس الابط الذى فيه صنان أو بمس البرص أو بالاجذام أو الكافر أو الصليب أو غير
 ذلك مما وردت فيه الاخبار والاثار وتولد من الاكل والشرب الاخذ بالاحتياط ولائها لا تقع
 الا والقلب غافل عن مراقبة الله عز وجل فلو صحت مراقبة العبد له لثزه نفسه عن مس كل قدر
 حسى أو معنوى تعظيما محضه ربه فلما كانت هذه الامور من لازم صاحبها الغفلة عن الله تعالى
 تقضى بعض العلماء الطهارة بها قال وجميع النواقض متولدة من الاكل وليس لنا نقض من غير
 الاكل أبدا فان من لا يأكل لا ينام ولا يجرى له دم ولا ينحك في الصلاة ولا يتقيأ حتى يملأ فيه
 ولا يخرج من أبطه صنان ولا يحصل له برص ولا جذام ولا يعصى ربه بمصيبة تافضلا عن الكفر
 والشرك بل هو كاللائكة وأما من قال بتقضى مس الكافر فلانه محل لسخط الله تعالى فاحتاط
 المؤمن لنفسه بالتطهر من مسه فراراً من موضع السخط والغضب فهو نظير ما تقدم من الوضوء من
 أكل لحم الخنزير لما ورد أن ظهوره ماوى الشياطين لا من حيث ذات اللحم وكما ورد النهى عن
 الوضوء من المياه المذنوب عليها كماء قوم لوط وكما ورد مس النهى عن المجلس على جلود الخمار
 والسباع من حيث انها تورث القساوة في القلب كما سيأتى بيانه في باب اللباس وكذلك لولا الاكل
 والشرب ما اشتبهت المس النساء ولا جاعهن ولا خرج منامنى ولا جن أحدنا ولا أغنى عليه ولا
 تكلمنا بغيبة ولا نيمة ولا اتخذ أحد من الكفار صليبا بعده فان هذه الامور لا تقع الا بعد الحجاب
 بالاكل وأصل ذلك أكلة السيد آدم من الشجرة فانها لما كانت بيانا للصورة ما يقع فيه بنوه من
 بعده من حجابهم بالاكل عن الله تعالى أمر وأبالتنزه بالغسل أو الوضوء من كل ما تولد من الاكل
 للامزجة الحجاب والغفلة به عن الله عز وجل ولذلك أبطل العلماء الصلاة بالاكل فيها لا متنازع صحة
 كمال مناجاة العبد له في صلاته حال الاكل فتمتعه لذة الاكل عن شهود كمال الاقبال على
 مناجاة ربه لا متنازع اجتماع لذتين معاً في آن واحد ومراعاة الادب معه كما سيأتى بسط ذلك في
 الخاتمة ان شاء الله تعالى * ومن ذلك الوضوء مما مست النار كالطبخ والخبز فاتفق الاربعة على عدم
 التقضى به وقال ابن عمر وأبو هريرة وزيد بن ثابت يجب الوضوء من اكله فالاول مخفف والثاني
 مشدد ووجه الثاني ان النار مظهر غضبي يعذب الله تعالى بها من شاء من العاص فلا يناسب من
 اكل مما مسته أن يقف بين يدي الله تعالى الا بعد التطهر منه طهارة كاملة ووجه الاول خفاء هذا
 الوجه على غالب الناس فلذلك كان الوضوء منه خاصا بالاكابر الذين يعرفون وجهه ذلك بخلاف
 الاصاغر فلا يفهمون بالوضوء منه وكان ذلك آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم توسعة
 على الامة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فانهم * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من يتقن
 الطهارة وشك في المحدث انه يعمل باليقين الا ان ظاهر مذهب الامام مالك انه يبنى على المحدث

ويتوضأ وقال المحسن ان كان شكه في المحدث حال الصلاة بنى على يقينه في صلاته وان كان خارج الصلاة أخذ بمقتضى الشك وهو المحدث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فاللاني بالا كابر الاخذ باليقين دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء فان الله تعالى ذم الذين يتبعون الظن الا ان يحزوا عن اليقين بطريق من الطرق فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الاثمة الاربعة بتعظيم مس المخفف على المحدث مع قول داود وغيره بالجواز وكذلك قول الاثمة الاربعة يجوز للمحدث حمله بغيره او علاقة الا عند الشافعي كما يجوز عنده حمله في أمتعة وتفسير ودناير وقلب ورقه يعود فالاول مشدد وقول داود وغيره مخفف والاول في مسألة الحمل بغيره وعلاقة مخفف ومقابلته مشدد فرجع الامر في المسئلة الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المس المبالغة في التعظيم وعملا بظاهر قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون والوجه الثاني فيه أن كلام الله تعالى ليس هو حالا في الكتابة التي في الورق وانما هو يحل لها كخيال التجويز على وجه الماء وكصورة الراي المرتسمة في المرأة فلا هي عين الراي ولا هي غيره وهما أسرار لا تحملها العبارة ووجه الاول في حمل المخفف بعلاقة عدم مس المخفف لانه انما مس العلاقة فصورته صورة من قلب ورق المخفف يعود لان صورته صورة المعظم على كل حال ووجه الثاني المبالغة في التعظيم ولانه يعد حاملا للمخفف بالعلاقة فلكل من المذهب وجه ولا يخفى أن الورع يتنوع بتنوع المقامات في الاكابر والاصاغر فاعلم ذلك * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجد في أشهر الروايات عنه بتعريم استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء وقول أبي حنيفة يحرم الاستقبال والاستدبار في الصحراء وفي البنيان مع قول داود بجواز الاستقبال والاستدبار فيهما جميعا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول أن من جعل جهة وقوفه بين يدي الله تعالى في صلاته هي جهة بوله وغائطه فقد أساء الادب فذلك غابر الشارح بين الجهتين بقوله شرقوا وغربوا وذلك خاص بالا كابر الذين بالغوا في تعظيم جناب الله عز وجل ووجه الثاني خفاء مثل ذلك على غالب الناس فهو خاص بالاصاغر فلا يكاد أحد منهم يلحظ ما يحظه الا كابر من التعظيم فلكل مقام رجال فاعلم ذلك * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدان الاستنجاء واجب لكن عند مالك وأبي حنيفة انه ان صلى من غير استنجاء صححت صلاته وقال أبو حنيفة هو سنة وهي رواية عن مالك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المبالغة في وجوب التنزه وهو خاص بالا كابر ووجه الثاني كثرة تكرار خروج النجاسة من هذين المحلين فمخفف فيهما بالاستنجاء ومن هنا قال أبو حنيفة بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء اذا كانت مقدار الدرهم البغلي لان ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على محل الاستنجاء عادة * ومن ذلك قول الشافعي واجد بوجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار وان حصل الانقاء بدونهما مع قول مالك وأبي حنيفة بجواز الحجر الواحد اذا حصل به الانقاء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بأمر الشارع مع زيادة التنزه ووجه الثاني حمل الثلاثة في الحديث على الغالب والاذا حصل الانقاء بمسحة واحدة فلا معنى للثانية والثالثة لعدم شيء يمسح

هناك مع ما في ذلك من رائحة التعظيم للوترية لشرفها بحسبة الله تعالى لها كما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر ولكن لما كان دون الثلاثة أبحار لا يكفي في العادة قدم الشارع إزالة النجاسة على مراعاة ما هو أدب في العرف مع ان مقام الوترية لا يكاد يخطر على قلب المستضي لقلبة الغفلة على البعد حال الاستنجاء فانهم * ومن ذلك قول الشافعي "واحمد لا يجزئ الاستنجاء بعظم ولا روث مع قول أبي حنيفة ومالك انه يجزئ بهما لكن مع الكراهة بهما فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول نهى الشارع عن الاستنجاء بهما والنهي يقتضي الفساد ووجه الثاني ان النهي عن الاستنجاء بهما نهى تنزيهه فالاول خاص بالا كبر والثاني خاص بالاصغر لان علة كون العظم طعام اخواننا المجن يخفى على كثير من الناس واماعلة الروث فلان المراد بالجمر التخفيف والله أعلم

* (باب الوضوء) *

اتفق الاثمة على انه لو نوى بقلبه من غير لفظ أجزاء الوضوء بخلاف عكسه وعلى أن غسل الكفين قبل الطهارة مستحب غير واجب الا ما حكى عن أحمد وعلى أن تحليل اللحية الكمية في الوضوء سنة وعلى أن المرفقين بدخلان في اليدين في الوضوء خلافاً لغيره وأجمعوا على أنه لا يجوز مسح الاذنين عوضاً عن مسح الرأس وعلى أن من توضأ فله أن يصلي بوضوئه ماشياً ما لم ينتقض خلافاً للنخعي في قوله لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات وقال عبيد بن عمير لا يصلي بوضوء واحد غير فرصة واحدة ويتنفل ماشياً واحتج بالآية يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الآية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول كافة العلماء انه لا تصح طهارة الابنية فتجب النية في الطهارة عن المحدث الاكبر والاصغر مع قول الامام أبي حنيفة لا يقتصر الوضوء والغسل الى النية بخلاف التيمم لا بد فيه من النية فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه دليل الاول حديث انما الاعمال بالنيات ووجه الثاني اندراج فروع الاسلام كلها في نية الاسلام كما قال به ابن عباس وأبو سليمان الداراني فقال لا يحتاج شيء من فروع الاسلام الى نية بعد أن اختار صاحبه الدخول فيه أي في الاسلام ووجه استثناء الامام أبي حنيفة التيمم كون التراب ضعيف الروحانية فلا يكاد ينعش البدن من الضعف الذي حصل فيه من المعاصي والغفلات فلذلك احتاج الى تقويته بالنية كما سيأتي بيانه في باب ان شاء الله تعالى بخلاف الماء فانه قوى للروحانية فيجبي كل محل نزل عليه ولو بلا قصد قاصد * وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول حقيقة النية عزم المكلف على الفعل مع المقارنة غالباً ومن قال انه يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية فاحق النظر لانك لو قلت للمعنى وهو يتطهر ماذا تصنع لقال لك ان تطهر وأما من لا يعرف ما يصنع فلا يس هو بمكلف أصلاً قال ولعل شبهة من تقل عن الامام أبي حنيفة عدم فرضية النية كونه لا يعرف اصطلاحه فان الفرض عنده ما صرح القرآن بالامربه أو ما أحق به من السنة المتواترة والاجماع وغير الفرض ما جاء في السنة الغير المتواترة الامر به ثم انه يقسم الى ما هو واجب والى

ما هو مندوب كالحتمان والاستتفاء وقص الاظفار فانه ثبت بالسنة في السنة ما هو واجب ومنها
 ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الامام ابي حنيفة فرضية النية نفى وجوبها وتفسير ذلك اصطلاح
 السلف على التعبير عن المحرام بلفظ الكراهة فاذا قيل وكراهة سفيان الوضوء بالبن مثلا فإرادهم
 المنع وعدم العهة فافهم واعرف مصطلح الاثمة قبل الاعتراض عليهم فانهم أهل ادب مع الله
 تعالى فغابروا بين لفظ ما جاء في القرآن وبين لفظ ما جاء في السنة وان كانت السنة ترجع الى
 القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ونظير ذلك تخصيصهم
 الدعاء للانباء بلفظ الصلاة دون الرجة وان كانت الصلاة من الله رجة تمييز للانباء عن
 الاولياء فيقال في الولى رجه الله أو رضى عنه ولا يقال فيه صلى الله عليه وسلم الا بحكم التبعية
 للانباء كما هو مقرر في كتب الفقه وغيرها وسمعت من رضى الله عنه يقول كان الامام ابو حنيفة من
 أكثر الاثمة اديا مع الله تعالى ولذلك لم يجعل النية فرضا وسمى التوروا جبال كونها ثابتا
 بالسنة لا بالكتاب فقص بذلك تمييز ما فرضه الله وتميز ما أوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فليس المخلف لفظيا كما قاله بعضهم بل معنويا ايضا فان ما فرضه الله أشد مما فرضه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين خيره الله تعالى أن يوجب ما شاء أو لا يوجب وأطال
 في ذلك ثم قال فاللائق بكل متدين أن لا يعمل عملا لا يبيح الله تعالى أن يوجب ما شاء أو لا يوجب وأطال
 المقاصد من حيث انها أمور بها شرعا ولولم يقل اما منا بوجوبها فانما سنة على كل حال ونهض
 بها الى الوجوب اجتهد المجتهد فان قلت فما وجه من أوجب نية رفع المحدث الاصغر مع الاكبر
 اذا اجتمع المحدثان على المكلف فالمجواب وجهه ان الاصل في كل حدث افرادة بنية فقد
 لا يكون الشارع يرى اندراج الاصغر في الاكبر لمحكمته تخفى على غالب الناس وقد بسطنا
 الكلام على ما يرد على مذاهب العلماء في النية منطوقا ومفهوما في كتاب الاجوبة عن الاثمة
 فراجع * ومن ذلك قول الاثمة ان النطق بالنية كمال في العبادة مع قول مالك انه يكره النطق
 بها فالاول كالمشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول مراعاة حال
 غالب الناس من عدم وصولهم في الهبة والتعظيم الى حد يمنعهم من النطق أو ثقله عليهم اذا قبلوا
 على فعل ما يوجب ربه ووجه الثاني مراعاة حال الاكابر الذين استحكمت فيهم عظيمة الله تعالى
 حتى منعهم من القدرة على النطق بالنية بين يديه الا ان امرهم بذلك ولم يصح لنا في ذلك امر
 بالنطق بها * وسمعت سيدي عليا الخواص رجه الله يقول اني اقدر على النطق بنية الطهارة
 ولا اقدر على النطق بنية الصلاة من حيث ان الطهارة مفتاح طريق الصلاة فهي بعيدة عن مقام
 المناجاة لله تعالى عادة وفرق بين الوسائل والمقاصد فاعلم ذلك فانه نفيس وسيأتي في بيان
 حكمته الجهر في أولي المغرب والعشاء من خصائص الحق جل وعلا ان البديرة ادهية
 وتعظيما كلما أطال الوقوف بين يديه بخلاف ملوك الدنيا ولذلك كان الاسرار
 مستحبا في غير الركنين الا ولتين من الفرائض الجهرية والله سبحانه وتعالى أعلم *
 ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة واحدى الروابطين عن أحمد ان التسمية في الوضوء

مستحبة مع قول داود وأحمد أنها واجبة لا يصح الوضوء إلا بها سواء في ذلك العمد والسهو ومع قول
 أصحابنا أن نسبها جزأته طهارته والأفلا فالأول مخفف والثاني مشدد والأول محمول على
 حال أهل القرب من شهود حضرة الله عز وجل والثاني على غيرهم فذلك كان ذكر الله تعالى
 مستحباً لا واجباً * وسمعت سيدي علماً الخواص رحمه الله تعالى يقول كل ما لم يذكر اسم الله
 تعالى عليه فهو قريب من الميتة في المحكم من حيث عدم طهارته بقرينة ظاهر قوله تعالى
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه يعني ولو أنه رزق بها الدم الفاسد الذي يضر البدن في كله
 فما جعل ذبيحة المشرک رجساً إلا عدم ذكر اسم الله عليه بخلاف ذبايح أهل الكتاب فإن الشريعة
 أباحتها انتهى أي فإن الآية وإن كانت نزلت فمن ذبح على اسم الأصنام فظاهرها يشهد لما قاله
 الشيخ كما يشهد له أيضاً حديث لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه فإن ظاهره عند بعضهم نفي الصحة
 وإن جملة بعضهم على الكمال كإمامهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن غسل اليدين قبل الطهارة
 مستحب مع قول أحمد أن ذلك واجب لكن من نوم الليل دون النهار ومع قول بعض أهل الظاهر
 بالوجوب مطلقاً تعبد بالتجاسة فإن أدخل يده في الأناة قبل غسلها لم يفسد الماء إلا عند المحسن
 البصري فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة باستحباب المضضة والاستنشاق في الوضوء مع قول الإمام أحمد في أشهر الروايتين
 بوجوبهما في الحدث الأكبر والأصغر فالأول مخفف والثاني مشدد أما لظاهر حديث
 تميمضوا واستنشقوا عند من صححه فإن الأمر للوجوب حتى يصرفه صارف وأما أن أصله
 مستحب ونهض به إلى الوجوب اجتهد المجتهد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الاستحباب أن القدم والأنف باطنهما من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالأصالة الأعلى
 الظاهر من البدن فالتعرض لهما إنما هو على سبيل الاستحباب ووجه الوجوب كون القدم محل
 اللسان والطعام فكأن وقع اللسان في أثم وكأن نزل منه إلى الجوف حرام أو شبهات وقد صرح في
 الحديث بأن اللسان أكثر الأعضاء مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم لما ذوهل يكب الناس في
 النار على وجوههم إلا حصائد السنتهم فيجب على هذا القول على العبد إذا تطهر أن ينسلخه
 غسل جيد بالماء مع التحلل ممن وقع هو في عرضه من سائر الناس والاكتنا من الاستغفار كما هو
 مقرر في كتب الشريعة وأما وجه وجوب الاستنشاق فهو كون الأنف محل مبيت الشيطان كما
 ورد وحمل ظهور الكبرياء والأنفة عن الحق والتمسك به ولا يكاد يسلم أحد من هذا الكبر إلا أن
 صار يرى نفسه دون المسلمين أجمعين كما بسطنا الكلام عليه أول عهد المشايخ فراجعه وكان
 سيدي الشيخ إبراهيم الدسوقي يقول كلمة الغيبة أشد في التجاسة من خروج الريح ومن أكل البعر
 وكان يقول لا ينبغي لقارئ القرآن أن يقرأه إلا بلسان طاهر من الغيبة والنميمة وكل المحرم
 والشبهات فقد أجمع أهل الله تعالى على أن من أكل حراماً أو وقع في غيبة فقد تجسب نجاسة عنه
 من دخول حضرة الله سواء في الصلاة وغيرها قالوا أو أراد الشارع لأمته أن لا يقوم أحد منهم بما حرم
 ربه في الصلاة إلا على طهارة ظاهرة وباطنة من سائر الذنوب وقالوا مثال من يتكلم بالقبيح ثم يقرأ

القرآن مثال من رمى مصحفا في قاذورة ولا شك في كفره وسمعت سيدي علي الخواص رحمه الله يقول انما سئى صلى الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق وقدمهما على غسل الوجه باذن من ربه عز وجل لئلا يغفل الناس عنهما لكونهما لا يعدان من الوجه الابداعا من النظر الى باطنهما فلا يقال كان ينبغي تأخيرهما عما شرعه الله عز وجل من غسل الوجه لان الشارع معصوم من الوقوع في سوء الادب وقد قدمنا انه انما سئى باذن من ربه عز وجل كما انهم مسح الاذنين كذلك باذن من ربه انتهى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الياض الذي بين شعر الاذن واللحية من الوجه مع قول مالك وابي يوسف انه ليس من الوجه فلا يجب غسله مع الوجه في الوضوء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول حصول المواجهة به في حضرة الله تعالى عند خطابه ووجه الثاني عدم وقوع المواجهة به فان الشرع قد تبع العرف في ذلك عند القائل به والافكل جز من بدن العبد ظاهرا وباطنا ظاهرا للحق تعالى كما اشار اليه فرض الحق تعالى ليلة الاسراء الغسل بجميع البدن عند كل صلاة ثم خفف الله ذلك بالوضوء ورضي منهم به في الصلاة مع الاستتباب ثم لما كان القلب محل النظر الحق تعالى من العبد امر الله تعالى العبد بالتوبة فورامسارعة للتطهير من النجاسة المعنوية لان الماء لا يصل الى القلب فافهم * ومن ذلك قول الائمة الاربعة بان المرفقين يدخلان في وجوب غسل اليدين مع قول الامام داود والامام زفر رحمهما الله تعالى انهما لا يدخلان فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول انهما محل الارتفاق وتكمل الحركة بهما في فعل المخالفات ووجه الثاني كونهما مجموع شيئين ابرة الذراع ورأس العظمين فلم يتممهما للذراعين فنخفف فيهما * ومن ذلك قول الامام مالك واجد في اظهار الروايات عنه بوجوب مسح جميع الرأس في الوضوء مع قول ابي حنيفة والشافعي بوجوب البعض فقط مع اختلافهما في قدره فالشافعي يقول يجب ما ينطلق عليه اسم المسح وأبو حنيفة يقول البعض هو ربع الرأس ويكون ذلك بثلاثة من أصابعه حتى لو مسح رأسه بأصبعين لا يكفي وقال الشافعي لا يتعين المسح باليد فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط فيمسح جميع محل الرياسة التي عند المتوضي يخرج عن الكبر الذي في ضمنها ويمكن من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة فان كان عنده مثقال ذرة من كبر لا يمكن من دخوله الجنة يوم القيامة كما ورد اذهي الحضرة الخاصة وكذلك القول في حضرة الصلاة ووجه من يقول بمسح البعض فقط ان العبد لا يمكنه الخروج عن الرياسة بالكلية لانه لا بد ان يأمر غيره أو ينهاه وذلك رياسة ووجه من يقول بوجوب مسح ربع الرأس فقط الرجعة بالعوام فان غالبهم يغلب عليه الرياسة والكبر فحجابه عن مقام عبوديته فلا يكاد يرى نفسه تحت حكم غيره الا قهرا فلذلك سويح أحدهم ببقاء ثلاثة ارباع رياسته واكتفى بربع عبوديته * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المسح على الهامة لا يجزئ مع قول أحمد بأنه يجزئ لكن بشرط أن يكون تحت الخنك منها شيء رواية واحدة وان كانت مدورة لاذوبة لما يعني التام لم يجز المسح عليها

وعنه في مسح المرأة على قناعها المستدير تحت حلقها رواية وهل يشترط أن يكون لبس العمامة على
 ظهر رواتين فالأول مشدد والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره ووجه الأول أن الرياسة حقيقة
 في نفس الرأس لا فيما عليها من عمامة أو قلنسوة فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرياسة والكبر
 ووجه الثاني النظر إلى كون الرياسة حقيقة انما هي في القلب والرأس بدل عنه لاحتمال
 أن يكون اسمه مشتقا من الرياسة وهو معنى من المعاني فلا فرق في الإشارة إليه بالمسح بين أن
 يكون ذلك بمحائل أو بلا محائل ومن هنا خفف الأئمة الثلاثة باستحباب مسحه مرة واحدة فقط
 وشدد الشافعي باستحباب مسحه ثلاثا ووجه الأول أنه محمول على حال الأكابري الذين لم يظهر
 عليهم كبروا الثاني خاص بالأصاغر الذين يظهر عليهم الكبر فيمسحون رؤسهم ثلاث مرات مبالغة
 في إزالة الكبر الذي عندهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأذنين من الرأس يستحب
 مسحهما معه مع قول الشافعي أنهما عضوان مستقلان يسحان بماء جديد بعد مسح الرأس
 وقال الزهري هما من الوجه فيغسلان ظاهرا وباطنا مع الوجه وقال الشعبي وجعته ما أقبل
 منهما من الوجه يغسل معه وما أدبر منهما من الرأس يمسح معه فالأول مخفف وقول الشافعي
 مشدد وكذا ما بعده ووجه الأول كون الأذنين لا يتصور فيهما عصيان حقيقة وانما هما طريقان
 إلى وصول الكلام المحرام منهما إلى القلب فلذلك خفف فيهما بالمسح لكون الكلام المحرام
 يمر عليهما ويمسحهما مسا ووجه الثاني كونهما كانا سببا لوصول سوء الظن بالناس من كثرة
 ما ينشأ من ذلك ويوصلانه إلى القلب فهما كمن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها
 فلذلك وجب غسلهما إزالة لذلك الوزر في الظاهر وأوجبنا على العبد التوبة من سوء الظن
 في الباطن ومن هنا يعرف توجيه قول الإمام أبي حنيفة والشافعي وأحمد في الروايتين
 عنهما أنهما يسحان مرة واحدة وقول الإمام الشافعي أنهما يسحان ثلاثا وهو الرواية الأخرى
 عن أحمد * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن مسح صفحة العنق بالماء أس سنة مع قول أبي
 حنيفة وأحمد وبعض الشافعية أنه مستحب فالأول مخفف ومقابله مشدد ووجه الأول عدم ثبوت
 حديث فيه فكان بدعة ووجه الثاني ما رواه الديلمي مسح العنق أمان من الغسل مع ما جرب من
 زوال الغم والهم إذا مسح العنق فلا بد لذلك من حكمة وإذا ضعف النقل عملنا بالتجربة * ومن
 ذلك اتفاق الأئمة على أن غسل القدمين في الطهارة مع القدرة فرض إذا لم يكن لا بسا للخنق مع
 ما حكى عن أحمد والأوزاعي والثوري وابن جبر من جواز مسح جميع القدمين وإن الإنسان
 عندهم غير بين الغسل وبين المسح فالأول مشدد ومعه ثبوت الغسل من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والثاني مخفف ومعه ظاهر القرآن في قراءة الحجر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول مؤاخذة العبد بالمشي بهما في غير طاعة الله عز وجل وكونهما حاملين للجسم كله ومعدن
 له بالقوة على المشي فإذا ضاعبا مخالفة أو الغفلة سرى ذلك فيما جلا به كسر سرى منهما القوة إلى ما
 فوقهما إذا غسل فانهما كعروق الشجرة التي تشرب الماء وتعد الأغصان بالأوراق والثمار فتعين
 فيهما الغسل دون المسح ووجه الثاني كونهما لا يكثر منهما العصيان بخلاف ما جلاه من الأعضاء

فأكتفى صاحب هذا القول بمسحهم مع قوله بأن التسل أفضل ولا بد وقد كان ابن عباس يقول
 فرض الرجلين المسح لا التسل فاعلم ذلك * ومن ذلك قول بعضهم بكراهة النقص عن
 الثلاث في غسلات الوضوء ومسحاته مع قول بعضهم بعدم الكراهة لثبوت الاختصار على مرة وعلى
 مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ويصح حمل الاول على حال العوام الذين يقعون في المعاصي والغفلات وحمل الثاني على
 اكابر العلماء الذين لا يقعون في معصية فان هؤلاء لحماية ابدانهم يكفيهم التسل أو المسح مرة واحدة
 أو مرتين ويصح أن يكون الامر بالعكس فيكفي العاصي المرة الواحدة أو الاثنتان لانه هو الذي يليق
 به الرخصة بخلاف الاكابر والى ذلك أشار صلى الله عليه وسلم بقوله بعد أن توضأ ثلاثا ثلاثا هذا
 وضوءه ووضوء الانبياء من قبلي انتهى وذلك لانهم اكابر المحضرة الالهية فيطالبون بمزيد نظافة
 وحياة كل عضو بخلاف العامة فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك في
 احدي روايتيه بعدم وجوب الترتيب في الوضوء مع قول الشافعي واجد بوجوبه فالاول
 مخفف والثاني مشدد ووجه الاول فهم أبي حنيفة ومالك رجحما الله تعالى من القرآن أن
 المقصود غسل هذه الاعضاء ومسح بعضها وكمال طهارتها قبل فعل ما يتوقف على الطهارة سواء
 تقدم بعضها على بعض كالرجلين على غسل الوجه أو تأخر عنه كالوضوء منكوسا وقد كان الامام
 علي بن أبي طالب يقول لا ابالي بأى أعضاء الوضوء بدأت وبتقدير عدم وجوبه فاصله سنة
 بالاجماع ونهض به الى الوجوب اجتهاد الائمة القائلين به ووجه الثاني أن الوضوء المخالي عن
 عن الترتيب لم يرد لنا فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخاف أن يكون داخل في عموم
 قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد أي غير مقبول لكن لما استند الى
 الاجتهاد كان مقبولا من حيث ان الشارع قرر حكم المجتهد وانما لم يرد لنا حديث في تقديم أحد
 المحدثين أو الاذنين على الآخر لان حكمه تقديم المني من اليدين والرجلين انما هو ليكون المني
 اقوى من اليسار عادة واسرع الى المعصية من اليسار فلذلك نذب الشارع الى تقديمهما سارعة
 لطهارتهما كما كانت أسرع لفعل المخالفات ولا هكذا المحدثان والاذنان فانه لا يتصور فيهما
 ما ذكرته في اليدين فلذلك كانا يطهران دفعة واحدة والله أعلم * ومن ذلك قول الامام
 أبي حنيفة بأن الموالاة سنة وهو أصح القولين عند الشافعية مع قول مالك وأحمد في أشهر
 الروايتين انها واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول أن الاصل في ابدان المتطهرين عدم عصيانها لربها وعدم طول غفلتها عنه
 ومن كان كذلك فأعضاءه حية لا يؤثر فيها جفاف كل عضو قبل غسل ما بعده سواء أقلنا
 بوجوب الترتيب أم لا ووجه من قال بوجوب الموالاة كون الغالب على المتطهرين ضعف
 ابدانهم من كثرة المعاصي أو الغفلات أو اكل الشهوات واذا لم يكن موالاة جفت
 الاعضاء كلها قبل القيام الى الصلاة مثلا واذا جفت فكانها لم تغسل ولم تكتسب بالماء
 اتعاشا ولا حياة تتقف بها بين يدي ربها فتخاطبت ربها بلا كمال حضور ولا اقبال على
 مناجاته هذا حكم غالب الايدان اما ايدان العلماء العاملين وغيرهم من الصالحين فلا يحتاجون

الى تشديدي في أمر الموالاة لحماية أبدانهم بالماء ولو طال الفصل بين غسل أعضائهم فيحصل قول من قال بوجوب الموالاة على طهارة عوام الناس ويحمل قول من قال بالاستحباب على طهارة علمائهم وصالحهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول نعم قول من قال بوجوب الموالاة في هذا الزمان فان من لم يوجبها يؤدي قوله الى جواز طول الفصل جدا وزيادة البطء في زمن الطهارة وفوات أول الوقت كأن يغسل وجهه في الوضوء للظهر بعد صلاة الصبح ثم يغسل يديه ربيع النهار ثم يمسح رأسه بعد زوال الشمس ثم يغسل رجله قبيل العصر مع وقوع ذلك المتوضي مثلا في الغيبة والنميمة والاستهزاء والسخرية والفحك والغفلة وغير ذلك من المعاصي والمكروهات أو خلاف الأولى ان كان ممن يؤاخذ به كما يؤاخذ بأكل الشهوات فغسل هذا الوضوء وان كان صحيحا في ظاهر الشرع من حيث انه يصدق عليه أنه وضوء كامل فهو قليل النفع لعدم حصول حياة الاعضاء به بعده موتها أو ضعفها أو فقورها ففات بذلك حكمة الامر بالموالاة في الوضوء وجوبا واستحبابا وهي انعاش البدن وحياته قبل الوقوف بين يدي الله تعالى للنجاة ثم لو قدر عدم وقوع ذلك المتوضي الذي لم يوال في معصية أو غفلة في الزمن المتخلل بين غسل الاعضاء فالبدن ناشف كالاعضاء التي عمتها الغفلة والسهو والملل والسآمة فلم يصر لها داعية الى كمال الاقبال على الله تعالى حال مناجاته وباجلته فالموالاة من أصلها سنة ونهض بها الى الوجوب الاجتهاد فهي مطلوبة بكل حال والله أعلم * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على أن من توضأ فله أن يصلي بوضوئه ما شاء من الفرائض ما لم ينقض وضوءه مع قول النخعي انه لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات ومع قول عبيد بن عمير يجب الوضوء لكل صلاة واحتج بالآية فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاجماع من أهل الشريعة والحقيقة على ذلك ووجه قول النخعي ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين خمس صلوات يوم الاحزاب فلا يزداد على ذلك ووجه قول عبيد بن عمير العمل بظاهر القرآن وهو خاص بمن يقع في الذنوب كثيرا والاول خاص بمن لا يقع في ذنب والثاني متوسط بين الاول والثالث والله تعالى أعلم

* (باب الغسل) *

أجمع الائمة على أنه يحرم على الجنب جل المحفف ومسه وعلى وجوب تعميم البدن بالغسل وأنه لا يكفي في الجنابة مسح الرأس بالماء قياسا على المحفف أي فكما أنه يجب نزعه في الجنابة وغسل الرجلين ولا يكتفى فيه بالمسح فكذلك الرأس في الجنابة بجماع كون كل منهما مسحوا ولم أجهد لذلك دليلا صريحا هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على وجوب الغسل من التقاء تحتانين وان لم يحصل انزال مع قول داود وجهامة من الصحابة بأن الغسل لا يجب الا بالانزال ان لم يثبت نسخ ذلك ولا فرق بين فرج الآدمي والبهيمة عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجب الغسل في وطء البهيمة الا بالانزال فالاول مشدد والثاني مخفف في مستلتي جماع الآدمي والبهيمة فراجع الامر

الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المستثنين حصول اللذة التي يفتش معها البعد عن مشاهدة
 خضرة ربه عادة مع ثبوت الدليل فيه ووجه الثاني فيه ما عدم كمال اللذة اذ لا تكمل الا بالانزال
 فالاول خاص بالا كابر الذين يبالغون في التنزه والثاني خاص بالاصاغر الذين لا يتقدرون على
 المشي على ما عليه الا كابر ويصح أن يكون الامر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا
 يجب الغسل على الا كابر الا بالانزال لان الجماع من غير انزال لا يؤثر فيهم غيبة عن ربهم لما هم
 عليه من القوة كما يؤيده قول عائشة وأبيكم يملك اربه كما كان صلى الله عليه وسلم يملك اربه في قصة
 تقبيل نسائه وهو صائم أو وهو متوضئ ثم يقوم الى الصلاة فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الامام
 الشافعي ان الغسل يجب بخروج المني وان لم يقارن اللذة مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجب
 الغسل الا مع مقارنة اللذة لخروج المني بشرطه فالاول مشدد والثاني مخفف والقول فيه
 كالقول في الجماع مع الانزال أو بلا انزال فلا يعيده * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأحمد
 لو خرج منه مني بعد الغسل من الجنابة فان كان بعد البول فلا يغسل والا وجب الغسل مع قول
 الشافعي بوجوب الغسل مطلقا مع قول مالك لا يجب الغسل مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني
 مشدد بالكلية والثالث مخفف بالكلية فرجع الامر الى مرتبة الميزان فأخذ الشقيين في الاول
 وقول الشافعي خاص بالا كابر والشق الآخر وقول مالك خاص بالاصاغر كالعوام فما خرج
 أحد من الأئمة عن مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي يجب الغسل بخروج المني وان لم
 يتدفق مع قول الأئمة الثلاثة بعدم وجوب الغسل اذ لم يتدفق فالاول مشدد ومقابله مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجب الغسل الا بانفصال
 المني من رأس الذكرا مثلاً مع قول الامام أحمد بوجوب الغسل اذا أحس بانتقال المني من الظهر
 الى الاحليل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص بعوام المسلمين والثاني مشدد خاص بالا كابر *
 ومن ذلك قول مالك وأحمد بوجوب الغسل على الكافر اذا أسلم مع قول أبي حنيفة والشافعي
 باستحباب ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الثاني أن الله تعالى أطلق الحياة
 على من أسلم بقوله أو من كان ميتاً فأحييناه ومن صار جسمه حياً بعد موت فلا يجب عليه غسل
 انما ذلك على وجه الاستحباب وزيادة التنزه ويؤيد ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا
 يغفر لهم ما قد سلف ووجه الاول كمال المباعدة في الحياة فالاسلام أحبي الباطن والمناجحي
 الظاهر فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك بوجوب امر اليد على
 البدن في غسل الجنابة مع قول الأئمة الثلاثة بأن ذلك مستحب فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول المباعدة في انعاش البدن من الضعف المحاصل له من سريان لذة خروج المني
 والجماع ووجه الثاني الاكتفاء بمرور الماء على سطح البدن فانه يحى بالطبع كل ما مر عليه من
 البدن فاللائق بقلييل الالتذاب بالجماع أو بخروج المني الاستحباب واللائق بمن غاب باللذة
 عن احساسه الوجوب والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا بأس بالوضوء والغسل
 من فضل ماء الجنب والمحاض مع قول أحمد انه لا يجوز للرجل أن يتوضأ من فضل وضوء

المرأة إذا لم يكن يشاهدها ووافق محمد بن الحسن على أنه يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة
 فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ثبوت الأدلة
 فيه ووجه الثاني ما في ماء طهارة المرأة من شدة القذارة عادة ولذلك قيد ذلك بما إذا لم
 يكن يشاهدها فيجعلها على أنها لم تكن نظيفه حال تطهره اليس على بدنها قذر بخلاف ما إذا كان
 يشاهدها حال غسلها فإنه يعمل بعلمه من طهارة أو امتناع فعلم أن اللائق بالأب كالأب الثاني واللائق
 بالعوام الأول ونظير ذلك اتفاق الأئمة على أن المرأة إذا أجنبت ثم حاضت كفها غسل واحد مع
 قول أهل الطاهر أنه يجب عليها غسلان * ومن ذلك اختلاف أصحاب الشافعي في وجوب
 الغسل من الولادة بلا بلل مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالأول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الأول المباعدة في التزهد من خروج المني ولو صار ولدا ووجه الثاني أن الغسل المذكور
 ما شرع إلا للقذارة المحاصل بالولادة عادة فإذا لم يكن قذر فلا يجب الغسل مع ما فيها أيضا من شدة
 الوجع حال الطلق فإن ذلك يفني اللذة المضغفة للبدن بالكيفية لعدم حصول غفلة عن الله تعالى
 حال الطلق بل تصير كل شعرة منها متوجهة إلى الله حاضرة معه وذلك ربما يقو مقام الماء
 في حياة البدن فاعلم ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في
 إحدى الروايتين بتحريم قراءة القرآن على الجنب والمحائض ولو آية أو آيتين مع قول الإمام أبي
 حنيفة بجواز قراءة بعض آية ومع قول مالك بجواز قراءة آية أو آيتين ومع قول داود بجواز الجنب
 قراءة القرآن كله كيف شاء فالأول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف بالكيفية
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب
 ولا المحائض شيئا من القرآن فنكر شيئا فشمّل بعض الآية كحرف مع تأييد ذلك بما قاله أهل
 الحقيقة من أن القرآن كلام الله تعالى وهو أي الكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس
 فلا يناسبه أن يبرز من محل موصوف بالقذارة معنى أو حسا سواء قليله وكثيره وأيضا فإن القرآن
 مشتق من القرء وهو الجمع لكونه يجمع القلب على الله تعالى فطاب الشارع من المؤمن أن لا يقرأ
 شيئا يدعو به بالخاصية إلى المحذور مع الله الأعلى أكل حال في الطهارة بخلاف الجنب والمحائض
 فعلم أن الجنب وغيره أن يقرأ الفرقان من الأحكام والأدكار لانه لا يجمع القلب على الله تعالى
 وعليه يحمل قول داود من حيث أن الفرقان قرآن وعكسه عند الأباة بخلاف المجويين فافهم
 وأما من جهة ألفاظ القرآن فالتحقيق أن وجه قول داود أن القرآن له وجهان وجه إلى حضرة
 صفات الله تعالى وهو القائم بالذات ووجه إلى الخلق وهو المكتوب في المصحف والمنطوق به في
 اللسان والمحفوظ في القلوب فكلام داود يمتشي على أحد الوجهين ولا ينفى الورع وطلب شدة
 التعظيم من كل مكلف وإن لم يكن القرآن حالا في اللسان واللفظ حقيقة وأكثر من ذلك لا يقال
 والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب التيمم) *

أجمع الأئمة على أن التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء والخوف من استعماله جائز وأجوز

على وجوب التيمم للجنب كالهدف وعلى أن المسافر إذا كان معه ماء وخشى العطش فله أن
يجسه ليشربه ويقيم على أن المحدث إذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه
وزمه استعمال الماء وعلى أنه إذا رأى الماء بعد فراغه من الصلاة التي تسقط بالتيمم لا يجب
إعادتها وإن كان الوقت باقيا وعلى أن التيمم لا يرفع المحدث خلافا لداود وعلى أن من خاف التلف
من استعمال الماء جاز له تركه وأن يقيم بالأخلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والانفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامام الشافعي وأحمدان الصعيد في الآية
هو التراب فلا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر أو برمل فيه غبار مع قول أبي حنيفة ومالك الصعيد
هو نفس الأرض فيجوز التيمم بجميع أجزاء الأرض ولو بجمجم تراب عليه ورمل لا غبار فيه
وزاد مالك فقال انه يجوز التيمم بما اتصل بالأرض كالنبات فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول قرب التراب من الماء في الروحية لان التراب
هو ما يحصل من عكارة الماء الذي جعل الله تعالى منه كل شيء حي فهو أقرب شيء الى الماء بخلاف
الحجر فان أصله الزبد الصاعد على وجه الماء فلم يتخلص للثانية وللترابية فكان ضعيف
الروحانية على كل حال بخلاف التراب وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول
انما يقل الشافعي وغيره بصحة التيمم بالحجر مع وجود التراب لبعدها عن طبع الماء وضعف
روحانيته فلا يكاد يحيي العضو الممسوح به ولو سحق لاسميا أعضاء أمثالنا التي ماتت من كثرة
المعاصي والغفلات وأكل الشهوات وسمعت مرة أخرى يقول نعم ما فعل الشافعي من تخصيص
التيمم بالتراب لما فيه من قوة الروحانية بعد فقد الماء لاسميا أعضاء من كثرة الوقوع في الخطايا
من أمثالنا فعلم أن وجوب استعمال التراب خاص بالأصغر وجوب استعمال الحجر خاص
بالأكبر الذين لا يعصون ربهم لكن ان تيمموا بالتراب ازدادوا روحانية وانتعاشا وسمعت مرة
أخرى يقول وجه من قال يصح التيمم بالحجر مع وجود التراب كونه رأى أن أصل الحجر من الماء
كما ورد في الصحيح ان رجلا قال يا رسول الله جئت أسألك عن كل شيء فقال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم كل شيء خلق من الماء انتهى فجميع ما على وجه الأرض من طبقاتها أصله
من الماء فالطين ما زبد منه والحجر ما تخرج منه حين خلق الله الجبال ولذلك كان الحجر يقطر ماء
إذا أوقد عليه في النار فلو أن أصله من الماء ما قطر ماء لكن لا ينبغي للتورع التيمم بالحجر إلا بعد
فقد التراب لانه مرتبة ضعيفة بالنظر للتراب وقد قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال صلى الله
عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فن فقد التراب كان له أن يقيم بالحجر ويمسح
بيديه وجهه تشبيها بالمسحون بالتراب وقد قال تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه فظاهر
الآية انه لا بد في صحة التيمم من انفصال جسم من الشيء المضروب عليه في البدن لانه لا يكفي
انفصال روحانية من ذلك وإن كانت شيئا لطيفا ونظائرها نحن فيه قول علماءنا في باب الحج ان من
لا شعر برأسه يستحب امرار موسى عليه تشبيها بالمحلقين فكذلك الامر هنا فن فقد التراب
المعهود ضرب على الحجر تشبيها بالضاربين التراب * ومن ذلك قول مالك والشافعي بوجوب

طلب الماء قبل التيمم وأنه شرط في صحته وهو أصح الروايتين عن أحمد مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى بعدم اشتراط الطلب لجهة التيمم فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا ولا يقال فلان لم يجدوا الماء لبعده عن طلبه فلم يجدوه ووجه الثاني إطلاق قوله تعالى فلم تجدوا أي لم تجدوا ماء عند أدائكم الطهارة فشمع القدم مع السكوت وعدم الطلب من الجبران ونحوهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في المجددان مسح اليدين بالتراب إلى المرافق كالغسل في الموضوع مع قول مالك وأحمد أن المسح إلى المرافق مستحب فقط وإلى الكوعين جائز مع قول الزمري أن المسح يكون إلى الأباط فالأول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الأول أن الأصل في البديل أن يكون على صورة البديل ما يمكن ولو من بعض الوجوه ووجه الثالث ضعف التراب عن روحانية الماء فلذلك عم صاحب هذا القول العضو كله بالمسح إلى الأبطين ووجه الثاني ثبوت الحديث في المسح إلى الكوعين نارة وإلى المرفقين نارة وكلها خاص بالأكابر الذين تقل معاصي أيديهم بخلاف من يكثر معاصي يديه فإن الضعف ينتشر من الكفين إلى المرفقين إلى الأبطين فلذلك كان المسح مطلوباً إلى هذين المجلين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * وسأت سيدى علياً الخواص رحمه الله تعالى عن مسح الرأس بالماء في الموضوع ولم ترك في التيمم فقال إنما أمرنا الشارع بمسح الرأس في الوضوء تفادياً لإزالة الرياسة المانعة من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة والتيمم لما وضع التراب على محاسن وجهه فكانه خرج من الكبر فلم يحتج إلى مسح رأسه بالتراب وكفى بوضع التراب على وجهه ذلاً وانكساراً وسمعت سيدى علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول إنما جاوز العلماء الطهارة بالماء قبل دخول الوقت دون التيمم لأن الماء لقوة روحانيته يسقر انتعاش الأعضاء حتى يدخل وقت الصلاة التي بين يديه بخلاف التراب فإن روحانيته ضعيفة لا تنعش الأعضاء إلى الصلاة الآتية فلذلك اشترط العلماء في صحة التيمم دخول الوقت لأنه هو الذي يخاطب بالصلاة فيه كما أشار إليه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة إلى آحاد الآية فإن الأمر بالتيمم داخل في حيز الأمر بالطهارة بالماء على حدسوه لكن خرجت الطهارة بالماء بدليل وبقي التيمم على الأصل من أنه لا يظهر للصلاة إلا عند دخول وقتها * ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن التيمم إذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة أنها إن كانت تسقط بالتيمم مضي فيها ولم تبطل وإن كانت لا تسقط بالتيمم فالأفضل قطعها بالتوضؤ مع قول الإمام مالك أنه يمضي فيها ولا يقطعها روى صحه ومع قول الإمام أبي حنيفة يبطل تيممه ويلزمه الخروج من الصلاة ومع قول أحمد أنها تبطل مطلقاً عن الأئمة المنطب لمراعاة أمر الطهارة ومنهم المطب لمراعاة أمر الصلاة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه من قال يمتنع في صلاته استعظام حضرة الله تعالى أن يفارقها الله حيث دخلها بطهارة صحيحة في الجملة ووجه من قال يقطعها ويتوضأ استعظام حضرة الله تعالى أيضاً أن يقف البعد فيها بطهارة ضعيفة لا تنعش أعضائه ولا يحصل بها كمال الإقبال على مناجاة

الله عز وجل * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وجهه من قال ان من
وجد الماء في اثناء الصلاة لا يقطعها بل يتيمم بها استحياؤه ان يفارق حضرة الله تعالى لفضيلة الوضوء
لان مناجاة الله تعالى اهم ولان الصلاة من المقاصد فلا تقطع للوسائل مع استغناؤه عنها
بوسيلة أخرى ووجه من قال تقطع الصلاة اذا اتسع الوقت ويتوضأ ثم ينشئ صلاة أخرى هو غلبة
عظمة الله تعالى على قلبه فاستحي منه أن يقف بين يديه يناجيه بطهارة ضعيفة لا تنعش
روحانيته أعضائه فرأى ان ذرة من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن أفضل من أمثال الجبال
من مناجاته مع موت البدن أو ضعفه أو فتوره وفي الحديث لا يستجيب الله تعالى دعاء من قلب
غافل وفي رواية من قلب لاه ولا شك ان حكم ضعيف الاعضاء كالغافل أو اللاهي أو الساهي
من حيث ضعف توجهه الى الله تعالى انتهى * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وأحمد
انه لا يجوز الجمع بين فرضين بتييم واحد سواء في ذلك المحاضر والقائت وبه قال جماعة من
أكابر الصحابة والتابعين وقال أبو حنيفة التيمم كالوضوء بالماء يصلي به من المحدث الى المحدث
أو وجود الماء وبه قال الثوري والحسن فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ووجه من قال لا يجمع بالتيمم بين فرضين الوقوف على حدة ما نقل عن الشارع
صلى الله عليه وسلم فلم يلقنا عنه صلى الله عليه وسلم انه جمع بتييم واحد بين فرضين أبدا كما
نقل البنا ذلك في الجمع بين فرائض بوضوء واحد يوم الاحزاب والاصل وجوب الطهارة لكل
فريضة لظاهر قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية فيقاس به التيمم أي
فيكون الاصل فيه وجوب الطهارة لكل فريضة ولضعف روحانيته أيضا عن روحانية الماء
لا سيما ان تيمم أول الوقت وآخر الصلاة الى آخر الوقت فان أعضائه تضعف بالكلية حتى كأنه لم
يتطهر وأما وجه من قال يجمع بالتيمم ما شاء من الفرائض فهو لكونه بدلا عن الطهارة بالماء فله
أن يفعل به ما يفعل بالوضوء أو الغسل كاله ان يتيمم قبل دخول الوقت كما قال به أبو حنيفة على
أصل قاعدة البدلية وان لم يلحق البدل بالبدل منه في كل الامور فان أعضائه التيمم ناقصة عن
أعضاء الوضوء وروحانية التراب تضعف عن روحانية الماء وذكر بعض المحققين ان التيمم عبادة
مستقلة وليس هو ببدل عن الوضوء والغسل أمرنا الله تعالى به عند المرض أو فقد الماء سفرا
أو حضرا وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت وأجمعوا على انه اذا رأى
الماء بعد الفراغ من الصلاة بالتيمم لا إعادة عليه وان كان الوقت باقيا كما مر أول الباب * ومن
ذلك قول ربيعة ومحمد بن الحسن انه لا يجوز للتيمم أن يؤتم بالتوضئين مع اتفاق الاثمة على جواز
ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان اللاتق بالامام أن يكون اكمل الناس
طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده وأقرب الى حضرة ربه منهم من حيث الخطاب
ووجه الثاني كون التيمم طهارة على كل حال فحيثما جازت صلاته بها منفردا جازت بها
صلاته اماما * ومن ذلك اتفاق الاثمة الثلاثة على انه لا يجوز التيمم لصلاة العيدين والجماعة في
الحضر وان خيف فواتهم مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالاول مشدد في الطهارة مخفف في أمر

الصلاة والثاني بالعكس ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
 الامام الشافعي من تذر عليه الماء في المحض وخاف فوت الوقت فان كان الماء بعيدا عنه اوفى بشر
 ولو استقى منه خرج الوقت انه يتيم ويصلي ثم اذا وجد الماء اعاذ مع قول مالك انه يصلي بالتيميم
 ولا يعيد ومع قول ابي حنيفة انه يصبر الى ان يقدر على الماء فالاول مشدد والثاني فيه تشديد
 والثالث مخفف في امر الصلاة مشدد في امر الطهارة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه
 الاول الاخذ بالاحتياط في الطهارة المقدور عليها وفي الصلاة ووجه الثاني الاحتياط في الصلاة
 ووجه الثالث الاحتياط لكمال الادب مع الله تعالى فاستحى من الله تعالى ان يقف بين يديه
 في تلك الصلاة بطهارة ضعيفة لا تحي أعضاء الحياة التي بها يصح له كمال الاقبال على مناجاة ربه
 * وقد ضبط الامام اليسوق غلوة السهم التي يطلب التيميم الماء منها بمابين ثلثمائة ذراع
 الى اربع مائة ذراع انتهى فاعلم ذلك فانه قل من العلماء من صرح به * ومن ذلك قول
 الامام الشافعي وأحمد في احدي الروايتين انه يجب على المكلف استعمال ما وجد من الماء
 القليل الذي لا يكفيه ويتيم عن باقي الاعضاء مع قول باقي الاثمة انه لا يجب عليه استعماله
 بل يتركه ويتيم فالاول مشدد ويؤيده حديث اذا أمرنكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثاني فيه
 تخفيف بعدم استعمال الماء القليل مع التيميم ووجهه ان الطهارة المبغضة لم يلحقنا فعلها عن
 الشارع صلى الله عليه وسلم وصاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم تجدوا ماء أي يكفكم
 لتلك الطهارة فتميموا ومقابله يقول قد استطعنا طهارة بعض الاعضاء بالماء فوجب تكميلها
 بالتيميم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام الشافعي من كان بعضو
 من أعضائه جرح أو كسر أو قروح والصق عليه جيرة وخاف من نزعها التلف انه يمسح على الجيرة
 ويتيم مع قول ابي حنيفة ومالك انه ان كان بعض جسده صحيحا وبعضه جريحا ولكن الاكثر هو
 الصحيح غسله وسقط حكم الجرح ويستحب مسحه بالماء وان كان الصحيح هو الاقل يتيم وسقط غسل
 العضو الصحيح وقال أحمد يغسل الصحيح ويتيم عن الجرح من غير مسح للجيرة فالاول مشدد
 والثاني مخفف بالتفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول الاخذ بالاحتياط
 بزيادة وجوب مسح الجيرة تأخذه من الصحيح غالبا للاستسقاء ووجه الثاني انه اذا كان الاكثر
 الجرح أو القرحة فالحكم له لان شدة الالم حينئذ أرجح في طهارة العضو من غسله بالماء فان
 الامراض كفارات الخطايا محصاة للذنوب ولم يذكر الله تعالى في القرآن الا التيميم فقط ولم يذكر
 الطهارة المبغضة في العبادة الواحدة بالماء والتراب معا * ومن ذلك قول مالك وأحمد من حبس
 في المصفر لم يقدر على الماء يتيم وصلى ولا اعاده عليه مع قول جماعة من اصحاب الامام ابي حنيفة
 وهو احدي الروايتين عنه انه لا يصلي حتى يخرج من الحبس أو يجدد الماء ومع قول الشافعي انه
 يصلي ويعيد وهو الرواية الاخرى عن ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد في امر الطهارة
 مخفف في امر الصلاة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول انه فعل ما كلفه
 بحسب الوقت فلا يلزمه اعادة ووجه الثاني ان ذلك عذر نادر مع قول المحققين

ان بذل المكلف الوسع بحيث لا يبقى لنفسه بقية راحة عسر حذاف كان من الاحتياط الصلاة
محرمة الوقت ثم بعيد * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأحمد ان من نسي الماء في رحله
حتى نيم وصلى ثم وجد انه لا اعادة عليه مع قول الشافعي بوجوب الاعادة ومع قول مالك
باحتسابها فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول انه أدى وظيفة الوقت بوقوفه
بين يدي الله بطهارة صحيحة في الجملة ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط والوقوف بين يدي الله
بطهارة كاملة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان فاقه
الطهورين لا يصلي حتى يجده الماء أو التراب مع قول الشافعي في أرجح القولين انه يصلي ويبعد
اذا وجد أحدهما وهو واحد الروايتين عن مالك وأحمد والرواية الاخرى عن مالك لا يصلي
بحسب حاله ولا يعيد والاخرى عن أحمد يصلي ولا يعيد فالاول فيه تشديد من جهة الطهارة
وتخفيف من جهة الصلاة والثاني فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف من جهة الطهارة
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه قول أبي حنيفة أن الشارع شرط الطهارة للصلاة
وسكت عن الامر بها اذا لم يجد المكلف ماء ولا ترابا مع استعظام حضرة الحق تعالى أن يقف
العبد فيها بتلك الذنوب التي كانت تحترق مع الماء فهو كمن تلطخ بدمه وثيابه عذرة ثم نادى مناد
يا عبيد الملك قد اذن لكم الملك في حضور الموكب بين يديه فان جميع المتطهرين يسدرون مثل
هذا الشخص في عدم الوقوف بين يدي الملك ويقفون عنه انه لا يترك المحضور استهانة بجنت
الملك واعاد ذلك من شدة التعظيم لحضرته وأما وجهه من قال يصلي محرمة الوقت فهو لان الله
تعالى لم يكلفنا الا بما قدرنا عليه والقاعدة الشرعية ان الميسور لا يسقط بالامور وقد قدرنا على
الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة وفي الحديث اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
مع اشتراط الوقت للصلاة أيضا في قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
فان ظاهر الآية اشتراط فعلها في الوقت وانها لا تقضى به قال بعض المالكية ويؤيده ما ورد
في حديث من فاته يوم من رمضان لم يقضه الا بدوا ووجهه من أوجب الاعادة على فاقد الطهورين
فلا ن ذلك عذرنا درجاليا يقع للعبد مرة واحدة في عمره فاحتاط العلماء الذين اتبعهم بالاعادة
لعدم وجود مشقة في ذلك ومعلوم أن اسقاط الاعادة عن العبد في كل عبادة فعلها مع التحلل
انما سببه المشقة بدليل قولهم بعدم الاعادة في العذر النادر اذا وقع ودام وقد ورد في السنة ما يؤيد
وجوب الاعادة للصلاة الناقصة وهو حديث أول ما يحاسب العبد عليه يوم القيامة من عمله
الصلاة وانها ان كملت للعبد كمل له سائر أعماله وان نقصت نقص سائر أعماله وصحت سيدي عليا
لخواص رحمه الله تعالى يقول لو صح للعبد بذل الوسع كما ملا في تحصيل ما كلف به ما سأل العلماء
أن يأمروه بالاعادة ولكن لما علموا من العبد انه لا بد أن يبقى لنفسه بقية من الراحة أمروه بالاعادة
ومن هنا قال بعض المحققين ان العمل بقوله تعالى فاتوا الله حق تقاته أهون من العمل بقوله تعالى
فاتوا الله ما استطعتم قال لان من شأن النفس الكسل والميل الى الراحة فلا تكاد تبذل
وسعها في مرضاة ربها كاملا بخلاف اتوا الله حق تقاته فانه مقام يصل العبد اليه بايمانه بأنه لولا

ان الله تعالى وقاه فعل ما فيه سخط الله تعالى ما قدر ان يتقى ذلك انتهى ويصح حل قوله تعالى
 فاتقوا الله ما استطعتم على قوله فاتقوا الله حق تقاته بأن يحمل ما استطعتم على بذل الوسع
 بحيث لا يقبل الزيادة وعليه الجمهور * ومن ذلك قول الامام أحمد ان من كان متطهرا
 وعلى بدنه نجاسة ولم يجد ما يزيلها به انه يتيم عنها كالحديث ويصلي ولا يعيد مع قول الائمة الثلاثة
 انه لا يتيم مع النجاسة ومع قول أبي حنيفة انه لا يصلي حتى يجد ما يزيلها به ومع قول الشافعي انه
 يصلي ويعيد فالاول مخفف في أمر النجاسة والثاني مشدد فيها فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في المشهور عنه وهو الاصح من قولي الشافعي انه لا بد من
 ضربتين في التيمم الاولى للوجه والثانية لليدين مع المرفقين مع قول مالك وأحمد تجزئ ضربة
 واحدة للوجه والكفين بأن يكون بطون الاصابع لمسح الوجه و بطون الراحتين للمسكف
 فالاول مشدد مؤيد بالحديث والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيهه لا يذكرو
 الامساكة لغرضه فروض نفسك يا اخي بأكل الحلال والاخلاص في الاعمال وانت تصير
 تقهم أسرار الشريعة والله أعلم

(باب مسح الخفين)

أجمع الائمة على ان المسح على الخفين في السفر جائز ولم يمنع احد من المسلمين جوازه الا الخوارج
 واتفقوا على جوازه في الحضر وعلى انه اذا اقتصر على مسح أعلى الخف أجزاءه وان اقتصر على
 أسفله لم يجزئه وعلى ان مسح الخفين مرة واحدة مجزئ وانه متى نزع احد الخفين وجب عليه نزع
 الآخر وعلى ان ابدأ بمسح من الخدين بعد اللبس لا من وقت المسح الا ما حكى عن أحمد ان
 ذلك من وقت المسح واختاره ابن المنذر والنووي هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق *
 وأما اختلافهم فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة ان مدة المسح للمقيم مقدار يوم وليلة وللمسافر مقدار
 ثلاثة أيام بلياليها مع قول مالك رحمه الله تعالى انه لا توقيت في مدة المسافر ولا المقيم بل مسح
 ما بدله ما لم ينزعه أو يصبه جنابة فالاول مشدد في التوقيت والثاني مخفف فيه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول اعتدال مدة المسح للمقيم والمسافر فلا هي طويلة ولا هي قصيرة
 وقد اعتبرها الشارع والعلماء في مواضع كمدة الخيار للببيع ومدة أقل الحيض وانما كانت مدة
 المحضر أقل من مدة السفر لان العصيان لامر الله تعالى في المحضر أكثر وقوعا منه في السفر عادة
 فتلو زادت المدة في المحضر على يوم وليلة أو في السفر على ثلاثة أيام لم يضاعفت روحانية الرجلين
 أشد الضعف لعدم مدة تعاذهما بالماء حتى أحققهما الجفاف بالرجل الشلاء التي لا احساس
 لها فصارت مناجاتها لربها كمناجاة الجاهل في ضعف الروحانية ولا شك في نقص الاجر بذلك
 وضعف الشهود للرب جل وعلا وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وضع
 الاجكام راجع الى الشارع فلا ينبغي لمؤمن أن يقول لم جعل الشارع كذا دون كذا اذ لم
 يظهر له حكمه ذلك وقد قال بعضهم ان توقيت المدة للمقيم والمسافر باليوم والليلة وبالثلاثة
 أيام بلياليها خاص بالا صغار الذين يتكرر منهم وقوع المعاصي في الليل والنهار وعدم

التوقيت خاص بالا كابر الذين لا يكادون يقعون في مخالفة واحدة لربهم في اليوم والليلة
أو الثلاثة أيام لأن أيدان الأكار قوية الروحانية لتوالي الطاعات فلا يضرب أرجلهم بعد زمن
غسلها لقوة حياتها وروحانيتها فرجع الامر في ذلك أيضا الى مرتبة التخفيف والتسليد *
ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن السنة في مسح الخف أن يمسح أعلاه وأسفله معاً مع قول
الامام أحد أن السنة مسح أعلاه فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الامام مالك أنه لا يجزئ في مسح الخف الا الاستيعاب لحل الفرض
لكن لو اخل بسم ما يحاذي القدم أعاد الصلاة استحباً بامع قول أحد أنه لا يجب الاستيعاب
الذ كور واما يجزئ مسح الا كثر ومع قول أبي حنيفة أنه لا يجزئ الا مقدار ثلاثة أصابع
فاكثر ومع قول الشافعي أنه يجزئ ما يقع عليه اسم المسح فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد
والثالث دون الثاني في التشديد والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
مراعاة الاستيعاب خطوطاً كالاستيعاب في الغسل وتكون الرخصة والتخفيف في اسقاط مسح
ما بين المخطوط ووجه الثاني أن اسم المسح باليد لا يكون الا بالمسح بأكثر الأصابع الخمسة
أو كلها ووجه الثالث أن مسح الخف بأكثر أصابع اليد هو الذي يطلق عليه اسم مسح الخف
وذلك لأن ما قارب الشئ أعطى حكمه ووجه الرابع عدم ورود نص في تقدير مسحه فشمّل
ما ينطلق عليه الاسم * ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن ابتداء مدة المسح من الحدث الواقع بعد
اللبس لا من وقت المسح مع قول أحد في رواية أنه من وقت المسح واختاره ابن المنذر وقال
النووي أنه هو الراجح دليلاً ومع قول المحسن البصري أنه من وقت اللبس فالاول فيه تشديد من
حيث تقصير المدة والثاني فيه تخفيف من حيث تطويلها والثالث مشدد من حيث المبالغة في
تقصيرها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الحدث هو ابتداء الرخصة ووجه
الثاني أن المسح هو ابتداء العبادة ووجه الثالث أن اللبس هو ابتداء الشروع في الرخصة لظاها
حديث إذا تطهر فلبس خفيه فانه جعل ابتداء المدة من ذلك لا من الطهارة ولا من الحدث *
ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه إذا انقضت مدة المسح بطلت الطهارة مع قول مالك
أن طهارته باقية حتى يحدث لعدم قوله بالتوقيت في المسح وانه يمسح ملبداً له ولكل وجه *
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو مسح الخف في المحضر ثم سافر أتم مسح مقيم مع قول أبي حنيفة
أنه ان لم يكمل مسح المقيم يتم مسح المسافر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان والاول خاص بقليل الطاعات كالعوام والثاني خاص بكثير الطاعات كأكابر العلماء اذ من
شأن المطيع حياة أعضائه فيتم مسح المسافر بخلاف قليل الطاعات فان بدنه يحتاج الى الماء بعد
اليوم والليلة عادة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي في أرجح قوله والامام أحد أنه اذا كان في
الخف خرق يسير في محل غسل الفرض من الرجلين يظهر منه شئ من القدمين لم يجز المسح عليه
مع قول مالك أنه يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش ومع قول داود يجوز المسح على الخف المخرق
بكل حال ومع قول الثوري يجوز المسح عليه مادام يمكن المشي فيه ويسمى خفاً ومع قول

الإفراحي بجواز المسح على ما ظهر من الخف على باقي الرجل ومع قول أبي حنيفة أن كان
 المخروق مقدرا ثلاثة أصابع في الخف ولو متفرقة لم يجز المسح عليه وإن كان دونها جاز فقول
 الشافعي وأحمد مشدد وقول أبي حنيفة دونه في التشديد وقول مالك دون ذلك وقول الثوري
 والأوزاعي مخفف وقول داود أخف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووافقت الحقيقة
 الشريعة في ذلك * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أرجح قوليهما أنه لا يجوز المسح على
 المجرموقين مع قول أبي حنيفة وأحمد بالجواز وهي رواية عن مالك والقول الآخر للشافعي
 فالأول مشدد والثاني مخفف ووافقت الشريعة الحقيقة في التخفيف والتشديد فالجواز
 خاص بالحاجة وعدم الجواز خاص بغير الحاجة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم
 جواز المسح على المجرمين إلا أن يكونا مجلدين مع قول أحمد بجواز المسح عليهما إذا كانا
 صفيقين لا يشف الرجلان منهما فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ووجه الجواز إطلاق اسم الخف عليهما ووجه الثاني عدم إطلاقه وقد سكنت
 الشارع عن بيان ذلك فيما زار المسح وعدمه بحملهما على حالين فمن وجد غيرهما لا يمسح عليهما
 ومن لم يجد غيرهما مسح عليهما * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوليه أن من
 نزع الخف وهو بطهر المسح غسل قدميه سواء طال مدة النزاع أو قصرت مع قول مالك وأحمد أنه
 إن طال الفصل استأنف ومع قول الحسن وداود لا يجب غسل قدميه والاستئناف الطهارة
 ويصلي كما هو حتى يحدث حدثا مستأنفا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف
 بالكلية فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان فالغسل والاستئناف خاص بمن يقع في المعاصي وترك ذلك
 خاص بمن لا يقع فيها كالعلماء والصالحين فإن أبدانهم حية لا تحتاج إلى أحيائها بالماء بعد النزاع
 بخلاف أبدان من يهوى فافهم والله تعالى أعلم

* (باب الحيض) *

أجمع الأئمة على أن فرض الصلاة ساقط عن المحائض مدة حيضها وعلى أنه لا يجب عليها
 قضاؤه وعلى أنه يحرم عليها الطواف بالبيت واللبث بالمسجد وعلى أنه يحرم وطؤها حتى يقطع
 حيضها وعلى أن وطء المحائض في الفرج عمد حرام وعلى أنه إذا انقطع دمها لا قل الحيض
 لم يجز وطؤها حتى تغتسل وقال بن المنذر إن ذلك كالأجماع وعلى أن الصلاة تحرم على
 المحائض كالتجنب وعلى أنه يحرم بالنفاس ما يحرم بالحيض هذا ما وجدته من مسائل الأجماع
 والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن أول سن الحيض
 في الأنثى تسع سنين وهو القول الرابع عند أبي حنيفة أيضا مع الرواية الأخرى عند أبي حنيفة
 أن أول إمكان البلوغ فيها خمس عشرة سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان فالأول خاص بمن بلاده حارة غالبا والثاني خاص بمن بلاده باردة كذلك * ومن ذلك
 أقول مالك والشافعي أنه ليس لأمد تقطاع الحيض مدة معينة وإنما الرجوع فيه إلى عادة البلدان
 فإنه يختلف باختلافها في الحرارة والبرودة مع قول أبي حنيفة في أحد قوليه أن أمده ستون

وفي الرواية الاخرى ان امده في الروميات الى خمس وخمسين ومع قول اجد في رواية ان امده
 خمسون مطلقا في العربيات وغيرهن وفي الرواية الاخرى ستون وفي الرواية الثالثة عنه ان كن
 عربيات فستون او بحميمات فخمسون فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام مع قول
 الشافعي ان اقل الحيض يوم وليلة واكثره خمسة عشرة يوما ومع قول مالك ان اقل الحيض ليس
 له حد ويجوز ان يكون ساعة واكثره خمسة عشر فالاول والثاني مخفف في امر الصلاة والثالث
 مشدد فيه وايضا ان يكون الامر بالـ كس لان من احتسأ للصلاة قل احتسأه للطهارة
 وبالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان اقل
 طهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما مع قول اجدانه ثلاثة عشر يوما ومع قول مالك لا أعلم بين
 الحيضتين وقتا يعتمد عليه وعن بعض اصحابه ان اقله عشرة ايام فالاول مشدد والثاني فيه
 تشديد والثالث محتمل للامرين ولغيرهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولا يخفى ان
 الاحتياط للصحة الصلاة اولى من الاحتياط للطهارة من حيث ان المقاصد امرها كدمن الوسائل *
 ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي بتحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة من المحاض
 مع قول اجد ومحمد بن الحسن وبعض اكابر المالكية وبعض اكابر الشافعية بجواز الاستمتاع فيما
 دون الفرج فالاول مشدد وهو محمول على من لا يملك اربه والثاني مخفف وهو محمول على من
 يملك اربه ويسمى الاول تحريم المحريم لا تحريم العين كتحريم الفرج ولذلك اختلف العلماء
 في تحريم الاول واتفقوا على تحريم الثاني ونظير ذلك ما قالوه في قبلة الصائم فتحرم على من لا يملك
 اربه وتجوز لمن يملك اربه ويؤيد الاول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهروا وما بين
 السرة والركبة يطاق عليه قربان ومن حرم حول المحي يوشك ان يقع فيه فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوله وأجد في احدي روايته
 ان من وطئ عامدا في فرج المحاض لا غرم عليه وانما عليه الاستغفار والتوبة مع قول اجد انه
 يستحب له التصديق بدينار ووطئ في اقبال الدم ونصفه في ادياره ومع قول الشافعي في القديم
 انه يلزمه الغرامة وفي قدرها قولان المشهور دينار كقول اجد والثاني عتق رقبة بكل حال وفي
 الرواية الاخرى عن اجد دينار ونصفه من غير فرق بين اقبال الدم وادياره فالاول مخفف
 والثاني فيه تشديد وعتق الرقبة غاية التشديد هنا فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول
 على حال الفقراء الذين لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطين وعتق الرقبة محمول على حال
 اكابر الاغنياء من الامراء ونحوهم فافهم * ومن ذلك قول اكابر العلماء انه يحرم وطء من انقطع
 دمها حتى تغتسل ولو كان الانقطاع لاكثر الحيض مع قول أبي حنيفة انه ان انقطع دمها لاكثر
 الحيض جاز وطؤها قبل الغسل وان انقطع لدون اكثر الحيض لم يجز وطؤها حتى تغتسل اومضى
 وقت صلاة ومع قول الازاعي وداود اذا غسلت فرجها جاز وطؤها فالاول مشدد والثاني فيه
 تشديد والثالث مخفف جدا ووجه من قال يحرم الوطء لمن انقطع دمها حتى تغتسل غسلا عاما

للبدن كله هو المبالغة في التطهير لما عساه ان ينتشر من الدم الى خارج الفرج بانشار
الفرق نظير ما ورد في حديث فانه لا يدري أين باتت يده ووجهه من قال يجوز وطؤها اذا غسلت
فرجها فقط ان الاذى الذي حرم الوطء لاجله خاص بالدم الكائن في الفرج وليس خارج الفرج
دم يؤذى ذكر الجامع فاذا غسلت المرأة فرجها جاز وطؤها لان تعميم البدن بالماء لا يزيد الفرج
طهارة ولا نظافة زيادة على غسل دمه الذي في داخل الفرج وقد غسلته فيحمل قول الائمة
بتحريم الوطء حتى تغتسل على من لم تستد غلته كالشيخ الهرم ويحمل قول الاوزاعي وداود على
من اشتدت غلته كالشاب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان
المحائض اذا انقطع دمها ولم تجدها انها تتيم ويحمل وطؤها مع قول مالك وأبي حنيفة في المشهور
عنه انه لا يحل وطؤها حتى تغتسل وأما الصلاة فتتيم وتصلى فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ويصح حمل الاول على من خاف الغت والثاني على من لم يخف
ذلك * ومن ذلك اتفاق الائمة على ان المحائض كالجنب في الصلاة وأما في القراءة فقال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد انها لا تقرأ القرآن مع قول مالك في احدي روايتيه انها تقرأ القرآن وفي الرواية
الانحرى انها تقرأ الآيات اليسيرة والاول نقله الاكثر من أصحابه وهو مذهب داود فالاول
والثالث مخفف واحدي الروايتين عن مالك مشددة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والقواعد
الشرعية تحكم على ان كل ما جاوز للضرورة يتقدر بقدرها * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
ان المحامل لا تحيض مع قول مالك والشافعي في أرجح قوليهما انها تحيض فالاول مشدد في أمر
الصلاة وان المحامل اذا رأت الدم تصلى والثاني مخفف في أمر الصلاة وانها اذا رأت الدم لا تصلى
فالاول راعى أمر الصلاة والثاني راعى أمر الطهارة ولكن منهما وجه ولكن من راعى المقاصد
مقدم على من راعى الوسائل في العمل فالواو سبب خروج الدم من المحامل ضعف الولد فانه يتغذى
بدم المحيض فاذا ضعف الولد فاض الدم ونرج ثم ان الضعف لا يكون غالباً الا في الاشفاق
من الشهور فان الولد يقوى في الفرد ولذلك كان من ولد لسبعة أشهر يعيش ومن ولد لثمانية
أشهر لا يعيش والله أعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يجوز وطء المستحاضة كما تصلى وتصوم مع
قول أحمد بتحريم وطئها في الفرج الا أن خاف حليلها الغت فيجوز في أصح الروايتين فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ويصح حمل الاول على من خاف
الغت أيضاً فان دم المستحاضة لا يخلو من بعض أوصاف دم الحيض ففيه بعض اذى لذكر الجامع
فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ان زمن النقاء بين اقل الحيض حيض مع قول من قال انه
طهر فالاول مخفف في أمر الصلاة والثاني مشدد في أمرها وأمر الطهارة حتى لا تقف المحائض
بين يدي ربها في الصلاة وهي قدرة منتنة الرائحة فكل منهما وجه من حيث عملها بما لا حياط
للصلاة وللطهارة ووجه الثاني الاخذ بظاهر حديث فاذا قبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا أدبرت
فاغسلي عنك الدم وصلي لشمول أدبرت لا تقطاعه بعد اقل الحيض وانقطاعه بعد أكثره والعلة في
تحريم الصلاة تقطير الدم فاذا انقطع ولم يتقاطر فلها أن تغتسل وتصلى كما يفعل عند انقطاعه بعد

أكثر الحيض فتأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أكثر النفاس أربعون يوماً مع قول مالك والشافعي أن أكثره ستون يوماً وقال الليث ابن سعد سبعون فالأول مشدد في أمر الصلاة والثاني فيه تخفيف وقول الليث مخفف جداً فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا انقطع دم النفاس قبل بلوغ الغاية جاز وطؤها أي بشرطه من غير كراهة مع قول أحمد ليس له وطؤها في ذلك الظهر إلا بعد أربعين يوماً فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حل الأول على من كان يخاف العنت والثاني على من لا يخافه انتهى وقد تر كذا من الباب بعض مسائل فقه يأنخي ما لم نذكره من مسائل الحيض على ما ذكرناه من رجوعه إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

* (كتاب الصلاة) *

أجمع المسلمون على أن الصلاة المكتوبة في اليوم واليلة خمس وهي سبع عشرة ركعة فرضها الله تعالى على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقله خالية من حيض أو نفاس وعلى أن كل من وجب عليه من المكلفين ثم تركها جاحداً للوجوبها كفروا على أن الصلاة من الفروض التي لا تصح فيها النيابة بنفس ولا يمال واتفقوا على أن الأذان والاقامة للصلاة الخمس والجمعة مشروعان وأجمعوا على أنه إذا اتفق أهل بلد على تركه قوتوا لأنه من شعائر الإسلام فلا يجوز تعطيله وعلى أن التثويب مشروع في أذان الصبح خاصة وأجمعوا على أن السنة في العيدين والكسوفين والاستسقاء النداء بقوله الصلاة جامعة وعلى أنه لا يعتد بالأذان المسلم العاقل وأنه لا يعتد بأذان المرأة للرجال وعلى أن أذان الصبي المميز معتد به وكذا أذان المحدث إذا كان حديثه أصغر واتفقوا على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وانتهى لا تصلى قبل الزوال وأجمعوا على أن آخر وقت صلاة الصبح طلوع الشمس واتفقوا على أن تأخير الظهر عن وقتها في شدة الحر أفضل إذا كان يصليها في مسجد الجماعة هذاما وجدت من مسائل الإجماع والاتقان * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن فرض الصلاة لا يسقط عن المكلف مادام عقله ثابتاً ولو باجراً الصلاة على قلبه مع قول الإمام أبي حنيفة أن من عاين الموت وعجز عن الإيماء برأسه يسقط عنه الفرض فالأول مشدد والثاني مخفف وعليه عمل الناس سلفاً وخلفاً لم يبلغنا أن أحداً منهم أمر المحضر بالصلاة ووجه قول الإمام أبي حنيفة المتقدم أن من حضره الموت صار في جملة قلب مع الله تعالى أعظم من اشتغاله بمراعاة أمر الصلاة لأن الانشغال والاقول التي أمرنا الشارع بها في الصلاة إنما أمرنا بها وسبيلها إلى المحضور مع الله تعالى فيها والمحضر انتهى سير إلى المحضرة وتمكن فيها فصاح حكمه حكمكم الولي المجذوب وهذا سرار لا تسطر في كتاب فافهم * ومن ذلك قول الإمام مالك والإمام الشافعي أن من اغنى عليه بمرض أو بسبب مباح سقط عنه قضاء ما كان عليه في حال انغمائه من الصلاة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب القضاء إلا إذا كان الانغماء يوماً وليلة فإدونه فإن زاد على يوم وليلة لم يجب القضاء مع قول أحمد أن الانغماء لا يمنع وجوب القضاء بحال فالأول مخفف والثاني مفضل

والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول خروج المني عليه عن التكليف حال اغماؤه ووجه الثاني الاخذ بنوع من الاحتياط مع خفة المشقة في قضاها كان يوما والية بخلاف ما زاد فانه يشق ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط المكامل مع امكان القضاء لتشديد الشارع فالامرياء كمال الصلاة ونهيه عن ان ياتي العبد يوم القيامة وصلاته ناقصة فلا يكل من مذاهب الائمة وجهه فاللائق بالا كابرم العلماء والصالحين وجوب القضاء لان التخفيف في عدم القضاء انما هو للعوام وقد كان السبيل يؤخذ عن احساسه كثير اقبلع ذلك المجتهد فقال هل يرد عقله عليه في اوقات الصلوات فقالوا نعم فقال الحمد لله الذي لم يحز عليه نسيان ذنب في الشريعة انتهى * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان من ترك الصلاة كسلا لا يجدا لوجوبها قتل حدا لا كفر بالسيف ثم تجرى عليه بعد قتله احكام المسلمين من النسل والصلاة عليه والدفن والارث والفصح من مذهب الشافعي قتله بصلاة فقط بشرط ان ارجاعه عن وقت الضرورة ويستتاب قبل القتل فان تاب والا قتل مع قول الامام ابي حنيفة انه يحبس ابد احتي يصلي وقال اجدني احدى رواياته واختارها اصحابه انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والمختار عند جمهور اصحابه انه يقتل لفكره كالمتردد وتجري عليه احكام المرتدين فلا يصلي عليه ولا يورث ويكون ماله فيا فالاول فيه تشديد من جهة القتل والثاني مخفف من حيث المحبس وعدم القتل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول اننا لانكفر احدا من اهل القبلة بدين غير الكفر المجمع عليه ووجه الثاني علم الامام ابي حنيفة بان الحق جل وعلا يحب بقاء العالم اكثر من اتلافه مع غناه عن العاصي والمطيع وقد قال الله تعالى وان جنحو لاسلم فاجنح لها وورد ان السيد داود عليه الصلاة والسلام لما اراد بناء بيت المقدس كان كل شئ يساه ينهدم فقال يا رب اني كلما بنيت شيئا من بيتك يهدم فاوحى الله تعالى اليه ان يبنى لا يقوم على يدي من سفك الدماء فقال يا رب اليس ذاك في سبيلك فقال بلى ولكن اليسواعباني انتهى وفي الحديث لان يخطي الامام في العفو احب الى الله من ان يخطي في العقوبة انتهى فانه لا ينبغي لاحد ان يقتل رجلا يقول ربي الله الابا امر صريح من الشارع * واما وجه الثالث فهو غلبة الغيرة على جناب الحق جل وعلا فالعمل به راجع الى اجتهاد الامام لا مطلقا فان رأى قتله اصلح للاسلام والمسلمين قتله كما تتل العلماء المخلصين رحمه الله تعالى وقالوا قد فحيت في الاسلام نقرة لا يسدها الا رأسك وان رأى الامام ترك قتله رجع لمصلحة ترجح على قتله تركه فافهم * ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان الكافر اذا صلى الفرض أو النفل في المسجد في جماعة حكمه باسلامه مع قول الشافعي انه لا يحكم باسلامه الا ان صلى في دار الحرب وأتى فيها بان شهادة اثنين ومع قول مالك انه لا يحكم باسلامه الا اذا صلى في الامن محتسرا قال واذا صلى في السفر وهو يخاف على نفسه لم يحكم باسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة أم منفردا في مسجد أو غيره في دار الاسلام أو غيرها فالاول مخفف جريا على قواعد الشارع من التخفيف على الضعفاء وقد بايع رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه لا يزيد على صلاتين فقط من الخمس فبايعه وقال بخفض صوت سيصلي الخمس ان شاء الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالعزيمة وهواننا

لا تحكم بالسلامه الا اذا لم يكن في اسلامه ريبه كما هو وجه قول الامام مالك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان والاقامة سنتان للصلاة الخمس والجمعة مع قول الامام أحمد انهما فرض كفاية على أهل الامصار ومع قول داود انهما واجبان لكن تصح الصلاة مع تركهما ومع قول الازواجي ان نسي الاذان وصلى أعاد في الوقت ومع قول عطاء ان من نسي الاقامة أعاد الصلاة فالاول مخفف والثاني والثالث فيهما تشديدان والرابع مشدد في الاذان والخامس مشدد في الاقامة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول أن المسلمين لا يحتاجون الى شدة تشديد في دعائهم الى الصلاة بل همه كل واحد منهم متوفرة على فعل كل صلاة بدخول وقتها فكان الاذان الذي هو اعلامهم بالوقت انما هو على سبيل الاستحباب فقط ووجه الثاني ظاهر وهو انه يكفي أهل القرية اعلام رجل واحد او رجال بحسب عموم الصوت أو الاصوات لاهل القرية ثلاثين فتح باب التساهل بالصلاة في أول وقتها ويتمادي الناس الى ان يكاد الوقت يخرج وأيضا فانه ورد اذا أذن في قرية آمن أهلها ذلك اليوم من نزول العذاب وما كان كذلك فالتشديد فيه مطلوب ولذلك شدد داود رحمه الله تعالى بقوله بالوجوب وشدد غيره في إعادة الصلاة في ترك الاذان أو الاقامة من حيث ان في كل منهما فتح باب التهيؤ للوقوف بين يدي الله تعالى على وجه الخشوع وكال المحضور لان الصلاة بدونها خادج مردودة على صاحبها كما ورد فالاذان أول مراتب استشعار المحضور في محل الجماعة مثلا ولذلك كان الاكابر لا يحضرون الى المسجد الا بعد قول المؤذن حتى على الصلاة حتى على الفلاح وأما الاقامة فهي ثاني مرتبة للتهيؤ للمحضور وقول الله أكبر ثالث مرتبة فهكذا فلتفهم الاحكام * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسن للنساء الاقامة مع قول الشافعي انها تسن في حقهن فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان النساء ما جعلن بالاصالة لاقامة شعار الدين انما ذلك للرجال ووجه الثاني عموم خطاب الحق جل وعلا باقامة الدين للرجال والنساء واطهار شعاره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه يؤذن للفواتي ويقيم مع قول مالك والشافعي في الجديد انه يقيم ولا يؤذن ومع قول أحمد انه يؤذن للاولى ويقيم للباقي وهو رواية عن أبي حنيفة فالاول مشدد في امر الاذان والاقامة لتهيئ الناس للوقوف بين يدي الله عز وجل والثاني مخفف ووجهه أن الاقامة تكفي في تهيئ الناس لان الاذان كان للحضور الى مكان الجماعة والناس قد حضروا فالباقى الاقامة بين يدي الله تعالى ووجه الثالث زيادة التهيؤ بالاذان للاولى ولثلاثين فوات الناس أجمعين سماع الاذان واجابتهن للمؤذن فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الاقامة مشني مشني كالاذان مع قول مالك انها كلها فرادى وكذلك عند الشافعي وأحمد الاقول قد قامت الصلاة فهو مشني فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تكرار التكبير وما بعده تجديد الاسلام والايمان وان لم يخرج المكلف بالغة

عنهما كما كان الصحابة يقولون لجلسوا بنا قوم من ساعة أي نتذاكر في العلم فنزداد إيماناً وهذا
 خاص بمن غلب على قلبه الاشتغال بأمور الدنيا فإذا لم يحضر قلبه في الصلاة والى حضرة في المرة
 الثانية نظير ما سألني في تثليث إذا كان الركوع والسجود أن فماذا الله تعالى وعلم من ذلك أن أفراد
 الإقامة خاص بالأكابر من العلماء والصالحين الذين يستحضرون كبرياله المحقق تعالى ويحصل لهم
 تجديد إيمانهم وسلامتهم بالمرة الواحدة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الترجيع
 في المشهدين سنة مع قول أبي حنيفة أنه لا يسنّ فالأول مشدد والثاني مخفف فالأول خاص
 بكبار العلماء والصالحين المحاضرة قلوبهم مع الله تعالى فإذا أذن أحدهم ابتداءً بالمجهر لا يحتاج
 إلى جلب المحضوب بالترجيع بخفض صوت والثاني خاص بمن كان قلبه مشتتاً في أودية الدنيا
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز بلا كراهة للصبح إذا كان
 أحدهما قبل الفجر مع قول أحمد أن ذلك مكروه لكن في شهر رمضان خاصة فالأول موافق
 لما ورد في أذان الصبح والثاني المخوف من الالتباس على الناس في رمضان بالأذانين فربما سمع
 أحد الأذان الثاني فاعتقد أنه الأول فاكل وجامع مثلاً فاحتاط الإمام أحمد للصوم أكثر
 من الأذان فنعى ما فعل ولسان حاله يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شرع بالأذان للصبح
 مرتين إلا لكون أهل المدينة كانوا لا يلبس عليهم الأذان الأول كما أشار إليه قوله صلى الله عليه
 وسلم إن بلا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم انتهى فكانوا يعرفون
 صوت كل منهما فيقاس على ذلك غير أهل المدينة إذا كانوا يعرفون صوت الأول ويميزون بينه
 وبين صوت الثاني والأول كان مكروهاً كما قاله أحمد فقد رجح الأمر في هذه المسئلة إلى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن الثوب لاذان الصبح بعد الجملة من سنة مع قول
 أبي حنيفة أنه يكون بعد الفراغ من الأذان ولا يشرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح يستحب
 في العشاء وقال النخعي يستحب في جميع الصلوات فالأول في المسئلة الأولى مشدد والثاني مخفف
 والأول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى الاتباع ووجه الثاني تأخير السنة المختلف فيها عن الأذان
 المتفق عليه في ذلك من طريق اجتهاد الإمام أو اطلاعه على دليل في ذلك ووجه الأول في
 المسئلة الثانية الاتباع ووجه الثاني فيها المخوف من تأخير العشاء أو عدم صلاتها في جماعة في
 حق أصحاب الأعمال الشاقة في النهار ووجه الثالث أن كل صلاة يحتمل أن يكون أحدنا ثامناً أو عازماً
 على النوم فينبهه المؤذن بذلك على فضل تقديم الصلاة على النوم سواء كان المراد بالنوم هنا نوم
 الجسم أو نوم القلب أو هاتهما كما هو الغالب على أهل الفقهلة * ومن ذلك اعتداد الأئمة
 بالثلاثة بأذان التجنب مع قول أحمد في رواية أنه لا يعتد بأذانه بحال وهي المختارة فالأول
 مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في أخذ الأجرة على الأذان فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز
 وقال مالك وأكثر أصحاب الشافعي يجوز وكذلك القول في لمن المؤذن في أذانه يصح أذانه
 عند الثلاثة وقال بعض أصحاب أحمد لا يصح فالأول من الأقوال مخفف والثاني مشدد ووجه

الاول منها كونه ذكر الاقرآنا ووجه الثاني منها كونه داعيا الى حضرة الله تعالى ولا يليق
 بالواقف فيها أن يكون جنبا بحال ووجه الاول من المسئلة الثانية كون الاذان من شعائر
 الاسلام وذلك واجب على الامة ولا يجوز أخذ الاجرة على شيء من الواجبات ووجه الثاني
 منها كونه عملا ترجع مصلحته على المسلمين ويحتاج الى تعبد في مراعات الاوقات فجاز أخذ
 الاجرة عليه وقدر رزق الامة الراشدون المؤمنون وأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا محذورة
 مرة صرة فيها فضة فكان الصابة يرون أن ذلك كان بسبب اذانه ووجه الاول في مسئلة
 اللحن كون ذلك لا يخل بالمعنى الذى شرع له الاذان وهو الاعلام بوقت الصلاة ووجه الثاني
 فيها كونه نطق بالكلمة على غير ما شرعت من عدم اللحن فدخل في عموم قوله صلى الله عليه
 وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد أى غير صحيح * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن الظهر
 يجب بزوال الشمس وجوبا موسما الى أن يصير ظل كل شيء مثله وهو آخر وقتها المختار عندهما مع
 قول الامام أبي حنيفة أن الظهر لا يتعلق بالوجوب بها الا آخر وقتها وان الصلاة في أوله تقع نقلا
 والفقهاء بأسرهم على خلاف ذلك فالاول مشدد من حيث تعلق الوجوب بأول الوقت والثاني
 مخفف من جهة تعلقه بآخر الوقت ووجه الاول الاخذ في التأهب للصلاة من زوال الشمس
 اهتماما بها ووجه الثاني أن حقيقة الوجوب لا تظهر الا اذا ضاق الوقت فهناك يصح التأخير
 فالاول خاص بالا كابر الذين لا تشغلهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله والثاني خاص بمن له
 اشغال دينية ضرورية كمن عليه دين ولمح صاحب في طلبه فصار يكسب ليوفي ذلك الدين
 فافهم * ومن ذلك قول الامام الشافعي أن أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل
 الاستواء مع قول مالك أن آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقال أصحاب
 أبي حنيفة أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه وآخر وقتها غروب الشمس فالاول مشدد
 من حيث توجه الخطاب للمكلف بالفعل أول الوقت والثاني فيه تشديد تام من حيث توجه
 الخطاب على المكلف في الوقت المشترك وان كان فيه تخفيف من حيث جواز تأخير الظهر الى
 ذلك الوقت والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني شدة الاهتمام بأمر
 الصلاة أول وقتها وهو خاص بمن لا علاقة له دينية من العباد والزهاد والاول خاص بمن هو
 دون ذلك في الاهتمام ووجه الثالث اعتبار العدل بين أول الوقت وآخره الى أن يتأهب عباد
 الشمس للعبادة لها فان التجلي الالهي يشتد أول الوقت ويأخذ في الخفة بعد ذلك بأسدال الحجاب
 على العباد كما سأتى بسطه في الكلام على حكمة القراءة في السرية والمجهرية في باب صفة
 الصلاة ان شاء الله تعالى * ومن ذلك قول مالك والشافعي في المجدد أن وقت المغرب غروب
 الشمس لا يؤخر عنه في الاختيار عند مالك وفي الجواز عند الشافعي مع قول أبي حنيفة وأحمد أن
 لها وقتين أحدهما كقول مالك والشافعي في المجدد والثاني أن وقتها الى أن يغيب الشفق وهو
 القول القديم للشافعي والشفق هو الحمرة التي تكون بعد الغروب فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بمن يخاف فوت الوقت لاستغاله بالعشاء أو غيره

والثاني خاص بمن لا يخاف ذلك لكن صلاته أول الوقت زيادة في الفضل لاسيما ان كان من أهل
الصفوف الأولى بين يدي الله عز وجل وكذلك القول في وقت العشاء فانه يدخل اذا غاب الشفق
عند مالك والشافعي وأحمد ويبقى الى الفجر وفي قول ان العشاء لا تؤخر عن ثلث الليل وفي قول
آخر انها لا تؤخر عن نصفه فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان والأول خاص بالضعفاء الذين لا يقدرّون على تحمل التعب والتعب والتعب والتعب
خاصان بالأكابر من الأولياء والعلماء لتقلّ التعب الى الله فيه فان الموكب الالهى لا ينصب
الا اذا دخل الثلث الاخير غالباً وفي بعض الاوقات ينصب من أول النصف الثاني واذا وقع التعب
خف الثقل الذي كان المصلي يحمله في النصف الأول كما يعرف ذلك كل من كشف الله تعالى
حجابه حتى صار كاللائكة بدليل قول الحق تعالى هل من سائل فاعطيه - وله هل من مبتلى
فأعافيه الى آخر ما ورد فلا تخف التعب ما لاطف الحق تعالى عباده بهذا السؤال فافهم - ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المختار في فعل صلاة الصبح أن تكون وقت التغليس دون الاسفار
مع قول أبي حنيفة ان وقتها المختار هو المجمع بين التغليس والاسفار فان فات ذلك فالاسفار أولى
من التغليس الا في المزدلفة فان التغليس أولى وفي رواية أخرى لا جد أن الاعتبار بحال المصلين
فان شق عليهم التغليس كان الاسفار أفضل وان اجتمعوا كان التغليس أفضل فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف لما فيه من التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الأول خوف فتور الهمة والتوجه المحاصل للمصلين من تعبهم في الثلث الاخر من الليل وهو
خاص بالضعفاء ووجه الثاني وجود امتداد الهمة والعزم في مناجاة الله تعالى في صلاة
الصبح وهو خاص بالاقوياء الذين هم على صلاتهم دائمون فاعلم ذلك فانه تغليس * ومن ذلك
الاتفاق على ان تأخير الظهر عن أول الوقت في شدة الحر أفضل اذا كان يصلها في مسجد الجماعة
مطلقاً الا عند غالب أصحاب الشافعي فانهم شرطوا في ذلك البلدا الحار وفعلها في المسجد بشرط أن
يقصدوه من بعد فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول فتور عزم المصلي في الحر عن
كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل ولذلك كرهوا للقاضي أن يقضي في كل حال يسوء
خلقته فيه ووجه الثاني المبادرة الى الوقوف بين يدي الله مع الصفوف الأولى تعظيماً لجناب
الحق تعالى فان تأخير أمر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص ولذلك اختن الخليل ابراهيم عليه
الصلاة والسلام بالفاس المعبر عنها في رواية بالقعود حين أمره الله بالاختن فقالوا له هل
لاصبرت حتى تجد موسى فقال تأخير أمر الله شديد * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأحمد
ان الصلاة الوسطى هي العصر مع قول مالك والشافعي انها الفجر فالاول مشدد والثاني مخفف
لان التعب الى الله في وقت العصر لا يطيقه الا أكابر الأولياء بخلاف التعب في وقت صلاة الصبح
وثقل التعب في العصر لم يأمرنا فيه بالجهر رجة وشفقة بنا بخلاف الصبح فانه أتر تعب اللطف
والحنان غالباً كما يعرف ذلك أرباب القلوب فرجع الامر الى مرتبة الميزان وفائدة معرفة
الصلاة الوسطى ان يزيد للعبدي الاخذ في أسباب زيادة المحضور والخشوع أكثر من غيرها
وكان سيدي علي الخواص رحمه الله يقول الصلاة الوسطى نارة تكون الصبح ونارة تكون

المعسر وسر ذلك لا يذكر الا شافهة ويقاس بما ذكرناه بقية المسائل في هذا الباب والله اعلم

(باب صفة الصلاة)

أجمع الائمة رضى الله عنهم على أن الصلاة لا تصح الا مع العلم بدخول الوقت وعلى أن للصلاة أركانها داخلية فيها وعلى أن النية فرض وكذلك تكبيرة الاحرام والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والمجلوس في التشهد الاخير ورفع اليدين عند الاحرام سنة بالاجماع وأجمعوا على أن ستر العورة عن العيون واجب وأنه شرط في صحة الصلاة وأجمعوا على أن طهارة الخبث في ثوب المصلي وبدنه ومكانه واجبة وكذلك أجمعوا على أن الطهارة عن المحدث شرط في صحة الصلاة فلو صلى جنب بقوم فصلاته باطله بلا خلاف سواء كان عالما بجنبته وقت دخوله فيها أو ناسيا وكذلك أجمعوا على أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا من عذروهم في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للمسافر سفر طويلا على الرحالة للضرورة مع كونه مأمورا بالاستقبال حال التوجه وفي تكبيرة الاحرام ثم ان كان المصلي بحضرة الكعبة توجه الى عينها وان كان قريبا منها فباليقين وان كان غائبا فبالاجتهاد والخبر والتقليد لاهله اما وجدته من مسائل الاجماع التي لا يصح دخولها في مرتبتي الميزان * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك ستر العورة قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد انه شرط في صحة الصلاة واختلف أصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم انه من الشرائط مع القدرة والذكر حتى لو تمهّد وصلى مكشوف العورة مع القدرة على الستركانت صلاته باطلة وقال بعضهم هو شرط واجب في نفسه الا انه ليس من شرط صحة الصلاة فان صلى مكشوف العورة عامدا عصى وسقط عنه الفرض واختار عند متأخري أصحابه انه لا تصح الصلاة مع كشف العورة بحال فالقول مشدّد مع ما اختاره متأخرو أصحاب مالك ومقابله فيه تشديد من وجه وتحقيقه من وجه لما فيه من التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان كشف العورة في الصلاة بين يدي الله تعالى سوء أدب لا يصح لصاحبه دخول حضرة الصلاة أبدا ومن لم يدخل حضرة الصلاة فكأنه لم يحرم بها فلا صلاة له فهو كمن ترك الجمعة من أعضائه بلا غسل أو كمن صلى وعلى بدنه نجاسة لا يعنى عنها ووجه الثاني انه لا يجب عن الله شيء في نفس الامر لا فرق عند صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب ولا بين صلاة العريان وانما ستره العورة في الصلاة كمال لا يقدح في صحتها وان عصى بتركه وهذا من المواضع التي تبع الشرع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد والزينة مفسرة بالثياب الساترة للعورة وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لسان جال من وقف بين يدي الله تعالى بثياب زينتته يقول لاهل تلك الحضرة على وجه التحدث بالنعمة وانظروا الى ما أنعم الله تعالى به على من الثياب النفيسة مع اني لا استحق مثل ذلك وانظروا الى اذنه تعالى لي في دخولي بينته ومناجاتي له بكلامه مع كوني لا استحق شيئا من ذلك بخلاف من وقف بثياب دنسة مخرفة فان حال

يشعر برائحة من كفران النعمة انتهى وسمعته أيضا يقول مروا امامكم أن يستترن في الصلاة
 كالحرائر أخذابا لا احتياط فقد تكون العلة في ذلك الاثمة لا دناءة الاصل وعدم الميل اليهن فان
 هذه العلة تنقض بما اذا كانت الامة جميلة ترجع على المحررة في المحسن والوضاء وأما وجهه من قال
 انها تستر كارجل فهو جار على عمل طائفة من السلف الصالح الذين جعلوا العلة في وجوب الستر
 للنساء ميل النفوس الى النظر اليهن غالبالاما لا يشتهين عادة الابعض افراد من الناس والباقي
 ينفر طبعه منهن انتهى وسمعته يقول أيضا انما كانت المحررة تكشف وجهها وكفيها في الصلاة
 فتحالباب زيادة التعظيم لله تعالى عند العارفين ليقول أحدهم ان هذه في حضرة الله وحفظه فلا
 يجوز لاحد أن يطعم ببصره اليها بوجهه من الوجوه كولد اللبوة في حجر اللبوة وهذا هو السر في كشف
 وجهها أيضا في الاحرام فانها في حضرة الله تعالى الخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم المحبة
 التي يصاد بها الطير في الفخ في حفظه الله تعالى عظم المحضرة ولم ينظر الى وجه المحرمة ولا المصلية
 أبدا أدامع الله التي هي في حضرته ومن أشقاء الله تعالى غفل عن ذلك فنظر فاستحق المقت من
 الله تعالى ومن هنا أمر العلماء بوضع النقاب المتجاني على وجهها حال احرامها بنسك خوفا على
 العوام من المقت اذا نظروا الى وجهه من هي في حضرة الله تعالى بغير اذن منه وسمعته أيضا يقول
 ان العارف اذا نظر الى شيء أمر الشرع به على خلاف العادة فاوّل ما ينظر في حكمته ويتطلبها من
 الله تعالى انتهى وهذا الذي ذكرناه من جملة المحكمة في ذلك فتأمل فيه فانه نفيس * ومن ذلك
 قول الامام أبي حنيفة وأحمد انه يجوز تقديم النية على التكبير بزمان يسير مع قول مالك
 والشافعي بوجوب مقارنتها للتكبير وانها لا تجزئ قبله ولا بعده ومع قول القفال امام الشافعية
 بمقارنت النية ابتداء التكبير فانعقدت الصلاة ومع قول الامام النووي انه يكفي المقارنة العرفية
 على المختار بحيث لا بعد غافلا عن الصلاة اقتداء بالاولين في مسامحتهم بذلك رجة على الامة
 فالاول مخفف والثاني مشدد وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 عدم وجود دليل عن الشارع بوجوب مقارنة النية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان لا يسمع الناس الا بالتكبير فلا يدري هل كانت النية تقدم أو تأخر أو تقارن ووجه الثاني
 أن التكبير من أول ايكان الصلاة الظاهرة ولا يكون الركن الا بعد وجود بناء في شخص المصلي
 افعال الصلاة واقوالها في ذهنه حال التكبير ووجه كلام القفال والنووي التخفيف عن العوام
 وايضا ذلك أن من غلبت روحانيته على جسمانيته يسهل عليه استحضار النوى في النية دفعة
 واحدة للطافة الارواح بخلاف من غلبت جسمانيته على روحانيته فانه لا يكاد يتعقل الامور
 الا شيئا بعد شيء لكثافة حجابها فالاول خاص بالا كابر والثاني خاص بالعوام لكن لا يخفى أن من
 غلبت روحانيته على جسمانيته هو المصلي حقيقة لدخوله حضرة الله التي لا تصح الصلاة الا فيها
 بخلاف من كان بالعكس فانه مصل صورة لا حقيقة فاعلم ذلك فانه نفيس * ومن ذلك
 اتفاق الائمة على أن تكبيرة الاحرام فرض وانها لا تصح الا بقطع ما حكي عن الزهري ان الصلاة

تنعقد بحجج رد النية من غير تلفظ بالكبير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان
 ووجه الاول أن تكبير المحق جل وعلا وان كان مرجعه الى القلب فهو مطلوب الاظهار اقامة
 لشمار كبرياء المحق تعالى في هذا العالم وتذكيرا للناس أن يكبروا ربهم عن كل عظمة تجلت لهم
 ويقولوا الله اكبر عن كل كبرياء وعظمة تجلت لقلوبنا وهذا خاص بالا كابر من الاولياء والعلماء
 بخلاف الاصاغر فانه ربما تجلت لهم عظمة الله تعالى فانحسرتهم فلم يستطع أحد منهم النطق
 وايضا فان كبرياء المحق تعالى لا يطلب من العبد اظهارها الا في عالم المحجوب وأما في عالم الشهود
 فذلك مشهود لجميع أهل الحضرة فلا يحتاج الى اقامة شعار فيها لقيام شهود الكبرياء في قلوب
 الكل فافهم فان قال قائل ما المحكمة في قول المصلى الله اكبر مع قولهم كل شئ خطير بآل الله
 بخلاف ذلك فالجواب ان المحكمة في ذلك كون المصلى يستحضره عظمة الله عز وجل وانه تعالى
 اكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب من صفات التعظيم لكن من رجة الله تعالى بالعباد
 كونه أمرهم أن يخاطبوا بما يتجلى لهم بقولهم اياك نعبد واياك نستعين بالكاف وجعل تعالى نفسه
 عين ما تجلى لقلب عبده فافهم فعلم ان خلاص العبد أن يخاطب الهامنزا عن كل ما يخطر بالبال
 كما عليه الا كابر من الاولياء * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لا يتعين لفظ الله اكبر
 بل تنعقد الصلاة بكل لفظ يقتضى التعظيم والتفخيم كالعظيم والجليل حتى لو قال الله ولم يزد عليه
 انعقدت الصلاة مع قول الشافعي انها لا تنعقد بذلك وتنعقد بقوله الله اكبر ومع قول مالك
 وأحمد انها لا تنعقد الا بقوله الله اكبر فقط فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة * ومن ذلك قول مالك وأحمد
 والشافعي انه اذا كان يحسن العربية وكبر بغيرها لم تنعقد صلاته وقال أبو حنيفة تنعقد بذلك
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ووجه الثاني كون المحق تعالى
 عالما بجميع اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الاول التقييد بما صح عن
 الشارع من لفظ التكبير بالعربية فهو اولى * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
 باستحباب رفع اليدين في تكبيرات الركوع والرفع منه مع قول أبي حنيفة بانه ليس بسنة
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وكذلك القول في حد الرفع فان
 أبا حنيفة يجعله الى ان يجاذى أذنيه ومالك والشافعي وأحمد في أشهر رواياته الى حد وومنكبه
 فالاول مشدد والثاني فيه تشديد ووجه الاول في المسئلة الاولى ان رفع اليدين بالاصالة
 كالتيمة عند القدوم على الملك وعند مفارقة حضرته فالمصلى كالقادم على الملك في حال ركوعه
 وكالمودع محضرة قربه في حال الرفع الى القيام في الاعتدال فكان لسان حال من رفع يديه
 للاعتدال يقول يا رب ما أدبرت عن حضرتك عن ملل وانا ذلك امثالا لامرك وكذلك اتقول في
 الرفع من السجدة الاولى وأما عدم مشروعية الرفع عند الانتقال من الاعتدال الى الهوى للسجود
 فلان الهوى المذكور غاية المنحوض لله عز وجل وفي ضمنه غاية التذلل لله عز وجل فأعني عن
 رفع اليدين ووجه الثاني فيها أن حقيقة القدوم انما هو عند تكبيرة الاحرام فقط فحيث كبر حضر

قلبه مع الله الى آخر صلواته من غير مفاارقة تلك الحضرة فلا يحتاج الى رفع وهذا خاص بالا كابر
 والاول خاص بالعوام الذين يقع منهم الخروج من حضرة الله الخاصة بعد تكبير الاحرام فافهم
 ووجه الاول في حد الزرع ان الرأس محل كبرياء العبد فيرفع يديه بالتكبير اشارة الى أن كبرياء
 الحق تعالى فوق ما يتعقله العبد من كبرياء الحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه ووجه الثاني
 اختلاف الناس في الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها فحكى كل واحد ما رآه وكل حالة
 منها تعطى المقصود من التحية * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من عجز عن القعود في
 الصلاة صلى مضطجعا على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ويستقبل
 برجله حتى يكون ايماءة في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع أن يرمي برأسه في الركوع
 والسجود وأما طرفه مع قول أبي حنيفة انه اذا عجز عن الايماء بالرأس سقط عنه فرض الصلاة
 فالاول مشدد تبع للشارع في نحو حديث اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثاني مخفف
 ووجهه ان اشعار الصلاة لا يظهر الا بالقيام والقعود وأما الايماء بالطرف فلا يقوم به شعار لاسيما
 المحتضر ولم يلبث ناعن أحد من السلف انه أمر المحتضر العاجز عن الايماء بالرأس بالصلاة انما ذلك
 راجع الى عزم العبد مع ربه عز وجل كما مر * ومن ذلك قول الأئمة بوجوب القيام في الفريضة
 على المصلي في سفينة ما لم يخش الفرق أو دوران الرأس مع قول أبي حنيفة لا يجب القيام في
 السفينة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول شدة الاهتمام
 بالقيام والوقوف بين يديه وهو خاص بالا كابر الذين لا تشغلهم مراعاة الوقوف ولا خوف
 السقوط عن حضور قلوبهم مع الله ووجه الثاني خوف التشويش بمراعاة الوقوف وعدم السقوط
 المذهب للمتنوع الذي هو شرط في صحة الصلاة عنده وهو خاص بالا صاغر فاذا صلى أحدهم
 جالسا قدر على الخشوع والحضور فكان القعود أكمل في حقه لعدم حضور قلبه مع الله اذا قام
 قنأمل * ومن ذلك اتفاق الأئمة على استحباب وضع اليمنى على الشمال في القيام ومقام مقامه
 مع قول مالك في أشهر روايته انه يرسل يديه ارسالا ومع قول الاوزاعي انه يتخير فالاول مشدد
 والثاني وما بعده مخفف وان تفاوت التخفيف ووجه الاول ان ذلك صورة موقف العبد بين
 يدي سيده وهو خاص بالا كابر من العلماء والاولياء بخلاف الا صاغر فان الاولى لهم ارخاء اليدين
 كما قال به مالك رحمه الله وايضا ذلك ان من وضع اليمنى على اليسار يحتاج في مراعاته الى صرف
 الذهن اليه فيخرج بذلك كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقتها
 بخلاف ارخاءها بما يجنبه ثم اختلفوا في محل وضع اليدين فقال أبو حنيفة تحت السرة وقال مالك
 والشافعي تحت صدره فوق سترته وعن أحمد روايتان أشهرهما كذهب أبي حنيفة واختارها
 المخزومي ووجه الاول خفة كونها تحت السرة على المصلي بخلاف وضعها تحت الصدر فانه
 يحتاج الى مراعاتها ثقل اليدين وتدليهما اذا طال الوقوف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فلذلك
 كان استحباب وضع اليدين تحت الصدر خاصا بالا كابر الذين يقدر على مراعاة شيئين
 معا في آن واحد دون الا صاغر وسعت سيدي عاليا الخواص رحمه الله يقول وجه قول من

قال بعدم استتباب وضع اليدين تحت الصدر مع ورود ذلك من فعل الشارع كون مراعاة المصلي
بدوامهما تحت الصدر يشغله غالبا عن مراعاة كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل فكان
أمرسهما أو جعلهما تحت السرة مع كمال الاقبال على المناجاة والمحضور مع الله أولى من مراعاة
هيئة من الهيئات فمن عرف من نفسه الجحز عن مراعاة كون يديه تحت صدره في الصلاة الامع
الفيلة عن كمال الاقبال على الله عز وجل فأرسال يديه بجنبه أولى وبه صرح الشافعي في الام
فقال وان أرسلهما ولم يثبت بهما فلا بأس ومن عرف من نفسه القدرة على الجمع بين الشيتين معا
في آن واحد كان وضع يديه تحت صدره أولى وبذلك حصل الجمع بين أقوال الأئمة رضي الله عنهم
انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستتباب دعاء الافتتاح بعد التكبير وقبل القراءة مع
قول مالك بعد استتبابه بل يكبر ويقتح القراءة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الأول كون الاستفتاح كالأستئذان في الدخول على الملوك ووجه الثاني
تنزيه الحق تعالى عن التحيز حتى يستأذن عليه فصاحب القول الأول يقول ان الشرع تبع في
ذلك العرف وصاحب القول الثاني يمنع ذلك خوفا من توهم التحيز فافهم * ومن ذلك قول أبي
حنيفة بالتعوذ أول ركعة من الصلاة فقطع قول الشافعي انه يتعوذ أول كل ركعة ومع قول مالك
انه لا يتعوذ في الفريضة ومع قول الخنفي وابن سيرين ان محل التعوذ انما هو بعد القراءة فالأول
مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه
الأول جل المصلي على الكمال حتى انه من شدة عزمه يطرد ابليس عن حضرة الصلاة فاذا استعاذ
منه أول ركعة ذهب ولم يرجع اليه في تلك الصلاة ووجه الثاني جل المصلي على حال غالب
الناس من عدم قوة العزم في طرد ابليس فلذلك كان يعاوده المرة بعد المرة فاحتاج هذا المصلي الى
تجديد الاستعاذة منه ليطرده عن حضرته ووجه الثاني جل المصلي على شدة العزم في القيام
الى الفريضة وشدة اقباله على الله تعالى فيها وذلك أمر يحرق ابليس كاجربناه بخلافه في النوافل
فان المحبة فيها ناقصة والمكلف فيها مخير بين الفعل والترك فلذلك كان ابليس يحضره فيها
ليوسوس له بالانحجاب بنفسه ورؤيته بذلك على من لم يفعل كفعله فاحتاج الى طرده ووجه
الرابع جل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن على الفراع منه وذلك لان ابليس يحضر قراءة القرآن
لانه مشتق من القرأ الذي هو الجمع فاذا حضر كاذ كرنا احتاج القارئ الى طرده بالاستعاذة
وهذه نكتة استنبطناها من لفظ القرآن ولو انه تعالى قال فاذا قرأت الفرقان لم يحنج القارئ
الى استعاذة وان كان القرآن فرقانا فافهم فلم ان الاستعاذة في أول الركعة الاولى فقط خاص
بالاكابر الذين اذا استعاذ أحدهم من الشيطان مرة واحدة فرمته فلا يعود يقرب منه حتى يفرغ
من الصلاة والاستعاذة في كل ركعة خاصة بالاصاغر الضعفاء العزم الذين لا يقدر أحدهم
على طرد الشيطان من أول الصلاة الى آخرها بالاستعاذة الواحدة فلذلك أمر الأئمة بمثل هذا
بالاستعاذة في كل ركعة لمعاودة الشيطان له المرة بعد المرة ولان قراءته في كل ركعة يخللها ركوع
ومصوب بين القراءة الاخرى فكانها قراءة تصددت بعد طول زمن وقد قال تعالى فاذا قرأت

القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فكان في ذلك عمل بالاحتياط فان قلت ها الحكمة في الامر بالاستعاذة من ابليس بالاسم الله دون غيره من الاسماء الالهية فهل لذلك حكمة فالجواب ان حكمة ذلك كون الاسم الله اسما جامعاً لمحقق الاسماء الالهية كلها وابليس عالم بمحضرات الاسماء فلوانه تعالى امر العبد بالاستعاذة بالاسم الرحيم او المنتقم مثلاً لا في اليه ابليس فوسوس له من حضرة الاسم الواسع او المجيد مثلاً فلذلك سداً لله تعالى على ابليس جميع طرق الاسماء الالهية التي يدخل منها ابليس الى قلب العبد بالاسم الجامع فان قيل ان ذكر ابليس في تلك المحضرة قد يرثي عن تنزيه حضرة الله عنه فالجواب انما امرنا المحق تعالى بذكر ابليس اللعين في تلك المحضرة مبالغة في الشفقة علينا من وسوسته التي تخرجنا من حضرة شهودنا للمحق تعالى ولولا هذه الشفقة ما كان امرنا بذكر هذا اللعين في حضرته المطهرة من باب دفع الاشد بالاخف فان قيل كيف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم باستعاذة من ابليس وهو معصوم فالجواب انما هو معصوم من العمل بوسوسته لا عن حضوره كما اشار الى ذلك قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته الآية فكل نبي معصوم من عمله بوسوسته لا من وسوسته ويصح أن يكون ذلك من باب التشريع لأمته أيضاً سواء كانوا كباراً أو صغاراً لعدم عصمتهم ولذلك اتفق الأئمة على استحباب الاستعاذة دون كونها مرة أو أكثر من مرة احتياطاً للناس فرضى الله عن الأئمة ما كان اشققهم على دين هذه الأمة آمين آمين آمين وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول وجه من قال من الأئمة ان المصلي يستعذ مرة واحدة في الركعة الاولى احسان الظن به وانه من شدة عزمه يفر منه الشيطان من أول مرة فلا يعود اليه ولو ان ذلك المصلي فان لذلك الامام ان ابليس يعاود في المرة بعد المرة لا مرة بالاستعاذة منه في كل مرة لانه أكثر احتياطاً وهذا هو وجه من قال من الأئمة انه يستعذ في كل ركعة وليس هو سوء ظن في حق ذلك المصلي فافهم وتأمل في هذا المحل فانك لا تكاد تجد في كتاب وبه حصل الجمع بين اقوال الأئمة واستغنى الطالب بمعرفة عن تضعيف قول غير امامه والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد تنجب القراءة في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول أبي حنيفة انها لا تنجب الا في الاولتين فقط ومع قول مالك في احدى روايته بأنه ان ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاته مسجد للسهم وأجزأته صلاته الا الصبح فانه ان ترك القراءة في احدى ركعتيها استأنف الصلاة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاتباع والاحتياط وهو خاص بأهل التفرقة في صلاتهم فيقرأ في كل ركعة ليجتمع قلبه على الله تعالى الذي هو صاحب الكلام اذ القرآن مشتق من القرء الذي هو الجمع كما مر ولا يرد قراءة الشارع في كل ركعة فان ذلك تشرع لأمته لانه رأس من اجتمع قلبه على الله عز وجل بقراءة وغيرها ووجه الثاني ان من اجتمع قلبه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع الى آخر صلاته فلا يحتاج الى قراءة تجمعه ووجه الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة ان كانت رباعية أو ثلاثية فكان الباقي كالسنة يجبر بسجود السهو والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة رحمه الله

بعدم وجوب القراءة على المأموم سواء جهرا أو سرا بل لا تسن له القراءة خلف الامام بحال وكذلك قال مالك وأحمد انه لا تجب القراءة على المأموم بحال بل كره مالك للمأموم ان يقرأ فيها بجهره الامام سواء سمع قراءة الامام أو لم يسمع واستحب أحمد القراءة فيما خافت فيه الامام مع قول الشافعي تجب على المأموم القراءة فيما يسره الامام جزما وفي الجهرية في ارجح القولين وقال الاصم والمحسن بن صالح القراءة سنة فالاول مخفف والثاني والاربع في كل منهما تخفيف وأما الثالث فشد فخرج الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول والثاني ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة انتهى وذلك ان مراد الشارع من القراءة جمع قلب المصلي على شهوده وبه وذلك حاصل بسماع قراءة الامام حسا من حيث اللفظ ومعنى في حق الاكابر من حيث السريان في الباطن من الامام اليه ووجه استحباب أحمد القراءة فيما خافت فيه الامام دون الجهرية قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا فخرج القراءة السرية فانه لا يسمع السماع فيها ولا الانصات فكانت القراءة خلف الامام فيها ولي وأما وجه من كره القراءة خلف الامام فهو من حيث انفصاله فيها عن امامه بالقلب كما عليه الاصاغر والا فالاكابر مرتبطون به ولولم يسمعوا قراءته كما مر وأما وجه من أوجب القراءة على المأموم فهو الاخذ بالاحوط من حيث انه لا يجمع قلب المصلي على الله تعالى على وجه الكمال الاقراءته هو وهو خاص بالاصاغر من أهل الفرق وأما وجه من قال ان القراءة سنة فهو مبني على ان الامر بالقراءة للندب وصاحب هذا القول يقول في نحو حديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب أي كاملة نظير لا صلاة لمجا الممسجد الا في المسجد * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر الروايات عنه انه يتعين القراءة بالفاتحة في كل صلاة وانه لا تجزئ القراءة بغيرها مع قول أبي حنيفة انه لا يتعين القراءة بها فالاول مشدد خاص بالاكابر والثاني مخفف خاص بالاصاغر ويصح ان يكون الامر بالعكس أيضا من حيث ان الاكابر يحقنون بالقلب على الله بأي شيء فروء من القرآن بخلاف الاصاغر اذا قرأ في اللغة الجمع يقال قرأ الماء في الخوض اذا جمع وايضا ذلك أن من قال بتعين الفاتحة وانه لا يجزئ قراءة غيرها قد دار مع ظاهر الاحاديث التي كادت تبلغ حد التواتر مع تأييد ذلك بعمل السلف والخلف وانما قلنا انها خاصة بالاكابر لانها جامعة لجميع أحكام القرآن فمن قرأها من أهل الكشف فكأنه قرأ جميع القرآن من حيث الثواب وفهم جميع أحكامه ولذلك سميت أم القرآن قالوا وأعظم دليل على وجوبها وتعينها حديث مسلم مرفوعا يقول الله عز وجل قمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدى ما سأل يقول العبد الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى جدي في عبدي الى آخره فانه تعالى فسر الصلاة بالقراءة وجعلها جزء منها وأما وجه من قال لا يتعين الفاتحة بل يجزئ أي شيء قرأه المصلي من القرآن فهو ان القرآن كله من حيث هو يرجع الى صفات الحق تعالى ولا تفاضل في صفات الحق تعالى بل كلها متساوية فلا يقال رجته أفضل من غضبه ولا عكسه من حيث الصفات القائمة بالذات وانما التفاضل في ذلك راجع الى ما يتعلق بالخلق من حيث النعيم والعذاب وقد

أجمع القوم على انه لا تفاضل في الاسماء الالهية وهي حقيقة الصفات فكل شيء جمع قلب
 الصديق على الله تعالى صحت به الصلاة ولو اسما من أسمائه كما أشار إليه ظاهر قوله تعالى
 وذكرا سم ربه فصل في قيل قد ورد تفضيل بعض الآيات والسور على بعضها وجه ذلك
 فالجواب وجهه ان التفاضل في ذلك راجع الى القراءة التي هي مخلوقة لا الى المقروء الذي هو قديم
 نظير ما اذا قال الشارع لنا قولوا في الركوع والسجود اذ كرا الفلاني فان قولنا ذلك اذ كرا افضل من
 قراءة القرآن فيه بل وردا النهي عن قراءة القرآن في الركوع وذلك من حيث ان القارئ نائب
 عن الحق تعالى في تلاوة كلامه. والنائب له العز الذي هو محل صفة القيام لا الذل الذي هو محل
 الركوع كما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فعلم من جمع ما ذكرناه ان كل من أعطاه الله
 تعالى القدرة على استخراج احكام القرآن كلها من الفاتحة من اكابر الاولياء يتعين عليه القراءة
 بالفاتحة في كل ركعة ومن لا فلا والمحدث الوارد في قراءتها بالخصوص محمول على الكمال
 عند صاحب هذا القول كما في نظائره من نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمجار المسجد
 الا في المسجد فانه مثل حديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب على حد سواء كما مر وقد سمعت سيدي
 عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول قد كلف الله تعالى الاكابر بالاطلاع على جميع معاني
 القرآن الظاهرة في كل ركعة فقرأوا ذلك كله يحصل لهم من قراءة الفاتحة منزلة مواقراتها ولم يكلف
 الا صاغر بذلك لعجزهم عن مثل ذلك فكلام الائمة الثلاثة خاص باكابر الاولياء وكلام الامام
 أبي حنيفة خاص بالعوام ووجه كون تعين الفاتحة في صلاة العوام تخفيفا عدم تكليفهم بفهم
 معاني جميع القرآن منها كما ان قراءة غير الفاتحة قد تكون تشديدا على الخواص ايضا من حيث
 تكليفهم بجميع القلب على الله تعالى بذلك فانه ليس بام للقرآن كالفاتحة والغالب فيه التفرقة اه
 ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك ان البسملة ليس من الفاتحة فلا تجب مع قول الشافعي
 وأحمد انها منها فتجب وكذلك القول في الجهر بها فان مذهب الشافعي الجهر بها ومذهب أبي
 حنيفة الاسرار بها وكذلك أحمد وقال مالك يستحب تركها والافتتاح بحمد الله رب العالمين وقال
 ابن أبي ليلى يتخير وقال النخعي الجهر بها بدعة فرجع الامر في المسألتين الى مرتبتي الميزان *
 ووجه الاول في المسألة الاولى والثانية الاتباع فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع
 الفاتحة تارة ويتركها تارة اخرى فأخذ كل مجتهد بما بلغه من احدي المحاليتين وفي ذلك
 تشريع للاكابر والصاغر من اهل الكشف والمجابه فن رفع حجابها حين دخل في الصلاة
 وكان مشاهدا للحق تعالى بقلبه فلا يناسبه ذكر الاسم الذي هو شعار اهل المجابه ومن لم يكشف
 حجابها فالمناسب له ذكر الاسم الشريف ليتذكر به صاحب الاسم كما ورد في بعض الهواتف
 الربانية اذ الم ترني فالزم اسمي فاخذنا من هذا أن من رآه بقلبه لا يؤمر بذكر اسمه ومن هنا انفرد
 بعضهم بذلك في شعره فقال

بذكر الله تزداد الذنوب * وتنطمس البصائر والقلوب
 وذكر الله افضل كل شيء * وشمس الذات ليس لها مغيب

ويؤيد ذلك أيضا قول السبلي رحمه الله حين قال والله متى تستريح فقال اذا لم أرا الله تعالى ذا كرا أي
لأننا لذكر لا يكون الا في حال المحجب عن شهود المذكور ها تفتي السبلي الاحضرة الشهود لانها
هي التي لا يرى الله تعالى فيها ذا كرا بلسانه اكتفاء بمشاهدته تعالى ومناجاته بالقلب وحضرة
الحق تعالى حضرة بهت وعرس لشدة ما يطرق أهلها من الهيبة والتجلي قال تعالى وخشعت
الاصوات للرجن فلا تسمع الا همسا وسمعت اخي افضل الدين رحمه الله يقول الذكرا باللسان
مشروع للأكابر والاصاغر لان حجاب العظمة لا يرتفع لاحد ولا للانبيا فلا بد من حجاب لكنه
يدق فقط انتهى وهو كلام نفيس لا يوجد في كتاب وسمعت سيدي عليا المخوص رحمه الله يقول
ذكر الله تعالى على نوعين ذكر لسان وذكر حضور كما ان ترك الذكر كذلك على نوعين ترك
من حيث الغفلة وترك من حيث المحضور والدهوة فالاول من الذكرين مفضل والثاني فاضل
والاول من التركين مذموم والثاني محمود وهو الذي حملنا عليه قول السبلي آتفا وسمعت
سيدي عليا المرصفي رحمه الله تعالى يقول انما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك البسمله
في بعض الاوقات ويذكرها في بعض الاوقات تشريعا لضعفاء امته واقويائهم والا فهو صلى
الله عليه وسلم حاضر مع ربه على الدوام لانه ابن المحضرة واخوان المحضرة وامام المحضرة وسمعت
سيدي عليا المخوص رحمه الله تعالى يقول لولا ان الله تعالى أمر الاكابر بالجمهور بالقراءة والاذكار
اذا وقفوا بين يديه في الصلاة ما تجرأ أحد منهم أن ينطق بكلمة لعوم الهيبة لاهل تلك المحضرة
ولكن ربما تجلي له الحق تعالى في بعض الاوقات بما هو فوق طاقته فيجزعن الجمهور بالبسمله
أو بالتكبير فيكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه وسلم انما انسى ليستني فافهم * ومن ذلك
قول بعض اصحاب الشافعي انه ينبغي القراءة بالاخفاء والاطهار والتفخيم والترقيق والادغام
ونحو ذلك مع قول بعضهم ان ذلك لا ينبغي في الصلاة لئلا يشغل العبد عن كمال الاقبال على مناجاة
الحق تعالى فالاهل مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول الاتباع
في نحو قوله صلى الله عليه وسلم حسنوا القرآن باصواتكم أي حسنوا اصواتكم بالفاظ القرآن
والا فالقرآن من حيث هو قرآن لا يصح من أحد تحسينه لانه قديم وصفة من صفات الحق تعالى
وانما التحسين راجع للقراءة والتلاوة لا للقرآن المتلو ومع ذلك فمراعاة ذلك في الصلاة خاص
بالاكابر الذين لا يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وعدم مراعاة ذلك خاص بالاصاغر الذين
يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو حال اكثر الناس سلفا وخلفا والله أعلم * من وذلك قول
أبي حنيفة ومالك فيمن لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن انه يقوم بقدرها مع قول الشافعي
انه يسبح بقدرها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول
الوقوف على حد ما ورد فلم يرد لنا ان من لم يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن انه يسبح
الله بذلك وقد قال بعضهم ان الاتباع أولى من الابتداع ولو استحسن وتديكون في قراءة
القرآن خصيصة لا توجد في غيره من الاذكار كما تقدم من ان القرآن مشتق من القرء
الذي هو الجمع فيجمع القلب على الله وأما وجه الثاني فبالقياس بجماع ظاهر قوله تعالى

وذكر اسم ربه صلى الله عليه وآله في الذكر مرة تعالى يجمع قلب العبد على الله تعالى غالباً فكاد أن يطق بالقراءة
 من حيث حصول جمعية القلب فيه على حضرة الله تعالى وأما وجه تخصيص الامام الشافعي
 بالذكر بقول المصلي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر فلما ورد مرفوعاً عنه أحب
 الكلام الى الله عز وجل فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه ان شاء المصلي قرأ
 بالفارسية وان شاء قرأ بالعربية مع قول أبي يوسف ومحمد ان كان يحسن الفاتحة بالعربية لم يجزئه
 غيرها وان كان لا يحسنها فقرأها بقلته أجزأته مع قول بقية الأئمة انه لا يجزئ القراءة بغير العربية
 مطلقاً فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 ووجه الاول ان لم يصح رجوعه عنه ان الله تعالى عالم بجميع اللغات ولم يرد لنا شيء عن القراءة
 بالفارسية فصار الامر الى اجتهد المجتهدين فان قال قائل ان القراءة بغير العربية تخرج القرآن
 عن الإعجاز قلنا الإعجاز حاصل بقراءة هذا المصلي بالنظر للغة فانه يدرك ان القرآن بالفارسية
 لا يقدر أحد من المخلوق على النطق بمثله ووجه الثالث الوقوف على ما بلغنا عن الشارع وعن
 أصحابه فلم يبلغنا ان أحدا منهم قرأ القرآن بغير العربية وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم
 فكان الوقوف على حد ما بلغنا أولى وقد يكون الامام أبو حنيفة رأى في ذلك شيئاً عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فان امامته وجلالته أعظم من أن يجترأ على شيء لا يرى فيه دليلاً وسمعت
 بعض الحنفية يقول جميع اللغات كلها واحدة عند الله تعالى في حضرة مناجاته فكل واحد
 يناسبه بقلته ويؤيده قولهم بجواز الترجمة في بعض الاذكار الواردة في السنة انتهى ولا
 يخفى ما فيه فان كل باب لم يفقهه الشارع فليس لاحد أن يفهمه وقد أجمع العلماء على انه لا يصح
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبلغ القرآن بلغة أخرى بخلاف ما انزل وأما قوله تعالى
 لتبين للناس ما نزل اليهم فلا ينافي ما ذكرناه لان البيان قد يكون بلغة أخرى لمن يفهم اللغة
 التي انزلت ولذلك قال بعض أصحاب أبي حنيفة انه مع رجوعه الى قول صاحبه والله أعلم *
 ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لو قرأ في صلاته من المصحف بطلت صلاته مع قول الشافعي
 وأحمد في إحدى روايته ان صلاته صحيحة ومع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أن ذلك جائز
 في النافلة دون الفريضة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول اشتغال المصلي بالنظر الى الكتابة عن كمال مناجات الله تعالى وهو
 خاص بالأصغر ووجه الثاني كون ذلك لا يشغل عن الله تعالى وهو خاص بالكبير وأنه
 يشغلهم عن كمال الصلاة ولكن ساءح العلماء فيه لكن من متعلقات الصلاة ووجه الثالث
 كون النافلة مخففة فبإدليل جواز تركها بخلاف الفريضة فاحتاط العلماء في تركها ما يشغل عن
 الله فيها * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لا يجهز بالتأمين سواء الامام والمأموم
 مع قول أحمد والشافعي في أرجح القولين انه يجهز به الامام والمأموم ومع قول مالك يجهز به
 المأموم وفي الامام روايتان من غير ترجيح فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون أمين ليست من الفاتحة وربما قوم

بعض العوام أنهما من الفاتحة اذا جهر بها فكان عدم الجهر بها أولى عند صاحب هذا القول اللهم إلا أن يكون المأمومون كلهم عالمين بأنها ليست من الفاتحة كما كان العناية يعلمونها فلا بأس بالجهر بها وربما قوى الخشوع على المصلي حين التأمين فاكتفى بالتأمين بقلبه ووجه الثاني أن الجهر بآمين فيه اظهار التضرع والمحااجة الى قبول الدعاء بالهداية الى الصراط المستقيم ووجه الثالث أن المأموم أخف خشوعا من الامام عادة لأن الاثم اذا تنزل على الامام أو لا ثم تفيض على المأمومين فعليه من الثقل والخشية بقدر ما يفرق بين المأمومين فلذلك خفف على الامام في احدى الروايتين الاولتين وشدد عليه في الاخرى جلالة على القوة والكمال فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة وهو الارجح من قول الشافعي انه لا يسر سورة بعد الفاتحة في غير الركعتين الاولتين مع قول الشافعي في القول الآخر انها تسر لمحدث مسلم في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كون غالب النفوس ترهق من حضرة الله عز وجل بعد الركعتين الاولتين فاذا قرأ الامام السورة فيما بعدهما بما خرجت النفس من الحضرة لا مومعا شها وتديرا أحوالها فصار واقفا بين يدي الله تعالى جسا بلا روح فلا تقبل له صلاة ووجه الثاني ثبوت قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو خاص بالا كابر الذين لا يزدادون بتطويل الامام في القراءة الاحضورا وخشوعا وكان صلى الله عليه وسلم يخفف فيما بعد الركعتين الاولتين تارة لمراعاة حال الاصاغر ويطول أخرى مراعاة حال الاكابر تشريعا للامة ومن هنا يتدح لك يا اخي تحقيق المناط في قول من قال تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والسجود مطلقا وعكسه فان ذلك في حق شخصين فمن كان ضعيقا فنحمل التجلي الواقع في الركوع والسجود كان طول القيام في حقه أفضل لثلاث ترهق روحه من الركوع والسجود كلما ركع وسجد بخلاف من كان قويا على تحمل التحليلات الواقعة في السجود فرحم الله الائمة في تفصيلهم المذكور فان من قال من اتباعهم طول القيام أفضل مطلقا هو في حق الاصاغر ومن قال كثرة الركوع والسجود أفضل هو في حق الاكابر كذلك وايضا ذلك أن القيام محل بعد بالنسبة للركوع والركوع محل بعد بالنسبة للسجود فان العبد لما أطال في مناجاة ربه بكلامه حال القيام لاح له بارقة تعظيم وهيبة من الحضرة الالهية فخفض لذلك فن الله عليه بالركوع فلما ركع تجلى له من عظمة الله تعالى أمر ازا ثدا على ما كان عليه حال مناجاته في القيام فرجه الله بالامر برفع رأسه من الركوع ليأخذ في التأهب الى تحمل تجلي عظمة الله التي تجلي له في السجود ولولا ذلك الرفع لم ياذاب جسمه ولم يستطع السجود ثم لما سجد وقبحت له عظمة أخرى أعظم مما كان في الركوع أمره الله برفع رأسه رجعة به ليجلس بين السجدين ويأخذ له راحة وقوة على تحمل عظمة تجلي السجدة الثانية وذلك لان من ختماتن تحليلات الحق ان التجلي في السجدة الثانية أعظم من الاولى وفي الثالثة أعظم من الثانية وهكذا ولذلك سن الشارع جلسة الاستراحة بعد الرفع من السجود رجعة بالمصلي الحقيقي ولوانه أمره بالقيام عقب رفعه من السجدة الثانية من غير جلوس استراحة لكافه ما لا يطبق هذا حكم من يصلي الصلاة الحقيقية

وأما من يصلي الصلاة العادية فلا يذوق شيئاً مما قلناه ويكفيه فعل ذلك على وجه التأسى بالشارع صلى الله عليه وسلم وسمعت سيدي عبد القادر الدشطوطي رحمه الله تعالى يقول من رحمه الله تعالى بالبعد تخييره بين أطالته القيام في الصلاة بالقراءة بين يديه وبين أطالته الركوع والسجود وبين تخفيف القيام فمن لم يقدر على أطالة الركوع والسجود بين يدي الله تعالى فهو مأثور بطول القيام وتخفيف الركوع والسجود ومن قدر على طول المكث بين يدي الله تعالى في محل القرب في الركوع والسجود فهو مأثور بطول الركوع والسجود وذلك ليتنعم بطول مناجاة ربه ويكون له وقت يدعول نفسه ولاخوانه المسلمين فيه اغتنم ما لذلك فقد يكون ذلك آخر اجتماع قلبه على ربه حال حياته قال وقد استحكمت في قلبي مرة هبة الله عز وجل فصرت أسأل الله المحجب وكنت كلما أتذكر أني واقف بين يديه أوراكع أو ساجد أحس بعظمي يذوب كما يذوب الرصاص على النار وكنت أعد المحجب من رحمه الله تعالى بي لعدم طاقتي لرفعه عني اه وسمعت أخي أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول المحجب للبعد عن شهود الحق تعالى رحمة بالماجرين وعذاب على العارفين فالماجر يتنعم في حال المحجب والعارف يعذب به انتهى وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول من رحمه الله تعالى بعبده المؤمن خطورا لا كوان على قلبه حال ركوعه وحال سجوده لان تلك الحضرة تقرب من حضرة قاب قوسين يحكم الارث لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما كل أحد يصلح للمكث فيها أو يقدر على تحمل التجلي الذي يهدأ ركان العبد في تلك الحضرة فاذا اراد الله تعالى رحمه الله تعالى تلك الحضرة اخطرت في قلبه شيئاً من الاكوان لما في الاكوان من رائحة المحجب عن شهود تلك العظمة ولولا ذلك المخطور لرجم اذاب عظمه ونجمه وتقطعت مفاصله أو اضمحل بالكلية كما وقع لبعض تلامذة سيدي عبد القادر المجلي رضي الله عنه أنه سجد فصار يضحك حتى صار قطرة ماء على وجه الارض فأخذها سيدي عبد القادر بقطنة ودفنها في الارض وقال سبحان الله رجع الى أصله بالتجلي عليه انتهى ويؤيد هذا الذي قلناه ما ورد في بعض طرق احاديث الاسراء من أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله الخاصة به أرعد من هبة الله عز وجل وصار يمايل كتمايل السراج الذي هب عليه الريح اللطيف الذي يميله ولا يطفئه فسمع في ذلك الوقت صوتاً يشبه صوت أبي بكر رضي الله عنه يا محمد قف ان ربك يصلي مع أنه تعالى لا يشغله شأن عن شأن فاستأنس صلى الله عليه وسلم بذلك الصوت وزال عنه ذلك الاستيحاش الذي كان يجده في نفسه ولم يعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته وصار يتذكر ذلك فكان في سماع ذلك الصوت تقوية وتأيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم مع أنه أشد الناس تحملاً لتجليات الحق جل وعلا فانه ابن الحضرة وأمام الحضرة وأخوها وأشد الناس معرفة بعظمة الله عز وجل وسمعت سيدي عبد القادر الدشطوطي رحمه الله تعالى يقول لا يصح الانس بالله تعالى لعبدا لا تنفاه المجانسة بينه تعالى وبين عبده وإنما يأنس العبد حقيقة بما من الله لا بالله تعالى كانه بنور أعماله وبتقريب الحق له فان من خصائص حضرة التقرب الهيبة والاطراق والتعظيم وعدم الادلال على الله وكل من ادعى

مقام القرب مع ادلاله على الله فلا علم له بحضرة التقريب بل هو محبوب بسبعين ألف حجاب انتهى وسمعت سيدي عليا الموصفي رحمه الله تعالى يقول طول القيام في الصلاة على العارف أشد من ضربه بالسيف لما في القيام من رائحة المحجب والكبر وعدم صورة الخضوع لله تعالى فاذا بلغك ان أحدا من الاكابر أطال القيام فهو تشريع لقومه الضعفاء رجة بهم والافاعتقادنا ان اكابر الصحابة والتابعين والائمة المهتدين كان مقامهم أكبر من مقام باقي الاولياء يتيقن وكانوا مع قدرتهم على تطويل الركوع والسجود يقوم أحدهم بثلاث القرآن أو نصفه أو ثلثه اربعة أو كله في قيام ركعة واحدة انتهى وسمعت سيدي الشيخ أحمد السطيج رحمه الله تعالى يقول من أولياء الله تعالى من رحمه الله بالمحجب ولو أنه كشف له عن عظمتة تعالى لما استطاع ان يقف بين يديه أبدا فهو صاحب في أمور الدنيا وإذا استحضرت عظمة الله تعالى صار محذوبا لا يبي شيء فيختير الناس من أمره حين يروونه صاحب في أمور الدنيا ولا يروونه يصلي ركعة فقلت له فاذا صعب من ذلك الحال فهل يجب عليه قضاء الصلاة اذا قدر عليها فقال نعم ذلك واجب انتهى فاعلم ذلك وتأمل فيه فانك لا تكاد تجد في كتاب وعمل على تحصيل مقام المحضور مع ربك في صلاتك على يد شيخ صادق واياك ان تخرج من الدنيا ولم تصل صلاة واحدة كما ذكرنا وتكتفي بهز رأسك عند سماعك بأحوال العارفين والمحمد لله رب العالمين * ومن ذلك اتفاق الائمة على ان المصلي اذا جهر فيما يسن فيه الاسرار أو أسر فيما يسن فيه الجهر لا تبطل صلاته الا فيما حكى عن بعض أصحاب مالك انه اذا تعد ذلك بطلت صلاته فالاول مخفف والثاني مشد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول عدم ورود حديث صريح بالنهي عنه ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد أي لا يقبل من صاحبه لاسيما ان تعد ذلك فانه مخالفة للشارع والمخالفة انقطاع وصلة القارئ فقات القارئ المذكور معنى الصلاة وكأنه لم يصل فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي باستحباب الجهر للمنفرد فيما يجهر فيه مع قول أحمد ان ذلك لا يستحب ومع قول أبي حنيفة هو بالخيار ان شاء جهر وأسمع نفسه وان شاء أسمع غيره وان شاء أسر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول حمل المنفرد على القوة على تحمل تلك العظيمة التي تجلب له حال قراءته كما عليه الكمل فذلك جهربه ووجه الثاني عدم قدرته على تحملها فلم يقدر يجهر بالقراءة من شدة الهيبة ووجه الثالث عدم ورود أمر فيه بجهر أو أسر فكان الامر راجعا الى قدرة المصلي واختياره فان قال قائل فما المحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم كان الجهر في الركعتين الاولتين في الجهرية دون ما بعدهما فالجواب ان ذلك تابع لتقل التجلي كما قدمناه وخفته على القلوب في وقت تلك الصلاة والركعة أو الركعتين فان تجلي النهار أثقل من تجلي الليل فلو كلف الله تعالى العبد بالجهر في الظهر أو المصير مثلا لكان ذلك كالتكليف بما لا يطاق عادة لتقل التجلي فيه فان قال قائل ان صلاة الجمعة وصلاة العيد في النهار ومع ذلك فكان صلى الله عليه وسلم يجهر فيها اذا كان اماما أو يقرأ الماءوم على الجهر بالصبح فالجواب انما كان صلى الله عليه وسلم يجهر في الصبح

لان وقته برزخى له وجه الى النهار ووجه الى الليل أما وجهه الليل فهو بالنظر للجهر بالقراءة فيه وأما وجهه النهار فلا شراط الامساك عن المفطرات فيه للصائم من طلوع الفجر وأيضاً فانها أول صلاة تستقبل العبد من صلوات النهار بعد النوم الذي هو أخو الموت فكانه بعث وخلق خلقاً جديداً فكانت قوته شديدة لم يخاطبها تعب الحرف والصنائع ولا ضعف ارتكاب المعاصي أو الغفلات وأكل الشهوات فلذلك أمر بالجمهر في الصبح لقد رتبه عليه وغلبت روحانيته على جسمانيته كاللائكة وسمعت سيدي عبد القادر الدشتوطي رحمه الله تعالى يقول لو أن الله تعالى حجب الصنائع والحرف عن كمال شهوده في النهار لما استطاع أحد منهم أن يعمل حرفه وتعطلت مصالح الناس ولذلك شرع لهم القراءة في صلوات النهار سراً راحة بهم فما قدر على عمل الحرفة مع عدم المحجوب في النهار إلا أفراد من الاولياء انتهى وأما الامام أو المسبوق في الجمعة أو العيدين فأنما أمر بالجمهر فيها لقدرته على ذلك باستثنائه بكثرة الخلق الذين يحضرون هاتين الصلاتين عادة فقوى على ذلك لحجابه بشهود الخلق على التجلي الواقع لقلبه في الجمعة والعيدين أول كون الحق تعالى يمد امام في هاتين الصلاتين بالغوة من حيث انه نائب للشارع في الامامة على العالم وواسطة في اسماع المأمومين كلام ربهم وتكبيره وتهليله وأول غير ذلك من الاسرار التي لا تذكر الا مشافهة لاهلها ولا يرد المسبوق لانه ممد من الامام فان قلت فلم كانت الركعتان الاخيرتان من العشاء أو الركعة الثالثة من المغرب سراعاً ان ذلك من صلاة الليل والتجلي الليلي خفيف فاجواب انما كان ذلك راحة بضغاء الامة فان من شأن تجلي الحق تعالى لقلوب المحبوبين انه يخفف على قلوبهم أولاً ويثقل عليهم آخراً وذلك لان عظمة الله تعالى تنكشف لقلوبهم شيئاً بعد شيء فيكون التجلي في ثاني ركعة أثقل من التجلي في أول ركعة وهكذا ولو أن الحق تعالى كشفهم بالجمهر في الثالثة المغرب أو الاخيرتين من العشاء لم يعجزوا عن ذلك لما تجلي لهم من العظمة التي لا يطيقونها فان قيل فما التحكم فيمن قدر على تحمل ثقل التجلي في الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء فاجواب حكمه اتباع السنة في ذلك لان الشارع جعل ذلك كالضابط لثقل التجلي وخفته والمبرة بحال غالب الخلق لا بأفراد من الناس وقد يحصل التجلي الثقيل للصلي في أثناء ركعة سرية ويحتمل من الادب أن يراتباعا السنة واظهارا للضعف * ويؤيد ما ذكرناه من ثقل التجلي والهيبة كلما اطال العبد الوقوف بين يدي الله تعالى عكس ما يقع للعبد اذا طال الوقوف بين يدي ملوك الدنيا من خفة الهيبة ما قرره سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى في معنى قوله تعالى المتكبر على وزن المتفعل من انه تعالى انما سمي نفسه المتكبر لكونه يتكبر في قلب عبده المؤمن شيئاً بعد شيء كلما انكشف له الحجاب لان الحق تعالى في ذاته يتكبر لان ذاته تعالى وصفاته لا تقبل الزيادة كما لا تقبل النقصان وانما الزيادة والنقص راجعان الى شهود العبد بحسب قربه من حضرة الله تعالى وبعده عنها نظير شهود العبد ظل ذاته في السراج فكما يقرب منه عظم ظله ونور السراج في شهوده وكما يبعده صغر وسمعت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى أيضاً يقول

تجليات الحق تعالى لقلوب عباده لا تنضب على حال من أكا بر وأصاغر في الفرائض والنوافل
فقد يتجلى الحق تعالى للأصاغر والأكا بر بما لا يطيقون معه المجهر فلذلك رحم الله الأمة بعدم
أمرهم بالمجهر في بعض الصلوات والأذا كر ولو أنه تعالى كان أمرهم بالمجهر مع ثقل ذلك التجلي لما
أطا قوه لا سيما في حق من انكشف حجابهم من كمل العارفين وشهدوا جلال الله تعالى
وعظمته وتقدم ذكر الحكمة في المجهر في أولي المغرب والعشاء وفي الجمعة والعبدن وهي ان التجلي
يخف في الليل وأما الجمعة والعبدان فلما فيها من كثرة الاستئناس بكثرة الجماعة عادة فلم
تنكشف لهم عظمة الله تعالى كل ذلك الانكشاف الذي يقع للعارف اذا صلى منفردا وكذلك
سيأتي في باب صلاة الجماعة أن أصل مشروعتها في الباطن هو تقوى المصلين على الوقوف بين
يدي ملك الملوك لاستئناسهم ببعضهم بعضا في تلك المحضرة التي تذلل لها أعناق الملوك ولولا
الجماعة لما قدر والمنفرد أن يقف وحده بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلاة الجماعة رجة
بالأمة وشفقة عليهم ليؤدوا تلك الصلاة كاملة من غير ذهول عن شيء منها فان قيل فلم قلتم
باستحباب الاسرار في كسوف الشمس للأكا بر مع قدرتهم على تحمل تجلي النهار فالجواب انما أمر
الأكا بر بالاسرار فيها كالأصاغر لما فيها من التخويف فانها من الآيات التي يخوف الله بها
عباده فكان فيها قدر زائد على ثقل تجلي النهار وإضافا أن الأكا بر مأمرون بالتشريع لا مهم
في البكاء والخوف والمحشية من الله تعالى فان لم يقع لهم ذلك في قلوبهم تفلوا فيه ليتبعهم
قومهم على ذلك وعليه يحمل قول عبد الله بن عمر فان لم تبكوا فبما كوا أي في حق العارفين
الذين لهم اتباع لا مطلقا فقد علمت ان عدم تكليف الأكا بر بالمجهر في صلاة كسوف الشمس انما
هو لعظم ما يتجلى لقلوبهم زيادة على تجلي النهار ومن هنا يعلم حكمة المجهر في كسوف القمر وان
كان كسوفه من الآيات التي يخوف الله تعالى بها عباده كذلك لانه ليس لي وتجلي الليل خفيف
بالنسبة لتجلي النهار أو لضعف آيته عن آية الشمس فان نور القمر مستفاد من نور الشمس عند
أهل الكشف ولا عكس وأيضا فلتجلى الحق تعالى باللطف في الليل بدليل قوله في النصف الثاني
من الليل هل من سائل فأعطيه سؤاله هل من تائب فأتوب عليه هل من مستغفر فأغفر له هل من
مبتلي فأعاقبه وما قال مثل ذلك لعباده الا بعد أن قواهم على خطابه والتضرع اليه سرا وجهرا
وقد سمعت سيدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله تعالى يقول تجليات الحق تعالى بالانظمة
في هذه الدار مزوجة باللطف والحنان ولو أنه تعالى تجلي بالجلال الصرف لما أطاق أحد جعله
انتهى فان قلت فواجهه طلب المجهر من الامام في صلاة الاستسقاء مع أن عدم نزول المطر أو طلوع
النيل مثلا مما يخوف الله تعالى به عباده فالجواب ان سبب طلب المجهر بالقراءة فيها اظهار التذلل
والخضوع لله تعالى وأيضا فان الناس مضطرون للسقيا والمضطر لا حرج عليه في رفع صوته
بطلب حاجته ولا بمقدماتها العذرة في ذلك فهو كالذي يصيح ويستغيث اذا ضربته حاكم وقد سمعت
سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا اشتغال قلوب غالب الناس بأمور معاشهم لما توا
من خشية الله تعالى لعظيم ما يتجلى لقلوبهم في صلاة النهار فان قلت فواجهه عدم طلب المجهر

في صلاة الجنازة ليسلا ونهارا مطلقا عند من لا يرى الجهر بالليل فالجواب انما لم يطلب الجهر من الامام والمنفرد في صلاة الجنازة كالنائم ومين لما عندهم من شدة الحزن على الميت والتوجع لاهله وذو كرموت وأحوال انقبور وما بعده ولذلك كانت السنة في المشي مع الجنازة السكوت رجة بالمشايين معها فلو أن الشارع كلّفهم بقراءة أو ذكر جهر الشق عليهم ذلك وحاشاه من تكليف أمته بما يشق عليهم وانما تساهل علماؤنا في عدم الانكار على الذكرين امام الجنازة برفع الصوت حين غلب على الناس فراغ قلبهم من الميت وأهله واشتغالهم بحكايات أهل الدنيا حتى ربما ضحك أحدهم وهو مع الجنازة فلما رأوا وقوع الناس في ذلك أقروا الناس على الذكروا وأنه في ذلك المحل خير من اللغو وسمعت أخى أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول انما كانت السنة في المشي مع الجنازة السكوت لان الله تعالى يحب للعاشرين بالقهر حتى لا يستطيع المؤمن الكامل أن ينطق فكان أمرهم بالسكوت من رجة الله تعالى بهم وان الله بالناس لرؤف رحيم اه فاعلم ذلك وتأمل جميع ما قررت لك فانه نفيس لا تجده في كتاب * ومن ذلك اتفاق الائمة على أن التكبير للركوع مشروع مع ما حكى عن سعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز انه ما قال الا يكبر الا عند الافتتاح فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التكبير مطلوب عند كل قدوم على حضرة الله تعالى ولا شك ان حضرة الركوع حضرة قرب من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام فكان المصلي قدم على حضرة جديدة له كحال اول الصلاة وهذا خاص بالا صاغر من الناس والا كابر الذين يترقون في مقامات القرب في كل لحظة كما ان قول سعيد وعمر في حق الاكابر الذين لا يترقون في مراتب القرب كما ذكرنا في مشهدهم أول الذين انتهوا الى حد علوا أن الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالذي لاح لهم من كبريائه أول اقتتاحهم الصلاة هو الذي ينتهي مشهدهم اليه آخر الصلاة فلكل رجال مشهد والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الطمأنينة في الركوع والسجود سنة لا واجبة مع قول الائمة الثلاثة بتوجوبها فهم ما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول بحجز غاب الناس عن تحمل ما تجل اقلوبهم في الركوع والسجود فلو أن أحدهم اطمأن فيه لا حرق ووجه الثاني قدرة الاكابر على تحمل توالي عظمة الله تعالى على قلوبهم فالاول راعى حال الضعفاء والثاني راعى حال الاقوياء ولكل منهما رجال * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان التسبيح في الركوع والسجود سنة مع قول أجدانه واجب فيهما مرة واحدة وكذلك القول في التسبيح والدعاء بين السجدةين الا أن تركه عنده ناسيا لا يبطل الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان عظمة الله تعالى قد تجلت للمصلي حال ركوعه وحال سجوده فحصل بهما كمال الخضوع لله تعالى فاستغنى المصلي بالفعل بالاركان والاعتقاد بالجنان عن التسبيح باللسان وايضا فانهم قالوا التسبيح من غير معصوم مخبرج اى لانه يقتضى توهم محوق نقص في جناب الحق حتى طلب تنزيهه عنه وهذا خاص بالا كابر والثاني خاص بالا صاغر الذين يطرقهم توهم محوق نقص حتى يحتاجوا الى

صرفه وينزهوا الحق تعالى عنه وان لم يكن ذلك مستقرا عندهم ومثل هؤلاء لا يلق في حقهم
 الوجوب فدفعوا ما توهموه بخلاف الاكابر يقول أحدهم سبحان الله على سبيل التلاوة لا سماء الله
 لا دفعوا ما توهمه الا صاغرو وقد يكون في الاكابر أيضا خرف ضعيف يتوهم كالا صاغرا فلذلك كان
 التسليم في حق هذا مستحبا لا واجبا لاستهلاك ذلك الجزء في تزيه الله تعالى وما خرج عن هذا
 الجزء سوى الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان قيل ما الحكمة في قول الراعي سبحان ربي العظيم
 والساجد سبحان ربي الاعلى سواء كان من خواص الامة أم غيرهم فالجواب الحكمة في ذلك
 ان في الركوع قيمة تكبر عند الراعي تخرجه عن كمال الخضوع لله تعالى فكأنه يقصد تزيه
 من بقية تلك العظمة التي بقيت في نفسه وظاهره أي ان العظمة لله وحده وليس لي منها نصيب
 بخلاف الساجد يقول سبحان ربي الاعلى لانه نزل بنفسه الى غاية الخضوع حتى ان العارف
 يتخيل نفسه في السجود تحت الارضين السفليات فاعلم ذلك * ومن ذلك اتفاق الائمة على وضع
 اليدين على الركبتين في الركوع وعلى ان التسليم ثلاث مع ما حكى عن ابن مسعود أنه يجعلهما
 بين وركبيه ومع ما حكى عن الثوري أنه يسبح خمسا اذا كان اماما ليتكلم المأموم من قوله ذلك
 ثلاثا فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف فيها والاول في المسئلة الثانية مخفف
 والثاني مشدد ووجه المستثنين ظاهر لا يحتاج الى توجيه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بوجوب
 الرفع من الركوع والاعتدال مع قول أبي حنيفة بعدم وجوبه وأنه يجزئه أن يفتح من الركوع
 الى السجود مع الكراهة فالاول مشدد خاص بالاكابر والثاني مخفف خاص بالاصاغر فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان وايضاح ذلك ان العبد اذا وصل الى محل القرب من الركوع والسجود
 بالنسبة لما قبله من القيام والركوع فأى فائدة رجوعه الى محل البعد والمحجب لولا ضئفه
 عن تحمل ثقل التجلي ولوانه قدر على توالى تحمل تجليات الحق تعالى على قلبه ما كان للرفع
 عن محل القرب فائدة حتى ان بعض الائمة راعى حال الضعفاء فابطل الصلاة اذا لم يطمئن
 في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن السجود وذلك لان الضعيف لا يطيق تحمل طول
 المكث في حضرة القرب فرجه الشارع بأمره بالرجوع الى محل البعد الذي كان قبله رجته به حتى
 يأخذ لقلبه راحة يقدر بها على تحمل ثقل التجلي للسجود والركوع وسمعت سيدي عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول ما شرعت القومة والاعتدال عن الركوع والسجود الا للنفيس عن
 الضعفاء من مشقة ثقل التجلي في الركوع والسجود حتى ان بعض الائمة بالغ في الرجعة للاكابر
 الذين يقدرون على توالى تجليات الحق تعالى وأمرهم بتطويل الاعتدال طلبا لكمال راحتهم
 فيه كما ان بعضهم بالغ في الرجعة كذلك للاكابر وأمرهم بعدم الطمأنينة في الاعتدال لما في
 الاعتدال من المحجب بعد ان ذا قوارفعه وتلذذوا بقربهم من حضرة الحق تعالى كما ان بعض
 الائمة توسط في ذلك وقال انه يطول الاعتدال بقدر الذي ذكر الوارد فيه فهم بين مخفف ومشدد
 ومتوسط بالنظر لاقامات الناس من الاكابر والاصاغر وسمعت سيدي عبد القادر الدشوطي
 رحمه الله تعالى يقول لولا ان بعض العلماء قال بتطويل الاعتدال ما قدر الا صاغرا اذا

حضروا مع الله أن ينزل أحدهم إلى السجود من غير اعتدال فكان تطويله رجة بهم ليستريحوا
 به من ثقل العظمة التي تجلب لهم حال الركوع والسجود فلولوا الرفع بعد الركوع لما قدر أحد
 منهم على تحمل ثقل العظمة التي تجلب له في السجود الأول والثاني انتهى وسمعت سيدي
 عليا المصنفي رحمه الله تعالى يقول طول الاعتدال نعيم على الأصاغر وعذاب على الأكابر
 فكما أن المرید يخرج من طول الركوع والسجود كذلك العارف يخرج من طول الاعتدال
 فذلك كان المرید يخرج إلى رفع رأسه من الركوع والسجود والعارف يخرج إلى نزوله اليه لما لا
 في الاعتدال رده إلى الحجاب وهو أشد العذاب على العارفين حتى كان السبيل رحمه الله تعالى
 يقول اللهم مهمم أعذبني بشئ فلا تعذبني بسدل الحجاب عن شهودك وسمعت أخى أفضل الدين
 رحمه الله تعالى يقول طول الطمأنينة في الركوع والسجود خاص بالأكابر وطول القيام
 والاعتدال خاص بالأصاغر فإن الأصاغر إذا كان أحدهم قائما كان في غاية الاستراحة
 والأكابر إذا كان أحدهم قائما كان في غاية التعب ولذلك تورمت أقدامهم من طول القيام
 عادة وإن كان ذلك لا يتقيد بالأحساس بالتعب كما إذا غاب بلذة المشاهدة لربه عن نفسه فإن
 السنة عنده تكون كلمة بآرق لا يحس فيها تعب فافهم وسمعت أيضا يقول ينبغي للمصلي إذا
 كان وحده أن لا يركع حتى يتجلب له عظمة الله تعالى ويجزع عن القيام فهناك يؤمر بالركوع
 وما دام يقدر على الوقوف فهو بالخيار أن شاء ركع وإن شاء طول القراءة ولكن موضوع
 الركوع أن لا يفعل الاعتدال تجلب العظمة التي لا يطيق العبد القيام معها فإدام يطيقه فلا ينبغي
 له الركوع فقلت له هذا حكم من يشاهد عظمة الله التي تجلب لقلبه فما حكم من كان غافلا عن
 ذلك في قيامه أو ركوعه أو سجوده فقال مثل هذا طول الطمأنينة والاعتدال في حقه أفضل
 وهو رجة به عكس من كان حاضرا مع ربه من الأصاغر وكان تعب مثل هذا في ركوعه
 كالإدمان لتحمل ثقل العظمة التي تستقبله في السجود حتى يكون أقرب ما يكون من حضرة ربه
 كما ورد وربما استحضر الساجد عظمة الله تعالى فانهذت أركانه فلم يستطع كمال الرفع وربما
 استحضر بعض الأصاغر عظمة الله تعالى في الركوع أو السجود فكادت روحه ترهق منه فبادر
 إلى أن الرفع من الركوع أو السجود بسرعة من غير بطء فقتل هذا ربما يعذر في عدم اتتمامه
 الطمأنينة وهو في السجود أكثر عذرا كما جرب ومن أراد الوصول إلى ذوق هذا فليجمع حواسه
 في السجود وينفي الكون كله عن ذهنه بحيث ينسى كل شيء إلا الله تعالى فانه يكاد يحترق وتذوب
 مفاسله ولولا جلوسه للاستراحة لما استطاع النهوض إلى القيام وقد كان صلى الله عليه وسلم
 يطول الاعتدال تارة ويخففه أخرى تشريعا للضعفاء أمته وأقربائهم * وفي الحديث كان صلى
 الله عليه وسلم تارة يطول الاعتدال عن السجود حتى يقول قد نسي ويخففه تارة حتى كأنه
 جالس على الرضف أي المجارة المحمية بالنار وكذلك ورد في جلسة الاستراحة أنه كان يسرع
 بها تارة ويتأنى بها أخرى بحسب ثقل ذلك التجلي الواقع في السجود تشريعا للأقوياء والضعفاء
 من أمته فان تأني فعمل الأولى لا أقوى على تحمل العظمة المحاصلة له في السجود أن

وترك جاسة الاستراحة لعدم الحاجة اليها لم يفعلها تأسيًا بالشارع صلى الله عليه وسلم فالجواب
 الاول له المجلوس للاستراحة فقد يكون لمجلوس الاستراحة معنى آخر غير العجز عن تحمل
 العظمة المحاصلة للعبد في السجود ولا يقال ان مثله كالمثب في الصلاة بغير حاجة انتهى * فان
 قلت انها تقولون في حديث لا صلاة لمن لم يغمض فيه في الصلاة فالجواب ان معناه لا صلاة له كاملة
 لانه لا طاقة له بطول المكث في الركوع والسجود وهو خاص بالا صاغر كما مر ولوانه طول ذلك
 لزهقت روحه أو فجزأ أو تعلق فخرجت روحه من الحضرة واذا خرجت من الحضرة فلا صلاة له
 أصلاً وصلاته خداج ووجه القول الاول ان من خرجت روحه من شدة المحصر والضيق صار
 وقوفه كالمكره على الصلاة بلايمان ولا نية فصلاته بائنة لا ثواب فيها ولا سقوط فان احتج أحد
 علينا بحديث المسي وصلاته قلنا له هذا لا ينافي ما قررناه لاننا قد قررنا ان طول الاعتدال خاص
 بالا صاغر وقد كان المسي وصلاته وهو خلا من رافع الزرقى من الا صاغر كما أشار اليه قوله سم انه
 مسى وصلاته ولم يكن من ~~ك~~ كابر الهابة لان كابر الهابة لا يسمى أحدهم بالمسي وصلاته
 فكان أمره صلى الله عليه وسلم للمسي وصلاته بالطمأنينة ولمن فعل مثل فعله رجعة به خوفاً عليه
 أن يتشبه بالا كابر في عدم تطويل الاعتدال فتزهر روحه فيخرج عن حضرة ربه عز وجل
 أو يقع في النفاق باظهاره القوة في التشبه بالا كابر فكانه صلى الله عليه وسلم قال له افعلى
 ذلك في صلاتك كلها مادمت لم تبلغ مقام الا كابر وأفضل ذلك من باب الكمال لان باب
 الوجوب وقد علمت من جميع ما قررناه ان الأئمة ما بنوا قواعد أقوالهم الاعلى مشاهد صحيحة
 تشير باللامه وتبع للشارع صلى الله عليه وسلم ان أصل الرفع من الركوع والسجود متفق
 عليه بين الأئمة وانما اختلفوا في المبالغة في الرفع وعدم المبالغة فالأ كابر يقدر على تولى
 التحليات في الركوع والسجود والا صاغر لا يقدر على ذلك الا بعد مبالغة في الرفع منه - ما
 وقد قدمنا ان من وصل الى محل القرب لا يؤثر بالرجوع الى محل المحاب الالحكمة ولعلها
 يحجز ذلك العبد عن تحمل تولى تحليات الحق تعالى على قلبه في ركوعه وسجوده * فان قيل
 فما الحكمة في تنبيه السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف * فالجواب حكيمته نقل
 التجلي الواقع في السجود دون الركوع فلذلك أمر العبد بالرفع من السجود والرجوع اليه بعد
 اعتدال تنفسه ورجعة به ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق اخوانه
 وهذا الامر في حق الا ~~ك~~ كابر والا صاغر على حد سواء فلو قدر ان أحدا من الا كابر أعطاه الله
 تعالى قوة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام فلا بد له من سجدتين يتنفس بينهما والاربعاء هلك
 واما تكرار الركوع في صلاة الكسوف فلما فيه من ثقل التجلي وشه والآيات فكانت العظمة
 المتجددة فيه كالعظمة المتجددة في السجود بل أعظم لما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات
 والحكمة في ذلك تمهيد طريق الخضوع الى شهود عظمة الله الواقعة للكسوف في غير وقوع
 الآيات فكان غاية تكرار الركوع خمس مرات مثلاً أن يرد العبد الى حالة خضوعه في
 غير وقت الآيات اذا لا آيات انما كانت عظيمة لشدة غفلة العبد وشرو قلبه عن حضرة

العظيم فتأمل وسمعت بعض العلماء يقول إنما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع
 لأن السجدة الأولى كانت امتثالاً للامر الإلهي لنا بالسجود والثانية شكرًا لله تعالى على
 قدره لنا على ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على أسرار الصلاة وغيره في مجلد ضخيم سمينا
 الفتح المبين في بيان أسرار أحكام الدين والمجد لله رب العالمين * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة إن الإمام لا يزيد على قوله سمع الله من حمده شيئاً ولا المأموم على قوله ربنا ولك الحمد مع
 قول مالك بالزيادة في حق المنفرد في إحدى الروايتين عنه ومع قول الشافعي بالجمع بين الذكرين
 استحباباً للإمام والمأموم والمنفرد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان *
 ووجه الأول أن الإمام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يعلمون قبول دعائهم وحمدهم إلا منه
 فإذا قال سمع الله من حمده فكأنه يخبرهم عن الله تعالى بأنه قبل حمدهم فأمرؤ أن يقولوا
 بأجمعهم ربنا ولك الحمد أي على قبول حمدنا ويؤيده الحديث إذا قال الإمام سمع الله من حمده
 فقولوا ربنا ولك الحمد ووجه الثاني عدم الوقوف مع جعل الإمام واسطة بين المأمومين وبين
 ربهم في تبلغهم قبول حمدهم بل كل منهم كالإمام في ذلك فيقول أحدهم سمع الله من حمده أتماماً من
 طريق الكشف والشهود قلبي وأما من جهة الإيمان وحسن الظن بالله عز وجل وهذا خاص
 بالأكابرة الذين ارتفع حجابهم والأول خاص بالأصاغر المحبوبين عن الله تعالى بأمامهم وسمعت
 سيدي علياً المخوص رحمه الله تعالى يقول وجه مناسبة قول المصلي سمع الله من حمده عند
 الرفع من الركوع كون الركوع أول مرتبة للقرب فلما كان واقفاً في القراءة كان بعيداً عن
 حضرة علمه يكون الحق تعالى قبل حمد عبده الذي هو معظم أركان ذكر القيام فلما خضع في
 الركوع قرب من حضرة السجود فسمع أو علم قبول الحق تعالى لمحمد عبده فأخبرهم بذلك بشري
 لهم انتهى فلم أن الأكابر ما هم متقيدون بالتبعية للإمام إلا في أفعال الصلاة الطاهرة من ركوع
 وسجود وغيرهما ومع الله تعالى كما هو مع الله انتهى فافهم * ومن ذلك قول الإمام أبي
 حنيفة الغرض من أعضاء السجود السبعة بالجهة والانف مع قول الشافعي بوجوب الجهة قولاً
 واحداً وله في باقي الأعضاء قولاً أن أظهرهما الوجوب وهو المشهور من مذهب أحمد وأما الانف
 فالأصح من مذهب الشافعي استحبابه وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومع قول مالك في رواية
 ابن القاسم عنه أن النرض يتعلق بالجهة والانف فإن أدخل به أعاد في الوقت استحباباً وإن خرج
 الوقت لم يعد فالأول مخفف من وجه والثاني كذلك مخفف من وجه آخر والثالث مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن المراد من العبادة ما رخص بالزأس حتى
 يمس الأرض بوجهه الذي هو أشرف أعضائه سواء كان ذلك بالجهة أو الانف بل ربما كان
 الانف عند بعضهم أولى بالوضع من حيث أنه مأخوذ من الأنفة والكبرياء فإذا وضعه في الأرض
 فكأنه خرج عن الكبرياء التي عنده بين يدي الله تعالى إذا حضرة الإلهية محرم دخوله تعالى من
 فيه أخص ذرة من كبرفاتها هي الجنة الكبرى حقيقة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة
 من في قلبه مثقال ذرة من كبرفاته ومع قول الشافعي في جزمه بأن وضع الجهة واجب جزمًا

دون الانف ان الجهة هي معظم أعضاء السجود كقوله المجمع عرفة والتوبة هي الندم وأما
الانف فليس هو معظم خالص ولا لحم خالص فكان له وجه الى الوجوب ووجه الى الاستحباب
فأخذ مالك بالوجوب وغيره من الشافعي وأجد بالاستحباب ووجه من أوجب وضع جزء من
الأعضاء السبعة ان كمال الخضوع لا يحصل الا بجميعها ولذلك قال الشارع أمرت أن أسجد على
سبعة أعظم . وهو لا يؤمر في حق نفسه الا بأعلى مراتب الكمال * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
وأحمد في إحدى روايته انه يجزئه السجود على كور عمامته مع قول الشافعي وأحمد في الرواية
الأخرى انه لا يجزئه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان *
ووجه الاول وجود صورة الخضوع بالرأس والوجه ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط من
انه لا يجزئه السجود في معظم الأعضاء بحائل بخلاف اليدين والركبتين والقدمين يجزئ السجود
عليها بما حائل لان الخضوع بها لا فرق في اظهاره بين أن يكون بلا حائل أو بحائل بخلاف الجهة
فان وضعها على حائل من ملبوس صاحبها يؤذن بـ ~~كبر~~ كبرياء صاحبها بين يدي ربه وصاحب
الكبر لا يدخل حضرة الله تعالى واذا لم يدخل حضرة الله تعالى فلا تصح صلاته فلذلك بطلت
حين سجد وصح ما فعله منها قبل السجود * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في
أصح القولين انه لا يجب كشف اليدين مع قول مالك والشافعي في أحد القولين انه يجب
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ما قلناه في المسئلة
قلها من عدم الفرق في الخضوع الظاهر باليدين بين أن يكون بحائل أو بلا حائل ووجه الثاني
القياس على الجهة عند من أوجب كشفها * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد بوجوب
المجلوس بين السجدين مع قول الإمام أبي حنيفة انه سنة فالاول محمول على حال الضعفاء الذين
لا يقدر على تحمل توالي تحليسات السجود على قلوبهم فرجهم الشارع بأمرهم بالمجلوس بين
السجدين لياخذوا لهم راحة من تعب السجود والثاني محمول على حال الاكابر الذين يقدر
على تحمل ذلك فكان طوله في حقهم غير واجب لعدم شدة حاجتهم اليه فالولموجب الأئمة
الاعتدال بين السجدين لربما يكلف الاصاغر في طول السجود ما لا يطيقونه اذا تجلت لهم
عظمة الله تعالى فكان وجوب طول المجلوس عليهم وجوب رجة وشقة يحتمل أن لا يعذبهم
الله تعالى على تركه ويحتمل أن يعذبهم عليه كالتحريم الاصل وذلك لان العبد اذا تكلف شططا
خرجت روحه من حضرة الله تعالى وذلك حرام في الصلاة بغير ضرورة وما كان سببا للتحريم فهو
حرام فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يستحب جلسة الاستراحة بل يقوم من السجود
وينهض معتمدا على يديه مع قول الشافعي انها سنة ومع قول أبي حنيفة انه لا يعتمد بيديه على
الارض فالاول مشدد في حق الاصاغر الذين لم يتحمل لهم من عظمة الله تعالى ما لا يطيقون
مخفف في حق الاكابر وفي حق من تجلت لهم عظمة الله تعالى التي لا يطيقونها من الاصاغر
ووجه من قال يعتمد بيديه على الارض حال النهوض اظهار الضعف والخشية بين يدي ربه
ووجه من قال لا يضعهما على الارض اظهار الهمة والقوة تعظيلا وامر الله عز وجل ليخرج العبد

من صفة الكسل * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستحباب التشهد الاول مع قول اُحمد
بوجوبه فالاول في حق الاكابر لقدرتهم على تحمل ما وقع لهم من تجليات العظمة في سجد الركعة
الثانية فكأن المجلس في حقهم مستحبالا نه محل راحة على كل حال وانما شرعت التحية فيه لانه
كالاقبال المجدي على حضرة الحق تعالى بالنسبة لما كان في السجود من القرب المقرط فكأنه
برفع رأسه خرج مع انه لم يخرج فهو في حق الاصاغر كدم الاكابر بخلاف التشهد الاخير
اتفق الائمة على وجوبه لثقل التجلي فيه على الاكابر والاصاغر لان من خصائص تجليات الحق
تعالى ان يكون آخرها أثقل من جميع ما مضى كما تقدم بسطه مرارا وأما وجهه من قال بوجوب
التشهد الاول والمجلس له فهو غلبة الشفقة والرحمة على الامة لاحتمال أن يتجلى لهم في
سجودهم من العظمة ما لا يطيقونه فيكون إيجاب المجلس عليهم إيجاب شفقة والله أعلم * ومن
ذلك قول الامام الشافعي ان السنة في المجلس للتشهد الاول الافتراض والتشهد الثاني التورك
مع قول أبي حنيفة بأن الافتراض سنة في التشهدين معا ومع قول مالك بالتورك فيه معا معا
فالاول مفصل فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني الافتراض هو جلسة العبد بين يدي الله تعالى مطلقا وإشارة
الى أن السير الى حضرة الله تعالى لم ينقطع حتى يتورك وكذلك وجهه من يقول بالافتراض في
التشهدين وأما وجه التورك في الاخير فهو خاص بمن يشهد انقطاع سيرة في الصلاة وقد جربوا
الافتراض فوجدوه أعون في توجه القلب الى الله تعالى والمحضور معه ووجه الثالث ان التورك
يحصل به الراحة أكثر لكل من حصل له تعب في سجوده فلكل واحد وجه * ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير سنة مع قول
الشافعي وأحمد في أشهر الرايتين انها فرض فيه تبطل الصلاة بتركها فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول أن موضوع الصلاة بالاصالة انما هو لذكر الله
تعالى وحده والمناجاة له بكلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو واسطة العظمى
بيننا وبين الحق تعالى في جميع الاحكام التي شرعها لنا وتعبدنا بها كان من الادب ان لا ننساه
من سؤال الله تعالى ان يصلي عليه كلما حضرنا معه تعالى فانه لا يفارق الحضرة الالهية ابدا
فاستحباب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خاص بالاصاغر ووجوبها خاص بالاكابر
وايضاح ذلك ان الاصاغر ربما تجلى الحق تعالى لقلوبهم فدهشوا بين جلاله وجلاله واصطلخوا عن
شهود ما سواه فلو اوجبوا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لشق ذلك عليهم بخلاف
الاكابر الذين أقدرهم الله تعالى على تحمل تجلياته في قلوبهم وقدروا على شهود الحق مع شهود
الحق تعالى فانه يجب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعطوا كل ذي حق حقه
فحال الاصاغر كحال عائشة رضي الله تعالى عنها لما انزل الله تعالى برأيتها من السماء وقال
لها أبوها قومي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشكري من فضله فقالت والله لا أقوم
اليه ولا أجد الا الله تعالى انتهى فكانت مصطلة عن الخلق لما تجلى لها من عظيم نعمة

الله تعالى عليها ببراهينهم من السماء ولو أنها كانت في مقام أبيها سمعت لوالدها وقامت الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فشكرت فضله فان الحق تعالى ما عتني بها هذا الاعتناء الا اكرام النبي
محمد صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا في كتاب الاجوبة عن العلماء ان قول القاضي عياض في كتاب
الشفاء وشذ الشافعي فقال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة ليس هو
قد حاق في مقام الامام الشافعي وانما هو اشارة الى كماله رضى الله عنه في المقام وانه كان يقدر على
شهود الخلق مع الحق تعالى لا يشغله شهود الحق تعالى عن الخلق ولا عكسه فامر الناس بذلك
على سبيل الوجوب احسانا للظن بهم وانهم نالوا مقام الكمال كما ان الامام ابا حنيفة ومالك اخذا
بالاحتياط للامة فلم يوجبوا ذلك عليهم لاحتمال أن يقع لهم اصطلام عن شهود الخلق حال جلوسهم
للتشهد فيشق عليهم تكليفهم بمشاهدة غيره تعالى فعلم ان قول القاضي عياض وشذ الشافعي
ليس مراده بذلك ضعف قوله كما يتبادر الى الذهن وانما مراده انه شذ عن مراعاة حال الاصاغر
كما عليمه الجمهور ورأى حال الاكابر قيا ما بواجب حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد
ما جنح اليه القاضي عياض في الشفاء من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كتاب الشفاء
كله موضوع للتعظيم للانبياء فكيف يظن بالقاضي عياض انه يريد بقوله وشذ الشافعي الشذوذ
الذي هو الضعف هذا البعد من البعيد وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما
امر الشارع المصلي بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد لانه الغافل
في جلوسه بين يدي الله عز وجل على شهود نبيهم في تلك المحضرة فانه لا يفارق حضرة الله
تعالى ابدأ فيخاطبونه بالسلام مشافهة انتهى وقد بسطنا الكلام عليه في الباب السادس من
كتاب طهارة الجسم والفؤاد من سوء الظن بالله تعالى وبالعباد فراجع ان شئت والله اعلم ومن
ذلك قول الامام أبي حنيفة ان السلام من الصلاة ليس بركن فيها مع قول الائمة الثلاثة انه
ركن من اركان الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان السلام انما هو خروج
من الصلاة بعد تمامها فلم يكن يحصل بتركه خلل في هيئة الصلاة ووجه الثاني ان التحلل منها
بالسلام واجب كنية الدخول فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم افتتحها التكبير وتحليلها التسليم
فخرج وجهه بلا تسليم مبطل للصلاة لعدم التحلل فهو واجب كتحلل العبد من اعمال
الحج فالاول خاص بالاكابر الذين هم على صلاتهم دائمون فلا يخرجون من حضرة الله
تعالى بقلوبهم فكان السلام من الصلاة في حقهم مستحبا لا واجبا لما عساه يطرقهم من الخروج
من حضرة الله تعالى اذا تخلفت عنهم العناية الربانية والثاني خاص بغالب الناس الذين هم على
صلاتهم يحافظون فيخرجون من حضرة الله تعالى ويدخلون ليلا ونهارا فافهم * ومن ذلك
قول بعض اصحاب الشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في التشهد على الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس بواجب فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول
ان ذكر الشهادتين من الايمان والايمان مرتبته التقدم على سائر العبادات التي من جملتها
سؤال الله تعالى أن يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حقق النظر وجد رسول

الله صلى الله عليه وسلم يجب تقديم ذكر الشهادتين على الصلاة عليه والتسليم من حيث ان
 التحيات والشهادتين متعلقتان بربه عز وجل والصلاة والتسليم عليه متعلقان به بالاصالة وان لم
 يفارقهما ذكر اسم الله تعالى في تحو قرله اللهم صل وسلم على محمد فافهم ووجه من قال لا يجب
 تقديم الشهادتين على الصلاة والتسليم على رسول الله عدم ورود أمر بذلك من جهة الشارع وانما
 جعلها في التشهد العلماء وقالوا ان الله تعالى أمرنا بها وأول أمرنا بها أو أول ما كنهنا ان نكون في أواخر التشهد
 الأول أو الآخر وأصل دليل العلماء في جعلها في الصلاة قول الصحابة قد أمرنا الله أن نصلي عليك
 يا رسول الله فكيف نصلي عليك إذن صلينا عليك في صلاتنا فان قولهم في صلاتنا يحتمل أن
 يكون مرادهم الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل أن يكون مرادهم بذلك صيغة الصلاة على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما لم يجعلها العلماء في أول الصلاة لان شكر الوسائط عادة
 لا يكون الا بعد شكر الله تعالى فإركعتان الأولى والثانية كالشكر لله والصلاة على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شكر له صلى الله عليه وسلم لانه هو المعلم لنا كيف نصلي فافهم * ومن ذلك
 قول الامام مالك والشافعي ان الواجب من التسليم هو التسليم الأولى فقط على الامام والمنفرد
 وزاد الشافعي وعلى المأموم أيضا مع قول أحمد والتسليمين واجبتان ومع قول أبي حنيفة
 ان الأولى سنة كالثانية ومع قول مالك ان الثانية لاتسن للامام ولا للمنفرد وأما المأموم
 فيستحب له أن يسلم عند مالك ثلاث تسليمات ثنتين عن يمينه وشماله والثالثة تقة اوجهه
 يرد بها على امامه فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مخفف كالقول في التسليم
 الثانية للامام والمنفرد عنده ووجه القول الأول ان التحلل من الصلاة يحصل بالتسليم الأولى
 فقط ووجه الثاني انه لا يحصل التحلل الا بالتسليمين محدث وتحليلها التسليم فشم الأولى
 والثانية ووجه قول أبي حنيفة باستحباب التسليمين كون صورة الصلاة قدمت بالتشهد
 فكان السلام كالاستئذان للخروج من حضرة الملك ومثل ذلك يكفي فيه الاستحباب كنية
 الخروج من الصلاة بعد السلام ووجه الثلاث تسليمات ظاهر والله أعلم * ومن ذلك نية
 الخروج من الصلاة قال مالك وأحمد بوجوبها وقال الشافعي في أرجح قوله باستحبابها فالأول
 مشدد في الأدب مع الله تعالى وهو خاص بالأكابرو الثاني مخفف في الأدب وهو خاص بالأصاغر
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان قالوا وتكون نية الخروج مع السلام عند مالك فانه قال وينوي
 الامام بالسلام التحلل وأما المأموم فينوي بالأولى التحلل وبالثانية الرد على الامام وقال
 أبو حنيفة ينوي السلام على الحفظة وعلى من على يمينه ويساره وقال الشافعي ينوي المنفرد السلام
 على من عن يمينه ويساره من ملائكة وانس وجن وينوي الامام بالأولى الخروج من الصلاة
 والسلام على المتقدمين وينوي المأموم الرد عليه وقال أحمد ينوي الخروج من الصلاة ولا يضم اليه
 شيئا آخر ووجه هذه الأقوال كلها ظاهر لا يحتاج الى توجيه الا قول أحمد فان وجهه توحيد القصد
 في الأمر وهو بان التشريك في العبادة اذ قيل ان السلام من صلب الصلاة فافهم وسمعت
 سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وجه من قال بوجوب نية الخروج من الصلاة هو

ان المصلي كان في حضرة الله تعالى الخاصة ومعلوم ان من الادب في حق الاكابر استئذانهم عند الانصراف من حضرة الملوك الى موضع آخر هو دون تلك المحضرة في المشرف استمالة لقلوب اخوانهم في تلك المحضرة واعطاء للادب مع الملوك حقه فتبسط الشرع في ذلك العرف وان كان الحق تعالى لا يتخير في جهة مخصوصة عند العارفين فلذلك كان الاستئذان واجبا في حق الاصاغر مستحبا في حق الاكابر الذين يشهدون ان الوجود كله حضرة الحق جل وعلى فهم لا يرون مفارقة من حضرته ولا يرون خروجا وايضا فلو ان ذلك كان واجبا لامرنا الشارع به ولو في حديث واحد ولم يبلغنا التصريح بذلك في حديث ولا اثر انما قاسه العلماء على ما ورد في السلام على القوم اذا اراد الانسان القيام من مجلسهم يقول ليست الاولي بأحق من الآخرة أو من عموم حديث انما الاعمال بالنيات اذا الخروج عمل لكن لا يخفى ما فيه فافهم ولما سكت الشارع عن الامر به فابقى الله من أدب العبد لا غير بل قال بعضهم ان ذلك لا يلحق بالمندوبات الشرعية لان منصب الشارع يحمل أن يساويه أحد في التشريع واطال في ذلك ثم قال وتأمل اذا قام جليستك من مجلسك من غير استئذان لك كيف تجد في قلبك منه وجشة بخلاف ما اذا استأذنتك فانك تجد في قلبك منه انسا وودا التعظيم حضرتك عن ان يفارقها بغير اذن منك وما كان أدبا مع المخلوق فهو مع الله تعالى أولى وبما قررناه يعرف توجيه من قال من العلماء ان المصلي ينصرف من الصلاة الى صوب حاجته فان لم تكن له حاجة فالى أى جهة شاء ومن قال منهم ينصرف عن يمينه فان الاكابر يرون الوجود كله حضرة الله تعالى لا ترجح لجهة على جهة أخرى الا بنص عن الشارع وانما قدم العلماء صوب مقصد العبد في حاجته على اليمين لان التيامن سنة يستحب المحضور فيه واذا كان حاجته في جهة وجهه أو يساره تصير نفسه تنازعه فلا يحضر في تلك السنة وهذا نظير ما قالوه في استحباب تفريغ المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما يشغل قلبه من بول وغائط وأكل وشرب ونحو ذلك انتهى وسمعت مرة أخرى يقول تخييرهم المصلي في الانصراف الى أى جهة شاء خاص بالاكابر وأمرهم له بالانصراف عن اليمين مع هذا المشهد خاص بالاكابر الذين يشهدون تخصيص حضرة الصلاة بمزيد فضل فلا ينتقل أحدهم عنها الا لما هو مفضل فيكون جهة اليمين تزيد على ذلك المفضل شرفا فان الشارع اذ ارجح بقعة على بقعة في الفضل قلدها في ذلك ونسجنا حكم عقلنا ومشهدنا لكونه أعلم منا بالامور بقريضة ما ورد من الامر بتقديم الرجل اليماني اذا دخلنا المسجد بتقديم اليسرى اذا خرجنا منه فافهم ومن هنا يتضح لك أيضا توجيه من قال من العلماء انه يندب للمصلي أن ينتقل من موضع القرض اذا انتقل وعكسه وانه ما قال ذلك الا من باب العدل بين البقاع فانها تتفاضل بما فعل على ظهرها من الخير في ذلك النهار بل ورد ان البقعة تتفاضل على أختها اذا مر عليها اذا كبر وتقول هل مربك ذا كرفي هذا النهار مثلي ووجه الترجيح في قول من قال ينتقل للنفل من موضع فرضه ولا عكس كون حضرة مناجاة الله تعالى في الفرائض أشرف من حضرة مناجاته في النوافل بدليل قوله تعالى في الحديث القدسي وما تقرب الي المتقربون بمثل أداء ما افترضت عليهم فتبعت البقاع في الفضل ما فعل فيها من فاضل ومفضل فرجع الامر

في هذه المسائل كلها الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد فتأمل ما ذكرناه في هذا الباب فانك لا تجد في كتاب وقد وجهنا أقوال العلماء فيه على مقام مرتبة الاسلام دون مقام مرتبة الايمان والاحسان والايقان لعلو مراتب ذلك عن غالب الافهام * والحمد لله رب العالمين

* (باب شروط الصلاة) *

أجمعوا على ان ستر العورة عن العيون واجب في الصلاة وغيرها وانه شرط في صحة الصلاة وعلى ان السرة من الرجل ليست بعورة وعلى ان الطهارة عن الحدث والتنجس في الثوب والبدن والمكان واجبة وعلى ان استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا لعذر كشدة القتال والتحام الحرب والتنفل على الراحة في السفر الطويل وكالمريض لا يجهد من يوجهه للقبلة وكالمربوط على خشبة وكالغريق ونحو ذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبال حال التكبير والتوجه وتقدم بقية ما أجمعوا عليه من الشروط أول الباب قبله فراجع * وأما مسائل الخلاف فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وهو احدى الروايتين عن مالك وأحمد ان عورة الرجل ما بين سرتة وركبته مع الروايتين الاخرين عن مالك وأحمد انها القبيل والدبر فقط فالأول مشدد وهو خاص بكابر الناس كالعلماء والامراء والثاني مخفف خاص بأراذل الناس كالتوانية وآحاد الفلاحين والتراسين وغيرهم ممن لا يستحي من كشف فخذه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وأحمد ان الركبة من الرجل ليست بعورة مع قول أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي انها عورة فالأول مخفف خاص بأراذل الناس من الاصاغر والثاني مشدد خاص بكابر الناس على وزن المسئلة قبلها * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في احدى روايتيه ان المحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها مع قول أبي حنيفة انها كلها عورة كذلك الا وجهها وكفيها وقدمها مع الرواية الاخرى عن أحمد الا وجهها خاصة فالأول فيه تشديد عليها في الستر والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الأول للاتباع ووجه الثاني التوسعة عليها باخراج القدمين من وجوب الستر ووجه الثالث ان الوجه هو المحل الاعظم للفتنة والستر في وجوب كشف الوجه وغيره مما ذكر في الصلاة وعدم مراعاة الشارع توقع نظر الناظرين الى محاسن النساء كون الكشف المذكور مذكرا للعارفين بالله عز وجل وانه ما امر المرأة بذلك الا ليقم المحبة على من يدعي المحبة امنه والادب معه من الناس ويمقت من ينظر الى حرمه في حضرته فتصير امنه تنظر بقلبها الى مشاهدة جلاله وجماله وذلك الفاسق يسارق النظر اليها ولا يراعي نظرافته تعالى اليه فان صاحب الادب أول ما يرمق المرأة وهي مكشوفة الوجه على خلاف عادتها ينتبه بمراقبة من هي في حضرته فالمحرة بين يدي الله عز وجل في الصلاة كولد اللبوة في حجرها والله المثل الاعلى فهذا هو السرف في كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الاحرام بجمع أو عمرة كما تقدمت الاشارة اليه في الباب قبله * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان عورة الامه في الصلاة ما بين سرتها وركبتها كالرجل وهو احدى الروايتين عن أحمد والرواية الاخرى ان عورتها القبيل والدبر فقط مع قول أبي حنيفة ان عورتها كمعورة الرجل وترى بد عليه

ن جميع ظهرها ويطأها عورة ومع قول بعض الشافعية ان الامة كلها عورة الامواضع التقلب
 نها وهي الرأس والساعدان والساق فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف جدا والثالث فيه
 نديد وكذلك ما بعده ووجه الاول الجمل بما كان عليه السلف المصالح من عدم الشهوة الى نظر
 لا ما خارج الصلاة فضلا عن الصلاة فكانت العورة راجعة الى ما يسوءها هي كشفه فقط وذلك
 ابن السرّة والركبة عند بعضهن والقبيل والدير عند بعضهن وما عدا مواضع التقلب عند
 مهنن الاخر فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو انكشف من السواطين قدر الدرهم
 تبطل الصلاة وان كان أكثر من ذلك بطلت وفي رواية عنه اذا انكشف من الفخذ أقل من
 ربع لم تبطل الصلاة مع قول للشافعي تبطل بانكشف القليل والكثير مع قول أحمد ان كان
 سير لم يضروا ان كان كثيرا بطلت ومرجع السير والكثير العرف وقال مالك اذا كان قادرا اذا كرا
 يصلي مكشوف العورة بطلت صلاته فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول القياس على الجلسة التي يعني عنها في البدن بجامع ان كلا
 منهما يجب اجتنابه ووجه الثاني القياس على تحرق الخف فانه يضروا لو سيرا ووجه الثالث
 حديث رفع عن أمي الخطأ والسيان مع حديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وما لم يقدر
 الله عليه لا يقدح في صحة ما فعله بدليل صحة صلاة العريان وأوجب أحمد ستر المنكبين
 في الفريضة وفي النافلة روايتان فالاول مشدد والثاني مخفف وتوجيه ذلك ظاهر * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي اذا لم يجد المصلي ثوبا لزمه أن يصلي قائما ويركع ويسجد وصلاته صحيحة وقال
 أبو حنيفة هو مخير ان شاء يصلي جالسا وان شاء قائما وقال أحمد يصلي قائما ويومئ بالركوع والسجود
 فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف من جهة الایما ودليل الاول الاتباع لحديث
 اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم مع قاعدة الميسور لا يسقط بالميسور ووجه الثاني ان ذلك
 راجع الى قوة حياة المصلي وقلة حياته من الناس وكذلك الثالث خاص بشديد الحياء وهذا كله
 رجة من الله تعالى للعبيد فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان الطهارة عن
 النجس في الثوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في أصح رواياته انه ان صلى
 عالما به لم تصح صلاته أوجاهلا أو ناسيا صححت والرواية الثانية عنه الصحة مطلقا وان كان عالما
 عامدا والثالثة البطلان مطلقا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 * ووجه الاول الاحتياط ووجه الثاني العذر بالجهل والسيان ووجه الرواية الثانية
 عن مالك غلبة مراعاة القلب دون الجوارح الطاهرة كما يؤيده خبر مسلم مرفوعا ان الله تعالى
 لا ينظر الى صوركم وأجسامكم ولكن ينظر الى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذا القول ان شيئا
 لا ينظر الله اليه فالأمر فيه سهل بخلاف القلب ولا يرد على ذلك خبر الشيخين مرفوعا اذا قبلت
 المحضنة فدعي الصلاة واذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي لان قوله دعي الصلاة قد لا يكون
 لأجل الدم وانما هو لمصلحة أخرى في الحيض لان غاية دم الحيض أن يكون كسلس البول فتفصل
 الدم عنها وتصلى كلما دخل وقت الصلاة وقد أورد بعض الشافعية على مالك وجوب اجتناب

القباصة خارج الصلاة بهذا الحديث وقال فاذا وجب اجتنابها في غير الصلاة ففي الصلاة أولى
 وجعل العلة هي التضييق بالدم وبما يؤيد قول مالك أيضاً حديث لا يقرأ المجنب ولا المحائض
 شيئاً من القرآن فانه جمع المحائض مع المجنب والمجنب أمر مقدر على البدن وكذلك المحيض وبما
 يؤيده أيضاً إجماع الأئمة على الطهارة عن المحدث كما مردون الطهارة عن نجس ومساحة
 بعضهم في مقدار الدرهم من الدم دون مقدار العدسة من البدن اذا لم يصبها الماء وبما يؤيد ذلك
 أيضاً عدم ورود التصريح من الشارع بعدم قبول الصلاة مع نجس كما ورد في المحدث كقوله صلى
 الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ فافهم * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي ان من صلى خلف جنب غير عالم بذلك ولا امامه فصلاته صحيحة مع قول الامام أبي
 حنيفة ان صلاته باطله فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان الله تعالى لا يؤاخذ العبد الا بما علم ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط والسعي في برائة
 المذمة من غير كبير مشقة * ومن ذلك قول مالك والشافعي في المجديد وأحمد ان من سبقه
 المحدث بطلت صلاته مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم انه يبني على صلاته بعد الطهارة
 ومع قول الثوري ان كان حدثه رعا فافاً وقبائلي على صلاته وان كان ريحاً أو ضحكاً أعاد فالاول
 مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاخذ
 بالاحتياط ولا التفات لسبق المحدث لمحدث لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ فشمل
 ذلك المحدث الواقع قبل دخوله في الصلاة والواقع في اثناؤها ووجه الثاني الفرق بين الواقع قبلها
 والواقع في اثناؤها ويقول ما وقع قبل المحدث فهو صحيح فكان حكم ذلك كحكم صلاتين فلا تبطل
 احداهما بل المحدث في الاخرى * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على ان غلبة الظن في دخول
 وقت الصلاة تكفي في الوجوب مع قول مالك انه لا تكفي غلبة الظن وانما يشترط العلم بدخوله
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان الظن قريب
 من العلم فيكفي ذلك في الاذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى ووجه الثاني تعظيم أمر
 الدخول الى حضرة الله تعالى وانه يتعين العلم بالاذن فان الظن قد يخطئ فالاول خاص
 بالاصغر والثاني خاص بالكبار أصحاب النظر في العواقب وقد سمع بعض الفقهاء اذا ما في غير
 الوقت فوقف للصلاة ما كان الا أن ذاب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا صلى بالاجتهاد
 الى جهة ثم بان الخطأ انه لا إعادة عليه مع قول الشافعي في أرجح قوله انه يقضي ان خرج الوقت
 أو يبعد ان كان الوقت باقياً فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 والاول خاص بالعوام والثاني خاص بالكبار اهل الاحتياط لديهم وقد ينسب الى تقصير في
 تعامله ما يظلم قلبه حتى يجب عن رؤية الكعبة ولم يعرف جهتها * ومن ذلك اتفاق الأئمة
 الثلاثة على انه لا تبطل صلاة من تكلم ناسياً أو جاهلاً بالتعريم أو سبق لسأته ولم يطل مع قول
 أبي حنيفة انها تبطل بالكلام ناسياً بالسلام وأما ان طال الكلام فالاصح عند الشافعي
 البطلان وقال مالك ان كان لمصلحة الصلاة كاعلام الامام بسره اذ لم ينتبه الا بالكلام فلا تبطل

وقال الاوزاعي ان كان فيه مصلحة كارشاد ضال وتحذير ضرير فلا تبطل فالاول من المسئلة
الاولى مخفف والثاني منها مشدد والاول من المسئلة الثانية مشدد والثاني فيه تخفيف
والثالث مخفف فرجع الامر في المسئلتين الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى
العذر بالنسيان والجهل وسبق اللسان كما في نظائره ووجه الثاني منها عدم قبول العذر من
حيث ان الصلاة فيها افعال مذكرة بالصلاة وأما الجهل فانه غير معذوره كذلك لتقصيره بترك
تعلم الواجب عليه من أمر دينه فلذلك لم يعذره وأما وجه البطلان فيما اذا طال الكلام فظاهر
وأما وجه كلام مالك فهو ان يكون ذلك الكلام لمصلحة الصلاة وأما وجه كلام الاوزاعي فلحرمته
المؤمن ووجوب تكليفنا دفع كل ما يحصل به الضرر له وقواعد الشريعة تشهد بتقديم مثل ذلك
وعلى مراعاة بطلان الصلاة عند من يرى بطلانها بذلك وفي الحديث كل معروف صلاة انتهى
وذلك لان صاحبه في ذلك تحت امر الحق تعالى فما خرج بذلك عن الصلاة ولو في الاسم فافهم *
ومن ذلك اتفاق الأئمة على بطلان الصلاة بالآكل ناسيا وعلى بطلانها كذلك بالشرب الا عند
احد في النافلة فالاول في الاكل مشدد والثاني مخفف ووجه الاول في الاكل والشرب شدة
اللذة المحاصلة للانسان بالآكل والشرب فيريد العبد يجمع بين لذة الاكل والشرب وبين
مناجاة الله تعالى على المراقبة والمحضور معه فلا يقدر فلما تضرع عند المصلي ذلك حرم العلماء
الاكل والشرب في الصلاة وأمره بأن يأكل أو يشرب قبل الدخول في الصلاة حتى لا يبقى له
التفات الى غير ربه في صلاته ووجه رواية احمد في الشرب في النافلة كون العبد فيها أمر نفسه ان
شاء خرج منها وان شاء دام فيها حتى يسلم منها وإضافان الله أوجب على ألا يتكابر عدم
الالتفات بقلوبهم الى غير ما هم فيه في الفريضة وأنزل على قلوبهم برد الرضى فبردت نار نفوسهم
فلم يحتاجوا الى ما يطفى تلك النار ولا هكذا الامر في النافلة فان الروح تكاد تزهق من شدة
العطش فلذلك سوح العبد بالشرب فيها كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فافهم
وقد كان سعيد بن جبير يشرب في النافلة وكان طاوس يقول لا بأس بشرب الماء في النافلة *
ومن ذلك قول الشافعي ان من نابه شيء في صلاته سجد ان كان ذكر أو صفق ان كان امرأة
مع قول مالك انهما يسبحان جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * والاول محمول على المرأة التي يخاف من صوتها القننة والثاني محمول على من
لا يخاف من صوتها ذلك مع جملة على انه لم يبلغه الحديث أيضا والمقصود من ذلك كله التنبيه
فاذا حصل التسبيح من المرأة كان اولي لانه ذكر الله على كل حال بخلاف التصفيق فافهم *
ومن ذلك قول الأئمة انه اذا فهم التسبيح تحذيرا أو اذا لا تبطل الصلاة مع قول أبي
حنيفة بأنها تبطل الآن بقصد تنبيه الامام أو دفع المار بين يديه فالاول مخفف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول وهو خاص بالاصغر
ان ذلك لا يقدح في كمال الصلاة لما فيه من المصلحة ووجه الثاني ان الصلاة
موضوعها الاشتغال بالله وحده فذكر غيره ولو قبله يبطلها وهذا خاص

بالاكابر * ومن ذلك البكاء من خشية الله تعالى مبطل عند بعضهم غير مبطل عند قوم آخرين
 ووجه الاول انه كان الواجب على العبد أن يسلك طريق الرياضة حتى يصير يركب بقلبه دون
 عينيه ويسمع مواعظ القرآن كما هو فلا يظهر عليه بكاء ووجه الثاني كونه البكاء من خشية
 الله يجمع القلب على الله فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة
 انه يستحب رد السلام بالاشارة من المصلي اذا سلم عليه أحد مع قول التورى وعطاء انه مرد
 بعد فراغه وقال ابن المسيب والمحسن يرد لفظا فالاول مشدد في رد السلام بالاشارة في الصلاة
 والثاني مخفف فيه والثالث مشدد في الرد في الصلاة لفظا ووجه الاول حصول المقصود
 من السلام بالاشارة وهو الايمان من شره ووجه الثاني مراعاة الاقبال على الحق تعالى في الصلاة
 دون خلقه مع انه يحصل المقصود بالرد بعد السلام ووجه الثالث خوف حصول ضرر اذا لم يرد
 باللفظ وهو خاص بمن يرد على المتغلب كالمجهلة من الولاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا تبطل الصلاة بمرورجوان بين يدي المصلي ولو كان حائضا
 أو حارا أو كلبا أو سود مع قول احمد يقطع الصلاة الكلب الاسود وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء ومن
 قال بالبطلان عند مرور ما ذكر ابن عباس وانس وابن المسيب فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول قوله عليه الصلاة والسلام أن امرأه لا يقطع
 الصلاة مرور شيء وهو خاص بالاكابر الذين لا يحبهم عن مشاهدة الحق تعالى في قلبهم شيء
 ولا يشغل قلبهم عنه ووجه الثاني كون ذلك محجب ويشغل عن مشاهدة ما تحلى لعين المصلي
 وقلبه من ملاطفات الحق تعالى فهو خاص بالاصاغر قالوا والمحكمة في قطع الصلاة بالحمار والمرأة
 والكلب الاسود كون الشيطان لا يفارقهم كما هو مشاهد بين أهل الكشف والشيطان
 لا يمر بأحد من الامة الا ويمسه منه طيف يقطع مشاهدته للحق واذا قطع مشاهدته قطع صلاته
 أي صلاة شهوده وانما يقطع مثل ذلك شهود الاكابر لتمكنهم وشدة معرفتهم بالله فلا ينتظرون
 من جميع المخلوقات الا الى السر القائم بهم وذلك من أمر الله لا خارج عنه فافهم * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي يجوز للرجل أن يصلي الى جانبه امرأة مع قول أبي حنيفة يبطلان صلاته
 بذلك فالاول مخفف خاص بالاكابر الذين لا يشغلهم عن الله شاغل والثاني مشدد خاص
 بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وايضا للاول شهود الاكابر ووجه الكمال الباطن
 في المرأة الذي جعل الحق تعالى نفسه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهيرا
 معينا لمحمد صلى الله عليه وسلم على عائشة وحفصة ومنه استدعت المرأة أيضا اعظم ملوك الدنيا
 طيبة السجود لها حال الوقاع ومنه كان أقوى الملائكة وأشدهم حياء من كان مخلوقا من انفاس
 النساء ومنه قدرة المرأة على اخفاء ما في نفسها من حجة الوقاع عن الرجل مع ان شهورها أعظم
 من شهوة الرجال بسبعين ضعفا وغير ذلك من الاسرار ومعت سيدي عليا الخواص رجه الله
 يقول من تأمل في قوله تعالى وان تظاهرا عليه الى آخر الآية علم أن محمدا صلى الله عليه وسلم
 اكمل المخلوق في مقام العبودية على الاطلاق ولذلك انتصر الحق تعالى له هذا الانتصار العظيم

فلو أنه كان عنده رائحة من الدعوى والقوة في نفسه لكان وكله الى نفسه بعض الوكول
 وفاقا واكثر من ذلك لا يقال انتهى وأما وجه قول أبي حنيفة فهو لاجل ظهوره وتصها والمي
 اليها بالطبع وهو خاص بالاصغر وللا كابر العمل به ايضا للجز الذي فيهم يشهد نقص الم
 في ميل اليها بالشهوة فرحم الله الائمة ما كان أدق مداركهم التي خفيت على بعض المقلدين فافهم *
 ومن ذلك اتفاق الائمة على انه لا يكره قتل الحمية والعقرب في الصلاة مع قول النخعي بكراهة
 ذلك فالاول مخفف خاص بالاصغر الذين يخافون غير الله في حضرة الله وكلام النخعي خاص
 بالا كابر الذين يكرمون عدو الله في حضرة الله تعظيما له مع غيبتهم عن شؤ وأمره لهم بذلك
 ومثل ذلك البرغوث والقملة فيصبر على قتل ما ذكر حتى يفرغ من الصلاة فلكل مجتهد مشهد *
 ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة والشافعي بحمة الصلاة في الموضع المنهي عن الصلاة فيها مع
 الكراهة وبه قال مالك الا في القبرة المنبوشة فان كانت غير منبوشة كرهت واجزأت مع قول أحمد
 انها تبطل على الاطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان مكان الصلاة خارج عن أفعال الصلاة فهو كالحجاء والمخالط كمن
 صلى وبجانبه كافرا وخرا وميسرا وغير ذلك مما سماه الله تعالى رجسا ووجه قول أحمد اجلال
 حضرة الله تعالى ان يناجيه العبد في مثل القبرة والمجزرة والحمام والمزبلة وقارعة الطريق واعطان
 الابل فان الله تعالى راعى تطهير حضرته عن مثل ذلك ونهى ان يخاطبه العبد فيه وأمرنا باللبس
 الثياب الطاهرة الطيبة الرائحة اجلالا لحضرته ولذلك صلت الاكابر من الاولياء كسيدى عبد
 القادر الجيلي وسيدى علي بن وفا والشيخ محمد الحنفى والشيخ مدين والشيخ أبى الحسن البكرى
 وولده سيدى محمد على المضربات النفيسة المجخرة بالعود والسند والذنب والكاغور تعظيما لحضرة
 ربهم ولكن جمهور العلماء والصالحين على محبتهم للصلاة على الارض أو المحصر ونحو ذلك مما
 لازمة فيه خوفا من اتباعهم ان يتبعوهم على ذلك مع جهلهم بمقاصدهم فيجبوا بالعب والاكبر
 عن ربهم فيكتب أحدهؤلاء الاشياخ من الائمة المضلين ويحمل حال سيدى عبد القادر ومن
 تبعه على انه كان لهم حال يحمون به مريدهم ان يتبعهم على ذلك وأما وجه كراهة الصلاة فوق
 ظهر الكعبة فلا يذكرا لما شفاه فافهم ذلك وياك والمبادرة الى الانكار على من يفرش له
 مضربة في مثل جامع الازهر والحرم وغيرهما ليصلى عليهم فان الله عباد خلقهم للزينة والجلالة
 وطهر قلوبهم من الشوائب ورجالا خلقهم للذل والانكسار ونجى لهم بالهية لحق نفوسهم حتى
 صاروا لا يرفعون لهم رأسا وعلامتهم ميل رقابهم على اكافهم ونظرهم دائما الى صدورهم فاعلم
 ذلك والمحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

* (باب سجود السهو) *

أجمع الائمة كلهم على ان سجود السهو في الصلاة مشروع وان من سهأ في صلاته جبر ذلك
 بسجود السهو واتفق الائمة الاربعة على أن المأموم اذا سهأ خلف الامام لا يسجد للسهو وعلى
 انه اذا سهأ الامام لمحق المأموم سهوه هذه مسائل الاجماع * وأما ما اختلفت الائمة فيه فانه

قول الامام أحمد والكرخي من الحنفية ان سجود السهو واجب مع قول مالك انه يجب في التقصان
ويسن في الزيادة ومع قول أبي حنيفة في رواية والشافعي انه مسنون على الاطلاق فالاول
مشدد خاص بأكابر الاولياء والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول تعظيم حضرة الحق جل وعلا عن السهو فيه سيما امر به سواء كان ذلك من جهة
الاشتغال بالاكوان أو من جهة ما تجبى له من عظيم الهيبة والجلال اما من جهة الاشتغال
بالاكوان فظاهر واما من جهة ما تجبى له من جلال ربه وعظمته فلتقصيره في الرياضة والمجاهدة
عن الوصول الى مقام الكمال فيصير يقدر على تحمل ذلك التجبى ويعرف ما يفعل وما يترك
ولا تجبه مشاهدة ربه عما يفعل ولا عكسه كما كان عليه الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك
قال صلى الله عليه وسلم انما أنسى ليستن بي فاحبرانه وصل الى مقام لا يقع له فيه سهو ولا نسيان
وتبعه على ذلك الاكابر من الصحابة والتابعين حتى ورد عن عمر بن الخطاب انه كان يقول اني
لا ادخل في الصلاة فاجهز الجيش وارثه وأنا في الصلاة ومن قال انه ذكر ذلك من باب اظهار
الضعف والنقص فقد أحل بتمام هذا الامام الاعظم فعلم أن من سها عما يفعل من صلاته لعظيم
ما تجبى له من عظمة الله فهو كامل بالنظر الى المقام الذي تحته من سها باشتغاله بالاكوان
ناقص بالنظر الى المقام الذي فوقه كما قررناه فافهم فان ذلك نفيس ولعلك لم تسمه من أحد قبلي
وأما وجه قول مالك فهو ظاهر في النقص جبر اللغال الواقع لتعدد صلاته كاملة في ذلك اليوم
وأما في الزيادة فلو وقعها كاملة فكان السجود لها غير واجب ووجه قول أبي حنيفة والشافعي
أن السهو في عامة المؤمنين مغفور فيكفيه الاستغفار والسجودتان للسهو ان شاء وقد كان عبد الله
ابن عباس وجاعة يسجدون عقب كل فريضة للسهو وان لم يقع منهم خلل في ترك شيء من
السنن الظاهرة ويقولون صلاة امثالنا لا تسلم من الخلل نقله المحكم الترمذي في كتابه نوادر
الاصول ونظير ذلك قول عطاء انه لا فائدة لامثالنا وانما هي جواب للخل فان التوافل لا تكون
الا لمن كملت فرائضه كالانبياء انتهى واتفقوا على انه اذا ترك سجود السهو سهوا لم تبطل صلاته
الا في رواية عن أحمد * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في رواية ان موضع سجود السهو
قبل السلام وهو الاربع من قولي الشافعي مع قول مالك انه كان عن نقصان فهو قبل السلام
وان كان عن زيادة فبعده وان اجتمع على المصلي سهوان أحلهما نقص والاخر زيادة فوضعه
عنده قبل السلام وأما أحمد فقال هو قبل السلام الا أن يسلم من نقصان في صلاته ساهيا أو شك
في عدد الركعات فبني على غالب فهمه فانه يسجد بعد السلام فالاول مخفف على
الساهي يجعل سجوده قبل السلام ليكون نيته لم تنزل للخروج كما يقع للمصلي بعد سلامه والثاني
فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وما وافقه الاتباع مع
عدم ادخال نافله في الفريضة قبل السلام ووجه قول مالك فظاهر وكذلك أحمد فكان فعل
سجود السهو وبد السلام أشبه بالتوافل التي بعد الفريضة في الجهر * ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأبي حنيفة في المنفردان من شك في عدد الركعات أخذ بالقل وبني على اليقين وعن

أبي حنيفة في الامام روايتان أحدهما يبنى على غلبة الفاق وقال أحمدان حصل منه الشك مرة بطأت صلاته وان كان الشك يعتاده ويتكرر منه بني على غاب ظنه بحكم التحري فان لم يقع له ظن بني على الاقل وقال المحسن البصري يأخذ بالاكثر ويسجد السهو وقال الاوزاعي متى شك في صلاته بطلت فالاول يأخذ بالاكثر والاثني مفضل والثاني مخفف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واللائق بالاكثر البناء على الاقل واللائق بالعوام الاخذ بالاكثر غلبة زهوق نفوسهم من حضرة الله عز وجل فلو أخذوا بالاقل لم يحصل لهم الملل وصارت صلاتهم كصلاة المكره وتلك لاثواب فيها واللائق باكثر البطلان فافهم * ومن ذلك قول الامام الشافعي ان من ترك التشهد الاول فذكره بعد انتصابه لم يعد له أو قبله عاد وسجد للسهو ان بلغ حد الركع مع قول أحمد انه ذكره بعد ان انتصب قائما ولم يقرأ فهو مخير والاولى أن لا يرجع ومع قول النخعي يرجع ما لم يشرع في القراءة ومع قول المحسن يرجع ما لم يركع ومع قول مالك انه ان فارقت اليه الارض لا يرجع فالاول وما بعده فيه تخفيف وقول مالك فيه تشديد من حيث عدم الرجوع وتخفيف من حيث الرجوع الى التشهد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان جلوس التشهد الاول انما للاستراحة من تعب الحضور مع الله تعالى في السجود فحيثما قام منتصبا فابق للرجوع للجلوس فائدة لاسيما وقد وقف بين يدي الله تعالى قانتا ووجه قول النخعي ان رجوعه ليس ترجيح ويتأهب لمخاطب الحق تعالى في القيام اولى من خطابه مع القنوت وارتخاء الاعضاء ووجه قول المحسن اظهار الضعف وتدارك الغفلة والسهو في ترك ما أمر به ووجه قول مالك ان مفارقتها للارض ولو سهوا تدل على قوته على تحمل مناجاة الله تعالى في القيام مع ان محل الجلوس الاصل انما هو بعد انقضاء وظيفة العبودية وذلك في الجلوس الاخير فحاسب الشارع الاول الانتفيس للضعفاء الذين لا يقدر على تأدية الرباعية او الثلاثية بلا جلوس في وسطها فان قال قائل فلم كان الجلوس للتشهد الاخير فرضا دون الاول مع ان كلا منهما بعد سجدتين فالجواب ان التشهد الاخير انما كان الجلوس له واجبا زيادة درجة بالمصلي من حيث ان تجلي الحق تعالى في السجود الاخير اشد من تجليه في السجود الذي قبل التشهد الاول وذلك من خصائص تجليات الحق تعالى كما مر بسطه في صفة الصلاة فانهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من قام الى خامسة سهوا ثم ذكر فانه يجلس فان كان لم يجلس في الرابعة للتشهد تشهد في الخامسة وسجد للسهو وان كان قد تشهد فيها سجد للسهو وسلم مع قول أبي حنيفة في رواية انه ان ذكر قبل أن يسجد في الخامسة رجع الى الجلوس فان ذكر بعد ما سجد فيها سجدة فان كان قد قعد في الرابعة قدر التهدي بطل فرضه وصار الجميع نفلا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك اتفاق الائمة على ان من صلى المغرب أربعين سجدة ان يسجد للسهو ويحزبه صلاته مع قول الاوزاعي انه يضيف اليها ركعة أخرى ويسجد للسهو كي لا تكون المغرب شقفا فالاول مخفف خاص بالمجبوبين والثاني مشدد خاص بمن ارتفع حجاب وجهه الاول ان العوام لا يتأثرون من شهود الشفع بخلاف الاكابر تذوب أبدانهم من

مشاهدته وليس راحتهم الا في شهود الوتر ولو لا جعل الحق تعالى بعض الصلاة شفعاً واقدروهم على فعله لما قدروا كما يعرف ذلك أهل المناجاة لله فان قال قائل ان أنفسهم شغفت الحق تعالى فالحجوب انه لا يشفع الحق الوجود غير الشاهد مع الحق وأما الشاهد لا يقدح في الوترية لانها لا تكون الا في المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هورابعهم وكشف القناع عن وجه هذه المسئلة لا يذكر الا مشافهة فرحم الله الازاعي في غوصه على مثل هذا السر ومن ذلك قول الامام الشافعي وأجد ان من أخبره جماعة بانه ترك ركعة مثلاً لا يرجع الى قولهم وانه يجب عليه العمل بيقين نفسه مع قول أبي حنيفة وأجد في إحدى الروايات عنه انه يرجع الى قولهم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط لنفسه فانه أعلم بافعاله من غيره فلا يخرج عن عهدة التكليف الا بذلك ووجه الثاني ان شهادة الغير أحوط لان النفس ربما لبست على صاحبها ولا هكذا الامر في الاجنبى فافهم * ومن ذلك قول الامام الشافعي انه لا يسجد لترك مسنون الا القنوت والتشهد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول أبي حنيفة انه يسجد لترك تكبيرات العيد وتركه المجهر في موضع الاسرار وعكسه ان كان اماماً وبه قال مالك لكن يختلف محل السجود عنده فان كان جهر في موضع الاسرار يسجد بعد السلام وان كان أسري في موضع المجهر يسجد قبل السلام وقال أجد ان يسجد مثل ذلك فحسن وان ترك فلا بأس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان القنوت والتشهد الاول يشبهان الاركان فاستحقا جبرهما بالسجود تداركاً لكمال هيئة الصلاة ووجه الثاني ان تسبيحات العيد وتكبيراته صارت شعاراً في ذلك الجمع العظيم فتذكر العافلين بكبرياء الحق تعالى حين حجبوا عن شهود ربهم بشهود الكثرة ولبس الزينة ومشاهدة الله واللعب في ذلك اليوم عادة وكذلك القول في المجهر موضع الاسرار وعكسه فان الشارع ماسنه الاكمال في الصلوات فمن أسرى موضع المجهر أو عكسه نقص كمال صلاته كما بسطنا الكلام على ذلك في باب صفة الصلاة عند الكلام على حكمة المجهر والاسرار ووجه قول أجد النظر الى أحوال غالب الناس في نقصهم صلاتهم فلا تكاد تسلم لهم صلاة من النقص ولو بالفوافي الاحتراز عن ذلك فلذلك كان السجود راجعاً الى اختيار المصلي فان وجد في نفسه عزيمة سجد والا فلا * ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه يكفي للسجود اذ تكرر سجدتان مع قول الازاعي انه اذا كان السهو جنسين كان زيادة والنقصان سجد لكل واحد سجدتين ومع قول ابن أبي ليلى انه يسجد لكل سهو سجدتين مطلقاً فالاول مخفف خاص بالعموم والثاني فيه تشديد خاص بالمتوسطين في المقام والثالث مشدد خاص بالأكابر المبالغين في كمال الاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجد في إحدى رواياته ان المأموم يسجد للسجود اذا سها امامه ولم يسجد امامه للسجود مع قول أبي حنيفة انه لا يسجد الا ان سجد امامه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط وشدة الارتباط وتحصيل الجاهل للنقص مع

انقضاء القدوة ووجه الثاني مبنى على قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وعلى ضعف الارتباط
فالاول خاص بالا كابر الذين يرون امامهم كالمجزء منهم كما اشار اليه حديث مثل المؤمنين كالجسد
الواحد فاذا اشتكى منه عضو تداعى له جيع الجسد بالحى والسهر والثاني خاص بالاصاغر
الذين يشهدون امامهم كالجار لهم لاجزء امنهم والله أعلم

* (باب سجود التلاوة) *

اجمع الائمة على انه يشترط لسجود التلاوة شروط الصلاة وحكى عن ابن المسيب انه قال
الحائض تومى برأسها اذا سمعت قراءة السجدة وتقول سجد وجهي للذى خلقه وصوره واختلف
الائمة في سجود التلاوة هل هو واجب او مستحب فقال ابو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة
عند التلاوة للقارى والمستمع فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان من شأن نبي آدم الكبر وهو حرام يجب السعى في ازالته والخروج عنه باظهار التواضع
لله تعالى والخضوع له فمن لم يسجد عند تلاوة نحوه قوله تعالى ان لا يسجدوا لله الذى يخرج
الخبء فى السموات والارض او سماعها فقد اشبه حاله حال من امتنع من السجود ظاهرا فوجب
السجود ليخرج من صفة الكبر وياضاح ذلك ان التكبر خاص بالجن والانس فقط دون غيرهما
من الحيوانات والمجادات من حيث ان التوجه على ايجادهما من الاسماء اسماء الخنان واللطف
بمخلاف غيرهما من سائر المخلوقات فانه كان التوجه على ايجادهم اسما الكبرياء والعظمة
فلذلك نرجوا من تحت حكم هذه الاسماء اذ لا صاغر ين لا يعرفون للكبرياء طعما بخلاف الجن
والانس فانهم نرجوا متكبرين لا يعرفون للذلة والتواضع طعما فان تكبروا فهو بحكم الطبع
وان تواضعوا فلنخرجهم عن الطبع ومن هنا وجب عليهم الرياضة والمجاهدة ليخرجوا عن الكبر
وجب الرياضة ويقفوا على اصل عبوديتهم وسمعت سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول وجوب
السجود خاص بالاصاغر الذين لم يكملوا فى مقام التواضع واستحبابه خاص بالا كابر الذين يحق
الله تعالى جميع ما كان فى نفوسهم من الكبر وصار احدهم يرى نفسه قد استحق الخسف به لولا
عفو الله عز وجل وصارت قلوب المخلق كلهم تشهد لهم بالذل والانكسار بين يدي الله عز وجل
انتهى فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان ادق نظره وخفاء مواضع استنباطه ورحم الله بقية
الائمة فى تخفيفهم عن العامة بعدم وجوب سجود التلاوة عليهم لانهم تحت سياج العفو فيما عندهم
من الكبر فلا يكاد احدهم يخرج عنه بل ربما رأى نفسه بالسجود على من لم يسجد مثله فوقع فى
الكبر ايضا زيادة على الكبر الاصلى وتكبر فى محل الذل والانكسار فافهم * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة ان السامع من غير استماع لا يتأكد السجود فى حقه مع قول الامام ابي حنيفة انهم اساءوا
فالاول مخفف وهو خاص بالعوام والثاني فيه تشديد وهو خاص بالا كابر وعلة الوجهين لا تذكر
الامشافة لاهلها لان ذلك من دقائق مسائل التوحيد * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
ان التالى اذا كان خارج الصلاة والمستمع فى الصلاة ان المستمع لا يسجد فيها ولا بعد الفراغ منها مع
قول ابي حنيفة انه اذا فرغ يسجد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

ووجه الاول ان المسقع اذا كان في الصلاة فهو مشغول بمناجاة ربه المأمور بها في ذلك الوقت
 فلم يؤمر بالاشتغال بغيرها ولو لان الامام من شأنه ارتباط المأموم معه لما كان يسوغ للمأموم السجود
 لقراءة غير نفسه فكأن الامام نائب الحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى على عباده ولا هكذا
 المحكم في غير الامام ووجه قول أبي حنيفة انه يسجد بعد الفراغ العمل بالامر من معاقم يستغل
 بغير المناجاة المأمور بها في الصلاة فلما فرغ منها قضى ما فاتته من سجود التلاوة لتقصيره بعدم
 الرياضة الى وصوله الى مقام الجمع بحيث لا يشغله مناجاة الله تعالى عن الخلق ولا الخلق عن
 الحق وبعضهم يصير يشهدان الحق تعالى هو التالي كلامه على نفسه والبعد عدم أو هو وجود
 وهو يقرأ كلام ربه على ربه فمثل هذا يسجد في المشهد الثاني دون الاول ولم أر لهذا المقام ذاتا
 الى وقتي هذا والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان في الحج سجدتين مع قول
 أبي حنيفة وما لك انه ليس في الحج الا السجدة الاولى فقط فالاول شدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر القرآن في قوله يا أيها الذين آمنوا اركعوا
 واسجدوا وقولوا واسجدوا يشمل السجدة التي في صلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجدة
 التلاوة ولكن جمع السجود مع الركوع قرينة على ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو وجه
 قول أبي حنيفة لانه يقول المراد بقوله تعالى اركعوا واسجدوا السجود الاصلي في الصلاة لا العارض
 وأما السجدة الاولى في الحج فانما وافق أبو حنيفة فيه باقية الاثمة لما في آياتهم التوعد بالعذاب
 لمن لم يسجد من الناس وأيضاح ذلك أن مؤاخذه العبد في عدم حضور المواكب الالهية العظيمة
 أشد من مؤاخذه في غير المواكب المذكورة فانه تعالى أخبر ان كل من في السموات والارض
 والشمس والهر والنجوم والجبال والشجر والدواب فعم المولدات كلها ثم قال وكثير من الناس
 وكثير حق عليه العذاب وانما حق على هذا الكثير من الناس العذاب لمشاهدته السجود لله من
 هودونه في الدرجة وكان الاولى به هو ان يكون أول ساجد وهذا مما يشهد للامام أبي حنيفة
 في قوله بوجوب السجود فانهم فان قال قائل من أي باب وقع من الشر عدم السجود لله مع
 انه لا يصح لاحد التكبر على ربه أبدا وانما يقع التكبر على جنسه من الخلق فالجواب انه وقع عدم
 السجود من المحباب عن صفات العبودية ولذلك كان تارك السجود كافرا وقاتلا لانبياؤه
 وأوليائه لانهم يدعونه الى ما يضيق به صدره فانهم وأكثر من ذلك لا يقال وقد سئل الشيخ
 أبو مدين عن حديث اذا أحب الله عبدا نادى مناد من السماء ان الله تعالى يحب فلانا فأجابوه
 فيصبه أهل السماء ويوضع له القبول في الارض انتهى الحديث فاذا وقع النداء بذلك فابن كان
 قتله الانبياء والاولياء من هذا النداء فقال قد سمعوا ذلك ولكن حجبا في وقت معاداتهم
 للانبيا والاولياء بحكم القبضتين فلذلك أطاع الانبياء والاولياء بعض قومهم وعصاهم البعض
 الآخر كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا ومن المجرمين أي ومثله الولي لان الانبياء
 والاولياء على الاخلاق الالهية في التأسى بها ولذلك قضى تعالى على قوم يعدم السجود له الذي هو
 كناية عن الطاعة لامره ليتأسى به الانبياء والاولياء اذ عصى قومهم أمرهم فانهم * ومن ذلك

قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته ان سجدة ص من عزائم السجود وليست بسجدة شكر مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى عنه وهي المشهورة انها سجدة شكر تستحب في غير الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى ما ذكرها الا تعريضا للنايا بالسجود عند تلاوتها أو سماعها من الامام لاسيما ان كان أحدنا وقع في معصية ولم يتب منها أو تاب ولم يظن انها قبلت فانه يؤمر بالسجود في الصلاة أكثر مما يكون خارجها لانها حاضرة يغلب فيها الغفو والرضى عن العيب وهذا خاص بالاصاغر كما ان من جعلها سجدة شكر يجعلها خاصة بالاكابر الذين لم يقعو في ذنب أو وقعوا فيه ولكن غلب على ظنهم قبول توبتهم وانما قال الشافعية بطلان الصلاة بها لانها لاجل أمر لا تعلق له بالصلاة التي هو فيها ولم يلقنا أنه صلى الله عليه وسلم سجدها في الصلاة فتخاف أصحاب هذا القول من دخولهم اذا سجدها في الصلاة في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد كما ثبت في الصحيح فلكل من المذاهب وجه فافهم * ومن ذلك اتفاق الاثمة الثلاثة على ان في المفصل ثلاث سجدة في النجم والانشقاق والعلق مع قول مالك في المشهور عنه انه لا يسجد في المفصل ووافق الاثمة في بقية السجدة وهي احدى عشرة سجدة ما عدى السجدة الاخيرة من الحج ووجه الاول الاتباع وكذلك الثاني وهو قول أنس لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل من منذ تحول الى المدينة فكل امام وقف على حد ما بلغه مع ان من أثبت السجود في المفصل مشدد ومن نفى السجود فيه مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول انما لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل منذ تحول الى المدينة لاستقرار نفوس غالب الصحابة حين تحولوا الى المدينة في كمال الايمان والالتزام بخلافهم حين كانوا في مكة كان منهم طوائف عندهم بقايا تكبر فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثيرا لينزيل ما في نفوس المؤلفة قلوبهم من أسلم فريما انتهى * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بأن الركوع لا يقوم مقام السجود للتلاوة اذا قرأ آية السجدة في الصلاة مع قول الامام أبي حنيفة انه يقوم مقامه استحبابا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الغالب في الناس ان لا يخف عوا في الركوع كالسجود فلذلك كان الركوع عندهم لا يقوم مقام السجود ووجه الثاني ان الاكابر ينظرون الى الركوع بعين التعظيم كالسجود فلذلك كان يقوم مقام السجود فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان ادق مداركه ورضي الله عن بقية الاثمة * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يكره للامام قراءة السجدة في الصلاة مع قول أبي حنيفة يكره قراءة آيتها فيما سرفيه بالقراءة دون ما يجهر به وبه قال أحمد حتى انه قال لو سرفيه لم يسجد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نهي عن قراءة آية السجدة في الصلاة وهو خاص بالاكابر الذين يقدر على النزول الى السجود ولم يطل القيام ووجه الثاني ان الامام والمأموم قد يكونان لم يقدر على النزول الى السجود لعدم قوة استعدادهما

خطاب طول القيام حتى يقع لهما الأذن بالسجود وذلك بوجودهما القوة على تحمل التعب الواقع في السجود فلذلك كره للامام قراءة آية السجدة لانه وجهه على نفسه وعلى من هو مؤتم به السجود ولولم يكن قرأ آية السجدة ما كان خوطب بالسجود للتلاوة مع هذه المشقة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه اذا سجد الامام للتلاوة فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كما لو ترك القنوت معه مع قول غيره انها لا تبطل لان ذلك سنة في الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك اختلاف على الامام والاختلاف يقطع القدوة واذا انقضت القدوة بطل حكم الوصلة بحضرة الله واذا بطل بطلت الصلاة ووجه الثاني ان المتابعة لا تجب الا فيما هو من صلب الصلاة كالاركان فلكل وجه ومن ذلك قول الامام الشافعي واحمدان سجدوا للتلاوة يفتقر الى السلام من غير تشهد مع قول أبي حنيفة ومالك انه يكبر للسجود وللرفع ولا يسلم فالاول مشدد بالسلام والثاني مخفف بعدم وجوب السلام ووجه الاول كونه كان في حضرة يغيب فيها عن الخلق عادة فكان فراغه من السجود كالقدوم على قوم بعد غيبته عنهم ووجه الثاني قصر زمن تلك الغيبة عادة فكان الساجد لم يتوارع عن المحاضرين وسمعت سبيدي عليا الخواص رجه الله يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام الولاية حتى لا يغيب عن شهود الخلق بالسجود بين يدي الحق تعالى بل يكون مشاهد للسر القاسم بالخلق وذلك من امر الله بيقين وما زاد عليه فمضجع لا وجود له حقيقة فكأنه معدوم والسلام لا يكون الاعلى موجود والموجود لم يتجرب ولم يغيب فافهم وهنا أسرار لا تسطر في كتاب فرحم الله الامام أبا حنيفة حيث لم يقل بوجوب السلام من الصلاة لهذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم عليه بعد الغيبة لكونها حضرة جمع لا يصح فيها غيبة * ومن ذلك قول الائمة انه لو قرأ آية سجدة وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد تطهره مع قول بعض الشافعية انه يتطهر ويأتي بالسجود وان كان قد كرر الآية مرارا أتى بجميع السجودات فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول انه لا مخاطب بالسجود الا من كان متطهرا ووجه الثاني توجه اللوم عليه في قراءته القرآن على غير طهر فكان الخطاب متوجها عليه بالسجود في الاصل فلذلك أمر بتداركه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو كرر آية السجدة في مجلس كفاه سجدة واحدة عن الجميع مع قول بقية الائمة انه لا يكفي السجود في آية عن السجود في مرة اخرى بل يكرر السجود على عدد تكرار القراءة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر والله أعلم

* (باب سجود الشكر) *

قد استحب الشافعي عند تجديد نعمة أو اندفاع نقمة فيسجد لله شكر على ذلك وبه قال أحمد وكان أبو حنيفة والطحاوي لا يريان سجود الشكر بل نقل محمد بن الحسن عنه أنه كرهه كما كرهه مالك خارجا عن المصلاة وقال عبد الوهاب المالكي لا بأس به وهو الصحيح من مذهب مالك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان النعم لم تنزل دائمة على العبد كان النعمة لم تنزل مدفوعة عنه فلا يصح العبد تشا على الله تعالى لكن ثم نعم وتقم كبرى تجدد وتنفع

فكان السجود هنا كل وجه الثاني ايها العبد بسجود الشكرانه ليس لله عليه نعم الاما سجود
له وان دفع عنه وذلك مؤذن بقية الشكر فلهذا كرهه من كرهه فكان تاركه يقول لا احبني نعم
على الله لو سجدت له من افتتاح الوجود ودمت على ذلك أبدا لا بد من مع تقدير كون ذلك خلقا على
حكيف وأنا وأفعالي خلق له جل وعلا فلذلك كان ترك السجود أظهر في الاعتراف بالنعم
والهجر عن مقابلتها بسجودا غيره فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يستحب للمصلي
اذا مر بآية رجة أن يسألها أو آية عذاب أن يستعبد مع قول أبي خنيفة بكرامة ذلك في الفرض
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اظهار العبد
الفاقة والحاجة الى الرحمة وترك العقوبة لاسيما في محل القرب الذي هو الصلاة وهذا خاص
بالأكابر الذين يقدر على النطق مع تحملهم تجليات الحق تعالى لقلوبهم والثاني خاص
بالأصاغر الذين أحسهم هيبة الله تعالى فلأمر وأبالسؤال لما قدر وأعلى النطق فكان من رجة
الله تعالى بهم عدم تكليف هذا الامام لهم بالسؤال في فرائضهم لما فيها من شدة الهيبة
والعظمة بخلاف النوافل لفظ المحاب فيها وخفة الهيبة فافهم والله أعلم

(باب صلاة النفل)

اتفق الأئمة الاربعة على ان النوافل الاربعة سنة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر
وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك اتفقوا على وجوب قضاء الفوائت
من الفرائض فهذا ما اتفقوا عليه * وأما ما اختلفوا فيه فنه قول مالك والشافعي أكد
الرواتب مع الفرائض الوتر مع قول أحمدان أكداه ركعتا الفجر ومع قول أبي خنيفة ان الوتر
واجب فالاول والثاني مخفف يجعل الوتر أو الفجر نافلة مؤكدة والثالث مشدد يجعل الوتر
واجبا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فرض
الصلوات الخمس للاعرابي حين قال له هل على غيرها قال لا الا الآن تنزع فظاهرة نفي وجوب
ما زاد على الخمس صلوات الا ان يجب بعرض كندر ووجه الثاني كثرة التأكيد من الشارع
في صلاة الوتر ودونه تأكيد في صلاة الفجر وما كد فيه الشارع فهو بالوجوب أشبه فيكون
مرتبة فوق النافلة ودون الفرض وفي ذلك من الادب مع الله تعالى ما لا يخفى على عارف فرجع
الله الامام أبا خنيفة حيث غاير بين لفظ الفرض والواجب وبين معناه ما جعل ما فرضه الله
تعالى أعلى مما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان لا ينطق عن الهوى أديا مع
الله تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يمدح الامام أبا خنيفة على مثل ذلك لانه صلى
الله عليه وسلم يجب رفع رتبة تشريع ربه على تشريعه هو ولو كان ذلك باذنه تعالى ولم ينظر
الى ذلك من جعل الفرض والواجب مترادفين وقال الخلف لفظي والحق انهما عند الامام أبي
حنيفة متفاضلان والخلف معنوي كما هو لفظي الا ان يكون ذلك الامر الذي أوجبه صلى الله
عليه وسلم عند الله تعالى في رتبة ما فرضه الله فانا لا نعلم من الله الا ما تأنبه الشارع عنه
وقد أدركنا ما قلنا ان المكلف يفعل ذلك الواجب وهو معتن به كالفرض ونظيره ما قلناه من تخصيص

الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالدعاء لهم بلفظ الصلاة دون لفظ الرحمة والترضى وإن كانت
 الصلاة من الله في اللغة الرحمة تنفيها لأنهم على شأن الأولياء وكثيرا ما يسن الشارح أشياء
 على سنن واحد ويوجب بعضها المجتهد باجتهاده كالحتم أن الشارح ذكره مع قص الاغفار وتنفي
 الايط وغير ذلك من خصال الفطرة كالاستنجاء فانه من خصال الفطرة وقال المالكية بوجوبه
 فان من السنة عندهم ما هو واجب ومنها ما هو عندهم غير واجب وقد ذهب بعضهم عن اصطلاح
 الامام مالك فظن أنه يقول بعدم وجوبه أخذ من قوله انه سنة فصار يقرر ذلك في درسه ويقول
 الاستنجاء سنة عندما لا يكون صلى من غير استنجاء صحت صلاته ومالك لم يقل بذلك بل أوجه
 من حيث أنه نجاسة يجب ازالها قبل الصلاة فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب
 أن يصلي قبل العصر أربعاً وقبل الظهر أربعاً وبعد أربعاً مع قول أبي حنيفة بذلك لكن مع رد
 الامر الى المبد فقال فيها ان شاء صلى أربعاً وان شاء صلى ركعتين مع أنه شدد في سنة العشاء
 التي قبلها فجعلها أربعاً كما جعل التي بعدها أيضاً أربعاً فالاول في سنة الظهر والعصر مشدد والثاني
 مخفف وفي سنة العشاء بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في الظهر والعصر
 والعشاء طول زمن الادمان في النافلة قبل الدخول في الظهر والعصر وذلك لانكشف جلال
 الله تعالى للصلى وقت الظهر وقرب القلوب من ربها في وقت العصر لانه مأخوذ من العصر الذي
 هو الضم كعصر التوب ولكثافة المحاب في وقت العشاء على غالب الناس فلا يكاد أحدهم يتلذذ
 بمناجاة ربه فيها وأما الأربع التي جعلها أبو حنيفة بعدها فهي كالجبر لعدم كمال المحضور فيها لكثافة
 المحاب فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان السنة في صلاة التطوع بالليل والنهار أن يسلم
 من كل ركعتين فان سلم من كل ركعة جاز عند الأئمة الثلاثة خلافاً لابي حنيفة فانه منع السلام
 من كل ركعة وقال في صلاة الليل ان شاء صلى ركعتين أو أربعاً أو ستاً أو ثمانية بتسليم واحدة فعل
 وأما بالليل فيسلم من كل أربع فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول مراعاة حال
 غالب الناس من قدرتهم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك التجلي فكان تسليمه من
 كل ركعتين في محل الاعتدال بين الاكبر والاصغر ووجه من قال يسلم من كل ركعة مراعاة
 حال الاصغر الذين لا يقدر على الوقوف بين يدي الله في صلاة الليل أو النهار أكثر من مقدار
 ركعة ووجه قول أبي حنيفة مراعاة حال الاكبر الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي
 الله تعالى مع ثقل التجلي أكثر من ركعتين ووجه من منع الزيادة على الركعتين في النهار ثقل
 الوقوف بين يدي الله في النهار على الاكبر واحساسهم به عكس ما عليه الاصغر الذين
 لا يحسون بزيادة ثقل التجلي ولا نقصانه فرحم الله الامام أبي حنيفة ما كان أكثر مراعاته
 لمقامات الاكبر والاصغر ورحم الله بقية الأئمة ما كان أكثر شفتهم على الامة * ومن ذلك
 قول الشافعي وأحد أقل التور ركعة وأكثره احدى عشرة وأدنى الكمال ثلاث ركعات مع قول
 أبي حنيفة التور ثلاث ركعات بتسليم واحدة لا يتراد عليها ولا يتقص منها مع قول مالك
 التور ركعة قبلها شفع منفصل ولا قبلها قبلها من الشفع واسكن أقله ركعتان

فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث قريب منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الاتباع لامر الشارع والمحكمة في كون العبادة صلاة الوتر بزيادة أو نقص مراعاة الشارع
 لاحوال امته على اختلاف طبقاتهم بالنظر لسرعة الحضور وبطئه في آخر ركعة من صلاة الوتر
 فرد الفرد كما قال تعالى وكلهم آتية يوم القيامة فردا فافهم من كان استعداده قويا وحصل له
 المحضور مع الله تعالى في اول ركعة أو ثالث ركعة اكتفى بذلك ومن لم يحصل له المحضور فله الزيادة
 حتى يحضر وذلك باحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة أو أكثر كما قاله مالك ووجه قول أبي
 حنيفة انه لا يراد على ثلاث ركعات كون ذلك وتر الليل كما ان المغرب وتر النهار ومن القواعد المقررة
 ان المشبه بأعلى من المشبه فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص عنه ما أمكن وقد سمعت سيدي
 عليا المخوص رحمه الله يقول لا يسمى نفلا الا ما كان له نظير من الفرائض وما لا نظير له لا يقال
 فيه نفل وانما يقال فيه عمل بروخير وسمعت مرارا يقول لا يكون النفل الا لمن كملت فرائضه
 وذلك خاص بالانبياء لعصمتهم وقد يشبه بهم بعض الاولياء فيكون له اسم نفل انتهى وسمعت
 يقول أيضا وجه قول مالك والشافعي انه يقرأ في ركعة الوتر الاخلاص والعمودين ان من أوتر فقد
 وحده الله تعالى وانتفى عنه الشرك ودخل طريق السعادة وذلك بانقض ما يكون الى ابليس
 فلذلك أمره ان الامامان بقراءة العمودين دفعا للشركيده ووسوسته فهو خاص بالا صاغر
 ووجه قول أبي حنيفة انه يقرأ في الاخيرة سورة الاخلاص فقط عدم الخوف من وسوسة ابليس
 في تلك الحضرة وهو خاص بالا كابر انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من أوتر
 ثم سجد لا يعيد الوتر مع قول أحمد انه يشفعه بركعة ثم يعيده فالاول مخفف بعدم اعادة الوتر
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا وتران في ليلة وهو خاص بالا كابر الذين لا سبيل لابليس على توحيدهم ووجه الثاني الاتباع
 لبعض الصحابة وهو خاص بالا صاغر الذين لا يملكون من كثرة التوحيد ولا لابليس عليهم سبيل
 ومعنى الحديث السابق ان من أوتر قبل ان ينام فقد وفى ما عليه فاذا قام يصلي بعد النوم فله ان يجتم
 بالشفع عملا بقول الشارع لا وتران في ليلة أى من ختم آخر صلاته بالليل بشفع فهو تحت أمرى
 في ذلك وسنتى ومن فهم هذا لا يحتاج الى نقص الوتر فافهم * ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه
 والشافعي باستحباب القنوت في النصف الثاني من رمضان في آخر ركعة من وتر التراويح مع قول
 أبي حنيفة وأحمد باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة وبه قال جماعة من الشافعية كابن عبدان
 وأبي منصور بن مهران وأبي الوليد النيسابوري فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارع فعل ذلك في النصف الثاني من رمضان دون غيره ووجه
 الثاني ان فعله صلى الله عليه وسلم بالا صالة يقتضى الدوام فاذا الامام أبو حنيفة وأحمد بالا احتياط
 ومن المحكمة في ذلك ان الدعاء عقب التوحيد لا يرد الوتر كالتشهادة لله بالفردية والاحدية
 والواحدية وكان من القوة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في تلك الحضرة ولا ينقض العبادة فيها
 بالدعاء فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان صلاة التراويح في شهر رمضان

عشرون ركعة وانها في الجماعة افضل مع قول مالك في احدى الروايات عنه انها ستمائة وثلاثون ركعة ، وان فعلها في البيت احب الى . وبذلك قال ابو يوسف فقال من قدر على ان يصلي التراويح في بيته كما يصلي مع الامام فالاحب ان يصلي في بيته فالاول فيه تشديد من حيث الامر بفعلها في الجماعة وفيه تخفيف من حيث العدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول وهو خاص بالضعفاء ان الجماعة فيها رجة بهم لعدم قوة اُحدهم على الوقوف وحده بين يدي الله تعالى في عشرين ركعة فكان الافضل لهم فعلها في جماعة خوفا ان ترهق نفسه من هبة الله عز وجل ويخرج من حضرته لعدم من يتأسى به في ذلك الوقوف بخلافه اذا صلاها في جماعة . ووجه الثاني مراعاة حال الاكابر الذين يقدرون على الوقوف بين يدي الله تعالى افراداً ومع خوفهم على أنفسهم أيضاً من الوقوع في الرياء بحضرة الناس في المسجد كما سيأتي بسطه ان شاء الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض * . ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه يجوز قضاء الغواث في الاوقات المنهي عنها مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول انها صلاة لها سبب فكان ذلك كاذن الملك في الدخول في حضرته بعد ان كان منع الناس من الدخول اليه . ووجه الثاني ان الحق تعالى منع من الصلاة في هذه الاوقات منعاً عاماً ولم يستثن صلاة فشمل المقضية كما شمل المؤداة وايضاح ذلك ان هذه الاوقات اوقات غضب للحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي الملوك في وقت غضبهم وذلك لان وقت الاستواء لا يوجد فيه لشاخص ظل يظهر اُبد بخلافه بعد الزوال فان الشاخص ان لم يكن ساجداً فظله نايب منابه وانما استثنى العلماء وقت الاستواء يوم الجمعة لما ورد مرفوعاً ان جهنم تسجر كل يوم وقت الاستواء الا يوم الجمعة واسبحاها كناية عن الغضب الالهي . ووجه استثناء مكرم مكة من النهي عن الصلاة فيه في الاوقات المكروهة كون العبد هناك في حضرة الملك الخاصة فكأنه من أهل البيت أو خدامه الذين لا يمنعون من القرب من خدمته في وقت من الاوقات . ووجه النهي ان الصلاة من بعد صلاة العصر وبعد صلاة الصبح حتى تغرب الشمس وتطلع وترتفع قدر مخرج كون عباد الشمس يتأهبون للسجود للشمس في ذلك الوقت فنهانا الشرع عن موافقتهم في الوقوف بين يدي الله في ذلك الوقت هروباً من مشاركتهم في صورة العبادة وان كان القصد مختلفاً فمن صلى العصر أو الصبح في أول وقته كان النهي في حقه نهياً تحريماً أي تحريماً وسائل لا تحريماً مقاصد كما تقدم في تحريم الاستمتاع من المحائض بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالاصالة انما هو للاستمتاع بالفرج فقط وقد بلغنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى حذيفة يصلي بعد العصر نافلة فعلاه بالذرة فقال حذيفة انما نسينا عن موافقة الكفار وهم الا ان لم يسجدوا فقال له عمر اكل الناس يعرفون ذلك انتهي فهذا سبب سد العلماء على المصلي الباب من حين يفعل صلاة العصر والصبح ثلاثية تسلسل الامر الى موافقة الكفار في السجود للشمس فافهم * . ومن ذلك قول الشافعي في ارجح قوليه وأحمد في احدى روايته انه يسن لمن فاتته شيء من السنن

الرواتب أن يقضيه ولو في أوقات الكراهة كالفرائض مع قول أبي حنيفة أنها تقضى مع
 الفريضة إذا فاتت ومع قول مالك أنها لا تقضى وهو القول القديم للشافعي فالأول مشدد
 والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 القياس على الفرائض إذا فاتت بجماع أن لها وقتا معيناً وهي جواب لما يحصل في الفرائض من
 النقص من قضاها كاملة فقد أحسن الأدب مع ربه حيث لم يهد إليه شيئاً ناقصاً كظنيره في
 الأضحية والكفارة وغيرهما وإن كان الكل منه تعالى وإليه ووجه قول أبي حنيفة أن الراتبة
 التي فاتت مع فريضة تباحى الأداء فلا ترتفع الفريضة إلا ومعها الجابر لنقصها وقد كان على
 ابن أبي طالب رضي الله عنه يقول محجوا بالركعتين بعد المغرب فإنه ما يرتفعان مع الفريضة
 فيقاس بذلك غيرهما وقد ذكرنا أن من آداب ملوك الدنيا أن لا يكون في خادهم نقص في
 أعضائه أو برص أو جذام في جسده لئلا يقع بصرهم على ناقص وما كان أدبا مع ملوك الدنيا
 فهو أدب مع ملك الملوك من باب أولى وإن كان الحق تعالى هو الخالق لذلك البلا فافهم ووجه
 قول مالك والشافعي في القديم أن الرواتب لا تقضى هو أن كل وقت له نصيب من الخدمة وإذا
 فات وقت بلا خدمة ذهب فارغاً فلا شيء يريد العبد أن يفرغ الوقت المستقبل من تلك
 العبادات ويملأها بالوقت الماضي مع أنه كله في الخفيفة من أراد جعل العبادات المستقبلة للوقت
 الماضي فكانت تنقل الكتابة من أسفل الصحيفة إلى أولها وهذا خاص بنظر الأَكابر
 والثاني خاص بنظر الأصاغر فرحم الله الأئمة المجتهدين ما كان أكثر أديهم مع الله وخلقه
 ومع بعضهم بعضاً فكل ما لم يذكره مجتهد ذكره المجتهد الآخر مراعاة لمشاهد العباد علواً وسفلاً
 من خواص ومحجوبين * ومن ذلك قول الشافعي وأجد أنه ليس له دخل المسجد وقد
 أقيمت الصلاة أن يصلي تحية المسجد ولا غيرها مع قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا أمن فوات
 الركعة الثانية من الصبح اشتغل بركعتي الفجر خارج المسجد في صورة ما إذا أقيمت الصلاة وهو
 خارج المسجد فالأول مشدد في أمر التحية والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول غلبة الهيبة والتعظيم على العبد في الفريضة وعلمه بشدة مؤاخذه الله
 تعالى للعبد إذا أحل بالأدب فيها أكثر من مؤاخذته له إذا أحل بأدب في النافلة فقصد
 هذا العبد بفعل التحية الأمان على تحمل ما بين يديه في الفريضة من الهيبة والتعظيم ووجه
 الثاني شدة مراعاة تحصيل ركعة من تلك الصلاة في جماعة رجاء أن يكون الله تعالى غفر
 لعبده من صلى في تلك الجماعة وشفعه في جميع المؤمنين أو غفر لهم معه وربما استحكمت
 الهيبة في عبد فلم يقدر أن يقف بين يدي الله وحده في الفريضة فكان تحصيل وقوفه مع
 الجماعة أولى له من اشتغاله بأدب القنوم على حضرة الله عز وجل وتقويته بحضوره في تلك
 الفريضة باصطلامه من شدة الهيبة كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهها فتأمل ذلك
 فإنه نفيس ومن ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كل وقت نهى الشارع عن الصلاة
 فيه لا يصح قضاء الصلاة فيه ولا التمسك بالاسجدة التلاوة مع قول الشافعي وغيره أن كل صلاة

لها سبب متقدم يجوز فعلها فيه كالعبادة وركعتي الطواف والمذورة وسجود التلاوة والركعتين عقب الوضوء فالأول مشدد في عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتقدم توجيه هذين القولين في الباب وانفقوا على كراهة التنفل بعد فعل العصر والصبح حتى تغرب الشمس أو تطلع وقال أبو حنيفة من صلى الصبح عند طلوع الشمس لم يصح وإذا شرع فيها فطلعت الشمس وهو فيها بطلت صلاته * ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاقفي وأحمد بکراهة التنفل بعد ركعتي سنة الفجر مع قول مالك بعدم كراهة ذلك فالأول مشدد في الكراهة والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع فلم يلقنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفل بعد صلاة سنة الفجر شيئاً إنما كان يتحدث مع أصحابه فإن لم يجد أحداً يتحدث معه اضطجع على جنبه ورفع رأسه على ذراعه المنسوب حتى تقام الصلاة ثم إن ذلك خاص بقوام الليل الذين أدرکوا وقت التجلي الإلهي حتى كادت مفاسلهم تنقطع من الخشية فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر كالإدواء لزوال التعب الذي أصابهم فيحمل هذا على حال الأكابر ويحمل قول أبي حنيفة على حال الأصاغر الذين لم يحضروا ذلك التجلي الإلهي مع البقعة أو نأموا عنه ويصح حمله أيضاً على أكابر الأكابر الذين حضروا ذلك التجلي الإلهي وأقدرهم الله تعالى على تحمله فلم يأب التنفل لقدرتهم عليه كالأصاغر فافهم * ومن ذلك قول مالك والثاقفي باستثناء التنفل بمكة من النهي مع قول أبي حنيفة وأحمد بکراهة ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التنفل بمكة كخدام الملك في داره المأذون لهم في الدخول عليه أبة ساعة شأوا من ليل أو نهار بخلاف الوارد على الملك من الاتفاق ليس لهم الوقوف بين يديه إلا بعد إذن صريح من خدام الملك لهم ولو كان أحدهم من أكابر الأمراء فافهم ووجه الثاني أن الخدام ولو كان مأذوناً لهم في الوقوف بين يدي الملك أي وقت شأوا فلهذا لم يرد مع الإباحة جديداً أولى لأن المحق تعالى لا تقييد عليه فله أن يرجع عن ذلك الإذن بدليل وقوع النسخ في الأحكام الشرعية والله تعالى أعلم

* (باب صلاة الجماعة) *

أجمعوا على أن صلاة الجماعة مشروعة وأنه يجب إظهارها في الناس فإن امتنعوا منها قوتلوا وانفقوا على وجوب نية الجماعة في حق المأموم على أن أقل الجماعة إمام ومأموم قائم عن يمينه فإن لم يقف عن يمينه بطلت صلاته عند أحمد كما سيأتي وعلى أنه إذا سلم الإمام وفي المأمومين مسبوقون فقد موافق بينهم الصلاة في الجمعة لم يحز بخلافه في غير الجمعة فانهم اختلفوا في ذلك كما سيأتي وكذلك اتفقوا على أن من دخل في فرض الوقت فأميت الجماعة وقدم إلى الثالثة فليس له أن يقطعها ويدخل في الجماعة وكذلك اتفقوا على أنه إذا اتصلت الصفوف ولم يكن بينهم طريق أو نهر صرح بالإتمام وكذلك اتفقوا على جواز اقتداء المتنفل بالمفترض وكذلك اتفقوا على أن إمامة الأعمى غير مكروهة إلا عند ابن سيرين كما سيأتي وكذلك اتفقوا على عدم صحة إمامة المرأة

بالرجل في الفرائض وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا تجوز وكذلك اتفقوا على كراهة ارتفاع
 المأموم على امامه بغير حاجة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه
 فمن ذلك قول أبي حنيفة ان الجماعة في الفرائض غير الجمعة فرض كفاية وهو الاصح من مذهب
 الشافعي مع قول مالك انها سنة وبه قال جماعة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومع قول أحمد
 انها فرض عين وليست بشرط في صحة الصلاة عنده ولكن ان صلى منفردا عن القدوة مع الجماعة
 اثم وصحت صلاته فالأول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدد فارجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الأول ان المقصود من الجماعة بالاصالة اقامة شعار الدين في دولة الظاهر
 والباطن بائتلاف القلوب والابدان فلا بد من طائفة في البلد تقوم بذلك والا أدى الى اخفاء
 الدين وذهاب التعاضد والتساعد وغلبة كلمة أهل الكفر على أهل كلمة الايمان وايضا فان
 صلاة الجماعة من جملة رجاءاته تعالى بالا صاغرا ليتقوا بشهود كثرة الجماعة ورؤية بعضهم بعضا
 على الوقوف بين يدي رب الارباب في حضرة تكاد أعضاء الانبياء والملائكة ان تنفصل منها فلو
 ان المنفرد اقيم في تلك الحضرة وحده وتحت له هيبة الله تعالى لما قدر على أن يقف حتى يتم
 صلاته من شدة انحلال أعضائه حتى خشع فكان من رحمة الله تعالى به انه أمره أن يصلي مع
 جماعة يسمع له التماسي وتقوية الزم بهم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فان من صلى
 الصلاة العادية لا يعرف شيئا من ذلك وغايته أن يطعم من في ركوعه وسجوده ويراعي معاني
 ما يقرأ من القرآن والاذكار ومثل هذا محبوب عما قلناه امراته الافعال والاقوال في الظاهر
 فافهم ووجه من قال انها سنة المحاقها بالسنة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوجبها كما كان
 للجهنم أن يلحقها بالواجب كما في صلاة الجمعة بحكم اجتهاده وهكذا المحكم في جميع ما فعله الشارع
 ولم يبين لنا مرتبته هل هو واجب أو مستحب فمن كان مقلدا لآل امام فهو تحت حكمه فيما يقول من
 وجوب أو نهي ومن لم يكن مقلدا فيكفيه التماسي برسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الفعل
 فيأتي به بقطع النظر عن كونه فرضا أو سنة فلا يجزئ ما وسعه الشارع أو يوسع ما ضيقه الشارع وعلى
 ذلك جماعة من أهل الله عز وجل ووجه من قال انها فرض عين أخذها بظاهر الاحاديث وأمره
 تعالى بها في وقت شدة الخوف والتهام الحرب فلو أنهم لم تكن واجبة على الاعيان لساخ تعالى
 الناس بها في وقت تطاير الروس وقد أمر الله تعالى العباد بها في شدة القتال أمرا عاما يساخ أحد
 في التخلف عنها الا للحراسة لبقية المقاتلين حال اشتغالهم بالعملة ومناجاة ربهم فاذا صلى بهم ما شرع
 لهم أحرما به كذلك وفي ذلك من الحكمة انه لولا هؤلاء الذين حرموا ما كمل للمسلمين المحذور مع
 الله تعالى بل كان أحدهم يلتفت خوفا من أن يقتاله العدو ضرورة من حيث الجزاء الذي فيه
 يخاف من غير الله فانه يرق ولا يتقطع فافهم ومن ذلك قول الجمهور ان الصلاة في الجماعة الكثيرة
 أفضل مع قول مالك ان فضل الصلاة مع الواحد كفضلها مع الكثير فالأول مخفف خاص بالضعفاء
 الذين لا يقدر على الوقوف بين يدي الله مع الواحد والاثنين والثاني مشدد خاص بالاقوياء
 الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي الله مع الواحد لغلبة العلم بالله يمازاد على الجزء

البشري بخلاف غيرهم والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي وأجد بأن للنساء إقامة الجماعة في بيوتهن من غير كراهة في ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة الجماعة لمن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الثاني ان الجماعة ما شرعت بالاصالة الاتاليف قلوب المؤمنين بعضها على بعض لاجل نصرة الدين واقامة شعائره فان القلوب اذا لم تأتلف ربما عارضت بعضها بعضا في ازالة المنكر بعضها في ذلك العدو الذي طلب ازالته فيفسد نظام الدين ومعلوم ان النساء لم يرصدن لئلا ذلك ووجه الاول تقرير الشارع بجماعة النساء في عصره على اقامتهن الجماعة في بيوتهن وفي المساجد خلف الرجال فهو وان لم يكن فيه نصرة في الدين كالجهد وازالة المنكرات ففيه ائتلاف لقلوب المؤمنات والمسلمات وذلك يؤول الى نصرة الدين في دولة الباطن بين يدي الله عز وجل اذا تكليف بالمخدمة عام للذكور والاناث فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجب على الامامية الامامة في غير الجمعة انما هي مستحبة مع قول أبي حنيفة انه لا يجب عليه نية الامامة الا ان كان خلفه نساء فان كانوا رجالا فلا تجب واستثنى الجماعة بعرفة والعيدين فقال لا بد من نية الامامة في هذه الثلاثة على الاطلاق وقال اجد نية الامامة شرط فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف وتشديد من وجهين والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول عدم ورود امر بنية الامامة عن الشارع وايضا فان صورة الارتباط قد حصلت بربطهم أفعالهم على أفعاله وذلك كاف في اقامة الشعار ووجه الشق الاول من قول أبي حنيفة ضعف رابطة النساء بالرجال في التعاضد والتعاون على اقامة شعار الدين فاحتاجوا الى توجه نية الامام اليهن ليتقوى ربطهن به وبذلك علم توجيه ما اذا كانوا رجالا ووجه استثناء الجمعة والعيدين والجمع بعرفة شدة أمر الشارع بذلك وحصول الشعار بكثرة الجمع في هذه الصلوات فاستغنى الامام فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط به فيه ووجه قول اجد الاخذ بالاحتياط ليرتبط المؤمن بالامام يقينا وعكسه وهذا خاص بالضعفاء والاول خاص بالاقوياء الذين يشهدون ارتباطهم بالامام في قلوبهم كالامرا المحسوس حتى ان بعضهم لا يلبس عليه الحال لو غلط المبلغ في الافعال كان كبر للركوع ولم يركع الامام ومثل هذه هي الرابطة الحقيقية التي كان عليها السلف الصالح فلم ان من ادعى صحة الارتباط الباطن بامامه وتبع المبلغ في الغلط هو من أهمل التلبس على نفسه فتأمل * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أصح قولي وأجد انه لو نوى المنفرد الدخول في الجماعة من غير قطع للصلاة صح مع قول أبي حنيفة ان ذلك يبطل الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول انه طلب ارتباط صلته بالجماعة فزاد خيرا وشاركهم في اقامة الشعار حسب طاقته ووجه الثاني ان نية الامامة في اثناء الصلاة كالاشتغال بالخلق عن الحق بخلافها في أول الصلاة سوح العبد بها يدخل في الارتباط بامامه وهذا خاص بالاصاغر كما ان الاول خاص بالكابر أصحاب مقام الجمع فلم يخرجوا بذلك عن شهود الحق تعالى بل ازدادوا به شهودا عما كانوا عليه حال الانفراد وفي ذلك

من الادب مع الله ما لا يخفى على عارف فانه ما كل أحد يقدر على خطاب الحق تعالى من أول
 الصلاة إلى آخرها بلا واسطة وهو منفرد فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان
 ما أدركه المأموم من صلاة الامام فأول صلاته في التشهدات وآخر صلاته في القراءة مع قول
 الشافعي انه أول صلاته فصلا وحكما فيعيد في الباقي القنوت ومع قول مالك في المشهور عنه انه
 آخرها وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه
 تخفيف فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول عدم الاختلاف على الامام ظاهر
 بمخالفة الافعال فلا يعيد القراءة بل ربما كانت قراءته وحده أتم من قراءته مع الامام من حيث
 الحضور مع الله تعالى ووجه الثاني الاحتياط فيوافق الامام فيما هو فيه لئلا يختلف
 عليه ويأتي به ثانيا في محله الأصلي فلذلك كان يوافق الامام في التشهد والتسبيحات ولا يستقل
 بدعاء الافتتاح لأن موافقة الامام في هذا الموضع أهم ووجه الثالث اكفاء المسبوق بما فعله
 مع الامام من التشهد والقنوت وغير ذلك وهو خاص بالأصاغر الذين ينقل عليهم مناجاة الله
 في القنوت والمجلوس وحدهم كما أن كلام الشافعي محمول على حال الاكابر الذين لهم قدرة على
 مناجاة الحق جل وعلا وحدهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ان من
 دخل المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلاة كره له أن يستأنف فيه جماعة أخرى إلا أن
 يكون المسجد على عمر الناس مع قول أحمد انه لا يكره إقامة الجماعة بعد الجماعة بحال فالأول فيه
 تخفيف والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول خوف تشيت القلب
 عن الامام الأول أو حصول تشويش له من جهة الافتتاح عليه فيصير يصلي بالناس بعد ذلك
 وهو متكدر فيسرى تكديره في قلوب المأمومين به ووجه قول أحمد ان إقامة الجماعة ثانيا
 زيادة الاجر والتواب للجماعة الثانية ان كانوا صلوا مع الامام الأول أو حصول فضيلة الجماعة
 ان لم يكن كذلك ونوا صلوا وربما كان في الجماعة الثانية من يستحي أن يقف بين يدي الله وحده
 في الصلاة ولا يستطيع الوقوف وحده أصلا من شدة الهيبة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي
 ان من صلى منفرد ثم أدرك جماعة يصلون استحب له أن يصلها معهم وبذلك قال مالك إلا في
 المغرب فان صلى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى فالراجح من مذهب الشافعي أنه يعيدها وهو قول
 أحمد إلا في الصبح والعصر ومع قول مالك في روايته الأخرى ان من صلى جماعة لا يعيد ومن صلى
 منفرد أعاد في الجماعة إلا المغرب وقال الأوزاعي إلا الصبح والمغرب وقال أبو حنيفة لا يعيد إلا
 الظهر والعشاء وقال الحسن يعيد إلا الصبح والعصر فالأول فيه تشديد في مثله من صلى منفردا
 ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 الاتباع وربما كان في الصلاة الأولى نقص فيصير في الصلاة الثانية وانما استثنى مالك المغرب تخفيفا
 على الناس لضيق وقته ولزاجة العشاء يقع العین له عادة وانما استثنى أحمد الصبح والمغرب لضعف
 الشارع عن الصلاة بعد فعلهما إلى ان قرب الشمس أو طلع الشمس منع ما في الاعادة من
 اثمعة التفل من حيث جواز الترك وان كان لها حكم الغرض من جهة وجوب القيام فيها

مع القدرة وتحرير الخروج منها غير عذر فعم ان للصلاة للمعادة وجهين وجه الى التلبية ووجه
 الى الغرضية لا وجه واحد ووجه قول الاوزاعي ما قلناه من النهي عن الصلاة عقب الصبح
 وتخفيف الامر على الناس بعد المغرب ووجه قول أبي حنيفة الا الظهر والعشاء أى فانه يبعدهما
 كون وقت الظهر وقتا يظلب فيه الحجاب فلا يكاد العبد فيه يأتى بصلاته على الكمال فكان
 اعادته جائرة لما فيه من النقص وأما العشاء فانها عقب تعب النهار في أمر المحرف والمعاش
 عادة مع غلظ الحجاب فيها أيضا ولذلك استحب الشارع لامته تأخيرها الى أن يمضي ثلث الليل
 الاول كما أشار اليه حديث لولان أشق على أمتي لآتت العشاء الى ثلث الليل ووجه قول المحسن
 هو الوجه في قول أحمد والله أعلم * ومن ذلك قول الامام الشافعي في المجدي ان فرضه اذا
 أعاده هو الاولى والثانية تطوع مع قول الشافعي في القديم ان فرضه الثانية ومع قول أبي حنيفة
 وأحمد والاوزاعي والشعبي انهما جميعا فرضه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول سقوط الخطاب عنه بفعلها ووجه الثاني
 الاخذ بالاحتياط ونية المجبر لما عساه يقع في الاولى من النقص ووجه الثالث رد العلم فيها الى
 الله تعالى أدام مع الشارع حيث سكت عن بيان وجوب ذلك وبه قال عبد الله بن عمر وقال
 حين سئل عن ذلك الى الله يحتجب الله تعالى منهما ما شاء * ومن ذلك قول الشافعي
 وأحمد ان الامام اذا أحس بداخل وهو راكع أو في التشهد الآخر يستحب له انتظاره مع قول
 أبي حنيفة ومالك بكراهة ذلك وهو قول للشافعي فالاول مشدد باستحباب الانتظار والثاني
 مخفف في ترك ذلك أصلا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان في ذلك عوننا لآخيه المسلم
 على تحصيل فضيلة الخضوع لله في الركوع مع الراكعين أو جلوسه بين يدي ربه مع الجالسين
 ووجه الثاني الهروب من التشريك بين مراعاة المخلوق ومراعاة الخالق وان كان مثل ذلك مغفورا
 له وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما استحب الامام الشافعي وأحمد
 انتظار الدا داخل اذا أحس به الامام في الركوع والتشهد لاحسانهما الظن بالامام وان مثله
 لا يشغله انتظار ذلك الدا داخل عن ربه عز وجل من حيث انها من منصب الامام الاعظم ولوان
 هذين الامامين علما أن ذلك يشغل ذلك الامام عن ربه ما استحب له ذلك فافهم وسمعت رضى الله
 عنه يقول كلام الشافعي وأحمد خاص بالامام الذي أعطاه الله تعالى القوة وجعل له عدة أعين
 فحين ينظر بها الى الحق جل وعلا وعين ينظر بها الى الخلق والى ما يفعل وعين ينظر بها الى
 الحق والخلق معا فعلم أن الكراهة خاصة بالاصاغر أما الاكابر فلا يضرهم ذلك قطعا
 فافهم * ومن ذلك قول الامام أحمد وهو الرابع من مذهب الامام الشافعي انه لو نوى المأموم
 ومغارقة امامه من غير عذر لم تبطل مع قول أبي حنيفة ومالك انها تبطل فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان تمام الصلاة خلف الامام انما هو أدب
 بدليل صحة صلاته فراى فيما عدا الجمعة والصلاة للمعادة ووجه الثاني انه بالدخول معه كأنه
 ربط نيته بتمام الصلاة خلفه فكان قطع الصلاة بلاية وذلك مبطل ومنصب الامام في الصلاة

يجل عن جواز الخروج من طاعته وموافقه كالامام الاعظم بل الامامة في الصلاة هي منصبه
بالاصالة فمن فارق امامه فسق ومات ميتة جاهلية كمن فارق اتباع رسول الله صلى الله عليه
وسلم وخرج عن شرعه لاسيما ان اوهمت المفارقة القدح في دين الامام فافهم * ومن ذلك
قول الامام مالك والشافعي بصحة قدوة المأموم بالامام وبينهما تفرق وطريق مع قول أبي حنيفة
انها لا تصح فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المراد معرفة المأموم بانتقالات الاحكام
وهو حاصل ووجه الثاني ان شرط الارتباط أن لا يحصل بين الامام والمأموم حائل ولو منزوي
فكما انقطعت صورة الارتباط بينهما من حيث الاجسام كذلك انقطعت من حيث القلوب كما أشار
اليه خبر ولا تختلفوا عليه فتختلف قلوبكم فانه صلى الله عليه وسلم حكم باختلاف القلوب
لاختلاف الصدور وعدم استوائها في الموقف فلكل من القولين وجه * ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد ان من صلى في بيته بصلاة الامام في المسجد وهناك حائل يمنع رؤية الصفوف
لم يصح مع قول أبي حنيفة في المشهور عنه انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ووجه الاول ذهاب الشعار المقصود من صلاة الجماعة في دولة الظاهر للخلق
ووجه الثاني في ذلك حصول الشعار في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرته فلكل
وجه وقد رأيت من يصلي خلف امام بيت المقدس أو مكة وهو بصبر لا تتجبه الجبال ولا غيرها
ولكن قد فات هذا فضيلة امثال أمر الشارع بالاجتماع في مكان واحد عرفا وكان سيدي علي
الحواص رحمه الله تعالى يذهب الى مكة وبيت المقدس وغيرهما فيصلي مع الامام ثم يرجع
ويقول اتباع السنة أولى وكذلك كان يفعل سيدي ابراهيم التبولي كما أخبرني بذلك شيخ
الاسلام زكريا رحمه الله تعالى انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد انه لا يجوز
اقتداء المقرض بالمتنفل كما لا يجوز عندهم ان يصلي فريضة خلف من يصلي فريضة آخر مع قول
الشافعي ان ذلك يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه
الاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليه أي الامام فتختلف قلوبكم فانه شمل
الاختلاف عليه في الافعال الباطنة كما شمل الاختلاف عليه في الافعال الظاهرة على حد سواء
ووجه الثاني كون اختلاف أفعال القلوب لا يظهر به مخالفة الامام عند الناس فالأئمة
الثلاثة راعوا المخالفة القلبية والشافعي راعى المخالفة الظاهرة ولا شك ان من يراعى الباطن
والظاهر معاً كل من يراعى أحدهما مع جوار كل منهما على انفراد فافهم * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة بعدم صحة امامة الصبي المميز في الجمعة مع قول الشافعي بجواز الاقتداء به فيها
كثيرا وان كان البالغ أولى بالامامة من الصبي بلا خلاف فالاول مشدد والثاني مخفف
ووجه الاول ان منصب الامامة في الجمعة وغيره من منصب الامام الاعظم وقد اتفقوا على ان
من شرطه أن يكون بالغاً ووجه الثاني أن المراد عدم اخلاله بواجبات الصلاة وآدابها وذلك
حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفرائض والسنن ويحترز عن الصلاة مع المحلث والنفس وأما
فانه لا ذنب عليه بخلاف البالغ فاشبه الامام العادل المحفوظ من الذنوب فافهم * ومن ذلك قول

الاثمة الثلاثة ان امامة العبد في غير الجمعة صحيحة من غير كراهة مع قول أبي حنيفة بكراهة امامة
 العبد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول سكوت
 الشارع على امامة العبد باصحابه وقوله صلى الله عليه وسلم الا لافضل محرص على عبد ولا عبد على حر
 الا بالتقوى وربما يكون ذلك العبد اتقى لله من المحرور أكثر ذلاً وانكساراً بين يدي ربه فيكون
 مقدماً عند الله على المحر الذي عنده كبر وعزة نفس ووجه الثاني كون الامامة في الاصل من
 منصب الامام الاعظم ومعلوم انه يشترط أن يكون حراً فكذلك القول في نائبه وان كان البدل
 ليس من شرطه أن يكون على صورة البديل من كل وجه فافهم * ومن ذلك قول الامام
 الشافعي ان البصير والاعمى في الامامة سواء مع قول ابن سيرين وأبي حنيفة ان البصير أولى
 واختاره أبو اسحق الشيرازي من الشافعية وجماعة مع أنها صحيحة بالاتفاق فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم وروده في ذلك مع أن
 المدار على نور القلب عند الله تعالى لا على نور البصر الظاهر ووجه الثاني ان الامامة من منصب
 الامام الاعظم فكما لا يكون الامام الاعظم أعمى فكذلك نائبه * ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة بكراهة امامة من لا يعرف أبوه مع قول أحمد بعدم الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول طالب الاثمة اتصال السند بالامام الى حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف
 المأمومون اياه مقطوع النسب والوصلة بحضرة خطاب الله عز وجل لأن ولد الزنا لا ينبغي أن
 يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله عز وجل بالقراءة وبالدعاء لنا وللمسلمين لنقصه ولكونه تولد
 من معصية كما أشار اليه قوله تعالى في الزنا انه كان فاحشة ومقتوا ساء سبيلاً وايضا فقد روى
 عن بعضهم انه قال ان الله تعالى راعى السند الباطن كما راعى السند الظاهر بل أولى ووجه الثاني
 عدم وروده في ذلك ويقول صاحبه قد أمرنا الله تعالى بالسمع والطاعة لمن ولاء علينا وان كان
 ناقصاً دبا مع الله الذي ولاءه ونقصه راجع الى نفسه لا يتعداها اليها فافهم * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايته بجملة امامة الفاسق مع الكراهة مع قول مالك وأحمد
 في أنه رروايتيه انها لا تصح ان كان فسقه بلائاً وبطلاناً ويعيد من صلى خلفه الصلاة وان كان يتأويل
 أعاد مادام في الوقت فالاول مخفف والثاني مشدد بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ووجه الاول صلاة العجاجة خلف المجاج قال بن عمر وكفي به فاسقاً وقد أحصوا من
 قتلهم من العجاجة والتابعين قبلهوا مائة ألف وعشرين ألفاً وانما صحح الاثمة المذكورة صلاة
 المأمومين خلفه لانه يحتمل انه يتوب عقب كل ذنب توبة صحيحة وانما كرهها خلفه لاحتمال
 أصراره وقال بعضهم لا يتصور لنا صلاة خلف فاسق اذا أتى بأفعال الصلاة على الكمال لانه
 ما بين تكبير لله وقراءة وركوع وسجود وتسليم واستغفار من حين يحرم بها الى أن يسلم
 منها فلا يوصف بفسق في جزء منها وانما جافت الدراية من استحباب الذهن فسقه الذي
 فعله خارج الصلاة الى أن دخل في الصلاة وذلك نقص موجب لكراهة المأمومين للامام
 وقد مر في الشرع بعدم رفع صلاة من أم قوما وهم له كارهون وقال اجعلوا أئمتكم خيساركم

فأنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم انتهى ووجه من قال بعدم صحة امامته عدم اتصال السند
للمؤمنين بحضرة الله عز وجل من جهة الارتباط الباطن اذ الفاسق لا يصح له دخول حضرة الله
المخاصة أبدا حتى يتطهر من ذنوبه كلها فان الذنوب الباطنة فضلا عن الظاهرة حكمها
كالنجاسة المحسوسة عند الله تعالى على حد سواء فكما ان من صلى وفي بدنه نجاسة لا يفي عنها
اولمة بلا طهارة لا تصح صلاته فكذلك من تدنس بالذنوب وفسق به ساقا فافهم * ومن ذلك
اتفاق الاثمة الثلاثة على عدم جواز امامة المرأة في صلاة التراويح بالرجال مع قول أحد يجوز
ذلك لكن بشرط أن تكون متأخرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ووجه الاول نهي الشارع عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من منصب
الامام الاعظم وهو لا يصح أن يكون امرأة ووجه الثاني عدم النهي في امامتها في التراويح
من حيث أن الجماعة فيها بدعة عند أحد وان كانت حسنة بخلاف امامتها في مثل العيدين
والكسوف والاستسقاء وغيرها مما شرعت فيه الجماعة فلا تصح امامتها فيه اجاءا جلالا
ولنصب الشارع أن يتأخر عن القيام به الرجال ويتقدم له النساء فان ذلك يؤذن بقلة الاعتراف به
فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الافقه الذي يحسن الفاتحة أولى من الاقرامع قول
أحد ان الاقرأ الذي يحسن القرآن كله دون أحكام الصلاة أولى فالاول مشدد والثاني
في معرفة الفقه دون القراءة والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن
معرفة المصلي واجبات الصلاة فقط أولى من الاقرأ الذي لا يعرف الواجبات ووجه الثاني
عكسه لزيادته بكثرة حمل الوحي لاسيما ان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول
الاصل السلامة من وقوع الامام في السهو وفيما يحل بالهبة ويصح جل قول الامام أحد على
الاقرأ الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف الصالح فلا يكون مخالفا لبقية الاثمة فتأمل * ومن
ذلك قول أبي حنيفة لا تصح صلاة القارئ خلف الامي لبطلان صلاتهم مع قول مالك ببطلان
صلاة القارئ وحده ومع قول الشافعي بعبء صلاة الامي لا خلاف وببطلان صلاة القارئ على
الاربع من القولين فالاول مشدد والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة
الميزان قالوا والامي هو الذي لا يقسم الفاتحة ووجه الاول نقص الامي عن منصب الامامة
فهو كالمرأة اذا صلت بالرجل وان قيل بعبء صلاتها دون الرجل ووجه الثاني ان صلاة الامي في
نفسه صحيحة لانه صلى بحسب ما قدر عليه من الفصاحة بخلاف القارئ ما كان له أن يصلي خلف
ناقص التكن وبذلك يوجه أرجح قول الشافعي رحمه الله تعالى ويصح جل الاول على حال أهل
الورع والاخذ بالاخطا والثاني والثالث على من كان دونهم في الاحتياط فتأمل * ومن ذلك
قول الشافعي وأحد بعبء صلاة من صلى خلف محدث في غير الجمعة ثم بان له حديثه أما في الجمعة
فلا يصح الا بشرط أن يتم العدد بغيره مع قول أبي حنيفة تبطل صلاة من صلى خلف المحدث بكل
حال ومع قول مالك ان كان الامام ناسيا لمحدث نفسه صحت صلاة من خلفه وان كان عالما بطلت
فالاول والثالث فيهما تشديد والثاني مشدد فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان ووجه الاول

العمل بظن المقتدى طهارة امامه عن المحدث الا في الجمعة لا اشتراط كمال العدد وصحة صلاتهم
 فيها والمحدث لم تصح صلاته ولذلك شدد الائمة في الجماعة خلف امامها دون غيرها ووجه الثاني
 العمل بقوله تعالى ولا تزواجة ووزر اخرى وتوجيه الشق الاول من قول مالك كوجه الاول
 فافهم * ومن ذلك قول الشافعي بجهة صلاة القائم خلف القاعد له ذم مع قول أبي حنيفة
 وأحمد انهم يصلون خلفه قعودا وهو قول مالك في احدى روايته فالاول مخفف آخذ بالاحتياط
 والثاني مشدد في العقود آخذ بالرخصة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان
 الله تعالى كاف كلام الامام والمأموم أن يبذل وسعه وقد بذل كل منهما وسعه ووجه الثاني
 العمل بمحدث واذا صلى يعني الامام قاعدا فصولوا قعودا أجمعين وهذا الحديث وان كان منسوخا
 عند جماعة فلم يثبت نسخه عند صاحب هذا القول فيجوز العمل به سد الباب للاختلاف على
 الامام في الافعال الظاهرة مطلقا فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه يجوز للراعي
 والساجد أن يأتيا بالموحى في الركوع والسجود مع قول مالك وأبي حنيفة بان ذلك لا يجوز
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول كون الشارع
 لم يكلف كل واحد من المخلق الا بقدر استطاعته وقد فعل كل واحد استطاعته ووجه الثاني
 ان الموحى لا يطلع أن يكون اماما لان الائمة لا يهتدي اليه أكثر الناس وربما التبتت الحركات
 على المأمومين القادرين فقوتهم فضيلة المتابعة ومن شأن الامام أن يكسب الناس الفضيلة
 لانه يتقصهم اياما ومن هنا قالوا ان تصرف الامام لا يكون الا بالمصالح فافهم * ومن ذلك قول
 الامام مالك والشافعي وأحمد انه لا ينبغي للامام أن يقوم للصلاة لبعده فراغ المؤذن من الإقامة
 فيقوم حينئذ ليعدل الصفوف مع قول أبي حنيفة انه يقوم عند قول المؤذن حي على الصلاة وتبعه
 من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبرا للامام وأحرم فاذا تمت الإقامة أخذ الامام في القراءة
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان تمام
 الاذن في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يحصل الا بتمام لفظ الإقامة ووجه الثاني ان قول المؤذن
 حي على الصلاة آذن في الوقوف أي هلموا الى الوقوف بين يدي ربكم فنهى السريع ومنهم البطي
 فمن كان أسرع للوقوف بين يدي الله تعالى هنا كان أقرب من الله تعالى في الجنة وأسرع في
 النهوض على الصراط فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الواحد يقف عن يمين الامام
 فان وقف عن يساره ولم يكن أحد على يمين الامام لم تبطل صلاته مع قول أحمد انها تبطل ومع
 قول سعيد بن المسيب يقف المأموم عن يسار الامام ومع قول الصفي يقف خلفه الى أن يركع
 فان جاء آخره والوقف عن يمينه اذ ركع فالاول مخفف بعدم بطلان الصلاة والثاني مشدد
 والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ولكون
 اليمين أشرف ووجه الثاني ان فيه مخالفة السنة وقد صرحنا الاحاديث برد عمل كل من خلفها
 ووجه الثالث كون اليسار محل القلب الذي هو قطب المأموم في الاقتداء ولذلك كان من يجلس

على يسار القطب أعلى مقاماً من يجلس عن يمينه وإذا مات القطب ورثه الذي على اليسار وجلس
الذي كان على اليمين على اليسار وقد مشى أكابر الدولة على ذلك أيضاً ووجه الرابع أن موقف
المأموم حقيقة إنما هو خلفه أي بعده كما هو بعده في الأفعال فاعلم ذلك * ومن ذلك اتفاق الأئمة على
أن الرجلين يصفان خلف الإمام إذا جاءهما مع قول ابن مسعود أن الإمام يقف بينهما قالوا
دليله الاتباع والثاني أن فيه عدلاً بينهما ووجه الأول أن الاثنين صف ووجه الثاني أن الصف
ما يكون ثلاثة فأكثر * ومن ذلك قول الشافعي أنه إذا حضر رجال وصبيان وخناثا ونساء يقف
خلف الإمام الرجال ثم الصبيان ثم الخناثا ثم النساء مع قول مالك وبعض أصحاب الشافعي أنه
يقف بين كل رجلين صبي ليتعلم الصلاة منهما قالوا لا تخفف والثاني مشدد ووجه الأول
أن البالغين أولى بالتقديم والصبي من جنس الرجال على كل حال والخنثى يحتمل أنه ذكر فيقدم
على النساء ووجه الثاني مراعاة تعاليم الصبي أفعال الصلاة ممن يكون عن يمينه ومن يكون عن
شماله فإنه أسهل في التعليم ممن هو أمامه فقط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه إذا وقفت امرأة في صف الرجال لم تبطل صلاة واحد منهم مع قول أبي
حنيفة بطلان صلاة من على يمينها ومن على شمالها وصلاة من خلفها دون صلاتها هي فالأول
مخفف وهو خاص بالأكابر الذين لا يلهيهم عن الله شيء من شروا الدنيا من نساء وغيرهن
والثاني مشدد وهو خاص بالأصاغر الذين يميلون إلى الشهوات بحكم الطبع فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من صلى منفردا خلف الصف صحت صلاته
مع الكراهة عند بعضهم مع قول أحمد بطلان صلاته أن ركع مع الإمام وهو وحده ومع قول
الخنثى لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن مدار القعدة على الاقتداء بالأفعال دون الموقف
وإنما كره ذلك لخروجه عن صورة الاجتماع الطاهرة التي شرع لأجلها الجماعة من حيث أنها
دهليز لاجتماع القلوب كما أشار إليه حديث تسوية الصفوف في قوله ولا تختلفوا عليه أي الإمام
فختلف قلوبكم ووجه الثاني أن الواقف خلف الصف حكمه حكم من يربط صلاته بالإمام
وفعل معه ركاً وذلك يقطع ارتباط صلاته خلف الإمام بخلاف ما إذا لم يركع فيحكم بجمعة صلاته
لقصر الزمن ومن هذا يعلم توجيه كلام الخنثى ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أرجح
قوله بطلان صلاة من تقدم على إمامه في الموقف مع قول مالك بجمعة صلاته فالأول مشدد
في الموقف والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة منصب الإمام
في الظاهر من حيث أن الواقف إمام أمامه فيه من سوء الأدب ما لا يخفى وليس هو بجمعة بالإمام
عند من يراه فإنه واقف في مكان الإمام ووجه الثاني أن الله تعالى نصب الإمام في الأرض
مكاتباً عنه في تبليغ أمره ونهييه لا غير فكذا ان المحق تعالى لا يتميزوا في جهة
فكذلك نائبه من حيث المعنى وكما أنسأ النساء إلا ما شاء الله وهو في غير جهة فكذلك القول
في النائب يجب أن تكون أفعال النائب لا فعله ولو لم يكن في جهة القبلة ويؤيد الإمام

مالك في ذلك اختلاف العصابة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر فان طائفة من العصابة كانت تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اماما مع تقدم أبي بكر عليه في الموقف وتقريره له على ذلك وهذا أعظم شاهد لجمعة صلاة المأموم مع تقدمه في الموقف على امامه لكن لما طرق اليه احتمال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مأموما سقط الاحتجاج به عند الأئمة الثلاثة فافهموهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول الامام مالك ان من صلا في داره بصلاة الامام في المسجد وكان يسمع التكبير صححت صلاته الا في الجمعة فانه لا تصح الا في الجامع أو رحابه المتصلة به مع قول الامام أبي حنيفة تصح صلاة من ذكر خلقه في الجمعة وغيرها مع قول عطاء ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام ودون المشاهدة ودون الخل في الصفوف وهو قول النخعي والحسن البصري وبه قال الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان مراد الشارع باجتماع الناس في الجمعة شدة الائتلاف ليتعاضدوا على القيام بالجهاد وشعائر الدين فخاف الامام مالك أن تختلف قلوبهم باختلاف موقفهم فشد فيه قياسا على قوله صلى الله عليه وسلم سوا صفوكم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم فحكم بوقوع الاختلاف في القلوب باختلاف الموقف واذا اختلفت القلوب وقع التقاطع والتدابروا والعداوة وصار كل واحد يعارض الآخر في أقواله وأفعاله ولو أمرا معروف ونهيا عن منكر ومن شك فليجرب وأحفظ عن الامام مالك انه سئل عن الصلاة في البيت المتصل بالمسجد هل يلحق برحابه حتى تصح الصلاة فيه مطلقا فقال ان احتاج ذلك البيت الى استئذان في الدخول فلا تصح الصلاة فيه والاحتج انتهى ووجه هذا ان كل مكان احتاج الدخول اليه الى استئذان فهو بيوت الناس أشبه فان بيوت الله لا تحتاج الى اذن من الخلق ووجه الثاني وما بعده من أصل المسئلة ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام فقط في حيث كان المأموم يعرف انتقالات الامام صححت صلاته وكأ انه معه في موضع واحد ومن هنا تعلم صحة صلاة من صلى بعصر خلف من يصلي بالحرم المكي أو بيت المقدس مثلا اذا كشف له عنه وصار يعرف انتقالاته لان أصحاب هذا المقام قلوبهم مؤتلفة ولو كان بينهم وبين امامهم بعد المشرقين لزوال المحسد والبغضاء من قلوبهم فلا يحتاجون الى قرب الاجسام بل ربما كانت أجسامهم مع البعد أقرب من التصاق محب الدنيا بكتف أخيه كما قال تعالى تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى والله أعلم

* (باب صلاة المسافر) *

اتفق الأئمة كلهم على جواز القصر في السفر وعلى انه اذا كان السفر أكثر من مسيرة ثلاثة أيام فالقصر أفضل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * وأماما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان القصر عزيمة مع قول الأئمة الثلاثة انه رخصة في السفر المجاوز ومع قول داود انه لا يجوز الا في سفر واجب وعنه أيضا انه يختص بالخوف فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان بعض الناس ربما

أنفت نفوسهم من القصر فشدد الامام أبو حنيفة عليهم فيه كما قالوا في مسج الخف انه اذا انقرت
 منه النفس وجب ليخرج عن العيان للشارع في الباطن ووجه الثاني التخفيف على العباد فان
 السفر مظنة المشقة ولو سافر العبد في محقة فن وجد قوة في نفسه كان الاتمام له افضل ومن وجد
 مشقة كانت رخصة الشارع له افضل ومراد الشارع من العباد ان يأتي أحدهم الى العباد
 بانشرح صدره وسروره بعد ذلك من جملة فضل الله عليه الذي أهله لان يقف بين يديه ويناجيه
 كما يناجيه الانبياء والملائكة ومن كان يحذف نفسه حصارا وضيقا من طول الوقوف بين يدي ربه
 فالقصر له افضل لثلاثي صير واقفا كالسكرة فيمقته الله على ذلك قال تعالى فمن يرد الله أن يهديه
 يشرح صدره للاسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حاكأ عما يصعد في السماء
 فالاول خاص بالا صاغر والثاني خاص بالمتوسطين ووجه الثالث ان السفر الذي قصر النبي
 والعبادة فيه كان واجبا من حيث انه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته وداود
 رأس علماء أهل الظاهر فوقف على حدهما كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقاس عليه كل
 ما كان واجبا من السفر وكذلك تخصيصه القصر بالخوف هو على حدهما ورد في القرآن فافهم *
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز القصر في سفر المعصية ولا الترخص فيه برخص السفر
 بحال مع قول الامام أبي حنيفة بجواز الترخص في سفر المعصية فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون الرخص لا تنطبق بالمعاصي وقد قال تعالى
 في المضطرب الى كل المنة فمن اضطر في محضة غير متجانف لاثم وقال فمن اضطر غير باغ ولا عاد
 ومن كان باغيا ومتعديا حدود الله فهو عدو لله لا يستحق نزول الرحمة عليه ولا التخفيف عنه
 بل يمحقه الوجود كله ومن يمحقه الوجود كله فاللائق به انكار الخدمة وزيادة الركوع
 والسجود حتى يقبله السيد ويرضى عليه وهيات أن يرضى ربه بصلاته تامة من غير قصر وأدق
 من هذا الوجه ان تكليفه بطول الوقوف بين يدي ربه بزيادة رخصتين وهو غضبان
 عليه أشد عليه من دخول النار فكما وقف بين يديه ينظر اليه نظر الغضب وذلك من أشد
 عقوبة له باطنا ومن هنا يعلم توجيه قول أبي حنيفة بأن المعاصي يقصر خوفا عليه من حصول
 زيادة المقت بطول وقوفه بين يدي الله وهو غضبان عليه فكان القصر في حقه رخصة به وقال
 بعضهم ان الرخص انما وضعت بالاصالة لا تنقص الناس مقاما وهو المعاصي فانه لا تنقص مقاما
 منه فكان عدم جواز القصر له من باب وبلوناهم بالمحسنات والسيئات اللهم يرجعون فمن منع
 من العلماء جواز القصر له فراده أن يتنبه بذلك على قبح فعله فيتوب ثم يترخص وكذلك من جواز
 القصر له مراده أن ينظر جواز توسعة الله تعالى عليه مع عصيانه له وعدم قطع احسانه اليه
 ليشحى من الله فيرجع فرضي الله عن الائمة ما كان أدق مداركهم وخراهم الله خير اعم أمة
 نبينهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاتمام جائز اذا بلغ السفر ثلاث مراحل ويعبر عن
 ذلك بمسيرة ثلاثة أيام مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية فالاول مخفف
 والثاني مشدد ووجه الاول ان الاتمام هو الاصل والقصر عارض فاذا رجع الانسان الى الاصل

فلا حرج عليه ووجه الثاني الاتباع للشارع وجهه وأصحابه في هذه الرخصة فان الإتمام يجب
 رخصة الشارع وما رخصها إلا مع علمه بمصالح العباد فالتمترخص متبع والمتهم يطلق عليه
 مبتدع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إنه لا يقصر حتى يجاوز
 بنين بلده مع قول مالك في إحدى الروايتين عنه أنه لا يقصر حتى يفارق بنين بلده ولا يجاوزه
 عن يمينه ولا عن يساره وفي الرواية الأخرى أنه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال ومع قول الحارث
 ابن أبي ربيعة إن له القصر في بيته قبل أن يخرج للسفر وصلى بالناس مرة ركعتين في بيته وفهم
 الأسود وغير واحد من أصحاب عبد الله بن مسعود ومع قول مجاهد أنه إذا خرج نهاراً لم يقصر حتى
 يدخل الليل وإن خرج ليلاً لم يقصر حتى يدخل النهار فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث
 مخفف جداً وكذلك الرواية الثانية عن مالك والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
 ووجه الأول أنه شرع في السفر بمفارقة البنين ولو من جانب واحد ووجه الثاني أنه لا يشرع
 في السفر حقيقة إلا بمجازة البلد من جميع الجوانب ووجه الرواية الثانية عن مالك أنه لا يسمى
 مسافراً إلا بمفارقه إلى حد لا يتعلق ببلده غالباً وذلك بمجازة الزروع والبساتين وهي في الغالب
 لا تبعد عن البلد فوق ثلاثة أميال ووجه من قال يقصر في بيته إذا عزم على السفر أنه جعل
 حصول نية السفر مبيحة للقصر وقد حصلت النية ووجه مجاهد أن المشقة التي هي سبب الرخصة
 لا يحس بها المسافر عادة إلا بعد يوم أو ليلة وادق من هذه الأوجه كلها كون المسافر كلما قرب من
 حضرة الله تعالى التي هي منتهى قصد المسافر كان مأموراً بالتخفيف ليطوى المدة ويجالس ربه
 في تلك الحضرة وتأمل السراب لما قصده الظمآن على ظن أنه ماء وكيف وجد الله عنده وهذا سر
 لا يشعر به إلا كل من عرف الحق جل وعلا في جميع مراتب التنكرات فان الحق تعالى قد
 أوصانا بتأدية حقوق المحاروم معلوم أنه تعالى لا يؤصمينا على خلق حسن إلا وهوله بالأصالة وكيف
 يأمرنا بالظن الجميل به عند طلوع روحنا ولا يؤفينا ما ظنناه به من شهوده عند انتهاء سيرنا وقصدنا
 فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اقتدى مسافر بمقيم في جزء من صلاته لم يزمه
 الإتمام مع قول مالك رحمه الله تعالى لا بد من صلاة خلفه ركعة فان لم يدرك خلفه ركعة فلا
 يلزمه الإتمام حتى أنه لو اقتدى بمن يصلي الجمعة ونوى هو الظهر قصر الزمته الإتمام لأن صلاة
 الجمعة في نفسها صلاة مقيم ومع قول أحمد رحمه الله بجواز قصر المسافر خلف المقيم وبه قال إسحاق
 ابن راهويه رحمه الله فالأول مشدد في لزوم الإتمام لمن أتى خلف مسافر في جزء من صلاته والثاني
 فيه تخفيف إلا في صورة الجمعة والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 تعظيم منصب الإمام أن يخالف أحداً ما التزمه من متابعتة ويتبع هواه ووجه الثاني أنه لا يسمى
 تابعاً له إلا أن قبل معه ركعة إذا الباقى كالتكرير لها ووجه الثالث أن كل واحد يعمل بنية نفسه التي
 ربطها مع الله تعالى ونسخ ما ربطه مع المخلق اذ هو الأدب الكامل لاسيما أن كان يتأذى بتطويل
 الصلاة من حيث أنها تطول عليه مسافة الوصول إلى مقصده الذي هو عبارة عن دخول حضرة
 الحق تعالى الخاصة بمجالسته كما مر بإيضاحه آنفاً والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن

للملاح اذا سافر في سفينة فيها أهله وماله له القصر مع قول أجدانه لا يقصر قال أجدو وكذلك
 المكاري الذي يسافر دائما وخالفه فيه الأئمة الثلاثة أيضا قالوا ان له الترخص بالقصر والفطر
 فالأول مخفف والثاني في المستثنين مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول كونه
 مسافرا عن وطنه الأصلي وعن أهله وأصحابه اذا السفينة ليست بوطن حقيقة فكأنها ساحة به
 في برية فكان له الفطر والقصر ووجه الثاني في المستثنين يقول من كان أهله وماله في سفينة
 فكأنه حاضر ببلده فلا يترخص برخص السفر ومدار الامر على أن السفر مشتق من الأسفار
 فكل من كشف له عن حضرة الله كان له القصر طلبا للسرعة دخولها اذا الصلاة معدودة عند
 العارفين من جملة السفر فلا يدخل أحدهم حضرة الله الخاصة الا بانتهاء الصلاة والله أعلم *
 ومن ذلك قول الأئمة الاربعة وغيرهم من جواهر العلماء انه لا يكره لمن يقصر التنفل في السفر
 زيادة على الرواتب وكره ذلك عبد الله بن عمرو أنكر على من رآه يفعله وقال لو طلب منا الشارع
 ذلك ما أباح لنا القصر في السفر فالأول فيه رد الامر الى همة المسافر وعزمه والثاني فيه شدة
 الرحمة به ويسمى نهي شفقة وله نظائر كثيرة في الشريعة فان الشارع أولى بالموثنين من أنفسهم
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي لاحد
 منعه الا بدليل ولم يرد لنا دليل في ذلك فيما بلغنا ووجه الثاني أن السفر عادة محل للشقة واشتغال
 البال عن مراقبة الله تعالى في تكلف الوقوف بين يدي الله تعالى فقد كلف نفسه شططا ثم لا يقدر
 على جمع قلبه كما يقع له في المحضر غالبا فكان حكمه كحكمه من لم يأذن له الحق تعالى في الوقوف
 بين يديه فلا يعان على ما فعل لان الشارع ما ضمن المعونة الا لمن كان تحت أمره واذا كان غالب
 الناس لا يكاد يحضر مع الله في فرائضه من أولها الى آخرها فكيف بما زاد فافهم واتبع الجمهور
 فان الاتباع لجمهور الصحابة والتابعين أولى من مخالفتهم اذا حصل للتنفل المحذور والافقوال ابن
 عمر أولى فيحمل قول الجمهور على حال الاكابر وكلام ابن عمر على حال الاصاغر والله أعلم *
 ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لو نوى المسافر اقامة أربعة أيام غير يومى الخروج والدخول
 صار مقبلا مع قول أبي حنيفة انه لا يصير مقبلا الا ان نوى اقامة خمسة عشر يوما فما فوقها ومع قول
 ابن عباس تسعة عشر يوما ومع قول أجدانه ان نوى مدة يفعل فيها أكثر من عشرين صلاة أتم
 فالأول مشدد وكذلك الرابع وقول أبي حنيفة مخفف وابن عباس قوله فيه تخفيف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاخذ بالاحتياط وتقليم زمن الرخصة وهو خاص بالاصاغر
 الذين يؤدون الفرائض مع نوع من التقص فيعمل لهم الأئمة مدة القصر وهي مدة معتدلة لئلا
 يطول زمن الرخصة فينقص رأس ما لهم بعدم اتمام الصلاة بخلاف الاكابر الذين يؤدون الفرائض
 مع الكمال اللائق بمقامهم فلمهم الزيادة على الاربعة أيام لان كل ذرة من صلاتهم ترجع على
 قناطير من أعمال الاصاغر ويصح أن يعمل الأول بتعليل الثاني وبالعكس من حيث ان الاكابر
 يقدرون على طول الوقوف بين يدي الله تعالى ولا يصبرون على المجهر الطويل بخلاف الاصاغر
 وهنا أمرار يذوقها أهل الله تعالى لا تضر في كتاب وبهذا عرف تعليل قول أبي حنيفة ان المسافر

لو أقام ببلد بنية أن يرحل إذا حصلت حاجة يتوقفها كل وقت من أنه يقصر أبدا وقول للشافعي أنه يقصر ثمانية عشر يوما على الراجح من مذهبه وقبل أربعة والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من فاتته صلاة في المحضر فساقر وأراد قضاءها في السفر أنه يصلي ثمانية قال ابن المنذر ولا أعرف في ذلك خلافا مع قول المحسن البصري والمزني أن له أن يصليها مقصورة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن من فاتته صلاة في السفر فله قصرها في المحضر مع قول الشافعي وأحمد أنه يجب عليه الاتمام فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن فاتته السفر حين فاتت لم تكن إلا ركعتين فإذا قدم من السفر قضاها على صفتها حين فاتت ووجه الثاني زوال العذر المبيح لجواز القصر وهو السفر وقياسا على فاتته المحضر قبل سفره فإنه لا يجوز له قصرها في السفر لأنها حين فاتته كانت أربعة فيجاء إلى القضاء الأداء فقول الشافعي وأحمد خاص بالأهل الذين والأحكام والاول خاص بالأصاغر لأنهم هم أهل الرخص * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديمًا وتأخيرًا مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعد السفر بحال إلا في عرفة ومزدلفة فالأول مخفف وهو خاص بالأصاغر والثاني مشدد وهو خاص بالأهل كابر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الانعاس والميل إلى زيادة الأدلال على فضل الله تعالى من العبد في دخوله حضرته أي وقت شاء إلا في وقت الكراهة ووجه الثاني ملازمة الأدب والزيادة منه كلما قرب العبد من حضرة الله فلا يقف بين يديه إلا باذن خاص في كل صلاة دون الأذن العام إذا لم يحق تعالى لا تعيد عليه فله أن يأذن للعبد أن يدخل حضرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من التسخ في بعض أحكام الشريعة فافهم والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد بعدم جواز الجمع بالمطر بين الظهر والعصر تقديمًا وتأخيرًا مع قول الشافعي أنه يجوز الجمع بينهما تقديمًا في وقت الأولى منهما ومع قول مالك وأحمد أنه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعد المطر لا بين الظهر والعصر سواء أقوى المطر أم ضعف إذا بل الثوب فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم المشقة غالبًا في المشي في المطر في النهار ووجه الثاني الأخذ بالأحكام لمحصل صلاة الجماعة فربما ازداد المطر فجزع عن المشي فيه لمحل الجماعة فلذلك جاز تقديمًا وتأخيرًا ومن ذلك عرف وجه قول مالك وأحمد ثم إن الرخصة تقتضى بمن يصلي جماعة بمحل بعيد يتأذى بالمطر في طريقه فلو كان بالمسجد أو يصلي في بيته جماعة أو يعيش في محل الجماعة في كثر أو كان محل الجماعة على باب داره فالأصح من مذهب الشافعي وأحمد عدم الجواز وحكي أن الشافعي نص في الاملاء على الجواز * ومن ذلك قول الشافعي أنه لا يجوز الجمع بالوحد من غير مطر مع قول مالك وأحمد بجواز ذلك ولم أر لأبي حنيفة كلامًا في هذه المسئلة لأنه لا يجوز الجمع عنده إلا في عرفة ومزدلفة كما مر فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه ما ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي بعدم جواز الجمع للرض والخوف مع قول أحمد بجوازه واختاره جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وقال النووي أنه قوي جدًا

وأما الجمع من غير خوف ولا مرض فمجرد ابن سيرين لم حاجة ما لم يتخذ ذلك عادة وكذلك اختل
ابن المنذر وجماعة جواز الجمع في المحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر ما لم يتخذ ديدنا فقول
الشافعي مشدد وقول أحمد مخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول عدم ورود نص بجوازه ووجه قول أحمد ومن وافقه كون المرض والخوف
أعظم مشقة من المطر والوحل غالباً ولم أعرف دليلاً لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الاولى
منهما عدم التصريح بجواز ذلك مطلقاً وتأمل يا أخي قول مالك لما قيل له ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا مرض فقال أراه بعدد المطر ولم يحزم شيء من جهة
نفسه تجده في غاية الادب فإياك يا أخي أن تنقل ما ذكر عن ابن سيرين أو عن ابن المنذر الا مع
بيان ضعفه وبيان ان التقديم المذكور انما هو في الصلاة التي ورد الشرع بجواز جمعها
بخلاف ما لا يجوز الجمع فيه اجاعاً كجمع الصبح مع العشاء أو المغرب مع العصر ونحو ذلك

(باب صلاة الخوف)

اجمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة المحكم بعدموت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما حكى عن
المنزني انه قال هي منسوخة والا ما حكى عن أبي يوسف من قوله انها كانت محتصة برسول الله
صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على انها في المحضر أربع ركعات وفي السفر للقاصر ركعتان واتفقوا
على أن جميع الصفات المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها وانما الخلاف في
الترجيح واتفقوا على انه لا يجوز للرجل لبس الحرير ولا الجلوس عليه ولا الاستناد اليه الا ما حكى
عن أبي حنيفة من تخصيص التحريم باللبس فقط هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * وأما
ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز صلاة الخوف للمحذور في المستقبل
مع قول أبي حنيفة بجوازها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الشريعة
ووجه قول أبي حنيفة اطلاق الخوف في الآيات والاخبار فشمّل الخوف الحاضر والخوف
المتوقع ويصح جل قول أبي حنيفة على من اشتد عليه الرعب من أهل الحبس دون الشجعان *
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وغيرهم انها تصلى جماعة وفرادى مع قول أبي حنيفة انها لا تفعل
جماعة فالاول فيه تخفيف على الامة من جهة تخييرهم في فعلها جماعة أو فرادى والثاني
مخفف على الامة بالتشديد في ترك فعلها جماعة ومشدد عليهم لو أنهم اختاروا فعلها جماعة فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في المنع من فعلها جماعة ووجه الثاني
التوسعة على الامة بعدم ارتباطهم بفعل الامام فان كل واحد مشغول بالخوف على نفسه فاذا لم
يمكن مرتبطاً بالامام كان القتال أهون عليه ليجزى عن مراعاة شيئين معاني وقت واحد وهما
الامام والعدو * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز صلاة الخوف في المحضر فيصلى بكل فرقة
ركعتين مع قول مالك بأنها لا تفعل في المحضر فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان وقد أجازها في المحضر أصحاب مالك ووجه القولين ظاهر وهو وجود الخوف فان
الشارع لم يصرح بتقييده بالسفر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا التهم القتال واشتد

الخوف به لولن كيف أمكن ولا يؤخرون الصلاة الى أن ينتهوا سواء كانوا مشاة أو ركبا ناما مستقبلي
القبلة أو غير مستقبليها يومئون بالركوع والسجود برؤسهم مع قول أبي حنيفة أنهم لا يصلون
حتى ينتهوا فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان **وجه الأول** الاتباع
ووجه الثاني أنهم ما أمروا بالصلاة حال الخوف الا تبركا بالاقداء برسول الله صلى الله عليه
وسلم أو بناثبه فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم انتفى ذلك الفرص وصارت أخير
الصلاة مع الكف عن الافعال المستقلة عن الله تعالى أولى لمن عرف مقدار المحذور مع الله
تعالى على الكشف والشهود فان الجهاد مبنى على نوع من المحاب ولا يقدر على المجاهدة في
الكفار مع الكشف والشهود الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تأمل متدبر قوله تعالى
يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وقوله تعالى لغيره من الامة وليجدوا
فيكم غلظة قد يتضح له ما أشرنا اليه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم كمل ورثته لا غير فقول
أبي حنيفة خاص بالأصاغر وقول بقية الأئمة خاص بالأكابر فافهم * ومن ذلك قول أبي
حنيفة والشافعي في أظهر قوليه انه يجب حمل السلاح في صلاة الخوف مع قول غيرهما انه
لا يجب فالأول خاص بالأصاغر الذين يخافون من سطوة المخلق وهم بين يدي الله عز وجل لغلظ
حجابهم والثاني خاص بالأكابر الذين لا يخافون من أحد وهم بين يدي الله لقوة يقينهم بأن الله
يحفظهم من عدوهم فابقي الا انه مستحب لا واجب ووجه الاستحباب ان حمل السلاح
لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الداء فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك اتفاق الأئمة على أنهم يقضون اذا صلوا السواظ ظنوه عدوا ثم بان خلاف ما ظنوه مع أحد
القولين للشافعي واحدى الروايتين عن أحمد أنهم لا يقضون ووجه الأول الاخذ بالاحتياط
وانه لا عبرة بالظن البين خطأ ووجه الثاني حصول العذر حال الصلاة لكن لا يخفى استحباب
الاعادة فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد يجوز لبس الحرير في
الحرب مع قول أبي حنيفة وأجدب كراهته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر الى
مرتبتي الميزان ووجه الأول انتفاء العلة التي حرم لبس الحرير لاجلها وهو اظهار التخنيت كالنساء
اذ لا ينسب لابس في الحرب الى تخنيت وانما يحمل على الضرورة مع مسامحة الشارع في الخيلاء في
الحرب بقرينة حوار التجتر فيه ووجه الثاني انه لا ينافي شهامة الشجعان في الحرب ويذهب
صوتهم في العيون بخلاف لبس الاشياء غير الناعمة كغليظ الجلد والليف مثلا * ومن ذلك
اتفاق الأئمة على تحريم الاستناد الى الحرير كاللبس مع قول أبي حنيفة فيما حكى عنه ان التحريم
خاص باللبس فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان ووجه
الأول الاخذ بالاحتياط لان لفظ الاستعمال الوارد في الحديث يشمل الجلوس والاستناد ووجه
الثاني الوقوف على حد ما ورد على صحة الحديث والمحمد لله رب العالمين

(باب صلاة الجمعة)

اتفق الأئمة على ان صلاة الجمعة فرض واجب على الاعيان وغلطوا من قال هي فرض كفاية
وعلى انها تجب على المقيم دون المسافر الا في قول الزهري والنخعي انها تجب على المسافر

اذا سمع النداء وانفقوا على ان المسافر اذ مر ببلدة فيها جمعة فتخير بين فعل الجمعة والظهور وكذلك
 انفقوا على انها لا تجب على الاعمى الذي لا يجد قائدان وجد قائدا وجبت عليه الا عند أبي
 حنيفة وانفقوا على أن القيام في الخطبتين مشروع وانما اختلافه في الوجوب كما سيأتي وعلى
 انهم اذا قاتتهم صلاة الجمعة صلوا ظهرها اذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قول الأئمة ان الجمعة لا تجب على صبي ولا عبد ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية
 عن أحمد في العبد خاصة وقال داود تجب فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع وذلك لان الجمعة موكبها بين يدي الله تعالى أعظم من
 موكب غيرها فكان الاليق بها الكاملون لانهم أختتموا من الأرقاء في دولة الظاهر وأما عدم
 وجوبها على المسافر فلتشتت ذهنه في الغالب فلا يقدر على الخشوع والحضور بين يدي ربه
 عز وجل في ذلك الجمع العظيم ووجه الثاني في الكل أو في العبد خاصة الأخذ بالاحتياط
 فان الأصل ان الصلوات كلها تجب على العبد كالحرة على حد سواء يجامع ان كليهما عبد الله
 عز وجل وخطاب الحق تعالى لعباده بالتكليف يشمله ولو وقع استثناء الشارع للعبد من
 وجوب تكليفه بأمر فاعاد ذلك شفقة من الله ورحمة به بدليل انه لو صلى الجمعة صحته ولا نعمة منها
 الا بعد شرعي ومما يؤيد قول داود كون المشقة في صلاة الجمعة خفيفة على العبد لانها لا تفعل
 الا كل أسبوع لاسيما ان أمره سيده بذلك فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بوجوب
 الجمعة على الاعمى البعيد عن مكان الجمعة اذا وجد قائدا مع قول أبي حنيفة انها لا تجب على
 الاعمى ولو وجد قائدا فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الأول زوال المشقة التي خفف عن الاعمى المحذور من أجلها ووجه الثاني اطلاق قوله تعالى ليس
 على الاعمى حرج فكما خفف عنه في الجهاد فكذلك القول في الجمعة * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة ان الجمعة تجب على كل من سمع النداء وهو ساكن بموضع خارج عن المصر لا تجب فيه الجمعة
 مع قول أبي حنيفة بأنها لا تجب عليه وان سمع النداء فالأول مشدد أخذ بالاحتياط والثاني
 مخفف أخذ بالرحمة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول العمل بظاهر قوله تعالى يا أيها
 الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله فالزم كل من سمع النداء بالحضور
 الصلاة الجمعة ووجه الثاني قصر ذلك على أهل البلد الذين يجب عليهم فعل الجمعة في بلدهم فالأول
 خاص بالاكابر من أهل الدين والورع والاحتياط والثاني خاص بالاصاغر * ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة انه لا تكرر الجماعة في صلاة الظهر في حق من لم يمكنهم اتيان مكان الجمعة بل قال
 الشافعي باستحباب الجماعة فيها مع قول أبي حنيفة بكرامة الجماعة في الظهر المذكورة فالأول
 فيه تخفيف من جهة عدم مشروعية الجماعة فيها وقول الشافعي فيه تشديد من جهة استحباب
 الجماعة فيها وقول أبي حنيفة فيه تشديد في الترك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 وعدم ورود أمر بالجماعة في الظهر المذكورة لان السر الذي في صلاة الجمعة من حيث الامام
 المأموم لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرفه أهل الكشف ولان من شأن المؤمن المحزن وشدة الندم

على فوات حظه من الله تعالى في ذلك الجمع العظيم لانه مصيبة وأهل المصائب اذا عظمهم الحزن تكون الوحدة لهم أولى بل خلق أبواب دارهم عليهم فلا يتقرعون لمراعاة الاقتداء بالامام ومراعاته في الافعال فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الشافعي اذا وافق يوم عيد يوم الجمعة فلا تسقط صلاة الجمعة بصلاة العيد عن أهل البلد بخلاف أهل القرى اذا حضروا فانها تسقط عنهم ويجوز لهم ترك الجمعة والانصراف مع قول أبي حنيفة بوجوب الجمعة على أهل البلد والقرى معا مع قول أحد لا تجب الجمعة على أهل القرى ولا على أهل البلد بل يسقط عنهم فرض الجمعة بصلاة العيد ويصلون الظهر ومع قول عطاء تسقط الجمعة والظهر ما في ذلك اليوم فلا صلاة بعد العيد الا العصر فالأول فيه تخفيف على أهل القرى والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف جدا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في أهل البلد أن الجمعة والعيد لا يتداخلان وظاهر الشريعة مطالبتنا بكل منهما اذ ذلك اليوم ندبنا في العيد وجوبنا في الجمعة وما وقع من أنه صلى الله عليه وسلم صلى العيد واكتفى به ذلك اليوم ولم يحضروا وقت الجمعة فقال البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم قدم الجمعة على الزوال وترك العيد مع انه يطلق على الجمعة أيضا لفظ العيد كما ثبت في الاحاديث ووجه قول أبي حنيفة ان الشارع انما خفف عن أهل القرى بعدم وجوب الجمعة عليهم اذ لم يحضروا الى مكان الجمعة فأما اذا حضروا فابق لهم عذر في الترك اللهم الا أن يضر أحدهم بطول الانتظار فلا حرج عليهم في الانصراف كما يشهد له قواعد الشريعة ووجه قول أحدان المقصود بالجمعة هو ائتلاف القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بصلاة العيد مع انهم قد استعدوا للعيد من أواخر الليل الى ضحوة النهار وهم متعبدون عن أشغالهم وشهوات نفوسهم المباحة في ذلك اليوم حتى صلوا فلا يراد عليهم بالتقيد ثانيا بالصلاة الجمعة وسماع الخطبة فكان الظهر أخف عليهم لاسيما يوم العيد يوم أكل وشرب وبعال كما ورد ووجه قول عطاء الاخذ بظاهر الاتباع وان النبي صلى الله عليه وسلم اكتفى يوم الجمعة بالعيد لانه قدم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز لمن زمنه الجمعة السفر قبل الزوال مع قول الشافعي وأحد بعدم جواز ذلك الا أن يكون سفر جهاد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن اللزوم لا يتعلق بالمكلف الا بعد دخول الوقت ووجه الثاني كون السفر سببا لتفويت الجمعة غالبا ولذلك قالوا يحرم السفر بعد الزوال الا أن تمكنه الجمعة في طريقه أو كان يتضرر بتخلفه عن الرفقة وثم تعاميل ادق من هذا لا يذكر الامشافة * ومن ذلك قول الشافعي ومن وافقه باستحباب التنفل قبل الجمعة وبعدها كالظهر مع قوما لك ومن وافقه ان ذلك لا يستحب فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان فعل النافلة قبل الجمعة كالادمان لكمال الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالاصاغر الذين لم يفهموا السر الذي في صلاة الجمعة ولا تجتهد لهم عظمة الله تعالى فيها كما ان كلام مالك في حق من تجتهد لهم عظمة الله تعالى حال أتيانهم من بيوتهم فادخلو محل الجماعة الا وهم في غاية الهيبة والتعظيم فلم يحتاجوا الى أدمان بالنافلة ولعل ذلك هو السر في عدم التنفل قبل صلاة العيد أيضا فاعلم ذلك *

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي يحرم البيع بعد الاذان الذي بين يدي الخطيب يوم الجمعة لكنه صحيح مع قول مالك وأحمد انه لا يبيع فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان البيع مشروع على كل حال للمعاجة اليه وهو خاص بالكابر الذين لا يشتغلون بذلك عن الله تعالى لقلة استعدادهم وحضور قلوبهم ووجه الثاني خوف الاشتغال بذلك عن الله تعالى وهو خاص بالاصاغر الذين ياهيهم البيع عن ذكر الله وعن مراقبته وقد مدح الله تعالى الاكابر بقوله رجال لا تهيمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله فوصفهم بالرجولية لقيامهم في الاسباب مع عدم الاشتغال بها عن ذكر الله فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعهما ولكن يستحب الانصات مع قول أبي حنيفة بتحريم الكلام على من سمع ومن لم يسمع ومع قول مالك الانصات واجب قرب أم بعد فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد في الكلام والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول أن بعض الناس قد يعطيه الله الكمال فيكون مع الله في كل حال لا يشغله عنه شغل ولا يذكره بذكره مذكر وهو خاص بالاكابر ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط من حيث ان غالب الناس يشتغل بالكلام عن الله تعالى فيفوتهم سماع ما يعظه به الخطيب على لسانه تعالى وبفوته المعنى الذي لاجله شرعت الخطبة وهو جمعية القلب على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهايز لدخول حضرة الله تعالى ومن لم يسمعها لم يحصل له قوة استعداد يدخل به حضرة الله تعالى في صلاة الجمعة واذا لم يحصل له جمعية قلب فانه معنى الجمعة وكانت صلاته كالصورية فقط وسيأتي ان صلاة الجمعة ما سميت بذلك الا لجمعية القلب فيما على ان له تعالى اجتماعا خاصا ووجه القول الثالث هو وجه القول الثاني * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب الا ان مالكا أجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة كنهو زجر الداخلين عن تخطي الرقاب وان خاطب انسانا بعينه جاز لذلك الانسان أن يحبيه كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم عليهما الكلام بل يكره فقط والمشهور عن أحمد انه يحرم على المستمع دون الخطيب فالاول مشدد وكلام أحمد فيه تشديد وكلام الشافعي في المجدد فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا قال المفسرون انها نزلت في سماع الخطبة يوم الجمعة ووجه قول مالك ان زجر من تخطي الرقاب مثلا من جملة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وضعت لاجله الخطبة ووجه قول أحمد أن مرتبة الخطيب تقتضي عدم التعجب عليه لانه نائب عن الشارع فلا يدخل تحت عموم الخطاب على أحد القولين ووجه كلام الشافعي في المجدد جل الامر بالانصات على الندب فيكره الكلام لاسيما في حق من يسمع الكلام عن الله أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عليه أهل حضرة الجمع أو جمع الجمع * ومن ذلك قول الشافعي لا تصح الجمعة الا في ابيه يستوطنها من تنقدهم الجمعة من بلدة أو قرية مع قول بعضهم لا تصح الجمعة

الا في قرية اتصلت بيوتها ولها مسجد وسوق ومع قول أبي حنيفة ان الجمعة لا تصح الا في مصر
 جامع لهم سلطان قال اول مشدد من حيث اشتراط الابنية والثاني اشد من جهة اتصال الدور
 والسوق والثالث اشد من اشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وكذلك
 الثاني فلم يفلت ان الصحابة اقاموا الجمعة الا في بلد او قرية دون البرية والسفر واعتقادنا ان الامام
 مالك كما ويا حنيفة ما شرط المسجد والسوق والدور والاسكان لا بد ليل وجدوه في ذلك قالوا
 واول قرية جعت بعد الردة من قرى البحرين قرية تسمى جواتا وكان لها مسجد وسوق ووجه
 الثالث ظاهرا فان من لاحا كم عندهم امرهم مبدد لا ينتظم لهم أمر وقال بعض العارفين ان هذه
 الشروط انما جعلها الائمة تخفيفا على الناس وليست بشرط في الصحة فلو صلى المسلمون في غير
 ابنية ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة وسكت عن اشتراط ما ذكره
 الائمة انتهى * ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انها لا تصح الا في محل استيطانهم فلو
 خرجوا عن البلاد والمصر والقرية واقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة انها تصح اذا كان
 ذلك الموضع قريبا من البلد كسلي العبد فالاول مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول الاتباع ولما فيه من دفع البلاء عن محل استيطانهم باقامة الجمعة فيه
 فاذا اقاموا الجمعة خارج بلادهم دفعوا البلاء عن ذلك المكان الذي لا يسكنه احد ووجه قول أبي
 حنيفة ان ما قارب الشيء اعطى حكمه فلو خرج عن القرب بحيث لو رآه الراقي من بعد لثقل في
 كونه ذلك المسجد يتعلق ببلد المسلمين أم لا لم تصح * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الجمعة تصح
 اقامتها بغير اذن السلطان ولكن المستحب استدانه مع قول أبي حنيفة انها لا تنفقد الا باذنه
 فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول اجراؤها بحري بقية الصلوات التي أمرنا بها الشارع
 بالاذن العام ووجه الثاني ان منصب الامامة في الجمعة خاص بالامام الاعظم في الاصل فمكان
 لها مزيد خصوصية على بقية الصلوات وكان من الواجب استدانه ومن هنا منع العلماء تعدد الجمعة
 في بلد بغیر حاجة كما سيأتي بيانه قريبا * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الجمعة لا تنفقد
 الا بأربعين مع قول أبي حنيفة انها تنفقد بأربعة ومع قول مالك انها تصح بما دون الأربعين غير أنها
 لا تجب على الثلاثة والأربعة ومع قول الأوزاعي وأبي يوسف انها تنفقد بثلاثة ومع قول أبي
 ثور ان الجمعة كسائر الصلوات متى كان هناك امام وخطيب صحت أي متى كان حال الخطبة رجلا
 وحال الصلاة رجلا ن صحت فان خطب كان واحدا سمع وان صلى كان واحدا منهم أي أتم
 به فالاول مشدد في عدد أهل الجمعة وما بعده فيه تخفيف ووجه الاول ان اول جمعة جمعه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانت بأربعين ووجه ما بعده من أقوال الائمة عدم صحة دليل على وجوب
 عدد معين وقالوا كان تجميعه صلى الله عليه وسلم بالأربعين رجلا موافقة حال ولوانه وجد دون
 الأربعين لم يجمع بهم قياما بشعار الجمعة حين فرضها الله تعالى لمحصل اسم الجماعة ولذلك اختار
 المحافظ ابن حجر وغيرهم أنها تصح بكل جماعة قام بهم شعار الجمعة في بلادهم ويختلف ذلك
 باختلاف كثرة المقيمين في البلد وقتهم فالبلد الصغير تكفي اقامتها فيه في مكان والبلد الكبير

لا يكفي الاقامتها في أماكن متعددة كما عليه غالب الناس وسعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول أصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيرها عدم قدرة العبد على الوقوف بين يدي الله وحده فشرع الله الجماعة ليستأنس العبد بشهود جنسه حتى يقدر على اتمام الصلاة مع شهود عظمته الله التي تتجلى لقلبه وقد جاء اختلاف العلماء في العدد الذي تقام به الجمعة على اختلاف مقامات الناس في القوة والضعف فمن قوى منهم كفاه الصلاة مع مادون الاربعين الى الثلاثة أو الاثنين مع الامام كما قال به أبو حنيفة وأمع الواحد كما قال به غيره ومن ضعف منهم لا يكفيه الا الصلاة مع الاربعين أو الخمسين كما قال به الشافعي وأحدوا الله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة انه لو اجتمع أربعون مسافرين أو عبيدا وأقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة انها تصح اذا كانوا موضع الجمعة فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول الاتباع فلم يبلغنا عن الشارع انه أوجبها على مسافر ولا عبد ولا أمر المسافرين والعبيد باقامتها وانما جعل جمعهم تبعاً لغيرهم ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك فلوان أقامتها في الوطن شرط في صحتها لبيته الشارع ولو في حديث * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا تصح امامة الصبي في الجمعة لانهم منعوا امامته في الفرائض ففي الجمعة أولى وقال الشافعي تصح امامة الصبي في الجمعة ان تم العدد بغيره فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان الامامة في الجمعة من منصب الامام الاعظم بالاصالة وهو لا يكون الا بالغا ووجه الثاني ان النائب لا يشترط ان يكون كالاصيل في جميع الصفات وقد أجمع أهل الكشف على ان الروح خلقت بالغة لا تقبل الزيادة والتكليف عليها حقيقة فلا فرق بين روح الصبي والشبح فكل صلاة صحت من الصبي صحت امامته فيها ومن نازع في ذلك فعليه الدليل انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك اذا حرم الامام بالعدد المتعبر ثم انفضوا عنه فان كان قد صلى ركعة وسجد منها سجدة أتمها جمعة وقال أبو يوسف ومحمد ان انفضوا بعد ما حرم بهم أتمها جمعة وقال الشافعي في أصح قولييه وأحدانها بطل وتمامها ظاهراً فالأول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول والثاني حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة ووجه الثالث ظاهر لانتهاء العدد المتعبر عند قائله * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصح نعل الجمعة الا في وقت الظاهر مع قول أحد بجمعة فعلمنا قبل الزوال فلو شرع في الوقت ومدها حتى نرج الوقت أتمها ظاهراً عند الشافعي وقال أبو حنيفة تبطل بخروج الوقت وينتدئ الظهور وقال مالك وأحمد تصلي الجمعة ملثم تغيب الشمس وان كان لا يفرغ الا بعد غروبها فالأول مشدد بانتهاء الظاهر بعد الزوال والثاني مخفف من حيث الرخصة في تعجيلها قبل الزوال وقول أبي حنيفة فيما اذا مد حتى نرج الوقت مشدد في البطلان الرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع ولان في ذلك تخفيفاً وعلى الناس من حيث خفة التحلي الالهي بعد الزوال بخلافه قبله فانه ثقيل لا يطيقه الا كمل الاولياء ولذلك لم يجعل الشارع بعد الصبح صلاة الا النخعي وهيئات أن يقدر أحد من ائمتنا على المواظبة على فعلها لتقل التحلي كلما قرب الزوال ومن هذا يعرف توجيه قول مالك

وأحمد من من حيث التخفيف وإن كان من خصائص الحق تعالى زيادة ثقل التجلي كلما طال وقته كما يعرف ذلك أهل الكشف لكن لما كان كل أحد لا يحس بثقله سميناه مخففا فافهم *
ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن المسبوق إذا أدرك مع الإمام ركعة أدرك الجمعة وإن أدرك دون ركعة صلى ظهرا أربعاً مع قول أبي حنيفة أن المسبوق يدرك الجمعة بأي قدر أدركه من صلاة الإمام ومع قول طاوس أن الجمعة لا تدرك إلا بأدراك الخطبتين فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الركعة معظم أفعال الصلاة والركعة الثانية كالذكر برها ووجه الثاني أنه أدرك الجماعة مع الإمام في الجملة ووجه الثالث الأخذ بالاحتياط فقد قيل إن الخطبتين بدل عن الركعتين فيضمان إلى الركعة التي قال بها الأئمة الثلاثة فيكون المسبوق بذلك كالمدرّك ثلاث ركعات وذلك معظم الصلاة بالاتفاق * ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن الخطبتين قبل الصلاة شرط في صحة انعقاد الجمعة مع قول الحسن البصري هما سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بغير خطبتين يتقدمانها وذلك من أدل دلائل على وجوبهما ووجه الثاني عدم ورود نص بوجوبهما ولو أنهما كانا واجبتي لورد التصريح بوجوبهما ولو في حديث واحد وقد قال أهل الكشف إن الشارع إذا فعل فعلا وسكت عن التصريح بوجوبه أو نذبه فالأدب أن يتأني به في ذلك الفعل بقطع النظر عن ترجيح القول بوجوبه أو نذبه فان ترجيحنا لأحد الأمرين بخصوصه قد لا يكون مراد الشارع وإنما أوجبوا إقامة صلاة الجمعة على أثر الخطبة من غير تخلل فصل عرفا علما كان عليه الخلفاء الراشدون وخوفا من فوات المعنى الذي شرعت له الخطبة فانما انما شرعت تمهيدا لطريق تحصيل جمعية القلب مع الله تعالى جمعية خاصة زائدة على الجمعية المحاصلة في غيره من الصلوات الخمس فإذا سمع المصلي ذلك التخويف والتحذير والترغيب الذي ذكره الخطيب قام إلى الوقوف بين يدي الله تعالى بجمعية قلب بخلاف ما إذا تخلل فصل فربما غفل القلب عن الله تعالى ونسى ذلك الوعظ ففاته معنى الجمعية وإنما يكثف الشارع بخطبة واحدة في الجمعة والعيسدين ونحوهما مبالغة في تحصيل جمعية القلب بتكرار الوعظ ثانيا فان بعض الناس ربما يذهل عن سماع ذلك الوعظ إذا كان مرة واحدة ومن هنا كان سيدي علي الخواص رحمه الله يقول ينبغي حمل من يقول بوجوب خطبة فقط على حال الأكابر العلماء ووجوب الخطبتين على حال آحاد الناس إذا لا كابر لطهارة قلوبهم يكتفون في حصول جمعية قلوبهم على الله بأدنى تنبيه بخلاف غيرهم وكذلك القول في خطبة العيدين والكسوفين والاستسقاء فان قال قائل فلم لم تشرع الخطبتان بين يدي شيء من الصلوات الخمس تمهيدا لحضور القلب فيه على الله تعالى كالجمعة فالجواب أن ما لم يشرع ذلك تخفيفا على الأمة ولأن الصلوات الخمس قريبة من بعضها بعضا في الزمن بخلاف ما يأتي في الأسبوع أو السنة مرة فان القلب ربما كان مشتتا في أودية الدنيا فاحتاج إلى تمهيد طريق لجمعية فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أرجح روايته أنه لا بد من

الاتيان في خطبة الجمعة بما يسمى خطبة في العادة مشتملة على خمسة اركان جدياته تعالى والصلاة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وقراءة آية وفيه دعوة والدعاء للمؤمنين
 والمؤمنات مع قول أبي حنيفة ومالك في احدى روايتيه انه لو سيج أو هل أجزاء ولو قال الحمد لله
 ونزل كفاه ذلك ولم يحجج الى غيره وخالف في ذلك أبو يوسف ومحمد فقالا لا بد من كلام يسمى خطبة
 في العادة ولا تجوز الخطبة الا بلفظ مؤلف له بال فالأول مشدد وما بعده مخفف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب للجمعة
 الا وتعرض للخمسة اركان المذكورة ووجه ما بعده حصول تذكرة الناس الوعظ بذكر الله
 وتحميده وتهليله وتسبيحه وفي القرآن العظيم وذكر اسم ربه فصيلا فاذا كان ذكر اسم الله بكفى
 عن قراءة القرآن في الصلاة ففي خطبة الجمعة أولى وقد قال أهل اللغة كل كلام يشتمل على
 امر عظيم يسمى خطبة واسم الله أمر جليل عظيم بالاتفاق * ومن ذلك قول مالك والشافعي
 بوجوب القيام على المقادير في الخطبتين مع قول أبي حنيفة وأحمد بعدم وجوبه فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان منصب الداعي الى الله تعالى
 يقتضي اظهار العزم وشدة الاهتمام بأمره تعالى والخطبة جالسا تنافي ذلك فكان القول بالوجوب
 للقيام حال الخطبتين متعيना لا سيما عند من يقول انهما يدل عن الركعتين ووجه الثاني ان المراد
 به ال كلمات الوعظ الى أسمع المجاهدين والغرض من ذلك يحصل مع الخطبة جالسا لا سيما عند
 من يقول باستحباب الخطبتين كالحسن البصري فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الشافعي
 بوجوب الجلوس بين الخطبتين مع قول غيره بعدم الوجوب فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني
 مخفف ودليله القياس على جلسة الاستراحة في الصلاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في القول المرجوح بعدم اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قول
 الشافعي في أرجح قوله باشتراط الطهارة فيهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان غاية أمر الخطبتين أن يكونا قرآنا صافا وذلك جائز مع المحدث
 بالإجماع ووجه الثاني الاحتياط مع الاتباع للشارع والمخالف للراشدين ولا احتمال أن
 يكونا يدلان عن الركعتين عند الشارع كما قال به بعضهم فنعم ما فصل الشافعي في اشتراط الطهارة
 للخطبتين وان كان الرابع عنده أن الجمعة صلاة كاملة على حيائها وليست الخطبتان بدلا عن
 الركعتين وذلك في غاية الاحتياط فاشتراط الطهارة لاحتمال كونهما بدلا عن الركعتين ولم
 يجعلهما بدلا عن الركعتين جرما لانه لم يرد عن الشارع فيه شيء * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
 يستحب للخطيب اذا قصد المنبر أن يسلم على المجاهدين مع قول أبي حنيفة ومالك ان ذلك مكروه
 ووجه الاول الاتباع ولانه قد اعرض اليه مودع المجاهدين باستدباره اياهم فسئل لهم السلام
 على قاعدة السلام في غير هذا الموضع ووجه الثاني أن السلام انما شرع للإيمان من وقوع الاذي
 منه لمن يسلم عليه ومنصب الخطيب يعطى الإيمان بذاته بل بعضهم قبله خمس ثمانية اذا خرج عليهم
 فالسلام عليهم مبنى على نسبتهم الى الله والظن به وسوء ظنهم فان قال قائل ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يسلمون اذا صعد احداهم المنبر فاجاب ان سلام
 الانبياء والصالحين محمول على البشارة للباشرين أي انتم في امان من أن تخالفوا ما وعظناكم به
 على لسان الشارع وليس المراد انتم في امان منا أن نؤذيكم بغير حق وقد تقدم نظير ذلك في الكلام
 على قول المعلى في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته أي أنت في امان منا
 يا رسول الله أن نخالف شرعك لأن الايمان في الاصل لا يكون الا من الاعلى للادنى * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أرجح روايته لا يجوز أن يصلي بالناس في الجمعة الا من خطب
 الامذر فيجوز مع قول مالك في الرواية الاخرى عنه انه لا يصلي الا من خطب ومع قول الشافعي
 في أرجح قوله يجوز ذلك وهو احدى الروايتين عن أحمد فالاول فيه تشديد والثاني مشد
 والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يفلح ان أحد يصلي
 بالناس الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين الا من خطب ومنه
 يعرف الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم ورود نهى عن ذلك وان كان الاولى ان لا يصلي
 بالناس الا من خطب فافهم * ومن ذلك قول الأئمة انه يستحب قراءة سورة الجمعة والمناقين في
 ركعتي الجمعة أو سبع والعاشية مع قول أبي حنيفة انه لا يختص القراءة بسورة دون سورة فالاول
 مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني سد باب الرغبة عن شيء من القرآن
 دون شيء كما لعله يقع فيه بعض المحجوبين عن شهود تساوى نسبة القرآن كله الى الله تعالى على
 السواء والاول قال ولو كان نسبة القرآن الى الله تعالى واحدة فحقن ممتثلون أمر الشارع في
 تخصيص قراءة بعض السور في بعض الصلوات دون بعض * ومن ذلك قول جميع الفقهاء
 بسنية الغسل للجمعة مع قول داود والحنبل بعدم سنيته فالاول مشدد والثاني مخفف ودليل
 الاول الاتباع وتعظيم حصة الله تعالى عن التقدير المعنوي والحسي وطلب أن لا يقع نظير المحق
 تعالى الاعلى بدن ظاهر نظيف وان كان المحق تعالى لا يصح هجابه عن النظر الى بر ولا هاجر من
 حيث تدبيره لعباده ووجه الثاني طلب دخول حصة الله تعالى بالذل والانتكاس وشهود العبد
 قذارة جسده لطهرها الله تعالى بالنظر اليه ولو أنه نظف جسده لم يارأى نظافة نفسه من القذر
 فحجب عن شهود الذل وطلب المغفرة فكان ابقاء دنس جسده مذكرا لطلب المغفرة وشهود
 الذل والانتكاس يرين يدي ربه ليرجعه فليكل مجتهد مشددا * ومن ذلك تخصيص الأئمة الاربعة
 بمطالبة الغسل من يحضر الجمعة مع قول أبي ثور انه مستحب لكل أحد حضر الجمعة ولو لم
 يحضرها ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة فليغتسل فخص الامر بالغسل
 من يحضر صلاة الجمعة ووجه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم أن
 يغسل جسده في كل سبعة أيام انتهى وذلك له يوم نزول الامداد الالهي يوم الجمعة على جميع المسلمين
 من حضر الجمعة ومن لم يحضر فبطلت أحداهم مدد ربه على طهارة وحياة جسده وانتعاشه لضعفه
 بارتكابه المخالفات أو بارتكابه الغفلات أو كل الشهوات ولا فرق في تخصيص من يغسل من يحضر
 بين القائل بوجوب الغسل ولا بين القائل بسنيته لكن ينبغي على الوجوب على بدن من يتأذى

الناس برائحة بدنه وثيابه كالقصاب والزيات وجل الاستحباب على بدن العطار والتاجر ونحوهما
 * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو اغتسل الجنب بنية غسل الجنابة والجمعة معا أجزأهم مع
 قول مالك انه لا يجوز له عن واحد منهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان فالاول خاص بالا كابر الذين حفظهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي فكانت
 أبدانهم حية لا تحتاج الى تكرار الغسل بالماء لاحتياها أو نعاشها والثاني خاص بالاصاغر
 الذين كثرت وقوعهم في المعاصي فاحتاجوا الى تكرار الغسل لتحيي أبدانهم فرحم الله الأئمة
 ما كان أدق نظرهم في استخراج الاحكام للأئمة بالا كابر والاصاغر * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة وأجدو الشافعي في أرجح قوله ان من زوحم عن السجود وأمكنه أن يسجد على ظهر
 انسان فعل والقول الثاني للشافعي ان شاء أن السجود حتى يزول الزحام وان شاء يسجد على ظهره
 مع قول مالك يكره السجود على الظهر بل يصبر حتى يسجد على الارض فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بحديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه
 ما استطعتم ولم يستطع هذا الزحوم أن يمثل أمر الشارع في اتباعه للامام في السجود الا كذلك
 فالامر بالسجود ثابت عن الشارع على أثر سجود الامام وأما الانتظار حتى تزول الزحمة فمكوت
 عنه والعمل بمقتضى المنطوق أولى ووجه الثاني أن السجود أعظم أفعال الصلاة في الخضوع
 والذل ولا يكون ذلك الاعلى الارض الحقيقية التي هي التراب أو ما فرش عليها من حصير
 أو حصي ونحو ذلك وأما السجود على ظهر آدمي فربما فهم منه الكبر ولو صورة ولو كان الادعى
 أصله من التراب أيضا فافهم فان الساجد على ظهر انسان كأنه يستعبد صاحب ذلك الظهر
 وذلك خارج عن سياج مقام العبودية الذي هو الذل والانكسار لله رب العالمين * ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الامام اذا أحدث في الصلاة جازله الاستحلاف وهو الجديد الرابع
 من مذهب الشافعي مع قوله في القديم بعدم الجواز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة المصلحة للمؤمنين والتسبب في حصول كمال الاجر بكمال
 الاقتداء في الجمعة كلها أو بعضها ووجه الثاني انه حصل للمؤمنين الاجر بمجرد ادراهم خلف
 الامام في الجملة وفارقوا الامام بعذر فبرجى لهم حصول كمال الاجر بالنية حيث عجزوا عن الفعل
 ان شاء الله تعالى * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة انه لا يجوز تعدد الجمعة في بلد الا اذا كثروا
 وعسرا اجتماعهم في مكان واحد قال مالك واذا أقيمت في جوامع فالقديم أولى وليس للامام أبي
 حنيفة في المسئلة شيء ولكن قال أبو يوسف اذا كان للبلد جانبان جاز فيه اقامة جعتين وان كان
 لها جانب واحد فلا تجوز عبارة الامام أجدو اذا عظم البلد وكثر أهله كبغداد جاز فيه جعتان
 وان لم يكن لهم حاجة الى أكثر من جمعة لم يجوز وقال الطحاوي يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد
 بحسب الحاجة ولو أكثر من جعتين وقال داود الجمعة كسائر الصلوات يجوز لأهل البلد
 أن يصلوها في مساجدهم فالاول وما عطف عليه فيه تخفيف وقول داود مخفف فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول ان امامة الجمعة من منصب الامام الاعظم فكان العجاجة لا يصلون

الجمعة الاخلفه وتبعهم الخلفاء الراشدون على ذلك فكان كل من جمع بقوم في مسجد آخر خلاف المسجد الذي فيه الامام الاعظم يلوث الناس به ويقولون ان فلانا يشارك في الامامة فكان يتولد من ذلك فتن كثيرة فسد الائمة هذا الباب الالغزيرضى به الامام الاعظم كضيق مسجده عن جميع أهل البلد فهذا سبب قول الائمة انه لا يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد الا اذا عسر اجتماعهم في مكان واحد فبطلان الجمعة الثانية ليس لذات الصلاة وانما ذلك مخوف الفتنة وقد كتب الامام عمر بن الخطاب الى بعض عماله اقيموا الجماعة في مساجدكم فاذا كان يوم الجمعة فاجتمعوا كلكم خلف امام واحد انتهى فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة من تعدد الجمعة جاز التعدد على الاصل في اقامة الجماعة ولعل ذلك مراد داود بقوله ان الجمعة كسائر الصلوات ويؤيده عمل الناس بالتعدد في سائر الامصار من غير مبالغة في التقطيس عن سبب ذلك لعله مراد الشارع ولو كان التعدد منهياعنه لا يجوز فعله بحال لورد ذلك ولو في حديث واحد فلما نفذت همة الشارع صلى الله عليه وسلم في التسهيل على امته في جواز التعدد في سائر الامصار حيث كان أسهل عليهم من الجمع في مكان واحد فافهم فان قلت فاجه اعادة بعض الشافعية الجمعة ظهر بعد السلام من الجمعة مع ان الله تعالى لم يفرض يوم الجمعة صلاة الظهر وانما فرض الجمعة فلا تصلى الظهر الا عند العجز عن تحصيل شروط الجمعة مثلاً فالجواب ان وجه ذلك الاحتياط والمخروج من شبهة منع الائمة التعدد بقطع النظر عما ذكرناه من خوف الفتنة او خوف وقوع التعدد بغير حاجة كما هو مشاهد في اكثر مساجد مصر وغيرها فقد صار العميان الذين يقرؤون على قبور الاموات أو الابواب بفلوس يخطبون ويصلون بالناس الجمعة من غير تكبر مع ان مذهب الائمة تقتضي أن جواز التعدد مشروط بالحاجة فكان صلاتها ظهراني غاية الاحتياط وان كانت الجمعة صحيحة على مذهب داود فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الجمعة اذا فاتت وصلوها ظهرات تكون فرادى مع قول الشافعي وأحمد بجواز صلاتها جماعة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان القاعدة ان الميسور لا يسقط بالمعسور وقد تنصر حصول الجمعة وتيسر الجماعة في الظهر فلا يمنع من فعلها جماعة على الاصل في مشروعية الجماعة ووجه الاول التخفيف على الناس اذ وجوب الجماعة في الجمعة مشروط بصلاتها جماعة فلما فاتت خفف في بدلها بصلاته فرادى والله تعالى أعلم

(باب صلاة العيدين)

نفق الائمة على أن صلاة العيدين مشروعة وعلى وجوب تكبيرة الاحرام أولهما وعلى مشروعية رفع اليدين مع التكبيرات كلها الارواية عن مالك وكذلك اتفقوا على أن التكبير سنة في حق المحرم وغيره خلف الجماعات هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة في إحدى روايته ان صلاة العيدين واجبة على الاعيان كالجمعة مع قول مالك والشافعي انها سنة مع قول أحمد ان صلاة العيدين فرض على الكفاية فالاول شدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول

عدم التصريح من الشارع بحكم هاتين الصلاتين فاحتاط الامام أبو حنيفة وجعلهما فرض عين مع كونهما ليس فيهما كبير مشقة لكونهما يفعلان في السنة مرة واحدة فلا فرق بينهما وبين الجمعة في الصورة فانهما ركعتان بخطبتين فعلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعة ووجه الثاني الاخذ بالتوسعة على الناس مع العمل بحديث الدين يسر والامداد النازلة في يومهما اكثر وأعم من الجمعة من حيث ان المدد فيهما ينال من حضر صلاتهما مع الجماعة ومن لم يحضر بخلاف الجمعة فان المدد خاص بمن يحضر الا ان تخلف عنها بعذر ووجه قول أحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلهما بجماعة وأقر كثير من الناس على عدم المحصور في صلاتهما فكانت أشبه بفرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيهما كالشافعي لمن لم يحضر فحصل له الفضل بعدد من شفع فيهم ولذلك قال العلماء انه أفضل من فرض العين لكونه اسقط المخرج عن صاحبه وعن غيره فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحدان من شرائط صلاة العيدين العدد والاستيطان واذن الامام في احدي الروايتين عن أحدكم في الجمعة وزاد أبو حنيفة وأن تقام في مصر مع قول مالك والشافعي ان ذلك كله ليس بشرط وأجازا صلاتهما فرادى لمن شاع من الرجال والنساء فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ما تقدم آنفا من كونهما يشبهان صلاة الجمعة في الخطبتين والركعتين وعظم هو كيهما بالنسبة لبقية الصلوات ووجه الثاني اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث انه جعل ايام العيدين ايام اكل وشرب وذكر الله وفي رواية وبغال أي جاع فلما خفف الشارع في يومهما في فعل ما ذكر دون يوم الجمعة كان حضورهما مستحبا لا واجبا وايضا فلما ورد أن القيامة تقوم يوم الجمعة فاحتاط الائمة لمن يكون على الدين والايمان في ذلك اليوم من العصابة الظاهرين على الحق في ذلك اليوم بإيجاب المحضور عليهم في الجمعة والاقبال على العبادة لئلا تقوم القيامة عليهم وهم غافلون في اكلهم وشربهم وغير ذلك بخلاف العيد لم يرد أن القيامة تقوم فيه ومن المحكمة في جواز العيدين فرادى زيادة التوسعة على العبد بعدم وجوب ربطه بامام لا يتحرك الا بعد تحريكه فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يستحب أن يكبر بعد تكبيرة الاحرام ثلاث تكبيرات في الاولى وخمس في الثانية مع قول مالك وأحدان يكبر ستا في الاولى وخمس في الثانية ومع قول الشافعي يكبر سعا في الاولى وخمس في الثانية ثم قال الشافعي وأحدان يستحب الذكر بين كل تكبيرتين وقال أبو حنيفة ومالك انه يوالى بين التكبيرات نسقا فالاول مخفف في عدد التكبيرات والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد ومن قال يوالى التكبيرات مخفف ومن قال يستحب الذكر بينهما مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه التفاوت في عدد التكبيرات ظاهر لان كل امام تبع ما وصل اليه عن الشارع أو الصحابة وأما وجه من قال يوالى التكبيرات فلائنه هو المتبادر الى الفهم من كلام الشارع وهو خاص بالكابر الذين يقدرون على تحمل توالي تجليات الحق تعالى بصفة توالي الكبرياء على قلوبهم وأما وجه من قال يستحب الذكر بين التكبيرات فهو لكون الاشتغال بأنواع الذكر مع التكبير فيه تخفيف على غالب الناس فان غالبهم

لا يقدرون على تحمل توالي تجليات الكبرياء والعظمة على قلوبهم فكان لقاء الذهن الى معنى التسبيح والتحميد والتوحيد مع التكبير كالمقوى للعبد على تحمل تجليات العظمة والكبرياء فافهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول انما شرط العلماء الجماعة في الجمعة دون العيدين لان تجلي الحق تعالى في صلاة الجمعة اشد من تجليه في صلاة العيدين فلذلك كانت الجماعة في الجمعة فرض عين وفي العيدين سنة وايضا ذلك ان الجمعة لو شرعت فرادى لذابت ابدان المصلين من شدة الهيبة والعظمة التي تجلب لقلوبهم فكان في مشروعية صلاتهم مع الجماعة رحمة بهم لاستئناسهم بجنسهم من البشر فان قال قائل ان الجزء البشري الذي في كل عبد موجود فلم لا اكتفيم بالاستئناس بحجابه قلنا الجزء المذكور لا يحصل به استئناس يقدر معه العبد على تحمل التجلي المذكور مع غير ذهول عن افعال الصلاة واقوالها فلما لم يحصل به المعنى المذكور جعلناه كالعدم وشرعنا له الجماعة الخارجة عنه انتهى وتقدم في باب صلاة الجماعة ان مشروعية الجماعة فيها رجة بالخلق فان قال قائل فلم كانت الجماعة الحاضرون في العيد اكثر من جماعة الجمعة فالجواب انما كان جماعة العيدين اكثر لحجابه بشهود اكثرهم عن شهود تلك العظمة التي تجلب لهم ليكمل سرورهم يوم العيد ولولا شهود تلك الكثرة لما انبسطوا يوم العيد فكان عدم ثقل التجلي عليهم مع اكثرهم هو سبب كمال سرورهم في يوم العيد فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يقدم التكبير على القراءة في الركعتين وهو احدى الروايتين عن احمد مع قول أبي حنيفة واجد في الرواية الاخرى انه يغير بين القراءة في التكبير في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول وهو خاص بالا صاغر ان القراءة بعده مشاهدة كبرياء الحق جل وعلا اقوى على المحضور مع الله تعالى واعون على فهم كلامه ووجه جعل التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية كون الاكابر يزادون تعظيما للحق تعالى بتلاوة كلامه فكان تقدم التلاوة اعون لهم على تحمل تجلي كبرياء الحق تعالى على قلوبهم عكس الا صاغر ان العظمة تطرق قلوبهم اولاً ثم يليق الله تعالى عليهم المحجابين رحمة بهم لئلا يذوبوا من مشاهدة كبريائه وعظمته كما هو معروف بين العارفين الذين يصلون الصلاة الحقيقية * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من فاتته صلاة العبد مع الامام لا يقضيها مع قول اجد والشافعي في أحد قوله انها تقضى فرادى فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف من جهة كونها فرادى وتشديد من جهة القضاء فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ما فاتته من الفضل مع الامام لا يسترجع بالقضاء ووجه الثاني ان صلاتها جماعة ثانياً مرة فيه مشقة على الامام والمأمومين مع عدم ورود نص في قضائها بالخصوص وايضا فان صلاتها فرادى تغز على ما فات العبد من الامداد الالهية التي تحصل له لو كان صلاح الامام فانه يريد ان يحضر مع ربه في الصلاة منفردا كما كان مع الامام فلا يصح له ذلك فكانت صلاته فرادى تنبهه على قدر ما فاتته من الاجر والثواب ليعزم على الحرص على حضورها مع الامام في الاعياد المستقبل فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه يقضيها ركعتين كصلاة الامام مع قول

أحمد أنه يقضيها أربعاً كصلاة الظهر وهذه الرواية هي المختارة عند محقق أصحابه والرواية الأخرى عنه أنه يخير بين قضائها ركعتين أو أربعاً فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول محاكاة القضاء للأداء في ذلك على الأصل فيه ووجه الثاني قياس صلاة العيد على صلاة الجمعة في أن الخطبة فيها بدل عن الركعتين قبل فاته الصلاة والمخطبتان مع الإمام كان من الاحتياط فعلها أربعاً فإن صلاها ركعتين فقط صححت ولكن فاته الاحتياط وقد تقدم في صلاة الجمعة أن الشارع إذا فعل أمراً لم يبين لنا هل هو واجب أو مندوب فمن الأدب فعلنا له على وجه التأمي به صلى الله عليه وسلم بقطع النظر عن الجزم بوجوبه أو ندبه وصلاة العيد من ذلك فتأمل * ومن ذلك قول الأئمة إن فعلها بالعصر أجزأها البلد أفضل من فعلها في المسجد مع قول الشافعية بأن فعلها في المسجد أفضل إذا كان واسعاً فالأول مشدد بالخروج إلى العصر وفيه تخفيف بالنظر لعدم حصر النفوس في المسجد وهو خاص بالأصاغر والثاني مخفف وهو خاص بالكابر وذلك لأن الأصاغر لا يقدرون على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد بالمشقة لأنه يوم زينة واكل وتعاطى شهوات أباحها الشارع فيه فكان صلاتهم للعيد في الغضا فرق بهم وأما الكابر فانهم يرون مكثهم بين يدي الله في بيته أوسع مما بين السماء والارض وقد قالوا * سم الخياط مع الاحباب ميدان * فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجوز التنفل قبل صلاة العيد وأما بعدهما فيجوز ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الإمام وغيره مع قول مالك أنه إذا فعلها في المصلي فلا يتنفل قبلها ولا بعدها سواء الإمام والمأموم وعنه في المسجد روايتان ومع قول الشافعي بأنه يتنفل قبلها وبعدها في المسجد وغيره إلا الإمام فإنه إذا ظهر للناس لم يصل قبلها ومع قول أحمد لا يتنفل قبل صلاة العيد ولا بعدها مطلقاً فالأول مشدد والثاني فيه تشديد من حيث أن فيه روايتين والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف بالترك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص عن الشارع في جواز التنفل قبلها وكل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود غير مقبول إلا ما استثنى من الأمور التي تشهد لها الشريعة بعدم خروجها عن عموماتها وإيضاح ذلك أن الشارع هو الدليل لنا في جميع أمورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعله فهو ممنوع منه على الأصل في قواعد الشريعة فلو علم الشارع أن الله تعالى أذن لأحد في التنفل قبل صلاة العيد لأخبرنا بذلك أو كان هو فعله ولم يبلغنا أنه تنفل قبل صلاة العيد وانما أباح أبو حنيفة التنفل بعد صلاة العيد ليكون العمل الذي كانت قبل الصلاة زالت وهي الهيئة العظيمة الإلهية التي تتجلى للعباد قبل صلاة العيد بخلاف الأمر بعد الصلاة فإنه حصل للعباد الأمان بسماع الخطبة فقد رعى أن يتنفل بعدها وجعل الأذن بالوقوف بين يديه تعالى في ضمنه الأذن له بأن يتنفل بعد الصلاة وقبل الخطبة ووجه قول مالك أنه لا يتنفل في العصر قبلها ولا بعدها التخفيف على غالب الناس فإن الإمام ما صلى بهم في العصر إلا مداواة لقلوبهم مما كان يحصل لهم من المحصر بصلاتهم في المسجد فلما أمروا بالتنفل في العصر أذهب المعنى الذي قصدته الإمام وصارت صلاتهم كأنها في المسجد من حيث المحصر والنضيق في نفوسهم فيقفون بين يدي الله

في الصلاة كالركسالى أو كالمكرهين فافهم ووجه قول الشافعى انه لا يكره التنفل قبلها لغير
الامام أى ولن شاء من الاكابر الذين يتعمدون بمناجاة الله تعالى والوقوف بين يديه ولا يسأمون
من ذلك ولا تطالبهم نفوسهم باللهو والاكل والشرب يوم العيد بخلاف الامام فان الناس
مغمورون باتباعه فاذا تنفل تنفلوا وفيهم الذين يغاب عليهم موافقة حظوظ نفوسهم فيكون
الامام سببا لحصول المخرج والضيق عليهم في الصلاة فيقف أحدهم في الصلاة صورة وهو خارج
عنها حقيقة ولما رأى الامام أحمد الى هذا المعنى قال لا يتنفل الامام ولا غيره قبل صلاة العيد
ولا بعدها تخفيفا على الضعفاء من الناس فافهم * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على انه
يستحب ان ينادى لها الصلاة جامعة مع قول ابن الزبير انه يؤذن لها قال ابن المسيب وأقول
من أذن لصلاة العيد معاوية فالأول مخفف في الفاظ النداء والثاني مشدد فيها ووجه
الاول الاتباع والتنبية على فعلها في جماعة ثلاثين ساهل الناس في فعلها فرادى اذا الجماعة
فيها هو المقصود لا عظم ولكون كل عيد يفعل في العام مرة واحدة ووجه قول ابن الزبير
ومعاوية القياس على العرائض بجامع الشروعية ولعل ابن الزبير لم يبلغه في ذلك شئ والا فمعه ورود
النص لا يحتاج الى قياس * ومن ذلك قول الشافعى انه يستحب قراءة سورة ق في الاولى
واقتربت في الثانية أو قراءة سيج اسم ربك الاعلى في الاولى والفاشمية في الثانية مع قول مالك
وأحمد انه يقرأ فيهما بسج والفاشمية فقط ومع قول أبي حنيفة انه لا يستحب تخصيص القراءة
فيهما بسورة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث أخف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالمتوسطين والثالث بالاصاغر ووجه الاول ان
الغالب في يوم العيد والجمعة ترك المحرف والصنائع والاشتغال بأفوية النفوس فربما نسي العيد
أمر المعاد أو هوال يوم القيامة فكان قراءة هذه السور المعينة كالمذكور لعبد بتلك الاحوال ثلاثا
يطول عليه زمن الغفلة عن الله تعالى وعن الدار الآخرة فيموت قلبه أو يضعف وان كان الكامل
من شرطه ان يجمع بين الفرح والحزن معاني يوم العيد فان قلت ان مثل سورة اذا الشمس كورت
أكثر في ذكر الاحوال من قراءة سيج فاجواب أن التجلي الالهى في هذه الدار الغالب عليه أن
يكون ممزوجا بالجمال رجة بالخلق ولوانه تعالى تجلى للخلق بصفة الجلال الصريف لمات كثير من
الناس فلذلك كان اللائق بصلاة العيدين قراءة سورة سيج لما فيها من التسليج وصفات المجد
والكمال وكذلك القول في سورة ق واقتربت هي ممزوجة بصفات الجمال لمن تأمل فافهم وأما
وجه قول أبي حنيفة فهو خوف الوقوع في الرغبة عن شئ من القرآن فتصير نفس العيد تسكره
قراءة غير السور التي عينت للراءة فالكمال ولو أتى بالسور المعينة لا يرغب عن غيرها والناقص
ربما رغب عن غيرها فسد الامام أبو حنيفة الباب بالقول بعدم التخصيص فرجة الله تعالى عليه
ما كان أدق نظره في الشريعة وما أشد خوفه على الامة ورحم الله تعالى بقية الائمة * ومن ذلك
قول الشافعى في أرجح القولين انهم لو شهدوا يوم الثلاثين من رمضان بعد الزوال برؤية الهلال
قضيت موسعا مع قول مالك انها لا تقضى وهو مذهب أحمد فان لم يكن جمع الناس في ذلك اليوم

صليت من الغد عند الشافعي ومن قال بقوله وقال أبو حنيفة صلاة عيد الفطر تضي يوم الثاني والثالث فالاول فيه تشديد من حيث الامر بالقضاء والثاني مخفف بعدم الامر به والثالث متوسط فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول طلب المبادرة الى تدارك ما فات ووجه الثاني طلب التخفيف على الامة بعدم حصرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال حين شرحت نفوسهم الى تناول شهورهم اذ ذلك اليوم بعد ان استعدت للصلاة من بكرة النهار فلم يشهد احد برؤية الهلال الى الزوال ووجه الثالث ظاهر لان القلب يعرض عن صلاة العيد بعد يوم الثالث وذهب بهجة صلاة العيد فاذا امر قضائها بعد اليوم الثالث وقف وقلبه شارد كما انه ليس في صلاة * ومن ذلك اتفاق الائمة على ان التكبير في عيد التخرم سنون وكذلك في عيد الفطر لا عند أبي حنيفة مع قول داود بوجوبه وقال الفخمي انما يفعل ذلك الحواكون قال ابن هبيرة والعجيج ان تكبير انظر آكر من يوم النحر لقوله تعالى ولتكملوا العدة وانكبروا لله على ما هذا كم فالاول مشدد والثالث أشد والثاني والاربع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول والثالث الاتباع والاختصاص بالاحتياط فان الامر للوجوب بالاصالة حتى يصرفه صارف ووجه قول أبي حنيفة والفخمي أن يوم العيد يوم سرور وفرح والتكبير يقتضي استئثار الهبة والتعظيم فيورث العبوسة والحزن ويذهب الفرح والسرور المطلوب يوم العيد فهو خاص بالاصاغر الذين لا يقدر على الجمع بين شهود العظيمة والسرور والاول خاص بالاكابر * ومن ذلك قول مالك انه يكبر يوم عيد الفطر دون ليلته وانتهاه عنده الى أن يخرج الامام الى المصلى وفي قول له الى أن يحرم الامام بصلاة العيد وهو ارجح من قول الشافعي والثالث الى أن يخرج منها وأما بدأؤه فن حين يرى الهلال وهي احدى الروايتين عن أحمد وأما انتهائه ففيه روايتان له احدهما اذا خرج الامام والثانية اذا فرغ من الخطبتين فالاول من قول مالك مخفف في وقت التكبير والثاني منه مع قول الشافعي ومابعده من قول مالك فيه تشديد من حيث امتداد وقته الى خروج الامام من الصلاة وقول أحمد في احدى الروايتين كقول مالك فيه تشديد وفي الرواية الاخرى أشد من حيث انه ينتهي بفرغ الخطبتين ووجه قول مالك الاول أن التكبير لله تعالى تعظيم له واطهار التعظيم في النهار اولى لانه محل ظهور شعار العبودية عادة بين الناس بخلاف الليل يكونون فيه في قهور بيوتهم لا ينتشرون فيه لهماشهم ولا يمشون فيه في شوارعهم وأسواقهم ووجه بقية الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يشفع التكبير في اوله وآخره فيقول الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد مع قول مالك في رواية له ان شاء كبر ثلاثا وان شاء مرتين ومع قول الشافعي انه يكبر ثلاثا نسق اوله وثلاثا في آخره واختار أصحابه انه يكبر ثلاثا في اوله ويكبر نلتين في آخره ووجه هذه الاقوال ظاهر ولعل دليل كل واحد على قوله هو ما بلغه عن الشارع وأصحابه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان ابتداء التكبير في عيد يوم التخرم من صلاة الفجر يوم عرفة الى أن يكبر لصلاة العيد من يوم النحر وقال مالك والشافعي في أظهر القولين انه يكبر من ظهر النحر الى صلاة

الصبح من آخر أيام التشريق وهو رابع يوم النحر سواء كان محلاً أو محرماً عندهما والمحمل عند أصحاب الشافعي على أن ابتداء التكبير في غير الحاج من صبح يوم عرفة إلى أن يصلي عصر آخر أيام التشريق فالأول مخفف وما بعده مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول التخفيف على الناس وهو خاص بالأصاغر الذين لا يقدرّون على استسعار شهود عظمة الله تعالى وهيبته إلى عصر آخر أيام التشريق بل ترهق روحهم من ذلك ويسدل عليهم الحجاب من ذلك الشهود ومقابلته خاص بالأكابر الذين يقدرّون على استسعار ذلك فلا يشغلهم ظهور عظمة كبريائه الحق تعالى لهم عن مراعاة السرور والفرح مدة أيام التشريق بخلاف الأصاغر وإيضاح ذلك أن العبد لا يسمي حقيقة عند القوم مكبر الله تعالى إلا أن استحضرت عظمته في قلبه وأما تكبيره باللسان وانقلب غافل فليس هو مقصود الشارع وقد حصل شعار التكبير بقول أبي حنيفة وأحمد في الجملة في حق الأصاغر فافهم * من ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أحدى روايته أن من صلى منفرداً في هذه الأوقات من محل ومحرّم لا يكبر مع قول مالك والشافعي وأحمد في روايته الأخرى أنه يكبر وأما خلف النوافل فاتفقوا على أنه لا يكبر عقبها إلا في القول الرابع للشافعي فالأول مخفف والثاني مشدد في المسئلتين ووجه الأول في المسئلة الأولى أن من صلى منفرداً يستد عليه هبة الله تعالى وقيام تعظيمه في قلبه فيثقل عليه النطق بالتكبير بل لا يكلف به فإن الهبة قد عنته فلا يطالب بأقامة شعار الطاهر وهذا خاص بالأصاغر والثاني خاص بالأكابر الذين يقدرّون على رفع صوتهم بالتكبير مع قيام التعظيم والهبة في قلوبهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك يعلم توجيه القولين في التكبير عقب النوافل التي تصلى فرادى فإن الهبة ربما عنت صاحبها بخلاف ما إذا كان في جماعة منها فإن البشر يستأنس ببعضه بعضاً عادة فيحجب بشهود المخلوق عن شهود كمال عظمة الله تعالى فلا يتقّل عليه رفع صوته بالتكبير والله تعالى أعلم

* (باب صلاة الكسوفين) *

اتفقوا على أن الصلاة الكسوف الشمس سنة مؤكدة زاد الشافعي وأحمد في جماعة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في هذا الباب * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن السنة في صلاة الكسوفين أن تصلي ركعتين في كل ركعة قياماً وقرأتان وركوعان وسجودان مع قول أبي حنيفة أنها تصلي ركعتين كصلاة الصبح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مطلوبية زيادة الخشوع لله تعالى بتكرار هذه الأركان لشدة الخوف الذي حصل للعباد من الكسوف فربما اشتدت الهبة على قلوبهم فلم يحصل لهم مراعاة كمال الخشوع مع الله تعالى والخشوع له في أول كل ركوع أو سجود لكونه مهيئاً لعلان في محل القرب وإيضاحاً ورد من تشبيه الصلبي الأخرى في الرؤية بهما فكان الكسوف لهما في الدنيا أعظم فتنة من فتنة الدجال فإن الحق تعالى لا يصح في جناب عظمته تقص ولولان الحق تعالى امتن على العارفين بعمره فتغن من مراتب السكرار والألوان اقتنوا في دينهم وهنأ أسرار تطير فيها

الاعتناق لا تسطر في كتاب فمن فهم ما ذكرناه وأومأنا إليه عرف ان تكرير الر كوع والاعتدال
 والسجود كالجابر لذلك النقص المحاصل في فعل كل أول ركن ومن ذلك يعرف توجيه ما ورد
 عن الشارع من فعلها بتكرار هذين الر كعتين ثلاث مرات وأربع مرات وخمس مرات وذلك
 لزيادة الهيبة والتعظيم في قلوب العباد في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما توفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خفت تلك الهيبة والعلوية عند غالب الناس فلم يذهلوا عن كمال الخشوع
 والمحضور فكلام الائمة خاص بالا كابر والمتوسطين وكلام أبي حنيفة خاص بالا صاغر الموجودين
 في كل زمان فانهم محضور تجد تجلي الهيبة والتعظيم في قلوبهم على حالة واحدة فلا يحتاجون
 الى تكرير شيء من هذه الأركان كبقية الصلوات * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يخفى
 القراءة مع قول أجدانه يجهر بها فالأول مخفف خاص بالا صاغر الذين غلبت عليهم هيبة الله
 فلم يقدروا على الجهر والثاني مشدد خاص بالا كابر الذين يقدرون على النطق مع شدة الهيبة
 قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد في المشهور
 عنه انه لا يستحب الخسوف والقمر ولا الكسوف الشمس خطبتان مع قول الشافعي انه يستحب لهما
 خطبتان كاجمعة فالأول مخفف وهو خاص بالا كابر الذين قام الخوف في قلوبهم من رؤية
 الكسوف أو الخسوف فلا يحتاجون الى سماع خطبة ولا وعظ ولا تخويف والثاني مشدد في
 استحباب الخطبة وهو خاص بالا صاغر المجوئين عن المعنى الذي في الكسوف فلم يقيم في باطنهم
 خوف مزعج فلذلك احتاجوا الى خطبة مع شهود الكسوف ليقوم الخوف في قلوبهم ويتذكروا
 به أهوال يوم القيامة فيتأهبوا له بالأعمال الصالحة وترك المعاصي ولما كان الناس فيهم الخائف
 وغير الخائف في كل عصر راعى الشارع والائمة ضعفاء الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة في
 هاتين الصلاتين وخطبوا لهم مراعاة لكامل المصلحة ليتنبه الذي لم يقع له خوف بالكسوف فيخاف
 ويزداد خوفا من كان حصل له به خوف فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد في
 المشهور عنه انه لو اتفق وقوع الكسوف وقت كراهة الصلاة فلا تصلي فيه ويجعل مكانها تسبيحا
 مع قول الشافعي ومالك في إحدى روايته انها تصلي في كل الاوقات فالأول مخفف بعدم الوقوف
 بين يدي الله تعالى في وقت تقدم لنا منه النهى عن الوقوف بين يديه فيه والثاني مشدد وهو
 خاص بالا كابر من أهل الكشف الذين يعرفون من طريق الإلهام الاذن لهم بالوقوف بين يديه
 في ذلك الوقت أو عدم الاذن فارجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح توجيه الأول بانه خاص
 بالا كابر الذين يعلمون ان الحق تعالى لا يقيد عليه في شيء بقلبه الى قلوبهم بموازان الحق تعالى
 قد يرجع عن الاذن في ذلك الامر فكان لهم التوقف عن فعل ما أذن لهم فيه من طريق الإلهام
 بخلاف ما جاءهم عن الشارع فان الادب المبادرة الى فعل ما أمروا به من غير توقف فافهم * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك بعدم استحباب الجماعة في صلاة الخسوف بل يصلي كل واحد لنفسه
 مع قول الشافعي وأجد انها تستحب جماعة ككسوف الشمس فالأول مخفف والثاني
 مشدد فارجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن التجلي الإلهي يتقل في خسوف الليل

وتنظم الهيبة فيه على القلوب فتخفف عنهم بعدم ارتباطهم بامام يراعون أفعاله فهو خاص
بالاصغر ووجه الثاني ان الكابرر بما يقدرون على مراعاة أفعال امامهم مع قيام تلك العظمة
والهيبة في قلوبهم لتقوى قلوب بعضهم ببعض واستمدادهم من بعضهم فكانت الجماعة في حقهم
أولى ليحوزوا فضل الجماعة كما ان الجهر بالقراءة أيضا في حقهم أولى بخلاف الاصغر يتقل عليهم
النطق كما مر نظيره آنفا وكان الثوري ومحمد بن الحسن يقولان هم مع الامام ان صلاها جماعة
صلوها معه والاصلوها فرادا * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان غير الكسوف من الآيات
لا يسن له صلاته كالزلازل والصواعق والظلمة في النهار مع قول أجدانه يصلي لكل آية في
الجماعة ومع قول الشافعي انه يصلي فرادى وعليه العمل وقد صلى الامام على رضى الله عنه في
زلزلة فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني
القياس على الكسوف بجامع انها من جملة ما يخوف الله تعالى به عباده ويذكرهم بأهوال يوم
القيامة والله أعلم

(باب صلاة الاستسقاء)

اتفقوا على ان الاستسقاء مسنون وعلى انهم اذا تضرروا بالمطر فالسنة ان يسألوا الله رفعه هذا
ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأبي
يوسف ومحمد بن الحسن انه يستحب صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول أبي حنيفة انه لا يسن
لها صلاة بل يخرج الامام ويدعو فان صلى الناس وحدا فلا بأس فالأول مشدد والثاني
مخفف ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني كون الحاجة والضرورة قد عمت الناس كلهم فصار
كل واحد مضرعا الى الله تعالى سائلا زالة ضرورته بكل شعرة فيه فلا يحتاج الى استمداد في
التوجه من غيره مع عدم بلوغ نص في ذلك الى قائله أو هو في حق من يتقوى بعضهم باستمداده
من بعض * ومن ذلك قول الشافعي وأجدان صلاة الاستسقاء كصلاة العيد فيجهر بالقراءة
فيها مع قول مالك انها ركعتان كسائر الصلوات وانه يجهر فيها بالقراءة ان كان الوقت وقت صلاة
جهرية فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف ووجهها ظاهر * ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد في أشهر روايته باستحباب خطبتين للاستسقاء وتكونان بعد الصلاة مع قول
أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية المنصوص عليها انه لا يخطب لها وإنما هو دعاء واستغفار فالأول
فيه تشديد والرواية الأولى لا جد مشددة بالخطبتين وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع وكذا الثاني وهو خاص بالاصغر من
أهل الحجاب لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة ووعظ لتلطف بواطنهم ويرق حجابهم فيدعوا الله
تعالى بقلوب صافية راجية للإجابة بخلاف الكابرر لا يحتاجون الى مثل ذلك لقوة استمدادهم
وهو قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية فان خطب خاطب للكابرر من العلماء فانما ذلك لبقايا
حجاب كان عندهم أو بقصد الاصغر الحاضرين مع الكابرر فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
انه يستحب تحويل الرءاء في الخطبة الثانية للامام والاموم مع قول أبي حنيفة انه لا يستحب ومع

قول أبي يوسف ان ذلك يشرع للامام دون المأمومين فالاول مشدد والله في مخفف والثالث فيه تشديد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع والتفاوت وهو خاص بالاصاغر الذين لم يطلعهم الله تعالى على ما قدره لهم وقسمه من نزول الماء في تلك السنة أو عدمه ووجه الثاني ان الاكابر لا يحتاجون الى التفاؤل بتحويل الرداء لان الله تعالى قد اطلعهم من طريق الكشف على ما قدره وقسمه لهم من نزول الماء أو عدمه فان حوّل الامام للاكابر وتبعوه على ذلك فانما ذلك لسعة الاطلاق فقد يرجع الحق تعالى عما كان اطلع الاكابر عليه ووجه قول أبي يوسف ان كان الامام محبوبا يتفاءل وان كان من اهل الكشف فهو لاجل التفاؤل بمن هو محبوب من المأمومين فافهم والله تعالى أعلم

* (كتاب الجنائز) *

اجمع العلماء على استحباب الاكثارة من ذكر الموت وعلى ان الوصية مستحبة حال الصحة لكل من له مال أو عنده لاحد مال وعلى تأكدها في المرض وعلى انه اذا اتقن الموت وجه الميت للقبلة واتفق الاثمة الاربعة على انه يجهز الميت من رأس ماله مقدما ذلك على الدين وقال طاوس ان كان ماله كثير اخن رأس المال والاخر ثلثه واتفقوا على ان غسل الميت فرض كفاية وعلى ان للزوجة ان تغسل زوجها وعلى ان السقط اذا يبلغ أربعة أشهر لا يغسل ولا يصلى عليه وعلى انه اذا استهل وبكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سعيد بن جبير انه لا يصلى على الصبي مالم يبلغ واجمعوا على انه ان مات غير محتون لا يحنن بل يترك على حاله وعلى ان الشهيد الذي مات في قتال الكفار لا يغسل وعلى ان النفساء تغسل ويصلى عليها واتفقوا على ان الواجب من الغسل ما تحصل به الطهارة وان يكون الغسل وتراوان يكون ندبا بسدر وفي الاخرة كافر وعلى أن تكفين الميت واجب مقدم على الدين والورثة وان كان داخلا في مؤنة التجهيز كما مروا تفقوا على ان المحرم لا يطيب ولا يلبس الخيط ولا يخمر رأسه الا في رواية لابي حنيفة ان احرامه يبطل بموته فيفعل به ما يفعل بجميع الموتى واتفقوا على ان الصلاة على الجنائز في المسجد جائزة وانما اختلفوا في الكراهة وعدمها واتفق الاثمة الاربعة على اشتراط الطهارة وستر العورة في صلاة الجنائز وعلى ان تكبيرات الجنائز اربع وعلى ان قاتل نفسه يصلى عليه وانما الخلاف في صلاة الامام عليه يعني الاعظم واتفقوا على ان جل الميت برزواكرام واتفقوا على انه لا يجوز حفر قبر الميت ليدفن عنده آخر الا اذا مضى على الميت زمان يبلى في مثله ويصير رميا فيجوز حينئذ وكان عمر بن عبد العزيز يقول اذا مضى على الميت حول فازرعوا الموضع واتفقوا على ان الدفن في التابوت لا يستحب واتفقوا على استحباب التعزية لاهل الميت واجمعوا على استحباب الابن والنصب في القبر وعلى كراهة الابتر والخشب واتفقوا على ان السنة الحمد وان الشق ليس بسنة واتفقوا على ان الاستغفار للميت والدعاء له والصدقة والعتق والمحج عنه ينفعه واتفقوا على ان من دفن بغير صلاة عليه يصلى على قبره وعلى عدم كراهة الدفن ليلا والله تعالى أعلم فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق الاثمة الاربعة * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أربع

روايتهم ان الآدمي لا ينجس بالموت مع قول أبي حنيفة انه ينجس بالموت واذا غسل طهر وهو قول الشافعي وأحمد في روايتهم الاخرين فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان الله تعالى قال ولقد كرمنا بني آدم وقضيت التكريم انه لا ينجس بنجاستهم بعد الموت وفي الحديث ان المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا ووجه الثاني ان الروح هو الذي كان مطهر المجسد الآدمي فلما خرج منه صار نجسا على الاصل في الميتة وأجاب الأول بان الروح ما خرجت منه حقيقة وانما ضعف تدبيرها لتعلقها بها لما العلو فقط بدليل سؤال منكر ونكير وعذابها في القبر وانعيمها واحساس الميت بذلك وهذا أسرار يعرفها أهل الله لا تستطرق في كتاب فان الكتاب يقع في بداهله وغير أهله * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الأفضل ان يغسل الميت مجردا عن القميص لكن مستورا المودة مع قول الشافعي وأحمد ان الأفضل ان يغسل في قميص والاولى عند الشافعي ان يكون تحت السماء وقيل الاولى ان يكون تحت سقف فالأول مخفف من حيث عدم الباسه القميص والثاني مشدد في الباسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول الاشارة الى أن مآل الناس الى التجرد عن الدنيا اذا ماتوا قهر اعلمهم ليعتبر غيرهم من الاحياء فان التجرد اظهر في حصول الاعتبار وايضا فتمسه الرحمة النازلة من السماء كما اشار اليه من قال انه لا يغسل تحت سقف ووجه من قال انه يغسل في قميص الاتباع للصحابة في تغسيلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قميص فالأول خاص بالصاغر والثاني خاص بالكابر ووجه قول من قال يغسل تحت سقف الاخذ بالاحتياط من أن ينزل عليه بلاء من السماء فربما مات مصرعا على ذنب فكان السقف يحمل عنه شتائم البلاء التارل عليه من باب توقف السبب على المسبب فافهم * ومن ذلك قول الأئمة ان غسل الميت بالماء البارد أولى بالضرورة كبرد شديد ووضغ مع قول أبي حنيفة ان الماء الممخن أولى بكل حال فالأول مخفف والثاني مشدد من حيث تسخين الماء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول التفاؤل بالنعيم بقرينة نبيه صلى الله عليه وسلم عن اتباع المجازاة بنار ووجه الثاني التفاؤل برضى الميت بقضاء الله تعالى عليه بدخول النار مثلا لو وقع هذا ما ظهر لي من المحكمة في هذا الوقت * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للزوج أن يغسل زوجته مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن ذلك مبني على أحد القولين من ان الموت كالطلاق الرجعي ووجه الثاني مبني على انه طلاق بائن كما هو مقرر في باب الرجعة واذا ماتت امرأة لزوج لها ولا غاسلة يممت عند أبي حنيفة ومالك وعلى الرابع من مذهب الشافعي وأحمد والرواية الاخرى عنهما ان الغاسل يلف يديه خرقة ويغسلها وقال الاوزاعي تدفن من غير غسل ولا تيمم ووجه من قال انها تيمم ان السلامة مقدمة على الغنمة فخلاص العبد من مس بدنه من لا تحمل له مقدم على جلبه التظافة لبذل ذلك الميت لاسيما عند من يرى نجاسة الميت بالموت ووجه من قال انه يلف خرقة على يده العمل على تحصيل مصلحة الغاسل والمغسول ووجه من قال يدفن بحاله تبارض الامر بغسل الميت والنهي عن مس الاجنبى

عنده فلم يظهر له داليل في ترجيح أمر بفعله * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للمسليم
تفصيل قريبه الكافر مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه
الاول الوفاء بحق القرابة الصنيعة في الجملة وان كان الفسل لا ينطف الكافر ووجه الثاني
وجوب اظهار المسلم قضية قريبه الكافر اذ لا موالاة بينهما ولا رحم حقيقة فكان في غسله
له اظهار ميل وموالاة اليه في الجملة ولو صورة فالاول خاص بالا كبر الذين لا يخاف عليهم
الميل الى قريبه الكافر ولا الحزن على فراقه والثاني خاص بالاصغر وقد غسل علي بن أبي
طالب والده باذن النبي صلى الله عليه وسلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يستحب للفاسل
أن يوضئ الميت كالحي ويسوك أسنانه ويدخل أصبعيه في منخريه ويغسلهما مع قول أبي حنيفة
ان ذلك لا يستحب وكذلك قال الأئمة الثلاثة انه يستحب ضم شعر رأس المرأة ثلاث ضغائر
ثم تلقى خلفها اذ غسلت مع قول أبي حنيفة ان الشعر يترك على حاله من غير ضمير فالاول ما بين
مشدد ومخفف ووجه قول الأئمة في المسئلة الاولى انه يوضئ الميت كالحي الى آخره مع الفسل
كون الموت كالمحدث الاصغر ووجه قول أبي حنيفة انه كالمحدث الا كبر فيدخل عنده الاصغر
في الاكبر والاول لا يقول بتدخلهما وهو الاحوط كما مر في باب الفسل من المجنابة والسواك
وتعطيف المنخريين تابع لذلك في التداخل وعدمه وكذلك القول في تسريح اللحية أو عدمه
ووجه من قال ان شعر المرأة يضر ثلاث ضغائر اقياس على الفسل وترا وأما حكمته كونها تلقى
خلفها فلئلا يستر الشعر وجهها فيقع وصول الرحمة الى بشرة وجهها اذ الشعر من الامور التي
ترال وتغارق الجسم في الجملة بخلاف بشرة الجلد وكما قالوا بكرة التشم في الصلاة لئلا يحجب اللثام
الوجه عن الزجاجة التي تواجه المصلي ووجه من قال بارخاء الشعر من غير ضمير انه شعار أهل
المصائب وهو أظهر في الحزن والندم على ما فات تلك الميتة من الطاعات ونقصها من الصلوات
أيام الخيض أو غيره لينظر الله تعالى اليها فيرجعها هذا ما ظهر لي من حكمة ذلك والله أعلم *
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان الحامل اذا ماتت وفي بطنها جنين حتى يشق بطنها مع
قول مالك في احدي روايتيه وأحمد انه لا يشق فالاول مشدد من حيث حرمة الجنين والثاني
مخفف من جهة عدم الشق مشدد من جهة حرمة الميتة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول أبي حنيفة ان السقط اذا ولد بعد أربعة أشهر ووجد ما يدل على الحياة من عطاس
وحركة ورضاع غسل وصلى عليه مع قول مالك كذلك الا في الحركة فانه اشترط ان تكون
حركة يصحبها طول مكث وتيقن معها الحياة ومع قول الشافعي في المجدداته لا يصلى عليه
الا ان ظهرت أمارات الحياة وقال أحمد يغسل ويصلى عليه وأما الفسل فقد تفق الأربعة على
انه يغسل ووجه هذه الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قولييه
انه لا تجب نية الفاسل مع قول مالك بوجوبها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المقصود من الفسل النظافة وهي حاصلة بلا نية ووجه
الثاني ان الفسل نائب عن الميت في هذه الظاهرة ولوقتنا ان الغلب فيها النظافة فهي من

جملة الاعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فلا يكون عمل صالح الا بنية
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأصحاب الشافعي انه اذا خرج من الميت شي بعد غسله وجب ازالته
 فقط مع قول أحمد انه يجب إعادة الغسل ان كان الخراج من الفرج فالأول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني المبالغة في التنظيف وهو قول للشافعي
 أيضا لكون ذلك آخر عهد بالدينيا والافقية الامر ان نعماله معاملة الحي فيكون عليه
 الوضوء فقط ووجه الأول معاملة الميت بالسهولة لعدم تكليفه بازالة الخباسة لزوال التكليف
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه يكره تنف ابط الميت وحق عانته وحف شاربه بل
 شدد مالك فقال يهزم من فعله وقال الشافعي في الجديد وأحمد انه لا بأس به في حق غير المحرم
 وفي القديم المختار أنه مكروه ونقل البيهقي ان ثمانية من الصحابة كانوا يحفون شواربهم
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه ما ظاهر * ومن ذلك
 قول الشافعي في الاملاء وأحمد انه يجوز تلميم أظفاره مع قول أبي حنيفة ومالك والشافعي
 في القديم انه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول ان ذلك من جملة النظافة المأمور
 بها العبد مادام في الدنيا مع كونه لا يؤلم الميت ووجه الثاني ان في ذلك تصرفا في بدن الميت
 لم يصرح الشارع فيه بأمر فكان تركه مقدما على فعله * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
 في إحدى روايته انه يصلى على الشهيد مع قول مالك والشافعي انه لا يصلى عليه لاستغناؤه عن
 شافع فالأول شدد في الصلاة على الشهيد والثاني مخفف فيها ووجه الأول انه لا يستغنى أحد
 عن زيادة الاجر بدليل صلاة العمية على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الاطفال في عصره
 صلى الله عليه وسلم وبعده الى عصرنا هذا ودليل الثاني تشجيع الناس على الجهاد بترك الصلاة على
 الشهيد ويقول أحدهم كيف لا أجاهد حتى اقتل شهيدا ويغفر الله تعالى ذنوبي وأستغنى عن شافع
 يشفع لي وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى على الشهداء نارة وترك الصلاة عليهم أخرى
 وهو محمول على حالين فكان اذا رأى عند بعض الناس فتورا عن الجهاد أو جبناعنه بترك الصلاة
 على الشهداء تشجيعا لهم على الجهاد واذا رأى عند الناس اقداما صلى عليهم لزوال ذلك المعنى
 الذي ترك الصلاة عليهم لاجله * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من رفضه دابة وهو في قتال
 المشركين أو تردى عن فرسه أو أصابه سلاحه هات في المعركة انه يغسل ويصلى عليه مع قول
 الشافعي انه لا يغسل ولا يصلى عليه فالأول مشدد بعدم حصول الشهادة والثاني مخفف
 في حصولها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان الشهيد عرفا هو من قتله كافر
 بالمباشرة أو السبب بخلاف من رفضه دابة مثلاً ووجه الثاني قيام فعل الدابة أو السلاح مقام
 فعل الكافر من حيث انها آلة قتل بها في المعركة بعد ان بايع الله تعالى على القتل في سيده أي
 طريقه وانه لا يصرفه عن ذلك صارف ولا يردده عنه السيوف والمثاقف وهنا أسرار يعرفها
 أهل الله لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يستحب أن يكون في كل غسله
 شي من السدر مع قول مالك والشافعي ان المستحب أن يكون في واحدة من الغسلات سدر

فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه استعمال السدر
 ظاهر من حيث الاستعانة به على إزالة الوسخ وأما المحكمة الباطنة فلأن ذكر الامشافة لمن
 يعرف معنى غنى الشارع عن قطع شجره * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن المستحب أن
 يكفن الرجل في ثلاثة أثواب بيض وهي لفائف كلها مع قول أبي حنيفة أن المستحب أن يزار
 ورداء وأما المرأة فالمستحب تكفينها في خمسة أثواب قص ومترزول لفائف ومقنعة والخامسة
 تشد في ذمها عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة هذا هو الأفضل وإن اقتصر على ثلاثة أثواب
 فيكون النجاء فوق التيمم تحت اللقافة وقال مالك ليس للكفن حد وإنما الواجب ستر الميت
 ووجه هذه الأقوال ظاهر من حيث العادة وأما توجيهها من حيث المحكمة الباطنة فلا يذكر
 الامشافة * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بكراهة تكفين المرأة في المعصر والمزعر والمحرر
 مع قول أبي حنيفة أن ذلك غير مكروه فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن ابن
 ماذكر لها إنما كان غير مكروه في الحياة لما فيه من الزينة الداعية إلى الاستمتاع وقد زال
 هذا المعنى بالموت ووجه الثاني إطلاق الشارع إباحة ذلك للمرأة من غير نص بالكراهة فشمّل
 حياتها وموتها وما حديث من لبس المحرر في الدنيا لم يلبسه في الآخرة فهو مؤول فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أن المرأة إن كان لها مال
 فالكفن في ماله وإن لم يكن لها مال فقال مالك هو على زوجها وقال محمد بن الحسن هو في بيت
 المال كما لو عسر الزوج فإنه في بيت المال بالاتفاق وقال أحمد لا يجب على الزوج كفن زوجته
 بحال ومذهب الشافعي أن محل الكفن أصل التركة فإن لم يكن فعلى من عليه نفقته من
 قريب وسيد وزوج وقال المحققون من أصحابه هو على الزوج بكل حال وهو المختار ووجه هذه
 الأقوال ظاهر رمذ كور في كتب الفقه * ومن ذلك قول الأئمة أن الصلاة على الميت فرض
 كفاية مع قول أصبغ من أصحاب مالك أنها سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ولانص في ذلك عن الشارع ويصح دخول قول أصبغ في قول الأئمة لأن
 السنة في اصطلاح السلف ماثبت بالحديث لا بالكتاب ومنها واجب وغير واجب بخلاف
 اصطلاح المتأخرين فيصح تسمية فرض الكفاية سنة قياسا فلا يكون بين الأئمة وأصبغ خلاف
 والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي أنها لا تكبره في شيء من الأوقات المنهي عن الصلاة فيها مع
 قول أبي حنيفة وأحمد أنها تكبر فيها مع قول مالك أنها تكبر عند طلوع الشمس وعند غروبها
 فقط فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف ووجه الأول أنها شفاعة في الميت وطالب
 المغفرة له فلا يمنع منها في وقت من الأوقات مع كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهود كون
 ذلك المصلي قاصدا بالصلاة ما يقصده عباد الشمس بل لا يكد ذلك فيخطر على قلب مسلم الآن
 ووجه قول أبي حنيفة إطلاق الشارع النهي عن الصلاة في هذه الأوقات فشمّل صلاة الجنائز
 وهذا أحوط ووجه قول مالك في طلوع الشمس وغروبها كما وجهناه في قول أبي حنيفة ووجه
 عدم قوله بالكراهة في وقت الاستسواء أن الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت قهرا عليه

وأهل الحضرة لا يمنعون من الوقوف بين يدي الملك في ساعة من ليل أو نهار بدليل استثناء من كان بحرم مكة من أوقات النهي وإيضاح ذلك أن جميع الاوقات التي أذن الحق تعالى لعباده أن يقفوا بين يديه فيها أوقات رجة ورضى فإن الظلال ساجدة تحت أقدام مظلولاتها فلو قدر أن العبد لم يسجد لله تعالى في تلك الاوقات كان ظله نائبا عنه في السجود بخلاف وقت الاستواء لا يرى فيه ساجد لله تعالى من شاخص ولا ظل فافهم وهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب فرحم الله الأئمة ما كان أدق وجوده استنباطاتهم آمين * ومن ذلك قول الشافعي وأجد بعدم كراهة الصلاة على الميت في المسجد مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن المسجد حضرة الله المأمنة والصلاة على الميت شفاعته ومعلوم أن الشفاعة في عبد في حضرة شهود الحق تعالى أقرب قبولاً من حضرة المحاب ووجه الثاني أن مقام الشفاعة مع المحاب أقوى في التوجه إلى الله تعالى وأبعد عن مقام الأدلال لما يطرق صاحب المحاب من الهيبة غالباً بخلاف من رفع حجابيه من الأولياء فإنه ربما كان لا يرى للعبد ذنباً حتى يشفع فيه لتكون تلك الحضرة تسقط نسبة أفعال العبد إليه لشهود صاحبها أنه تعالى هو الخالق لأعمال عباده فلا يجد الشافع لذلك الميت ذنباً يستحق الشفاعة فيه لاجله وأيضاً فإن صاحب هذا المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في الإعجاب بنفسه وذلك موجب لعدم قبول شفاعته في الميت فمن صلى في المسجد فقد تعرض للإعجاب بنفسه فأساء على الميت وعلى نفسه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة بكراهة النعي للميت والنداء عليه بخلاف الأعلام بموته فإنه لا بأس به فعدا الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك هو مندوب إليه ليصل العلم بموته إلى جماعة المسلمين مع قول أجدانه مكروه وفي رواية لأبي حنيفة أن ذلك لا يكره ما لم يخالف الشرع فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر وحاصله أن النعي إذا جاز خيراً للميت فلا بأس به وإن لم يجز فهو مكروه كراهة تنزيه أو تحريم بحسب اجتهد المجتهد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في القديم أن الوالي أحق بالامامة على الميت من الوالي مع قول الشافعي في الجديد الزاجح أن الوالي أولى من الوالي قال أبو حنيفة والأولى للوالي إذا لم يحضر الوالي أن يحضر الإمام المحي فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول خوف الفتنة إذا أراد الإمام الصلاة ومنع وجه الثاني أن المقصود الأعظم من الصلاة على الميت الدعاء له والشفاعة فيه ولا شك أن الوالي في هذا الزمان أشفق على الميت من غالب ولادة هذا الزمان وأجاب صاحب هذا الثاني بأن الولاية إنما كان الناس يقدمونهم في صلاة الجنازة على الوالي الخاص لكونهم كانوا في الزمان الماضي مختلفين بالشفقة على الناس أكثر من أنفسهم وقد ذهب هذا الأمر من الولاية كما هو مشاهد وقد كان الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول أدركنا النلس وهم يرون أن الحق بالامامة على جنازتهم من رضوه لفرائضهم وسمعت سيدي علياً الحواري رحمه الله تعالى يقول لعزل من قال أن الوالي أولى بالامامة على الميت رأى أن الحق تعالى إذا كبر بعبد من عباده في الدنيا يستحي أن يرد شفاعته

واجابة دعائه في حق أحد كما وقع لفرعون حين توقف نيل مصر وسأله القبط في طلوعه مع
قرينة قوله لموسى وهارون فقالوا له قولنا فان في ذلك ارشادا الى الادب مع فرعون وهذا
وان كان طلوع النيل بسؤاله الحق في ذلك يدخله الاستدراج ففيه تأنيس لما قلناه فافهم
* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اوصى لرجل يصلى عليه لم يكن أولى من الولي مع قول
أحمد انه يقدم على كل ولي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
ووجه الاول ان الولي أسبق من الاجنبي ولو كان من أعظم الاصداقاء لان ارتباط النسب
أقوى والشفقة والحنو تابع لذلك بدليل الارث ووجوب الدية على الماقله ووجه الثاني ان
الصديق قد يكون أسبق عليه من واهيه وأجاب عن الاول بأنه شفاعته في جزئه منه فلا يكاد
يوجد فيها ما يوجد في الشفاعة في الاجنبي من ظهور احتياجه الى ذلك فان الانسان لا يكاد
يرى قبح ذنوب نفسه حتى يتضرع الى الله تعالى في منفرتها بخلافه في رؤية ذنوب غيره فان
الذنوب كلما قبحت في رأى العين كلما قبلت الشفاعة فيها أكثر وسمعت سيدي عليا الخواص
رحمه الله تعالى يقول لا تقدر وافي الصلاة على ميتكم الاحذاق من العلماء والصالحين الذين
يعرفون مراتب الناس كما لا ونقه اراياكم وتقديم من لا يعتقد في الناس الا الخير فانه لا يرى
لميت ذنبا يشفع له عند الله تعالى فيه انتهى * ومن ذلك قول مالك ان الابن يقدم على الاب
والاخ أولى من الجد والابن أولى من الزوج وان كان أباه مع قول أبي حنيفة انه لا ولاية
للزوج في الصلاة على زوجته ويكره للابن أن يتقدم على أبيه ووجه قول مالك ان الابن
مقدم على الاب ان الابن أشد توجهها الى تحصيل مصالح أمه من أبيه اليها لاستمداده منها
في الوجود وفي المال وأيضا فانه أدبر وأعرض عنه من حين التي نطقته في رحم أمه ووجه كون
الاخ أولى من الجد كونه في مرتبة الميت فكان ارتباطه به من غير واسطة بخلاف الجد ومعلوم
ان الحنو والشفقة يضعفان بالعبد ووجه كون الابن أولى من الزوج ظاهر لان الزوج بمجرد موت
زوجته يتوجه قلبه الى تزويج غيرها فيصير معرضا عنها بالقلب ولو أظهر الحزن عليها في الظاهر
فكانت شفاعته فيها خادجا بخلاف الابن ومنه يعرف توجيه قول أبي حنيفة من انه لا ولاية
للزوج في ذلك * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الطهارة شرط في صحة الصلاة على الجنائز
مع قول الشعبي ومحمد بن جرير الطبري انها تجوز بغير طهارة فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها صلاة على كل حال وقد قال صلى الله عليه وسلم
لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وفي حديث آخر لا يقبل الله صلاة بغير
طهور فشعل صلاة الجنائز وما في معناها كسجدة التلاوة والشكر ووجه قول الشعبي وابن جرير
انها شفاعته في الميت والشفاعة لا يشترط فيها الطهارة وانما تستحب فقط كما قالوا في الدعاء وتلاوة
القرآن في المنيب ونحوه ويصح جل من قال باشتراط الطهارة على حال الاصاغر الذين أبدانهم
ضعفت من المعاصي وقلوبهم في حجاب عن الله تعالى فكان اشتراط الطهارة بالماء أو ما يقوم مقامه
منعشلا بدانهم وقلوبهم حتى يدخل أحدهم حضرة الله تعالى ويشفع في غيره بخلاف الاكابر من

الصالحين والعلماء العاملين الذين أبدانهم وقلوبهم حبة أعظم من حبة الاصاغر بعد استعمالهم
 الماء مثلاً فانهم لا يحتاجون الى طهارة تنعش أبدانهم وتحيي قلوبهم حتى يشفعوا في غيرهم ويصح
 تعامل حال الاكابر بحال الاصاغر فيسمح الاصاغر بعدم اشتراط الطهارة لمناجاة الله تعالى
 دون الاكابر فان قلت لم وقع خلاف في اشتراط الطهارة لصلاة الجنازة دون غيرها من التوافل
 فضلا عن الفرائض فالجواب انما وقع الخلاف فيها لعدم الركوع والسجود فيها للذين هم محل
 للقرب العادي من حضرة الله عز وجل فكان الواقف يشفع للصبي في صلاة الجنازة في محل البعد
 من حضرة الله تعالى الخاصة بازكوع والسجود وما شرعت الطهارة بالاصال الا تعظيما لحضرة
 القرب فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ان السنة ان يقف
 الامام عند رأس الرجل وعجيزة المرأة مع قول أبي حنيفة ومالك انه يقف عند صدر الرجل
 وعجيزة المرأة ووجه الاول ان الرأس أشرف ما في الرجل كما انه عند قوم آخر بن أشرف ما فيه
 القلب الذي في الصدر مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع وسمعت سيدي عليا الخواص رجه
 الله تعالى يقول من خصص الوقوف بعجيزة المرأة طلبا لستر عورتها الطاهرة فقد فتح للناس باب
 كشف سواتها الباطنة فيترك كل مصل بوقوفه عند عجيزتها صورة حجم عجيزتها فكأنه يراها
 بقلبه انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة بان تكبيرات الصلاة على الجنازة أربع مع
 قول محمد بن سيرين انهن ثلاث ومع قول حذيفة بن اليمان انهن خمس وكان ابن مسعود يقول
 كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنازة تسعا وسبعاً وخساراً بعافك كبروا ما كبرامكم
 فان زاد على أربع لم تبطل صلاته انتهى وقال الشافعي ان من صلى خلف امام فزاد على الاربع
 لم يتابعه في الزيادة وقال أحمد يتابعه الى سبع فالاول مخفف والثاني أخف والثالث فيه
 تشديد والرابع فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ووجه الاول الاتباع وجعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الرابعة ووجه الثاني جعل كل تكبيرة
 بمثابة ركعة من الثلاثية ووجه من قال انهن خمس أو سبع القياس على تكبير صلاة العبد
 ووجه من قال انهن تسع بتقديم التاء على السين ان ذلك عدد الافلاك العلوية كأنه يقول الله
 أكبر من جميع ما يكبر به أهل هذه الافلاك كلها وحكمة ذلك شدة منافاة صفة الموت
 لصفات الباري جل وعلا فكان زيادة التكبير زيادة بعد صفة ذلك الميت عن صفات الحق تعالى
 فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يرفع يديه في التكبيرات خذ ومنكيه الا في
 التكبيرة الاولى فقط مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول مخفف وهو خاص
 بالاكابر الذين يعرفون عظمة الله عز وجل ويدخلون حضرة باول تكبيرة فلا يخرجون منها
 حتى يفرغوا من الصلاة والثاني مشدد وهو خاص بالاصاغر الذين لا يعرفون عظمة الله تعالى
 تلك المعرفة ولا يكاد أحدهم يدخل حضرة الله تعالى باول تكبيرة بل تخرج روحه من حضرة الله
 الله تعالى المرة بعد المرة ثم تدخل فهو يرفع يديه عند كل دخول لانه قد قدمه على حضرة الله
 عز وجل فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الاولى فرض

مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يقرأ فيها شيء من القرآن فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان القرآن مشتق من القرء وهو الجمع فهو يقرأ تقرأ ولا
يجمع روح ذلك الميت على حضرة ربه المحضور الخاص على وجه الاكرام والتشجيع بمشاهدته
ووجه الثاني ان الميت اذا خرجت روحه لقي ربه فحصل لروحه الجمعية بحضرة ربه فلا يحتاج الى
قراءة قرآن ليجتمع بها بخلاف الدعاء الميت لا يستغنى أحد عنه لاحيا ولا ميتا فافهم * ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة انه يسلم من صلاة الجنازة تسليمتين مع قول أجدوه والمشهور عند مالك
انه يسلم واحدة عن يمينه فقط فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول التفاؤل بحصول
الامان للميت من الجهتين ووجه الثاني التفاؤل بحصول الامان من جهة يمينه فقط وذلك اشارة
الى انه ليس لنا معرفة الا بظاهرة فقط دون سريته فكان الجناز الايسر هو صوره سريته فتركنا
اعطاءه الامان من جهتها لجهلنا بها وتسليما لله تعالى في عبده وهو خاص بأهل الادب فانهم
لا يحجرون على الله تعالى بخلاف الاصاغر فكل امام مشهد فافهم * ومن ذلك قول الشافعي
ان من فاتته بعض الصلاة مع الامام يفتح الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الامام مع قول أبي حنيفة
وأجدانه ينتظر تكبيرة الامام ليكبر معه وهو احدى روايتي مالك فالاول مخفف والثاني
مشدد وفيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول المبادرة الى مصلحة الميت
بالقراءة أو الدعاء أو الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ هو واسطة بيننا وبين الله تعالى
في قبول شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الشافعي ايضا القياس على أمر الماء ومين بموافقة
امامه في صلاة الجماعة في أي جزء أدركه معه وان لم يحسب له ووجه من يقول انه ينتظر تكبيرة
الامام كونها شفاعته والامام هو الشافع حقيقة والمؤمنون كالمؤمنين على دعائه فكان من
الادب انتظاره كبيره لان كل مأموم محبوس في دائرة امامه لا يعرف من أمور الحق تعالى
الا ما جاءه على يد امامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشف * ومن ذلك قول أجدان من فاتته
الصلاة على الميت يصلي على قبره الى شهر وهو مذهب جماعة من الشافعية مع قول بعضهم انه يصلي
عليه ما لم يل الميت وقيل أبدا فالاول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولم يرد لنا في ذلك نص
فكان كالدعاء لمن مات من اخواننا فدعوا له هادئة في الدنيا والاصح من مذهب الشافعي
تخصيص صحة الصلاة على القبر بمن كان من أهل فرضها وقت الموت وشرط أبو حنيفة ومالك في
صحة الصلاة على القبر ان يكون قد دفن قبل أن يصلي عليه ولكل من هذه الاقوال وجه * ومن
ذلك قول الشافعي وأجد بصحة الصلاة على الغائب مع قول أبي حنيفة ومالك بعد صحتها فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاتباع في صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي والثاني يقول ذلك خصيصا للنجاشي فلا يقاس عليه على انه
ما تم غائب عند أهل الكشف بل جميع من في الوجود حاضر فرواية البصر للاكابر ورؤية
البصيرة للاصاغر ودليل الاكابر حديث زويت الارض فرأيت مشارقها ومغربها وكل مقام كان
لرسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز أن يكون مخصوص أمته ما لم يرد نص بخلافه وهنا أسرار

يذوقها أهل الله تعالى لا تسطرفي كتاب * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لا يكره الدفن ليلاً
 مع قول المحسن البصري بكراهته فالأول مخفف خاص بالأصغر والثاني مشدد خاص
 بالأكبر من أهل الأدب فإن الأئمة الأربعة أرخاء الملك السريدينه وبين الناس ودفن الميت بمناجاة
 أدخله حضرة سر الملك بخلاف النهار فإنه موضوع للحكم بين العباد وإن كان الحق تعالى لا يصح
 له حجاب لكن الشرع قد تبع العرف في ما كن كثيرة كمنعه صحة الصلاة عارياً مع وجود ما يستر
 به عورته وإن كان الحق تعالى لا يصح أن يجلبه شيء فافهم * ومن هنا كره بعض السلف الطواف
 بالكعبة ليلاً وإن كان النص ورد لا تمنعوا أحدا طاف وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار فليس
 من يعلم كمن لا يعلم فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأجد إذا وجد عضو ميت غسل وصلى
 عليه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يصلى عليه إلا أن وجد أكثر الميت فالأول مخفف والثاني
 مشدد ووجه الأول أن الصلاة حقيقة انما هي على الروح والروح لا فرق بين تعلقها بالعضو
 الذي وجدناه ولا بين سائر الجسم ووجه الثاني أن الحكم يكون في ذلك للأغلب لأنه الذي يطلق
 عليه أنه إنسان كما لو وجدنا إنساناً مقطوعاً من رجلين مثلاً أو وجدناه كله الأوركة وبأجملة فإذا كان
 الصلاة حقيقة انما هي على الروح فالصلاة للحق جميع أجزاء البدن المتفرقة ولو في ألف مكان
 ويحصل جميعها المغفرة والرجة والمسححة وتكفير البيئات أو رفع الدرجات * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة والشافعي أن الإمام يصلى على قاتل نفسه مع قول مالك وأحمد من قتل نفسه أو قتل
 في حد فإن الإمام لا يصلى عليه ومع قول أحمد لا يصلى إلا على الغال ولا على قاتل نفسه ومع
 قول الزهري لا يصلى على من قتل في رجم أو قصاص وكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل
 نفسه وقال الأوزاعي لا يصلى عليه وعن قتادة أنه لا يصلى على ولد الزنا وعن الحسن أنه لا يصلى
 على النفساء فالأول مخفف في جواز الصلاة على من ذكر وما بعده مشدد ووجه الأول العمل
 بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا إله إلا الله أي ولو قتل نفسه أو قتل في الزنا
 أو القصاص أو كان غالاً في الغنمة أو نفساء أو كان ولد زناً ووجه الثاني أن الصلاة تطهير وهي
 لا تطهر من عليه حق لا دم بل الحقوق باقية عليه إلى يوم القيامة ووجه عدم الصلاة على النفساء
 أنها شهيدة كما ورد * ومن ذلك قول مالك وهو الأصح من مذهب الشافعي أن المجنب إذا شهد
 لا يغسل ولا يصلى عليه مع قول أبي حنيفة أنه يغسل ويصلى عليه ومع قول أحمد أنه يغسل
 ولا يصلى عليه فالأول مخفف بترك الغسل والصلاة والثاني مشدد فيهما والثالث فيه تخفيف
 ووجه الأول تشجيع الناس للقتال وبيان أن الشهادة تطهر الشهيد حساً ومعنى ووجه الثاني
 أن أحد الأئمة استغنى عن زيادة فضل ربه عليه بالدعاء له بالمغفرة والرجة ولا عن تطهير جسده بالماء
 بل يزيد الدعاء درجات والماء انما شأ ووجه قول أحمد أن المجنونة نوع آخر بخلاف حدث الموت
 فيحتاج إلى غسل وإن كان الشهيد حياً عند ربه يرزق كما صرح به القرآن فالغسل يزيد وضاعة
 وحياتاً فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أرجح قوليه أن المقتول من أهل العدل في قتال
 البغاة غير شهيد فيغسل ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يغسل ولا يصلى عليه وعن أحمد

روایتان فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه
الاول ان البعثة من المسلمين على كل حال والشهادة لا تكون الا لمن قتله الكفار الذين هم أعداء
الدين حقيقة ووجه قول أبي حنيفة انه قتال لنصرة دين الله تعالى على كل حال وان نزل الامر
عن نصرة أصل الدين في الدرجة بجامع ان كلا من المقتولين بائع نفسه لله تعالى نصرة لدينه *
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من قتل من أهل البغي في حال الحرب يغسل ويصلى عليه مع
قول أبي حنيفة لا فالاول مشدد من جهة الصلاة والغسل والثاني مخفف من جهة عدم الصلاة
والغسل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول انه مسلم على كل حال ووجه الثاني انه
كالحارب لدين الله تعالى فلا يصلى عليه بل ولا تنفعه الصلاة عليه ولا الغسل الا أن يتوب *
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من قتل ظلميا في غير حرب يغسل ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة
انه ان قتل بجديده لم يغسل وان قتل بمقتل غسل وصلى عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
ووجه الاول انه غير شهيد في أحكام الدنيا وان كان له ثواب الشهيد في الآخرة ووجه احد
الشقين في قول أبي حنيفة في ان من قتل بجديده لا يغسل ان الحديد يخرج منه الدم فيخرج
معه الخبث الواقع في روحه بحكم المجاورة للجسد بخلاف من قتل بمقتل فان الخبث باق في الدم
لم يخرج فيحتاج الى الغسل والصلاة عليه * ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان المشي امام الجنائزة
أفضل مع قول الثوري ان الراكب يكون وراءها والماسي حيث يشاء وكره النخعي الحمل بين
يدي العمودين وقال الشافعي هو أفضل من التزييع ودليل ذلك كماله ما بلغ كل واحد عن
الشارع وأصحابه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من مات بالبحر ولم يكن بقربه ساحل
جعل بين لوحين وألقي في البحر ان كان في الساحل مسلمون وان كان فيه كفار نقل وألقي في
البحر ليجعل بقراره مع قول أحمد انه يتقل ويرمي في البحر بكل حال اذا تعذر دفنه فالاول مشدد
بالتفصيل والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط لحرمة المسلم
فربما يجده أحد في الساحل من المسلمين فيدفنه في الأرض لانه هو الدفن الحقيقي الذي تبرأ به
الذمة ويكون المسلمون الذين يجدون ذلك الميت كالتائبين عن الذين حضروا موته في الدفن
بخلاف ما لو كان في الساحل كفار فانه يتقل لينزل قرار البحر ثلاث تنك حرمته الكفار ووجه
الثاني ان المقصود الاغظم من الدفن الرفاء بحق الميت واكرام جسده بعد الموت بتفنيه عن
العيون وعدم تأذي الناس برائحته وتعرضهم للوقوع في شبهه اذا شمو انتن ريحه * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة ان رأس الميت توضع عند رجل القبر ثم يسدل الميت سلالا الى القبر مع قول
أبي حنيفة ان الجنائزة توضع على حافة القبر مما يلي القبلة ثم ينزل على القبر معترضا
فالاول مخفف على من ينزل الميت القبر سهلا عليه في نزوله والثاني مشدد في نزوله الى اللحد
لكون الجنائزة المعتزة أكثر غلا من جعلها عند رجل القبر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ودليل القولان ما بلغ كل واحد من الدليل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان التسليم
لقبر أدنى لان التسليم قد صار من شعار الروافض مع قول الشافعي في أرجح القولين ان

التسطيح أولى فالأول مشدد بالتسليم من حيث أنه عمل زائد على التسطيح والثاني مخفف
 ووجه الأول التفاؤل بعلو الدرجات عند الله تعالى ووجه الثاني عدم المحكم على الله تعالى بشئ
 يفعله من ذلك الميت فيسطحه وقوفه على موقف السواء من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه
 ما يشاء من رفع درجة أو مؤاخذة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم كراهة المشي بالنعال
 بين القبور مع قول أحمد بكراهته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان * ووجه الأول عدم ورود نص صريح بالنهي عن ذلك ووجه الكراهة ما ورد من
 قوله صلى الله عليه وسلم إن رآه يمشي بين المقابر ينهلين اخلع نعليك انتهى فإنه يحتمل أن يكون
 أمره بخلافهما احتراماً للموتى من حيث أن الميت يدرك احتقار الناس له إذا مشوا على قبره بالنعل
 وإن لم يلحق جسمه بذلك ألم ووجه من لم يكره ذلك مراعاة حق المحي وتقدمه على حق الميت
 من حيث إن المحي ربما تضررت رجلاه بحرارة الأرض مثلاً ويحتمل أن يكون الأمر بخلع النعلين
 لكونهما كأنهما لباس أهل الاحتجاب كما يقتضيه سياق الحديث من أنهما كأنهما نسبتين أي ليس
 عليهما مشعر والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة إن التعزية سنة قبل الدفن لا بعده وبه
 قال الثوري مع قول الشافعي وأحداهما تسن قبله وبعده إلى ثلاثة أيام فالأول مخفف والثاني
 مشدد من حيث التعزية بعد الدفن مخفف من حيث امتدادها ثلاثة أيام فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان * ووجه الأول أن شدة الحزن إنما تكون قبل الدفن فيعزى ويدعاه بتخفيف
 الحزن ووجه الثاني استمرار الحزن غالباً بعد الدفن إلى ثلاثة أيام وقد يكون شخصاً مشغولاً
 بأمر مهم وقع فيه فلم يفرغ للتعزية إلا آخر الثلاثة أيام فلو لا امتداد وقت التعزية بعد الدفن
 لربما وقع بين المعزى اسم فاعل والمعزى عداوة إذ لم يتدارك التعزية بعد الدفن ويصح كلام أبي
 حنيفة على حال الأكراب الذين لا يحزنون على فوات أهل ولا مال كل ذلك الحزن وحمل كلام
 الأئمة على حال غاب الناس من الحزن إلى الميت * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
 بكراهة الجلوس للتعزية مع قول أبي حنيفة بعدم الكراهة فالأول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الأول أنه شق على المعزين تكليفهم المشي إليه إذا سمعوا أنه جلس للتعزية ووجه الثاني
 أنه خفف على المعزين بالجلوس لهم بخلاف ما إذا لم يجلس فربما جاليعزونه فلم يجده فيحتاج
 أحدهم إلى مجيئ آخر بعد ذلك لاسيما من وراءه شغل مهم دائم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أن القبر لا يبنى ولا يجهض مع قول أبي حنيفة بجواز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الأول غلبة التسليم لله عز وجل بالقائه في التبر بين يدي الله عز وجل من غير حائل فوق
 ما يمنع عنه شيئاً من الآفات وهو خاص بالأصاغر ووجه الثاني الاختصاص بالاحتياط والتفاوت
 بتوقف الأمور على مسيبتهم من باب عقل وتوكل فهو خاص بالكابر وقد قال العارفون
 إن سكنى الدور المدممة أولى من الدور الجديدة من حيث إن الساكن في الدار المتهمة يكون
 الغالب عليه التوكل على الله محضاً بخلاف الساكن في الدار الجديدة المحكمة البناء فإنه قد يصير
 الغالب عليه الاعتدال على الدار من حيث أحكامها لا على الله تعالى فافهم * ومن ذلك قول الأئمة

الثلاثة باستحباب القراءة للقرآن عند القبر مع قول أبي حنيفة بكراهتها فالاول محقق والثاني
محدد ووجه الاول ان القراءة عند القبر سبب لانزال الرحمة على الميت ووجه الثاني ان في ذلك
امتهاناً للقرآن نظير ما ورد من النهي عن الصلاة في المقبرة والمخلاف في وصول ثواب القرآن للميت
أو عدم وصوله مشهور ولكل منهما وجه ومذهب أهل السنة ان الانسان أن يجعل ثواب عمله
لغيره وبه قال أحمد بن حنبل وأما حكمة الدعاء للميت بعد الدفن بالثنيث فهو ثمرة
الصلاة عليه والدعاء له في الصلاة اذا الشافعون حكمهم حكم العسكر اذا وقف
بباب الملك ليشفع فيمن أذن بالوقوف على القبر بعد الدفن هو المقصود
الاعظم لاسيما عن سؤال منكرو تكبير وحين يذهل من رؤيتهما
لا يقال ان الصلاة تكفي عن الدعاء له بعد الدفن
فافهم والله تعالى أعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب
آمين
تم

تم الجزء الاول من الميزان الكبرى لقطب العارفين وامام الواصلين سيدي عبد الوهاب الشعراني
نفعا الله به آمين في غاية صفر الذي هو من شهر سنة ألف ومائتين تسعة وسبعين من الهجرة
النبيه على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية
يليه الجزء الثاني أوله كتاب الزكاة

(فهرست الجزء الثاني من كتاب الميزان)

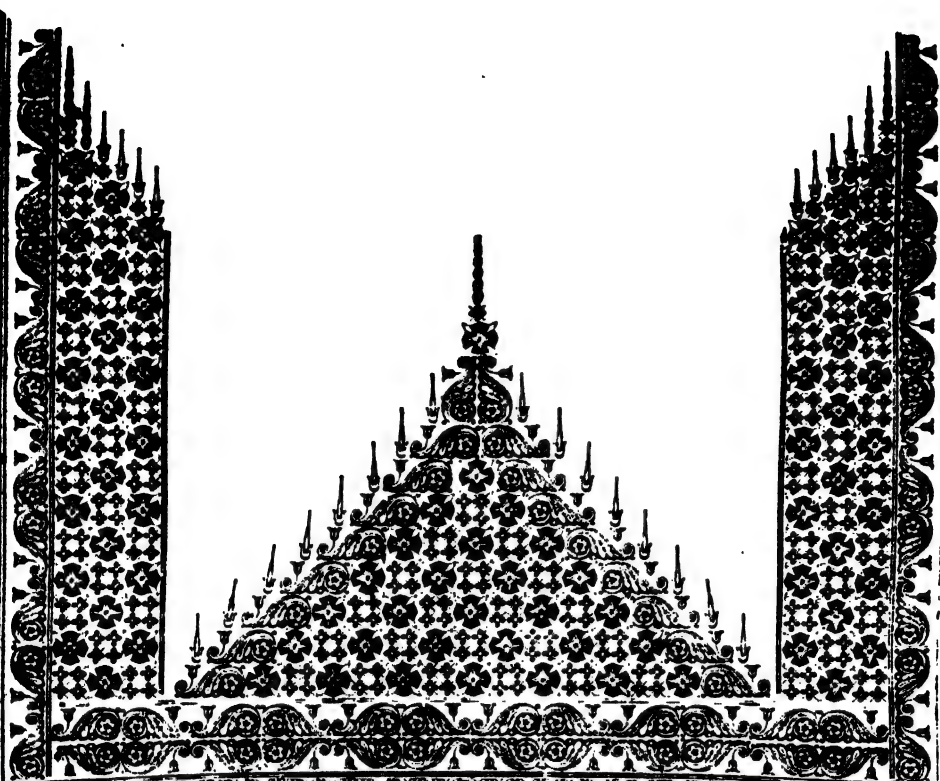
مصحفة

مصحفة

٢ كتاب الزكاة	٨١ باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع
٥ باب زكاة المحيوان	٨٢ باب السلم والقرض
٦ باب زكاة الثابت	٨٥ كتاب الرهن
٨ باب زكاة الذهب والفضة	٨٧ كتاب التفليس والمجر
١٠ باب زكاة التجارة	٨٩ كتاب الصلح
١٠ باب زكاة المعدن	٩١ كتاب المحوالة
١١ باب زكاة الفطر	٩١ كتاب الضمان
١٥ باب قسم الصدقات	٩٣ كتاب الشراكة
٢٠ كتاب الصيام	٩٤ كتاب الوكالة
٣٠ باب الاعتكاف	٩٦ كتاب الاقرار
٣٤ كتاب الحج	٩٨ كتاب الوديعة
٤٠ باب المواقيت	٩٩ كتاب العارية
٤١ باب الاحرام ومحظوراته	١٠٠ كتاب النصب
٤٧ باب ما يجب بمحظورات الاحرام	١٠٢ كتاب الشفعة
٤٩ باب صفة الحج والعمرة	١٠٤ كتاب القراض
٥٧ باب الاحصار	١٠٥ كتاب المساقاة
٥٨ باب الاضيحة والعقيقة	١٠٦ كتاب الاجازة
٦٢ باب النذر	١١٠ كتاب احياء الموات
٦٤ كتاب الاطعمة	١١١ كتاب الوقف
٦٨ كتاب الصيد والذبايح	١١٢ كتاب الهبة
٧١ كتاب البيوع	١١٣ كتاب اللقطة
٧٤ باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز	١١٥ كتاب المقيط
٧٧ باب تفريق الصفقة وما يفسد البيع	١١٥ كتاب الجمالة
٧٧ باب الربا	١١٦ كتاب الفرائض
٧٨ باب بيع الاصول والثمار	١١٨ كتاب الوصايا
٧٩ باب بيع المعرة والرد بالعيب	١٢٢ كتاب النكاح
٨٠ باب البيوع المنهية عنها	١٢٧ باب ما يحرم من النكاح
٨١ باب بيع المراهجة	١٣٠ باب الخيارات في النكاح والرد بالعيب

مصحفة	مصحفة
١٣١ كتاب الصداق	١٧٣ باب حكم البغاة
١٣٣ باب القسم والنشور وعشرة النساء	١٧٣ باب الزنا
١٣٤ كتاب الخلع	١٨٠ باب حد القذف
١٣٥ كتاب الطلاق	١٨٢ باب السرقة
١٣٩ كتاب الرجعة	١٨٩ باب قطاع الطريق
١٤١ كتاب الایلاء	١٩٢ باب حد شرب المسكر
١٤١ كتاب الظهار	١٩٤ باب التعذير
١٤٣ كتاب اللعان	١٩٦ باب الصیال وضمن الولاية والبهائم
١٤٥ كتاب الايمان	١٩٧ كتاب السير
١٥٣ كتاب العدد والاستبراء	٢٠٠ كتاب قسم النفي والقنينة
١٥٥ كتاب الرضاع	٢٠٨ باب المجزئة
١٥٦ كتاب النفقات	٢١١ كتاب الاقضية
١٥٨ كتاب المحضانة	٢١٨ باب القسمة
١٥٩ كتاب المجنایات	٢١٩ كتاب الدعاوى والبيئات
١٦٢ كتاب الديات	٢٢٢ كتاب الشهادات
١٦٧ باب القسامة	٢٢٨ كتاب العتق
١٦٨ باب كفارة القتل	٢٣٠ كتاب التدبير
١٧٠ كتاب حكم السحر والساحر	٢٣١ كتاب الكتابة
١٧١ كتاب الحدود السبعة المرتبة على المجنایات	٢٣٢ كتاب امهات الاولاد
١٧١ باب الردة	٢٣٣ خاتمة الكتاب في بيان بئدة صالحة تعلق بأسرار أحكام الشريعة

المجلد الثاني من كتاب الميزان للعراق
العمدة في * والقطب الرباني * سيدى
عبد الوهاب الشعراني نفعنا الله
بعلومه والمسلمين آمين
بجاءه التي الامين
آمين



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الزكاة)

أجمع العلماء على أن الزكاة أحد أركان الإسلام وعلى أن وجوبها في أربعة أصناف المواشي وجنس
الأنثان وعروض التجارة والمكيل والمدخر من الثمار والزروع بصفات مقصودة واجمعوا على وجوب
الزكاة على الحر المسلم البالغ العاقل واجمعوا على أن المحول شرط في وجوب الزكاة إلا ما حكى عن
ابن مسعود وابن عباس من قوليهما بوجوبها من حين الملك ثم إذا حال المحول وجبت وكان ابن
مسعود إذا أخذ عطائه زكاة في الحال واجمعوا على أن إخراج الزكاة لا يصح إلا بنية وقال
الأوزاعي لا يقتصر إخراج الزكاة إلى نية وعلى أن من امتنع من إخراج الزكاة بخلا أخذت منه
قهر أو عزر وعلى أنه ليس في المال سوى الزكاة وقال مجاهد والشعبي إذا حصد الزرع وجب عليه
أن يلقى شيئاً من السنابل للساكنين وكذلك إذا جذ النخل يجب عليه أن يلقى شيئاً للفقراء من الثمار
هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه * فمن ذلك قول أبي حنيفة يجب
على المكاتب العشر في زرعته لا فيما سواه مع قول مالك والشافعي لا يجب عليه زكاة ومع قول أبي
زور يجب عليه الزكاة مطلقاً فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فراجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول أن المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد
عليه في وجوب إخراج العشر من زرعته كالعقوبة له وإن كان هو في الرق مابق عليه درهم ووجه
الثاني نقص ملكه الشرعي فتصدق الحق تعالى عليه بعدم وجوب الزكاة عليه توسعة عليه

ليصرف ذلك في فكاك رقبته من رق العبيد الى الرق المحالص الذي هو رق الله العلي العظيم فانه
 هو المالك الحقيقي وذلك غير على مقام الحق تعالى ان يشاركه أحد من العبيد في مسمى الملك
 ووجه الثالث التشديد العظيم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من أهل التواضع لله لرضي ان
 يكون عبدا لعبيد الله تعالى تواضعا لله عز وجل فلذلك أوجب الله عليه الزكاة زيادة على مال
 الكتابة تغليظا عليه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه
 من الزكاة حال اسلامه مع قول أبي حنيفة انها تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تعلقها بماله حال التزامه الاحكام الشرعية قبل خروجه من أصل
 الدين فكما حبط الاصل كذلك حبط فروعه فان عاد الى الاسلام بنى على كل شيء مقتضاه
 فيصح دخول ما وجب عليه من الزكاة في عموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
 ما قد سلف فكان وجوبها عليه من باب التغليظ ووجه الثاني انها طهرة للروح والمال أوجبا
 الله تعالى في مال عبده المؤمن محبة فيه وسفقة عليه وعلى ماله أن يدخلهما حيث كان اللائق
 بحال المرتد عدم ايجابها عليه اعراضا من الشارع عنه وغضبا عليه فانه أسوأ حالا من الكافر
 الاصل لرفضه الاسلام وأيضا فان الزكاة تابعة للاصل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان
 الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون ويخرجها الولي من مالهما وبه قال جماعة من الصحابة مع
 قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا زكاة في مالهما ويجب العشر في زرعهما ومع قول الاوزاعي
 والثوري بوجوب الزكاة في المحال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون فالاول والثالث
 مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول والثالث الاخذ
 بالاحتياط والعمل بقاعدة أن كل من وجب عليه شيء وعجز عن مباشرته جاز الاستنابة فيه باذنه
 أو باذن الحاكم ووجه الثاني عدم توجه الخطاب الى الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان تأخير
 انراجها عند الاوزاعي والثوري الى البلوغ أو الافاقة أولى ليخرجها بطيب نفس بخلاف العشر
 في الزرع لسماحة النفوس به غالبا * ومن ذلك قول الشافعي وأجد انه لو ملك نصابا ثم باعه في
 اثنا المحول أو بآدله ولو بغير جنسه انقطع المحول مع قول أبي حنيفة انه لا يتقطع بالمبادلة في الذهب
 والفضة ويتقطع في الماشية ومع قول مالك انه ان بآدله بجنسه لم يتقطع والا فريتان فالاول
 مخفف من جهة عدم وجوب الزكاة والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه والثالث
 مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن من بآدل أو باع لم يصدق عليه انه حال
 على نصابه المحول فلا زكاة ووجه قول أبي حنيفة أن من بآدل بذهب أو فضة فكا أنه لم يبادل
 لانه قد ناض على كل حال بخلاف الماشية ووجه قول مالك يعرف مما قررناه فتأمل * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه ان تلف بعض النصاب أو تلفه قبل تمام المحول انقطع المحول
 مع قول مالك وأجد انه ان قصد بآتلافه الفرار من الزكاة لم يتقطع المحول ويجب انراجها عند
 تمكنه آخر المحول فالاول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد في
 أحد شقي التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في المجدد الراجح وأجد

في احدى روايته ان المال المنسوب والفضل والمجود اذا عديرتي عن الماضي مع قول أبي حنيفة وصاحبه والشافعي في القديم انه يستأنف المحول من عوده ولا زكاة فيما مضى وهو احدى الروايتين عن أحمد ومع قول مالك ان عليه اذا عديرتي زكاة حول واحد فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل مذهب وجه * ومن ذلك قول الشافعي في أظهر الروايات ان الدين المستغرق للنصاب أو لبعضه لا يمنع وجوب الزكاة مع قول أبي حنيفة وهو القول القديم للشافعي انه يمنع فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر * ومن ذلك قول الامام الشافعي ان الزكاة تحب في عين المال لافي الذمة مع قول أبي حنيفة انها تتعلق بالعين كتعلق الجناية بالرقبة ولا يزول ملكه عن شيء من المال الا بالدفع الى المستحق وهو احدى الروايتين عن أحمد في الاموال الظاهرة ومع قول مالك انها تتعلق بالذمة ويكون جزء من المال مرتبها وله أن يؤدي الزكاة من غيرها فالاول مشدد من حيث وجوبها في عين المال والثاني فيه تخفيف من حيث تعلقه بالعين وتشديده من حيث تعلقه بذمته يحاسب عليها يوم القيامة وكذلك الثالث فيه التشديد من جهة كون جزء منه مرتبها حتى يؤديها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي انه لا يجوز تقديم النية على الانحراج مع قول أحمد انه يستحب مقارنة النية للانحراج فان تقدمت بزمان يسير جاز وان طال لم يجز كالطهارة والصلاة والحج وفي رواية عن أبي حنيفة انه لا بد من نية مقارنة للاداء أو لعزل قدر الواجب فالاول مشدد وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فكلف العبد وجوب النية في سائر العمل فلا يكفي في جزء منه ولو كثر ذلك الجزء وبذلك عرف توجيه الرواية عن أبي حنيفة * ووجه جواز تقديم بزمان يسير ان ما قارب الشيء أعطى حكمه وايضاح ذلك كله ان النية هي الاخلاص فتي فارقت النية العمل لم يحصل اخلاص واذا لم يحصل اخلاص فلا يقبل منه الزكاة * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من وجبت عليه زكاة وقد رعى انحراجها لم يجز له تأخيرها فان أخر ضمن ولا تسقط عنه بتلف المال مع قول أبي حنيفة تسقط بتلفه ولا تصير مضمونة عليه ومع قول أحمد ان امكان الاداء ليس بشرط لافي الوجوب ولا في الضمان واذا تلف المال بعد المحول استقرت الزكاة في ذمته سواء أمكنه الاداء أم لا فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث أخف من الاول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجود هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من وجبت عليه زكاة ومات قبل أدائها أخذت من تركته مع قول أبي حنيفة انها تسقط بالموت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المسارعة الى البراءة ذمة الميت بكل انحراج زكاته التي ترتبت في ذمته ووجه الثاني تقديم الورثة بذلك المال على الفقراء الا ان يشاء وانحراجها وهم ممن يعتبر اذنه لكونهم الصق بالميت وارثهم قهري بخلاف الفقراء ويصح حمل الاول على حال الميت المتورع اذا كان ورثته كذلك وحمل الثاني على ما اذا كان بالصدقة من

ذلك والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن من قصد الفراق من الزكاة كان وهب من ماله شيئاً أو باعه ثم اشتراه قبل المحول سقطت عنه الزكاة وإن كان ميسيراً صامع قول مالك وأحمد لا تسقط فالأول مخفف والثاني مشدد فرفع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول حمله على تغيير نيته الفاسدة بعد ذلك قبل إزالة العين ووجه الثاني حمله على استصحابها مخادعة الله عز وجل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن تجهيل الزكاة جائز قبل المحول إذا وجد النصاب مع قول مالك أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرفع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني جعل تقديم الزكاة كتقديم الصلاة وتتمام المحول كدخول الوقت ووجه الأول أنه فعل خير واعتبار كمال المحول إنما جعل توسعة المالك فإذا اختار إخراجها قبل كمال المحول فلا يمنع بخلاف تقديم الصلاة عن وقتها لا يجوز لاشتراط الوقت في صحتها كما هو مقرر في كتب الفقه ولكونها لا يتعدى للفقراء نفقها بخلاف الزكاة والله أعلم

* (باب زكاة الحيوان) *

أجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الأبل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار المالك وكمال المحول وكون المالك حراً مسلماً وأجمعوا على أن النصاب الأول في الأبل خمس وفيه شاة وفي عشرين شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه فإذا بلغت خسا وعشرين ففيها بنت مخاص فإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها حقة فإذا بلغت إحدى وستين إلى آخر ما صرح به الأحاديث الصحيحة وجب إخراج ماوجب بلا خلاف في شيء منها بين العلماء وأجمعوا على أن البخاق والعراب والذكور والانات في ذلك سواء واتفقوا على أنه لا شيء فيما دون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب أنه يجب في كل خمس من البقر شاة إلى الثلاثين كفي الأبل وكذلك اتفقوا على أن النصاب الأول في البقر ثلاثون وفيها تباع فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة وأجمعوا على أن نصاب الغنم أربعون وفيها شاة ثم لا شيء فيما زاد حتى تبلغ مائة وأحدى وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه إلى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم يستقر في كل مائة شاة والضأن والمغز سواء واتفقوا على أن الخيل إذا كانت معدة للتجارة ففي قيمتها الزكاة إذا بلغت نصاباً وكذلك اتفقوا على وجوب الزكاة في البغال والحمر إذا كانت معدة للتجارة هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي إذا كان عنده خمس من الأبل فأنجز واحدة منها أنها تجزئ مع قول مالك وأحمد أنها لا تجزئ به وإذا بلغت أبله خسا وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاص ولا ابن لبون فقال مالك تلزمه مع قول الشافعي وأحمد أنه مخير بين شراء واحدة منهما وقال أبو حنيفة تلزمه بنت مخاص أو قيمتها فالعلماء في هذه الأقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن لا يخفى أن من وقف على حد ما ورد أولى ممن يخرج غيرها من الحيوان أو القيمة ولو كان الحيوان المخرج أعلى قيمة مما قاله الشارع نظير ما قاله العلماء فحين زادت في التسبيع عقب الصلاة على العدد الوارد فرفع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا ملك نصاباً

واحدًا وخطاه لم يجب الزكاة على واحد منهما مع قول الشافعي ان عليهما الزكاة حتى لو كانت
أربعون شاة بين مائة وجبت الزكاة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وبقية مسائل الباب قد بطل عمل الناس بها فلا تطيل الباب بذلك وما والله أعلم

* (باب زكاة النابت) *

اتفقوا على ان النصاب خمسة أوسق والوسق ستون صاعا وان مقدار الواجب من ذلك العشر ان
شرب بالمطر أو من نهروان شرب بنضح أو دولا ب أو بماء اشتراه نصف العشر والنصاب في الثمار
والزروع الا عند أبي حنيفة فانه لا يعتبر به بل يجب العشر عنده في القليل والكثير قال القاضي
عبد الوهاب ويقال انه خالف الاجماع في ذلك واتفقوا على انه لا زكاة في القطن وقال أبو يوسف
بوجوبها فيه وعلى انه اذا اخرج العشر من الثمر أو من الحب وبقي عنده بعد ذلك سنين لا يجب
فيه شيء آخر وقال الحسن البصري كل ما حال عليه المحول وجب العشر فيه هذا ما وجدته من
مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة في كل ما اخرجت الارض من الثمار
والزروع العشر سواء سقى بالسما أو بالنضح الا المحطب والحشيش والقصب الفارسي خاصة مع
قول مالك والشافعي انه يجب في كل ما ادخروا قنيت كالحنطة والشعير والارز وثمر النخل والكرم
ومع قول أحمد يجب في كل ما يكال ويدخر من الثمار والزروع حتى أوجها في اللوز واسقطها
في الجوز وفائدة الخلاف عند مالك والشافعي وأحمد ان عند أحمد يجب في السمسم واللوز والفسق
وبزر الكتان والكمون والكرأيا والخردل وعندهما لا يجب وفائدة الخلاف عند أبي حنيفة
انه يجب في المحضراوات كلها وعند الثلاثة لا زكاة فيها فالاول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد وردت الاحاديث شاهدة لكل مذهب
فلا يحتاج الى توجيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في شهر روايته وأحد قولي الشافعي
انه يجب الزكاة في الزيتون مع قول أحمد في شهر روايته ومالك في احدى روايته
والشافعي في أرجح قوله بعدم الوجوب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول كثرة الحاجة الى الزيت من حيث انه ادم فاشبه القوت ووجه الثاني كونه
غير قوت فلا تستد حاجة الناس اليه مثل التمر والزبيب فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد ان في العسل العشر مع قول مالك والشافعي في الجمد اراج انه لا زكاة فيه ثم اختلف أبو
حنيفة وأحمد فقال أبو حنيفة ان كان في أرض خراجية فلا عشر فيه وقال أحمد فيه العشر مطلقا
ونصابه عند أحمد ثلثمائة وستون رطلا بالبغدادى وعند أبي حنيفة يجب العشر في القليل والكثير
فالاول مشدد والثاني مخفف وقول أبي حنيفة بعدم وجوب ذلك في أرض الخراج مخفف وقول
أحمد مشدد وكذلك قوله في النصاب مشدد وقول أبي حنيفة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان النحل يرعى مما يخرج من الارض فكان كالحبوب التي تخرج من
الزروع والثمار ووجه الثاني ما ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عنه توسعة على الامة
فوجب الزكاة فيه خاص بالاكابر وعدم وجوبها خاص بالاصاغر وكذلك قول أبي حنيفة

انها تجب في كل قليل وكثير خاص بالا كابر لا مطلق انخراج العشر من العسل في بعض الاحاديث
 وقول احمد خاص بالا صاغر * ومن ذلك قول الشافعي انه لا تجب الزكاة الا في نصاب من كل
 جنس فلا يضم جنس الى جنس آخر مع قول مالك ان الشعير يضم الى الخنطة في اكمال النصاب
 ويضم بعض القطنة الى بعض واختلف الروايات عن احمد في ذلك فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص صحيح في ذلك ووجه الثاني ان
 الاجناس كلها قوت فكأنها شئ واحد * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يسن نحرص الثمار
 ان بدا صلاحها على مال كها تر فقا به وبالفقره وتخليصا لذمته مع قول أبي حنيفة ان النحرص
 لا يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه
 الثاني انه تخمين قد يخطئ فلا خلاص فيه للنحرص ولا للفقره ولا للمالك ويصح حمل الاول
 على النحرص المحاذق الذي لا يخطئ غالبا والثاني على النحرص الذي قد يخطئ كما انه يصح
 حمل الاول على حال أهل الورع والثاني على عامة الناس بل منع الناس اليوم زكاة الثمر والعنب
 مطلقا كما هو مشاهد في مصر * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في الرابع من مذهبه انه يجب
 العشر في الارض الخراجية مع الخراج لان الخراج في عينها والعشر في غلتها مع قول أبي حنيفة
 انه لا يجب العشر في الارض الخراجية ولا يجمع العشر والخراج على انسان واحد فاما اذا كان
 الزرع لواحد والارض لا تروجب العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف
 ومحمد مع قول أبي حنيفة العشر على صاحب الارض فالاول مشدد والثاني مخفف وأما وجه
 وجوب العشر على مالك الزرع اذا كان الزرع لواحد والارض لا تروجه ومتوسط بين الامرين
 لان صاحب الارض قد استفاد من الارض كما استفاد منها صاحب الزرع فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان مالك الارض اذا جرها فمشرزرعها على الزارع مع قول
 أبي حنيفة انه على صاحب الارض ففي كل من القولين تشديد من وجه وتخفيف من وجه آخر
 وتوجيههما كتوجيه ما تقدم آنفا * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه اذا كان لمسلم أرض
 لاخراج عليها فباعها من ذمي فلاخراج عليه ولاعشر في زرعه فيها مع قول أبي حنيفة يجب عليه
 الخراج ومع قول أبي يوسف يجب عليه عشيران ومع قول محمد عشر واحد ومع قول مالك لا يصح
 بيعها منه فالاول مخفف والثاني مشدد بوجوب الخراج والثالث مشدد بوجوب عشرين والرابع
 فيه تخفيف والخامس مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول استحباب حكم الارض
 الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يحدث على الذمي خراج بقصد اضعاف شوكته ووجه الثاني
 مراعاة حال الذمي في احداث الصغار عليه والذل على ملكه الارض المذكورة ومنه يعرف توجيه
 قول أبي يوسف ومحمد ووجه قول مالك ان في بيع الارض المذكورة اعانة للكفار على التقوى
 علينا بملك تلك الارض واعزاز كلمتهم بخلاف من كان يزرع بالخراج فانه تحت حكم المسلمين
 وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دور الانصار فرأى فيها سكة حرث فقال
 ما دخل هذا دار قوم الا دخل عليهم الذل أي لاجل الخراج الذي على أرض الحرث فلو كانت

الارض ملكا للانسان ما دخل داره ذل لانه يزرع في ملك نفسه بل انراج والله سبحانه
وتعالى أعلم

(باب زكاة الذهب والفضة)

أجمعوا على انه لازكاة في غير الذهب والفضة من سائر الجواهر كاللؤلؤ والمررد ولا في المسك والعنبر
عند سائر الفقهاء وحكى عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب الخمس في العنبر وعن أبي
يوسف في اللؤلؤ والجوهر والياقوت والعنبر الخمس لانه معدن فاشبه الرصاص وعن العنبري
وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر واجمعوا على أن أول النصاب في الذهب عشرون
مثقالا وفي الفضة مائتا درهم سواء كانا مضمروين أم مكسورين أم تبرأ أم نقرة فإذا بلغت
ذلك وحال عليها الحول ففيها ربع العشر وعن الحسن انه لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين
مثقالا واجمعوا على تحريم اتخاذ أو في الذهب والفضة واقتنائها وعلى وجوب الزكاة فيها هذا
ما وجدته من مسائل الاجماع * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الزكاة
تجب فيما زاد على النصاب بالحساب مع قول أبي حنيفة لازكاة فيما زاد على مائتي درهم
أو عشرين مثقالا حتى تبلغ الزيادة أربعين درهما أو أربعة دنانير فيكون في الأربعين درهما درهم
ثم كذلك في كل أربعين درهما درهم وفي الأربعة دنانير قيراطان فالأول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع وكون الزكاة لا تجب على فقير وانما
تجب على الغني فلو لا أن الانسان يصير غنيا بالعشرين مثقالا من الذهب أو بالمائتين من
الفضة لما كانت الزكاة وجبت عليه وصاحب هذا القول أخذ بالاحتياط للفقراء فجعل فيما زاد
على النصاب الزكاة من غير عقو عن الوقص وقول أبي حنيفة مخفف فيما زاد على النصاب الى
الأربعين وبه قال الحسن البصري في أول نصاب الذهب كما مر ثم انه لا فرق في وجوب الزكاة
على من ملك النصاب بين أن يكون من العوام أو من أهل الكشف خلا لما قاله بعض
الصوفية من انه لا تجب الزكاة الا على من يرى له ملكا مع الله تعالى أما من لا يرى له ملكا
مع الله تعالى كشفاً ويقينا فلا زكاة عليه انتهى والحق انها تجب على الانبياء فضلا عن غيرهم
لان في كل انسان جزءا يدعى الملك من حيث انه مستخلف في الارض ولولا ذلك ما صح له عتق
ولا بيع ولا شراء ولا غير ذلك فافهم فان هذه الامور ما صحت من العبد الا بنسبة الملك اليه فاياك
والغلط والشطح عن ظاهر الشريعة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى
روايتيه ان الذهب يضم الى الفضة في تكميل النصاب مع قول من قال انه لا يضم فالأول
مشدد في وجوب الزكاة بالضم المذكور والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الأول انه كله مال واحد وان اختلف جنسه ووجه الثاني الوقوف على حدهما وردد من انه لا تجب
الزكاة في ذهب أو فضة الا ان كان كل منهما نصابا ثم اختلف من قال بالضم هل يضم الذهب الى
الورق ويكمل النصاب بالآخروا بالقيمة فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه يضم
بالقيمة ومثاله أن يكون له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتهما مائة درهم فتجب الزكاة فيها وقال

مالك لا يكمل نصا بالاجتناسه فلا يجب عليه زكاة اذا كمل بغير جنسه وتوجيه ذلك ظاهر بفهم
 مما سبق * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجدان من له دين لازم على مقرمليء باذل لا يجب
 عليه الانحراج الا بعد قبض الدين مع قول الشافعي في القول المجدي انه يلزمه انحراج زكاته
 كل سنة وان لم يقبضه ومع قول مالك لازكاة عليه فيه وان اقام سنين حتى يقبضه فيزكاه لسنة
 واحدة وان كان ثمن قرض أو ثمن مبيع وقال جماعة لازكاة في الدين حتى يقبضه فيزكاه
 ويستأنف به المحول منهم عائشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في القديم وأبو يوسف فالاول
 والثالث وما وافقهما مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن الدين
 كالمال الضائع فلا يدري صاحبه هل يصل اليه أم لا فقد يحال بينه وبينه ولو كان على مقرمليء
 كان ينزل عليه لص فيأخذ جميع ماله وهذا خاص بالا صاغر الذين في قيمتهم ضعف بخلاف
 قول الشافعي فانه خاص بقوة الايمان واليقين الذي رجاني الحق تعالى أن لا يقطع به بل
 يجازيه على ذلك أضعا فامضاعفة وكذلك قول مالك خاص بالا صاغر أو ماتر كيمته سنة واحدة
 اذا قبضه فلانه لم يكن في قبضته وتصرفه حقيقة قبل ان يقبضه لعدم وصوله الى التصرف فيه
 بالمبيع والشراء متلا فكذا نه كان معدوما عنده وهذا ملخص عائشة وغيرها في انحراج كل الماصي
 بعد القبض كما تقدم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في اظهر روايته
 انه يكره للانسان ان يشتري صدقته وانه ان اشتراها صح مع قول للمالك واصحاب أحمد بطلان
 البيع فالاول مخفف في شراء الصدقة وصحة شرائها والثاني مشدد فيه ما ووجه الكراهة
 في القول الاول القرار من صورة الرجوع في الصدقة بعد ان أخرجهما عن ملكه للفقراء المساكين
 وغيرهم من بقية الاصناف الثمانية وهذا خاص بمقام الا صاغر كما أن من أبطل الشراء خاص
 بمقام الا كابر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا كان زب
 المال دين على أحد من أهل الزكاة قدر زكاته لم يجز له مقاصصته عن الزكاة وانما يدفع اليه
 من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه المدين اليه عن دينه انما مع قول مالك انه تجوز المقاصصة فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص بالا صاغر الذين يخاف
 من محودهم ورافعتهم الى المحاكم وحلفهم ان المدين لم يدفع اليهم الدين والثاني خاص
 بالا كابر الذين لا يخاف منهم ذلك وهذا نظير قول مالك بحصة البيع بالمعاطاة من غير لفظ يدل
 على البيع كما يأتي فانه خاص بالا كابر بخلاف قول الشافعي انه لا يصح الابلغ لانه خاص
 بالا صاغر وهم أكثر الناس اليوم الذين يبيعون أو يشترون ثم ينكرون ويحلفون وقد قال
 تعالى وأشهدوا اذا تباعتم فلو لا اللفظ ما صح لنا شهادة بالبيع فانهم * ومن ذلك قول الشافعي
 في أصح القولين واجدانه لا تجب الزكاة في الحلي المباح المصوغ من الذهب والفضة اذا كان
 مما يلبس ويعار مع قول الشافعي في القول الآخر انه يجب فيه الزكاة فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في اظهر روايته انه لو كان
 لرجل حلي معد للاجارة للنساء فلا زكاة فيه مع قول بعض اصحاب مالك بالوجوب وبه قال

الزهرى من أئمة الشافعية بناء على قوله انه لا يجوز اتخاذ الحلى للأجارة فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة انه لا يجوز
تمويه السقوف بالذهب أو الفضة مع قول بعض اصحاب أبي حنيفة يجوز ذلك ولما دخل الشافعي
دار محمد بن الحسن وجد سقوفها كلها مموهة بالذهب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه اضاعة مال الا ان يفعل ذلك باجتهاد وامل ما فعله محمد بن
الحسن كان كذلك ووجه الثاني انه يزيد الاجرة لاسيما اذا كان موقوفا على الارامل واليتام
والعريان والله تعالى أعلم

* (باب زكاة التجارة) *

اجمعوا على ان الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود انها تجب في عروض القنية وكذلك
اجمعوا على ان الواجب في عروض التجارة ربع العشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع وأما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا اشترى عبد للتجارة وجبت عليه فطرة وزكاة
التجارة عند تمام المحول مع قول أبي حنيفة ان زكاة الفطر تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن الزكاة وجبت في العبد من جهةين مختلفتين فلا
مانع من وجوب الجمع بينهما ووجه الثاني ان العبد محسوب من جملة مال التجارة فلا يجمع على
مالك العبد زكاته ان كان ~~ال~~ ان أخرجهما مالك متبرعا فلا يمنع * ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي وأحمدان العروض للتجارة اذا كانت مترجاة للنماء و يترص بها للنفاق والاسواق
تتقوم عند كل حول ويزكيها على قيمتها مع قول مالك انه لا يقومها كل حول ولا يزكيها ولو دامت
سنتين حتى يبيعها بذهب أو فضة فتركي لسنة واحدة الا ان يعرف حول ما اشترى أو يبيع
فيجعل لنفسه شهرا من السنة فيقوم فيه ما عنده ويزكيه مع الناض ان كان له فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الامر من ظاهر لعدم ورود نص بكمية
الخراج * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في احداق قوله انه اذا اشترى عروضاً للتجارة
بمادون النصاب اعتبر النصاب في طرفي المحول مع قول مالك والشافعي يعتبر بكمال النصاب في جميع
المحول فالاول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في اثنائه بعدم وجوب الزكاة وتشديد على
المستحقين من حيث عدم اخراج الزكاة والثاني مشدد على المستحقين ايضا بعدم اخراج الزكاة
الامع تمام النصاب في جميع المحول وتخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه اذا
نقص النصاب في اثنائه المحول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاعتبار بوقتي الانقضاء
والوجوب فلا يتعداهما المحكم ووجه الثاني مبني على قاعدة اطلاق التصرف وعدم انضباط
الامر ودوام الربح توسعة على الناس وليس في ذلك نص في تعيين احد الامرين * ومن ذلك
قول مالك واجدان زكاة التجارة تتعلق بالقيمة مع قول الشافعي في احداق قوله انها تتعلق بالمال
تعلق الشركة وفي قول تعلق الرهن وفي قول بالذمة ووجه كل من الاقوال ظهروا لله أعلم

* (باب زكاة المعدن) *

اتفقوا على انه لا يشترط المحول في زكاة المعدن الا في قول الشافعي واجمعوا على انه يعتبر المحول في الركا زواتفقوا على انه يعتبر النصاب في المعدن الا باخنيقة فانه قال لا يعتبر النصاب بل يجب في قبيله وكثيره الخمس واتفقوا على ان النصاب لا يعتبر في الركا زالا عند الشافعي فانه جعله شرطا للوجوب هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي في المشهور عنهما ان قدر الواجب في المعدن ربع العشر مع قول ابي خنيقة واحمدان الواجب الخمس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان زكاة المعدن تختص بالذهب والنضة فلواستخرج من معدن غيرهما من الجواهر لم يجب فيه شيء مع قول ابي خنيقة ان حق المعدن يتعلق بكل شيء يخرج من الارض مما ينطبع بالبارك كالحديد والرصاص لا بالفيروزج ونحوه ومع قول احمد يتعلق بالمتطبع وغيره كالسكحل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول صفاء جوهر القدين وكثرة رواجهما فكأنهما نقدان مضروبان ووجه الثاني اطلاق المعدن على كل منطبع ووجه الثالث مطلق الانتفاع ولكل من الاقوال وجه وتقدير مصرف ذلك راجع الى رأي الامام فله ان يضع على اصحاب المعدن ما يراه احسن لبيت المال خوفا ان يكثر مال اصحاب المعدن فيطلبوا السلطنة وينفقوا على العساكر فيحصل بذلك الفساد والمجد لله رب العالمين والله تعالى اعلم

* (باب زكاة الفطر) *

زكاة الفطر واجبة باتفاق الاثمة الاربعة وقال الاصم واسماعيل بن علية هي مستحبة واتفقوا على ان كل من لزمته زكاة الفطر لزمته زكاة اولاده الصغار ومما يليه المسلمين كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير وعن علي بن ابي طالب انها تجب على كل من اطاق الصلاة والصوم وعن سعيد بن المسيب انها لا تجب الا على من صام وصلى واتفقوا على انه يجوز تعجيل الفطرة قبل العيد بيومين ووجه اتفاق الاثمة الاربعة على وجوب زكاة الفطر كونها طهرة للصائم من الرقت وغيره مما وقع في الصوم تعظيما للصفة الصمدانية التي تخلق الصائم باسمها ووجه قول الاصم وغيره انها مستحبة كون العبد لا تسلم له عبادة من النقص سواء الاكابر والاصاغر ما عدا الانبياء عليهم الصلاة والسلام فلذلك كانت مستحبة ويصح تعليل الوجوب بتعليل المستحب فتكون واجبة في حق من يقع المحلل في عبادتهم ومستحبة في حق الانبياء ومن ورثهم في المتام فانهم ووجه من قال انها تجب على الكبير والصغير كون الشارع صرح بذلك ووجه قول علي وابن المسيب القياس على الصلاة والصوم وذلك بالتمييز والتقديره على الجوع ووجه جواز تعجيل الزكاة المذكورة قبل العيد يومين فقط قرب ذلك من يوم العيد وما قرب الشيء اعطى حكمه فيكون يوم العيد كالتمكين من ميعات الصلاة للوقت فافهم واتفقوا على انها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بل تصير ديناً حتى تؤدي هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق

بين الأئمة الأربعة وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي والجمهور ان زكاة الفطر
 فرض واجب بناء على ان الفرض هو الواجب وعكسه مع قول أبي حنيفة انها واجبة وليست
 بفرض لان الفرض أكد عنده من الواجب فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم السنة المحمدية كتعظيم القرآن من حيث ان ما امر به
 في مرتبة ما أمر به القرآن في وجوب الفعل ووجه الثاني الفرق بين ما أمر به الحق تعالى
 في كتابه وبين ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونعم ذلك الاصطلاح من الامام أبي حنيفة
 فان نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يمدحه على ذلك من جهة رفع رتبة الحق تعالى على
 عبده وان كان لا ينطق عن الهوى فهو نظير تخصيص الانبياء في الدعاء لهم بلفظ الصلاة وان
 كانت في اللغة هي الرحمة فتجسيم الشأنهم وتقرى بقاء بين لفظ الترحم على الاولياء والترحم على
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجد انها تجب على
 الشريكين في العبد المشترك وفي رواية لا حمدان كلا من الشريكين يؤدي عن حصته صاعا
 كاملا مع قول أبي حنيفة انها لا تجب على الشريكين عنه فالاول فيه تشديد واحدى الروايتين
 عن أحمد مشددة والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بنوع
 من الاحتياط ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط الكامل ووجه الثالث انصراف العبد
 في الحديث الى من ملكه واحد فقط وان كان المعنى يشمل المشترك فافهم * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة انه يلزم السيد زكاة عبده الكافر مع قول الأئمة الثلاثة انه لا تجب عليه الا في عبده
 المسلم فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول اطلاق العبد في بعض الاحاديث فشم
 الكافر ووجه الثاني ان الزكاة طهرة والكافر ليس من أهل التطهير مع تصريح الشارع
 بذلك في الاحاديث فحمل أصحاب هذا القول المطلق على المقيّد وهذا احوط من حيث الادب
 مع الشارع والاول احوط من حيث براءة الذمة وعليه اهل الكمال من العارفين فيفعلون
 بالمطلق في محله والمقيّد في محله هو بامان التشريع مع الشارع * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 انه يجب على الزوج فطرة زوجته كما يجب عليه نفقتها مع قول أبي حنيفة انه لا يجب على الزوج
 فطرة زوجته فالاول مشدد على الزوج والثاني مخفف عنه مشدد على الزوجة فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من كمال المواساة للزوجة ولا يليق بمحاسن الاخلاق
 ان يكلف زوجته بذل مال في تطهيرها من الرجس الطاهر والباطن ووجه الثاني ان
 الخطاب بهذه الزكاة انما هي المرأة لعود مصلحة ذلك عليها في دينها وان كان الاولى من الزوج
 اخراجها عنها مكافاة لها على اعانتها على غض طرفه في رمضان بجماعها او بشبع نفسه
 برويتها فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من بعثه حرمه ببعضه رقيق مثلاً لا فطرة عليه
 ولا على مالك نصفه مع قول الشافعي وأحمد انه يارزقه نصف الفطرة بحريته ومع قول مالك
 في احدى روايته ان على السيد النصف ولا شيء على العبد ومع قول أبي ثور يجب على كل واحد
 منهما صاع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وهو معنى قول مالك المذكور والثالث مشدد فرجع

الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر لان السيد لم يملكه كله والزيادة موضوعها أن تكون
عن جهة الانسان لا عن بعضه ووجه الثاني مراعاة العدل وهو كلف السيد أن يركب عن
العبد بقدر حصته والعبد لا مال له يخرج به عن نفسه ووجه الثالث الأخذ بالاحتياط فرجع الامر
الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجد انه لا يعتبر في وجوب زكاة الفطر
أن يكون المخرج يملك نصابا من الفضة وهو ما تادروهم بل قالوا ان كل من فضل عن قوته وقوت
من تلزمه نفقته يوم العيد وليسته شي قد رزق زكاة الفطر وجبت عليه مع قول أبي حنيفة انها لا تجب
الا على من ملك نصابا كاملا فاضلا عن مسكنه وعبده وفرسه وسلاحه فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون القدر المخرج في زكاة الفطر امرا يسيرا
فلا يشترط ان يملك صاحبه نصابا بخلاف ربع العشر في الفضة مثلاف النفوس ربما ينجح به
ووجه الثاني انما حق زكاة الفطر باخوانها من زكاة النقد وغيرها في اعتبار ملك النصاب ولكن
ان اخرجها من يملك دون النصاب فلا بأس * ومن ذلك قول أبي حنيفة انها تجب بطولوع فجر
اول يوم من شوال مع قول اجدانها تجب بغروب الشمس ليله العيد ومع قول مالك والشافعي انها
تجب بغروب شمس ليلة العيد على الراجح من قوليهما ووجه القواين ظاهر * ومن ذلك اتفاقهم
على انه لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد مع قول ابن سيرين والنخعي انه يجوز تأخيرها عن يوم العيد
قال اجدو ارجوان لا يكون به بأس فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول قياس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس ووجه الثاني كونه لم يرد في ذلك نص
بوجوب تخصيص اليوم عند القائل بذلك وما خبرنا عنهم عن الطواف في هذا اليوم فهو محمول
عنده على الاستحباب * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز اخراجها من خمسة اصناف من
البر والشعير والتمر والزبيب والاقط اذا كان قوتا مع قول أبي حنيفة انها لا تجزى في الاقط اصلا
بنفسه وتجزى بقيمته وقال الشافعي كل ما يجب فيه العشر فهو صالح لخراج زكاة الفطر منه
كالارز والذرة والدخن ونحوه فالاول والثالث فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجوز دقيق ولا سويق مع قول أبي حنيفة
انها يجوز ان اصلا بانفسهما وبه قال الانطاقي من اثمة الشافعية وجوز ابو حنيفة اخراج القيمة
عن الفطرة فالاول مشدد على المخرج وعلى الفقراء والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاقتصار على الوارد في ذلك ووجه الثاني ان الدقيق
والسويق اسهل على الفقراء من الحب وذلك ان يوم العيد يوم سرور فالاغنياء في سرور يوم العيد
لا يستغنائهم عن تهيئة ما يأكلون ذلك اليوم بخدامهم فلا يجوزونهم الى التعب في تحصيل قوتهم
المنقص لهم عن كمال السرور بخلاف الفقراء فانهم اذا اخذوا الحب يحتاجون الى غربلته وتنقيته
وطحنه وعجنه وخبزه عادة وذلك ينقص عليهم السرور في يوم العيد والاولى به ولما علم الشارع
هذا المعنى قسم التعب بين الاغنياء والفقراء فيكون على الفقراء شطرا للتعيب وعلى الاغنياء الشطر
الاخر قياسا بالعدل ولكن ان اخرج الاغنياء للفقراء الطعام المهيا للكل بلا تعب كان اقرب

الى تحصيل سرورهم أعنى الفقراء واما من جوز انخراج القيمة فوجهه ان الفقراء يصيرون بالخيار بين
أن يشتري أحدهم جبا وطعاما مهيأ للكل من السوق فهو مخفف من هذا الوجه على الأغنياء
والفقراء فانه يوم اكل وشرب وبعل وذكر لله عز وجل فالطعام يستر أجسام الناس وذكر الله
يسر أرواحهم فيحصل بذلك السرور الكامل للأرواح والاجسام وقد ذقنا ذلك مرة في ليلة الجمعة
فصرنا نأكل ونذكر فحصل لنا سرور ولا يعادله سرور ومن شك فليجرب لكن بعد جلاء قلبه من
الرعونات والادناس هذا ما ظهر لي في هذا الوقت من حكمة انخراج الحب والدقيق ونحوه *
وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول المطلوب من الأغنياء يوم العيد زيادة البر
والاكرام للفقراء والمساكين ولذلك أوجب الشارع على الوالد انخراج الزكاة عن الصبي الذي
لم يبلغ الطاعة على الصوم توسعة على المساكين والافها هناك صوم يكون معلقا بين السماء
والارض حتى يؤمر الصبي بالانخراج انتهى والله أعلم * ومن ذلك قول مالك واجدان انخراج التمر
أفضل من البر في زكاة الفطر مع قول الشافعي ان البر افضل ومع قول ابي حنيفة ان أفضل ذلك
أكثره ثمنا فالاول مخفف محمول على حال من كان التمر عندهم أكثر واهنى من البر والثاني محمول
على من كان البر عندهم أكثر واهنى من التمر ووجه الثالث مراعاة الاكثر قيمة فانه مؤذن بانه ألذ
طعاما اذ غلاء الثمن دائر مع شدة اللذة وكثرة النفع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
الاخامة الثلاثة ان الواجب صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخمسة اجناس
السابقة مع قول ابي حنيفة انه يجوز من البر نصف صاع فالاول كالشد والثاني كالخفف
ووجه كل منهما الاتباع للوارد عن الشارع وعن اصحابه فان معاوية وجماعة جعلوا نصف
الصاع من الخنطة يعدل صاعين من الشعير فلو لانهم رأوا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما قالوا به اذ هم أكثر الناس بعدا عن الرأي في الدين ومن قال ان معاوية من أهل
الاجتهاد قال يحتمل أن يكون فعل ذلك باجتهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول الشافعي وجهه ان صاع الفطرة يكون الى الاصناف الثمانية كافي الزكاة مع
قول الاصطخري يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط ان يكون المزكي هو المخرج
فان دفعها الى الامام لم يعمم الاصناف لكثرة ما في يده فلا يتمذ عليه التعميم مع قول مالك
وابي حنيفة واجد يجوز صرفها الى فقير واحد فقط قالوا ويجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين
واحد واختاره ابن المنذر وابو اسحاق الشيرازي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
مخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر المعنى * ومن ذلك
قول ابي حنيفة انه يجوز تقديم زكاة الفطر على شهر رمضان مع قول الشافعي انه لا يجوز تقديمها
الامن أول شهر رمضان ومع قول مالك واجدانه لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب فالاول
مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من
قدم فقد عجل للفقراء بالفضل فلا يمنع منه وقد سكت الشارع عن تعيين وقت الوجوب كما سكت
عن بيان وقت انتهائه فيجاز تأجيل الزكاة قبل يوم العيد ومن أول شهر رمضان وقبله ووجه

الثاني الاخذ بالاحتياط فقد يكون يوم العيد شرطا في صحة الاخراج كاوقات الصلوات
المجس اذا لم يجمع والمحمد لله رب العالمين

(باب قسم الصدقات)

اتفق الاثمة الاربعة على انه يجوز اخراج الزكاة لبناء مسجد أو تكفين ميت واجمعوا على تحريم
الصدقة المفروضة على بنى هاشم وبنى عبد المطلب وهم خمس بطون آل علي وآل العباس وآل
جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب واجمعوا على ان الغارمين هم المديونون وعلى ان
ابن السبيل هو المسافر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * واماما اختلافوا فيه من ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه يجوز دفع الصدقات الى صنف واحد من الاصناف الثمانية المذكورين
في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين مع قول الشافعي انه لا بد من استيعاب الاصناف
الثمانية ان قسم الامام وهناك عامل والا فالقسمة على سبعة فان فقه بعض الاصناف قسمت
الصدقات على الموجودين منهم وكذلك يستوعب المالك الاصناف ان ينحصر المستحقون
في البلد وفيهم المال والا فيجب اعطاء ثلاثة فلو عدم الاصناف في البلد وجب النقل او بعضهم
رد على الباقيين قالوا لا مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان المراد من الآية المجنس ووجه الثاني ان المراد بهم الاستيعاب وهو احوط * ومن ذلك قول
ابي حنيفة ان حكم المؤلفة قلوبهم منسوخ وهو احدى الروايتين عن احمد والمشهور من مذهب
مالك انه لم يبق للمؤلفة قلوبهم سهم لغناء المسلمين عنهم والرواية الاخرى انه اذا احتيج اليهم
في بلد او فراساتنف الامام لوجود العلة مع قول الشافعي في اظهار الاقوال انهم يعطون سهمهم
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان سهمهم غير منسوخ وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول
والثاني فيه تشديد وتضييق على المؤلفة وقول الشافعي مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول وما وافقه جل من اسلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار وعدم
الاكراه فلا يحتاج ان يعطى ما يؤلفه ووجه الثاني اطلاق المؤلفة قلوبهم فلم يقيد ذلك بعصر النبي
صلى الله عليه وسلم فيعطى كل من اسلم في اى عصر كان لانه ضعيف القلب ناقص على كل حال
لا يكاد يلحق بقلب من ولد في الاسلام فافهم وقد اسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم يلتفت
اليه المسلمون بالبر فقال لي انا ندمت على اسلامي فاني معيل واليهود جفوني والمسلمون لم يلتفتوا الى
فدلو لاني كنت له شخصا من العمال يكتب عنده بالقوت لصرح بالردة * ومن ذلك قول مالك
والشافعي ان ما يأخذه العامل من الصدقات هو من الزكاة لا عن عمله مع قول غيرهما انه عن عمله
فالاول فيه تخفيف على الاصناف والثاني فيه تشديد على العامل وتطهيره من اخذ او اساخ
الناس في اخذ نصيبه اجرة لاصدقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
انه لا يجوز ان يكون عامل الصدقات عبدا ولا من ذوى القربى ولا كافرا مع قول احمد انه يجوز
يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان العامل اجير فلا
يشترط فيه الكمال بالحربة والاسلام قالوا نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولده العباس

ان يكون عاملا وقال لم أكن لاستعملك على ضلّة ذنوب الناس تشرى قاله على وجه الندب
 لا الوجوب ووجه الاول ان العبد يكفي بنفقة سيده عليه وذوى القربى أشراف فيمنعون من أن
 يكون احدهم عاملا تشرى قالهم كما يمنعون من قبول الزكاة المفروضة والكافر لا يصلح أن يكون له
 حكم على المسلمين ولذلك افتى العلماء بتحريم جعل الكافر جابيا للظالم أو للخراج أو كاتباً أو حاسباً
 ومن ذلك قول الأئمة ان الرقاب هم المكاتبون في دفع اليهم سهمهم ليؤدوه في الكتابة مع
 قول مالك ان الرقاب هم العبيد فلا يجوز دفع سهم من الصدقات اليهم وإنما يشتري من الزكاة رقبة
 كاملة فتمتق وهي رواية عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله
 الفزاة مع قول احمد في اظهر روايته ان منه الحجج فالاول مشدد لا خذ به بالاحتياط لانصراف
 الذهن الى الفزاة ببادي الرأي والثاني مخفف يجوز صرف مال الزكاة للحجاج فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصرف للغارم مع القتي
 شيء من مال الزكاة مع قول الشافعي انه يصرف له مع القتي فالاول مشدد على الغارم من ماله
 والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر الآية والحديث
 والقرائن فانها تعطى أن القادر على وفاء الغارم من ماله ليس بمحتاج الى المساعدة وموضوع
 الزكاة انما لا تصرف الا للمحتاج ووجه الثاني ان الشارع اطلق الغارم في مصالح المسلمين
 فيعطى من مال الزكاة تشجيعاً له ولنفيه على بذل المال في مصالح المسلمين في المستقبل
 فان من شأن غالب البشر ان يقدم غرامته لا صلاح ذات الدين مثلاً اذا لم يكن بينه وبينهم
 قرابة ولا نسب لا سيما ان لم يشكروه على ذلك أو ذموه بل ربما قال تبث الى الله تعالى ان عدت
 أعمل خيراً أي مع من لا يستحقه وفي كلام الشافعي رحمه الله أصل كل عداوة اصطناع المعروف
 الى اللئام والله تعالى اعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان ابن السبيل هو المحتار دون منشي
 السفر وبه قال احمد أيضاً في اظهر روايته مع قول الشافعي انه كلاهما أي هو منشي سفر أو
 محتار فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المحتار هو
 المحتاج حقيقة فالصرف اليه احوط بخلاف منشي السفر فقد يريد السفر ثم يتركه لعائق فيحتاج
 الى استرجاعه ليصرف على المحتاج اليه من بقية الاصناف الثمانية وبجواب عن القائل بالاول
 ان الغالب على من يريد السفر ان يمضي في سفره * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجد يجوز للشخص
 ان يعطى زكاته كلها لو احداً او يخرجها الى الغني او من اعتاقه بذلك مع قول الشافعي اقل
 ما يعطى من كل صنف ثلاثة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان المراد بصيغة جمع الفقراء في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين المجنس فكل من
 كان فقيراً اعطى الزكاة ولو كان واحداً ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط لاحتمال ان يكون
 المراد بالمساكين والعاملين وما بعده في الآية جماعة من كل صنف منهم دون الواحد ومن ذلك
 قول مالك والشافعي في اظهر قوليه واجد في اظهر روايته انه لا يجوز نقل الزكاة الى بلد آخر

واستثنى مالك ما اذا وقع باهل بلد حاجة في نقلها الا امام الهم على سبيل النظر والاجتهاد وشرط
 احمدي تحريم النقل أن يكون الى بلدة صرفيه الصلاة مع عدم وجود المستحقين في البلد المنقول
 منه وقال أبو حنيفة يكره نقل الزكاة الا أن ينقلها الى قرابة محتاج أو قوم هم أمس حاجة من
 أهل بلده فلا يكره فالاول فيه تشديد بشرطه المذكور فيه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول وجود كسر خاطر الفقراء والمساكين ونحوهم من أهل بلده اذا أخرج
 زكاته عنهم مع تطلع نفوسهم اليها طول عامهم ووجه الثاني عدم الالتفات الى كسر خاطر من
 ذكره الاعلى سبيل الفضل لا الوجوب اذا المراد دفعها للاصناف التي في الآية وقوله في الحديث
 صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم يشهد للقولين لان قوله فترد على فقرائهم يشمل
 فقراء البلد المذكى وفقراء غيرها اذ هم من فقراء المسلمين بلا شك * ومن ذلك قول الائمة الاربعة
 وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر مع تجويز الزهري وابن شبرمة دفعها الى أهل الذمة
 ومع تجويز مذهب أبي حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذمى فالاول مشدد ومقابل له
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كونها طهارة وشرافا فلا يبق بذلك الا المحل
 الذي هو محل رضى الله تعالى لا الكفرة الذين هم محل سخطه في الحالة الراهنة وان احتمل حسن
 الخاتمة وثم لتأيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم
 وأهل الذمة ليسوا من فقرائهم حيث اختلاف الدين ووجه كلام الزهري وابن شبرمة ان
 الزكاة وسخ المسلمين فيجوز دفعها الى الكفار لما سبقتهم الى الوسخ ومن هنا كره بعض المتورعين
 الاكل من أموال الجوعى وقال انها أوساخ الكفار ومن كسبهم لها بالربا والمعاملات الفاسدة
 وقال لم يكن السلف الصالح يأكلون منها وإنما كانوا يصرفونها في علف الدواب ونفقة الخدام
 تنزهاعنا على وجه الذنب والكره لا على الوجوب والتحريم انتهى وعلى ما قررناه في مذهب
 ابي حنيفة يكون المراد بفقرائهم في الحديث فقراء بني آدم اوقفوا بلدا منكم من مسلم وكافر وقد
 يكون من جوز دفعها الى الكفار انما قال ذلك باجتهاد فافهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة
 رضى الله عنه في الغنى الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه انه هو الذي يملك نصابا من اى مال كان مع
 قول مالك في المشهور ان الغنى من ملك اربعين درهما وقال القاضي عبد الوهاب لم يجد مالك
 لذلك حدا فانه قال يعطى من له المسكن والخدام والدابة التي لا غنى له عنها وقال يعطى من له
 اربعون درهما قال للعالم ان يأخذ من الصدقات وان كان غنيا ومذهب الشافعى ان الاعتبار
 بالكفاية فله ان يأخذ من عدمها وان كان له اربعون درهما أو أكثر وليس له ان يأخذ من
 وجودها ولو قل مامعه كما هو مقرر في كتب مذهبه وقال احمد الغنى هو من يملك خمسين درهما
 او قيمتها وفي رواية اخرى عنه ان الغنى هو من له شئ يكفيه على الدوام من تجارة او اجرة
 عقارا وصناعة وغير ذلك فالاول مخفف على الاغنياء والثاني فيه تشديد عليهم والثالث مفصل
 والرابع اشد تخفيفا على الاغنياء فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول القياس على معظم
 ابواب الزكاة اذ الغنى فيها كلها هو من ملك النصاب سواء الماشى والمحجوب والنقود اذ لو لم يكن

غنا بذلك لكان كالفقير لا تلزمه الزكاة ووجه الثاني ان الاربعين درهم ما يصير بها الانسان
 ذا مال كبير لا اعتبار الشرع لها في مواضع كقوله من صلى عليه اربعون شخصا لا يشركون بالله
 شيئا غفر له فبجعل ذلك من حد الكثرة في الشفاعة والاربعون هم المراد بالعصبة اولى القوة في سورة
 القصص ومن ذلك اعتبار حق الجار وانه اربعون دارا من كل جانب * ووجه الثالث ان الكفاية
 هي المراد من الغنى فكل من كان له شيء يكفيه عن سؤال الناس فهو غنى ووجه الرابع ان الخمسين
 درهما هي التي تكف صاحبها عن السؤال ولكل من هذه الاقوال وجه لان كل شيء لم ينص
 الشارع فيه على امر معين فالعلماء فيه بحسب نظرهم ومداركهم وذكر الاربعين والخمسين جرى على
 الفالب من احوال المثل فلا يصح اذا حدهم يطلب من الدنيا في يده اكثر من هذا القدر
 والافضل لا يكتفي صاحب المال الا ان المائة درهم في طريق تجارتها ونفقته فافهم * ومن
 ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز دفع الزكاة الى من يقدر على الكسب له قوته وقوته مع قول
 الشافعي واحمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان من لا مال له فهو الى الفقة اقرب وان كان قادرا على الكسب ويؤيده قوله تعالى
 يا ايها الناس اتقوا الله الى الله اى الى فضله فلا يستغنى احد عن حاجته الى الله تعالى وانما علقنا
 الفقة في الآية بفضل الله لا بالله حقيقة لان الحق تعالى لا يستغنى به من حث ذاته وانما
 يستغنى بما منه لانه فافهم فان هذا هو الادب مع الله تعالى فان العبد اذا جاع وسأل الله في ازالة
 ضرورته دله على الرغيف هادف الغنى عن المجوع الا بالرغيف وحاصل ذلك ان الله تعالى علق
 الوجود به بعضه ببعض ومنخره لبعضه بعضا وربطه ببعضه بعضا وان كان الكل عنه وبأمره وتكوينه
 فافهم ووجه الثاني ان من قدر على الكسب فلا يحل له اخذ او ساءخ الناس تنزيهه عنها وهذا
 خاص بالا كابر اصحاب الهمم والاول خاص بالا صاغر ممن قلت مروا ته * ومن ذلك قول ابي
 حنيفة واحمد في احدي روايتيه ان من دفع زكاته الى رجل ثم علم انه غنى اجزاء ذلك مع قول مالك
 والشافعي في اظهر قوله انه لا يجزئ وهو قول احمد في الرواية الاخرى فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاكتفاء بغلبة الظن بانه فقير ووجه الثاني
 انه لا يكتفى بالعلم ولا عبرة بالظن البين خطأ * ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انه لا يجوز
 دفع الزكاة للمولدين وان علوا ولا المولودين وان سفلا مع قول مالك يجوز دفعها الى المجد والمجدة
 وبني البنين لسقوط نفقتهم عنده فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول تشريف الوالدين والمولودين عن دفع اوساخ الناس اليهم قياسا على بني هاشم وبني
 المطلب فان الزكاة انما حرمت عليهم تشريفا لهم وتقديسا لذواتهم وارواحهم والافلو احتاجوا الى
 ذلك صرف اليهم منها كما فتى به الامام المبكى وجامعة قال بعضهم محل جواز الاعطاء لهم عند
 الحاجة ما اذا لم يستغنوا بغير الزكاة من هبة وهدية ونحوهما لقول جدهم صلى الله عليه وسلم
 في الزكاة انها لا تحل للمجد ولا لآل محمد لكن يؤيد ما فتى به السبكي مفهوم حديث ان لكم
 في خمس الخمس ما يكفيكم وايضا فان نفقة الوالدين والمولودين واجبة على الاغنياء منهم من باب

البر والاحسان وهم مستغنون بذلك عن اوساخ الناس مع عدم المنة عليهم من اولادهم غالبا
كما اشار اليه حديث انت ومالك لا يليك ووجه الثاني ان من كان ساقط النفقة لبعده ووجه
بالاقرين حكمه حكم غير القريب فيعطى من الزكاة فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
وأحمد في احدي روايته انه لا يمنع من دفع زكاته الى من يرثه من الاخوة والاعمام وبنيتهم مع
قول أحمد في اظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول عدم تأكيد الامر بالانفاق عليهم كالاصول والفروع فربما اخل قريتهم
الغنى بالاحسان اليهم فيكونون كالا جانب فيعطون من الزكاة ووجه الثاني أن ترغيب الشارع
في الانفاق على القرابة لا يوجب القريب الى الاخذ من الزكاة فالقولان محمولان على حالين فمن
أغناه قرابته عن سؤال الناس بانفاقه عليه فلا يحمل له أخذ الزكاة ومن لم يغنه قرابته عن
سؤال الناس بعدم انفاقهم عليه حل له أخذ الزكاة * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز
للرجل دفع زكاته الى عبده مع قول أبي حنيفة انه يجوز دفعها الى عبد غيره اذا كان سيده فقيرا
فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان نفقة العبد واجبة على السيد فهو مكف به ما عن
الزكاة ووجه الثاني أن نفقة السيد قد لا تكفيه كما هو الغالب على التجار وغيرهم من الخلاء مع
دناءة الرقيق في الغالب وعدم تنزهه عن أكله من اوساخ الناس فكانت الزكاة في حقه كاجرة
الحجاء يعلف منها الناضح ويطعم منها العبد والاماء * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في اظهر
روايته انه لا يجوز للزوجة الغنية دفع زكاتها الزوجها مع قول الشافعي يجوز ذلك وقال مالك ان
كان يستعين بما أخذه من زكاتها على نفقتها لم يجوز ان كان يستعين به في غير نفقتها كأولاده
الفقراء من غيرها ونحوهم جاز فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد في اظهر روايته انه لا يجوز دفع الزكاة الى بني عبد
المطلب مع قول أبي حنيفة يجوز دفعها اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف وكذلك القول
في موالى بني هاشم حرها أبو حنيفة وأحمد وهو الاصح من مذهب مالك والشافعي هو يرجع الى
مرتبة الميزان ووجه الاول قياس بني عبد المطلب على بني هاشم ووجه الثاني فيه عدم قياسهم
عليهم لضعف وصلتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانوا لم يفارقوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم في جاهلية ولا اسلام ووجه تحريمها على الموالى انتشاره المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم
موالى القوم منهم أى وان لم يلحق بهم ووجه الثاني أن الموالى ليس لهم وصلة في شرف نسبتهم
كوصلة ساداتهم على ان تحريم الصدقة عليهم انما يحمله غناهم بما يعطونه من خمس الخمس فان
منعوا منه جاز لهم أخذ الزكاة الا ان كان هناك من يكفيهم من نوع الهدايا وصدقات الفل على
بر * وسعت سدى عليا الخواص رجه الله تعالى يقول تحريم الصدقة على بني هاشم وبني
المطلب تحريم تعظيم وتشريف وتنزيه لهم عن اخذ اوساخ الناس لاثم عليهم لو اخذوها انتهى
وفي ذلك نظر فقد يكون منع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم من اخذها تحريم تكليف
فيأثمون به والله تعالى اعلم

(كتاب الصيام)*

اجمعوا على ان صوم رمضان فرض واجب على المسلمين وانه احدى اركان الاسلام واتفق الاثمة
الاربعة على انه يتحتم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقيم قادر على الصوم وعلى ان المحائض
والنفساء يحرم عليهما الصوم ولو انهما صامتا لم يصح ويلزمهما قضاءه وعلى انه يباح للمعامل
والمرضع الفطر اذا خافتا على انفسهما وولديهما لكن لو صامتا صح واتفقوا على ان المسافر والمرضى
الذى يرجى برؤه يباح لهما الفطر فان صام صح وان تضررا كره وقال بعض اهل الظاهر لا يصح
الصوم في السفر وقال الاوزاعي الفطر افضل مطلقا لاني لا اجد في الشارع نفي البر في صوم السفر بقوله
ليس من البر الصيام في السفر واتفقوا على ان الصبي الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطبق جنونه
غير مخاطبين به لكن يؤمر به الصبي لسبع ويضرب عليه لعشر واتفقوا على ان صوم رمضان يجب
برؤية الهلال او باكمال شعبان ثلاثين يوما واتفق الاثمة على انه لا يثبت هلال شعبان بواحد وقال
ابو ثور يقبل واتفقوا على انه اذا روى الهلال في بلد قاصية انه يجب الصوم على ساثر اهل الدنيا
الا ان اصحاب الشافعي صححوا انه يلزم حكمه البلد القريب دون البعيد واتفق الاثمة الاربعة
على انه لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنازل الا في وجهه عن ابن شريح بالنسبة الى العارف بالحساب
وافق الاثمة الاربعة على وجوب النية في صوم رمضان وانه لا يصح الا بالنية وقال عطاء وزفر
لا يقتصر صوم رمضان الى نية واجمعوا على صحة صوم من اصبح جنبا لكن يستحب له الاغتسال
قبل طلوع الفجر خلافا لابن هريرة وسالم ابن عبد الله في قوله ما يبطلان الصوم وانه يمسك
ويقضي وقال عروة والحسن ان اخر الغسل لعذر لم يبطل صومه او غير عذر بطل وقال النخعي ان
كان في الغرض يقضي واتفقوا على ان الغيبة والكذب مكروهان للصائم كراهة شديدة وان صح
الصوم في المحكم وقال الاوزاعي يبطل الصوم واتفقوا على ان من اكل وهو يظن ان الشمس قد
غابت او ان الفجر لم يطلع ثم بان الامر بخلاف ذلك انه يجب عليه القضاء واجمعوا على ان من ذرعه
التي لم يفطر خلافا للحسن البصري واجمعوا على ان من وطئ وهو صائم في رمضان عامدا من عذر
كان عاصيا او بطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق رقبة فان
لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وقال مالك هي على التخفيف
واجمعوا على ان الكفارة لا تجب في غير اداء رمضان وعن قتادة الوجوب في قضائه واتفقوا على ان
من تمد الاكل او الشرب صحح ما قعما في يوم من شهر رمضان يجب عليه القضاء وامساك بقية النهار
وافقوا على ان من افسد صوم يوم من رمضان بالاكل عامدا يجب عليه قضاء يوم مكانه فقط وقال
ربيعة لا يحصل الا باثني عشر يوما وقال ابن المسيب يصوم عن كل يوم شهرا وقال النخعي لا يقضي
الا بصوم الف يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر واتفقوا على عدم صحة صوم من اغنى
عليه طول نهاره وعلى انه لو نام جميع النهار صح صومه خلافا للاصطخري من الشافعية واتفقوا
على ان من فاته شيء من رمضان غات قبل امكان القضاء فلا تدارك له ولا اثم وقال طاوس
وقتادة يجب الاطعام عن كل يوم مسكينا واتفقوا على استحباب صيام الليالي البيض الثلاث وهي

الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وسمايتي
توجيه اقوال من خالف اتفاق الاثمة الاربعة في الباب ان شاء الله تعالى * واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الشافعي في ارجح قوله واجدان الحامل والمرضع اذا افطرا خوفا على الولد لمهما
القضاء والكفارة عن كل يوم مدمع قول ابي حنيفة انه لا كفارة عليهما مع قول ابن عمر وابن
عباس انه يجب الكفارة دون القضاء فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه فطر ارتفق به الولد مع امه ووجه الثاني ان الكفارة
موضوعها ارتكاب الاثم لا المأمورات الشرعية والمباح ووجه الثالث انه كان الواجب عليهما
تحمل المشقة وعدم الفطر لاحتمال ان الصوم لا يضر الولد فلذلك كان عليهما الكفارة دون
القضاء لاسقاط الصوم عنهما بترجيع الفطر فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من اصبح
صائما ثم سافر لم يجز له الفطر مع قول اجمدانه يجوز له الفطر واختاره المزني فالاول مشدد والثاني
مخفف ووجه الاول تغليب المحض ووجه الثاني تغليب السفر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدان المسافر اذا قدم مفطرا او برئ المريض او بلغ الصبي او اسلم
النكاح او طهرت المحائض في اثناء النهار لمهم امساك بقية النهار مع قول مالك والشافعي
في الاصح انه يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
زوال العذر المبيح للفطر فيلزمه الصوم وان لم يحسب له محرمة رمضان وكذلك القول في بقية المسائل
السابقة ووجه الثاني ان الامساك خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض التها دون بعض
لا يصح فكان اللائق بالمسك التذب لالوجوب فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان
المرتدا اذا اسلم وجب عليه قضاء ما فاتته من الصوم حال رده مع قول ابي حنيفة انه لا يجب
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول التغليظ عليه لانه ارتد
بعد ان ذاق طعم الاسلام ووجه الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال رده للكفر وقد قال
تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه
يصح صوم الصبي مع قول ابي حنيفة انه لا يصح فالاول مشدد في الصوم من حيث خطابه به على
وجه التذب من باب من تطوع خيرا فهو خير له والثاني مخفف عنه بعدم صحته منه من حيث انه
صفة محمدانية لا يطبق التلبس بها ولا القيام بادائها عادة بخلاف البالغ فان الله تعالى يجعل له
قوة تعينه على القيام بادائها وما يؤيد قول ابي حنيفة ان الصوم عن الاكل والشرب ما شرع
الا لكسر شهوة النفس المحاصلة بتكرار الاكل جميع السنة والصبي الذي عمره سبع سنين مثلا
بعيد من اثاره شهوته للجماع بالاكل فكان صومه بالعبث اقرب بخلاف المراهق فرحم الله
الامام ابا حنيفة ما كان ادق مداركه ورضي الله تعالى عن بقية الاثمة اجمعين فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان المجنون اذا افاق لا يجب عليه قضاء
ما فاتته مع قول مالك انه يجب وهو احدى الروايتين عن اجمد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه ما ظاهر * ومن ذلك قول ابي حنيفة وهو الاصح من مذهب

الشافعي ان المريض الذي لا يرجي برؤيه والشع الكبير لا صوم عليهما وانما يجب عليهما القذية فقط
مع قول مالك انه لا صوم عليهما ولا فدية وهو قول للشافعي ثم ان القذية عند أبي حنيفة واحد
نصف صاع عن كل يوم من برأوتر وحده الشافعي مد عن كل يوم فالاول فيه تشديد في المسئتين
والثاني مخفف فيهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة وهو احدي الروايتين عن احمد انه لا يجب الصوم اذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر
في ليلة الثلاثين من شعبان مع قول احمد في اظهر الروايات عند اصحابه انه يجب عليه الصوم قالوا
ويتعين عليه أن ينويه من رمضان فالاول مخفف في ترك الصوم والثاني مشدد في فعله فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن قاعدة الوجوب لا تكون الا بدليل واضح او بينة
أو مشاهدة ولم يوجد هنا شيء من ذلك ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط وهو خاص باهل الكشف
الذين ينظرون الهلال من تحت ذلك الغيم أو القتر كما يشهد لذلك قول اصحاب احمد انه يتعين على
الصائم ان ينوي ذلك من رمضان اذا لم يجز بالنية لا يصح مع التردد وكان على هذا القدم سبدي
على الخواص وزوجته كانا يكشفان ما تحت الغمام والقتر وينظران الشياطين وهم يصفدون
وبرمون في الاثار والبصار فيصيحان صائمين وغالب اهل مصر مفرطون ومعلوم ان الشياطين
لا تصفد الا ليلة رمضان وقال الخالف قد تصفد الشياطين آخر ليلة من شعبان لا يدخل رمضان وهم
كلهم مصفدون كما ان ابليس يوسوس للصائمين في شعبان بالمعاصي التي يقعون فيها في رمضان
فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يثبت هلال رمضان اذا كانت السماء مصعبة الا بشهادة
جمع كثير قبح العلم بخبرهم واما في الغيم فيثبت بعدل واحد رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا
مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك الا عدلان ومع قول الشافعي واحد في اظهر روايتيهما انه
يثبت بعدل واحد فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول ان السماء اذا كانت مصعبة فلا يخفى الهلال على جمع كثير من الناس
بخلاف الغيم يخفى على غالب الناس فيمكن في بواحه كما قال به الشافعي واحد في اظهر
قوليهما ووجه قول مالك زيادة التثبت في العدلين لان ذلك عنده من باب الشهادة لا من باب
الرواية فكس قول الشافعي واحد في الراجع من قوليهما فرفع ابو حنيفة ومالك شان صوم
رمضان على شان الصلاة تعظيما للشهر رمضان فانه يكتفي في دخول وقت الصلاة عندهما باخبار
عدل واحد ومن شرف رمضان انه يسد مجاري الشيطان من جسد ابن آدم ان لم يخزقه بغية
ونحوها مما ورد انه يحرق الصوم بخلاف الصلاة لم يرد لنا فيها انها جنة اي ترس يتقي بها الشيطان
كما ورد في الصوم فان الصائم المحقق لا يصير للمعاصي عليه سبيل من العام الى العام فافهم * ومن
ذلك قول الائمة الاربعين من رأى الهلال وحده صام ثم ان رأى هلال شوال افطر سرا مع
قول الحسن وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم برؤيته وحده فالاول مخفف على الصائم مشدد
في التثبت والثاني يحكمه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المراد من اشتراط
العدول او العدلين العدل حصول العلم وقد حصل له العلم برؤيته هو وان لم يقبل الناس ذلك

منه ووجه الثاني أن المحس قد يغلط بتعاليق المحاكم عليه كصاحب المزة الصفراني بعد علم
 الحسل من أفدوقه صحيح وحكمه باطل فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح صوم
 يوم الشك مع قول أحد أنه ان كانت السماء مصحبة كره أو مغيمة وجب فلا حول مشد في الاحتياط
 خوفاً أن يدخل في رمضان ما ليس منه والثاني مخفف بدم مشروعية الصوم فيه فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ~~لكن~~ قول أحد أولى بالعمل من حيث الصوم فقد يكون من رمضان في
 نفس الأمر ويغتر التردد في النية للضرورة ولا يضرنا صوم يوم زائد * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الهلال إذا رُئى بالنهار فهو ليلة المستقبل مع قول أحد أنه ان رُئى قبل الزوال ليلة
 الماضية أو بعد الزوال فروايتان فالأول مخفف بدم القضاء لليوم الماضي والثاني مفصل في
 وجوب قضائه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهها ما أخره وكذلك القول في روايتي أحد
 رؤيته بعد الزوال * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا بد من التعيين في النية مع قول أبي
 حنيفة أنه لا يشترط التعيين بل أن نوى صوماً مطلقاً ونفلاً جاز فالأول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التعيين من جملة الاخلاص المأمور به ووجه
 الثاني أن المقصود وجود الصوم في رمضان الذي هو ضد الغطرية فيخرج المكلف عن العهد
 بذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن وقت النية في صوم رمضان ما بين غروب الشمس إلى
 طلوع الفجر الثاني مع قول أبي حنيفة أنه لا يحب التعيين أي التدبيل بل تجوز النية من الليل
 فإن لم ينو ليلاً أجزأته النية إلى الزوال ~~وكذلك~~ قولهم في النذر المعين فالأول مشدد والثاني
 فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط والقياس على سائر
 الأعمال الشرعية فإن موضوع النية في أول العبادات إلا ما استثنى ووجه الثاني الاكتفاء
 بوجود النية في أثناء الصوم إذ لم يمض أكثر النهار كما في صوم النفل وصاحب هذا القول يجعل
 النية هنا قبيل الفجر مستحبة لا واجبة تحصيلاً للكمال للأئمة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن صوم رمضان يقتدر كل ليلة إلى نية مجردة مع قول مالك أنه يكفي نية واحدة من
 أول ليلة من الشهر أنه يصوم جميعه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول القياس على الصلاة وغيرها فإن كل صلاة عبادة على حدتها فكذلك القول في
 صوم كل يوم لا سيما مع تخلل كل ليلة بين كل يومين ربما يكون فيها كل وشرب وجماع وغير ذلك
 مما يبطل الصوم ووجه الثاني أنه عمل واحد من أول الشهر إلى آخره فالأول مخفف خاص
 بضعة العزم والثاني خاص بالأولياء الذين يحضرون مع الله تعالى بقلوبهم من أول الشهر إلى
 آخره بنية واحدة فاذا نوى أحدهم في أول ليلة دام حضوره باستصحاب تلك النية ولا يقطعها
 بتخلل الليل فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن صوم النفل يصح بنية قبل الزوال مع
 قول مالك أنه لا يصح بنية من النهار كالواجب واختاره المزني فالأول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما ورد من الاتباع في ذلك للشارع في توسعته على
 الأمة في أمر النفل ووجه الثاني الاحتياط للنفل كالفرض يجامع أن كلا منهما مأمور به شرعاً

وقد قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت التوبة من الليل فلا صيام له فشمّل النفل لا إطلاقه لهذا الصيام ويصح أن يكون الأول خاصاً بالاصاغر والثاني خاصاً بالاكابر فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن صوم المحب صحيح مع قول أبي هريرة وسالم بن عبد الله أنه يبطل صومه كما مر أول الباب وأنه يمكس ويقضي ومع قول عروة والحسن أنه أنحر النفل بغير عذر بطل صومه ومع قول النخعي أن كان في الغرض يقضي فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تقرير الشارع من أصبح جنباً على صومه وعدم أمره بالقضاء ووجه الثاني أن الصوم يشبه الصفة الصمدانية في الاسم فلا ينبغي أن يكون صاحبها الأمطهر من صفات الشياطين والمجنّب في حضرة الشيطان مالم يقتل فكما تبطل صلاة من خرج من حضرة الله الخاصة فكذلك يبطل صوم من خرج من حضرة الله تعالى إلى حضرة الشياطين ومن هنا يعرف توجيه القول المفصل وأما وجه قول النخعي فهو لأن الغرض لا يجوز الخروج منه بخلاف النفل فلذلك شدّد فيه بالقضاء لعدم تأديته على وجه الكمال فالأول خاص بالاصاغر والثاني خاص بالاكابر وكذلك ما وافقه * ومن ذلك قول الأوزاعي بإبطال الصوم بالغبية والكذب مع قول الأئمة بحجة الصوم مع النقص فالأول خاص بالاكابر والثاني خاص بالاصاغر وهم غالب الناس اليوم فلا يكاد أحدهم يسلم له يوم واحد من غيبة أو كذب ومن هنا اختل بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظاً لنفسه من الغيبة أو سماعها من غيره * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأكثر المالكية والشافعية أن الصوم لا يبطل بنية الخروج منه مع قول أحمد يبطلانه فالأول مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص بالاكابر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي أنه يفطر بالقيء عامداً مع قول الإمام أبي حنيفة أنه لا يفطر بالقيء إلا إذا كان ملء فيه ومع قول أحمد في شهر رواياته أنه لا يفطر إلا بالقيء الفاحش ومع قول الحسن أنه يفطر إذا ذرعه القيء فالأول وما قرب منه مشدد أو فيه تشديد وقول الحسن مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ثبوت الدليل بالفطر لمن قام عامداً ولم يفرق بين أن يكون ذلك قليلاً أو كثيراً ووجه الثاني وما وافقه أن القيء ليس مفطراً لذاته وإنما هو لكونه يخلّي المعدة من الطعام فيضعف الجسم فربما أدى إلى الإفطار خوفاً من المرض الذي يليج الفطر فلذلك شرط أحمد وأبو حنيفة القيء الكثير من ملء الفم فأكثر فإن مثل القهقهة أو نحوها لا يحصل به ضعف في الجسم يؤدي إلى الإفطار وهذه هي العلامة الظاهرة في الإفطار بالقيء نظير ما سبأني في الفطر بالمجامة من حيث أن كلاماً من القيء والمجامة يضعف الجسم الذي ربما أقام المحكماء وأهل الشريعة بوجوب الإفطار فيهما حفظاً للروح عن العلم أو انضراً الشديد الذي لا يطاق عادة ووجه قول الحسن ظاهر لأنه يتولد غالباً من الاكل والشرب الذي لم يأذن له الشارع فيه وهو الزائد عن حاجته فانه لو أكل لمجأته لم يأم بقذف باطنه ذلك فكان القول بالفطر أولى أخذاً بالاحتياط فيقضي ذلك اليوم الذي ذرعه القيء فيه لأن الإنسان إذا خلت معدته من الأكل تصير الداهية تطلب الأكل وترجع على الصوم

فيكون حكمه كالمكره ولا يخفى حكم عبادته فالعلماء ما بين مبالغ في الاحتياط وما بين متوسط فيه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو بقي بين اسنانه طعام فبصرى به ريقه لم يفطر ان يحجز عن تمييزه ووجهه وانه ان ابتلعه بطل صومه مع قول أبي حنيفة انه لا يبطل صومه وقدره بعضهم بالجمصة وبعضهم بالسهمكة الكاملة فالاول مخفف في عدم الافطار ان يحجز عن تمييزه ووجهه مشدد في الفطر بابتلاعه ووجه الثاني ان مثل ذلك لا يورث في الجسم قوة تضاد حكمه الصوم فان الاصل في تحريم الاكل كونه يثير الشهوة للمعاصي او الغفلات ومثل الجمصة او السهمكة لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما رأى العلماء ان تناول ما لا يورث شهوة لا ينضبط على حال سدوا الباب فانهم أمناه الرسل على الشريعة بعدموتهم في كل زمان وليس لاحد من العارفين تعاطي نحو سهمكة فيما بينه وبين الله أدبا مع العلماء كما سيأتى بيانه في مسألة الافطار بادخال الميسل في احليله واذنه ويسمى مثل ذلك بتحريم المحريم المأخوذ من نحو حديث كازاعى برعى حول المحي يوشك ان يقع فيه ونعم ما فعلوا رضى الله عنهم ونظير ذلك تحريم لاستمتاع بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالاصال انما هو الجماع لما فيه من الدم المضرب بالذكرك كما جرت فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحقنة تفطر الا في رواية عن مالك وكذلك التقطير في باطن الاذن والاحليل والاسعاط مفطر عند الشافعي ولم اجد لغيره في ذلك كلاما فالاول من اقوال الحقنة مشدد ورواية مالك مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ادخال الدواء من الدبر والاحليل مثلا قد يورث في البدن قوة تضاد حكمه الصوم ووجه رواية مالك ان الحقنة تضعف البدن باخراجها ما في المعدة فلا تفطر واجاب صاحب هذه الرواية ان معنى انها تفطر اى يؤول امرها الى فطر المحقون لعدم وجود شئ تستغل فيه القوة الهاضمة فتصير تلذع في الامعاء الى ان يحصل الاضطراب فيباح الفطر واما قول بعضهم بالافطار اذا بلغ الصائم حجرا لا يتحلل منه شئ او ادخل الميسل في اذنه او الخيط في حلقه ثم اخرجهم فهو سد للباب لانه ليس مطعوما لالته ولا شرعا ولا عرفا ولا يتولد منه قوة في البدن فان قلت هل للعالم فعل مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى من انه لا يورث الشهوة المضادة للصوم قلنا ليس له فعل ذلك ادبا مع العلماء الذين افتوا بالافطار فقد تكون العلة في الافطار علة اخرى غير اثارة الشهوة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحجامة لا تفطر الصائم مع قول اجد انها تفطر الحاجم والمهجوم فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المنوع منه انما هو استعمال ما يقوى الشهوة لا ما يضعفها وقال ان دليل اجد مؤول بأن المراد تسببا في الفطر ما المهجوم فظاهر واما الحاجم فزجر الله عن ان يتسبب في افطار احد وذلك ان الجسم يضعف بخروج الدم لاسيما ان كان الصائم قليل الدم فالتقطير ليس هو لعين الحجامة وانما هو لما يؤول اليه امرها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه لو اكل شاكا في طلوع الفجر ثم بان انه طلع بطل صومه مع قول عطاء وداود واسحاق انه لا قضاء عليه وحكى عن مالك انه يقضى في الفرض فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع

الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاول تقصيره بالاقدام على الاكل من غير علم او ظن ببقاء الليل
 ووجه الثاني انه لا يمنع من الاكل الا مع تبين طلوع الفجر ووجه الثالث الاحتياط للفرض
 بخلاف النفل مجاوزا الخروج منه او تركه بالكيفية عند بعض الائمة فافهم * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة والشافعي انه لا يكره الكحل للصائم مع قول مالك واجد بكراهته بل لو وجد طعم
 الكحل في الحلق افطر عندهما وقال ابن ابي ليلى وابن سيرين يفطر بالكحل فالاول مخفف
 والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهر *
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان العتق والاطعام والصوم في كفارة الجماع في نهار رمضان
 عامه اعلى الترتيب مع قول مالك ان الاطعام أولى وانها على التخيير فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان العتق والصوم اشد من الاطعام وابلغ في الكفارة
 ووجه الثاني ان الاطعام أكثر نفعا للفقراء والمساكين بخلاف العتق والصوم لاسيما أيام الغلاء
 ومن ذلك قول الشافعي واجدان الكفارة على الزوج مع قول أبي حنيفة ومالك ان على كل
 منهما كفارة فان وطئ في يومين من رمضان لزمه كفارتان عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة
 اذا لم يكفر عن الاول لزمه كفارة واحدة وان وطئ في اليوم الواحد مرتين لم يجب بالوطء الثاني
 كفارة وقال أحمد يلزمه كفارة ثانية وان كفر عن الاول فالاول مشدد على الزوج مخفف
 على الزوجة والثاني مشدد عليهما لا اشتراكهما في الترفه والتلذذ المنافي بحكمة الصوم ويقاس
 على ذلك ما بعده من قول أبي حنيفة وأحمد في التشديد والتخفيف فرجع الامرالى مرتبتي الميزان
 قالوا وحكمة الكفارة انها تمنع من وقوع العقوبة على من جنى جناية تتعلق بالله وحده او تتعلق
 بالله وبالخلق فتصير الكفارة كالطالة عليه تمنع من وصول العقوبة اليه من باب تعليق
 الاسباب على مسبباتها * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان الكفارة لا تجب الا في أداء
 رمضان مع قول عطاء وقتادة انها تجب في قضائه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامرالى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول ظهور انها حرمة شهر رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فان
 الانتهاك لا يكاد يظهر له عين وان كان الاداء والتضاء واحدا عند الله تعالى فافهم * ومن
 ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو طلع الفجر وهو يجامع ونزع في المحال لم يبطل صومه مع قول
 مالك انه يبطل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر
 ووجه الثاني مصاحبة اللذة والترفه في حال النزغ فكان ذلك من بنية الجماع كما هو الغالب على
 الناس فكأنه في حال النزغ متما في الجماع ويؤيد ذلك ما قاله أبو هاشم في نظيره من الخارج
 من المنصوب انه آت بحرام حال خروجه ويصح ان يكون الاول خاصا بالاكابر الذين يملكون
 شهوتهم والثاني خاصا بالاصغار الذين تملكهم شهوتهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي واجد في احدي روايته ان القبلة لا تحرم على الصائم الا ان حركت شهوته مع
 قول مالك انها تحرم عليه بكل حال فالاول مخفف خاص بالاكابر والثاني مشدد خاص
 بالاصغار سد الباب عليهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قبل فامذى لم يفطر مع قول

أجدانه يفطرو كذلك لو نظر بشهوة فانزل لم يفطر عند الثلاثة وقال مالك يفطر فالاول
 في المسئلةين مخفف والثاني منهما مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في الاولى
 عدم انزال المني ووجه الثاني فيها أن المني فيه لذة تقارب المني ووجه الاول في المسئلة الثانية
 عدم المباشرة ووجه الثاني فيها حصول اللذة المضادة لحكمة الصوم ولولا أن تلك النظرة تشبه
 لذة المباشرة ما خرج المني منها فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة أن للمسافر الفطر بالاكل
 والشرب والجماع مع قول اجدانه لا يجوز له الفطر بالجماع ومتى ما جامع المسافر عنده فعليه
 الكفارة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اطلاق
 الشارع الفطر للمسافر فشمّل الافطار بكل مفطر ووجه الثاني أن ما جاز للحاجة يتقدر بقدرها
 وقد احتاج المسافر الى ما يتو به من الاكل والشرب فيجوز له الشارع له بخلاف الجماع فانه محض
 شهوة تضعف القوة ويمكن الاستغناء عنها في النهار بالجماع في الليل فلا حاجة اليه في النهار *
 ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن من افطر في نهار رمضان وهو صحيح مقيم تزمه الكفارة
 مع القضاء مع قول الشافعي في أرجح قوليه واجازته لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني عدم ورود نص عن الشارع في وجوب الكفارة
 بذلك ووجه الاول التغليظ عليه بانتهاء حرمة رمضان وقدام الشارع العلماء على شريعته
 من بعده وأمرهم بالعمل بما أدى اليه اجتهادهم فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة أن من
 اكل أو شرب ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك أنه يفسد صومه ويلزمه القضاء فالاول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من
 اكل أو شرب ناسيا فاما اطعمه الله وسقاه ووجه الثاني نسبته في التسيان الى قلة التحفظ وان
 كانت الشريعة رفعت الاثم عنه كمنظائره من اكل طعام الغير ناسيا ونحو ذلك مع ان الامر الذي
 يحصل بالاكل عامدا قد حصل بالاكل ناسيا وهو اثاره الشهوة المضادة للصوم ويصح حمل
 الاول على حال العامة والثاني على حال الخواص فرحم الله الامام مالك ما كان ادق نظره
 ورحم الله بقية المجتهدين ما كان احبهم للتوسيع على الامة * ومن ذلك قول الاثمة الاربعة
 ان من افسد صوم يوم من رمضان بالاكل أو الشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يوم مكانه مع قول
 زبيدة انه لا يحصل الا بصوم اثني عشر يوما ومع قول ابن المسيب انه يصوم عن كل يوم شهر
 ومع قول النخعي انه لا يحصل الا بصوم الف يوم ومع قول علي وابن مسعود انه لا يقضيه صوم
 الدهر فالاول مخفف وما بعده فيه تشديد والثالث مشدد والرابع اشد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول سكوت الشارع عن الزام المفطر بشئ زائد على قضاء ذلك اليوم ووجه البقية
 التغليظ على ذلك المفطر بغير عذر فغلط كل مجتهد على ذلك المفطر بحسب اجتهاده عقوبة له
 ووجه قول علي وابن مسعود ان الله تعالى شرط ذلك الصوم في ذلك فلا يلحقه فيه صوم الابد
 لانه في غير وقته الشرعي الاصل وقد قدمنا نظير ذلك في الصلاة واسد لنا عليه بقوله تعالى
 ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا كما اسد لنا على قول علي وابن مسعود بحديث

في ذلك فان قضاء صوم ذلك اليوم الذي افطر فيه مثله لا عينه فافهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان من أكل أو شرب أو جامع ناسيا لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل ومع قول أحمد انه يبطل بالجماع دون الاكل والشرب وتجب به الكفارة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من أكل أو شرب ناسيا وهو صائم فأنما أطعمه الله وسقاه الله ومن أطعمه الله وسقاه فلا يبطل صومه لان الشارع اذا نهى عن شيء من الاكل ثم صبه في جوف المكلف من غير قصد المكلف فلا يدخل في جملة ما نهى عنه فكأنه استثنى ذلك المكلف من النهي فكان النهي في الباطن كالمسوخ في حق هذا الناسي لانتفاء قصده وعدم انتهاكه حرمة رمضان بالنسيان ووجه قول مالك بالبطلان نسبه الى قلة التحفظ كما مر ايضا حقه قريبا ووجه قول احمد ان الجماع للصائم بعيد وقوعه من المكلفين لغلبة التحفظ من الجماع على غلب الناس ولانه لا يقع من الصائم الا مع مقدمات تذكره به كضعف الداعية المتولدة من الجوع فلا يكاد تستمر منه الجارحة الائمة بخلاف من أكل أو شرب ناسيا لكثرة تكرر وقوع ذلك بخلاف الجماع فافهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوله عند ارافي انه لو أكره الصائم حتى أكل أو شرب أو أكره المرأة حتى مكنت من الوط لم يبطل صومه سماع الاصح عند النووي من البطلان وهو ان قول الآخر للشافعي ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل فالاول مخفف بناء على قاعدة الاكراه والثاني فيه تشديد بناء على ان الاكراه في ذلك نادر ولفظ الجماع في الثالث وشدة منافاته للصوم وهما سرار في حكمة الجماع يعرفها اهل الله لا تسطرفي كتاب * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو سبق ماء المضمضة والاستنشاق الى جوف الصائم من غير مبالغة بطل صومه مع قول الشافعي في ارجح قوله وهو قول احمد انه لا يبطل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان سبق ماء المضمضة او الاستنشاق متولد من مأذون فيه ووجه الاول ترك الاحتياط للصوم فهو مشروط بما اذا لم يخف سبق ماء المضمضة والاستنشاق فان خافه وتضمن او استنشق ونزل الماء جوفه بطل صومه * ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان من أخر قضاء رمضان مع امكان القضاء حتى دخل رمضان أخره مع القضاء لكل يوم مدمع قول ابي حنيفة انه يجوز له التأخير ولا كفارة عليه واختاره المزني وقال الاثمة الثلاثة انه لا يجوز تأخير القضاء فالاول في المسئلة لا ولي مشدد والثاني مخفف وقول الاثمة الثلاثة في عدم جواز التأخير مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظهر * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة باستحباب صيام ستة ايام من شوال مع قول مالك انه لا يستحب صيامها وقال في الموطأ لم ارا احدا من اشياخي يصومها واخاف ان ينطق انها فرض انتهى فالاول مشدد بالاستحباب ودليله ما ورد فيها انها كصيام الدهر والثاني مخفف بعدم الاستحباب لما ذكره من العلة وان كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث فيتمثل انه لم يصح عنده فترك العمل به من باب الاجتهاد فأدى اجتهاده الى ان ترك تلك السنة

أولى من فعله الضعف حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين
 نظير ما وقع للنصارى في زيادة صومهم وفي الصبح مرفوعا لتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر
 وذراعا بذراع قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك أنه لا شيء بعد فرض الأعيان أفضل من طلب العلم ثم الجهاد مع قول الشافعي أن الصلاة
 أفضل أعمال البدن ومع قول أحمد لا أعلم شيئا بعد الفرائض أفضل من الجهاد انتهى ولكل من
 هذه الأقوال شواهد من الكتاب والسنة فكل قول مع مقابلة لا بد أن يكون ملحقا بالتشديد
 والتخفيف ووجه القول الأول أن العلم هو ميزان الدين كله فلو لا العلم ما علمنا مراتب الأعمال
 ولا فضل شيء على شيء ووجه كون الجهاد أفضل عمل يكون بعد طلب العلم كون الجهاد يضعف كلمة
 الكفر ويهد طريق الوصول إلى العمل بأحكام الدين وأظهر شعائره ووجه كون الصلاة أفضل
 أعمال البدن أن فيها مناجاة الله تعالى وبجاسته ولأن الله تعالى جع فيها سائر عبادات العالم
 العلوي والسفلي كما عرف ذلك أهل الكشف والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي وأجدان
 من شرع في صوم تطوع أو صلاة تطوع فله قطعهما ولا قضاء عليه ولكن يستحب له إتمامهما
 مع قول أبي حنيفة ومالك بوجوب الإتمام ومع قول محمد بن الحسن لودخل الصائم تطوعا على
 أخ له فحلف عليه افطر وعليه القضاء فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ووجه الأول ما ورد أن التطوع أمير نفسه فإن شاء صام وإن شاء افطر فيخيرا خير الشارع
 العبد في الإفطار وعدمه فلا يلزمه الإتمام ووجه وجوب الإتمام تعظيم حرمة الحق جل وعلا
 عن نقص ما ربطه العبد لله تعالى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له هل علي غير هأى
 غير الصلوات الخمس قال لا إلا أن تطوع أى تدخل في صلاة التطوع أى فتكون عليك بالدخول
 وما لم تدخل فيها فليس هي عليك فالأول خاص بالعوام والثاني خاص بالكابر من باب
 حسنات الأبرار سيئات المقربين فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يكره أفراد
 الجمعة بصوم مع قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف بكرهه ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الصوم يقوى استعداد العبد للحضور والوقوف
 بين يدي الله عز وجل في صلاة الجمعة وفي جميع يومها وليلتها الآية لأنها كيوم عرفة عند
 أهل الكشف وذلك خاص بالأصاغر الذين يحبون بالاكل والشرب عن شهودهم انهم في
 حضرة ربهم فيها ووجه الثاني أن يوم الجمعة يوم عيد والعيد لا صوم فيه إنما المطلوب من العبد
 الإفطار فيه وهو خاص بالكابر الذين يفهمون أسرار الشريعة فإن الجمعة فيها جمع القلوب على
 الله تعالى وذلك قوت للأرواح فقط فيصير الجسم يتأرجع الروح ويطلب قوته الجسماني ولا يسكن
 إلا بكل الطعام وشرب الماء وذلك هو كمال السرور كما أشار إليه حديث للصائم فرحان فرحة عند
 افطاره وفرحة عند لقاء ربه فمن صام من الأكر يوم الجمعة نقص سروره فلكل مقام رجال
 وهنا السرار يدوقها أهل الله لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يكره
 للصائم السواك مع قول الشافعي أنه يكره للصائم بعد الزوال والختار عند متأخرى إجماعه عدم

الكرامة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن ترك السواك مع الجوع يغير رائحة الفم ويتولد منه القلع وهو صفرة الاسنان أو سوادها فتصير رائحة فمه تضر بجلبسه وبتقدير كرامة السواك فإزالة الضرر للناس مقدم على اكتساب الفضائل القاصرة على صاحبها ووجه الثاني أن الرائحة الكريهة تولدت من عبادة فلا ينبغي إزالتها وأجاب الاول بأن الصوم صفة محمدانية ولا ينبغي لصاحبها الا التقديس والطهارة المحسية والمنووية ولذلك شدد الشارع في الغيبة والنميمة اذا وقع من الصائم زيادة على التحريم والقيح الحاصل للغطر وهو معنى قولهم ويستحب أن يصون الصائم لسانه عن الغيبة فافهم والله تعالى اعلم

(باب الاعتكاف)

اتفق الأئمة على أن الاعتكاف مشروع وأنه قربة الى الله تعالى وأنه مستحب كل وقت وفي العشر الاواخر من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر واتفقوا على أنه لا يصح اعتكاف الابائية وأجمعوا على أن خروج المعتكف لما لا بد منه كقضاء الحاجة وغسل الجنابة جائز وعلى أنه اذا اعتكف بغير المسجد الجامع وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج لها وعلى أنه اذا باشر المعتكف في الفرج عمدًا بطل اعتكافه ولا كفارة عليه وقال المحسن البصري والزهرى يلزمه كفارة يمين وكذلك اجمعوا على أن الصمت الى الليل مكروه قال الشافعي ولو نذر الصمت في اعتكافه تكلم ولا كفارة عليه وكذلك اجمعوا على استحباب الصلاة والقراءة والذكر للمعتكف وأجمعوا على أنه ليس للمعتكف أن يتجبر ولا يكتب بالصنعة على الإطلاق هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن ليلة القدر في شهر رمضان خاصة مع قول أبي حنيفة إنها في جميع السنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ما ورد من تخصيصها في الاحاديث الصحيحة بشهر رمضان ولم يافئنا في حديث واحد أنها في غيره ووجه الثاني أن المراد بليلة القدر الجنس لكنها في رمضان أكثر ظهورا رقه حجاب الناس بالصوم ومن علامة صدق من يزعم أنه رآها معرفة مقادير الشريعة كلها تلك الليلة من طريق الالهام ولا يحتاج الى مطالعة كتب الشريعة * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول ليلة القدر هي كل ليلة حصل فيها العبد تقرب من الله تعالى قال وهو منزع من قال إنها في كل السنة واخبرني أخى الشيخ افضل الدين أنه رآها في شهر ربيع الاول وفي رجب وقال معنى قوله تعالى انا أنزلناه في ليلة القدر اى ليلة القرب فكل ليلة حصل فيها قرب فهي قدر انتهت وهو يؤيد قول من اختار من العلماء أنها تدور في جميع ليالى السنة ليحصل العدل بين الليالى في الشرف فان تجلى الحق تعالى دائم كما يعرف ذلك اهل الكشف وروى الامام سعيد بن عبد الله الأزدي من أقران الامام مالك رحمه الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة اذا بقي من الليل الثلث الى سماء الدنيا فيقول هل من سائل فاعطيه سؤاله هل من مبتلى فأعافيه الى آخر ما ورد في الحديث قال فاذا كان ليلة الجمعة نزل ربنا فيها الى سماء الدنيا من غروب الشمس الى خروج الامام من

صلاة الصبح انتهى فرى ما ظن بعض الناس ان تلك الليلة ليلة القدر المشهورة بين العلماء وليس كذلك انما هي ليلة قدر أخرى ومن هنا قالوا اذا صادفت ليلة وتر من العشر الاخير ليلة جمعة كانت قدرا والحال انها مثلها لا عينها فظن الراى انها هي فعلى هذا فكل أقوال العلماء في تعيينها صحيحة ونقل ابن عطية في تفسيره عن الامام أبي حنيفة انه كان يقول انها رفعت قال وهو مردود انتهى والمحق ان مراد الامام أن ليلة القدر التي أنزل فيها القرآن بعينها رفعت والا فذل الامام أبي حنيفة لا يخفى عليه حكمها فانه كان من أهل الكشف وهم كلهم مجمعون على بقائها الى مقدمات الساعة فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يصح الاعتكاف الا بالمسجد والجماع أولى وأفضل مع قول أبي حنيفة لا يصح الاعتكاف الا بالمسجد تقام فيه الجماعة وقال أحمد لا يصح الاعتكاف الا بالمسجد الثلاثة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مساعدة المعتكف على جمع قلبه في حضرة الله الخاصة بالمسجد فانه اختص بتسميته بيت الله فاذا كانت الجماعة أو الجمعة تقام فيه كان أشد في جمعية القلب لاسيما المساجد الثلاثة * وسمعت سيدي عليا الخواص يقول يحتمل أن يكون اشتراط المساجد الثلاثة أو المسجد الذي تقام فيه الجمعة أو الجماعة خاصا باعتكاف الاصاغر الذين يحتاجون الى شدة المعونة في جمع قلوبهم ويكون مطلق المساجد خاصا باعتكاف الاكابر فافهم * ومن ذلك قول الشافعي في الجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم ان الأفضل اعتكافها في مسجد بيتها بل يكره اعتكافها في غيره فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا ان الشارع ولا احدا من عياله اعتكف في غير المسجد ووجه الثاني أن اعتكافها في مسجد بيتها أسترها وقياسا على ما ورد في حديث فضل صلاتهن في قصور بيوتهن على صلاتهن في المسجد بجامع مطلوبة جمع القلب في الصلاة والاعتكاف جميعا فافهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا خلاف حقيقة بين من منع اعتكاف المرأة في بيتها وبين من اجازه لان الجواز خاص باماء الشياطين اللاتي يحصل بخروجهن محظور والمنع خاص باماء الله الصالحات اللاتي لا يحصل بخروجهن للمسجد محظور كربعة وسفانة قال صلى الله عليه وسلم لا تمتعوا اما الله مساجد الله فافهم فان اما الشيطان من حيث الافعال الرديئة يخرج من باب نفس عبد الديار والدرهم ونظيره أيضا قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله أي عبيد الاختصاص * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك اذا اذن الزوج لزوجه في الاعتكاف فدخلت فيه فليس له منعها من اتمامه مع قول الشافعي وأحمد ان له ذلك فالاول مشدد على الزوج خاص بالاكابر والثاني مخفف عليه خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول غلبة قيام التعظيم لمحضرة الله التي دخلت زوجته فيه او فناء محظوره ووجه الثاني تقديم حفظ نفسه لشدة فقره وضعف حاله وعمله باستغنائه المحق تعالى عن جميع طاعات عباده وان اقبلهم الى حضرته

واذا بارهم عنها عنده على حد سواء وما رجح الحق تعالى اقبالهم على ادبارهم الاصلحة تعود عليهم
 لا عليه تعالى فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك واجدانه لا يجوز الاعتكاف الا بضم
 مع قول الشافعي انه يصح بغير صوم فالاول مشدد وهو خاص بالا صاغر لضعفهم عن جمعية قلوبهم
 في اعتكافهم اذا افطروا وتناولوا الشهوات والثاني مخفف وهو خاص بالا كبار الذين يقدر
 على جمعية قلوبهم مع الله تعالى في حال افطارهم وذلك لانهم لا يأكلون الا بقدر الضرورة فلا يؤثر
 فيهم افطارهم حجاب قلوبهم عن شهود حضرة ربهم فافهم * ومن ذلك قول مالك وأحمد في إحدى
 روايته ان الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى انه ليس له
 زمان مقدر فيجوز اعتكاف بعض يوم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول وهو خاص بالا صاغر ان استجلاب حضور القلب وجمعه من أودية الشتات لا يصح
 بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف انما هو قبيل الغروب واليوم كله دهلز لذلك ووجه
 الثاني وهو خاص بالا كبار ان الغالب على الاكابر حضور القلب فلا يحتاجون الى طول زمن في جمع
 شتات قلوبهم بل بمجرد ما ينوي أحدهم الاعتكاف حصل له الجمعية عقب النية وذلك حقيقة
 الاعتكاف فان حقيقة العكوف بالقلب على شهود حضرة الرب بحكم الاستصحاب من غير تخلل
 حجاب كما هو مقام سهل بن عبد الله التستري رحمه الله فكان يقول ان لي منذ ثلاثين سنة أكلم
 الله والناس يظنون اني أكلمهم * انتهى فالاول راعى حال الا صاغر والثاني راعى حال الاكابر
 فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الرابعة الا أحمد في رواية له ان من نذر اعتكاف شهر بعينه لزمه
 متواليا فان أحل يوم قضى ما تركه وقال أحمد يلزمه الاستئناف وان نذر اعتكاف شهر مطلقا
 جاز له ان يأتي به متتابع ومتفرقا عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يلزمه التتابع وهو
 إحدى الروايتين عن أحمد فالاول من المسئلة الاولى فيه تشديد وقول أحمد فيها مشدد والاول
 من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الاربعة
 ظاهر في كتب الفقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلته
 صح مع قول مالك انه لا يصح الا مع اضافة الليلة الى اليوم وانه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين
 لم يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما معهما مع قول أبي حنيفة والشافعي في أصح القولين انه يلزمه
 اعتكافها فالاول من المسئلة الاولى مخفف باعتكاف اليوم دون ليلته والثاني فيها مشدد
 وكذلك الحكم في المسئلة الثانية فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالتخفيف خاص بالا كبار
 والتشديد خاص بالا صاغر الذين قلوبهم مشتتة في أودية الدنيا * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك انه اذا اعتكف بغير الجامع وخرج للجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول الشافعي في أصح
 القولين انه يبطل الا ان شرط الخروج فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ظن القائل به
 حصول شهوة استعجاب المعتكف انه بين يدي الله عز وجل من حين خرج من معتكفه الى ان
 دخل الجامع فهو خاص بالا كبار ووجه الثاني الظن به ان هذا الشهود ينقطع بخرجه لاسيما ان
 اخبر بالمعتكف عن نفسه بذلك فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان المعتكف اذا شرط

خروجه لمرض في قربة كعبادة مريض وتشيع جذوة جازله المخرج ولا يبطل اعتكافه
مع قول أبي حنيفة ومالك انه يبطل فالاول مخفف وهو خاص بالكبر والثاني مشدد وهو
خاص بالصاغر كما مر توجيهه في نظيره * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه
وأحمدان المعتكف لو باشر فيما دون الفرج يبطل اعتكافه ان أنزل مع قول مالك والشافعي في القول
الاخر انه يبطل اعتكافه أنزل أم لا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
والاول خاص بالصاغر لساكتهم بالوطء بغير انزال بخلاف الاكبر ويحتمل أن يكون الامر
بالعكس فيسامح الاكبر بالانزال لكونهم يملكون اربهم بخلاف الصاغر يجب أحدهم عن
حضرته به بمجرد دلالة الجماع وان لم ينزل * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يكره للمعتكف
الطيب ولا لبس رفيع الثياب مع قول أحمد بكرهه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه
الاول أن المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلاة فلا يكره له التجمل بالطيب ولبس النفيس من
الثياب ووجه الثاني أن المعتكف في حضرة الله كالمحرم لا ينبغي له الترفه ولكل من المرتبتين
رجال يقوم بين يديه أعزاء بعز الطاعة كأمرأء المجالس وقوم بين يديه أذلاء مالتحي الهيبة على
قلوبهم واما لوقوعهم في سالف الزمان في مخالفة ولكن جمهور الانبياء والعلماء والاولياء على الذل
بين يدي الله كلما حضروا في صلاة أو اعتكاف أو غيرهما اذا تارصفة أي في نفوسهم وثيابهم فافهم
* ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لا ينبغي للمعتكف اقراء القرآن والحديث والفقهاء لغيره مع قول
أبي حنيفة والشافعي ان ذلك مستحب ووجه ما قاله مالك وأحمدان اقراء القرآن والحديث والعلم
لما يقع فيه من الجدال والاشكال ورفع الصوت غالبا يفرق القلب عن المعنى المتصو من
الاعتكاف وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده دون غيره ولذلك أجمعوا على استحباب تلاوة
القرآن والذكر والصلاة لعدم تعلق ذلك بالغير فان قال قائل ان قراءة القرآن والحديث والفقهاء
تفرق القلب عن الله تعالى بذهاب الفهم الى معانيها فآية تذهب بالقراري الى الجنسية وما فيها
فيشاهد ما قبله وآية تذهب به الى النار وما فيها فيشاهد ما قبله وآية تذهب به الى معنى الطلاق
أو العدة أو المواريث ونحو ذلك ولا يكاد من يتدبر القرآن يتفك عن هذه الامور فالجواب أن هذا
المقام هو الذي يقدر على الوصول اليه غالب الناس فهو خاص بالصاغر فلا يؤثر في مقامهم ذهاب
فكرهم الى معاني ما يقرأونه ويذكرونه بخلاف الاكبر فانهم يتفكرون بهذه المعاني عن شهود
الحق تعالى فيؤثر ذلك في مقامهم وما بقي الخلاص الا بسلوكم مقام أكابر الاكابر وهم الذين
تذهب أفكارهم وعقولهم الى معاني القرآن والذكر ولا يتفكرون بذلك عن صاحب الكلام *
وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول ما سمى القرآن بالقرآن الا لكونه مشتقا من القرء
الذي هو الجمع فقوم يجمعهم بتلاوته على ما فيه من الاحكام والمعاني والاعتبارات والتوبيخات
والقوارع والزواجر والآداب وقوم يجمعهم بتلاوته على الحق جل وعلا وحده وقوم يجمعهم
بتلاوته على الحق مع شهود هذه الامور كلها فلا ينجبون بالحق عن الاحكام ولا بالاحكام عن
الحق ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فاعلم ذلك

(كتاب الحج)

أجمع العلماء على أن الحج أحد أركان الإسلام وأنه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل
مستطيع في العمر مرة واحدة واتفقوا على أن من لم يمهجه الحج فلم يمهجه ومات قبل التمكن من أدائه
سقط عنه الفرض واجمعوا على أنه لا يجب على الصبي حج وإن حج قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة
الحج واتفقوا على استحباب الحج لمن لم يجد زاداً ولا راحلة ولا كنهه يقدر على المشي وعلى صنعة
يكتسب بها ما يكفيه للنفقة وعلى أنه لا يلزم بيع المسكن للحج وعلى جواز النيابة في حج الفرض عن
الميت وعلى أنه لا يجوز إدخال الحج على العمرة بعد الطواف واتفق الأربعة على وجوب الدم على
المتعمع أن لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك القارن وهو شاة وقال طاوس ودأود لا دم على
القارن هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك أن العمرة سنة لا فريضة مع قول أجد والشافعي في أرجح قوله أنها فريضة كالحج
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول أن أعمال العمرة داخلية
في ضمن أفعال الحج فكأن العمرة المستقلة تنفل بالحج ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى
وأتموا الحج والعمرة لله أي أتوا بها ما تامين فلم يكتف بالحج عن العمرة وجع بعضهم بين القولين
وقال العمرة واجبة في غير أشهر الحج مرة واحدة في العمر مستحبة في أشهر الحج فهي في أشهر الحج
كالطهارة الصغرى مع الكبرى تدخل فيها فإن شاء العبد اكتفى عنها بالحج وإن شاء فعلها مع الحج
من حيث أنها نوع خاص انتهى وفيه نظر فليتأمل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز فعل
العمرة في كل وقت مطلقاً من غير حصر يعني في العدد بلا كراهة مع قول مالك يكره أن يعتمر
في السنة مرتين فالاول مخفف من حيث عدم المحصر خاص بالا كابر والثاني مشدد خاص
بالاصاغر ويصح تعديله بالعكس فيكون الاول في حق الاصاغر والثاني في حق الاكابر من اهل
مقام الادب الكامل مع الله تعالى فهم يستحون من دخول حضرة الله الخاصة الا في مثل كل
سنة مرة واحدة بخلاف الاصاغر فإن احدهم ربما دخل حضرة الحق ونرج ولا يعرف
شيء من آدابها فكانه لم يدخل فكان تكبيره للعمرة مطلوباً وبهيات ان يتحصل من ذلك التكبير
مدد مرة واحدة من عمر الا كابر فكل من الأئمة اخذ بحكم فنه من راعى حال الاصاغر ومنهم
من راعى حال الاكابر ومراعاة حال الاصاغر اولى لانه هو الطريق الذي فيه معظم الناس
ووجه كراهة مالك الاعتبار في سنة مرتين عدم اطلاعه على دليل في التكرار وخوفه على المعتمر
من الانحلال بحرمة البيت اذا رآه مرتين في السنة بخلاف اعتباره في السنة مرة لان التعظيم
للبيت يحدث في قلب العبد كل سنة في حق المعتمر كما جرب اوفي كل شهر كما قال به بعض أصحاب
مالك رحمه الله فهو نظير حدوث التعظيم للبيت في كل خمسة أعوام في حق الحاج كما ورد فافهم *
ومن ذلك قول الأئمة أنه نستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه فإن أخره بعد الوجوب جاز عند
الشافعي لانه يجب عنده على التراخي وقال الأئمة الثلاثة بوجوبه على الفور ولا يؤخر اذا وجب
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان لكن الاول خاص بالاصاغر

أصحاب الضرورات والعوائق الدنيوية والاساني خاص بالا كابر الذين لاعلاقة لهم وحجبهم مرتفعة فيستحي أحدهم أن يؤخر أمر الله تعالى وقد بلغنا أن الله تعالى لما أمر الخليل عليه الصلاة والسلام بالاختنان بادروا ختن بالغاس المبرغمة بانقادوم فقالوا لله يا خليل الله هلا صبرت حتى تجرد موسى فقال ان تأخير أمر الله تعالى شديد انتهى * ومن ذلك قول الشافعي وأجد ان من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من راس ماله سواء وصى به أو لم يوص به كالدين مع قول أبي حنيفة ومالك انه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزم ورثته ان يحجوا عنه الا ان يوصى فيحجوا عنه من ثلثه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ويصح أن يكون الاول في حق الخواص والثاني في حق آحاد الناس * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدانه يحج عن الميت من دويرة أهله مع قول مالك من حيث أوصى به ومع الراجح من مذهب الشافعي انه من الميقات فالاول والثاني مشدد والثالث مخفف وهو اللائق بمقام غالب الناس فان المحرم من دويرة أهله قليل ولما حج السلطان قايتباي أكرم من قلعة الجبل بمصر رجه الله فعدوا ذلك من النوادر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بهج الصبي باذن وليه اذا كان يعقل ويميز ومن لا يميز يحرم عنه وليه مع قول أبي حنيفة انه لا يصح احرام الصبي بالحج فالاول مخفف في صحة الحج من الصبي ودليله الاحاديث الصحيحة والثاني مشدد فيها ووجه تعظيم امر الحج وكثرة المشقة في تأدية المناسك وفي اتيانه من البلاد البعيدة غالبا وكونه لا يهتدى لكامل التعظيم اللائق بالحج تعالى وبحضرته اذ هو اعظم مواكب الحق تعالى فلا يكون الا من كامل في المعرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم اعرف صاحب البيت قبل البيت ثم حج ولذلك وجب في الهرمة واحدة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بكراهة حج من يحتاج الى مسألة الناس في طريق الحج مع قول مالك انه ان كان له عادة بالسؤال وجب عليه الحج فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقول مالك في غاية التحقيق فان فيه جمعا بين القولين بحمله ما على حالين فيكره الحج في حق أهل المروءات كالعلمات والصالحين وغيرهم من ارباب المراتب ولا يكره في حق اراذل الناس والمتجردين عن الدنيا من الفقراء فان قيل اي فائدة في اشتراط وجود الزاد والراحلة ونفقة الطريق مع جواز فقده النفقة والزاد بوقوع ذلك منه أو سرقة لص أو موت الراحلة فالجواب فائدة ذلك ان من حصل الزاد والراحلة فقد سافر تحت نظر الشارع فاستحق حمايته من الآفات ولومات جوعا وتعبا كان ما تعالى الله تعالى بخلاف من خرج للحج بلا زاد ولا راحلة ثم مات جوعا وتعبا فانه يكون عاصيا وما ضمن الشارع الكفاية والمعونة الا لمن كان تحت امره فهو ولومات دابة أو سرقت نفقته في كفالة الله عز وجل فلا بد ان يسخر له من يقوم بكفايته في الطريق لادبه مع ربه فالعبد يحصل الزاد والراحلة ويعتمد بعد ذلك على الله تعالى الذي هو خالق القوة في الراحلة والمنعم بالنفقة والزاد لا على غيره وهذا من باب اعقل وتوكل فعلم انه لا ينبغي لفقير ان يحج على التجريد اعتمادا على ما يفتح الله تعالى به عليه في الطريق من غير زاد ولا راحلة ويقول ان الله عز وجل لا يضيعني لان في ذلك مخالفة لامر

الشارع وقد قال تعالى وتزود فان خير الزاد التقوى واتقون يا اولى الابواب فامر بالزاد المجسم فى الذى هو الضام والروحانى الذى هو التقوى وان يكون ذلك حلالا لخالص الوجهه الكريم فان قوله تعالى واتقون اى فى الزاد والعمل فى الحج فان قيل ان بعض مشايخ السلف كان معدودا من الاكابر وكان يخرج للحج وغيره بلا زاد وذلك نقص فى الادب فكيف الحال فاجواب لعل ذلك وقع من هؤلاء قبل كمالهم فى الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج او غيره بلا زاد ولا ماء الا بعدد ياضته نفسه فى المحضر مرارا فربما صار احدهم يطوى الاربعين يوما واكثر لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه الا فى تركه الكمال لا فى المجاوز ولولا ان احدهم راض نفسه وعرف منها عدم الحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج ابدا بلا زاد ولو امره الناس بذلك لسفه رأيهم وانكره عليهم وقد حج اخى افضل الدين من مصر الى مكة باربعه ارغفة فأكل فى كل ربيع رغيفا فابا ان تحكم على الناس بحكم واحد وتفتح باب الاعتراض على الفقهاء لا بعد شدة النقص عن احوالهم والله اعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح حج من استؤجر للخدمة فى طريق الحج مع قول اجدانه لا يصح حجه فالاول مخفف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان من سافر للخدمة للناس قد جمع بين حق الله تعالى وبين حق عباد وذلك خاص بالاكابر الذين لا يقصدون بأعمالهم الدنيوية والاخرى لوجه الله تعالى ولا يشغلهم احد ائمة عن الاخرى فخرج ان الخدمة غالبا لا تكون الا فى وقت يكون فيه فارغا من عمل المناسك فلا يقع فى كسبه شبهة ولا فى عمله فى الحج شركة فمن اين جاءت الكراهة فتأمل واما وجه الثانى فهو محمول على حال الاصاغر الذين تكون همهم مصروفة الى طلب الدنيا وذلك حال غالب الناس اليوم فمن الائمة من راعى حال الاكابر ومنهم من راعى حال الاصاغر من الغلمان والجمالة فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو غصب دابة ففجع عليها او مالا ففجع به انه يصح حجه وان كان عاصيا بذلك مع قول اجدانه لا يصح حجه ولا يجزيه فالاول فيه تخفيف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الحرم لا يخرج عن افعال الحج فلا يؤثر فيه البطلان وهو خاص بالاصاغر ووجه الثانى انه عاصى بما فعل والعاصى يغضب الله عليه فلا يرضى عليه الا ان تاب ولا تصح توبته حتى يرد ذلك الحق الى اهله ومن لا تصح توبته لا يصح له دخول حضرة الله ولودخل مكة فحكمه حكم دخول ابليس المسجد فهو ملعون ولو كان فى حضرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالاكابر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب الحج على من وجبت عليه اجرة خفارة فى الطريق مع قول مالك انه يجب عليه الحج ان كانت يسيرة وامن العدو فالاول مخفف والثانى مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ويصح حل الاول على حال من يقدم ذنبا على آخرته والثانى على عكسه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها * ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يجب السفر فى البصر للحج اذا غلبت السلامة مع قول الشافعى فى احد قوله انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثانى مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه مستطيع حادة ووجه الثانى ان البصر

لا تؤمن غائلته وقد تشور ربح عظيمة في تلك السنة فيغرق كل من في السفينة وليس يبدأ أحد وثوق بما يقع في المستقبل فقد نسم المركب خمس سنين متوالية وتغرق في تلك المرة بخلاف البرفانه اذا عجز في الطريق يبعد من يحمله غالباً من الحجاج أو عرب البوادي ويصح جل الاول على من رزقه الله قوة اليقين والتوكل والثاني على من كان بالضد من ذلك * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان العاجز عن الحج بنفسه لمرض أو زمانة لا يرجي برؤه منهما وألهم ووجد أجره من يحج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر الفرض في ذمته مع قول أجدانه لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على من كان مستطيعاً بنفسه خاصة فالاول مشدد في استقرار الفرض في ذمته والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن الحج يقبل النيابة في حق الاصاغر من باب قولهم * لعلى أراهم أو أرى من يراهمو حيث كان عاجزاً عن تحمل تلك المشقة الواقعة في سفره محضرة محبوبه ووجه الثاني انه لا يشفي المحبين رسالة بسلام ولا رسول لاسمى والمقصود الا عظم من الحج تقديس الذات الواردة على تلك المحضرات وتقديس النائب لا يغني عن تقديس من استأجره بل يجب على الاكابر ان يذهب أحدهم لتلك المحضرة ولومات في الطريق لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله فافهم وقد أنشدوا

فوالله ما يشفي الغليل رسالة * ولا يشتكى شكوى المحب رسول

* ومن ذلك قول الاثمة الاربعة في رواية لابي حنيفة انه لو استأجر من يحج عنه وقع الحج عن المحجوج عنه مع قول ابي حنيفة في هذه الرواية انه يقع عن المحاج والمحجوج عنه ثواب النفقة فالاول مخفف عن المحجوج عنه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه هذين القولين قريب من التوجيهين فيما قبلهما فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الاعمى اذا وجد من يقوده لزمه الحج بنفسه ولا يجوز له الاستنابة مع قول ابي حنيفة انه يلزمه الحج في ماله فيستنب من يحج عنه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه هذين القولين كوجهما فيما قبلهما فالاصاغر يستيدون والاكابر يحجون بأنفسهم طلباً للتقديس ذواتهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة وأحمد والشافعي في اصح القولين انه لا تجوز الاستنابة عن الميت في حج التطوع بخلاف حج الفرض فانه يجوز بالاتفاق كما تراول الباب مع قول الشافعي في القول الآخر انه يجوز الاستنابة في حج التطوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان حج الفرض لا رخصة في تركه فحج عن مباشرة بنفسه جازت النيابة فيه بخلاف حج التطوع لا ضرورة اليه ويجوز تركه مع القدرة ووجه القول الآخر للشافعي انه قربته على كل حال فتجوز الاستنابة فيه كالفرض بجامع القرية وان تفاوت الوجوب والندب * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في اشهر روايته انه لا يجوز لمن لم يسقط عنه فرض الحج ان يحج عن غيره فان حج عن غيره وعليه فرضه انصرف الى فرض نفسه مع قول احمد في الرواية الاخرى انه لا ينقذ حرامه لاعتن نفسه ولا عن غيره ومع قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز مع الكراهة ماله فالاول فيه

تشديد الرواية الثانية عن احمد مشددة واثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول أن الامر بالحج اولا ينصرف الى فرض العبد ليخرج عما كلف به فاذا فصل ما كلف به
 جازله الحج عن غيره ووجه رواية احمد ان احرامه بالحج عن غيره مع بقاء الفرض عليه هو خارج
 عن قواعد الشريعة وكل عمل يخالف الشريعة فهو مردود مطلقا ما لمدم صحته أصلا واما
 لنقصه كالصلاة الخداج ووجه الثالث حمل النهي الوارد في ذلك على الكراهة دون التحريم
 لانه من باب الاينار بالقرب الشرعية وقد منع بعضهم الكراهة اذا كان اينار العبد اخاه بالقرب
 قياما بحق الاخوان لا رغبة عن لطاعة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لا يجوز ان
 يتنفل بالحج من عليه فرض الحج فان احرم بالنفل انصرف الى الفرض مع قول أبي حنيفة ومالك
 انه يجوز ان يتطوع بالحج من عليه حج الفرض وينتقد احرامه بما قصده وقال القاضي
 عبد الوهاب المالكي عندى لا يجوز ذلك لان الحج عندنا على الفور فهو مضيق كما يضيق وقت
 الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين معلوم مما سبق
 في نظائره قريبا * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يكره الحج باحدى هذه الكيفيات الثلاث
 المشهورة على الاطلاق وهي الافراد والتمتع والقران مع قول ابي حنيفة بكراهة القران والتمتع
 للمكي فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول ثبوت كل من الكيفيات الثلاث عن
 الشارع صلى الله عليه وسلم فعلا وتقرير من غير ثبوت نهي عن ذلك ووجه الثاني أن التمتع
 والقران للمقيم بمكة لا حاجة اليه لما عنده من الراحة وعدم التعب بخلاف الافاق والعلماء امناء على
 الشريعة فلهم أن يضيقوا ويوسعوا في كل شئ لا ترده قواعد الشريعة فافهم * ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة ان الافراد افضل من القران والتمتع مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان التمتع
 افضل من الافراد فالاول مشدد خاص بالا كبر والثاني مخفف خاص بالا صاغر وهو حال غالب
 الناس اليوم لضعف ابدانهم وايمانهم عن تحمل المشقة أيام الافراد مع انشراح القلب ولا عانة
 التمتع على تحصيل الحج المبرور واختاره جماعة من أصحاب الشافعي من حيث الدليل وقد رأيت
 شخصا من اخواننا احرم بالحج على وجه الافراد فورمت رأسه ووجهه وصار عبدة في الحج ثم ندّم
 وكان ذلك في أيام الشتاء فيحمل قول من قال الافراد افضل على ما اذا لم تحصل له تلك المشقة
 الشديدة * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز ادخال الحج على العمرة قبل الطواف
 والوقوف مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان ذلك لا يجوز بخلاف ادخاله عليها بعد
 الطواف فانه يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب لانه قد اتى بالمقصود فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن العبد قد ربط نيتهم مع الله تعالى على
 فعله العمرة فلا ينبغي له تغييرها لعبادة اخرى ولو كانت افضل منها كما لا يجوز ان يدخل
 في فرض الظهر ثم يحسبه عصر او لافي صلاة تنقل ثم يجعلها فريضا ووجه الثاني المساعدة
 في مثل ذلك مع ان الحج فيه عمل العمرة وزيادة وفي الحديث دخلت العمرة في الحج الى الابد
 وها سرار يعرفها اهل الله تعالى لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول الاثمة الاربعة انه يجب على

القارن دم كدم التمتع وهو شاة مع قول طاوس وداود انه ليس عليه دم ومع قول بعض الائمة ان عليه بدنة فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حصول الارتفاق بالقران كما يحصل بالتمتع من حيث قرب زمن احرامه ومن حيث ان كل فعل يقوم مقام فعلين ووجه الثاني عدم ورود امر في ذلك كما ورد في التمتع ووجه الثالث شدة التغليظ على القارن مع سهولة البدنة عليه وهو خاص بالا كابر وقد حج سفيان الثوري ما شيا حافيا من البصرة فتلقيه الفضيل بن عياض من مساجد عائشة فقال له هلا اتخذت لك نعلا أو دابة فقال يا فضيل ما يرضى العبد الا ببق اذا أتى لمصاحبة سيده بعد اباقة وسوما جرامه وعدم الخسف به مع استحقاقه خسف الارض به الا ان يأتي راكبا متعلا والله لو سجدت على الحجر لكان قليلا فضلا عن اتيانى لمصاحبة تعالى حافيا راجلا وفي رواية وهل ينبغي يا فضيل ان جاء يصالح سيده أن يأتي الى حضرته راكبا انتهى * ومن ذلك قول الشافعي وأجد في رواية ان حاضري المسجد المحرام هم من كان على دون مسافة القصر من مكة مع قول أبي حنيفة هم من كان دون الميقات الى الحرم ومع قول مالك هم أهل مكة وذى طوى فالاول خاص بأهل التعظيم التام لله تعالى وشهودهم انهم في حضرته الخاصة ماداموا على دون مسافة القصر من الحرم والثاني خاص با كابر الا كابر فان بعض المواقيت أكثر من مسافة القصر والثالث خاص بالاصغار الذين لا يقوم ذلك التعظيم في قلوبهم الا ان كانوا في مكة أو بغنائها وقد أسقط الحق تعالى الدم عن حاضري المسجد المحرام لكونهم في حضرته كما راء مجلس السلطان لا يكلفون بما يكلف به غيرهم من الخارجين عن حضرته وهنا سر اريد وقهاهل الله تعالى لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان دم التمتع يجب بالاحرام بالتحج مع قول مالك انه لا يجب حتى يرمى جرة العقبة وأما وقت جواز الذبح فقال أبو حنيفة ومالك انه لا يجوز الذبح للهدى قبل يوم النحر وقال الشافعي ان وقته بعد الفراغ من العمرة فالاول من المسئلة الاولى مشدد والثاني منها مخفف والاول من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثاني منها فيه تشديد من جهة تأخير الذبح لو كان أراد تقديمه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان في المسئلتين ووجههما ظاهر * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجوز صيام الثلاثة ايام لمن فقد الهدى الا بعد الاحرام بالتحج مع قول أبي حنيفة واجد في احدي الروايتين ان له صومها اذا احرم بالعمرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقوله تعالى ثلاثة ايام في الحج شهدا للقولين فان العمرة حج اصغر * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في اظهر قولييه انه لا يجوز صوم الثلاثة ايام في ايام التشريق مع قول مالك والشافعي في القديم واجد في احدي روايتيه انه يجوز صومها في ايام التشريق فالاول مشدد في عدم الصيام من حيث ان القوم في ضيافة الله عز وجل في ايام العيد ولا يليق بالضيف ان يصوم عنده من كان في بيته الا باذنه وهو لم يصرح بالاذن له بالصوم وفي الحديث ايام منى ايام كل وشرب وبغال وذلك ليكمل للتوم السرور فان الاجساد لا يحصل لها سرور الا بالقطر غارا الحق تعالى للحجاج حصول السرور لا رواحهم بشم وكونهم في حضرته ولا جسامهم بأكلهم

وشربهم فيها كذلك انتهى وبهذا المعنى الذي ذكرناه حديث للصائم فرحان فرحة عند افطاره وفرحة عند لقاء ربه فرحة الاجساد بالافطار وفرحة الارواح بلقاء الله تعالى أي بكشف الحجاب عن قلب العبد في حياته أو بعد مماته وايضا ذلك انه اذا كشف حجاب ربه اقرب اليه من جبل الوريد فلا يعلم قدر سرور العبد ولا قدر فرحه في تلك الحضرة الا الله عز وجل واما قول مالك ومن وافقه انه يجوز صوم الثلاثة ايام في ايام التشريق فهو خاص بالا صغار الذين هم في حجاب عن حضرة شهود ارواحهم للحق جل وعلا فيفوتهم غذا الا ارواح وغذا الجسم فيحصل لهم الضيق العظيم عن عمل الناسك مع ما في ذلك من الممارسة لبراءة الذمة بما الزمهم الحق تعالى به من الصوم في الحج فلكل امام مشهد ربما يخفى على بعض مقلديه فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يفوت صوم الثلاثة ايام بفوت يوم عرفة مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط صومها ويستقر الهدي في ذمته وعلى الراجح من مذهب الشافعي انه يصومها بعد ذلك ولا يجب تأخير صومها وقال احمد ان الصوم بعد رزومه وكذا ان انحر الهدي من سنة الى سنة يلزمه دم او اذا وجد الهدي وهو في صومها فعند الثلاثة يستحب له الانتقال الى الهدي وقال ابو حنيفة يلزمه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في المسئلة الثانية والثالثة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى ان يوم عرفة ليس هو آخر اركان الحج وقد قال تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ووجه ما به هذه ظاهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في اصح قوله واحد ان وقت صوم السبعة ايام اذا رجع الى اهله مع القول الثاني للشافعي بجواز صومها قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهان احدهما اذا خرج من مكة وهو قول مالك والثاني اذا فرغ من الحج ولو كان بمكة وهو قول ابي حنيفة فالاول فيه تخفيف وهو ظاهر القرآن والثاني فيه تشديد ووجه الاول ان قوله تعالى اذا رجع اي شرع في الرجوع من سفر الحج ووجه الثاني ان المراد اذا فرغ من اعمال الحج كما هو مقرر في كتب الفقه * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الممنوع اذا فرغ من اعمال العمرة سار حلالا سواء ساق الهدي اول يسقه مع قول ابي حنيفة واحمد انه ان كان ساق الهدي لم يجز له التحلل الى يوم النحر فيسقي على احرامه فيحرم بالحج ويدخله على العمرة فيصير قارنا ثم يتحلل منهما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر

(باب المواقيت)

تفق الائمة الاربعة على انه لا يصح الاحرام بالحج قبل شوال وعلى ان المواقيت المكانية تكون لاهلها ولمن مر عليها من غيرها لها كما صرح به الاحاديث الصحيحة وعلى ان من بلغ ميقاتا لم يجز له مجاوزته بغير احرام وعلى ان من جاوزه بغير احرام يلزمه العود الى المقات ليحرم منه وحكي عن النخعي والحسن البصري انه اذا قال لا احرام من المقات مستحب لا واجب ثم اذا لزمه العود كان الموضع مخوفا او ضاق الوقت لزمه دم لمجاوزته المقات بغير احرام وحكي عن سعيد بن جبيرة قال لا ينبغي احرامه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق ووجه قول النخعي والحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين

المواقف ولم يبين كون الاحرام منها واجبا او مندوبا فاحتمل الاستحباب توسعة على الامة واحتمل الوجوب أخذ بالاحتياط ووجه قول سعيد بن جبر انه عمل مخالف للسنة فكان مردودا. وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت احرام الحج يستمر الى آخر ذي الحجة مع قول الشافعي انه يستمر الى عشرين من ذي الحجة فقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تنصيص الشارع على تعيين عشر ذي الحجة في انتهاء الاحرام بالحج فيحتمل ما جاز تأخير الاحرام الى فجر يوم العيد جاز في آخر الشهر وما قرب الشيء اعطى حكمه وفيه من التوسعة على الامة ما لا يخفى ووجه الثاني الاخذ بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعون ومن بعدهم من الائمة فلم يبلغنا ان أحدا منهم أحرم بالحج بعد فجر يوم النحر أبدا فكان الوقوف على حد ما كان عليه الشارع وأصحابه أولى وان كان العلماء امانة على الشريعة وعلى الامة بعده فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو أحرم بالحج في غير أشهره كره له ذلك وانعقد حجه مع قول أصحاب الشافعي انه ينبغي عمره لا حجام مع قول داود انه لا ينبغي شيئا فالاول مخفف على المحرم المذكور بانعقاد احرامه حجة والثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم انعقاد حجه والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وما تم تصريح من الشارع بالمنع منه وانما صرح ببيان الميقات فيحتمل ان ذلك مستحب لا واجب ووجه الثاني ان أصحاب الشافعي جعلوا الميقات شرطا في صحة انعقاد الحج فاذا لم يصح الحج انعقد عمره اذ هي حج أصغر فكان حكمه حكم من أحرم بصلاة الغرض قبل دخول الوقت طائفاً دخوله ثم بان انه لم يدخل فانه انتقل نفلا لثلاث تحصل صورة انتهاك حرمة تلك المحضرة الشريفة ووجه الثالث ظاهر لاخذ داود بالظاهر * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الأفضل ان يحرم من ديرة اهله مع قول غيره ان الأفضل ان يحرم من الميقات وهو الذي صححه النووي من قول الشافعي فالاول مشدد خاص بالا كابر والثاني مخفف خاص بالاصاغر كما مر بيانه في الباب قبله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من دخل مكة بغير احرام لم يلزمه القضاء مع قول ابي حنيفة انه يلزمه القضاء الا ان يكون ميكافلا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود تصريح في ذلك من الشارع بأمر فكان الامر على التخيير فمن تطوع بالاحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا ثم كعبة المسجد بجميع ان كلاما من المحرم والمسجد حضرة الله عز وجل ووجه الثاني ان دخول هذه الحضرة بغير احرام فيه انتهاك لها فكان عليه القضاء تدارك لما فاتته لسوء اذبه وهذا خاص بالا كابر المطالبين بالادب الخاص بخلاف غاب الناس من الخدام والعلمان فافهم

(باب الاحرام ومحظوراته)

اتفق الائمة الاربعة على كراهة الطيب في الثياب للمحرم وعلى تحريم لبس الخيط للرجل وستر راسه فان احرامه فيه ولا فرق في تحريم لبس الخيط عليه في سائر بدنه بين التيمم والسر او بل والقنسوة والقباء والخف وكل مخيط يحيط بالبدن وكذلك يحرم المنسوج كالعمامة وكذلك

اتفقوا على تحريم الجماع والتقبيل والممس بشفوة والتزويج والتزويج وقسل الصيد واستعمال
الطيب وازالة الشعر والظفر ودهن رأسه ونحوه بسائر الادهان والمرأة في ذلك كله كالرجل الا انها
تلبس الخيط وتستر رأسها ولا بد من كشف وجهها لان احرامها فيه واجمعوا على انه لا يجوز للمحرم
أن يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا أن يוכל فيه واتفقوا على انه ان قتل الصيد ناسيا أو جاهلا
وجبت عليه القدية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه يستحب التطيب للأحرام مع قول مالك ان ذلك لا يجوز الا ان كان طيبا
لا يتبق له رائحة فان تطيب بما يتبقى رائحته بعد الأحرام وجب غسله فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني سد باب الترفه جملة لان
المحرم اذا تطيب للأحرام فكأنه تطيب بعد الأحرام وان لم يتبق له رائحة لا طلاق الشارع النهي
عن التطيب مع انه لا بد من رائحة طيبة تكون في الطيب تميزه عن رائحة التراب مثلا فان
قال قائل فلان شئ حرم الطيب على المحرم مع انه في حضرة الله الخاصة كالصلاة والطيب
مستحب في الجمعة فالجواب انما هم ذلك لمحدث المحرم أشعث أغبر لان المطلوب من المحرم
اظهار الذل والمسكنة واستشعار الخجل من الحق تعالى وطلب الصلح والعفو عنه خوفا من معاملة
العقوبة كما ورد أن السيد آدم عليه الصلاة والسلام لما حج من بلاد الهند ماشيا تاب الله عليه
في عرفات وتلقى هناك كلمات الاستغفار بنزوله ربنا ظمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين * وسمعت سيدي عليا الخواص يقول من كشف حجابي في الحج لا بد له من الحياء
من ربه والخجل منه حتى يود العبد في تلك المحضرة ان لو ابتلعه الارض وجب عن شهود كونه بين
يدي الله عز وجل * ومن كان هذا مشهده فهو مشغول عن استعمال الطيب ونحوه مما يفعله
الآمنون من عذاب الله في حضرة الرضى كوقت صلاة الجمعة فان تجلى الحق تعالى فيها مزوج
بالجمال دون الجلال فابن حال من كان لا يعرف هل رضى الحق تعالى عنه من يعلم أو يظن انه
تعالى رضى عنه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يحرم عقب ركعتي الأحرام مع قول
الامام الشافعي في أصح القولين انه يحرم اذا انبثت به راحلته وان كان ماشيا فيحرم اذا
توجه لطريقه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول والثاني الاتباع والتقريب ولكن
الاول أولى للاكبر والثاني أولى للاصغر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه ينعقد احرامه بالنية
فان لم يلبس لبيبة لم ينقد مع قول داود انه ينقد بمجرد التلبية ومع قول أبي حنيفة لا ينعقد الا بالنية
والتلبية معا أو بسوق الهدى مع النية فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في نحر قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات
وقوله ليكن اللهم ليكن معناه الاجابة أي انا يا رب قد أجبتك اجابة بعد اجابة فالاول حين كنا
في الاصلاب والثانية حين حججنا الا ان في أي الاجابة منظوية في الأحرام لانه ما حرم حتى
اجاب ووجه الثاني ان في التلبية اظهار الاجابة بخلاف النية فان من افعال القلوب وان كان
الناطق بالنوى مستحبا ووجه الثالث الخروج من خلاف العلماء فاذا نوى ولي أو نوى وساق

الهدى نقد تحقق الانه تاد فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك بوجوب التلبية مع قول الشافعي واجد انه اسنة فان ابا حنيفة قال انها واجبة اذا لم يسق الهدى فان ساقه وفوى الاحرام صار محرما وان لم ياب وما مالك فقال بوجوبها مطلقا ووجب دمها في تركها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التلبية شعار الحج كتكبيرة الاحرام في الصلاة ووجه الثاني ان الاجابة قد حصلت بمجرد النية فانه ما فوى الابدان اجاب دعاء الحق تعالى ووجه قول أبي حنيفة بالوجوب اذا لم يسق الهدى تقوية التلبية فان ساق الهدى مع التلبية فقد تاد كدت اجابته فلا يحتاج الى التلبية ووجه وجوب الدم في تركها انها صارت شعارا في الحج كالأبعاض في الصلاة فكما يحبر تارك البعض ذلك بسعد في السهو وكذلك يحبر تارك التلبية بالدم فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يقطع التلبية عند رمي جرة العقبة مع قول مالك انه يقصها بعد الزوال يوم عرفة فالاول مشدد في التلبية والثاني مخفف فيها ووجه الاول انه شرع في التحلل برمي جرة العقبة والادبار عن افعال الحج ومعلوم ان التلبية انما تناسب الاقبال على الفعل لا الادبار عنه ووجه الثاني ان معظم الحج الوقوف بعرفة كما ورد في حديث الحج عرفة فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان للمحرم ان يستظل بما لا يماس رأسه من محمل وغيره مع قول مالك واجد ان ذلك لا يجوز له وعليه الفدية عندهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تسببه ذلك تغطية للرأس ووجه الثاني انه في معنى التغطية بجامع الترفه وحجب الشمس أو البرد عن الرأس والمحرّم من شأنه ان يكون اشعث اغبر والمظلة المذكورة تمنع الغبار ويصح حمل الاول على حال آحاد الناس والثاني على حال الخواص كما يصح التوجيه بالعكس أيضا فيكون المنع في حق من لم يعلم رضي الله تعالى عنه بالقرائن والاباحة في حق من أحس برضى الله عنه فمن شهد كثرة معاصيه وغضب الحق تعالى عليه كان اللائق به التشعيب والاغبار ومن شهد رضي الله عنه كان له التقليل المذكور فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب عليه الفدية اذا لبس الثباء في كنفه ولم يدخل يديه في كفيه مع قول أبي حنيفة انه لا فدية عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط فان كل ما تدخل فيه الرأس من الثياب يسمى لبسا ووجه الثاني انه لبس لم يحصل به كمال الترفه فخفف في الفدية فيه * ومن ذلك قول الشافعي واجد انه لا فدية على من لبس السراويل عند فقد الارامع قول أبي حنيفة ومالك انه يجب عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ستر العورة امر لازم اشد من لزوم ترك لبس المخيط فكان لبس السراويل امر الاترفه فيه وايضا فان شهود عدم التركيب خاص بالا كبروما كل احد يشهد كونه بسيطا في تلك المحضرة لغلبة شهود الفناء فيها على البقاء فكان الامر بخطاب الصفة لموصوفها ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فانه يصدق على لبس السراويل انه لبس المخيط ووقع في شهود التركيب الذي لا يليق في تلك المحضرة فكادت الفدية كفارة لما وقع فيه من

ترك الترقى الى مقام شهود البساط وهذا سرار يعرفها اهل الله لا تسطرق في كتاب * ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة ان من لم يجد نملين جازله لبس الخفين اذا قطعهما أسفل من الكعبين ولا فدية
 عليه الا عند ابي حنيفة فالاول مخفف ومن اوجب الفدية مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان وتوجيه القولين في هذه المسئلة يعرف من توجيه ما قبلها * ومن ذلك قول الشافعي
 واجدانه لا يحرم على الرجل ستروجه مع قول ابي حنيفة ومالك انه يحرم فالاول مخفف والثاني
 مشدد ووجه الاول عدم ورود نص في النهي عن ستره ووجه الثاني ان ستر الوجه بلباس
 أو غيره ترفه والمحرم اشعث أغبر وأيضا فان الرجة تواجه العبد هناك فاذا ستر وجهه وقعت
 الرجة على الساتر الذي يخلع دون بشرة الوجه التي لا تفارق العبد كما مر ايضا في الكلام على
 كراهة التلثم في الصلاة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتحريم استعمال الطيب في التوب
 والبدن مع قول ابي حنيفة انه يجوز جعل الطيب على ظاهر التوب دون البدن وان له التحيز
 بالعود والندوشم جميعا را حين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب بين التوب والبدن عرفا ووجه
 الثاني ان التوب ليس ملازما للشخص كما لزمت جلده بل يخلع ثارة ويلبس اخرى ومن ذلك قول
 ابي حنيفة ومالك انه يجوز للمحرم اكل الطعام المطيب وانه لا فدية في اكله وان ظهر ريحه مع
 قول الشافعي واجدانه لا فرق في استعمال الطيب بين البدن والثياب والطعام فالاول مخفف
 والثاني شدد ووجههما ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الحناء ليس بطيب مع قول
 ابي حنيفة انه طيب يجب فيه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يكره رائحة الحناء ولو انه كان طيبا لم يكرهه لانه كان يحب الطيب ووجه
 الثاني انه طيب عند بعض الاعراب فيحبون رائحته فكان فيه الفدية مع ما فيه ايضا من الزينة
 التي لا تناسب المحرم * ومن ذلك قول الائمة كلهم بتحريم الادهان بالادهان المطيبة كدهن
 الورد والياسمين وانه يجب فيه الفدية واما غير المطيبة كالشبرج فاختلفوا فيه فقال الشافعي
 لا يحرم الا في الرأس والحيمة وقال ابو حنيفة هو طيب يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك
 لا يدهن بالشبرج شي من الاعضاء الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين ويدهن به الباطنة وقال
 الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والحيمة فالاول فيه تخفيف والثاني
 مشدد والثالث مفصل والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الدهن يظهر
 كثيرا في الرأس والحيمة دون غيرهما فحرم فيها فقط ووجه الثاني انه يظهر به الترفه في سائر
 البدن شعرا وبشرا والمحرم اشعث أغبر والاهن يذهب غبرته وشعث شعره ووجه قول مالك ظاهر
 ووجه قول الحسن انه غير طيب ولا يظهر به كبير ترفه وقد تدعو الحاجة اليه اذا حصل تشعيت
 الشعر كثيرا او دبست الطبيعة جدا بحيث يحصل له بذلك ضرر فيدهن بدنه ويطنه ليرتق طبيعته
 التي يتأذى بحبسها لاسيما في حق من كان يأكل النواشف كالقراقيش ولعل الشارع راعى
 ما ذكرناه باستعمال الطيب عند الاحرام لانه ربما طال زمن الاحرام فخرج التشعيت عن العادة

فشوه خلقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المحرم لو عقد النكاح لم ينقد مع قول أبي حنيفة انه
ينعقد فالاول مشدد ودليله اطلاق النكاح على العقد ولو مجازا ووجه الثاني ان حقيقة النكاح
انما تكون بالدخول بها فما قبل الدخول من مقدمات النكاح وهي لا تحرم عند بعضهم
واجاب الاول بان العقد هلز للوقوع في الجماع فيحرم كما يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة
للحائض وقد يحمل القولان على حالين فمن خاف الوقوف كالشاب الذي به غلبة حرم عقده ومن
لم يخف كالشيخ الذي بردت نار شهوته لم يحرم فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز للمحرم
مراجعة زوجته مع قول احمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان الرجعية في حكم الزوجة التي في العصمة لبقاء احكام الزوجية
في حلتها ووجه الثاني انها كالأجنبية بدليل انه لو لم يراجعها تزوجت الغير من غير احداث
طلاق آخر فاعلم ان الرجعية لها وجهان وجه للزوجية ووجه للبينونة فافهم * ومن ذلك قول
الشافعي واهل بيته لو قتل الصيد خطأ وجب الجزاء بقتله والقيمة لما لكه ان كان مملوكا مع قول
مالك وابي حنيفة انه لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك ومع قول داود انه لا يجب الجزاء بقتل
الصيد خطأ فالاول مشدد والثاني مخفف وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه
الاول ان ملك المخلوق في تلك المحضرة الخاصة ضعف والمحكم الظاهر لله تعالى فكان من الواجب
عدم قتل من هو في حضرته اجلالا له تعالى ووجه الثاني مراعاة ملك العبد في تلك المحضرة بدليل
صحته تصرفه في ذلك الحيوان بالبيع وغيره ووجه قول داود ما ورد من رفع اثم الخطأ عن الأمة *
ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا جزاء على من دل على صيد وان حرمت الاعانة على قتله مع
قول أبي حنيفة يجب على كل منهما جزاء كامل حتى لو كانوا جماعة محرمين فدفع شخص على الصيد
محرم ما كان او حلالا وجب على كل واحد منهم جزاء كامل فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدلالة لا تلحق بالمباشرة ووجه الثاني انها تلحق بها وله
نظام ترى الفقه كقولهم صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم فافهم * ومن ذلك قول مالك
والشافعي انه يحرم على المحرم كل ما صيده مع قول أبي حنيفة لا يحرم بل اذا ضمن صيدا ثم أكله
لم يجب عليه جزاء آخر وقال احمد يجب فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة اقوال ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الصيد
اذا كان غير مأكول ولا متولد من مأكول لم يحرم على المحرم قتله مع قول أبي حنيفة انه يحرم
بالاحرام قتل كل وحشي ويجب بقتله الجزاء الا اللب فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان غير المأكول لا حرمة له في حق المحرم لانه لا يصاد
عادة الا لما كول فانصرف المحكم اليه ووجه الثاني اطلاق النهي عن الصيد وقتله في القرآن
على المحرم ووجه استثناء اللب كونه قليل النفع فلا يؤكل ولا يحمل عليه ولا يحرس زرعاً
ولا ماشية فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه لا كفارة على المحرم اذا تطيب او ادهن ناسياً
أو جاهلاً بالتحريم مع قول أبي حنيفة ومالك انه يجب عليه الفدية فالاول مخفف والثاني

مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اقامة المذلة بالنسيان والمجهل ووجه الثاني عدم عذره في ذلك لقلة تحفظه فافهم * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من لبس قميصا ناسيا ينزعه من قبل رأسه مع قول بعض الشافعية انه يشقه شقا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الرقي بذلك المحرم فقديكون فقيرا لا يجد غير ذلك الثوب وقد فعل ما كلف بنزعه من رأسه ووجه الثاني تقديم المسارعة الى الخروج مما نهى الله عنه ولوثاف بذلك ماله كله فضلا عن شق الثوب فان الدنيا كلها لا ترز عند الله جناح بعوضة وهذا محمول على حال الاكبر والاول على حال الاصغر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلق رأسه أو غيره أو قلم ظفره ناسيا أو جاهلا فلا فدية عليه مع قول الشافعي في ارجح قوله ان عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين يعرف من توجيهه من تطيب أو ادهن ناسيا أو جاهلا كما تقدم قريبا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو جامع ناسيا أو جاهلا زمتة الكفارة مع قول الشافعي في ارجح قوله انه لا كفارة عليه ولا يفسد بذلك حجه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ظاهر لعذره بالمجهل والنسيان في الجملة ووجه الاول كثرة تساهله وقلة تحفظه وبعد وقوع ذلك من المحرم فان الاحرام هبة وحرمة تمتع المحرم من الاقدام على فعل ما نهى عنه لاسيما والاحرام قليل وقوعه في العمر فكانت الهبة فيه أعظم من الهبة فيما يتكرر وقوعه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم حلق شعر المحلل وقلم ظفره ولا شيء عليه مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز له ذلك وان عليه صدقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه ليس في ذلك ترفه له أي للمحرم ووجه الثاني اطلاق الشارع النهي للمحرم ان يأخذ شعرا أو يقلم ظفرا فشمّل ذلك أخذ شعرا غيره وقلم ظفره نظائر قوله افطر الحاحم والمحبوم وقد يكون للنهي عن ذلك علة أخرى غير الترفه لم نعرفها نحن فلذلك ألزمه الامام أبو حنيفة بالفدية احتياطاً * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم أن يقتل بالسدر والخطمي مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز وتلزمه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ولكل منهما وجه ويصح حمل الاول على حال العوام والثاني على حال الخواص الاتخذين لانفسهم بالاحتياط والفرار من كل شيء فيه ترفه ما * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا حصل على يديه وسخ جازله ازالته مع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه كل منهما ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يكره للمحرم الاكتمال بالاندمع قول سعيد بن المسيب بالمنع من ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كونه أي الاندزينة فمكره ولم يحرم ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط في كل فعل ينافي حال المحرم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه ليس على المحرم شيء بالفسد والحجامة مع قول مالك فيه صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من باب التداوى من المرض فلا يلزمه به صدقة لعدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني

ان فيه تخفيف المرض فكان ذلك ترفه لتلذذه بالعافية أو تخفيف الالم عقب الفصد والحجامة
فكانت الصدقة كفارة لذلك والله اعلم

(باب ما يجب بمحظورات الاحرام)

اتفق الاثمة على ان كفارة المحلق على التخيير ذبح شاة أو اطعام ستمائة مسكين كل مسكين نصف
صاع أو صيام ثلثة ايام وكذلك اتفقوا على ان المحرم اذا وطئ في الحج أو العمرة قبل التحلل الاول
فسد نسكه ووجب عليه المضى في فاسده والقضاء على الفور من حيث كان أحرم في الاداء واتفقوا
على ان عقد الاحرام لا يرتفع بالوطء في المحاليتين وقال داود يرتفع فان قال قائل فلا شيء لم تأمروا
المحرم اذا فسد حجه بالجماع ان ينشئ احراما ثانيا اذا كان الوقت متمعا كان وطئ في ليلة عرفه
فالمجواب قد انعقد الاجماع على ذلك ولا يجوز حرقه وامل ذلك سببه التغليظ عليه لا غير واتفقوا
على ان الحجامة المكينة تضمن بقيمتها وقال داود لا جزاء فيها وكذلك اتفقوا على ان من قتل صيدا
ثم قتل صيدا آخر وجب عليه جزاءه ان قال داود لا شيء عليه في الثاني واتفقوا على تحريم قطع
شجر المحرم وكذلك اتفقوا على تحريم قطع حشيش المحرم لغير الدواء والعلف وكذلك اتفقوا على
تحريم قطع شجر حرم المدينة وقتل صيده هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول الامام أبي حنيفة واحد في احدي روايتيه ان القديبة لا تجب الا في حلق ربيع
الرأس مع قول مالك انها لا تجب الا بخلق ما تحصل به اماطة الاذى عن الرأس ومع قول الشافعي
انها تجب بخلق ثلاث شعرات وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول فيه تشديد والثاني يحمّل
التخفيف والتشديد والثالث في غاية الاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
هو القياس على مسحه في الوضوء ووجه الثاني هو ازالة الاذى عن ثلث أو ربع أو ثلثة ارباع
وتحذ ذلك وما زاد على ذلك فمحرم ووجه الثالث ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي واحمدان المحرم
اذا حلق نصف رأسه بالنداء ونصفه بالعشي لزومه كفارتان بخلاف الطيب واللباس في اعتبار
التفريق أو التتابع مع قول أبي حنيفة ان جميع المحظورات غير متل الصيدان كان في مجلس
واحد فعليه كفارة واحدة سواء كفر عن الاول أو لم يكفر وان كانت في مجالس وجبت لكل
مجلس كفارة الا ان يكون تكراره لغنى زائد كرض وبذلك قال مالك في الصيد راما في غيره فلا يقول
الشافعي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في المحلق ووجه قول
أبي حنيفة انصراف الذهن الى ان القديبة لا تجب الا بكامل الترفه وهو حلق الرأس كله سواء كان
ذلك في مجلس أو مجالس ووجه قول مالك معلوم * ومن ذلك قول الشافعي واحمدان من
وطئ في الحج أو العمرة قبل التحلل الاول فسد نسكه ولزومه بدنة ووجب عليه المضى في فاسده
والقضاء على الفور مع قول أبي حنيفة انه ان كان وطؤه قبل الوقوف فسد حجه ولزومه شاة وان كان
بعد الوقوف لم يفسد حجه ولزومه بدنة وظاهر مذهب مالك كقول الشافعي فالاول فيه تشديد
بالبدنة وقول أبي حنيفة فيه تخفيف بالشاة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر
وتقدم الاشكال في ذلك وجوابه أول الباب * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه يستحب

لهما أى الواطئ والموطوءة أن يتفرقا في موضع الوط مع قول مالك واحد بوجوب ذلك فالاول
 مخفف خاص بمن ضعفت شهوته والثاني مشدد خاص بمن قويت شهوته فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة ان من وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الاول لزمه شاة الا أن
 يتكرر ذلك في مجلس واحد مع قول مالك انه لا يجب بالوطء الثاني شئ ومع قول الشافعي انه يجب
 كفارة واحدة ومع قول احمد انه ان كفر عن الاول لزمه بالثاني بدنة فالاول فيه تخفيف بشرطه
 والثاني مخفف والثالث مشدد بالبدنة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الوطء
 الثاني كالتممة للاول ولذلك خفف فيه بشاة ووجه الثاني ان المحكم دائر مع الوطء الاول فقط
 ولذلك أوجب الشافعي فيه ما كفارة واحدة ووجه قول احمد ظاهر مفصل * ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة انه اذا قبل بشهوة أو وطئ فيما دون الفرج فأنزل لم يفسد حجه ولكن يلزمه بدنة
 في قول الشافعي مع قول مالك انه يفسد حجه ويلزمه بدنة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التقويل أو الوطء فيما دون الفرج لم يصرح الشارع
 بان حكمه حكم الوطء في الفرج فلذلك لم يفسد به الحج وما وجوب البدنة فلهذا لم يزوج المتى
 وقد حصل ووجه الثاني المحاق ذلك بالوطء في الفرج سد الباب ومحصول معنى الوطء بالانزال
 فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان شراء الهدى من مكة أو المحرم جائز مع قول مالك انه
 لا بد من سوق الهدى من المحل الى المحرم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول النظر الى ان شراء الهدى وتفرقه على مساكين المحرم من غير سوق
 بفتح السين يسمى هديا لكونه محصلا لتقصود وجه الثاني الاخذ بظاهر القرآن في قوله هديا بالغ
 الكعبة فانه يقتضى مجيئه من موضع بعيد خارج المحرم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا
 اشترك جماعة في قتل الصيد لزمهم جزاء واحد مع قول ابى حنيفة انه يلزم كل واحد جزاء كامل
 فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول القياس على ما اذا قتل جماعة انسانا وصومح على الدية
 فانه لا يلزمهم الا دية واحدة ووجه الثاني القياس على انهم يقتلون به بجماع انه قتل لم يأذن به الله
 فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الحمام وما جرى مجراه يضمن بشاة مع قول مالك ان
 الحمامة المسكية تضمن بقيمتها مع قول داود انه لا جزاء في الحمام كما مر أوائل الباب فالاول فيه
 تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر وما قول داود فلم يدم
 بلوغ شئ من الشارع في ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب على القارن ما يجب على
 المفرد فيما يرتكبه وهو كفارة واحدة مع قول ابى حنيفة انه يلزمه كفارتان وكذلك في قتل الصيد
 الواحد جزاء فان أفسد احرامه لزمه القضاء قارنا والكفارة ودم القران ودم في القضاء وبه قال
 احمد فالاول في مسألة القارن مخفف والثاني فيها مشدد والاول في مسألة قتل الصيد كذلك
 مشدد وكذلك القول فيمن أفسد احرامه هو مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين
 ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة الا في قول راجع للشافعي ان المحلل اذا وجد صيدا داخل
 المحرم كان له ذبحه والتصرف فيه مع قول ابى حنيفة انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثاني

مشدد اذ لا فرق في الحقيقة عند أبي حنيفة في احترام الصيد في الحرم بين أن يكون من نفس الحرم أو دخله من خارج وهذا الثاني خاص بالا كابر من أهل الأدب والأول خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي انه يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة وفي الصغيرة شاة مع قول مالك انه ليس عليه في قطعها شيء لكنه مسمى فيما فعله ومع قول أبي حنيفة ان قطع ما أنبتته الآدمي فلا جزاء عليه وان قطع ما أنبتته الله تعالى بلا واسطة الآدمي فعليه الجزاء فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف فانه لا ينبغي لاحد ان يغير ما لم تدخله يد الحوادث لكونه يضاف الى الله تعالى ببادئ الرأي فلذلك شدد الأئمة في احترامه بخلاف ما دخلته يد الحوادث فانه يصير يضاف اليهم ببادئ الرأي فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز قطع الحشيش لعلف الدواب وللدواء مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول استثناء الشارع الاذخر لما قال له عمه العباس الا الاذخر يا رسول الله فقال الا الاذخر فية اس عليه الحشيش من حيث انه مستخلف ان قطع أو ليس له مرتبة الشجران قلع فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في الجديد ان شجر المدينة يحرم قطعه ولكن لا يضمن وكذلك يحرم قتل صيد حرم المدينة ايضا مع قول مالك واجد والشافعي في القديم انه يضمن بأن يؤخذ سلب يقتل والنقاطع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد تبعا لما ورد في كل منهما والله أعلم

(باب صفة الحج والعمرة)

اتفق الأئمة الاربعة على أن من دخل مكة فهو بالحجياران شاء دخل نهارا وان شاء دخل ليلا وقال النخعي واسحاق دخوله ليلا أفضل وعلى ان الذهاب من الصفا الى المروة والعود اليها يحسب مرة ثانية وقال ابن جرير الطبري الذهاب والعود يحسب مرة واحدة ووافقه على ذلك أبو بكر الصيرفي من أئمة الشافعية ووافق الأئمة الاربعة جماهير الفقهاء وعلى انه اذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة لم يصلوا الجمعة وكذلك المحكم في منى وانما يصلون الظهر ركعتين ووافقه على ذلك كافة الفقهاء وقال أبو يوسف يصلون الجمعة بعرفة قال القاسمي عبد الوهاب وقد سأل أبو يوسف ما اسكاعن هذه المسئلة بمحضرة الرشيد فقال مالك شبانا بالمدينة يعلمون ان لا جمعة بعرفة وعلى هذا عمل أهل الحرمين وهم أعرف من غيرهم بذلك واتفقوا على أن انابت بمزدلفة تسلك وايس بركن وحكي عن الشعبي والنخعي أنه ركن واجمعوا على استحباب الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة واتفقوا على وجوب الزمي وعلى أنه يستحب بعد طلوع الشمس وعلى أنه اذا سكن الهدى تطوعا فهو باق على ملكه يتصرف فيه كيف يشاء الى أن ينحصر وعلى أن طواف الإفاضة ركن وعلى أن رمي الجمرات الثلاث في أيام التشريق بعد الزوال كل جرة بسبع حصيات واجب وقال ابن الماجشون رمي جرة البقرة من أركان الحج لا يتحلل أحد من الحج الا بالايمان به هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق الأئمة الاربعة ووجه قول النخعي واسحاق ان دخول مكة ليلا أفضل كون الداخل يرى نفسه كالحرم الذي غضب

عليه السلطان واتوا به مغلولاً ليعرضوه عليه والناس كلهم واقفون ينظرون الى ما يصنع به السلطان ولا شك ان دخول هذا البلاستر له وأما وجه قول ابن جرير فهو الاخذ بالاحتياط اذ المغلوب البداءة بالصفا قبل المروة في السعي فالعلماء جعلوا ذلك مطلوباً في أول مرة من السبع وابن جرير جعل ذلك مطلوباً في كل مرة من السبع فينبغي للتورع العمل بذلك خروجاً من الخلاف ووجه قول أبي يوسف انهم يصلون الجمعة بعرفة ومضى أن ذلك يوم عيدا تغفر فيه الذنوب فكان من المناسب صلاة الناس الجمعة فيهما هم عليه من الطهارة من الذنوب فيجتمع لهم بذلك عيدان فاذا صلوا الجمعة فلا منع لعدم ورود نهى عن الشارع في ذلك ووجه كلام الجمهور عدم ورود أمر بذلك كذلك فكان عدم فعل الجمعة أخف على الناس وقد قال أهل الكشف ان الأصل عدم التحجير فانه الأمر الذي ينتهي اليه أمر الناس في الجمعة فلذلك كان رافع المخرج دائر مع الأصل والدائر مع المخرج خلاف الأصل انتهى ووجه كون البيت بمزدلفة ركناً من الشارع عليه وظهور شعار الحج به وكذلك القول في رمي جرة العقبة فان ظهور الشعار به أكثر من رمي بقية الحجرات فافهم * وأما ما اختلف الأئمة فيه من الاحكام فمن ذلك قول الشافعي ان من قصد دخول مكة لانسك يستحب له أن يحرم بحج أو عمرة مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز لمن هو وزامه اوقات ان يجاوزه الا محرمًا أو مأمناً هو ودونه فيجوز له دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل أحد المحرم الا محرمًا ومع قول مالك والشافعي في القديم انه لا تجوز بحجزة الميقات بغير احرام ولا دخول مكة بغير احرام الا ان يترك دخوله كخطاب وصياد فالأول مخفف خاص بالأصغر والثاني مشدد خاص بالكبير والثلث فيه تخفيف فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ويصح جعل الاستحباب في حق الكبير والوجوب في حق الأصغر وذلك ان الكبير قلوبهم لم تنزل عاكفة في حضرة الله تعالى وغاية احرامهم بحج أو عمرة ان يزيدهم بعض حضور زيادة على ما هم عليه بخلاف الأصغر قلوبهم محبوبة عن حضرة الله تعالى فاذا وردوا عليها وجب عليهم دخولها ليخرجوا عن الوقوع في انتهاك حرمة حضرة الله تعالى فافهم * ومن ذلك قول الأئمة يستحب الدعاء عند رؤية البيت وان طواف القدوم سنة لا يجبر بدم مع قول مالك انه لا يستحب رفع اليدين بالدعاء عند رؤية البيت ولا رفع اليدين فيه وان طواف القدوم واجب يجبر بدم فالأول فيه تشديد باستحباب الدعاء ورفع اليدين والثاني فيه تخفيف بترك ذلك وتشديد في طواف القدوم فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ نص في ذلك لما لك رحمه الله ووجوب الدم بترك طواف القدوم قاله باجتهاد ووجهه ظاهر فانه من شعائر البيت * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الطهارة وستر العورة بشرط في صحة الطواف وان من أحدث فيه تضرعاً وبني مع قول أبي حنيفة ان الطهارة فيه ليست بشرط فالأول مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله الاجتهاد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة الا ان الله قد أجل فيه النطق فلم يستثن الا الكلام وأما توالي المحركات فيه فلا يصح استثناءه لان المشي هو حقيقة الطواف فلا استثنى ذهب صورة

الطواف جملة ومعت سبدي عليها الخواص رحمه الله يقول لا بد للواقف في حضرة الله من
 السير في المقامات طوافا كان أو صلاة لكن سير الصلاة بالقلب فقط لوجوب استقبال القبلة
 والامام فيها من اولها الى آخرها بخلاف الطواف سيره فيه بالجوارح زيادة على القلب بمناجاة
 الا تبقى الفار من ذنوبه الى من يحميه من العقوبة فافهم ووجه الثاني ان غاية الامر من الطائف
 بيت الله أن يكون كالحائس في المسجد مع المحدث الاصغر وذلك جائز فذلك قال ابو حنيفة
 بعدم اشتراط الطهارة فيه وان كان الادب الطهارة فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
 السجود على الحجر الاسود سنة كالتقيل بل هو ثقيل وزيادة مع قول مالك ان السجود عليه بدعة
 فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ القائل به ما ورد
 في السجود عليه فوقف عند ما بلغه من التثقيب فقط * ومن ذلك قول الشافعي انه يستلم الركن
 اليماني ولا يقبله مع قول أبي حنيفة انه لا يستلمه ومع قول مالك انه يستلمه ولكن لا يقبل يده
 بل يضعها على فيه ومع قول احمد انه يقبله فالائمة ما بين مخفف ومشدد في الاستلام والتثقيب
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وحكمة ما ذكر لا تذكر الا مشافهة لانها من علوم الاسرار * ومن
 ذلك قول الائمة ان الركنين الشاميين اللذين يمان الحجر لا يستلمان مع قول ابن عباس وابن الزبير
 وجابر باستلامهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص
 بالا صاغر الذين لا يشهدون السرا لا في ركن الحجر الاسود واليماني فقط والثاني خاص بالا كابر
 الذين يشهدون السرا والامداد لا يختص بجهة من البيت بل كله مدد واسرار لكن منها ما ظهر
 للخاص والعام ومنها ما ظهر للخاص فقط وقد اخبرني من اتق به من الفقهاء ان الكعبة صافحتها
 حين صافحتها وكلمته وكلها وانشده اشعارا وانشدها وشكرت فضله وشكر فضله فانها حية باجاء
 اهل الكشف ومن شهدا جادا لروح فيه فهو محبوب عن اسرار الحج فان نطق المعاني اعجب
 من نطق الاجسام وقد ورد في صحيح ابن خزيمة ان الصيام والمنى يشفعان في العبد يوم القيامة
 فيقول الصيام يارب قدمته شهوته ويقول القرآن يارب قدمته النوم في الليل فيشفعهما الله
 تعالى فيه وذكر الشيخ محيي الدين بن العربي انه لما حج تلمذت له الكعبة ورقاها الى مقامات
 لم تكن عندها قبل ذلك وخدمته انتهى ومن هنا وجب اهل الله تعالى على من يريد الحج
 السلوك على يد شيخ عارف بالطريق حتى يصير يرى حياة كل شيء ثم بعد ذلك يحج واخبرني سيدي
 علي الخواص ان سيدي ابراهيم المتبولى لما طاف بالكعبة كاناته على ذلك بطوافها به انتهى *
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الرمل والاضطباع سنة مع قول مالك ان الاضطباع لا يعرف
 بما رايت احدا يفعله فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني كون
 بالامام من فعله فظن انه لو كان سنة لفعله بعض الناس وراه الامام مالك بتقدير بلوغ الامام
 او رد في الاضطباع فقد يكون مذهبه زوال الحكم بزوال العلة فان تلك العلة التي امر النبي صلى
 الله عليه وسلم اصحابه بالاضطباع والزملاجلها قد زالت في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هو مخالفة ما ظنه قريش من الوهن والضعف في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤذن

باحتقارهم في العيون فلما اضطبعوا ورموا رج قريش عما كانت ظنت فيهم وقالوا كأنهم
 الغزلان ولكن القول الاول اظهروا كثراد باع الله فقد يكون الشارع اراد دوام ذلك الفعل بعد
 زوال علته المذكورة لعله انى فان قيل قد قال العارفون ان اظهار الضعف والمسكنة اعلى
 في المقام عند الله تعالى من اظهار القوة فالجواب صحيح ذلك فهم يظهرن القوة لعدوهم لئلا يشمت
 بهم وهم في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى وقد غشى الشارع عن التبخر في المشي
 الا في دار الحرب وجوز صبغ اللحية البيضاء بالسواد في الحرب مع انه نهى عنه في غير الحرب فافهم
 * ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه اذا ترك الرمل والاضطباع فلا شئ عليه مع قول المحسن
 البصري والمجاهدون ان عليه ما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول انه سنة ووجه الثاني انه واجب بالاجتهاد ولكل منهما رجال * ومن ذلك قول
 جابر العلماء ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك بكراتها فالاول مخفف والثاني
 مشدد في عدم تلاوة القرآن فيه ووجه الاول ان القرآن افضل الاذكار فقراءته في حضرة الله
 تعالى أولى كما في الصلاة بجامع ان الطواف بمنزلة الصلاة كما وردت حاجة الحق تعالى فيه بكلامه
 القديم اعظم ووجه الثاني ان الذكر المخصوص بمحل يرجع فعليه على الذكر الذي لم يختص وان كان
 افضل قياسا على ما قالوه في اذكار الصلاة بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع فافهم
 * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في القول المرحوح ان ركعتي الطواف واجبتان مع قول
 مالك واجد والشافعي في القول الاربع انهما سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ولكل منهما وجه لان الشارع اذا فعل شيئا ولم يبين كونه واجبا ولا مندوبا
 فلهجتهدان بمجمله مستحبا تخفيفا على الامة وله ان يجعله واجبا احتياطا لهم فافهم * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي ان السعي ركعة في الحج مع قول ابي حنيفة واجد في احدي روايتيه انه
 واجب يجبر تركه بدم ومع قول ابي حنيفة في الرواية الاخرى انه مستحب فالاول مشدد والثاني فيه
 تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما صح فيه من الاحاديث
 ووجه الثاني انه صار من شعائر الحج الطاهرة كالرمي والمبيت بمزدلفة ووجه الثالث الجهل بظاهر
 قوله تعالى فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر
 عليم فقوله فلا جناح عليه ان يطوف بهما فيه رفع الحرج الذي كان قبل ان يؤمر الناس بالسعي
 لا غير لاسيما قد عقبه تعالى بقوله ومن تطوع خيرا فيجعله من جملة ما يتطوع به واجاب الاول
 والثاني بان القاعدتان كل ما جاز بعد منع وجب وان الواجب يطلق عليه طاعة الله تعالى
 كما يطلق عليه خير لان من فعله فقد اطاع الله تعالى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا بد
 من البدء بالصفا في حجة السعي مع قول ابي حنيفة انه لا حرج عليه في العكس فيبدأ بالمروة
 وينتهي بالصفا فالاول مشدد ويشهد له ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف ويشهد له باطن
 الكتاب والسنة وهو ان المراد التطوف بهما سواء أبدأ بالصفا أم بالمروة نظير قول مالك في ترتيب
 الوضوء انه ليس بشرط وان المراد ان يغسل جميع أعضاء الوضوء قبل ان يدخل في الصلاة مثلا

سواء تقدم الرجلان على الوجه مثلاً أو تأخر عنه ولكن البداية بالصفا مستحبة عندهم لا يقول
 بوجودها الثبوتها عن الشارع دون العكس وقد قال ابن عباس سألت النبي صلى الله عليه وسلم
 عن البداية بالصفا فقال ابدأ بإبدا الله به أي بذكركه فافهم فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار مستحب مع قول مالك
 بوجوبه فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول والثاني الاتباع
 وهو يحتمل الوجوب والندب وإمكان القول بالوجوب هو الاحوط فإن ليلة عرفة قد جعلها
 الشارع متأخرة عنها فهي معدودة من جملة وقت الوقوف بعرفة إلى أن يطلع الفجر فليلة عرفة
 نصيب من الدعاء وربما ضاق النهار عن وقت تذكرة الإنسان جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره
 أو تلك السنة أو ذنوب من يشفع له من أصحابه أو غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة
 متميناً إلى أن يفرغ من تذكرة ذنوبه ولوالى الفجر لان الشارع قال الحج عرفة فمن فارق عرفة وعليه
 ذنب لم يتب منه احتاج إلى شفاعته الناس فيه عند الله تعالى وذلك يشق على ذوي المروءات
 من الأكابر بخلاف الأصاغر لم الانصراف من عرفة قبل الغروب لأنهم معتمدون على شفاعته
 غيرهم فيهم وفي أصحابهم وذلك لأن أهل الموقف على قسمين أكابر وأصاغر فالأكابر لا يحتاجون
 إلى شافع هناك والأصاغر يحتاجون وقد اجتمعت بالشافعين في أهل عرفة ودعوا إلى * ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أن الركوب والمشى في الوقوف بعرفة على حد سواء مع قول أحمد والشافعي
 في القديم أن الركوب أفضل فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص بالأكابر
 ووجه الأول عدم ورود نص في ترجيح أحد الأمرين على الآخر ووجه الثاني الإشارة إلى أن
 الفضل لله تعالى الذي جهل إلى حضرته وذلك أكل في الشكر ممن أتى إلى حضرته ماشياً فإنه ربما
 حصل له بذلك دلالة على الله تعالى وقد سألت سيدي علياً الخواص عن حكمة طوافه صلى الله
 عليه وسلم راكباً فقال حكمته أن يراه المؤمنون فيمتأسوا به ويراه العارفون فيعتبروا وسألت شيخنا
 شيخ الإسلام زكريا عن ذلك فقال نحو ذلك وهو أن طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت راكباً يحتمل
 شيئين أما ليراه الناس فيستفتونه عن وقائهم في الحج وأما ليعلم الناس أنهم جاءوا محمولين على
 كفة القدرة الإلهية أظهار الفضل الله عليهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو لم يجمع بين
 المغرب والعشاء بمزدلفة وصلى كل واحد منهما في وقتها جاز مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز
 فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الجمع المذكور مستحب
 ووجه الثاني أنه واجب وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك يحتمل الوجوب والندب فخلافة
 المندوب جائرة ومخالفة الواجب لا تجوز * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز رمي الجمرات
 بغير الحجارة مع قول أبي حنيفة أنه يجوز بكل ما كان من جنس الأرض ومع قول داود يجوز بكل
 شيء فالأول مشدد ودليله الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ووجه الثاني والثالث أن المقصود نكابة الشيطان حين يأتي الرامي عند كل حصاة بشبهة

يدخلها عليه في دينه على عدد الخواطر السبعة التي تحظر له عند كل حصة فإذا أتاه بخاطر
 الامكان للذات وجب رميه بحصاة الافتقار الى المرجح وهوانه تعالى واجب الوجود لنفسه وإذا
 أتاه بأنه تعالى جوهر وجب رميه بحصاة افتقار ذلك الى التحيز والوجود بالغير وإذا أتاه بخاطر
 الجسمية وجب رميه بحصاة الافتقار الى الاداة والتركيب والابعاد وإذا أتاه بالعرضية وجب
 رميه بحصاة الافتقار الى المحل والحدوث وإذا أتاه بالعلية وجب رميه بحصاة دليل مساواة
 العلة للعول في الوجود وقد كان تعالى ولا شيء معه وإذا أتاه بالطبيعة وجب رميه بالحصاة
 السادسة وهي دليل نسبة الكثرة اليه وافتقار كل واحد من آحاد الطبيعة الى الامر الآخر
 في الاجتماع به الى ايجاد الاجسام الطبيعية فان الطبيعة مجموع فاعلين ومنفعلين حرارة وبرودة
 ورطوبة وبسوسة ولا يصح اجتماعها لذاتها ولا افتراقها لذاتها ولا وجود لها الا في عين الحار والبارد
 واليابس والرطب وإذا أتاه بالعدم وقال له فاذا لم يكن هذا ولا هذا يعدد له ما تقدم فاشتم شيء
 وجب رميه بالحصاة السابعة وينتجه دليل آثاره في الممكن اذا العدم لا اثر له ومعنى التكبير عند
 كل حصة أي الله أكبر من هذه الشبهة التي أتاه بها الشيطان كما ونحننا ذلك في كتاب اسرار
 العبادات فاذا رمى ابليس بحديد أو نحاس أو رصاص أو خشب أو عظم حصلت نكايه الشيطان به
 اذا مسه فافهم * ومن ذلك قول الشافعي واجد ان وقت الرمي يدخل من نصف الليل فاذا رمى
 بعد نصف الليل جاز مع قول ابي حنيفة ومالك ان الرمي لا يجوز الا بعد طلوع الفجر الثاني ومع قول
 مجاهد والنخعي والثوري انه لا يجوز الا بعد طلوع الشمس فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الاقوال لا يذكر الا مشافهة لاهله
 لانه من الاسرار * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يقطع التلبية مع اول حصة من رمي جرة
 العقبة مع قول مالك انه يقطعها من زوال يوم عرفة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن الاجابة قد حصلت ليلة المزدلفة وما بقي الا الشروع في التحلل
 من النسك فلا يناسب التلبية ووجه الثاني ان الاجابة تحصل بالوقوف لحظة بعد الزوال من
 يوم عرفة لان الوقوف هو معظم الحج فناسب ترك التلبية بعد حصول المعظم فافهم * ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة انه يستحب الترتيب في افعال يوم النحر فيرمي جرة العقبة ثم ينحر ثم يحلق
 ثم يطوف مع قول أحمد ان هذا الترتيب واجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه يدل له الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الامور
 على هذا الترتيب فيحتمل ان يكون ذلك واجبا ويحتمل ان يكون مستحبا ولكن الاستحباب
 اقرب في حق الضعفاء لما ورد انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء قدم ولا اخر في
 يوم النحر الا قال افعل ولا حرج * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الواجب في حلق الراس
 الربع مع قول مالك ان الواجب حلق الكل والاكثر ومع قول الشافعي ان الواجب
 ثلاث شعرات والافضل حلق الكل فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد

والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالمتوسطين في مقام العبودية
والثاني خاص بالعوام والثالث خاص باكابر العارفين وذلك لان المخلق تابع للرياسة الموجودة
في حق من ذكر فكما خفت الرياسة خف خلق الشرع فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
المخلق يبدأ بخلق الشق الايمن مع قول ابي حنيفة انه يبدأ باليسر فاعتبر بين المخلق لا المخلوق
له ودليل الاول الاتباع من حيث انه تكريم ووجه الثاني انه ازالة قدر فناسب البداءة به
وهذان القولان كالقولين في السواك فمن جعله تسكيرا قال يتسوك بيمينه ومن جعله ازالة قدر
قال يتسوك بيساره * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من لا شعر برأسه يستحب له امرار
الموسى عليه مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الرياسة قائمة بكل ذات وخلق الشعر كناية عن ازالتها فلما
فقد الشعر ناب مسخ المجلد بالموسى في زوال الرياسة مقام خلق الشعروان كانت الرياسة حقيقة
محلها القلب لا الرأس فافهم ووجه الثاني ان الشارع لم يأمر بالمخلق الا من كان له شعر يرزأ وامرار
الموسى على المجلد لم يرزأ شيئا في رأى اللعين فلا فائدة لامرار الموسى فافهم * ومن ذلك قول الائمة
باستحباب سوق الهدى وهو أن يسوق معه شيئا من النعم ليدبحه وكذلك اشعار الهدى اذا كان
من ابل أو بقرة في صفحة سنامه الايمن عند الشافعي وأجد وقال مالك في الجانب الايسر وقال أبو
حنيفة الاشعار محرم فالاول والثاني دليله الاتباع والثالث وجهه انه يعيب الهدى في الظاهر
ويشوه الصورة وأجاب الاول أن الاشعار كناية عن كمال الادعان لامتنال أمراته في الحج
واشارة الى ان الانسان لو ذبح نفسه في ربه كان ذلك قليلا فضلا عن حيوان خلق للذبح
والمأكلة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب أن يقلد النعم
نطين مع قول مالك انه لا يستحب تقليد النعم انما التقليد للابل فقط فالاول مخفف في ترك
استحباب تقليد النعم والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه
قول مالك أن النعم لا تخالطها الشياطين بخلاف الابل فكان النعل في الابل كناية عن صفع
الشياطين بالنعال بخلاف النعم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الهدى اذا كان منذورا يرزأ
ملكه عنه بالنذرو يصير للساكن فلا يباع ولا يبدل مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيعه وأبداله
بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن الزام الناذر
بالوفاء ليس هو تكريم له وانما ذلك عقوبة له حيث انه اوجب على نفسه ما لم يوجب الله تعالى
عليه وزاحم الشارع في مرتبة التشريع فكان في خروجه على ملكه بالنذر مبادرة الى استيفاء
العقوبة ليرضى عنه ربه حيث ارتكب منها عتوه ووجه الثاني أن المراد اخراج ذلك المنذور ومثله
في القيمة * فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز شرب ما فضل عن ولد الهدى مع قول
احمد انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان
النذر حقيقة انما وقع على ما كان ثابتا في جسمه لا يستخلف وأما ما يستخلف ويحدث نظيره فلا
خرج في الانتفاع به ووجه الثاني دخول اللبن في النذر كما يدخل لبن البهيمة الذي في ضرعها

في المبيع فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ان ما وجب في الدماء حرام لا يؤكل منه مع قول ابي حنيفة انه يؤكل من دم القران والتمتع ومع قول مالك انه يؤكل من جميع الدماء الواجبة الاجزاء الصيد وفدية الاذى فالاول مشدد خاص بالا حكايا والثاني فيه تخفيف خاص بالمستوطنين والثالث مخفف خاص بالعوام ووجه استثناء اجزاء الصيد وفدية الاذى انه في الاول كفارة للعناية على الصيد وفي الثاني لاجل ما حصل له من الترفه بنقص مدة الاحرام المذكور عن مدة الافراد فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يكره الذبح ليسامع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه اتقولين مقرر في الفقه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان افضل بقعة لذبح المعرة المروءة والحاج منى مع قول مالك انه لا يجزى المعمر الذبح الا عند المروءة ولا الحاج الا بغيره فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وداسل القولين الاتباع ونهض بهما للوجوب اجتهاد الا امام مالك ولا يخفى انه احوط من القول الاول فتأمل * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت طواف الركن من نصف ليلة النحر وفضله ضحي يوم النحر ولا آخره مع قول ابي حنيفة اول وقته طلوع الفجر الثاني وآخره ثاني ايام التشريق فان آخره الى الثالث لزمه دم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب ان يبدأ في رمي الحجرات بالتى تلى مسجد الخيف ثم بالوسطى ثم بجمرة العتبة مع قول ابي حنيفة انه لورمى منكسا اعدافا لم يفعل فلا شيء عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البداءة بالحجرة التي تلى مسجد الخيف هو الامر الوارد وكل عمل ليس على امر الشارع فهو مردود ووجه الثاني انه مردود من حيث كمال الاتباع فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل عن الاول فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان نزول المحصب مستحب مع قول ابي حنيفة انه نسل وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونزول النبي صلى الله عليه وسلم فيه يحتمل الامرين معا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من ينفر في اليوم الثاني حتى غربت الشمس وجب مبيتها ورمي الغد مع قول ابي حنيفة ان له ان ينفر ما لم يطلع عليه الفجر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجدان المرأة اذا خاضت قبل طواف الافاضة لم تنفر حتى تطهر وتطوف ولا يلزم الجمال حبس الجمال لها بل ينفر مع الناس ويركب غيره مع قول مالك انه يلزمه حبس الجمال اكثر من مدة الحيض وزيادة ثلاثة ايام ومع قول ابي حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه طهارة فتطوف وتدخل مع الحاج فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وقد افق البارزى النساء اللاتي حضن في الحج بذلك ونقله عن جماعة من ائمة الشافعية * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان طواف الوداع واجب من واجبات الحج الا في حق من اقام بمكة فانه لا وداع عليه مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط بالاقامة فالاول مخفف والثاني مشدد وهو الاحوط ويكون الوداع لافعال الحج لا للبيت وانه سبحانه وتعالى اعلم

* (باب الإحصار) *

اتفق الأئمة الأربعة على أن من أحصره عدو عن الوقوف أو الطواف أو السعي وكان له طريق آخر يمكنه الوصول منه لزمه قصده قرب أو بعد ولم يتحلل فإن سلكه فقائه الحج أو لم يكن له طريق آخر تحلل من إحرامه بعمل عمرة عند الثالثة مع قول أبي حنيفة إن شرط التحلل أن يحصره العدو عن الوقوف والبيت جميعاً فإن أحصره عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس أنه لا يتحلل إذا كان العدو كافراً فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * فإن قيل فلم شرع الهدى للصحرى مع أن المحصر لم يقع باختياره وإنما ذلك على رغم أنف العدو وموضوع الكفارات إنما هو عن الوقوع في أمر عصى به العبد به فالجواب الأمر كذلك وإيضاحه أن العبد إذا صد عن دخول حضرة الله عز وجل إلا ما عنده من الرياسة والكبر فلم يصلح لدخول حضرة الله الخاصة التي هي الحرم المكي فكان الهدى كالهدي بين يدي الحاجة فإنه سهل قضاءها وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ولا تحلفوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله فإن المحلق للرأس إشارة إلى الرياسة والكبر اللذين كانا مانعين من دخول الحضرة فإن قال قائل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوماً من الكبر وحب الرياسة وقد كان مع أصحابه حين صداهم المشركون فالجواب أن ذلك كان من باب التشريع لأمته فادخل نفسه في حكمهم وأضعاهم وشم وجهه آخر لا تذكر إلا مشافهة لأن من مسائل الحلج التي كان يفتي به الخواص من الفقهاء والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي أنه يتحلل بنية التحلل وبالذبح والمحلق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح الذبح حيث أحصر وإنما يصح بالمحرم فيوطئ رجله ويرقب له وقتاً ينصرف فيه فيتحلل في ذلك الوقت ومع قول مالك يتحلل لأشئ عليه من ذبح وحاق فالأول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن في التحلل بما ذكره أدامع الله تعالى كما في نية المحر وج من الصلاة ووجه الثاني الميل بظاهر السنة قياساً على الدماء الواجبة بفعل حرام أو ترك واجب وهذا القولان خاصان بالأكابرة وقول مالك خاص بالأصاغر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أظهر القولين أنه يجب القضاء إذا تحلل من الفرض لا من التطوع مع قول مالك أنه إذا أحصر عن الفرض قبل الإحرام سقط عنه الفرض ولا قضاء على من كان نسكه تطوعاً عندهما مع قول أبي حنيفة بوجوب القضاء بكل حال فرضاً كان أو تطوعاً وهو إحدى الروايتين لأحمد فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تعظيم أمر الفرض لا سيما بعد إتمامه والدخول فيه بخلاف التطوع ووجه قول مالك أن من أحصر قبل التلبس بالإحرام فكأنه لم يحصل له استطاعة في تلك السنة فسقط عنه الفرض ووجه قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه تنعيم أمر الحج بدليل أنه لا يخرج منه بالفساد بل يجب المضي في فاسده والقضاء وإن كان نسكه تطوعاً * ومن ذلك قول الشافعي أنه لا قضاء على المحصر المتطوع بالمرض إلا أن كان شرط التحلل به مع قول مالك وأحمد أنه لا يتحلل بالمرض مع قول أبي حنيفة أنه يجوز التحلل مطلقاً

فالأول فيه تحقيق تبع القول صلى الله عليه وسلم لعائشة قول اللهم على حيث حبستني والثاني فيه تشديد والثالث مخفف ووجه هذين القولين أن المرض عند كالدو وأجاب مالك بن النضر بأن المرض تمكنه الاستدابة بخلاف من أحصره العدو ولا يخلو الجواب عن اشكال * ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة أن العبد إذا أحرم بغير إذن سيده فلا يسيد تحليله مع قول أهل الظاهر أنه لا ينعقد إحصاءه والامة كالعبد إلا أن يكون لها زوج فيعتبر إحصاءه مع السيد ومع قول محمد بن الحسن أنه لا يعتبر إحصاءه الزوج مع السيد فلا أول مخفف على السيد والثاني أخف عليه لعدم احتياجه فيه إلى تحليل العبد ووجه اعتبار إحصاء الزوج الامة مع السيد كونه مالاً كاللاستمتاع في ذلك الوقت ووجه عدم اعتبار إحصاءه مع السيد كون السيد مالك الرقبة واستمتاع الزوج بها أمر عارض * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز إحصاء المرأة بغير إذن الزوج مع قول الشافعي في أربع أقوالين أنه ليس لها أن تحرم بالفرض إلا بإذنه فالأول مخفف ودليله أن حق الله تعالى مقدم على حق آدمي لا سيما المحجوب في العسر واليسر واحدة والثاني مشدد في حق الزوج وذلك لضيقه وضعفه عن قهر شهوته أيام المحجوب ويصح حمل الأول على حال الأكار الذين يملكون شهوتهم والثاني على حال الأصاغر الذين هم تحت قهر شهوتهم وكذلك القول في تحليلها من المحجوب بعد انعقادها فإن الشافعي يقول في أربع أقوال أنه لا يحل تحليلها ومالك وأبو حنيفة يقولان ليس له تحليلها هكذا صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي وكذلك له منعها من الحج التطوع في الابتداء فإن أحرمت به فله تحليلها عند الشافعي فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان في هذه المسائل ووجه تحليلها وعدمه ظاهر لأن من الأئمة من راعى تعظيم حرمة المحجوب ومنهم من راعى تعظيم حق الزوج لكونه حقه مبنياً على المشاحة والله تعالى أعلم بالصواب

(باب الاضحية والعقيقة)

اجمع الأئمة على أن الاضحية مشروعة باصل الشرع وإنما اختلفوا في وجوبها واتفقوا على أن المرض اليسير في الاضحية لا يمنع الاجزاء وعلى أن الكثير يمنع لانه يفسد اللحم وعلى أن الجرب البين يمنع الاجزاء وكذا العور واجمعوا على أن مقطوعة الاذن لا تجزئ وكذلك مقطوعة الذنب لغوات جزء من اللحم واتفقوا على أنه لا يجوز أن يأكل شيئاً من لحم الاضحية المذكورة وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز بيع شيء من لحم الاضحية والهدى نذراً كان أو تطوعاً وكذلك بيع الجلود خلافاً للنخعي والأوزاعي كما سيأتي في الباب واتفقوا على أن البدنة والبقرة تجزئ عن سبعة والشافعي عن واحد وقال اسحاق بن راهويه تجزئ البقرة عن عشرة واتفقوا على أن وقت ذبح العقيقة يوم السابع من ولادته وكذلك اتفقوا على أنه لا يمس رأس المولود بدبم العقيقة وقال الحسن بن علي رأس المولود بدمها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة وصاحب الإمام أبي حنيفة أن الاضحية سنة مؤكدة مع قول أبي حنيفة أنها واجبة على المقيمين من أهل الأمصار واعتبر في وجوبها النصاب فالأول مخفف والثاني مشدد من جهة الوجوب مخفف في اعتبار النصاب فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن البلاد

الذي شرعت الاضحية لرفعه غير محقق لاسيما في حق الاكابر الذين طهرهم الله تعالى من
 المخالفات ورزقهم حسن الطق بوجه الثاني فهو داسحقاق العيد نزول البلا عليه في كل يوم
 طول السنة لسوء ما يتعاطاه من الوقوع في المخالفات المحضة لولما يقع فيه من النقص
 في المأمورات فكان اللائق بأهل هذا المشهد وجوب الاضحية واللائق بأهل المشهد الاول
 استحبابها وجاههم التأكيدي من حيث انها بهم نفوسهم فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه
 يدخل وقت الذبح بطلوع الشمس من يوم النحر ومضى قدر صلاة العيد والمخبطتين صلى الامام
 العيد ولم يصل مع قول الأئمة الثلاثة ان شرط صحة الذبح أن يصلي الامام العيد ويخطب الآن
 أبا حنيفة قال يجوز لأهل السواد أن يفخروا إذا طلع الفجر الثاني وقال عطاء يدخل وقت الاضحية
 بطلوع الشمس فقط فالاول مشددة في دخول الوقت ودليله الاتباع والثاني فيه تشديد
 الا في حق أهل السواد وذلك ليتسع لهم ابتداء الوقت وعمل الطعام بين ذهابهم الى حضور الصلاة
 والمخبطتين ورجوعهم الى بيوتهم فيجدوا الطعام قد استوى فلولا يقل أبو حنيفة بدخول وقت
 الذبح بالفجر الثاني لكانوا اذا رجعوا من الصلاة وسماع الخطبتين لا يستوى طعامهم الا بعد
 الزوال مثلاً فيصير أهل مصرياً كآرون وفرحون وأهل السواد في غم حتى يستوى طعامهم - م
 ومعلوم ان يوم النحر يوم لعل وسرور عادة فكان دخل الوقت وبالفجر الثاني في مساواة
 ذهابهم لسماع الخطبتين والصلاة ورجوعهم من ذلك فرحم الله الامام أبا حنيفة ما كان أطول
 بآه في معرفة أسرار الشريعة * ومن ذلك قول الشافعي ان آخر وقت التضحية هو آخر أيام
 التشريق الثلاثة مع قول أبي حنيفة ومالك ان آخر وقت التضحية هو آخر اليوم الثاني من أيام
 التشريق ومع قول سعيد بن جبير انه يجوز لأهل الامصار التضحية في يوم النحر خاصة ومع قول
 النخعي انه يجوز تأخيرها الى آخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث
 مشدد والرابع مخفف جداً فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الاربعه ظاهر تابع
 لما ورد في الاحاديث والآثار * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاضحية اذا كانت واجبة
 لم يفت ذبحها بقوات أيام التشريق بل يذبحها وتكون قضاء مع قول أبي حنيفة ان الذبح يسقط
 وتدفع الى النقر اربعة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 والثاني ان الواجب يشدد فيه ويخفف بالنظر لتقييد الذبح بايام التشريق وعدم تقييده بها ومن
 ذلك قول الشافعي وأحمد انه يستحب لمن أراد التضحية ان لا يخلق شعره ولا يقلم ظفروه في عشر
 ذي الحجة حتى يضيى فان فعله كان مكروهاً وقال أبو حنيفة باح ولا يكره ولا يستحب ومع قول
 أحمد انه يحرم فالاول مخفف بدم الوجوب وقول أحمد مشدد وقول أبي حنيفة أخف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع وهو يشهد للاستحباب والتحريم والكراهة
 فان أقل مراتب الامر هو الاستحباب وأعلى مخالفة الامر التحريم ووجه قول أبي حنيفة كون
 الكراهة أو التحريم لا يكون الا بدليل خاص كما هو مقرر في كتب الاصول * ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة انه اذا اتم الاضحية معينة وكانت سليمة فحدث بها عيب لم يمنع اجزائها مع قول

أبي حنيفة أنه يمنع فالأول مخفف والثاني مشدد فيحمل الأول على خال الأصغر والثاني على حال الأكبر من أهل الورع المدققين في الأدب مع الله تعالى وقد رجح الأمر في ذلك إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن العلي في الأضحية يمنع الأجزاء مع قول بعض أهل الظاهر أنه لا يمنع فالأول مشدد خاص بالأكابر الذين يستحبون من الله تعالى أن يتقربوا إليه بشئ ناقص بصفة من الصفات والثاني مخفف خاص بالأصغر الذين لا مراعون إلا ما ينقص الأعم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تكرر مكسورة القرن مع قول أحمد أنهم لا تجزئ فالأول مخفف والثاني مشدد ويحمل الأمران على حالين بالنظر للأكابر والأصغر * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن العرجاء لا تجزئ مع قول أبي حنيفة أنها تجزئ فالأول مشدد خاص بالأكابر من أهل الورع والتهرة الذين يسهل عليهم تحصيل السليمة من العرج والثاني مخفف خاص بالأصغر * ومن ذلك قول الشافعي أنه لا تجزئ مقطوعه شئ من الذنب ولو سيرامع اختيار جماعة من متأري أصحابه الأجزاء مع قول أبي حنيفة وما لك أنه ان ذهب الأقل اجزأ أو لا أكثر فلا ولا جد فبما زاد على الثلث روايتان فالأول مشدد خاص بالأكابر وما بعده مخفف خاص بالأصغر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز وللسلم أن يستأيب في ذبح الأضحية مع الكراهة في الذمي مع قول مالك أنه لا يجوز واستنابة الذمي ولا تكون أضحية فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول كون الذمي من أهل الذبح في الجملة ووجه قول مالك أن الأضحية قربان إلى الله تعالى فلا يليق أن يكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا سرار في أحكام الكافر والمشرک والفرق بينهما لا تنطرق في كتاب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اشترى شاة بنية الأضحية لا تصير أضحية بمجرد ذلك مع قول أبي حنيفة أنها تصير فالأول مخفف خاص بالأصغر والثاني مشدد خاص بالأكابر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي أن ترك التسمية على الذبيحة عمدا أو سهوا لا يضر مع قول أحمد أنه أن ترك التسمية عمدا لم يجزأ كلها وإن تركها ناسيا ففيه روايتان وبذلك قال مالك وعنده رواية ثالثة أنها تحل مطلقا سواء تركها عمدا أو سهوا ومذهب أصحابه كما قاله القاسمي عبد الوهاب أن تارك التسمية عمدا غير متأول لا تؤكل ذبيحته ومع قول أبي حنيفة أن الذابح إذا ترك التسمية عمدا لم تؤكل ذبيحته وإن تركها ناسيا أكلت فالأول مخفف والثاني وما بعده مفصل إلا الرواية الثالثة عن مالك فإنها مخففة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه من منع إلا كل مما لم يذكر اسم الله عليه ولو نسيانا لا أخذ بنهاه قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإن كانت الآية عند المفسرين انما هي في حق من يذبح على اسم الأصنام والأوثان ووجه من أباح إلا كل مما لم يذكر اسم الله عليه ولو عمدا العمل بقرائن الاحوال فإن المسلم لا يذبح إلا على اسم الله لا تكاد الأصنام والأوثان تخطر على باله وقد أجمع الأئمة الأربعة على استحباب التسمية في جميع ما أمرنا الشارع فيه بالتسمية وما خالف في ذلك إلا بعض أهل الظاهر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان تخفيفا وتشديدا بالنظر لمحال الأكابر

والاصاغر فافهم * ومن ذلك قول الامام الشافعي تستحب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح مع قول اجدان ذلك ليس بمشروع ومع قول أبي حنيفة ومالك انه تكرر الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة ويستحب أن يقول اللهم هذا منك ولك فتقبل مني وقال أبو حنيفة يكره قول ذلك فالاول من المسئلة الاولى مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله قول بعض الصحابة والثالث مشدد في الترك ووجهه التباعد من شركة غير الله مع الله عند الذبح والمبالغة في التنفير عن صفة من كان يذبح على اسم الاصنام فافهم وأما وجه استحباب قول الذابح اللهم هذا منك ولك فظاهر الفضل في ذلك لله تعالى أي هذه الذبيحة من فضلك وهي لك حال غلبة كماله لم يخرج عن ملكك فذبحتها لعبادك ووجه كراهة قول ذلك ايها امر لا ينبغي وضعه في كتاب فرحم الله الامام أبا حنيفة ما كان ادق علمه * ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة على استحباب الاكل من الاضحية المتطوع بهامع قول بعض العلماء بوجوب الاكل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان سبب مشروعية التضحية دفع البلاء عن المضحى وأهله وجميع أهل الدار من المسلمين ومن المروءة ان صاحب الاضحية يشارك الناس في ذلك البلاء وهذا خاص بالاصاغر واما الوجوب فهو خاص بالاكابر الذين لا يقدرون على تحمل ثقل منة الخلائق عليهم وللشافعي في الافضل من ذلك قولان أحدهما يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث والثاني وهو المرجح عند اصحابه انه يتصدق بها كلها الا انها تبركاً بكلمها * ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة على انه لا يجوز بيع جلد الاضحية المندورة او المتطوع بهامع قول النخعي والاوزاعي انه يجوز بيعه بآلة البيت التي تعار كالقاس والقدر والمخل والغربال والميزان فالاول مشدد خاص بالاكابر وأهل الرفاهية والثاني مخفف خاص بالاصاغر وأهل المحاجات وحكى ذلك عن أبي حنيفة أيضاً وقال عطاء لا بأس ببيع أهاب الاضاحي بالدرهم وغيرها اه ووجهه عدم بلوغ عطاءه منى عن ذلك * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الابل افضل ثم البقر ثم الغنم مع قول مالك ان الافضل الغنم ثم الابل ثم البقر ووجه القولين معروف فان الابل أكثر نجاسة والغنم اطيب فيحمل الاول على حال الفقراء والمساكين والثاني على حال الاكابر في الدنيا المترفين فيضحى كل انسان بما هو متيسر عنده ويجب ان يأكل منه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز ان يشترك سبعة في بدنة سواء كانوا منفردين أو من أهل بيت واحد مع قول مالك انها لا تجزى الا اذا كانت تطوعا وكانوا أهل بيت واحد فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان العقيقة مستحبة مع قول أبي حنيفة انها مباحة ولا أقول انها مستحبة ومع قول اجدان في أشهر روايته انها سنة والثانية انها واجبة واختارها بعض اصحابه وهو مذهب الحسن وداود فالاول والثالث مخفف والثاني أخف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وظاهر الادلة يشهد للوجوب والتدبير ماول لكل منهما مجال فالاستحباب خاص بالمتوسطين الذين يسامحون نفوسهم بترك بعض السنن

والوجوب خاص بالا كابر الذين يؤخذون نفوسهم بذلك والاباحة خاصة بالاصاغر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان السنة في العقيقة ان يذبح عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة مع قول مالك انه يذبح عن الغلام شاة واحدة كما في الجارية فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الله تعالى جعل الذكر عبثا بالاثنتين في الارث وفي الشهادة وغير ذلك ووجه الثاني النظر الى الروح المدبرة للجسد فانها واحدة لا توصف بذكورة ولا بانوثة فان ذبح صاحب هذا المشهد عن الغلام شاتين فهو احتياط مع موافقته للوارد * ومن ذلك قول الشافعي واحدا باستحباب عدم كسر عظام العقيقة وانها تطبخ اجزاء كارتقا ولا يسلمة للولود مع قول غيرهما انه يستحب كسر عظامها تقاؤا بالذبول وكثرة التواضع وخود نار البشرية والله تعالى اعلم

(باب النذر) *

اتفق الائمة على ان النذر يجب الوفاء به ان كان طاعة وان كان معصية لم يجز الوفاء به وعلى انه لا يصح نذر صوم يوم العيدين وأيام الحيض فان نذر صوم العيدين وصام صح صومه مع التحريم عند أبي حنيفة وعلى انه لو نذر صوم عشرة ايام جاز صومها متتابعاً ومتفرقاً وقال داود يلزمه صومها متتابعاً فالاول خاص بالاصاغر والثاني خاص بالا كابر من اهل الاحاطة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يلزم بنذر المعصية كفارة مع قول احمد في احدي روايتيه انه ينبغي قد ولا يحل فعله ويجب به كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك بالكفارة ووجه الثاني انه نذر معصية فهو معصية بذاته وان لم يفعلها فإثم على ذلك فكان وجوب الكفارة لاثقابه دافعا عنه اثمية فعل تلك المعصية * ومن ذلك قول الشافعي انه لو نذر ذبح ولده او نفسه لم يلزمه شيء مع قول أبي حنيفة واحدي روايتيه انه يلزمه ذبح شاة وبه قال مالك ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه يلزمه كفارة يمين فالاول مخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني وما بعده انه معصية فكأن فيه شاة قياسا على الدماء الواجبة في الحج بفعل حرام او كفارة يمين قياسا على اليمين اذا حنث فيها * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من نذر نذرا مطلقا صح وهو الاصح من مذهب الشافعي والقول الثاني له عدم الصحة حتى يعلقه يعني النذر المذكور بشرط أو صفة فالاول مخفف والقول الثاني للشافعي فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول سلوك الادب مع الله تعالى ان لا يفارق حضرته بلا حصول شيء يؤجر عليه لان ذلك كالتلاعب فهو كن نوى نغلا من الصلاة مطلقا من غير تعيين فانه تصح صلاته ووجه الثاني ان تعليق بشرط أو صفة هو موضوع النذر فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من نذر ذبح عبده ولم يلزمه شيء مع قول احمد في احدي روايتيه انه يلزمه ذبح شاة والرواية الاخرى يلزمه كفارة يمين فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقد تقدم توجيهه

مثل ذلك قريبا * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من نذر الحج يلزمه الوفاء به لا غير مع قول الشافعي في احدى القولين انه يلزمه كفارة لا غير والقول الآخر يتخير بين الوفاء به وبين كفارة يمين فالاول مشدد والثاني وما بعده فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان من نذر قربة في بجاه كان قال ان كلف فلانا لله على صوم او صدقة فهو مخير بين الوفاء بما التزمه وبين كفارة يمين مع قول أبي حنيفة انه يلزمه الوفاء بكل حال ولا تجزئه الكفارة ومع قول مالك واجدانه تجزئه الكفارة ويقال ان العمل عليه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث قريب منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة ظاهر في كتب الفقه ومرجه الاجتهاد * ومن ذلك قول الشافعي فيمن نذر ان يتصدق بماله انه يلزمه ان يتصدق بجميعه مع قول اصحاب أبي حنيفة انه يتصدق بثلاث جميع امواله المذكورة استحبابا وفي قول آحانه يتصدق بجميع ما يملكه ومع قول مالك انه يتصدق بثلاث جميع امواله المذكورة وغيرها ومع قول احمد في احدى روايته انه يتصدق بجميع الثلث من امواله وفي الرواية الاخرى الرجوع اليه فيما نواه من مال دون مال فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف وما بعده قريب منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال معروف ومرجه الاجتهاد * ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعي في اصح قوله ان من نذر الصلاة في المسجد المحرام تعين فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة والاقصى مع قول أبي حنيفة ان الصلاة لا تعين في مسجد بحال فالاول مشدد وهو خاص بالا صاغر الذين يشهدون تقاوت المساجد في الفضيلة من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالكبار الذين يشهدون تساوي المساجد في الفضل من حيث نسبتها الى الله تعالى بقوله وان المساجد لله لا من حيث ما جعله الله تعالى للكلف من الفضل للمساجد الثلاثة ويصح ان يكون القائلون بالاول يشهدون كذلك هذا المشهد بالا صلاة ثم زادوا عليه من حيث ما ورد من التفضيل فيكون اكل من القائلين بالتساوي فقط ونظير ذلك الاسماء الالهية لا يقال ان الاسم الرحيم افضل من الاسم المنتقم مثل الرجوع الاسماء كلها الى ذات واحدة فكذلك القول في نسبة المساجد الى الله وما ورد في التفاضل بينها راجع الى العبد بحسب ما يقوم في قلبه من التعظيم لذلك الاسم وبالنظر الى ما جعله الله للعبد فيه من الثواب لا غير * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو نذر صوم يوم بعينه ثم افطر لمعذر قضاء مع قول مالك انه اذا افطر بالمرض لا يلزمه القضاء فالاول فيه تشديد وهو خاص بالكبار والثاني فيه تخفيف من حيث التفصيل وهو خاص بالا صاغر ووجه الاول في اس النذر على الفرض في نحو قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يجامع الوجوب في كل منهما ووجه الثاني تخلف النذر عن درجة الفرض لانه مما اوجبه العبد على نفسه دون الحق تعالى ولا شك ان الحق ما امره بالوفاء به الا عقوبة له على سوء ادبه في مراجمته الشارع في التثريب ولذلك ورد النهي عنه وعده بعض المحققين من جملة الفضول المنهى عنه وما مدح الله تعالى الذين يوفون بالنذر الا من حيث تداركهم الوفاء به لا من حيث ابتداءه فافهم * ومن ذلك قول مالك

وأحمد أنه لو نذر قصد البيت المحرام ولم يكن له نية حج ولا عمرة أو نذر المشي إلى بيت الله المحرام
لزمه التقصيد بحج أو عمرة ولزمه المشي من دويرة أهله مع قول أبي حنيفة أنه لا يلزمه شيء إلا إذا نذر
المشي إلى بيت الله المحرام وأما إذا نذر القصد والذهاب إليه فلا فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل منهما وجه بالنظر للإكابر والأصاغر * ومن ذلك قول
الشافعي في أحد القولين وأبي حنيفة أن من نذر المشي إلى مسجد المدينة أو الأقصى لا ينقذ نذره
مع قول مالك وأحمد والشافعي في أرجح قوليه أنه ينقذ ويلزمه فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وقد تقدم توجيه تفاوت المساجد ونسائها قريباً فرجعه
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو نذر فعل مباح كان قال الله على أن أمشي إلى بيتي
أو أركب فرسي أو ألبس ثوبي فلا شيء عليه مع قول الشافعي أنه يلزمه كفارة يمين إذا خالف وأن
كان لا يلزمه فعل ذلك مع قول أحمد أنه ينقذ نذره بذلك وهو مخير بين الوفاء به وبين الكفارة
فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
كل من هذه الأقوال راجع إلى اجتهاد القائل به والله تعالى أعلم
(كتاب الأطعمة) *

أجمعوا على أن لحوم النعم حلال واتفقوا على أن كل طير لا يخبل له فهو حلال وكذلك اتفقوا على
أن الأرنب حلال وكذلك اتفقوا على أن الحلال من حيوان البحر هو السمك واتفقوا على أن
الجلالة إذا حبست وعلفت طاهراً حتى زالت رائحة النجاسة حلت عند أحمد وزالت الكراهة
عنده من لا يقول بتحريمها كالائمة الثلاثة قالوا ويحبس البعير والبقرة أربعين يوماً والشاة
سبعة أيام والدجاجة ثلاثة أيام وأجمعوا على جواز الأكل من الميتة عند الاضطرار وكذلك
اتفقوا على أن السمن أو الزيت أو غيرهما من الأدهان إذا وقعت فيه فأرة فأليف وما حولها حل
أكل الباقي وكان طاهراً وكذلك أجمعوا على تحريم الأكل من البستان إذا كان عليه حائط
الاباذن مالكه هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
قول الإمام الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد يحل أكل لحم الخيل مع قول مالك بكراهته وقول
أصحابه بحرمته وهو قول أبي حنيفة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه مستطاب عند الأكابر من الأمراء وأبناء الدنيا ووجه
لكراهة كونه نازلاً في الاستطابة عن محوم النعم ووجه التحريم خوف انقطاع نسلها إذا قبل
بأباحتها فيضعف الاستعداد لأمر الجهاد كما أشار إليه قوله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من
قوة ومن رباط الخيل فإن الأمر برباطها يقتضي إبقائها وعدم ذبحها ولو حل أكل لحمها في الجملة
فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحريم أكل لحم البغال والتحجير الأهلية مع قول
مالك بكراهته كراهة مطلقة وقال محققو أصحابه أنه حرام ومع قول الحسن يحل أكل لحم
يغال وقال ابن عباس يحل أكل لحوم الحمير الأهلية فالأول والثالث مشدد والثاني فيه

تخفيف والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال كلها ظاهر محمول على اختلاف طباع الناس فمن طاب له اكل شئ من ذلك فلا حرج ومن لم تطب نفسه بأكله فلا ينبغي له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالبا * ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير يعدو به على غيره كالعقاب والصقور والباري والشاهين وكذا ما لا مخلب له اذا كان يأكل الجيف كالنسر والرحم والغراب الابقع والاسود وغير غراب الزرع مع قول مالك باباحة ذلك كله على الاطلاق فالاول مشدد وقول مالك فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه غير مستطاب لاهل الطباع السليمة ولان فيه قسوة من حيث انه يقصر غيره ويقهره من غير رحمة بذلك الحيوان المقصور فيسرى نظير تلك القسوة في قلب الاكل له واذا قسى قلب العبد صار لا يمن قلبه الى موعظة وصار كالحمار ومن هنا ورد النهي عن الجلوس على جلود النمار والسباع لانه يورث القسوة في القلب كما حارب ووجه تحريم ما يأكل الجيف انه مستحب ووجه قول مالك ان بعض الناس يستطيه فيباح له اكله فان العلة في تحريم غير المستطاب انما هي من جهة الطب وذلك لان اكل كل ما لا تشبهه النفس يكون بطي والهضم فيورث الامراض عكس اكل الانسان ما تشبهه نفسه فانه يكون سريع الهضم وكلما اشتدت الشهوة اليه كان اسرع فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة في المشهور عنهم انه لا كراهة فيما نهي عن قتله كالمخفاف والمهدد والمخفاش والبوم والبيضاء والطاووس مع قول الشافعي في ارجح القولين انه حرام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه لو كان اكله يؤذي لما كان نهي عن قتله ووجه الثاني انه لا يلزم من النهي عن قتله حل اكله فقد يحرم وذلك كليم كلب الصيد والماشية فافهم * ومن ذلك قول الائمة بتحريم اكل كل ذي ناب من السباع يعدو به على غيره كالاسد والثمر والذئب والفيل والذب والحرمة الا ما لكفاهه اباح اكل ذلك مع الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الثاني على حال اصحاب الضرورات والاول على حال اصحاب الرفاهية فافهم * ومن ذلك قول صاحب التيجيز بتحريم اكل الزرافة مع قول السبكي في الفتاوى الحلية ان المختار حل اكلها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل ذلك على حال اهل الضرورات وحال اصحاب الرفاهية * ومن ذلك قول الشافعي واجد يحمل الثعلب والضبع مع قول مالك بكراهة اكل كل منهما مع قول ابي حنيفة بتحريمهما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه ذلك كله ظاهر يرجع الى اجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول مالك والشافعي باباحة لحم الضب واليربوع مع قول ابي حنيفة بكراهة اكلهما مع قول احمد باباحة لحم الضب وفي اليربوع روايتان فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتحريم اكل جميع حشرات الارض كالنار والذباب والدود المفرد عن معدنه والذبي يسهل تمييزه مع قول مالك بكراهته دون تحريمه ويصح حل ذلك على جالين * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الحزاد يؤكل ميتا على كل حال مع قول مالك انه لا يؤكل منه ما مات حتف أنفه من

غير سبب يصنع به فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي يحل اكل القنفذ مع قول ابي حنيفة واجد بصره ومع قول مالك لا بأس باكل الخلد والحبات اذا كبت والخلد دابة عمية تشبه الفأر فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد والشافعي في اصح قوله انه يحرم اكل ابن اوى مع قول مالك انه مكروه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في اصح قوله ان المرة الوحشية حرام مع قول مالك انها مكروهة فقط ومع قول احمد في احدى روايتيه انها باحة وفي الاخرى انها حرام فالاول والرابع مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال يرجع الى اجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول ابي حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر السمك وما كان من جنسه خاصة مع قول مالك انه يجوز اكل غير السمك من السرطان وكتب الماء والصفدع وخنزيره لكن الخنزير مكروه عنده وروى انه توقف فيه ومع قول احمد يؤكل جميع ما في البحر الا التمساح والصفدع والكوسج ويقع غير السمك عنده الى الزكاة كخنزير البحر وكتبه وانسانه ومع قول بعض اصحاب الشافعي وهو الاصح عندهم انه يؤكل جميع ما في البحر وقال بعضهم لا يؤكل الا السمك وقال بعضهم لا يؤكل كلب الماء ولا خنزيره ولا فأرته ولا عقربه ولا حيتته وكل ماله شبه في البر لا يؤكل ورجح بعض الشافعية ان كل ما في البحر حلال الا التمساح والصفدع والحية والسرطان والسحفاة فالاول مشدد والثاني وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ظاهر الآيات والاخبار يعطى اختصاص حل السمك فقط لانه هو المستطاب الذي امتن الله تعالى عليه ووجه قول مالك الاخذ بقوله تعالى احل لكم صيد البحر فشم كل ما فيه الا الخنزير واخى الخنزير وهو مبني على ان الاحكام تدور على الاسامي والذوات وقد سئل مالك عن الخنزير هل يحل فقال هو حرام فقيل له انه من البحر فقال ان الله تعالى حرم لحم الخنزير وانتم سميتوه خنزيرا وبقية وجوه الاقوال ظاهرة من هذه كورة في كتب الفقه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بكراهة اكل لحم الجلالة من بقر وشاة وغيرهما مع قول احمد بتحريم اكل لحمها ولبنها وايضا فالاول فيه تخفيف وهو خاص باصحاب المحاجات والثاني مشدد وهو خاص باهل الرفاهية فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز للضطر اكل الميتة ولا يجب مع قول غيره انه يجب فالاول مخفف والثاني مشدد على قاعدة ما كان ممنوعا منه ثم جاز وجب ووجه الاول مراعاة ترجيح جانب تحريم الميتة ووجه الثاني مراعاة ترجيح ما يدفع الهلاك عن ابد فالاول خاص بالاكابر المتورعين المشددين والثاني خاص بالا صغار فكان لسان حال الاكابر يقول لنشارك اكل الميتة تنزيها بطوننا عن اكل النجاسة من حيث انها محل نظر الله البنا كما ورد وكان لسان حال الا صغار يقول ان مراعاة بقائه نفسي من حيث انها دبة لله عندي اولى من مراعاة اكل النجاسة فان الله تعالى يجب بقاء العالم اكثر من ذهابه قال تعالى ولا تقوا بايديكم الى التهلكة وقال تعالى وان جنودك السلم فاجح لها وقد تقدم ان داود عليه الصلاة والسلام لما بنى

بيت المقدس كان كل شيء بناءه من فساد ذلك الى الله فأوحى الله تعالى اليه ان يتي لا يقوم
 بناؤه على يدى من سفك الدماء فقال يا رب اليس ذلك في سبيلك يعنى الجهاد فقال الله تعالى
 بلى ولكن اليسوا بعدى انتهى * ومن ذلك قول أبى حنيفة والشافعى فى أحد قوليه انه
 لا يجوز له أى للضرر الشبع وانما يأكل سدا ريق مع قول مالك واحد فى إحدى روايته انه يشبع
 ومع قول الشافعى فى ارجح قوليه انه ان توقع حلالا قريبا لم يجز غير سدا ريق ومع قوله ان المتقطع
 فى طريق يشبع ويتزود فالاول فيه تشديد وهو خاص بالا كبر والتانى فيه تخفيف وهو خاص
 بالصغار الذين لا يقدرون على شدة الجوع ووجه الارجح من قولى الشافعى العمل بقاعدة ما جاز
 للضرورة بقدر بقدرها ووجه جواز التزود منها الاخذ لنفسه بالا احتياط فقد لا يجد شيئا بعد
 ذلك يأكله حتى يشرف على الهلاك * ومن ذلك قول مالك واكثر اصحاب الشافعى وجاعة
 من اصحاب أبى حنيفة ان المضطرا اذا وجد ميتة وطعام الغريب كل طعام الغريب اذا كان غائبا بشرط
 الضمان ويترك الميتة مع قول جماعة من اصحاب أبى حنيفة وبعض اصحاب الشافعى انه يأكل كل
 الميتة فالاول مشدد فى اجتناب الميتة والتانى مشدد فى اجتناب مال الغير فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول ان الغالب سهولة بذل العبد طعامه للضرر وعدم توقفه فى ذلك قدم على
 الميتة ووجه الثانى ان الميتة لا تتبعه فيها الا حذم من المخلوق فى الدنيا ولا فى الآخرة فكان أكلها
 اخف من أكل طعام الغير ولو حصل بأكلها بعض مرض فى المحسد فيرجى الشفاء منه بالمداواة
 ان شاء الله تعالى وقد مر على شخص من ارباب الاحوال فى الخليج أيام عدم الماء وهو ينهش
 فى دجاجة ميتة فنظرت اليه شررا فقال لى استعذ بالله تعالى من زمان صار الفقير فيه يقدم
 الميتة على ما فى أيدي الناس * ومن ذلك اتفاق الأئمة الاربعة على تعذر تطهير الدهن المائع
 اذا تنجس وان ثمنه حرام مع قول بعضهم ان الدهن يطهر بنفسه فالاول مشدد والتانى مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك اتفقوا على جواز الاستصباح به مع قول الشافعى انه لا يجوز
 الاستصباح به فيحمل كلام المانع فى المسئلتين على حال أهل الرفاهية من الاغنياء ويحمل كلام
 المجوز على حال أهل الضرورات * ومن ذلك قول أبى حنيفة والشافعى باباحة الشحوم التى
 حرمها الله تعالى على اليهود اذا تولى ذبح ما هى فيه يهودى مع قول مالك فى إحدى روايته انها
 تحرم وفى الرواية الاخرى انها مكروهة وهما كالرايتين عن أحمد واختار جماعة من اصحابه
 التحريم وجاعة الكراهة منهم المحرق فالاول مخفف ومقابله من التحريم مشدد ومن الكراهة
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبى
 حنيفة ان من اضطر الى شرب الخمر لعطش أو دواء له شربها وهو أحد اقوال الشافعى مع قول
 الشافعى فى أصح قوليه المنع مطلقا ومع قوله فى القول الآخر انه يجوز للعطش ولا يجوز للتداوى
 واختاره جماعة فالاول مخفف والتانى مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول ان الضرورات تبیح المحظورات ووجه الثانى ان الله تعالى حرم شرب الخمر ولم يصح
 لنا يجوز شربها لعطش أو دواء فتوقف عن الشرب او شرب بقطع النظر عن كون ذلك مباحا وتحريم

منه ونستغفر الله تعالى ويصح جل الاباحة على حال الا صاغرو المنع على حال الا كابر فوجه
المنع في التداوى دون العطش قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفاء امة في فيما حرم
عليها * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز لمن مريستان غيره وهو غير محوط أن يأكل
من فاكهته الرطبة من غير ضرورة الا باذن مالكه وامام مع الضرورة فبأكل بشرط الضمان مع
قول احمد في حدى روايته انه يباح له الاكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه ومع قوله
في الرواية الاخرى انه يباح للضرورة ولا ضمان عليه فالاول مشدد وهو احوط للدين والثاني
مخفف وهو خاص بعوام الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
باستحباب ضيافة المسلم للمسلم اذا مر على قريته ولم تكن ذات سوق ولم يكن به ضرورة دون الوجوب
مع قول احمد بوجوب الضيافة المذكورة لكن الوجوب ليلة واحدة والثلاث مستحبة ومتى
امتنع من الواجب صار عليه ديناً فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل
المروءات فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه مطالبة الضيف بحق ضيافته تعليم أخيه الكرم
والمروءة وطلب تخليص ذمة أخيه من تبعه اخلاؤه بحقه ثم ان من المروءة اسقاط ذلك الحق بعد
ترتبه في ذمة الضيف * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان أطيب الكسب الزراعة والصناعة مع
قول الشافعي في أظهر قوله ان أفضل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر راجع الى الاخلاص
وكررة النفع المتعدى الى الناس وقد ورد ما يشهد لكل من القولين والله تعالى اعلم

*(كتاب الصيد والذباح) *

اجمعوا على ان الذباح الممتد بها ذبيحة المسلم العاقل الذي يتأق منه الذبح سواء الذكرو والانثى
وكذلك اجمعوا على تحريم ذباح الكفار غير أهل الكتاب وعلى أن الزكاة تصح بكل ما انهر الدم
وحصل به قطع المحل قوم والمرى من سكن وسيف وزجاج وحجر وقصب له حد يقطع كما يقطع السلاح
المحددات وتقوا على أنه لو أبان الرأس لم يحرم ذلك المذبح وقال سعيد بن المسيب يحرم ووجه هذا
التول انه ليس على كيفية الذبح المشرع وكذلك اتفقوا على ان السنة ان تغتر الابل قائمة معقولة
وعلى ان تذبح البقر والغنم مضطجعة واتفقوا على جواز الاصطياد بالمجواح المعللة كالكلب
والفهد والصقر والشاهين والبازي الا الكلب الاسود عند احمد كما سيأتى وعن ابن عمر ومجاهد
انه لا يجوز الا بالكلب فقط ولورعى طائراً فجرحه فسقط الى الارض فوجده ميتاً حل باتفاق
الاربعة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول
الائمة الثلاثة انه لا تجوز الزكاة بالسنة والظفر مع قول أبي حنيفة تصح اذا كانا منفصلين يعنى
عن الذباح فالاول مشدد ودليله النهى عن الذبح ما والثاني فيه تخفيف ووجهه اذا كانا
منفصلين انهما ينهران الدم بخلافهما متصلين فان حركتهما تكون ضميعة لا تكاد تقطع المحل قوم
والمرى فيؤدى ذلك الى تعذيب الحيوان وعدم الاسراع في الذبح المأمور به حتى قال بعض
العلماء انه يشترط في الذبح ان لا يرفع السكين لسنها مثلاً ومتى رفعها ثم عادت الذبيحة
فأفهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك يجب قطع هذه الاربعة وهي المحل قوم

والمرى والودجان مع قول الشافعي انه يجب قطع المحلقوم والمرى فقط ومع قول ابى حنيفة انه يجب قطع ثلاثة من المحلقوم والمرى والودجين فالاول فيه تشديد والثاني مخفف وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجههما ظاهر فان كلا منهما مخرج الدم الذي يضر بقاؤه في الذبيحة ولو مع بطء * ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه لو ذبح الحيوان من قفاه وبقي فيه حياة مستقرة عند قطع المحلقوم حل والا فلا وتعرف الحياة المستقرة بالحركة الشديدة مع خروج الدم وقال مالك واحد لا تحل بحال فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول معروف ووجه الثاني انه خلاف الذبح المشروع * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو نحر ما يذبح أو ذبح ما ينحر حل مع الكراهة مع قول مالك انه لو ذبح بعيرا أو نحر شاة من غير ضرورة لم يؤكل وجهه بعض اصحابه على الكراهة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ان لم يحمل على الكراهة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه التحريم انه ذبح غير مشروع وكل عمل لا يوافق الشريعة فهو غير صحيح فلا يحمل * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو ذبح حيوانا مأكولا فوجد في جوفه جنينا متاحل أكله مع قول ابى حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف محمول على حال من طابت نفسه بأكله مع العمل بحديث ذكاة الجنين بذكاة أمه والثاني فيه تشديد محمول على حال من لم تطب نفسه بأكله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز الاصطياد بالكلب المعلم سواء كان اسودا وغيره وبغيره من الجوارح المعلمة مع قول احمد انه لا يحل صيد الكلب الاسود ومع قول ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز الاصطياد بالكلب فقط فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء الكلب الاسود ما ورد من انه شيطان وصيد الشيطان رجس لانه لا كتاب له ولو كان له كتاب لمحل صيده كذبجه فافهم ووجه قول ابن عمر ومجاهد ان الاصطياد بالكلب هو الوارد في الاحاديث وان كان المراد بالكلب كل ما فيه تكلب فشمع السبع وغيره مع انه ورد ما يشهد لتسمية السبع كلبا في حديث اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فسلط الله تعالى عليه السبع فأكله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يشترط مع كون الكلب المعلم اذا استرسل على الصيد يطلبه واذ ارجره عنه انزجر وإذا أشلاه استشلى كونه اذا اخذ الصيد أمسكه على الصائد وخلى بينه وبينه مع قول مالك ان ذلك لا يشترط فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني حصول الانقياد للصائد بالثلاثة شروط الاول فسيكون فعل الجارح اذا اجتمعت الثلاثة فعل الصائد ووجه الاول انه لا يحصل كمال الانقياد الا بكونه يمسك الصيد للصائد ويخلى بينه وبينه ولا يأكل منه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه يشترط في الجارح ان يتكرر منه الشروط مرات حتى يسمى معلما واقل ذلك مرتان مع قول مالك والشافعي ان ذلك يحصل مرة واحدة فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وبصح حل الاول على حال اهل الورع والثاني على غيرهم * ومن ذلك قول الشافعي باستحباب التسمية عند ارسال الجارح على الصيد وانه لو تركها ولو عامدا لم يحرم مع قول ابى حنيفة انها شرط في حال كونه ذكرا فان تركها

فان ساجل او عامدا غلام مع قول مالك انه ان تعدت تركها لم يحل وان نسي ففيه روايتان ومع قول
اجد في الظهور رواياته انه ان تركها عند ارسال الكلب أو الرمي لم يحل الا كل من ذلك الصيد على
الاطلاق عمدا كان الترك أو سهوا ومع قول داود والشافعي وأبي ثور ان التسمية شرط في الاباحة
بكل حال فاذا ترك التسمية عامدا أو ناسيا لم تؤكل تلك الذبيحة فالاول مخفف والثاني والرابع
مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والا حاديت تشهد بجميع الاقوال فان
الامر بالتسمية يشمل الوجوب والتدب فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الكلب لو عقر
الصيد ولم يقتله ثم ادرك وفيه حياة مستقرة فبات قبل ان يسع الزمان الذكاة حل مع قول ابي
حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف والثاني والرابع مشدد واللاق بأهل الورع الثاني واللاق
بغيرهم الاول * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك في اشهر روايتيهما والشافعي في اصح قوله ان
التجارج لو قتل الصيد بثقله حل مع قول اجدوا في يوسف ومحمد وغيرهم انه لا يحل فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واللاق بأهل الخصاصة الاول وبأهل الرفاهية
الثاني * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في ارجح قوله واجد ان الكلب المعلم لو اكل من
الصيد حرم وكذا ما صاده قبل ذلك مما لم يأكل منه مع قول مالك والشافعي في القول الآخر انه يحل
فالاول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان جراحة الطير في الاكل كالكلب مع قول ابي حنيفة
انه لا يحرم ما اكلت منه جراحة الطير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في اصح قوله واجد انه لو رمى صيدا او ارسل عليه كلبا فمقره
وغاب عنه ثم وجد ميتا والعقر ما يجوز ان يموت به ويجوز ان لا يموت لم يحل مع قول ابي حنيفة انه
ان وجدته في يومه حل او بعد يومه لم يحل واختار جماعة من اصحاب الشافعي التحل لعمدة الحديث
فيه فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
انه لو نصب اقبولة فوقع فيها صيد ومات لم يحل مع قول ابي حنيفة انه ان كان فيها سلاح فقتله
بحده حل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه لو توحش انسى فلم يقدر عليه فذكاته حيث قدر عليه كذكاة الوحشي مع قول مالك ان
ذكاته في الحلق واللثة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين
ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي واجد في احدي روايتيه انه لو رمى صيدا ففقد نصفين حل كل
واحد من القطعتين بكل حال مع قول ابي حنيفة انه لا يحل لان كانتا سواء مع قول مالك
ان كانت القطعة التي مع الراس اقل لم تحل وان كانت اكثر حلت ولم تحل الاخرى فالاول مخفف
والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال راجع
لاجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في احدي روايتيه انه لو ارسل الكلب على
الصيد فزجره فلم ينزجر وزاد في عدوه لم يحل اكله مع قول ابي حنيفة واجد بحله فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة

الثلاثة انه لو افات الصبي من يده لم يزل ملكه عنه مع قول اجدانه اذا بعد في البرية زال ملكه عنه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل واحد وجه راجع الى ما ظهر للمجتهدين * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو صاد طائر بري لم يجعله في برجه فصار الى برج غيره لم يزل ملكه عنه مع قول مالك انه ان لم يكن أنس ببرجه بطول مكته صار ملكا لمن انتقل الى برجه فان عاد الى برجه عاد الى ملكه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

ولنشرع في ربيع البيوع وما بعده من ربيع الشكاح والجراح الى آخر ابواب الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها جذا ثلاثا بطول الكتاب وتسركابته على غالب الناس فأقول وبالله التوفيق والهداية وهو حسبي ونعم الوكيل

(كتاب البيوع)

اجمع العلماء كله على حل البيع وتحريم الربا واتفقوا على ان البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق التصرف وعلى انه لا يصح بيع المجنون هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب * وأما المسائل التي اختلفوا فيها فنذكر قول الامام الشافعي ومالك انه لا يصح بيع الصبي مع قول أبي حنيفة واجدانه يصح اذا كان مميزا في باب البيع لكن أبو حنيفة يشترط في انعقاد البيع اذنا سابقا من الولي وأجد يشترط في الانعقاد اذن الولي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المذكور فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان ووجه الاول لعمل بظاهر قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما الآية والتصرف بالبيع والشراء في معنى اعطاء السفهاء المال لاسيما لزوم البيع والشراء لبذل المال والجامع بينهما نقص العقل المتوقع لكل منهما في اضعاء المال في غير طريقة الشرعي ووجه الثاني أن العمل في ذلك على اذن الولي لا على الصبي فصح البيع لان الصبي حينئذ كالدلال والعاقد غيره * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح بيع المكره مع قول أبي حنيفة بيمينته فالاول مشدد ودليله الاحاديث الصحيحة في ذلك والثاني مخفف ووجهه الاخذ بظاهر الحال لانه لا اطلاع لنا على صحة الاكرام لرجوعه الى ما في قلب العبد فقد يكون عنده قدرة على احتمال الضرب أو الحبس خلاف ما أظهره لنا من العجز وقد صرح لنا بالبيع لما رأى لنفسه في ذلك من الخط والمصلحة لاسيما ان قبض الثمن مختارا فساعدناه على ذلك لتخلصه من عقوبة الظالم له بحبس أو غيره وجعلنا الاثم على الظالم فقط دون المشتري ويصح المحاق الاثم بالمشتري أيضا حيث علم بالاكرام * ومن ذلك قول الشافعي في ارجح قوله وأبي حنيفة وأجد في احدي الروايتين عنهما انه لا ينعقد البيع بالمعاطاة مع قول مالك ان البيع ينعقد بها واختاره ابن الصباغ والنووي وجاعة من الشافعية وهو قول الشافعي الآخر وقول أبي حنيفة وأجد في الرواية الاخرى عنهما فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل على ذلك من اللفظ لاسيما ان وقع تنازع بعد ذلك بين البائع

والمشتري وترافعا الى المحاكم فانه لا يقدر على الحكم بشهادة الشهود الا ان شهدوا بما سمعوه من اللفظ ولا يكفي ان يقولوا رأينا يدفع اليه ذنابير مثلا ثم دفع الاخر اليه جارا مثلا ووجه قول مالك ومن وافقه ان القرينة تنكفي في مثل ذلك وهو قبول البائع الثمن واعطاؤه المبيع للمشتري ولو انه لم يرض به لم يمكنه منه وهذا خاص بالا كبر من أهل الدين الذين لا يدعون باطلا ويرون الحظ الا وفر لا خفيهم كما كان عليه السلف الصالح وأهل الصدق في كل زمان وأما الاول فهو خاص ببناء الدنيا المؤثرين أنفسهم على اخوانهم بل ربما رد أحدهم شهادة من شهد عليه بحق وطعن في شهود خصمه * ومن ذلك قول بعضهم - م انه لا يشترط اللفظ في الاشياء المحقرة كزغيف وخزمة بقل مع قول بعضهم انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد على وزان ما تقدم في الامور الخطيرة وضابط الخطير والمحقر ان كل ما يحتاج الناس فيه الى الترافع الى المحاكم فهو خطير وكل ما لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حقير * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المبيع ينقذ بلفظ الاستدعاء كعني أو اشترمني فيقول بعث أو اشترى مع قول أبي حنيفة انه لا ينقذ أصلا فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول حصول الفرض بكون المستدعي بائعا ومشتريا اذا بد من الجواب في المسئلتين ووجه الثاني نسبة المستدعي الى غش وتدليس في العادة فربما فهم الناس منه انه لو يكن في ذلك المبيع عيب لما كان يسأل غيره في أخذه بل كان يصير الى ان يطلبه غيره منه كما هو مشهور في الاسواق ويصح حل الاول على حال الا كبر من أهل العلم والدين الذين يرون الحظ الا وفر لا خفيهم وحل الثاني على من كان بالضد من ذلك كما يعرف الناس ذلك من بعضهم بعضا بالتجربة أو القرائن فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه اذا انقذ المبيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس ما لم يتفرقا أو يجتارا لزوم المبيع فان اختارا أحدهما للزوم بقي الخيار للآخر حتى يفارق المجلس أو يجتار الزوم مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يثبت للمتبايعين خيار المجلس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حديث البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما اخترت يعني الزوم ووجه الثاني لزوم المبيع بمجرد تمام لفظ البيع والشراء ولا يحتاج الى خيار مجلس ويصح حل الاول على حال الا صاغر الذين يود كل واحد منهم الحظ الا وفر لنفسه فرجهما الشارع يجعل خيار المجلس لهما لقصور نظرها وترددهما في لزوم البيع كما يصح حل الثاني على حال الا كبر الذين يود كل واحد منهم الحظ الا وفر لآخيه ومثل هذين لا يحتاجان الى خيار المجلس لعدم توقع حصول ندم لاحد منهما اذا ظهر الحظ الا وفر لآخيه بل يفرح أحدهما بذلك فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه يجوز شرط الخيار ثلاثة أيام ولا يجوز فوق ذلك مع قول الامام مالك يجوز بقدر ما تدعو اليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف الاموال فالفاكهة التي لا تبقى أكثر من يوم لا يجوز شرط الخيار فيها أكثر من يوم والقرية التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة أيام يجوز شرط الخيار فيها أكثر من ثلاثة أيام ومع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد يثبت من الخيار ما يتفقان على شرطه كالا لاجل فالاول فيه تشديد تبعاً للإدلة الصحيحة في ذلك والثاني فيه تخفيف

والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني والثالث راجع الى اجتهاد المجتهد
بموجب اختلاف مراتب الناس في تعظيم امور الدنيا وهوانها عليهم ورويتهم المحظ الاوفا
لاخيهام اولانفسهم كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة ان الخية اذا شرط الى الليل لم يدخل الليل في الخيار مع قول أبي حنيفة ان الليل يدخل
في ذلك فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وتوسعة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة بلزوم البيع اذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا اجازة مع قول
مالك ان البيع لا يلزم بمجرد مضي المدة بل لابد من اختيار ارجازة فالاول مخفف والثاني فيه
تشديد واحتياط للدين فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بفساد
البيع اذا باعه سلعة وشرط انه اذا لم يقضه الثمن في ثلاثة ايام فلا بيع بينهم واذلك لفساد الشرط
وكذلك الاول فيما اذا قال البائع بعثك على اني ان رددت عليك الثمن بعد ثلاثة ايام
فلا بيع بينهما مع قول أبي حنيفة بهجة البيع ويكون القول الاول لاجل اثبات خيار المشتري
وحده ويكون الثاني لاثبات خيار البائع وحده وكذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يلزم تسليمه
الثمن في مدة الخيار مع قول مالك انه يلزم فالاول في المسئلةين الاولتين مشدد وقول أبي حنيفة
فيهما مخفف والاول في المسئلة الثالثة مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه المسائل الثلاث ظاهر في كتب الفقه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من ثبت له الخيار
فسخ البيع في حضور صاحبه وفي غيبته مع قول أبي حنيفة ليس له فسخه الا بحضور صاحبه
فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان صاحبه لما رضی
لاخيه بالخيار فكانه اذن له في الفسخ متى شاء فلا يحتاج الى حضوره عند الفسخ ووجه الثاني
انه قديم وله عند حضوره غير ذلك فراعى أبو حنيفة الاحتياط في صحة الفسخ ويصح حمل الاول
على حال الاكابر الذين يبرن لاخيهام المحظ الاوفا ووجه الثاني على حال من كان بالصد من ذلك *
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه اذا شرط خيار محجول في البيع بطل الشرط والبيع مع
قول مالك يجوز وتضرب له مدة مدة خيار مثله في العادة ومع ظاهر قول أحمد بهما مع قول
ابن أبي ليلى بهجة البيع وبطلان الشرط فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف
والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول فساد البيع والشراء بفساد الشرط
ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول أحمد بهما ما قام عنده من طريق اجتهاده ووجه قول ابن
أبي ليلى ان البيع قد انعقد بالصيغة ولزم فلا يؤثر فيه بعد ذلك الشرط الفاسد ثم ان هذا كله
راجع الى اجتهاد المجتهد فاني لم ار له دليلا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من له الخيار
اذا مات يمتلحق الى وارثه مع قول أبي حنيفة ان الخيار يسقط بموته وفي الوقت يمتلحق الملك
فيه الى المشتري في مدة الخيار ان كان الميت البائع وتوجيه ذلك مذكور في كتب الفقه بتفاصيله
وتفاريقه فلا يطيل بذكره * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للبائع وطء المجارية في مدة
الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول احمد انه لا يحمل وطؤها لا للبائع ولا للمشتري فالاول مخفف

والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان انتقال ملك البائع عن المجارية لم يثبت الا باقتضاء مدة الخيار فكأنها لم تخرج عن ملكه ووجه امتناع المشتري من الوطء توقف حله على الاستبراء ولم يوجد ووجه قول احمد كون الوطء لا يجوز الا اقدام عليه الامع تحقق صحة الملك ولم يوجد ذلك في مدة الخيار فافهم ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم والمحمد لله رب العالمين

(باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز)

اجمعوا على صحة بيع العين الطاهرة واتفقا على انه لا يجوز بيع ام الولد خلافا لداود وبه قال على وابن عباس وكذلك اتفقا على عدم جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسمك في البحر والعبد الا بقى خلافا لابن عمر رضي الله عنهما في قوله بجواز بيع الا بقى وعن عمر بن عبد العزيز وابن ابي ليلى انهما اجازا بيع الطير في الهواء والسمك في بركة عظيمة وان احتج بغيره في اخذه الى مؤنة كبيرة واجمعوا على صحة بيع السمك وكذلك فآثرته ان انفصلت من حية عند الشافعي واتفقا على ان ابن المرأة طاهر وعلى جواز شراء المخنف وانما اختلفوا في بيعه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * واماما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي واجدانه لا يجوز بيع العين النجسة في نفسها كالسكب والخنزير والخنزير السرجين فان تلف السكب واناف فلا قيمة له وكذلك لا يصح عند الثلاثة بيع النجس ولو غسل بالماء مع قول ابي يوسف انه يجوز بيع الدهن النجس ولو لم يغسل ومع قوله ايضا انه يصح بيع السكب والسرجين وان يוכל المسلم ذميا في بيع الخمر والتبذ وفي ابتاعها مع قول بعض اصحاب مالك بجواز بيع السكب مطلقا وقول بعضهم انه مكروه ومع قول بعضهم بجواز بيع السكب المأذون في امساكه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف والرابع فيه تشديد والخامس مفصل ولكل من هذه الاقوال وجه بحسب اجتهاد صاحبه مع انه لم يرد لنا دليل صريح على منع بيع السرجين بخلاف الخمر ويصح حمل قول ابي يوسف يجوز للمسلم ان يוכל ذميا في بيع الخمر على كونه كان يرى ان الوكيل غير سفير محض والحديث انما لعن بائنها وهو هنا الذي لا مسلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجواز بيع المدبر مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز اذا كان التدبير مطلقا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالا صاغر الذين قد يحتاجون الى ثمن المدبر بعد التدبير فيكون تسعة الائمة عليه بجواز بيع المدبر وصرف ثمنه في ضروراته رجعة به وذلك احق من عتق المدبر ووجه الثاني ان ربط النية مع الله تعالى بالتدبير لا يجوز الرجوع فيها وهو خاص بالا كابر من الاولياء والاراء فافهم ومن ذلك قول الائمة لثلاثة انه لا يجوز بيع الوقف مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم اذ يخرج الوقف مخرج الوصايا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالا كابر كما في المسئلة قبلها والثاني خاص بالا صاغر فكما يجوز له الرجوع عن وصيته كذلك يجوز له الرجوع عن وقفه لاسيما ان احتاج اليه ولم يصح فيه حاكم * ومن ذلك قول الشافعي واحمد بجواز بيع ابن المرأة مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا يجوز بيعه فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول دخول بيعه

في ضمن قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن أي ثمن لبنهن وأجرة حضائهن
للطفل فتوله تعالى فأتوهن أجورهن مؤذن بعبئة بيعة ووجه الثاني انه لا يحتاج الى لبن
الا دمية في العادة الا لا آدم ومن المعروف ان تسقي المرأة لها ولولدها أخيها المسلم بلا ثمن
لشرف النوع الانساني * ومن ذلك قول الشافعي واجد في احدي روايته انه يجوز بيع
دور مكة ليكونها قفصا مع قول أبي حنيفة واجد في أصح روايته انه لا يصح بيعها
ولا اجارتها وان قفصت صلحا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول تقرير الرائي صلى الله عليه وسلم عقلا على بيعه دور لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى والعباس الى المدينة ووجه الثاني ان مكة حضرة الله تعالى الخاصة فلا ينبغي بيعها
ولا اجارتها كما لا يجوز بيع المسجد ولا جارتها ادبا مع الله تعالى ان يرى العبد له ملكا مع الله
تعالى في حضرته على الكشف والشهود فان البيع انما شرع بالاصناف من هو في حجاب عن ربه
عز وجل ولو ان ذلك الحجاب رفع لم يشهد الا الله فلن يبيع ولذلك قال بعض الموفية ان الانبياء
والاولياء لا تركاة عليهم رفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع الله تعالى ملكا انتهى وان كان
المجهور على خلافه اذ لا بد من ابراء الاحكام على العبد من حيث الجزء البشري فافهم * ومن ذلك
قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا يصح بيع ما لا يملكه بنيران مال كعه مع قول أبي حنيفة
واحد في احدي روايته انه يصح ويوقف على اجازة مال كعه وهو القديم من قول الشافعي بخلاف
الشرا فانه لا يوقف على الاجازة عند أبي حنيفة ومع قول مالك انه يرقب البيع والشراء على
الاجازة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه الاقوال ظاهر فان الاجازة تلحق ذلك ببيع ما يملك حال التمتع انما ذلك تقديم لنا خير *
ومن ذلك قول الشافعي ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع ما لم يستقر ملكه عليه مطلقا بل قبضه
عقارا كان او منقولا مع قول أبي حنيفة يجوز بيع العقار قبل ان قبض ومع قول مالك لا يجوز بيع
الطعام قبل القبض وأما ما سواه فيجوز ومع قول أحمد ان كان المبيع مكيلا او موزنا او معدودا
لم يجز بيعه قبل قبضه وان كان غير ذلك جاز فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه
تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول نهي الشارع عن بيع ما لم يقبض ووجه الثاني
ان العقار لا يخاف تغيره غالباً بعد وقوع البيع وقبل القبض ووجه قول مالك غلبة تغيره على الطعام
بخلاف ما سواه ووجه قول احمد سهولة قبض المكيل والموزن والمعدود عادة فلا يذرع عليه
القبض * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان القبض في المتقول يكون بالنقل وفيه لا ينقل كاله اثار
والثمار على الاشجار بالتخلية مع قول أبي حنيفة ان القبض يكون في الجميع بالتخلية ووجه القولين
ظاهر اما الاول فلان المتقول يسهل دخوله في اليد فكان قبضه لا يحصل الا لنقل بخلاف
العقار ووجه الثاني ان البائع اذا خلى بين المشتري وبين المبيع فقد مكنه منه فحصل الغرض
من النقل بذلك * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز بيع عين مجهولة كعبد من عبيد
أو ثوب من أثواب مع قول أبي حنيفة انه يجوز بيع عبد من ثلاثة اعبدا وثوب من ثلاثة أثواب

بشرط الخيار دون ما ذكره على الثلاثة فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه القولين ظاهر لان شرط الخيار برء الامر الى الرضا فكان اشترى رضى بالعيب ان
كان هنالك عيب * ومن ذلك قول مالك والشافعي في ارجح القولين انه لا يصح بيع العيب
الثبوت عن العاقدين ولم توصف له بما مع قول أبي حنيفة انما تصح ويثبت للشترى الخيار عند
الرؤية وبه قال احمد في أصح الروايتين عنه واختلاف اصحاب أبي حنيفة فيما اذا لم يذكر الجنس
والنوع كقوله بعتك ماني كمي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ويصح حل الاول على بيع ما يطلب فيه التغير بين مدة العقد والرؤية والثاني على ما لم
يطلب تنيره وبه قال بعض الشافعية * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يصح بيع الاعمي وشراؤه
واجارته ورهنه وهبته ويثبت له الخيار اذا لمسه مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا يصح بيعه
ولا شراؤه الا اذا كان رايا شيئا قبل الهوى مما لا يتغير كالحديد فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حديث انما البيع عن تراض وقد رضى الاعمي بذلك
ووجه الثاني قصور الاعمي عن ادراك الجيد والردى فربما ندّم اذا أخبره الغير برداءه لونه مثلا
ويحتاج الى رده مع الحياء والمجمل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصح بيع الباقلاء
في قشره الاعلى مع قول أبي حنيفة يجوز له فالاول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف
خاص بعوام الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بخصه بيع
المخضبة في سنبها مع قول الشافعي في رجح قوليه انه لا يصح فالاول مخفف خاص بالعوام
والثاني مشدد خاص بالا كابر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
انه يصح بيع النخل في كوارته ان شوهه مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز بيع الحل فالاول مخفف
خاص بالعمامة والثاني مشدد خاص بالا كابر فرجع الامر الى مرتبة الميزان وطريق الانسان
في الانتفاع به ان يتهبه من صاحبه وذلك لانه لا ينضب بعدد ولا وزن ولا ككيل فخرج عن
موضوع المبيعات * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز بيع اللبن في الضرع مع قول مالك
يجوز بيعه ايا ما معلومة اذا عرف قدر حلابها فالاول مشدد دليله الحديث الصحيح في ذلك
والثاني مخفف لتسامح غالب الناس به اذ ما معلومة غالب البابل رأيتا من يسامح بلبن بقرته الشهر
وأكثر بطريق الاباحة أو الهبة والاول خاص بالا كابر من أهل الورع والثاني خاص بالعمامة
حيث طابت به نفس البائع * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باباحة بيع المخفف من غير
كراهة مع قول احمد والشافعي في أحد قوليه بكراهته وصرح ابن قيم الجوزية بالتعريم
فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول أن المبيع حقيقة انما هو الجلد والورق وأما القرآن
فليس هو حلالا في الورق ووجه الثاني انه لا يسقل انفصال اللفاظ عن المعاني فكروه
البيع لدخول معاني القرآن في ضمن ذلك تقيلا لا سيما وقد جعله أهل السنة والجماعة حقيقة
كلام الله وان كان النطق به واتصافها فافهم واكثر من ذلك لا يقال ولا يستطرق في كتاب
* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يصح بيع العنب لئلا يضر الخمر مع الخمر لئلا يضر

قول أحمد بعدم الصحة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد ووجه الأول أن المقاصد هي التي
يؤخذ بها العبد وأما الوسائل فقد يحال بين العبد وبينها فلذلك كان يبيع العنب لمن يريد أن
يعصره خمر غير حرام لعدم تحققنا أنه يتمكن من عصره وكان المحسن البصري يقول لا بأس ببيع
العنب لعاصر الخمر وكان سفيان الثوري يقول بيع المحلال لمن شئت ووجه الثاني سد الباب
لأن ما يتوصل به إلى الحرام فهو حرام ولو بالقصد كما لو نظر إنسان إلى ثوب موضوع في طاق على
ظن أنه امرأة أجنبية فإنه يحرم عليه ذلك فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحريم أجرة
ضراب الفعل مع قول مالك بجواز أخذ الموضع على ضراب الفحل فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز التفريق بين الأخوين
في البيع مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه حصول التأذي
لكل منهما فهو يشبه التفريق بين الأم وولدها قبل البلوغ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا باع عبد بشرط العتق صح البيع مع قول أبي حنيفة في المشهور
أنه لا يصح ووجه الأول أن الشارع ناظر إلى حصول العتق ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط
لعموم نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط فلم يستثن العتق فيما ظفر به قائل هذا القول
من الحديث والإنسان متبع ما هو مشروع فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يحرم التفريق
في البيع بين الأم والولد قبل البلوغ مع قول أبي حنيفة بصح البيع مع تحريم التفريق قبل
البلوغ فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
(باب تفريق الصفقة وما يفسد البيع)

اتفقوا على أنه لو باع عبد بشرط الوالة لم يصح وعن الأصمغري من أصحاب الشافعي أنه يصح
البيع ويحل الشرط نظير ما قاله المحسن وابن أبي ليلى والنخعي أنه لو باع دار بشرط أن يسكنها
لبائع من أنه يجوز البيع ويفسد الشرط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان والله تعالى أعلم

(باب الربا)

أجمعوا على أن الأعيان المنصوص على تحريم الربا فيها سبعة الذهب والفضة والبر والشعير والتمر
والزبيب والمخ إذا علمت ذلك فقد أجمع المسلمون كأنهم على أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفردا
والورق بالورق منفردا تبرها ومضروها وحلها إلا مثلا بمثل وزنا بوزن يدليد ويحرم نسبة
واتفقوا على أنه لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ إذا كان
بعبارة مثلا بمثل ويدليد ويجوز بيع التمر بالمخ والمخ بالتمر متفاضلين يدليد هذا ما وجدته
من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي العلة في تحريم الربا
في الذهب والفضة كونهما من الائتمان أو من جنس الائتمان مع قول أبي حنيفة أن علة الربا
فيهما كونهما موزونين جنس فيحرم الربا في سائر الموزونات وأما العلة في تحريم الربا في البر
والشعير والتمر والزبيب في القول الجديد للشافعي فهي كونها مطعومة فيجوز الربا في الماء

الذهب والادهان على الاصح وقال في التديم انها مطعومة أو مكيلة أو موزونة وقال أهل الظاهر
 الر با غير مطلق وهو مخصص بالمقصود عليه فقط وقال أبو حنيفة العلة فيها ككونها مكيلة
 في جنس وقال مالك العلة القوت وما يصلح للقوت من جنس وعن أحمد وابن أبي حنيفة كقول
 الشافعي والثانية كقول أبي حنيفة وقال ربيعة كل ما تجب فيه الزكاة فهو ربوي فلا يجوز
 بيع بيع ببيعين وقال جماعة من الصحابة أن الر با خاص بالنسيئة فلا يحرم التفاضل انتهى
 وتوجيه هذه الأقوال ظاهر عند الر باها فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز
 بيع بعض الدراهم المشوشة ببعض ويجوز أن يشتري بها سلعة مع قول أبي حنيفة أنه إن كان النش
 قليلا جاز فالأول مشدد خاص بأهل الورع من قاعدة مدحجوة ودرهم والثاني مخفف خاص
 بعوام الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا ربا
 في المحدود والرصاص وما أشبههما لأن العلة في الذهب والفضة الثمنية كما مر مع قول أبي حنيفة
 وأحمد في أظهر الروايتين أن الر با يتعدى إلى النحاس والرصاص وما أشبههما فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تخصيص الشارع الذهب والفضة
 بالذكر في الر بادون غيرهما ووجه الثاني المحاق المحدود والنحاس بهما في الجنسية والصفة
 قورا فيشترط فيهما التحول والمالملة والتقايض قبل التفريق إذا باع جنسا بجنس * ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع حيوان يؤكل بلحم من جنسه مع قول أبي حنيفة أن ذلك جائز
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر لملء الحمية
 ووجه الثاني عدم النظر إليه فلا يكون عنده الحيوان من جنس اللحم إلا إذا ذبح ومالم يذبح فهو
 جنس آخر * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجوز بيع دقيق الخنطة بمثله مع قول أحمد
 يجوز له ومع قول أبي حنيفة أنه يجوز بيع أحدهما بالآخر إذا استويا في النعومة والخشونة
 فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القول في ذلك
 كالوجهين في المسئلة قبلها في المثلية وعدمها والله أعلم بالصواب
 * (باب بيع الأصول والثمار) *

اتفقوا على أنه يدخل في بيع الدار الأرض وكل بناء حتى جوامها إلا المنقول كالدلو والبكرة
 والسرير وتدخل الأبواب المنصوبة وحلقها والأجانات والرف والسلم المسمران وكذلك اتفقوا
 على أنه إذا باع غلاما أو جارية وعليهما ثياب لم تدخل في البيع وكذلك اتفقوا على أنه لا يدخل
 في بيع الدابة المحمل والبقودر للجوام وكذلك اتفقوا على أنه إذا قال بعتك ثمرة هذا البستان
 الأربعها صح وعن الأوزاعي أنه لا يبيع هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما
 ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع غلاما وعليها طلع مؤبر دخل في البيع أو غير
 مؤبر لم يدخل مع قول أبي حنيفة أنه يكون للبائع بكل حال ومع قول ابن أبي ليلى أن الثمرة
 للشري بكل حال فالأول مفصل والثاني وإنشأ فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الشق الأول من قول الأئمة الثلاثة أن الطالع قد صار ظاهرا مرثيا فدخل في البيع كبقية

التخلة عكس الشق الثاني ووجه قول أبي حنيفة ان البيع وقع على جملة التخلّة فشمّل طالعها سواء
 ظهر أم لم يظهر ومن هذا علم توجيه قول ابن أبي ليلى والله اعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 انه اذا باع الثمرة الطاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع مع قول مالك انه يصح فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الاقداس شمل على معلوم ومجهول
 قد لا يخبر جملة الله تعالى من الشجرة ووجه الثاني العمل بحسن الظن بالله تعالى وبمساحة العبد
 لاخيه بالجزم من الغنم المقابل للذي يخرج جره الله من الثمرة ونظير ذلك قول الأئمة الثلاثة انه
 اذا باع شجرة واستثنى غصنها لم يصح مع قول مالك انه يجوز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عسر تخليص ذلك الغنم من الشجرة من غير زيادة
 ولا نقص من مجاوزة الاغصان وهو خاص بالاكابر من أهل الورع ووجه الثاني المساحة بمثل
 ذلك عادة فصح استثناء الغنم والله اعلم

(باب بيع المصراة والرد بالعيب)

اتفق الأئمة على ان التصرية في الابل والبقر والغنم على وجه التدليس على المشتري حرام وكذلك
 اتفقوا على ان البائع اذا قال للمشتري أمسك المبيع وخذارش العيب لم يجبر المشتري على ذلك
 وان قاله المشتري لم يجبر البائع وكذلك اتفقوا على ان المشتري اذا تلقى البائع فسلم عليه قبل الرد
 لم يسقط حقه من الرد خلافا لمحمد بن الحسن واتفقوا على انه اذا اشترى عبدا على انه كافر فخرج
 انه مسلم ثبت له الخيار واتفقوا على انه اذا ملك عبده مالا وباعه وقتلناه أي العبد يملك لم يدخل
 ماله في البيع الا ان يشترطه المشتري وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع تبعه له
 وكذا الواقعه وحكي ذلك عن مالك هذا ما وجدته من مسائل اتفاق الأئمة الاربعة * واما
 ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة ثبت الخيار في بيع المصراة مع قول أبي حنيفة بعدم
 ثبوته فيه فالاول مخفف على المشتري مشدد على البائع والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول وقوع التدليس من البائع فخفف عن المشتري ودونه ووجه الثاني ظاهر
 وهكذا القول في سائر ما شد فيه العلماء لان قصدهم التنفير من الوقوع في الخوف على بعضهم
 بعض ومن رؤية الخط الا وفر لا نفسهم دون اخوانهم انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 واجدان الرد بالعيب على التراخي مع قول مالك والشافعي انه على الفور فالاول مخفف خاص
 بالاكابر الذين لا خوف عندهم على أحد من يعاملهم ولا يرجحون أنفسهم على أحدهم والثاني
 مشدد خاص بالاصغار الذين يرون الخط الا وفر لا نفسهم ولا يكاد أحد منهم يرى الخط الا وفر
 لاخيه وربما رأى الخط الا وفر لاخيه ثم يتغير الحال عليه بعد ذلك فكان اشتراط الفورية
 أهوط لدينهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه اذا وجد بالعيب عيب بعد
 قبض المبيع والتمن لم يثبت الخيار للمشتري مع قول الامام مالك ان عهدة الرقيق الى ثلاثة ايام
 الا في الجذام والبرص والجنون فان عهدة الى سنة فيثبت له الخيار اذا مضت السنة فالاول
 مخفف على البائع مشدد على المشتري وبه جاءت الادحاث والثاني مفصل ووجه التفصيل

في الشق الاول من كلام مالك المجري على قاعدة الخيار في البيع ووجهه في الشق الثاني من كلامه القياس على ما قالوه في باب خيار النكاح في العنة فانهم ضربوا لها هناك سنة وايضا فان أقل مدة بزل فيها المجذام والبرص والمجنون اذا طرأ مدة سنة وهناك يثبت انهم مستحكم فيثبت به الخيار والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب البيوع المنتهى عنها)

اتفق الاثمة على تحريم بيع المحاضر للبادي على الصورة المشهورة في كتب الفقه وكذلك اتفقوا على تحريم احتكار الاقوات وهوان يتناع طعاما في الزلافة ثم يحسكه ليزداد ثمنه وكذلك اتفقوا على تحريم التجس وعلى تحريم بيع الكالئ بالكالئ وهو بيع الدين بالدين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واماما الخلفاء فيه فن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من اغتر بالتجس واشترى فشرأوه صحيح وان اثم الفار مع قول مالك بطلان الشراء فالاول مشدد في تحريم التجس فقط دون الشراء والثاني مشدد فيه ما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان التحريم لا يخرج عن عين المبيع ووجه الثاني شدة التنبيه من الوقوع في مثل ذلك سد الباب للتجس المنتهى عنه كما اشار اليه حديث انما البيع عن تراض اه اذ لو اطاع المشتري على ان المبيع لا يسوى الثمن مع تلك الزيادة التي خدعه بها التجس لما اشتراه * ومن ذلك قول الشافعي يجوز بيع العينة مع الكراهة وذلك بان يبيع سلعة بثمن الى أجل ثم يشتريها من مشتريها نقدا باقل من ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك واجد به عدم جواز ذلك فالاول مخفف خاص بالهوام والثاني مشدد خاص بالكابر من أهل التورع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان كلا من البائع والمشتري باع واشترى مختارا وظاهر الشريعة يشهد لهما بالصححة ووجه الثاني مراعاة الباطن في غش المشتري الثاني وموافقته على فعل السفهاء والله اعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي بتحريم اتسيع بيع قرل مالك انه اذا خالف واحدا من أهل السوق بزيادة أو نقصان يقال له اما ان تبيع بسعر السوق واما ان تغزل عنهم فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول سد باب التحكم على الناس في اموالهم التي اباح الحق تعالى لهم التصرف فيها كيف شاءوا ولو كثرت الفائدة وهو خاص بالا صاغر الذين غاب على قلوبهم حب الدنيا واهم أكثر الناس في كل زمان ووجه الثاني سد باب الخوف والمجور على الناس الوارد ذمه في الشريعة في نحو حديث لا يكمل ايمان أحدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه وهو خاص بالا كابر الذين لم يلق عليهم حب الدنيا واهمهم الله من محبتها المذمومة بالكلمة والله اعلم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان بيع المكره لا يصح مع قول أبي حنيفة انه ان كان المكره هو السلطان لم يصح البيع أو ذير السلطان صح البيع ثم ان سعر السلطان على الناس فباع رجل متاعه وهو لا يريد بيعه فهو مكره فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اطلاق الاكراه في الاحاديث فلم تفرق بين اكراه السلطان وغيره ووجه الثاني ضعف جانب غير السلطان من فعل ما يصح به الاكراه وسهولة رده

عن اكرامه بالشرع والسياسة بخلاف السلطان الاعظم فان القاضي وخيزه يهزون عن رده
اذا اكره احدا من رعيته لاسيما ان نظرا لكونه اتم نظرا من رعيته واكثر شفقة فربما رأى
المصلحة في اكرام شخص على بيع ماله والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك يجوز
بيع الكلب مع الكراهة فان بيع كلب لم يفسخ البيع ان أمكن الانتفاع به عندهما وقال
الشافعي وأحمد لا يصح بيع الكلب بوجه من الوجوه ولا قيمة له ان قتل أو أتلف فالأولى مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان النسي عن ثمنه لا يلزم منه عدم
صحته ببيعته نظير ما ورد في كسب المحجاء فان المحجامة جائزة وكسبها مكروه ووجه الثاني ان النبي
عن أكل ثمن الكلب يقتضى عدم صحته ببيعته لندور المحاجة إلى بيعه لكثرة الكلام في كل زمان
ومكان مع قول جمهور الأئمة بنجاستها وخبثها وأمر الشارع بالفصل من فضلتها سبع مرات
احدا من بالتراب الطهور ويصح حمل القولين على حالين فمن احتاج إلى كلب لماشية أو حراسة
دار فله شراؤه ومن لا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب بيع المراجعة)

اتفقوا على جواز بيع المراجعة بصورتها المشهورة ولكن كره ذلك ابن عباس وابن عمر ولم يجوزه
اسحاق بن راهويه وكذلك اتفقوا على انه اذا اشترى بثمن مؤجل لم يجز بمطلق بل يجب البيان
وقال الاوزاعي يلزم العقد اذا أطلق ويثبت الثمن في ذمته مؤجلا وقال الأئمة الاربعة يثبت
للمشتري الخيار اذا لم يعلم بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهر فهم بين مخفف ومشدد على البائع
أو على المشتري بحسب مداركهم والله تعالى أعلم بالصواب

(باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع)

اتفق الأئمة الاربعة رضى الله تعالى عنهم على انه اذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن
ولا يثبت تحالفا هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول
الامام الشافعي انه يبدأ بيمين البائع مع قول أبي حنيفة انه يبدأ بيمين المشتري فالأول مشدد على
البائع والثاني مخفف على البائع ووجه كل من القولين أن أحدهما قصد الخطأ أو فرلغسه
دون أخيه فلذلك غلط الأئمة عليه بالبداة باليمين فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ومالك
وأحمد في إحدى روايتهم ما ان المبيع اذا كان هالكا واختلفا في قدر ثمنه تحالفا وفسخ البيع
ورجع بقيمة المبيع ان كان متقوما وان كان مثليا وجب على المشتري مثله مع قول أبي حنيفة انه
لا تحالف على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر وأبو ثور القول قول المشتري بكل
حال وقال الشعبي وابن سيرين ان القول قول البائع فالأول مشدد وقول أبي حنيفة مخفف
لعدم وجود العين التي تحالفا لاجلها ووجه قول أبي ثور وزفر ان المشتري معه الظاهر ووجه
قول الشعبي وابن سيرين ان البائع هو المالك الاصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول الشافعي في أحد القولين انه اذا باع عينا بثمن في الذمة ثم اختلفا فقال البائع لا أسلم
المبيع حتى أقضى الثمن وقال المشتري في الثمن مثله ان البائع يجير على تسليم المبيع ثم يجير المشتري

على تسليم الثمن مع قول أبي حنيفة وما لك أن المشتري يجبر أو لا لا الأول مشدد على البائع لكون أصل البيع له والثاني مشدد على المشتري مع كونه فرعاً عن البائع فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاقبي أن البيع إذا تلف باقة سماوية قبل القبض انفسخ البيع مع قول مالك وأحمد أن البيع إذا لم يكن مكبلاً ولا موزوناً ولا معدوداً فهو من ضمان المشتري فالأول مشدد على البائع والثاني مشدد على المشتري فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن البيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق المشتري الثمن لعدم الثمن ووجه الثاني أن البائع أذن له في قبضه فكانه من حين باع باللفظ أو بالمعاينة صار في يد المشتري وحياته ولو لم يقبضه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والثاقبي أن البيع إذا تلفه البائع انفسخ البيع كالتلف بالاقعة مع قول أحمد أن البيع لا يفسخ بل على البائع قيمته إن كان مقبوماً ومثله إن كان مثلياً فالأول مشدد في الفسخ والثاني مشدد في القرم فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المتلف هو الله تعالى حقيقة فكانه تلف باقة سماوية فلا غرم عليه من قيمة أو مثل وأحمد نظر إلى أن البائع برز منه الفعل فعليه القيمة أو المثل وإن كان فعل البائع من جهة أفعال الله تعالى فإن له تعالى الفعل بلا واسطة والفعل بالواسطة فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاقبي في أصح قولي أن البيع إذا كان ثمرة فتلقت بعد التخليه أنها من ضمان المشتري مع قول مالك أن كان التالف أقل من الثلث فهو من ضمان المشتري أو الثلث فما زاد فهو من ضمان البائع ومع قول أحمد أنها انزلت باقة سماوية كانت من ضمان البائع أو ينهب أو سرقة من ضمان المشتري فالأول مشدد بالانحياز على المشتري لأنه المقصر في القبض بعد التخليه والثاني مفصل وكذا الثالث فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الشق الأول من كلام مالك أن النقص إذا كان أقل من الثلث يحمله المشتري عادة بخلاف الثلث فأكثر فإنه لا يحتمل ووجه الشق الأول من كلام أحمد أن التلف بالأمر السماوي بعد التخليه ليس كالتلف به بعد القبض فكان من ضمان البائع ووجه الشق الثاني في كلامه أن التالف بعد التخليه كالتلف بعد القبض فكان من ضمان المشتري فإن البيع قد صح قبل التلف وإنما القبض من تمام البيع وكأله لا غير فتأمل

(باب السلم والقرض)

اتفق الأئمة على أن السلم يصح بستة شروط أن يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال ونسبة مكان التسليم إذا كان له قيمة معينة لكن أبو حنيفة يسمي هذا التابع شرطاً وباقى الأئمة يسمونه لازماً وكذلك اتفقوا على جواز السلم في المكيلات والموزونات والمذروعات التي تضبط بالوصف وكذلك اتفقوا على جوازه في المعدودات التي لا تتفاوت أحادها كالحجوز واللوز والبيض والنفث واية عن أحمد وكذلك اتفقوا على أن القرض مندوب إليه وعلى أن من كان له دين على إنسان إلى أجل فلا يحل له أن يمنع عنه بعض الدين قبل الأجل ليجهل له الباقي وعلى أنه لا يجوز له أيضاً أن يجهل له قبل الأجل

الاجل بضمه ويؤخر الباقي الى اجل آخر وعلى انه لا يحمل له أن يأخذ قبل الاجل بضمه غشنا
 وبضمه عرضا وعلى انه لا بأس اذا حل الاجل أن يأخذ منه البعض ويسقط البعض أو يؤخره الى
 اجل آخر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلف فيه الأئمة فمن ذلك قول أبي
 حنيفة لا يجوز السلم فيما يتفاوت كالأمان والطبخ لا وزنا ولا عددا مع قول مالك يجوز ذلك مطلقا
 ومع قول الشافعي يجوز وزنا ومع قول أحمد في أشهر روايته انه يجوز مطلقا عددًا قال أحمد
 وما أصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وما أصله الوزن لا يجوز السلم فيه كيلا فالاول مشدد مائل
 الى الورع والثاني مخفف مائل الى الترخيص ولكل منهما رجال والثالث مفصل فيه نوع
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز السلم حالًا ومؤجلًا مع
 قول أبي حنيفة ومالك وأحمد انه لا يجوز السلم حالًا بل لابد فيه من اجل ولو مدة يسيرة فالاول
 مخفف بترك الاجل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن السلم في أصله
 بيع والبيع يجوز حالًا ومؤجلًا فكذلك السلم ووجه الثاني انه يبيع عين في الذمة الغالب فيه
 التأجيل فانصرف المحكم اليه * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وجهور العصابة والتابعين
 انه يجوز السلم والقرض في الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور ما عدا التجارية التي يحمل وطونها
 للمقترض مع قول أبي حنيفة انه لا يصح السلم في الحيوان ولا اقراضه ومع قول المزني وابن جرير
 الطبري يجوز اقراض الاماء الواقي يجوز للقترض وطؤه من فالاول مخفف على الناس وقول أبي
 حنيفة مشدد وقول المزني وابن جرير مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول صحة
 الاحاديث فيه ووجه الثاني سرعة موت الحيوان أو ابقائه أو اضلاله وتعرض وجود مثله ليرده
 اليه فان المثلية في مثل ذلك عزيزة والاحود المأمور به شرعًا لا تسحق غالب النفوس به ووجه
 الثالث استبعاد وقوع المتعترض في وطء التجارية من غير ملك البضع على القول بعدم الملك
 بالقبض فهو محمول على حال الاكابر من أهل الدين كما ان عقابله محمول على حال رعاة الناس
 فافهم * ومن ذلك قول مالك يجوز البيع الى المصاغر والنيروز والمهرجان وعيدا لتصارى والجداد
 مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص
 بالاصاغر أو الى الحاجات والضرورات والرخص والثاني مشدد خاص بأهل الاحتياط والورع
 ورؤية الخط الاوفران عاملهم فلا يحتاج مثل هؤلاء الى تعيين اجل على التعبد بدبل هم من
 اخوانهم المسلمين على الراحة لهم بخلاف الاصاغر الذين يرون الخط الاوفران أنفسهم فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز السلم في اللحم مع قول
 أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف لشدة حاجة غالب الناس اليه وطول املهم وان احدهم
 يعيش الى وقت ذلك الاجل مثلا والثاني مشدد خاص بالاكابر الذين يزهدون في أكل اللحم
 ويقصر املهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي بأنه لا يجوز
 السلم في الخبز مع قول مالك يجوز السلم فيه وفي كل ما مسته النار فالاول مشدد خاص بالاكابر
 من أهل الورع والثاني مخفف خاص بالاصاغر الذين همس حاجتهم الى مثل ذلك لضيوف ونفوسهم

فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي * وأجد انه لا يجوز السلم الا فيما
كان موجودا عند عقد السلم وغلب على القاطن وجوده عند المهل مع قول أبي حنيفة ان ذلك
لا يجوز الا اذا كان موجودا من حين العقد الى المهل فالاول فيه تخفيف خاص بالا صاغر الذين
تمس حاجتهم الى مثل ذلك ويشق عليهم الصبر والثاني مشدد خاص بالكابر الذين يحتاجون
لاخيرهم فربما فقد ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك الى وقت المهل فصار المسلم اليه في مشقة من
جهة الوفاء بما أسلم اليه فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه
لا يجوز السلم في المجواهر النفيسة النادرة الوجود مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص
بأهل الورع والثاني مخفف خاص بالعوام الذين يرمون أنفسهم على مر الشجر وقت الحاجة
ويقولون لكل شيء وقت فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
وأجد منع الاشرار والتولية في السلم بخلاف البيع مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص
بأهل الورع الذين يرون دخول الضرر في عقد السلم فلا يضمنون اليه امر آخر والثاني مخفف
خاص بالعوام الذين لا يلتفتون الى مثل ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
ان القرض اذا اجل يلزم مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يلزم التأجيل بل له المطالبة به متى شاء
فالاول مشدد خاص بمن يرى وجوب الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بمن لا يرى وجوب ذلك
من العامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز قرض المخبز
مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز بحال فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص
بالاكابر من أهل الورع الذين يخافون أن يكون ذلك من جملة الزبالب الموحدة فرجع الامر
الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أصح الوجهين انه لا يجوز قرض المخبز عددا ويجوز
زناؤه واحد الراتين عن أحمد مع قول مالك نه يجوز بيع المخبز بالمخبز تحريفا فالاول فيه
تشديد خاص بالا كابر والثاني تخفيف خاص بالعامية فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
ومن ذلك قول الشافعي وأجد يجوز قبول المقرض هدية ممن اقترض منه شيئا أو كل طعمه وغير
ذلك من سائر الانتفاعات بمال المقرض اذا جرت عادة بذلك قبل القرض بل ولولم تجر في قول
الشافعي مع قول أبي حنيفة ومالك بحرمته ذلك وان لم يشترطه وحل الشافعي حديث كل قرض
جرته سعا فهو رباعى ما اذا اشترط ذلك فان كان من غير شرط فهو جائز وعسارة الروضة واذا
أهدى المقرض للمقرض هدية جاز قبولها بلا كراهة ويستحب للمقرض أن يردا جودهما اقترض
لحديث الصحيح في ذلك ولا يكره للمقرض اخذها انتهى فالاول مخفف خاص بأهل الحاجة من
العوام والثاني مشدد خاص بأهل الورع نظير ما قالوه في هدية القاضي بحكم التفصيل في ذلك
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك انه اذا كان لشخص دين على آخر من جهة
بيع او قرض مؤجل مدة فليس له ان يرجع في التأجيل بل يلزمه ان يصبر الى تلك المدة التي
اجلها وكذلك لو كان القرض مؤجلا فزاد في الاجل وبذلك قال ابو حنيفة الا في الجنابة والقرض
مع قول الشافعي انه لا يلزمه في الجميع وله المدالبة قبل ذلك الاجل الثاني اذا حال لا يقرجل

فالاول مشدد خاص بالا كبر من أهل الوفا بالوعد والثاني مخفف خاص بعوام الناس الذين يرجعون في اقوالهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم والمحمد لله رب العالمين
(كتاب الرهن)

اتفق الفقهاء على ان الرهن جائز في السفر والحضر وقال داود هو مختص بالسفر ووجه قول داود ان المسافر كالمفقود فيحتاج صاحب الدين الى وثيقة بخلاف الحاضر فان القلب مطمئن من جهته غالباً هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامام مالك ان عقد الرهن يلزم بالقبول وان لم يقبض ولكن يجبر الرهن على التسليم مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد انه لا يلزم الرهن الا قبضه فالاول مشدد على المرتهن مخفف على الرهن والثاني عكسه فيحمل الاول على حال أهل الصدق الذين لا يتغيرون فيما يقرؤونه كالأديان والعلماء ويحمل الثاني على من كان بالضد من ذلك ممن يريد الحط الادور لنفسه دون أخيه ولا يعتاط لا تحريمه فرجع الامر الى مرتبة الميزان نقلاً * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يصح رهن المشاع مع قول أبي حنيفة انه لا يصح وسواء عند الثلاثة كان بمائة سم كالأقار أو كالعبد وجائز وجه الاول كونه مما يصح به وكل ما يصح به جازر منه ووجه الثاني عسراته صرف فيه على المرتهن غالباً لقلة من يرغب في شراء المشاع اذا احتيج الى اليه مع فرجع الامر الى مرتبة الميزان من الأئمة من راعى الاحتياط للرهن ومنهم من راعى الاحتياط للمرتهن * ومن ذلك قول الشافعي ان استدامة الرهن في يد المرتهن يستلزم شرط مع قول أبي حنيفة ومالك انها شرط في خروج الرهن من يد المرتهن على أي وجه كان بطل الرهن الا أن أبا حنيفة يقول ان الرهن اذا عاود بوجبة أو عاربه لم يبطل فالاول مخفف على الرهن مشدد على المرتهن والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول أبي حنيفة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكن الاول خاص بالانعام الذين لا يمتدطون لديهم كل ذلك الاحتياط والثاني خاص بالا كبر الذين يمتدطون لديهم فار المرتهن ما أخذ الرهن الا وسيلة الى التحصيل حتى غاذا خرج منه * فكأنه لم يرتن شيئاً فكان المرتهن شرط في رضاه بالرهن سلامة السابقة وذلك ليجده فيه عند الحاجة * ومن ذلك قول مالك في المشمور والشافعي في ارجح الاقوال انه اذا رهن عبداً ثم استقه فان كان موسراً نفذ العتق ولزمه قيمته يوم حقه ويكون رهناً وان كان معسراً لم ينفذ وقول آخر لمالك انه ان طرأ له مال أو قضى المرتهن ما عليه نفذ العتق وما وافته من قول مالك الا تحروا الا فلا وقال أبو حنيفة راجع بينخذ العتق على كل حال لكن قال أبو حنيفة ان العبد المرهون يسمى في قيمته للمرتهن حال اعصار سيده فالاول والثاني فيهما تخفيف على العتق بما فيهما من التفصيل والمثلث مشدد عليه وعلى العبد وهو قول أبي حنيفة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول موافقة التواضع الشرعية في الترتب الى الله تعالى من انشراح الصدر بالعتق بخلاف المعسر فان من ملازمه غالباً صعوبة التقرب بعتق عبده لا سيما عند الحاجة اليه وما لا يشرح الصدر اليه فهو الى الرد اقرب من القبول ووجه الثاني كون السيد هو الذي تلفظ بالعتق اختياراً منه والشارع مقتوف الى الشفقة والرحمة

بالأرقام دليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو مختص بالصلاة وما ملكك إيمانكم أي حافظوا على
 الصلاة واستوصوا بما ملككم إيمانكم غير أن القائل بالحكم على السيد بالعق قائل
 بوجوب القيمة عليه أن كان موسرا وعلى العبد أن كان سيده مسرا كما ذكرنا فإتات من حق المرتهن
 شيء والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أنه إذا رهن شيئا على مائة ثم
 أقرضه مائة أخرى وأراد جعل الرهن على الدينين جميعا لم يجز مع قول مالك بالجواز ووجه الأول
 أن الرهن لازم بالدين الأول والعين المرهونة وثيقة من جهة المائة الأولى فلا تكون وثيقة لدين
 آخر ووجه الثاني أن المرتهن قد رضی بجعل ذلك الرهن وثيقة عن الدينين بل لم ترك الرهن أصلا
 لاسيما أن كان الراهن والمرتهن من الصالحاء والأصدقاء فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي وأحمد أنه لا يصح الرهن على الحق قبل وجوبه مع قول أبي حنيفة أنه يصح
 فالأول مخفف خاص بمن يلقب عليه عدم الرشد فمجرد عليه أن يتصرف في أحواله ما له من ليس له
 عنده حق والثاني خاص بالأكثر الذين يتصرفون في مالهم بحسب ما يرونه أحوط لدينهم لأن
 الدنيا لا تساوي عندهم جناح بعوضة بل لو قدر أنه رهن عند أخيه شيئا قبل ترتب الحق عليه ثم
 أكله المرتهن مثلاً أو تلفه لم تتكدر منه شعرة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أن
 الرهن إذا شرط في الرهن أن المرتهن يبيعه عند حلول الدين وعدم دفعه للمرتهن جاز مع قول
 الشافعي أنه لا يجوز للمرتهن أن يبيع المرهون بنفسه بل يبيعه الراهن أو وكيله بأذن المرتهن فإن أبي
 أنزله المحاكم قضاء الدين أو يبيع المرهون فالأول مخفف على المرتهن خاص بكامل الأئمة
 الذين يرون الخطأ أو يفرلأخيه لا يهدمون على ما يتصرف أخوه فيه بما فيه براءة ذمة لهم
 بل يرون تصرفه في أموالهم كمتصرفهم في أموال نفوسهم بالخطأ أو في الدنيا والآخرة
 وإنشائي مشدد خاص بمن كان بالصدمة كزنا فربما نسب المرتهن إلى عدم بيعه بالخطأ أو يفر
 أو يبيعه بأحسن ثم يقع بينهما النزاع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك
 رحمه الله أنه إذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين الذي حصل به الرهن فالتقول قول
 المرتهن بيمينه كان قال الراهن رهنه على خمسة مائة درهم وقال المرتهن بل رهنه على ألف
 وقيمة الرهن تساوى الألف أرازي بأدلة على خمسة مائة مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد
 أن القول قول الراهن فيما يذكروه مع يمينه من ألف أو خمسة مائة درهم وإذا دفع إلى المرتهن
 ما حلف عليه أخذ رهنه فالأول مشدد على الراهن مخفف على المرتهن والثاني عكسه فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان * فذهب من احتاط لمال الراهن وسهم من احتاط لمال المرتهن
 دون عكسه بالنظر لا كبر والأصغر إذا لا كبر برون الخطأ أو يفرلأخيه والأصغر
 بآله كس * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الرهن مفقود على كل حال باقل الأمرين
 من قيمته ومن الحق الذي هو وثيقة عليه مع قول مالك أن ما يظهر هلاكه كالحمار والله تعالى
 غير مضمون على المرتهن وما يخفى هلاكه كالنقد والتوب فلا تبطل قوله فيه إلا أن يصدقه
 الراهن ومع قول الشافعي وأحمد أن الرهن أمانة في يد المرتهن كسائر الأمانات لا يضمن

بالتعدي ومع قول شريح والحسن والشعبي أن الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمة الرهن
 درهمين والحق عشرة آلاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله فقول أبي حنيفة مشدد وقول مالك
 مفصل وقول الشافعي وأحمد مخفف وقول القاضى شريح والحسن والشعبي أشد من الكل
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ولكل من هذه الأقوال وجه لا يخفى على من له فهم * ومن
 ذلك قول مالك أن المرتهن إذا ادعى هلاك الرهن وكان مما يخفى فإن اتفقا على القيمة فلا كلام
 وإن اتفقا على الصفة واختلفا في القيمة سئل أهل الخبرة عن قيمة ما هذه صنفته وعمل عليها مع قول
 أبي حنيفة أن القول قول المرتهن في القيمة مع يمينه ومع قول الشافعي أن القول قول الغارم مطلقا
 فالأول مفصل والثاني مشدد على المرتهن باليمين والثالث مخفف على الغارم فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب المفلس والمجبر)

اتفق الأئمة الأربعة على أن يئنه الأعراس معهم بعد الحبس وعلى أن الأسباب الموجبة للمجبر
 ثلاثة المصروع والرق والمجنون وعلى أن الغلام إذا بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله وعلى أنه إذا آنس
 من صاحب المال الرشد سلم إليه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه
 فمن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أن المجبر على المفلس عند طلب الغرام أو حاطة الديون
 بالمديون مستحق على المحاكم وإن له منعه من التصرف حتى لا يضرب الغرام وإن المحاكم يبيع
 أموال المفلس إذا امتنع من بيعها ويقسمها بين غرمائه بالخصص مع قول أبي حنيفة أنه لا يجبر
 على المفلس بل يحبس حتى يقضى الديون فإن كان له مال لم يصرف المحاكم فيه ولم يبعه إلا أن
 يكون ماله دراهم ودينه دراهم فيقضيهما القاضى في دينه فالأول مشدد على المفلس من حيث
 منعه من التصرف في ماله للمصلحة الغرام تخليصا لدمته وهو خاص بالمحاكم الذي هو أتم نظرا من
 المفلس والثاني مشدد عليه بالحبس مخفف عليه بعدم المبادرة إلى بيع ماله قبل الحبس وهو
 خاص بمن كان عنده تمرد وامتناع من أداء الحق فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
 مالك والشافعي في أظهر قوليه أنه لا تنفذ تصرفات المفلس في ماله بعد المجبر عليه ببيع ولا به
 ولا عتق مع قول أحمد في إحدى روايته أنه لا ينفذ تصرفه إلا في العتق خاصة ومع قول أبي
 حنيفة أنه لا يجبر عليه في تصرفه وإن حكم به قاض لم ينفذ قضاؤه بالمحكم به قاض ثان وإذا لم
 يصح المجبر عليه صحت تصرفاته كلها سواء احتملت الفسخ أو لم تحتسمل فإن نفذ المجبر قاض ثان صح
 من تصرفاته ما لم يحتمل الفسخ كالنكاح والطلاق والتدبير والعتق وبطل ما يحتمل الفسخ كالبيع
 والإجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك فالأول مشدد على المفلس بعدم صحة تصرفه بتقديمه لصحة
 براءة ذمته من الدين والثاني فيه تخفيف بمحة العتق والثالث مخفف من حيث تصرفه في ماله
 وأما الدين فهو المطالب به دون باقي الدين والأخرة فقالنا بالتصميم عليه مما يشهد به ذمتنا فيما
 ليس هو بمالنا حتى نتصرف فيه فإن خلصت ذمتنا من جهة الغرام فلا نخلص من جهة المفلس
 فندعه وماله للقاضى الذي هو نائب الشرع الشريف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان مشدد

ومخفف فيه كما ترى. ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدانه لو كان عند المفلس سلعة وادركها
صاحبها ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئا والمفلس حتى فصاحبها أحق بها من الغرماء فيغوز
بأخذها دونهم مع قول أبي حنيفة أن صاحبها كأحد الغرماء فيقاسمونه فيها فلو وجدها صاحبها
بعد موت المفلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا فقال الثلاثة صاحبها أسوة الغرماء وقال الشافعي
وحده أنه أحق بها فالأول مخفف على صاحب السلعة مشدد على الغرماء والثاني عكسه كالأول
في المسئلة الثانية فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى الحديث الصحيح
في ذلك ووجه الثاني فيه أن السلعة صارت ملكا للمفلس لا لفرق بينهما وبين غيرها من سائر
أمواله فصار صاحبها كآحاد الناس وأهل صاحبها لم يبلغه الحديث * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن المفلس إذا أقربدين بعد المجر تعلق ذلك الدين بدمته ولم يشارك المقر له الغرماء الذين
لا يجز عليه لأجلهم مع قول الشافعي أنه يشاركهم بشرطه فالأول مشدد على المقر له والثاني مخفف
عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تنصير المقر له في القميص هل على المفلس دين
لغيره أم لا ووجه الثاني أن حكم المجر مثل الدين الذي قبله والذي بعده على حد سواء مع أنه ربما
يكون منه في الأقوال المذكورة * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدانه إذا ثبت اعسار المفلس
عند المحاكم أنخرجه المحاكم من الحبس ولو بغير إذن الغرماء وحال بينه وبينهم فلا يجوز حبسه
بعد ذلك ولا ملازمته بل يعامل حتى يوسر مع قول أبي حنيفة أن المحاكم يخرجهم من الحبس
ولا يجوز بينه وبين غرمائه بعد خروجه فيلزمونه ويمنعونه من التصرف ويأخذون فضل كسبه
بالمحصص فالأول مخفف على المفلس مشدد على الغرماء والثاني عكسه مع الأخذ بالاحتياط
والمسارعة لبراءة ذمة المفلس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي
واجدان الزينة بالاعسار تسمع قبل الحبس مع الظاهر من مذهب أبي حنيفة أنه لا تسمع إلا بعد
الحبس فالأول مخفف على المفلس والثاني عكسه وأكثر يحمل الأول على حال أهل الدين
والورع المتنافسين من حقوق الخلائق ويحمل الثاني على من كان بالضد من ذلك فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجدان المفلس إذا أقام زينة باعساره لا يحلف
بذلك مع قول مالك والشافعي أنه يحلف بطلب الغرماء فالأول مخفف على المفلس محمول على
ما إذا كان من أهل الدين والورع والثاني مشدد عليه محمول على ما إذا كان بالضد من ذلك فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن بلوغ الفلام يكون بالاحتلام أو الانزال
فإن لم يوجد فحتى يتم له ثمان عشرة سنة وقيل سبع عشرة سنة وأما بلوغ الجارية فبالحيض
والاحتلام والمحمل والافتى يتم لها ثمان عشرة سنة أو سبع عشرة سنة مع قول مالك والشافعي
واجدان البلوغ بخمس عشرة سنة أو خروج المتى أو الحيض أو الحمل فالأول مفصل فيه تخفيف
بعدم القول بتكليفه والثاني جازم فيه الأخذ بالاحتياط فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
كل منهما الاستقراء من الأئمة المجتهدين * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن نبات العانة لا يقتضي
الحكم بالبلوغ مع قول مالك واجدانه يقتضيه ومع الأصح من مذهب الشافعي أن نبات العانة

يقتضي المحكم ببلوغ ولد الكافر دون المسلم فالأول مخفف على المكلفين والثاني مشدد عليهم
والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التكليف الواجبة أمرها شديد
فلا تجب على المكلف إلا بعد بلوغه يقيناً لأن نبات العانة يحتمل أن يكون من شدة حرارة البدن
ويقول الحديث في ذلك مؤول ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط للمكلف ليفوز بثواب التكليف
ويؤاخذ عليه إذا اعتقد وجوبها عليه وإن لم تكن واجبة عليه في نفس الأمر ووجه الثالث ظاهر
تجسلاً لاخذ المجزية وحصول الصغار والذل للكافر * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد
أن الرشد في الغلام إصلاح ماله ولم ير أعوافسقا ولا عدالة مع قول الشافعي أن الرشد صلاح الدين
والمال ولا فرق بين المجارية والغلام في ذلك وقال مالك لا ينقل المجرع عنها ولو بلغت رشده حتى
تزوج ويدخل بها الزوج وتكون حافضة لما لها كما كانت قبل التزويج وقال أحمد في المختار من
روايته أنه لا فرق في حد الرشد بين الغلام والمجارية والرواية الثانية كقول مالك وزاد حتى
يحول عليها حول عنده أو تلد ولداً فالأول مخفف بعدم اشتراط صلاح الدين ووجهه أن الباب
معقود في الرشد في الأموال دون غيرها من الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك فإذا أصحح ماله جاز
تسليم ماله إليه شرعاً ولو كان غير مصلح لغير ذلك من أموريته وهذا نظير قول عبد الله بن عباس
أنه قبل شهادة من عهد منه صدق الحديث ولو فسق من جهة أخرى والقول الثاني مشدد
ووجهه أن من تساهل بترك الصلاة أو شرب الخمر فلا يبعد منه أن يضيع ماله في غير طاعة الله
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك الحكم في توجيه بلوغ المجارية فمنهم من احتاط وباغ
في صفات الرشد ومنهم من خفف في ذلك ويصح حمل ذلك على حالين فمن الجوارى من يظهر
رشدها بمجرد بلوغها ومنهن من لا يظهر رشدها إلا بعد التزويج ورفقة تدبرها في مال الزوج
في غيبته وحضوره ولو لم تلد ومنهن من لا يظهر رشدها إلا بعد الولادة لأنها آخر مراتب الامتحان
لهافي الرشد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصبي إذا بلغ وآنس منه الرشد يدفع إليه ماله
فإن باع غير رشيد لم يدفع إليه ماله بل يستمر محجوراً عليه مع قول أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا انتهى
سنه إلى خمس وعشرين سنة يدفع إليه المال بكل حال فالأول مشدد في دوام الحجر عليه حتى
يحصل الرشد ولو بعد خمسين سنة وأكثر والثاني مخفف عليه بعد خمس وعشرين سنة فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر القرآن في قوله تعالى فإن أنتم منهم رشداً فادفعوا
إليهم أموالهم فلم يأت في الدفع إلا بعد حصول الرشد ولو طال الزمان ووجه الثاني أن العقل
يكمل بعد خمس وعشرين سنة فلا حجر عليه بعدها كن في كلام الإمام علي رضي الله عنه انتهى
بلوغ الصبي بخمس عشرة سنة وينتهي طوله بانتهاء اثنتين وعشرين سنة ويكمل عقله بانتهاء
ثمان وعشرين سنة وما بعده تجارب إلى أن يموت انتهى وهو قريب من كلام أبي حنيفة رضي الله
عنه

(كتاب الصلح)

اتفق الأئمة على أن كل من علم عليه حقاً فصالح على بعضه لم يحمل لأنه ضمن الحق وعلى أن للمالك أن

يتصرف في ملكه بما لا يضر جاره وعلى أن السلم ان يعلى بناء على بناء جاره لكن لا يصلح له أن يطالع على عورات جيرانه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا لم يعلم ان عليه حقا وادعى عليه تصح المصاححة مع قول الشافعي انها لا تصح فالاول مشدد والع في الاحتياط في براءة ذمته وهو خاص باهل السماح من كل المؤمنين والثاني مخفف ووجهه ان من ~~ممكن~~ احدا من اخذ ماله بغير طريق شرعي فهو مساعد للذمعي على اكله مال الناس بغير حق وور بما خرج عن الرشد بذلك اللهم الا ان يصالحه ويبرئ ذمته فلا منع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بان الصلح على المجهول جائز مع قول الشافعي بالمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه من جملة استبراء المؤمن لدينه ووجه الثاني ان الذمة لا تبرأ الا بالدين المعلوم بذمة المبرأ اسم مفعول لا تبرأ وكل منهما وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انهما اذا ادعيا سقفا من بيت وغرفة فوقه ان السقف لصاحب السفلى مع قول الشافعي واجدانه بينهما نصفان فالاول مشدد على أحدهما والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الظاهر معه قفل من بني بيتنا الا ويجعل له سقفا ووجه الثاني العدل بينهما كما كان صلى الله عليه وسلم يرضى في العين الواحدة اذا ادعاهما شخصان ولا مرجح لاحدهما على الآخر فكان يقسمها بينهما * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو انهدم العلو والسفل وأراد صاحب العلوان يبنيه لم يجبر صاحب السفلى على البناء والتسقيف لئبني صاحب العلو علوه بل ان اختار صاحب العلوان يبنى السفلى من ماله ويمنع صاحب السفلى من الانتفاع به فله ذلك حتى يعطيه ما اتفق عليه مع قول أصحاب الشافعي انه لا يجبر صاحب السفلى ولا يمنع من الانتفاع اذا بنى صاحب العلو بغير اذنه بناء على أصله في قوله المجدد ان الشريك لا يجبر على العمارة والقديم المختار عند جماعة من متأخري أصحابه انه يجبر الشريك على ذلك دفعا للضرر وصيانة للاملاك عن التعطيل فالاول مخفف على صاحب السفلى وتقل أيضا عن الشافعي والثاني مشدد عليه بالاجبار دفعا للضرر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة والشافعي ان له ان يتصرف في ملكه بما يضر الجار مع قول مالك واحمد بمنع ذلك فالاول مخفف على المتصرف مشدد على الجار والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوة الملك وضعف حق الجار ومثله بان يبنى حماما أو مرحاضا أو يصغر بئرا مجاورة لبئر شريكه فينقص ماؤها لذلك أو يفتح بها طه شبا حكا يشرف على جاره * ومن ذلك قول مالك واجدانه اذا كان سطحه أعلى من سطح غيره يلزمه بناء مسترة تمنعه عن الاشراف على جاره مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك فالاول مشدد على صاحب السطح خاص باهل الدين والورع والثاني مخفف خاص باتخاذ الناس ويصح التوجيه بالعكس فيكون جعل الساتر لمن خاف وقوع بصره على عبورة الجار وتركه على من لم يخف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه اذا كان بين رجلين دولا ب أو نهرا أو بئر فتعطل أو جدار فسقط فطالب أحدهما

الا تحرب البناء فامتنع أو بتمشية الدولاب والتهر مثلًا فامتنع انه يجبر مع قول غيرهما انه يجبر
على تحريكه يقل في ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه معروف واجب ووجه الثاني انه امر مستحب فان شاء فعله وان شاء تركه ويؤيد الاول
حديث لا ضرر ولا ضرار والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب المحوالة)

اتفق الاثمة على انه اذا كان لانسان حق على آخر فاحاله على من له عليه حق لم يجب على المحال
قبول المحوالة وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه ان يمتنع من قبول المحوالة عليه هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
انه لا يعتبر رضي المحال عليه وفي رواية عن أبي حنيفة انه اذا كان المحال عليه عدو له لم يلزمه
قبولها وقال الاصطخري من ائمة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقا عدوا كان المحال
عليه أم لا ويحكى ذلك عن داود فالاول مشدد على المحال عليه والثاني مفصل والثالث مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما فيه من المسارعة الى براءة الذمة طوعا أو كرها ووجه
رواية أبي حنيفة توقع الضرر بتسليط العدو عليه بالمطالبة بالشدة وعدم الرحمة ووجه قول داود
والاصطخري ان صاحب الدين انما أحال المدين على غيره على سبيل القرض فان شاء قبل وان
شاء لم يقبل * ومن ذلك قول العلماء أجمع ان صاحب الحق اذا قبل المحوالة على مليء ان المحيل
يبرأ على كل حال مع قول زفر انه لا يبرأ فالاول مخفف على المحيل والثاني مشدد عليه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ويصح ان يكون الاول محمولا على حال اهل الدين والخوف من الله عز
وجل فيسارعون الى وزن الحق لمن احيل عليهم والثاني محمول على حال العوام الذين لا يبادرون
الى وفاء ما عليهم من الحقوق فلا يتبين براءة ذمتهم الا بالوزن لا بمجرد المحوالة * ومن ذلك قول
الشافعي واجدان المحال لا يرجع على المحيل اذ لم يصل الى حقه بوجه من الوجوه سواء فره
بفلس أو مجرد أو لم يفره مع قول غيرهما انه يرجع على المحيل اذ لم يصل الى حقه فالاول مشدد
على المحال والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تقصير المحال بعدم
التفتيش في حال المحال عليه ووجه الثاني ان ذلك مما يخفى على غالب الناس وما احتال عليه
الا لظنه الوصول منه الى حقه ولا عبرة بالظن البين خطأه فرجع على المحيل وكان الحق لم ينتقل
عنه وهذا موافق اقواء الشريعة في معنى لكل من أحال شخصا على آخر ان يبادر الى وزن
الحق اذا حده المحال عليه مثلا ولا يشارعه عند المحكام فان خلاص ذمته في ذلك وبه قال
أبو حنيفة ولفظه اذا حال شخصا بحق هو عليه فأنكره المحال عليه رجع على المحيل والله اعلم

(كتاب الضمان)

اتفق الاثمة على جواز الضمان وعلى ان كفاية البدن صحيحة على كل من وجب عليه الحضور الى
مجلس المحكم لا ملاباق الناس عليه وميسر الحاجة اليها وعلى ان الكفيل يخرج من المهدة
بتسليمه في المكان الذي بشره أو اراده المستحق الا ان يكون ذمته يدعائية مانعة فلا يكون

تسليما وعلى ان الضامن اذا لم يعلم مكان المكفول لا يطالب به وعلى ان ضمان الدرك جائز صحيح
 لكن يشترط عند الشافعي أن يكون بعد قبض الثمن لا طابق جميع الناس عليه في جميع الاعصار
 والشافعي قول انه لا يصح لانه من ضمان ما لم يجب هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما
 ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الاربعة ان الحق لا ينتقل عن المضمون عنه المحمي بنفس الضمان
 بل الحق باق في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن ذمته الا بالاداء مع قول ابن ابي ليلى وابن شبرمة
 وأبي نرودا وداد انه يسقط فالاول مشدد في تخليص ذمة الضامن والثاني مخفف عنه فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال اهل الدين والورع والثاني محمول على حال غيرهم
 ويصح ان يكون الامر بالعكس لان الضامن اذا كان يخاف الله فكان صاحب الحق وصل الى
 حقه بخلاف العكس * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الميت لا تبرأ ذمته من الدين المضمون
 عنه بنفس الضمان كالحمي مع قول احمد في اخذ رواية انه يبرأ فالاول مشدد على الميت محمول
 على حال الاصاغر من العوام والثاني مخفف عليه محمول على حال اهل الدين والخوف من الله
 تعالى فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد ان ضمان
 المجهول جائز وكذلك ضمان ما لم يجب مع قول الشافعي في المشهور ان ذلك لا يجوز كالابراء من
 المجهول فالاول مخفف محمول على اهل الدين والورع في المستثنين والثاني مشدد محمول على من
 كان بالضد من ذلك من اذا وعد اخلف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه اذا مات انسان ولم يخلف وفاء لدين الذي عليه جاز وفاء
 الدين عنه مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز انعمان عنه فالاول مخفف ووجهه انه من افعال الخير
 وفي السنة ما يؤيده وهو انه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي على من مات وعليه دين لم يخلف له
 وفاء حتى يقول احدهم العجاجة صل يا رسول الله وعلى وفاءه والثاني مشدد ووجهه تجميع شأن
 الدين في عيون الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديث للقاتل به وذلك لثلاث ساهل الناس
 في الوفاء اعتمادا على اخوانهم واصدقائهم في حال بين اصدقائهم واخوانهم وبين الوفاء بمرض
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجهنم الضمان من غير قبول المتألف
 مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يصح الا في موضع واحد وهو ان يقول المريض لورثته ما دونه منهم
 اضمن عن ديني والغرماء غيب فيحوز وان لم يسم الدين وان كان في الصحة لم يلزم الكفيل شيء
 فالاول مخفف بعدم اشتراط قبول طالب الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول انه من الوفاء بحق أخيه المسلم ثم ان شاء الطالب قبل ذلك وان شاء لم يقبل
 وهو خاص بأهل الدين والورع الطالبين لتوابع الآخرة ووجه الثاني ان تأكد مشروعية الوفاء
 بحق أخيه المسلم لا يكون الا اذا طلب ذلك فقد يهرب من المنفعة عليه أو على المضمون ثم يسامح
 المدين في الدنيا والآخرة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجهة كفالة البدن عن ادعى عليه
 مع قول أبي حنيفة بعدم جوازها فالاول مخفف على المكفول والثاني مشدد عليه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الطريق الى تخليص الحق الذي لا خيه عليه فان المدين

لما هرب أضرب دين نفسه وبمال أخيه ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك انما ورد ضمان الدين لا البدن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المكفول لو تقيب أو هرب فليس على الكفيل غير احضاره ولا يلزمه المال واذا تعذر عليه احضاره بغية أمهل عند أبي حنيفة مدة السير والرجوع بالمكفول فان لم يأت به حبس حتى يأتي به مع قول مالك وأحمد انه اذا لم يحضره غرم المال ولا يغرم المال عند الشافعي مطلقا فالاول مخفف على الكفيل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه لم يلزمه المال وانما التزم احضار المدين فقط لا سيما ان كان الكفيل فقيرا جدا والمكفول عليه دين ثقيل كالف دينار مثلا فان العقل يقضي بأن الكفيل لم ينوبه وزن المال جزما ووجه الثاني انه تسبب في اطلاق المكفول من يد خصمه بضمن احضاره فكان عليه المال على قاعدة التفريم بالسبب وذلك أحوط في دين الكفيل لا سيما ان كان من كرام الناس الذين اذا حضروا في قضية كفي صاحبها مؤثنتها فان الذهن يتبادر الى انه دخل بكفالة البدن في وزن المال على عادته السابقة * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو قال ان لم أحضر به غدا فانا ضمن ماعليه فلم يحضر به أو مات المطلوب ضمن ماعليه مع قول الشافعي ومالك انه لا يضمن فالاول مشدد على من ضمن احضار المدين وهو خاص بأهل الدين والورع الموفين بما يقولون والثاني مخفف عليه وهو خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن انه لو ادعى شخص على آخر بمائة درهم فقال شخص ان لم يوف بها غدا فعلى المائة فلم يوف بها لم تلزمه المائة مع قول أبي حنيفة وأحمد انها تلزمه فالاول مخفف على ملتزم الوفاء والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه وعد الوفاء بالوعد خاص وجوبه بالا كابر فيحمل على حال أحد الناس كما ان قول أبي حنيفة وأحمد محمول على حال كسل المؤمنين من اهل الدين والورع العاملين بوجوب الوفاء بالوعد والله اعلم

(كتاب الشركة)

اتفق الاثمة على ان شركة العنان جائزة صحيحة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأحمد ان شركة المغاوضة باطلة مع قول أبي حنيفة بجوازها وواقفه مالك على ذلك لكن باختلاف في صورتها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ما فيه من عدم تخليص الذمة فان صورتها ان يشترك رجلان في جميع ما يملكانه من ذهب او فضة ولا يبقى لواحد منهما من هذين المجنسين الا مثل ما لصاحبه فاذا زاد مال احدهما على مال الآخر لم يصح حتى لو ورث احدهما ما لا بطلت الشركة لان ماله زاد على مال صاحبه وكل ما ربحه احدهما كان شركة بينهما وكل ما ضمن احدهما من غصب او غيره ضمنه الآخر هذه صورتها عند أبي حنيفة واما عند مالك فانه قال يجوز ان يزيد ماله على مال صاحبه ويجوز ان يكون الربح على قدر المالكين وما ضمنه احدهما مما هو كمال تجارتهما في بينهما واما بالنصب ونحوه فلا وعند مالك ايضا لا فرق بين ان يكون مالهما عروضا وادراهما

ولا فرق عنده ايضا بين ان يكونا شركيين في كل ما يملكانه ويجعلانه للتجارة وفي بعض ما لهما
وكذلك لا فرق عنده بين ان يخطا ما لهما حتى لا يتميز احدهما عن الآخر كان مقبزا بعدل
بجميعه او بصيرا بينهما جميعا في الشركة وقال ابو حنيفة تصح الشركة وان كان مال كل واحد منهما
في يده ووجه الثاني ان هذه الشركة جائزة حيث وفي كل منهما بما اتفق عليه مع صاحبه وهذا
خاص بأهل الكمال في الايمان فانه لا فرق عندهما في مال الشركة بين ان يكون عند احدهما
او عند شريكه لما يعلم كل واحد من الخير والايثار في حق صاحبه ووجه الاول تخصيص ذلك
بمن كان بالصدمة ذكرناه فلا يكاد مثل هذا يوفي بما اتفق عليه فأبطله الشافعي وأجملنا يؤدي
اليه من النزاع ومجبة كل واحد لان يكون رابحا لا خاسرا فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي
حنيفة وأحمد يجوز شركة الوجوه مع قول مالك والشافعي ببطلانها وصورتها أن لا يكون لهما
رأس مال ويقول أحدهما للاخر اشتر كننا على ان ما اشتراه كل واحد مننا في الذمة يكون شركة
والربح بينهما فالاول مخفف وهو خاص بكابر المؤمنين والثاني مشدد وهو خاص بأحد الناس
الذين يتفقون مع بعضهم بعضا ولا يوفون فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
مالك والشافعي انه اذا كان رأس المال متساويا في شركة العنان وشروط أحدهما أن يكون له
من الربح أكثر مما لصاحبه فالشركة فاسدة مع قول أبي حنيفة تصح اذا كان المشترط لذلك
اصدق في التجارة وأكثر عملا فالاول مشدد والثاني مخفف بشرطه فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وشروط الشافعي في صحة شركة العنان ان يكون رأس مالهما نوعا واحدا ويخطا به بحيث
لا يتميز عن مال أحدهما عن الآخر ولا يعرف ولا يشترط عنده تساوى قدر المالين فاعلم ذلك
والله تعالى اعلم

(كتاب الوكالة) *

أجمع الاثمة على ان الوكالة من العقود المجازة في الجملة لان ما جاز فيه المباشرة من الحقوق جازت
فيه الوكالة كالبيع والشراء والاجارة وقضاء الديون والمحسومة في المطالبة بالمحقوق والتزويج
والطلاق ونحو ذلك واتفق الاثمة على ان اقرار الوكيل على موكله في غير مجلس المحكم لا يقبل
بحال وكذلك اتفقوا على ان اقراره على موكله في الحدود والقصاص غير مقبول سواء كان بمجلس
المحكم أو غيره وكذلك اتفقوا على انه لا يجوز للوكيل أن يشتري بأكثر من ثمن المثل ولا الى أجل
وعلى ان قول الوكيل مقبول في تلف المال بيمينه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يصح اقرار الوكيل على موكله بمجلس المحكم
مع قول أبي حنيفة انه يصح الا ان يشترط عليه فالاول مشدد خاص بأحد
الناس والثاني فيه تشديد خاص بكامل المؤمنين الذين هم اولى بالموكل من نفسه من باب
الاحتياط لديه بحكم الارث في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يقر على موكله
الا بما يراه افضل له واكمل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ومالك
وأحمد ان وكالة المحاضر صحيحة وان لم يرض خصمه بشرط ان لا يكون الوكيل عدوا للخصم مع قول

أبي حنيفة أنه لا تمنع وكالة المحاضر الأبرضي الخصم إلا أن يكون الموكل مريضاً أو مسافراً على ثلاثة أيام فيجوز حينئذ فالأول مخفف على الموكل مشدد على الخصم والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أنه إذا وكل شخصاً في استيفاء حقوقه فإن كان بحضوره المحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه إلى يئنه سواء وكله في استيفاء الحق من رجل بعينه أو جماعة وليس حضور من يستوفى منه الحق شرطاً في صحة توكيله وإن وكله في غير مجلس المحكم ثبتت وكالته باليئنه على المحاكم ثم يدعى على من يطالبه بمجلس المحكم مع قول أبي حنيفة أنه إن كان الخصم الذي وكل عليه واحداً كان حضوره شرطاً في صحة الوكالة أو جماعة كان حضور واحد منهم شرطاً في صحتها فالأول فيه تخفيف خاص بأهل الدين والورع والثاني فيه تشديد خاص بمن لا يؤمن رجوعه عن قوله الأول فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن للوكيل عزل نفسه بحضور الموكل وبغير حضوره مع قول أبي حنيفة ليس للوكيل فسخ الوكالة إلا بحضور الموكل فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول أن ذلك من باب من تطوع خيراً فهو خير له فلا الزام فيه ووجه الثاني مراعاة خاطر الموكل والوفاء بحقه حيث دخل معه في عقد التوكيل أذ هو من باب صدق الوعد الذي خلفه من صفات النافقين فيكون العزل بحضوره لينظر هل يتكدر من ذلك أو يرضى * ومن ذلك قول مالك والشافعي بأن للوكيل أن يعزل الوكيل وأن الوكيل ينزل وإن لم يعلم بذلك مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه لا ينزل إلا بعد العلم بذلك فالأول مخفف على الموكل فكم تبرع بالتوكيل للوكيل كذلك له الرجوع عنه متى شاء والثاني فيه تشديد عليه إلا أنه أحوط لدين الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالعزل وغير أحوط للوكيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد أنه لو وكله في البيع مطلقاً قضى البيع بمن المثل وبتقد البلد وأنه لو باعه بما لا يتغابن الناس بمثله أو نسيئته أو بغير نقد لبلد لم يجز الأبرضي الموكل مع قول أبي حنيفة أنه يجوز أن يبيع كيف شاء نقداً أو نسيئته وبدون ثمن المثل وبما لا يتغابن الناس بمثله وبتقد البلد وبغير نقده فالأول مشدد خاص بالوكيل القاصر في النظر للمصالح التي ترجح بها ميزان موكله والثاني مخفف خاص بمن كان كامل النظر في مصالح الموكل فإن مثل هذا لا يتصرف بموكله إلا بما يراه أنفع لموكله في دينه وإيضاً فإن الموكل قد أطلق له الوكالة ولم يقيد ما تصرف إلا بما فهمه عنه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن من كان عليه حق لشخص في ذمته أو له عنده عين عارية أو ودية فيجاءه لإنسان وقال له وكنتي صاحب الحق في قبضه منك وصدقه أنه وكيله ولم يكن للوكيل يئنه أنه لا يجبر على تسليم ذلك إلى الوكيل مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجبر على تسليم ما في ذمته وأما العين فقال محمد يجبر على تسليمها عنده كما في الذمة فالأول مخفف على المدينين والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويمكن جعل الأول على أهل الدين والتقوى وجعل الثاني على من كان يصعب عليه وزن الحق ويصعب أن يكون الحمل بالعكس وذلك إن المحاكم يتصرف على الناس

بما يراه اخلص لدينهم وابرأ لذنوبهم لانه امين على اديانهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان البينة
تسمع بالوكالة من غير حضور الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تسمع الا بحضوره فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اجراء احكام الناس على الظاهر من
ان البينة لا تكذب والخصم لا يتوقف في وزن الحق ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للتصرفات
الواقعة من الوكيل وبيان رضى الخصم بمطالبة ذلك الوكيل له فقد يكون عدو الخصم فيطالبه
بصنف وشدة * ومن ذلك قول مالك والشافعي في اظهر قولييه واجد في أصح روايتيه ان الوكالة
تصح في استيفاء القصاص في غيبة الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تصح الا في حضوره فالاول
مخفف على المدعى مشدد على المدعى عليه والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان القصاص حكمه حكم غيره ووجه الثاني الاحتياط للدماء فانها اعظم من
الاموال فاذا كان المدعى عليه حاضرا فربما اجاب عن نفسه بما يحصل به شبهة فيسقط عنه
التصاص * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يصح شراء الوكيل من نفسه مع قول
مالك ان له ان يبتاع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن ومع قول اجد في اظهر روايتيه انه لا يجوز
بمحال فالاول مشدد محمول على من لا تؤمن منه الحيانة ويرى المحظ الا وفر لنفسه دون الموكل
والثاني فيه تخفيف محمول على حال اهل الدين والورع والثالث أشد محمول على من اشتبه عنه
عدم التورع ورأى لنفسه المحظ الا وفر حتى قويت التهمة فيه ويصح رجوعه الى القول الاول
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول اجد وابي حنيفة انه يصح توكيل الصبي
الميز المراهق مع قول مالك والشافعي انه لا يصح فالاول مخفف على الموكل والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المراهق كالبالغ من حيث الاحاطة بأمور الدنيا ووجه
الثاني نقصه في ذلك عن البالغ عادة والله تعالى اعلم

(كتاب الاقرار)*

اتفق الائمة على ان المحر البالغ اذا اقر بحق لغير وارث صح اقراره ولم يكن له الرجوع عنه والاقرار
بالدين في الصحة والمرض سواء فيكون لأقر لهم جميعا على قدر حق وقهم ان وقت التركة بذلك
اجعاء وانفقوا على انه لو مات رجل عن ابنين واقر احدهما بثالث وانكر الاخر لم يثبت نسبه
وعلى ان الاستثناء جائز في الاقرار لانه في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام معهود فيصح
باتفاق الائمة اذا كان من الجنس واما غير الجنس ففيه خلاف سياسي وكذلك اتفقوا على جواز
استثناء الاقل من الاكثر واما عكسه فاختلفوا فيه كما سيأتي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
* واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاقرار بالدين في الصحة والمرض سواء
فان لم تنف التركة تخص القرماء في الموجود على قدر دينهم مع قول ابي حنيفة ان غريم الصحة
مقدم على غريم المرض فيبدأ باستيفاد دينه فان لم يفضل شي فلا شيء عليه وان فضل شي صرف
الى غريم المرض فالاول مخفف على القرماء بمحكم العدل والثاني مشدد على غريم المرض فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان حق غريم الصحة تعلق بعين مال المدين قبل المرض

فلما أقر لشخص آخر في المرض تعلق الحق بعين ماله كذلك فاشتغلت ذمته بدين كل منهما
فليس أحدهما أولى من الآخر ووجه الثاني أن الحق لما تعلق بعين مال المدين حال العصة
صار لا يقبل دخول حق آخر عليه إلا بعد استيفاء حقه كله فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد أنه لا يقبل إقرار المريض لو ارث أصلا مع قول الشافعي في أرجح قوله أنه يقبل ومع قول
مالك أنه إن كان غير متمم ثبت والا فلا مثاله أن يكون بنت وابن أخ فان أقر لابن الأخ لم يتم
وان أقر لابنته اتهم فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أنه قد يقبل بعض الورثة بما لا يحرم غيره من ذلك المال لعداوة تكون بينهما
ووجه الثاني أنه قد يكون لذلك الوارث عليه حق فأقر له ليخلص ذمته ووجه الثالث ينزل على
المحالين في القولين قبله والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المقر يشارك مناصفة من
لم يثبت نسبه وذلك فيما إذا مات رجل عن ابنين وأقر أحدهما بشأته وأنكر الآخر فان نسبه
لم يثبت فيشارك المقر فيما في يده مناصفة مع قول مالك وأحمد أنه يدفع إليه ثلث ما في يده لأنه
قدر ما يصيبه من الإرث لو أقر به الأخ الآخر وأقامت بذلك بينة ومع قول الشافعي أنه لا يصح
الإقرار أصلا ولا يأخذ شيئا من الإرث لعدم ثبوت نسبه فالأول مشدد على المقر والثاني فيه
تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أقر
بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدقه الباقي أنه يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين مع قول
مالك وأحمد والشافعي في أشهر قوايه أنه يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه فالأول مشدد
على المقر والثاني مخفف عنه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه هو الذي سلط
الغرماء على بقية الورثة بإقراره فعوقب بوزن الدين كله عقوبة له في طلب الزايم بدين لم يعترفوا به
ووجه الثاني أنه لا ينفذ إقراره على غيره وإنما ينفذ عليه وحده بقدر حصته من ذلك الدين فقط
* ومن ذلك قول أبي حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط أن يكون ذلك مما يثبت
في الذمة كمكيل وموزون ومعدود كقوله ألف درهم إلا كخطئة وإن كان مما لا يثبت في الذمة
القيمة كتوب وعبد لم يصح استثناءه مع قول مالك والشافعي أنه يصح الاستثناء من غير الجنس
على الإطلاق ومع ظاهر كلام أحمد أنه لا يصح فالأول فيه تخفيف لما فيه من التفصيل والثاني
مخفف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال ظاهر عند القطن * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح استثناء الأكثر من الأقل مع قول أحمد أنه لا يصح فالأول
مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه لو قال له عندى ألف درهم في كيس أو عشرة أراطال تمر في جراب أو ثوب في منديل فهو
إقرار بالدراهم والتوب والتمر دون الأوعية مع قول أهل العراق أن الجميع يكون له فالأول
مخفف على المقر والثاني مشدد عليه ويصح حمل الأول على أهل الجود والكرم الذين لا يبالغون
بالأوعية وحمل الثاني على أهل البخل والشمع الذين لا تسع نفوسهم بالتأليف * ومن ذلك قول

الاثمة الثلاثة انه لو اقر العبد الذي لم يؤذن له في التجارة بما يتعلق به عقوبة ببدنه كالقتل العمد والزنا والسرقة والتدفع وشرب الخمر انه يقبل اقراره ويقام عليه حدا ما اقربه مع قول اجدانه لا يقبل اقراره في قتل العمد وبه قال المزني ومحمد بن الحسن وداود كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرقة فقط فانه يقبل فيه ما قاله الاول مشدد على العبد والسيد والثاني فيه تخفيف عليهم ما فرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول موافقة هذا الاقرار لقواعد الشريعة ووجه الثاني أن العبد قد يقر بقتل العمد كذا يستريح من ثقل الخدمة اذا كان سيده لا يرجه ولا يشقى عليه * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو شهد شاهدان يدعي عمرو بألف درهم وشهد له شاهدان بلفين ثبت له الالف بشهادتهما وله أن يحلف مع الشاهد الذي زاد ألفاً أخرى مع قول أبي حنيفة انه لا يثبت له بهذه الشهادة شيء أصلاً لانه لا يقضى بالشاهد واليمين عنده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فلم يقبل أو رجل ويمين

(كتاب الوديعة)

اتفق الاثمة كلهم على ان الوديعة من اقرب المذدوب اليها وان في حفظها ثواباً وانها امانة محضة وان الضمان لا يجب على المودع الا بالتمعدي وان القول قوله في التلف والرد على الاطلاق مع يمينه وعلى انه متى طلبها صاحبها وجب على المودع ردها مع الامكان والا ضمن وعلى انه اذا طالبه فقال ما اودعني شيئاً ثم قال بعد ذلك ضاعت انه يضمن مخروجه عن حد الامانة فلو قال ما نسحق عندي شيئاً ثم قال ضاعت كان القول قوله بيمينه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا قبض الوديعة بينة انه يقبل قوله في الرد بلاينة مع قول مالك انه لا يقبل الا بينة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المودع ائتمه أولاً ومتعدي ذلك قبول قوله في الرد ووجه الثاني انه قد نظر عليه الخيانة بعد ان استأمنه فيدعي الرد كذبا وقلة دين * ومن ذلك قول مالك رجه الله انه لو استودع دنائراً او دراهم ثم أنفقها أو تلفها ثم رد مثلها في مكانه من الوديعة ثم تلف المردود بغير فعله فلا ضمان عليه فان عنده لو خسر دراهم الوديعة أو الدنانير أو الخنطة بمثلها حتى لا يتميز لم يكن عنده ضمان للتلف مع قول أبي حنيفة انه ان رد بيمينه لم يضمن التلف وان رد مثله لم يسقط عنه الضمان ومع قول الشافعي واجدانه ضامن على كل حال بنفس انجازه لتعديه ولا يسقط عنه الضمان سواء رده بيمينه الى حوزة أو رد مثله فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الثلاثة اقوال ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي ومالك اجدانه اذا استودع غير نقد كدواب او دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده الى موضع آخر فاما الدابة فاذا ركبها ثم ردها فصاحبها بالخيار بين ان يضمن الوديعة قيمتها وبين ان يأخذ منه اجرها قال القاضي عبدالوهاب ولم يبين مالك حكمها ان تلفت بعد ردها الى

موضع الوديعة ولم يقل في الثوب كيف يعمل اذ البسه ولم يبله ثم رده الى حوزة لم يضمنه
ثم قال والذي تقوى في نفسى ان الشئ اذا كان مما لا يوزن ولا يكال كالمداب والنياب واستعمله
كان اللازم قيمته لأمثله فانه يكون متعديا باستعماله خارجا عن الامانة فردده الى موضعه لا يسقط
عنه الضمان بوجه مع قول أبي حنيفة انه اذا تعدى ورده بعينه ثم تلف لم يضمنه فالاول
مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والثالث مشدد على المودع فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة وأحمد انه اذا سلم الوديعة الى عيال المودع
في داره ممن يلزمه نفقتهم ولو من غير عذر لم يضمن لانه كالردي الى المودع مع قول الشافعي
انه اذا أودعها عند غيره من غير عذر ضمن فالاول مخفف خاص بما اذا كان العيال من أهل
الدين والامانة والثاني مشدد خاص بما اذا كانوا من أهل الخيانة فرجع الامر الى مرتبة
الميزان

(كتاب العارية) *

اتفق الأئمة على ان العارية مندوب اليها ويثاب عليها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع *
وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي وأحمد ان العارية مضمونة عن المستعير مطاقتا تعدى
أو لم يتعد مع قول أبي حنيفة وأصحابه انها امانة على كل حال الا تضمن الابتعدى فالاول
مشدد وهو احوط للدين خاص بالا كبر من المؤمنين الذين يكافئون من أعارهم ولا يحملون
لهم منة والثاني فيه تخفيف خاص بأحد الناس ويؤيد الاول ما ورد في الاحاديث الصحيحة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول المحسن البصري والثوري والاوزاعي والنخعي
انه يقبل قوله في التلف مع قول مالك انه اذا ثبت هلاك العارية لا يضمنها المستعير سواء كانت
ثيابا أو حيوانا أو حليا يظهر أو يخفى الا ان تعدى فيها في أظهر الروايات عن مالك ومع قول
قواده وغيره انه لا يضمن الا اذا شرط الميعر على المستعير الضمان فانه يضمن للشرط فان لم يشرط فلا
يلزمه ضمانها فالاول مخفف على المستعير والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجوه الثلاثة ظاهرة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه اذا استعار شيئا له
ان يعيره لغيره وان لم يأذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل مع قول أحمد وأصحاب
الشافعي في أصح الوجهين انه لا يجوز للمستعير أن يعير العارية لغيره وليس للشافعي فيها نص
فالاول مخفف خاص بأهل الدين والورع أو الذين يوفون بحقوق الاخوة في الاسلام ولا يشعون
على اخوانهم بشئ ينفعهم والثاني مشدد خاص بأهل الشح والبخل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد انه يجوز للمعير ان يرجع فيما أعاره متى شاء ولو بعد
القبض وان لم ينتفع به المستعير مع قول مالك انه ان كان ذلك الى اجل فلا يجوز للمعير الرجوع
الابعد انقضاء الاجل وليس للمعير استعادة العارية قبل انتفاع المستعير بها قال مالك وليس له ان
يرجع في الارض اذا عارها للبناء أو غرس وبني أو غرس بل للمعير ان يعطيه اجرة ذلك تطوعا أو بأمره

بالقلع ان كان يتنفع بمقلوعه فان كان له مدة فليس له ان يرجع قبل انقضائها فان انقضت فالتحجير للمعير كما تقدم ومع قول ابي حنيفة انه ان وقت له وقتا فله ان يحبسه على القلع أى وقت اختار وان لم يشترط فان اختار أى المستعير القلع قلع وان لم يخترف المعير بالتحجير بين ان يملكه بقيمة أو يعلق ويضمن ارش النقص وان لم يخترف المعير لم يعلق ان بذل المستعير الاجرة فالاول مخفف جار على قواعد الشريعة وهو خاص بأحد الناس والثاني فيه تشديد على المعير مع كونه أمير نفسه في تصرفاته في ماله والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

(كتاب الغصب)

اجمع الاثمة على تحريم الغصب وتأنيم الغاصب وانه يجب عليه رد المغصوب ان كانت عينه باقية ولم يخف من نزعه اطلاق نفس وعلى انه اذا كتم المغصوب وادعى هلاكه فأخذ منه المالك القيمة ثم ظهر المغصوب فله أخذه ورد القيمة واتفق الاثمة الا في رواية لا جدد على ان العروض والحيوان وكل ما كان غير مكيل ولا موزون اذا غصب رتلف بضمن قيمته وان المكيل والموزون بضمن بمثله اذا وجد واتفقوا على انه اذا غصب خشبة وأدخلها في سفينة وطالبه بها مال كها وهو في لجة البحر انه لا يجب عليه قلعها وما حكى عن الشافعي من انه يجب قلعها محمول على ما اذا لم يخف تلف نفس أو مال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك في المشهور ان من جنى على متاع انسان فالتلف عليه غرضه المقصود منه لزمه قيمته لصاحبه ويأخذ الجاني ذلك الشيء المتعدى عليه قال ولا فرق في ذلك بين المركوب وغيره ولا بين ان يقطع ذنب جارا لقاضي أو اذنه أو غيرهما مما يعلم ان مثله لا يركبه كذلك أى على هذا الحال سواء كان بغلا أو جارا أو فرسا مع قول ابي حنيفة أنه لو جنى على ثوب حتى اتلف أكثر منافعه لزمه قيمته ويسلم الثوب اليه فان اذهب نصف قيمته اودونها فله ارش مانتقص وان جنى على حيوان يتنفع بلحمه وظهره كغير ونحوه فقلع احدى عينيه لزمه دفع نصف قيمته وفي العينين جميعا القيمة ويرد على الجاني بعينه ان كان مال كاه قاضيا وعدلا واما غير هذا الجنس فيجب فيه ارش مانتقص ومع قول الشافعي واجد في جميع ذلك مانتقص فالاول مخفف على الجاني من حيث اخذه ذلك الشيء المتعدى عليه والثاني مشدد عليه في شيء ومخفف عليه في شيء والثالث مخفف على الجاني بالزاهه ارش مانتقص فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك ان من جنى على شيء غصبه بعد غصبه له جناية لزم مال كاه اخذه مع مانتقصه الغاصب او يدفعه الى الغاصب ويلزمه قيمته يوم الغصب مع قول الشافعي واجد انه يلزمه لصاحبه ارش مانتقص فالاول فيه تشديد على المالك من حيث الزاهه باخذ المغصوب منه مع مانتقص الى آخره والثاني فيه تخفيف على الغاصب فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان من مثل بعبد كقطع يده او رجله او نفيه او قلع سنه عتق عليه مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يعتق عليه بالثبته فالاول مشدد على السيد مخفف على العبد والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة

وأصحابه ان من غضب جارية على صفة فزادت عنده زيادة ممن أو تعلم صنعة حتى غلت قيمتها
بذلك ثم نقصت القيمة بالهزال أو نسيان الصنعة كان لسيدها أخذها بالارش ولا زيادة مع قول
الشافعي وأحدان له أخذها وارش نقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب فالأول
مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة
ان الزيادة المنفصلة كالولد اذا حدثت بعد الغصب فهي غير مضمونة مع قول الشافعي وأحدانها
مضمونة على الغاصب بكل حال فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول أبي حنيفة ان منافع المغموب غير مضمونة مع قول مالك والشافعي وأحد
في احدي رواياته انها مضمونة فالأول مخفف على الغاصب والثاني مشدد عليه فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من غضب جارية فوطئها فعليه المحدث والرد
مع الارش مع ظاهر مذهب أبي حنيفة ان عليه المحدث ولا ارش عليه للوطء فالأول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحدان الغاصب اذا وطئ
الجارية المغموبة وأولدها وجب رد الولد وهو رقيق للمغموب منه وارش ما نقصتها الولادة مع
قول أبي حنيفة ومالك ان الولد جبر النقص فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو غصب ثوبا أو دارا أو عبدا وبقي في يده
مدة ولم ينتفع به انه لا شيء عليه لا في سكن ولا استخدام ولا كراء ولا لبس الى حين أخذه من
الغاصب وكذا الاجرة عليه للمدة التي بقي ذلك المغموب عنده فيها ولم ينتفع به مع قول الشافعي
وأحدان عليه اجرة المدة التي كانت في يده فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ان اجرة المثل في العقار والاشجار تنعمن
بالغصب حتى يغصب شيئا من ذلك فتلك بسبب أو حريق أو غيرهما الزمة قيمته يوم الغصب مع قول
أبي حنيفة وأبي يوسف ان ما لا يتقل كالعقار لا يكون مضبوذا بأخراجه عن يده مالكة الا أن يجني
الغاصب عليه فيتلف بسبب الجناية فيضمنه بالانفاق والجناية فالأول فيه تشديد من حيث
وجوب الاجرة في غضب العقار والثاني فيه تخفيف من حيث عدم وجوبها فيه فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحدان من غضب اسطوانة أو لبنة ثم بنى عليها
لم يملكها مع قول أبي حنيفة انه يملكها ويجب عليه قيمتها للضرر المحاصل على الباني بهدم البناء
بسبب اخراجها فالأول مشدد جار على ظاهر قواعد الشرعية تغليظا على الغاصب لئلا يعود الى
غصب شيء آخر مرة أخرى فوطلب المالك الاسطوانة أو اللبنة وجب عليه اخراجها ولو هدم بناؤه
لعدم حرمة فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من غضب نساء أو رماصا أو حديدا مثلا فتأخذ
منه آنية أو سيفا يكون عليه في ذلك مثل ما غضب في وزنه وصقلته وكذا لو غضب خشبة فجعلها
ابوابا أو ترابا فجعلها لبنا أو حنطة فطمعها وخبرها مع قول الشافعي انه يرد ذلك كله على المغموب
منه فان كان فيه نقص الزم الغاصب بالنقص وكذلك القول فيمن غضب ذهب أو فضة ثم صاغه

حلباً أو ضربه دنائراً أو دراهم أنه يرد مثله إلى المغصوب منه عند مالك وحده فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واجدانه لو فتح قفص طائر
غير أن مالكه فطار ضمن وكذلك لو حل دابة من قيدها أو عبداً من قيده فهو رب فعليه القيمة
وسواء عند مالك أطار الطائر أم هرب الدابة أو ألبد عقب القنح أو المحل أو وقف بعده مدة ثم طار
أو هرب مع قول الشافعي أنه إن طار الطائر أو هرب الدابة بعد القنح أو المحل بساعة فلا ضمان
عليه ومع قول أبي حنيفة أنه لا ضمان على من فعل ذلك على كل حال فالأول مشدد بالزام القنح
أو المحل لعدم الدابة أو العبد بالقيمة والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك قول مالك أنه إذا غصب عبداً فأتى بأدابة فهو رب أو عبداً فسرق أو ضاعت أنه
يضمن قيمة ذلك وتصير القيمة ما كان للغصوب منه والمغصوب ملكاً للغاصب حتى لو وجد المغصوب
لم يكن للغصوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في القيمة إلا بتراضيهما وبذلك قال
أبو حنيفة أيضاً إلا في صورة واحدة وهي ما لو فقد المغصوب فقال المغصوب منه قيمته مائة وقال
الغاصب خسون وحلف وغرم الخمسين ثم وجد المغصوب وقيمه مائة فإن للغصوب منه الرجوع
فيه ورد القيمة وعند مالك يرجع المالك بفضل القيمة مع قول الشافعي أن المغصوب فيما ذكر باق
على ملك المغصوب منه فإذا وجد رد المغصوب منه القيمة التي كان أخذها وأخذ المغصوب فالأول
مخفف على الغاصب بإدخاله المغصوب في ملكه والثاني مشدد عليه جرياً على ظاهر قواعد الشريعة
من أنه لا يملك مال غيره إلا بطريق شرعي وطيب نفس بذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو غصب عقاراً قلّف في يده بهدم أو سيل أو حريق ضمن القيمة
مع قول أبي حنيفة أنه إذا لم يكن ذلك بسببه فلا ضمان عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن من غصب أرضاً فزرعها رباها
قبل أن يأخذ الغاصب الزرع له أجباره على القلع مع قول مالك أنه إن كان وقت الزرع لم يفت
فللمالك الإجمار وإن كان فات فأشهر الروايتين عنه أنه ليس له قاعه وله أجره الأرض ومع
قول إجماده أن شاء صاحب الأرض أن يبقى الزرع في أرضه إلى المحصاد وله الأجرة وما نقص
الزرع فله ذلك وإن شاء دفع له قيمة زرعه وكان الزرع له فالأول مشدد والثاني مفصل وكذلك
الثالث فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لو أراق مسلم خمرًا على
ذمي فلا ضمان عليه وكذلك إذا ألق عليه خنزيراً مع قول مالك وأبي حنيفة أنه يغرّم له القيمة
في ذلك فالأول مخفف على المسلم في ذلك والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
الأول أن الخمر ليس بمال عندنا ووجه الثاني أنه مال عند الذمي فغرامته له القيمة أحوط لنا
من جهة الحساب يوم القيامة والله أعلم بالصواب

(كتاب الشفعة)*

اتفق الأئمة الأربعة على ثبوتها للشريك في الملك * واختلفوا فيما سوى ذلك من مسائل الباب
فمن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا شفعة للجبار وإنما لا تبطل بالموت وإذا وجبت له الشفعة فأت

ولم يعلم بها وعلم بها ومات قبل التمكن من الاخذ انتقل الحق الى الوارث مع قول ابي حنيفة تجب
 الشفعة بالمجور فالاول مخفف على الشريك في حق الجار والثاني مشدد عليه فيجعل الاول
 على حال العوام الذين لا يراعون حق الجار ويحمل الثاني على حال كمل المؤمنين الذين يراعون
 حق الجار الى اربعين دارا من كل جانب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي
 حنيفة والشافعي في اربع اقواله واجد في احدي رواياته ان الشفعة على الفور مع قول مالك
 واجد والشافعي في احدى قوليهما انها ليست على الفور واذ لم تكن على الفور عند مالك فروى عنه
 انها لا تسقط الا بمضي سنة وفي رواية اخرى عنه الى خمس سنين وقال ان هذه المدة يعلم بها انه
 معرض عن الاخذ بالشفعة وفي رواية اخرى عنه ان حق الشفيع باق الى ان يرفعه المشتري الى
 المحاكم فيأمره بالاخذ اما الترك فاذابيع المشفوع والشريك حاضر يعلم بالبيع فله المطالبة
 بالشفعة متى شاء ولا تنقطع الشفعة باحد الامرين السابقين فالاول مشدد خاص بالا كابر الذين
 يرون الحظ الا وفرا لا خيمهم المسلم فلا يحصل عندهم بدم اذا سبقتهم احدا بالشراء والثاني مخفف
 خاص بمن يحصل عندهم بدم بذلك من آحاد العوام فلذلك جعل لهم مالك مدة يترؤى فيها الى
 سنة أو خمس سنين وجعلها قاطعة للاعذار فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي
 حنيفة ومالك ان الثمرة اذا كانت على النخل وهي بين شريكين فباع احدهما حصته ان للشريك
 الشفعة مع قول الشافعي واجدانه لا شفعة في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عسر القسمة في الثمرة على وجه التحرير المبرئ للذمة فكان كالبناء
 الصغير الذي لا يتقسم ووجه الثاني ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي ومالك ان الشفعة تورث
 ولا تبطل بالموت مع قول ابي حنيفة انها تبطل بالموت ولا تورث ومع قول اجدانها لا تورث
 الا ان كان الميت طالب بها فالاول مخفف على الشفيع والثاني مشدد وان شئت فقل فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدان المشتري اذا بنى أو غرس فيما
 اشتراه ثم طالب الشفيع الشفعة فليس له مطالبة المشتري بهد ما بنى ولا قلع ما غرس مضافا الى
 الثمن مع قول ابي حنيفة ان للشفيع اجباره على القلع والهدم ومع ذهاب قوم الى أن للشفيع أن
 يعطيه ثمن الشقص ويترك البناء والغراس في موضعه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك في احدي روايته والشافعي
 ان كل ما لا يتقسم كالبر والجمام والطريق والرقى والباب لا شفعة فيه مع قول ابي حنيفة ومالك
 في روايته الاخرى ان في ذلك الشفعة فالاول مخفف على المشتري والثاني مشدد عليه فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان كمال الانتفاع المشروع لاجله الشفعة لا يحصل بالشقص
 الذي لا يتقسم من البر والجمام مثلا ووجه الثاني حصول الانتفاع المشروع لاجله الشفعة
 ولو بوجه من الوجوه * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه يجوز الاحتيا لاسقاط الشفعة
 مثل أن يبيع سلعة مجهولة عند من يرى ذلك مسقطا للشفعة أو ان يقر له ببعض الملك ثم يبيعه
 لباقي أو يهبه له مع قول مالك واجدانه ليس له الاحتيا لاسقاط الشفعة فالاول مخفف

والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وورد الحيلة في الكتاب والسنة
 ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط الدين من جهة الشريك وطلب الحظ الاوفر لآخيه المسلم
 اذا حيلة انما هي رخصة لضعفاء المؤمنين * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشفعة اذا وجبت
 للمشارك فبذل له المشتري دراهم على ترك الاخذ بالشفعة جازله اخذها وتلكها مع قول الشافعي
 ان ذلك لا يجوز له ولا يملك الدراهم وعليه ردها ولا يحاسبه في اسقاطها بذلك وجهان فالاول
 مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بأهل الورع من كل المؤمنين لان الشفعة حق فهرى
 لا يحتاج فيه الى بذل مال فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأجدانه
 اذا ابتاع انسان من الشركة نصيبهما صفة واحدة كان للشفيع اخذ نصيب أحدهما بالشفعة
 كما لو اخذ نصيبهما جميعا مع قول مالك وأبي حنيفة انه ليس له اخذ حصة أحدهما دون الآخر
 بل يأخذ نصيبهما جميعا أو يتركهما جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشفعة تثبت للذمي مع قول أحمد
 انه لا شفعة للذمي فالاول مخفف على الذمي والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول اطلاق الاحاديث بأن الشفعة للشريك من غير تقييد ذلك بالمسلم وبتقدير تقييد
 ذلك بالمسلم فهو جرى على الغالب كما قالوا في حديث لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على
 خطبة أخيه ووجه الثاني التغليب على الذمي من حيث ان في اثبات الشفعة له تسليطا على المسلم
 يأخذ حقه بنوع من القهر والغلبة لا سيما مع عدم طيب نفس المسلم بذلك والله اعلم

(كتاب القراض)*

اتفق الائمة على جواز المضاربة وهي القراض بلغة أهل المدينة وهو ان يدفع انسان الى شخص
 مالا ليخبر فيه والربح مشترك هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واتاما اختلافه فيه فن ذلك
 قول مالك والشافعي وأجدانه لو أعطاه سلعة وقال له بعهها واجعل ثمنها قراضا فهو قراض فاسد
 مع قول أبي حنيفة انه قراض صحيح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول انه خلاف ما عليه عمل الناس ووجه الثاني النظر الى ان الاذن له في جعل ذلك
 ثمنًا قراضا كاعطائه النقد قراضا على حد سواء نظر المني * ومن ذلك قول الائمة بمنع اقراض
 بالعلوس مع قول اشهب وابي يوسف بجواز القراض بها اذا راجت رواج النقود فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول عامة العلماء ان العامل لا يبرأ
 اذا اخذ مال القراض بيئته الابردة بيئته مع قول أهل العراق انه يقبل قوله مع يمينه فالاول
 مشدد خاص بمن غلب على قلبه محبة الدنيا فلا يبعد ان يحلف باطلا ويدعي رده والثاني مخفف
 خاص بمن غلب عليه الزهد في الدنيا وصدق المسلمين في تأدية الامانات فصدقه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا دفع الى العامل مال قراض فاشترى
 العامل منه سلعة ثم هلك المال قبل دفعه الى البائع انه ليس على المقارض شيء والساعة للعامل
 وعليه ثمنها مع قول أبي حنيفة انه يرجع بذلك على رب المال فالاول مخفف على رب المال والثاني

مشدد عليه ولعل ذلك لنسبة رب المال الى التقصير في اعطائه ماله لمن لا يتصرف به بالمصلحة ولا يتنظر للعواقب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لا يجوز اقراض مدة معلومة لا يفسخه قبلها أو على انه اذا انتهت المدة يكون ممنوعا من البيع والشراء مع قول أبي حنيفة انه يجوز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان القراض انما شرع للربح والربح ليس له وقت معلوم وتقييد المدة ينافي الاطلاق في التصرف ووجه الثاني ان رب المال الرجوع عن القراض زهد في الربح الذي يربى متى شاء * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه اذا شرط رب المال على العامل انه لا يبيع ولا يشتري الا من فلان كان القراض فاسدا راع قول أبي حنيفة وأحمد ان ذلك صحيح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان رب المال قد يكون أتم نظرا من العامل ووجه الثاني عكسه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المقارض اذا عمل بعد فساد القراض فحصل في المال ربح كان للعامل مثل اجرة عمله والربح ربح المال والنقصان عليه مع قول مالك في احدي روايتيه انه يرد الى قراض مثله وبه قال القاضي عبد الوهاب فالاول مشدد على العامل والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما ما ان العامل اذا سافر بمال القراض تكون نفقته من مال القراض مع قول احمد والشافعي في أرجح قوليه ان نفقة العامل اذا سافر للمضاربة والربح على نفسه حتى اجرة مركوبه فالاول مخفف على العامل والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك ان من أخذ قرضا على ان جميع الربح له وانه لا ضمان عليه جاز مع قول أهل العراق ان ذلك المثل يصير قرضا عليه ومع قول الشافعي ان للعامل اجرة مثله والربح ربح المال فالاول مخفف بحكم الشرط المذكور والثاني مشدد على العامل والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المضارب لو ادعى ان رب المال اذن له في البيع والشراء نقدا ونسيئة فقال رب المال ما اذنت لك الانقدا ان القول قول المضارب مع يمينه مع قول الشافعي ان القول قول رب المال مع يمينه فالاول مخفف على المضارب والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان رب المال استأمنه أولا فلا ينبغي له تكذيبه فيما ادعاه ثانيا ووجه الثاني ان رب المال هو الاصل في الاحسان الى المضارب فكان له اليد عليه من حيث انه أصل المضارب فرعه والله تعالى أعلم

(كتاب المساقاة)

اتفق فقهاء الامصار من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب على جواز المساقاة وخالفهم أبو حنيفة وحده فقال بطلانها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه عقد ينتفع به كل من العاقدين بحكم الاتفاق والرضي ووجه الثاني ما فيه من الغرر * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في القديم انه يجوز المساقاة على سائر الاشجار الخضر

كالنخل والعنب والتين والمجوز وغير ذلك وبه قال أبو يوسف ومحمد والمتأخرون من أصحاب الشافعي مع قول الشافعي في التجديد أنها لا تجوز إلا في النخل والعنب خاصة ومع قول داود أنها لا تجوز إلا في النخل خاصة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم نهى الشارع عن المساقاة في غير النخل والعنب ووجه الثاني الوقوف على حد ما ورد من المساقاة على النخل والعنب فقط من حيث كونهما كويين ووجه الثالث الوقوف على حد مساقاة أهل خيبر فإنها كانت في النخل فقط * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إذا كان بين النخل بياض وإن كثرت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل بشرط اتحاد العامل وعسر أفراد النخل بالسقي والبياض بالمارة ويشترط أن لا يفصل بينهما ولا تقدم المزارعة بل تكون تبعاً للمساقاة مع قول مالك يجوز دخول البياض اليسير بين الشجر في غير المساقاة من غير اشتراط ومع قول أبي يوسف ومحمد يجوز ذلك على أصلهما في جواز المخارة وهي عمل الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق فالأول مخفف بالشروط المذكورة والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في التجديد أن المزارعة باطلة وهي أن يكون البذر من مالك الأرض مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد والمتأخرين من أصحاب الشافعي واختاره النووي من حيث الدليل بعهدة المزارعة قال النووي وطريق جعل الغلة لهما ولاجرة أن يستأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر ويغيره نصف الأرض فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول خروج المزرعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه الثاني أن التراضي بامر بين اثنين حكم * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو ساقاه على ثمرة معلومة موجودة ولم يبدل صلاح الثمرة جاز وإن بدا صلاحها لم يجز مع قول أبي يوسف ومحمد وسحنون يجوز ذلك على كل ثمرة موجودة من غير تفصيل فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في الشق الثاني أنه إذا بدا صلاح الثمرة ما بقي يحتاج إلى المساقاة فهو كالعنب ووجه مقابلة أن الثمرة ولو بدا صلاحها تحتاج إلى كمال التمنية حتى تبلغ إلى جالة الكمال ولا عبث في ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنهم لما اختلفوا في الجزء المشروط فاتوا قول العامل مع ميمته مع قول الشافعي أنهم ما يتحالفان وينفخ العقد ويكون للعامل أجره مثله فيما عمل بناء على أصله في اختلاف المتبايعين فالأول فيه تخفيف على العامل والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب الأجرة)

اتفق كافة أهل العلم على أن الأجرة جائزة خلافاً لاسماعيل بن علي فإنه أنكر جوازها ووجه الثاني عدم وصول دليل إليه في ذلك فرأى أن من شرط بيع المنافع قبضها جلة واحدة كقبض العين المبيعة ولم يكف بشروعه في قبض المنفعة شيئاً فشيئاً فقال بعدم جوازها لشبهه بكل أموال الناس بالباطل لاسيما أن كانت الأجرة في الذمة فلا هو أعطى الأجرة مجلة ولا هو استوفى المنفعة

ولا يرد عليه السلم لانه خرج بدليل * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمدان عقد الاجارة لازم من الطرفين جميعا فليس لاحدهما بعد عقدها الصحيح فسخها ولو بعد الرأبما يفسخ به العقد اللازم من وجود عيب بالعين المستأجرة مثلا كما لو استأجر دارا فوجدها منهدمة مثلا لا تصلح للسكنى أو انهضت بعد العقد أو مرض العبد المستأجر أو وجد الاجير بالاجرة المعينة عيبا فيكون للمستأجر الخيار لاجل العيب مع قول أبي حنيفة وأصحابه انه يجوز فسخ الاجارة بعد حصول ولو من جهته مثل أن يكتري حانوتا ليتجر فيه فيحرق ماله أو يسرق أو يفسد أو يغلس فيكون له فسخ الاجارة ومع قول قوم ان عقدها لازم من جهة المستأجر فقط كالجمالة فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالعذر والثالث فيه تخفيف كذلك من حيث جواز فسخها للمؤجر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الحرب من صفات المنافقين بأن يرجع أحدهما في قوله الذي وافق صاحبه عليه ووجه الثاني ان لزوم العقد انما هو مع شرط سلامة العاقبة ووجه الثالث ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وأحمدانه اذا استأجر دابة أو دارا أو حانوتا مدة معلومة بأجرة معلومة ولم يشترط تعميل الاجرة ولا نصاعلي تأجيلها بل اطلقا انها تستحق بنفس العقد فاذا سلم المؤجر العين المستأجرة الى المستأجر استحق جميع الاجرة لانه قد ملكه جميع المنفعة بعقد الاجارة فوجب تسليم الاجرة ليلزم تسليم العين اليه مع قول أبي حنيفة ومالك ان الاجرة تستحق جزاء فجزءا كلما استوفى منفعة يوم استحق اجرته فالاول مشدد خاص بأهل السخاء والكرم والثاني فيه تخفيف خاص بأهل المشاحة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو استأجر دارا كل شهر بشئ معلوم انه تصح الاجارة في الشهر الاول وتلزم وامام بعده من الشهور فلا يلزم الا بالدخول فيه مع قول الشافعي انها تبطل الاجارة في الجميع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان تفصيل الاجرة وتوزيعها على الشهور بمثابة العقد الواحد في مدة معينة ووجه الثاني الجهل بمدة الاجارة ولأن كل شهر يحتاج الى عقد جديد لا فراده بأجرة معينة ولم يوجد عقد وذلك يقتضي البطلان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمدانه لو استأجر عبد مدة معلومة أو دارا ثم قبض ذلك العبد والدار ثم مات العبد قبل ان يعمل شيئا وانهدمت الدار قبل ان يسكنها ولم يمض من المدة شئ انه لا يستحق عليه شئ من الاجرة وتبطل الاجارة مع قول أبي ثوران المتافع في هذه المواضع من ضمان المكترى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الاجرة لا تجب الا بالعمل مثلا ووجه الثاني ان الموت أو الانهدام ليس هو في يد المؤجر وقد سلم المستأجر الاجرة وأباح لقابضها التصرف فيها فكأنه ملكها له فلا ينبغي رجوعه فيها وهذا خاص بالاكابر والاول خاص بعوام الناس المشاهين على الدنيا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان عقد الاجارة على الدابة والدار والعبد لازم لا يفسخ بموت العاقدين جميعا أو أحدهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه

الاول احسان الظن بالوزنة وانهم يرضون بما فعله مورثهم ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط
وانهم قد لا يرضون بما فعله مورثهم لنقص في عقولهم أو لكمال عقلهم ورجحانه على عقل مورثهم *
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أرجح أقواله انه يجوز عقد الاجارة مدة تبقى فيها المين
غالب مع قوله أي الشافعي في القول الآخر انه لا يجوز أكثر من سنة وفي القول الآخر انه لا يجوز
أكثر من ثلاثين سنين فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول العمل بالغالب في بقاء تلك العين ولو مائة سنة وأكثر ولا فرق بين طول
المدة وقصرها في ذلك ووجه الثاني أن المين قد تغير بعد مضي سنة ووجه الثالث أن الثلاثين
سنة هي التي ينتهي اليها مال الناس في العيشة اليها في طول الامل وقصره غالباً فالخلاف مبني
على مراعاة احوال الخلق غالباً * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أحد قوليه ان الصانع
إذا أخذ الشيء الى منزله ليعمله فهو ضامن لذلك ولما أصيب عنده من جهته مع قول أبي حنيفة
والشافعي في أرجح قوليه لا ضمان عليه الا فيما جنت يده أو قصر فيه ومع قول أبي يوسف ومحمد
ان عليه الضمان فيما يستطيع الامتناع منه لا فيما لا يستطيع الامتناع منه كالحريق والامر
الغالب وتلف الحيوان فانه لا ضمان عليه ومع قول مالك ان الاجراء لا يضمنون بل هم على الامانة
الا الصياغ خاصة فانهم ضامنون اذا انفردوا بالعمل سواء عملوه بالاجرة أو بغيرها الا ان تقوم بينه
بفراغه قبل هلاكه فيبرأ فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث وما بعده مفصل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجوه هذه الاقوال كلها ظاهرة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو اختلف
الخياط وصاحب الثوب في كيفية تفصيله قباء أو قيصاً مثلاً فالقول قول الخياط مع قول أبي حنيفة
ان القول قول صاحب الثوب فالاول مشدد على صاحب الثوب مخفف على الخياط والثاني
عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجدانه لا يصح الاستيجار
على القرب الشرعية كالنكح وتعليم القرآن والامامة والاذان مع قول مالك والشافعي انه يجوز
ذلك في الامامة بمفردها واختلف اصحابه في ذلك فالاول مشدد خاص بأهل الورع والدين
والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
والشافعي واجد انه يجوز للمصلي ان يستأجر دار المصلي فيها فيؤجره مالك الدار مدة معلومة يصلي
فيها ثم تود اليه ملكاً وله الاجرة مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز ولا اجرة له قال ابن هبيرة
وهذا من محاسن أبي حنيفة لا مما ياب عليه لانه مبني على القربات عنده ولا يؤخذ عليها اجرة
فالاول مخفف والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول الشافعي والجمهور بعهدة اجارة المجدى لا قطاع السلطان الذي قطعه له لان المجدى مستحق
لنفسه قال الشيخ تقي الدين السبكي وما زلنا نسمع علماء الاسلام قاطبة بالديار المصرية والشامية
يقولون بعهدة اجارة الاقطاع حتى جاء الشيخ تاج الدين الغزاري وولده الشيخ تاج الدين فقالا فيها
ما قالوا يعني من المنع وهو المعروف من مذهب احمد وهو قول أبي حنيفة فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في اظهر قوليه انه يجوز بيع

العين المؤجرة مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز بيعها الا برضى المستأجر فهو بالخيار بين اجارة البيع وطلانه ومع قول مالك وأحمد يجوز بيع العين المؤجرة للمستأجر دون غيره لعدم تعذر وصوله الى استيفاء المنفعة بخلاف بيعها لهير المستأجر فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تشديد على المؤجر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه لو استأجر دابة ليركبها فلجمها بلجامها كما جرت به العادة فلا ضمان مع قول أبي حنيفة انه يضمن قيمتها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بأحد الناس والثاني خاص بأهل الدين والورع ويصح أن يكون الامر بالعكس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه تجوز اجارة الدنانير والدرهم للترين والتجمل بها كما لو كان صبر فيامع قول الشافعي وأحمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع والتقوى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لا يجوز اجارة الارض بما ينبت فيها أو يخرج منها ولا بطعام كالسمك والعسل والسكر وغير ذلك من الاطعمة والمأكولات مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يجوز بكل ما نبتته الارض وبغير ذلك من الاطعمة والمأكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض ومع قول الحسن وطاوس بعدم جواز كراء الارض مطلقا بكل حال فالاول مشدد خاص بأهل الورع والخوف من الوقوع في الربا من حيث ان ذلك المعلوم الذي خرج من الارض كان مبتذرا فيها فكان من قاعدة مدحجوة ووجه الثاني المخفف أن الخارج من الارض نوع آخر غير النوع الارضي كالذهب والفضة ووجه الثالث المشدد الى الغاية العمل بالوفاء بحق اخوة الاسلام فمن احتاج الى أرضه زرعها ومن استغنى عنها اعطاها لآخيه المسلم ليزرعها بلا أجر على الاصل في الانتفاع بالارض اذا الانتفاع بكرائها انما هو فرع من ذلك ورخصة من الشارع والا فالارض مخلوقة بالاصالة لمنافع عباده من غير تحجير فكل من احتاج اليها كان أولى بها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة ان من استأجر أرضا ليزرعها خنطة ان له أن يزرعها شعبة او كل ما ضره كضر الخنطة مع قول داود وغيره انه ليس له أن يزرعها غير الخنطة فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه يجوز اجارة المشاع مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز ان يؤجر نصيبا مشاعا الا من شريكه ومارهنه وهبته فلا يجوز ذلك عنده بحال فالاول مخفف خاص بأهل الورع الذين لا يشاحون من عامهم والثاني مشدد خاص بأحد الناس الذين يشاحون اخاهم ويرون الحظ الاوفر لانفسهم ويحتاجون الى المرافعة للحكام فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز شرط الخيار ثلاثا في الاجارة كالبيع مع قول الشافعي انه لا يجوز فالاول مخفف خاص بأحد الناس الذين يقع لهم تردد وندم اذا كان الحظ الاوفر لآخيه والثاني مشدد خاص بأهل الدين والورع الذين لا يندمون اذا كان الحظ الاوفر لآخيه بمجامع ان الاجارة فيها بيع المنافع فلا فرق بينها وبين الاعيان لمن

تأمل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا استأجر شخص شيئا من دار وعبد فلم ينتفع به فعليه الاجرة مع قول أبي حنيفة انه لا اجرة عليه لكونه لم ينتفع بذلك فالاول مشدد خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله أعلم

(كتاب احياء الموات) *

اتفق الائمة على جواز احياء الارض الميتة للمسلم ولو موات الاسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز للذمي احياء موات الاسلام مع قول أبي حنيفة انه يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان تمكين الذمي من احياء فيه عزله بخرجه عن الصفار ووجه الثاني ان لا فرق بين احيائه موات الاسلام وبين عمارته بيتا في العمران لمن تأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة يشترط في جواز احياء اذن الامام مع قول مالك ان ما كان في القلاة أو حيث لا يتشاح الناس فيه لا يحتاج الى اذن وما كان قريبا من العمران أو حيث يتشاح الناس فيه افتقر الى الاذن ومع قول الشافعي وأحمد انه لا يحتاج الى اذن الامام مطلقا فالاول مشدد خاص بأهل الادب مع ولي الامر والثاني مفصل والثالث مخفف ودليله الحديث الصحيح من أحبي أرضا ميتة فهي له فان لفظه يعم المسلم والذمي ومن أذن له الامام ومن لم يأذن له فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان ما كان من الارض مملوكا ثم باداه له ونوب وبلال عهده يملك بالاحياء مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه انه لا يملك بالاحياء فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان احياء الارض وملكها يكرن بتخصيصها وان يتخذها ماء وأما الدار فبتحويطها وان لم يسقفها مع قول مالك تملك الارض بما يعلم بالعادة انه احياء مثلها من بناء وغراس وحفر بئر وغير ذلك ومع قول الشافعي ان كانت للزرع فملك بزرعها واستخراج مائها وان كانت للسكنى فبتحويطها بيوثا وتسقيفها فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حريم البئر أربعون ذراعا ان كان الابل تسقى دائما منها وان كانت للناضح فستون ذراعا وان كانت عينا فثلثمائة ذراع وفي رواية عنه خمسمائة ذراع فمن أراد ان يحفر في حريمها منع منه مع قول مالك والشافعي انه ليس لذلك حد مقدر الرجوع في ذلك الى العرف ومع قول أحمد ان كانت في ارض موات فخمس مائة وعشرون ذراعا وان كانت في ارض عامرة فخمسون ذراعا وان كانت عينا فخمس مائة ذراع فالاول مفصل وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل الامر في ذلك يختلف باختلاف صلاحية الارض ورخاوتها ونثرة الواردين على الماء وقتهم فكلام الائمة كلهم صحيح ووجه ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه انه اذا نبت حشيش في ارض مملوكة لم يملكه صاحب الارض فكل من اخذه صار له مع قول الشافعي انه يملك الارض ومع قول مالك ان كانت الارض محبوطة ملكه صاحبها وان كانت غير محبوطة لم يملكها فالاول مشدد على مالك مخفف

على المسلمين والثالث مفصل وظاهر القواعد بعض قول الشافعي وشهد للأول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار فإنه يشمل الكلأ النابت في الملك وفي الموات فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المحشيش لا يلتفت اليه صاحب الارض في الغالب بخلاف ثمر الاشجار ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فلا ينبغي لاحد ان يأخذ ذلك المحشيش الا بطيب قلب صاحب الارض وهو خاص بأهل الورع ووجه قول مالك ان التعويط يدل على الالتفات الى المحشيش فليس لاحد أخذه الا باذن صاحب الارض بخلاف ما اذا لم يكن محوطا عليه فإنه يدل على مسامحة الناس به * ومن ذلك قول مالك انه اذا فضل عن حاجة الانسان وهما ثمرة وزرعه شيء من الماء الذي في نهره أو بئرته فان كان النهر أو البئر في البرية فالملك احق بمقدار حاجته منهما من غيره ويجب عليه بذل ما فضل من ذلك وان كانت في حائط فيلزمه بذل الفاضل تجاره الى أن يصلح بئر نفسه أو عينه فان تهاون باصلاحه لم يستحق شيئا وهل يستحق عوضه فيه روايةان مع قول أبي حنيفة وأصحاب الشافعي انه يلزمه بذله لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك للزرع ولا اخذ العوض ويستحب تركه مع قول أحمد في احدى روايتيه انه يلزمه بذله من غير عوض للماشية والسقي معا ولا يحل له البيع فالاول مخفف على المالك والثاني مشدد على المالك رجة بالناس والدواب والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

(كتاب الوقف)

اتفق الاثمة على أن الوقف قربة جائزة وعلى أن ما لا يصح الانتفاع به الا باتلاف عينه كالذهب والفضة والمأكول لا يصح وقفه وعلى ان وقف المشاع جائز كهيئته واجارته خلافا لمحمد بن الحسن فقط في قوله بامتناع اجارة المشاع ووقفه وعلى أنه اذا غلب الوقف لم يعد الى ملك الوقف اذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزم باللفظ وان لم يحكم به حاكم ويزول ملك الوقف عنه وان لم يخرج عن يده مع قول محمد بن الحسن لا يصح الا اذا أخرجه عن يده بان يجعل للوقف وليا ويسلمه اليه وهو احدى الروايتين عن مالك ومع قول أبي حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكنه غير لازم ولا يزول ملك الوقف عنه الا بعد ان يحكم به حاكم أو يماته بموته كأن يقول اذا مت فقد وقف دارتي على كذا فالاول مشدد على الوقف والثاني مفصل والثالث مخفف على الوقف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الثلاثة أقوال ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ومالك في احدى روايتيه انه يصح وقف الحيوان مع قول أبي حنيفة ومالك في الرواية الاخرى عنه انه لا يصح بناء على قاعدتهما انه لا يصح وقف المتقول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه فعل معروف وان غلب عليه التلف بعد مدة ووجه الثاني ان الوقف انما يتخذ للتأيد ودوام الانتفاع والحيوان يغلب هلاكه فلا يصح * ومن ذلك قول أصحاب الشافعي ان الملك في رقة الموقوف ينتقل الى الموقوف عليه مع قول أبي حنيفة وجاعات من أصحابه

والراجح من قول الشافعي ان الوقف اذا صح خرج من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه فالاول مشدد على الواقف والثاني فيه تشديد على الموقوف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان سبب مشروعية الوقف ادعاء العبد للملك مع سيده كما قالوا في الزكاة الواجبة فكأنه بالوقف يتبرأ الى الله تعالى من ملك ذلك الموقوف ولولم يخرج عن ملكه فكأنه لم يتبرأ ووجه الثاني ان الواقف اذا رجع الملك فيما يسيده الى الله تعالى يحتاج الموقوف عليهم الى تملك جديد من الله تعالى ولم يحصل وأيضا فان الانتفاع لا يتخصص بأحد بعينه في الاصل فاذا مات المعين انتقل الى مابعد من جهات القربات ولوان الموقوف عليهم كانوا يملكون الموقوف لا يحتاج الى اذن منهم ان ينفع به بعدهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد يصح وقف الانسان على نفسه مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يصح فالاول مخفف على الواقف خاص بأهل الشيع والنجل الذين لا تخلص نفوسهم من ورطة محبة الدنيا فكان ذلك كالوصية عند حضور الاجل وقد ورد في الحديث أفضل الصدقة ان تصدق وانت صحيح صحيح تأمل البقاء وتخشى الفقر وليس الصدقة ان تقول اذا حضرتك الوفاة لفلان كذا ولفلان كذا الحديث ووجه الثاني المشدد على الواقف انه على قاعدة القربات الشرعية من طلب المبادرة بها قبل احترام المنية فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك انه يصح الوقف اذا لم يعين للوقف مصرفا كان قال وقت دارى هذه وكذلك يصح الوقف عنده وعند الشافعي اذا كان منقطع الاخر كوقفت كذا على اولادى وأولادهم ولم يذكر بعدهم الفقراء مثلا ويرجع ذلك بعد انقراض من سمي الى فقراء عصبته فان لم يكونوا فالى فقراء المسلمين وبذلك قال أبو يوسف ومحمد مع قول الشافعي ان الوقف يبطل اذا لم يعين له مصرفا فالاول فيه تخفيف على الواقف والثاني مشدد في بطلان الوقف اذا لم يعين له مصرفا فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي يوسف ان الوقف اذا انحرب لا يجوز بيعه وصرف ثمنه الى مثله كما اذا انحرب المسجد ولم يرج عوده مع قول محمد انه يعود الى مالكة الاول وليس لابي حنيفة نص في هذه المسئلة فالاول مشدد والثاني مخفف من حيث بطلان الوقف بعد ثبوته فرجع الامر الى مرتبة الميزان * والله أعلم

(كتاب الهبة)*

اتفق الائمة على ان الهبة تصح بالايجاب والقبول والقبض واجعوا على ان الوفاء بالوعد في الخير مطلوب وعلى ان تخصيص بعض الاولاد بالهبة مكروه وكذا تفضيل بعضهم على بعض هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يقتضي صحة الهبة الى القبض مع قول مالك انه لا تقتضي صحتها ولزومها الى قبض بل تصح وتلزم بمجرد الايجاب والقبول ولكن القبض شرط في نفوذها وتماها واحترز مالك بذلك عما اذا انحرب الواهب الا قباض مع مطالبة الموهوب له حتى مات وهو مستمر على المطالبة فانما لا تبطل وله مطالبة الورثة فان ترك المطالبة أو أمكنه قبض الهبة فلم يقبضها حتى مات الواهب أو مرض

بطلت الهبة وعبارة ابن أبي زيد القيرواني في رسالته ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس إلا بالحجارة
فإن مات قبل الحجازة فهو ميراث مع قول أحمد في إحدى روايته أن الهبة تملك من غير قبض
فالأول مشدد جار على قواعد الشريعة كالبيع وغيره من سائر التملكات والثاني مخفف على
الموهوب له مشدد على الواهب فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه لا بد في صحة القبض أن يكون باذن الواهب مع قول أبي حنيفة أنه يصح القبض بغير إذن منه
فالأول مخفف على الواهب عكس الثاني فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
مالك والشافعي أن هبة المشاع جائزة كالبيع وصفة قبضه أن يسلم الواهب الجميع إلى الموهوب له
فليس وفي منه حقه ويكون نصيب شريكه في يده كالوديعة مع قول أبي حنيفة أن كان مما لا ينقسم
كالعبد والجواهر جازت هبته وأن كان مما لا ينقسم لم تجز هبة شيء منه مشاعا فالأول مخفف
والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب
للأب وإن علان يسوي بين أولاده في الهبة مع قول أحمد ومحمد أن له أن يفضل الذكور على
الإناث كقسمه الإرث فالأول فيه تشديد على الأب والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ثم إذا فادخل الأب بينهما فهل يلزمه الرجوع في المفاضلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك وقال
أحمد يلزمه الرجوع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه ليس
للأب الرجوع في هبة لولده بحال مع قول الشافعي أن له الرجوع فيما بكل حال وبيع قول
مالك أن له الرجوع ولو بعد القبض في كل ما وهبه لانه على جهة الصدقة والمجبة ولا يرجع فيما
وهبه على جهة الصدقة قال وأما يسوغ الرجوع إذا لم تنسب الهبة في يد الولد أو يستحدثت دية بعد
الهبة أو تزوج البنت أو يختلط الموهوب بحال من جنسه بحيث لا يميز منه والأفليس له الرجوع
مع قول أحمد في إحدى رواياته وأظهرها أن له الرجوع بكل حال كذهب أبي حنيفة فالأول
مشدد خاص بالأب في الدين والثاني مخفف خاص بأخبار الناس والثالث مفصل فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن بعض الأولاد قد يكون مع أبيه كالأخ أو كالأعداء
ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم لولد أنت ومالك لأبيك * ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وأكثر العلماء أن الوفاء لو عدى في الخير مستحب لا واجب ولو تركه فإنه انفصل
وإن سكب كراهة شديدة ولكن لا يأنم مع قول جماعة منهم ممن يمسوا الميزان الوفاء بالوعد
واجب ومع قول بعض أصحاب مالك أن الوعد إن كان مشترطاً بسبب كقوله تزوج وراك كذا
وتعود ذلك يجب الوفاء به وإن كان وعداً لمقام المحب فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث
مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه من باب من تطوعاً خيراً فهو خير به
وهو خاص بمن كان عنده بقية يحمل من الناس ووجه الثاني اتساعه من صفات المنافقين فإن
من أخلف الوعد فهو منافق خالص وإن صام وصلى وقال إنني مسلم كما ورد في الصحيح ووجه
الثالث ظاهر

اجمع الائمة على ان اللقطة تعرف حولا كاملا اذا لم تكن شيئا فانها يسيرا أو شيئا لا بقوله وعلى
 ان صاحبها اذا جاء فهو احق بهامن ملته عليها وعلى انه اذا اكلها بعد التحول فصاحبها مخير بين
 التضمن وبين الرضى بالبدل واجمعوا على جواز الالتقاط في الجملة ونما اختلفوا في ان الافضل
 اخذها أو تركها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع في الباب * واماما اختلفوا فيه من ذلك
 قول أبي حنيفة ان اخذ اللقطة في الجملة أولى من تركها مع قول احمد ان تركها افضل من اخذها
 ومع قول الشافعي في احد قوله بوجوب الاخذ ومع الاصح عند اصحابه ان اخذها مستحب
 ان وثق بامانة نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد والرابع مفصل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان فيه حفظ المال اخيه ووجه الثاني ان فيه
 الخلاص من تبعات الناس ووجه الثالث هو وجه الاول لكن هذا على سبيل الوجوب والاول
 على سبيل الافضلية والرابع وجهه ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اخذ اللقطة ثم
 ردها الى مكانها فان كان اخذها ابردها على صاحبها فلا ضمان والا ضمن مع قول الشافعي واجد
 انه ضمن بكل حال ومع قول مالك ان اخذها بنية المحفظ ثم ردها ضمن وان كان مترددا بين
 اخذها وتركها ثم ردها فلا ضمان فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجوه الاقوال الثلاثة ظاهرة * ومن ذلك قول مالك ان من وجد شاة بفلاة
 من الارض وخاف عليها فهو يا مخيار في تركها واكلها ولا ضمان عليه وكذلك البقرة اذا خاف
 عليها السباع مع قول الائمة الثلاثة ان من اكلها فعليه الضمان اذا جاء صاحبها فالاول مخفف
 على الملتقط في عدم الضمان اذا اكلها والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك قول مالك ان اللقطة في الحرم وغيره سواء فليلتقط ان يأخذها على حكم اللقطة ويملكها
 بعد ذلك وله ان يأخذ دائمة فليلتقط وبه قال ابو حنيفة مع قول الشافعي واحمد ان له اخذها
 ليحفظها على صاحبها ويصرفها مادام مقيمة بالحرم فاذا خرج سلمها للعلماء وليس له ان يأخذها
 للملك فالاول مخفف على الملتقط والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك قول مالك والشافعي ان الملتقط اذا عرف القيمة سنة فله ان يحبسها ليدار له ان يتصدق بها
 وله ان يأكلها انما كان او فقير امع قول أبي حنيفة ان الملتقط اذا كان فقيرا جاز له ان يملكها
 وان كان غنيا لم يجز له عند أبي حنيفة ومالك ان يتصدق بها قبل ان يملكها على شرط ان
 صاحبها اذا جاء وامضى ذلك مضي وان لم يجز ذلك ضمن له الملتقط مع قول الشافعي واحمد انه لا يجوز
 له ذلك لانها صدقة موقوفة فالاول مخفف على الملتقط والثاني مفصل والاول من المسئلة الثانية
 مفصل والثاني منها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه
 اذا وجد بغير ابدية وحده لم يجز له ان يأخذها فلو اخذها ثم ارسله فلا شيء عليه عند أبي حنيفة
 ومالك وقال الشافعي واجد عليه الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد خاص بأهل الدين
 والاحتمياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الاربع انه اذا مضى على اللقطة

حول وتصرف فيها الملتقط بنفقة أو صدقة فلصاحبها إذا جاء أن يأخذ قيمتها يوم تملكها مع قول داود أنه ليس له شيء من ذلك فالأول مخفف خاص بأكثر الناس والثاني فيه تشديد خاص بأهل الورع والخوف من تبعات الناس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد أن صاحب اللقطة إذا جاء ووصفها بصفاتهما وجب على الملتقط أن يدفعها له ولا يكفه مع ذلك بيئته مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يلزمه ذلك إلا بيئته فالأول مخفف خاص بما إذا كان صاحبها غير متهم في دعواه والثاني فيه تشديد خاص بما إذا كان صاحبها متهما في رفته دينه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله أعلم

(كتاب اللقطة)

اتفق الأئمة على أنه يحكم بالسلام الطفل بالسلام أبيه أو أمه إلا في رواية عن أبي حنيفة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا وجد لقيط في دار الإسلام فهو مسلم مع قول أبي حنيفة أنه إن وجد في كنيسة أو بيعة أو قرية من قرى أهل الذمة فهو ذمي فالأول مشدد في الحكم بالسلامه بالدار والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد وأصحاب مالك أن إسلام الصبي غير البالغ العاقل صحيح مع قول الشافعي في أرجح أقواله وأقوال أصحابه أنه لا يصح إسلام صبي مميزا مستقلا وللشافعي قول أنه موقوف إلى البلوغ فالأول مشدد في حصول الإسلام احتياطاً للصبي وللمالك حكم بالسلامه والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد أن اللقيط في دار الإسلام إذا امتنع بعد البلوغ من الإسلام قتل مع قول أبي حنيفة أنه لا يحد ولا يقتل ومع قول الشافعي أنه يزرع عن الكفر فإن أقام عليه أقر عليه فالأول مشدد في تحصيل الإسلام والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(كتاب الجمالة)

اتفق الأئمة على أن راد الابق يستحق الجمل إذا رده أن شرط ذلك هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك أن راد الابق إذا كان معروفاً بذلك استحق الجمل ولو لم يكن شرط وذلك على حسب قرب الموضع وبعده وأما إذا لم يكن راد الابق معروفاً فلا جعل له وبه على ما اتفق عليه مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه يستحق الجمل على الإطلاق ولم يعتبر وجود الشرط ولا عدمه ولا أن يكون معروفاً براد الابق أم لا ومع قول الشافعي أنه لا يستحق الجمل إلا بالشرط فالأول مفصل والثاني مشدد على مالك إلا بابق والثالث مفصل كالأول فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول من تفصيل الإمام مالك العمل بالقرينة وهي إحدى الأدلة وفيها خلاص لزمة صاحب الابق وتشجيع الراد على المداومة على رد الابق لا بخوانه المسلمين وإزالة كرمهم لا سيما من كان عاجزاً وليس له قدرة على شراء عبد يخدمه ودابة يركبها ونفقة يحصلها وتوجيه الثاني كتمجيده الأول وأشد حثاً على إعطاء الراد جماله لاقنائه من خلاص الذمة وتشجيع الراد على أن يدوم على رد الابق فإن منع إعطائه الجمل

بعد تعب يكسر قلبه ويكسره عن التعب بعد ذلك في رد أبق آخر لا سيما من ليس له حرفة ينفق منها على عياله ونفسه غير تلك المحرفة ووجه الثالث ان الوجوب في الجمل انما يكون بالشرط والطلب على قاعدة الاجراء فان لم يكن شرطا فأنما يكون اعطاؤه المجمل من باب البر والاحسان وذلك معروف لا واجب * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من رد الأبق من مسيرة ثلاثة أيام يستحق اربعين درهما وان رده من دون ذلك رخص له انما حكم مع قول مالك ان له أجره المثل ومع قول أحد ان له ديناراً واثنى عشر درهما ولا فرق بين قصر المسافة وطولها ولا بين المصر وخارج المصر خلافاً لأحمد في قوله في رواية له أخرى انه ان جاءه من المصر فله عشرة دراهم أو من خارج المصر فله اربعون درهما ومع قول الشافعي انه لا يستحق شيئاً الا بالشرط والتقدير فالأول مفضل والثاني فيه تخفيف بآجرة المثل والثالث فيه تشديد بالاجتهاد على مالك الأبق والرابع فيه تشديد على رد الأبق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه اذا أنفق نفقة على الأبق بغير اذن سيده فلا شيء على السيد لانه أنفق متبرعاً فهو كالذي ينفق بغير اذن الحاكم وان أنفق بأذنه كان على السيد ديناً عليه وللرأى ان يحبس العبد عنده حتى يأخذ ما أنفق على العبد في طريقه ومع قول أحمد هو على سيده بكل حال ومع قول مالك ان له أجره المثل فالأول مفضل والثاني مشدد على السيد والثالث مخفف على السيد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة فله والله اعلم

(- كتاب الفرائض -)

أجمع المسلمون على ان الاسباب المتوارثة بها ثلاثة رحم ونكاح وولاء وان الاسباب المانعة من الميراث ثلاثة رقي وقتل واختلاف دين وعلى أن الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لا يورثون وان كل ما يرثونه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك الا الشيعة ولذلك أنكروا على أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين قال لفاطمة ما قال ولورثها من أبيها صلى الله عليه وسلم شيئاً وكذلك اجمهوا على ان الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وابوه وان علا والاخ وابنه الام والعم وابنه الا لام والزوج والمنعق وعلى ان الوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والمجدة والاخت والزوجة والمنعقة وعلى ان الفروض المقررة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والرابع والثلثان والثلث والسدس الى غير ذلك من مسائل الفرائض المجمع عليهم واتفق الاثمة على ان المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه وحكي عن معاذ بن المسيب والنخعي انه يرث المسلم من الكافر ولا عكس كما يتروج المسلم الكافرة ولا يتروج الكافر المسلمة واتفقوا ايضا على ان القتاتل عداً ظالم لا يرث من المقتول شيئاً وكذلك اتفقوا على ان العول لا يكون الا في الاصول الثلاثة الستة والاثنى عشر والاربعة والعشرين وان العول صحيح معمول به عند كافة العلماء وانعقد اجماع الصحابة عليه في خلافة عمر بن الخطاب خلافاً لابن عباس وعلى انه لو اجمع ابنهما لم كان للاخ منهما السدس والباقى بينهما بالتصوية خلافاً لابن مسعود والحسن هذا ما وجدته من مسائل الابعاج

والإتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي ان ذوى الارحام لا يرثون بل يكون
 المال المفاضل بعد أصحاب الفروض والعصبات لبيت المال وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان
 وزيد والزهرى والاوزاعى وداود ومع قول أبي حنيفة واجد بتوريتهم وحكى ذلك عن علي
 وابن مسعود وابن عباس لكن عند فقد أصحاب الفروض والعصبات بالاجماع وعن سعيد
 ابن المسيب ان الخصال يرث مع البنت فعلى ما قال مالك والشافعي اذا مات عن أمه كان لها الثلث
 والباقي لبيت المال أو عن بنته فلها النصف والباقي لبيت المال وعلى ما قاله أبو حنيفة واجد
 المال كله للام الثلث بالفرض والباقي بالرد وكذلك للبنت النصف بالفرض والباقي بالرد ونقل
 القاضي عبد الوهاب المالكي عن الشيخ أبي الحسن ان الصحيح عن عثمان وعلي وابن عباس
 وابن مسعود انهم كانوا لا يرثون ذوى الارحام ولا يرثون على أحد ثم ان ما يحكى عنهم في الرد
 وتوريت ذوى الارحام انما هو حكاية فعل لا قول كما ترى وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون
 الاجماع على هذا فالاول مشدد على ذوى الارحام والثاني مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول بعد ذوى الارحام عن المحبة والعصبة التي تكون في أصحاب الفروض
 والعصبات ووجه الثاني انهم لا يخلون من محبة ولا عصبية * ومن ذلك قول مالك والشافعي
 واجدان مال المرتد اذا قتل أو مات على الردة يكون في مال لبيت المال حتى المال الذي كان كسبه
 في اسلامه مع قول أبي حنيفة ان مال المرتد يكون لورثته من المسلمين سواء اكتسبه في اسلامه
 أم في رده فالاول مشدد على ورثة المرتد والثاني مخفف عليهم ووجه الاول انقطاع المولاة بين
 المرتد وورثته حين الردة أو ضعف المولاة فكان من الورع رجوع ماله لبيت المال بصرف
 في مصالح المسلمين العامة ووجه الثاني لاحتمال لاخواننا المسلمين الذين لهم حق في بيت
 المال فلا نطعمهم ما فيه رائحة شبهة فكانت ورثته أولى بذلك المال كما يرثون مال مورثهم
 المقتول ولو كان مكسبه حراما لا يمكن رده الى أربابه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة والشافعي واجدان من قتل خطأ لا يرث مع قول مالك انه يرث من المال الذي
 ملك المقتول دون الدية فالاول مشدد على القاتل والثاني فيه تخفيف عنه من حيث التفصيل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الحديث في انه لا يرث القاتل من مقتوله شيئا
 ووجه الثاني تنفير القاتل من القتل بجرمانه من مال الدية المحاصل فقط زجره عن التجري
 على قتل مورثه وأما المال الذي لم يحصل من جهة القتل فهو باق على الاصل في التركات
 فلما حكم أن يرثه منه والله اعلم * ومن ذلك قول مالك واجدان اهل الملل من الكفار
 كاليهودى مع النصارى لا يرث بعضهم بعضا مع قول أبي حنيفة والشافعي انهم كلهم ملة واحدة
 وكلهم كفار يرث بعضهم بعضا فالاول مشدد ودليله ظاهر حديث لا يورث اهل ملتين والثاني
 مخفف ودليله ان ما عدا ملة الاسلام كلهم ملة واحدة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة ومالك والشافعي ان من بعده حر وبعده رقيق لا يرث ولا يرث مع قول احمد وأبي
 يوسف ومحمد انه يرث ويرث بقدر ما فيه من الحرية فالاول مشدد ووجه ضعف ملكه والثاني

فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الكافر
والمرتد والقاتل عدا ومن فيه رق ومن خفي موته لا يجيبون كما لا يرثون مع قول ابن مسعود
وحده ان الكافر والعدو والقاتل عدا يجيبون ولا يرثون فالاول مشدد على من تقدم ذكرهم
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول
الائمة الاربعة ان الاخوة اذا حجوا الام من الثالث الى السادس لم يأخذوه مع ما روى عن ابن
عباس ان الاخوة يرثون مع الابن اذا حجوا الام فبأخذون ما حججوها عنه والمشهور عن ابن
عباس موافقة الكافة فالاول وما وافقه من قول ابن عباس مشدد على الاخوة والثاني مخفف
عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان الفرقي والقتلي
والهدمي والموتى بحريق أو طاعون اذا لم يعلم أيهم مات قبل صاحبه لم يرث بعضهم بعضا وتركه
كل واحد منهم لباقي ورثته مع قول احمد في رواية انه يرث كل واحد منهم تلامه دون طارفه
وسبقه الى ذلك على وشرح والخفي والسعي فالاول مشدد على من ذكر بعدم ارثهم من بعضهم
بعضا والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المجدة
أم الاب لا ترث مع وجود الاب الذي هو ابنها شيئا مع قول احمد انها ترث معه السادس ان كانت
وحدها أو تشارك الام فيه ان كانت موجودة فالاول مشدد على المجدة المذكورة والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول اجماع الائمة على ان الاخوين
يجب ان الام من الثالث الى السادس مع قول ابن عباس ان لها معهما الثلث حتى يصيروا ثلاثة
فيكون لها السادس فالاول مشدد على الام والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات عصبة مع قول ابن عباس انهن لسن بعصبة
ولا يرثن شيئا مع البنات فالاول مخفف على الاخوات والثاني مشدد عليهن فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول كافة العلماء ان الارث لا يثبت بالموالة مع قول الخفي انه
يثبت بها ومع قول أبي حنيفة انه ان والاوه عاقده كان له نقضه ما لم يعقل عنه فالاول مشدد
والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ان ابن الاعنة تستحق أتمه جميع ماله بالفرض والعصوبة مع قول مالك والشافعي ان الام تأخذ
الثلث بالفرض والباقي لبيت المال ومع قول احمد في رواية ان عصبته عصبة أتمه فاذا
خلف أتما وخلا فللام الثلث والباقي للخال والاراية الثانية لا جدها عصبة فيكون المال
جميعا لها تعصبا فالاول مخفف على الام والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك باقي الاقوال فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد ان السقط اذا استهل صار خالا يرث
ولا يرث وان تحرك أو تنفس الا أن يرضع فان عطس فعن مالك وايتان مع قول أبي حنيفة
والشافعي انه ان تحرك أو تنفس أو عطس ورث وورث عنه فالاول مشدد في الاحتياط في الارث
والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

• (كتاب الوصايا) •

أجمعوا على أن الوصية مستحبة غير واجبة وإنها تمليك يضاف إلى ما بعد الموت فإن كان الإنسان
عنده أمانة تغيره وجب عليه الوصية وكذلك إذا كان عليه دين لا يملك به من ماله أو عنده ودية
بغير شاهد وأجمعوا على أنها لا تحب للوارث خلافا للزهرى وأهل الظاهر في قولهم بوجوب الوصية
للقارب الذين لا يرثون سواء كانوا عصبة أو ذوى رحم إذا كان هناك وارث غيرهم وعلى
أن الوصية تغير وارث بالثلث جائزة ولا تنقصر إلى إجازة الورثة وعلى أن الوصية للوارث جائزة
موقوفة على إجازة بنية الورثة واتفق الأئمة على أنه لو أوصى لبنى فلان لم يدخل إلا المذكور
ويكون بينهم بالسوية وعلى أنه لو أوصى لولد فلان دخل المذكور والبنات ويكون بينهم بالسوية
واتفق الأئمة على أن العتق والهبة والوقف وسائر العطيات المنجزة في مرض الموت معتبرة من الثلث
خلافا لجاهد وداود فإنهما قالوا إنها منجزة من رأس المال هذا ما وجدته من مسائل الإجماع
والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك إذا أوصى بأكثر من ثلث ماله وأجاز
الورثة ذلك يتظر فإن أجاز وأفى مرضه لم يكن لهم أن يرجعوا بعده موته وإن أجاز وأفى صحته فلهم
الرجوع بعده موته مع قول أبي حنيفة والشافعي أن لهم الرجوع سواء كان ذلك في صحته أو مرضه
فالأول مفصل والثاني مخفف على الورثة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أنه لو أوصى بجزء أو بغير جاز أن يعطى أنى وكذلك أن أوصى ببذنة أو بقرة جاز
أن يعطى ذكر أقال ذكر والانى عندهم واحد مع قول الشافعي في أحد قوله أنه لا يجوز أن يعطى
في البعير إلا الذكر ولا في البذنة والبقرة إلا الأنثى فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ولكن الأول محمول على حال عوام الناس والثاني محمول على حال المتورعين فيعطون
الأفضل احتياطاً * ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أنه إذا أوصى بشئ لشخص ثم أوصى به
لاخر ولم يصرح برجوع عن الأول فهو بينهما نصفين مع قول المحسن وعطاء وطاوس أنه
رجوع فيكون للثاني ومع قول داود أنه للأول فالأول فيه تخفيف بالعدل بينهما والثاني فيه
تشديد على الأول والثالث فيه تشديد على الثاني فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثالث
أنه لما أوصى به للأول خرج عن ملكه بذلك فبقي له فيه نصيب آخر وهو خاص بأهل الورع
كما أن الثاني أيضاً يصح حمله على حال أهل الورع لأن الوصية به ناسية كالناسخ للحكم الأول
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أظهر القولين أن من قدم ليقص منه
أو من كان في الصف بار زالماً أو كانت حاملاً فباعها ما أطلق أو كان في سفينة وهاج البحر
فقطاياه من الثلث مع قول الشافعي إلا أنهما من جميع المال ومع قول مالك أن الحامل إذا بلغت
سنة أشهر لم تصرف في أكثر من ثلث مالها فالأول مشدد على الموصي والثاني مخفف عنه والثالث
فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه تصح الوصية
للعبد مطلقاً سواء كان عبده أو عبداً غيره مع قول الشافعي لا تصح مطلقاً ومع قول أبي حنيفة أنها
تصح لعهده نفسه بشرط أن يكون في الورثة كبير ولا تصح إلى عبده غيره فالأول مخفف ووجه
أن الوصية أحسان زائد على الواجب وقد أباح الشرع ذلك والثاني مشدد ووجه عدم مالك العبد

لذلك الوصية ومعلوم أن الوصية غليظ والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأجدانه لا يجوز لمن له أب أو جد أن يوصي الى أجنبي بالنظر في أمر أولاده اذا كان أبوه أو جده من أهل العدالة مع قول أبي حنيفة ومالك أنه نفع الوصية الى الأجنبي في أمر أولاده وفي قضاء ديونه وتنفيذ الثلث مع وجود الأب أو الجد فالأول مشدد محمول على ما إذا عرف الموصي أن الأب أو الجد أشفق على أولاده من الأجنبي والثاني مخفف محمول على عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين أنه لو أوصى الى عدل ثم فسق نزعته منه الوصية كما اذا أسند الوصية اليه ابتداء فلا نفع لانه لا يؤمن عليها مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى أنه اذا فسق يضم اليه عدل آخر فاذا أوصى الى فاسق وجب على القاضي اخراجه من الوصية فان لم يخرج القاضى وتصرف نفذ تصرفه وصحت وصيته فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الوصية نفع لكافر سواء كان حربياً أو ذمياً مع قول أبي حنيفة بعدم صحتها لأهل الحرب وصحتها لأهل الذمة خاصة فالأول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأصحابه ومالك أن له أن يوصي بما وصى به إليه غيره ولو لم يكن الوصي جعل ذلك اليه مع قول الشافعي وأحمد في ظهور روايته بالمنع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الوصي اذا كان عدلاً لم يمتحج الى حكم الحاكم وتنفيذ الوصية اليه وأنه يصح جميع تصرفاته مع قول أبي حنيفة أنه ان لم يحكم له ما حكم بجميع ما يشتره ويبيعه للصبي فهو مردود وما يتفق عليه فقوله فيه مقبول فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح جعل الأول على حال أهل الدين والورع وجل الثاني على من كان بالضد من ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يشترط بيان ما يوصى فيه فان أطلق الوصية فقال أوصيت البك فقط لم يصح وهو لو مع قول مالك انها تصح وتكون وصية في كل شيء فالأول مشدد محمول على أهل الصدق الذين لا يرجعون فيما عزموا عليه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أوصى بجيرانه لم يدخل في ذلك إلا الملاصقون له مع قول الشافعي أنه يدخل في ذلك أربعون داراً من كل جانب ومع قول أحمد في إحدى رواياته ثلاثون داراً ومع قول مالك أنه لا حد لذلك فالأول مخفف في حق الجوار خاص بالعوام وهيئات أن يقوم أحدهم بحق الجوار الملاصق لداره والثاني والثالث والرابع مشدد خاص بالأكابرة على حسب مقامهم في المروءة والایمان * ومن ذلك قول لأئمة الثلاثة بطلان الوصية لليت مع قول مالك بصحتها فان كان عليه دين أو كفارة صرفت فيه والا كانت لورثته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني أن المقصود بالوصية إيصال خير الى الميت مادام لم يدخل الجنة فان البرزخ ويوم القيامة معدودان من أيام الدنيا ودار التكليف بدليل كون أهل الاعراف يسعدون بالسجدة يوم القيامة وترجع ميزانهم بها ثم يدخلون الجنة فلولاً

أن هذه السجدة في دار التكليف مارجحها ميزانهم * ومن ذلك قول مالك بصحة الوصية من غلام لم يبلغ الحلم إذا كان يعقل ما يوصي به مع قول أبي حنيفة بعدم الصحة وهو مذهب أحمد والأصح من مذهب الشافعي فالأول مخفف على الغلام لأنه أمر شاب عليه كثير من العبادات الواقعة منه والثاني مشدد عليه لاحتمال أنه إذا بلغ يبدوله فعل خير بتلك الوصية أرجح مما كان فعله حال صباه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إذا اعتقل لسان المريض لم تصح وصيته بالإشارة مع قول الشافعي أنها تصح وهو الظاهر من مذهب مالك فالأول مشدد حفظ المال المريض والثاني مخفف حفظ الدين به وحرصا على تقديم فعل الخير فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو كتب وصيته بخطه ويعلم أنها بخطه ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها مع قول أحمد أنه يحكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها فالأول مشدد على الوصي والثاني مخفف عليه طلبا للحصول الخير له فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أوصى إلى رجلين أي أسند وصيته إليهما وأطلق فليس لأحدهما تصرف بدون إذن الآخر مع قول أبي حنيفة أنه يجوز في ثمانية أشياء مخصوصة وهي شراء الكفن وتجهيز الميت وإطعام الصغار وكسوتهم ورد الوديعة بعينها وقضاء الدين وإنفاذ الوصية بعينها وعقوب العبد بعينه وكذا الخصومة في حقه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح التزويج في مرض الموت مع قول مالك أنه لا يصح للربض الخوف عليه أن يتزوج فإن تزوج وقع فاسدا سواء أدخل بها أم لم يدخل ويكون الفسخ بالطلاق فإن برئ من ذلك المرض فهل يصح ذلك النكاح أم يبطل روايتان له فالأول مخفف والثاني مشدد محمول على من يفعل ذلك ليحرم ورثته من ميراثه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز للوصي أن يشتري لنفسه شيئا من مال اليتيم بزيادة على القيمة استحبابا فإن اشتراه بمثل قيمته لم يجز مع قول مالك يجوز له أن يشتريه بالقيمة ومع قول الشافعي أن ذلك لا يجوز على الإطلاق ومع قول أحمد في أشهر روايته أن ذلك لا يجوز وفي الرواية الأخرى أنه إذا وكل غيره جاز فالأول فيه تخفيف على الوصي بالشرط المذكور لأن المتنوع إنما هو من يرى المحظ الأوفر لنفسه دون الطفل فإذا اشترى بزيادة على القيمة فلا منع والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو خاص بمن كان من أهل الدين والورع والثالث مشدد خاص بمن كان رقيق الدين والرابع محمول كذلك على رقيق الدين والخامس مقصود وجه الخامس أن الوكيل كالأجنبي فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو ادعى الوصي دفع المال إلى اليتيم بعد بلوغه فالقول قوله مع يمينه فيقبل قوله في الدفع كما يقبل في تلف المال وفي كل ما يدعيه من الاتلاف أذهوا مبن وكذلك الحكم في الأب والمحكم والشريك والمضارب مع قول مالك والشافعي أنه لا يقبل قول الوصي إلا بيينة فالأول مخفف على الوصي على قواعد الأمانة والثاني مشدد عليه ويصح جل الأول على أهل الصدق والدين والثاني على من كان بالضد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن

ذلك قول الأئمة الثلاثة انه تعصم الوصية للسجد مع قول أبي حنيفة انها لا تعصم الا أن يقول ينطق
منها عليها فالأول مخفف لانه من جملة القربات الشرعية كبنائه والثاني مفصل فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الوصي اذا كان غنيا لا يجوز له أن يأكل
من مال اليتيم عند الحاجة لا بقرض ولا بغيره مع قول الشافعي وأجدان له أن يأكل بأقل
الامر من أجره عمله وكفايته فالأول مشدد خاص بمن لا يرى الخط الاوفر لليتيم والثاني فيه
تحقيق خاص بأهل الدين والمعروف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي
وأجدان في أحد قوليهما ان الوصي اذا أكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى يلزمه رد العوض
مع قول مالك انه ان كان غنيا فليستعفف وان كان فقيرا فليأكل بال معروف بمقدار نظره وأجره
منه فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله أعلم

(كتاب النكاح)*

أجمع الأئمة على ان النكاح من العقود الشرعية المسنونة بأصل الشرع واتفق الأئمة على
استحبابه لمن تاقته نفسه اليه وخاف الزنا ويكون في حقه أفضل له من الحج والجهاد والصلاة
والصوم التطوع واتفقوا على انه اذا قصد نكاح امرأة سن له نظره الى ووجهها وكفها اخلافا
لداود فانه قال يجوز النظر الى سائر جسد ما خلا السوءتين وكذلك اتفق الأئمة على ان نكاح
من ليس بكفو في النسب غير محرم هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * واما
ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي ان النكاح مستحب فحتاج اليه بمحادثته مع قول
أجدان متى تاقته نفسه اليه وخشى الفتى وجب مع قول أبي حنيفة انه يستحب مطلقا بكل
حال ومع قول داود وجوبه مطلقا على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر فالأول مفصل
في الاستحباب وعدمه والثاني مفصل في الوجوب وعدمه والثالث مخفف والرابع مشدد
من وجه ومخفف من وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول قوله تعالى وليستعفف
الذين لا يجدون نكاحا أي عونا عليه حتى يغنيهم الله من فضله ووجه الثاني انه طريق الى
السلامة من الزنا ووجه الثالث ان الاستحباب كاف في طلب النكاح لكون ذلك مصاحبا
للازواج الطبيعي من محبة النكاح بالطبع فلا يحتاج الى التشديد بالاجاب ووجه الرابع ان
امثال أمر الشارع يحصل بالمرأة الواحدة ما لم يدل دليل على التكرير * ومن ذلك قول
الأئمة الاربعة يجوز نظر الرجل الى فرج زوجته وأمة وعكسه مع قول بعض أصحاب
الشافعي ان ذلك يحرّم فالأول مخفف محمول على آحاد الناس من الامة والثاني مشدد خاص
بالاكابر العلماء وأصحاب المروءة والحجاء فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
الشافعي ان عبد المرأة محرم لها فيجوز نظره اليها وعليه جمهور أصحابه مع قول جماعة منهم
الشيخ ابو حامد والنووي انه ليس بمحرم لسيدته وقال انه الذي ينبغي القطع به والقول بانه محرم
لها ليس له دليل ظاهر والآية انما وردت في الاماء فالأول مخفف خاص بأهل العفة
والدين والثاني مشدد خاص بمن كان بالصد من ذلك ووجه الأول ان مقام السيادة كتمام

لا مومة في نفي الطبع من التلذذ بالاستمتاع بها لما يشاهده العبد من مدته من الهيبة والتعظيم
 ووجه الثاني ان السيادة تنقص عن مقام الام في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة وعامة الفقهاء انه لا يصح النكاح الا من جازا التصرف مع قول أبي حنيفة
 انه يصح نكاح الصبي المميز والسفيه لكنه موقوف على اجازة الولي فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه يجوز للولي غير الاب ان يزوجه اليتم قبل بلوغه ان كان له مصلحة في ذلك كالأب مع قول
 الشافعي بمنع ذلك فالاول مخفف محمول على تمام النظر والثاني مشدد محمول على قاصر النظر
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لا يصح نكاح العبد بغير اذن
 سيده مع قول مالك انه يصح ولكن للولي فسخره عليه ومع قول أبي حنيفة انه يصح موقوفا على
 اجازة المولى فالاول مشدد والثاني والثالث فيه ما تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان العبد لا يملك شيئا والنكاح من واجبه النفقة على الزوج ومن لا مال له لا يصلح لان
 يكون زوجا فاذا كان باذن السيد حاز وكان السيد باذنه له في النكاح التزم عنه جميع واجباته
 ووجه الثاني ان حكم النكاح حكم كل من مال السيد الاكل الواجب أو المستحب أو المباح
 فلا يحتاج الى اذن فيه الا ان يبدو خلاف ذلك للسيد ولذلك كان له فسخ النكاح كما ان له منعه
 من اكل الشهور التي تضره أو بالسيد ووجه الثالث ان السيد قد يرى النكاح مضرا للعبد
 فكان من المعروف توقف النكاح على اجازته * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لا يصح
 العقد الا بولي ذكر فان عقدت المرأة النكاح فهو باطل مع قول أبي حنيفة ان للمرأة ان تزوج
 بنفسها وان توكل في نكاحها اذا كانت من اهل التصرف في مالها ولا اعتراض عليها الا ان تضع
 نفسها في غير كفؤ فهناك يعترض الولي عليها ومع قول مالك ان كانت ذات شرف ومال يرغب
 في مثلها لم يصح نكاحها الا بولي وان كانت بخلاف ذلك جاز ان يتولى نكاحها اجني برضاها
 ومع قول داود ان كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولي وان كانت ثيبا صح ومع قول أبي ثور وابي
 يوسف يصح ان تزوجه باذن وليها فان تزوجت بنفسها وترافعا الى حاكم خفي فحكم ببعثته نفذ
 وليس للشافعي نقضه خلافا لابي سعيد الاصطخري فان وطئها قبل المحكم فلا حد عليه خلافا
 لابي بكر الصيرفي ان اعتقد تحريره وان طلقها قبل المحكم لم يقع الا عند أبي اسحاق المروزي
 احتياطاً فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثالث مفصل وكذلك قول
 داود وقول أبي ثور وابي يوسف مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال كلها
 ظاهر لا يخفى على الفطن ووجه قول داود ان البكر لم تمارس لرجال فليس لها خبرة بما ينفعها
 أو يضرها بخلاف الثيب * ومن ذلك قول مالك انه يصح الوصية بالنكاح أي بالعقد ويكون
 الوصي أولى من الولي في ذلك مع قول أبي حنيفة ان القاضي هو الذي يزوجه ومع قول الشافعي
 انه لا ولاية لوصي مع ولي لان عارها لا يلحقه قال القاضي عبد الوهاب وهذا الاطلاق الذي
 في التعاليل يقتضى بالمحاكم اذ ازوج امرأة فانه لا يلحقه العار انتهى فالاول مخفف والثاني مشدد

على الولي والوصي والثالث مشدد على الوصي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الولي قد يرى ذلك الوصي اتم نظرا واشفق على موليته من أخيه مثلا ووجه الثاني ان المحاكم قد يكون اتم نظرا من الولي والوصي ويحمل قول الشافعي ان عارها لا يلحق الوصي على الغالب فلا تنقض لكلامه ووجه الثالث ان شفقة الولي لا تعاد لها شفقة غيره فالاقوال مجعولة على احوال * ومن ذلك قول الشافعي وأجدانه لا ولاية لفاسق مع قول أبي حنيفة ومالك ان الفسق لا يمنع الولاية فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ان الولي الاقرب اذا غاب الى مسافة القصر زوجها الا بعد من العصبه مع قول الاثمة الثلاثة ان الغيبة اذا كانت منقطعة انتقلت الولاية الى الابدوان كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة عند أبي حنيفة وأحمد هي الغيبة بمكان لا تصل اليه القافلة في السنة الامرة واحدة فالاول مشدد على الولي الاقرب والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول محمول على حال من يخاف عايب العنت فانه يجب التجميل بتزويجها كما قال به داود والثاني محمول على من لا يخاف عليها ذلك * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه ان الولي الاقرب اذا غاب عن البكر وخفي خبره ولم يعلم له مكان ان أخاه يزوجهابا ذنهما مع قول الشافعي بخلاف ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ان الجدة والاب تزويج البكر بغير رضا صغيرة كانت أو كبيرة وبذلك قال مالك في المجد وهو أشهر الرأيتين عن أحمد في المجد مع قول أبي حنيفة ان تزويج البكر البالغة العاقلة بغير رضاها لا يصح لاحد بحال ومع قول مالك وأحمد في إحدى الروايتين انه لا تثبت للجد ولاية الاجبار بخلاف الاب فالاول مخفف على الاب والمجد والثاني وما وافقه مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز لغير الاب تزويج الصغيرة حتى تبلغ وتأذن مع قول أبي حنيفة ان ذلك يجوز لسان العصباء غير انه لا يلزم العقد في حقها فيثبت لها الخيار اذا بلغت ومع قول أبي يوسف ان العقد يلزمها عندهم فالاول مشدد على غير الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان الصغيرة اذا زالت بكارتها بوطء حلل أو حرام لا يزوجه الا بالاب ولا غيره حتى تبلغ وتأذن مع قول أحمد انها تزوج اذا بلغت تسع سنين واذنت في النكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان ولي المرأة ينسب أو ولاه أو حكم له ان يزوجه نفسه منها على الاطلاق مع قول أحمد انه لا يزوجه نفسه منها الا بطريق توكيله غيره في ذلك لئلا يكون موجبا بلا ومع قول الشافعي انه لا يجوز له القبول بنفسه ولا يوكل غيره بل يزوجه المحاكم ولو خليفة أو نائبا وقال ابو يحيى البلخي من أصحابه يجوز له القبول بنفسه أو ثبت عنه انه تزوج امرأة ولي أمرها من نفسها فالاول وما بعد الثالث مخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو اعتق أمته ثم أذنت له في نكاحها من نفسه جازله ان يلى نكاحها من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة يجوز له ان يوكل من خطبها منه في تزويجها من نفسه مع قول غيرهما في المستثنين ان ذلك لا يجوز

فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا اتفق الاولياء والمرأة على نكاح غير الكفو صح مع قول أحدانه لا يصح فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حصول الرضى ووجه الثاني انه تصرف بغير الحفظ والمصلحة * ومن ذلك قول الشافعي انه اذا تزوجها أحد الاولياء برضاها بغير كفؤ لم يصح مع قول مالك ان اتفاق الاولياء واختلافهم سواء فاذا أذنت في تزويجها لمسلم فليس لواحد من الاولياء اعتراض في ذلك ومع قول أبي حنيفة بلزوم النكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي تعتبر الكفاة في خمسة أشياء الدين والنسب والصناعة والحريية والخلوص من العيوب مع قول محمد ابن الحسن ان الديانة لا تعتبر في الكفاة الا ان يكون بحيث يسكر ويخرج فيسخر منه الصبيان ومع قول مالك ان الكفاة تعتبر بالدين لا غير ومع قول ابن أبي ليلى ان الكفاة في الدين والنسب والمال وهي رواية عن أبي حنيفة ومع قول أحمد في إحدى روايته ان الكفاة تعتبر في الدين والصناعة وفي الرواية الاخرى عن أبي حنيفة انها تعتبر في الدين والكسب والمال فالاول مشدد في شروط الكفاة والثاني فيه تخفيف في شروطها والثالث مخفف وكذلك ما بعده والرابع نحوه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكن الاقوال كلها مجعولة على اختلاف الاغراض * ومن ذلك قول بعض اصحاب الشافعي ان المسن يعتبر مع قول البعض الاخر انه لا يعتبر فالشحيح أن يتزوج الشابة فالاول مشدد محمول على حال من غلب عليه الطباع النفسانية وقصر أوطاره على زينة الدنيا والثاني مخفف محمول على من غلب عليه الزهد في الدنيا وعلق قلبه باحوال الآخرة وغاب عن حظوظ نفسه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان فقد الكفاة يوجب للاولياء حق الاعتراض مع قول مالك انه يبطل النكاح وهو الاصح من قول الشافعي وأحمد الا ان حصل معه رضى الزوجة والاولياء فالاول فيه تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليهما بالشروط المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر للفظن * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد ان المرأة اذا طلبت التزويج من كفؤ بدون مهر مثلها لزم الولي اجابتهما مع قول أبي حنيفة انه لا يلزم الولي اجابتهما فالاول مشدد خاص بقاصر النظر من الاولياء والثاني مخفف خاص بتمام النظر منهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الابد اذا زوج مع حضور الولي الاقرب لم يصح مع قول مالك يصح الا في الاب في حق البكر والوصى فانه يجوز للابعد التزويج فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا قال رجل فلانة زوجتي وصدقه على ذلك ثبت النكاح باتفاقهما مع قول مالك انه لا يثبت حتى يرى داخلا وخارجا من عندها الا ان يكون في سفر فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على اكابر اهل الدين والورع والثاني على غيرهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح النكاح الا بشهادة مع قول مالك انه يصح من غير شهادة الا انه يعتبر فيه الاشاعة وترك التراضي بالكتمان حتى لو عقد في السر

واشترط كتمان النكاح فصح عنده وأما عند الثلاثة فلا يضر كتمانهم مع حضور الشاهدين فالأول
مشدد محمول على من لا يؤمن بحجوده بعد العقد والثاني مخفف محمول على حال أهل الصدق والورع
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يثبت النكاح إلا بشاهدين
عدلين ذكرين مع قول أبي حنيفة أنه ينقد برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين فالأول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه قول أبي حنيفة انقياس على الأموال
في ثبوتها بالرجل والمرأتين وأما الفاسقان فإنه يحصل بهما الأشاعة بالنكاح وذلك كاف
في الخروج عن صورة نكاح السفاح * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج مسلم ذمية
لم ينقد النكاح إلا بشاهدين مسلمين مع قول أبي حنيفة أنه ينقد بذميين فالأول مشدد والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تغليب حكم الإسلام ووجه الثاني تغليب
حكم أهل الكفر وذلك لأنهم يقبلون شهادة أهل ملتهم إذا وقع حجود مثلاً * ومن ذلك قول عامة
العلماء أن الخطبة سنة وليست بواجبة مع قول داود أنها واجبة عند العقد فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنها كالتمسية على الطعام أو عند
الوضوء أو الخروج للسفر ونحو ذلك ووجه الثاني أنها كخطبة الجمعة فلم يلقأها صلى الله عليه
وسلم تر كها عند تزويج أحد من بناته أو غيرهن * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح
التزويج إلا بلفظ التزويج أو الانكاح مع قول أبي حنيفة رحمه الله أنه ينقد بكل لفظ يقتضي
التعليك على التأيد في حال الحياة حتى أنه روى عنه في لفظ الإجارة روايتان ومع قول مالك
أنه ينقد بذلك مع ذكر المهر فالأول مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ووجه الثاني أنه لم يثبت عن الشارع أنه تعبدنا بلفظ مخصوص لا يرى خلافه كلفظ التكبير
في الصلاة بل يجوز لنا كل لفظ يشعر بالرضى كالبيع ووجه الأول أن القرآن نطق بالتزويج
والانكاح دون غيرهما * ومن ذلك قول عامة العلماء أنه لو قال زوجت بنتي من فلان فبلغه
فقال قبلت النكاح لم يصح مع قول أبي يوسف أنه يصح ويكون قوله زوجت فلانا كقوله في العقد
زوجتك فلانة فيقول قبلت فالأول مشدد محمول على حال من لا يؤمن بحجوده ولا كذبه
والثاني مخفف محمول على حال أهل الصدق فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول الشافعي في أصح القولين أنه لو قال زوجتك بنتي فقال قبلت فقط ولم يقل نكاحها أو
تزويجها لم يصح مع قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في القول الآخر أنه يصح فالأول مشدد
محمول على حال من يخاف حجوده ونزاعه في النكاح والثاني مخفف خاص بأهل الدين والصدق
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للمسلم أن يتزوج كناية
من وليها الكتابي مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف تغليبا لرأى حكم الكفر والثاني
مشدد تغليبا لحكم أهل الإسلام فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك والشافعي في القديم أن السيد يملك أجبار عبده الكبير على النكاح مع قول أحمد
والشافعي في الجديد أنه لا يملك ذلك فالأول مخفف على السيد والثاني مشدد على فرجع

الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه كل من القولين لا يخفى على القطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في اصح قوليه ان السيد لا يجبر على بيع عبده اذا طلب ذلك منه فامتنع مع قول اجد انه يجبر على ذلك فالاول مخفف على السيد محمول على حال احاد الناس والثاني مشدد محمول على حال اهل الورع والدين الذين لا يرون لهم حق على عبد هم بالملك انما يراه اخاه في الاسلام ان كان العبد مسلما ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في حق الارقاء ومن لا يلايكم فيه ولا تعذبوا خلق الله انتهى * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يلزم الابن اعفاف ابيه بالنكاح اذا طلب الاب ذلك مع قول الشافعي واجد في اظهار روايته انه يلزم الابن اعفافه بالنكاح بشرط حرية الاب عند محقق اصحاب الشافعي فالاول مخفف على الابن والثاني مشدد عليه بالشروط المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد والشافعي في اصح القولين انه يجوز للولي ان يتزوج أم ولده بنصير رضاها مع قول اجد في احدى روايته انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي انه لو قال اعقت أمتي وجعلت عتقها صداقها بحضرة شاهدين فالنكاح غير منققد مع قول اجد في احدى روايته انه ينققد واما العتق فهو صحيح اجماعا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الامه لو قالت لسيدها اعقتني على أن أتزوجك فيكون عتقي صداقي فاعتقها صح العتق واما النكاح فقال ابو حنيفة والشافعي هي بالخيار ان شاءت تزوجه وان شاءت لم تزوجه ويكون لها ان اختارت تزوجه صداق مستأنف وان كرهت فلا شيء عليها عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها قيمة نفسها وقال اجد نصير حرة وتزمنها قيمة نفسها فان تراضيا بالعقد كان العتق مهرا ولا شيء لها سواء فالاول مشدد في أمر العتق مخفف في أمر النكاح يجعل الخيار لها والثاني من الشقين في الخيار مشدد بالخيارها قيمة نفس-ها اذا لم تراضيا يجعل نفس العتق مهرا فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب ما يحرم من النكاح)

اتفق الائمة على ان أم الزوجة تحرم على التأيد بمجرد العقد على البنت خلافا لعلي وزيد بن ثابت ومجاهد فانهم قالوا لا تحرم الا بالدخول بالبنت وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول جاز له ان يتزوج امها وان مات قبل الدخول لم يجز له تزويج امها فجعل الموت كالدخول فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر واتفق الائمة ايضا على ان الربيبة تحرم بالدخول بالام وان لم تسكن في حجر زوجها وقال داود يشترط أن تكون الربيبة في كفالتها وكذلك اتفقوا على ان المرأة اذا زنت لم ينسخ نكاحها خلافا لعلي والحسن البصري واتفقوا ايضا على انه لا يجوز لمن يحل له نكاح الكفاروطه اما ثم ملك الميمن خلافا لابي ثور فانه قال يجوزوطه جميع الاما ملك الميمن على أي دين كن واتفق الائمة على

تحريم الجمع بين الاختين في النكاح وكذا بين المرأة وعمتها وأختها واجمعوا على ان نكاح المتعة باطل لا خلاف بينهم في ذلك وصقته أن يتزوج امرأة الى مدة فيقول تزوجتك الى شهر أو سنة ونحو ذلك وما ورد في إباحته منسوخ بإجماع العلماء قديما وحديثا بأسرهم خلافا للشبهة ورووه عن ابن عباس والثابت عنه بطلانه وسيأتي عن زفر نحوه في مسائل الخلاف هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز نكاح الزانية مع قول أحمد أنه يحرم نكاحها قبل التوبة من الزنا فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح أمهاا بنتها مع قول أبي حنيفة وأحمد في منع نكاح المصاهرة بالزنا زاد عليه أحمد فقال إذا طأ بغلام حرمت عليه أمه وبنته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على الفطن ووجه تحريم الأم بالوطأ في ولدها لذكر كونها محلا لولادته كالأنثى على حد سواء تعظيما للمحل * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو زنت امرأة ثم تزوجت حل للزوج وطؤها من غير عدة لكن يكره وطء الحاملة المذكورة حتى تضع مع قول مالك وأحمد أنه يجب عليها العدة ويحرم على الزوج وطؤها حتى تنقضي عدتها ومع قول أبي يوسف إذا كانت حائضا لم يحرم النكاح حتى تضع وإن كانت حائضا لم يحرم ولم تعد فالأول مخفف خاص بأحد الناس والثاني فيه تشديد خاص بأهل المروءات من العلماء والصالحين والثالث مفصل فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول افتاء النبي صلى الله عليه وسلم بحل ذلك وقال قد خرجا من سفاح الى نكاح ووجه القولين الآخرين ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ومالك في أحدى روايتيه أنه يحرم على الرجل نكاح المتولدة من زناه مع قول الشافعي ومالك في الرواية الأخرى أنها تحل مع الكراهة فالأول مشدد خاص بأهل الورع بعد التوبة والثاني مخفف خاص بأهل الناس فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة بتحريم الجمع بين الاختين في الوطء بملك اليمين مع قول داود بإباحة الجمع بين الاختين في الوطء بملك اليمين وهو رواية عن أحمد وفي رواية لأبي حنيفة أنه يصح نكاح الاخت على اختها غير أنه لا يحل له وطء المنكوحه حتى يحرم الموطوءة على نفسه فالأول مشدد ويؤيده ظاهر قوله تعالى وإن تجمعوا بين الاختين والثاني مخفف لأن سياق الآية إنما هو في المحرمات بالنكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه الجمع بين الاختين بملك اليمين والثالث مخفف في جواز العقد على العقد لكن من غير وطء فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من أسلم وتحتها أكثر من أربع يختار منهن أربعاً ومن الاختين واحدة مع قول أبي حنيفة أن كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل وإن كان في عقود صح النكاح في الأربع الأول وكذلك الاختان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن إنكحه الكفار صحيحة تتعلق بها الأحكام كعلق إنكحة المسلمين مع قول مالك أنها فاسدة فالأول مخفف على الكفار

والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم تعرض السلف للبحث
عن انكسبتهم في الفساد او الهمة ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه
امرنا فهو رد ويمكن تجديد عقده احدثهم اذا اسلم بسهولة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
لا يجوز للعرس نكاح الامة الا بشرطين خوف العنت وعدم الطول لنكاح حرة مع قول أبي حنيفة
انه يجوز للحر ذلك مع فقد الشرطين وانما المانع عنده من ذلك ان يكون تحت زوجته حرة او معتدة
منه فالاول فيه تشديد محمول على اهل الشرف والمحسب الذين يرون نكاح الاماء عندهم
عارا ونقصا في النسب والثاني مخفف محمول على آحاد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يحل للمسلم نكاح الامة الكتابية مع قول أبي حنيفة يجوز
ذلك مع عدم الشرطين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف محمول على حاليين كافي المسئلة
قبله فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز للعبد ان يجمع
بين الاربع سوى بين زوجتين فقط مع قول مالك انه كالحرفي جواز الجمع بين اربع فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي اجدانه
لا يجوز للحر ان يزيد في نكاح الاماء على امة واحدة مع قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز له ان
يتزوج من الاماء اربعا كما يتزوج من الحرائر فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز للرجل ان يتزوج
بامرأة زنيها ويجوز له وطؤها من غير استبراء به قال ابو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطؤها من
غير استبراء بحضرة أو بوضع الحمل ان كانت حاملا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك يكره التزويج بازانية مطلقة مع قول احمد لا يجوز ان
يتزوجها الا بشرطين وجود التوبة بازانية ابرضا مع الحمل أو بالاقرار أو بالشهادة فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الثاني على حال اهل الورع
بعد توبتهم ومحل الاول على آحاد الناس وذلك ان الناس يلونون بأهل الورع اذا تزوجوا زانية
قبل ظهور توبتها الخالص للامة للناس وحملها على الصدق في التوبة بخلاف آحاد الناس الذين
يقعون في الرذائل * ومن ذلك قول الائمة كلهم ان نكاح المتعة باطل مع قول زفر من الحنفية
ان الشرط يسقط ويصح النكاح على التأبيد اذا كان بنقطة التزويج وان كان بلاطة المتعة فهو
موافق للمعاصرة في البطلان فالاول مشدد لنفس نكاح المتعة باجماع الائمة والثاني مخفف
بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي اجدان نكاح
الشمار باطل مع قول أبي حنيفة ان العقد صحيح والمهرنا سد فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا تزوجها على ان يعيها لمطلقها
ثلاثا وشرط انه اذا وطئها فهي طائقة او فلان نكاح انه يصح النكاح دون ان شرط وفي حلها
للاول عنده روايتان مع قول مالك انها لا تحل للاول الا بعد حصول نكاح صحيح يصدر عن
رغبة وصدق من غير قصد تحليل ويطؤها حلالا وهي طائفة غير طائفة فان شرط التحليل

أوفوا فسد العقد ولا تحل الثاني ومع قول الشافعي في أصح القولين أنه لا يصح النكاح ومع قول أحمد لا يصح النكاح مطلقا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال لا تخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا تزوجها ولم يشترط تحليلها ولكن كان في عزمه التحليل صح النكاح لكن مع الكراهة عند الشافعي مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو تزوج امرأة وشترط أن لا يتزوج ولا يتسرى عليها ولا يتقاهما من بلد أو دارها ولا يسافر بها فالعقد صحيح ولا يلزم هذا الشرط وأما مهر المثل لأن هذا شرط يحرم المحلل فكان كما لو شرطت أن لا تسلمه نفسها مع قول أحمد أن العقد صحيح ولكن يلزمه الوفاء به ومتى خالف شيئا من ذلك فله الخيار في الفسخ فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الخيار في النكاح والرد بالعيب)

اعلم أنه ليس في هذا الباب مسائل تجمع عليها * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة أنه لا فسخ بشئ من العيوب وإنما للمرأة الخيار في الحب والعنة فقط مع قول مالك والشافعي أنه يثبت في ذلك كله الخيار إلا في الفتى ومع قول أحمد بثبوته في الكل واعلم يا أخي أن العيوب المثبتة للخيار تسعة أشياء ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والحذام والبرص واثنان مختصان بالرجال وهما الحب والعنة وأربعة تختص بالنساء وهي القرن والرتق والفتق والمغل فأوجب قطع الذكر والعنة الجزع عن الجماع بعد التمسك والقرن عظم يكون في الفرج يمنع من الوطء والرتق انسداد الفرج والفتق انخراق ما بين محلي الوطء ومخرج البول والعقل محله يكون في الفرج وتبين رطابة تمنع من الجماع فالأول من الأقوال مشدد على الزوج والشافعي فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إذا حدث عيب في الزوج بعد العقد وقبل الدخول فبطلت المرأة وكذلك بعد الدخول الأئمة عند الشافعي وأما إذا حدث العيب بالزوجة فله الفسخ على الجميع من مذهب الشافعي وأحمد مع قول مالك والشافعي في الأول إلا أن حراجه لا يراه فالأول منفتح على المرأة مشدد على الزوج إلا في العنة عند الشافعي والثاني منكمس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا عتقت وزوجها رقيقا أنه يثبت لها الخيار ما دامت في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ومتى عتقت ومكنته من الوطء فهو رقيق به ومع قول الشافعي في أصح أقواله أن لها الخيار على الفور والثاني إلى ثلاثة أيام والله تعالى أعلم بمكنته من الوطء فالأول فيه تشديد على المرأة والثاني فيه زيادة تشديد وإن قول الثاني من أقوال الشافعي فيه تخفيف على الزوجة وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان بوجه قول أبي حنيفة وأقول الثاني من أقوال الشافعي المحاق للعتق بخيار المجلس وأن شرط في البيع ووجه كون الخيار هنا على الفور المحاق به بالاطلاع على عيب البع * ومن ذلك

الائمة الثلاثة اذا عقت الامة فزوجها حر فلاحسار لها مع قول أبي حنيفة انه يثبت لها الخبار مع حرته فالاول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها ووجه الاول تساويهما في الحرية بالعتق ووجه الثاني انه كانهما اعتقد النكاح فلا ينبغي تزويجها الا بمن ترضاه فقد تذكره لامر آخر فيه غير العيوب التي في هذا الباب والله تعالى اعلم

(كتاب الصداق)*

اعلم اني لم ارفه شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق الا اتفاقهم على استقرار المهر وعت أحد الزوجين * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتهم ان النكاح لا يفسد بفساد الصداق مع الروايتين الاخرين لما لك وأحمد انه يفسد بفساد الصداق فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان فساد المهر لا يتعلق به بذات النكاح فيصنع النكاح ويلزم الزوج بذل ذلك المهر أو مهر المثل ووجه الثاني ان المهر طريق الى اباحة النكاح والاستمتاع فهو كالطهارة للصلاة ويؤيده حديث قد استعملتم فروجهن بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة وفي نيته أن لا يوفيهما صداقها لقي الله يوم القيامة وهو زان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن أقل الصداق مقدار ربع قول الشافعي وأحمد انه لا حد لقله وعلى التقدير فقال مالك وأبو حنيفة أدله ما يقطع به يد السارق وهو عشرة دراهم أو دينار عند أبي حنيفة أو ربع دينار أو ثلاثة دراهم عند مالك فالاول من أصل المسئلة مشدد خاص بأحد الزوجين الذين يقع منهم النزاع فيكون التقدير أن يقع لهم يرجعوا اليه والثاني مخفف لان فيه رد الحكم الى ما ترضى به الزوجة أو وليها من قليل أو كثير فالزوج جعل الصداق ملء جلد الثور ذهبا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح روايتيه انه يجوز جعل تعليم القرآن مهرامع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه انه لا يكون مهر فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تصريح السنة بجواز اخذ الاجر عليه ووجه الثاني ان المال هو اللذيق يجعله صداقا لئلا يملأ القلوب اليه فيحصل به التأليف بين الزوج والزوجة وأهلها أكثر كما هو مضاف في الناس فتعديه دينارا فيجعله لذة أكثر من أن تعلم آية أو حديثا أو يصير يحبك لأجل ذلك أكثر ويحتمل أن الامام أبا حنيفة قد عساه جازل كلام الله عز وجل أن يكون عراضا عن الاستمتاع بمجادة دبت بدم الحبس والنفاس ولا تساوي فلسا في السوق لو قطعت ويصير * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المرأة تملك الصداق بالعقد مع قول مالك انه لا يملكه الا بالاحول أو بعت الزوج فلا تستحقه بمجرد العقد وإن المالك يعقبه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا أوفاهام مهرها فله ان يسافر بزوجة حيث شاء مع قول أبي حنيفة في إحدى روايتيه انه لا يخرجها من بلادها الى بلاد أخرى وعليه ان يقتوى كما قاله صاحب كتاب الانتصار لفساد اهل الزمان فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايتيه ان المفوضة اذا

ترزوجت ثم طلقت قبل الميسر والغرض فليس لها الا المنة مع قول اجمد في الرواية الاخرى
ان لها نصف مهر المثل ومع قول مالك ان المنة لا تنب لها بحال بل هي مستحقة فقط فالاول
والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه استحباب المنة على القول
الاول انها من المعروف وحسن المعاملة والمعاشرة ووجه الثاني القياس على طلاق المفروض
لها مهر ووجه الثالث ان المفوضة لم تعلق املها بالمهر كل ذلك التعلق فكانت المنة لها مستحقة
ويصح حل الوجب على حال الاكابر من اهل الورع والثاني على حال احماد الناس * ومن
ذلك قول ابي حنيفة ان المنة اذا وجبت فهي مقدرة بثلاثة اثواب درع وخمار وملحفة بشرط
ان لا يزيد ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في اصح قوله واجد في احدي روايتيه ان
ذلك مفوض الى اجتهد المحاكم بقدرها بنظره قال الشافعي والمستحب ان لا تنقص عن ثلاثين
درهما وله قول آخر انها تصح بما ينطلق عليه الاسم كالصداق قصص بما قل وكثرو في رواية لاجد
انها تقدر بكسوة تجزئها في الصلوة وذلك ثوبان ودرع وخمار لا ينقص عن ذلك فالاول فيه
تشديد بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل
ذلك محمول على اختلاف احوال الناس في اليسار وعدمه * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان مهر
المثل معتبر بقرباياتها من العصابات خاصة ولا مدخل في ذلك لاهها ولا لحايتها الا ان تنكح وانما من
نفس غيرتها مع قول مالك انه معتبر باحوال المرأة في جمالها وشرفها وما لها دون انسابها الا ان
يمكن من قبيله لا يزدن في صداقهن ولا ينقصن ومع قول الشافعي انه معتبر بقرباياتها العصابات فقط
فيراعى حال اقرب من تنسب اليه واقر بهن اخت لا يوين ثم لاب ثم بنات اخ ثم عمات كذلك
فان فقد نساء العصابات او جعل مهرهن فارحام كجدات وخالات ويعتبر سن وعقل ويسار وبركة
وما اختلف به غرض فان اختصت بفضل او غيره زيد ونقص لا ثقب بالحال ومع قول اجمد هو مقدر
بقرباياتها النساء من العصابات وغيرهما من ذوى الارحام فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث
مشدد والرابع فيه تشديد كالقول الاول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل هذه الاقوال
تختلف باختلاف احوال الناس * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قبض
الصداق فالقول قول الزوجة مطلقا مع قول مالك ان كان العرف جاريا في تلك البلد دفع المثل
قبل الدخول كما كان بالمدنية فالتقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها فالاول
مخفف على الزوجة مشدد على الزوج والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول ابي حنيفة والشافعي في ارجح قوليه ان الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج مع قول مالك
والشافعي في القديم انه الولي ومع قول اجمد في احدي روايتيه كذهب الشافعي في الجديد والثانية
كذهب مالك والشافعي في القديم ثم لا يخفى ان لا يمسك من الاقوال وجهها فان عفو الولي فيه
مصلحة للزوج وعفو الزوج فيه مصلحة للولي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
ابي حنيفة ان العبد اذا تزوج بغير اذن سيده ودخل بالزوجة وقد سمي لها مهر الا يلزمه شيء
في الحال فان عتق لزمه مهر مثلها مع قول مالك ان لها المسمى كله ومع قول الشافعي ان لها مهر

المثل وأنه يتعلق بذمة العبد وعن أحد روايتان فالأول مخفف على العبد والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع كالذي بين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في الثبوت سواء دخل بها أو مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط مع قول مالك ان الزيادة ثابتة ان دخل بها أو مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى وان مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور عنده ومع قول الشافعي هي مبة مستأنفة ان قبضها مضت وان لم يقبضها بطلت ومع قول أحمد حكم الزيادة حكم الاصل فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمدان المرأة اذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلاها ثم امتنعت عنه بعد ذلك جاز لها مع قول مالك والشافعي ليس لها منه بعد الدخول ولها الامتناع منه بعد الخلو فالأول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين لا يخفى على القطن * ومن ذلك قول الشافعي في أظهر قولي ان المهر لا يستقر الا بالوطء مع قول مالك بانه يستقر اذا طالت الخلو وان لم يطأ ومع قول أبي حنيفة وأحمدان المهر يستقر بالخلو التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطء فالأول مخفف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أصح قولي والائمة الثلاثة ان وليمة العرس سنة مع قول الشافعي في القول الآخر انها واجبة فالأول مخفف والثاني مشدد ولعل الامر يختلف باختلاف اخلاق الناس في المجود والسخاء فتجب على أهل المروءة وتستحب لغيرهم * ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في أظهر القولين وأبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتهم ما ان الاجابة الى وليمة العرس واجبة مع قول الائمة المذكورين في القول الآخر لهم انها مستحبة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الأول على ما اذا ترتب على عدم اجابته فتنة والثاني على ضد ذلك والمحمد لله رب العالمين * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتهم انه لا بأس بالتشارف في العرس ولا يكره التماطع مع قول مالك والشافعي بكرهه فالأول مخفف خاص بما اذا لم يكن فيه نسبة الى ذنابة الهممة والمروءة والثاني فيه تشديد ولعله محمول على ما اذا ترتب على ذلك ذنابة هممة ومروءة كما هو حال غالب الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه تستحب وليمة غير العرس كالحمتان ونحوه مع قول أحمدانها لا تستحب فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله أعلم

(باب القسم والنشور وعشرة النساء)

اتفق الائمة على أن القسم انما يجب للزوجات فلا قسم لزوجة مع أمة وعلى انه لا تجب التسوية في الجماع بالاجاع وعلى ان النشور حرام تسقط به الثقة بالاجاع وعلى انه يجب على كل واحد من الزوجين معايشة صاحبه بالمعروف وعلى انه يجب على كل منهما بذل ما وجب عليه من غير كراهة

ولا مطل بالاجماع وعلى انه يجب على الزوجة طاعة زوجها وملازمة المسكن وعلى ان له منها من الخروج وعلى انه يجب على الزوج المهر والنفقة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في هذا الباب * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي ان العزل عن المحرة ولو بغير اذنها جائز مع الكراهة مع قول الأئمة الثلاثة ان ذلك لا يجوز الا باذنها فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم تحققنا ان الله تعالى يخلق من ذلك الماء بشرا فقد يلحق المنى الفساد فلا ينعد منه ولد ووجه الثاني ان الاصل الانعقاد والفساد عارض والاصل عدمه ويقاس على ذلك عزل المحر اذا كانت تحته أمه فالشافعي يجوز العزل عنها بغير اذن سيدها والأئمة الثلاثة يحرمون ذلك الا باذن سيدها والله اعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا تزوج بكرا اقام عندها سبعة أيام أو ثلثا اقام عندها ثلاثة أيام ثم دار بالقسمه على نسائه في صورتين مع قول أبي حنيفة ان الجديدة لا تفضل في القسم بل يسوي بينهما وبين اللاتي عنده فالأول مشدد على الزوج وبه جاءت الاحاديث والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان للرجل أن يسافر ببعضهن من غير قرعة وان لم يرضين مع قول مالك في إحدى روايته واجد والشافعي انه لا يجوز الا برضاهن وان سافر بغير قرعة ولا تراش وجب عليه القضاء لهم عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك في الرواية الاخرى لا يجب عليه القضاء فالأول مخفف والثاني مشدد والأول في المسئلة الثانية مشدد في وجوب القضاء والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب الخلع)*

اتفق الأئمة على ان الخلع مستمرا الحكم خلافا للكربن عبد الله المزني التميمي الجليل في قوله ان الخلع منسوخ قال العلماء وليس بشئ واتفق الأئمة على ان المرأة اذا كرهت زوجها القبح منظرًا وسوء عشرة جاز لها ان تخالعه على عوض وان لم يكن من ذلك شيء وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز ولم يكره خلافا للزهرى وعطاء وداود في قولهم ان الخلع لا يصح في هذه الحالة أي لانه عبث والعبث غير مشروع وغير المشروع مردود واتفقوا على ان الخلع يصح مع غير زوجته بان يقول أجنبي للزوج طلق امرأتك بألف مثلاً وقال أبو ثور لا يصح هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع واتفاق الأئمة الاربعة في الباب * وأما ما اختلف فيه الأئمة فن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أظهر قوليه وأحمد في إحدى روايته ان الخلع طلاق مع قول أحمد في أصح روايته انه فسخ لا ينقص عدداً وليس بطلاق وهو القديم من مذهب الشافعي واختاره جماعة من متأخري أصحابه بشرط أن يكون ذلك مع الزوجة وبلفظ الخلع وأن لا ينوي به الطلاق فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الخلع لا يكره بأكثر من المسمى مع قول أبي حنيفة ان كان النسوز من قبلها أكثر اخذاً كثر من المسمى وان كان من قبله كره أخذ شيء مطلقاً ومع

الكراهة ومع قول أجد يكره المخلع على أكثر من المسمى مطلقا فالأول مخفف والثاني مفصل
والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن حكم المحل في العقد حكم العقد
فكأله أن يزيد في المهر ما شاء فكذلك في عوض المخلع ووجه الأول من شق التفصيل أن
الضرر منها أكثر فبالزواج أن يشدد عليها بأخذ ما زاد على المسمى ووجه الشق الثاني أنه من
جمله أخذ أموال الناس بالباطل وهو خاص بأهل الدين والورع وأما غيرهم فربما أخذ ذلك
مع كونه ظالمًا عليها بسوء عشرته وكثرة بخله وشح نفسه ومضاررتها بالتزويج والتسرى عليها
ويرى أنه بعد ذلك خالص من تبعاتها والمحال أنه تحت حكمها في الآخرة فإنه لولا كثرة أيدائه
لها ما فدت نفسها منه بمال حتى تستريح منه ومن رؤيته ووجه قول أجد أن الزائد على المسمى
خارج عن حكم العدل فالحق يتصرف السفيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يلحق المختلفة
الطلاق في مدة العدة مع قول مالك أنه إن طلقها عقب خلعها متصلًا بالمخلع طلق وانفصل
الطلاق عن المخلع لم تطلق ومع قول الشافعي وأجد أنه لا يلحقها الطلاق بحال فالأول مشدد
على الزوج والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه كل من
الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ليس للاب أن يحتلع أخته الصغيرة بشئ من
مالها مع قول مالك وبعض أصحاب الشافعي أن له ذلك وكذلك ليس له أن يحتلع زوجة ابنه
الصغير عند الأئمة الثلاثة مع قول مالك بأن له ذلك فالأول في المسئتين مشدد على الأب والثاني
فيهما مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنها لو قالت طلقني
ثلاثا على ألف فطلقها واحدة استحق ثلث الألف مع قول مالك أنه يستحق الألف كله سواء
طلقها ثلاثا أم واحدة لأنها تملك نفسها بالواحدة كما تملك بالثلاث ومع قول الشافعي أنه يستحق
ثلث الألف في المحالين ومع قول أجد أنه لا يستحق شيئا في المحالين فالأول مخفف والثاني
مشدد والثالث فيه تخفيف من وجهه وتشديد من وجهه والرابع مخفف جسد العدم مطابقة فعله
للسؤال فصح المخلع ولغا المال * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها لو قالت طلقني واحدة
بألف فطأتها ثلاثا طألت واستحق الألف مع قول أبي حنيفة أنه لا يستحق شيئا وتطلق ثلاثا
فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(كتاب الطلاق)

اتفقوا على أن الطلاق مكروه في حالة استقامة الزوجين بل قال أبو حنيفة بتعريمه واتفقوا
على تحريم الطلاق في المحيض لدخول بها وفي طهر جامع فيه إلا أنه يقع وكذلك جمع
الطلاق الثلاث يقع مع النهي عن ذلك نهى تحريم عند بعضهم ونهى كراهة عند بعضهم وكذلك
اتفقوا على أنه إذا قال لزوجته أنت طالق نصف طلاقه لأنه طلاق واحد خلافاً لما ذهبوا إليه في قوله
أنه لا يقع شيء والفقهاء كلهم على خلافه وعلى أن الزوج إذا قال لغيره لدخول بها أنت طالق
بأنه منه كالطلاق الثلاث هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا
فيه من ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله أنه يصح تعليق الطلاق والمالك بالعق فيسلم الطلاق

والعتق سواء اطلق او عم او خصص وصورته ان يقول لاجنية ان تزوجت كذا فانت طالق
او كل امرأة تزوجها فهي طالق او يقول لعبد ان ملكتك فانت حرا وكل عبد اشترته فهو حر
مع قول مالك انه يلزم الطلاق والعتق اذا خصص او عين قبيلة او قرية او امرأة بعينها لان
اطلق او عم ومع قول الشافعي واجدانه لا يلزمه الطلاق والعتق مطلقا فالاول مشدد والثاني
مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وأدلة هذه الاقوال مسطورة في كتب
العلماء من كل مذهب * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الطلاق يتبرأ بالرجال مع قول أبي
حنيفة انه يتبرأ بالنساء وصورته عند الجماعة أن الحر يملك ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين مع
قول أبي حنيفة ان الحرة تطلق ثلاثا والامة اثنتين حرا كان زوجها او عبدا فالاول مخفف على
الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه اذا
غلق طلاق زوجته بصفة كقوله ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها لم تفعل المحلوف عليه
في حال البينة ثم تزوجها ثم دخلت فان كان الطلاق الذي ابانها دون الثلاث فاليمين باقية
في النكاح الثاني لم تفعل فيمحن بوجود الصفة مرة اخرى وان كانت ثلاثا انحلت اليمين مع قول
الشافعي في اصح الاقوال انه متى طلقها طلاقا باثنا ثم تزوجها وان لم يحصل فعل المحلوف عليه
انحلت اليمين على كل حال ومع قول احمد يعود اليمين سواء بات بالثلاث او بمادونها اما اذا
حصل فعل المحلوف عليه في حال البينة فالائمة الثلاثة على ان اليمين لا تعود مع قول احمد
انه تعود اليمين بعود النكاح فالاول في المسئلة مفصل والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والاول
في المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك انه اذا جع الطلقات الثلاث دفعة واحدة فهو طلاق بدعة مع قول الشافعي انه
طلاق سنة وهو احدى الروايتين عن احمد واختارها الخراقي فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على حال اهل العلم والحلم والثاني على اهل
الجهل والرعونات * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا قال لزوجته انت طالق عدد الرمل
والتراب انه يقع طلاق واحدة تبين بهامع قول الائمة الثلاثة انها تطلق ثلاثا فالاول مخفف من
حيث حكمه بالبينونة الصغرى والثاني مشدد * ومن ذلك قول اصحاب أبي حنيفة ومالك و احمد
ان من قال لزوجته ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع عليه طلاقه منجزة
ويقع بالشرط تمام الثلاث في الحال مع قول الرافعي والنووي انه يقع المنجز فقط دفعا للدور ومع
قول المزني وابن سريج وابن الحداد والاقفال وابي حامد وصاحب المذهب وغيرهم انه لا يقع
طلاق اصلا وحكى ذلك عن نص الشافعي ومن اصحاب الشافعي من قال بوقوع الثلاث
كذهب الجماعة قال النووي والقنوي على وقوع المنجز فقط فالاول فيه تخفيف من وجه
وتشديد من وجه والثاني مخفف على الزوج فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال
وجه لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واجدانه كتابات الطلاق تقتصر
الى نية او دلالة حال مع قول مالك انه يقع الطلاق بمجرد اللفظ فالاول مخفف والثاني مشدد

فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو انضم الى هذه الكنايات دلالة
 حال من الغضب اورد كراهي الطلاق فان كان في ذكر الطلاق وقال لم ارده لم يصدق في جميع الكنايات
 وان كان في حال الغضب ولم يجز ذكر الطلاق صدق في ثلاثة الفاظ من الكنايات وهي اعتدى
 واختارى وامرك بيدك ولا يصدق في غير ما مع قول مالك ان جميع الكنايات الظاهرة متى قالها
 مبتدئا او مجيبا لها عن سؤالها الطلاق كان طلاقا ولم يقبل قوله لم ارده ومع قول الشافعي ان
 جميع الكنايات تقتصر الى النية مطلقا كما روى مع قول احمد في احدى روايته بيقه قرو في الاخرى
 لا يقهقرا لان ابا حنيفة الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق واما لفظ السراح والفرار فلا يقع
 به طلاق عنده فالاول مفصل والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول ابى حنيفة انه اذا نوى بالكنايات الظاهرة الطلاق ولم ينو عددا وكان جوابا عن سؤالها
 الطلاق يقع طلاقا واحدة مع ميمه مع قول مالك ان كانت الزوجة مدخولا بها لم يقبل فيسه الا ان
 يكون في خلع وان كانت غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع ميمه ويقع ما يخرجه من دون الثلاث
 وفي رواية اخرى له انه لا يصدق في اقل من الثلاث ومع قول الشافعي انه يقبل في كل ما يدعيه
 في ذلك من اصل الطلاق واعداه ومع قول احمد متى كان معهادا لالة حال او نوى الطلاق وقع
 الثلاث نوى ذلك ام لم ينو كانت مدخولا بها او غير مدخول بها فالاول فيه تخفيف والثاني مفصل
 والثالث كذلك مخفف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة ان
 الكنايات المخفية كاخرج واذهبي وانت مخلدة ونحو ذلك كالكنايات الظاهرة على حد سواء من قوله
 انت خلية بريئة بائن بنة بئله اعز بي اغربني حبلك على غاربك انت حرة امرك بيدك اعتدى المحق
 باهلك فان لم ينو عددا وقعت واحدة وان نوى الثلاث وقعت وان نوى اثنتين لم يقع الا واحدة مع
 قول احمد والشافعي انه ان نوى بها طلقين كانت طلقين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة انه اذا قال اعتدى واستبرئ رجلك
 ونوى بها ثلاثا وقعت واحدة رجعية مع قول مالك انه لا يقع بذلك الطلاق الا اذا وقعت ابتداء
 وكانت مع ذكر الطلاق اوفى غضب فحينئذ يقع ما نواه مع قول الشافعي انه لا يقع الطلاق بها
 الا ان نوى الطلاق ويقع ما نواه من العصد في المدخول بها والا فطلقت ومع قول احمد في احدى
 روايته انه يقع الثلاث وفي الاخرى انه يقع ما نواه فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل
 والرابع مرجع الى المذهبين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة واحد
 نه لو قال لزوجته انا منسك طالق اورد الامر اليها فقالت انت متى طالق لم يقع شيء مع قول مالك
 الشافعي انه يقع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 انه لا يصح للمرأة طلاق نفسها لان ذلك من مقام الزوج من حيث انه قائم عليها دون العكس ووجه
 الثاني انه كالوكيل الاجنبي في طلاق نفسها * ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو قال لزوجته
 تطلق ونوى الثلاث وقع واحدة مع قول مالك والشافعي واحمد في احدى روايته انه يقع
 ثلاث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى

حنيقة انه لو قال لزوجه أمرك بيدك ونوى الملاق فطلقت نفسها ثلاثا فان نوى الزوج الثلاث
وقعت واحدة أو واحدة لا يقع شيء مع قول مالك انه يقع ما وقعت من عدد الطلاق اذا أقرها
عليه فاننا كرها حلف وثبت عليه من عدد الطلاق ما قال ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث الا
أن نواها الزوج وانه ان نوى دون الثلاث لا يقع الا ما نواه ومع قول أحمد يقع الثلاث سواء نوى
الزوج الثلاث أو واحدة فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث مع اختلاف لفظ التفصيل
والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قال
لزوجه طلق نفسك فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول الشافعي وأحمد انه يقع واحدة
فالأول مخفف على الزوج والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه لو قال لغير مدخول بها أنت طالق أنت طالق وقعت واحدة مع
قول مالك رحمه الله انه يقع ثلاث فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول ان طلاق غير
المدخول بها يكفي فيه واحدة لكون المراد به البينونة الصغرى القائمة مقام البينونة الكبرى
في البعد عنها لعدم وقوع الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فان العادة انه لا يتنفس
بالطلاق الا عقب المخاصمة والغضب فأخذ بالاطقة الثالثة وسوَّح بالأولى والثانية ووجه
الثاني قياس غير المدخول بها على المدخول بها * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قال
لمدخول بها أنت طالق أنت طالق وقال أردت افهامها بالثانية والثالثة وقع الثلاث
مع قول الشافعي وأحمد انه لا يقع الا واحدة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان طلاق الصبي العاقل لا يقع
والمراد به من يقبل أمر الطلاق مع قول أحمد في أظهر روايته انه يقع وبه قال الطحاوي والكرخي
من الحنيفة والمزني وأبو ثور من الشافعية فالأول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد
عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو طلق أو اعتق مكرها
وقع الطلاق وحصل الاعتاق مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يقع اذا نطق به دافعا عن نفسه
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان المكره اسم
فاعل خيره بين احتمال ذلك الضررين ووقع ما كرهه عليه فكانت اختيار وقوع الطلاق
أو العتق لاسيما والشارع متشوف الى العتق ووجه الثاني الاخذ بعموم رخصة الله تعالى فانه اذا
كان المحكم بالكفر لا يصح مع الاكراه مع كونه أعظم الذنوب فكيف باتحاد فروع الدين * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد في إحدى رواياته ان غلبة الطن في وقوع ما هدبه كافية في حصول
الاكراه مع قول أحمد في الرواية الأخرى واختاره الخرقي انه لا يكون الاكراه مع قول أحمد
في الرواية الثالثة عنه ان الاكراه ان كان بالقتل أو القطع للطرف فهو اكراه وان كان بغير ذلك فلا
فالأول فيه تخفيف على المكره اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ويحتمل ان يكون الأول في حق آحاد الناس الذين لا صبر عندهم من المترفين
في الدنيا والثاني في حق اهل الصبر والاحتمال من العلماء العاملين والصوص ممن يخاف

العيوب يستحي أن يقول آه اذا سلخ الوالى جلده وكذلك القول فى الثالث المفصل * ومن ذلك قول مالك والشافعى انه لا فرق بين أن يكون المكرم له السلطان أو غيره كخص أو متغلب مع قول أبى حنيفة وأحمد فى احدى روايتيهما ان الاكرام لا يكون الا من السلطان فالاول فيه تخفيف والثانى فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبى الميزان * ومن ذلك قول مالك واجدانه اذا قال لزوجته أنت طالق ان شاء الله تعالى وقع الطلاق مع قول أبى حنيفة والشافعى انه لا يقع فالاول فيه تشديد والثانى فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا شك فى الطلاق لا يقع مع قول مالك فى المشهور عنه انه يغلب الايقاع فالاول مخفف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبى الميزان ويصح حمل الاول على أحاد الناس والثانى على أهل الدين والورع * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا طلق المريض زوجته طلاقاً بائناً مات فى مرضه الذى طلق فيه انها ترث منه وهو الاظهر من اقوال الشافعى الا ان أبى حنيفة يشترط فى ارثها أن لا يكون الطلاق عن طلب منها وهو قول الشافعى فى المقديم ثم على قول على من يورثها الى متى ترث فقال أبو حنيفة ترث مادامت فى العدة فان مات بعد انقضاء عدها لم ترث وله رواية اخرى انها ترث ما لم تتزوج وبه قال أحمد وقال مالك ترث وان تزوجت وللشافعى ثلاثة اقوال كهذه المذاهب فالاول من الاقوال فى أصل المسئلة مشدد على الزوج والثانى مخفف عليه ولكل من القوانين وجه ووجه قول أبى حنيفة انها ترث مادامت فى العدة دون ما اذا انقضت كونها فى حبالته مادامت فى العدة بخلاف ما اذا انقضت وكذا القول فى قوله ما لم تتزوج فانها بسبيل ان ترجع اليه ما لم تتزوج ووجه قول مالك انها ترث وان تزوجت زيادة العقوبة عليه فرجع الامر الى مرتبى الميزان * ومن ذلك قول أبى حنيفة ومالك انه لو قال لزوجته أنت طالق الى سنة طلقت فى الحال مع قول الشافعى انها لا تطلق حتى تنسلخ السنة فالاول مشدد والثانى مخفف فرجع الامر الى مرتبى الميزان * ومن ذلك قول أبى حنيفة والشافعى لو قال من له أربع زوجات زوجتى طالق ولم يمين طلقت واحدة منهن وله صرف الطلاق الى من شاء منهن مع قول مالك واجدانه ينطلقن كلهن فالاول مخفف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبى الميزان * ومن ذلك قول أبى حنيفة انه اذا أشار بالطلاق الى ما لا ينفصل من المرأة مع السلامة كاليد فان أضفاه الى أحد خمسة أعضاء لوجه والرأس والرقبة والظهر والفرج وقع فى معنى ذلك عنده الجزء الشائع كالنصف والربع قال وان اضافته الى ما ينفصل فى حال السلامة كالسن والظفر والشعر لم يقع مع قول الأئمة الثلاثة ان الطلاق يقع بجميع الاعضاء المتصلة كالاصبع واما المنفصلة كالشعر فقال مالك والشافعى يقع بها خلافاً لاجد فالاول مفصل والثانى فيه تشديد كالقول الاول من الاعضاء المنفصلة والثانى من الاقوال فى المنفصلة مخفف بعدم الوقوع فرجع الامر الى مرتبى الميزان ولكل من الاقوال المذكورة وجه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

اتفق الاثمة على جواز ارتجاع المطلقة وعلى ان من طلق زوجته ثلاثا لم تحل له الابعدان تنكح
زوجا غيره ويطلقها في نكاح صحيح وعلى ان المراد بالنكاح الصحيح هنا الوطء وانه شرط في جواز
حلها الاول وان الوطء الاول في النكاح الفاسد لا يحلها الا في قول الشافعي هذا ما وجدته
من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول ابي حنيفة واحد في اظهر روايته انه
لا يحرم وطء الرجعية مع قول مالك والشافعي واحد في القول الاخر انه يحرم فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها في حكم الزوجة بدليل محقق
الطلاق لها والايلاء والظهار واللعان منها والارث لهما منه وارثه منها ووجه الثاني انه بطلاقها
صارت اجنبية بدليل انه لا بد في حلها من قوله راجعتك الى نكاحي ونحو ذلك * ومن ذلك
قول ابي حنيفة واحد ان الرجعة تحصل بوطئه لها ولا يحتاج معه الى لفظ سواء نوى الرجعة به
ام لا مع قول مالك في المشهور انه لا تحصل به الرجعة الا ان نواها به ومع قول الشافعي لا تصح
الرجعة الا بلفظ فالاول مخفف والثاني فيه تشديد في احدهما في التخصيص والتساوي مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حله على انه ما وطئها الا وقد نوى رجعتها اذ بعد
وقوع المؤمن في وطء من طلقها وهو لم ينوارتجاعها ووجه الثاني انه قد يقع في وطئها حراما من غير
نية ارتجاعها فلا بد من نية ذلك ووجه الثالث قياس الرجعة على انشاء عقد النكاح فلا بد فيه
من لفظ فالاقوال محمولة على احوال * ومن ذلك قول مالك واحد وابي حنيفة انه لا يشترط
الاشهاد في الرجعة مع قول الشافعي في احدي قوليه واحد في احدي روايته انه شرط والاصح
عند اصحاب الشافعي في اظهر قوليه وكذلك اجد في اظهر قوليه ان الاشهاد مستحب قال شيخ
الاسلام الصفدي في كتابه رجعة الامه في اختلاف الاثمة وما حكاها الراعي من ان الاشهاد شرط
عند مالك لم اراه في مشاهير كتب المالكية بل صرح القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره ان
مذهب مالك الاستحباب ولم يحك فيه خلافا وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في كتاب الايضاح
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وتوجيههما كتوجيه المسئلة قبلها فن قال لا بد من اللفظ
في الرجعة قال لا بد من الشهود وليشهدوا على اللفظ فان النية لا يصح فيها الاشهاد الا لشافعي فانه
وان اشترط اللفظ في الرجعة فقد اغفر عدم الاشهاد لكونها امساك الانشاء ومن قال لا يشترط
فيها اللفظ يقول لا يحتاج الى الاشهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك ان
وطء الرجعية في حال الحيض والاحرام لا يحل مع قول الاثمة الثلاثة نعم فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الوطء حال الحيض والاحرام ممنوع
منه شرعا فكأنه وطء في نكاح فاسد ووجه الثاني ان المحائض والمحرمة تعزيم وطمئنها
عارض * ومن ذلك قول مالك في الصبي الذي يمكن جاعه انه اذا وطئ في نكاح صحيح لا يحصل
به الحمل مع قول الثلاثة انه يحصل به الحمل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول قول الشارع في حديث التحليل حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك
والعسيلة هي اللذة بالجماع وذلك لا يكون الا بخروج المتى غالبا ووجه الثاني ان نفس الجماع

فيه لئلا وان لم ينزل وانما خروج النبي من كمال اللذة بدليل وجوب الغسل على من جامع ولم ينزل عند
الائمة الاربعة خلافا لداود وجاعة من الصحابة كما مر أول باب الغسل والله أعلم

(كتاب الايلاء)

اتفق الاثمة على انه اذا حلف بالله عز وجل أن لا يجمع زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر كان
مولى وان حلف على أقل من ذلك لم يكن مولى وعلى ان المولى اذا فاء لزمته كفارة يمين بالله عز
وجل الا في قول قديم للشافعي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ان المحلف ان لا يطار زوجته أربعة أشهر ايلاء ويرى مثل ذلك عن
أحمد مع قول مالك والشافعي في المشهور عنه انه ليس بايلاء فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا مضت الاربعة أشهر لا يقع بمضيها
طلاق بل يوقف الامر ليبيء أو يطلق مع قول أبي حنيفة انه متى مضت المدة وقع الطلاق فالأول
مخفف بالوقف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد ان
المولى اذا امتنع من الطلاق على قول الوقف يطلق عليه الحماكم وهو الاظهر من قول الشافعي
مع قول أحمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الآخر عنه ان الحماكم يضيق عليه حتى
يطلق فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة والشافعي في أصح قوليه ان من آلى بغير يمين بالله عز وجل كالطلاق والعناق وإيجاب
العبادات وصدقة المال لا يكون مولى سواء قصد الأضرار بها أو رفعه عنها كالرضع والمريضة
أو عن نفسه مع قول مالك انه لا يكون مولى الا أن يحلف حال الغضب أو يقصد الأضرار بها
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي انه لو ترك وطء زوجته للأضرار بها من غير يمين أكثر من أربعة أشهر لا يكون مولى مع
قول مالك وأحمد في إحدى روايته انه يكون مولى فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول مالك ان مدة
ايلاء العبد شهران حرة كانت زوجته اوامة مع قول الشافعي انها أربعة أشهر مطلقة مع قول أبي
حنيفة ان الاعتبار في المدة بالنساء فمن كان تحت أمة فشهرا كان أو عبدا ومع قول أحمد
في إحدى روايته كذهب مالك والثانية كذهب الشافعي فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك ان ايلاء الكافر لا يصح
مع قول الثلاثة انه يصح ومن فوائده مطابته بعد اسلامه بالغية او الطلاق فالأول مخفف على
الكافر والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله أعلم بالصواب

(كتاب الظهار)

اتفق الاثمة على ان المسلم متى قال لزوجه انت على كظهر امي كان مظاهرا منها لا يحل له وطؤها
حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة ان وجدها فان لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا وعلى انه لا يجوز دفع شيء من الكفارات الى الكافر والمحربي وكذلك اتفقوا

على صحة ظهار العبد وأنه يكفر بالصوم وبالاطعام عند مالك إذا ملكه السيد وكذلك اتفقوا
على أن المرأة إذا قالت لزوجها أنت على كظهر أمي فلا كفارة عليها إلا في رواية اختارها المخري
هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك وأبي حنيفة أنه
لا يصح ظهار الذي مع قول الشافعي وأحمد أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الذي غير ملتزم أحكاماً في نفسه ووجه الثاني اكتفاؤه بامنه
بالتزامه للأحكام ظاهراً * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح ظهار السيد من أمته مع
قول مالك أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الوارد في الشريعة إنما هو
في حق الزوجة ووجه الثاني أن السيد مالك للاستمتاع بأمته كالزوج فصح ظهاره * ومن ذلك
قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجته حرة كانت أو أمة أنت على حرام فإن نوى الطلاق بذلك كان
طلاقاً وإن نوى الطلاق ثلاثاً كان ثلاثاً وإن نوى ثنتين أو واحدة فواحدة فإن نوى التحريم
ولم ينو الطلاق أو لم يكن له نية فهو يمين وهو مول أن تركها أربعة أشهر وقعت عليه مطلقاً بآئنة
وإن نوى الظهار كان مظاهراً وإن نوى اليمين كانت يميناً ويرجع إلى نية كم أراد بها واحدة
أو أكثر سواء المدخول بها وغيره مع قول مالك أن ذلك طلاق ثلاثاً إن كانت مدخولاً بها واحدة
إن كانت غير مدخول بها ومع قول الشافعي أن نوى بذلك الطلاق أو الظهار كان ما نواه وإن
نوى اليمين لم يكن يميناً ولكن عليه كفارة يمين وإن لم ينو شيئاً فالأرجح من قوليه أنه لا شيء عليه
والثاني أن عليه كفارة يمين ومع قول أحمد في أظهر روايته أن ذلك صريح في الظهار نواه أو لم ينوه
وفيه كفارة الظهار والثانية أنه طلاق فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث والرابع مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الأقوال لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي
حنيفة وأحمد أن من حرم طعامه أو شرابه أو أمته كان حالفاً وعليه كفارة يمين بالحنث من غير أن
يحرم ذلك ويحصل الحنث عندهما بأكل جزء منه ولا يحتاج إلى أكل جميعه مع قول الشافعي
أن من حرم طعامه أو شرابه أو لباسه فلا كفارة عليه وليس بشيء وإن حرم أمته فالأرجح أنها
لا تحرم ولكن عليه كفارة يمين ومع قول مالك أنه لا يحرم عليه شيء من ذلك على الإطلاق
ولا كفارة عليه فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايته أنه يحرم على المظاهر القبلة
واللمس بشهوة مع قول الشافعي في أظهر قوليه أن ذلك لا يحرم فالأول مشدد خاص بأهل
الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس من العوام فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن المظاهر إذا وطئ وجب عليه إن يستأنف الصيام ولو
في خلال الشهرين إيسلاً كان أو نهاراً عما إذا كان أو ناسياً مع قول الشافعي أنه إن وطئ
في الليل لم يلزمه استئناف وإن وطئ بالنهار عما إذا فسد صومه وانقطع التسابع ولزمه
الاستئناف بنص القرآن فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول أن عدم التسابع رخصة والرخص لا تنطأ بالعاصي ممن جنى واستحق العقوبة

ووجه الثاني ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه لا يشترط الإيمان في الرقبة التي يكفر بها المظاهر مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه يشترط فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الكفارة الغالب فيها كونها عقوبة لمن وقع فيها وذلك حاصل بوزن قيمتها ولو كانت كافرة ووجه الثاني أن الكفارة مما يتقرب به إلى الله فلا يكفي في الأدب التقرب إليه بمعيب الكفر كما ورد في الأصحبة والهدى ويصح جل الأول على حال آحاد الناس والثاني على أهل الدين والورع والأدب مع الله تعالى * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز دفع الكفارة إلى ذمي مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر بحملها على حالين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب اللعان)

اتفق الأئمة على أن من قذف امرأته أو ماها بالزنا أو نفى جملها أو كذبت ولا بينة يلزمه المحدث له أن يلاعن وهو أن يكرر اليمين أربع مرات بالله أنه لمن الصادقين ثم يقول في الخامسة وإن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين فإذا لاعن لزمها حينئذ المحدث له وأدروها باللعان وهو أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ثم تقول في الخامسة وإن غضب الله عليها إن كان من الصادقين وإن فرقة التلاعن واقعة بين الزوجين هذا ما وجدته من مماثل الاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الزوج إذا نكل عن اللعان يلزمه المحدث مع قول أبي حنيفة أنه لا حد عليه بل يجلس حتى يلاعن أو يقر ويجرد النكول يصبر به الزوج فاسقا وقال مالك لا يفسق حتى لا يجحد فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته أن المرأة إذا نكلت حبست حتى تلاعن أو تقرر مع قول مالك والشافعي أنه يجب عليها المحدث بمجرد النكول فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن كل مسلم صحيح طلاقه صح لعانه حين كانا أو عدينا أو أحدهما عدلين كانا أو فاسقين أو أحدهما وعند مالك لا يصح طلاق الكافر لكونه أنكحة الكفار فاسدة عنده وعلى ذلك لا يصح لعانه مع قول أبي حنيفة أن اللعان شهادة فني قذف وليس هو من أهل الشهادة حد فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك الثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إذا لاعن زوجته عن الحمل قبل وضعه لم يصح ولا ينتفي عنه الولد فإن قذفها بصريح الزنا لاعن بالقذف ولم ينتف نسب الولد سواء ولدته لستة أشهر أو لا قل مع قول مالك والشافعي أن له أن يلاعن لنفي الحمل إلا أن مالك اشترط أن يكون استبراؤها بثلاث حيضات أو بحيضه واحدة على خلاف بين أصحابه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ثبوت ذلك في السنة كما أشار إليه حديث انظروا إليه أي إلى الحمل فإن جاءت به أجرة خدج الساقين ووجه الثاني حصول الرية بمجرد الحمل فيصح اللعان لاجله مبادرة للخلوص من

العار * ومن ذلك قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه ان الفرقة تقع بلعانها خاصة بتفرقة المحاكم مع قول أبي حنيفة وأحمد في اظهر روايتيه انها لا تحصل الا بلعانها وحكم المحاكم في قول فرقت بينكما مع قول الشافعي انها تقع بلعان الزوج خاصة كما يتفق النسب بلعانه وانما لعانها يسقط المحذ عنها فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الفرقة ترتفع بتكذيب نفسه فاذا اكذب نفسه جلد المحذ وكان له أن يتزوجها وهي رواية عن احمد مع قول مالك والشافعي وأحمد في اظهر روايتيه انها فرقة مؤبدة لا ترتفع بحال فالاول فيه تخفيف محمول على اراذل الناس والثاني فيه تشديد محمول على خواص الناس من أهل الدين والورع والمروءة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان فرقة اللعان طلاق لا فسخ مع قول الاثمة الثلاثة انها فسخ وفائدة ذلك انه اذا كان طلاقا لا يتأبد التحريم حتى لو اكذب نفسه جاز له ان يتزوجها مع قول مالك والشافعي انه تحريم مؤبد كالرضاع فلا تحمل له ابدا وبه قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وعطاء والزهرى والاوزاعي والثوري ومع قول سعيد بن جبير انما يقع باللعان تحريم الاستمتاع فاذا اكذب نفسه ارتفع التحريم وعادت زوجة له ان كانت في العدة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قذف زوجته برجل بعينه فقال زني بك فلان لا عن الزوجة وحده بل الرجل الذي قذفه ان طلب المحذ ولا يسقط باللعان مع قول الشافعي في ارجح قوله انه يجب عليه حد واحد لهما والثاني لكل منهما حد فان ذكر القذف في لعانه سقط المحذ مع قول احمد ان عليه حدا واحدا لهما ويسقط بلعانها فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لو قال لزوجته يا زانية وجب عليه الحدان لم يثبت له ان يلاعن حتى يدعى رؤيته بعينه مع قول أبي حنيفة والشافعي ان له ان يلاعن ولو لم يذ كر رؤيته فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لو شهد على المرأة بربعة منهم الزوج قبلت شهادتهم وتحذ الزوجة مع قول غيره انها لا تقبل فالاول مشدد والثاني مخفف على الزوجة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الزوجة لو لاعنت قبل الزوج اعتدبه مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يعتد به فالاول مخفف والثاني مشدد تبع النص القرآن فمن العلماء من اوجب الترتيب ومنهم من لم يوجبه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يصح لعان الاخرس اذا كان يعقل الاشارة ويفهم الكناية ويعلم ما يقوله وكذلك يصح قذفه مع قول أبي حنيفة انه لا يصح قذفه ولا لعانه فالاول مخفف على الاخرس والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه اذا بان زوجته منه ثم رآها تزني في العدة فله ان يلاعن ولو ظهر بها قبل بعد طلاقه وقال كنت استبرأتها بحبضة مع قول الشافعي انه ان كان هناك رجل او ولد فله أن يلاعن والا فلا ومع قول أبي حنيفة وأحمد انه ليس له ان يلاعن اصلا فالاول مشدد على الزوجة والثاني مفصل والثالث مخفف

فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدانه لوترزوج امرأة ثم طلقها عقب القعد من غير امكان وطء وابت بولد لسته اشهر من القعد لم يلحق به كما لو اتت به لاقل من ستة اشهر مع قول ابي حنيفة انه يلحقه اذا عقد عليها بحضرة المحاكم ثم طلقها عقب القعد وابت به لسته اشهر لا اكثر منها ولا اقل فان الولد حينئذ يلحقه لمحدوثة قبل الطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد على الزوج بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لوترزوج امرأة وغاب عنها سنين فأنا ما خبر وفاته فاعتدت ثم تزوجت وابت بأولاد من الثاني ثم قدم الاول ان الاولاد يلحقون بالاول ويتفقون من الثاني مع قول الائمة الثلاثة ان الاولاد يكونون للثاني وعند ابي حنيفة ايضا انه لوترزوج امرأة بالغرب وهو بالمشرق فأبت بولد لسته اشهر من القعد كان الولد لمحقابه وان كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما فيها للوجود القعد فالاول مشدد على الزوج الاول والثاني مخفف على الثاني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قول الشارع صلى الله عليه وسلم الولد للفراس وقد صارت فراسا زوجهها بالقعد فالولد له بنص الشارع اذا احكام يرجع وضعها اليه ولو لم يقبلها بعض العقول ووجه الثاني ظاهر لا يحتاج الى دليل والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب الايمان)

اتفق الائمة على ان من حلف على يمين في طاعة لزمه الوفاء بها وعلى انه لا يجوز للمكلف ان يجعل اسم الله عرضة للايمان بمتنعه من بر وصلة رحم وعلى ان الاول له ان يحنث ويكفر اذا حلف على ترك بر وانه يرجع في الايمان الى النية وعلى ان اليمين بالله تعالى تنقذ بجميع اسمائه المحسنى وما ثم الا ما هو حسن كالرجح الرحيم والمحي وبجميع صفات ذاته انه كعزة الله وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم الله فلم يره يمينا وأجمعوا على انه اذا حلف على امر مستقبل ان يفعله أو لا يفعله وحنث وجبت عليه الكفارة وعلى ان من قال وعهد الله وميثاقه فهو يمين وعلى انه لو حلف بالمصنف ان يقدمينه وجبت عليه الكفارة اذا حنث خلافا لمن لا يمتد بقوله ونقل ابن عبد البر اتفاق الصحابة والتابعين على ان عقاد اليمين بالمحلف عليه وجوب الكفارة اذا حنث وكذلك اتفق الائمة على ان الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في طاعة أو في معصية أو مباح وعلى انه لو حلف لبشر بن ماء هذا الكفر فلم يكن فيه ما لم يحنث خلافا لابي يوسف في قوله انه يحنث وعلى انه اذا قال والله لا كلمت فلانا حنثا ونوى به شيئا معينا انه على ما نواه وكذلك لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فانت طالق ونوى شيئا معينا فانه على ما نواه وعلى انه لو حلف ليقتل فلانا وكان ميتا وهو لا يعلم بموته لم يحنث وكذلك اتفقوا على ان كفارة اليمين اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة والمخالف غير في فعل ايها شاهان لم يجد اتفق الى صيام ثلاثة ايام واجمعوا على انه لا يجزى في الاعتاق الارقية مؤمنة سليمة من العيوب خالية من الشركة خلافا لابي حنيفة فانه لم يعتبر الايمان في الرقية قال العلماء وهو مشكل لان العقوبة ثمرة تخليص رقبة لمباداة الله عز وجل فاذا اعتق رقبة كافرة فانما خلصها لعبادة ابليس وايضا

فان المتق قربة ولا يحسن التقرب الى الله تعالى بكافر قلت وفي دعوى الاجماع مع مخالفة الامام
ابي حنيفة نظر فليتامل وكذلك اتفقوا على انه لو اطعم مسكينا واحدا عشرة ايام لم يحسب الا اطعام
واحد خلافا لابي حنيفة في قوله انه يجزئ عن عشرة مساكين واجمعوا على انه يجزئ دفعا
الى فقراء المسلمين الاررار الى صغير يقبضها له ولية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق *
واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه ليس له ان يعدل عن الوفاء في الكفارة
مع قدرته عليها مع قول الشافعي ان الاولى له ذلك وانه يجوز له العدول وتلزمه الكفارة وعن
مالك روايتان كالمذهبين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واجدني احدي روايته ان العيين
النفوس وهي الحلف بالله تعالى على امر ماض متعمد للكذب فيه لا كفارة لها لانها اعظم من ان
تكفر مع قول الشافعي واجدني الرواية الاخرى انها تكفر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
ولعل الاول محمول على حال الاكابر من العلماء العارفين بالله تعالى والثاني على المجاهلين به تعالى
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وايضا ذلك شدة ظهور رائحة الاستهانة بجنب المحق جل وعلا
من العارف اذا حلف به باطلا بخلاف المجاهل بشدة عظيمة الله فانه يكون معذورا ببعض العذر
فلذلك خفف في حلفه باجزاء الكفارة في يمينه المذكورة * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه
لو قال اقسم بالله او اشهد بالله فهي يمين وان لم يكن له نية مع قول مالك انه متى قال اقسمت بالله
او اقسم بالله لفظا او نية كان يميننا وان لم يتلفظ به ولا نواه فليس بيمين ومع قول الشافعي انه متى
قال اقسم بالله ونوى به اليمين كان يميننا وان نوى الاخبار فلا واختلف اصحابه فيما اذا اطلق
والاصح انه ليس بيمين فالاول مشدد من حيث الصيغة والثاني مشدد من حيث الحكم والالت
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدني اظهر روايته
ان من قال اشهد بالله لافعلت ولم ينو شيئا انه يكون يميننا مع قول مالك والشافعي واجدني الرواية
الاخرى انه لا يكون يميننا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو قال وحق الله تعالى كان يميننا مع قول ابي حنيفة انه لا يكون يميننا
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد
في احدي الروايتين انه لو قال والله او واثم الله فهو يمين نوى به اليمين ام لا مع قول اجدني الرواية
الاخرى وبعض اصحاب الشافعي انه ان لم ينو فليس بيمين فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف
بالمعص ان يقدمه واذا حنزل منته الكفارة بل نقل ابن عبد البر الاجماع عليه مع قول
بعضهم انه لا ينقد بالحلف بالمعص يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول
ان نقاد الاجماع على ان ما بين الدفتين كلام الله وكلام الله صفة من صفاته هو القائم بذلك
لا بالورق ولا يحنى ما يترتب على ذلك من فقه باب انتهاك المحرمة والحق ان لكلام الله تعالى
الاطلاقات حقيقة في الموجودات الاربع لا مجازية فرجع الامر الى مرتبة الميزان على هذا

الاعتقاد * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزمه اذا حلف بالمصنف وحنث ~~بكفر~~ كفارة
 واحدة مع قول احمد انه يلزمه بكل آية كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان جميع القرآن صفة واحدة لعدم انفصال آية منه عن اختها
 لاستحالة ذلك على الله تعالى فان كلامه تعالى لا عن صفة متقدم ولا عن سكوت متوهم ووجه
 الثاني ان كل آية يطلق عليها صفة * ومن ذلك قول احمد انه لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم
 ان يقدمه فان حنث لزمته الكفارة مع قول الائمة الثلاثة انه لا يتعبد بذلك يمينه ولا يلزمه
 كفارة فالاول مشدد خاص بالخواص الذين يعلمون سر قوله تعالى ان الذين يبايعونك انما
 يبايعون الله وقوله تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله والثاني مخفف خاص باحد الناس
 الذين لا يعلمون ذلك السر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان يمين
 الكافر لا تنقد مع قول الثلاثة انها تنقد وتلزمه الكفارة بالحنث فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الكافر لا حظ له في معرفة جلال الله وعظمته
 بل هو جاهل به والكفارة انما تجب على من يعرف شيئا من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني انه
 لا بد ان يعرف الله تعالى بوجه من الوجوه لكون الحق تعالى هو الذي خلقه ورزقه * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث مطلقا انما تجزئ اذا أخرجها بعد
 الحنث مع قول الشافعي انه يجوز تقديمها على الحنث المباح ومع قول مالك في احدى روايته واحد
 انه يجوز تقديمها مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك رضى الله عنه انه اذا كفر قبل الحنث فلا فرق في ذلك بين
 الصيام والعق والاطعام مع قول الشافعي رضى الله عنه انه لا يجوز التكفير بالصيام ويجوز
 بغيره فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ورود التخيير
 في هذه الكفارة ووجه الثاني ان التكفير بالصيام لا يتعدى نفعه الى غيره من الفقراء بخلاف العق
 والاطعام * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في احدى روايته ان لغوا ليمين بالله هو ان
 يحلف على امر يظنه على ما حلف عليه ثم يتبين انه بخلافه سواء قصد أم لم يقصد فسبق على
 لسانه سواء كان في الماضي أم في الحال مع قول احمد في الماضي فقط وقال الشافعي لغوا ليمين
 ما لم يقصد كقوله لا والله وبلى والله عند المأورة والغضب واللباس من غير قصد سواء كان على
 ماض أم مستقبل وهي رواية عن مالك وأحمد ايضا فالاول مخفف وكذا الثالث والثاني فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يتم في لغوا ليمين
 ولا كفارة مع قول احمد ان فيه الاثم ولذلك كان الامام الشافعي يقول ما حلفت بالله تعالى
 صادقا ولا كاذبا فالاول مخفف خاص باحد الناس من العوام والثاني مشدد خاص باكابر
 العلماء بالله والمصالحين فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف
 ان يتزوج على امراته بمجرد التقدم مع قول مالك وأحمد انه لا بد من وجود شرطين ان يدخل بها
 وان تكون مثلها في الحال فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول صدق التزوج بها

امراة كانت بمجرد العقد ووجه الثاني ان الفرض بالتزويج انما هو مكايده زوجهه ومقاربتها
والشواها ممثلا لا تغيب الزوجة غالبا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واحد
انه لو قال والله لا شربت لزيد ما يصد بذلك قطع المنه عليه حنت بكل شئ انتفع به من ماله سواء
كان ذلك باكل او شرب او عارية او ركوب او غير ذلك مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يحنث
الا بما يتناول له لفظه من شرب الماء فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ولعل العمل في الشقين على القرينة * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف انه
لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون اهله ورحله لا يبرح حتى يخرج بنفسه واهله
ورحله مع قول الشافعي يبرح بوجهه بنفسه فالاول مشدد في امر الحنث والثاني مخفف فيه فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل دار فلان فقام على
سطحها او حائطها او دخل بيتا منها فيه شارع الى الطريق حنت مع قول الشافعي انه لا يحنث
فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول انه مستقر قيم او وجه الثاني ان الوقوف على السطح
والحائط لا يسمى دخولا انما يكون الدخول عادة في محل يسكن فيه من غير مشقة في السكنى
والواقف على السطح او الحائط لا يحنث ما فيه من المشقة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول مالك والشافعي انه لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها زيد ثم دخلها المحالف حنت
مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول تغليب لفظ الاشارة ووجه الثاني مبادرة الذهن الى قصده الدخول حال كونها
ملك زيد حال غضبه عليه مثلا * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف لا يكلم ذا الصبي فصار
شيخا ولا ياكل كل ذا المخروف فصار كبشا والبسر فصار رطبا والربط فصار قمرا او التمر فصار خلا
او لا يدخل هذه الدار فصار ت ساحة حنت في مسألة الصبي والمخروف والساحة دون غيرها
فلا يحنث في البسر والربط والتمر وهو احد الوجهين عند الشافعي مع قول مالك واحمد يحنث
في الجميع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد او الحرم لا يحنث مع قول احمد انه
يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم غلبة اطلاق
البيت على المسجد والحرم ووجه الثاني انه قد سمي المسجد بيتا في حديث المسجد بيت كل تقى
والحق به الحرم * ومن ذلك قول ابي حنيفة واقتضاء قواعد مذهب مالك انه لو حلف لا يسكن
بيتا فسكن بيتا من شعرا وجلدا وخيمة وكان من اهل الامصار لم يحنث اذ كان من اهل البادية
حنث مع قول الشافعي واحمد انه يحنث قرويا كان او بدويا فالاول مفصل والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف لا يفعل شيئا فامر غيره بفعله
فان كان نكاحا او طلاقا حنت وان كان بيعا او اجارة لم يحنث الا ان يكون من عاداته ان يتولى
ذلك بنفسه فانه يحنث مطلقا مع قول مالك انه لا يحنث الا ان تولى ذلك بنفسه ومع قول الشافعي
ان كان سلطانا او ممن لا يتولى ذلك بنفسه عادة وكانت له نية في ذلك حنت والا فلا ومع قول احمد

يحنث مطلقا فالاول مفصل والثاني مخفف والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف ليقضي دين فلان في غد فقضاه قبله لم يحنث
مع قول الشافعي انه يحنث فلوان صاحب الحق مات قبل الغد حنث عند ابي حنيفة واجد وقال
الشافعي لا يحنث وقال مالك ان قضاه للورثة او للقاضي في الغد لم يحنث وان اخرجت فالاول من
اصل المسئلة مخفف والثاني منها مشدد كالاول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها
مفصل فرجع الامر في المسئلتين الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان يمين المكره
لا ينعقد مع قول ابي حنيفة انه ينعقد وقيل ان اجدا لنص له فيها فالاول مخفف والثاني مشدد
ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني ما فيه من راحة الاختيار فكان المكره بكسر الزاء خير المكره
بفتحها بين ان يحلف وبين ان يتحمل الضرر فاختر الحنفى وكان الاولى له تحمل الضرر واجد الا
لمجناب الحق كما عليه الا كابر من العلماء * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو فقد المحلوف
عليه نسيانا لا تلفا حنث مطلقا سواء كان الخلف بالله تعالى او بالطلاق او بالعناق او بالظهار مع
قول الشافعي في اظهر القولين انه لا يحنث مطلقا مع قول اجد في احدى روايته انه ان كان اليمين
بالله او بالظهار لم يحنث وان كان بالطلاق او بالعناق حنث فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد انه لو حلف لشرب ماء
هذا الكوز في غد فاهريق قبل الغد لم يحنث مع قول مالك والشافعي انه ان تلف قبل الغد بغير
اختياره لم يحنث فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول ابي حنيفة واجد انه لو قال والله لا كلمت فلانا حينما لم ينوشثا معا حنث ان كلمه قبل ستة
اشهر وقال مالك سنة وقال الشافعي ساعة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في الجديده انه
لو حلف لا يكلمه فكتبه او راسله فاشاريده او عينه او راسه لم يحنث مع قول مالك انه يحنث
بالمكاتبة وفي الرسالة والاشارة روايتان ومع قول اجد والشافعي في القديم انه يحنث فالاول
مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة
لا تخفى ادلتها على الفطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو قال لزوجة ما نخرجت بغير اذني فانت
طالق ونوى شيئا معا فانه على ما نواه وان لم ينوشثا وقال انت طالق ان خرجت بغير اذني فلا بد
من الاذن كل مرة وان قال الا ان آذن لك او حتى آذن لك او الى ان آذن لك كفى مرة واحدة
ولذلك كان القول قوله في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي المخرج
الاول يحتاج للاذن فقط وقال ابو حنيفة يحتاج الى الاذن في الجميع وقال الائمة الثلاثة ولو انه
اذن لزوجه من حيث لا تسمع لم يكن اذا مع قول الشافعي انه اذن صحيح وتقدم حكاية اتفاق
الائمة الاربعة على المسئلة الاولى واثل الباب فالاول منها مخفف والثاني مشدد والاول من
المسئلة الثانية مشدد والثاني منها مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
واجد انه لو حلف لا يأكل الرءوس ولا نية له واطلق ولم يوجد سبب يستدل به على النية جمل ذلك

على كل ما يسمى رأس حقيقة في وضع اللغة وعرفها من رهوس الانعام والطيور والحيتان مع قول أبي حنيفة انه يحمل على رهوس البقر والغنم خاصة ومع قول الشافعي يحمل على البقر والابل والغنم فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأجدانه لو حلف ليضربن زيد مائة سوط فضربه بضعت فيه مائة شمر اخ لم يبر مع قول أبي حنيفة والشافعي انه يبر فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه القولين ظاهر ولعل الاول محمول على حال أهل الورع والثاني محمول على حال آحاد الناس من أصحاب الضرورة كما وقع للسيد أيوب بالنظر للضروب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يهب فلانا هبة فتصدق عليه حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف ليقطن فلانا وكان يعلم انه ميت حنث مع قول مالك انه لا يحنث مطلقا علم أم لم يعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف ان لا مال له وله ديون لم يحنث مع قول الأئمة الثلاثة انه يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الدين في حكم المفقود ووجه الثاني انه في حكم الموجود بدليل صحة المحاولة به ووجوب الزكاة فيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف لا يأكل فاكهة فأكل رطباً أو عنباً أو ماناً لم يحنث مع قول الأئمة الثلاثة انه يحنث ووجه الاول ان العطف يقتضي المغايرة وقد قال تعالى فيهما فاكهة ونخل فلوان النخل والمان دخلا في مسمى الفاكهة لاكتفي الحق تعالى بذكر الفاكهة عنهما ووجه الثاني ان المراد بالفاكهة كل ما يتفكه به مما ليس هو بقوت ولا أدم فدخل النخل والمان فتدريج الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف ان لا يأكل أدم فأكل اللحم أو الحن أو البيض لم يحنث الا يأكل ما يطبخ منها مع قول الأئمة الثلاثة انه يحنث بأكل الكل فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر عند الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو حلف لا يأكل لحماً فأكل سمكة لم يحنث مع قول بعض الأئمة انه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان الله تعالى سمى السمك لحماً في القرآن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل لحماً فأكل سمكة لم يحنث مع قول مالك انه يحنث فالاول فيه تخفيف لان السمك لم يخلص الى اللحمية بل هو مخلوط بالدهن والثاني مشدد لان أصل السمك لحم ولكن لما حصل في البهيمية السمك زاد سمها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل سمكة فأكل من سمك الطهر حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فالاول فيه تشديد خاص بأهل الدين والورع والاحتياط والثاني مخفف خاص بأحاديث الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول شمول السمك لما في الطهر ووجه الثاني عدم شموله له * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يشم البغض فشم هذه حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو حلف

انه لا يستخدم هذا المبد فخدمه من غير ان يستخدمه وهو ساكت لا ينهه عن خدمته
فان لم يسبق منه خدمة له قبل اليمين فخدمه بغير امره لم يحنث وان كان قد استخدمه قبل اليمين
وبقي على الخدمة له حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث في عبده غيره وفي عبده نفسه وجهان
لا صحابه ومع قول مالك واجدانه يحنث مطلقا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن
لم يحنث مطلقا مع قول أبي حنيفة ان قرأ القرآن في الصلاة لم يحنث اوفي غيرهما حنث فالاول
مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان قراءة القرآن قربة الى
الله عز وجل فلا ينبغي شمول نيته لها وهو توجيه الاول من شقي التفصيل في الثاني لتأكد الامر
بالقراءة في الصلاة بخلاف قراءته في غير الصلاة * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واجد
في احد قوليهما انه لو حلف انه لا يدخل على فلان بيتا فادخل عليه فاستدام المقام معه لم يحنث
مع قول مالك واجد والشافعي في القول الآخر يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لو حلف لا يسكن مع فلان دارا بعينها
فاقتسماها وحال بينهما حائط ولكل واحد منهما باب وغلق وسكن كل واحد منهما في جانب
حنث مع قول الشافعي واجد لا يحنث وعن أبي حنيفة روايتان فالاول فيه تشديد خاص بأهل
الورع والثاني فيه تخفيف خاص بأحد الناس والثالث له وجه الى كل من القولين فلم يجزم
الامام ابو حنيفة في المسئلة بشئ تورعا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة لقول مالك اوعيدى احرار دخل في ذلك المدبر وام الولد والمكاتب في احدى الروايتين
عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك انه يدخل في ذلك المكاتب والمشقة مع قول أبي حنيفة
ايضا في رواية ان المكاتب لا يدخل الابالية واما المشقة فلا يدخل أصلا مع قول أجدان
الكل يدخلون وفي رواية عنه ان المشقة لا يدخل الابالية فالاول فيه تشديد والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأجدانه يجب التتابع في صوم الثلاثة أيام في الكفارة مع قول مالك ان التتابع فيها لا يجب
وهو الراجح من مذهب الشافعي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك ان
مقدار ما يطعم لكل مسكين مد وهو رطلان بالبغدادى وشئ من الاثم فان اقتصر على مد أجزاء
مع قول أبي حنيفة انه ان خرج براف نصف صاع أو شعيرا أو تمراف صاع ومع قول أجدانه يجب
مد من خنطة أو دقيق أو مدان من شعيرا أو تمراف رطلان من خبز ومع قول الشافعي يجب لكل
مسكين مد مطلقا فالاول فيه تشديد بالادم والثاني مفصل والثالث مخفف وكذلك ما بعده
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واجدانه يجب في الكسوة اقل
ما تجزئ به الصلاة ففي حق الرجل ثوب قيص او ازار وفي حق المرأة قميص وخمار ومع قول أبي
حنيفة والشافعي انه يجزئ اقل ما يقع عليه الاسم وفي رواية لا يحنث اقله قباء او قميص
وكساء او رداهوله في العمامة والمنديل والسر او ويل والمترز روايتان ومع قول الشافعي يجزئ

جميع ذلك حتى القلنسوة عند جماعة من اصحابه فالاول مفصل والثاني مخفف وكذلك ما بعده
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز دفع الكفارة الى صغير
لما كل الطعام مع قول اجدانه لا يجزئ فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه يجوز ان
يطعم خمسة ويكسو خمسة مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يجزئ فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حمل قوله تعالى اطعام عشرة مساكين
او كسوتهم على الاستحباب ووجه الثاني حمل ذلك على الوجوب * ومن ذلك قول ابي حنيفة
ومالك واجد في احدي روايته انه لو كرر اليمين على شيء واحد وعلى اشياء وحنث لزمه لكل
يمين كفارة الا ان مالكا اعتبر اعادة التاكيد فقال ان اراد التاكيد فكفارة واحدة وان اراد
بالتكرير الاستئناف فهما يمينان مع قول الشافعي واجد في الرواية الاخرى ان عليه كفارة
واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف في احدثي التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
ومن ذلك قول الشافعي ان العبد اذا اراد التكفير بالصيام فان كان سيده اذن له في اليمين
والحنث لم يمنعه والا فله منه مع قول اجدانه ليس لسيده منه على الاطلاق ومع قول ابي
حنيفة ان للسيد منه مطلقا الا في كفارة الظهار ومع قول مالك ان اضر به الصوم فله منه والا فلا
وله الصوم بغير اذنه الا في كفارة الظهار فليس له منه مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد
والثالث مفصل وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على
الفطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه لو قال ان فملت كذا فهو كافر او برى فمن الاسلام
او الرسول صلى الله عليه وسلم وفعل ذلك الامر حنث ووجب الكفارة مع قول مالك والشافعي
انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول مالك والشافعي لو قال وامانة الله ايمين مع قول غيرهما انه ليس يمين فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف
لا يلبس حليا حنث بلبس الخاتم مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث الا ان يكون من ذهب او فضة
فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة
والشافعي انه لو قال والله لا آكل هذا الرغيف او لا اشرب ماء هذا الكوز فشرب بعضه او اكل
بعض الرغيف او لا لبست من غزل فلانة فلبس ثوبا فيه من غزلها او لا دخلت هذه الدار فادخل
رجله او يده لم يحنث مع قول مالك واجدانه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك واجدانه لو حلف لا يأكل هذا الدقيق فسفه او خبزه
واكله حنث مع قول ابي حنيفة انه ان سفه لم يحنث وان خبزه واكله حنث ومع قول الشافعي
انه ان سفه حنث وان خبزه واكله لم يحنث فالاول مشدد والثاني والثالث فيه تفصيل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يسكن دار فلان حنث
بما يسكنه بغيره وكذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث مع قول الشافعي

لا يبحث الابن عنه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يشرب من الدجاجة أو الفرات أو النيل فغرف بيده أو باناً من مائها وشرب حنث مع قول أبي حنيفة أنه لا يبحث حتى يكرع بفيه منها كرهاً فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يشرب ماء هذا البئر فشرب منه قليلاً حنث إلا أن ينوي أن لا يشرب جميعه مع قول الشافعي أنه لا يبحث فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف أنه لا يضرب زوجته فخنقها أو عضها وبتف شعرها حنث مع قول الشافعي أنه لا يبحث فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الضرب يطلق على العض والخنق وبتف الشعر يجامع الضرر ووجه الثاني اتباع العرف في عدم تسمية ذلك ضرباً * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يبيع فلاناً شيئاً ثم وهبه فلم يقبله حنث مع قول الشافعي أنه لا يبحث إلا أن قبل ذلك منه وقضه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنث مع قول مالك أنه لا يبحث فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه المسائل ظاهرة لا تخفى على الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا كان له مال غائب أو دين ولم يجد ما يعتق به أو يطعم أو يكسولم يجزله الصيام وعليه الضمان حتى يصل إليه ماله فيكفر بالمال مع قول أبي حنيفة أنه يجزئه الصيام عند غيبة المال فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

(كتاب العدد والاستبراء)

اتفق الأئمة على أن عدة المحامل مطلقاً بالوضع سواء المتوفى عنها زوجها والمطلقة وعلى أن عدة من لم تحض أو نبتت بثلاثة أشهر وعلى أن عدة من تحيض ثلاثة أقراء إذا كانت حرة فإذا كانت أمة فقراء وقال داود ثلاثة وعلى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وعلى أن الإحداد واجب في عدة الوفاة وهو ترك الزينة وما يدعوا إلى النكاح خلافاً للحسن والشعي في قوله ما بعدم وجوبه وكذلك اتفقوا على أن من ملك أمة يبيع أو هب أو سبي لزمه استبراءؤها بحيض أو قره أن كانت حائلاً وإن كانت ممن لا تحيض لصغرها أو كبر فبشهر هذا ما وجدته في الباب من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته أن الأقراء هي الأطهار مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى أن القرء هو الحيض فالأول مشدد لطول مدة الطهر غالباً والثاني مخفف لقصر مدة الحيض عادة ويصح أن يكون الأمر بالعكس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحج أنه يلزمها الإقامة على كل حال إن كانت في بلد أو ما يقاربه ومع قول الأئمة الثلاثة أنها إن خافت فوات الحج بالإقامة لقضاء العدة جازلها السفر فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي

في القول الجديد الرابع وأحمد في إحدى روايته أن زوجه المفقود لا تحمل للزواج حتى تمضي مدة
لا يعيش في مثلها غالباً مع قول مالك والشافعي في القديم وأحمد في الرواية الأخرى أنها أربعة
أربع سنين وهي أكثر مدة الحمل وأربعة أشهر وعشرة أمداء عدة الوفاة ثم تحمل للزواج ويرجع
جماعة من متأخرى أصحاب الشافعي وهو قوي فعلمه عمر رضي الله عنه ولم ينكره الصحابة وعلى
الأول فالمر الغالب حده أبو حنيفة بمائة سنة وحده الشافعي وأحمد بسبعين سنة ولها طلب
الحقيقة من مال الزوج مدة التبرص والمر الغالب فالأول مشدد على الزوجة والثاني مخفف
عنها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المفقود إذا قدم بعد أن
ترزجت زوجته بعد التبرص يبطل العقد وهي للأول وإن كان الثاني ومثلها فليعه مهر المثل
وتنقذ من الثاني ثم ترد إلى الأول مع قول مالك أن الثاني إذا دخل بها صارت زوجته ووجب
عليه دفع الصداق الذي أصدقها لها الأول وإن لم يدخل بها فهي للأول وله رواية أخرى أنها
للاول بكل حال ومع قول الشافعي في أرجح القولين أن النكاح الثاني باطل وفي القول الآخر
بطلان نكاح الأول بكل حال ومع قول أحمد أن الثاني إن لم يدخل بها فهي للأول وإن دخل
بها فللأول الخيار بين أن يسكها ويدفع الصداق إليه وبين أن يتركها على النكاح الثاني
وأخذ الصداق الذي أصدقها منه فالأول مشدد على الزوج الثاني والقول الثاني مخفف
عليه مع ما وافقه من أحدث في التفصيل وكذلك القول الاظهر للشافعي مشدد على
الزوج الثاني عكس القول الثاني والقول الرابع مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول أبي حنيفة أن عدة أم الولد إذا مات سيدها أو اعتقها ثلاث حيضات سواء
اعتقها أو مات عنها مع قول مالك والشافعي أن عدتها حيضة في المحالين وهي إحدى
الروايتين عن أحمد واختارها المحرق ومع قول أحمد في الرواية الأخرى أنها من العتق
حيضة ومن الوفاة عدة الوفاة فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول المباعدة في استبراء الرحم ووجه الثاني القياس على
استبراء المسبية التي بيانها قريباً ويصح حمل الأول على حال أهل الدين والورع
والثاني على آحاد الناس ووجه الشق الثاني من الرواية الأخرى لا أحمد لا أخذ بالاحتياط
ولأن عدة الوفاة الواردة في القرآن تشمل ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن أكثر
مدة الحمل سنتان مع قول مالك في رواياته أنها أربع سنين أو خمس سنين أو سبع
سنين ومع قول الشافعي أن أكثرها أربع سنين وهو إحدى الروايتين عن أحمد والثانية
كذهب أبي حنيفة فالأول فيه تخفيف على الزوج والثاني وما بعده فيه تشديد عليه بالمحاق
الولد به فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته أن المعتدة
إذا وضعت علقه أو مضغة لا تنقض عدتها بذلك ولا تصير بذلك أم ولد مع قول مالك والشافعي
في أحد قوليه أن عدتها تنقض بذلك وتصير بها أم ولد وهو قول أحمد في الرواية الأخرى عنه
فالأول مخفف بالنظر إلى الزوج مشدد بالنظر إلى المرأة والثاني بالعكس فرجع الأمر إلى

مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول الشافعى في المجدد وما لك وأجد في احدى الروايتين ان المعتدة
المستورة لا احاد عليها مع قول أبى حنيفة والشافعى في القديم وأجد في الرواية الاخرى انه يجب
عليها الاحاد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان * ومن ذلك
قول أبى حنيفة والشافعى في اظهر قوليه ان البائن لا تخرج من بيتها مارا الا لضرورة مع قول
مالك وأجد ان لها الخروج مطلقا ولا جدر رواية أخرى كذهب أبى حنيفة فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الصغيرة والكبيرة سواء
في الاحاد مع قول أبى حنيفة انه لا احاد على الصغيرة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الذمية اذا كانت تحت مسلم وجب
عليها العدة والاحاد وان كانت تحت ذمى وجب عليها العدة لا الاحاد ومع قول أبى حنيفة انه
لا يجب عليها احاد ولا عدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجيه
القولين ظاهر اما الاول فهو ان الاحاد ورد في السنة في حق الزوج المسلم ويدل للثاني حديث
لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على غير زوج فخرج الذمى لان المحزن لا يكون
الا على الزوج المسلم اما الذمى فلا ينبغي المحزن عليه الا بقدر الوفاء بحقه وذمته واما كونه لا عدة
لزوجه فينبى على ان أنكحة الكفار باطلة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو باع أمته من
امرأة أو خصى ثم تقايل لم يكن له وطؤها حتى يستبرأها مع قول أبى حنيفة انهما اذا تقايل قبل
القبض فلا استبراء أو بعده لزمه الاستبراء فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتى
الميزان وجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا فرق في وجوب الاستبراء بين
الصغيرة والكبيرة والبكر واليتيم مع قول مالك انها ان كانت ممن يوطأ لها لم يجز وطؤها قبل
الاستبراء وان كانت ممن لا يوطأ مثلها جاز وطؤها من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء البكر
فالاول مشدد والثاني مفصل وكذلك قول داود فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وجه الاول
ان الغالب في باب الاستبراء التعبد ولولم يعقل معناه فقد يكون الاستبراء لامرأة غير براءة الرحم
وجه اول الشقين من قول مالك ان الاستبراء لبراءة الرحم والتي لا يوطأ مثلها عادة لا تحبل
وأما البكر فامرأها ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من ملك امرأة جازله بيعها قبل
الاستبراء وان كان قد وطئها مع قول الحسن والفخري والثوري وابن سيرين انه يجب الاستبراء
على البائع كما يجب على المشتري ومع قول عثمان بن عفان رضى الله عنه ان الاستبراء يجب على
البائع دون المشتري فالاول مخفف على البائع والثاني مشدد والثالث فيه تشديد على
البائع وتخفيف على المشتري فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر * ومن
ذلك قول مالك والشافعى وأجد انه اذا اعتق أم ولده أو عتقت بموته وجب عليها الاستبراء بحضة
مع قول أحمد وداود وعبد الله بن عمر وابن العاصي انه اذا مات عنها سيدها تعتد بأربعة أشهر
وعشر فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان والله أعلم

اتفق الأئمة على أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعلى أن التحريم بالرضاع يثبت إذا حصل للطفل في سنتين فأقل خلافا لداود في قوله أن رضاع الكبير يحرم وهو مخالف لسكافة الفقهاء ويحكي ذلك عن عائشة رضي الله عنها وكذلك اتفقوا على أن الرضاع إنما يحرم إذا كان من لبن أنثى سواء كانت بكر أم ثيبا موطوءة أو غير موطوءة وخالف أحمد في ذلك فقال إنما يحصل التحريم بلبن امرأة ثار لها لبن من الحمل وكذلك اتفقوا على أن الرجل لو درله لبن فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على أن السعوط والوجور يحرم إلا في رواية عن أحمد فإنه شرط الارتضاع من الثدي وكذلك اتفقوا على أن الحفنة باللبن لا تحرم إلا في قول قديم للشافعي وهو رواية عن مالك هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن العدد لا يشترط في الرضاع فيكفي فيه رضعة واحدة مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته أنه لا يثبت إلا بخمس رضعات ومع قول أحمد في الرواية الثانية أنه يثبت بثلاث رضعات فالأول مشدد والثاني مخفف كما ثبت في الأحاديث والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن اللبن إذا خلط بالماء فإن كان اللبن غالباً لم يحرم أو غير غالب لم يحرم كان صلوا فيه باقياً وأما المخلوط بالماء فلا يحرم عنده بحال سواء كان غالباً أو مغلوباً مع قول أصحاب مالك أنه يحرم اللبن المخلوط بالماء ما لم يستهلك فإن خلط اللبن بما استهلك اللبن فيه من طيب أو دواء أو غيره لم يحرم عند جمهور أصحابه ومع قول الشافعي وأحمد أن التحريم يتعلق باللبن المخلوط بالشراب والطعام إذا سقيه المولود خمس مرات سواء كان اللبن مستهلكاً أو غلبا فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولعل التشديد محمول على حال أهل الورع والتخفيف محمول على آحاد الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب النفقات)

اتفق الأئمة الأربعة على وجوب النفقة لمن تلزم نفقته كالاب والزوجة والولد الصغير وعلى أن الناشز لا نفقة لها وعلى أنه يجب على المرأة أن ترضع ولدها اللبأ وعلى أن الولد إذا بلغ مريضاً استمرت نفقته على أبيه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن نفقة الزوجات تعتبر بحال الزوجين فيجب على المוסر للموسرة نفقة الموسرين وعلى الفقير للفقيرة أقل الكفايات وعلى المוסر للفقيرة نفقة متوسطة بين النقتين وعلى الفقير للموسرة أقل الكفايات والباقي في نعمته مع قول الشافعي أنها مقدرة بالشرع لا اجتهد فيها معتبرة بحال الزوجة فإذا احتاجت إلى خادم وجب اخداها فالأول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها إذا احتاجت إلى أكثر من خادم لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنه أنها إذا احتاجت إلى خادمين أو ثلاثة فأكثر وجب على الزوج ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أظهر الروايتين أنه لا نفقة للصغيرة

التي لا يجمع مثلها اذ تزوجها كبير مع قول أحد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الآخر
ان لها النفقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
أبي حنيفة وأحمد انهما لو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير لا يجمع مثله وجب عليه النفقة
وهو أصح القولين للشافعي مع قول مالك انه لا نفقة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الاعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة
الفسخ ولكن يرفع يده عنها لتكسب مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها الفسخ بالا عسار عن
النفقة والكسوة والسكنى فاذا مضى زمان ولم ينفق على زوجته سقطت عنه النفقة عند أبي
حنيفة لم يحكم بها حاكم أو ينفق على قدر معلوم فيصير ذلك ديناً باصطلاحهما وقال مالك
والشافعي وأحمد في أظهر روايته ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل تصير ديناً عليه
لانها في مقابلة التمسكين والاستمتاع فالاول من المسئلة الاولى مخفف على الزوج والثاني منها
مشدد عليه والاول من المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط النفقة اذا حكم بها حاكم
والثاني منها مشدد على الزوج بعدم سقوطها عنه بمضي الزمان فرجع المسئلان في الحكم الى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المرأة اذا سافرت باذن زوجها سافر غير واجب عليها
سقطت عنه نفقتها مع قول مالك والشافعي انها لا تسقط لخروجها عن النشوز باذنه لها فالاول
مشدد على الزوجة مخفف على الزوج والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول أبي حنيفة ان المبتوتة اذا طلقت اجرة مثلها في الرضاع لو لها فان كان ثم قطع عا بالرضاع
أو بدون اجرة المثل كان للاب ان يسترضع غيرها بشرط أن يكون الرضاع عند الام مع قول مالك
في احدي روايته ان الام أولى ومع قول الشافعي وأحمد ان الام أحق بكل حال وان وجد
متبرعا بالرضاع أو باجرة المثل أجبر على اعطاء الولد لأمه باجرة مثلها فالاول مفصل والثاني
مخفف على الام وكذلك ما بعده مشدد على الزوج فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة ان الام لا تحجر على ارضاع ولد ما بعد سقيه اللبن اذا وجد غيره ماع قول مالك انها
تحجر ما دامت في زوجية أبيه الا ان يكون مثلها لا يرضع لشرف أو عذرا أو يسارا وكان يسقم بلبنها
لفساد اللبن ونحو ذلك فالاول مخفف على الام والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الوارث يجبر على نفقة كل ذي محرم قد دخل فيه الحال عنده
والعمة ويخرج ابن العم ومن ينسب اليه بالرضاع مع قول مالك ان النفقة لا تجب على الوارث
الا لوالده الاقرب سواء كان أباً أو أما أو من ولد الصلب ومع قول الشافعي وجوب النفقة للوالد
وان علا والولد وان سفل ولو تعدى عمودي النسب ومع قول أحمد انها تلزم كل شخصين جرى
بينهم الميراث بغرض أو تعصيب من الطرفين كالأبوين وأولاد الاخوة والاخوات والنسبومة
وبنهم رواية واحدة وان كان الارث جارياً بينهم من أحد الطرفين وهم ذوو الارحام كابن الاخ
مع عمته وابن العم مع بنت عمه فعن أحمد وإبنا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
فيه تشديد والرابع مشدد بالكلية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر لا يخفى

على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزم السيد نفقة عتيقه مع قول أجدانها
تلزمه وهو احدى الروايتين عن مالك والرواية الاخرى انه ان اعتقه صغيرا لا يستطيع السعي
على نفسه لزمه نفقته الى ان يسعى فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ولعل الاول محمول على آحاد الناس من العوام والسائي خاص بأهل المروءات
والكرم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان نفقة الغلام تسقط اذا بلغ صحيحا ولا تسقط اذا بلغ
معسرا الاحرف له ولا تسقط نفقة المجارية الا ان تزوجت مع قول مالك انها لا تسقط بالمعدوم
تسقط بالدخول ومع قول الشافعي تسقط نفقتهما أي الغلام والمجارية بالبلوغ صحيحا ومع قول
أجدان لا تسقط نفقة الولد عن أبيه ولو بلغ اذا لم يكن له مال ولا كسب فالاول مفصل والثاني فيه
تشديد والثالث مخفف والرابع مشدد على الاب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال
لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو بلغ الولد مريضا وبرئ من مرضه
ثم عاوده لمرض عادت نفقته مع قول مالك ان نفقته لا تعود فالاول فيه تشديد على الوالد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا تزوجت المجارية
ودخل بها الزوج ثم طلقها ان نفقتها تعود على الاب مع قول مالك انها لا تعود فالاول فيه تشديد
على الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ان من له حيوان لا يقوم به فليس للحاكم اجباره على القيام به بل يأمره على طريق الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر مع قول الأئمة الثلاثة ان للحاكم اجباره ومنعه من تحميلها ما لا تطيق فالاول
فيه تخفيف على مالك والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب الحضانة)

اتفق الأئمة على ان الحضانة تثبت للام مالم تزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت
حضانته اذ ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول
أبي حنيفة والشافعي ان الام اذا تزوجت ثم ماتت طلاقا بائنا عادت حضانتها مع قول مالك
في المشهور عنه انها لا تعود بالطلاق فالاول مخفف على الام اذا طلبت رجوع حضانتها والولدها
والثاني فيه تشديد عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في احدى
رواياته ان الزوجين اذا افتراقا بينهما ولد فالام أحق بالغلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه
ومشربه وملبسه وضوئه واستنجائه ثم الاب أحق به والام أحق بالانثى الى أن تبلغ ولا يخير
واحد منهما مع قول مالك ان الام أحق مالم تزوج ويدخل بها الزوج وكذلك الغلام عنده
في القول المشهور هي أحق به مالم يبلغ ومع قول الشافعي ان الام أحق بهما الى سبع سنين
ثم يخيران فن اختاراه كانا عنده ومع قول أجدان في احدى رواياته ان الام أحق بالغلام الى سبع
سنين ثم يخير والمجارية بعد السبع تجعل مع الام بلا تخيير والرواية الاخرى كذهب أبي حنيفة
فالاول مخفف على الام وكذا الثاني مع اختلاف السبب والثالث مشدد عليها مخفف على الاب
والرابع كذلك مخفف عليهما من جهة الانثى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك

قول أبي حنيفة ان الولد اذا اختار الام وكان عندها ثم أراد الاب السفر الى بلدة أخرى بنية الاستيطان فليس له أخذ الولد منها مع قول الأئمة الثلاثة ان له ذلك فاذا كانت الزوجة هي المنتقلة بولدها قال أبو حنيفة فلها ان تنقل بشرطين أحدهما أن تنقل الى بلد لها والثاني أن يكون العقد وقع ببلدها الذي تنقل اليه فان فقد أحد الشرطين منعت الاب ان تنقل الى بلد قريب يمكن المضي اليه والعود قبل الليل فاذا كان انتقالها الى دار حرب أو من مصر الى سواد وان قرب منعت من ذلك مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته ان الاب أحق بولده سواء كان هو المنتقل أم هي ومع قول أحمد في الرواية الأخرى ان الأم أولى به ما لم تزوج فالأول مشدد على الاب والثاني مخفف عليهم افرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

(كتاب المجنات)*

اتفق الأئمة لاربعة على ان القاتل لا يخلد في النار لودخل وان توبته من القتل صحيحة خلافا لابن عباس وزيد بن ثابت والخضاء فقالوا لا تقبل له توبة أبدا فالأول مخفف تبعه الطواهر الأحاديث والثاني مشدد تعالى الظاهر القرآن في قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا م عمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها الآية وكذلك اتفقوا على ان من قتل نفسا سلمة مكافئة له في المحرمية ولم يكن المقتول أباً للقاتل وكان في قتله متعمدا وجب عليه القود وكذلك اتفقوا على ان السيد اذا قتل عبده لا يقتل به وان تعمد وكذلك اتفقوا على ان العبد يقتل بالحر وان العبد يقتل بالعبد وكذلك اتفقوا على ان الكافر اذا قتل مسلما قتل به وكذلك اتفقوا على ان الابن اذا قتل أحد أبويه قتل به واتفقوا على انه اذا جرح رجلا عمد افصار ذراعه حتى مات انه يقتص منه وعلى انه اذا عفار رجل من أولياء الدم سقط القصاص وانتقل الامر الى الذببة وعلى انه اذا رجع الشهود بعد استيفاء القصاص وقالوا خطأ نأمر بحب عليهم القصاص وعلى ان الأولياء المستحقين بالالفين الغائبين اذا حضر واطلبوا القصاص لم يؤثر الا أن يكون المجاني امرأة حاملا فتؤخر حتى تضع وكذلك اتفقوا على انه اذا كان المستحقون صفارا أو غائبين كان القصاص مؤثرا خلافا لابي حنيفة فانه قال اذا كان للصفار أب استوفى القصاص ولم يؤثر وكذلك اتفق الأئمة على انه اذا كان المستحق صغيرا أو غائبا أو مجنونا ان القصاص في مسئلة الغائب فقط وكذلك اتفق الأئمة على ان الامام اذا قطع يد السارق أو رجله فسرى ذلك الى النفس فلا ضمان عليه وكذلك اتفق الأئمة على انه ليس للاب أن يستوفى القصاص لولده الكبير وكذلك اتفقوا على انه لا تقطع اليد الصحيحة بالسلاء ولا يمين بيمين ولا يسار بيمين وعلى ان من قتل بالحرم جاز قتله به هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي وأحمد ان المسلم اذا قتل ذميا أو معاهدا لا يقتل به وبه قال مالك الا انه استثنى فقال ان قتل ذميا أو معاهدا أو مستأمنًا بجيلة قتل حد ولا يجوز للولي العفو لانه تعلق بقتله الاقيات على الامام مع قول أبي حنيفة ان المسلم يقتل بالذمى لا بالمستأمن فالأول مخفف على المسلم وكلام مالك فيه تخفيف والثاني مشدد فارجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجوه الاقوال لا تخفى على الفطن

* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحر لا يقتل بعد غيره مع قول أبي حنيفة انه يقتل به فالأول مخفف على الحر والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاب لا يقتل بقتله ابنه مع قول مالك انه يقتل بمجرّد القصد كاجتماعه وذبحه فان حذفه بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل والمجد في ذلك كالاب فالأول مخفف على الاب والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأجد في احدي روايتيه انه اذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به الا ان ما نكسا استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل بالقسامة الا واحد مع قول أجد في الرواية الاخرى انه لا يقتل الجماعة بالواحد وتجب الدية دون القود فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الجماعة اذا اشتركو في قطع يد قطعوا كلهم فمقطع يد كل واحد مع قول أبي حنيفة ان الايدي لا تقطع باليد وتؤخذ دية اليد من القاطعين بالسواء فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجب القصاص بالقتل بمثل كالحشبة الكبيرة والمجر الثقل الذي يغلب في مثله انه يقتل ولا فرق عندهم بين ان يخذشه بمجر أو عصا أو يفرقه أو يحرقه بالنار أو يخنقه أو يطعن عليه بالبناء أو يمنع الطعام والشراب حتى يموت جوعاً أو عطشاً أو يهدم عليه بيتاً أو يضر به بجر عظيم أو بخشبة عظيمة محددة أو غير محددة وبذلك قال محمد وأبو يوسف مع قول أبي حنيفة انما يجب القصاص بالقتل بالنار أو المحمّد أو الحشبة المحددة أو المجر المحدد فما اذا غرقه في ماء أو قتله بمجر أو خشبة غير محددة فانه لا قود فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان في عمد الخطأ الدية الا ان الشافعي قال ان كثر الضرب حتى مات فمليه القود مع قول مالك وجوب القود في ذلك أي في عمد الخطأ بان يتعمداً يفعل ويخطئ في القصد أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالباً أو يلبسه أو يلطمه أو يلطمه باليد فالأول مخفف بالدية والثاني مشدد بالقصاص فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين دليل عند النائل به من السنة * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أكره رجل رجلاً على قتل آخر قتل المكره دون المباشر مع قول مالك وأجد يقتل المباشر مع قول الشافعي يقتل المكره بكسر الراء قولاً واحداً فاما المكره بفتح الراء فيه قولان له الرابع منهما ان عليه جميعاً القصاص فان كافاه أحدهما فقط فبالقصاص عليه فالأول مشدد على المكره بكسر الراء دون المباشر والثاني عكسه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه يشترط في المكره ان يكون سلطاناً أو سيداً مع عبده أو متظلاً فيقاد منهم جميعاً الا ان يكون العبد أعجمياً جاهلاً بتحريم ذلك فلا يجب عليه القود مع قول الأئمة الباقيين انه يصح الاكراه من كل بدعادية فالأول مخفف على غير من ذكر والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل القول الأول على حال أهل المجاهد من الامراء الذين لا يخافون الامن السلطان وحمل الثاني على حال آحاد الناس الذين لا جاه لهم بوجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو أمسك

رجل رجلا فقتله آخر فالقود على القاتل دون المسك ولكن على المسك التعزير مع قول مالك ان
 المسك والقاتل شريكان في القتل فيجب عليه القود اذا كان القاتل لا يمكن قتله الا بالامساك
 وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الامساك ومع قول احمد في احدى روايته يقتل القاتل
 ويحبس المسك حتى يموت ومع قوله في الرواية الاخرى انه ما يقتل ان على الاطلاق فالاول
 مشدد على القاتل دون المسك والثاني مشدد على الماسك بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد ايضا
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك في احدى روايته والشافعي في اربع قوله ان الواجب بالقتل العمد
 معين وهو القود مع قول مالك في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر واحمد في احدى
 روايته ان الواجب التخيير بين الدية والقود وفائدة الخلاف في هذه المسئلة انه اذا عفا مطلقا
 سقطت الدية فالاول مشدد بتعين القود والثاني فيه تخفيف بالتخيير بينه وبين الدية فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في احدى روايته ان الولي اذا عفا
 عن القصاص عاد الى الدية بغير رضی المجاني وليس له العدول الى المال الا برضى المجاني مع
 قول الشافعي واحمد ان له ذلك مطلقا فالاول فيه تشديد على الولي والثاني فيه تخفيف عليه
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا عفت المرأة سقط القود
 مع قول مالك في احدى روايته انه لا مدخل للنساء في الدم ومع قوله في رواية أخرى ان للنساء
 مدخل في الدم كالرجال اذا لم يكن في درجتهن عصبة ومعنى ان لمن مدخلا أي في درجتي التودد
 والدية معا وقيل في القود دون العفو وقيل في العفو دون القود فالاول مخفف على المجاني والثاني
 فيه تشديد عليه والثالث كذلك بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان القصاص لا يؤخذ اذا كان المستحق صغيرا أو مجنوناً مع قول
 الشافعي واحمد في أظهر روايته انه يؤخذ لاجلها حتى يبلغ الصغير ويغيب المجنون فالاول
 مشدد على المجاني مخفف على المستحق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك ان الابن يستوفى لولده الصغير سواء كان شريكاً له أم لا وسواء كان
 في النفس أم في الطرف مع قول الشافعي واحمد في أظهر روايته انه ليس له ان يستوفيه له
 فالاول فيه تشديد على المجاني والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه الا القود ولا يثبت عليه شيء آخر
 بعده مع قول الشافعي انه ان قتل واحدا بعد واحد قتل بالاول وللباقين الديات وان قتلهم
 في حالة واحدة أقرع بين أولياء المقتولين فمن خرجت قرعته قتل به وللباقين الديات ومع قول
 احمد اذا قتل واحد جماعة فحضر الأولياء وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم ولا دية عليه وان طلب
 منهم القصاص وبعضهم الدية قتل لمن طلب القصاص ووجبت الدية لمن طلبها وان طلبوا الدية
 كان لكل واحد الدية كاملة فالاول فيه تخفيف على المجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث
 فصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة اذا جنى رجل على رجل

فقطع يده اليمنى ثم على آخر فقطع يده اليمنى وطلبامنه القصاص قطعت يده لهما وأخذ منه دية
 أخرى لهما مع قول مالك أنه تقطع يمينه بهما ولا دية عليه ومع قول الشافعي تقطع يمينه للأول
 ويغرم الدية للثاني وإن كان قطع يديه مادفعة واحدة أقرع بينهما عند الشافعي كفاي النفس
 وكذا إذا اشتبه الأمر مع قول أبي حنيفة أنهما أن طلبا القصاص قطع لهما ولا دية وإن طلب
 أحدهما القصاص وأحدهما الدية قطع لمن طلب القصاص وأخذت الدية الآخرة فالأول مشدد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك أنه لو قتل متعمدا ثم مات سقط حق ولي الدم من القصاص والدية جميعا مع قول
 الشافعي وأحمد أن الدية تبقى في تركته لأولياء المقتول فالأول مخفف والثاني فيه تشديد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يستوفي القصاص إلا بالسيف
 سواء قتل به أم بغيره مع قول مالك والشافعي أنه يقتل بمثل ما قتل به وهو أحدي الرأيتين عن
 أحمد فالأول فيه تخفيف واحسان للقتل والثاني فيه تشديد لأنه ربما قتل بمثل فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قتل خارج الحرم ثم لجأ إليه أو قتل
 بكفر أو زنا أو ردة ثم لجأ إليه لم يقتل في الحرم ولكن يضيق عليه ولا يسابع ولا يشارى حتى
 يخرج منه فيقتل مع قول مالك والشافعي أنه يقتل في الحرم فالأول فيه تخفيف على المجاني
 بتأخير القصاص عنه مدة والثاني فيه تشديد بعدم التأخير فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ودليل
 الثاني أن الحرم لا يعيد عاصيا ولا فارابدم ودليل الأول شهود شدة حرمة الحرم الذي هو
 حضرة الله الخاصة فيجمل هذا على حال المحاكم الذي غلبت عليه هبة الله تعالى فانطوت فيها
 إقامة حدوده حرمة له ويحمل الثاني على المحاكم الذي لم تلب عليه تلك الهيبة ورأى سرعة
 إقامة القصاص أخذ للفتنة من التأخير والله تعالى أعلم

(كتاب الديان)

اتفق الأئمة على أن دية المسلم الحر الذي كرمائة من الأبل في مال القاتل العام إذا عدل إلى الدية
 وعلى أن الجروح قصاص في كل ما يتأتى فيه القصاص واتفق الأئمة على أنه ليس في هذه
 الجروح الخمسة مقدر شرعي وهي المحارصة والدامية والباضعة والمتلاجة والسمحاق وتفسير
 هذه الخمسة معروف في كتب الفقه واجمعوا على أن في كل واحدة من هذه الخمس حكومة بعد
 الاندمال والحكومة أن يقوم المجني عليه قبل الجنابة كأنه كان عبدا ثم يقد له قيمة بعدها
 فيكون له بقدر التفاوت من دية بخلاف بقية الجروح إلا في يساه في مسائل الخلاف
 كالوضحة التي توضع العظم والمهاشمة التي تهشم العظم وتكسره إلى آخرها واجمعوا على أن في الموضحة
 القصاص إن كان عمدا وعلى أن في المنقلة وهي التي توضع وتهشم وتنقل العظام خمسة عشر من
 الأبل وعلى أن في المأمومة ثلث الدية وهي التي تصل إلى جلد الدماغ وكذلك انعقد الإجماع
 على أن في الجائفة ثلث الدية وهي التي تصل إلى جوف البطن والصدر وقرة النحر والمجنب
 والمخصرة واتفقوا على أن العين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن وعلى أن

في العينين الدية كاملة وفي الانف اذا جدد الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي مجموع الاسنان الدية وهي اثنان وثلاثون سنا وعلى ان في كل سن خمسة ابعرة وفي اللجين الدية وفي اللحي الواحدة ان بقيت الاخرى نصف الدية واستشكل المتولى من الشافعية وجوب الدية في اللجين وقال لم يرد في ذلك خبر صحيح والقياس لا يقتضيه لانه من العظام الداخلة كالترقوة والضلع وعلى ان في الاجفان الاربعة الدية في كل واحد ربع الدية الاما نقل عن مالك بان فيها حكومة واجمعوا على ان في كل يد نصف الدية وكذا الامر في الرجلين وكذلك اجمعوا على ان في اللسان الدية وفي الذك الدية وفي ذهاب العقل الدية وفي ذهاب السمع الدية واجمعوا على ان دية المرأة المحرمة المسلمة في نفسها على النصف من دية الرجل المحرم والمسلم وافق الاثمة على ان الدية في قتل الخطأ على عاقلة المجاني وعلى انها تجب عليه ووجهة في ثلاث سنين هذا ما وجدته في هذا الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية المسلم الحر الذك كحالة مع قول أبي حنيفة انها مؤجلة ثلاث سنين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حرمة المسلم المجنى عليه ووجه الثاني تعظيم حرمة المجاني فان المجنى عليه قد نفذت فيه الاقدار عند انتهاء أجله والمجاني ترجى توبته والعفو عنه اذا اجلت الدية ثلاث سنين * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية شبه العمد مثل دية العمد المحض في كونها مثلية مع قول مالك في احدى روايته انها مخمسة فالاول فيه تشديد بالتثليث والثاني فيه تخفيف بالتخميس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان دية الخطأ مخمسة عشرون جذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت مخاض وبذلك قال مالك والشافعي الا انها جعلامكان ابن مخاض ابن لبون فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يجوز أخذ الدنانير والدرهم في الديات مع وجود الابل مع قول الشافعي انه لا يجوز العدول عن الابل اذا وجدت الا بالتراضي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن لان المقصود بالدية تعظيم حرمة ذلك المجنى عليه فاذا وجدنا الابل كانت هي المقدمة والافقيمتها يحصل بها الردع وتعظيم حرمة ذلك المجنى عليه وانما قدره الشارع بالابل لكونها كانت أكثر أموالهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان مالك يقول الابل اصل في الديات فان فقدت أو شح أولياء المجاني عدل الى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم ومبلغ الدية عند أبي حنيفة عشرة آلاف درهم وعند الثلاثة اثنا عشر ألف درهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الدية لا تغلظ باقتل في الحرم ولا بالقتل وهو محرم بالحج أو العمرة ولا وهو في شهر حرام ولا يقتل ذى رحم محرم مع قول مالك ان الدية تغلظ في قتل الرجل ولده فقط وصفة التغلظ في كل مذهب مذكورة في كتب الفقه ومع قول الشافعي انها تغلظ في الحرم وفي الحرم وفي الأشهر الحرم فالاول معظم حرمة المسلم على الحرم فانه أعظم عند الله من الكعبة كما ورد والثاني معظم للولد اذ باع الله تعالى حين نهي عنه بقوله ولا تقتلوا أولادكم وبنو له

ولا يقتلن أولادهن والثالث كالأول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة
الاربعة في الاذنين الدية مع قول مالك في رواية له ان فيها حكومة فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان في العين التامة التي
لا يصر بها واليد الشلاء والذكر الاشل وذكر الخصى ولسان الاخرس والاصبع الزائدة والسن
الزائد أو السوداء حكومة مع قول الشافعي وأحمد في أظهر قولييه ان في المذكورات كلها الدية
قال أحمد وفي كل ضلع بعير وفي الترقوة بعير وفي كل من الذراع والساعد والفخذ بعيران وقال الائمة
الثلاثة في ذلك حكومة فالاول من المسئلة الاولى مخفف والثاني مشدد كما أن الاول من المسئلة
الثانية مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي في أحد قولييه انه لو ضربه فاوضعه فذهب عقله فمليه دية للعقل ويدخل فيه ارش
الموضحة مع قول مالك وأحمد والشافعي في أرجح قولييه ان عليه لذهاب العقل دية كاملة وعليه
ارش الموضحة فالاول فيه تخفيف بدخول ارش الموضحة في الدية والثاني فيه تشديد بعدم
ادخال الارش المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
انه لو قلع سن من قد نثر لا يجب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي في أصح قولييه انه يجب الضمان
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قطع
لسان صبي لم يبلغ حد النطق ففيه حكومة مع قول الائمة الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول فيه
تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لو قلع
عين أو عور لزمه دية كاملة مع قول أبي حنيفة والشافعي انه يلزمه نصف دية فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد لو ضرب رجل
رجلا فاذهب شعر لحيته فلم تثبت أو ذهب شعر رأسه أو شعر حاجبيه أو اهداب عينيه فلم يعد في
ذلك الدية مع قول مالك والشافعي ان فيه حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو وطئ زوجته فافضاها وليس مثلها يوطأ فلا ضمان
عليه مع قول الشافعي ومالك في إحدى روايتيه ان عليه دية ومع قول مالك في أشهر روايتيه ان
في ذلك حكومة فالاول مخفف لتولد ذلك من مأذون فيه في الجملة والثاني مشدد والثالث
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان دية اليهودي والنصراني
كدية المسلم سواء في العمد والمخطأ من غير فرق مع قول مالك انه اعلى النصف من دية المسلم في العمد
والمخطأ من غير فرق مع قول الشافعي انها ثلث دية المسلم في العمد والمخطأ من غير فرق مع قول
أحمد ان كان للنصراني أو اليهودي عهد وتله مسلم عمدا فديته كدية المسلم فان قتله خطأ فنصف
دية المسلم واختارها الخريفي وفي رواية له انها نصف دية المسلم فالاول مشدد لظاهر قوله تعالى
وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين الى آخر النسخ فان الله تعالى لم ينسخها بآية
أخرى في شريعتنا لا سيما وصاحبه لا يقول بجواز نسخ القرآن بالسنة والثاني فيه تشديد والثالث
فيه تخفيف على المجاني والرابع مفصل في أحدثه تشديد لظاهر المتقدم فرجع الامر الى مرتبتي

الميزان * ومن ذلك قول مالك اذا اصطدم الفارسان المحران فما تافعلى عاقلة كل واحد منهما
 دية للآخر كاملة مع قول أحمد في إحدى روايته ان على عاقلة كل واحد منهما نصف دية
 الآخر وبه قال الشافعي ولم أجد للإمام أبي حنيفة في ذلك قولاً قال الثلاثة وفي تركه كل واحد
 منهما نصف قيمة دية الآخر فالأول مشدد والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المجاني يدخل مع العاقلة فيؤدى معهم ويلزمه ما يلزم أحدهم وبه
 قال ابن القاسم من أصحاب مالك مع قول غيرهما ان المجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول الشافعي
 ان اتسعت العاقلة الى الدية لم يلزم المجاني شيء وان لم تتسع لزمه ومع قول أحمد انه لا يلزمه شيء
 سواء اتسعت العاقلة أم لم تتسع وعلى هذا اذا لم تتسع العاقلة لتحمل جميع الدية انتقل ذلك الى
 بيت المال فالأول فيه تشديد على المجاني والثاني مخفف والثالث مفصل فاحد شق التفاصيل
 فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان المجاني في الأصل
 أولى بالغرامة من عاقلته لكونه هو المجاني ووجه الثاني ان العاقلة هي سبب تجريبه على الجناية
 ولولا اعتقاده فيهم انهم لا يسلمونه لاهل المجنى عليه لما تجرأ على الجناية ووجه الثالث رجوع
 ذلك الى نظر الامام في ردع العاقلة وزجرها فان رأى شدة عتوها وشدة قوتها حملها الدية كاملة
 لتصير تمسك على يدهم من ثقله عن الجناية خوفاً من أن يغرمها الامام الدية كاملة وان رأى ضعفها
 عن تحمل الدية وعدم عتوها وتجربها أنشرك المجاني معهم في الدية ووجه الرابع ان العاقلة
 هي سبب تجريبه على الجناية كما قلنا في توجيه قول أبي حنيفة وأيضاح ذلك ان المجاني من قسم
 السفهاء عادة وتغريم المال عنده لا يردعه له وانه عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة لتمسك
 على يده ولولا ما ورد من كون الدية على العاقلة لكانت الدية لا تتعدى المجاني قياساً على بقية
 قواعد الشريعة * ومن ذلك قول أبي حنيفة اذا كان المجاني من أهل الديوان فديوانه عاقلته
 ويقدمون على العصابة في التحمل فان عدموا فحينئذ تحمّل العصابة وكذا عاقلة السوق أهل سوقه
 ثم قرابته فان عجزوا فاهل محله فان لم تتسع فاهل بلده وان كان المجاني من أهل القرى ولم يتسع
 فالقرى التي تلي تلك القرى من سواده مع قول مالك والشافعي وأحمد لا مدخل لهم في الدية الا اذا
 كانوا أقارب المجاني فالأول مشدد على أهل ديوانه وأهل سوقه وأهل محله وأهل بلده وعلى
 أهل المصر التي تلي تلك القرية التي فيها سكن المجاني والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الأول ان أهل الديوان ومن عطف عليهم بسوءهم ما يسوء المجاني غالباً ويسرهم
 ما يسره فكانوا كالعصابة في الحجة ووجه الثاني ضعف أهل ديوانه ومن بعدهم عن حجة العصابة
 والعاقلة فلا يلحقون بهم وسيأتي في باب قسم التي والغنيمة ان المراد بأهل الديوان هم كل من اثبت
 اسمه في ديوان الجند من المقاتلة * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يسوي بين العاقلة فيؤخذ
 من ثلاثة دراهم الى أربعة وانه ليس فيما تحمله العاقلة من الدية تقدير ولا هو على قدر الطاقة
 والاجتهاد مع قول مالك وأحمد ليس هو بقدر وإنما ذلك بحسب ما يسهل ولا يضرم مع قول الشافعي
 انه يتقدر فيوضع على الفتي نصف دينار وعلى المتوسط الحال ربع دينار ولا يتقص عن ذلك

فالاوّل مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث التقدير فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في إحدى قوليّه ان الغائب والمحاضر من
العاقلة سواء في تحمل الدية مع قول مالك ان الغائب لا يتحمل مع المحاضر شيئاً اذا كان الغائب
من العاقلة في اقليم آخر سوى الاقليم الذي فيه بقية العاقلة ويضم اليهم أقرب القسائل ممن هو
محاضر معهم فالاوّل مشدد والثاني مخفف بالشرط المذكور فيه فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا مال حائط الانسان الى طريق أو ملك غيره ثم
وقع على شخص فقتله فان كان طوبى بالنقض فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تلف بسببه والا فلا
مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيهما ان عليه الضمان ان لم يتقضه زاد مالك بشرط أن يشهد
عليه بالامتناع من النقض مع القدرة عليه ومع قول مالك في الرواية الاخرى انه ان بلغ الخوف
الى حد لا يؤمن معه الاثلاف ضمن ما تلفه سواء تقدم طلب أم لا وسواء أشهد أم لا ومع قول
أحمد في الرواية الاخرى وأصحاب الشافعي في أصح الوجهين انه لا يضمن فالاوّل مفصل والثاني
فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر * ومن
ذلك قول أبي حنيفة لو صاح انسان على صبي أو معتوه وهما على سطح أو حائط فوقع فأت
أو ذهب عقل الصبي أو عقل البالغ فسقط أو بعث الامام الى امرأة يستدعيها الى مجلس الحكم
فأجهضت جنينها فزعا أو زال عنها فلا ضمان في شيء من ذلك جملة واحدة مع قول الشافعي
ن على العاقلة الدية في ذلك كله الا في حق البالغ الساقط فانه لا ضمان على العاقلة فيه ومع
قول أحمد ان الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى الامام في حق المستدعاة ومع قول مالك
الدية في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة فانه لادية فيها على أحد فالاوّل مخفف والثاني
والرابع فيهما تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاوّل عدم المباشرة
ووجه الثاني وما بعده الترخيم بالسبب * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو ضرب بطن
امرأة فألقت جنيناً ميتاً ثم ماتت فلا ضمان عليه لاجل الجنين وعلى الذي ضربها دية كاملة مع
قول الشافعي وأحمد ان في ذلك دية كاملة للجنين فالاوّل مخفف في ضمان الجنين مشدد
في دية أمه والثاني مشدد في ضمان الجنين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة انه لو حفر بئر في فناء داره ضمن ما هلك فيها مع قول مالك انه لا ضمان عليه
فالاوّل مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاوّل والثاني ظاهر *
ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو بسط بارية في المسجد أو حفر بئر المصلحة أو علق فيه قديلاً
نعتب بذلك انسان فان لم يأذن له المجيران في ذلك ضمن مع قول أحمد في أظهر روايتيه والشافعي
في أحد قوليّه انه لا ضمان بخلاف ما لو بسط فيه الحصباء وزلق بذلك انسان فانه لا ضمان عليه
بلا خلاف فالاوّل فيه تشديد بالشرط المذكور فيه والثاني مع أحد شقي التفصيل مخفف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاوّل انه اذا لم يأذن له المجيران هناك له الحفر ولا البسط
تقديم الحق المجيران العيين على حقوق غير المجيران المبهمين ووجه الثاني كونه قصد بما فعله

الخبر بالاصاله فليس عليه ضمان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو ترك في داره
كلبا عقورا فدخل في داره انسان وقد علم ان ثم كلبا عقورا فغره فلا ضمان عليه مطلقا مع قول
مالك ان عليه الضمان لكن بشرط أن يكون صاحب الدار يعلم انه عقور ومع قول أحمد في أظهر
روايتيه انه لا ضمان عليه فالأول والثالث مخفف والثاني فيه تشديد بالشرط المذكور فيه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهروا بصح حمل الضمان على حال أهل
الورع وكال أهل الشفقة على المسلمين والثاني على من كان دون ذلك في الورع والشفقة والمجد لله
رب العالمين

(باب القسامة)

اتفق الاثمة على ان القسامة مشروعة اذا وجد قاتل ولم يعلم قاتله هذا ما وجدته في الباب من
مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة ان السبب الموجب للقسامة
وجود قاتل في موضع هو في حفظ قوم وحياتهم كالحملة والدار ومسجد المحلة والقرية والقتيل
الذي تشرع فيه القسامة لسم ميت به أثر جراحه أو ضرب أو خنق فان كان الدم يخرج من أنفه
أو دبره فليس بقتيل بخلاف ما لو خرج الدم من أذنه أو عينه فهو قاتل تشرع فيه القسامة مع
قول مالك ان السبب المقتر في القسامة أن يقول المقتول دمي عند فلان عمدا ويكون المقتول
بالغاسق حراسا أو كان فاسقا أو عدلا ذكرنا أو اثني أو يقوم لا وليا للمقتول شاهدا واحد
واختلف أصحابه في اشتراط عدالة الشاهد وذكرنا فشرطها ابن القاسم واكتفى أشهب
بالغاسق والمرأة ومن الأسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف عنه ان يوجد المقتول
في مكان واحد داخل من الناس وعلى رأسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي
السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عنده قرينة تصدق المدعي بان يرى قاتل في محلة أو قرية
صغيرة بينهم وبينه عداوة وتفرق جمع عن قاتل وان لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العبد
عنده لوث وكذا عبيد أو نساء أو صبيان أو فسقة أو كفار على الراجح من مذهبه لا امرأة واحدة ومن
أقسام اللوث عنده لهج السنة الخاص والعام بأن فلانا قتل فلانا ومن اللوث وجود تلطخه بالدم
أو سلاح عند القاتل ومن اللوث أيضا أن يزدحم الناس بموضع أو في باب فيوجد بينهم قاتل
وكذا لو قاتل صيدان والحم المحارب بينهم وانكشفوا عن قاتل فهو لوث في حق المصيف الا خروج
قول أحمد لا يحكم بالقسامة الا أن يكون بين المقتول وبين المدعي عليه لوث واختلفت الرواية عنه
في اللوث فروى عنه العداوة الظاهرة في حق الصف الا خروا العصة خاصة كابين القبائل من
المطالبة بالدماء وكابين أهل البغي وأهل العدل وهذا قول عامة أصحابه واما دعوى المقتول ان
فلانا قتلني فلا يكون لوثا الا عند مالك فاذا وجد مقتضى للقسامة عند كل واحد من هؤلاء الاثمة
حلف المدعون على قاتله خسين يمينا واستحقوا دمه اذا كان القاتل عمدا عند مالك واجدا واما عن
الشافعي فالمجدي من مذهبه انهم يستحقون دية مغلظة انتهى كلام الاثمة في بيان السبب الموجب
للقسامة فتأمل فيه تجد بعضهم يشدد في الأخذ بدم المقتول وبعضهم يخفف في الأخذ بدمه

بالدية أخذ بالاحتياط لدم المتهم بالقتل لا يخرجون عن ذلك فإن الذي مات قد انتهى أجله وقضى ما كتب عليه والحجى يرجى له الخير والمساعدة على قيام شعائر الدين فمن اشترط العدالة والذكورة في الشاهد فقد راعى حق الحجى وحرمة ومن لم يشترط ذلك فقد راعى حق الميت وحرمة والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعى ومالك وأحمد انه يبدأ بإيمان المدعين للقسامة لا بإيمان المدعى عليهم فإن نكل المدعون ولا بينة حلف المدعى عليه خسين يميناً ويرى مع قول أبى حنيفة انه لا يشرع اليمين في القسامة الا على المدعى عليهم فاذا لم يعينوا شخصاً بعينه يدعون عليه حلف من المدعى عليهم خمسون رجلاً خسين يميناً ممن يختارهم المدعون فيحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلاً فإن لم يكونوا خسين كررت اليمين فإن نكلت الايمان وجبت الدية على عاقلة أهل المحلة ويلزم المدعى عليه اليمين بالله عز وجل انه ما قتل وبراءة لا أول فيه تخفيف من حيث عدم تخصيص القسامة بالمدعى عليهم والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه البداهة بإيمان المدعين للقسامة ظاهر لانهم هم الذين يطلبون أخذ التماس ووجه كون اليمين لا تشرع الا على المدعى عليهم كونهم هم المتهمين بالقتل فيحلفون لتبرأ ساحتهم * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعى في أشهر القولين ان الاولياء اذا كانوا جماعة قمت الايمان بينهم بالحساب على حسب الارث مع قول أبى حنيفة ان الايمان تكرر عليهم بالادارة بعد أن يبدأ أحدهم بالقرعة فالأول فيه تخفيف على الاولياء والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان القسامة تثبت في العبد مع قول مالك في احدى روايته انها لا تثبت فيهم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حرمة الادعى المسلم من حيث هي ووجه الثاني ان حرمة العبد تنقص عن مثل ذلك لانما حاقهم بالاموال في كون السيد له بيعهم وشراؤهم كيف شاء بخلاف الارحاف ان الشارع نهى عن بيع المحرور وكل ثمنه بياناً لتعظيم حرمة عند الله تعالى * ومن ذلك قول أبى حنيفة وأحمد ان الايمان النساء لا تسمع في القسامة مطلقاً في عدولاً في خطأ مع قول الشافعى تسمع مطلقاً في العمد والخطأ وانهم في القسامة كالرجال ومع قول مالك ان ايمانهم تسمع في الخطأ دون العمد فالأول مخفف على النساء مشدد على المتهم والثاني عكسه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب كفارة القتل)*

اتفق الائمة على وجوب الكفارة في قتل الخطأ اذ لم يكن المقتول ذمياً ولا عبداً وعلى ان كفارة قتل الخطأ عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين وتقدم قول أبى حنيفة انه لا يشترط الايمان في كفارة الظهار وغيره لعدم حمل المطلق على المقيد هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة تحب الكفارة في قتل الذمى على الاطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور مع قول مالك لا تحب كفارة في قتل الذمى فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول

العمل بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذمي في توعده من ظلمه بأن يكون
صلى الله عليه وسلم حججه يوم القيامة في نحو قوله من ظلم ذمياً كنت حججه يوم القيامة انتهى فإذا
كان هذا فيمن ظلمه ولو بأخذ ذمهم أو بكلمة في عرضه مثلاً فكيف بمن قتله بغير حق وأما وجوب
الكفارة في قتل العبد المسلم فلدخولها في وصيته صلى الله عليه وسلم في حال احتضاره بقوله
الصلاة وما ملكت أيمانكم وقد ورد أن الوصية على الأرقام من أو آخر ما تكلم به رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو محتضر فصار قول ذلك بتكليف لا يكاد لسانه يبينها كما ورد ومن وصى عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو صلى الله عليه وسلم محتضر وجب احترامه كل
الاحترام ومن جملة احترامه وجوب الكفارة في قتله ووجه الثاني في قتل الذمي حمل وصية
رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الذمة على فعل أمور مخصوصة كأخذ ماله بغير حق
وكالوفاء بدمته بغير الكفارة كتكفينه ودفنه إذا مات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة فإنه
مراق الدم في الجملة من حيث كفره بالله وتكذيبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم * ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيه لا تجب الكفارة في قتل العمد مع قول الشافعي
وأحمد في الرواية الأخرى أنها تجب فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول أن الشارع شدد في أمر القاتل عمداً بالقتل أو بالدية إذا عفا أو لیساعن
قتله إلى الدية فلا يراد على ذلك ووجه الثاني أن العامدا غلطاً عما من كان قتله خطأ فكانت
الكفارة به أليق فمن كان قتله خطأ أو يكون قوله من قال لا تجب الكفارة على القاتل من عدم
تعمد القتل كما قالوا في سجود السهو أنه يسر السجود لمن ترك ذلك البعض عمداً وقالوا قولهم باب
سجود السهو إنما هو جري على القاتل فلكل مجتهد مدرك ولحظ * ومن ذلك قول الشافعي
وأحمد تجب الكفارة على الكافر إذا قتل مسلماً خطأ مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا تجب عليه
كفارة فالأول مشدد على الكافر من حيث تفرجه الكفارة والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول التلطف على الكافر كما أشرنا إليه بالتفريم من حيث عدم تحفظه
في حق المسلم ووجه الثاني أن الكفارة طهرة للقاتل دافعة عنه وقوع العذاب به والكافر ليس
بأهل لذلك لأنه لا يطهر إلا بجره بالنار يوم القيامة فكيف يطهر بالكفارة * وقد سمعت شيخنا
شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا بد أن تكون بسبب ذنب وقع
العبد فيه فتكون الكفارة كالترس المانع من وقوع الأذى بالعبد كما ورد فيمن زنى أن إيمانه
يرتفع فيصير على الزاني كالظلة فيمتنع من وقوع العذاب به وكان هذا من جملة أخذ الإيمان بيد
صاحبه إذا وقع في محذور انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تجب الكفارة على
الصبي والمجنون إذا قتل مع قول أبي حنيفة أنه لا تجب عليهما كفارة فالأول مشدد والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول نسبتها إلى قلة التحفظ في الجملة فلو خوف
الولي الصبي من القتل أو ضبط المجنون بالقيود والغل لما كانا قدرا على قتل أحد عادة مع كون
المجنون ربما تعاطى أسباب المجنون بأكله طعاماً لا يناسب مزاجه مثلاً فكان تفرجه الكفارة

من باب المؤاخذة بالسبب عند من يقول به من الائمة * وسمعت سيدي عبدالقادر الدشطلوي رحمه الله تعالى يقول اذا قتل المجذوب أحد لم يقتل به كالمجنون بل أولى لان المجذوب لم يتسبب في جذبته بل جذبته الاقدار الالهية الى حضرة الحق تعالى بعنف اشد من نفعه بما كان فيه من المعاصي أو الغفلات وأما المجنون فربما تعاطى السبب باستعماله ملقاً ما لا يناسب مزاجه فزال به عقله انتهى ووجه قول أبي حنيفة انه لا يجب على الصبي والمجنون كفارة خروج المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي من التكليف فلم يؤخذ بهما * وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول ما خرج أحد عن قاعدة الشرع والتكليف ولو صلباً ومجنوناً فان أفعالهما من قسم المباح وهو أحد الأحكام الخمسة انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أصح قوليهم وأحمد في إحدى روايته انه لا يجزئ الاطعام في كفارة قتل الخطأ مع قول الشافعي وأحمد في الرويتين الآخرين عنهما انه يجزئ فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول النظرا الى عظم حرمة المؤمن فخص الكفارة بما هو أعلى قيمة غالباً من الاطعام ووجه الثاني القياس على الكفارة في بقية الأبواب ولكن الشارع لم يتعرض لمنع الاطعام * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه يجب الكفارة على القاتل بالسبب كمن تعدى بحجر بئر ونصب سكين ووضع حجر في الطريق مع قول أبي حنيفة انها لا تجب مطلقاً وان كانوا قد أجمعوا على وجوب الديّة في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول المحاق السبب بالمباشرة ووجه الثاني عدم المحاق به والله تعالى اعلم

(كتاب حكم السحر والساحر)

اجمع الائمة على تحريم السحر وهو عزام ورق وعقد تؤثر في الابدان والنفوس واقلوب فيمرض ويقتل ويفرق بين المرء وزوجه قال امام الحرمين ولا يظنر السحر الا على يد فاسق كما لا تظهر الكرامة الا على يد ولي وذلك مستفاد من اجماع الامة وقال مالك السحر زندقه واذا قال رجل أنا أحسن السحر قتل لم تقبل توبته وقال الثوري اتيان الكاهن وتعلم الكهانة والتجيم والضرب بالرمل والشعر وتعليمها حرام بالنص الصريح وقال ابن قدامة المحنبلي حكم الكاهن والضرب بالرمل عند أحمد أن يحبس حتى يموت أو يقتل قال وأما الذي يعزم على المصروع ويرغم انه يجمع الجن وانهم يطعمونه فذكره أصحابنا في السحرة وروى ان احمد توقف فيهما قال وسئل سيدي المسيب عن الرجل يوجد عنده من يداويه فقال انما نهى الله عما يضرونه عما ينفع ان استطعت أن تنفع أخاك فافعل وهذا يدل على ان فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى واختلف الائمة فيمن يتهم السحر ويعلم هل يكفر بذلك فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يكفر بذلك ومن أصحاب أبي حنيفة من قال ان تعلمه ليحتمل لم يكفر وان تعلمه معتقداً جوارحه أو معتقداً انه ينفعه كفر وان اعتقد ان الشياطين تفعل للساحر ما يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر قلنا له صف لنا سحره فان وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب الى الكواكب السبعة وانها تفعل ما يلتمس منها فهو كافر وان وصف ما لا يوجب الكفر فلا يكفر الا ان اعتقد باحاطة السحر

وهل للسحر حقيقة قال الأئمة الثلاثة نعم وقال أبو حنيفة لا حقيقة له ولا تأثيره في الجسم وبه قال أبو جعفر الاسترأبادي من الشافعية هذا ما وجدته عن الأئمة في هذا الباب من مسائل الأجاع من كلامهم في حد السحر وحقيقته وأما حكم الساحر فقال مالك وأحمد أنه يقتل بمجرد تعلمه واستعماله فإذا قتل سحره قتل عند الأئمة الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يقتل بمجرد قتله بسحره وإنما يقتل إذا تكرر ذلك منه وروى عنه أنه قال لا يقتل حتى يقر أنه قتل إنسانا بعينه فالأول الذي هو قول مالك وأحمد مشدد وكذلك قول الثلاثة أنه يقتل إذا قتل بسحره والثاني الذي هو قول أبي حنيفة فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين راجع لاجتهاد المجتهد فإن أدى اجتهاده إلى قتل الساحر بمجرد تعلمه السحر واستعماله قتله والآخر كره * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الساحر يقتل حدا مع قول الشافعي أنه يقتل قصاصا فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول قول الأئمة أن المقلب في السحر حق الله ووجه الثاني أن المقلب فيه حق الخلق فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في المشهور عنه ومالك وأحمد في أظهر روايته لا تقبل توبة الساحر ولا تسمع بل يقتل ~~كما~~ كالزنديق مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه تقبل توبته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قول بعض الأئمة أن الساحر لا يصح إلا من كفر لأن الأرواح التي تعينه على القتل قد أخذت كبرها عليها العهود أنما لا تعين سحرها إلا أن يخرج من دين الإسلام ويؤيد ذلك ما قصه الله تعالى عن هاروت وماروت أنهم لا يعلمان أحدا السحر حتى يقول له أنما نحن فتنة فلا تسكنر ووجه القول الثاني أنه ليس الساحر بأعظم في الإثم من الكافر وقد قبل الله تعالى توبته ويصح أن يكون المحكم في القولين راجعا إلى اجتهاد المجتهد فإن رأى بقائه أشد ضررا على المسلمين من قتله قتله ولم يقبل توبته والأقبل توبته وتركه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الساحر من أهل الكتاب لا يقتل مع قول أبي حنيفة أنه يقتل كما يقتل الساحر المسلم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وحكم ذلك راجع للإمام الأعظم أو نائبه * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن حكم الساحرة من النساء حكم الساحر من الرجال مع قول أبي حنيفة أن المرأة الساحرة تحبس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين راجع إلى اجتهاد المجتهد أو رأى الإمام الأعظم أو نائبه والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الحدود السبعة المرتبة على الجنايات)

وهي الردة والبغى والزنا والقذف والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر إذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق

م (باب الزدة) *

وهي قطع الإسلام بنية أو قول ~~كفر~~ أو فعل وقد اتفق الأئمة على أن من ارتد عن الإسلام وجب قتله وعلى أن قتل الزنديق واجب وهو الذي يسر الكفر ويتظاهرا بالإسلام وعلى أنه

إذا ارتد أهل بلد قوتلوا وصارت أموالهم غنمة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان المرتد يقتل في الحال ولا يتوقف على استتابته وإذا استتيب فلم يقب لم يجهل الا أن طلب الامهال فيجهل ثلاثا ومن أصحابه من قال انه يجهل وان لم يطلب هو الامهال وقال مالك تجب استتابته فان تاب في الحال قبل توبته وان لم يقب أمهل ثلاثا لعله يتوب فان تاب والقتل وقال الشافعي في أظهر قولييه تجب استتابته ولا يجهل بل يقتل في الحال إذا أصر على رده وعن أحمد روايتان أحدهما كذهب مالك والثانية لا تجب الاستتابة واختلفت الروايات عنه في وجوب الامهال وحكى عن الحسن البصري أن المرتد لا يستتاب ولا يجب قتله في الحال وقال عطاء كان على الاسلام وارتد فانه لا يستتاب وان كان كافرا ثم أسلم ثم ارتد فانه يستتاب وحكى عن الثوري انه يستتاب أبدا فقول أبي حنيفة والشافعي مشدد الا في الامهال عند أبي حنيفة وقول أصحاب أبي حنيفة فيه تخفيف وقول مالك كذلك من حيث الامهال ووجوب الاستتابة وكذلك إحدى الروايتين عن أحمد وقول الحسن مخفف وقول عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث انه يستتاب أبدا ولا يقتل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الاقوال كلها ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حكم المرتدة حكم المرتد من الرجال مع قول الامام أبي حنيفة ان المرأة تحبس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه يجعل من شاملة لذلك والاني ووجه الثاني جعل من خاصة بالرجل وأيضا فان المرأة لا تظهر في دين الاسلام كبير خلل برديتها ولا تحارب عن دين الكفر إذا ارتدت بخلاف الرجل * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أشهر روايته وهو الظاهر من مذهب مالك انه تصح ردة الصبي المميز مع قول الشافعي انه لا تصح ردة الصبي المميز وهي الرواية الاخرى عن أحمد فالأول مشدد على الصبي في صحة رده والثاني مخفف عنه بعدم صحتها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول مراعاة حكم الارواح كما راعاه الحق تعالى يوم السبت بربكم ووجه الثاني مراعاة حكم الارواح مع الاجسام مع ان ذلك هو مناط التكليف فلكل منهما وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة في أظهر روايته وأصحاب الشافعي في الاصح من خمسة أوجه ان توبة الزنديق تقبل مع قول مالك وأحمد وأبي حنيفة في الرواية الاخرى انه يقتل ولا يستتاب فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول المحاقه بالكافر الأصلي ووجه الثاني عدم المحاقه به لكونه ذاق طعم الاسلام في الجملة ظاهرا بخلاف الكافر المطلق والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لو ارتد أهل بلد لم تصرد دار حرب حتى يجمع فيها ثلاثة شروط ظهور أحكام الكفر وان لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي بالامان الأصلي وان تكون متاخمة لدار الحرب مع قول مالك أن بظهور أحكام الكفر في بلد تصير دار حرب وهو مذهب الشافعي وأحمد فالأول فيه تخفيف بالشروط التي ذكرها والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك

انه اذا ارتد اهل بلد لا يجوز ان تغنم ذرارهم التي حدثت منهم بعد الردة ولا يسترقون بل يحبرون على الاسلام الى ان يبلغوا فان لم يسلموا حبسوا وتعدهم المحاكم بالضرب جذبا الى الاسلام وأما ذراري ذرارهم فيسترقون وقال أحمد تسترق ذرارهم وذراري ذرارهم وقال الشافعي في أصح القولين انهم لا يسترقون فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

(باب حكم البغاة)

اتفق الاثمة على أن الامامة فرض وانه لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين من الظالمين وعلى انه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا امامان لا متفقان ولا متفرقان وعلى ان الاثمة من قريش وانهما جائزة في جميع آحاد قريش وان للامام ان يستخلف وانه لا خلاف في جواز ذلك للامام أبي بكر الصديق وعلى ان الامامة لا تجوز لامرأة ولا كافرو ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون وعلى ان الامام الكامل يجب طاعته في كل ما يأمربه مالم يكن معصية وعلى ان أحكام الامام وأحكام من ولاه نافذة وعلى انه اذا خرج على امام المسلمين أو عن طاعته طائفة ذات شوكة وان كان لهم تأويل مشبهة ومطاع فيهم فانه يباح للامام قتالهم حتى يغيثوا الى أمر الله تعالى فاذا فاؤا كف عنهم وعلى ان ما أخذته البغاة من خراج أرض أو جزية ذمي يلزم أهل العدل ان يحتسبوا به وان ما يتلفه أهل العدل على أهل البغي لا ضمان فيه هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي واجدانه لا يجوز أن يتبع مدبرهم ولا أن يذفف على جريحهم مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك مادامت الحرب قائمة فاذا انقضت الحرب رد اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في المجد يد الراجح وأجد في احدي روايته ان ما يتلفه أهل البغي على أهل العدل في حال القتال من نفس أو مال لا يضمن مع قول الشافعي في التقديم وأجد في الرواية الاخرى انه يضمن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول طلب تأليف أهل البغي لطاعة الامام العادل بالاحسان اليهم بعدم تضييمهم ما تلفوه ووجه الثاني طلب أهل العدل اظهار كلمتهم على أهل البغي لتقوم هيبتهم في قلوبهم فلا يتجربوا بعد ذلك على البغي فلكل من القولين وجه صحيح والله أعلم

(باب الزنا)

اتفق الاثمة على ان الزنا فاحشة عظيمة توجب المحذور وانه يختلف باختلاف الزناة لان الزاني تارة يكون بكرا وتارة يكون ثيبا وهو المحصن واتفقوا ايضا على ان من شرائط الاحصان الحرية والبلوغ والعقل وأن يكون قد تزوج تزوا صحيحا ودخل بالزوجة وهذه الشروط الخمسة مجمع عليها واتفقوا على ان من مكات فيه شرائط الاحصان ثم زنى بامرأة قد مكات فيها شرائط الاحصان بان كانت حرة بالغة عاقلة مدخولا بها في نكاح صحيح وهي مسلمة فهما زانيان محصنان عليهما الرجم حتى يموتا وعلى ان البكرين المحبرين اذا زنيا فعليهما الجلد كل واحد منهما مائة جلدة

وعلى ان العبد والامة اذ ازنيا لا يكمل حدهما وان حد كل واحد منهما خسون جلدة وانه لا فرق بين الذكرو والانثى منهم وانهما لا يرجان بل يجلدان سواء احصنا ام لم يحصنا خلافا لبعض اهل الظاهر كما سأتى فى مسائل الخلاف واتفق الاثمة كلهم على ان البينة التى يثبت بها الزنا ان يشهد أربعة رجال عدول به مع كونهم يعرفون حقيقة الزنا واتفقوا ايضا على تحريم اللواط وانه من الفواحش العظام وانه افحش من الزنا وعلى ان البينة على اللواط لا تكون الا أربعة كشهود الزنا الا بأحنية فانه اثبتها بشاهدين واتفقوا على انه اذا عقد على محرم من الرضاع أو النسب فالعقد باطل واتفق الاثمة على انه لو استأجر امرأة ليزنى بها ففعل فعليه الحد الا ما يحصى عن أبى حنيفة من قوله لا حد عليه واتفقوا على ان شهود الزنا اذ لم يكملوا أربعة فهم قذفة عليهم الحد الا فى قول للشافعى وعلى انه لو شهد اثنان انه زنى بهامطوعة وآخران انه زنى بهامكرهة فلا حد على واحد منهما وكذلك اتفقوا على ان الشهادة فى القذف والزنا أو شرب الخمر تسمع فى المحال واتفق الاثمة على انه لا يجوز للرجل وطء جارية زوجته ولو اذنت له فى ذلك هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبى حنيفة ومالك ان من شروط الاحصان الاسلام مع قول الشافعى وأحمد انه ليس من شروط الاحصان الاسلام فيجد الذمى عندهما فالاول مخفف على الذمى والثانى مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ارجم تطهير والذى ليس من اهل التطهير بل لا يطهر الا بحرقه بالنار ووجه الثانى تخفيف العذاب عليه فى الآخرة اذا حدى دار الدنيا من حيث انه مخاطب بفروع الشريعة لاسيما ان تحاكم الذمى البنا * ومن ذلك قول أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد فى احدى روايته انه لو زنى بكرا ثم زنى محصنا لا يجمع عليه المجلد قبل الرجم وانما الواجب الرجم خاصة مع قول أحمد فى احدى روايته انه يجمع عليه المجلد قبل الرجم فالاول مخفف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل ذلك راجع الى اجتهاد الامام ويصح حمل الاول على من حصل عنده شدة ندم على ما وقع فيه والثانى على من لم يحصل له ندم فيكون ذلك ابلغ فى تطهيره * ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان الزانى اذا كان مملوكا وقد تزوج ودخل بها فى نكاح صحيح لا يرجم مع قول أبى ثور انه يرجم فالاول مخفف عنه والثانى مشدد ووجه الاول نقص المملوك عن درجة الحر فى القدرة على رد شهوته المحرمة عادة فلا يلحق به ووجه الثانى المحاقبة به فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الزانيين المحررين يجمع فى حقهما بين المجلد والتغريب عاما كما قال به أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس مع قول أبى حنيفة لا يضم النفى الى المجلد وجوبا بل التغريب راجع الى رأى الامام فان رأى فى التغريب مصلحة غر بها على قدر ما يرى وعن مالك انه يجب تغريب الزانى دون الزانية وهوان ينفى سنة الى غير بلده فالاول مشدد والثانى فيه تخفيف وقول مالك فى الرواية الثانية عنه مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تنقيح الزانى عن الزانى ورجعته بغيته عن المكان الذى حصل له منه

الاذى بالتعبير كما رآه أهل بلده وحارته ووجه الرواية الثانية لما لاك ان المرأة الغالب عليها جلوسها في قعر بيتها وخبائها وقل من يعرفها حتى يعبرها بما وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب عليه مخالطة الناس في المحرف والعصيان والمساجد وغير ذلك فكل من رآه تذكر واقعة وازدراه فيحصل له الاذى ولمن غيره الاثم وبما قررناه يعلم توجيه قول أبي حنيفة في قوله ان ذلك راجع الى رأى الامام فان رأيه يشمل ضم التغريب الى المجلد وتركه * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان العبد والامة اذا نيا لا يرجحان بل يجلدان سواء أحصنا أم لم يحصنا وقال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبيرة انهما ان لم يحصنا فلا يحدان أصه لا واذا أحصنا فحد هما بخسون جلدة وذهب بعض الناس كما قاله القاضي عبد الوهاب في العيون الى انهما كالاحرار سواء فان أحصنا كان حدهما الرجم وان لم يحصنا فحد هما المجلد بخسون وذهب داود الى ان جلد العبد مائة والامة خمسون وذهب أبو ثور الى أن حد الرقيق كحد الحر فيجلد مائة فالاول فيه تخفيف والثاني وهو كلام ابن عباس ومن معه مفصل والثالث وهو قول بعض الناس وكذلك قول أبي ثور الذي هو الخامس مشدد والرابع فيه تشديد على العبد دون الامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهرا لا قول داود فان وجهه ان الذكر أجبر على الزمان الامة لزيادة ما عندها من الحياء عادة على ما عنده الذكر ولذلك قدرت على اخفاء محبتها للجماع مع انها ترى على الذكر في الشهوة بسبعين ضعفا والله أعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب التغريب في زنا العبد والامة مع قول الشافعي في أصح القولين انه يغرب نصف عام فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول دناءة نسب العبد فلا يتأثر بالعار كل ذلك التأثير كالاحرار ووجه الثاني انه على النصف من المحرف في ذلك وفي كثير من الاحكام * وسمعت شيخ الاسلام ذكر يارجه الله يقول العار يعظم بشرف النسب ويخفف بدناءة النسب انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدنه اذا وجدت شرائط الاحصان في أحد الزوجين دون الآخر لا يثبت الاحصان لواحد منهما مع قول مالك والشافعي انه يثبت لمن وجدت شرائط الاحصان فيه فان زنيا كان المجلد في حق من لم يثبت له الاحصان والزجم على من يثبت له قالوا وصورة وجود الاحصان في أحد الزوجين دون الآخر ان يطار زوجته المجنونة أو يطار البالغ زوجته الصغيرة المطيعة للوطء أو يطار الحرامة متروجة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يثبت الاحصان لليهودى اذا زنى وهو محصن ولا يرجح لان عندهما لا يتصور الاحصان في حقه لاشتراطهما الاسلام في الاحصان ولكن يجلد عند أبي حنيفة ويعاقبه الامام عند مالك بحسب أجهاده مع قول الشافعي وأجد هو محصن يرجح لان الاسلام عندهما ليس بشرط في الاحصان كما مر فالاول فيه تخفيف عن اليهودى والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجدان المرأة العاقلة اذا مكنت مجنوناً من نفسها فوطئها أو زنى عاقل مجنونة وجب الحد على العاقل منهما مع قول أبي حنيفة يجب الحد على العاقل دون العاقلة

فالاؤل مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاؤل ان المحكم دائر مع العقل معاقا ووجه الثاني لا يعرفه الا من اشرف على مقام أبي حنيفة رضي الله عنه في مقام الاستنباط * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لو رأى على فراشه امرأة فظن انها زوجته فوطئها أو نادى أعمى زوجته فأجابته امرأة أجنبية فوطئها وهو ظن انها زوجته ثم بانَت الموطوءة أجنبية فلا حد على الظان والاعمى مع قول أبي حنيفة ان عليهما الحد فالاؤل مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاؤل قيام عذره بالظن المجوز للاقدام على الوطء في الجملة ووجه الثاني ان الضن لا يسوغ له الاقدام على الوطء فكان الواجب عليه التريص حتى يعلم انها زوجته وقد يكون الظان والاعمى حاذقا فظن الا يخفى عليه حال زوجته من غيرها فأراد الا امام أبو حنيفة سد الباب شققة على دين الائمة لئلا يتجرأ أحد على مثل ذلك الفعل عمد او يزعم انه لا حد عليه لدعواه الضن بانها زوجته والحال انه كاذب بل بلغنى وقوع مثل ذلك من بعض الفسقة مع امرأة جاءت زائرة باتفاق بينهما على ذلك فنسأل الله العافية * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يشترط العدد في الاقرار بالزنا وانه لا يثبت الا باقراره بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه بالغاً عاقلاً مع قول الشافعي انه يثبت باقراره مرة واحدة فالاؤل فيه تخفيف على الزاني بعدم اقامة الحد عليه اذ لم يقرب بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه بالغاً عاقلاً والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاؤل طلب التثبت في اقامة الحد ودفعان الله تعالى يجب بقاء العالم أكثر من ذهابه كما أشار اليه قوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها أي واترك القتل ووجه الثاني بعد كذب الانسان على نفسه واعترافه بما يوجب المجلد أو الزجر فان ذلك لا يقع الا من أهل اليقين والایمان الكامل وقابل ما هم فلما رأينا شهوداً على نفسه بالزنا حملناه على كمال الايمان بالعذاب يوم القيامة وانه ما طلب التطهير باقامة الحد عليه الا لتحقيقه في نفسه انه وقع في الزنا والله أعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشهود الاربعة اذ لم يشهدوا بالزنا في مجلس واحد فهم قذفة وعليهم الحد اذا شهدوا في مجالس متفرقة مع قول الشافعي انه لا بأس بتفريقهم وقبول اقوالهم فالاؤل فيه تخفيف على الزاني بعدم ثبوت الزنا في حقه اذ لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس واحد والثاني مشدد عليه ووجه الاؤل طلب التثبت في اقامة الحد ووجه الثاني المبادرة الى التطهير اذا كمل النصاب ولو في مجالس بحسب اجتهاد المحاكم وما يراه من الخط الا وفروا المصلحة للمسلمين * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في صفة المجلس الواحد هو ان يحثي الشهود مجتمعين فان جاؤا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فانهم قذفة يحدون لفقد الشرط من مجيئهم مجتمعين مع قول الشافعي ليس ذلك بشرط في مجيئهم ولا اجتماعهم بل متى شهدوا بالزنا متفرقين ولووا حداً بعد واحد وجب الحد ومع قول أحمد المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود واداء الشهادة فاذا جمعهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وان جاؤا متفرقين فالاؤل مشدد في الشهادة مخفف على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث قريب منه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه ذلك كله ظاهر وبعضه يعلم من المسئلة قبله

* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أقربنا مخرج رجوعه عن قبل رجوعه وسقط المخرج قول مالك أنه لا يقبل رجوعه في الزنا ولا في السرقة ولا في الشرب إلا أن يرجع فتشهد بينة بعذرته في صورة الزنا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بحديث إدريس الحدود بالشبهات ووجه الثاني عمل قائله بحديث لا عذر لمن اقتران ثبت كونه حديثاً ووجه الاستثناء في قول مالك أن الشهادة بعذرته تورث شبهة عند المحاكم * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن اللواط يوجب المخرج قول أبي حنيفة أنه يعز في أول مرة فإن تكرر منه قتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرير حتى يقتل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما ورد في الكتاب والسنة من تليظ عقوبة الله لفاعله ووجه الثاني أن وطء الذكر ليس فيه اختلاط أنساب ولا يغار الناس على الذكر ويتجرون على قتل اللواط به كما يغارون على المحرث إذا زنا أحد بهن وشدة العقوبات تابعة في الغالب لعظم الفساد في الوجود وجوز بعض الحنفية أن يعز بالقاء من شاق وان أدى إلى موته * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أحد قوليه وأحمد في أظهر روايته أن حد اللواط الرجم بكل حال نيبا كان أو بكرا مع قول الشافعي في أرجح قوليه وأحمد في إحدى روايته أن حده كحد الزنا فيفرق فيه بين البكر والتيب فعلى المحسن الرجم وعلى البكر الجلد فالأول مشدد والثاني فيه نوع تخفيف على البكر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال كلها ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الأرجح من أقواله أن من أتى بهيمة يعز وهي الرواية التي اختارها المحقق من أقوال أحمد مع قول مالك في الرواية الأخرى عنه والشافعي في أحد أقواله أنه يحد ويختلف بالبكرة والتوبة والقول الثالث للشافعي أنه يتل بكرا كان أو نيبا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل هذه الأحكام تختلف باختلاف أحوال الناس في الدين والورع كما لا ونقصا شبايا وكهولة فيخفف على الأراذل والشباب بالتعزير فقط ويشدد على أشراف الناس والكهول بالحد أو القتل على قاعدة كل من عظمت مرتبته عظمت صغيرته * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن كانت البهيمة الموطوءة توكل ذبحت والأفلا هو الأرجح عند أصحاب الشافعي من عدة أوجه مع قول مالك أنها لا تذبح بحال ومع قول أحمد أنها تذبح سواء كانت له أو لغيره وسواء كانت مما يوكل لمجهاً مما لا يوكل وعلى الواطئ قيمتها صاحبها فالأول فيه تشديد بذبحها والثاني مخفف فيه والثالث مشدد فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه من قال تذبح خفة العار على صاحب البهيمة وعلى الفاعل فيها فإن الناس كلما رأوها تذكروا ذلك الأمر ووجه من قال لا تذبح عدم ورود شيء صحيح في الأمر بذبحها * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجوز للواطئ الأكل منها إن كانت مما توكل مع قول مالك أنه يجوز له ولغيره الأكل منها مع قول أحمد لا يأكل منها هو ولا غيره ومع قول أصحاب الشافعي في أصح الوجهين أنها توكل مطلقاً لقدم ما يقتضي التحريم فالأول مشدد والثاني والرابع مخففان على الفاعل وغيره والثالث مشدد عليهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك

والشافعي وأحمد لوعده على محرم من نسب أو رضاع أو على معتدة من غيره ثم وطئ في هذا العقد
عالمًا بالتحريم وجب عليه المحدث مع قول أبي حنيفة أنه يعز فقط فالأول مشدد والثاني فيه
تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على أهل الدين والمروءة والورع والثاني
على أراذل الناس كما مر نظيره * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في إحدى
روايتيه أنه لا يجذبوط أمته المزوجة مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يحد فالأول فيه تخفيف
لشبهة الملك والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على من خاف
الزنا من شدة الغلة والثاني على من لم يخف ذلك فيشدد عليه لكلفه في الوطء المحرام بعد أن قل
حقه إلى الشخص الذي روجها له من غير قوة غلة ولا داهية * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
أنه لو شهد اثنان أنه زنى بها في هذه الزاوية واثنان على أنه زنى بها في زاوية أخرى قلت هذه
الشهادة ووجب المحدث مع قول مالك والشافعي لا تقبل ولا يجب المحدث فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على من قامت القرائن على عدم خوفه من الله
فلم يدركه المحذبة شبهة اختلاف الشهود في محل وقوع الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي
حملنا القول الثاني عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وسمعت شيخ الإسلام زكريا
رحمه الله تعالى يقول ليس اللوغ على من يحد انتهم وإنما اللوم على المتهم الذي فرط في حفظ
ظاهره عن الوقوع في الرذائل حتى صار الناس يقبلون أضفتم إليه ولو أنه كان حفظ ظاهره عن
ذلك لما قبل الناس إضافة شيء من النقائص إليه بل كانوا يبرؤونه من ذلك ويحيون عنه * ومن
ذلك قول لأئمة الثلاثة أن الشهادة في الزنا والقذف وشرب الخمر تسمع بعدمضي زمان طويل من
الواقعة مع قول أبي حنيفة أنها لا تسمع بعد تطاول المدة إلا إذا كان للشهود عذر كعدمهم عن
الامام فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ذلك
حق لم يثبت له ما يبطله وقد تكون الفتنة لم تخمد إلى ذلك الوقت الذي يقام المحدث فيه ووجه الثاني
أن الفتنة قد تكون خمدت فتتحرك المحبة المجاهلية والنفس فيتولد من ذلك الفتنة الشديدة كما أن
الشارب كذلك قد يكون وقع له توبة صالحة * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أقربا زنا على نفسه
بعدمدة سمع اقراره ولا يسمع في اقراره بشرب الخمر بعدمدة مع قول الأئمة الثلاثة أن اقراره يسمع
في الكل فالأول فيه تفصيل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القول
الأول من أخذ شقي التفصيل أنه لم يعرض لنا ما يبطله ووجه الشق الثاني منه في عدم قبول
اقراره بالخمر أنه حق يتعلق بالله وحده بخلاف الزنا والقذف فلذلك قال الامام أبو حنيفة في شرب
الخمر أنه لا يسمع * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا حكم المحاكم بشهادة ثمانية فسق الشهود
أو بانوا عيدا أو كفا فلا ضمان عليه مع قول مالك أنه إذا قامت البينة على فسقهم ضمن
لتفريطه ومع قول الشافعي أنه يضمن ما حصل من أثر الضرب فالأول مخفف والثاني مفصل
وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك
قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قوليهما ما لا يستوفيه الامام من الحدود والقصاص

ويخطئ فيه فأرشد على بيت المال مع قول مالك أنه هدر ومع قول الشافعي وأحمد في القول الآخر لهما أنه على عاقلة الإمام فالأول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد على العاقلة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو وطئ جارية زوجته بأذن زوجته له في ذلك فإن قال ظننت أنها حلت لي بالأذن فلا حد عليه وإن قال علمت التحريم حدم مع قول مالك والشافعي أنه يحد وإن كان ثيبا رجم ومع قول أحمد يحد مائة جلدة فالأول فيه تخفيف من جهة وتشديد من جهة أخرى والثاني مشدد والثالث متوسط فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول العذر بالجهل بالتحريم في الشق الأول منه ووجه الثاني عدم عذره بمثل ذلك للندرة خفاء تحريمه على كل من خالف أهل الإسلام إذا لو طأ لا يباح إلا بملك أو عقد ووجه الثالث أنه أمر مشتبه بين العلم والجهل فكان فيه المجلد * ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأحمد أن السيد أن يقيم المحد على عبده وأمه إذا قامت البيعة عنده أو أقر بين يديه لافرق في ذلك بين الزنا والقذف وشرب الخمر وغير ذلك وأما السرقة فقال مالك وأحمد ليس للسيد القطع وقال أصحاب الشافعي للسيد ذلك في أصح الوجهين لا مطلق الخبر ومنهم من قطع به وقال أبو حنيفة ليس للسيد إقامة المحد في الكل بل يرد إلى الإمام فإن كانت الأمة مزوجة فقال أبو حنيفة وأحمد ليس للسيد حده بحال بل هو للإمام أو نائبه وقال مالك والشافعي للسيد فعل ذلك بكل حال فالأول فيه تخفيف على السيد في إقامة المحد على رقيقه والثاني فيه تشديد من حيث منع السيد من إقامة المحد في رقيقه في القطع وفيه تخفيف من حيث إباحة ذلك له والثالث مشدد على السيد والأول من المسئلة الثانية في الأمة المزوجة مشدد على السيد والثاني منها مخفف عليه فرجع الأمر في المسئلتين إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول من المسئلة الأولى كون العبد معدودا من مال السيد فله تقويت المنفعة فيه على نفسه إثارا لحق الله عز وجل ووجه الثاني كون إقامة المحد وبالإصالة من منصب الإمام الأعظم فكان مقدما في ذلك على السيد لكونه أتم نظرا منه غالباً وإنما جعل الشارع إقامة المحد ودال الإمام الأعظم دون كل من قدر على إقامتها من المتغلبة ونحوهم دفعا للفساد في الأرض لئلا يعدم قدرة الرعية على رد نفوسهم عن تنفيذ غضبهم في بعضهم بضاجية جاهلية لانصرة للإسلام والشريعة بخلاف الإمام الأعظم أو نائبه ليس له غرض عند أحد دون أحد غالباً ويقدر على أن ينفذ غضبه في غيره ولا عكس فاذا قتل الإمام شخصاً ولو ظلم لا يقدر عصبته أن يقتلوا الإمام لأجله عادة وقد رأيت شخصاً قتل أخوه فقتل قاتله فرجع أعمال المقتول الثاني فقتلوا الأخ وأولاد عمه فبلغ القتل ثلاثين رجلاً ولو أن القتل كان على يد الإمام ما قتل أحد زائد على القاتل الأول فعلم أن السيد لا يخاف من إقامته المحد على رقيقه فتنة فهو كالإمام لعدم قدرة عصبته العبد على قتل سيده عادة أو قطع يده أو ضرب به فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايته أنه ناظر بالمرأة المحرمة حمل ولا زوج لها وكذلك الأمة التي لا يعرف لها زوج ويقول أكرهت روطم بشبهة فلا يجب عليها حدم مع قول مالك أنها إذا كانت مقيمة ليست بغريبة ولا يقبل

قولها في الشهة والنصب الآن يظهر أمر ذلك كشيء مستفيض وشبه ذلك مما يظهر به صدقها
فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم تحققنا
منها ما يوجب الحد لاحتمال أنها وطئت وهي نائمة أو منى عليها فحملت من ذلك الوطء وقد روى
البيهقي أن امرأة لازوج لها أتى بها إلى عمر بن الخطاب حين وجدها حاملا فقال عمر لعاضرين
الذي عندي أن هذه ما هي من أهل التهمة ثم استفهمها عن شأنها فقالت يا أمير المؤمنين إني
امرأة أرى الغم وإذا دخلت في صلاتي فرمى غلب على الخشوع فاغيب عن إحساسي فرمى
أناني أحد من المعتة فغشيني من غير علمي فقال لها عمر رضي الله عنه وذلك ظني بك ودراغتها
الحد انتهت وقد حكيت ذلك لزوجتي الأمة الصالحة أم عبد الرحمن فقالت إن الولد لا يتخلق
إلا من ماء رجل والمرأة معا وإذا كانت غائبة لعقل فلا شعور لها بلغة جماع ذلك الرجل حتى
يخرج ماؤها ويتخلق الولد من ماء واحد من خصائص عيسى عليه الصلاة والسلام قالت والذي
عندي أنها شعرت بوطء الرجل لها فخرج ماؤها ولكن استحييت من الناس فأورث ذلك شبهة
عذر عمر فدرأ الحد عنها لأنه سلم لها قولها مطلقا فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتملت بعد نزع
الرجل منها فاختلط منها بمنه الباقي في رحمها فتخلق من ذلك الولد أو أنها كانت من ورثة أم
عيسى في هذا المقام فكما قام نفع الملك في ذيل قيص مريم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفع
ملك أو شيطان في ذيل هذه المرأة ماء الزوج أو السيد عادة فقالت هذا بعيد انتهى وأما وجه قول
مالك الذي هو مقابل قول الأئمة الثلاثة أنها تحد فهو لعدم إبدائها شبهة يدرك بها الحد عنها عنده
فاعلم ذلك والمجد لله رب العالمين

• (باب حد القذف) •

اتفق الأئمة على أن المحرم البالغ إذا قل المسلم المختار إذا قذف حرا أو قلا بالغا مسلما عفيفا لم يحد في زنا
في سالف الزمان أو قذف حرة بالغة عاقلة مسلمة عفيفة غير متلاعنة لم يحد في زنا بصريح الزنا وكان
في غير دار الحرب وطلب المقذوف بنفسه إقامة حد القذف لزمه ثمانون جلدة وأنه لا يراد على ثمانين
وعلى أن حد العبد في القذف نصف حد المحرور به قال كافة العلماء خلافا للأوزاعي فإنه قال
حد العبد كحد المحرور وكذا اتفقوا على أن المحرور لا يحد في قذف عبده وبه قال كافة الفقهاء خلافا لداود
فما حكى عنه أنه قال قاذف العبد والأمة يحدوا وفقوا على أن القاذف إذا أتى بينة على ما ذكر
سقط عنه بها الحد وكذلك اتفقوا على أن القاذف إذا لم يثبت له شهادة هذا ما وجدته
في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة ومالك في الشهور
عنه أنه لو قذف جماعة حد واحد أو حد واحد أو قذفهم معا ومرتبا بكلمة أو بكلمتين أو بكلمات
مع قول الشافعي في أحد قوليه أنه يحد لكل واحد حد واحد مع قول أحمد في أشهر الروايتين عنه
أنه إن قذفهم بكلمة واحدة أقيم عليه حد واحد أو بكلمات فلكل واحد حد والثاني من روايتي
أحمد أنهم إن طلبوه متفرقين يحد لكل واحد منهم حد فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد
والثالث مفصل وكذلك ما بعده فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من هذا الأقوال وجه

لا يحنق على القطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان التعريض لا يوجب الحد وان نوى به القذف مع قول مالك انه يوجب الحد على الاطلاق ومع قول الشافعي انه ان نوى به القذف وفسره به وجب الحد مع قول أحمد في احدي روايته انه يوجب الحد على الاطلاق والرواية الاخرى كذهب الشافعي فالاول مخفف على القاذف والثاني مشدد عليه والثالث مفصل وكذلك احدي روايتي أحمد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول خفة أمر التعريض في الاذى عادة وهو خاص باصحاب الرعونات النفسانية والا كابر الذين لا يراعون الخلق من الاولياء رضي الله عنهم ووجه الثاني ثقله على غالب الناس وهو خاص بالا كابر من أهل الدنيا الذين يراعون ناموسهم عند الخلق ومنه يعلم توجيه قول الشافعي واحد ويصح أن يقال وجه الاول ان قائل ذلك لا يخلو من قصد أحد بذلك في نفسه فناخذله حقه منه وان كنا لا نعلم عينه تطهير لذلك القاذف وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب الحد في التعريض واذا قال له القاذف لم أرد أحد امينا بذلك يقول له عمر وركه على من شئت ووجه الثاني ان قذف غير المعين لا يحصل به كبير أذى للناس لان كل واحد يقول المراد بذلك غيري * ومن ذلك قول مالك انه لو قال لعربي يا نبطي أو يارومي أو يا بربري أو لفارسي يارومي أو لرومي يافارسي ولم يكن في بلده من هذه صقته كان عليه الحد مع قول الأئمة الثلاثة انه لا حد عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول سد باب الاذى جلة لما فيه من رائحة الطعن في نسبه ورحي والدته بالزنا ووجه الثاني ندرة فهم القذف من مثل ذلك اللفظ والنادر لا حكم له غالباً * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حد القذف حق الله تعالى فليس للقذوف أن يسقطه ولا أن يبرئ منه وان مات لم يورث عنه مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته انه حق للقذوف فلا يستوفي الا بمطالبتة وان له اسقاطه وان يبرئ منه وانه يورث عنه وبه قال مالك في المشهور عنه الا انه قال متى رفع الى السلطان لم يملك القذوف الاسقاط فالاول فيه تشديد على القاذف والثاني فيه تخفيف عليه ووجه قول مالك في صورة الرفع الى السلطان ما ورد في الصحيح من وجوب الحكم باقامة الحد اذا رفع اليه وتحريم قبول الشفاعة في اسقاطه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * وسمعت شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول كل شيء وقع فيه العبد من المعاصي فله وجهان وجه الى حق الله من حيث تعدى ذلك العاصي حدود الله ووجه الى العبد فاذا أبرأ العبد من حقه برئ وبقي حق الله تعالى والعبد فيه تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه قال وليس لنا حق في الوجود الا وهو مركب من فعل العبد وارادة الحق وليس لنا حق متمحض لله تعالى او غير متمحض الا والعبد مدخل فيه قال وقد أجمع القوم على ان وقوع انتقام الربوبية لا يكون الا لحق الخلق والا فالربوبية لا تنتقم لنفسها الكونها فاعلة في الحقيقة وخالفة لذلك الفعل انتهى وكان عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين وغيرهما اذا وقع أحد في عرضهم وطلب منهم أن يحالوا له يقولون له ان الله تعالى حرم اعراض المؤمنين فلا نبيحها ونحلها لك ولكن غفر الله لك يا أخي والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حد القذف لا يورث ولكنه يسقط بموت

المقدوف مع قول مالك والشافعي انه يورث وفيمن يرثه ثلاثة أوجه لا مذهب الشافعي أحدها
جميع الورثة من الرجال والنساء والثاني ذووالانساب فخرج منه الزوجان والثالث العصبات
دون النساء فالأول مخفف على القاذف بكونه ليس للورثة وغيرهم المطالبة به والثاني فيه تشديد
عليه ووجه الوجه الأول فيمن يرثه القياس على الاموال ووجه الوجه الثاني ان الزوجين يصح
افتراقهما وابدال كل واحد غير صاحبه ويصير يخرج سره عليه وينسب الأول ولا هكذا القرابة
من النسب ووجه الثالث من الأوجه شدة ارتباط العصة ببعضهم بعضا فكانوا أشد تعلقا وارتباطا
بالمقدوف من مطلق الورثة فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب
(باب السرقة)

أجمع الأئمة على أن المحرز معتبر في وجوب القطع والتفوقا على أنه اذا اشترك جماعة في سرقة فحصل
لكل واحد منهم نصاب فعلى كل واحد منهم القطع والتفوقا على أنه اذا سرق قطعت يده اليمنى
فاذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى والتفوقا على أن العين المسروقة يجب ردها ان كانت باقية
وعلى أن الوالدين وان علوا لا يقطعون بسرقة مال أولادهم وعلى أن من كسر صنما من ذهب
لا ضمان عليه وعلى أنه اذا سرق من الغنم وهو من غير أهلها قطع واجمعوا على أن السارق اذا وجب
عليه القطع وكان ذلك أول سرقة وهو صحيح الأطراف فانه يبدأ بيده اليمنى من مفصل الكف
ثم يحسم ثم ان عاد فسرق ثانيا فوجب عليه القطع أنه تقطع رجله اليسرى من مفصل القدم
ثم يحسم وانه اذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه ان يقطع ما بعده هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة نصاب السرقة دينار أو عشرة
دراهم أو قيمة أحدهما مع قول مالك وأحمد في أظهر روايته ان ربع دينار أو ثلاثة دراهم
أو ما قيمته ثلاثة دراهم ومع قول الشافعي هو ربع دينار من الدراهم وغيرها فالأول مخفف
في القطع مشدد في قدر النصاب والثاني مخفف في أمر النصاب مشدد في أمر القطع وكذلك قول
الشافعي فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة راجع للاختلاف في ثمن المحرز
الذي ورد انه يقطع في ثمنه فعند أبي حنيفة ان ثمنه كان دينارا وعند مالك وأحمد والشافعي انه كان
ربع دينار فكل حاله القطع بما قاله امامه ولا يخفى ان أشد اقوال الأئمة في هذه المسئلة ورعا
في حرمة المؤمن اذا سرق قول الامام أبي حنيفة كما ان أشدهم ورعا في حرمة الاموال قول بقية
الأئمة وحاصل الامر ان الأئمة من راعى حرمة الدماء ومنهم من راعى حرمة الاموال * ومن
ذلك قول الامام أبي حنيفة ان صفة المحرز الذي يقطع من سرق منه هو أن يكون حرزا لشيء من
الاموال فكل ما كان حرزا لشيء منها كان حرزا لجمعها مع قول الأئمة الثلاثة انه يختلف باختلاف
الاموال والعرف مستبر في ذلك فالأول مشدد في أمر المحرز من حيث انه جعل حرزا للذهب مثلا المحرز
غيره من الامتعة الخسيسة كما انه أيضا مشدد في القطع والثاني قد تبع العرف في ذلك فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان حرمة مال المسلم أو غيره لا فرق بين قليله وكثيره فما كان
حرزا لدرهم تقرة فهو حرزا لدرهم من الذهب ووجه الثاني اتباع العرف في المحرز والا فبين مكان

حرزاً لئلا يخرش من حرز الذهب والحرير وقد قال تعالى لمجد صلى الله عليه وسلم خذ العفو وأمر
 بالعرف يعني إذا لم نوح اليك في معرفة مقدار شيء فردده إلى العرف وأعمل بالعرف فيه ففسار
 العرف من توابع الشرع على هذا والعرف هو كل ما تعارفه الناس بينهم مع موافقته لقواعد
 الشريعة فليس هو من قسم القانون خلافاً لبعضهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب
 القطع فيما يسرع فسادُه إذا بلغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول أبي حنيفة أنه لا قطع فيه
 وإن بلغت قيمته نصاباً فالأول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول الاحتياط لبراءة الذمة من حقوق الخلق ووجه الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم
 فلا يقطع فيما يسرع استحالته عادة بخلاف النقود والياب ونحو ذلك مما ينتفع به مع بقاء عينه
 فإنه أشد في المحرمة لاسيما إذا كان الطعام في أيام الرخاء فإن أمره يخفف على النفوس أكثر
 من أيام الغلاء ومن ذلك يعلم توجيه قول أبي حنيفة فإن سرقة الطعام أيام الغلاء ربما تكون أشد
 على صاحبه من الذهب والنجوهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من سرق ثمرًا معلقاً على الشجر
 ولم يكن محرزًا يجرى عليه قيمته مع قول أحمد يجب قيمته مرتين فالأول مخفف بوجوب القيمة
 الواحدة والثاني مشدد بوجوب قيمتين فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول مراعاة
 حرمة السارق ووجه الثاني مراعاة حرمة المال فلكل وجه والأمر في مثل ذلك راجع للإمام
 أو نائبه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن جاحداً العارية يقطع إذا بلغت قيمة ذلك نصاباً
 مع قول أبي حنيفة أنه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصاباً فالأول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن جعل العارية عنده كملكها في حرز بجامع
 أنه استأمنه على حفظه فكان يحده لها كفتح المحرز وأخذها لاسيما ما ورد في الحديث من
 أنها مضمونة ووجه الثاني أن المعبر هو المفرد في إعارته من لا يؤمن منه الجحد فلما استأمنه أولاً
 كان من المعروف عدم قطعه ثانياً إذا عرضت له الخيانة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أن جاحداً الوديعة لا يقطع مع قول أحمد أنه يقطع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان وتوجيههما يعلم من توجيه العارية قبله * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه
 لا قطع على جماعة اشتركوا في سرقة نصاب مع قول مالك أنهم إن كانوا لا يحتاجون إلى تعاون عليه
 قطعوا وإن كانوا لا يمكن الانفرد بحمله فقولان لا صحابه فالأول مخفف على السارقين والثاني
 فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول مراعاة عظمة عضو آدمي وتخفيف
 أمر الدنيا ووجه الثاني من شق التفصيل عكسه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اشترك
 اثنان في ثقب فدخل أحدهما وأخذ المتاع ونأوله الآخر وهو خارج المحرز وأورمى به إليه فأخذه
 فعلى الداخل القطع دون الخارج مع قول أبي حنيفة أنه لا قطع على واحد منهما فالأول مشدد
 على الداخل في القطع والثاني مخفف عليه وعلى الخارج فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول أن الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديع ووجه الثاني عدم استقلال
 واحد منهما بالثقب والانحراج للذين لا تكمل السرقة إلا بهما جميعاً عرفاً فلذلك كان

لا قطع على واحد منهما تعظيما لمحرمتهما واحتقارا لغيرهما * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد أنه لو اشترك جماعة في ثقب ودخلوا المحرز وأخرج بعضهم نصابا ولم يخرج الباقيون شيئا
ولأعانوا في الإخراج وجب القطع على الجماعة كلهم مع قول مالك والشافعي أنه لا يقطع
الامن أخرج فالأول مشدد على من ساعد في الثقب ولم يخرج ولم يعن والثاني فيه تخفيف على
الداخل الذي لم يخرج المتاع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يعلم من المسائل
التي مضت * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو ثقب شخصان حرزا ودخل أحدهما وقرب المتاع
إلى الثقب وتركه فأدخل الخارج يده فأخرجه من المحرزة لا يقطع عليهما مع قول مالك أن الذي
أخرجه يقطع قولوا واحدا وفي الذي قربه لا صحابه قولان ومع قول الشافعي في أصح قولي أنه
يقطع المخرج خاصة ومع قول أحمد عليهما القطع جميعا فالأول مخفف والثاني مشدد في القطع
للذي أخرجه وفيه تخفيف للذي قرب والثالث مشدد على المخرج مخفف على غيره والرابع مشدد
على الناقب والمخرج والمقرب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الماهم يعلم من توجيه المسائل
السابقة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن النباش يقطع مع قول أبي حنيفة وحده أنه لا يقطع
فالأول مشدد على النباش والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن المجدد والشق كالمحرز لكن الميت بعد ردم التراب عليه مع زيادة الاعتبار وقيام النفرة من
الميت ووجه الثاني أن ذلك ليس بمحرز عادة ويصح حمل الأول على الفساق المحكمة في السد
والثاني على ما كان بالضد من ذلك مع غفلة اللص غالباً عن مراقبة الله تعالى وعن الاعتبار
بالموت ونحو ذلك * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن من سرق من ستارة الكعبة ما يبلغ ثمنه
نصاباً يقطع مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يقطع فالأول مشدد خاص بمن دخل الإيمان قلبه
وعرف عظمة حرمة الكعبة ونسبها إلى حضرة الله تعالى الخاصة ثم انتهك حرمتها والثاني
مخفف خاص برعاع الناس الذين غلط حجابهم وجهلوا كونهم في حضرة الله تعالى وغابوا عن
تعظيمها فلذلك خفف هذان الإمامان عليهم وقد أجمع أهل الكشف على أنه لا يصح لعبد أن
يمسى أمر الله تعالى على الكشف والشهود له أبداً فلا بد له من حجاب أقله ظنه في الله تعالى
أن يغفر له ذلك الذنب ولا يؤاخذ به فإنه لو ظن أنه يؤاخذ به ما وقع في ذلك الذنب ويؤيده
حديث المحكم الترمذي في نوادر الأصول مرفوعاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أراد
الله تعالى أن ينفذ قضاءه وقدره سلب ذوى العقول عقولهم حتى إذا أمضى قضاءه وقدره فهم رد
عليهم عقولهم ليعتبروا انتهى ومعنى ليعتبروا أي ليتوبوا ويستغفروا وقد فهم بعضهم أن هذا العقل
الذي يسلب هو عقل التكليف وقال في ذلك بشرى عظيمة لنا إذا عصينا لكوننا ما وقعنا قط
في معصية وعقلنا حاضر ومن ذهب عقله فهو غير مكلف فلا يؤاخذ به الله تعالى انتهى وهذا فهم
سقيم لأنه يؤدي إلى أن الله تعالى لا يؤاخذ العصاة بما فعلوا مطلقاً وهو خلاف الإجماع والذي
فهمته من ذلك أن المراد بالعقل الذي يسلب هو شعوره أنه بين يدي الله تعالى وهو تعالى يراه
فيتوارى عنه هذا الشهود حتى يقع في المخالفة رحمة من الله تعالى بالعبد إذ لو صح أنه غير محبوب

عن الله تعالى لما سكن به الوقوع في مخالفة أبدأ ولواته وقع في ذلك مع شهوده ان الله تعالى يراه لكان في أعلى طبقات سوره الادب واستحق الخسف به والسخ لصورته بل روى الجلال السيوطي ان شخصا في جامع بني أمية في زمن محمد بن قلاون عبث بمقدمة امامه وهو في الصلاة فمخنه الله خنزيرا وخرج هاربا الى البراري والناس يرونه واتقطع خبره وكتبوا بذلك محاضر فانظروا اني الى عقوبة هذا الشخص في كونه مس بمقدمة امامه في حضرة الله على وجه الانتهاك أو الغيبة عن التعظيم لمن هو في حضرة ربه وفي الحديث الصحيح ما يؤيد ما قلناه ايضا من التأويل وهو حديث الشيخين مرفوعا لا يزن في الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن الحديث فان معنى وهو مؤمن أي يعلم ان ربه يراه حال زناه أو سرقة بل يذهب ايمانه عنه ويصير عليه كالظلمة رجعة به كالجباب الذي يمنع عنه نزول المذاب ووصوله اليه فظاهرا ارتفاع الايمان عنه بحسب ما يتبادر الى الاذهان ان ارتفاع الايمان نعمة على العاصي والمحال انه رجعة به وهذا من عناية الايمان بصاحبه ومن اراد ايضاح ما ذكرناه من تخصيص معنى الايمان الذي نفاه الله تعالى عن الزاني والسارق فليست في سياق كل آية جاء فيها لفظ الايمان وتخصيصه بما فيه فان كان في ذكر الحساب أو البعث أو الحشر أو النشر فعنايه لا يؤمنون بالحساب أو لا يؤمنون بالبعث أو لا يؤمنون بالحشر أو النشر وهكذا فصح قولنا ان معنى لا يزن في الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن أي بان الله تعالى يراه فقط وليس المراد انه غير مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبمكرو ونكير أو بالبعث أو الحشر أو الحساب أو الميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء ان الايمان لا يتجزأ فاذا ارتفع بعضه ارتفع كله ول على من لم يسبق له مخالطة بالعلماء وكان جاهلا بالصفات التي يجب الايمان بها فان مثل هذا لا يكمل ايمانه الا بايمانه بالصفات كلها ونظير ذلك حجة التوبة من ذنب وهو مصر على ذنب آخر وبالجملة فالعقل الكامل لا يصحى ربه أبدا حال عقله وقد أجمع النجوم على ان كل من كتب عليه كاتب الشمال ذنبا واحدا فهو ناقص العقل وكان مالك بن دينار يقول من أراد أن ينظر الى قوم بلا عقول فليستظر البنا وسعدت سيدي عليا الخواص رجه الله يقول انما يحب الله العبد عن شهود ربه حال المعصية لئلا ينجله بين يديه وكان العبد يستحي من ربه اذا عصاه فكذلك الحق تعالى يستحي من عبده ان يشهده بأنه تعالى يراه فان الله تعالى ما ندبنا الى خلق من الاخلاق الحسنة الا وكان الله تعالى أولى منا بذلك المخلق انتهى وسعدته أيضا يقول اذا بسط الحق تعالى بساط الكرم له ناده المؤمنين في الآخرة باسطهم وأزال نجلهم وقال يا عبادي ما كان ما وقع منكم في دار الدنيا من المخالفات الا بقضائي وقد رى وانفاذ مشيئتي التي لا تقدر على رد ما فيزول بهذا الكلام نجلهم ويكاد أحدهم يطير من الفرح وهذا من أعلى غايات الكرم والجود حيث صار الحق تعالى يعتذر عن عبيده المؤمنين ويقم لهم المعاذير في تلك الدار وما في الدنيا فستردك السرعة منهم لانه من سر القدر بل ذم العبد اذا قال في دار التكليف ايش كنت انا ان الله تعالى هو الذي قدر على ذلك قبل ان أخلق وأوجب على الرضي بالقضاء دون المقضي وسلوكه الادب معه لان حضرة التكليف

وكشف القناع عن وجه نسبة الفعل الى المبدئية لا تقبل المحاكمة اذ لو قبلت المحاكمة لما
احتج الانسان على ربه ولم يشهد حجة الله تعالى عليه في شيء فعمل ان الحق تعالى لا يباسط عبدا
في الآخرة ويعتذر عنه الا ان كان متادباً به تعالى في حال التكليف وبمذهبه من لباب المعرفة
فتأمل فيها تخط بها علما ولنرجع الى أصل المسئلة فنقول ومما يؤيده الشافعي وأحمد في قواهما
يقطع يده من سرق من ستارة الكعبة ما يكون ثمنه نصاباً ما ورد في الحديث من تغليط العقوبة على
السارق في الحرم فافهم والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه إذا
سرق ثالث مرة لا تقطع له يده ولا رجل أخرى لأن اليد والرجل أكثر ما يقطع في السرقة بل يحبس
مع قول مالك والشافعي أنه يقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وهي الرواية
الأخرى عن أحمد فالأول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهر
مما تقدم فان بعض الأئمة يراعي حرمة المال وبعضهم يراعي حرمة المؤمن وتقدم في مسائل
الاتفاق ان الأئمة اتفقوا على أنه إذا سرق قطع يده اليمنى فإذا سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى
فالتحلاف انما هو في الثالثة والرابعة والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حد السرقة
يثبت باقراره مرة مع قول أحمد وأبي يوسف لا يثبت الا باقراره مرتين فالأول فيه تشديد على
السارق والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول استبعادان
أحداً يقر على نفسه بما يوجب القطع كاذباً والتكرار انما يكون عند خوف الرية فيجعل الأول على
أهل الدين والورع السائلين في تطهيرهم في هذه الدار قبل الموت ويحمل الثاني على من كان بالصد
من ذلك احتياطاً له وللامام اذا لاقدام على قطع عضو آدمي وهدم بنية الله عز وجل عظيم
فلا ينبغي ان يهدم البنية الا خالقها ولذلك ورد ان قاتل نفسه في النار لتجربه على هدم بنية الله
تعالى بغير اذنه فافهم فمن هنا كان الثبوت في الاقرار بتكرره مرتين عند هذين الامامين واجبا
فلا يكتفى من الأئمة بوجه والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لا يجتمع على السارق
وجرب الغرم مع القطع وان تلف المسروق نان اختار المسروق منه الغرم لم يقطع وان اختار القطع
واستوفى لم يغرم السارق مع قول مالك ان كان السارق موسراً وجب عليه القطع والغرم وان كان
معسراً لم يتبع بقيمة بل يقطع ومع قول الشافعي وأحمد يجتمع القطع والغرم على السارق فالأول
مخفف والثاني فيه تفصيل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول سكوت
انشارع عن الغرم فلا يجب مع القطع شيء ووجه الثاني التغليط على السارق بوجوب الغرم ان كان
موسراً بخلاف المعسر فيغف عنه لأن له راحة عذر لما عنده من الفاقة والحاجة ووجه الثالث
التغليط عليه بتهمة السوء فعلمه وبیان خسة نفسه والغفلة عن شهود الحق تعالى في الدنيا وعن
الحساب في الآخرة وقد كان الحسن البصري يقول والله لو حلف حالف ان اعمال الحسن اعمال
من لا يؤمن بيوم الحساب لقلت له صدقت لا تكفر عن يمينك فليل له في ذلك فقال لو كنا
مؤمنين بيوم الحساب ايماناً كاملاً ما وقع أحدنا في مخالفة لاسرار ولا جهرا انتهى * ومن ذلك
قول أبي حنيفة أنه لا يقطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر سواء سرق من بيت خاص

لأحدهما أو من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه والشافعي
 في أرجح أقواله أنه يقطع من سرق منهما من حرز خاص للسروق منه زاد مالك ولا يقطع من سرق
 من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول أحمد في الرواية الأخرى والشافعي في القول الآخر أنه
 لا يقطع أحدهما بسرقة مال الآخر على الإطلاق والقول الثالث للشافعي أنه يقطع الزوج خاصة
 فالأول مخفف على الزوجين والثاني فيه تخفيف عليهما من حيث أنه لا يقطع أحدهما إلا ان سرق
 من حرز خاص بأحدهما كما أنه مشدد من حيث القطع والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن كلام الزوجين مع صاحبه متحده كما أنه هو ووجه
 الثاني أن كلامهما كالأجنبي والثالث كالأول ووجه الرابع أن المرأة لها حق النفقة
 والكسوة على الزوج فلا تقطع للشبهة في استحقاقها بعض ما سرقته ولو بحكم الشروع في ماله
 بخلاف المكس. ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الولد لا يقطع بسرقة من مال أبيه مع قول
 مالك أنه يقطع بسرقة مال أبيه لعدم الشبهة فالأول مخفف على الولد والثاني مشدد عليه فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول غلبة رجة أن الولد على ولده عادة حتى أنه لم يباغنا أن والدا
 سمي في قطع ولده حين سرق ماله أبدا والمحدود في الغالب إنما تقام تخليصا لحقوق العباد من
 بعضهم بعضا ووجه الثاني عدم الشبهة كما قاله الإمام مالك ويصح حمل الأول على أهل الكرم
 والمروءة والثاني على أهل البخل والشح والمحرض ممن يكون ماله عنده أعز من ولده فخل هذار بما
 أجابه المحاكم إلى قطع ولده إذا طلب ذلك من المحاكم وربما قصد الوالد بقطعه رده ووجه
 عن الجبراة على معاصي الله استخفافا بما فرما أداه ذلك إلى ما هو أشد من القطع فرجع ذلك
 إلى الشفقة عليه لا الانتقام منه. ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يقطع بسرقة صنم من
 ذهب أو فضة ولا ضمان عليه في كسره بالاتفاق كما مر أول الباب مع قول مالك والشافعي
 أنه يقطع بسرقة الصنم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
 الأول النظر إلى كونه مالا في الجملة وقد يكسره صاحبه ويصرفه حليا ووجه الثاني النظر إلى
 كونه يعبد من دون الله فحكم من سرقه حكم من أزال منكرا أو غيبة حتى لا يعبد من دون الله
 وذلك من جملة طاعة الله فلا يقطع. ومن ذلك قول أبي حنيفة فممن سرق ثيابا من الحجام عليها
 حافظ قطع أن كان ليلا فإن كان نهارا لم يقطع مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أنه يقطع
 مطلقا ولفظه من سرق ما كان في الحجام مما يحرس فعليه أن يقطع. أما لا يحرس فهو صي شخص
 وغفل فلا يقطع فالأول مفصل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 أن الليل محل السرقة غالبا فكان كالسرقة من الحرز بخلاف النهار مع ملاحظة الحفاظ ووجه
 الثاني أن مرقعة من حرز على كل حال عرفا فاذ خلع الإنسان ثيابه في المسح ودخل الحجام كان
 موضع خلعهما وحرزها والله أعلم. ومن ذلك قول أبي حنيفة أن سارق العين المنصوبة يقطع
 ولا يقطع سارق العين السروفة أن كان السارق الأول قطع فيها فإن لم يقطع الأول قطع الثاني مع
 قول مالك أنه يقطع كل منهما ومع قول الشافعي وأحمد أنه لا يقطع السارق من السارق

ولا السارق من الغاصب فالأول مفصل والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الغاصب أخذ العين المصوبة جهرا وعنادا للشريعه بخلاف السارق فإنه أخذ العين سرا وهو خائف معتمدا على الهرب فلذلك قطع السارق من الغاصب تغليظا عليه دون السارق بالشرط الذي ذكره ووجه الثاني أن كلاما من السارق والمسروق منه أخذ مال الغير في ظاهر الأمر من غير علم أن ذلك مسروق وبتقدير علمه بذلك فهو متعد حدود الله وكأنه كان شريكا للسارق الأول حين سرق فلذلك وجب عليهما جميعا القطع ويؤيده حديث من سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها ووجه الثالث قوله تعالى ولا تزوروا زورا أخرى فكان الأثم على الغاصب والسارق دون السارق من كل منهما فلكل من الأقوال الثلاثة وجه * ومن ذلك قول مالك أن السارق لو ادعى أن المسروق من المحرز ملكه بعد قيام بيعة على أنه سرق نصابا من حرز قطع بكل حال ولا تنبل دعواه الملك مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى رواياته أنه لا يقطع وسماه الشافعي السارق الظريف ومع قول أحمد في إحدى رواياته أنه يقطع وفي الرواية الأخرى أنه يقبل قوله إذا لم يكن معروفا بالسرقة ويسقط عنه القطع وإن كان معروفا بالسرقة قطع فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قوة التهمة وغلبة الكذب على مثل السارق وهزوبه مما يوجب قطع يده أو رجله وقد صرح الشارع بقوله ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن فنفى عنه الإيمان ومن نفى عنه الإيمان فلا يستبعد عليه الكذب فيما يدفع عن نفسه به القطع ووجه الثاني العمل بحديث ادرؤا الحدود بالشبهات وقوله أن هذا المسروق ملكي يجعل الصدق ووجه الرواية الثانية لأحمد هو الوجه في القول الأول ووجه الشق الأول من الرواية الثانية لفصله لأحمد ظاهر ووجه الثاني منه العمل بالقرائن * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته وأصحاب الشافعي أن القطع يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك المال مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته أنه لا يفتقر إلى مطالبة المسروق منه فالأول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن المقاب في القطع حق المخلوق ووجه الثاني عكسه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قتل رجل رجلا في داره وقال دخل على ليأخذ مالي ولم يدفعه إلا بالقتل فلا قود عليه إذا كان الداخِل معروفا بالفساد والافعلية القود مع قول الأئمة الثلاثة أن عليه القصاص إلا أن يأتي بيينة فالأول مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب القطع في الصبيود المملوكة المسروقة من حرها وكذلك يجب القطع في جميع ما يتقوى في المادة ويجوز أخذ الاعراض عنها سواء كان أصلها مباحا كالصيد والماء والحجارة أم غير مباح مع قول أبي حنيفة أن كل ما كان أصله مباحا فلا قطع فيه فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنها مال محرز ووجه الثاني النظر إلى أصلها تغليظا لحرمة الأذى على حرمة الأموال *

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب القطع بسرقة الخشب ان بلغت قيمته نصابا مع قول أبي حنيفة انه لا يجب القطع في الخشب الا خشب الساج والابنوس والصندل والقنا فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الاموالى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان الخشب مال على كل حال ووجه الثاني كثرة وجوده عادة فكان كالتراب الا ما كان غالى القيمة كالساج والابنوس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الجلاذ لو غلط فقطع اليسرى عن اليمنى أجزأ ذلك مع قول الشافعى وأحمدان على القاطع الدية ووجب عند الشافعى في أظهر قولييه وأحمد في إحدى روايتيه إعادة القطع فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهرهما الأول فلحصول الردع والزجر بذلك وأما الثاني فلانه قطع غير مشروع وكل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو رد * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو سرق نصابا ثم ملكه بشراء أو هبة أو وارث أو غير ذلك سقط القطع مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يسقط سواء كان قبل الترافع أم بعده فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول انه صار مستحقا لذلك المسروق ووجه الثاني ان القطع انما هو في نظير تعدى حدود الله تعالى حال سرقته بدليل عدم سقوط القطع ولورد المسروق الى صاحبه * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لو سرق مسلم نصابا من مال مستأمن فلا قطع مع قول الأئمة الثلاثة انه يقطع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول النظر الى انه مال حربي في الاصل ووجه الثاني النظر الى انه مملوك للمستأمن فاجرينا عليه احكام أهل الذمة وأهل الاسلام مادام في بلادنا * ومن ذلك قول مالك وأحمد لو سرق مستأمن أو معاهد وجب عليهم القطع مع قول أبي حنيفة انه لا قطع عليهما مع قول الشافعى في قول يقطعان وفي قول لا يقطعان فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث متروك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ثم الامر راجع الى ولى الامر في المحالين فان رأى قوة في أهل الاسلام ولم يكن لنا أسرى في بلاد الحرب تخاف الانتقام منهم بسبب قطعنا للمعاهد والمستأمن قطع والترك مراعاة للمصالح انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب قطاع الطريق) *

اتفق الأئمة على ان من برزوا شهر السلاح مخيفا للسبل خارج المعرب بحيث لا يدركه الغوث فانه محارب قاطع للطريق جاز عليه أحكام المحاربين واتفقوا أيضا على ان كل من قتل وأخذ المال وجب اقامه الحد عليه فان عفا ولى المتمول والمأخوذ منه فانه غير مؤثر في اسقاط الحد عنه وان مات أحد منهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحد اذا الحدود حق الله عز وجل وطولب بحقوق الادميين من الانفس والاموال والجراح الا أن يعفى عنهم فيها هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حد قطاع الطريق على الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع قول مالك انه ليس هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة بل للامام الاجتهاد فيه من قتل أو صلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو النفي والمحبس فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تخيير الامام في ذلك فرجع الامر الى مرتبتي

الميزان وتوجيه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة كيفية الترتيب المذكور في الآية
الكريمة انهم ان أخذوا المال وقتلوا كان الامام بالخيار ان شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
أو قتلهم أو صلبهم وان شاء قتلهم ولم يصلبهم وصفة الصلب عنده على المشهور من رواياته أن يصلب
حيوا ويعج بطنه بريح الى أن يموت ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام وان قتلوا ولم يأخذوا المال
قتلهم الامام حدا ولا يلتفت الامام الى عفو الالاء وان أخذوا مالا لمسلم أو ذمى والمأخوذ لو قسم
على جماعتهم أصاب كل واحد عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم قطع الامام أيديهم وأرجلهم
من خلاف فان أخذوا قبل أن يأخذوا مالا ولا قتلوا نفسا حبسهم الامام حتى يحدثوا توبة أو يموتوا
فهذه صفة موجب الصلب والنفي عند الامام أبي حنيفة وقال مالك المحاربون يفعل الامام فيهم
ما يراه ويجهده فيه فمن كان منهم ذارأى وقوة قتله ومن كان منهم ذاقوة فقط نفاه فحاصلها انه
يجوز للامام قتلهم وصلبهم وقطعهم عنده وان لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا على ما يراه أردع لهم
ولا مثالهم وصفة النفي عنده أن يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه الى غيره ويجب سوا فيه وصفة
الصلب عنده كمسفة الصلب عند أبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد اذا أخذوا قبل أن يقتلوا نفسا
أو يأخذوا مالا نفا وصفة النفي عند الشافعي هو ان يطلبوا اذا هربوا ليقام عليهم الحد اذا أتوا حدا
وصفته عند أحمد في إحدى روايته كالشافعي وفي الرواية الاخرى أن لا يتركوا بأوون في بلد
وان أخذوا المال ولم يقتلوا قطع الامام أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم يخلون وان قتلوا وأخذوا
المال وجب قتلهم حتما وصلبهم حتما وان قتلوا ولم يأخذوا المال وجب قتلهم حتما ويكون الصلب
عند الشافعي وأحمد بعد القتل وقال بعض الشافعية يقتل بعد أن يصلب حيوا ومدة الصلب عند
الاثمة الثلاثة ثلاثة أيام وقال أحمد ما يقع عليه الاسم فكلام أبي حنيفة مفصل مائل الى التشديد
وكلام مالك يحتمل التخفيف والتشديد لكونه راجعا الى رأى الامام مع تخفيفه في صفة النفي
والصلب من وجه آخر وكلام الشافعي وأحمد مشدد من وجه مخفف من وجه آخر في تحتم القتل
وعدم تختمه وأما الكلام في مدة الصلب فقول أحمد أخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ولكل شئ مما اختاره الامام وجه * ومن ذلك اعتبار الاثمة الثلاثة النصاب في قتل المحارب
مع قول مالك انه لا يعتبر ذلك فالاول مخفف في قتل المحارب اذا كان المال الذي أخذه دون
نصاب والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس على قطع السرقة ووجه
الثاني أنه لا يشترط في قتل المحارب أن يأخذ قدر النصاب لانضمام المحاربة الى أخذه المال
فكان التغليظ عليه من جهة المحاربة لا من جهة النصاب * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
انه لو اجتمع محاربون فباشروا بعضهم القتل والاخذ وكان بعضهم ردها كان للرد حكم المحاربين
في جميع الاحوال مع قول الشافعي لا يجب على الرد غير التعزير بالحبس والتغريب ونحو ذلك
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاكتفاء
بوجود المحاربة سواء باشروا بعضهم القتل أم لم يباشروا ووجه الثاني ان المدار في المحاربة على المباشرة
لا على من كان ردها * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان حكم من قطع الطريق داخل المصر

الا محاربين لقوله تعالى فيهم ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم انتهى فعلم ان من تاب من ذنب سقط عنه الحذفه على هذا التقرير ويصح حل الاول على العتاة المارقين الذين يتكرر منهم وقوع الزنا وشرب الخمر والسرقة فتكون اقامة ائمة عليهم أقوى في الردع والزجر لهم كما ان الثاني يصح حله على من جرى عليه المقدرة واحدة في عمره فندم وضاعت عليه الدنيا بما رحبت وحصل له في نفسه شدة النجس حتى صار يستحي أن يجلس بين اثنين عكس حال الاول * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من تاب من المحاربة ولم يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل شهادته حتى يظهر عليه صلاح العمل مع قول أحد نقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل فالقول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط لاموال الناس وأبضاعهم فان من لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة فكأنه لم يتب فلا يخرج من التهمة في شهادته الا اصلاح العمل والمشي على طريق كمال المؤمنين قال تعالى فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح وقال تعالى الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ونحوهما من الآيات ووجه الثاني العمل بظاهر الحديث كالحديث السابق في المسئلة قبلها وكقوله صلى الله عليه وسلم وأتبع السيئة الحسنة تمحها فشرطي في محوها اتباع الحسنة لها * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحدان المحارب اذا كان في المحاربة من لا يكافئه كالكافر والعبد والولد وعبد نفسه فقتله لا يقتل به مع قول مالك انه يقتل اذا قتل من لا يكافئه ومع قول الشافعي فيه قولان كالمذهبين فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

(باب حد شرب المسكر)

أجمع الأئمة الاربعة على تحريم الخمر ونجاستها وان شرب الخمر قليلا وكثيرها موجب للحد وان من استحل شربها حكم بكفره وتقدم في باب النجاسة ان داود قائل بطهارة الخمر مع شربها وانفقوا على ان عصير العنب اذا اشتد وقذف زبده فهو خمر وانفقوا أيضا على ان كل شراب يسكر كثيره وقليله حرام وأنه يسمى خمر او في شربه المحذو سواه كان من عنب أو زبيب أو حنطة أو شعير أو ذرة أو أرز أو عسل أو لبن ونحو ذلك نبيثا كان أو مطبوخا خلافا لا في حنيفة فإنه قال تقيح التمر والزبيب اذا اشتد كان حراما قايلا له وكثيره ويسمى نبيذا لا خمر فان أسكر ففي شربه المحذور ونجس فان طبخا أو كانا في طيبخ حل منهما ما يغلب على ظن الشارب منه انه لا يسكره من غير طرب فان اشتد احرم الشرب منهما ولم يعتبر في طيبخهما أن يذهب ثلثاهما أو أمانبيذ الحنطة والارز والشعير والذرة والعسل فإنه حلال عنده تقيحا ومطبوخا وانما يحرم المسكر منه ويحذفه وكذلك انفقوا على ان المطبوخ من عصير العنب اذا ذهب أقل من ثلثه فإنه حرام وأنه ان ذهب ثلثاه حل ما لم يسكر فان أسكر حرم قليله وكثيره وعلى ان حد العبد على النصف من حد الحر وعلى أن حد الشرب يقيم بالسوط الاماروى عن الشافعي انه يقيم بالايدي والنبال واطراف الثياب وعلى أن من غص بلقمة ولم يجد غير خمر يسفها به يجوز له اساغتها به على كل حال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا مضى على العصير

ثلاثة أيام ولم يشد ولم يسكر لا يصير خراحي يشد ويسكر ويقذف زبده مع قول أجدانه اذ لم ينفى
على العبد ثلاثة أيام صار خرا وحرم شربه وان لم يشد ولم يسكر ولم يقذف زبده لم يحدث ورد في
ذلك فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الحكم يدور
مع العلة غالباً فان فقدت علة الاسكار فهو مباح على أصله ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط فانه
بعد مقدار ثلاثة أيام يسكر غالباً فاخذ أجد بالاحتياط ان لم يكن أجد رأى في ذلك دليلاً عن
الشارع يحرم شربه وان لم يسكر فان الشارع وضع الاحكام حيث شاء ويكون من باب تحريم
الوسائل خوفاً أن يقع في تحريم المقاصد كما أشرنا إليه بقولنا ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط ويؤيد
ما ذكرناه حديث ما أسكر كثيره حرم قبله فان تحريم القليل لم يكن دائراً مع العلة التي هي الاسكار
ويحتمل أن من قال بإباحة ما لا يسكر من التبيذ لم يطلع على هذا الحديث فظن أن علة التحريم هي
الاسكار وقد فقدت * ومن ذلك قول أبي حنيفة حد السكر أن يصير الانسان لا يعرف السماء من
الارض ولا الطول من العرض ولا المرأة من الرجل مع قول مالك أنه من استوى عنده الحسن
والقبيح ومع قول الشافعي وأحمد هو من يخلط في كلامه على خلاف عادته فالأول مشدد في صفة
السكر مخفف في وجوب الحدان لم يصل إلى تلك الصفة والثاني فوقي في التشديد في الحد والثالث
فوق ذلك فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن من لا يعرف السماء من الارض أشد
سكرًا من لا يعرف في الكلام بين الحسن والقبيح كما ان من يخلط في كلامه فقط أخف سكرًا مما
قبله من تورع في عدم إقامة الحد اذ لم يصل إلى أعلى الحالات عنده فقد قل تورعه من جهة
الغيرة على انتهالك بحرام الله ومن تورع وأقام الحد بوجوده في الصفات دون ما فوقها فقد قل
تورعه من جهة احترام ذلك المسلم الشارب للسكر فافهم وأيضاح ذلك أن من لا يعرف السماء من
الارض زال تمييزه بالكيفية ومن لا يعرف المرأة من الرجل يدرك الاشخاص ولا يمكن جهل
الاصناف ومن اختلط كلامه يدرك السماء من الارض ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده لحاظات
غيبية تطرقه فربما كان عنده شعور في أول كلماته ثم زال قبل أن يتمها فالأئمة ما بين ناسر لظاهر
الشريعة وما بين محترم لذلك المسلم الشارب فلكل وجه ومشهد * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
أن حد شارب الخمر ثمانون مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته ورجحنا المخرق في أنه أربعون
في حق المحر وأما العبد فعليه النصف من ذلك بالاتفاق كما مر أول الباب فعلى الأول حده أربعون
وعلى الثاني حده عشرون فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول أن المحر غالب عليه كمال العقل عكس حال العبد فلذلك كانت صغيرة المحر كبيرة دون العبد
على قاعدة قولهم من عظمت مرتبته كبرت صغيرته ويحتمل أن يكون الحد ثمانين في حق من يسكر
ويعرب ويؤذي الناس والأربعين في حق من كان بالصد من ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه لو أقر شرب الخمر ولم يوجد منه ربح حدم مع قول الإمام أبي حنيفة أنه لا حد فالأول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مؤاخذته باقراره والمحكم
دائراً مع الشرب لا مع الربح عكس الثاني * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو وجد

منه ربح خرم ولم يقر لم يجد مع قول مالك انه يحد فالاول مخفف والثاني مشدد في اقامة الحد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أصح أقواله انه
 لا يجوز شرب الخمر للضرورة ~~ك~~ العطش والتداوى مع قول أبي حنيفة انه يجوز للعطش
 لا لتداوى ومع قول الشافعي في القول الثاني انه يجوز شرب القليل للتداوى ومع قوله
 في القول الثالث يجوز للعطش ما يقطع به الرأي فقط فالاول مشدد في عدم جواز شربها
 للضرورة والثاني مفصل وكذلك الثالث والرابع فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ويصح حمل الاول على حال الا كابر من أهل الصبر واليقين فيصبر أحدهم حتى يضطر فيشرب
 اذ ذاك خوفاً أن يموت كما أنه يصح حمله على أوائل الضرورة والعطش ووجه قول أبي حنيفة
 ان شربه للعطش فيه بقاء الروح وأما التداوى ففي الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفاء أمتي
 فيما حرم عليها وبقيّة الوجوه ظاهرة والله تعالى أعلم

(باب التعزير)

اتفق الأئمة على ان التعزير مشر وع في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة واختلقوا هل التعزير
 فيما يستحق التعزير بمنزلة هو حق واجب لله تعالى أم غير واجب فقال الشافعي بعدم وجوبه
 وقال أبو حنيفة ومالك ان غلب على ظنه انه لا يصلحه الا لضرب وجب وان غلب على ظنه
 اصلاحه بغيره لم يجب وقال أحمد ان استحق بفعله التعزير وجب فالاول مخفف والثاني مفصل
 وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حضرة الله تعالى أن يعصى
 العبد ربه فيها وهو ينظر اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب المؤلم له واجبا لئلا يتنبه لتعجب فعله
 في المستقبل ويسير بتذكّر الام الذي حصل له في الماضي فيستغفر ربه منه وربما كان الذنب
 الثاني معلقاً تركه على سؤال الله عز وجل فيحوّله عنه بالسؤال والا فالقدر المبرم لا يصح تركه
 وأما وجه الثاني القائل بعدم الوجوب فهو خاص برعاة الناس الذين لا يعرفون قدر عظمة
 حضرة الله ولا يؤثر فيهم الضرب كل ذلك التأثير فلا يحصل به كبير زجر ولا ردع عن المعاصي
 المستقبلة ان كانت معلقة على حصول الام الواقع لذلك العبد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 ان الامام لو عزّر رجلاً فاحتمل عليه مع قول الشافعي ان عليه الضمان فالاول مخفف
 على الامام والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن منصب الامام
 يحلّ عن أن يعزّر أحد بغير المصلحة بخلاف غير الامام قد يعزّر غيره وعند مشاة تشف منه
 لعداوة سابقة مثلاً وما بلغنا ان أحدا من السلاطين قتل بقتله أحد في تعزير ابداء بل ولا غرم دية
 ووجه الثاني ان الشرع لا يحاطة فيه لاحد فالامام الاعظم كآحاد الناس في احكام الشريعة
 * ومن ذلك قول مالك وأحمد ان الاب اذا ضرب ولده تأديباً أو المعلم اذا ضرب الصبي تأديباً
 فأتى لضممان عليه مع قول أبي حنيفة والشافعي انه يجب الضمان فالاول فيه تخفيف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يفهم من توجيه المسئلة قبلها لان الاب
 بكالا امام الاعظم في كونه لا يضرب الا للامدح ~~و~~ كذلك المعلم في الغالب ولذلك ضمنهما

المؤخفة والشافعي - احتياطاً لاولاد الناس وليتقظ الوالد في ضربه ولده فانه ربما قاتل نفسه من ولده فضره بالمصلحة كالا جنى قافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز أن يبلغ بالتهزير اعلى المحذور مع قول مالك ان ذلك راجع الى رأى الامام فان رأى أن يزيد عليه فعل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن الامام وثابته انما يحكم على وفق الشريعة وليس لهما أن يزيدا على ما قدرته ذرة واحدة ووجه الثاني ان الشارع أتم الامام الاعظم على أتمه من بعده وأمر الامة بالسمع والطاعة له في كل ما لا معصية فيه لله عز وجل بل ضرب بعض العتاة والفسقة المحدثين بالامر بالبرعة فجاز للامام الزيادة بالاجتهاد مصلحة لذلك المعز راسم مفعول * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان التهزير لا يختلف باختلاف أسبابه كان يراد في التهزير حتى يبلغ أدنى المحذور ولو في الجملة وادناها عند أبي حنيفة أربعون في النحر وعند الشافعي واحد وعشرون فيكون أكثر التهزير عند أبي حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي واحد وتسعة عشر وقال مالك للامام ان يضرب في التهزير أى عدد أدى اليه اجتهاده وقال أجد هو يختلف باختلاف أسبابه فان كان بالوطء في الفرج بشبهة كوطء الشريك أو بالوطء فيما دون الفرج فانه يراد عنده على أدنى المحذور ولا يبلغ فيه أعلاها فيضرب مائة الاسوطاوان كان بغير الفرج كقبلة أجنبية أو شتم أو سرقة دون نصاب فانه لا يبلغ فيه أدنى المحذور فالاول فيه تخفيف من حيث انه لا يراد في المحذور العدد المقدر في الشرع وقول مالك فيه تشديد اذا أدى اجتهاده الى زيادة على العدد المقدر وقول أجد مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه يضرب قائماً مع قول مالك انه يضرب قاعداً مع قول أجد في احدي روايتيه كذهب الك والآخرى كذهب أبي حنيفة والشافعي فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ضربه قائماً يبلغ في الزجر ووجه الثاني ان المراد من الضرب الالم وهو حاصل بضره قاعداً * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يجرد في حد القذف خاصة ويجرد فيما عداه مع قول مالك انه يجرد في المحذور كلها ومع قول أجد لا يجرد في المحذور كلها بل يضرب فيما لا يمنع ألم الضرب كالقميص والقميصين فالاول فيه تخفيف من وجه ودون وجه والثاني مشدد في التجرد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدان الضرب يفرق على جميع البدن الا الوجه والفرج والزرأس مع قول الشافعي انه لا يضرب الوجه والفرج والخاصرة وساير المواضع المخوفة ومع قول مالك يضرب الظهر وما قاربه فالاول والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على جميع البدن الا ما استثناءه الاول والثاني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الضرب في المحذور تفاوت فلشد الضرب ضرب التهزير ثم المحرم القذف مع قول مالك ان الضرب في هذه المحذور سواء مع قول الشافعي ان ضرب حد الرنا أشد منه في حد القذف وان ضرب القذف أشد من

الضرب في شرب الخمر فالاول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود وتشديد
من حيث شدة الضرب في بعضها وكذلك قول مالك ويصح العكس من حيث ان في التساوي
الحاق الاذى بالا على في بعض الحدود وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

(باب الضمان وضمان الولاة والبهائم)

لم أجد في الباب شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول
الاثمة الثلاثة انه يجوز دفع كل صائل من آدمي أو بهيمة على نفس أو طرف أو بضع أو مال فان لم
يندفع الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة ان عليه الضمان فالاول فيه تخفيف
من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين
وجه صحيح لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو عض عاض يد انسان فاتزعتها
من فيه فسقطت اسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في المشهور عنه انه يلزمه الضمان فالاول
مخفف على العضوض والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه
* ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اطلع انسان في بيت انسان فرماه ففقا عينه لزمه الضمان
مع قول الشافعي وأجد انه لا ضمان وقول مالك في روايته كالمذهبين فالاول كالشدد والثاني
مخفف والثالث محتمل لكل منهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على اطلاع
أهل الدين والورع ممن لا يتولد من اطلاعه كبير فتنة اقله وقوع مثله في النظر الى ما حرم الله
تعالى وحمل الثاني على من كان بالصد من ذلك فلا ضمان في فوق عينه زجره اله عن مثل ذلك *
ومن ذلك قول مالك وأجد ان الامام لو ضرب في حد فوات الحدود أو أفضى الى هلاكه فلا ضمان
على الامام مع قول الشافعي من جملة تفصيل له انه ان مات في حد الشرب وكان جلده باطراف
النعال والتياب لم يضمن الامام قولوا واحدا وان كان ضربه بالسوط فلا ضمان في ذلك وجهان
أصحهما لا ضمان عليه وحكي ابن المنذر عن الشافعي ان الامام ان ضرب بالنعال واضراف التياب
ضربا لا يجاوز الاربعين فمات فيه فلا عقل فيه ولا قودولا كفارة على الامام وان ضربه أربعين
سوطا فمات فدينه على عاقلة الامام دون بيت المال فالاول مخفف على الامام والثاني مفصل
على اختلاف النقل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ذلك الضرب مشروع
فاقامته غير مضمونة بكيفية الحدود فانه باذن من الشارع ووجه الثاني من شق التفصيل في حد
الشرب كونه بما لا يقتل غالبا ووجه ما قاله أصحاب الشافعي من عدم الضمان وان كان ضربه
بالسوط كون ذلك مأذونا فيه من الشارع وكذلك القول في أول شق التفصيل الذي حكاه
ابن المنذر ووجه الوجه الثاني من وجهي أصحاب الشافعي كون الاربعين سوطا بما يقتل
غالبا وانما كان على عاقلة الامام الدية دون القصاص لان اصل الضرب مأذون فيه ولان منصبه
يجل عن مثل ذلك فاننا لو اوجبنا القول على الامام لقلنا الموضوع في مجبرنا عليه مع ما في ذلك
من انتهاك حرمة في عيون العامة فتضعف شوكته ولم يبلغنا ان اما ما قتل في اقامته الحد على
مستحقه أبدا * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا ضمان على أرباب البهائم فيما اتلفته نهاوا

اذ لم يكن معها صاحبها وأما ما أتلفته ليلاً فضعفانه عليه مع قول أبي حنيفة انه لا يمكن الا
يكون معها صاحبها كباوقاذا أو سائقاً أو يكون قد أرسلها سواء كان ليلاً أو نهاراً فالأول
تخفيف بالشرط الذي ذكره الثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك فرجع الامر
مرتبتى الميزان ووجه عدم الضمان في الشق الاول في كلام الأئمة الثلاثة جريان العادة في ارسا
البها ثم نهاراً ومنه يعلم توجيه الضمان فيما تلفه ليلاً ووجه الشق الاول من كلام أبي حنيفة
كونه معها كباوقاذا أو سائقاً ووجه الثاني منه تعديده بالارسال ولذلك عمم المحكم في عد
تخصيصه ذلك في ليل أو نهار * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو أتلفت الدابة شيئاً وصاحبها
عليها ضمن صاحبها ما أتلفته بيدها أو فمها أو أماناً ما أتلفته برجلها فان كان بوطئها ضمن الراكب
وان رحلت برجلها فان كان بوطئها في موضع مأذون فيه شرعاً كالشي في الطريق والوقوف
في ملك الراكب أو في الفلاة أو في سوق الدواب لم يضمن وان كان بموضع ليس بمأذون فيه
كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في دار انسان بغير اذن ضمن مع قول مالك ان يدها
وفمها ورجلها سواء فلا ضمان في شيء من ذلك اذ لم يكن من جهة راعيها أو قائدها أو سائقها
سبب من غمز أو ضرب ومع قول الشافعي انه يضمن ما جنت بغمها أو يدها أو رجلها أو ذنبها سواء
كان من قائدها أو سائقها سبب أو لم يكن ومع قول أحمد ما أتلفته برجلها وصاحبها علم افلا ضمان
فيه وما جنت بغمها أو يدها ففيهما الضمان فالأول الذي هو كلام أبي حنيفة مفصل وكلام
مالك فيه تخفيف من حيث التفصيل وكلام الشافعي مشدد وكلام أحمد مفصل فرجع الامر الى
مرتبتى الميزان وتوجيه الافوال الاربعة ظاهراً لا يخفى على الفطن والله أعلم

(كتاب السير)*

اتفق الأئمة على ان المجاهد فرض كفاية فاذا قام به من فيه كفاية من المسلمين سقط المخرج عن
الباقين وعن سعيد بن المسيب انه فرض عين وكذلك اتفقوا على انه يجب على أهل كل نعر
أن يقاتلوا من بين يديهم من الكفار وان يحجزوا ساعدتهم من يليهم الأقرب فالأقرب واتفقوا
على ان من يتعين عليه المجاهد لا يخرج الا باذن أبويه ان كانا مسلمين وعلى ان من عليه دين
لا يخرج الا باذن غريمه وانه اذا اتفق الزحفان وجب على المسلمين المحاضرين الثبات وحرم عليهم
الفرار الا أن يكرهوا متحرفين لقتال أو متحيزين الى فئة أو يكون الواحد مع ثلاثة أو المائة
مع ثمانية فيباح الفرار ولهم الثبات مع ذلك لاسيما مع غلبة ظنهم بالظهور عليهم وانه يجب الهجرة
من دار الكفر على من قدر عليها وعلى ان نساء الكفار اذا لم يكن يقاتلن فلا يقتلن الا أن يكن
ذوات رأي وعلى ان الاعمى والشبح الغافى وأهل الصوامع اذا كان لهم رأي وتدير يقتلون وعلى
ان المشركين اذا اتسروا بالمسلمين ليتقى المشركون بالمسلمين عن الرمي ويقصدوا المسلمين وعلى انه
لو قتل أحد الاسير وهو في الأسر لم يجب على القتال شيء الا التعزير فقط خلافاً للوزاعي في قوله
تجب عليه الدية هذا وجدته من مسائل الاتفاق * واتماما لاختلافهم فيه فن ذلك قول الأئمة
الثلاثة انه يجب أي يشترط في وجوب المجاهد وجود الزاد والرحلة كالحج مع قول مالك انه

لا يحب وموضع الخلاف اذا تمين المجاهد على أهل بلده وبينهم وبين موضع المجاهد مافة القصر
 فالأول مخفف في وجوب المجاهد المذكور والثاني مشدد فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الأول ان من لم يجد الزاد والراحلة فقتاله للعدو وخداج لالهقات قلبه الى ما يأكول ويشرب
 ويركب فاذا وجد الزاد والراحلة قوى عزمه ولم يصر عنده التفات لغير القتال ووجه الثاني عدم
 وجود نص صريح باستراط ذلك في السفر المجاهد ولو ما ولا كشره واكثر ولو انه كان شرطاً
 لوصل النبال في حديث واحد فان الشريعة لم تنزل محفوفة بوجود العلماء في كل عصر ويصح
 حمل كلام الأئمة الثلاثة على حال أكابر الدولة من ذري المروءات الذين يطلب عليهم الحجج من
 سؤال الناس للزاد والراحلة في الطريق وحمل كلام الامام مالك على حال من كان بالصد من
 ذلك كما قال فيمن يحج معتمداً على الدوالي ويظن ان الركب لا ينجيهم سؤاله فانه يجب عليه
 الحج عنده * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان المسلمين اذا أخذوا أموال أهل الحرب
 ولم يمكنهم انراحها وايعاها الى دار الاسلام جاز لهم اتلافها فيدبحون الحيوان ويكسرون السلاح
 ويحرقون المتاع مع قول الشافعي وأحمد انه لا يجوز الا مال الكه وذلك بعد القسمة فالأول مخفف
 على المسلمين والثاني مشدد في بعض ذلك عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول
 مراعاة المصلحة العامة للمسلمين فربما تقب علينا الكفار وأخذوا تلك الاموال التي غنماها منهم
 فمقتوا بها على قتالنا وانما لم يراع أهل هذا القول ما جئ اليه أهل القول الثاني تقديم المصلحة
 العامة على المصلحة الخاصة ووجه الثاني ضعف ملك المتلفين لتعلق حقوق جميع المجاهدين
 بذلك وعدم خوف انقاذ تلك الاموال من ايدي المسلمين فكان بقاءها من غير اتلاف انفع
 للمسلمين في هذه الحالة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أحد قوله ان
 شيوخ الكفار وعيائهم اذا لم يكن لهم رأي ولا تدبير لا يجوز قتلهم مع قول الشافعي في الاظهر
 انه يجوز قتلهم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول
 ان مشروعية القتل بالاصالة انما هي في حق من فيه نكايه للمسلمين وهؤلاء لا نكايه منهم لنا
 غالباً ووجه الثاني ان الامام قديرى قتلهم لمصلحة وقد بلغنا ان السيد داود عليه الصلاة والسلام
 لما بنى بيت المقدس كان كل شيء يبناه يصح منه ما فسد كما ذلك الى ربه عز وجل فأوحى الله
 تعالى اليه ان يبنى لا يقوم على يدى من سفك الدماء فقال داود يا رب اليس ذلك في سبيلك
 فقال الله تعالى بلى ولكن ليسوا عبادى ويؤيد ذلك أيضاً قوله تعالى وان جنحو السليم فاخرج
 لها فان في ذلك ترجيحاً للصالح على القتل * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا دية على من
 قتل من لم تبلغه الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي وأصحابه من خلاف ذلك على غير الراجح
 فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك ان من قربت
 دراهم منافق بلغتهم الدعوة فلا يحتاج الى دعوتهم قبل القتال بل نقاتلهم ابتداءً واتماماً بعدت
 دورهم فالدعوة أقطع للشك وقال أبو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن ان يدعوهم الامام الى
 الاسلام أو اداء الجزية قبل القتال وان لم تبلغهم فلا ينبغي للامام ان يبدأهم وقال الشافعي لم أعلم

أحد من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون قوم من المشركين خلف الترك والمجوس لم تبلغهم الدعوة فلا يقاتلون حتى يدعوا إلى الإيمان فإن قتل أحد منهم قبل ذلك فعلى عاقلة قاتله الدية وقال أبو حنيفة لا شيء عليه والظاهر من مذهب مالك أن المحكم كذلك فالأول والثاني من أصل المسئلة مفصل والثالث مشدد من حيث أن جميع المشركين إلا أن بلغتهم الدعوة مخفف من حيث أنهم لا يقاتلون إلا بعد الدعوة إلى الإيمان كما أن الأول مما تفرع من المسئلة مشدد من حيث وجوب الديّة على عاقلة التاتل والثالث والرابع مخفف من حيث عدم وجوبها فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال ما ورد في الحديث من اختلاف المحكم بحسب الوقائع من الشارع ومن أمراء الفزرات من الصحابة وغيرهم من بعدهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن أمان الكفار لا يصح إلا من مسلم بالغ عاقل مختار فلا يصح أمان الصبي والمجنون عندهما مع قول مالك وأحمد يصح أمان الصبي المراهق فالأول مشدد في صحة الأمان للكفار والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن أمان الكفار أمر خطر ينبت عليه مصالح ومفاسد فيحتاج إلى غزارة عقل ونظر في العواقب والصبي والمجنون ليسا من أهل هذا المقام ووجه الثاني أن الصبي المراهق قد اشرف على البلوغ وما قرب الشيء أعطى حكمه في كثير من الأحكام وأمان الكفار منها ثم إن حصل بعد أمانه فتنة فولى الأمر يتدارك الأمر ويشدد على الكفار حتى يذلولوا أو يخرجهم من بلاد الإسلام فكان إيمان الصبي المذكور بمثابة الأذن في دخول بلاد الإسلام لا في الإقامة بها حتى يفسد وأفيها * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح أمان العبد المسلم لكافر أو لأهل مدينة ويمضي أمانه بشرطه عند الأئمة المذكورين مع قول غيرهم أنه لا يصح أمانه فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن أمان العبد في النقص كإيمان الصبي وقد قدمنا ما فيه ووجه الثاني أنه يحتاج إلى كمال رأي والعبد ناقص العقل والرأي عادة ويصح حمل الأول على عيب ظاهر للناس عقله وحسن رأيه والثاني على من كان بالهكس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو أصاب أحد من المسلمين مسلماً في حال فترس الكفار بالمسلمين فلا يلزمه دية ولا كفارة مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أنه يلزمه الكفارة بلا دية والثاني من قول الشافعي وأحمد يلزمه الديّة والكفارة فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال راجعة إلى اجتهاد الأئمة * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن المسلم إذا طلب المبارزة جاز له ذلك بلا كراهة مع قول ابن أبي هريرة عن الشافعية أن ذلك يكره فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك قول الأئمة الثلاثة أن المستحب أن لا يسارز أحد إلا بأذن الأمير لكن لو بارز بغير إذنه جاز مع قول أبي حنيفة أن المبارزة حرام إلا أن يكون المبارز في منعة من المسلمين فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الأمر في المسئلتين إلى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر راجع إلى حكم ذوي الرأي من المسلمين * ومن ذلك قول أبي حنيفة يجوز استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبد الاوثان لكن من

الجهنم منهم دون العرب مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته أن ذلك لا يجوز مطلقا
فالأول مفصل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم احترام من لا
كتاب له ولا شبهة كتاب من الجهم ووجه الثاني شرف عنصر العرب فلا يجزى عليهم صغار كثيرهم
* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أسلم كافر قبل الأسر له عهم نفسه وماله وإن كان
في دار الحرب مع قول أبي حنيفة أن ما كان في دار الحرب من العقار يقسم وأما غيره فإن كان
في يده أو يد مسلم أو ذمى لم يقسم وإن كان في يد حر بي غنم فالأول مخفف على الكافر بالعصمة
المذكورة والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ودليل الأول قوله صلى الله عليه وسلم
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق
الاسلام وحسابهم على الله ووجه الشق الأول من التفصيل في قول أبي حنيفة تهليب المحكم
لدار الحرب في العقار ولما في ذلك من الاعانة لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق الثاني من
كلام أبي حنيفة واضح * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو دخل حربيون دار الاسلام لم يجز
سبيهم مع قول أبي حنيفة بجواز ذلك فالأول مخفف على المحربين والثاني مشدد عليهم فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع إلى رأي أمير السرية أو أهل الرأي من العسكر
والله تعالى أعلم

(كتاب قسم الفدية والغنمة)

اتفق الأئمة على أن ما حصل في أيدي المسلمين من مال الكفار بما يحيا في الخيل والراكب فهو
غنمة عينه وعرضه إلا السلب كإسياف تفصيله واتفقوا على أن أربعة أخماس الغنمة الباقية
تقسم على من شهد الواقعة بنية القتال وهو من أهل القتال كل رجل سهما واحدا واتفقوا على أنهم
إذا قسموا الغنمة وحازوها ثم اتصل بهم مدد لم يكن لذلك المدد معهم حصص واتفقوا على أن الإمام
لو قسم الغنائم في دار الحرب نفذت القسمة وكذلك اتفقوا على أن للإمام أن يفضل بعض الغنائم
على بعض وكذلك اتفقوا على أن الإمام مخير في الأسارى بين القتل والاسترقاق واتفقوا على أنه
لا يجوز لأحد من الغنائم أن يطأ جارية من السبي قبل القسمة واتفقوا على أن الفداء من الغنمة
قبل حيازتها إذا كان له فيها حق لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق *
وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي وأحمد أنه إذا كان في مال الكفار المغنوم منهم سلب
استحققه القاتل من أصل الغنمة سواء شرط ذلك الإمام أم لم يشترطه قالوا وإنما يستحقه القاتل
إذا غرر بنفسه في قتل مشرك وأزال امتناعه مع قول أبي حنيفة ومالك أن القاتل لا يستحق
السلب إلا أن شرطه له الإمام ثم بعد السلب يغرد الخمس من الغنمة فالأول مخفف على مقاتلة
بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تشجيع المسلمين
على القتال لما فيهم من الجزاء الذي يقاتل لأجل الدنيا وإذا لم يعط ذلك النصيب ضعف عزمه
عن القتال ووجه الثاني مراعاة الأدب مع أمير الجيش فإن سمح له بالسلب أخذوا الأثر كونه
لأنه النظر العام على العسكر وقد يحتاجون إلى ذلك السلب أو إلى بيعه وقسمه بينهم فيكون

منع القاتل منه فيه عدل بين القاتلين لاسيما ان كان ذلك القاتل ممن لا تلتفت نفسه الى السلب
 لليلة قصده بالجم، اذ اعلاه كلمة الله عز وجل دون الغنيمة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الخمس
 يقسم على ثلاثة أسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل فدخل فقراء ذوى القربى
 فيهم دون اغنيائهم واسماهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله وهو خمس
 واحد وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط العنق واسماهم ذوى القربى فكانوا
 يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالتيين وبعدمه فلا سهم لهم وانما يستحقونه بالفقر
 خاصة فيستوون فيه ذكرهم وانماهم مع قول مالك ان هذا الخمس لا يستحق بالتيين لشخص
 دون شخص ولكن النظر فيه للامام يصرفه فيما يرى وعلى من يرى من المسلمين ويعطى الامام
 الغلبة من الخمس والتي والخراج والجزية ومع قول الشافعي وأحدان الخمس يقسم على خمسة
 أسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته وسهم لبني هاشم وبني
 المطلب دون بني عبد شمس وبني نوفل وانما كان مخصصا لبني هاشم وبني المطلب لانهم ذوو القربى
 حقيقته وقد منعه وامن أخذ الصدقات فعمل هذا لهم ذنبيهم وفقيرهم فيه سواء الا ان للذكر مثل
 حظ الانثيين فلا يستحقه اولاد البنات منهم وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل
 وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالاسم لا اول فيه تشديد من حيث حرمان اولاد
 البنات ومن حيث ار للذكر مثل حظ الانثيين وفيه تخفيف من حيث كفاية القسمة
 والثاني فيه تخفيف من حيث رد الامر الى الامام والثالث فيه تشديد من وجه وتخفيف
 من الوجه الا تحركت ترى فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ان سهم
 النبي صلى الله عليه وسلم يصرف في المعالح من اعداد السلاح والكرار وعقد القناطر وبناء
 المساجد ونحو ذلك فكون حكمه حكم النبي مع قول أحد في إحدى روايته انه يصرف في أهل
 الديوان وهم الذين نصبوا أنفسهم للقتال وانفردوا بالتهور لصد هاتين قسم فيهم على قدر كفايتهم
 والزوايا الاخرى وانتارها المخرق كذهب الشافعي فالاول والثالث موسع والثاني مضيق
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحد
 أن الفارس يعطى ثلاثة أسهم سهم له وسهمان للفارس مع قول أبي حنيفة ان للفارس سهمين
 فقط سهم له وسهم للفارس قال القاضي عبد الوهاب ولم يقل أحد بقول أبي حنيفة فيما علمت
 وحكى عنه انه قال اني اكره أن أفضل بهيمة على مسلم قال القاضي ومن قال ان للفارس سهمين
 سحر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ولا يخالف لهما من الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز
 والحسن وابن سيرين ومن الفقهاء أهل المدينة والاوزاعي وأهل الشام والليث بن سعد وأهل مصر
 وسفيان الثوري والشافعي ومن أهل العراق أحمد بن حنبل وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد بن الحسن
 وبالكوفة فلم يخالف في هذه المسئلة غير أبي حنيفة رضي الله عنه فان جملنا لك القول منه على انه
 عالمه بدليل ظفربه أو باجتهاد فهو محقق على غيره من الثمانين بتوفر سهم من الثلاثة والله تعالى
 أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا كان مع الفارس فرسان لم يسهم الا لواحد

قول أحمد يسهم للفارسين ولا يزداد على ذلك وفاقه أبو يوسف وهي رواية عن مالك فالأول
 مخفف والثاني فيه تشديد على الغائب بأخذ سهم للفارس الثاني فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يسهم للبعير مع قول أحمد أنه يسهم له سهم واحد فالأول
 مخفف على الغائب والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أنه لو دخل دار الحرب بفارس فقات الفرس قبل القتال لم يسهم لفارسه بخلاف
 ما إذا مات في القتال أو بعده فإنه يسهم له عندهم مع قول أبي حنيفة أنه إذا دخل دار الحرب
 فارساً مات فرسه قبل القتال أسهم للفارس فالأول مشدد على الفارس والثاني مخفف عليه
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول جمهور العلماء أنه يسهم للفارس عربياً كان
 أو غير مع قول أحمد أنه يسهم للفعل سهمان وللبرذون سهم واحد ومع قول الأوزاعي ومكحول
 أنه لا يسهم إلا للفارس العربي فقط فالأول مخفف على الفارس مشدد على الغائب بأخذ
 السهم غير العربي والثاني مفصل والثالث شدد على الفارس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول إطلاق الفرس في الأحاديث ووجه الثاني أن الفحل أقوى من البرذون غالباً
 ووجه الثالث أن الخيل العرب هي الأكثر عند العرب فكان المحكم دأثرهما * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي وأحمد في أصح الروايتين أن الكفار لا يملكون ما يبيدونه من أموال المسلمين
 قال ابن هبيرة والأحاديث الصحيحة تدل على ذلك لأن ابن عمر ذهب له فرس فأخذها العدو فظهر
 عليهم المسلمون فمرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم رابعاً له عبد فحق بالروم فظهر
 عليهم المسلمون فرد عليه وقال أبو حنيفة يملكونه وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول مخفف
 على المسلمين مشدد على الكفار والثاني بالمعكس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 أن في عدم ملكهم لأموال المسلمين إعلاء كلمة الدين ووجه الثاني أنه قد ينقض ذلك من
 الكفار لمصلحة تعود على المسلمين أعظم من أنقاذهم منهم فيكون تراء ذلك في أبدى الكفار أولى
 وأن لم يملكوه شريعاً * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يرضخ إن حضر الغنime من مملوك وصبي
 وامرأة وذمي والرضخ شيء يجتهد الإمام في قدره ولا يكسبه لهم سهم مع قول مالك أن الصبي
 النمرأق إذا أطاق القتال وأزله الإمام كمل له السهم ولو لم يساغ فالأول مخفف ودليله الاتباع
 والثاني شدد على الغائبين ودأبه الاحتياط لعدم اطلاع القائل به على دليل في ذلك فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قسمة الغنائم في ذلك الحرب مع قول
 أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز ومع قول أحمد أنه إن الإمام أذم يحد جولة قسمها خوفاً على الكفر
 لو قسمها الإمام في دار الحرب نفذت القسمة بالاتفاق كما مر أول الباب فالأول فيه تخفيف
 والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وذلك كله راجع إلى رأى الإمام
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه لا بأس باستعمال الطعام والنفق
 والحيوان الذي يكون بدار الحرب ولو غير إذن الإمام فإن فضل عنه وأخرج منه شيئاً إلى دار
 الإسلام كان غنime قل أو أكثر مع قول الشافعي أنه إن كان كثيراً له قيمة ردوان كان نزرافاصح

القولين انه لا يرد مع ما حكى من قوله ان ما أخرج الى دار الاسلام فهو غنيمة فالاول مخفف على المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة ان ما أخرج الى دار الاسلام يكون غنيمة ولو قل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز للإمام أن يقول من أخذ شيئاً فهو له وانه يشترط الآن الاولي له أن لا يفعله مع قول مالك انه يكره له ذلك لئلا يشوب قصد المجاهدين في جهادهم ارادة الدنيا ويكولون من الخمس لا من أصل الغنيمة وكذلك النقل كله عنده من الخمس ومع قول الشافعي انه ليس بشرط لازم في أظهر القولين ومع قول أحمد انه شرط صحيح فالاول مخفف على الغنائم والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف بعدم لزوم الشرط والرابع فيه تخفيف على الغنائم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال لا تخفى على الفطن * ومن ذلك قول مالك لو أسير فعلقه المشركون أن لا يخرج من ديارهم ولا يهرب على أن يتركوه يذهب ويحيى فزعمه أن يفي بذلك ولا يهرب منهم مع قول الشافعي انه لا يسهه أن يفي وعليه أن يخرج ويغيبه يمين مكره فالاول مشدد خاص بالاكابر الصابرين على قضاء الله وقدره والاكابر من أهل الوعد الصادق والثاني مخفف على الأسير خاص بمن لا يطبق الصبر على خدمة الكفار بمن لا قدم له في التسليم لله تعالى ولا نظره في أسرا و أفعال المحكمة الالهية فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الامام مخير في الاراضي التي تحت عنوة وغنم في العراق ومصر بين أن يقسمها وبين أن يقر أهلها عليهم او يضرب عليهم خراجا وبين أن يصرفهم عنها أو يأتي بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج وليس للامام أن يقفها على المسلمين أجمعين ولا غنائمها مع قول مالك في إحدى روايته انه ليس للامام أن يقسمها بل يصير بنفس الظهور عليها وقفاً على المسلمين ومع قوله في الرواية الأخرى ان الامام مخير بين قسمتها ووقفها للمصالح المسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمتها بين جماعة الغنائم كسائر الاموال الا أن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين ويستطوا حقوقهم منها فيقفها ومع قول أحمد في أظهر رواياته ان الامام يفعل ما يراه الاصلح من قسمتها ووقفها فالاول مخفف على الامام في فعله للمصالح العامة مشدد عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين أو الغنائم والثاني مشدد عليه في عدم جواز قسمتها ومصرها ووقفها على المسلمين بغير إذنه والثالث فيه تخفيف على الامام في تخيير بين القسم والوقف وهي الرواية الثانية للمالك والرابع مشدد على الامام في وجوب قسمتها بين جماعة الغنائم بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد على الامام في وجوب فعل الاصلح للمسلمين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال كلها ظاهرة * ومن ذلك قول أبي حنيفة في الخراج المضروب على ما فتح من الاراضي عنوة ان في كل جريب من الحنطة قفيزا ودرهمين وفي جريب الشعير قفيز ودرهم مع قول الشافعي ان في جريب الحنطة أربعة دراهم وفي الشعير درهمين ومع قول أحمد في أظهر رواياته ان الشعير والحنطة سواء في كل جريب واحد قفيز ودرهم والقفيز المذكور ثمانية ارطال واما جريب العنب فقال أبو حنيفة وأحمد فيه عشرة وقال الشافعي جريب العنب كجريب النخل واما جريب الزيتون فقال الشافعي

راجع ان فيه اثني عشر درهما ولم يوجد لابي حنيفة نص في ذلك وقال مالك ليس له في ذلك كله
 تقدير بل المرجع فيه الى ما تحتمله الارض من ذلك لاختلافها فيجهت بالامام في تقدير ذلك
 مستعين عليه باهل الخبرة قال ابن هيرة واختلاف الائمة انما هو راجع الى اختلاف الروايات
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانهم كلهم عولوا على ما وضعه فافتروا روايات مختلفة عن عمر كلها
 صحيحة وانما اختلفت لاختلاف النواحي انتهى فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان تخفيف
 وتشديد كما ترى ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجوز للامام أن يزيد في الخراج على ما وضعه الامام
 عمر بن الخطاب ولا يجوز له النقصان مع قول احدى رواياته انه يجوز له الزيادة اذا احتملت
 والنقصان اذا لم تحتمل ومع قوله في الرواية الثانية انه يجوز له الزيادة مع الاحتمال لا النقصان
 ومع قوله في الرواية الثالثة انه لا يجوز له الزيادة ولا النقصان عما وضع عمر رضي الله عنه وليس
 لابي حنيفة في هذه المسئلة نص لكن حكى عنه القدوري بعد ذكر الاشياء الممنوعة عليها الخراج
 لا يوضع عمر رضي الله عنه ان ما سوى ذلك من اصناف الاشياء يوضع عليها الخراج بحسب
 الطائفة فان لم تطق الارض ما يوضع عليها اتصها الامام وقال ابو يوسف لا يجوز للامام الزيادة
 ولا النقصان مع الاحتمال وتال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال واما مالك رحمه الله
 فهو على انه له في اجتهاد الائمة على ما تحتمله الارض مستعينه باهل الخبرة وكان ابن هيرة
 يقول لا يجوز ان يضرب على الارض ما يكثر فيه هضم لبنت المال رعاية لاحاد الناس
 ولا ما يكون فيه اضرار بآبار الارض تحميها لها من ذلك ما لا يطيق فدار الباس على أن تحمل
 الارض من ذلك ما تطيق وأرى أن ما ناله ابو يوسف في كتاب الخراج الذي صنعه للرشد هو
 المجيد قال وأرى أن يكون لبنت المال من الحب الخمسان ومن الثمار الثلث انتهى فالاول فيه
 تخفيف على الامام من حيث ان له أن يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب وتشديد عليه من
 حيث انه ليس له النقصان والثاني في فعل وهو الرواية الاولى عن اجدوان رواية الثمانية لاجد
 هي عين قول الشافعي وعين ما حكى عن أبي حنيفة وعين ما روى عن محمد بن الحسن
 واما قول أبي يوسف فوجهه سد الباب في الزيادة والنقصان عما وضعه عمر رضي الله عنه اذ
 ما لم يجد ان الله تعالى ينطق على لسان عمر ولغيره بالجملة على ذلك بل لا يكافؤهم وأتم
 نظرا من جميع الائمة بهذه وجوه الاقوال السابقة التي فيها جواز الزيادة والنقصان عما وضعه
 عمر أن الائمة بعد عمر ائتمروا على الامة فربما تثيرت الاحوال التي كانت أيام عمر بزيادة ثبات
 الارض وقوته أو بنقصه وضعه فله الزيادة اذا قويت الارض وأخرج كل فدان عشرة أراذ من
 القمح مثلاً والنقص اذا ضعف وأخرج كل فدان ثلاثة أراذ فرضى الله عن الائمة اجمعين *
 ومن ذلك قول الشافعي لو صالح الامام قوما من الكفار على أن ارضيهم لهم وجعل عليهم شيئا فهو
 كالجزية ان أسلموا سقط عنهم وكذا ان اشتراهم منهم مسلم مع قول أبي حنيفة انه لا يسقط عنهم
 خراج ارضهم باسلامهم ولا بشرائهم مسلم فالاول مخوف على الكفار باسقاط الخراج عنهم اذا أسلموا
 والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان دل كل من القولين وجه صحيح

(قائدة) قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايته ان مكة فقتل عنوة وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى انها فقتل صلحا وعبادة كتاب المنهاج وفتحت مكة صلحا فادورها وأرضها المحيطة ملك يباع انتهى فحق قال عنوة فهو مشدد على أهل مكة ومن قال صلحا فهو مخفف والله أعلم * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لا يستعان بالمشركين على قتال أهل الحرب ولا يعاونون على عدوهم على الإطلاق وقال مالك إلا ان يكونوا خدما للمسلمين فيجوز مع قول أبي حنيفة انه يستعان بهم ويعاونون على الإطلاق متى كان حكم الاسلام هو الغالب المجاري عليهم فان كان حكم الشرك هو الغالب كرهه ومع قول الشافعي ان ذلك جائز بشرطين أحدهما أن يكون بالمسلمين قلته ويكون بالمشركين كثرة والثاني ان يعلم من المشركين حسن رأي في الاسلام وميل اليه قال وتحت استعان الامام بهم رخص لهم ولم يسهم فالأول فيه تشديد على المسلمين لو انهم طلبوا الاستعانة بالمشركين ان لم يقع مباشرته مالك من الاستثناء والثاني مخفف عليهم في ذلك بالشرط الذي ذكره وكذلك المحكم في القول الثالث ورجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال ظاهر وكل ذلك راجع الى رأي الامام وأوابه * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان الحدود تقام في دار الحرب على من يحب عليه في دار الاسلام فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الاسلام اذا ارتكبه في دار الحرب لزمه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل أو من حقوق الأدميين فاذا زنى أو سرق أو شرب الخمر أو قذف حرم مع قول أبي حنيفة انه لا يقام عليه حد من زنا أو سرقة أو شرب خمر أو قذف إلا ان يكون بدار الحرب امام يقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام وقال أبو حنيفة ان كان في دار الحرب امام مع جيش المسلمين أقام عليهم الحدود في العسكر قبل الرجوع وان كان أمير سرية لم يتم الحدود في دار الحرب ثم ان دخل دار الاسلام من فعل ما يوجب الحد سقط الحد ودعنه كلها إلا القتل فانه يضمن بالدية في ماله عمدا كان أو خطأ فالأول مشدد على المسلمين نصرته للسرعة المظهره وتهديبا لنصرتهم على الخوف المتوقع من تغيير قلوب العسكر الموجب لضعف العزم عن القتال والثاني مخفف على عسكر الاسلام بعدم إقامة الحدود في دار الحرب إلا ان يكون الامام حاضرا فان صولته وخوف العسكر منه تمنع من انكسار قلوبهم وضعفها على القتال بإقامة الحدود على بعض اخوانهم بخلاف ما اذا كان العسكر مع أمير كما قاله أبو حنيفة فيحمل كلام مالك والشافعي في قولهم انه يجب الحدود على من وقع فيما يوجبها لكن لا تقام الا اذا رجعوا الى دار الاسلام على خوف انكسار قلوب العسكر وضعفها عن القتال ونزوحهم عن طاعة الامير أما اذا كانوا يخافون من سطوته فهو ملحق بالامام الأعظم ووجه قول من قال انه اذا دخل دار الاسلام سقطت الحدود كلها الا القتل للترغيب في الجهاد بعد ذلك واعتقادهم أن أمير العسكر مترك إقامة الحد وعليهم المحبة فيهم فلا يأتون بعد ذلك عن الخروج معه في الجهاد اذا دعاهم له بخلاف ما اذا أقام الحد وعليهم فانهم ربما نثرت نفوسهم منه وقالوا انه يكرهنا فلا نسافر معه وغالبهم لا يتعقل أن إقامة الحد وعليه مصلحة له ابد المجاهدين عن شهود وجوب تقديم أمر الشايع

على حفظ نفوسهم وأيضاً فإن حقوق الله في الحدود السابقة مبنية على الساحة الإقتل فإن
 الغلب فيه حق الأديمين فلذلك لم يسقط خوفاً من وقوع فساد أعظم من فساد وجود المدينة
 على ذلك القاتل هذا ما ظهر لي من التوجيه لكلام الأئمة في هذه الوقت والله أعلم * ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أنه لا تصح الاستنابة في الجهاد سواء كان يجعل أوباً جرة أو تبرع وسواء تعين
 على المستناب أو لم يتعين مع قول مالك أنه تصح الاستنابة بالجعل إذا لم يكن الجهاد متعيناً على
 النائب كالعبد والامة قال ولا بأس بالجماثل في الثغور كما مضى عليه الناس فلا قول مشدد
 على المجاهدين بوجوب الخروج عليهم بأنفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول الخوف من أن يتواكل الناس على بعضهم بعضاً فلا يخرج أحدهم الى
 الجهاد فتضعف كلمة الاسلام فان النفس من شأنها الكسل والمجن عن القتال لما فيه من توقع
 الموت أو الجراحات الشديدة ووجه الثاني ان النائب قائم مقام المستناب في نصرته دين الاسلام
 فكما ان المستناب يغار على دين الاسلام فكذلك النائب غالباً ويصح حمل الاول على ما اذا
 كان النائب يقوم مقام المستناب وحمل الثاني على ما اذا كان يقوم مقامه في نصرته الدين كما
 أمرنا اليه في التوجيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو وطئ أحد الغامنين جارية من السبي
 قبل القيمة فلا حد عليه وانما هي عليه عقوبة وكذلك لا يثبت نسب الولد بل هو مملوك يرد الى
 الغنمية مع قول مالك أنه زان يحد ومع قول الشافعي وأحمد أنه لا حد عليه ويثبت نسب الولد
 وحرية ومحمليه قيمتها والمهر يرد في الغنمية وهل يصير أم ولد قال أحمد نعم وقال الشافعي في أصح
 قوله لا يصير فالاول فيه تخفيف على الواطئ في عدم وجوب الحد وفيه تشديد عليه في عدم
 ثبوت نسب الولد وجعله مملوكاً يرد الى الغنمية والثاني مشدد عليه بالحد والثالث فيه تخفيف
 عليه من حيث عدم الحد وثبوت صحة حرية الولد وثبوت نسبه وتشديد من حيث ان عليه قيمتها
 والمهر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ظاهرة لا تخفى على الفطن ووجه كونها
 صارت أم ولد على قول أحمد ثبوت نسب ولدها وكونها لا حد عليه في وطئها عنده ووجه مخالفة
 الشافعي له في عدم صيرورتها أم ولد وان كان قائلاً بثبوت النسب وأنه لا حد عليه في وطئها
 الاحتياط ليكون نصيب الواطئ في تلك الجارية جزءاً ضعيفاً بالنسبة لجميع الغامنين هذا ما ظهر لي
 من التوجيه في هذا الوقت * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في إحدى
 الروايتين أنه إذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فان كانوا لم يرجوا النجاة في الالتقاء في الماء
 ولا في الإقامة في السفينة فهم بالخيار بين الصبر وبين القائه أنفسهم في الماء مع قول أحمد
 انهم ان رجوا النجاة في الالتقاء القوا وفي الثبات يبتغوا ان استوى الامران فعلوا ما شاؤوا وان
 اختلفوا بالهلكة فيها أو غلب على ظنهم فروا يأتان أظهرهما منع الالتقاء لانهم لم يرجوا النجاة وبه قال
 محمد بن الحسن ومالك في رواية له فالاول مفصل وكذلك الثاني وأحدثني التفصيل مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فتأمل * ومن ذلك قول مالك ان هذا امرأه
 المجبوش تكون غنمية ففيها الخمس ولا يختصون بها قال وهكذا ان اهدى الى أمير من امرأه المسلمين

لان ذلك على وجه الخوف فان اهدى العدو الى احد من المسلمين انس بأمير فلا بأس بأخذها
 وتكون له دون أهل السكور ورواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف ما اهدى مالك
 الروم الى أمير الجيش في دار الحرب فهو له خاصة وكذلك ما يعطى للرسول ولم يذكر عن
 أبي حنيفة خلافه وقال الشافعي اذا اهدى الى الوالى مدينة فان كانت لشيء ناله منه حقا كان
 أم بطلا فحرام على الوالى أخذها لانه يحرم عليه ان يأخذ على خلاص الحق جعلا وقد أزمه
 الله تعالى ذلك وأما أخذنا لجعل على الباطل فهو حرام كالباطل فان اهدى اليه من غير هذين
 المعنيين أحدي ولايته تفضلا وشكرا فلا يقبلها فان قبلها كانت منه في الصدقات لا يسعه عندي
 غيره الا ان يكافئه على ذلك بقدر ما يسعه وان كانت من رجل لسلطان له عليه وليس بالبلد الذي
 به سلطان شكرا على احسان كان منه فاحب أن يقبلها ويجعلها لاهل الولاية أو يدعها ولا يأخذ
 على الخير مكافأة فان أخذها وتولها لم تحرم عليه وقال أحمد في إحدى روايته انه لا يختص بهام
 اهديت اليه بل هي غنمة فيها المحس وفي الأخرى يختص بها الامام فقول مالك مشدد على الامراء
 على ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه أبو حنيفة ورواه محمد بن الحسن عنه وقول أبي يوسف
 مخفف على الأمير وقول الشافعي فيه تشديدي في أحدثي التفصيل وتخفيف في الشق الآخر
 والرواية الاولى عن أحمد موافقة لقول مالك ووجه الرواية الأخرى له من كون الهدية تختص
 بالامير ان ذلك هو الغالب على من اهدى شيئا للامراء في وقت من الاوقات فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الغالب من الغنمة قبل حيازتها اذا كان له فيها حق
 لا يحرق رحله ولا يحرم سهمه مع قول أحمد انه يحرق رحله الذي معه الا المخفف وما فيه روح
 من الحيوانات وما هو جنة للقتال كالسلاح رواية واحدة واما كونه يحرم سهمه ففيه روايتان
 فالاول فيه تخفيف على الغالب والثاني فيه تفصيل في ضمنه تشديد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ويصح حل الاول على ما ذكرنا يحصل بما غل تجرؤ على الغلول من غالب العسكر فيكون
 في التحريق زجر وتغيير عن الغلول * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في المنصوص عنه ان مال
 الفتي وهو ما أخذ من مشرك لاجل كفره بغير مال كالتجزية المأخوذة على الرؤس واجرة الارض
 المأخوذة برسم الخراج أو ما تركوه فزعا وهروبا ومال المرتد اذا قتل في ردة ومال كافر مات
 بلا وارث وما يؤخذ منهم من العشار اذا اختلفوا الى بلاد المسلمين أو صوب نحو عليه يكون للمسلمين
 كافة فلا يخمس بل يكون جميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك ان ذلك كله في ممتيز مقسوم
 بصره الامام في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه ومع قول الشافعي ان ذلك يخمس وقد
 كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما يصنع به بعد موته قولان أحدهما لمصالح المسلمين
 والثاني للقاتلة واما الذي يخمس منه ففيه قولان الجديده ان يخمس جميعه وهي رواية عن أحمد
 القدسي لا يخمس الا ما تركوه فزعا وهروبا فالاول فيه تشديد على الامام بعدم أخذ شيء من
 أموال المذكورة لنفسه وجعلها كلها للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف عليه بأخذه لنفسه شيئا
 قول الشافعي وما بعده واضح فرجع الامر الى مرتبة الميزان والمحمد لله رب العالمين

(باب المجزية)

اتفق الأئمة على أن المجزية تضرب على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى الجوس فلا
تؤخذ من عدة الاوثان مطلقا وتفقوا على أن المجزية لا تضرب على نساء أهل الكتاب ولدى على
صبيانهم حتى بلغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون وأعمى وشيخ فان ولا على أهل الصوامع هكذا
قال ابن هبيرة وذكر أن رافعي والنووي في ذلك خلاف رافعي الشافعي وعبارة النووي في المنهاج
والمذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم وأعمى وراهب وأجير وقال الرافعي المنصوص أن المجزية
بمشابهة كراهة الدار فيستوى فيها أرباب العذر وغيرهم وتفقوا على أن المرأة من المشركين إذا هاجرت
إلى بلاد المسلمين وقد كان الامام شرط أن من جاء منهم مسلما ردناه عنها لا ترد وعلى أنه لا يجوز
أحد أن كنيسة ولا بيعة في المدن والامصار يدار الا سلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
في الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أحد قوله أن الجوس
ليسوا بأهل كتاب مع قول الثاني للشافعي أنهم أهل كتاب فالأول مشدد على الجوس بعدم
احترامهم وتحریم من أكلهم والثاني مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول
الاخذ فيه الاحتياط للمسلمين فلا يشاء كونهم ولا يأكلون ذبيحتهم حتى يثبت أن لهم كتابا ولم يثبت
عندنا ذلك ووجه الثاني أنه ليس معناه دليل صحيح ينفي كونهم من أهل الكتاب أو يثبت ذلك
فكان من الورع عدم القطع بشئ من أحوالهم وأحكامهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة
أن من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان من العجم تؤخذ منهم المجزية دون ما إذا كانوا
من العرب مع قول مالك أنها تؤخذ من كل كافر عربيا كان أو عجميا الا مشركي قريش خاصة
ومع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته لا تقبل المجزية من عبدة الاوثان مطلقا فالأول مفصل
فيه تخفيف والثاني مشدد فيه تخفيف على مشركي قريش والثالث مخفف على جميع عبدة
الاوثان فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد في إحدى روايته أن المجزية مقدرة في الأقل والاكثر فعلى الفقير المعقل اثناعشر درهما
وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية وأربعون درهما وفي الرواية الاخرى لا جد
انها موكلة الى رأي الامام وايست مقدرة وفي رواية أخرى له ثالثة أن الأقل منها مقدر دون
الاكثر وعنه رواية رابعة انها مقدرة في حق أهل اليمن خاصة بدينار دون غيرهم اتباعا لحديث
ورده وقال مالك في المشهور عنه انها مقدرة على الغني والفقير جميعا أربعة دنانير وأربعون
درهما لا فرق بينهما وقال الشافعي هي دينار يستوى فيه الغني والفقير والمتوسط ووجوه
الاقوال كلها ظاهرة لرجوعها الى اجتهاد الأئمة بالنظر لاهل بلادهم * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن الفقير من أهل المجزية اذا لم يكن معقلا ولا شئ له لا يؤخذ منه جزية مع قول الشافعي
في أحد اقواله في عقد المجزية على من لا كتاب له ولا يتمكن من الاداء انه يخرج من بلاد
الاسلام وفي القوا الاخر انه يقر ولا يخرج واذا أقدم في قول لا يؤخذ منه شئ وفي القول الاخر
يجب المجزية ويحقق دمة بضمائها ويطلب بدنيساره وفي قول اذا حال عليه المحول ولم يبدلها

الحق بدار الحرب فالأول مخفف على الذي الفقير والثاني فيه تشديد عليه وكذلك ما بعده فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من الأقوال وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمدان الذي
 إذا مات وعليه جزية سقطت بموته مع قول الإمام مالك والشافعي أنها لا تسقط فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنها إنما وجبت على الذي أضاعها له
 للثبوت في ذلك المال على محاربتنا وقد زال ذلك الأمر بموته ووجه الثاني أن ورثته فأمثون مقامه
 في التقوى بذلك المال المخلف عنه فكان له لم يمت * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الجزية تجب على
 الذي يأول المحول ولنا المطالبة بها بعد عقد الذمة مع قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأحمد
 أنها تجب بأخر المحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الذمة حتى تمضي سنة فإن مات في أثناء المحول
 فقال أبو حنيفة وأحمد أنها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية ما مضى من السنة
 فالأول فيه تشديد على الذي والثاني فيه تخفيف عليه والأول من مسألة الموت مخفف والثاني
 فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال ظاهرة * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الجزية إذا وجبت على ذي ولم يؤدها حتى أسلم سقطت عنه باسلامه وكذلك القول فيما
 لو كان عليه سنين ولم يؤد الجزية فيها ثم أسلم قبل ادائها مع قول الشافعي أن الإسلام بعد المحول
 لا يسقط الجزية لأنها جرة الدار ولو دخلت سنة في سنة ولم يؤد الأولى قال أبو حنيفة سقطت جزية
 السنة الماضية باتداعها مع قول الشافعي وأحمد أنها لا تسقط بل تجب جزية السنتين فالأول من
 المسئلة الأولى مخفف والقول الثاني فيه تشديد وكذلك القول في مسألة التداعيل فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان وتوجيه ذلك ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المشر ~~كين~~ إذا عاهدوا
 عهدا وفي لهم مع قول أبي حنيفة أنه يشترط في ذلك بقاء المصلحة حتى اقتضت المصلحة الفسخ
 نبذ إليهم عهدهم فالأول فيه تشديد علينا والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح
 حمل الأول على بقاء المصلحة فتسكون من مسائل الاتفاق * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الحربي
 إذا مر بمال التجارة على بلاد المسلمين لا يؤخذ منه عشر إلا أن يكونوا يأخذون منافع قول مالك
 وأحمد أنه يؤخذ منهم العشر قال مالك وهذا إذا كان دخوله بأمان ولم يشترط عليه أكثر من العشر
 فإن شرط عليه أكثر من العشر عند دخوله أخذ منه ومع قول الشافعي أنه إن شرط عليه العشر
 حال أخذه أخذوا ولا فلا ومن أصحابه من قال يؤخذ منه العشر وإن لم يشترط ذلك فالأول
 والثالث مفصل والثاني مشدد وكذلك قول أصحاب الشافعي هو مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان وكل ذلك راجع إلى رأي الإمام * ومن ذلك قول مالك أن الذي إذا التجر من بلد
 إلى بلد أنه يؤخذ منه العشر كلما التجر وإن التجر في السنة مرارا وقال الشافعي إلا أن يشترط
 وقال أبو حنيفة وأحمد يؤخذ من الذي نصف العشر واعتبر أبو حنيفة وأحمد النصاب في ذلك
 فقال أبو حنيفة ونصابه في ذلك كمنصب مال المسلم وقال أحمد النصاب في ذلك للحربي
 خمسة دنانير والذي عشرة فالأول من أصل المسئلة فيه تشديد على الذي والثاني مفصل والثالث
 مخفف ينصرف العشر وقول أبي حنيفة في النصاب مخفف وقول أحمد فيه تشديد على الحربي

وتخفيف على الذي فرج الامرالى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال راجع الى اجتهاد اصحابها * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان عهد الذي ينتقض بعمد المجزية وامتناعه من اجراء احكام الاسلام عليه اذا حكم ما كتبها عليه مع قول ابي حنيفة انه لا ينتقض عهدهم بذلك الا ان يكون لهم منعة يجاربون بها ثم يلحقون بدار الحرب فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل الذي ذكره فرج الامرالى مرتبة الميزان ووجه الاول ان مراد الشارع من تقريرهم في دار الاسلام بالمجزية انما هو اذ لا لهم وصغارهم فاذا امتنعوا من اجراء احكام الاسلام عليهم فقد خرجوا الى اعزاز كلمة الكفر ومروا من طاعة امامنا ووجه الثاني ظاهر راجع الى رأى الامام فان حكم امتناع من ليس عنده منعة من اجراء احكام الاسلام عليه بلامتناع لقد رتاعلى اذلاله وايقاع النكال به * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا ينتقض عهد اهل الذمة بفعل ما يجب عليهم تركه والكف عنه مما فيه ضرر على المسلمين أو آحادهم في نفس أو مال وذلك في ثمانية اشياء ستأتى في كلام ابن القاسم الا أن يكون لهم منعة فيتعلمون على موضع ويجاربوننا أو يلحقون بدار الحرب مع قول الشافعى انه متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده سواء أشرط عليه تركه في عقد المجزية أم لم يشرط فان فعل ما سوى ذلك ففيه تفصيل فان لم يشرط عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض وان شرط انتقض على الاصح من مذهبه ومع قول مالك انه لا ينتقض عهده بالزنا بالمسلمة ولا بالاصابة بالنكاح وينتقض بما سوى ذلك الا قطع الطريق وقال ابن القاسم من اصحابه ينتقض بهذه الثمانية اشياء وهي أن يجمعوا على قتل المسلمين أو يزني أحدهم بمسلمة أو يصيبها باسم نكاح أو يفتن مسلما عن دينه أو يقطع عليه الطريق أو يؤدي للمشركين جاسوسا أو يعين على المسلمين بدلالة فيكاتب المشركين بأخبار المسلمين أو يقتل مسلما أو مسلمة عمدا وهذه الثمانية هي التي لا ينتقض أبو حنيفة العهد بها كما مرّت الاشارة اليها ولا فرق عند ابن القاسم بين ان تشرط عليهم الامور الثمانية المذكورة أم لم تشرط فالاول مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك والثالث فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والرابع مشدد لانتقض العهد بالثمانية اشياء التي ذكرها فرج الامرالى مرتبة الميزان ووجوه الاقوال كلها مفهومة * ومن ذلك قول أحمد انه اذا فعل الذي ما فيه غضاضة ونقص على الاسلام وذلك في أربعة اشياء ذكر الله عز وجل بما لا يليق بجلاله أو ذكر كتابه المجيد أو دينه القويم أو ذكر رسوله الكريم بما لا ينبغي انتقض عهده سواء شرط ذلك أم لم يشرط مع قول مالك اذا سبوا الله ورسوله أو دينه أو كتابه بغير ما كفروا به انتقض عهدهم سواء شرط ذلك أو لم يشرط ومع قول اكثر اصحاب الشافعى ان حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الاشياء السبعة السابقة وذلك ان ما لم يشرط في العهد لا ينتقض به العهد وأما ما شرط فعلى الوجهين وأما قول أبي اسحاق المروزي ان حكمه حكم الثلاثة الاول وهي الامتناع من التزام المجزية والتزام احكام المسلمين والاجتماع على قتالهم ومع قول ابي حنيفة لا ينتقض العهد بشيء من ذلك وانما ينتقض بما اذا كان لهم منعة يقدرّون بها على المحاربة ويلحقون بدار الحرب فالاول

مشدد وكذلك الثاني والثالث والرابع والخامس مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاقوال الخمسة ظاهرة لا تخفى على من له فهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من اتحنس عهده
 من اهل الذمة ابج قتله متى قدر عليه مع قول مالك في المشهور عنه انه يقتل ويسبي حريمه كما فعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بابن أبي الحقيق ومع قول الشافعي في اظهر قوله واجدان الامام
 مخير فيه بين الاسترقاق والقتل ولا يرد الى ما منه فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث
 فيه نوع تخفيف بالتخير المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 يجوز للكافر دخول الحرم والاقامة فيه مقام المسافر لكن لا يستوطنه مع قول الائمة الثلاثة
 انه يمنع من دخول الحرم ويجوز عند أبي حنيفة دخول الواحد من الكفار الى الكعبة فالاول
 مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة ان الكافر المحرم والذي لا يمنع من استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة وما حوله مما
 مع قول الائمة الثلاثة انه يمنع الا ان يكون الداخل منهم تاجرا او بائنا له الامام ولا يقيم اكثر من
 ثلاثة ايام ثم ينتقل واما ما سوى المسجد الحرام من المساجد فقال ابو حنيفة يجوز دخوله للشركين
 بغير اذن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخولها الا باذن من المسلمين وقال مالك واجد لا يجوز لهم
 دخولها بحال فالاول من المسئلة الاولى وهي استيطان الحجاز مخفف والثاني مشدد بالاستثناء
 الذي ذكره والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان في المسئلتين فالائمة ما بين مشدد ومخفف ويصح حمل المخفف على ما اذا جري
 منه الاسلام بالدخول وحمل المشدد على ما اذا لم يرج منه ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لا يجوز احداث كنيسة فيما قارب المدن والامصار بدار الاسلام مع قول أبي حنيفة ان
 الموضع اذا كان قريبا من المدينة وهو قدر ميل او اقل لم يحز ذلك فيه وان كان ابعد من ذلك جاز
 فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القوانين ظاهر * ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لو انهم من كانوا منهم شيء في دار الاسلام جاز لهم ترميمه وتجديده مع
 اشتراط أبي حنيفة ان تكون الكنيسة اربعة اركان في ارض فحقت صلحان فحقت عنوة لم يجوز مع
 قول أحمد في اظهر رواياته واختارها بعض اصحابه وجماعة من اعلام الشافعية كابي سعيد
 الاصطخري وابي علي بن ابي هريرة انه لا يجوز لهم ترميم ما تشعث ولا تجديد بناء على الاطلاق
 ومع قول أحمد في الرواية الثانية انه يجوز ترميم ما تشعث دون ما استولى عليه الخراب وفي الرواية
 الثالثة له جواز ذلك على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على اهل الذمة بالشرط عند أبي حنيفة
 والتفصيل والثاني مشدد بالتفصيل الذي ذكره والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

(كتاب الاقضية)

اتفق الائمة على انه لا يجوز ان يكون القاضي عبدا وعلى ان اتعاض اذا اخذ القضاء بالرشوة
 لم يصرف اضيا واجمعا على انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بغير علم وعلى ان اتعاض اذا لم يعرف لغير

المخصم فلا بد له من ترجان يترجم له عن المخصم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضى الى القاضى
 فى المحقوق المالية جائز مقبول بخلاف كتابه اليه فى الحدود والقصاص والنكاح والطلاق
 والمخلع فانه غير مقبول خلافا لما لك فان عنده يقبل كتاب القاضى فى ذلك كله كما سيأتى توجيها
 فى مسائل الخلاف وعلى أن حكم المحاكم اذا حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاده يناقضه ويخالفه
 فانه لا يتعص الا فى الاول وكذا اذا وقع حكم غيره فلم يردده فانه لا يتعصه وأجمعوا على أنه لا يجوز
 تحكيم أحد فى إقامة حد من حدود الله عز وجل كما سيأتى فى الباب وانما يكون التحكيم فى غير
 الحدود واتفقوا على أنه اذا أوصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصى بخلاف الوكيل هذا ما وجدته
 من مسائل الاجماع والاتفاق فى الباب * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لا يجوز أن يولى القضاء من ليس من أهل الاجتهاد كالمجاهل بطرق الاحكام مع قول
 أبى حنيفة انه يجوز تولية من ليس بمجتهد واختلف أصحابه فمنهم من شرط الاجتهاد ومنهم من
 أجاز ولاية العاوى وقالوا يقلدو يحكم قال ابن هبيرة فى الايضاح والصحيح من هذه المسئلة ان من
 شرط الاجتهاد انما عني به ما كان عليه الناس فى المحال الاول قبل استقرار مذاهب الائمة
 الاربعة التى أجمعت الامة على أن كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فالقاضى الآن وان لم يكن من أهل الاجتهاد ولا تبع فى طلب الاحاديث
 وانتقاد طرقها لكن عرف من لغة الناطق بالشرعية عليه الصلاة والسلام ما لا يحتاج
 معه الى شروط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه وتعب له فيه سواء انتهى الامر من هؤلاء
 المجتهدين من الائمة على جميع ما حواه من بعدهم وانحصر الحق فى أقاويلهم وتدونت العلوم
 وانتهى الامر من هؤلاء المجتهدين الى ما اتضح فيه الحق وانما على القاضى الآن أن يقضى بما
 يأخذه عنهم أو عن واحد منهم فانه فى معنى من كان اداء اجتهاده الى قول قاله وعلى ذلك فانه
 اذا خرج من خلافهم مترجيا موطن الاتفاق ما أمكنه كان آخذا بالمجزم عاملا بالاولى
 وكذلك اذا قصد فى موطن الخلاف ترجى ما عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون
 الواحد فانه يأخذ بالمجزم مع جوار عمله بقول الواحد الا انبنى أنكره له أن يكون مقتصر فى حكمه
 على اتباع مذهب أبيه أو شيخه مثلا فاذا حضر عنده خصمان وكان ما تشاجر فيه مما يقضى به الائمة
 الثلاثة بحكمه نحو التوكيل بغير رضى المخصم وكان المحاكم حنفيا وعلم ان مالكا والشافعى
 وأحمد اتفقوا على جواز هذا التوكيل وان أبى حنيفة يمنعه فعدل عما اجمع عليه هؤلاء الائمة الثلاثة
 الى ما ذهب اليه أبو حنيفة بمفرده من غير أن يثبت عنده بالدليل ما قاله ولا اداء اليه اجتهاده
 فانى أخاف عليه من الله عز وجل أن يكون اتبع فى ذلك هواه ولم يكن من الذين يستمعون القول
 فيمتنعون أحسنه وكذلك ان كان القاضى مالكا واختصم اليه اثنان فى سؤركلب فقضى
 بطهارته مع علمه بان الفقهاء كلهم قد قضوا بنجاسته وكذلك ان كان القاضى شافعا واختصم اليه
 اثنان فى متروك التسمية بعد افعال أحدهما هذا معنى من بيع شاة مذكاة وقال آخر انما منعه
 من بيع الميتة فقضى عليه بمذهبه وهو يعلم ان الائمة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضى

حنبلياً فاختصم اليه اثنان فقال أحدهما لي عليه مال فقال الآخر كان له على مال ولكن
قضيته فقصي عليه بالبراءة مع علمه بان الائمة الثلاثة على خلافه فهذا وامثاله مما ارجوا أن
يكون أقرب الى الخلاص ويدفع في العمل ومقتضى هذا ان ولايات المحكام في عصونها هذا صحيحة
وانهم قد سدوا ثغراً من ثغور الاسلام مما سده فرض كفاية قال ابن هبيرة ولو أهملت هذا القول
ولم أذكره ومشيت على ما عليه الفقهاء من انه لا يصلح أن يكون قاضياً الا من كان من أهل
الاجتهاد لمحصل بذلك ضيق ورجح على الناس فان غالب شروط الاجتهاد الا أن قد فقدت
في أكثر القضاة وهذا كالأحالة والتناقض لما فيه من تعطيل الأحكام وسد باب المحكم وذلك
غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية المحكام جائزة وان ~~حكم~~ وماتهم صحيحة نافذة
وان لم يكونوا مجتهدين والله أعلم انتهى كلام ابن هبيرة وهو كلام محرر وارجع الى أصل المسئلة
فنقول ان الأول الذي شرط وجود الاجتهاد في القاضي مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتى الميزان ووجه الأول المجرى على قواعد أهل العصر الأول من السلف من وجود
كثرة المجتهدين فيه ووجه الثاني المجرى على قواعد المخلف فكان المقلد المذهب من مذاهب
الائمة المجتهدين الا أن قائم مقام صاحب ذلك المذهب من الائمة الاربعة وكأنه واحد من الائمة
لقوله بقوله وتقيده به وبقواعده لا يخرج عنها كما أشار اليه ابن هبيرة والله أعلم * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه لا يصح تولية المرأة القضاء مع قول أبي حنيفة انه يصح أن تكون قاضية
في كل شيء تقبل فيه شهادة النساء وعنده ان شهادة النساء تقبل في كل شيء الا أخذ ود والجراح
فانها لا تقبل عنده ومع قول محمد بن جرير يصح أن تكون المرأة قاضية في كل شيء فالأول مشدد
وعليه جرى السلف والخلف والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان
ووجه الأول ان القاضي نائب عن الامام الاعظم وقد أجمعوا على اشتراط ذكره ووجه
الثاني والثالث ان فصل الخصومات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترطوا
في ذلك الذكورة فان المعول على الشريعة المطهرة الثابتة في المحكم لا على المحاكم بها وقد قال
صلى الله عليه وسلم لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة قال ذلك لما ولي جماعة الملك كسرى
ابنته من بعده الملك وقد أجمع أهل الكشف على اشتراط الذكورة في كل داع الى الله
ولم يبلغنا ان أحداً من نساء السلف الصالح تصدرت لتربية المريدين أبد النقص النساء
في الدرجة وان ورد الكمال في بعضهن كبريم ابنة عمران وآسية امرأة فرعون فذلك
كمال بالنسبة للتقوى والدين لا بالنسبة للحكم بين الناس وتسليكهم في مقامات الولاية
وغاية أمر المرأة أن تكون عابدة زاهدة كرابعة العدوية وبالجمل فلا يعلم بعد عائشة رضي الله
عنها مجتهدة من جميع أمهات المؤمنين ولا كاملة تلحق بالرجال والحمد لله رب العالمين
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان القضاء فرض من فروض الكفايات يجب على كل من تعين
عليه الدخول فيه اذ لم يوجد غيره مع قول أحمد في أظهر رواياته انه ليس من فروض الكفايات
ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره فالأول مشدد في وجوب تولية القضاء بالشرط الذي ذكره

والثاني مخفف في عدم وجوبه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني انه من باب الامارة وقد نهى الشارع عن طلبها لما فيها من عدم الخلاص والتمسك فيها على الصراط المستقيم فمكان تركها من باب احتياط الانسان لدينه وقد ضرب الساف الصالح وجسوا يسألوا القضاء فما لو ارضى الله عنهم أجمعين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يكره القضاء في المسجد ولكن لا يكره لمن يتعين عليه الدخول فيه وذلك اذا لم يجد غيره مع قول مالك بالسنية وفي قول الشافعي انه لو دخل المسجد للصلاة فحدثت حكومة فحكم فيها فلا كراهة فالاول فيه تشديد في المنع والثاني فيه حث على القضاء في المسجد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم صديانكم وبيعكم وشراءكم وخصوص ما تمكم انتهى واذا كان عندني لا ينبغي التنازع ولو بغير رفع الصوت فيه كما ورد فكيف بحضرة الله الخاصة في المسجد بل لو أفتى شخص بتحریم رفع الصوت لم نغنه لميله الى الادب مع الله تعالى كما يعرف ذلك أهل حضرة الله تعالى من الاولياء ووجه الثاني انه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز فعله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه يخلص الظالم من الضالم ثم اذ رفع أحد الخصمين صوته في المسجد فليس على القاضي الانهية عن ذلك لا غير فلكل امام مذهب * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز للقاضي أن يقضي بعله فيما شاهده من الافعال الموجبة للحدود قبل القضاء وبعده وما علمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل القضاء وبعده مع قول مالك وأحمد انه لا يقضي بعله أصلا وسواء في ذلك حقوق الله وحقوق العباد ومع قول الشافعي في أظهر القولين انه يقضي بعله الا في حدود الله تعالى فالاول والثالث فيهما تشديد على القاضي بالتفصيل الذي ذكره وتخفيف عليه كذلك في حكمه بما علمه من حقوق الناس والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يكره للقاضي أن يتولى البيع والشراء بنفسه مع قول الأئمة الثلاثة ان ذلك يكره له وطريقه ان يوكل فالاول مخفف خاص بالا كابر الذين لا يميلون عن طريق الحق بالمحاباة ولا يقبلون بها والثاني مشدد خاص بالذين لا يقدر أحدهم يسرى بقلبه بين الخصمين اذا كان أحدهما محسنا اليه بالمحبة والمحاباة في البيع والشراء وغير ذلك فكان التوكيل في البيع والشراء لهذا أولى فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته انه تقبل شهادة الرجل الواحد في الترجمة عن الخصم عند القاضي وفي التعريف بحاله وفي تأدية رسالته وفي المخرج والتعديل بل جوز أبو حنيفة أن يكون امرأة فبإلها كالرجل في ذلك كله مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل في ذلك أقل من رجلين وبذلك قال مالك قال فان كان الخصم في اقرار بما قبل فيه عنده رجل وامرأتان وان كان يتعلق بأحكام الابدان لم يقبل فيه الا رجلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول جعله من باب الرواية ووجه الثاني وما بعده جعله من باب الشهادة ومعلوم انه يشترط فيها العدد غالباً ولم يجعل اليمين مع الشاهد كالشاهد * ومن ذلك قول الحقين

من أصحاب الشافعي ان القاضي كيف عزل نفسه انزل ان لم ينعين عليه وان تعين عليه لم ينزل
في أصح الوجهين مع قول لما وردى انه ان عزل نفسه بعد جاز أو بغير عذر لم يحز لكن لا يجوز ان
يعزل نفسه الا بعد اعلام الامام واستعفائه لانه موكل بعمل يحرم عليه اضاعته وعلى الامام ان
يعفيه اذا وجد غيره فيتم عزله باستعفائه واعفائه لا باحدهما ولا يكون قوله عزت نفسي عزلا
لان العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يعزلهما فالاول فيه تشديد على الناس وتخفيف
على القاضي بالشرط الذي ذكره فان فقد الشرط كان فيه تشديد على القاضي في أصح الوجهين
دون الوجه الآخر والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهره ومن
ذلك قول أصحاب الشافعي ونقل عن النص ايضا ان القاضي لو فسق ثم تاب وحسن حاله
لا يعود قاضيا من غير تجديد ولاية بخلاف المجنون والاعمى اذ لا يصح فهم العود ومع قول
الهروي في كتاب الاشراف ان القاضي لو فسق وانزل ثم تاب صار واليا نص عليه الشافعي لان
عدم صيرورته واليا بسبب الاحكام اذا الانسان لا ينقل غالبا من فعل أمور يعصى بها فيفتقر
الى مطابقة الامام فحوز الحاجة ومع قول القاضي حسين ان حدث الفسق للقاضي وأخر التوبة
انزل وان عجل الاقلاع عن ذنبه وتدم لم ينزل لانتفاء العصمة عنه فالاول فيه تشديد والثاني
فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهره * ومن
ذلك قول أبي حنيفة ان الحاكم لا يحكم في الحدود والقصاص بالعدالة الظاهرة وانما يحكم بعد
سؤاله عن العدالة الباطنة قولا واحدا أو اما عدل ذلك فلا يسأل الا بعد ان يطعن الخصم
في الشاهد دفن طعن سأل ومتى لم يطعن لم يسأل فيسمع الشهادة ويكتفي بسد التهم في الآخر
أحوالهم مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه والشافعي ان الحاكم لا يكتفي بظاهر العدالة
بل يصبر عن الحكم حتى يعرف العدالة الباطنة سواء أظعن الخصم أم لم يطعن وسواء أكانت
الشهادة في حد أم غيره ومع قول أحمد في الرواية الاخرى ان الحاكم يكتفي بظاهر الاسلام
ولا يسأل على الاملاق فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال الثلاثة وجهه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان
الرعي بالجرح المطلق تقبل مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه انها لا تقبل حتى
يعين سبب الجرح ومع قول مالك ان كان الجرح عالما بجرح الجرح به زافي عدلته قبل
جرحه مطلقا وان كان غير متصف بهذه الصفة لم يقبل الا بتبيين السبب فالاول مشدد على
الشهود وما ينبنى على رد شهادتهم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على من لم يكن محفوظ الظاهر مما ترد به الشهادة والثاني
وما وافقه من قول مالك على من احتمل حاله العدالة وعدمه فخل هذا الابد من تبين سبب الجرح
لينظر فيه الحاكم فيرد أو يقبل * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يقبل جرح النساء وتعدلهن
للرجال مع قول مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه انه لا مدخل للنساء في ذلك فالاول
مشدد على الشهود وما ينبنى على شهادتهم في صورة التجريح والثاني مخفف عليهم فرجع الامر

الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المرأة قد تكون عالمة بأحكام المجرم والتعديل بل ربما تكون أعرف من كثير من الرجال ووجه الثاني ان المجرم والتعديل يحتاج الى مخالطة شديدة للأجانب من الرجال وهذا قل أن يتفق لامرأة * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يكتفى في العدالة بقول المزكى فلان عدل رضى مع قول الشافعى ان ذلك لا يكفي حتى يقول هو عدل رضى لى وعلى ومع قول مالك ان كان المزكى عالما بأسباب العدالة قبل قوله في تركيته فلان عدل رضى ولم يقتصر الى قوله على ولى فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على العالم العظيم بأسباب العدالة والمجرم الذي يحتاج لاموال الناس وابضاعهم والثاني على من كان دورنه في الاحتياط فان مثل هذا قد يتساهل في وصف الشاهد فاذا قال على ولى ارتفعت اذنية وبذلك علم توجيه قول مالك * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز للقاضى أن يقضى على غائب الا أن يحضر من يقوم مقامه من وكيل أو وصى مع قول الأئمة الثلاثة انه يقضى على الغائب مطلقا واذا قضى لى انسان بحق على غائب أو وصى أو مجنون فعند أحمد لا يحتاج الى احلافه وقال أصحاب الشافعى يحتاج الى تحليفه فى أصح الوجهين فالاول مشدد على القاضى وعلى صاحب الدين مخفف عن المدينين بالشرط الذى ذكره والثاني عكسه والاول من مسألة التحليف مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان صاحب الحق قد يكون ألحق بحجته من الوكيل أو الوصى ووجه الثاني انه قد يكون مثله ووجه الاول فى مسألة التحليف الاكتفاء بالقضاء وحمل المدعى على الصدق ووجه الثاني الاحتياط لاموال الناس ويصح حمل الاول على أهل الخوف من الله والثاني على من كان بالضد من ذلك * قلت وينبنى على ذلك مسألة فى علم التوحيد وهى ان من قال يجوز القضاء على الغائب يجوز قياس الغائب على الشاهد فى صفات البارى جل وعلا ويقول صفات الحق تعالى غيره لا عينه قياسا على الانسان فانه قد يسبب العلم أو الابصار وجسمه كامل ومن يقول لا يجوز القضاء على الغائب يحرم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى عينه لا غيره لتباين صفات خلقه وعلى ذلك أهل الكشاف حتى قال الشيخ محيى الدين رحم الله الامام أبان حنيفة ووقاه كل خيفة حيث لم يقض على الغائب بشئ انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان كتاب القاضى الى القاضى غير مقبول فى الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والمخلع مع قول مالك انه يقبل كتاب القاضى الى القاضى فى ذلك كله فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط فى اقامة الحدود والحقوق المتعلقة بالادمين فلا يقدم على اقامة حد أو الحكم بطلاق مثلا الا بعد تثبت وقد يكون الكتاب زور على القاضى ووجه الثاني ان منصب القاضى يندرفيه التزوير عليه ولولاه غلب على ظنه انه خط ذلك القاضى ما حكم بمقتضاه ويصح حمل الثاني على ما اذا كان حامل الكتاب عدلا مرضيا والاول على ما اذا كان بالضد من ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعى وأحمد انه لو تكتب قاضيان فى بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو الاظهر عندى وباحكامه الطحاوى عن أبي حنيفة

من انه يقبل انما هو مذهب أبي يوسف وعلى عدم القبول فيحتاج الى إعادة البينة عند الآخر
 بالحق لان ذلك لا يقبل الا في البلدان النائية فالاول مشدد لاستغناء القلعي عن المكتبة
 بمشافهته بالمحاذة أو بجماع البينة منه والثاني الذي هو قول أبي يوسف مخفف اذا لفرق
 في اجبار القاضى بتلك القضية بين أن يكونا في بلد واحد أو بلدين لا يختلف ذلك بالقرب
 والبعد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ومالك في احدى
 روايته ان صفة تأدية الرسول كتاب القاضى الى القاضى ان يقول الشاهدان للمكتوب اليه
 بمشهد أن هذا كتاب القاضى فلان قرأه علينا وقرأ علينا بحضرة مع قول مالك في الرواية
 الاخرى انه يكفي قول الشاهدين هذا كتاب القاضى فلان المشهود عليه وبذلك قال أبو يوسف
 رحمه الله فالاول فيه تشديد وهو محمول على حال من لا غوص له في معرفة الاحكام والثاني
 مخفف وهو محمول على العالم بالاحكام التي يقر اليها في المحكم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه انه لو حكم رجلان رجلا من أهل الاجتهاد
 في شئ وقال له رضينا بحكمك فاحكم علينا زعمهما العمل بحكمه زاد مالك وأحمدان وافق
 حكمه رأى قاضى البلد فينفذ ويمضيه قاضى البلد اذا رفع اليه فان لم يوافق رأى حاكم البلد فله
 أن يبطله وان كان فيه خلاف بين الائمة مع قول الشافعي في القول الآخر انه لا يلزمهما
 العمل بحكمه الا براضيهما بل ذلك منه كالقوى ثم ان هذا الخلاف في مسألة التحكيم انما يعود
 الى المحكم في الاموال واما النكاح واللعان والقذف والقصاص والمحدود فلا يجوز ذلك فيها
 اجماعا فالاول مشدد مع مراعاة الشرط الذي ذكره مالك وأحمد والثاني فيه تخفيف بعدم
 الزامهما بحكم المحكم الا براضيهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر *
 ومن ذلك قول مالك وأحمدان المحاكم لو نسي ما حكم به فشهد عنده شاهدان انه حكم به
 فبطلت شهادتهما في حكمه بذلك مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا تقبل شهادتهما ولا يرجع
 الى قولهما حتى يتذكر انه حكم به فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه وأحمدان القاضى لو قال في حال ولايته
 قضيت على فلان بحق أو بحد قبل منه ويستوفى الحق والمحد مع قول مالك انه لا يقبل قوله
 حتى يشهد له بذلك عدلان أو عدل ومع قول الشافعي في القول الآخر كذهب مالك فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على القاضى العدل
 لضابط والثاني على من كان بالضد من ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قال بعد
 نزله قضيت كذا في حال ولايتي لم يقبل منه مع قول احمد انه يقبل منه فالاول فيه تشديد
 الثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على القاضى المعروف
 رقة الدين في غاب احواله والثاني على القاضى الدين الخير الذي يضرب به المثل في الضبط *
 من ذلك قول مالك وأحمد والشافعي ان حكم المحاكم لا يخرج الا برعما هو عليه
 الباطن وانما ينفذ حكمه في الظاهر فقط فاذا دعى شخص على شخص حقا وأقام شاهدين

بذلك فحكم المحاكم بشهادتهم ما كانا شهدا حقا وصدقا فقد حل ذلك الشيء للشهود له
 ظاهر او باطنا وان كانا شهدا زورا فقد ثبت ذلك الشيء للشهود له في الظاهر بالمحكم وأما في الباطن
 أي فيما بينه وبين الله تعالى فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج أم
 في الأموال مع قول أبي حنيفة أن حكم المحاكم إذا كان عقدا أو فسحا يحيل الأمر عما هو عليه
 وينفذ الحكم به ظاهر او باطنا فالأول مشدد وهو خاص بأهل الورع والاحتياط والثاني
 مخفف وهو خاص بمن كان بالصد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 الاحتياط للأموال والأبضاع ووجه الحكم المحاكم بينة وظهرت زورا فلذلك نفذت ظاهرا
 فقط وأيضاح ذلك أن الشارع أمرنا بأجراء أحكام الناس على الظاهر في هذه الدار كما أشار إلى
 ذلك في حديث أمّرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم
 وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله تعالى فانظر كيف رد أمرهم في الباطن إلى الله
 العالم بسر أئمرهم لأن أحدهم قد يقولها بلسانه ولا يعتقد ذلك بقلبه ووجه الثاني أن منصب
 المحاكم الشرعي يجعل أن ينتقض حكمه في الآخر لا ذن الشارع له في الدنيا أن يحكم باجتهاده
 في مكان شرعا من الله تعالى ومعلوم أن لا ناسخ للآذن بأجراء أحكام الناس على الظاهر كما كان
 من المعلوم أيضا أن الحق تعالى لا يؤخذ من حكم بما شرع ومن هنا يعرف قول من قال أن
 الحقيقة لا تخالف الشريعة ومن قال أنها قد تخالفها كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب
 الأجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية ورحم الله الإمام أبا حنيفة ما كان أدق نظره
 ومداركه ورضى الله عن بقية المجتهدين * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الوكالة تثبت بخبر
 الواحد ولا تثبت عزل الوكيل إلا بعدل أو مستورين مع قول الأئمة الثلاثة أنه يشترط في ثبوت
 الوكالة والعزل شاهدان عدلان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويصح حمل الأول
 على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق والثاني على من كان بالصد من ذلك فلا يوثق بخبره أو شهادته
 وحده والله أعلم

(باب القسمة)

اتفق الأئمة على جواز القسمة إذا شركاء قديت ضررون بالمشاركة هذا ما وجدته من مسائل
 الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك أن القسمة أقران تساوت الأعيان
 والصفات فيميز حق كل من الشريكين عن حق صاحبه حتى يجوز لكل من الشريكين أن
 يبيع حصته مع قول أبي حنيفة والشافعي أن القسمة بمعنى البيع لكن فيما يتفاوت كالتياب
 والمعار ما فيما لا يتفاوت فهي أقران كالمكيلات والموزونات والمعدودات من المجوز والبض وبه
 قال أحمد وبنيني على القولين أن من قال أنها أقران يجوز قسمة الثمار التي يجري فيها الربا بالخص
 ومن قال أنها يبيع بمنع جواز ذلك فالأول مفصل والثاني كذلك ولكل منهما وجه إلى
 التخفيف ووجه إلى التشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 لو طالب أحد الشريكين بالقسمة وكان فيها ضرر على الآخر فإن كان الطالب للقسمة منهما المتضرر

بالقسمة لم يقسم وان كان الطالب اياها والمتنفع بها اجبر المتنفع منهما عليها مع قول مالك انه يجبر المتنفع على القسمة بكل حال ومع قول اصحاب الشافعي انه ان كان الطالب هو المتنفع اجبر على اصح الوجهين ومع قول احمد انه لا يتم بل يباع ويقسم ثمنه فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مخفف بترك القسمة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجود هذه الاقوال الاربعة ظاهرة لا تخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايتيه ان اجرة القاسم على قدر الرءوس المقتسمين لا على قدر الانصباء مع قول مالك في الرواية الاخرى والشافعي واجدانها على قدر الانصباء ثم هل هي على الطالب خاصة أو عليه وعلى المطلوب منه قال أبو حنيفة بالاول وقال مالك والشافعي واصحاب اجدانها على الجميع فالاقوال ما بين مشدد من وجه ومخفف من وجه وعكسه كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يصح القسمة في الرقيق بين جماعة اذا طلب احدهم مع قول بقية الاثمة انها تصح القسمة فيه كما يقسم سائر الحيوانات بالتعديل والقرعة ان تساوت الاعيان والصلحت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله أعلم

(كتاب الدعاوى والبنات)

اتفق الاثمة على انه اذا ادعى على رجل في بلد آخر فيه حاكم وطلب احضاره الى البلد الذي فيه المدعى لا يجاب سؤاله وعلى ان الحاكم يسمع دعوى المحاضر ويثبت على الغالب وعلى انه لو تنازع اثنان في حائط بين ملكيهما غير متعل ببناء أحدهما اتصال البنيان جعل بينهما وان كان لأحدهما عليه جذوع قدم على الآخر وعلى انه لو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل وادعى انه عبده فكذبه فالقول قول المسكذب بيمينه انه حر وان كان الغلام طفلا صغيرا لا يميز له فالقول قول صاحب اليد فان ادعى رجل نسبه لم يقبل الابينة واتفقوا على انه اذا ثبت الحق على حاضر بعدلين يحكم به ولا يحلف المدعى مع شاهديه واتفقوا على ان البينة على المدعى واليمين على من انكر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واماما اختلافهم فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة لو ادعى رجل على رجل آخر في بلد لا حاكم فيه وطلب احضاره منه لم يلزمه الحضور الا ان يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه الى بلاده مع قول الشافعي واجدانها يحضره الحاكم سواء قربت المسافة أم بعدت فالاول مخفف على المدعى عليه مشدد على المدعى بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح جعل الاول على كابر الناس الذين يشق عليهم الحضور من تلك البلد قياسا على المرضى وغيرهم من اصحاب الاعذار كما يحمل الثاني على من لا يشق عليه ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الحاكم لا يحكم بالبينة على غائب ولا على من هرب قبل الحكم وبعد اقامة البينة ولكن يأتي من عند القاضي ثلاثة الى بابه يدعونه الى الحكم فان جاءه والافتح عليه بابه وحكى عن أبي يوسف انه يحكم عليه وقال أبو حنيفة لا يحكم على غائب بحال الا ان يتعلق الحكم بالحاضر مثل ان يكون الغائب وكيلًا أو يكون جماعة شركاء في شيء فبدعى على أحدهم وهو حاضر

فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للمحاضر اذا اقام المحاضر البينة
وسأل المحكم له وقال الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البينة للمدعي على الاطلاق وبه قال
أحمد في إحدى روايته فالأول مخفف على الغائب مشدد على المدعي بالشرط الذي ذكره
وإنما في مشدد على الغائب بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد عليه على الاطلاق فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه من قال انه لا يقضى على الغائب العمل بالاحتياط فقد يلحق بمجته
ويتبين للحاكم انه مظلوم لو كان حضور وجه من قال يحكم عليه ان البينة كافية للحاكم قائمة
مقام حضوره فان الذي تشهد به البينة في غيبته هو الذي تشهد به عليه في حضوره * ومن ذلك
قول مالك والشافعي في الأصح من مذهبه ان البينة اذا قامت على غائب أو صبي أو مجنون فلا بد
من تخليف المدعي مع البينة وعن أحمد روايتان أحدهما يلحق والثانية لا يلحق فالأول فيه
تشديد وعمل بالاحتياط للغائب والصبي والمجنون والثاني فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية
لاجد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل من قال يحلف المدعي مع البينة على ما اذا كان
في البينة مقال ولم يثبت والثاني على البينة العادلة كالعالماء والصالحاء * ومن ذلك قول أبي
حنيفة لو مات رجل وخلف ابنه مسلما وابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما ما انه مات على دينه
وانه يرثه أو مات من عرف انه كان نصرانيا وشهدت بيته انه أسلم قبل موته وشهدت أخرى انه
مات على الكفر انه يقدم بيته الاسلام مع قول الشافعي في أحد قوليه ان البينتين يتعارضان
فيسقطان ويضرب كائن لا بيعة فيحلف النصراني ويقضى له ومع قوله الا ترائهم ما يستعملان فيقرع
بينهما ويغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالأول وبه قال أحمد يرجح ثبوت الاسلام
والثاني يرجح ثبوت الكفر وبقيّة الاقوال ظاهرة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه لو قال لا بيعة لى أو كل بيعة لى زور ثم اقام بيته قبل مع قول أحمد انه لا تقبل
فالأول فيه تخفيف على المدعي لاحتمال انه قال ذلك في حال غضب أو غفلة والثاني فيه
تشديد عليه ولا عذر لمن أقر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
في إحدى روايته ان بيته الخارج مقدمة على بيته صاحب اليد في الملك المطلق دون المضاف الى
سبب لا ينكره كالمنتسج من الثياب التي لا تنسج المرأة واحدة والنساج الذي لا يتكرر فان بيته
صاحب اليد تقدم حيث ذوا اذا ارخا فان كان صاحب اليد اسبق تاريخا قدم ايضا مع قول مالك
والشافعي ان بيته صاحب اليد مقدمة على الاطلاق فالأول مشدد على صاحب اليد بالتفصيل
الذي ذكره والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان البينة من
الخارج قد تكون أقوى من وضع اليد لانه ما كل واضع يد على شيء يكون بحق ووجه الثاني
عكسه وما كل بيعة تكون صادقة ويصح حمل الأول على حال اهل الدين والورع والثاني على
من كان بالضد من ذلك ويصح الحمل بالعكس ايضا اذا كان صاحب اليد من اهل الدين والورع
دون الخارج فالأحكام يحرر الامر في ذلك ويحكم بما يراه أبرأ الذمة أول الذمة الخصمين
أو أحدهما وهو مع ذلك على شفير النار نسأل الله اللطف * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة اذا

تعارضت بينتان واحداهما أشهر عدالة لم ترجح بذلك مع قول مالك أنها ترجح به فالأول فيه
تشديد على أشهر البينتين والثاني مخفف عليهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والمدار على
ما يقوم عند المحاكم * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو ادعى رجل شيئا في يدانها وتعارضت
البينتان لم يسقطا بل يتسم ذلك الشيء بينهما مع قول مالك أنه ما يتحالفان ويقسم ذلك بينهما
فإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للمحالف دون الناكل ومع قول الشافعي في أحد قوليه
أنهما يسقطان معا كالأول يمكن بيته فالأول فيه تشديد على صاحب البدن أخرج نصف ما بيده
للخارج وكذلك القول في الثاني وأما الثالث فظاهر لعدم ما يرجح به المحكم فإن شاء المحاكم قسم
وان شاء أقرع وان شاء توقف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
أنه لو ادعى شخص أنه تزوج امرأة تزوجا صحيحا سمعت دعواه من غيره ذكر شرط الصحة مع قول
الشافعي وأجده أنه ليس للمحكم سماع دعواه إلا بعد ذكر شروط الصحة التي تفقر صحة النكاح
إليها وهو أن يقول تزوجتها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها إن كان يشترط فالأول مخفف على
المدعى والثاني فيه تشديد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على من عرف
بالدين والورع والعلم والثاني على من كان بالضد من ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو نكل
المدعى عليه عن اليمين لا ترد بل يقضى بالنكول مع قول أجده أنه ترد ويقضى بالنكول ومع قول
مالك أنها ترد ويقضى على المدعى عليه بنكوله فيما ثبت بشاهد وبمين أو شاهد وامرأتين ومع
قول الشافعي أنه ترد اليمين على المدعى ويقضى على المدعى عليه بنكوله في جميع الأشياء إلا الائمة
ما بين مشددة في شيء ومخفف في آخر كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة لا تغلظ اليمين بالزمان ولا بالمكان مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته
أنها تغلظ بهما فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حل من قال بالتغليظ على أهل الرية ومن
قال بالتخفيف على أهل الدين والصدق * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو شهد عدلان على رجل بأنه
أعتق عبده فأنكر السيد لم تصح الشهادة مع قول الائمة الثلاثة أنه يحكم بعتقه فالأول مخفف
على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة حق الادعى
ووجه الثاني مراعاة حق الله وهنا اسرار لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه
لو اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يسكنانه وبدهما عليه ثابتة ولا يئنه فما كان في يدهما
مشاهد فهو لهما وما كان في يدهما من طريق المحكم فما صلح للرجال فهو للرجل والقول قوله فيه
وما صلح للنساء فهو للمرأة والقول قولها فيه وما كان يصلح لهما فهو للرجل في الحياة وأما بعد الموت
فهو للمباي منهما مع قول مالك أن كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الشافعي هو بينهما
بعد التحالف ومع قول أجده أن المتنازع فيه مما يصلح للرجال كالطيبا لسة والعمائم والقول
قول الرجل فيه وإن كان مما يصلح للنساء كالمقانع والوقايات فالقول قول المرأة فيه وإن كان مما
يصلح لهما كان بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق بين أن يكون يدهما عليه من طريق المشاهدة أو من
طريق المحكم وكذا المحكم في اختلاف ورثتهما فالقول قول الباقي منهما مع قول أبي يوسف

ان اتقول قول المرأة فيما جرت العادة انه قدر جهاز مثلها فالاول مفصل والثاني مشدد على المرأة والثالث ظاهر لعدم وجود مرجح والرابع مفصل في غاية التحقيق والوضوح والخامس مشدد على الزوج فقد يكون ما ادعاه من جهازها هو له وكان عنده كالعارية ان وجدها موافقة صاحبها به والا اخذه منها كما هو مشاهد في كثير من الناس اليوم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو كان لشخص دين على آخر يجده اياه وقدر له على مال فله ان يأخذ منه قدر دينه بغير اذنه لكن من جنس ماله مع قول مالك في احدي روايته انه ان لم يكن على غيره دينه فله ان يستوفي حقه بغير اذنه وان كان عليه غيره دينه استوفي بقدر حقه بالمقاصصة ورد ما فضل ومع قول مالك في الرواية الاخرى وهي مذهب اجدانه لا يأخذ الا باذنه وان كان عليه غيره دينه استوفي سواء كان باذلا ما عليه ام مانعا وسواء كان له على حقه بينة ام لم يكن وسواء كان من جنس حقه ام لم يكن ومع قول الشافعي ان له ان يأخذ ذلك مطلقا بغير اذنه وكذا لو كان له عليه بينة وامكنه الاخذ بالحكم فالاصح من مذهبه جواز الاخذ ولو كان مقرابه ولا كنه يمنع الحق بسلطانه فله الاخذ فالقول مخفف على صاحب الدين في استيفاء حقه من المجاهد بشرطه والثاني مفصل والثالث مشدد عليه باشتراط الاذن له في الاخذ مخفف عليه من حيث جواز الاخذ وان كان على المجاهد دين آخر والرابع مخفف مطاقا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة لان الاخذ فيها كلها بطريق شرعي وتسمى بمسئلة الظهور ولكن لا يخفى ان الاخذ باذنه اولى لاحتمال ان يكون ذلك المال ليس هو ما كاله بقرينة وقوعه في جحد الحق المذكور فان من جحد الحق الذي عليه مع العلم فلا يبعد منه ان يضع يده على مال الغير بغير طريق شرعي والله اعلم

(كتاب الشهادات)

اتفق الاثمة على ان الشهادة شرط في النكاح واما ما سئل عنه فودكا لبيع فلا تشترط الشهادة فيها واتفقوا على ان القاضي ليس له تلقين الشهود بل يسمع ما يقولون وعلى ان النساء لا يقبلن في الحدود والقصاص وانهم يقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه ازجال غالبا وعلى ان اللعب بالشرط نجس مكروه واتفقوا على انه لا يصح المحكم بالشاهد واليمين فيما عدا الاموال وحقوقها وعلى ان شهود الفرع اذا ركا شهوه الاصل او عدلاهما واتفقا عليه ولم يذكر اسمهما ونسبهما للقاضي لا يقبل شهادتهما على شهادتهما خلافا لابن جرير الطبري فانه اجاز ذلك مثل ان يقولوا نشهد ان رجلا عدلا نشهدنا على شهادته ان فلان بن فلان له على فلان ألف درهم واتفقوا على انه لا تجوز شهادة الفرع مع وجود الاصل الا ان يكون هناك عذر يمنع شهادة شهود الاصل وكذلك اتفقوا على ان الشاهدين لو شهدا بامر ثم رجع بعد الحكم به لم ينتقض الحكم الذي حكم به شهادتهما فيه وعلى انهما اذا رجعا قبل الحكم لم يحكم به شهادتهما هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ان النكاح ثبت بشهادة رجل وامرأتين عند التسامع مع قول مالك والشافعي انه لا يثبت بذلك وبه قال اجد في اظهر روايته فالاول

فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان الشكاح لا ينقد بعدين مع قول احمد وغيره انه ينقد بشهادة عدين فالاول مشدد والثاني مخفف ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الشكاح اخطر من المال لما فيه من الاحتياط للابضاع واثبات الانساب والمخروج عن نكاح السفاح فيحتاج الى كمال الصفات في الشهود ووجه الثاني اطلاق الشاهدين في بعض الروايات فشمّل العبد اذا كانوا باعنين عقلاء مسلمين وقد يكون العبد ادين من كثير من الاحرار كما هو مشاهد في الناس * ومن ذلك قول الاثمة باستحباب الاشهاد في البيع مع قول داود انه واجب فالاول مخفف محمول على حال اهل الدين والورع والصدق والثاني مشدد محمول على من كان بالضم من ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يقبل شهادة النساء فيما الغالب في مثله ان يطلع عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعقق ونحو ذلك سواء اتفردن في ذلك أو كن مع الرجال مع قول مالك انهن لا يقبلن في ذلك وانما يقبلن عنده في غير المال وما يتعلق به من العيوب التي تختص بالنساء في المواضع التي لا يطلع عليها غيرهن وبه قال الشافعي واحمد فالاول فيه تخفيف على المدعي وتشديد على المدعى عليه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من التولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة واحمد في أظهر روايته انه لا يشترط العدد في شهادة النساء بل يقبل شهادة امرأة واحدة مع قول مالك واحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل أقل من امرأتين ومع قول الشافعي انه لا يقبل الاشهادة اربع نسوة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ورجع ذلك الى الاجتهاد * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان استهلال الطفل يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لان فيه ثبوت امرأتين وأما في حق الفسل والصلاة عليه فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة مع قول مالك يقبل فيه امرأتان ومع قول الشافعي يقبل فيه شهادة النساء منفردات الا أنه على أصله في اشتراط اربع ومع قول احمد يقبل في الاستهلال شهادة امرأة واحدة فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث كذلك والرابع مخفف من حيث ثبوت الاستهلال بامرأة واحدة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول أبو حنيفة انه لا يقبل في الشهادة بالرضاع الارجلان أو رجل وامرأتان ولا يقبل فيه شهادة النساء منفردات مع قول مالك والشافعي يقبلن فيه منفردات الا أن مالكاً يشترط في المشهور عنه أن تشهد فيه امرأتان والشافعي يشترط فيه شهادة اربع ومع قول مالك في الرواية الاخرى انه يقبل في ذلك واحدة اذا فساد ذلك في الجيران ومع قول احمد يقبلن فيه منفردات وتجزي منهن امرأة واحدة في المشهور عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وكذلك ثالث بالشرط المذكور فيه وقول احمد مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والامر في ذلك اجمع الى اجتهاد المجتهدين ولكل واحد وجه * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان شهادة صبيان لا تقبل مع قول مالك انها تقبل في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا الامر بما جرح قبل ان يتفرقوا

وهي رواية عن أحمد وعنه رواية ثالثة انها تقبل في كل شيء بشرط النصا ^{باعتبار} في ذلك
 الامر فالاول فيه تشديد على المدعي والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط الذي ذكره ^{في} ^{الذي} ^{الثالث}
 مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فمن الأثمة من غلب حكم الارواح وجعل الحكم لها
 فان ادراكها لا يختلف بكون صاحبها ولا صغره فروح الصغير ^{كروح} ^{الكبير} وقد اجمع أهل
 الكشف على أن الروح خلقت باللغة داركة عارفة بما يجب لله به بما يستحيل عليه لا تقبل الزيادة
 في جوهرها كالملائكة ولا مرفى لها في المقامات عكس من غلب جانب الاجسام على حكم
 الارواح فان الجسم يقبل الزيادة والنقص ^{جود} ^{هرذاته} كما هو مشاهد كما أشار اليه حديث رفع العلم
 عن ثلاث فانه قال فيه وعن الصبي حتى يبلغ بخلاف الارواح فانها خلقت باللغة كما مر ولولا ذلك
 ما شهد الله تعالى بالربوبية وقبل ذلك منها يوم السبت ربكم وهما اسرار يعرفها أهل الله تعالى
 لا تضر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا تقبل شهادة المحدود في القذف وان تاب
 اذا كانت توبته بعد المحدث مع قول الأئمة الثلاثة انه تقبل شهادته اذا تاب سواء كانت توبته بعد
 المحدث وقبله الا ان مالكا يشترط مع التوبة ان لا تقبل شهادته في مثل الحد الذي أقيم عليه
 فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول العمل بظواهر الآيات والاخبار كظاهر قوله تعالى
 ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ومن هنا قال
 مالك بشرط في صحة توبة القاذف اصلاح العمل والكف عن المعصية وفعل الخيرات والتقرب
 بالطاعات ولا يتعبد ذلك بسنة ولا غيرها وقال أحمدان مجرد التوبة كاف أي ولو لم يعمل صالحا
 بعد ما قال العلماء ما بين مشدد في تحقيق التوبة وفي مطلقها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح
 حمل قول من قال يشترط في صحة التوبة الاستبراء بمدة يغلب على الظن انه لا يعود الى ذلك
 الذنب على من ظهر لنا منه راحة ميل الى المعاصي بعد التوبة وقول من قال مجرد التوبة كاف
 على من لا ميل له الى تلك المعصية * ومن ذلك قول الشافعي ان صفة توبة القاذف ان يقول
 قذفي باطل محرم وأنا نادى عليه ولا أعود اليه أي الى ما قلت مع قول مالك وأحمدان صفتها
 ان يكذب نفسه قالوا تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا فالاول فيه تشديد في الافصاح عن التنصل
 من القذف والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك ان لعب الشطرنج حرام وان أكثر منه ردت شهادته مع قول الشافعي انه لا يحرم الا ان كان
 بعوض أو يشتغل به عن فرض الصلاة ولم يشكك عليه بسفه فالاول مشدد قياسا على ما ورد
 من النهي عن التردشير والثاني فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول ان لعبه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة غالبا فكان اللائق به التحريم
 ووجه الثاني ان فيه تعلم المكاييد في حرب العدو ومن الكفار والبغاة فكان اللائق به عدم التحريم
 لانه لم يمحض للهو واللعب المنهي عنه في الشريعة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ان شرب
 النبيذ المختلف فيه لا ترد به الشهادة مالم يسكر مع قول مالك وأحمد في احدي روايته انه يحرم
 ويفسق بشربه وترد به شهادته ومع قول أحمد في الرواية الاخرى كذب أبي حنيفة فالاول

قوله التردشير هو الترد قال
 في القاموس الترد معروف
 معرب وضعه أردشير بن
 بابك ولهذا يقال التردشير

فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك ما وافقه من رواية أحد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان الاقدام على تفسيق أحدنا يكون بأمر مجمع عليه ووجه الثاني ان منصب
 الشاهد ممد عن الذنب والاضيع اموال الناس وحقوقهم بقبول الطعن فيه * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة ان شهادة الاعمى لا تقبل أصلا مع قول الشافعي وأحدنا تقبل فيما طريقه
 السماع كالنسب والموت والملك المطلق والوقف والعق وسائر العقود كالنكاح والبيع والصلح
 والاجارة والاقرار ونحو ذلك سواء تحملها أعمى أو بصير أعمى ومع قول الشافعي انها تقبل
 في ثلاثة أشياء فيما طريقه الاستفاضة وفيما اذا ضبط على انسان صيغة اقرار مثلاً لم يتركه
 من يده حتى ادى الشهادة عليه فالاول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تخفيف
 والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة وأحدنا لا تقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته مع قول مالك انها تقبل اذا
 كانت اشارته مفهومة وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط للاموال
 والابضاع فلا ينبغي الاقدام على العمل بقبول شهادته ووجه الثاني ان الاشارة المفهومة قائمة
 مقام صريح اللفظ بل قال بعض المحققين انها أفصح من العبارة بقرينة قولهم لو نوى الصلاة خلف
 زيد فبان عمر لم تصح الا ان أشار اليه مع النية كقوله هذا بقرينة ان الاشارة لا تشمل
 التأويل بخلاف العبارة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان شهادة العبد غير مقبولة على
 الاطلاق مع قول أحد في المشهور عنه انها تقبل فيما عدا الحدود والقصاص فالاول مشدد
 والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 الاحتياط للاموال والابضاع والمحقوق فقد يقع العبد في الزور وأعدم الضبط لنقص عقله
 فكان أشبه شئ بالمنفل ووجه الثاني انه قد يكون العبد ضابطاً حاذقاً كالمحرر وقد قال تعالى
 ان أكرمكم عند الله اتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم الا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي
 على عربي ولا لأحر على أسود الا بالتقوى * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان العبد
 لو تحمل شهادة حال رقه وأداها بعد عتقه قبلت مع قول مالك انه ان شهد بها في حال رقه وردت
 لم تقبل بعد عتقه وكذلك اختلافهم فيما تحمله الكافر قبل اسلامه والصبي قبل بلوغه فان الحكم
 فيه عند كل منهم على ما ذكرناه في مسألة العبد فالاول من المستثنين فيه تخفيف والثاني فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المستثنين ان العبرة بحال الاداء ووجه
 الثاني فيهما ان العبرة بحال التحمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه تجوز الشهادة بالاستفاضة
 في خمسة أشياء في النكاح والدخول والنسب والموت وولاية القضاء مع قول أصحاب الشافعي
 بالاصح من مذهبه جواز ذلك في ثمانية أشياء في النكاح والنسب والموت وولاية القضاء
 الملك والعق والوقف والولاء ومع قول أحدنا تجوز في تسعة أشياء الثمانية المذكورة
 عند الشافعية والتاسعة الدخول فالأئمة ما بين مشدد ومخفف في الامور التي تجوز فيها

الشهادة بالاستفاضة من حيث الزيادة والنقص فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 أقوالهم ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي تجوز الشهادة من جهة اليد بان يرى ذلك الشيء
 في يده يتصرف فيه مدة طويلة فيشهد له باليد وهل يجوز أن يشهد له بالملك وجهان أحدهما أنه
 تجوز الشهادة فيه بالاستفاضة وبه قال أبو سعيد الاصطخري وأحمد في إحدى روايته والوجه
 الثاني أنه لا يجوز وبه قال أبو إسحاق المروزي ومع قول أبي حنيفة تجوز الشهادة في الملك
 بالاستفاضة ومن جهة ثبوت اليد وهي الرواية الأخرى عن أحمد ومع قول مالك أنه تجوز الشهادة
 باليد خاصة في المدة البسيطة دون الملك فإن كانت المدة طويلة كعشر سنين فما فوقها قطع له
 بالملك إذا كان المدعي حاضرا حال تصرفه فيها وحوزه لها إلا أن يكون المدعي قرابته أو يخاف
 من سلطان إن عارضه فالأول من قول الشافعي ومن قول أبي سعيد الاصطخري ومن قول أحمد
 مخفف والثاني وهو قول المروزي مشدد وقول أبي حنيفة مخفف وقول مالك فيه تشديد من
 حيث عدم الشهادة بالملك على ما ذكره من الشروط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأقوال
 واضحة * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه تجوز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وهي رواية
 عن أحمد مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنها لا تقبل فالأول فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد ووجه الأول معاملة الكفار باعتقادهم فإن أهل دينهم عندهم عدول
 ووجه الثاني معاملتهم معاملة المسلمين في الوصية في السفر إذا لم يوجد غيرهم مع قول أحمد أنها تقبل
 ويحلفان بالله مع شهادتهما أنهما ما خانا ولا كتما ولا بدلا ولا غيرا وإن الوصية الرجل فالأول
 مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 عدم الوثوق بقول الكافر في الغالب ووجه الثاني أنه قد يغلب على ظن الحاكم صدقه لاسيما
 ان كانو عددا كثيرا فإن لم يغلب على ظن الحاكم صدق الكافرين فينبغي عدم القبول جريا
 على قواعد الشريعة في كثير من المسائل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز المحكم بالشاهد
 واليمين في الأموال والمحقوق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح المحكم بالشاهد واليمين في الأموال
 وحقوقها فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة وأحمد في إحدى روايته أنه لا يحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قول أحمد
 في الرواية الأخرى أنه يحلف المعتق مع شاهد ويحكم له بذلك فالأول مشدد ولعله إذا أنكر المعتق
 العتق دون ما إذا سكنت والثاني فيه تخفيف من حيث الحكم فيه بالشاهد واليمين وتشديد من
 حيث الحلف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك أنه يحكم في الأموال
 وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليمين مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يحكم به جماعة قال الشافعي
 وإذا حكم بالشاهد واليمين يغرم الشاهد نصف المال مع قول مالك وأحمد أنه يغرم الشاهد المال
 كله فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان مع ما نبني على ذلك
 من غرامة المال كله أو نصفه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه تقبل شهادة العدو على عدوه
 إذا لم تكن العداوة بينهما تخرج الى الفسق مع قول الأئمة الثلاثة أنها لا تقبل على الإطلاق

فالأول فيه تخفيف على المدعى والثاني بالعكس وقد أفتى بعضهم بعدم قبول شهادة بني وائل على بني حوام وعكسه وخالفه في ذلك أهل عصره فلي تأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك لا تقبل شهادة الوالد للولد وعكسه مع قول الشافعي أنه لا تجوز شهادة الوالد من الطرفين للمولودين ولا شهادة المولودين للأولاد الذين الذكور والانات سواء بعدوا أم قربوا ومع قول أحمد في إحدى رواياته تقبل شهادة الابن لآبيه ولا تقبل شهادة الأب لابنه ومع قوله في الرواية الأخرى أنه تقبل شهادة كل منهما لصاحبه ما لم تجز إليه نفعا في الغالب وله رواية أخرى كالجماعة وأما شهادة كل منهما على صاحبه فمقبولة عند الجميع إلا ما يروى عن الشافعي أنه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والحمد ودلائلهم في الميراث فالعلماء ما بين مشدد ومخفف كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تقبل شهادة الأخ لأخيه والصديق لصديقه مع قول مالك أنها لا تقبل فالأول فيه تخفيف على الناس لنقص شفقة الأخوة والأصدقاء ومحبتهم عن شفقة الوالد والولد ومحبتهم فلا تحمله تلك المحبة والشفقة الضعيفة على أن يشهد لأخيه أو صديقه باطلا بخلاف الوالد والولد كما هو مشاهد والثاني فيه تشديد على الناس إذا اتخذوا أحدهم غالبا من صديق أو أخ فربما لم يكن حاضر لذلك المقدار لذلك الأخ أو الصديق فإذا لم يقبله حاضرا حقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تقبل شهادة أحد الزوجين للأخر مع قول الشافعي أنها تقبل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط فقد تغلب الشهوة على أحدهما فيرضى خاطره بشهادة الزور ووجه الثاني ندره وقوع مثل ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة أهل الأهواء والبدع إذا كانوا متجنبين الكذب الخطابية وهم قوم من الرافضة يصدقون من حلف لهم أن له على فلان كذا فيشهدون له بذلك مع قول مالك وأحمد أنه لا تقبل شهادتهم على الإطلاق فالأول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة البدوي على القروي إذا كان عدوا للبدوي في كل شيء مع قول أحمد أنها لا تقبل مطلقا مع قول مالك أنها تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن إسهاد الحاضر فيها إلا أن يكون تحملها في البادية فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من تعين عليه الشهادة لم يجز له أخذ الأجرة عليها ومن لم تعين عليه جاز له أخذ الأجرة الأعلى وجه للشافعي * ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه أن الشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الأدميين سواء كان ذلك في حداث أو مال أو قصاص مع قول أبي حنيفة أنها تقبل في حقوق الأدميين سوى القصاص ومع قول الشافعي في أظهر قولي أنه تقبل في حقوق الله عز وجل كحد الزنا والسرقة والشرب فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف على الشهود وتشديد على المحدود فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة يجوز

أن يكون في شهود الفرع نساء مع قول مالك وأحمد أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز أن يشهد اثنان كل واحد
منهما على شاهد من شهود شاهدى الاصل وبه قال الشافعي في أظهر قوليه والتول الثاني
يحتاج أن يكونوا أربعة فيكون على كل شاهد من شهود الاصل شاهدان فالأول فيه تخفيف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة والشافعي
في القديم وأحمد أنه لو شهد شاهدان بمال ثم رجعا بعد الحكم به فليهما ما الغرم مع قول الشافعي
في الجديد أنه لا شيء عليهما فالأول فيه تشديد على الشهود والثاني مخفف عليهما فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الأول تأديب الشهود لئلا يأخذوا حذرهم في المستقبل فلا يشهدون الا عن
يقين ووجه الثاني ان المدار على الحكم لا عليهما * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المحاكم
إذا حكم بشهادة فاسقين ثم علم حالهما بعد الحكم لم يتقص حكمه مع قول مالك وأحمد والشافعي
في أحد قوليه أنه يتقص حكمه فالأول مخفف على المحاكم والثاني مشدد عليه والعمل به
أحوط للدين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا تعزير على
شاهد الزور وانما يوقف في قومه ويقال لهم انه شاهد زور مع قول الأئمة الثلاثة أنه يعزرون ويوقف
في قومه فيعزرون أنه شاهد زور زاد مالك فقال ويشتر في المساجد والاسواق ومجامع الناس
فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه
ويصح حمل الأول على من لم يعتد الزور والثاني على من تكرر منه والله أعلم

(كتاب العتق)*

اتفق الأئمة على ان العتق من أعظم القربات المندوب اليها هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
* وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اعتق شقصا في مملوك مشترك وكان
موسرا اعتق عليه جميعه ويضمن شريكه وان كان معسرا اعتق نصفه فقط مع قول أبي حنيفة
أنه يعتق حصته فقط ولشريكه الخيار بين ان يعتق نصيبه أو يستسعى العبد أو يضمن شريكه المعتق
ان كان موسرا وان كان معسرا فله الخيار بين العتق والسعاية وليس له التضمن فالأول فيه
تشديد على السيد ورجة بالعبد بشرطه الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد وعلى الشريك
على التفصيل الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول
مالك في المشهور عنه أنه لو كان عبدين بثلاثة لواحد نصفه وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فاعتق
صاحب النصف والسدس حصته ما معاني زمان واحد أو وكلا أو كلبا فاعتق حصتهما اعتق كله
وعليهما قيمة الشقص الباقي بينهما على قدر حصته ما من العبد فيكون لكل واحد منهما من
ولاية مثل ذلك مع قول الأئمة الثلاثة ان عليهما قيمة حصته شريكهما بينهما ما بالسوية على كل
واحد نصف قيمة حصته شريكه وهي رواية لما لك فالأول فيه تشديد على السيدين يعتق العبد
كله عليهما ووزن قيمة الشقص الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب الثلث بالنسبة لمن له
النصف وتشديد على صاحب السدس بوزنه لشريكه قدر قيمة النصف أو الثلث فليتأمل * ومن

ذلك قول أبي حنيفة انه لو أعتق عبيده في مرضه ولا مال له غيره ولم يجز الورثة جميع العتق
عتق من كل عبد ثلثه فقط ويستسعى في الباقي مع قول الأئمة الثلاثة انه يعتق الثلث بالقرعة
فالأول فيه راحة التشديد بالسعاية في الباقي والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
واسكن من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو أعتق عبدا من عبيده
لا يقيمه فله أن يخرج أيهم شاء مع قول مالك وأحمد انه يخرج أحدهم بالقرعة فالأول فيه تخفيف
على السيد والثاني فيه تشديد عليه بالقرعة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول
ان السيد محسن بالعتق فله التفضيل بين عبيده لعدم وجوب حق أحد منهم عليه ومعلوم
أن القرعة انما شرعت خوفا من أن يأخذ الأغبط لنفسه ويعطى أخاه الاردا ولا كذلك المحكم
في حق السيد مع عبيده ومن هنا علم توجيه القول الثاني * ومن ذلك قول أبي حنيفة
انه لو أعتق عبدا في مرض موته ولا مال له غيره وعليه دين يستغرقه استسعى العبد في قيمته
فاذا اداها صار حرا مع قول الأئمة الثلاثة انه لا ينفذ العتق فالأول مخفف على العبد الطالب للعتق
والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول المبادرة من السيد الى عتق
نفسه وجميع أعضائه من النار كما ورد ووجه الثاني المبادرة الى وفاء الدين الذي يعوق
صاحبه عن دخول الجنة حتى يوفيه لا يحياه فانه ليس في الآخرة أصعب على العبد من الدين
وقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الأسراء أقواما في صناديق من نار مطبقة عليهم فقال
يا أبا جبريل من هؤلاء فقال هؤلاء أقوام ما تواؤفوا أعناقهم أموال الناس لا يجحدون لها
وفاء فلكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال لعبد الذي هو أكبر منه
سنا أنت والذي عتق ولا يثبت نسبه مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يعتق بذلك فالأول مشدد
بحصول العتق والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول نشوف الشارع
الى حصول العتق من رق المخلوق ورجوعه الى رق الحق تعالى المالك الحقيقي ووجه الثاني
جل ذلك على أنه أراد بذلك ملاطفة العبد كما يقول الاب الشفيق أو الام الشفيقة لولدها ما هو كذا
يا أباي وأيضا فان كون العبد في رق المخلوق أقل مؤاخضة ممن كان في رق الحق لانه ما كل أحد
يعرف آداب العبودية لله تعالى فكان سيده الآدمي كالجباب عليه وهو من خلف ذلك الجباب
فكان له راحة العذر بذلك فلكل من الأئمة في هذه المسئلة مشهد * ومن ذلك قول أبي حنيفة
انه لو قال لرقيقه أنت لله ونوى بذلك العتق لم يعتق مع قول الأئمة الثلاثة انه يعتق فالأول
مخفف على السيد بترك العتق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل منهما وجه
* ومن ذلك قول الأئمة الأربعة انه لو قال لعبد الذي هو أصغر منه سنا يا ولدي لم يعتق الا
في قول للشافعي وصححه بعض أصحابه والمختار انه ان قصد الكرامة لم يعتق والقول في هذه المسئلة
كالقول في مسئلة ما اذا كان العبد أكبر منه سنا السابقة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول مالك ان من ملك أبويه أو أولاده أو أحد أبويه أو أجداده أو وجدته قربوا أم بعدوا
عتقوا عليه بنفس الملك وكذلك القول عنده فيما اذا ملك اخوته أو اخواته من قبل الام وأولاد

مع قول أبي حنيفة ان هؤلاء يعتقون عليه وكل ذي رحم محرم من جهة النسب ولو كانت امرأة لم يجوز تزويجها من نفسه ومع قول الشافعي من ملك أصله من جهة الاب أو الأم أو فرعه وان سفل ذكر كان أو أنثى عتق عليه سواء اتفق الولد والوالد أو اختلفا وسواء ملكه قهر أو كالأرث أو اختيارا كالإشراء والهبة ومع قول داود انه لا عتق في القرابة ولا يترمه اعتاق من ذكر فالأول فيه تشديد والثاني مشدد لزيادة بهن كل ذي رحم محرم وكذلك القول في الثالث هو مشدد ووجوه الأقوال كلها ظاهرة لما فيها من الأكرام للأصول والفروع والقرابات فكل الأئمة متفقون على أكرام من ذكر ولكنهم بين مؤكد كثير ومؤكد قليل في سعة الأكرام وضيقة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وأما وجه قول داود فلا يذكروا المشافهة لمن يفهم الأسرار والله أعلم

(كتاب التدبير)*

اتفق الأئمة على أن السيد إذا قال لعبد أنت حر بعد موت سيده بهذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك انه لا يجوز بيع المدبر في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت إذا كان على السيد دين وان لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث عتق جميعه وان لم يحتمله الثلث عتق ما يحتمله ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد مع قول الشافعي انه يجوز بيعه على الإحلاق ومع قول أحمد في أحدى روايته انه يجوز بيعه بشرط أن يكون على السيد دين وان لم يكن عليه دين لم يجوز فالأول مفصل وقول الشافعي مخفف على السيد وقول أحمد مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان العتق من جملة الصدقات وهي لا تكون إلا عن ظهر غنى وفي الحديث ابد بنفسك ثم بمن تعول وفي كلام عمر رضي الله عنه الأقربون أولى بالمعروف وقيل انه حديث ولا أقرب إلى الإنسان من نفسه ومن هنا عرف توجيه من قال يجوز بيعه على الإطلاق فضلا عن كون ذلك بشرط * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حكم ولد المدبر حكم والده الا أنه يفرق بين المطلق والمقيد أي فان كان التدبير مطلقا لم يجوز بيعه وان كان مقيدا بشرط كرجوع من سفر وشفاء من مرض فبيعه جائز وبذلك قال مالك وأحمد الا انها قالوا لافرق بين مطلق التدبير ومقيد مع قول الشافعي في أحد قوله انه لا يتبع أمه ولا يكون مدبرا فالأول مخفف على ولد المدبر في تبعيته لأمه في التدبير على حكم التفصيل الذي ذكره والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان الشارع متشوق إلى حصول العتق لكل من ماله الرق سواء كان بشرط أم بغير شرط ووجه الثاني تحقيق مقام الاخلاص في معاملة العبد لربه عز وجل بتعيين الولد في التدبير فلا يكفي عنده تدبيره بحكم التبعية فالعلماء ما بين مشدد ومخفف كما ترى على ان التدبير لا يقع الا بمن كان عنده بعض بخل وشح نفس ولولا ذلك لكان نخبز عتقه وفاز بالتجمل بعتق اعضائه من النار في الآخرة وبعثت جسده من الآفات التي تصيبه في الدنيا مما لا يخلو عنه بنو آدم والله أعلم

(كتاب البكتابة)*

اتفق الأئمة على أن كتابة العبد الذي له كسبه ستحبه ومندوب لها خلافا لاجد في قوله في رواية
 له أنها واجبة إذا دعا العبد سيده بها على قدر قيمته أو أكثر وصفها أن يكتب السيد عبده على
 مال معين يسمى فيه العبد ويؤديه له واتفقوا على كراهة كتابة الأمة التي لا كسب لها كما
 اتفقوا على أن السيد إذا كاتب عبده على مال آتاه منه شيئا عملا بقوله تعالى وآتوهم من مال الله
 الذي آتانا كم هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة وأجد في إحدى روايته أنه لا يكره كتابة العبد الذي لا كسب له مع قول أجد في الرواية
 الأخرى أنها تكره فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
 الأول أن الله تعالى قد يسخر له من عباده من يعطيه ما يؤديه لسيد فليس يدرك ما مكتسب ووجه
 الثاني أن من لا كسب له إذا كتب طلبت نفسه المخرج من الرق وتحركت لذلك بعد أن
 كانت ساكنة وصار كل يوم عنده في الرق كأنه سنة فربما دعاه ذلك إلى السرقة والاختلاس
 من مال سيده أو غيره فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن الكتابة تصح حالة ومؤجلة
 ولو كان أصلها التأجيل مع قول الشافعي وأجد أنها لا تصح حالة ولا تجوز إلا منجمة وأقله
 نجهان فالأول فيه تخفيف على السيد دون العبد والثاني فيه تشديد عليه دون العبد فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول طلب مكافأة السيد على كتابته لتجديد المال إن كان العبد
 من أهل المعروف ووجه الثاني طلب الشارع من السيد كمال الفضل والرجة للمكاتب بتعداد
 النجوم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المكاتب لو امتنع من الأداء وبسده مال يفي
 بما عليه جبر على الأداء فإن لم يكن بيده مال لم يجبر على اكتساب مع قول مالك ليس له تمييز
 نفسه مع القدرة على الاكتساب فيجبر على الاكتساب حينئذ ومع قول الشافعي وأجد أنه
 لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ فالأول مفصل والثاني فيه تشديد على المكاتب والثالث مخفف
 عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من الأقوال وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك أن إتياء السيد المكاتب شيئا مستحب مع قول الشافعي وأجد أن ذلك واجب للآية
 فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد على السيد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 أن ذلك من باب البر والكرام واللائق بذلك الاستحباب لا الوجوب ووجه الثاني زيادة
 الاعتناء في أمر الله عز وجل للسيد أن يعطى المكاتب شيئا واللائق بذلك الوجوب على قاعدة
 أهل الله عز وجل * ومن ذلك قول الشافعي أنه لا تقدير فيما يعطيه السيد للمكاتب مع قول
 أحمد أنه مقدروه وأن يحط السيد عن المكاتب ربع مال الكتابة أو يعطيه مما قبضه منه
 ربه ومع قول بعضهم أن الحماكم بقدر ذلك باجتهاده كالتعة ومع قول بعضهم أن السيد يعطيه
 ما تطيب به نفسه فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد بوجوب الربع وما بعده فيه تخفيف
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يجوز بيع رقبة
 للمكاتب إلا أن مالها أجاز بيع مال المكاتب وهو الدين المؤجل بمن حال أن كان غنيا

وهو المجدد من مذهب الشافعي مع قول أحمد يجوز بيع رقبة المكاتب ولا يكون البيع فصحا
للكفاية فيقوم المشتري مقام السيد الأول فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف على السيد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على حال أهل الثروة والمال والثاني على أهل
العدم والمحتاجين إلى ثمنه في دين أو غيره * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه نوقل لرقبه
كأنك على ألف درهم فأذا ما عتق ولم يفتقر إلى أن يقول فإذا أديته إلى فأنت حري بنوى العتق
مع قول الشافعي أنه لا بد من ذلك فالأول خاص بالأبواب الذين إذا عرضوا لأحد باحسان
لا يرجعون فيه والثاني خاص بمن كان بالضد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو كاتب أمته وشرط وطأها في عقد الكتابة لم يجوز مع قول أحمد أن
ذلك يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله أعلم

(كتاب أمهات الأولاد)

اتفق الأئمة الأربعة على أن أمهات الأولاد لا يمين ولا يودهن وهو مذهب السلف والخلف
من فقهاء الأمصار وقال داود يجوز بيع أمهات الأولاد وبه قال بعض الصحابة فالأول
مشدد على السيد والثاني مخفف عنه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ذلك
من مكارم الأخلاق فإن وضع النطفة في تلك الأمة وقضاء وطرسيدها بجماعها مع أتيانها
منه بما يتبين فيه خلق آدميين يصير لها فضلا عظيما على سيدها فكان من مكارم
الأخلاق أن تكون معتقة من بعده ووجه الثاني أن السيد له أن يترك الإحسان المذكور إليها
حتى يأتيه شيء عن الشارع ينهيه عن بيعها فيحمل الأول على حال الأبواب من أهل الورع
والثروة والدين ويحمل الثاني على من كان دون ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
لو تزوج أمه غيره فأرلدها ثم لم يسمها لم يسمها ثم ولد ويجوز بيعها ولا تعتق بموته مع قول أبي
حنيفة أنها تصير أم ولد فالأول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايته أنه لو أتباع أمه
وهي حامل منه صارت أم ولده مع قول الشافعي وأحمد ومالك في الرواية الأخرى أنها لا تصير
أم ولد فيجوز بيعها ولا تعتق بموته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو استولد جارية ابنه صارت أم ولده مع قول الشافعي
في أصح قوليه أنها لا تصير أم ولد فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو استولد جارية ابنه يلزمه قيمتها خاصة مع قول الشافعي
في أحد قوليه أنه يلزمه قيمتها وقيمة ولدها ومهرها وفي القول الثاني لا يلزمه قيمة الولد ومع قول
أحمد أنه لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للسيد اجارة
أم ولده مع قول مالك أنه لا يجوز له ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان وتوجيه القولين ظاهر والمحمد لله رب العالمين * وليكن ذلك آخر ما فتح الله به من إيضاح

كتاب الميزان الشرعانية المدخلة بجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية وتوجيه
أقوالهم وقد حاولت التجميع بين أقوال الأئمة ومقلديهم وتوجيه كل منهما جهدي لجميع الاخوان
من مقلدي الأئمة الأربعة بين اعتقادهم بالجنان وقولهم باللسان ان مائراثة العلمين على هدى
من زبهم ايماننا وتسليمان لم يصلوا الى ذلك نظرا واستدلالا كما ترى بانه في الخطبة ويفوزوا
بأخذ الأئمة المجتهدين بيدهم في أهوال يوم القيامة فكل مجتهد رآه هناك يتبسم في وجهه ويأخذ
بيده بخلاف من كان بالصد من ذلك فإنه ربما نظر الأئمة اليه نظر الغضب لسوء أدبه معهم وتعبه
عليهم بفيرحق وإذا كان الأئمة كلهم متأدين مع بعضهم بعضا مع تفاوتهم في العلم فكيف بمن هو
عاصي بالنظر اليهم * وقد أرسل الامام الليث بن سعد رضى الله عنه سؤال الامام مالك بالمدينة
يسأله عن مسألة فأرسل يقول له أما بعد فانك يا أخي امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة
ما قام عندك فيها انتهى فاعلموا ذلك أيها الاخوان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمجد لله
رب العالمين * ولنشرع في ذكر الخاتمة الموعود بدكرها في الخطبة فنقول وبالله التوفيق
* خاتمة في بيان نبذة صالحة تتعلق بأسرار أحكام الشريعة تناسب الميزان في النفاسة من كلام
شيخنا العارف بالله تعالى سيدي على الخواص رضى الله عنه يطلع الناظر فيها على سبب
مشروعية جميع التكاليف في سائر الاغصان وانها كلها كال كفارة للاكلة التي أكلها ابونا
آدم عليه الصلاة والسلام من الشجرة فكما ردت الميزان جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم الى
مرتبة الشريعة كما تقدم كذلك ردت هذه الخاتمة جميع أبواب الفقه وما فيها من الاحكام الى
الكلة التي أكلها ابونا آدم عليه الصلاة والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من بنيه بعد
يحكم التبعضتين لا مظهر ما يقع منه أو من بنيه المعصومين من الذنوب فافهم * وقد سألت شيخنا
المذكور مرة عن سبب مشروعية جميع التكاليف مع ان الله تعالى غنى عن العالمين وعن
عبادتهم * فقال رضى الله عنه سبب ذلك تمام التوبة لبني آدم اذا وقعوا فيما نهى الله تعالى عنه
فكانت جميع التكاليف والآداب التي كلف الله تعالى بها أولاده كال كفارة لهم * فقلت له
ان من بنيه من لا يجوز عليه الوقوع في المخالفات * فقال ان كان هناك مخالفة فهي كفارة
والافهي رفع درجات كما هي في حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام * فقلت له فاذا كان رفع
درجات في حق الانبياء فما المراد بقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى * فقال اعلم يا ولدي أن
ما قصه الله تعالى عن الانبياء من مسمى المعصية والخطيئة انما هو على سبيل المجاز لان احدا منهم
يخرج عن حضرة الاحسان في لحظة من ليل أو نهار وتلك حضرة مشاهدة للحق جل وعلا
لا يصح لاحد فيها عصيان وانما يقع العصيان ممن يحجب عن شهوده تعالى فسمى معاصي الانبياء
خطيئاتهم كلها صورية لا حقيقية ليصير لهم المام باقامة العاذير لقومهم باطننا اذا وقعوا في مخالفة
يصير احدهم يعرف كيفية تعليم قومه التنصل من الله بالتوبة والاستغفار اذا وقعوا في المخالفات
بصير احدهم يعرف مقدار الجبر كما يعرف مقدار الوصل وعكسه اذا الشئ لا يعرف الا بصدده *
لو اوضح لك يا ولدي ذلك فاقول مثاا واقعة السيد آدم عليه الصلاة والسلام مثال ملك

مطاع قال يوما لاهل حضرته الخاصة اني اريد ان احدث امر في الوجود وانزل كتباً وارسل رسلاً بأمر ونهي وأجعل لمن أطاعهم داراً تسمى الجنة ولن عصاهم داراً تسمى النار وأخرج من ظهر عدي آدم ذرية يعمرون الارض وأوجه اليهم التكليف بعد ان اقدر عليه الاكل من شجرة وبعد ان أنهاء عن القرب منها ظاهر اثم اقيم عليه وعلى ذريته الذين عصوا الجنة بحاجز بصوريا وعلى ذريته للذين لم يعصوا حقيقة لا بحجراز اثم أخرجه من تلك الجنة التي أكل فيها من الشجرة الى دار أخرى أنزل منها في الدوحة تسمى الدنيا واجعل كمال مقامه فيها فن طاب أن يكون مكان آدم فليقدم فما تحجراً أحد من أهل الحضرة أن يتقدم لذلك غير السيد آدم فانه تقدم وقال أنا لها أنا لها طلباً لتنفيذ قضاء الله تعالى وقدره في عبادته فن كان حاضراً للمجلس هذا الاتفاق لم يحكم على آدم بالمعصية الخالصة وإنما يحكم له بطاعة وبه في ذلك عكس من كان غائباً عن هذا المجلس فانه يحكم عليه بالعصيان ولا بدكم هي حضرة المحجوبين من أولاد آدم فكان ذلك من أكبر المصالح لهم ليقعوا في قضاء الله وقدره تارة المعصية فيظهر واحله وعفوه وتارة بالطاعة فيظهروا كرمه ومجده فكان آدم عليه الصلاة والسلام تحمّل عن أولاده المحجوبين بذلك البكاه الصوري الذي وقع منه وكثرة الحزن غالباً ما كان يقع فيه أولاده الذين يتعدون حدود الله وكأنه فتح بواقعة باب المغفرة لأولاده اذ لا بد للقبضة من فاتح يفتحها بحكم القضاء والقدر ليرتب على ذلك الحدود في الدنيا والآخرة فقد بان لك يا أخي ان جميع التكليف التي شرعها الله تعالى في الدنيا إنما كانت في مقابلة أكل آدم من الشجرة صورة فما من أولاده أحد الا وقد عصى أو هم بمعصية أو بمكرروه أو بخلاف الأولى ما عدا الانبياء عليهم الصلاة والسلام فهي أي جميع التكليف لبنية الذين لم يعصوا ما رفع درجات أو كفارة لذنب وقوفه أو عقوبة لهم كالمحدو التي أدب الله تعالى بها عباده انتهى وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول كان جميع ما وقع من آدم عليه الصلاة والسلام من معصية المعصية كالطاعة لله عز وجل فان الله تعالى كان راضياً عنه حال أكله من الشجرة كرضاه عنه حال كونه في الصلاة على حد سواء ومن قال في أبيه غير ذلك قياساً على حال بني آدم فعليه الخروج من عهده يوم القيامة وإنما قال ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم نؤلفنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين يعني معاشر أولادى الذين يعصون أمرك فكانه بذلك كان مستغفراً عنهم لا عن نفسه هو فهو كالشافع فيهم عنده وجميع ما وقع له من تطاير التاج والتياب عن رأسه وبدنه والبكاء والندم كان صوراً لينقل ذلك عنه الى بنيه الذين لم يكونوا موجودين حال نزوله الى الارض قال وإنما أخذته البطنة بعد أكله من الشجرة ليتذكر بذلك صورة ما يقع فيه بنوه فيستغفروا الله تعالى لهم كما بال أو تغفوط وقد جاءت شريعة محمد صلى الله عليه وسلم بطلب المغفرة كلما خرج الانسان من بيت الخلاه وكذلك حدث في حواء زيادة على البطنة ما يقع لها ولبناتها من الحيض في كل شهر لتذكر بذلك معاصي بناتها فتستغفر لهن وإنما زادت على آدم بالحيض في كل شهر لانتها وقعت في صورة التزين لا دم في أكله من الشجرة حتى أكل ولكونها أيضاً التي قطعت الثمرة من شجرة التين وأعطتها لآدم ولا شك أن

من يأتي الخالفة وهو مظهر لاسم حسانه ذلك أعظم في صورة الذنب من يأتي الخالفة ناسبا قال
 تعالى مولده دنا الى آدم من قبل فذسى ولم نجد له عزما لا سما وقد حلف له ابليس أنه له من
 الناصحين * وقد بلغنا أن بعض العارفين اجتمع بابليس فقال له كيف حلفت لا أدم انك له من
 الناصحين وانت تكذب فقل له فاذا اصنع لما رأيت قضاء الله لا مرد له ورأيت قلوب الانبياء ساجدة
 سالمة من خطور الفواحش معظمة لله تعالى كل التظيم حلفت له بمعبوده الذي يعرفه هو بنبوته
 وتحيته في ذهنه وتعالى الله في علو ذاته وجلاله من كل ما يخطر بالبال من معفات التظيم له
 فاحلفت له الابا لمعبود الذي يتخيله لا بالله الذي ليس كمثل شئ انتهى ثم اعلم يا اخي ان الجنة التي
 كان فيها آدم ليست بالجنة الكبرى المدخرة في علم الله تعالى كما قد يتبادر الى الاذهان وانما هي
 جنة البرزخ التي فوق جبل الياقوت كما قاله اهل الكشف قالوا لان الجنة الكبرى انما يدخلها
 الناس بعد الموت والحساب ومحازرة الصراط قالوا وهذه الجنة هي التي يفتح من قبر المؤمن له طاقة
 منها ينظر اليها ويتنعم بما فيها من قبه وكذلك القول في النار التي ترى في دار الدنيا في المنام
 او من طريق الكشف هي نار البرزخ قالوا هي التي رأى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو
 ابن لحي الذي سب السواك ورأى فيها المرأة التي حبست الهرة حتى ماتت قالوا وهي التي وقع
 لآدم فيها الاكل من الشجرة وأهبط منها الى الارض لقربها منها في المحكم وكل من مات من
 اولاده المطيعين تعود روحه الى هذه الجنة وان كان عاصيا عادته روحه الى النار التي في البرزخ
 فلا يزال بنو آدم في هذين المكانين حتى تنقضي الدنيا ويغني العدد وتكامل المدد فيخرج الناس
 بنفخة البعث الى الحساب ثم يدخلون الجنة الكبرى أو النار الكبرى ولو ان الجنة التي يفتح للمؤمن
 منها طاقة أو النار التي يفتح للكافر منها طاقة كانت هي الجنة الكبرى أو النار الكبرى لغات الحشر
 والنشر وما بعدهما مما ورد انتهى قال سيدي على الخواص رحمه الله ولما كان الغالب على
 جنة البرزخ مشابها للجنة الكبرى في الطهارة والتقديس لم تكن محللا لاجزاء القدر فيها
 من بول وغائط ودم ومخاط وغير ذلك مما تولد بصورة من تلك الاكالة الصورية فلذلك أنزل آدم
 وحواء الى هذه الارض التي هي محل التعسف والاستحالات ليخرج جافيا ذلك القدر الصوري
 في حقهما الحقيقي في حق العصاة من اولادهما انتهى * رسمعت اخي افضل الدين رحمه الله يقول
 لما اكل آدم وحواء من شجرة النهي تولد فيهما البول والغائط والدم ولذة للمس من الرجال
 للنساء وعكسه ولذة الجماع كذلك وتولد في ذريتهما بسبب ذلك اذا اكلوا من شجرة النهي
 الخاصة بهم من وقوع في حرام او مكرره او خلاف الاولى زيادة على ما تولد بصورة في ابويهم الجنون
 والاعماق بغير مرض والمخاط والصنان والتكبر والتجبر والقهقهة واسبال الازار والسراويل
 والقميص والعمامة والغيبة والنميمة والبرص والجذام والكفر والشرك وغير ذلك مما وردت
 الاخبار والاثار بأنه يتقضى الطهارة فن تأمل في جميع النواقض وجدها كلها متولدة من
 لا كل وليس لنا ناقض للطهارة من غير الاكل أبدا فان من لا يأكل حكمه حكم الملائكة
 يقع منه شئ يثب من طهارته أبدا ما ذكرناه ومما نذكره فان الملائكة لا تبول ولا تغسوط

ولا يجزى لهادم ولا تشتهى الرجال والنساء ولا الاستمتاع بالمجمس بشئ من جسدها ولا بالجماع ولا تحن ولا يبغي عليها ولا تعصى ربها بكفر ولا غيره اذا العبد لا يعصى ربه الا ان حجب عن شهوده تعالى ولا يحبب عن شهوده تعالى الا ان كل فلو لا حجاب به بالاكل ما وقع في معصية يبدأ فلذلك أمرنا الشارع صلى الله عليه وسلم والأئمة المجتهدون بالطهارة اذا وقع من ناقض بالماء المطلق أو بدله وأمرنا الشارع وكذلك المجتهدون بالتصاهر من النجاسة بالماء كذلك أو انجسوا والتراب في الاستنجاء وإزالة قدر النعل وذيل المرأة الطويل وأمرنا بالنزهر عن كل نجاسة خرجت من القبل أو الدبر وغيرهما حتى عن مس النخل الخارج منه البول والغائط من قبل ودبر وأمرنا الشارع وكذلك العلماء برش السراويل بالماء الملامس لها كبر النجاسة وللخارج وقد كان صلى الله عليه وسلم ينضح سراويله بالماء عند الطهارة ويقول بذلك امرني جبريل وسأيت في توجيه الأحكام ان النقض بمس الفرج خاص بأكابر العلماء والصالحين وعدم النقض خاص بالعوام وإنما أمرنا الشارع صلى الله عليه وسلم بالنزع من بول الغلام اذا لم يأكل غير اللبن دون الغسل تخفيفا عليهما من غسل منه فله ذلك وان كان ارش افضل لان الأحكام راجعة الى حكم الشارع لا الى حكم العقول فان قال قائل كيف قلتم بنجاسة بول الاطفال مع كونهم لا يصح في حقهم الاكل من شجرة النخيل فاجواب قد قال بعض اهل الكشف ان الاطفال معاصي من حيث ارواحها كما لها طاعات كذلك من حيث ارواحها وايضا فان بعض العلماء كان يغسل من بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول ان والدته تأكل في هذا الزمان المحرام والشبهات فكان بوله أقدر من بول من يأكل المحلال انتهى وقد جاءت اقوال المجتهدين في النقض بما ذكرنا على قسمين مشدد ومخفف بحسب الأدلة التي استندوا اليها من الكتاب والسنة كما ان منهم من توسط بين التخفيف والتشديد كصاحب القول المفصل كما ان من النواقض ما اتفق عليه الأئمة كالبول والغائط والجماع والجنون ومنها ما اختلفوا فيه كمس الخمار ومس الفرج والعجز بشرطه عندهم وكذلك مما اختلفوا فيه خروج الدم السائل من البدن والقهقهة والغيبة ومس الصنان في الابط والمشرط والاحذم والابرص والصليب والوثن ونحو ذلك وقد تقدم في توجيهه الأحكام من باب الاحداث ان النقض بمس الفرج ليس هو لذات الفرج وإنما النقض به لكونه محلا لخروج الخارج المتولد من الاكل اذ لو كان النقض به لذاته من حيث كونه متولدا من الاكل لكان حكم جميع الاعضاء كذلك فان البدن كله قدغى وتولد من الاكل فان قلت قد قال العلماء بالنقض بخروج الحصة التي ابتلعها الانسان وهي غير متولدة من الاكل يبين فاجواب ليس النقض عندهم بها لذاتها وإنما هو لما عليها من القدر المتولد من الاكل فلو لا ما عليها من القدر لم ينفوا الطهارة بها لو فرض ذلك اذ الناقض حقيقة إنما هو خروج الفضلة التي تولدت من الاكل والشرب واثارة الشهوة والغفلة عن الله عز وجل أو المعاصي وليست الحصة أو العود بذاتها ايثيران شيئا من ذلك فافهم فهذا كان سبب الامر بالطهارة عن المحدث الاكبر والاصغر فان قلت فلم يجب تعميم البدن بالغسل من خروج المتي مع انه دون البول والغائط في القدر يبين فاجواب ان تعميم البدن

بمخروجه أو الجاع من غير خروجه ليس هو القذر وإنما هو لما فيه من اللذة التي تسرى في جميع
البدن حتى تحيته ونفسه ذكر به والنظر إليه فذلك أمرنا الشارع بأجراء الماء على سطح البدن
كله بحسب سريان اللذة فهو وإن كان فرعا من البول والغائط فهو أقوى لذة من أصله فذلك
أمرنا بأجراء الماء المنعش للبدن من ضمه أو فتوره أو موته النسبي فيقوم أحدا بعد الغسل بناجي
ربه بدن حتى فكل موضع لم يسه الماء فهو كالعضو الميت أو المشرف على الموت أو كبذن السكران
أو المني عليه فلا يكاد يحضر ذلك المحل مع ربه في صلاته أبدا وإذا لم يحضر معه فكأنه لم يصل
إذا الصلاة لا تصح إلا بجميع البدن كما أنها لا تصح خارج حضرة الله تعالى أبدا عند أهل الله تعالى
فأفهم وإنما وجب التيمم عند فقد الماء حسا وشرعا لأن التراب فيه رائحة الماء أذهو عكارة الماء
الذي تتوج لما خلق الله تعالى الموجودات فإن فقد التراب تيمم بالبحر لأن أصله كذلك من زبد
البحر حين تتوج ولذلك يخرج منه قطر الماء إذا أحرق بالنار فلولوا لأن فيه الماء ما قطر منه بالنار
إذا المحقائق لا تنقب وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وإنما وجب تيمم البدن
بمخروجه المني لأن الغفلة عن الله فيه أكثر من الغفلة في البول والغائط ولذلك قال الامام
أبو حنيفة بنقض الطهارة بالتهقهة في الصلاة لأنها لا تقع إلا من شخص غافل عن شهود نظر ربه
إليه في صلاته وذلك مبطل عند أهل الله عز وجل وأما وجوب تيمم البدن على المحائض
والنساء إذا انقطع دمها فأنما ذلك لزيادة القذر الحاصل بالحيض والنفس لاسيما ان عرقت
مثلا وانتشر دمها وقد سمي الله تعالى دم الحيض اذى وأبطل صلاة المحائض والنساء مع وجوده
وبعد انقطاعه حتى تغسل أثر ذلك الدم نقطة وبعد تيمم بدنها أو تيمم وقد جوزا لامام أبو حنيفة
وطاء المحائض والنساء إذا انقطع دمها وغسلت فرجها فقط ولعل ذلك في حق من اشتدت
حاجته الى الوطء وخاف من الوقوع فيما لا ينبغي فان قلت فلا شيء اتفق العلماء كلهم على
نجاسة البول والغائط من الآدمي واختلفوا في بول بعض الحيوانات وغائطها مع ان الآدمي
أشرف من البهائم يبقين اذ هو المكلف بتركها كونه من شجرة النهي بخلاف غيره فالجواب ما اتفق
العلماء على نجاسة بوله وغائطه الا شرفه وعلو مقامه فكان من شرفه في الاصل أن يظهر كل
شيء خالطه لكنه لما غفل عن ربه واشتغل بحكم طبيعته ولذته وشهوته انعكس عليه الحكم
فصار كل شيء صاحبه من المطاعم الطاهرة أو الطيبة الرائحة يصير قدرا أو نجسا منتن من بول
وغائط ودم ومخاط وبصاق وصنان وفي القواعد ان كل من شرفت مرتبته عظمت صغيرته فان
قل ان قولكم ان علة الاتفاق على نجاسة بول الآدمي وغائطه الشرف ينتقض عليكم ببول
الحمار وبله فانهم أجمعوا على نجاسة ذلك منه وليس له شرف فما الجواب عن ذلك قلنا الجواب
عن ذلك شدة الغفلة عن الله تعالى حال الاكل فأنتم أغفل عن الله تعالى من الحمار ومن كل
حيوان لا يؤكل بخلاف الحيوانات المأكولة فانها قليلة الغفلة عن الله تعالى فخفف بعض الآية
الامر في أبوابها وأرواها ويؤيد ذلك امتنان الله تعالى علينا بيهيمة الانعام في الاكل ولوانه
أباح لنا الحمار والبغل لآزددنا بأكلة غفلة وكان كالذبيحة التي لم يذكر اسم الله عليها فانهم فأن

قبل فلا شيء لم يتفقوا على نجاسة فضلات الحمار كلها من مخاط وصنان ونحوهما فإن ذلك كله متولد من الأكل والشرب كبوله وغائطه فالجواب إنما خففوا في ذلك لخفة القبح والتعذر فيها وبعد صورتها عن صورة الطعام والشرب بخلاف البول والغائط والتي فإنها في الغالب يشبه لونهما اللون القذر فنظر إلى شدة قذارتها قال بنجاستها ومن نظر إلى محقتها قال بطهارتها كما تقدم بيانه في الكتاب فهذا كان أصل المحدث المتولد من الأكل والشرب ووجوب استعمال الماء والتراب في الطهارة فلولا كلنا من شجرة النهي ولا مكرها ما أحدثنا ولا أمرنا بالطهارة بل كنا طاهرين على الدوام كالملائكة ولولا ما قص الله تعالى من صورة توبة أبنائنا آدم عليه الصلاة والسلام ما هتدينا للتوبة من ذات نفوسنا ولا عرفنا كيف نتخلص من الذنوب ولا كان الحق تعالى قال إن الله يحب المتوابين ويحب المتطهرين فالحمد لله رب العالمين * وأما وجه تعلق الصلاة بأنواعها بالأكل والشرب فهو لأن الصلاة كلها إنما شرعت توبة لنا واستغفاراً من حيث أن قوت أرواحنا هو الوقوف بين يدي ربنا كلما ماتت أبداننا من المعاصي أو ضعفت أوقرت بأكل الشهوات أو الوقوع في الغفلات فأمرنا الحق تعالى بالطهارة بالماء أو التراب المنعشين للجسم ثم بالوقوف بين يديه المنعش للروح فنناجي ربنا بأبدان وأرواح حية بعد موتها بما وقعنا فيه مما تقدم فكأننا بذلك فتحنا باب التقرب إلى الله تعالى ورضاه عنا بعد أن لم يكن تعالى راضياً عنا كل ذلك الرضى الذي يقع لنا حال الوقوف بين يديه وذلك لفعلتنا عنه بتناولنا شهوات نفوسنا من أكل وشرب وغير ذلك ودخولنا الخلاء فنخرج تلك الفضلات القذرة المنتنة التي لا تناسب حضرته تعالى ولذلك خفف الأثمة من الأكل وقالوا يستحي من الله أن نكشف عورتنا بين يديه كل قليل حال البول والغائط كالامام مالك والاوزاعي والبخاري فكان الامام مالك والبخاري يدخلان الخلاء كل أسبوع وكان الاوزاعي يدخل الخلاء كل شهر ففرق بطنه فصار يدخله في الشهر مرتين فكانت أمه تقول لمن يدخل عليها ادعوا لعبد الرحمن فإن به علة البطن انتهى * وفي الحديث أن الملائكة تقول عند دخول وقت الصلاة يا بني آدم قوموا إلى ناركم التي أوقدتوها فاطفئوها فان قال قائل فلم تكررت الصلاة عندنا في اليوم واليلة خمس مرات فالجواب كان ذلك من رحمة الله تعالى بنا لئلا تذكر الصلاة عندنا في اليوم واليلة خمس مرات كلما وقفنا بين يديه ليجبر بذلك كله المخلل الواقع فينا بالمعاصي والغفلات بين كل صلاة وصلاة فيتموب أحدنا ويستغفر مما جناه من المخالعات على حسب مقام ذلك المتطهر منا والمصلح كما أنه إذا قال اذكر الوضوء الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم أنه يقوم للصلاة فيغفر له ذنوبه الخاصة بالصلاة فإن كل ما مور شرعي إنما شرع كفارة لفعله وقع العبد فيه مما يسخط الله تعالى فيكون ذلك في مقابلة كفارة له كما يعرف ذلك أهل الكشف فلو كشف للعبد أي ذنوبه بتساقط عنه يميناً وشمالاً كلما كبر الله تعالى أي عن كل شيء يخطر بباله من صفات التعظيم فإن الله تعالى أكبر من ذلك كله ثم يقرأ فتتحد ذنوبه يميناً وشمالاً ثم يركع فتتحد كذلك ثم يعتدل فتتحد كذلك ثم يسجد فتتحد كذلك ثم يرفع رأسه فتتحد كذلك فلا يفرغ من صلاته وعليه

ذنب من الذنوب التي تغفر بالصلاة فعلم مما قررناه الجواب عن قول القائل قد ورد ان الذنوب
 كلها تخرجل الوضوء فمن ابرجها ته الذنوب التي تنساقط عن يمينه وشماله في الصلاة اذا صلى
 على أثر الوضوء فافهم وقد قدم في أبواب الطهارة قولنا ان ذنوب العبد كلها كانت اقبح واقدر
 وأكثر كلما طوب بطلافة الماء أكثر ليكون أنعم للبدن الذي مات من كثرة المعاصي
 بخلاف الماء المستعمل فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان أدق استنباطاته وما كان أكثر
 احتياطاته لهذه الامة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو كان أكثر من قلمين مثلاً
 لضعفه بكثيره حرور الخطايا فيه ورحم الله بقية المجتهدين فان قلت فاذا كانت الصلوات الخمس
 كفارات للذنوب المتعلقة بالصلاة فلا شيء شرعت النوافل هل هي المعاصي يقع من الذنوب
 المستقبلة أو هي جبر للخلل الواقع في الفرائض كما قال به أهل السكشاف فافهم قالوا لا تفعل الاعن
 كمال فرض وذلك بأن لا يخطر به شيء من الاكوان من حين يحرم بالصلاة الى ان يسلم منها
 فالجواب انها جواب للخلل الواقع في الفرائض بالنظر لتمام كل انسان وليست بنوافل الا في حق
 من تكملت فرائضه من كل الاولياء ولذلك قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ومن الليل
 فتهجد به أي بالقرآن نافلة لك فما قال تعالى لك الا ليلته على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم
 ويلحق به كل الاولياء من ورثته في المقام ويبقى امثالنا على الاصل في الجبر ويؤيد ذلك حديث
 البخاري وغيره ان الفرائض تكمل يوم القيامة بالنوافل أي يكمل كل نقص حدث في ركن
 أو سنة بنظيره في النوافل من الاركان والسنة فافهم فان قلت فلم اكد الشارع صلى الله عليه
 وسلم بعض النوافل دون بعض فالجواب فعلم ذلك توسعة لامتته فانه لو اكد ما كلها كانت
 كالشديد الذي لا يطبقه غالب الامة وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب التخفيف على امته
 الممكن لعله بأن الله تعالى غني عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة
 كعتين قبل المغرب ثم تركهما وقال خشيت ان يتخذهما الناس سنة أي يواظبوا عليهما كالنوافل
 تؤكد فان قلت فلم شرعت النوافل ذوات الاسباب كالركوع والاستسقاء والعبدن
 صلاة الجنائز ونحوها فالجواب شرعت لمحج العبد بالاكل عن شهود الايات العظام التي
 توف الله تعالى بها عباده لاسيما مع كل المحرمات والشبهات والشبهات حتى قسا قلبه فانه
 يكاد يخاف من الله تعالى كل ذلك الخوف الزاد له من ارتكاب المخالفات فلو لا حجابنا
 كل وغفلتنا عن الله تعالى ما احتجنا الى تخويف ولذلك شرع الشارع في بعض هذه الصلوات
 خطبة الجمعة للوعظ والتخويفات ليرد قلوب الشاردين عن حضرة الله تعالى اليها بقرينة عدم
 بروعية الخطبة في صلاة الجنائز لان الموت في نفسه موعظة بليغة لمن عقل واستبصر ولو علم
 بالله عليه وسلم ان القلوب ترجع الى حضرة ربها بشارعه من الدعاء والاستغفار في بعض
 صلوات ما كان شرع معها الخطبة واما حكمة التكبير في العبدن فانما شرع ذلك لمحج الخلق
 رة المجمع عن شهود وحدة الرب واما صلاة الجنائز فانما شرعت تأدية لبعض حقوق اخواننا
 الذين التي قصرنا فيها حال حياتهم فكان الفصل والتسكين والدفن والصلاة عليهم بعد موتهم

كالحاجر لذلك الخلل الواقع منافي حقهم وأصل وقوع ذلك الخلل منافي حقهم انما هو حاجبنا
 بالاكل والشرب ويريد العيدان على ما ذكر التبسط بالاكل والشرب ولبس ثياب الزينة لانهما
 شرعا ثابعا للقلوب المتنافرة من كثرة المزاج في الدنيا والاغراض النفسانية حين يجيئنا
 بالاكل والشرب عن شهود الاثمة وأحوالها وذلك لان بائتلاف القلوب يحصل اجتماع نظام
 الدين واقامة شعائره بخلاف التنافر فانه يشتت نظام الدين ويضعفه وانما زاد العيدان على الجماعة
 في الجمعة بالتكبير لله تعالى أي عن ان يخرج شيء من الوجود عن حكم ارادته لا سيما يوم افرج
 وسرور وغفلة عن الله في العادة أكثر من الغفلة عنه في يوم الجمعة وانما أمرنا فيه بما باظهار الفرح
 والسرور شكر النعمة الله علينا بهما بالفعل الظاهر دون الاكتفاء بفرح القلوب في الباطن فينبغي
 لمن طعن في السن ان يوافق الاطفال والخدام والعلماء في اظهار السرور ولبس أحسن ما عنده
 من الثياب تعظيما لحضرة الله تعالى التي هو فيها وسبيل الميل قلوب الناس الى بعضهم بعضا فان
 لباس الزينة له أثر عظيم في الميل الى صاحبه عكس حال صاحب الثياب الدنسة * وسمعت
 سيدي عليا المخوَّص رحمه الله يقول لا ينبغي لمسلم أن يأتي الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات
 وفي باطنه غل * أو حقد أو مكراً أو خديعة أو حسداً أو كبر على أحد من المسلمين فان من أتى الى
 الصلاة وفي باطنه شيء من ذلك لم يجتمع قلبه على حضرة الحق تعالى في تلك الصلاة * وسمعت
 يقول لأصحابه مرات اياكم ان تغار قلوبكم الجمعة والعيدان وفي قلب أحدكم غل * أو مكراً أو خديعة
 لأحد من المسلمين وهذا وان كان مطلوباً في سائر الاوقات من كل مسلم لكنه في الجمعة والعيدين
 أكد لا سيما من كان حاجباً فان المحرم حضرة الله الخاصة في الارض * وفي الحديث لا يصعد
 للمتساحنين عمل حتى يصطلح الإشارة لما ذكرناه فان القطيعة والشحناء تمنع نزول الرحمة على
 المخلوق ومن هنا استحب العلماء صاحبة الاعداء قبل الخروج للاستسقاء والتوبة ورد المطام لئلا
 يردداء القوم فاعلم ذلك * وأما وجه تعلق الزكاة بجميع أنواعها بالاكل والشرب فهو
 ظاهر لا نسألهما كلنا ما لا ينبغي لنا شرعاً مجيئنا عن شهود الملك في المال الذي بأيدينا كله لله
 تعالى وادعينا الملك في ذلك لنسمع الغفلة عن المالك الحقيقي فجمعناه وكثرناه ومنعنا منه الفقراء
 والمساكين شحاً من نفوسنا وشرها وضيقنا بذلك على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم
 وعلى الغارمين في المصالح التي يعود نفعها على المخلوق وعلى من يسافر في الجهاد وعلى المكاتبين
 وعلى ابن العليل ونسبنا قوله تعالى وآتوا الزكاة وقوله تعالى وانفقوا مما رزقناكم وقوله
 وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وقوله صلى الله عليه وسلم ما نقص مال من صدقة وان الله تعالى
 ليضاعف درهم الصدقة الى سبعين ضعفاً ونسبنا أيضاً معنى الزكاة فان الله تعالى ما سماها زكاة
 أي نمواً الا ليتأمل العبد في ذلك ويخرج زكاته بطيب نفس وانشرح صدر * وسمعت شيخنا
 شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول انما فرض الله تعالى علينا الزكاة لما سبق في علمه من شدة
 نفوسنا على عباد الله وحرمانناهم من مال سيدهم الذي جعلنا مستخلفين فيه أي لا مال لكن لم
 ملكاً حقيقياً فلذلك أمرنا الشارح بانخراج نصيب معلوم من كل صنف من جميع أموال الزكاة

على سبيل الغرض علينا تطهير الاموالنا وأردوا حنا من الرجس الحاصل لها بالهبل والسبح
 ومخالفتنا لما أمرنا الله تعالى ورسوله باخراجه وانزاله للبركة في رزقنا والتمويه فانه ما كل مؤمن
 يشهد بإدائه الخوف ماله اذا اخرج زكاته وانما يشهد النقص فيه وقد دعت الملائكة ربها
 بأن الله تعالى يعطي كل منفق خافا وكل ممسك تلفا ودعاء الملائكة لا يرد فلو تأمل غالب الناس
 في نفوسهم لم يدعوا قط كمال الايمان بكلام الله وكلام رسوله فان الله تعالى وعدنا باخلاف
 الانفاق في سبيله وكذلك وعدنا رسوله ومع ذلك فلم يخرج زكاته وينفق ماله في سبيل الله
 الا قليل من الناس وقد قالوا من شرط الايمان الكامل أن يكون الغائب الذي وعد الله به
 أو توعد عليه عند المؤمن كالحاضر على حد سواء فابن ايمان البخل بحق الله تعالى حينئذ الذي
 يدعيه مع أنه لو رأى يهوديا جلوس ببدره من ذهب يقول كل من أعطاني نصفاً أعطيت دينارا
 لصار غالب الناس يزدجون عليه باعطاء الدراهم ليأخذوا الدنانير ولو أن انسانا قال لاحدهم
 لا تعطه دراهمك لتعطيك بهادنا نير لسفه عقله ولم يسمع له فانظريا أختي لنفسك في هذه الميزان
 فانت أعلم بحالك وادع الايمان بعد ذلك أو اترك الدعوى واستغفر ربك * وسمعت سيدي
 عليا الخواص رحمه الله يقول من لم يشكر الله تعالى على الامر باخراج زكاته فهو من أجهل
 الجاهلين لانه ما أمره باخراجها الا وهو يريد ان يزيد من فضله فاللائق به الفرح والسرور
 لا الحزن والغم انتهى * وأما نوافل الصدقات فانما شرعت لجبر المحلل الواقع في زكاته الغرض
 نظير الصلاة والصوم فربما نقص بعض الناس من القدر المخرج أو من السرور بالافراج فنقص
 أجرهم بذلك وقد ورد في الحديث ما يدل على ان الله تعالى ما وعد بالاجر على الزكاة الا من أخرجه
 منشرحاً باصدره قارة بها عينه * وكان سيدي على الخواص رحمه الله يقول انما شرع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صدقة التطوع دفعا لنزول البلاء على أبداننا فان زكاة الغرض مطهرة
 للمال والروح وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الخبث والرجس المحسوس والمعنوي فمن لم يتصدق
 صدقة التطوع ولم يجبر للنقص في زكاة الغرض فقد غرض بدنه للحكمة والمجرب والمحجب الفرنجي
 والدما مل والقروح وسائر ما يؤذي بدنه انتهى * وأما زكاة الفطر فانما شرعت لتكون رفع صيام
 رمضان متوقفا على اخراجها فلا يرفع الى السماء الا باخراجها الحديث حسنه بعضهم مع اجماع
 أهل الكشف على ذلك وانما كان رمضان لا يرفع الا بعد اخراج زكاة الفطر لانها كالكفارة
 لما وقع من ذلك الصائم من تخرق صومه بالغيبة والنميمة وتعاطي الشهوات المضادة لحكمة
 الصوم وأصل ذلك كله الاكل والشرب فانه لما كل حجب عن مراعاة مراقبة الله فوق في خرق
 صومه لتركه الادب معه تعالى حين تخلق باسم الصفة الصمدانية من تركه الاكل والشرب
 وجميع المفطرات فلولوا الاكل لما حجب ولا خرق والمجد لله رب العالمين وأما وجه تعلق الصوم
 بالاكل من شجرة النهي فرضا كان أو نفلا فهو لان الصوم انما شرع تطهيرا وتقوية للاستعداد
 في التوجه الى الله تعالى في قبول التوبة من سائر المعاصي التي حدثت منا طول سنتنا مثلا حين
 حجبنا بالاكل والشرب وغبننا عن مراقبة ربنا وعن الحيامنه وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه

الله يقول انما شرع صوم رمضان سدا لمجارى الشيطان من البدن من العام الى العام فلو كان الصائم يؤديه على الكمال لما وجد الشيطان له سبيلا عليه بالسوسة وغيره ما لكنه لما اذاه على حكم النقص خرقه فدخل اليه الشيطان من ذلك الخرق واحتاج الى المجابر بصوم الاثنين والخميس وأيام اللما الى البيض ونحو ذلك وسمعت يقول ايضا من شأن الصوم رقة القلب وذبول الاعضاء حتى لا تنكأ أعضاء العبد تشتهي معصية لئلا يجارى الشيطان التي انفتحت في البدن بأكل الشهوات حتى صار البدن كطافات شبكة الصياد فاذا صام انسدت تلك الطاقات كلها والى ذلك الاشارة بحديث البخارى وغيره الصوم جنة أى ترس يتقى به العبد دخول الآفات الدينية الى قلبه انتهى وانما كان رمضان ثلاثين يوما وتسعا وعشرين يوما لما ورد ان تلك الاكلة الصورية التي أكلها آدم من الشجرة مكثت في بطنه شهرا كاملا وتسعا وعشرين يوما فان قيل ان في الشريعة ما يفهم منه ان الاكل يقيم في الباطن أربعين يوما محدث من أكل لقمة من حرام لم يقبل له صلاة أربعين يوما فالجواب ان هضم الطعام راجع الى الحرارة التي في القوة الهاضمة فربما كانت حرارة القوة الهاضمة في آيينا آدم أشد فهضمت الطعام وانزلته في شهر فنقص عشرة أيام عن هضم معدة غيره انتهى فعلم ان الله تعالى ما فرض علينا صوم رمضان الا ضعافا للشهوة المتولدة من الاكل فمن بالغ في أكل الشهوات والمدم في رمضان فقد أبطل حكمة الصوم في حق نفسه ولم يسد مجارى الشيطان من بدنه فركض فيه ابليس بخيله ورجله فالتف عليه دينه فلولوا الاكل لم نخرج الى صوم ولكننا مكنا للشهوة لا يقع مناه معصية أبدا طول عمرنا فان قيل فلم شرعت الكفارة في الجراح في نهار رمضان فالجواب انما شرعت لتكون المجامع خالف أمر ربه وقدم شهوته على رضاه به عليه وتعرض بذلك لنزول البلاء عليه فكانت الكفارة مانعة من وصول العقوبة اليه وكذلك القول في سائر الكفارات من ظهار وقتل ونحوهما من الجنائيات على الدين وإضافا فان الصائم قد تخلق باسم صفة المحق تعالى من عدم الاكل والشرب فلا يليق به النكاح الذي تنزه الباري جل وعلا عنه فقد علمت انه لولا الاكل ما احتجنا الى صيام نضعف به شهواتنا ونكف به جوارحنا * وأما وجه تعلق الاعتكاف بالاكل من الشجرة فهو لانه انما شرع جمالشتات قلوبنا عن ربنا حين تفرقت في أودية الغفلات بالاكل فكان الاعتكاف معينا لنا على صحة المحضور لاسيما في رمضان لاجل حضور قلوبنا مع ربنا في ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر فافهم والمحمد لله رب العالمين * وأما وجه تعلق الحج والعمرة بالاكل من شجرة النهي فهو لان الحج والعمرة مكفران للذنوب العظام التي نشأت من حجاب الاكل فلولوا الاكل ما وقعنا في هذه الذنوب ولا احتجنا لما يكفرها وقد تقدم ان لكل مأثور شرعى ذنبا في مقابله يكفر به من طهارة وصلاة وصوم وحج وغير ذلك وذلك اننا لما أكلنا ما لا ينبغي لنا أكله شرعا بل بطرا وشرة نفس حجبنا فعصينا ولوانا كذا أكلنا ما ينبغي لنا أكله شرعا من غير زيادة لما وقع منام معصية هذا في حقنا واما في حق آيينا آدم عليه الصلاة والسلام فكان كل ما وقع منه من الذنوب والبكاه صوريا لإحقيقها كما تقدم أول المبحث وكان الحج آخر ما بقي على العبد من المكفرات وايضا فان آدم

عليه الصلاة والسلام تلقى الكلمات هناك وناب الله تعالى عليه هناك التوبة الصورية لا الحقيقية
 كما هو شأن الانبياء من ذريته فان قلت فلاي شيء لم يجب الحج والعمرة الا مرة واحدة في العمر ولم
 يتكررا كالأصوات والصوم والزكاة والطهارة فالجواب انما فعل الحق ذلك رحمة بخلق من حيث
 ان ونعمه سبقت غضبه فحذف فيم العظم المشقة في فعلهما غالبا لا سيما من اتى من مسيرة سنة
 بخلاف الطهارة والصلاة والصوم وغيرها وانما قال بعض الاثمة باستحباب العمرة لا وجوبها لانها
 داخله في افعال الحج فكانت كالنوافل مع الفرائض ثم ان في ذلك بشارة عظيمة لنا بمغفرة ذنوبنا
 السابقة واللاحقة اذا حججنا مرة واحدة في العمر ولو لا هذه المغفرة لكررنا الحق علينا الحج كل سنة
 هـ لا يغفر لنا ذنوب كل سنة بذلك الحج فانهم فان قلت فلم كان الوقوف بعرفة اول اركان الحج
 بعد الاحرام للآتي من طريق مصدر دون الطواف والسعي مثلا فالجواب انما كان اول الاركان
 الوقوف اقتداء بابينا آدم عليه الصلاة والسلام لانه لما جاء من بلاد الهند بعد هبوطه من الجنة
 التي على رأس جبل الياقوت الى مكة كان اول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف بعرفة
 لانها كالباب الاول للملك ولله المثل الأعلى وبليه مزدلفة وهي كالباب الثاني لازدلافها وقربها
 من مكة فان قلت فلم سوي الحج المصري وغيره بالدخول الى مكة قبل الوقوف فالجواب
 انما سويهم الحق تعالى بالدخول رحمة بالخلق لما عندهم من شدة الشوق الى رؤية بيت
 ربهم الخاص فكان حكمهم كحكم من هاجر الى دار سيده فكثرت يديه ينتظر ما يؤثر به
 السيد من الاعمال فلما قال له اذهب الى عرفات التي دخل منها صفى آدم عليه الصلاة
 والسلام ما وسعه الامتثال امر ربه في ذلك فان قلت فلاي شيء امر المحرم بالتجرد من لبس
 المخيط مع ان من الادب عند ملاقاته الا كابر لبس أفخر الثياب عادة فالجواب انما امر العبد
 بمثل ذلك لاشارة الى أن من الادب من كل مذهب أن يأتي ربه خاشعا ذليلا مغلسا متجبرا من
 جميع العلائق الدنيوية ليقبله السيد ويخلع عليه خلعة الرضى قال تعالى انما الصدقات للفقراء
 والمساكين الآية اذا غنى اللباس ثياب الزينة لا يستحق صدقة من الحق تعالى في العادة وقد
 يتفضل الله تعالى على الاغنياء بالصدقة عليهم زيادة على ما عندهم كالفقير بحسب ما سبق في علمه
 وسمعت سيدي عليا المخواص رحمه الله يقول من علامة قبول حج العبد وأنه خضع عليه خلعة
 الرضى عنه أن يرجع من الحج وهو متخلق بالاخلاق الحميدة لا يكاد يقع في ذنب ولا يرى نفسه
 على أحد من خلق الله ولا يراحم على شيء من أمور الدنيا حتى يموت وعلامة عدم قبول حج أن
 يرجع على ما كان عليه قبل الحج كما ان من علامة مقته أن يرجع وهو يرى أن مثل حج أولي
 بالقبول من حج غيره لما وقع فيه من الكمال في تأدية المناسك ونحوه فيها من خلاف العلماء
 لكن هذا المقت لا يشعر به كل أحد وانما يدركه أهل الكشف انتهى فاعلم ذلك فقد رجع سبب
 مشروعية الحج الى الاكل من شجرة النہى والمحمد لله رب العالمين وأما وجه تعلق البيع والشراء
 وسائر المعاملات بالاكل من شجرة النہى فهو ظاهر لاننا لما كلنا وشربنا حجبنا بذلك عن كمال
 محبة اخواننا وعن اكرامهم واعطائهم ما يحتاجون اليه مما نحن مستغنون عنه لكونهم من عبيد

سعيدنا وتعدينا حد ودرنا بالخل والشح وعدم الأيثار وطلبنا أن يكون كل ما في أيدي المخلاتق لنا ولو بغير طريق شرعي فأمرنا الله تعالى بالبيع والشراء وحرم علينا الربا وشرع لنا الخيار في البيع والشراء دفعا للندم منا إذا كان المحض الأوفر لا خينا وبين لنا العيوب التي من ضماننا والتي من ضمان غيرنا وبين لنا ما يدخل في بيع دورنا وبساتيننا وما يصح فيه السلم والرمز وأحكام الفليس والمجور والصلح والمحوالة والشركة والوكالة وغير ذلك من القراض والاقرار والمساقاة والاجارات واحياء الموات وانما رغبنا في الوقف والهبة والهدية شكر لما اعزتنا من النعمة وكذلك علمنا حكم اللقطة واللقبض والمجعالة والقراض وقسم الصدقات والوصايا والوديعة وقسم النفي والغنمية وكل ذلك أصله حجابنا بالاكل الذي لم يأذن لنا الشارع في أكله من حيث عين الاكل أو من حيث الفعل وقد بسطنا الكلام على ذلك كله في رسالة الانوار القدسية فراجعوه والمجد لله رب العالمين * وأما وجه تعلق النكاح وتوابعه بالاكل من شجرة النهي فهو ان العبد اذا أكل تحركت شهوته الى الجماع أو مقدماته فلو لا مشروعية لنكاح لربما كان يقع في الزنا فقتل شرعا أو غيره على تلك المرأة المزني بها فكان الفساد يعظم فلذلك أمر الشارع بالولي والشاهدين والصداق ليدخل اليه من الباب * وأما مشروعية القسم للزوجات فاصله الاكل فانه لما أكل شرها وبطر اخجب عن حقوق زوجته عليه فضا جرها وترزوج عليها وأذاها حتى سأله أن يطلقها بما لم تعطيه له وتقضى نفسها منه وربما بطر فطلقها ابتداء من غير سؤال ولا مال ثم ندم على ذلك فشرع الله له الرجعة وربما آلى من زوجته وظاهر منها ولا عنها وترزوج من أرضعته ووطئ الجارية من غير استبراء ونسكح في العدة مع اشتغال رحم المرأة بولد الغير أو مائه وربما شبع بنفقة الزوجة والوالدين والذرية والخدام والبهايم التي يركبها وينتفع بها فحجابه بالاكل عن حقوق جميع المذكورات فأمر باعطائهم حقوقهم بحسب الامر الشرعي دفعا للتبعات في الدنيا والآخرة والمجد لله رب العالمين * وأما وجه تعلق ربيع الجنائيات وما يذكرفيه من النذور والايان والقضاء والعق والكتابة وحكم أمهات الاولاد من الاماء فوجهه ظهور ذلك ان العبد اذا أكل وشبع ربما بطر وطفث جوارحه وبغت فقتل النفس التي حرمها الله تعالى أو قطع شيئا من جوارحها أو جرحه عمدا أو خطأ أو قطع الطريق أو سرق أو زنى أو صال على الناس أو شرب المسكر أو قذف أو عارض الناس أو حلف بالله صادقا أو كاذبا أو شخ بالمال فلم يكذب ينفعه على المحتاجين اليه الا بنذر أو عهد مع الله على ذلك فأمر الله تعالى بالوفاء بنذره كالعقوبة عليه لا كالاكرام وورد المحبة له من حيث مما هو عليه من الشح ومن حيث مزاجته للشارع في التشريع بإيجاب ما جعله مباحا أو مندوبا توسعة على الأمة فلو لا مشروعية الحدود لفسد نظام العالم بزيادة القتل والنهب وانما جعل في بعض الحدود كفارة بعق أو اطعام أو صوم أو كسوة لما في ذلك الا من شدة العقب ولتكون الكفارة حجابا مانعا من وقوع العقوبة باذن الله تعالى للعبد درجة به وكل ذلك نشأ من حجاب الاكل الذي لم يأذن فيه الشارع فافهم * وأما وجه تعلق العتق وما بعده بالاكل من الشجرة فهو ان السيد لما أكل وشرب حجب ففسد خدمته الرفق له واحسانه اليه بها وكذلك العبد لما

أكل وشبع بطروفسقي وخرج عن طاعة سيده وطلب أن يخرج من مخبئه عليه وأن يكون له مال كسيده ويجهل كون الرق احسن له فانه مادام في كفالة سيده فهو مستغن بمال سيده عن الشقاء والتعب في تحصيل ما يحتاج اليه فكل شيء محتاجه أخذه من يده سيده فلما طلب العبد ذلك نفى عنهم الشارع بترغيب سيده في حقته وأمره بكتابته ان علم انه يقدر على مال يقتدي به وكذلك أمره بتدبير رجة به لما عنده أي السيد من حرصه على الدنيا ومحبة لها فلم تستمع نفسه بعتق ذلك الرقيق الا بعد موته فكان كن تصدق بماله حين عاين طلوع الروح فلو لم يكن عند السيد بقية حرص على الدنيا لكان أمر بالعتق فوراً من غير كتابة ولا تدبير وأما الولد فاعلم بثمر السيد بعتقه رجة به أو تجهله بحقوقها عليه حيث كانت مهلاً لاستمتاعه بقضاء شهوته فرغبة الشارع في أن تكون عتيقة بعد موته قهراً عليه وفاء بحقوقها وكفارة عنه لانهما كه في الاستمتاع بها بحكم الملك وأصل إحلاله بحقوقها هو الاكل فانه لما أكل حجب فلم يوفى بحق من خدمه واستمتع به بل طلب منه ما اذا طلب عتقه ولولا الحجاب لكان نزه نفسه عن أخذ مال من المكاتب وأعتق عبده من غير تدبير وأعتق أم الولد قبل موته فاعلم ذلك . واما وجه تعلق وجوب نصب الامام الاعظم ونوابه بالاكل من شجرة النخيل فهو ظاهر لانه لولا الامام الاعظم ونوابه في سائر اقطار الارض من وزير وامير وقاض وغيرهم لما قدر احد على تنفيذ الاحكام وكان يفسد نظام العالم كله اذا طلب الخلق أخذ حقوقهم من بعضهم بهضابلا شوكة تحميمهم وربما كان يقتل خلق كثير حتى يتمكنوا من قتل رجل واحد وجب عليه القتل فلذلك قالوا لا يايق ان يقيم الحدود الا من يقتص ولا يقتص منه كالوالي بخلاف من تضربه فيضربك فافهم ثم ان اصل ذلك كله الاكل فانه لولا الاكل لما حجب أحد ولا ترك ما اوجبه الله تعالى عليه من الحقوق كما انه لولا الاكل لما تنازع الناس وتخاصموا بل كان كل واحد يؤدى الحق الذي عليه من غير وقوف على حاكم ولا حجب ولا تعزير ولا ملازمة غريم كما عليه طائفة الاولياء والعلماء العالمين فكان من رجة الله تعالى بعبادته انهم ان رعية ان يجتمعوا على نصب امام يحمي اموالهم وانفسهم وحيثهم بوجوده حين علموا انه لا يقوم للدين شعار الا بذلك وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وانما يرد لنا حديث بالامر بنصب الامام الاعظم ونوابه لما في ذلك من الرياسة والكبرى الذي لا يكاد يسلم منه الا من عصمه الله فخلوا أمرنا الشارع بطلب الامامة صريحاً لكان فيه تعريض للفتنة والشارع لا يأمر بمافية فتنة بل نهى عن الامارة الا أن يكون العبد مسئولاً فيها فعلم انه لولا الولاية الذين لهم شوكة ما أمن أحد في داره فضلا عن البراري ولا صبح لاحد أخذ الخراج من الفلاح ولا صبح جهاد ولا وجد مال ينفق على المجاهدين والمرباطين وضاعت مصالح الخلق أجمعين فالحمد لله رب العالمين . وليكن ذلك آخر خاتمة كتاب الميزان الشـهرانيه المدخلة بجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية * والمحمد الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق وأنا أسأل بالله تعالى لكل ناظر في هذا الكتاب من علماء المذاهب الاربعة رضى الله تعالى عنهم ان يصلح ما يراه في هذا الكتاب من الخطأ والتحرير . ولكن بعد اتمام النظر في الادلة والتعالييل

والتوجيهات والسلامة من التعصب لمذهب دون غيره وبعد معرفته بجمعة دليله وضعه دليل
 المخالف وبعد اطلاعه على جميع الفصول التي قدمناها بين يدي الميزان وبعد شهود عين الشريعة
 المطهرة التي يتفرع منها قول كل مجتهد من المتقدمين والمتأخرين وبعد شهوده ان هذين الشريعتين
 كالكف ومذاهب الاثمة كالاصابع المتفرعة من الكف فكما انه ما تم اصبع اولي بالكف
 من اصبع فكذلك ليس مذهب اولي بالشريعة من مذهب كما تقدم بسطه في الفصول قبيل توجيه
 كلام الاثمة المجتهدين واذا كان المؤلف اول من تكلم في فن احتاج ضرورة الى من يتعقب
 كلامه ويستدرك عليه لغير استحضار المؤلف كل ما يرد على منطق ذلك الكلام ومفهومه
 حال التأليف ولو انه كان يقدر على ذلك ما احتاجت الناس الى شرح للثون ولا احتاجت
 الشروح الى المحاشي ولا المحاشي الى المحاشي ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا
 وقد ذكرنا مرارا ان جميع ما ألفناه من الكتب انما هو بحسب ما يفتح الله به على قلبي حال
 التأليف ما عدا الكتب التي اختصرتها فرحم الله تعالى من عذرتني في وقوعي في خطأ أو تخريف
 في هذا الكتاب لغرابته عن الافهام ورحم الله من فتح الله على قلبه توجيها لشيء من اقوال الاثمة
 اوضح مما وجهته به فأحقه بموضعه من هذا الكتاب ثم عذرتني في التزامي لتوجيه كلام جميع
 المذاهب المستعملة والمندرسة فانه امر لا أعلم أحد سبقني الى التزامه ومن تأمل فيه وفهمه
 صار يقرر مذهب جميع المجتهدين حتى كانه صاحبها واستحق أن يقاب بشيخ اهل السنة
 والجماعة في عصره ومن لم يلقيه بذلك فقد ظلمه فاسمع يا اخي نصحي
 وأمعن النظر فيه والزم الادب مع سائر الاثمة المجتهدين
 ليأخذوا بيدك في أهوال يوم الدين والمجد لله رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم

قد تم بحمد الله طبع هذا الكتاب * العذب المنهل للواردين من الطلاب * مصححا بمعرفة
 ملتزم طبعه * لاجل نشره وعموم نفعه * من هولا نوع المزايح احوى * جناب العلامة الفاضل
 الشيخ حسين العيدوي الحزاي * أحد علماء الازهر * هيا الله له الاسباب ويسر *
 ولما وافى طبعه حد القمام * وعبت منه روائح مسك الحتام * في أوائل شهر صفر الخير *
 من سنة ألف ومائتان * وتسع وسبعين من هجرة سيد ولد عدنان * عليه أفضل الصلاة والسلام *
 وعلى آله وصحبه الكرام

طبع بمجروسة مصر المحمية بالمطبعة الكستلية سنة ١٢٧٩ من الهجرة النبوية

A
 Acc
 Sub

